

السياسات الخارجية للدول العربية

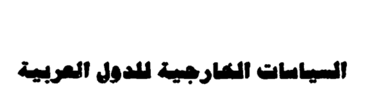
تحرير

د. بهجت قرنى　　　　د. على الدين هلال

ترجمة

د. جابر سعيد عوض

١٩٩٤


السياسات الخارجية للدول العربية



السياسات الخارجية للدول العربية

تحرير

د. بهجت قرني　　　　د. علي الدين هلال

ترجمة

د. جابر سعيد عوض

١٩٩٤

الآراء الواردة فى هذا الكتاب تعبر عن وجهات نظر مؤلفيها
ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩٤

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ت: ٦٢٠٩٩٨ - ٧٢٨١١٦ - ٧٣٢٩٧٦ - ٧٣٢٩٣٣
فاكس: ٣٤٤٤٤٢٩ تلكس: CUTPP UN ٩٣٥٢٢

المحتويات

تقديم المترجم

هذا الكتاب الذى بين أيدينا هو ترجمة للطبعة الثانية من كتاب السياسات الخارجية للدول العربية الصادرة فى عام ١٩٩١ عن دار نشر ويست فيو، والتى صدرت طبعته الأولى فى عام ١٩٨٤.

ويتسم هذا الكتاب فى حقيقة الأمر بسمتين رئيسيتين:

الأولى: أنه يمثل أول دراسة شاملة عن السياسات الخارجية للبلدان العربية. ولعلنا لانقصد بالشمول هنا أن الكتاب قد غطى بالدراسة والتحليل السياسات الخارجية لكافة الدول العربية، بل نقصد بذلك أنه تناول ظاهرة السياسة الخارجية من كافة جوانبها: المعطيات والمتغيرات المرتبطة بالبيئة المحلية والاقليمية والدولية، وتوجه السياسة الخارجية، وعملية صنع القرار، وأخيراً السلوكيات المحددة للسياسة الخارجية.

الثانية: أنه يعكس التطورات المعاصرة فى مفاهيم السياسة الخارجية المقارنة ويبرز مدى العلاقة الوثيقة بين هذه الجوانب المفاهيمية. ومن هنا يمكن القول بأنه قد أقام جسوراً قوية بين النظرية والتطبيق. إذ أنه ينطلق من اطار نظرى ومنهجي يقدم تحديداً علمياً دقيقاً لماهية السياسة الخارجية يتمحور بالأساس حول مفهوم الدور بشقيه الرئيسيين: ادراك الدور وأداء الدور.

ويجعل الكتاب من دحض المقولة التقليدية الشائعة التى تؤكد على الجوانب الشخصية والمزاجية لعملية صنع قرارات السياسة الخارجية للبلدان النامية ـ ومنها البلدان العربية ـ نقطة انطلاق له. ومن ثم يطرح الاهتمام بالعوامل الهيكلية والبيئة المحيطة: محلية ودولية واقليمية، وما يمكن أن تمثله من فرص وعوائق أمام عملية صنع السياسة فى هذه البلدان. بعبارة أخرى، عالج الكتاب ظاهرة السياسة الخارجية

باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوضع العام الذى تعيش فى اطاره هذه الدول بما يعنيه ذلك من استحالة فصلها عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية الداخلية.

وبذلك يقدم الكتاب محاولة جادة للموازنة بين هذه النظرة الأحادية الضيقة والتى تركز على العوامل الشخصية والمزاجية، وذلك من خلال توجيه الأنظار نحو المعوقات والقيود التى تفرضها البيئة الدولية، والهياكل الداخلية والأطر الجيوبوليتيكية. ويخلص بذلك إلى ابراز صورة أكثر تعقيداً لعملية صنع القرار.

ولكل ذلك رأيت أنه من المناسب والمهم فى ذات الوقت تقديم هذه الترجمة التى أرجو أن يتوفر لها عنصرا الدقة والوضوح معاً، وأن يتحقق من ورائها كل ما نهدف إليه. وقد راعيت فيها استخدام الكلمات والمفاهيم والمصطلحات الأكثر شيوعاً فى الأدبيات المعاصرة. فعلى سبيل المثال، للتعبير عن المصطلح الأجنبى « War by proxy »، أى «الحرب بالانابة» أو «الحرب بالوكالة» استعملت التعبير الأخير لشيوع استخدامه رغم صحة التعبيرين. وكذلك بالنسبة لاصطلاح « Vulnerability »، استعملت اصطلاحى «القابلية للاختراق» أو «الانكشاف». ونظراً لشيوع استخدام التعبير الأول وقلة استخدام الثانى رغم أنه أكثر دقة فى التعبير عن المعنى المراد، قمت باستخدام التعبيرين كمترادفين. وفى بعض الأحيان جمعت بينهما فى ذات الجملة. وبصفة عامة، لم أعط لنفسى مجالاً واسعاً من حرية الحركة فى عملية الترجمة انطلاقاً من مفهومى لها دون أن يكون لذلك أدنى تأثير بطبيعة الحال على حس اللغة العربية وروحها الأمر الذى وضعنى امام معادلة صعبة أرجو أن أكون قد حالفنى التوفيق فى حلها.

ويلاحظ القارئ أن المعلومات والأحداث الواردة بالكتاب تقف عند نهاية عام ١٩٩٠، أى عقب أزمة الخليج والتى نجمت عن الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس من ذلك العام وقبيل اندلاع عاصفة الصحراء وحرب تحرير الكويت. وبالتالى فإن تحليلاته ـ باستثناء بعض

الاشارات العابرة هنا أو هناك - لم تتعد مجرد التوقعات فيما يتعلق بنتائج الأزمة وتداعياتها على مختلف المستويات. الأمر الذى وضع المترجم أمام أحد خيارين: إما أن يقوم بادخال بعض الاضافات لتتناول الأحداث اللاحقة وما ترتب عليها من آثار أو الابقاء على النص الأصلى على ما هو عليه. ولما كان ادخال أية اضافات أو تعديلات يخرج بالعمل الذى بين أيدينا عن نطاق الترجمة بحكم تعريفها، استقر الرأى فى النهاية على عدم ادخال أية تعديلات على النص الأصلى والابقاء عليه باعتباره وثيقة كتبت فى لحظة تاريخية معينة خاصة وأن هناك الآن الكثير من الكتابات عن هذه الأزمة وتداعياتها يمكن للقارئ الرجوع إليها. ويكفى هذا الكتاب - من وجهة نظرنا - أنه يشكل المدخل الصحيح لفهمها.

وختاماً، أتوجه بكل الشكر والعرفان إلى أستاذى الدكتور علىّ الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية الذى وافق على قيامى بترجمة هذا الكتاب القيم، وهو تشريف أعتز به وأقدره. وأود أن انتهز هذه الفرصة لأحيى جهود المركز وجهوده الطيبة من ورائه لتطوير الدراسات السياسية والارتقاء بها لا فقط على مستوى مصر وحدها بل على المستوى العربى بأسره.

وأخيراً وليس آخراً، يسجل المترجم شكره العميق للأخ الأستاذ عابدين قنديل لما قام به من جهد طيب فى مراجعة الطباعة ومتابعة عملية اخراج هذا الكتاب. هذا وعلى الله قصد السبيل.

جابر سعيد عوض

القاهرة فى أغسطس ١٩٩٣

مقدمة الطبعة الثانية

إذا كانت البلدان العربية قد دُرست من زوايا شتى كما يتضح من ذلك الكم الضخم من المؤلفات عن الحكومات والسياسة فى هذه البلدان، وعن التاريخ والتطور السياسى فيها، وعن الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية، وكذلك عن العلاقات العربية وسياسات القوى العظمى فى المنطقة، فإنه ليس هناك سوى عدد محدود جداً من الكتابات حول السياسات الخارجية للبلدان العربية أو حول نظرة هذه البلدان الى العالم وإلى دورها فيه.

هذه المقولة الأخيرة أكدتها نتائج المسح الذى تم اجراؤه عن الدراسات السابقة فى مجال السياسة الخارجية خلال الخمس والعشرين عاماً الأخيرة. فقد كشفت هذه النتائج على سبيل المثال أنه حتى عام ١٩٨٣ لم يكن هناك سوى دراسة واحدة تتناول السياسة الخارجية المصرية، وتعرض فقط لسياسة مصر تجاه العالم العربى خلال الحقبة الناصرية (١٩٥٢-١٩٧٠). وكشفت فى ذات الوقت عن عدم وجود أية مؤلفات عن السياسة الخارجية السورية، باستثناء دراسة واحدة عن التدخل السورى فى لبنان.[١] كما أظهرت أيضاً عدم وجود أية دراسة على الاطلاق عن السياسة الخارجية اللبنانية. ومن ناحية أخرى، أوضحت نتائج المسح أن المؤلفات التى خصصت لدراسة دولة عربية واحدة، مثل دراسة كل من مجيد خدورى وبنروز عن العراق، تتضمن عادة فصلاً عن العلاقات أو الشئون الخارجية،[٢] وإن لم يكن هذا هو واقع الحال دائماً. فالدراستان الرئيسيتان عن مصر واللتان نشرتا فى السبعينات لم تشتملا على شئ من هذا القبيل.[٣] كذلك أظهر المسح أنه على الرغم من وجود مؤلفات عديدة عن السياسات الداخلية للدول العربية، لم يكن هناك سوى دراسة واحدة عن صنع السياسة الخارجية فى الشرق الأوسط تتناول إسرائيل بالإضافة الى دول عربية ثلاث، ودراستين أخرتين عن العلاقات الدولية بصفة عامة.[٤]

إلا أن الأهم من كل ذلك أن هذه الدراسات عانت ـ مع بعض الاستثناءات ـ من العديد من أوجه القصور. فهى من ناحية دراسات وصفية، نادراً ما استخدمت المفاهيم العلمية الحديثة فى تحليل السياسة الخارجية. كما أنها فى معظمها من ناحية ثانية لا تعدو أن تكون دراسة فى التاريخ السياسى أو الدبلوماسى للبلدان العربية، أو تقوم بالتعليق على الأحداث الجارية.(*) فضلاً عن أنها من ناحية ثالثة لم تتضمن أية معالجة لكيفية صنع أو تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

هناك أربعة عوامل تكمن وراء هذا القصور والخلل فى الدراسات السابقة. يتمثل أولها فى حالة التخلف التى يعانى منها فرع تحليل السياسة الخارجية لبلدان العالم الثالث. ويرجع هذا التخلف الى أن الدارسين الغربيين نظروا الى الدول حديثة العهد بالاستقلال فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٥ على أنه ليست لها سياسة خارجية مستقلة، بل إن سلوكها الخارجي ليس إلا رد فعل لسياسات القوى العظمى تجاهها. ومن ثم ركزوا فى دراساتهم لهذه الدول على علاقاتها الدولية أكثر منه على سياساتها الخارجية. فضلاً عن ذلك، فإن نظريات تحليل السياسة الخارجية فى ذلك الوقت اهتمت أساساً بمعالجة السياسة الخارجية للدول المتقدمة ولم تكن قابلة للتطبيق على البلدان النامية.

ويتمثل ثانى هذه العوامل فى قلة المعلومات المتاحة فى بيئة تتسم بالتغير السريع، وسرية الأمور المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية، التى غالباً ما يتم التعامل معها على أنها من مسائل الأمن القومى. أما ثالث هذه العوامل فيرجع الى أن دارسى السياسة العربية ركزوا اهتمامهم على دراسة التفاعلات الاقليمية أكثر من تركيزهم على دراسة سلوك فاعل دولى محدد. يتضح ذلك فيما نراه من وفرة فى الدراسات التى تتناول تحليل العلاقات بين البلدان العربية أو بينها وبين غيرها، كالصراع العربى الإسرائيلى على سبيل المثال. العامل الرابع والأخير وراء القصور فى الدراسات السابقة يتعلق بالأوضاع الراهنة لمناهج الدراسات العربية (والشرق أوسطية) فى أوربا والولايات المتحدة.

وليس الهدف هنا فى حقيقة الأمر تقييم هذه الدراسات من شتى جوانبها، بل كل ما يهمنا هو التأكيد على الضعف المنهاجى لتلك الدراسات وافتقارها الى الدقة فى التحليل. ولعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن الدراسات والكتابات عن الدول العربية لم تسهم حتى الآن فى تقدم الدراسات الاجتماعية وتطورها كما أسهمت الدراسات حول بلدان أمريكا اللاتينية على سبيل المثال. باختصار، إن مظاهر تخلف الدراسات السابقة عن السياسات الخارجية العربية عديدة لعل أهمها اهمال التحليل المقارن وتضارب المفاهيم المستخدمة وعدم ملائمتها للتحليل، فضلاً عن تركيز الإهتمام على الجوانب التاريخية وتفرد الصبغة الاسلامية ـ العربية دون سواهما.

ولكن لماذا الاهتمام بدراسة السياسات الخارجية العربية؟ قبل أن نجيب على ذلك علينا أولاً أن نحدد تعريفنا للدول العربية. الدول العربية هى مجموعة البلدان الاثنتى والعشرين الناطقة باللغة العربية والأعضاء فى جامعة الدول العربية، والتى تتميز بالتجانس الثقافى، وتشغل موقعاً استراتيجياً من العالم،(٦) وتمتد أراضيها من المحيط الأطلنطى فى الغرب الى المحيط الهندى فى الشرق، ومن القرن الأفريقى فى الجنوب الى جبال طوروس فى الشمال. وترجع أهمية دراستها الى أن هذه الدول تتحكم فى مجموعة من الممرات المائية الهامة: قناة السويس، وباب المندب، وخليج العقبة، والخليج العربى، ومضيق هرمز. فضلاً عن أنها تلعب دوراً هاماً فى عدد من المنظمات والحركات الدولية مثل منظمة المؤتمر الاسلامى، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز. أضف الى ذلك أن الثروة البترولية مكنت بعضاً من هذه الدول مؤخراً من أن يتراكم لديها موارد مالية هائلة يمكنها ـ إذا أرادت ـ أن تستخدمها فى تحقيق أهداف سياساتها الخارجية.

وتنطلق هذه الدراسة من أربعة مسلمات رئيسية عن السياسات الخارجية العربية:

أول هذه المسلمات أن الدول العربية تتقاسم مجموعة من القيم

والاهتمامات العربية المشتركة مثل العروبة والمشكلة الفلسطينية وعدم الانحياز...ألخ. وتجدر الاشارة الى أن كل الدول العربية تقريباً - لاسيما تلك الراغبة منها فى أن تلعب دوراً اقليمياً نشطاً ومؤثراً - تركز على مثل هذه الاهتمامات العربية المشتركة التى كثيراً ما استخدمتها كأداة لتدعيم شرعيتها، وكسلاح للضغط على خصومها فى ذات الوقت.

وثانى هذه المسلمات أن السياسات الخارجية العربية هى بالأساس سياسات اقليمية فى توجهها. يرجع ذلك الى عوامل ثلاثة: أولها أن القوى الصغيرة والمتوسطة هى فى الغالب قوى اقليمية التوجه. وثانيها أن النخب والجماهير العربية تنظر الى الصراع العربى الإسرائيلى على أنه مشكلة عربية عامة. وثالثها أن نظام القيم والمعتقدات الاسلامى أو القومية العربية كلاهما يشجع على التفاعلات الإقليمية.

وثالث هذه المسلمات أن هناك علاقة قوية بين السياستين الداخلية والخارجية فى معظم الأقطار العربية. القضية الفلسطينية فى سوريا والأردن على سبيل المثال لها تأثيرها القوى على الاستقرار الداخلى. كذلك يعد مستقبل مدينة القدس وثيق الصلة بشرعية النظام السعودى. ومع ذلك تقدم مصر نموذجاً استثنائياً لعدم الارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الاقليمية، وهو الأمر الذى زاد من قدرة القيادة المصرية على المناورة الخارجية بصورة ملحوظة. ويمكن القول، بصفة عامة، أنه كلما استمد النظام شرعيته من سلوك سياسى معين، كلما قلت قدرته على الحركة، والعكس صحيح.

ورابع هذه المسلمات وآخرها أن هناك تضارباً مستتراً فى توجه السياسات الخارجية العربية بين القومية العربية كقيمة من ناحية وبين اهتمامات ومصالح كل دولة على حدة من ناحية أخرى. تضارب بين ادراك الدور وأداء الدور. بعبارة أخرى هناك تعارض بين الوحدة العربية كهدف أو غاية وبين سلوك الدولة الذى يعتمد أساساً على متطلبات الواقع العملى. ومن هنا يمكن أن نلاحظ مدى الاختلاف بين

أهداف سياسة خارجية معينة - والتى ليست فى كثير من الحالات إلا تعبيراً عن مصالح محددة للدولة، وبين تبرير تلك السياسة - والتى غالباً ما تحاول القيادة اظهارها على أنها من أجل تحقيق الوحدة العربية.

ويثير الحديث عن الاختلافات بين السياسات الخارجية العربية التساؤل عن كيفية تصنيفها. هذه السياسات يمكن تصنيفها وفقاً لأربعة معايير. أول هذه المعايير هو اتجاه النظام الحاكم (كأن يميل النظام تجاه الولايات المتحدة أو تجاه الإتحاد السوفيتى). وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أنه على الرغم من أن كل الدول العربية بلا استثناء هى دول غير منحازة من الناحية النظرية، إلا أنها فى معظم الحالات تميل فى سياستها الخارجية نحو احدى القوتين العظميين. يتعلق المعيار الثانى بمدى انغماس النظام الحاكم فى السياسة العربية (الانعزالية فى مواجهة الفعالية). معيار ثالث يرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً ويدور حول توزيع الثروات والنفوذ بين الأطراف العربية الفاعلة. وعليه، فإن الفعالية لا تعدو أن تكون دالة فى قوة الدولة أو ثرائها. أما معيار التصنيف الرابع والأخير فيتمثل فى نوع الفاعل. وترجع أهمية هذا المعيار الى أن العالم العربى يتضمن عدداً من الفاعلين الدوليين من غير الدول مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما يتضمن نموذجاً لدولة كلبنان الذى لم يحرم فقط خلال السنوات القليلة الأخيرة من أن تكون له سياسة خارجية مستقلة، بل بلغ الأمر أن أضحت أراضيه ساحة تتصارع عليها السياسات الخارجية لدول إقليمية أخرى.

ثمة تساؤل آخر يدور حول الأسس التى تم بناءاً عليها اختيار فاعلين بعينهم لهذه الدراسة. المعايير الأربعة السابق الاشارة إليها (اتجاه النظام، درجة الانغماس، توزيع الثروات والنفوذ، نوع الفاعل) وراء اختيارنا لتسعة من الفاعلين الدوليين العرب وهم الجزائر ومصر والعراق والأردن وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية والسعودية والسودان وسوريا. لا يخفى أن هناك ثمة تحيزاً فى الاختيار لصالح الفاعلين

الدوليين العرب الأكثر تأثيراً على المستويين الاقليمى والعالمى. كما لا يخفى أن هناك مراعاة لأن يتضمن الاختيار دولاً من المشرق العربى وأخرى من المغرب العربى، ودولاً ثرية وأخرى فقيرة، ودولاً قوية وأخرى ضعيفة. فضلاً عن اختيار فاعل دون مستوى الدولة (منظمة التحرير الفلسطينية).

ويعكس تنظيم الكتاب الاهتمامات والأهداف التى توخيناها من ورائه. الفصل الأول فصل مفاهيمى، ويتناول جوانب ثلاثة: الاقترابات المختلفة لدراسة السياسة الخارجية للدول النامية، مراجعة الدراسات السابقة فى مجال السياسات الخارجية العربية، وأخيراً محاولة لبناء اطار للتحليل يصلح للتطبيق على الحالات الدراسية التسع التى تم اختيارها. يحلل الفصل الثانى النظام الدولى، ويعرض الفصل الثالث للنظام الاقليمى من حيث ارتباط كل منهما بالسياسات الخارجية العربية. والحقيقة أن هدف هذين الفصلين هو اظهار كيف تشكل البيئة الخارجية قيداً أو تخلق فرصاً أمام الأطراف الدولية العربية الفاعلة. أما الفصول التسعة التالية (من الرابع الى الثانى عشر) فتتناول الحالات الدراسية التسع السابق الاشارة إليها مرتبة ترتيباً أبجدياً. وفى النهاية، يأتى الفصل الثالث عشر والأخير ليتعرض - باختصار- لبعض الدول العربية الأخرى، ويقدم تصوراً لأنماط السياسة الخارجية العربية فى السبعينات والثمانينات، ويخلص أخيراً إلى بعض الاستنتاجات النظرية التى قد تفيد فى دراسة السياسات الخارجية للدول النامية بصفة عامة.

هذا وقد حرصنا فى هذا الفصل الختامى على أن نشير إلى أزمة الخليج وحربه الثانية، وهى الأزمة التى بدأت ساخنة منذ الساعات الأولى من صباح الثانى من اغسطس ١٩٩٠ مع اجتياح القوات العراقية للكويت، والتى أعلن الرئيس الأمريكى چورچ بوش تحريرها فى ٢٨ فبراير ١٩٩١. خلقت فترة الشهور السبعة بين التاريخين المذكورين حالة من الاضطراب فى العالم العربى والشرق الأوسط بأسره. وشكلت أحداثها نقطة تحول سوف يكون لها تأثيرها على مستقبل المنطقة لفترة

طويلة قادمة.

فمن الناحية العسكرية، قام تحالف عريض ضم ٢٩ دولة من مختلف أنحاء العالم بقيادة الولايات المتحدة - التي أرسلت أكثر من نصف مليون مقاتل إلى ميدان المواجهة مع العراق - بغرض اجباره على ترك الكويت. وأدى اندلاع الحرب المكثفة إلى الحاق أضرار جسيمة بالقدرات الاقتصادية والعسكرية للعراق عادت به للوراء أجيالاً عدة.

ومن الناحية الاقتصادية، كانت الحرب باهظة التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة التي طلبت دعماً مالياً من الكويت والسعودية والمانيا واليابان. كما توقف النشاط السياحي في المنطقة. واضطر نحو مليونان من العمال المهاجرين على العودة إلى بلادهم بعد أن فقدوا مدخراتهم وتحويلاتهم المالية التي كانت بلادهم في أمس الحاجة إليها لموازنة العجز في موازين مدفوعاتها. وكأن كل ذلك لم يكن كافياً، قامت القوات العراقية عند انسحابها باشعال النار في حقول البترول الكويتية.

أما من الناحية السياسية، فقد أعادت الأزمة تشكيل التحالفات والتجمعات القائمة على الساحة العربية. فسقط مجلس التعاون العربي من الناحية العملية، وإن لم يسقط رسمياً. كما وضعت ضغوطاً هائلة ليس فقط على الاتحاد المغاربي بل وأيضاً على مجلس التعاون الخليجي الذي لم يتمكن قادة الدول التي يضمها من عقد اجتماع على مستوى القمة إلا بعد نحو أربعة أشهر من وقوع الغزو العراقي. وعليه، تمثل حرب الخليج الثانية منعطفاً جديداً في تطور المنطقة. إذ أبرزت مدى هشاشة التكامل الاقليمي العربي، وأوضحت مدى التعارض بين تطلعات الأمة العربية والمصلحة العربية القطرية. الأمر الذي شكل بدوره مرحلة جديدة من الحرب الباردة العربية. ولعل من أبرز ملامح هذه الأزمة هو تعبئة الجماهير العربية. فلم يكن الصراع يدار بواسطة القادة والحكومات وحدهما، بل لعب الرأى العام في بلدان مثل الأردن والجزائر دوراً مؤثراً في صنع قرارات السياسة الخارجية. فضلاً عن ما

فجرته أجهزة الاعلام الجماهيرى العراقية من قضايا كان لها دويها. كما برز دور مؤسسات «المجتمع المدنى» حتى فى بعض البلدان الأعضاء فى التحالف مثل مصر والمغرب، بصفة خاصة الأخيرة.

وعلى ذلك يمكن القول بأنه من المرجح أن يعاد تشكيل السياسة العربية فى فترة ما بعد الحرب لاسيما وأنه قد بدأ بالفعل فى مارس ١٩٩١ تبلور تجمع جديد يضم بلدان مجلس التعاون الخليجى إلى جانب كل من مصر وسوريا. وإن كان من السابق لأوانه الحكم على مدى طبيعة هذا التجمع.

ليس ذلك فحسب، بل وقعت جامعة الدول العربية ضحية الانقسام العربى. واضطر أمينها العام - السيد الشاذلى القليبى - إلى تقديم استقالته. وحتى مارس ١٩٩١، تبنت الدول المؤيدة للعراق سياسة تقوم على مقاطعة اجتماعات الجامعة. وهو موقف جعل من اختيار خليفة للقليبى أمراً صعباً للغاية. غير أنه من المنتظر مع نهاية الحرب أن يلتقى أعضاء الجامعة فى المقر «الجديد - القديم» بالقاهرة للحيلولة دون استفحال الانقسام وسقوط منظمتهم الاقليمية.

ومن الطبيعى أن يكون لهذه الحرب العربية الباردة أصدائها المحلية. فمن المتوقع أن تحاول الحكومات العربية تصفية حساباتها مع أعدائها، واتباع سياسات ترمى إلى اذكاء مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى داخل الدول التى أيدت العراق. كما أنه ليس من المستبعد القيام بأعمال «ارهابية» ضد المعسكر الآخر. وفى كل الحالات، فمن المحتمل أن تمر البلدان العربية بفترة من الاضطراب وعدم الاستقرار.

كذلك فقد أثارت الأزمة قضية الأمن فى الخليج. وتعود جذور هذه القضية القديمة - الجديدة إلى ما يعرف بسياسة شرق السويس التى أرستها بريطانيا فى عام ١٩٦٨. فمنذ الانسحاب العسكرى البريطانى من المنطقة تبنت الولايات المتحدة العديد من السياسات. ففى البداية،

أسندت إلى إيران ابان حكم الشاه دور شرطى الخليج. غير أنها اتبعت بعد ذلك سياسة تقوم على التوازن بين كل من إيران والعراق والسعودية. وذلك بعد أن صرح كل من الرئيسين كارتر وريجان بتصريحات سياسية هامة تشير إلى أهمية منطقة الخليج باعتبارها منطقة مصالح أمريكية حيوية. ومع تزايد احساس الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى بمدى انكشافها وقابليتها للاختراق من قبل كل من العراق وإيران، لم يكن بوسعها إلا أن تنشئ هذا المجلس، لاسيما بعد أن دخلت هاتان الدولتان فى حرب ضد بعضهما البعض.

ومن ناحية أخرى، شكلت القضية الفلسطينية والصراع العربى ـ الإسرائيلى قضية أخرى بارزة على الساحة. فلقد مثل صدام حسين فى ١٩٩٠ تهديداً خطيراً فى مواجهة إسرائيل جعلت منه بطلاً فى عيون الفلسطينيين. خاصة وأنه قد أكد على الرابطة بين القضيتين الكويتية والفلسطينية. وأتبع ذلك باطلاق صواريخ سكود العراقية على بعض المدن الإسرائيلية. أدت مثل هذه الرابطة إلى تعبئة الكثير من الجماهير العربية إلى جانب العراق وتأييدهم له. وهو ما رفضته كل من السعودية ومصر. نخلص من ذلك إلى توقع تزايد الاهتمام بالقضية الفلسطينية فى فترة ما بعد الحرب لسببين على الأقل: الأول أخلاقى، وينبع من الحاجة إلى ابراز الاستمرارية فى المواقف. فتحرير الكويت حدث باسم الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن. وحتى تكون للشرعية الدولية مصداقيتها، لايمكنها أن تكون انتقائية. ومن ثم فلابد من تنشيط وتحريك تلك القرارات الخاصة بالصراع العربى ـ الإسرائيلى. أما السبب الثانى فيرتبط بالاستقرار فى المنطقة. فهناك احساس بأن القضية الفلسطينية تمثل قنبلة موقوتة يمثل حلها أحد المطالب الضرورية لتحقيق الاستقرار فى المنطقة.

باختصار، تواجه السياسات الخارجية للدول العربية تغيرات جوهرية فى الوقت الراهن على المستويين العالمى والاقليمى، وحتى على المستوى المحلى، وإن كانت لاتزال تتسم بالكثير من مظاهر الاستمرارية.

هوامش المقدمة

١) Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis (New York: St. Martin's Press, 1980).

٢) Majid Khadduri, Socialist Iraq (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1978); and Edith Penrose & E. F. Penrose, Iraq: International Relations and National Development (Boulder, Colo.: Westview Press, 1978).

٣) Richard H. Dekmejian, Egypt Under Nasser (Albany: University of New York Press, 1971); Raymond W. Baker, Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978).
ومن الملاحظ أن الدراسات الأكثر حداثة عن الإقتصاد السياسي لمصر تقيم روابط أكثر وضوحاً مع العلاقات الدولية للبلاد وإن لم تزل تفتقر الى تحليل سياستها الخارجية. أنظر في هذا الصدد على سبيل المثال:
Mark Cooper, The Transformation of Egypt (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982); and John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983).

٤) R. D. McLaurin, Mohammed Mughisuddin, and Abraham Wagner, Foreign Policy Making in the Middle East (New York: Praeger Publishers, 1977).
أما الدراسات الأكثر عمومية وحداثة فتشمل:
L. Carl Brown, International Policies and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game (Pinceton, N.J.: Princeton University Press, 1984); and Tarek Ismael, International Relations of the Middle East (Syracuse: Syracuse University Press, 1986).

٥) أنظر على سبيل المثال المؤلف الوحيد عن الأردن في السبعينات والذى كتبه:
Mohamed I. Faddah, The Middle East in Transition: a Study of Jordan's Foreign Policy (London: Asia Publishing House, 1974).

٦) هذه الدول الإثنتين والعشرين كما وردت بتقرير الجامعة العربية الصادر عام ١٩٨٤ هي: الجزائر والبحرين ومصر والعراق وجيبوتي والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب واليمن الشمالي وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال واليمن الجنوبي والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

وتجدر الإشارة الى أن عضوية مصر في الجامعة العربية قد تم تجميدها في عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩، كما أن كلا من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي قد اتحدتا في دولة واحدة في عام ١٩٨٩.

الفصل الأول

مسح للادبيات الرئيسية واطار مقترح للتحليل

د. علىّ الدين هلال ، د. بهجت قرني

يتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل السياسات الخارجية لعدد من دول العالم الثالث. ولما كانت عملية دراسة وتحليل السياسات الخارجية لهذه الدول كثيراً ما توصف بأنها «متخلفة»، فإن الهدف من وراء هذا الفصل التمهيدى ليس الاضافة الى ما هو قائم بالفعل فى هذا الحقل من حقول المعرفة من نظريات ونماذج وأطر تحليلية محدودة الجدوى وغامضة. بل إن الهدف الرئيسى من ورائه يتمثل فى: ١) تلخيص الاتجاهات والاقترابات الرئيسية فى تحليل ودراسة السياسات الخارجية للدول النامية، ٢) استعراض الكتابات السابقة حول السياسات الخارجية للدول العربية، ٣) اقتراح اطار لتحليل ودراسة السياسات الخارجية للدول العربية ينطلق من الاسهامات النظرية والمفاهيمية الأساسية التى قدمت فى مجال السياسة الخارجية خلال العقدين الأخيرين.

السياسة الخارجية من أجل التنمية: إقترابات دراسة السياسة الخارجية للدول النامية:

سيطرت على عملية دراسة وتحليل السياسات الخارجية للدول النامية ولفترة طويلة ثلاثة اقترابات رئيسية هى:[1]

١ ـ الإقتراب النفسى: وينظر الى السياسة الخارجية على أنها تعبير عن انطباعات أو نزوات أو مزاج قائد أو زعيم أوحد. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن ملوك الدول ورؤساءها هم وحدهم مصدر السياسة الخارجية. ومن ثم فإن مسائل الحرب والسلام على سبيل المثال فى

مفهوم هذا الاقتراب تصبح مسائل رؤى ذاتية واختيارات فردية. السياسة الخارجية من هذا المنطلق لا ينظر إليها على أنها نشاط أعد لتحقيق أهداف قومية أو مجتمعية، بل ينظر إليها - كما أورد إدوارد شيلز (١٩٦٢) - على أنها مجرد «علاقات عامة»، (٢) تهدف الى تحسين صورة الدولة، وتدعيم شعبية قائدها، وصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية التى تعانى منها نحو انتصارات خارجية مضللة.

هناك ثلاثة انتقادات على الأقل لهذا الاقتراب. أولها أنه يجعل السياسة الخارجية تبدو وكأنها نشاط غير عقلانى وغير قابل للتحليل العلمى المنظم. وثانيها أنه يتجاهل البيئة المحيطة - سواء المحلية أو الاقليمية أو الدولية - التى تتم فيها عملية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. وثالثها أنه يتجاهل حقيقة أنه بسبب حرص معظم القادة ومصلحتهم فى البقاء السياسى، فإنهم كثيراً ما لا يعيرون اهتماماً لاهوائهم الشخصية عندما تتناقض مع الحقائق والاتجاهات السياسية السائدة أو المزاج العام السائد. فعلى سبيل المثال، أخفى الرئيس أنور السادات فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٠-١٩٧٣ كراهيته للسوفييت فى بياناته الرسمية العامة. أكثر من ذلك، فقد اتهم أصحاب الأفكار المنتقدة للإتحاد السوفيتى من المصريين بخيانة الوطن وقضاياه. وعلى الرغم من أن السياسة المصرية قد تأثرت فى مواقف كثيرة - على نحو ما ستتم مناقشته فى الفصل الخامس - تأثراً مباشراً بأهواء السادات الشخصية، إلا أنه يمكن القول أن دارسى السياسة الخارجية قد خلصوا الى أنه ليست كل الأمزجة والأهواء الشخصية للقادة أو الحكام يمكن التعبير عنها فى السياسة الخارجية، بل فقط تلك التى لا تتعارض مع القيم السائدة ولا تهدد استقرار النظام.

وإذا كنا لا نستطيع تحديد المتغيرات المزاجية المؤثرة على السياسة الخارجية للبلدان النامية، إلا أنه من المهم أن نحلل كيف تشجع أطر معينة لصنع السياسة أنماطاً قيادية ذات أمزجة معينة دون سواها، وكيف يغير مزاج قيادة معينة هذه الأطر مؤثراً بذلك على توجه السياسة الخارجية لقادة آخرين.(٣)

٢ - إقتراب القوى العظمى: يسود هذا الإقتراب بين التقليديين من أمثال هانز مورجانثو،[٤] وينظر الى السياسة الخارجية للدول النامية على أنها دالة فى الصراع بين الشرق والغرب وتفتقر إلى الاستقلالية. بعبارة أخرى، السياسات الخارجية للدول النامية لا تعدو أن تكون رد فعل لمبادرات ومواقف القوى الخارجية. نقطة الضعف الرئيسية لهذا الاقتراب تكمن فى تركيزه على المتغيرات الخارجية واهماله للمصادر الداخلية للسياسة الخارجية.

٣ - الإقتراب الاختزالى أو بناء النماذج:[٥] وينظر الى السياسات الخارجية للدول النامية على أنها تتحدد بنفس العمليات العقلانية المحسوبة تماماً كالسياسات الخارجية للدول المتقدمة. هذه الرؤية تقوم على إفتراض أن سلوك الدول - كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة، متقدمة أم نامية - يتبع نموذجاً عقلانياً لصنع القرار، مدفوعاً بعوامل أمنية وبهدف تدعيم قوة الدولة. بعبارة أخرى، السياسات الخارجية للدول النامية مثل سياسات الدول المتقدمة تماماً. الفارق الجوهرى لا يعدو أن يكون فارقاً كمياً يرجع بصفة أساسية الى أن الدول النامية تمتلك موارد وامكانيات تقل عما تتمتع به الدول المتقدمة. من الواضح أن هذا الاقتراب لا يتعرض للملامح والسمات الخاصة بالدول النامية مثل التحديث، وتدنى المستوى المؤسسى الداخلى، ووضع التبعية الذى تشغله فى النظام الدولى العالمى.

إلا أن دارسى السياسات الخارجية لبلدان العالم الثالث درجوا منذ السبعينات على البحث فيما وراء الأمزجة الشخصية للقادة. فتناولوا بالدراسة والتحليل العوامل الهيكلية فى هذه المجتمعات، وحددوا الملامح والسمات العامة والخاصة التى تميزها عن الدول المتقدمة. ومن ثم شرعوا فى تطوير واستخدام أطر تحليلية أكثر دقة عن ذى قبل. أدت هذه الجهود إلى زيادة التفاعل بين دارسى السياسة المقارنة ومحللى السياسة الخارجية.[٦] الأمر الذى ترتب عليه فى النهاية تبلور مجموعة من الكتابات حول ما يمكن تسميته «بالسياسة الخارجية من

أجل التنمية».

أحد الجوانب الهامة لهذه المجموعة الجديدة من الكتابات يتمثل فى التأكيد على المتغيرات الداخلية للسياسة الخارجية وأثر عمليات التحديث والمتغيرات الاجتماعية على السلوك الخارجي للدول النامية. فقد أكد إيست وهاجن على سبيل المثال على العوامل المتعلقة بالموارد وميزا بين عوامل الحجم (القيمة المطلقة للموارد المتاحة) وعوامل التحديث (امكانية تعبئة هذه الموارد والتحكم بفعالية فى استخدامها). فالتحديث ليس سوى تعبيراً عن تلك العمليات التى من خلالها تستطيع الدول أن تزيد من قدرتها على التحكم فى استخدام الموارد المتاحة لديها. وعليه فإن الدول الأكثر تحديثاً وتحضراً هى تلك التى لها قدرة أكبر على الحركة.[7] ولعل الدراسة الرائدة التى قدمها فاينشتاين عن أندونيسيا تمثل نموذجاً لهذه الكتابات الجديدة. والتى حدد فيها ثلاثة أهداف للسياسة الخارجية: الدفاع عن استقلال الدولة فى مواجهة التهديدات، وتعبئة الموارد الخارجية لتنمية البلاد، وتحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة الداخلية (عزل المعارضين السياسيين فى الداخل عن مصادر التأييد الخارجية، اضفاء الشرعية على المطالب السياسية الداخلية، خلق رموز للقومية والوحدة الوطنية).[8]

ويمثل التأكيد على الاقتصاد السياسى للفاعلين الدوليين ومكانتهم فى التقسيم الدولى للعمل جانباً هاماً آخر فى هذه الكتابات الجديدة. عدم المساواة بين الدول فى هذا الخصوص يصبح نقطة محورية فى الدراسة والتحليل حيث تجد الدول النامية نفسها فى نظام عالمى يتميز بعدم المساواة سواء من حيث مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو القدرات العسكرية أو الاستقرار السياسى أو المكانة الدولية...ألخ. يترتب على ذلك سهولة الاختراق الخارجي لأجهزة صنع القرار فى الدول النامية.[9] ولقد أشارت كثير من الدراسات فى هذا الصدد الى دور صندوق النقد الدولى والبنوك الدولية الخاصة، فضلاً عن دور الشركات متعددة الجنسيات والمساعدات الخارجية التى تقدمها القوى العظمى.[10] كل ذلك يخلق وضعاً يتسم بالتبادل الدولى غير المتكافئ

وبسيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية التى تصبح فى وضع تبعية.

ومن هنا فإن التحليل الأمثل للسياسات الخارجية لبلدان العالم الثالث يجب أن ينظر الى السياسة الخارجية على أنها جزء لا يتجزأ من الموقف الكلى العام الذى تعيش فى اطاره. بعبارة أخرى، تعكس السياسة الخارجية التغيرات فى هذا الموقف سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى. وبهذا المعنى فإن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية الداخلية. ولكى نفهم السياسة الخارجية لدولة ما من دول العالم الثالث، علينا أولاً وقبل أى شيئ أن نفتح «الصندوق الأسود» لمجتمعات هذه الدول. ولما كانت بلدان العالم الثالث ما هى إلا جزءاً من نظام عالمى، فإنها تتأثر الى حد بعيد بالوضع الطبقى وعدم المساواة الدولية التى يتسم بها هذا النظام. وعلى ذلك، فإن السيادة الرسمية للدولة محدودة القيمة بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث التى يسهل النفاذ إليها واختراقها أو حتى السيطرة الكاملة عليها. من هنا نرى كيف أن القيود الخارجية والهياكل العالمية (كالعلاقات مع القوى الكبرى أو الشركات متعددة الجنسيات) تؤثر على عمليات صنع السياسة فى بلدان العالم الثالث كما تؤثر على سلوكها الدولى.

ويتضح من استعراض الكتابات والدراسات السابقة أن الدول النامية تواجه ثلاثة قضايا رئيسية فى ادارة سياستها الخارجية. يتمثل أول هذه القضايا فى معضلة المساعدة/الاستقلال، بما يعنيه ذلك من المفاضلة بين الحاجة الى المساعدات الأجنبية والحاجة الى الحفاظ على الاستقلال القومى. فعلى حين كان بعض القادة مثل جمال عبد الناصر ونكروما أكثر اهتماماً بالاستقلال القومى، أعطى آخرون مثل السادات أو سوهارتو جل اهتمامهم للمساعدات الأجنبية. الخلاف بين هؤلاء القادة فى التأكيد على جانب أو آخر لا يمكن فهمه فقط فى ضوء الخلفية الإجتماعية أو القيم السياسية وحدها، بل إن هناك عوامل هيكلية أخرى، مثل خصائص النظام العالمى والتهديدات الأمنية المدركة والمشاكل الاقتصادية، لا تقل أهمية فى تأثيرها.

تدور القضية الثانية حول معضلة الموارد/الأهداف، والتى تخلق ضغوطاً بالنسبة للبلدان النامية تفوق بكثير ما تخلقه للبلدان المتقدمة. رغم أنه من المنطقى أن قدرة صانعى السياسة الخارجية على تتبع أهداف سياسة ما لا يجب أن تخرج عن إطار قدرات دولهم، إلا أن التاريخ يزخر بنماذج لدول حاولت تتبع أهداف غير واقعية. ففى الأربعينات اتبع الملك عبد الله ملك الأردن على سبيل المثال سياسة نشطة للوحدة مع سوريا. وفى الخمسينات، وعلى الرغم من عدم التوازن الواضح فى الموارد طرح العراق نفسه كبديل للقيادة الاقليمية المصرية. وفى الستينات أدى التورط المصرى فى اليمن الى انهاك موارد البلاد وزيادة أعبائها.

وأخيراً تتمثل القضية الثالثة فى معضلة الأمن / التنمية ـ التعبير المعاصر عن المعضلة التقليدية السلاح أم الخبز. فالسياسة الخارجية بالنسبة لبعض الدارسين تمثل عملية أو نشاطاً، هدفها الأساسى تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية الداخلية. دارسو السياسة الخارجية المصرية، على سبيل المثال، لا يمكنهم الاقلات من ذلك. فتقارب السادات مع الولايات المتحدة واقدامه على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل لم تحفزه إلا المشاكل الاقتصادية الداخلية والرغبة فى جذب الاستثمارات الأجنبية كما سيتم توضيحه فى الفصل الخامس. كما أن ادارك التهديد والاعتبارات الأمنية بالنسبة لدول أخرى مثل سوريا ظل المحرك الرئيسى لسياستها الخارجية كما سنرى فى الفصل الثانى عشر.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن اغفال التهديدات الأمنية ذات الطبيعة العسكرية ـ لاسيما فى المناطق التى شهدت صراعات ممتدة كالشرق الأوسط والجنوب الأفريقى، إلا أن التهديد الحقيقى للأمن القومى بالنسبة لمعظم الدول النامية يتمثل فى الجوع وسوء التغذية. فى عام ١٩٨٠ أورد البنك الدولى فى تقريره السنوى الثالث عن التنمية الدولية أن ٧٨ مليوناً من سكان العالم يعيشون فى فقر مدقع. وربما ارتفع هذا الرقم كثيراً فى الثمانينات بسبب ازدياد تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية من جانب، فضلاً عن تزايد أعداد السكان فيها

من جانب آخر. ومن المتوقع أن يصل سكان العالم البالغ تعدادهم نحو خمسة بلايين نسمة الى ستة بلايين مع نهاية هذا القرن. من هنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن الآمال والرغبات المحبطة للفقراء فى الحصول على مستويات معيشية لائقة فى كثير من البلدان النامية تشكل أحد قوى الانفجار الكامنة. إن كثيراً من القضايا كالانفجار السكانى وفشل الجهود التنموية ونقص الاكتفاء الذاتى من الغذاء تقع فى قلب قضية الأمن القومى لهذه الدول. ومن هذا المنطلق يجب اعادة تعريف مفهوم الأمن القومى وتوسيعه ليشمل التهديدات والمخاطر غير العسكرية كما يشمل التهديدات والمخاطر العسكرية.

دراسة السياسة الخارجية العربية: ١٩٦٥-١٩٨١:

أوضحت النتائج التى تم التوصل إليها فى أواخر السبعينات بواسطة مجموعة من المتخصصين فى شئون العالم الثالث مدى تخلف دراسة الدول المتخلفة خاصة فى مجال تحليل السياسة الخارجية. وهو ما أشار إليه أحد المتخصصين فى المنطقة العربية فى عام ١٩٧٧ بقوله: «إن التحليل النظمى للسياسات الخارجية لبلدان الشرق الأوسط هو تحليل متخلف».(١١) «فقط فى السنوات القليلة الماضية قدم بعض الأكاديميين دراسات فى السياسات الخارجية لهذه البلدان يمكن الاعتداد بها».(١٢)

فى سبيل تخطى مرحلة الانطباعات الأولية ولكى نتوصل إلى رؤية تعتمد على المعلومات الدقيقة بالنسبة للدراسات المتعلقة بالسياسات الخارجية للدول العربية تم عمل مسح لهذه الدراسات خلال السبعة عشر عاماً الممتدة فيما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨١. ولما كانت الدراسات المنشورة عن السياسات الخارجية العربية خلال هذه الفترة تعد على أصابع اليد الواحدة تم كذلك حصر المقالات المنشورة بالدوريات وكذلك بعض أطروحات الدكتوراه غير المنشورة.

أربعة معايير أولية تم استخدامها كاطار إسترشادى فى اختيار المقالات والأطروحات: أول هذه المعايير أن تتخطى الدراسة مرحلة

المعلومات نحو إلقاء الضوء على القضايا المفاهيمية والتطبيقية فى مجال تحليل السياسة الخارجية. وثانى هذه المعايير أن تمثل الدراسة عملاً أكاديمياً، بمعنى ألا تكون تعبيراً عن عمل دعائى أو مجرد تعليق على الأحداث الجارية. وثالثها اقتصار البحث على الدوريات المتخصصة ذات المصداقية العالية فى الأوساط العلمية. ورابعها قصر الاختيار على الدراسات المنشورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

لم يثمر التطبيق الدقيق لهذه المعايير إلا عن حصاد محدود وغير مجدى. ومن ثم فإن ندرة الأعمال الأكاديمية والتحليلية للسياسة الخارجية العربية خلال فترة سبعة عشر عاماً لهى فى حد ذاتها ادانة لحالة التخلف التى يعانى منها هذا الحقل من حقول المعرفة. أدى ذلك الى ضرورة ادخال بعض التعديلات على المعايير الأربعة السابقة. تمثلت هذه التعديلات فى إضافة دوريات أخرى تتناول الأحداث الجارية بدلاً من الاقتصار فقط على الأعمال الأكاديمية البحته، بشرط أن تحظى هذه الدوريات بمكانة معترف بها بين دارسى العلاقات الدولية. وعليه أضيفت دوريات مثل «السياسة الخارجية» Foreign Policy و «العالم اليوم» World Today. ومن ناحية أخرى أضيفت الى جانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية خمس لغات أخرى هى العربية والألمانية والعبرية واليابانية والأسبانية. وبذلك أمكن اضافة دوريات أخرى مثل «أفريقيا الشابة» Jeune Afrique التى تصدر كل إسبوعين فى باريس، و «الشرق الأوسط» Middle East الشهرية التى تصدر فى لندن و «رؤية جديدة» New Outlook الشهرية التى تصدر فى تل أبيب.

كان من نتيجة هذه التعديلات أن بلغ اجمالى الدراسات موضع البحث ٢٩٨ دراسة. ومع ذلك لم يكن من السهل بمكان تصنيف هذه الدراسات تصنيفاً دقيقاً الى سياسة داخلية واقليمية ودولية على سبيل المثال من ناحية، وسياسة خارجية بالمعنى الفنى للاصطلاح من ناحية أخرى. الأمر الذى يعكس هو الآخر حالة التخلف التى يعانى منها حقل دراسة السياسة الخارجية العربية كحقل فرعى. ومن هنا كان علينا أن نميز بين فئتين من الدراسات: الأولى تتعلق أساساً بالسياسة الخارجية

لدولة عربية واحدة، والأخرى ترتبط بديناميات النظام العربى ككل مثل السياسات بين الأقطار العربية أو علاقة القوى العظمى بدولة أو أكثر من الدول العربية. وقد بلغ اجمالى عدد الدراسات فى الفئة الأولى ١٧٤ دراسة وفى الفئة الثانية ١٢٤ دراسة.

تكشف البيانات الواردة بالجدول ١ ـ ١ عن مجموعة من الاستنتاجات: أولها أن اللغة الإنجليزية لا تزال هى اللغة السائدة فى دراسة السياسات الخارجية العربية وإن تعددت الدراسات باللغة العربية فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بدراسة ديناميات النظام العربى. وثانيها أن المقالات باللغة الفرنسية تتركز ـ نتيجة لأسباب تاريخية معروفة ـ حول منطقة المغرب العربى، بما فى ذلك ليبيا. وثالث هذه الاستنتاجات يتمثل فى التوزيع المتفاوت للدراسات بين الدول العربية. فقد ركزت الدراسات بصورة واضحة على مصر والى حد ما السعودية، فضلاً عن أن الدراسات الست المنشورة بلغات غير العربية والإنجليزية والفرنسية تركزت على هاتين الدولتين. بينما لم تشمل الدراسات بعضاً من الدول الهامة مثل الكويت وسوريا والسودان بما يتناسب مع ثقلها. بل إن ما يثير الدهشة هو الغياب الكامل لأية مادة منشورة عن السياسة الخارجية اللبنانية.

أكثر من ذلك ورغم تركيز الدراسات السالف الاشارة إليها على مصر كما يتضح من الجدول ١ ـ ١، إذ بلغ عدد الدراسات التى كتبت حولها فى هذا العقد نحو ٢٣ دراسة بمجموع ٣٦٩ صفحة بمتوسط يبلغ ٣٧ صفحة فى العام، إلا أنه مع نهاية العقد الممتد بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٥ لم يكن هناك ثمة مؤلف واحد سواء باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية تم نشره عن السياسة الخارجية المصرية.

وإذا تركنا هذا الجانب الكمى وانتقلنا لنبحث فى الجانب الكيفى لهذه الدراسات نجد أن الموقف أكثر سوءاً. فعلى سبيل المثال من بين الباحثين الذين كتبوا عن مصر وعددهم ٢٣ باحثاً يمكن التحقق من الانتماء الأكاديمى لنحو ١٢ باحثاً منهم فقط.

جدول رقم ١ ـ ١

الدراسات المنشورة عن ست عشرة دولة عربية وفلسطين حسب لغة النشر (١٩٦٥ ـ ١٩٨١)

الدولة	لغة النشر				
	العربية	الإنجليزية	الفرنسية	أخرى (*)	اجمالى
الجزائر	-	١٥	١٥	-	٣٠
مصر	٢	٤٠	٨	٢	٥٢
العراق	-	٨	٢	-	١٠
الأردن	-	١	-	-	١
ليبيا	-	١٤	٧	-	٢١
الكويت	-	٢	-	-	٢
موريتانيا	-	-	١	-	١
المغرب	-	١	٢	-	٣
عمان	١	-	-	-	١
فلسطين	-	٢	-	-	٢
السعودية	٣	٢٢	٣	٤	٣٢
السودان	-	٥	١	-	٦
سوريا	-	٣	-	-	٣
تونس	-	٢	٣	-	٥
الإمارات العربية	-	٢	-	-	٢
اليمن الشمالى	-	١	١	-	٢
اليمن الجنوبى	-	١	-	-	١
اجمالى	٦	١١٩	٤٣	٦	١٧٤

(*) الألمانية والعبرية واليابانية والأسبانية.

أضف الى ذلك أن غالبية هذه الدراسات كتبت تحت ضغوط الأحداث أو المناسبات المختلفة الأمر الذى أفقدها امكانية الاستفادة من البحث المتعمق. وعليه يمكن القول أن هذه الأعمال لم تعكس التطورات المعاصرة فى مفاهيم السياسة الخارجية المقارنة كما لم تحاول الربط بين النظرية والتطبيق.

كما يتبين كذلك من فحص الدراسات التى نشرت بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٥ أن هناك ثلاثة عيوب نظرية خطيرة. أول هذه العيوب أن هذه الدراسات لم تقدم لنا تعريفاً علمياً اجرائياً لماهية السياسة الخارجية. وقد تعامل الباحثون مع أهداف السياسة الخارجية وغاياتها أو استراتيجياتها، كما تعاملوا كذلك مع التصريحات الرسمية على أنها هى السياسة الخارجية بذاتها. ولم يكن هناك ثمة تمييز واضح بين الاتجاه العام أو الرؤية العالمية وبين سلوك أو فعل محدد. أما العيب الثانى فيتمثل فى اهمال ديناميكيات وتعقيدات عملية صنع السياسة الخارجية، إذ ظل «الصندوق الأسود» الى حد كبير مغلقاً. ويتمثل العيب الثالث فى عدم الوضوح أو الخلط المفاهيمى الذى ساد محاولات تفسير وتحليل مصادر ومحددات السياسة الخارجية.

غير أن عام ١٩٧٥ مثل نقطة تحول كبيرة فى دراسة السياسات الخارجية العربية. جاء هذا التغير المفاجىء مع الجيل الجديد من طلبة الدراسات العليا الذين جمعوا بين المنهاجية العلمية والالمام الواعى بالمعرفة فى الحقل التخصصى فى أطروحاتهم لرسالة الدكتوراة. الأمثلة فى هذا الصدد عديدة منها أطروحة عضيد دويشة عن مصر فى جامعة لندن، وأطروحات كل من نيقول جريمو ومارلين نصر وغسان سلامة فى جامعة باريس عن الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية بالترتيب، وأطروحة محمد سليم فى جامعة كارلتون عن مصر الناصرية، ودراسة وليد مبارك عن الكويت فى جامعة إنديانا، وأطروحة كل من أحمد يوسف ومصطفى علوى عن قرارات السياسة الخارجية المصرية فى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٧ على الترتيب فى جامعة القاهرة.(١٣)

ولقد فتح نشر بعض هذه الأطروحات باباً للنقاش والحوار حول الوضع الحالى لنظرية تحليل السياسة الخارجية للدول النامية، وحول مشاكل الافتراضات وجمع المعلومات فى اطار من التخلف والتغير الاجتماعى.

لم يترتب على مسح الكتابات خلال هذه الفترة الأكثر حداثة ثمة تقليص للصعوبات التصنيفية التى رأيناها من قبل والتى ترجع - فى جزء منها على الأقل - الى طبيعة الموضوع نفسه. فما يزال كثير من الدارسين غير قادرين على أن يحددوا بوضوح فى دراساتهم التوجه الدولى لفاعل ما أو سلوكه. أضف الى ذلك أن الدراسات كانت ذات طبيعة عامة تتعرض الى جانب تحليل السياسة الخارجية لمناقشة جوانب أخرى فى النظام العربى. باختصار رغم توافر الدراسات عن كثير من البلدان العربية، إلا أن معظمها لم يوضح بجلاء سياساتها الخارجية. وتعد حالة لبنان نموذجاً واضحاً فى هذا الصدد. فرغم العدد الضخم من الدراسات التى كتبت عن الحرب الأهلية وتداعياتها الدولية (الغزو الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢، أو العلاقة بين الجماعات اللبنانية المختلفة وكل من سوريا أو العراق أو إيران على سبيل المثال) لم يكن هناك أى تحليل أو دراسة للبنان كفاعل دولى أو سياسته الخارجية. ولم يتعد الأمر النظر الى لبنان إلا على أنه ساحة تتصارع عليها قوى متعددة. ينسحب ذلك - وإن كان بدرجة أقل - على الصومال وحرب الأوجادين، المغرب والصحراء الغربية، ليبيا والحرب التشادية، الحرب فى جنوب السودان، والحرب العراقية - الإيرانية.

وتزخر هذه الفترة أيضاً بالدراسات المواكبة للأحداث الجارية أو التاريخية. فعلى سبيل المثال نشر عدد كبير من المقالات فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٧، وهو ما يتواكب مع الذكرى العشرين والخامسة والعشرين لاستقلال الجزائر وهو صنف من المقالات يتعرض فى جزء منه للسياسة الخارجية. كذلك نجد الدراسات التى تتناول عمليات التغير فى النظام السياسى لدولة معينة، والتى تتعرض لمناقشة التغير فى القيادات وقواعد الشرعية. ولعل الدراسات التى تناولت انقلاب بن على الدستورى فى تونس فى عام ١٩٨٧ تقدم لنا مثالاً واضحاً فى هذا الصدد.

وعلى الرغم من أنه قد تم الابقاء على نفس معايير اختيار الدراسات بالنسبة للفترة الأولى (١٩٦٥ـ١٩٨١)، إلا أن هناك ثمة استثناءات محدودة تم تطبيقها بالنسبة للفترة الثانية (١٩٨٢ـ١٩٨٨). فقد أضيفت بعض الدراسات التى لم تخصص بصورة واضحة لدراسة السياسة الخارجية بسبب ما تتضمنه من جوانب ذات صلة بموضوع البحث. أمثلة ذلك الدراسات التى تناولت التغير فى صانعى السياسة وقواعد الشرعية، وكذلك دور رأس المال الأجنبى ومشاكل المديونية الدولية.

باختصار، لقد تم اتخاذ القرار فيما يتعلق بابقاء أو استبعاد دراسة ما انطلاقاً من اعتبارات ثلاثة: أولها هوية المؤلف ومجال اهتمامه البحثى المعروف عنه. وثانيها نوع الدورية التى نشرت فيها الدراسة. فالدراسات التى نشرت فى كل من «السياسة الخارجية» و «الشئون الخارجية» قد تم الابقاء عليها فى معظم الأحوال. أما الاعتبار الثالث فيتمثل فى عدد المصادر المتاحة عن الدولة، فإذا كان هذا العدد محدوداً نسبياً أتبعت معايير أكثر تحرراً والعكس صحيح. وأمكن بذلك الحصول على ٢١٦ دراسة تغطى الفترة من عام ١٩٨٢ حتى صيف عام ١٩٨٨ كما هو موضح بالجدول ١ ـ ٢.

بمقارنة الجدول (١ ـ ١) بالجدول (١ ـ ٢) تتضح مجموعة من الملاحظات: أولها ازدياد عدد الدول التى تمت تغطيتها الى ٢٢ دولة فى مقابل ١٧ دولة خلال الفترة السابقة (١٩٦٥ـ١٩٨١). وثانى هذه الملاحظات تزايد عدد الدوريات المستخدمة لتبلغ ١٠٩ دورية مقابل ١٠١ فى الفترة السابقة، الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد الدراسات الى ٢١٦ فى مقابل ١٧٤ دراسة تم استخدامها من قبل. وتتمثل ثالث هذه الملاحظات فى الزيادة الملحوظة فى الدراسات المنشورة بلغات غير الإنجليزية. فبينما كانت نسبة الدراسات المنشورة باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية الى الدراسات المنشورة بأى من اللغات الأخرى ١:٣ فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨١ أضحت هذه النسبة ١:١ تقريباً. أى دراسة واحدة منشورة باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية لكل

دراسة منشورة بلغة من اللغات الأخرى.

جدول رقم ١ ـ ٢

الدراسات المنشورة عن إحدى وعشرين دولة عربية وفلسطين حسب لغة النشر (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)

الدولة	لغة النشر				
	العربية	الإنجليزية	الفرنسية	أخرى (*)	اجمالي
الجزائر	-	-	٨	٢	١٠
البحرين	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	١	-	١
مصر	٥	٢٦	١٦	٧	٥٤
العراق	-	٩	٨	٣	٢٠
الأردن	١	١	-	-	٢
الكويت	١	٥	١	٢	٩
لبنان	-	٦	٤	١	١١
ليبيا	٣	١٣	١٧	٢	٣٥
موريتانيا	-	-	-	-	-
المغرب	-	١	٩	١	١١
عمان	١	١	-	-	٢
فلسطين	١	٢	٣	١	٧
قطر	-	-	-	-	-
السعودية	٢	١٠	٤	٣	١٩
الصومال	-	١	١	-	٢
السودان	-	٢	١	-	٣
سوريا	٢	٧	٨	٢	١٩
تونس	-	١	٥	-	٦
الإمارات	-	-	-	-	-
اليمن الشمالي	١	٢	-	-	٣
اليمن الجنوبي	-	١	١	-	٢
اجمالي	١٧	٨٨	٨٧	٢٤	٢١٦

كما ارتفع عدد الدراسات المنشورة باللغة العربية من ٦ دراسات الى ١٧ دراسة، وبالفرنسية من ٤٣ الى ٨٧ دراسة. ومع ذلك ظلت اللغة الإنجليزية هى لغة الدراسة السائدة رغم انخفاض تمثيلها النسبى نتيجة

الزيادة فى عدد الدراسات باللغات الأخرى. أما رابع هذه الملاحظات فتتمثل فى تزايد عدد الدراسات المنشورة باللغة الفرنسية ويرجع ذلك الى الاهتمام الفرنسى بمجموعة من الأحداث والأزمات التى شهدتها المنطقة فى هذه الفترة. الأمثلة فى هذا الصدد كثيرة لعل أهمها الاهتمام الفرنسى بمصير لبنان، وكذلك اهتمامها بليبيا نظراً لتورطها فى تشاد - المستعمرة الفرنسية السابقة وإحدى البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ولما كان هذا الاتجاه قد إرتبط بأحداث جارية، فانه لا يعدو أن يكون اتجاهاً عارضاً وليس هناك ثمة احتمال لاستمراره فى المستقبل.

وعلى عكس الملاحظات الأربع السابقة، والتى تمثل ملاحظات تتعلق بجوانب كمية، تتعلق الملاحظة الخامسة بجوانب كيفية. فرغم أن نوعية الدراسات المنشورة خلال الفترة ١٩٨٢ـ١٩٨٨ لا تزال متواضعة، إلا أن هناك تحسناً مضطرداً فى استخدام المفاهيم المعاصرة للسياسة الخارجية فى التحليل.(١٤) فلقد شهدت الفترة المذكورة تزايداً ملحوظاً فى عدد الأطروحات التى ركزت على السياسة الخارجية وانطلقت من إطار تحليلى. أمثلة هذه الأطروحات عديدة منها دراسة مارى - چين ديب،(١٥) و م. الوارفلى،(١٦) و ن. جريمو،(١٧) و س. مطاوع،(١٨) وسلوى جمعة،(١٩) وسعيد إحراى،(٢٠) وجمال زهران.(٢١) كما زاد عدد المؤلفات التى ركزت بصفة أساسية على السياسة الخارجية وصنع القرار منها مؤلف د. خاليدى،(٢٢) وبهجت قرنى،(٢٣) و ن. سافران،(٢٤) ومحمد سليم،(٢٥) وإبراهيم سعد الدين،(٢٦) و ف. هاليداى.(٢٧)

أما الملاحظة السادسة والأخيرة فتتمثل فى تزايد عدد الدراسات المنشورة باللغة العربية، والتى ركزت على دراسة السياسة الخارجية بالمعنى الدقيق للمفهوم مستخدمة أطر منهجية على درجة عالية من الدقة فى التحليل فضلاً عما تضمنته من معلومات. يأتى على رأس هذه النوعية من الدراسات التقرير الاستراتيجى العربى الذى يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومطبوعات كلاً من مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة ومنتدى الفكر العربى

بعمان. فضلاً عن الدورية العربية للدراسات السياسية، والتى بدأ ظهورها فى واشنطن منذ عام ١٩٨٧.

إطار التحليل:

التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء فى اطارنا لتحليل السياسة الخارجية. هل السياسة الخارجية تعنى أهدافاً عامة، أم أفعالاً محددة، أم اختيارات وقرارات صعبة، أم هذه الأمور مجتمعة؟ فلقد ركز روزيناو فى مقالته المنشورة عام ١٩٦٦، والسابق الاشارة إليها، على محددات السياسة الخارجية كمتغيرات مستقلة - بما فى ذلك تأثيرها المقارن - بينما لم يحدد لنا ما هو المقصود بالسياسة الخارجية فى حد ذاتها.(٢٨) وسارت على نفس المنوال الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الصادرة عام ١٩٦٨. بل أكثر من ذلك، حتى الكتب الأكاديمية أهملت هذا الجانب المفاهيمى الهام.

ومن ثم كان علينا أن نحدد السياسة الخارجية بمفهوم الدور بإعتبار أنه يسمح لنا بالتمييز بين مكونات السياسة الخارجية والمتمثلة فى: الأهداف العامة والتوجه أو الاستراتيجية (إدارك الدور) والسلوك المحدد (أداء الدور). هذا التقسيم للسياسة الخارجية الى أهداف عامة وسلوك محدد يثير مجموعة من التساؤلات الهامة لا فقط على مستوى التحليل الأمبريقى للسياسة الخارجية بل أيضاً على مستوى بناء النظرية: كيف يتفق ادراك الدور فى السياسة الخارجية (الاستراتيجية العامة والأهداف المعلنة) مع أداء الدور (السلوك الفعلى)؟ ما هو معدل التباين بين القول والفعل أو بين الادراك والسلوك؟ ما الذى يحدد التفاوت فى معدل التباين بين الأنظمة والبلدان المختلفة؟ هل هى مسألة تتعلق بالصراع بين النخب رغم التقائها حول اتجاه توفيقى للسياسة الخارجية وإن اختلفت حول طريقة التنفيذ؟ أم هى مسألة صراع حول الدور حيث تتصارع الأهداف والأفعال على المستويين الاقليمى والعالمى؟ أم أنها مسألة تأزم الدور عندما تفوق الأهداف المدركة للسياسة الخارجية امكانيات فاعلى العالم الثالث أو

تفوق إمكانيات نظام يفتقد الشرعية اللازمة لتعبئة الموارد المطلوبة؟

إن ادخال نظرية الدور الى مجال تحليل السياسة الخارجية يثير العديد من الجوانب النظرية التى تخدم الحقل وتساعد على نضج المفاهيم وتميزها وتجعلها أكثر قابلية للتطبيق العملى. ومن ثم التغلب على كثير من المعوقات والقيود التحليلية.

وفى حقيقة الأمر، فإن اسهامات نظرية الدور ليست قاصرة على النواحى المفاهيمية، بل إن لها أيضاً دلالاتها التطبيقية. فعلى سبيل المثال، أقام انتخاب الممثل السابق رونالد ريجان لأعلى منصب سياسى فى الولايات المتحدة والدور السياسى الهام لكل من جيانج كنج زوجة الزعيم الصينى ماو وإيفيتا بيرون ـ وكلتاهما عملت من قبل كممثلة ـ حلقة اتصال قوية ومباشرة بين نظرية الدور والتحليل السياسى أكثر مما قد يعتقده الكثيرون. الأمر الذى يوضح الى حد بعيد الدلالة العملية لمفهوم الدور فى تحليل السياسة الخارجية. ولعل ما أكده الرئيس جمال عبد الناصر كأحد قادة العالم الثالث البارزين فى بداية حياته السياسية له دلالته أيضاً فى هذا الصدد عندما صرح بقوله: «أتصور دائماً أنه فى هذه المنطقة هناك دور يتجول باحثاً دون جدوى عن بطل يلعبة .... إننا نحن ونحن وحدنا بحكم وضعنا الذين يمكن أن نلعب هذا الدور».(٢٩) وهكذا ربط عبد الناصر الدور بالمركز أو المكانة. ولعل ذلك يذكرنا أنه إذا لم تكن الأهداف متوافقة مع الامكانيات تكون النتيجة فشل السياسة الخارجية أو على الأقل تعرضها لأزمة. المثال الواضح لذلك دخول مصر فى حرب عام ١٩٦٧ فى مواجهة إسرائيل فى الوقت الذى كانت فيه العناصر الأكثر عدة وعتاداً من الجيش المصرى فى اليمن. كذلك فإن أزمات السياسة الخارجية يمكن أن تقود الى تغير السياسة الخارجية. مثال ذلك قيام الرئيس السادات بإحلال الولايات المتحدة محل الإتحاد السوفيتى على أنها الشريك الرئيسى لمصر وتوقيعه على معاهدة السلام مع إسرائيل بكل ما ترتب عليها من نتائج ثنائية واقليمية. باختصار وكما أشار لينتون منذ ما يقرب من نصف قرن مضى وكما أكد السلوك الناصرى منذ نحو خمسة

وثلاثين عاماً مضت أن الفرص والعوائق، أو الحقوق والواجبات هى خصائص لا يمكن فصلها عن وضع الفاعلين الدوليين ومكانتهم فى المجتمع الدولى.

ويتضمن اطار التحليل المقترح فى هذا المؤلف أربعة جوانب رئيسية هى: البيئة الداخلية، توجه السياسة الخارجية، عملية صنع القرار، وسلوك السياسة الخارجية. ولضمان التماسك والاستمرارية بين فصول الكتاب المختلفة تم تحليل السياسة الخارجية لكل فاعل على أساس من نفس المفاهيم وجوانب التحليل الرئيسية.

أولاً: البيئة الداخلية:

تتضمن البيئة الداخلية مجموعة من العوامل التى يتم تحليلها على أساس أنها إما تدعم أو تعوق البدائل أو الخيارات المختلفة للسياسة الخارجية للدولة. هذه العوامل هى:

١ ـ العامل الجغرافى:

ينظر الى الوضع الجغرافى للدولة منذ فترة طويلة على أنه أحد المحددات الهامة لسياستها الخارجية، على الرغم من أن أهميته تتغير عبر الزمن، لاسيما بعد ما أحدثته الأسلحة الحديثة وتقنية الاتصالات المتقدمة فى القرن الحالى من تأثير على الاعتبارات الجغرافية. ولا يعنى ذلك أن هذه الاعتبارات فقدت أهميتها. بل على العكس فرضت الاعتبارات الجغرافية فى حالات كثيرة ضرورة تبنى أهداف قومية معينة. كذلك يلعب موقع الدولة بين جيرانها المتاخمين دوراً فى تحديد وتطوير هويتها القومية كما تتأثر فرص التنمية المحتملة لدولة ما أيضاً بجغرافيتها من جوانب شتى. فالمعطيات المادية من مساحة وتضاريس ومناخ وموارد تلعب دوراً حيوياً فى تحديد ما إذا كان فى امكان الدولة أن تستوعب كماً كبيراً من السكان، وما إذا كان فى استطاعتها الاستحواذ على بعض عناصر القوة كأن تكون لها قاعدة

اقتصادية قوية أو حدود يسهل الدفاع عنها. ويؤثر امتلاك الدولة لموارد طبيعية داخل حدودها على قدرتها فى تحقيق أهداف سياستها الخارجية ومقاومة ضغوط الدول الأخرى. ليس ذلك فحسب بل تؤثر العوامل الجغرافية كذلك على سلوك وأفعال النخبة الحاكمة من خلال ادراكها وتفسيرها لهذه العوامل.[٣٠]

وفى اطار حديثنا عن الاعتبارات الجغرافية هناك قضيتان على قدر كبير من الأهمية، خاصة بالنسبة للدول النامية: الأولى، قضية الحدود المصطنعة وترجع الى أن الكثير من حدود الدول الأفريقية ـ على سبيل المثال ـ قد تم رسمها وفق خطوط الطول والعرض فى عواصم الدول الاستعمارية كتقسيمات سياسية تتجاهل الاعتبارات الجغرافية والاثنية والاقتصادية. أما القضية الثانية، فتتعلق بتزايد أعداد الدول الصغيرة التى ينقصها مكونات الكيانات المستقلة. وهو الأمر الذى يؤدى الى خلق وضع من التبعية والاعتماد المستمر على الدول الأكبر من أجل التأييد السياسى والمساعدة الاقتصادية والعسكرية.

ب ـ السكان والهيكل الاجتماعى:

يمثل حجم وتكوين وكيفية التوزيع الجغرافى لسكان الدولة عوامل هامة فى حساب قوتها القومية. وعلى الرغم من أن الحجم الكبير من السكان لا يضمن الفعالية الدولية، فإن الدول ذات الحجم السكانى الصغير هى عادة أقل تميزاً. إن حجم السكان فى حد ذاته مؤشر كاف للقوة، وإن كانت كيفية تكوين السكان ومدى تماسكهم الاجتماعى ومستوى تعليمهم ومهاراتهم لها أهميتها فى التفرقة بين الدول. والواقع أن العامل السكانى مثله مثل العوامل الجغرافية تماماً ليس عاملاً استاتيكياً، بل يجب النظر إليه فى علاقته بالمحتوى الاجتماعى ـ السياسى. وقد يعجب البعض إذا علموا أن القوة التى استطاعت إسرائيل كدولة صغيرة أن تعبئها وتحشدها فى حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ فاقت فى عددها قوى الدول العربية المتحاربة معها مجتمعة والتى يبلغ تعداد سكانها من خمسة عشرة الى عشرين ضعف عدد سكان

إسرائيل. كذلك تعد قضية التكامل الاجتماعى والقومى أيضاً من القضايا الهامة بالنسبة للدول النامية التى تعانى الكثير منها من مشاكل عرقية أو دينية. إذ يؤدى تواجد أقليات فى المناطق الحدودية على سبيل المثال إلى خلق مشاكل خطيرة للكثير من الدول النامية خاصة عندما تطلب هذه الأقليات العون من البلدان المجاورة.

جـ - القدارت الإقتصادية:

يشير هذا العامل الى مدى توافر الموارد الطبيعية من ناحية، وقدرة الدولة على تعبئتها فى خدمة سياستها الخارجية من ناحية أخرى. فالقدرات الاقتصادية لا تؤثر فقط على تحديد أهداف الدولة بل أيضاً على وسائلها فى تنفيذ هذه الأهداف. فمن المرجح على سبيل المثال أن يكون للدول الفقيرة مستوى منخفض من التمثيل الدبلوماسى. إلا أن الذى يعنينا أن نؤكد عليه بالنسبة للدول النامية أمرين: الأول - الى أى حد تستطيع هياكل الانتاج الرئيسية - من إقتصادية وصناعية وخدمية - مواجهة الاحتياجات الاقتصادية للسكان، ومن ثم تقليل الحاجة الى المساعدات الخارجية. والثانى - ما إذا كانت التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة أم خفض الاعتماد على المصادر الأجنبية.

د - القدرات العسكرية:

وتنقسم الى كمية (عدد الفرق والأسلحة) وكيفية (مستوى أنظمة التسليح والتدريب والخبرة والتماسك). وليس بخاف أن كل الدول النامية تقريباً تعتمد فى تسليحها على عدد محدود من المصادر فى الدول المتقدمة. ومن هنا فإن مبيعات الأسلحة تمثل بحق منفذاً هاماً للتأثير والاختراق. ومع ذلك تطمع معظم الدول النامية فى بناء جيوش كبيرة وقوية. فالجيش ينظر إليه على أنه رمز للاستقلال القومى وتجسيد لكرامة الأمة. والواقع أن هناك نقاطاً ثلاث لالتقاء السياسة الخارجية مع قضايا التسليح: الأولى - أن الدول التى تنتهج سياسة خارجية نشطة أو هادفة نحو التغيير عادة ما تتبع سياسة تقوم على

استحواذ المزيد من الأسلحة. والثانيه ـ إن امتلاك الدولة لجيش كبير قد يغرى صانعى القرار فيها على استخدام الأداة العسكرية فى سياستهم الخارجية. والثالثة ـ أن الجيش قد يمثل أحد المعوقات والقيود التى تؤثر على خيارات السياسة الخارجية وبدائلها.

هـ ـ الإطار السياسى:

حيث يدور البحث حول مدى ما يسمح به الاطار السياسى لصانعى القرار باغتنام الفرص أو يضع العقبات أمامهم. فقد يشكل الاطار أو البناء السياسى مصدراً للفرص انطلاقاً من ارتفاع درجة استقراره وشرعيته ومستوى المؤسسية فيه وكذا مستوى التأييد الشعبى. وعلى العكس من ذلك، فإن الانقسام السياسى وعدم الاستقرار الداخلى يمكن أن يعوق انتهاج سياسة خارجية فعالة وهادفة. فقد يترتب على انخفاض المؤسسية وارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسى الداخلى سيادة السلطة التنفيذية وتقوية دور الرئاسة كمؤسسة فى عملية صنع السياسة، الأمر الذى يجعلها تتمتع بحرية عمل نسبية بسبب غياب صحافة حرة أو معارضة قوية. ومن هنا فإن العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية فى الدول النامية تعتبر قوية ومباشرة عنها فى الدول المتقدمة. اذ توجه السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف الداخلية وهو ما سيتم مناقشته بالتفصيل عند التعرض لعملية صنع القرار.

ثانياً: توجه السياسة الخارجية:

يمثل مفهوم الاتجاه أو التوجه أحد مكونات السياسة الخارجية جنباً الى جنب مع المكونات الأخرى من قرارات وأفعال. ويقصد بالاتجاه الطريقة أو الأسلوب الذى تدرك به النخبة الحاكمة العالم ودور الدولة فيه. ويعرف هولستى التوجه بأنه «اتجاه الدولة العام والتزامها تجاه البيئة الخارجية واستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها أو تطلعاتها الداخلية والخارجية والتعامل مع التهديدات القائمة».(٣١) وانطلاقاً من درجة الانهماك فى السياسة الدولية، حدد هولستى ثلاثة أنماط أساسية

للتوجه الدولي: الانعزال وعدم الانحياز والإئتلاف أو التحالف. وبصفة عامة، يمكن القول بأن توجه السياسة الخارجية يتسم بالاستقرار، وإن كان ذلك ليس بصورة مطلقة أو جامدة. فقد تتغير التوجهات بتغير الهياكل أو توازن القوى الاقليمى أو شكل النظام الدولى.

والحقيقة أن تحليل اتجاه دولة ما يثير العديد من التساؤلات: ما هى أهداف الدولة العامة واستراتيجيتها على المستويين الاقليمى والعالمى؟ لماذا تتبنى النخبة الحاكمة فى الدولة هذه الأهداف والاستراتيجيات؟ كيف تتغير التوجهات عبر الزمن، وما هى أسباب ذلك التغير؟

ثالثاً: عملية صنع القرار:

تؤكد معظم الدراسات الخاصة بالدول النامية على الطبيعة الشخصية لعملية صنع القرار وانخفاض مستوى المؤسسية السياسية فى هذه الدول. ورغم صحة ذلك إلا أنه يعطينا صورة مبسطة وغير كاملة لعملية صنع القرار فى هذه الدول. فقد يكون للحاكم الفرد القول الفصل فى الاختيار بين البدائل، ولكن ليس بوسعه إلا أن يأخذ فى الاعتبار مجموعة المتغيرات الموضوعية وكذلك مواقف الجماعات والقوى الداخلية المؤثرة المختلفة. علاوة على ذلك، فإن وحدة صنع القرار الرئيسية فى كثير من الحالات لاتتكون من الرئيس بمفرده بل من الرئاسة كمؤسسة. وإذا كان السياسيون فى الدول النامية يقومون بصنع السياسة الخارجية، إلا أن ذلك يتم فى إطار اجتماعى ومؤسسى معين. وحتى فى أكثر الأنظمة تسلطاً، تشكل الهياكل المؤسسية متغيراً وسيطاً بين صانعى القرار وبيئتهم.

وفى واقع الأمر، فإن التأثير النسبى للمشاركين فى عملية صنع القرار فى الدول النامية يتوقف على نمط النظام وطبيعة القضايا المثارة. وإن كان ذلك لا يؤثر على النمط العام لعملية صنع القرار والذى تسيطر عليه السلطة التنفيذية. فهذه العملية كما يرى روبرت

روزاستاين دالة فى خاصيتين: الصراع من ناحية والفقر من ناحية أخرى. يتولد الصراع نتيجة انقسام المجتمع السياسى الى قطاعات قبلية أو عرقية أو دينية أو اقليمية أو طبقية. وتتفاقم حدته بالفقر المتزايد الذى ينتج عن المطالب المتزايدة والموارد المحدودة الأمر الذى يترتب عليه صراعاً مستمراً بين الجماعات المختلفة من أجل السيطرة والتحكم فى مجريات الأمور فى الدولة.[٣٢]

وإذا كانت السياسة الخارجية ليست سوى حقلاً من الفرص والموانق، فإن الدول النامية تدخل هذا الحقل بأعباء مضاعفة بسبب تزايد تعقيدات النظام الدولى وانخفاض مستوى الأمن والاستقرار الداخلى.[٣٣] ليس ذلك فحسب، بل إن تأثير التخلف على عملية صنع السياسة يتفاقم نتيجة أن «النخب الجديدة وغير الخبيرة مجبرة على أن تقرر قضايا استراتيجية حرجة دون دراية ومعرفة كافيتين ودون سوابق كثيرة مفيدة فى مواجهة انقسامات اقتصادية حادة وضغوط خارجية خطيرة».[٣٤]

وبسبب التبسيط الناتج عن التركيز على الجوانب المزاجية والنفسية فقط، فإن تحديد المفاهيم المتعلقة بعملية صنع القرار فى الدول النامية «كمعضلة فجوة الموارد» ـ بما تتضمنه من صراع بين الجماعات ـ تشكل قدراً كبيراً من الغموض والحيرة. وتفتح الباب لدراسات هامة حول كيف ومتى تؤثر التحالفات بين الجماعات المحلية والخارجية على فجوة الموارد. ومن ثم تحدد القرارات التى يجب اتخاذها. كما تشرح أيضاً عمليات الاختراق التى تقوم بها قوى وجماعات أجنبية فى عملية صنع القرار فى الدول النامية.

رابعاً: سلوك السياسة الخارجية:

يقصد بسلوك السياسة الخارجية تلك الأفعال المحددة والمواقف والقرارات التى تتخذها أو تتبناها الدولة فى ادارة سياستها الخارجية. سلوك السياسة الخارجية إذن هو التعبير الملموس عن التوجهات فى

شكل أفعال محددة. وسنقوم بتحليله فى هذا الكتاب بالنسبة لعلاقة الأطراف الدولية العربية الفاعلة موضع الدراسة ازاء كل من القوتين العظميين.

ويمكن القول بصفة عامة أن سلوك الدول النامية يتسم بالعمل على دعم ومساندة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وتبنى فكرة تغيير النظام الدولى وبناء نظام اقتصادى عالمى جديد، فضلاً عن التركيز على القضايا الاقليمية.

باختصار هذا الاطار التحليلى له عدة مزايا: فهو يعكس تقدماً مفاهيمياً فى تحليل السياسة الخارجية من ناحية، ويربط بين فروع المعرفة المختلفة من ناحية ثانية، فضلاً عن أنه يعبر عن وضعية الدول النامية من ناحية ثالثة، كما يمكن تطبيقه على الدول العربية موضع اهتمامنا فى هذا الكتاب من ناحية أخيرة.

هوامش الفصل الأول

١) Bahgat Korany, "Foreign Policy Models and Their Empirical Relevance to Third World Actors: A Critique and an Alternative," International Social Science Journal, Vol.26, 1974, pp.70-94.

٢) الإقتباس مأخوذ من:
Franklin Weinstein, Indonesian Foreign Policy and the Dilemma of Dependence (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1976), p.21.

٣) Ibid., p.26

٤) أنظر على سبيل المثال تحليل هانز مورجانثاو للحياد الأفريقي - الآسيوي:
Hans Morgenthau, "Neutrality and Neutralism," The Year Book of World Affairs (London), Vol.11, 1957, pp.47-75.

٥) يأخذ بهذا الإقتراب كل من روزيناو James Rosenau وبريشر Brecher Michael و هيرمان Margaret Herman.

٦) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، أنظر:
Bahgat Korany, "The Takeoff of Third World Studies: The Case of Foreign Policy," World Politics, Vol.35, No.3, 1983, pp.465-487.
وأنظر كذلك:
Joan Stremalu (ed.), The Foreign Policy Priorities of Third World States (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982).

٧) Maurice A. East and Joe L. Hagen, "Approaches to Small States' Foreign Policy: An Analysis of the Literature and Some Empirical Observations," Paper presented to the International Studies Association Meeting, Toronto, Canada, February 25-29, 1976.

٨) Franklin Weinstein, "The Use of Foreign Policy in Indonesia: An Approach to the Analysis of Foreign Policy in Less Developed Countries," World Politics, Vol.24, 1972, pp.356-382.
ولمزيد من الأمثلة، أنظر:
Pat McGowan & Charles Kegley, Jr. (eds.), Foriegn Policy and the Modern World System (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1982) Vol.8 in Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies; and Timothy Shaw, "Peripheral Social Formations in the New International Division of Labor," Journal of Modern African Studies, 2413, Sept. 1986, pp.489-508.

٩) Bahgat Korany, Social Change, Charisma and International Behavior (Leiden, Netherlands: Sijthoff, 1976), pp.140-159.

١٠) أنظر بصفة عامة:
Thomas Biersteker, Distortion or Development? Contending Perspectives on the Multinational Corporation (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1978), pp.1-26.
أما فيما يتعلق بحالة مصر، أنظر:
Ali E. Hillal Dessouki, "Policy-Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy," Social Problems, Vol.28, No.4, 1981, pp.410-416.

١١) Korany, "The Takeoff," pp.465-466.

١٢) Adeed Dawisha, "The Middle East," in Christopher Clapham (ed.), Foreign Policy-Making

in Developing States: A Comparative Approach (London: Saxon House, 1977), p.70.

١٣) Adeed Dawisha, Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy (London: Macmillan, 1976); Nicole Grimaud, "La Politique Etrangère de l'Algérie," Ph.D. diss., University of Paris, 1982, forthcoming as a book in 1984; Marlène Nasr, "L'idéologie nationale arabe dans les discours de Gamal Abdel Nasser: 1952-1979," Ph.D. diss., Univesity of Paris, Sorbonne IV, 1979 (Arabic edition published by the Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1981);Ghassan Salama, "La politique étrangère de l'Arabie Saoudite," Ph.D. diss., University of Paris, 1979 (Arabic edition published by the Institute for Arab Development, Beirut, 1980); Mohamed Selim, "The Operational Code Belief System and Foreign Policy Decision-Making: The Case of Gamal Abdel-Nasser," Ph.D. diss., Carleton Universtiy, Ottawa, 1979 (Arabic edition publirhed by the Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1983); Walid Mubarak, "Kuwait's Quest for Security, 1961-1973," Ph.d. diss., Indiana University, 1979.

وكذلك:

أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن ١٩٦٢ـ١٩٦٧، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٨؛
مصطفى علوي، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو-يونية ١٩٦٧، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

١٤) من أبرز الأمثلة الحديثة في هذا الصدد:

L. Carl Brown, International Politics and the Middle East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984); Nassif Hitti, The Foreign Policy of Lebanon (Oxford: Centre for Lebanese Studies, Paper no. 9, 1988); Tareq Isamael, International Relations of the Middle East (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1987); Abdul-Rida Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990).

١٥) Marie-Jane Deeb, Ideology in Libya's Foreign Policy (Boulder, Colo.: Westview Press, forthcoming).

١٦) Mahamoud El-Warfally, Imagery and Ideology in U.S. Policy toward Libya, 1969-1982 (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1988).

١٧) Nicole Grimaud, La politique extérieure de l'Algérie (Paris: Karthala, 1984).

١٨) Sami Mutawi, Jordan and the 1967 War (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1987).

١٩) سلوى جمعه، الدبلوماسية المصرية في السبعينات: دراسة في متغير القيادة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٢٠) Said Ihrai, Pouvoir et influence: Etat, partis et politique étrangère au Maroc (Rabat, Morocco: Edino, 1986).

٢١) جمال زهران، سياسة مصر الخارجية ١٩٧٠ـ١٩٨١ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧).

٢٢) Rashid Khalidi, Under Siege: PLO Decision-Making in the 1982 War (New York: Columbia University Press, 1986).

٢٣) Bahgat Korany, How Foreign Policy Decisions are Made in the Third World (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986).

٢٤) Nadav Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security (Cambridge, Mass.: The Belknap Press of Harvard University Press, 1985).

٢٥) محمد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في نظام المعتقدات والسياسة الخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

٢٦) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صنع القرار في العالم العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

٢٧) Fred Halliday, Revolution and Foreign Policy: The Case of South Yemen 1967-1987 (New York: Cambridge University Press, 1989).

٢٨) James Rosenau, "Pre-theories and Theories of Foreign Policy," in Barry Farrell (ed.), Approaches to Comparative and International Politics (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1966), pp.27-93.

٢٩) الإقتباس مأخوذ عن:
Peter Willetts, The Nonaligned Movement: The Origins of a Third World Alliance (New York: Nichols Publishing Co., 1978), p.9.

٣٠) Norman Hill, International Politics (New York: Harper & Row, 1963), p.226; and Harold Sprout and Margaret Sprout, Foundations of International Politics (New York: D. Van Nostrand Co., 1962), p.288ff.

٣١) K. J. Holsti, International Politics (Englewood cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977), p.109.

٣٢) Robert L. Rothstein, The Weak in the World of the Strong: The Developing Countries in the International System (New York: Columbia University Press, 1977), pp.181-182.

٣٣) Ibid., p.62.

٣٤) Ibid., p.90.

الفصل الثانى

النظام العالمى والسياسات الخارجية العربية:
سيادة القيود والمعوقات

د. بهجت قرني ، د. عليّ الدين هلال

فى بداية الثمانينات عندما صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب كان التأكيد على الديالكتيكية بين النظام الدولى من ناحية والنظام الاقليمى العربى بمختلف دوله من ناحية أخرى. إذ أن العلاقة بين النظام الدولى السائد وكل من الأنظمة الفرعية لاتعدو أن تكون بصفة عامة علاقة احتواء وتبعية. ومع ذلك ثار النقاش فى نهاية السبعينات - مع وقوع الحظرالبترولى الثانى فى أعقاب الثورة الإيرانية فى الوقت الذى كان فيه الحظر البترولى الأول الذى وقع فى عام ١٩٧٣ لايزال ماثلاً فى الأذهان - حول امكانية إفلات النظام الفرعى العربى من التبعية للنظام الدولى السائد. ارتفعت أسعار البترول آنذاك أكثر من خمسة عشرة ضعفاً فى أقل من عشر سنوات. وقد تراكم لدى دول الخليج البترولية أرصدة مالية ضخمة وتضاعف حجم استثماراتها فى الدول المتقدمة. بل أكثر من ذلك شاركت المملكة العربية السعودية فى مجلس ادارة صندوق النقد الدولى. والحقيقة أنه رغم كل هذه المظاهر فإن التبعية العربية لاتزال تمثل واقعاً ملموساً من الناحية الهيكلية.

فمع نهاية الثمانينات لم تستمر هذه التبعية فقط بل زادت حدتها. إذ واصلت أسعار البترول انخفاضها حتى وصلت فى بعض الأحيان الى ٢٥٪ فقط مما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ (١٠ دولارات بالمقارنة بنحو ٤٠ دولاراً). فضلاً عن ذلك، زادت تبعية المنطقة العربية بتفاقم انقساماتها وبالتالى بإنخفاض فعاليتها على المستوى الدولى. فلا يزال العالم العربى رغم توافر الأرصدة المالية الضخمة لبعض دوله يشكل جزءاً من العالم الثالث.

ولعله من المفيد أن نبدأ هذا الفصل بتعريف النظام الدولي. وأن نقدم تلخيصاً للاقترابات الأربعة الرئيسية في تحليله (أنظر جدول ٢ـ١). فعلى الرغم من السرعة الشديدة التي انهارت بها الأنظمة الستالينية في شرق أوربا وبدء تبلور نظام ما بعد القطبية الثنائية ماتزال النظم الماركسية قائمة في أجزاء كثيرة من العالم الثالث، وماتزال العقيدة الماركسية تشكل ـ من الناحية الرسمية على الأقل ـ المدخل الادراكي لهذه النظم تجاه النظام الدولي. وعلى الرغم من أن عملية التأثير الفكري لاتزال في حالة تغير، إلا أن الاقترابات المفاهيمية الرئيسية الأربعة التي تمخض عنها عقد الثمانينات لاتزال هي الأخرى لها دلالاتها. منظور التبعية يبرز من بين هذه الاقترابات على أنه أكثرها دلالة وارتباطاً بمجموعة القضايا والمشاكل التي تهمنا: الطبقية الدولية وعدم المساواة والآثارالسلبية التي يطرحانها على الدول النامية.

جدول ٢ ـ ١

الاقترابات التحليلية المختلفة للنظام العالمي

	الانقسام	الأيدولوجي
	المدارس الكلاسيكية	
	المدرسة التقليدية	المدرسة الماركسيةاللينينية
الانقسام	تحليل التاريخيون لنظام توازن القوى في القرن التاسع عشر (أعمال هانز مورجانثو وريمون آرون)	تحليل النظام الرأسمالي الأوربي (أعمال ماركس وإنجلز)
	المدارس الحديثة	
	المدرسة السلوكية	مدرسة التبعية
المنهجي	التحليل النظمي المستوحي من العلوم الطبيعية والإجتماعية (أعمال كابلان وإيستون)	تبني إقتراب إقتصادى سياسي يركز على خصائص ودور الهامش (إسهامات سمير أمين وكردوزو)

وترجع أهمية منظور التبعية الى سببين رئيسيين: أولهما أنه يعطى أهمية كبيرة للعلاقة بين النظام الدولى والسياسة الخارجية، وثانيهما أنه يضع الأجزاء المختلفة من مناطق العالم الثالث معاً بحيث تبدو كما لو كانت الفروق والاختلافات بينها غير قائمة.

ويركز هذا الفصل بعد أن يستعرض الدراسات السابقة عن العلاقة بين النظام الدولى والسياسة الخارجية على الملامح المحددة للعالم العربى مؤكداً على سيادة المعوقات وطغيانها على عملية صنع وتشكيل السياسة الخارجية.

التعريف بالنظام العالمى:

يقصد بالنظام العالمى - أو الدولى - تلك التفاعلات بين الفاعلين الدوليين والذى يتحدد وفقاً لمجموعة غير محددة من القواعد. ويشتمل هذا التعريف المبسط على عناصر ثلاثة رئيسية:

الأول: أن الفاعلين الدوليين - سواء فى ذلك الدول ذات السيادة أوغيرها - كالمنظمات الدولية وحركات التحرير والشركات متعددة الجنسية - يتباينون من حيث قدراتهم أو خصائصهم الهيكلية أو أهدافهم.

الثانى: تأخذ العلاقات بين هؤلاء الفاعلين أنماطاً منتظمة من الصراع أو التعاون الدولى، وتتضمن جوانب مختلفة: دبلوماسية واقتصادية وثقافية وعسكرية.

الثالث: تحكم هذه العلاقات مجموعة من القواعد فى اطار ما يعرف بالقانون والعرف الدوليين. بعض هذه القواعد مدون واضح وصريح وبعضها ينشأ ويتطور بصورة ضمنية. وإذا كان القانون الدولى يتضمن المعاهدات والممارسات والأعراف الدولية، فإن القواعد الضمنية يجب ألا تفهم على أنها أقل أهمية إذ أنها قد تشكل جانباً هاماً ومؤثراً على

حركة النظام وفاعليته كما هو الحال بالنسبة لمجال الردع النووى.

ورغم الاتفاق على تعريف النظام الدولى إلا أنه ليس هناك ثمة اجماع على أفضل الوسائل لدراسته وتحليله حيث تتصارع الاقترابات والمدارس الفكرية.

الإقترابات المختلفة لتحليل النظام العالمي:

لا يعدو الجدل والخلاف حول كيفية دراسة النظام الدولى أن يكون جزءاً من جدل أكبر وخلاف أوسع حول دراسة العلاقات الدولية برمتها. الذى يعنينا فى هذا الخصوص قضيتين جوهريتين: القضية المنهاجية ـ المفاهيمية من جانب (التقليدية فى مواجهة السلوكية)، والقضية الأيديولوجية من جانب آخر (الليبرالية فى مواجهة الماركسية والتبعية).(1)

التقليدية فى مواجهة السلوكية:

من المعروف أن دراسة النظام الدولى قد شهدت ثورة منهجية ـ مفاهيمية فى الخمسينات مع ظهور الاتجاه السلوكى فى العلوم السياسية.(2) وكانت هذه الحركة بمثابة رد فعل للاقترابات التقليدية فى الدراسات السياسية والتى كانت تقوم أساساً على الافتراضات التالية:

ـ قابلية كل من المسائل التجريبية والقيمية للبحث العلمى.
ـ يقتصر البحث العلمى الى جانب الوصف التاريخى للأحداث السياسية على المؤسسات الرسمية والأنظمة القانونية.
ـ من غير المرغوب فيه استخدام الطرق الكمية بصورة كبيرة فى الدراسات السياسية ويفضل عدم استخدامها.
ـ يتم التوصل الى النتائج من خلال الملاحظة والدراسة الواعية وليس من خلال الاحتمالات الإحصائية التى تقوم على عدد محدود من

الحالات.

- وعليه فإن تطبيق الأسلوب العلمى لدارسة السلوك الإنسانى لايجب أن يتعدى تطبيق الملاحظة العلمية المنظمة.

وعلى العكس من ذلك ركزت المدرسة السلوكية الجديدة آنذاك على الأفراد وعلى سلوكهم أكثر من تركيزها على الهياكل الرسمية والقانونية بهدف تطوير وبلورة قاعدة نظرية لعلم السياسة.(٣) وفى سبيل ذلك اتبع السلوكيون خطوات أربع. تتمثل أولاها فى صياغة مجموعة من الفروض الواضحة فى مستهل مشروع البحث تحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. أما الثانية فتقوم على تطوير مؤشرات كمية لقياس المتغيرات واختبار العلاقة بينها. وتعتمد الخطوة الثالثة على استخدام الطرق الرياضية والاحصائية لاختبار الفروض كلما أمكن ذلك لتحقيق أقصى دقة ممكنة. وتتمثل الرابعة فى القيام بأبحاث مقارنة بغرض تطوير مستوى التعميمات التى يتم الوصول إليها.

وإذا كان هدف السلوكيين هو تحقيق قدر أكبر من الدقة العلمية فى الدراسات الاجتماعية وتعميق الروابط بين فروعها المختلفة إلا أنهم بالغوا فى استخدام الأساليب الاحصائية. فالاهتمام المغالى فيه بالطرق الاحصائية والتركيز على الافتراضات الأكثر تقبلاً للقياس الكمى دون غيرها جاء على حساب القضايا الجوهرية. فضلاً عن استخدام أدوات بحثية عالية التكلفة كالحاسبات الآلية وبنوك المعلومات، الى جانب الاهمال النسبى لبعض النواحى ذات الأبعاد الأخلاقية والانسانية فى عالم من الفقر والجوع والعنف وتوازن الرعب النووى، كل ذلك عجل بنهاية المرحلة السلوكية ومهد الطريق نحو مرحلة ما بعد السلوكية.(٤)

الإقترابات الغربية والماركسية وإقتراب التبعية:

مع حلول الستينات تمكن منظرو العالم الثالث من بلورة منظور جديد عرف - باسم اقتراب التبعية - بهدف موازنة الاقترابات المختلفة القائمة آنذاك. ارتبط هذا الاقتراب فى البداية بالماركسية التقليدية

وهو الأمر الذى أدى الى صرف الأنظار عنه بسبب ظروف الحرب إلباردة التى كانت لاتزال قائمة. إلا أنه مع فشل الحركة السلوكية فى نهاية الستينات اتجه السياسيون والباحثون ـ لاسيما من بين صفوف الشباب ـ بصورة متزايدة نحو اعتناق هذا المنظور الوليد. وعليه اشتمل مجال تحليل النظام الدولى مع مطلع السبعينات على المدارس الأربع الموضحة بالجدول ٢ ـ ١ وهى التقليدية والماركسية ـ اللينينية والسلوكية والتبعية.

ركز أنصار الاقتراب التقليدى فى تحليل النظام الدولى على السياسة فى القارة الأوربية فقط ولم ينظروا إلى أحداث العالم الثالث إلا على أنها امتدادات للصراعات الرئيسية فى تلك القارة. كما تعاملوا مع العلاقات الدولية كظاهرة بين الدول مؤكدين على الفصل التام بين السياستين الداخلية والخارجية. ولقد اتبع التقليديون النموذج المعروف «بكرة البليارد» والذى ينظر الى حدود الدول على أنها حواجز غير قابلة للاختراق. وعلى العكس من المدرسة التقليدية جاء الاقتراب السلوكى ليؤكد على دور الفاعلين من غير الدول من ناحية،(٥) وعلى الترابط الوثيق بين السياستين الداخلية والخارجية من ناحية أخرى.(٦) ومع ذلك فقد ظلت أوربا محور اهتمام السلوكيين الذين شددوا على الحيادية الأكاديمية ولم يهتموا بالقضايا الأيديولوجية ومن ثم أبعدوا كثيراً من المشاكل الاجتماعية والسياسية عن نطاق اهتماماتهم.

ساعدت جوانب النقص فى التحليل السلوكى على تزايد جاذبية الماركسية وشعبية نظرية لينين فى الامبريالية. إذ ركز الماركسيون ـ تماماً كالسلوكيين ـ على الآثار التى يطرحها الفاعلون فى النظام الدولى من غير الدول من ناحية، وعلى الترابط والتداخل بين السياستين الداخلية والخارجية مؤكدين على قضايا «الحياة اليومية العادية» للطبقية الدولية وما يرتبط بها من استغلال وعدم تكافؤ. إلا أن الماركسية مع ذلك اعتمدت بالأساس على التجربة الأوربية، وبسبب اهمالها للهيكل الفوقى لم تتعرض بالتحليل لبعض الظواهر الهامة

بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث مثل هيكل الدولة فى هذه المجتمعات.[٧] فضلاً عن أن تركيزها على البروليتاريا العمالية ـ وهى عناصر ماتزال غائبة فى مجتمعات العالم الثالث الزراعية بالأساس ـ مثلت نقط ضعف جديدة.

والى جانب مشاركة مدرسة التبعية للماركسية فى التأكيد على أهمية قضايا الحياة اليومية وعلى الخصائص الهيكلية للنظام، فإنها أضافت بعداً جديداً يتمثل فى هجومها على الخلل والهياكل البالية اللذين يتسم بهما النظام الدولى، وطالبت بضرورة اجتذاب «الهامش» نحو مركز النظام. ومن خلال استفادتها من الجوانب الإيجابية السابق الاشارة إليها فى التحليل الإجتماعى (الدقة العلمية، والتداخل بين أفرع العلوم الاجتماعية المختلفة، والاقتراب الجدلى) جاء تركيز مدرسة التبعية على العلاقة بين النظام الدولى ومجتمعات العالم الثالث الأمر الذى جعل منها أكثر الاقترابات تعبيراً عن اهتماماتنا

وعند هذا المستوى المفاهيمى لاح فى الأفق مع أواخر الثمانينات بداية تبلور مناظرة ثالثة ـ بعد المناظرتين السابقتين بين المثالية والواقعية فى الثلاثينات والأربعينات وبين التقليدية والسلوكية فى الخمسينات والستينات. أحد الخصائص الهامة لهذه المناظرة الثالثة هو الادراك المتزايد لأهمية عامل «التلوث الأيديولوجى» فى أى مدرسة علمية، بما يعنيه ذلك من الغياب الكامل للموضوعية فى اختيار المفاهيم والمناهج. بعبارة أخرى، بات واضحاً أن هناك ثمة عودة للتأكيد على التحليل الكيفى فى فهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية أكثر من الانخراط فى القياس الكمى الاحصائى. باختصار، يمكن القول ودون مبالغة أن الخاسر فى هذه المناظرة الثالثة هو المدرسة السلوكية باقتراباتها التجريبية. إذ حلت محلها الواقعية الجديدة فى محاولة لتحديث الاقتراب التقليدى. والى جانب تميز الواقعية الجديدة بدراسة العلاقات السببية ـ التى اتسمت بها الفترة السلوكية ـ فإنها دعت من جديد الى استخدام التاريخ وبناء النظريات الكبرى عن النظام الدولى.[٨] وبالرغم من أن بعضاً من كتابها قد أدخلوا الاقتصاد السياسى فى نطاق دراساتهم وتحليلاتهم،[٩] إلا أن هذه الدراسات

والتحليلات لاتزال تتمركز حول اقتراب القوى العظمى فى دراسة النظام الدولى.

شكل تركيز الواقعية الجديدة على التفسير والتحليل الكيفى والتنظير واكتشاف الأنماط التاريخية وعدم الثقة فى القياس والبحث الكمى، فضلاً عن الوعى بالأسس المعرفية-الفلسفية للمفاهيم وإعادة اكتشاف مدى أهمية الاقتصاد السياسى، شكل ميزة لاقتراب التبعية وتحليل النظام الدولى على طريقة «والرستين».[10] وعلى الرغم من عدم اكتمال بعض تفاصيل هذا الاقتراب كتلك المتعلقة بدور الدولة وأنماط العلاقات بين الدولة والمجتمع على سبيل المثال، إلا أنه يمكن تبرير أبعادها على المستوى الكلى والتأكيد على وضع التبعية الذى تشغله بلدان العالم الثالث فى هيراركية النظام العالمى.

ولما كانت الدراسات الجديدة حول إقتراب التبعية متاحة الآن،[11] فإننا سوف نكتفى هنا بتحليل الافتراضات الأساسية التى تقوم عليها،[12] وهى ستة فى مجملها، لنرى كيف تساعدنا على فهم النظام الدولى وتأثيره على صنع السياسة الخارجية.

الإفتراضات الرئيسية لمدرسة التبعية:

١ ـ لا يمكن دراسة المشاكل الحالية للتخلف والتنمية فى العالم الثالث بمعزل عن بيئتها التاريخية والعالمية. بعبارة أخرى إن تخلف وتنمية العالم الثالث ما هو إلا جزءاً من ديناميكية عالمية أكثر اتساعاً ألا وهى عملية التغير فى النظام الرأسمالى العالمى.

٢ ـ على الرغم من أن الأبنية والعمليات الداخلية تلعب دوراً لا يمكن انكاره فى مجتمعات العالم الثالث، إلا أن التغيرات الهامة فى هذه المجتمعات تتحدد فى النهاية بقوى خارجية. الأمر الذى يكشف عن عدم قدرة بلدان العالم الثالث على ممارسة قدر أكبر من التحكم فى مصائرها، ناهيك عن التحكم فى النظام العالمى الأشمل. ومن ثم فإن استخدام اصطلاح «تابع» لوصف أوضاعها له ما يبرره على المستويين

النظرى والعملى.

٣ ـ التغير الاقتصادى ليس عملية آلية منعزلة بل لا يعدو أن يكون جزءاً من عملية مجتمعية عامة تعكس الأدوار التى تلعبها الجماعات المختلفة على المستويين المحلى والدولى. يترتب على ذلك نتيجتين: الأولى ـ أن الموضوع الحقيقى لما يمكن أن ندرسه ليس هو الاقتصاد أو السياسة بل الاقتصاد السياسى بما يعنيه ذلك من العناق والتزاوج بين الاثنين؛ والثانية ـ أن سيادة الدولة أو حدودها ما هى إلا مفاهيم تحليلية أكثر منها فواصل حقيقية. ومن ثم فإن الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية لمجتمعات العالم الثالث التى يسهل التغلغل فيها واختراقها ليست إلا ضرباً من الزيف أو التضليل. وعلى ذلك فإن كل المؤسسات الاجتماعية ـ من الأسرة والثقافة الى الدين ووسائل الاعلام ـ ترتبط بالاقتصاد السياسى العالمى وبأنماط السيطرة العالمية التى تحدده.

٤ ـ لم يعد تأثير النظام الرأسمالى العالمى يتم من خلال آلية موضوعية مجردة، بل أضحى يمارس من خلال فاعل هام من غير الدول ألا وهو الشركات متعددة الجنسية. هذه الشركات بالرغم من أنها تتصرف أحياناً لتحقيق أهداف واضحة ومرئية إلا أنها لا تأخذ فى معظم الأحوال مصالح بلدان العالم الثالث فى حسبانها. فعلى سبيل المثال، تقوم عمليات التصنيع التى تشرف عليها هذه الشركات على تكنولوجيا غاية فى التعقيد ولا مناص من استيرادها الأمر الذى يتطلب توفير أموالاً طائلة من العملة الصعبة النادرة بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث من ناحية، كما تعتمد كلية على عمالة محدودة والمتوفرة بالنسبة لهذه المجتمعات من ناحية أخرى.(١٣) بل يمكن القول أن قائمة الآثار المدمرة للشركات متعددة الجنسية أكبر من ذلك. فهى تقوم من ناحية بتصدير رأس المال النادر فى شكل أرباح الى خارج البلاد، كما تعمل من ناحية ثانية على خلق أنماط استهلاكية غريبة وغير ضرورية، فضلاً عن افساد السياسيين المحليين وتلويث القيم الاجتماعية من ناحية ثالثة.

٥ - إن فحص نمط الطبقية الدولية - الضرورى لفهم السياسات الخارجية لبلدان العالم الثالث - يظهر لنا كيف أن جماعات محلية عديدة تعتمد بوعى أو بلا وعى على النظام الدولى القائم ومن ثم لا ترغب فى تغييره. تتضمن هذه الجماعات كل من ملاك الأراضى الزراعية وبيروقراطية الدولة المتنامية والبرجوازية.

٦ - ومن ثم، فإن الطريق نحو التغيير ليس إلا طريقاً محفوفاً بالصعاب. وربما يكون من الضرورى تحقيق درجة من انفصال الهامش التابع عن قلب النظام كطريق لا بديل له لاستبدال النظام القائم بنظام آخر أكثر عدالة.

ويمكن القول انطلاقاً مما تقدم أن منظور التبعية يقدم لنا ثلاث مزايا هامة بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية للعالم الثالث. أول هذه المزايا أنه يركز بصورة أكثر وضوحاً من الاقترابات التقليدية على الدور الذى تلعبه العوامل الهيكلية فى تحديد السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال يمكن التأكيد على أنماط التنظيم والمؤسسات الاجتماعية بدلاً من الاقتصار على العوامل النفسية أو المزاجية. أما الميزة الثانية فترجع الى كونه منظوراً ديناميكياً يؤكد على دور التغير الاجتماعى فى البيئة العالمية كما يؤكد على الترابط بين مستويات التحليل المختلفة بدءاً من المستوى العالمى حتى أدنى المستويات الفرعية. ولعل هذا يتضح فى نظرته الى الدولة على أنها لم تعد «كرة البليارد» المحكمة والتى لايمكن اختراقها أو النفاذ إليها كما افترضها التقليديون. وتتمثل الميزة الثالثة فى طرح أنصار التبعية جانباً لفكرة الحدود الفاصلة بين الأفرع العلمية المختلفة مؤكدين بذلك على العلاقة الوثيقة بين الظواهر السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية.

إلا أن منظور التبعية مع ذلك لا يخلو من النقائص فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين النظام العالمى والسياسة الخارجية. فهناك على الأقل نقيصتان. تتمثل الأولى فى اهتمام أنصار التبعية بالأنماط العامة للتنمية والتخلف أكثر من اهتمامهم بالتحليل النظمى للسياسة الخارجية للدول

التابعة. فعلى سبيل المثال، يرى الافتراض الأخير من الافتراضات الستة للمنظور السابق الاشارة إليها ضرورة تحقيق درجة أو أخرى من الانفصال بين مراكز النظام وتوابعه كسبيل أوحد لاستبدال النظام القائم الذى يتسم بالطبقية وعدم التكافؤ بنظام آخر أكثر عدالة. تساؤلات عدة يمكن أن تثار بهذا الخصوص دون أن يطرح المنظور أية اجابات عنها منها: ما هو شكل وطبيعة هذا الانفصال؟ أى الجماعات المحلية أكثر أهلية واستعداداً لأن تقود هذه العملية؟ ما هى السياسات التى يجب عليهم أن يتبنوها؟ ترتبط هذه الدرجة العالية من التعميم بالنقيصة الثانية والتى تتمثل فى اتجاه اقتراب التبعية الى النظر الى دول العالم الثالث على أنها وحدة واحدة ويتجاهل الفروق والاختلافات الجوهرية بين المناطق والأجزاء المختلفة التى يتشكل منها.[14] تتضمن هذه الفروق بين ما تتضمن أنماط التطور قبل الحقبة الاستعمارية وأشكال العلاقة الاستعمارية وكذلك نوعية التنظيمات الاجتماعية ومستويات التنمية. ويكفى أن نذكر فى هذا المضمار على سبيل المثال الأوضاع فى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مقارنة ببلدان أمريكا اللاتينية أو الأوضاع فى الهند مقارنة بهندوراس. بإختصار علينا أن نميز الملامح العامة المميزة للعالم الثالث عن الخصائص التى يتفرد بها كل جزء من أجزائه. فهذا التمييز بين الملامح والسمات العامة من جانب وتلك الخاصة بالمناطق المختلفة من جانب آخر يساعدنا على تحليل العلاقة بين النظام الدولى والسياسة الخارجية بصورة أكثر وضوحاً ودقة. ومن هذا المنطلق سوف نحاول تطويع منظور التبعية لدراسة وتحليل السياسات الخارجية العربية بصفة خاصة والسياسات الخارجية لبلدان العالم الثالث بصفة عامة.

السمات والخصائص المتعلقة بالعالم العربى:

على الرغم من الملامح الاجتماعية والاقتصادية والمصالح المشتركة لا يشكل العالم الثالث جماعة واحدة متناسقة، بل إن بلدانه تختلف من حيث مستوى التنمية (البرازيل مقارنة بفولتا العليا) ومن حيث متوسط الدخل الفردى (٢٣٩٠ دولاراً فى الأرجنتين مقارنة بنحو ١٣٠ دولار فى

بنجلاديش)، كما تتفاوت فى اتجاهاتها السياسية (كوبا مقارنة بمالاوى) وخبراتها التاريخية (السنغال مقارنة بإثيوبيا التى لم تستعمر). إلا أن العالم العربى ككيان متميز فى اطار البلدان النامية أو التابعة يمتلك عناصر عديدة مشتركة تطغى على التباينات بين دوله. لعل أهم هذه الملامح المشتركة: المكون الاسلامى والتجانس الثقافى والقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى المرتبط بها.

العنصر الإسلامى:

يترتب على التواكب بين التغير فى النواحى المفاهيمية السائدة من جانب - والمتمثلة فى ظهور الاقتراب التفسيرى الكيفى من جديد - والتغير فى الأوضاع السياسية الدولية من جانب آخر - والمتمثلة فى تناقص حدة الصراع بين الشرق والغرب - تزايد الاهتمام بالعلاقات بين الشمال والجنوب. وعليه فمن المتوقع أن يتزايد الاهتمام بتطوير نظرية اسلامية للعلاقات الدولية،[١٥] من خلال تطوير مجموعة من المفاهيم والقيم المجردة كاطار استرشادى.[١٦] الأهم من كل ذلك، أن هذا المنظور المفاهيمى الاسلامى يمكن أن يستوحى بعض معتقدات منظور التبعية كما هو واقع الحال بالنسبة لإيران وبعض الجماعات الراديكالية الاسلامية. بل أكثر من ذلك، ربما تحاول بعض هذه الجماعات تبنى «سياسة خارجية إسلامية» بهدف زيادة شرعيتها وقدراتها التعبوية.

وأياً كان الأمر، فليس من المتوقع أن يكون هناك سياسة خارجية متطابقة لغالبية الدول العربية. إذ لا يمكن إنكار وجود محددات أخرى لهذه السياسة - مثل الخصائص الجيوبوليتيكية، حجم الموارد الاقتصادية، التكوين النخبوى..الخ - سوف يستمر تأثيرها فى صياغة سياسات خارجية متباينة لهذه البلدان.[١٧] غير أن الاسلام يمكن أن يكون له مع ذلك تأثيره الواضح كاطار مرجعى على مستوى المحيط الكلى الذى تصاغ فيه قرارات السياسة الخارجية العربية.

التجانس الثقافى:

يتمتع العرب كجماعة بشرية بدرجة عالية من التجانس اللغوى

والثقافى. فإلى جانب انتمائهم الى دين واحد تقريباً فإنهم يتحدثون لغة واحدة ويعبرون عن نفس التقاليد الثقافية كما يشتركون فى تاريخ واحد. من هنا جاءت فكرة القومية العربية وما ارتبط بها من دعوة الى الوحدة العربية كأحد الاتجاهات الفكرية والسياسية السائدة فى العالم العربى منذ مطلع هذا القرن. عبر عن هذا الاتجاه عدد من الأندية الثقافية والأدبية وكذلك الحركات السياسية في عدد من البلدان العربية لعل من أهمها حزب البعث والحركة القومية العربية. ومما يذكر أيضاً أن هذا الاتجاه سيطر على السياسة المصرية خلال الخمسينات والستينات.

ويشكل العالم العربى وفقاً لمنطق الأيديولوجية الوحدوية العربية أمة واحدة. ومن ثم فإن تقسيمه الى وحدات سياسية منفصلة ليس إلا زيفاً من صنع عناصر خارجية. لاسيما مع ذلك المستوى المرتفع من التبادل والتعامل بين بلدان العالم العربى بصورة لا تعرفها أى من مناطق العالم الثالث الأخرى، والذى تعبر عنه مظاهر عدة: منها الظهور اليومى للجرائد المصرية واللبنانية فى الدول العربية الأخرى، ومنها مشاهدة أفلام وبرامج تليفزيونية واحدة تقريباً، ومنها تواجد العديد من الطلبة العرب من كثير من البلدان العربية فى جامعات القاهرة وبغداد أو الكويت، ومنها أخيراً الهجرة العمالية المتزايدة التى تمثل أكثر هذه المظاهر حداثة.

هذا المستوى المرتفع من التفاعلات بين البلدان العربية يكشف عن خطأ بعض النظريات القائمة عن النظام العالمى، كنظرية «جالتونج» عن النمط الاقطاعى فى التفاعلات الدولية.(١٨) فطبقاً لهذه النظرية يكون التفاعل أكثر كثافة بين الدول المتقدمة وكثيف نسبياً بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر ومحدود للغاية بين الدول النامية أو التابعة. ومما يجدر الاشارة إليه أن هذه النظرية تضيف الى ما سبق مقولة مفادها أن التفاعل بين الدول النامية عادة ما يتم من خلال الدول المتقدمة.

ليس فقط التجانس الثقافى وكثافة التفاعل هما اللذان يجعلان

نظرية جالتونج غير قابلة للتطبيق على العالم العربى. فالعرب ينظرون الى أنفسهم على أنهم لعبوا دوراً متميزاً ورائعاً فى الحضارة العالمية. كما يعتقدون أن لهم دوراً خاصاً فى اطار العقيدة الاسلامية والعالم الاسلامى. فالاسلام أوحىّ به الى نبى عربى، وتوجد مقدساته على أراضى عربية ويُرَتّلُ كتابه - القرآن - فقط باللغة العربية. أضف الى ذلك أن بعض الدول العربية - بصفة خاصة مصر - لعبت دوراً هاماً فى الحركة المعادية للاستعمار فى أفريقيا وفى تطوير حركة عدم الانحياز. كما لعبت دول عربية أخرى فى السبعينات - بصفة خاصة ليبيا والسعودية والجزائر والمغرب - دوراً تجاوز كثيراً حدودها المباشرة على النحو الذى سيرد شرحه بالتفصيل فى الفصول الرابع والسابع والعاشر.

يشكل الاعتقاد بأن الأمة العربية ليست سوى دولة واحدة أحد المكونات الرئيسية فى الثقافة السياسية العربية. ومن هذا المنطلق، يُنظر الى الانقسام والتجزئة الى عدة دول الذى تتسم به الأمة العربية فى الوقت الراهن على أنه ليس فقط مصطنعاً بل ومؤقتاً. ولعل هذا يفسر الحماس الذى قابلت به الجماهير العربية قيام الجمهورية العربية المتحدة بالوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨-١٩٦١). يؤكد هذا الحماس خصيصة أخرى فى السياسة العربية وهى الاهتمام السياسى المكثف للجماهير العربية الأمر الذى يجعل العلاقات بين البلدان العربية تبدو وكأنها ليست علاقات خارجية بل علاقات بين أعضاء أسرة واحدة ممتدة. ومن هنا لم يكن من المستغرب أن يخاطب بعض القادة العرب مواطنى الدول العربية الأخرى مباشرة. أكثر من ذلك أضحت بعض القضايا العربية المشتركة كالمشكلة الفلسطينية تشكل أحد مكونات الشرعية السياسية لعدد من الأنظمة العربية. تزداد هذه الصورة وضوحاً إذا علمنا أن استهجان بعض قطاعات من الجماهير العربية واستنكارها لزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ واتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ لم تكن لتعبر عن معارضتها للسلام مع إسرائيل قدر تعبيرها عن الاحتجاج على دبلوماسية السادات القائمة على التعامل المنفرد فيما يتعلق بقضية عربية مشتركة.

هذا التجانس الثقافى العربى أدى من آن لآخر الى المواجهة مع القوى الكبرى التى تخشى قيام دولة عربية موحدة قد تشكل عائقاً فعالاً أمام نفوذ هذه القوى فى المنطقة ورغبتها فى التحكم فى الموارد العربية. وهو ما يفسر اصطدام كل من القوى الغربية والإتحاد السوفيتى بجمال عبد الناصر على أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة.[(١٩)]

الصراع الفلسطينى - الصهيونى الممتد:

تنظر كل الدول العربية - علمانية كانت أم دينية، راديكالية أم محافظة -[(٢٠)] الى عملية التشتيت التى تعرض لها الشعب الفلسطينى على أنها حالة صارخة من عدم العدالة ضد كل العرب. ففى عام ١٩٦٠، أشار صلاح الدين البيطار - أحد مؤسسى حزب البعث العربى ورئيس الوزراء السورى الأسبق - الى «الخيانة الغربية»، وأكد على ضرورة أن يكون لذلك انعكاسه على السياسة الخارجية التى يجب على الأمة العربية أن تنتهجها بقوله: «قسمت الامبريالية الغربية الأرض العربية وأبقت عليها فى وضع التقسيم. أخذت فلسطين، وشردت شعبها وجعلتها يهودية .... وعليه يجب أن يعكس الموقف العربى تجاه الغرب ما يتناسب مع عدم العدالة الغربية».[(٢١)]

هذا الادراك للمشكلة الفلسطينية والسياسة الغربية تجاه العرب وراء رفض القوميين العرب المشاركة فى التحالفات الغربية فى منتصف الخمسينيات وتبنيهم لسياسة تقوم على عدم الانحياز.

البترول:

لقد حلت صورة «شيخ البترول الغنى» محل الصورة القومية للعرب كبدو فى نظر الغرب . وربما يكون الجزائريون على حق عندما ينظرون الى البترول على أنه مجرد سلعة أولية، ومن ثم فإن البلدان المنتجه له لا تختلف عن منتجى المواد الأولية الأخرى فى العالم الثالث. إلا أن

حقائق السبعينات تشير بوضوح الى الأثر الخاص للبترول على النظام العالمى. فلقد أظهر الحظر البترولى لعام ١٩٧٣ ـ والذى ارتبط فى الدول المتقدمة بطوابير طويلة أمام محطات التموين البترولية والحديث عن شتاء قارس دون وقود كاف للتدفئة ـ أن البترول له وضعه الخاص.

وهناك سببان رئيسيان وراء الصدمة الغربية من جراء الحظر البترولى العربى: الأول ـ أن العرب يتحكمون فى نسبة لا يستهان بها من الصادرات البترولية العالمية (أنظر جدول ٢ ـ ٢)، والثانى ـ أنهم تصرفوا بصورة جماعية ازاء عالم شديد التلهف على الطاقة. ترتب على هذا التصرف أزمة عالمية زادت من القوة التساومية لمنتجى البترول العرب تغيرت معها المكانة الدولية للسعودية تقريباً بين عشية وضحاها من دولة اسلامية رائدة الى قوة بترولية ضخمة. ولعل دعوة السعودية للاشتراك فى مجلس ادارة صندوق النقد الدولى تظهر الى أى مدى يمكن لمنتجى البترول العرب ـ إذا أرادوا ـ أن يؤثروا على العديد من جوانب الاقتصاد العالمى.

أعطت الثروة البترولية المتراكمة قوة دافعة هائلة لفكرة تجمع جديد فى النظام العالمى، والذى تمثل فى الحوار الأفريقى ـ العربى ـ الأوربى. فلم يكن الهدف من وراء هذا الثالوث التعاونى سوى تعظيم المنفعة لكل من الجماعات الثلاث: القارة الأفريقية بامكانياتها الزراعية والمعدنية الهائلة والتى تفتقر الى التكنولوجيا ورأس المال والعمالة المدربة، والخليج العربى ببتروله وفوائضه المالية الضخمة، ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بتكنولوجيتها وعمالتها المدربة وتسهيلاتها الائتمانية والبنكية التى تسمح باستثمار الفوائض البترولية.

إلا أن هذه الآمال والطموحات العريضة لم تتحقق على أرض الواقع. فمع نهاية الثمانينات لم يتعثر الحوار العربى ـ الأفريقى فقط بل توقف كلية فى الوقت الذى فتر فيه تماماً الحماس للحوار الأوربى ـ العربى. تواكب هذا التقلص للأوجه المختلفة للتعاون الدولى حول العالم العربى مع التدهور الكبير فى عوائد الدول العربية البترولية.

جدول رقم ٢ ـ ٢
القوة البترولية العربية فى عامى ١٩٧١ و ١٩٨٠

الدولة	١٩٧١		١٩٨٠	
	انتاج البترول (بالبرميل يومياً)	عوائد البترول (بالمليون دولار)	انتاج البترول (بالبرميل يومياً)	عوائد البترول (بالمليون دولار)
السعودية	٤٥٤٤	٢و١٦٠	٩٩٩٠	١٠٤و٢٠٠
الكويت	٢٩٧٥	١و٣٩٥	١٤٢٥	١٨و٣٠٠
العراق	١٧٠٠	٨٤٠	٢٦٤٥	٢٦و٥٠٠
الإمارات	١٠٦٠	٤٢١	١٠٠٥	١٩٢٠٠
قطر	٠٤٣٠	١٩٨	٤٧٠	٥و٢٠٠
ليبيا	٢٧٦٥	١٧٦٦	١٧٩٠	٢٣و٢٠٠
الجزائر	٧٨٠	٣٢٠	١٠٤٠	١١و٧٠٠
اجمالي	١٤٢٥٥	٧و١٠٠	١٨٣٦٥	٢٠٨و٣٠٠

المصدر: بتصرف من:
Michael Field, "Oil in the Middle East and North Africa," in The Middle East and North Africa 1982-1983 (London: Europa Publications, 1982), pp.98-134.

ويتبين من جدول ٢ ـ ٣ مدى الانخفاض فى عوائد الدول العربية البترولية. فعلى سبيل المثال، انخفضت عوائد السعودية فيما بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٨ بأكثر من ٥٠٠٪ الأمر الذى يمكن معه القول بأن ما عرف باسم القوة البترولية لم يكن إلا تعبيراً عن تغير قصير الأمد فى سلسلة طويلة من التبعية الدولية. الذى يعنينا أن نؤكد عليه أن التغيرات سواء بالارتفاع أوالانخفاض ـ وإن اتجهت نحو الانخفاض فى الثمانينات ـ تؤكد لنا على طغيان العوائق العالمية فى صياغة السياسات الخارجية العربية.

فلقد شهد المشرق العربى وحده أحد عشر تدخلاً من قبل القوى العظمى خلال الفترة بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٧٣.[٢٢] عوامل عدة وراء

جدول رقم ٢ ـ ٢
عوائد البترول الحكومية لدول الأوبك العربية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالمليون دولار)

الدولة	السعودية	الكويت	العراق	الإمارات	قطر	ليبيا	الجزائر
١٩٧٧	٣٨و٠٠٠	٨و٥٠٠	٩و٥٠٠	٨و٠٠٠	١و٩٠٠	٩و٤٠٠	٥و٠٠٠
١٩٧٨	٣٦و٧٠٠	٩و٥٠٠	١١و٦٠٠	٨و٧٠٠	٢و٢٠٠	٩و٣٠٠	٥و٤٠٠
١٩٧٩	٥٩و٢٠٠	١٦و٣٠٠	٢١و٢٠٠	١٣و٠٠٠	٣و١٠٠	١٥و٢٠٠	٧و٥٠٠
١٩٨٠	١٠٤و٢٠٠	١٨و٣٠٠	٢٦و٥٠٠	١٩و٢٠٠	٥و٢٠٠	٢٣و٢٠٠	١١و٧٠٠
١٩٨١	١١٣و٣٠٠	١٤و٨٠٠	١٠و٤٠٠	١٨و٧٠٠	٥و٣٠٠	١٥و٧٠٠	١٠و٨٠٠
١٩٨٢	٧٦و٠٠٠	١٠و٠٠٠	٩و٥٠٠	١٦و٠٠٠	٤و٢٠٠	١٤و٠٠٠	٨و٥٠٠
١٩٨٣	٤٦و٠٠٠	٨٥و٩٠٠	٨و٤٠٠	١٢و٨٠٠	٣و٠٠٠	١١و٢٠٠	٩و٧٠٠
١٩٨٤	٤٣و٧٠٠	١٠و٨٠٠	١٠و٤٠٠	١٣و٠٠٠	٤و٤٠٠	١٠و٤٠٠	٩و٧٠٠
١٩٨٥	٢٨و٠٠٠	٩و٠٠٠	١٢و٠٠٠	١٢و٠٠٠	٣و٠٠٠	١٠و٠٠٠	٨و٠٠٠
١٩٨٦	٢٠و٠٠٠	٦و٠٠٠	٧و٠٠٠	٧و٠٠٠	١و٠٠٠	٥و٠٠٠	٤و٠٠٠
١٩٨٧	٢٣و٠٠٠	٧و٠٠٠	١١و٠٠٠	٩و٠٠٠	٢و٠٠٠	٦و٠٠٠	٥و٠٠٠
١٩٨٨	٢١و٠٠٠	٧و٠٠٠	١٢و٠٠٠	٨و٠٠٠	٢و٠٠٠	٥و٠٠٠	٥و٠٠٠

المصدر:

Peter Boid, "Oil in the Middle and North Africa", in The Middle East and North Africa, 1990 (London: Europa Publications, 1990), pp. 134-173.

هذا الاهتمام الواضح بالمنطقة من قبل القوى الكبرى الأجنبية: منها الموقع الاستراتيجى المتميز للعالم العربى، ومنها اهتمام السوفييت بالمياه الدافئة فى البحر المتوسط الى جانب الاعتماد الغربى على البترول العربى والخوف من التهديد السوفيتى لمنابعه، فضلاً عن مصالح شركات البترول متعددة الجنسية والحركة الصهيونية والسوق الأوربية المتنامية سواء فى مجال السلاح أو السلع الأخرى. وأياً كانت الأسباب فإن هذا الاهتمام الشديد من جانب القوى العظمى وتدخلها فى شئون المنطقة ترتب عليه صعوبة التمييز بين القضايا الاقليمية وتلك العالمية. ويقودنا ذلك الى النقطة الأخيرة فى هذا الفصل والمتعلقة بأثر النظام العالمى على السياسات الخارجية العربية.

سيادة المعوقات العالمية:

يمثل النظام الدولى مجموعة من العوائق والفرص أمام معظم الفاعلين الدوليين. تفوق عوائق النظام الدولى الفرص التى يتيحها بالنسبة للدول العربية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية أو التابعة. ولكى نوضح ذلك لابد لنا من دراسة القضايا الرئيسية التالية: فرض نظام ضبط التسلح، وحدود البترول كمصدر للقوة، وأخيراً الصهيونية وتوسع إسرائيل الإقليمى.

نظام ضبط التسلح:

كلفت العلاقات العربية الإسرائيلية خلال الخمس والثلاثين عاماً الماضية المشرق العربى ستة حروب رئيسية ـ بما فى ذلك حرب عام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل، وحرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل (١٩٦٩ـ١٩٧٠)، وغزو لبنان عام ١٩٨٢. لا عجب إذن أن تكون إسرائيل ودول المشرق العربى على رأس الدول المستوردة للسلاح فى العالم خلال السبعينات والثمانينات (أنظر جدول ٢ ـ ٤). وعلى الرغم من الترحيب بمحاولات ابعاد شبح الحرب انطلاقاً من الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للاستفادة من الطاقات المهدرة فيها لتحقيق التنمية،[٢٣] إلا

أن أنظمة ضبط التسلح ـ وهى مجموعة من القواعد فرضتها القوى العظمى ـ استغلت الظروف السياسية المرتبطة بتصاعد الصراع العربى الإسرائيلى من أجل تقوية نفوذها وتحقيق أهدافها فى المنطقة أكثر من المساعدة على تحقيق تسوية سياسية.

جدول رقم ٢ ـ ٤

القيمة المتراكمة لنقل الأسلحة بالنسبة لعشرين دولة عربية وإسرائيل ١٩٨٢ـ١٩٨٦ (بالمليون دولار)

الدولة	القيمة	الدولة	القيمة
الجزائر	٣و٧٣٠	البحرين	١٣٥
مصر	٧و٦٤٠	العراق	٣١و٧٤٠
إسرائيل	٣و٧٠٠	الأردن	٣و٣٥٥
الكويت	١و١٢٠	لبنان	٥٨٥
ليبيا	١٠و١٦٠	موريتانيا	٤٠
المغرب	١و٠٠٠	عمان	٨٩٠
قطر	٨٣٠	السعودية	١٦و٧١٥
السودان	٤٧٠	سوريا	١٠و٨٣٠
تونس	٥٨٠	الإمارات	٣٨٠
اليمن الشمالى	١و٤٨٥	اليمن الجنوبى	١و٨٤٠
إجمالى	٩٧و٢٢٥	النسبة المئوية	١٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (النسبة المئوية لاجمالى صادرات السلاح)	٤٣و٥	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (النسبة المئوية لاجمالى صادرات العالم الثالث من السلاح)	٥٤

المصدر: بتصرف من:

Hons Maull, "The Arms Trade With the Middle East", in The Middle East and North Africa, 1990 (London: Europa Publications, 1990), pp. 126-133.

هذا الاستخدام لنظام ضبط التسلح كوسيلة للسيطرة على سياسات الدول المتلقية للسلاح يمكن أن نلمسه بوضوح فى اعلان القوى الغربية الكبرى بخصوص منطقة الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٠ والمعروف باسم «الاعلان الثلاثى»، والذى اعترفت فيه بحاجة الدول العربية وإسرائيل الى «الابقاء على مستوى معين من القوة المسلحة للحفاظ على أمنها الداخلى والدفاع المشروع عن النفس كى يتمكنوا من أن يلعبوا دوراً فى الدفاع عن المنطقة ككل».(٢٤) وعليه يتوقف الامداد بالأسلحة على «الادارة الحسنة» لكل دولة من دول المنطقة كما تراها واشنطن ولندن أو باريس. وبديهى أنه لم يكن هناك ثمة بديل آخر للامداد بالأسلحة أمام هذه الدول يمكن اللجوء إليه. وبهذه الصورة حقق الاعلان هدفين فى آن واحد: الابقاء على الاحتكار الغربى للسلاح على المنطقة من ناحية، والابقاء على الوضع الاقليمى القائم على ما هو عليه من ناحية أخرى.

وكان من الطبيعى أن ترحب إسرائيل بالاعلان والذى لم تُستَشَرْ فى شأنه أى من الدول العربية. ومع ذلك أعلنت هذه الدول فى بيان مشترك تأكيدها على «النوايا السلمية». إلا أنه عندما حاول بعض القوميين العرب مثل جمال عبد الناصر استخدام مثل هذا الحق السيادى فى مفاوضات عام ١٩٥٥ حول صفقة الأسلحة السوفيتية على أثر رفض الغرب امداد مصر بالسلاح طبقت القوى الغربية تدابير اكراهية فورية ضد مصر تدرجت من الضغط الاقتصادى ووقف المعونة إلى التدخل العسكرى المسلح والذى تمثل فى غزو السويس عام ١٩٥٦. كان الهدف هو سحق أى تمرد على نظام ضبط التسلح أو على الأقل فرض ثمن مرتفع للعصيان، ومن ثم عدم تشجيع تكرار المحاولة فى أى مكان آخر.(٢٥)

وفى واقع الأمر، فإن صفقة الأسلحة السوفيتية فى عام ١٩٥٥ توضح مدى الفرص التى يمكن للدول التابعة استغلالها. فمما لا شك فيه أن محاولات مصر لفك الحصار وكسر نظام ضبط التسلح لم تكن لتنجح لولا وجود قوى بديلة قادرة ومستعدة لموازنة سيطرة «القلب الرأسمالى».

فلقد عجلت ظروف الحرب الباردة فى عام ١٩٥٥ بالاستعداد السوفيتى لمساعدة ناصر على أن يكسر حلقة الاحتكار الغربى للسلاح. يتضح من ذلك أنه كان هناك امكانية أمام الدول التابعة للمناورة من أجل تعظيم الفرص المتولدة عن طبيعة بنية النظام الدولى والبيئة العالمية التى تحتويه. إلا أن الذى يجب أن نتذكره هو استحالة الغاء العوائق والعقبات التى يفرضها النظام الدولى.[٢٦] فعلى سبيل المثال، عندما غيرت مصر شريكها الدولى بالتقارب الاقتصادى والعسكرى مع السوفييت فإنها ظلت مقيدة لا فقط فيما يتعلق بنوعية السلاح الذى يمكنها الحصول عليه بل وبحدود استخداماته. ومن هنا كان رحيل الخبراء السوفييت من وجهة نظر الرئيس السادات مطلباً ضرورياً لشن حرب أكتوبر ١٩٧٣. ففى أعقاب هذه الحرب، غير السادات شركاءه الدوليين مرة ثانية وأعاد ادماج مصر فى «القلب الغربى»، إلا أن ذلك لم يعن انتهاء القيود والعوائق الدولية. فيكفى أن نعرف مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة فى شحنات الأغذية والمساعدات الأمريكية الثانوية بما قيمته نحو ٣و١ بليون دولار، فضلاً عن التسهيلات الائتمانية من الأسواق العالمية التى لا يمكن لمصر الحصول عليها دون مساعدة الولايات المتحدة.

بإختصار لقد أعطت طبيعة البنية السائدة للنظام الدولى الى جانب انتشار الحروب المحدودة القوى الكبرى ميزة تحكمية كبيرة على بلدان العالم الثالث. فعلى الرغم من أن أنظمة ضبط التسلح واجراءات نقل الأسلحة كانت تصاغ دائماً على أسس أخلاقية إلا أن الدلائل التاريخية توضح بما لايدع مجالاً للشك استخدام القوى الكبرى لهذه الأنظمة وتلك الاجراءات بصورة تحقق أهدافها ومصالحها فى مواجهة خصومها على المستوى العالمى على حساب القوى المحلية إذا لزم الأمر.

حدود قوة الموارد:

إذا كان هناك ثمة منتج أولى له تأثير على النظام العالمى فى السبعينات فإن ذلك المنتج بكل تأكيد هو البترول. فلقد ارتفع سعر

البرميل منه فى أقل من عقد من الزمان من دولارين فى ١٩٧٢ الى ٤٢ دولار مع نهاية عام ١٩٨١. وعليه فقد زادت استثمارات دول الأوبك فى الولايات المتحدة سواء فى البنوك التجارية أو الحكومية فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٦ من ٥٥ر٥ بليون دولار الى ٩ر٨ بليون دولار.[٢٧] وترتب على ذلك تزايد مكانة بعض الدول الهشة والهامشية وهو الأمر الذى يتضح من البيانات الخاصة بتزايد التمثيل الدبلوماسى والزيارات من والى السعودية على سبيل المثال. كما ظهرت مفاهيم جديدة على الساحة مثل «القوة البترولية» و «العرب قادمون». ولكن ترى هل امتلاك بعض الدول العربية للبترول يفتح مجالاً للفرص أمام بعض الدول النامية؟

حقيقة كان للحظر البترولى فى ١٩٧٣ وقع مؤثر بسبب عنصر المفاجأة التى ارتبطت به. فالنظام العالمى كان متعطشاً للبترول ولم يكن مستعداً بحال من الأحوال لذلك الإيقاف المفاجئ للامدادات البترولية. ومع ذلك فالطلب العالمى لا يعدو أن يكون طلباً مرناً أى عرضة للانخفاض السريع مثلما هو عرضة للزيادة السريعة، وهو الأمر الذى يمكن أن يكون له أثراً سلبياً على اقتصاديات الدول المعتمدة على تصدير البترول. هذه التقلبات فى الطلب العالمى على البترول تظهر لنا كيف أن أولئك الذين يطلق عليهم «القوى البترولية» لا تعدو اقتصادياتهم أن تكون تابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة وللسياسات الاقتصادية العالمية ككل.

فعلى سبيل المثال، هبط الطلب على البترول فى العالم غير الشيوعى بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٢ من ٥٢ر٤ الى ٤٥ مليون برميل يومياً.[٢٨] ويرجع هذا الانخفاض فى جانب كبير منه الى الكساد العالمى ـ المصانع الأمريكية، على سبيل المثال، كانت تعمل بنحو ٦٠٪ من طاقتها فقط، إلا أن الجانب الأكبر يرجع الى السياسات المحافظة للدول المتقدمة. ففى الفترة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ زاد الانتاج الاقتصادى فى الدول الصناعية الكبرى بنحو ١٩٪ بينما لم يزد الاستهلاك الكلى للطاقة إلا بنحو ٤٪ فقط على الرغم من أن

استهلاكها للبترول قد انخفض فعلاً. مشكلة دول الأوابك ـ منظمة الدول العربية المصدرة للتبرول ـ إذن تكمن فى امكانية فقد جزء كبير من السوق بسبب هذه السياسات المحافظة. كما أنه من غير المعقول أن يؤدى الانخفاض فى أسعار البترول بملاك العقارات مثلاً لأن يزيلوا المواد العازلة من تحت أسقف منازلهم لكى يزيدوا من استهلاكهم للطاقة البترولية نتيجة انخفاض أسعارها.[٢٩]

كذلك أيضاً نجحت الدول المتقدمة فى اظهار مدى هشاشة القوة البترولية وذلك بدخول بعضها السوق البترولى كمنتجين جدد للبترول والغاز الطبيعى من حقول بلادهم ـ ألاسكا وبحر الشمال على سبيل المثال. وبسبب هذه المنافسة المتزايدة من ناحية، وانخفاض الطلب على البترول من ناحية أخرى انخفضت مبيعات دول الأوبك فى عام ١٩٨٢ لأول مرة خلال عقدين تقريباً. وبحلول فبراير من عام ١٩٨٣ هبط اسهام دول الأوبك فى العرض الكلى للبترول فى العالم غير الشيوعى الى ٤٦٪ بعد أن كان ٦٨٪ عام ١٩٧٦.[٣٠] كما انخفض الطلب العالمى بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٢ بمقدار ٩و٥ مليون برميل يومياً. وهبط انتاج دول الأوبك بأكثر من ١٢ مليون برميل يومياً ليبلغ فقط ٧٥و١٧ مليون برميل يومياً فى الوقت الذى تشير فيه التقديرات الى حاجة هذه الدول لانتاج ٢١ مليون برميل يومياً لمواجهة متطلبات اقتصادياتها.[٣١] وإذا كان منتجوا البترول العرب قد بدوا أقوياء ولم يتعرضوا للموقف الصعب الذى تعرضت له نيجيريا التى كان عليها ابعاد مئات الآلاف من العمال الأجانب بين عشية وضحاها، إلا أنهم لايزالون فى حقيقة الأمر «رهائن» فى يد النظام العالمى والتقلبات قصيرة الأمد فى اقتصاديات الدول المتقدمة (أنظر جدول ٢ ـ ٣).

وحتى قبل الفائض البترولى فى ١٩٨٢ـ١٩٨٣، لم تكن القوة البترولية لتضمن نجاح مؤتمر باريس حول العلاقات بين الشمال والجنوب فى ١٩٧٥، أو تحقيق التغير العالمى الذى تطالب به بلدان العالم الثالث والذى يرمى الى ضرورة قيام نظام اقتصادى عالمى جديد. ولعل ما قاله وزير المالية السعودية فى عام ١٩٧٥ له دلالته فى هذا

الخصوص: «السعودية لديها فائض نقدى»، ولكنها ثروة أكثر منها سيولة نقدية كما أشار آدم سميث قبل نحو قرنين ويمكنها أن تساعد على زيادة القدرات الاقتصادية ـ العسكرية للدولة نتيجة زيادة نسبة الفرص الى العوائق العالمية. ويمكن القول أن البنية الحالية للنظام الدولى تجعل من السهولة بمكان استعادة الدول الغربية لمدفوعاتها من البترول، فالواردات السعودية على سبيل المثال من السلاح والسلع الأخرى تظهر بما لا يدع مجالاً للشك الى أى حد يتمتع قلب النظام العالمى بالبترول وبعوائده فى آن واحد.

ليس فقط على المستوى العالمى، بل أيضاً لم ينجح الحظر البترولى لعام ١٩٧٣ على المستوى الاقليمى حتى فى تحقيق بعض من أهم أهدافه والتى تأتى القضية الفلسطينية وتحرير الأراضى العربية المحتلة بعد حرب يونية ١٩٦٧ فى مقدمتها. وعلينا أن نتذكر هنا أن ول الأوبك عندما قررت الحظر البترولى صرحت بوضوح وبما لا يدع جالاً للشك أن هذا الحظر وخفض الانتاج لن يتم رفعه قبل تحرير لأراضى العربية المحتلة فى سيناء ومرتفعات الجولان السورية والضفة لغربية. ومع ذلك لم تمض سوى شهور قليلة حتى استطاع وزير لخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر استعادة الأوضاع السابقة وتدفق البترول العربى بصورة عادية دون استعادة الأراضى العربية. يقودنا هذا الى القضية الإسرائيلية والتى ترتبط هى الأخرى بسيادة المعوقات العالمية.

النزعة التوسعية لإسرائيل كفاعل إقليمى:

يرى البعض أن وجود إسرائيل فى المنطقة هو عامل مشجع على قيام الوحدة بين الدول العربية. بعبارة أخرى، لا تعمل الأيديولوجيات الايجابية أو البناءة على جمع العرب بقدر ما يجمعهم العداء تجاه سرائيل. هذه الرؤية يمكن تفسيرها فى ضوء نظرية الصراع والتى ترى انه عندما تواجه جماعة ما ـ أسرة أو حزب أو دولة ـ خطراً خارجياً خطيراً فإنها تميل الى التغاضى عن صراعاتها الداخلية بغية توحيد

الصفوف لمواجهة التهديد الخارجى. ينطبق ذلك على كل من المجتمعات العربية وإسرائيل التى كثيراً ما استخدمت حكوماتها الصراع الخارجى لتقوية وحدتها القومية. ومع ذلك فإن عامل الصراع هذا يمكن أن يكون مضللاً إذا لم نأخذ فى الاعتبار المظاهر الأخرى للعلاقات العربية - الإسرائيلية،(٣٢) والتى يتمثل أهمها فى الطبيعة الخاصة لإسرائيل كدولة اقليمية ذات نزعة توسعية.

وانطلاقاً من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية يصر القادة الإسرائيليون على أن إسرائيل ليست إلا تجسيداً للحلم اليهودى فى اقامة دولة خاصة بهم. نتيجة لذلك تواجه إسرائيل مجموعة معقدة من المشاكل فى علاقاتها مع «الدياسبورا» كما أشار «ناحوم جولدمان» الرئيس الأسبق للمؤتمر اليهودى العالمى والمنظمة الصهيونية العالمية.(٣٣) وهو ما تناوله مايكل بريتشر فى مؤلفه المكون من ثلاثة أجزاء عن السياسة الخارجية الإسرائيلية: «إن ارتباط جماعات مصلحية داخلية، تلعب دوراً فى السياسة الخارجية، بعناصر خارجية فى عصر «الأنظمة السياسية المخترقة» لم يترك أية دولة محصنة تماماً من الضغوط الخارجية. لا توجد دولة يمكن أن تقارن بإسرائيل فى هذا الصدد. إسرائيل هى دولة يهودية واعية بذاتها، وهذا هو بحق سبب وجودها. إسرائيل هى الدولة الوحيدة المرتبطة أبدياً بيهود العالم ليس فقط فى عقول قادتها ومعظم اليهود بل أيضاً لدى معظم غير اليهود فى أوربا وأمريكا».(٣٤)

فمن بين يهود «الدياسبورا»، هناك ستة ملايين فى أمريكا الشمالية وحدها لا ترجع اهميتهم الى أنهم يمثلون ضعف السكان اليهود المقيمين فى دولة إسرائيل بل لأنهم يقومون بتزويد إسرائيل بمصادر التأييد والدعم السياسى والاقتصادى.(٣٥) فبدون هذا التأييد والدعم،(٣٦) لم تكن إسرائيل لتستطيع أن تحقق الاعتراف الدولى بها بتلك السرعة التى تحققت به.(٣٧) ولم يكن بامكانها أن تواجه التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التى واجهتها بذلك القدر من النجاح الذى واجهتها به.(٣٨)

وكان من نتيجة ذلك الاحساس المتزايد بنفوذ القوى الكبرى فى التطور اليومى للنظام العربى. فمنذ البداية جاء اقامة دولة إسرائيل وما ترتب على ذلك من صراعات متتالية مع العرب نتيجة مواقف وأحداث خارجية،(٣٩) كوعد بلفور البريطانى فى عام ١٩١٧ الخاص بانشاء وطن قومى لليهود، وكذلك الابادة الجماعية لليهود على أيدى النازيين والرغبة الغربية فى تعويضهم. وذلك بمساعدتهم على الاقامة فى فلسطين، ومن ثم كان قرار تقسيمها.

وحتى على مستوى صنع السياسة وتنفيذها لعب اليهود الأوربيون والأمريكيون دوراً مباشراً فى تطور الأوضاع فى الشرق الأوسط. ففى السنوات الأولى التى أعقبت قيام دولة إسرائيل، حاولت المنظمة الصهيونية العالمية أن تؤمن لرئيسها ناحوم جولدمان حضور اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى، إلا أن بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك رفض ذلك.(٤٠) ولقد أشار جولدمان فى كتاباته الى هذا الموضوع،(٤١) مجدداً عروضه التى سبق أن قدمها والمتعلقة بانشاء جهاز مشترك لصنع القرار بين إسرائيل ويهود الدياسبورا. وكان من بين تلك العروض عرضاً خاصاً بتأسيس مجلس شيوخ من الممثلين المنتخبين للدياسبورا الى جانب البرلمان الإسرائيلى أو جمعية دائمة لصنع القرار ينتخب نصف أعضائها. هذا وقد وجد جولدمان أنه من الضرورى أن يقوم قادة المنظمات اليهودية بزيارات دورية الى إسرائيل لمناقشة الأوضاع والتطورات مع أعضاء الحكومة الإسرائيلية. ويمكن القول أن السياسة الاقليمية التوسعية لإسرائيل زادت من تدخل النظام العالمى فى شئون المنطقة الى الحد الذى طُمست معه الخطوط الفاصلة بين التفاعلات الاقليمية والسياسة العالمية.

مشكلة المديونية:

قد يبدو من قبيل التناقض الحديث عن مشكلة المديونية بينما تتمتع بعض الدول العربية مع مطلع الثمانينات - الإمارات على سبيل

المثال - بواحد من أعلى متوسطات الدخل الفردى على المستوى العالمى. إلا أن الانخفاض المستمر فى أسعار البترول من ناحية والكميات المباعة منه من ناحية أخرى أحدثا عجزاً فى موازين المدفوعات لبعض من هذه الدول العربية الغنية التى كان عليها أن تقترض سنة بعد أخرى من السوق العالمى لسد هذا العجز. فالصادرات غير البترولية لدول الخليج لاتزال عند مستويات دنيا حتى مع أكبر شركائها التجاريين وهى دول الجماعة الاقتصادية الأوربية التى تمتعت بنحو ٤و٤ بليون دولار كفائض مع نهاية الثمانينات،(٤٢) فى الوقت الذى تراكمت فيه الديون على الإمارات لتبلغ نحو ٩ بليون دولار ولتبلغ بالنسبة للسعودية ١٧ بليوناً. وهو الأمر الذى أغضب بعض بنوك الخليج لأن:

> بنك التسوية الدولى فى بازل قد قام بتصنيف بلادهم - باستثناء السعودية - ضمن مجموعة من الدول تتسم بوضع حرج من الناحية الائتمانية. فلقد تضجرت كل من الكويت والبحرين والإمارات بصفة خاصة من وضعها مع الدول العربية الأخرى عالية المديونية فى فئة واحدة من فئات تصنيف بلدان العالم الثالث.(٤٣)

وهناك أيضاً حالة العراق الذى كان عليه أن يمول حربه المتفاقمة الأعباء والتكاليف مع إيران لتبلغ ديونه مع نهاية الثمانينات ٦٠ بليون دولار.

ومع ذلك قد بدا لأول وهلة أن أوضاع هذه الدول المالية يمكن أن تتحسن بسبب ارتفاع أسعار البترول ومبيعاته من ناحية، وانتهاء الحرب العراقية - الإيرانية من ناحية أخرى. بعبارة أخرى كان من الممكن أن يكون لهذه الدول وضع تساومى أقوى فى التعامل مع دائنيها - سواء أكانت دولاً كبرى أم مؤسسات مالية دولية، إلا أن الذى زاد من حدة وضع التبعية هو حالة «المدينون المزمنون» - وهى تلك الدول التى ليست لديها موارد كافية لدفع ديونها المتراكمة وتضطر الى الاستمرار فى الاقتراض. فمن غير المتوقع أن تنتهى القيود والعوائق الدولية بالنسبة لمثل هذه الحالات. الذى يعنينا فى هذا الخصوص بصفة أساسية كل من: المغرب ومصر. الأولى بلغت ديونها حوالى ٦و٢١ بليون

دولار، بينما بلغت جملة مديونيات الثانية فى ١٩٨٨ وفق بيانات البنك الدولى ٢٦٢و٤٠ بليون دولار وأكثر من ٥٠ بليون دولار وفقاً لتصريحات محافظ البنك المركزى المصرى الأسبق. الأهم من ذلك أن هاتين الدولتين طلبتا اعادة تصنيفهما كى يتم وضعهما فى قائمة مجموعة الدول الفقيرة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية التى تأثرت بشدة من جراء أزمة المديونية بغرض الحصول على بعض التسهيلات فى الدفع. ونتيجة لرفض طلبيهما لم يكن أمامهما فى سبيل بقائهما الاقتصادى إلا الاعتماد على المصادر الأجنبية، وهو الأمر الذى يزيد من حدة القيود الدولية على سياستهما الخارجية.

خاتمة:

مع مطلع التسعينات ومع الانهيار السريع للكتلة الشرقية بدا النظام الدولى متجهاً نحو مرحلة جديدة: مرحلة ما بعد القطبية الثنائية. وسواء أضحى النظام الجديد أحادى القطبية - بقيادة الولايات المتحدة - أو متعدد الأقطاب - بالمشاركة الفعالة لليابان وأوربا الموحدة، فإن وضع السيطرة على الدول التابعة لن يتغير كثيراً نظراً لحقيقة واقعة أو خصيصة من الخصائص الهيكلية للنظام الدولى. هنا يبرز مغزى الحكمة الأفريقية التى تقول بأنه «سواء تقاتلت الأفيال أو تغازلت فإن العشب الذى تحت أرجلها هو الذى يعانى فى الحالتين».

فمما لا شك فيه أن اندماج بلدان الكتلة السوفيتية - والتى تفككت مؤخراً - فى النظام الرأسمالى العالمى سيحد كثيراً من الفرص القليلة المتاحة أمام الدول التابعة. فالدبلوماسية الضعيفة لهذه الأخيرة - والتى كانت تعتمد بالأساس على قدرتها على المناورة من خلال موازنة الكتلتين ازاء إحداهما الأخرى - ستصبح أكثر ضعفاً. فلن تفقد الدول التابعة فقط بلدان الكتلة الاشتراكية كمصدر للمساعدة والتجارة بل ما هو أسوأ من ذلك أن بلدان هذه الكتلة ستتنافس معها فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد العالمية. وعليه فإن نسبة الفرص الدولية الى العقبات ستتقلص فى الحقيقة.

ورغم صحة كل ذلك، فإن سيادة القيود والعوائق لا تعنى بحال من الأحوال أن الدول التابعة ستكون مكتوفة الأيدى تماماً فى مواجهة «الطغيان النظامى» على حد تعبير كابلان أو «السيطرة الدولية» وفق منظور أنصار التبعية. إذ أن تبنى مثل هذه النظرة الحتمية يعنى أن متغير النظام هو المتغير الوحيد الذى يمكن أخذه فى الاعتبار عند صنع السياسة الخارجية، وهو ما ليس صحيحاً. فإلى جانب القيود والعوائق النظامية هناك متغيرات أخرى لها دورها فى تحديد اتجاه وسلوك السياسة الخارجية مثل نمط القيادات الوطنية، والامكانات الاقتصادية والعسكرية، وحجم السكان وتركيبتهم، وأسلوب الدولة فى ادارة الموارد وتعبئتها. يدعونا ذلك الى القول أنه حتى بالنسبة للدول التابعة فإن نسبة الفرص الى القيود الدولية يمكن أن تتغير إذا امتلكت دولة ما الموارد اللازمة وتولت مقاليد السلطة فيها قيادة سياسية قادرة على استخدام تلك الموارد بفعالية واقتدار. ويمكن للسياسة الخارجية القائمة على أساس من هذه الموارد وتلك القيادة إذا ما استمرت لفترة من الزمن أن تعدل من بعض مظاهر الهيكل النظامى العالمى. وعلى ذلك يمكن أن نخلص الى أن التفاعل بين التوجه الخارجي والامكانات القومية من ناحية والهياكل النظامية القائمة من ناحية أخرى هو الذى يحدد السياسة الخارجية للدولة وكذا فرص نجاحها.

هوامش الفصل الثانى

١) كان لهذا الجدل الفكرى الذى امتد لفترة من الوقت أثره على التشكيل الفكرى للأكاديميين ورجال الخدمة المدنية الدوليين والصحفيين، والذى يتضح من كتاباتهم.

٢) يمكن مراجعة الفروض الأساسية للإقترابات المختلفة من مجموعة الكتب والمقالات الرئيسية حول منهاجية العلوم الإجتماعية ونظرية العلاقات الدولية.
ويعد مؤلف نور وروزينـاو Knorr & Rosenau من أفضل المداخل لتناول الحوار المنهاجى فى العلاقات الدولية، أنظر:
Klaus Knorr & James N. Rosenau (eds.), Contending Approaches to International Politics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969).
كما يعد هانز مورجانثو من أفضل من كتبوا حول الإقترابات التقليدية، أنظر مؤلفه:
Hans Morganthau, Politics Among Nations (New York: Alfred A. Knopf, 5th edition, rev., 1978).

٣) يعتبر كل من دويتش Karl Deutsch ورست Bruce Russet وسينجر D. Singer من أبرز من يمثلون هذه المدرسة، أنظر فى ذلك:
David Singer (ed.), Quantitative International Politics (New York: Free Press, 1968).
وأنظر كذلك فيما يتعلق بكتابات السلوكيين:
James N. Rosenau (ed.), In Search of Global Patterns (New York: Free Press, 1976).

٤) Charles W. Kegley, Jr., and Eugene Wittskopf, World Politics: Trend and Transformation (New York: St. Martin's Press, 1981).
ومع ذلك فإن هناك نقطتين يجب التأكيد عليهما: أولهما، أن المقابلة بين التقليدية / السلوكية ليست متكاملة أو خالية من العيوب كما قد يتضح من الموجز الذى قدمناه. فكثير من دارسى العلوم الإجتماعية يصعب تصنيفهم وفق أى من المدرستين نظراً لإقتناعهم ببعض من أفكار المدرسة الأولى وبعض من أفكار الثانية. وثانيهما، أن الحوار بين التقليدية والسلوكية تركز فى الغرب، خاصة فى أمريكا الشمالية، بينما يظل دارسوا العلوم الإجتماعية فى بقية أنحاء العالم مجرد مراقبين أو حتى غير مهتمين.

٥) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr. (eds.), Transnational Relations and World Politics (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972); Richard Mansbach et al., The Web of World Politics: Non State Actors in the Global System (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-
Hall, 1976).

٦) جعل روزيناو من هذا المفهوم مفهوماً علمياً وواسع الإنتشار.

٧) يشير إصطلاح «الكربوراتية» فى مفهومه الدقيق الى تواجد مجموعة من الجماعات المصلحية فى شكل مؤسسات رسمية فى المجتمع تخضع فى حقيقة الأمر لسيطرة الدولة أو ممثليها. وهناك العديد من المؤلفات والكتابات حول « كربوراتية» الدولة فى بلدان العالم الثالث. وفيما يتعلق بأحدث الدارسات فى هذا الصدد فى العالم العربى، أنظر:
John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), especially pp. 3-40, 307-388.
أما فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، أنظر:
Gerhard Lembruch and Jack Hayward (eds.), Interest Intermediation: Toward New Corporatism(s), A special issue of the International Political Science Review, Vol.4 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1983).

٨) Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979).

٩) Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987); Robert Kehoane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984).

١٠) Immanuel Wallerstein, The Modern World System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century; and The Modern World System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World Economy 1600-1750 (New York: Academic Press, 1974 and 1980, respectively).

١١) أنظر فى ذلك:
A. Foster-Carter, "From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment," World Development, Vol.4, 1976, pp.167-180; Richard Bath and Dilmus James, "Dependency Analysis of Latin America," Latin American Research Review, Vol.11, 1976, pp.3-55; Antonio C. Peixoto, "La Théorie de la Dépendance: Un Bilan Critique," Revue Française de Science Politique, Vol.27, 1977, pp.601-629; Gabriel Palma, "Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Underdevelopment?" World Development, Vol.6, 1978, pp.881-924; and J. Samuel Valenzuela and Arturo Valenzuela, "Modernization and Dependency: Alternative Perspectives in the Study of Latin American Underdevelopment," Comparative Politics, Vol.10, 1978, pp.535-557.

١٢) John S. Gitlitz and Henry A. Landsberger, "The Inter-American Political Economy: How Dependable Is Dependency Theory?" in John d. Martz and Lars Schoultz (eds.), Latin America, the United States and the Inter-American System (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), pp.45-70.

١٣) انعكست هذه الأوضاع مع الزيادة الفجائية فى عوائد البترول فى المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى التى أضحت تجتذب الملايين من العمالة المهاجرة. ومع ذلك تظل ندرة العملة الصعبة ووفرة الأيدى العاملة هى السمة الشائعة فى بلدان العالم الثالث.

١٤) أنظر فى هذا الصدد:
Edward Williams, "Comparative Political Development: Latin America and Afro-Asia," Comparative Studies in Society and History, Vol.11, 1969, pp.342-354.

١٥) Abdul-Hamid Abu-Sulayman, The Islamic Theory of International Relations (Herndon, Va.: International Institute of Islamic Thought, 1987); Hafeez Maleek, "Islamic Theory of International Relations," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol.2, 1979, pp.84-92; Ali Karaosmanoglu, "Islam and Its Implications for the International System," in Metin Heper and Raphael Israeli (eds.), Islam and Politics in the Middle East (London: Croom Helm, 1984), pp.103-118.

١٦) Abu-Sulayman, op. cit., p.129.

١٧) بالنسبة للحالات المختلفة بهذا الخصوص، أنظر الفصول حول البلدان المختلفة فى:
Adeed Dawisha (ed.), Islam in Foreign Policy (Cambridge, London, and New York: Cambridge University Press, 1983).

أما فيما يتعلق بدور الإسلام في إيران بعد ثورة ١٩٧٩، أنظر:
Mohammed Reza-Djalili, Diplomatie Islamique: Stratégie Internationale du Khomeynisme (Paris: Presses Universitaires de France, 1989).

١٨) Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism," Journal of Peace Research, Vol.8, 1971, pp.81-117.

١٩) للتعرف على محاولات القوى العظمى عبر الفترات التاريخية المختلفة لمقاومة محاولات الوحدة العربية، أنظر:
جلال أمين، المشرق العربي والغرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

٢٠) يتضمن الصراع الممتد العديد من الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والدينية والسياسية والنفسية على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، وحتى على مستوى النظام العالمي. ويعرف كل من عازار Azar وجيريديني Jureidini وماكلورين McLaurin هذا النوع من الصراعات بأنه: «تفاعلات عدائية تمتد عبر فترة طويلة من الزمن تتخللها من حين لآخر إندلاع الحرب، والتي تتفاوت من حيث معدل تكرارها أو حدتها. هذا النوع من الصراعات يتميز بدرجة عالية جداً من تقبل المخاطرة نظراً لأنه يتضمن كافة أفراد المجتمع بكل مايمثلونه من هوية قومية وتضامن إجتماعي. وبينما قد يعترى هؤلاء الأفراد بعض مظاهر الخلاف في فترة الإسترخاء إلا أنهم سرعان ما يتناسون مثل هذه الخلافات بمجرد أن يطفو الصراع على السطح. وعلى ذلك فمن غير المتوقع أن تنتهي مثل هذه الصراعات بقرارات صريحة، بل فقط تهدأ وتنزوى بمرور الزمن. الصراعات الممتدة بهذا المعنى ليست تعبيراً عن أحداث محددة أو حتى سلسلة من الأحداث المحددة في لحظة تاريخية معينة، أنظر:
Edward Azar, Paul Jureidini, and Ronald McLaurin, "Protracted Social Conflict: Theory and Practice in the Middle East," Journal of Palestine Studies, 1978, pp.41-61.

٢١) صلاح الدين البيطار، السياسة العربية (بيروت: ١٩٦٠)، ص ص ٢٢-٢٧.

٢٢) Yair Evron, "Great Powers' Military Intervention in the Middle East," in Milton Leitenberg and Gabriel Steffer (eds.), Great Power Intervention in the Middle East (New York and Toronto: Pergamon Press, 1979), pp.17-45.

٢٣) عليّ الدين هلال، « آثار سباق التسلح ونفقات الدفاع على التنمية: دراسة حالة لمصر »، ورقة عمل، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٤) Paul Jabber, Not by War Alone: Security and Arms Control in the Middle East (Los Angeles and London: University of California Press, 1981), and "The Tripartite Declaration," in Yaacov Shimoni et al. (eds.), Political Dictionary of the Middle East in the 20th Century (New York: quadrangle, 1974), p.388.

٢٥) في عام ١٩٥٧ سار مبدأ أيزنهاور على نفس النهج. وفي عام ١٩٦٧ «برزت من جديد المصلحة الأمريكية الرامية الى الحد من عملية نقل الأسلحة الى الشرق الأوسط... والتي جاءت في وقت كانت إسرائيل قد حققت وضعاً مؤكداً من التفوق العسكري على المستوى الإقليمي... وفي خطابه في ١٩ يونية ١٩٦٧، طالب الرئيس جونسون بالحد من سباق التسلح المدمر والمضر بالموارد في الوقت الذي كانت فيه آلة الحرب السورية والمصرية والأردنية قد دمرت من الناحية العملية»، راجع:
Jabber, op. cit., pp.181-182.

٢٦) على العكس من الحظر البترولي لم تكن مشتروات السلاح من الإتحاد السوفيتي في السبعينات مثلما كان الحال في منتصف الخمسينات، وإن كان قد طرأ بعض التغير في هذا الصدد.

٢٧) Michael Field, "Oil in the Middle East and North Africa," in The Middle East and North

Africa 1982-1983 (London: Europa Publications, 1982), pp.93-134.

٢٨) Time, February 7, 1983, pp.34-38.

٢٩) Newsweek, February 7, pp.50-54.

٣٠) Time, February 7, 1983, pp.34-38.

٣١) Newsweek, February 7, pp.50-54.

٣٢) لمزيد من التفاصيل حول أثر الوجود الإسرائيلي في المنطقة، بما في ذلك تأثيره على الوحدة العربية، أنظر:
Bahgat Korany, "Structure et Processus du Système International Arabe 1961-1963," in Le Moyen-Orient: Enjeux et Perspective (Quebec: Presses de l'Université Laval, Collection Choix, 1983).

٣٣) Nahum Goldman, Où Va Israel? (Paris: Calmann Levy, 1975), p.119.

٣٤) Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel (London and New York: Oxford University Press, 1972), p.137.

٣٥) I. L. Kenen, Israel's Defense Line: Her Friends and Foes in Washington (Buffalo, N.Y.: Prometheus Books, 1981).
تجدر الإشارة الى أن «كينين» لعب دوراً في الدعم الأمريكي لدولة إسرائيل لمدة تربو على الأربعين عاماً. وكان يتولى - أثناء طبع هذا المؤلف - الرئاسة الشرفية للجنة الأمريكية لشئون إسرائيل، والتي لعب دوراً في تأسيسها في عام ١٩٥١، فضلاً عن كونه محرراً فخرياً في جريدة New East Report والتي أسسها عام ١٩٥٧. ولقد وصف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر مؤلفه المشار اليه عاليه بأنه «رائع وغزير في معلوماته».

٣٦) Nancy Jo Nelson, "The Zionist Organizational Structure," Journal of Palestine Studies, Vol.10, 1980, pp.80-93; Walter Lehn, "The Jewish National Fund," Journal of Palestine Studies, Vol.4, 1974, pp.73-96.
أنظر بصفة خاصة المعلومات القيمة حول دور الصندوق المذكور في إكتساب الأراضي الفلسطينية في الفترة مابين عامي ١٩٠٥ و ١٩٥٠ في صفحتي ٩٥-٩٦.

٣٧) من أبرز الدراسات في هذا الصدد:
Richard Stevens, American Zionism and U.S. Foreign Policy 1942-1947 (New York: Pageant Press, 1962); and Evan Wilson, Decision on Palestine: How the U.S. Came to Recognize Israel (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1979).
ومما تجدر الإشارة اليه أن ويلسون كان مسئولاً عن إدارة فلسطين في الخارجية الأمريكية، ومن ثم راقب عن كثب عملية صنع القرار الأمريكية في هذا الصدد وشارك في تنفيذها. ولقد وصف من خلال الوثائق غير المنشورة كيف أن كلاً من البيت الأبيض والكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية قد «دفن» تحت كومة من الأوراق التي أرسلتها الجماعات الصهيونية المختلفة من خلال حملة واسعة النطاق نجحت في تحقيق هدفها والمتمثل في الضغط السياسي على صانعي القرار الأمريكيين. فلقد ذكر الرئيس ترومان صراحة في تفسير قراره بالإعتراف بدولة إسرائيل لبعض المسئولين في وزارة الخارجية الأمريكية بقوله: «التمسكم عذراً أيها السادة، فلم يكن بوسعي سوى الإستجابة لمئات الآلاف من أولئك الذين يتوقون لنجاح الصهيونية في وقت لم يكن فيه هناك مئات الآلاف من العرب في مواجهتهم.» أنظر: Willson, op. cit.

٣٨) Ghassan Bishara, "Israel's Power in the U.S. Senate," Journal of Palestine Studies, Vol.10, 1980, pp.58-79.

أنظر كذلك:
Marvin Feuerwerger, Congress and Israel: Foreign Aid Decision-Making in the House of

Representatives (London: Greenwood Press, 1979).

وكذلك المراجعة القيمة لجون ريتشاردسون John Richardson في:

Journal of Palestine Studies, Vol.10, 1980, pp.80-85.

٣٩) من الـ[illegible]ية التاريخية، تعد «الصهيونية وليدة الحركات الليبرالية والقومية في أوربا خلال القرن التاسع عشر»، أنظر:

Robert Freedman (ed.), World Politics and the Arab-Israeli Conflict (New York: Pergamon Press, 1979), p.5.

٤٠) Brecher, op. cit., p.143.

٤١) Goldman, op. cit., pp.136-139.

٤٢) The Middle East Magazine (London), February 1990, p.13.

٤٣) Ibid.

الفصل الثالث

النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص

د. پول س. نوبل

تتشكل السياسة الخارجية للدول بأوضاعها القومية، وبقيم وادراكات صانعي السياسة فيها، وبالبيئة العالمية والاقليمية المحيطة.[1] فإذا كانت النخبة القومية تحدد ما الذى تفعله الحكومات، فإن البيئة المحيطة تحدد ما الذى يمكن أن تفعله الحكومات.[2] والواقع أن الأنظمة الدولية تؤثر على سلوك الدولة من ناحيتين: فهى تسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التى تتيحها، كما تولد من ناحية ثانية الضغوط التى تفرض الحركة فى اتجاه معين. وإذا لم يكن للنظام الدولى تأثيراً على الصياغة الأولية لسياسات الدولة، فإنه يحدد بالقطع امكانية نجاح أو فشل هذه السياسات.

يركز هذا الفصل على النظام الاقليمى العربى، بصفة خاصة منطقة القلب منه، أى المشرق العربى.[3] وذلك لأن هذه المنطقة أكثر من غيرها من مناطق النظام الاقليمى العربى تتسم بتفاعلات وصراعات اقليمية حادة. ينقسم التحليل فى هذا الفصل الى جزئين: يعالج أولهما المحيط أو بعبارة أخرى الأوضاع المحلية والاقليمية المؤثرة على الدول العربية ومن ثم تحدد النظام الاقليمى. ويتناول ثانيهما الخصائص الهيكلية للنظام وأنماط السلوك والعلاقات بين الدول العربية.

خصائص المحيط:

ونتناول هنا نقطتين رئيسيتين: الأوضاع الداخلية فى الدول العربية (خصائص الوحدات)، ودرجة التجانس أو الترابط بين المجتمعات العربية (خصائص العلاقات).

الأوضاع الداخلية (خصائص الوحدات):

على الرغم من أن الأوضاع الداخلية لأية دولة لا تعتبر عادة من بين خصائص النظام الاقليمي، إلا أنه عندما تسود أوضاع داخلية متشابهة في الدول الأعضاء في هذا النظام ويكون لها تأثيرها على أوضاعهم وسلوكهم الدولي فإنه لابد من تناولها بالدراسة، خاصة وأن التغير الاجتماعي المكثف يمثل أحد أهم خصائص الدول العربية. فلقد خبرت المنطقة تغيرات جوهرية نتيجة التحضر وإتاحة فرص التعليم والتعرض لوسائل الاعلام،(٤) وظهور قيم وقوى اجتماعية جديدة.(٥)

كذلك خبرت الدول العربية زيادة سريعة في أعداد السكان مقترنة بإرتفاع مستوى الوعي السياسي ومن ثم اتساع جوهري في الساحة السياسية. ترتب على هذه التطورات نتيجتان فيما يتعلق بالسياسة الداخلية خلال الخمسينات والستينات. تمثلت النتيجة الأولى في تولد حالة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي حيث تمت الاطاحة بالنظم التقليدية في مصر وسوريا والعراق كما أحست النخب الحاكمة في كل من الأردن ولبنان والسعودية والمغرب بحالة من عدم الأمن وعانت من العديد من الإضطرابات أو محاولات الانقلاب أو الاغتيال.(٦) كذلك فقد خبرت الكثير من الأنظمة العربية الجديدة صعوبات كبيرة في تدعيم وتقوية شرعيتها بصفة خاصة في كل من سوريا والعراق.(٧) ولعل مصر كانت تمثل آنذاك الاستثناء الوحيد لحالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي ساد المنطقة حيث تمتع الرئيس جمال عبد الناصر بتأييد شعبي واسع النطاق.(٨)

وتمثلت النتيجة الثانية للتطورات الاجتماعية والسياسية الواسعة النطاق التي شهدتها المنطقة في ظهور انقسامات أيديولوجية حادة في المجتمعات العربية.(٩) وقد ثارت التساؤلات حول الأنظمة الاجتماعية التقليدية والتي كانت تحظى بالقبول والشرعية من قبل. سارت النظم الجديدة في اتجاهات راديكالية لتبرر وجودها وتستحوذ على التأييد

الشعبى فى الوقت الذى شعرت فيه النظم التقليدية بالتهديد المتزايد داخلياً بسبب القوى الاجتماعية الجديدة وخارجياً بفعل التحديات التى فرضتها التحولات فى الأنظمة السياسية للدول العربية.

غيرت التطورات الداخلية من أوضاع وسلوك الدول الأعضاء فى النظام العربى. كما قللت حالة عدم الاستقرار الداخلى الى حد كبير من مكانة الدول الرئيسية. كذلك أدى اهتمام الحكومات بالبقاء فى السلطة الى تكريس معظم اهتماماتها وطاقاتها من أجل ذلك، الأمر الذى جعل من الصعب عليها بمكان التحرك الفعال بغية تعزيز أهداف سياستها الخارجية. فضلاً عن ذلك، أدت الروابط القوية بين المجتمعات العربية الى تعريض الدول غير المستقرة داخلياً لتدخل مكثف من قبل الحكومات العربية الأخرى. فبمجرد أن تثور الصراعات داخل النظام تتعرض معظم الحكومات العربية لمختلف أشكال الضغوط التقليدية داخلياً وخارجياً. أضف الى ذلك ما كانت تعانيه من مظاهر عدم الاستقرار الداخلى الأمر الذى أدى الى اضعاف العديد من الدول العربية وكان له أثره فى تبلور نظام غير متوازن للقوة سيطرت عليه مصر فى العقد التالى لعام ١٩٥٥.

وإذا تركنا جانباً طبيعة نمط القوة السائد، فإن حالة عدم الاستقرار الداخلى الواسعة الانتشار كان لها تأثيرها أيضاً على سلوك أعضاء النظام. فلم تحاول الحكومات غير المستقرة الخروج عن المواقف والاقترابات القائمة لاسيما فيما يتعلق بإسرائيل والقوى الغربية وهو الأمر الذى خلق قدراً كبيراً من الجمود فى سياساتها. انطوت الدول العربية الضعيفة نسبياً أو التى تعتليها حكومات محافظة أو معتدلة مثل الأردن ولبنان والسعودية على نفسها فى مواجهة عدم الاستقرار الداخلى،(١٠) اعتقاداً منها أنها تستطيع بذلك أن تتجنب الدول العربية القوية ومن ثم التقليل من الضغوط والتدخلات الخارجية. أما الدول العربية الأخرى غير المستقرة ولكنها تتمتع بقوة نسبية أو تقودها حكومات اصلاحية أو راديكالية مثل سوريا والعراق فقد نزعت الى اثبات ذاتيتها داخل النظام.(١١) من بين الدول العربية الأكثر ثورية

خلال هذه الفترة كانت مصر التى تمتعت بقدر كبير من الاستقرار.

أخيراً، أضافت التحولات التى شهدها النظام السياسى والاجتماعى فى الدول العربية بعداً أيديولوجياً جديداً للسياسة الخارجية والعلاقات العربية.(١٢) فقد انخرطت معظم الحكومات العربية فى صراعات أيديولوجية داخلية حادة الأمر الذى زاد من شكوكها وعدم تسامحها مع الأنظمة العربية الأخرى. أدت هذه الاختلافات الأيديولوجية الى احساس النخب الحاكمة بالخطر الدائم وعدم الأمن فبذلت كل ما فى وسعها لاعادة تشكيل المجتمعات الأخرى وفق معتقداتها من خلال الأعمال الدعائية والأنشطة الهدامة.

وكنتيجة لهذا الاهتمام بالقضايا الأيديولوجية تمركزت معظم الصراعات فى النظام العربى بعد عام ١٩٥٥ حول مسائل الشرعية. ولا يعنى هذا القول بأن الوقوف الى جانب بعض القيم الجوهرية كان هو الدافع الرئيسى أو الوحيد لصانعى القرار. إذ غالباً ما كانت القضايا الأيديولوجية تستخدم فى حقيقة الأمر كأداة للصراع من أجل القوة أو المكانة. ويمكن القول أنه أياً كانت دوافع صانعى السياسة فإن الشرعية مثلت نقطة محورية فى السياسة بين البلدان العربية، بما يعنيه ذلك من أن هذا الجانب يعرض الأنظمة الحاكمة لمخاطر كثيرة. نتيجة أخرى للتركيز على القضايا الأيديولوجية تمثلت فى ظهور انقسامات حادة بين الأنظمة المعتنقة لنظم قيمية مختلفة الأمر الذى حد من مرونة النظام ومن ثم كان له أثره الواضح على الخيارات والبدائل أمام القيادات الحاكمة.

ولقد شهدت السبعينات انخفاضاً فى حدة مظاهر عدم الاستقرار الداخلى. إذ عرفت منطقة الهلال الخصيب تحسناً واضحاً بصفة خاصة فى سوريا التى ظل فيها الرئيس حافظ الأسد على قمة السلطة طوال العقد، وهى فترة أطول كثيراً من أى فترة مكثها حاكم سورى سابق فى الحكم.(١٣) نفس الشيء حدث فى العراق حيث استطاعت الحكومة البعثية بعد عقد من عدم الاستقرار فى أعقاب الاطاحة بالنظام الملكى

فى عام ١٩٥٨ من أن تحقق وتحتفظ باستقرار فعال خلال السبعينات.[١٤] التحسن فى الوضع الداخلى فى الأردن كان أيضاً ملفتاً للنظر.[١٥] فبعد عقدين من الاضطرابات - توجت بحرب على نطاق واسع مع الفدائيين الفلسطينيين - استطاع الملك حسين أن يعيد احكام قبضته على البلاد. الاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه الذى ساد المشرق العربى هو لبنان الذى بلغ حد التمزق على مستوى الدولة والمجتمع بعد ١٩٧٥.[١٦] وبعد الأوضاع غير المستقرة فى الستينات تمتعت السعودية أيضاً بهدوء نسبى خلال السبعينات.[١٧] يرجع ذلك الى مجموعة من العوامل أهمها الزيادة الرهيبة فى الثروة البترولية من ناحية، وانخفاض المعارضة الداخلية المحتملة من ناحية ثانية على أثر قيام الملك فيصل بمنح الطبقة الوسطى الصاعدة فرصاً أرحب ودرجة ما من المشاركة فى المسئولية. علاوة على ذلك، فقد تحسنت المكانة العربية للنظام بسبب نشاطه المتزايد فى تدعيم القضية العربية فى مواجهة إسرائيل.

كان لهذا التحسن فى الموقف السياسى الداخلى فى الدول العربية الرئيسية أثران أساسيان: تمثل أولهما فى تدعيم أوضاع هذه الدول على المستوى الاقليمى وجعلها أقل عرضة لعوامل الاختراق الخارجية من أعمال دعائية وأنشطة هدامة. فقد أضحت كل من السعودية وسوريا والعراق على سبيل المثال قادرة على انتهاج سياسة خارجية أكثر حيوية وبراعة. ومن ثم تمكنت هذه الدول من أن تلعب دوراً أكثر أهمية فى النظام. كذلك سمح تزايد الاستقرار الداخلى فى هذه الدول لها باعتناق سياسة أكثر مرونة.[١٨] أما الأثر الثانى للتغير فى الأوضاع الداخلية فتمثل فى انخفاض حدة تركيز القيادات على الجوانب الأيديولوجية فى عدد من الدول الرئيسية. كان هذا واضحاً فى الدول الإصلاحية والثورية على السواء.[١٩] ونتيجة لهذه التطورات أصبحت السياسات الخارجية العربية فى السبعينات أكثر واقعية تسودها المصالح الوطنية.[٢٠] ترتب على هذا الاقتراب الواقعى فى السياسة الخارجية زيادة أمن واستقرار الأنظمة وفتح مجال أوسع من البدائل والخيارات أمام النخبة الحاكمة. قادت هذه المرونة المتزايدة بدورها

ى تغيرات فى العلاقات عبر الانقسامات الأيديولوجية الجامدة السابقة.

ومع أواخر السبعينات بدت الأوضاع الداخلية العربية أكثر استعداداً لأن تشهد تحولات أخرى. تمثل أحد مظاهر ذلك فى استمرارية الجوانب الأيديولوجية فى المجتمعات العربية وإن تناقصت أهميتها على مستوى القيادات. ففى الحقيقة كان العالم العربى لايزال فى مرحلة تحول. وبالرغم من تحلل الأنظمة الاجتماعية والسياسية القديمة فى معظم الدول العربية لم يكن هناك ثمة اتفاق على ما يجب أن يحل محلها. وعلى ذلك ما أن خفت حدة الصراع الأيديولوجى داخل المجتمعات العربية لفترة حتى ظهرت مرة أخرى متمثلة فى الأصولية الاسلامية التى أعادت من جديد هذا الصراع داخل هذه المجتمعات.(٢١) وجاءت الثورة الإيرانية لتكثف من حدته، لاسيما فى منطقة الخليج. وكان من الطبيعى أن تهتم الحكومات العربية كثيراً بهذه التطورات وخاصة بالحرب الأيديولوجية الباردة التى أدارتها إيران. ومع ذلك ونظراً لعدم نجاح الأصوليين الإسلاميين فى اختراق أى من الدول العربية ظلت السياسات الخارجية تتسم بالواقعية ولم تؤد الاختلافات الأيديولوجية الى تدهور العلاقات بين البلدان العربية.

وعليه، فإن تجدد مظاهر عدم الاستقرار الداخلى مثل تطوراً هاماً آخر خلال هذه الفترة.(٢٢) كان ذلك واضحاً فى سوريا والعراق والسعودية وبعض دول الخليج وحتى مصر. فقد أدت الصعوبات الاقتصادية والفساد السياسى والأنشطة القمعية المكثفة للنظام فى سوريا الى تبلور معارضة شعبية قوية،(٢٣) وتزايد سخط الأغلبية السنية عن الوضع المسيطر الذى تتمتع به الأقلية العلوية. كما ترتب على عدم الرضا الشعبى المتزايد الى جانب الاتجاه العلمانى للنظام البعثى الحاكم تزايد أعمال العنف من قبل الجماعات الاسلامية الأصولية والتى بلغت ذروتها فى انتفاضة حماة عام ١٩٨٢. إلا أن القمع المتزايد والمواجهة الحاسمة لهذا التمرد من قبل النظام مثل ضربة شديدة للمعارضة وإن ظلت حالة عدم الرضى على ما هى عليه.

أما فى العراق، فقد واجهت حكومة صدام حسين مشاكل خطيرة مع مجئ نظام أية الله الخمينى الاسلامى الأصولى فى إيران.[٢٤] إذ شجبت السلطات الإيرانية الجديدة نظام البعث العراقى العلمانى وشجعت العناصر الدينية داخل العراق على الاطاحة به لصالح نظام يقوم على أساس من المفاهيم الاسلامية. وبينما وجهت إيران نداءها الى كل العراقيين، كانت هناك محاولة مستترة لاشاعة التمرد بين الأغلبية المحرومة من الشيعة. أدى النجاح العسكرى الإيرانى بدءاً من عام ١٩٨٢ الى تزايد مخاطر عدم الاستقرار الداخلى فى العراق. إلا أن القدرات القمعية للنظام والاحساس بالتماسك القومى أثبتا على أنهما أقوى بكثير من الانتماءات الدينية أو العرقية على الأقل بالنسبة للشيعة. إذ ساعد توافر قوة أمن داخلية فعالة الى جانب وضع الدولة الحرج على التغلب على التحديات الداخلية طوال فترة الحرب مع إيران.

كذلك فقد عانت الدول العربية الرئيسية الأخرى بدرجات متفاوتة من عدم الاستقرار السياسى خلال هذه الفترة. فبعد اغتيال الرئيس السادات تبنى الرئيس حسنى مبارك سياسة خارجية وداخلية أكثر توازناً وأقل مواجهة. وعلى الرغم من موقفه الحاسم ازاء القوى المتطرفة إلا أنه سمح بحرية حركة أكبر للقوى المعارضة المعتدلة بما فى ذلك العناصر الدينية الأمر الذى قلت معه حدة الأنشطة المعارضة وإن استمرت الجماعات الاسلامية فى تقدمها.[٢٥] باختصار كان هناك الكثير من مظاهر عدم الرضى والتى بامكانها أن تعيد حالة عدم الاستقرار التى عرفتها الكثير من دول المنطقة من قبل.

أما فى السعودية، فقد ولدت عملية التحديث السريعة حركة مضادة من العناصر الدينية المحافظة التى شعرت بتآكل الشخصية الاسلامية للمجتمع.[٢٦] وجاء رد الفعل هذا نتيجة عدم المساواة الاجتماعية والفساد المتزايد وتنامى النفوذ الغربى الذى صاحب عملية التحديث. وتفاقمت الأمور نتيجة للأعمال الدعائية والأنشطة الهدامة التى قادتها إيران. وجدت هذه الضغوط الداخلية متنفساً لها فى انتفاضة مكة التى تواكبت مع اضطرابات الشيعة فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠. كما شهدت

البلاد اضطرابات دورية فى اطار موسم الحج. إلا أنه رغم كل هذه الصعوبات نجحت السعودية فى احتواء ليس فقط المعارضة الداخلية بل أيضاً المحاولات الإيرانية لخلق حالة من عدم الاستقرار الداخلى فى البلاد.

وعلى الرغم من الضغوط المتجددة أثبتت الدول العربية أنها على درجة عالية من المرونة. فلم تسقط أى من هذه الدول باستثناء لبنان أسيرة «البلقنة». كما أثبتت الأنظمة أيضاً قدرتها فى التغلب على التحديات المختلفة والبقاء فى السلطة خلال الثمانينات. يرجع ذلك الى عدة عوامل: فمن ناحية، مثل التحسن الواضح فى القدرات الاكراهية وقوى الأمن الداخلى بالتأكيد عنصراً هاماً فى عملية الصراع من أجل البقاء، وارتبط ذلك بشبكة من التوازنات المعقدة بين القوى العسكرية بصورة يصعب معها نجاح أى انقلاب قد تقوم به هيئة كبار الضباط. ومن ناحية أخرى، أدى الثراء البترولى الى تقوية وضع الدولة من خلال امداد النظام بموارد مالية ضخمة.(٢٧) حتى الدول العربية الفقيرة استفادت كثيراً من تدفق الأموال وعوائد العاملين من أبنائها فى الدول العربية البترولية.

ومع ذلك، وبالرغم من المرونة المتزايدة للدول والأنظمة العربية فى مواجهة التحديات الجديدة ظلت هناك احتمالات كبيرة للصراع وعدم الاستقرار الداخلى مع نهاية الثمانينات. فعلى الرغم من فشل الحركات الاسلامية فى مواجهة السلطات الرسمية بقى الإسلام يمثل قوة لا يستهان بها فى هذه المجتمعات. وبينما كان تأثير النظام الاسلامى الجديد فى إيران محدوداً بالإيرانيين والعناصر ذات الأصول الشيعية وكذا بالمصاعب الداخلية والخارجية التى واجهها مازال بامكانه أن يخلق مصاعب خطيرة فى الدول العربية التى يوجد بها جماعات شيعية يعتد بها كما هو الحال فى لبنان والبحرين والكويت والعراق والسعودية.(٢٨)

كذلك فقد تزايدت المخاطر من تجدد عدم الاستقرار مع التطورات الاقتصادية فى النصف الثانى من الثمانينيات. كما كان للتراجع فى

أسواق البترول خلال هذه الفترة أثاره الضارة على اقتصاديات كافة البلاد العربية تقريباً. صحيح أن الدول العربية المنتجة للبترول تأثرت بصورة مباشرة حيث انخفضت عوائدها بشدة،[29] إلا أنه كان أمامها العديد من الخيارات للتخفيف من آثار الصدمة على اقتصادياتها. ولم يمض وقت طويل حتى انخفضت نفقاتها الداخلية وقل معدل النمو الاقتصادى فيها. هذا الانخفاض فى النفقات كان من الممكن تحمله على الأمد القصير، أما إذا ما استمر لفترة أطول كان من الممكن أن يؤدى الى مخاطر اغتراب بعض الجماعات الرئيسية ومن ثم فقدان تأييدها للنظام فضلاً عن عدم قدرته على اجتذاب قوى اجتماعية جديدة. أهم من كل ذلك أن الآثار السلبية للتدهور فى سوق البترول كانت أكبر بالنسبة للدول العربية الفقيرة نظراً لعدم امتلاكها لوسائل فعالة يمكنها أن تخفف من آثار الصدمة.[30] فلقد تأثرت بعض هذه الدول مباشرة مثل مصر وسوريا اللتين عانتا من انخفاض عوائدهما البترولية المحدودة أصلاً. بالاضافة الى ذلك عانت كل الدول الفقيرة من انخفاض جوهرى فى تدفق المساعدات المالية وعوائد العاملين من أبنائها فى الدول البترولية. هذه الصعوبات الاقتصادية المستمرة سوف تزيد بلا شك التوترات الاجتماعية عبر العالم العربى وتخلق أرضية لتعبئة المعارضة ضد النظم القائمة. بل من الممكن أن يزداد الموقف سوءاً إذا ما ارتبطت قضايا الاصلاح الاجتماعى بالتجديد الدينى فى أذهان الناس فى دولة أو أكثر من الدول العربية. بعبارة أخرى، إن تواكب التوتر الاجتماعى والصحوة الدينية قد يخلق وضعاً متفجراً وغاية فى الخطورة.

على أية حال يمكن القول بأن عوامل عدم الاستقرار سوف تتزايد، على الأقل فى جزء من المشرق العربى. وإذا ما حدث ذلك فى واحدة أو أكثر من الدول الفاعلة الرئيسية فإن موقفها سوف يضعف فى مواجهة التحديات الاقليمية وكذا الدول العربية الأخرى. وإن كان من غير المحتمل أن يؤدى ذلك بهم الى محاولة تأكيد ذاتيتهم فى النطاق العربى على الرغم من امكانية تحرك بعض الدول الأخرى للاستفادة على حساب ضعفهم. ولكن إذا لم تتعد مظاهر عدم الاستقرار مجرد

الاضطرابات المحدودة بين آن وآخر فإن آثارها على النظام ستكون محدودة . فتحسن أوضاع الأمن الداخلى والقدرات القمعية جنباً الى جنب مع اضمحلال الفكرة القومية سوف يساعد الحكومات بلا شك على احتواء مظاهر عدم الاستقرار وبالتالى منع تغير الأنظمة. ولكن إذا ما حدث مثل هذا التغير وحقق بعض الأصوليين أو القوى الأيديولوجية الأخرى وضعاً مؤثراً فى احدى الدول العربية الرئيسية فإن ذلك يمكن أن تكون له آثاره المدمرة للغاية.(٣١)

الأوضاع العربية (خصائص العلاقات) :

إذا كانت الأوضاع الداخلية للنظام العربى تختلف فى الدرجة عنها فى الأنظمة الاقليمية الأخرى فى العالم الثالث فإن العلاقات بين المجتمعات العربية تختلف فى نوعيتها عنها فى أى مكان آخر. ومن الطبيعى أن يكون لذلك آثاره الهامة على السياسة الدولية وعلى عملية صنع السياسة فى العالم العربى.

يتمثل أحد ملامح الأوضاع العربية الخاصة فى درجة التجانس اللغوى والثقافى والدينى بين الشعوب والنخب فى المنطقة. تولد عن هذه الدرجة العالية من التجانس احساس قوى بالذاتية الواحدة. هذا الاحساس القوى بالكيان الواحد نافس فى الحقيقة الكيانات القومية الفردية لدى قطاعات كبيرة من الجماهير فى كثير من الدول العربية. وعلى الرغم من أن الاحساس بالكيان العربى الواحد كان قوياً فى الخمسينات إلا أنه تراجع بعد ذلك لصالح هويات أكثر تحديداً. أكثر من ذلك، فمع عودة الالتزام بالاسلام فى أماكن عدة نما إحساس متزايد بهوية اسلامية واحدة ظهرت على الساحة لتنافس فكرة القومية العربية. ومع ذلك فإن الاحساس بالقرابة وبالهوية الواحدة ظل أكثر قوة فى النظام العربى عنه فى أى مكان آخر من العالم الثالث وهو الأمر الذى كان له آثاره العميقة على قوة العلاقة داخل النظام وعلى زيادة العلاقات بين الدول العربية والتى تختلف من حيث الكيف عن العلاقات بين أعضاء النظم الاقليمية الأخرى.

ملمح آخر مميز للأوضاع العربية يتمثل فى قوة الروابط بين أعضاء النظام. فبينما يميل التفاعل بين أعضاء النظام فى مناطق العالم الثالث الأخرى الى ذلك النمط الذى أسماه جالتونج «نمط التفاعل الاقطاعى»،(٣٢) والذى يرى أن مجتمعات الهامش النامية تتفاعل بصورة مكثفة مع مجتمعات المركز المتقدمة أكثر من تفاعلها مع بعضها البعض فى الوقت الذى لا توجد فيه سوى روابط محدودة بين المجتمعات النامية وبعضها البعض. إلا أن النظام العربى مع ذلك يتسم بمستوى عال من الترابط بين أعضائه سواء على مستوى الدول أو المجتمعات.

وإذا بدأنا بالروابط المادية أو الجغرافية بين البلدان العربية نجدها أكثر قوة ومتانة منها فى أى من أنظمة العالم الثالث الأخرى. فالمنطقة موضع اهتمامنا هنا أصغر نسبياً بالمقارنة بالأنظمة الأخرى.(٣٣) روابط المواصلات والاتصالات الأرضية والجوية وعبر موجات الأثير أكثر كثافة وتطوراً منها فى أى مكان آخر.(٣٤) وعلى الرغم من أن الروابط الاقتصادية فى اطار النظام العربى خلال الخمسينات والستينات كانت أكبر بكثير منها فى بقية أجزاء العالم الثالث إلا أنها كانت أيضاً متواضعة.(٣٥) كذلك لم يكن المشرق العربى فى ذلك الوقت يشكل نظاماً اقتصادياً بالمعنى المتعارف عليه.

وإذا كانت الروابط المادية والجغرافية قوية فى اطار النظام العربى فإن الروابط المجتمعية كانت أقوى. تأخذ هذه الروابط المجتمعية أشكالاً عدة لعل أهمها الحركة الكثيفة للأفراد عبر الأقطار العربية والمتمثلة فى الزيارات القصيرة والدراسة والعمل ...الخ. ومما يلفت النظر فى هذا الصدد هو نزوح أكثر من مليونين من الفلسطينيين الى الأجزاء المختلفة من العالم العربى منذ نهاية الأربعينات.(٣٦) ومع تضخم الثروة البترولية فى السبعينات هاجر كثير من العمال المهرة وغير المهرة والكتبة والمهنيين والمدرسين الى الدول العربية الأكثر رخاءاً.(٣٧) وإن كانت حركة الهجرة هذه قد تناقصت بشدة مع كساد

صناعة البترول مع منتصف الثمانينات.

كذلك فقد أسهمت وحدة الثقافة واللغة فى تطوير أنماط أخرى من الروابط المجتمعية مثل قيام جمعيات واتحادات مختلفة عبر الأقطار العربية. أكثر من ذلك فقد أضحى من الممكن حدوث تدفق كثيف للمعلومات والأفكار والآراء بين شعوب العالم العربى. عملت وسائل الاعلام الجماهيرى الاليكترونية كأدوات هامة لنشر الأخبار والأفكار وبخاصة بين القطاعات المهتمة من الجماهير.(٣٨) واكتملت الصورة بتدفق المواد المطبوعة والرسائل الشفهية بصورة أضحى معها المشرق العربى وكأنه «صندوق صوت» متسع تدور فيه تيارات الفكر والمعلومات على نطاق واسع له رنين ضخم عبر الحدود. ظلت هذه الروابط عبر القومية قوية طوال تاريخ النظام العربى ولاتزال مستمرة حتى اليوم.

أسهم هذا التجانس اللغوى والثقافى أيضاً فى تطوير روابط سياسية قوية سواء على مستوى الدول أو المجتمعات مثلما أسهم فى نمو الاحساس بالقرابة وبهوية عربية واحدة تجب الهويات المحلية المختلفة.(٣٩) دعم من ذلك التدفق الكثيف لقنوات الاتصال المتعددة عبر الحدود. وعليه، خلقت هذه العوامل مجتمعة وعياً واهتماماً بتطوير تنمية سياسية عبر النظام العربى. فلم يشعر فقط المهاجرين القادمين بالولاء لقادة وحركات سياسية فى دولهم بل أيضاً قطاعات عريضة من السكان الأصليين فى البلاد المهاجر إليها. المثل التقليدى لهذه الظاهرة يتمثل فى الدعوة الناصرية الهائلة عبر العالم العربى.(٤٠) باختصار، اتسم النظام العربى طوال تاريخه بتحالفات عبر الحدود بين حكومات لدولة عربية وأفراد وجماعات فى دولة أو دول أخرى. ونجحت معظم الأنظمة العربية فى استغلال هذا الشكل من أشكال الترابط السياسى. كما أدى المناخ السائد الى ظهور أفرع لحركات سياسية فى دولة عربية فى عدة دول عربية.(٤١)

كان من نتيجة هذه الروابط أن أضحت الأنظمة السياسية فى الدول

العربية وثيقة الترابط ومن ثم أكثر قابلية للاختراق. فالتطورات السياسية فى أحد أجزاء النظام كان لها صداها الواسع فى الأجزاء الأخرى مؤثرة بذلك على التوازنات بين القوى المحلية المتنافسة.(٤٢) هذه الأصداء كثيراً ما صحبها عمليات اختراق للنظم السياسية حيث يقيم القادة والجماعات فى بعض الدول تحالفات عبر الحدود بغية التأثير على السياسات الداخلية للدول الأخرى. وعلى ذلك يمكن القول أن النظام العربى اختلف بصورة جوهرية فى الخمسينات والستينات عن النظم التقليدية. فى النمط التقليدى، الدول الأعضاء فى نظام ما تشبه مجموعة من «كرات البليارد» التى تتلامس فقط بأسطحها الخارجية الصلبة حيث تستطيع الحكومات الى حد بعيد أن تعزل أنظمتها الداخلية عن التأثيرات الخارجية.(٤٣) على العكس من ذلك يمثل النظام العربى مجموعة من الأجزاء المترابطة أو بالأحرى نظاماً داخلياً كبيراً يشتمل على أجزاء ذات درجات متفاوته من القابلية للاختراق.(٤٤) أدى ذلك الى ظهور عمليات سياسية عبر الأقطار ليس فقط على مستوى الحكومات بل أيضاً على مستوى الجماعات والأفراد عبر النظام العربى.

وكان من الطبيعى أن يكون لمثل هذه الأوضاع تأثيرات هامة عديدة. فلقد ترتب على التجانس والاحساس بالقرابة الذى يميز النظام العربى أن أضحت سياسات وسلوك الدول الأعضاء محل مراقبة دقيقة ورد فعل حاد من الأنظمة الأخرى فى النظام. فلم تعامل الاختلافات فى الاتجاهات أو التوجهات الأساسية على أنها مجرد اختلافات فى وجهات النظر بل على أنها سلوك يضر بمصالح الجماعة ككل. ومن هنا، مالت ردود الأفعال الى التضخيم من مستوى الصراع. أكثر من ذلك فقد قاد الاحساس بعضوية الأسرة الكبيرة الى ضغوط من أجل التضامن والمساندة عندما يكون أحد أعضاء الجماعة فى صراع مع فاعل غير عربى. وعليه، واجهت الحكومات العربية الى جانب القضايا المحلية عدداً من القضايا العربية المشتركة.(٤٥) وكانت المطالبة بالتوافق والالتزام حول مثل هذه القضايا قوية للغاية خلال هذه الفترة. بل إن مدى تقبل حكومة ما فى النظام أو مكانتها فيه يتحدد بمدى استجابتها

وموقفها ازاء القضايا العربية المشتركة. ومن ثم كان على الحكومات التى تتطلع الى أن تلعب دوراً بارزاً فى النظام أن تتبنى القضايا العربية العامة من أجل ارضاء شعوب الأمة العربية كلها.

أدى الاعتقاد بهوية عربية مشتركة الى النظر الى الوحدة العربية على أنها هدف مرغوب فيه لذاته، الأمر الذى ترتب عليه ضغوط من حين لآخر من أجل تحقيق الإندماج بين الدول العربية المختلفة كخطوة نحو الوحدة الشاملة. مثل ذلك تحدياً دائماً لشرعية النظم القائمة ومن ثم تزايد احساسها بعدم الأمن.(٤٦) وأخيراً، خلقت الروابط بين المجتمعات والأنظمة السياسية العربية احساساً قوياً بامكانية الاختراق لدى معظم القيادات العربية. إذ شعرت بأن نظمها السياسية عرضة للتأثيرات الخارجية نتيجة الانتماء والشعور بالهوية العربية الواحدة واقتناع قطاعات كبيرة من مواطنيهم بقادة أو حركات سياسية خارجية. ولقد مثلت هذه الأوضاع فى واقع الأمر فرصة لزيادة نفوذ بعض النظم وإن كانت مثلت ضغوطاً وقيوداً على سياسة الغالبية العظمى منها.

استمرت معظم هذه الملامح فى السبعينات والثمانينات وإن كان ذلك بصورة أقل حدة وكثافة باستثناء الروابط الاقتصادية التى تزايدت الى حد كبير نتيجة لازدهار الصناعة البترولية، والتى تدفقت معها أرصدة مالية ضخمة من الدول الغنية المنتجة للبترول الى الدول الأفقر فى النظام بصفة خاصة تلك التى على خط المواجهة مع إسرائيل. وأضحى العالم العربى معها النظام الإقليمى الوحيد فى العالم الثالث الذى يتميز بتدفقات مالية اقليمية ضخمة والتى جاءت لتمثل نسبة مئوية هامة فى المساعدات المالية الكلية التى يتلقاها أعضاء النظام.(٤٧) كما نزحت أعداد كبيرة من العمال من الدول العربية الفقيرة الى الدول المنتجة للبترول لشغل الوظائف التى أتاحها ازدهار البترول، والتى ولدت بدورها تدفقات ضخمة من المدخرات الى بلادهم. نتيجة لكل ذلك أضحى العالم العربى يشكل نظاماً اقتصادياً بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى.

ومع ذلك شهدت الثمانينات هبوطاً كبيراً فى الطلب على البترول ومن ثم إنخفاضاً فى عوائده الأمر الذى ترتب عليه ضعف الروابط الاقتصادية بين بلدان المشرق العربى. انخفضت معه التدفقات المالية الاقليمية بدرجة كبيرة نتيجة تقليص الدول البترولية لبرامج المساعدات والمعونات التى كانت تقدمها. كما عادت أعداد كبيرة من العمالة المغتربة الى أوطانها مع التقلص الكثيف لفرص العمل.[٤٨] ومن البديهى أن يصاحب ذلك انخفاضاً جوهرياً فى تدفق العوائد لبلادهم. إلا أنه بالرغم من كل هذه التطورات فقد استمر المشرق العربى يشكل نظاماً اقتصادياً الى حد كبير أكثر من أى منطقة من مناطق العالم الثالث.

وعلى العكس من الروابط الإقتصادية التى زادت كثافتها بين بلدان المشرق العربى - على الأقل حتى منتصف الثمانينات - فقد ضعفت الروابط السياسية مع اضمحلال الدعوة للفكرة القومية.[٤٩] انعكس ذلك فى خيبة الأمل بعد التوقعات المغالى فيها التى تضمنتها شعارات القومية العربية وفشل السياسات التى اتبعت فى هذا الصدد. هذا بالإضافة إلى عامل هام آخر يتمثل فى المصاعب العسكرية - الأمنية والسياسية والاقتصادية الخطيرة التى واجهت معظم أعضاء النظام خلال السبعينات والثمانينات. ترتب على ذلك انشغال النخب وكذا القطاعات الشعبية المهتمة بالمشاكل المحلية وقل الاهتمام بمشاكل الآخرين.

أثرت هذه التطورات تأثيراً كبيراً على العلاقات بين الدول والمجتمعات العربية. وتعددت مظاهر ذلك التأثير لعل أهمها انحسار الضغوط الرامية الى تحقيق الوحدة السياسية الأمر الذى ترتب عليه تلاشى احساس النخب الحاكمة فى معظم الدول العربية بالتهديد ومن ثم قويت شرعيتها كما قوى الاطار الاقليمى للنظام. كذلك فقد قاد اضمحلال المد القومى الى ضعف الاهتمام بالقضايا العربية المشتركة. فلم تعد هذه القضايا تولد نفس الاستجابات القوية عبر العالم العربى. وتلاشى الاحساس بالتضامن العربى نتيجة التركيز على المصالح القطرية

على حساب الجماعة العربية ككل. المثال الواضح لذلك كانت مصر التى خصصت خلال السبعينات الكثير من مواردها وطاقاتها للصراع مع إسرائيل. فقد توقفت مصر عن أن تكون القوة الدافعة لتضامن النظام الاقليمى العربى بعد أن قرر الرئيس السادات مع أواخر السبعينات كسر الجمود والتعامل مع إسرائيل بسبب التكلفة المستمرة للمواجهة معها. ومن الملفت للنظر أن الرئيس السادات قام بذلك دون ما اكتراث بمصالح الفاعلين الآخرين على خط المواجهة الذين أضحوا فى وضع أكثر عرضة للاختراق. مظاهر أخرى لنفس الظاهرة شهدتها كل من لبنان وسوريا. ففى لبنان دفع احساس كثير من الجماعات المسيحية بالتهديد وعدم الأمن الى تقوية روابطها مع إسرائيل بصورة واضحة.(٥٠) أما فى سوريا فقد تزايد العداء تجاه النظام العراقى بدرجة كبيرة الى الحد الذى دفع الرئيس الأسد للتحالف مع إيران رغم ما تمثله من تهديد خطير لعدد من أعضاء النظام العربى.(٥١)

كذلك فقد كان ضعف الاهتمام بالقضايا العربية المشتركة واضحاً أيضاً فى سلوك السعودية ودول الخليج المحافظة منذ نهاية السبعينات فصاعداً. إذ خلقت الروابط الاقتصادية والمالية المتزايدة بين هذه الدول والعالم الغربى علاقات من الاعتماد المتبادل ضعفت على أثره الرغبة فى مساندة بعض القضايا العربية.(٥٢) أكثر من ذلك، انشغلت حكومات الدول الخليجية بصورة متزايدة بالتهديد الذى فرضته الأصولية الاسلامية فى إيران. بعبارة أخرى، أدى انشغال هذه الحكومات بالمخاطر على الجبهة الشرقية الى تناقص اهتمامها بمشاكل الفاعلين العرب على الجبهة الغربية فى الوقت الذى فترت فيه أى رغبة فى ممارسة الضغط على الولايات المتحدة لصالح هؤلاء الفاعلين. رغم ذلك أعطت الدول الخليجية كامل تأييدها للعراق فى صراعه مع إيران.

وبنفس القدر - إن لم يكن بصورة أكثر وضوحاً - قل تعرض المجتمعات والنظم السياسية العربية لعمليات الاختراق الخارجية. يرجع ذلك فى جزء منه الى الجهود التى بذلتها الأنظمة العربية لعزل المجتمعات التى تحكمها عن المؤثرات الخارجية.(٥٣) تم ذلك من خلال

المزيد من احكام السيطرة على أجهزة الاعلام ومنع المظاهرات الجماهيرية بالاضافة الى زيادة قدرات قوى الأمن الداخلى. ومن ناحية أخرى، أسهمت التطورات التى شهدتها المجتمعات العربية والتى تمثلت فى ضعف الاستجابة الجماهيرية للقضايا العربية المشتركة فى تدعيم النتيجة السابقة. فقد انشغلت القطاعات المثقفة والجماهير العريضة على السواء بالمشاكل الداخلية والخارجية لمجتمعاتهم. انعكس هذا التغير فى المناخ السياسى فى غياب رد فعل قوى داخل البلدان العربية للغزو الإسرائيلى للبنان (١٩٨٢) والهجوم الأمريكى على ليبيا (١٩٨٦) والانتفاضة الفلسطينية بدءاً من عام ١٩٨٧. فلم يكن هناك ما يدعو الأنظمة العربية الى الاستجابة لمثل هذه التطورات تحسباً لأية ضغوط داخلية محتملة. باختصار، يمكن القول أن الاهتمام الشعبى بالقضايا العربية المشتركة قد تناقص الى حد كبير.

وبصورة أكثر خصوصية بدا سكان المشرق العربى أقل عرضة للارتباط والتأثر بقادة سياسيين من دول عربية أخرى وأقل استعداداً للاستجابة للنداءات عبر الحدود. إذ أضحت القطاعات المثقفة والجماهيرية على السواء أكثر تحصناً فى مواجهة الشعارات والنداءات القومية نتيجة فشل السياسات التى صاحبتها. وعليه، أضحت الحركات عبر القطرية السابقة والقائمة على أساس من مفهوم الأمة العربية عرضة للتفسخ والاختفاء أو اعتراها الضعف على أقل تقدير. بايجاز، أضحت النظم العربية فى وضع أفضل سمح لها بعزل مجتمعاتها عن الضغوط الاقليمية ليس فقط نتيجة التطور التلقائى للأحداث ولكن أيضاً للتناقص الجوهرى فى امكانية التعبئة الجماهيرية عبر الحدود.

إلا أنه بالرغم من كل ذلك ظلت المجتمعات والأنظمة السياسية العربية عرضة للاختراق الى حد ما. كما ظلت سياسات وسلوك أعضاء النظام محل مراقبة الحكومات والقطاعات المثقفة من الجماهير نتيجة ابقاء بعض الجماعات على مشاعر الارتباط بالجماعة العربية الأكبر»[٥١] وممارسة الضغوط من أجل التضامن فى مواجهة الانتهاكات الخارجية. كما ظلت التحالفات عبر الحدود تستغل بواسطة الحكومات

المختلفة رغم أنها لم تكن بنفس القدر الذى كانت عليه من قبل. وإذا كانت فكرة العروبة قد تدهورت الى حد ما وضعفت الحركات القائمة على أساسها إلا أن الاستجابات والروابط عبر القومية القائمة على أساس من الفكرة الاسلامية زادت، خاصة تلك التى تمركزت حول الحركات والشخصيات الشيعية لاسيما فى إيران، وإن امتدت فى بعض الأحيان لتشمل العناصر السنية.

ومع ذلك فمن السابق لأوانه التنبؤ بانتهاء عهد الاختراق بالنسبة للمجتمعات والأنظمة العربية. خاصة وأن هناك احتمالاً كبيراً لأن تنشط الاستجابات عبر القومية بواسطة قادة جدد فى امكانهم أن يصيغوا بنجاح مثاليات وتطلعات الجماعة العربية فى الوقت الذى يمكن أن تتطور فيه قواعد جديدة للتجاوب الجماهيرى. تبدو احتمالات العامل الاسلامى كبيرة فى هذا الصدد. إذ أن نجاح أية حركة ذات طبيعة اسلامية فى أى من الدول العربية الرئيسية يمكن أن يكون له دوياً هائلاً فى الدول العربية الأخرى. ومن ثم يمكن أن تعود من جديد قضية الاختراق والضغوط السياسية الخارجية.

خصائص النظام:

ننتقل الآن الى إستعراض الخصائص المميزة للنظام الدولى العربى. ويمكن القول بادئ ذى بدء أن هناك مجموعتين من الخصائص النظامية: الهيكل الأساسى أو نمط القوة (الخصائص الهيكلية) وأنماط السلوك والعلاقات بين الدول (الخصائص السلوكية).

الخصائص الهيكلية (أسس وتوزيع القوة):

خلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت القدرات المادية للدول العربية متواضعة. كما كانت أسس القوة فى النظام العربى جد مختلفة عن تلك التى تعرفها عادة أنظمة الدول. فبينما تلعب القدرات العسكرية والاقتصادية دوراً هاماً فى النظم الأخرى وكثيراً ما

تستخدم فى تحقيق أهداف الدول، إلا أنه كانت هناك قيود حقيقية على استخدام مثل هذه الأدوات التقليدية فى النظام العربى. فإلى جانب أن الدول العربية لاتمتلك قدرات عسكرية كبيرة فإن رغبتها فى استخدام هذه القدرة العسكرية خارج حدودها إما محدودة أو غير موجودة أصلاً. وحتى أقوى الدول العربية من الناحية العسكرية وهى مصر فإن قدرتها تعتبر محدودة فى استخدام هذه القوة ضد أعضاء النظام الآخرين. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى غياب التواصل الاقليمى بينها وبين الدول العربية فى جنوب غرب آسيا. ليس ذلك فحسب، بل إن احتمال رد الفعل العسكرى الإسرائيلى يمثل أكثر القيود اعاقة لامكانية استخدام قوات مصرية بصورة مباشرة ضد دول عربية مجاورة.(٥٥) فضلاً عن ذلك، فإن احتمال استجابة القوى الغربية لمواجهة الضغوط العسكرية المصرية ضد أى من حلفائها العرب لايمكن اغفاله.(٥٦) لكل ذلك لم تكن العمليات العسكرية التقليدية واردة فى اطار النظام العربى باستثناء المناطق الهامشية مثل شمال أفريقيا (الحرب الجزائرية المغربية فى ١٩٦٣) والمنطقة الجنوبية من شبه الجزيرة العربية (حرب اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧).

كذلك لم تكن للقدرات الاقتصادية ثمة أهمية خاصة خلال الخمسينات والستينات. فالاحتياجات العسكرية والاقتصادية للدول العربية لم تكن بالكثافة التى أضحت عليها فيما بعد. من هنا لم تكن الموارد المالية للدول حاسمة فى تحديد مكانتها الدولية. أكثر من ذلك فقد حدت المستويات المتواضعة من التنمية الاقتصادية من امكانية التفاعل الاقتصادى الكثيف. علاوة على أن العلاقات الثنائية بين البلدان العربية من ناحية أخرى كانت محدودة النطاق الأمر الذى قلل من فرص استخدام العوامل الاقتصادية أو التلاعب بها. كذلك لم تكن أى من الدول العربية تمتلك موارد كافية تمكنها من المساعدة أو الاستثمار فى الدول الأخرى الأمر الذى قد يسمح لها بتطوير علاقات نفوذ. بإختصار، كانت القدرات العسكرية والاقتصادية كأساس للقوة مقيدة الى حد بعيد خلال هذه الفترة. بعبارة أخرى، كانت قدرات الدول العربية للقيام بأعمال مادية فى مواجهة بعضها البعض محدودة للغاية.

غير أنه إذا كانت الأدوات التقليدية لم تستخدم على نطاق واسع فإن أدوات الحرب السياسية - الأعمال الدعائية والأنشطة الهدامة وسياسات المحاور - قد استخدمت.(٥٧) إذ سادت الظروف المواتية لاستخدام هذه الأدوات الأكثر حداثة على نطاق واسع فى العالم العربى وعلى رأسها الانقسامات الداخلية الواضحة وعدم الاستقرار السياسى وقابلية المجتمعات العربية الشديدة للاختراق. ففى مثل هذه الظروف تزيد أهمية القدرات السياسية للحكومات والتى تبرز فى جانبين أساسيين: يتمثل أولهما فى مدى التأييد الشعبى الذى تحظى به الحكومة. فكلما كانت الحكومة فى وضع داخلي ضعيف قلت حصانتها الى حد كبير فى مواجهة الدعاية الخارجية والأنشطة الهدامة كما قلت قدرتها على الحركة الفعالة على النطاق الاقليمى. أما الجانب الثانى فيتمثل فى تزايد النداءات السياسية عبر الأقطار بواسطة بعض قادة الحكومات العربية، خاصة وأن ذلك كان يتم فى ظل عمليات التغير التى كانت تمر بها المجتمعات العربية بحثاً عن توجهات وأنماط قيادية جديدة. بعبارة أخرى، كانت هذه المجتمعات تبحث عن نظام أو قائد يمكنه أن يجتذب الجماهير ويقدم اجابات مقبولة ومقنعة للقضايا الأساسية التى كانت تواجهها المجتمعات العربية. ومن الطبيعى أن هذه النداءات عبر الحدود كان يمكن ترجمتها الى نفوذ من خلال الدعاية والأنشطة الهدامة الهادفة الى خلق ضغوط داخلية على الحكومات بهدف تغيير سياساتها أو التعرض لمخاطر الاطاحة بها. بإختصار، كانت القدرات السياسية هى المحدد الأكثر أهمية للتأثير فى النظام العربى خلال الخمسينات والستينات.

ولقد اتسم النظام العربى خلال تلك الفترة بنمط متميز للقوة. فبينما كانت القوة موزعة توزيعاً متوازناً نسبياً فى معظم أنظمة العالم الثالث الاقليمية الأخرى كانت فى النظام العربى شديدة التركز فى فاعل دولى واحد تقريباً. جاء هذا التركز نتيجة تفوق مصر الواضح فى القدرات المادية كما يتبين من الجداول المرفقة، حيث تمتلك مصر وحدها أكثر من نصف قدرات المشرق العربى. وكان هذا التفوق

المصرى أكثر وضوحاً فى القدرات المادية الأكثر حداثة (أنظر الجدولين ٣ ـ ١ و ٣ ـ ٢)،[٥٨] وإن قل تفوقها بالنسبة لأعمدة القوة التقليدية. وبالرغم من أن نمط القدرات العسكرية ارتبط الى حد بعيد بنمط توزيع الموارد السكانية والثقافية ـ الاتصالية كما يتضح من الجدول ٣ ـ ٣ امتلكت مصر تقريباً نصف القدرات العسكرية للمشرق العربى كله بأكثر من ٢:١ بالنسبة للمنافس التالى وهو العراق. أما نمط القدرات الاقتصادية فقد اختلف الى حد ما كما يتضح من الجدول ٣ ـ ٤ حيث توزعت القوة الاقتصادية فى المشرق العربى بصورة أكثر وضوحاً عنها بالنسبة للموارد الأخرى. فكانت مصر بتعدادها الضخم صاحبة ثانى أقل متوسط دخل بين الدول الأعضاء فى النظام العربى وأقل مستوى من احتياطيات النقد الأجنبى عن السعودية والعراق ولبنان. وعليه يمكن القول أن عدم التوافق فى ترتيب الفاعلين العرب بالنسبة للمؤشرات المختلفة للقوة يكشف عن الاقتصاديات غير المتوازنة فى هذه الدول.

فبالنسبة للقدرات المادية العسكرية شكل النظام الإقليمى العربى فى الخمسينات والستينات نظاماً ما بين تعدد القوى غير المتوازن والقطبية الأحادية وإن كان قد مال نحو هذا الأخير بدرجة أكبر. ولنتذكر هنا أن القيود المادية والسياسية حالت دون استخدام القوة العسكرية بصفة عامة. كما أدى غياب القوة الاقتصادية الى ضبط استخدام مصر لمثل هذه القدرات المادية الاكراهية.

وعلى الرغم من أن القدرات العسكرية والاقتصادية لمصر كانت محدودة، إلا أن مقدراتها السياسية لم يكن لها حدود. فلقد تزايدت هذه القدرات بصورة واضحة خلال هذه الفترة وأضحت أداة لممارسة النفوذ على درجة عالية من الفعالية. يرجع السبب فى ذلك الى أن النظام المصرى كان يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقرار على المستوى الداخلى. فضلاً عن أن سياسات جمال عبد الناصر وانجازاته كان لها وقع هائل على الجماهير العريضة فى معظم الدول العربية الأمر الذى سمح له بممارسة الكثير من الضغوط على الحكومات العربية الأخرى.

جدول رقم ٣ ـ ١
القدرات السكانية لبلدان المشرق العربى
فى أوائل الستينات(*)

الدولة	إجمالى السكان		السكان المتعلمون		المقيدون بالمدارس الثانوية		اجمالى
	بالمليون	٪	بالمليون	٪	بالألف	٪	٪
مصر	٢٨و٣	٥٠و٠	٧و١	٥٢و٠	٨١٢و٠	٥٨و٠	٥٣و٠
العراق	٧و٧	١٣و٥	١و٨	١٣و٠	٢٢٠و٠	١٦و٠	١٤و٠
سوريا	٥و١	٩و٠	١و٩	١٤و٠	١٦١و٠	١١و٥	١١و٥
لبنان	٢و٣	٤و٠	١و٦	١١و٥	٧٢و٠	٥و٠	٧و٠
السعودية	٦و٥	١١و٥	٠و٣	٢و٠	٢٢و٠	١و٥	٥و٠
الأردن	١و٩	٣و٠	٠و٦	٤و٥	٨٩و٠	٦و٠	٤و٥
اليمن	٤و٨	٨و٥	٠و٢	١و٥	١و٨	-	٣و٥
الكويت	٠و٤	٠و٥	٠و٢	١و٥	٢٥و٠	٢و٠	١و٥
اجمالى	٥٧و٠	١٠٠و٠(**)	١٣و٧	١٠٠و٠(**)	١و٤٠٢و٨	١٠٠و٠(**)	١٠٠و٠(**)

(*) تمثل الأرقام الواردة متوسط البيانات الخاصة بالسنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٥. أما النسبة المئوية فتشير إلى نسبة
ا يخص كل بلد إلى مجمل بلدان المشرق العربى.
(**) قد لاتعبر الأرقام الواردة بالجدول عن نسبة المائة فى المائة كاملة بسبب التقريب.

المصدر :

UN Demographic Yearbook 1970 (New York: United Nations, 1971); UNESCO Statistical Yearbool 1976 (Paris: UNESCO, 1977); and UN Statistical Yearbook, 1964, 1967, 1968 (New York: Unite Nations).

جدول رقم ٣ ـ ٢
القدرات الثقافية والاتصالية لبلدان المشرق العربى
فى أوائل الستينات(*)

الدولة	المقيدون بالتعليم العالى		إنتاج الكتـب		إمكانات الارسال الإذاعى		اجمالى
	بالألف	٪	بالوحدة	٪	بالكيلوات	٪	٪
مصـر	١٦٠و٠	٦٩و٥	٣و٣٢٥	٦٨و٠	٣و٧٧٠	٥٣و٥	٦٣و٥
العراق	٢١و٠	٩و٠	٠و٢٥٠	٥و٠	١و١٢٥	١٦و٠	١٠و٠
سوريا	٢٩و٠	١٢و٥	٠و٣٧٥	٨و٠	٠و٦٥٠	٩و٠	١٠و٠
لبنان	١٥و٧	٧و٠	٠و٣٩٠	٨و٠	٠و٣١٠	٤و٥	٦و٥
السعودية	١و٩	١و٠	٠و٣٠٠	٦و٠	٠و٤١٥	٦و٠	٤و٥
الأردن	٢و٣	١و٠	٠و١٠٥	٢و٠	٠و٥٢٥	٧و٥	٣و٥
الكويت	٠و٢	-	٠و١٤٠	٣و٠	٠و٢٢٠	٣و٠	٢و٠
اليمن	-	-	-	-	٠و٠٤٠	٠و٥	-
اجمالى	٢٣٠و١	١٠٠و٠(**)	٤و٨٨٥	١٠٠و٠(**)	٧و٠٥٥	١٠٠و٠(**)	١٠٠و٠(**)

(*) تمثل الأرقام الواردة متوسط البيانات الخاصة بالسنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٥. أما النسبة المئوية فتشير إلى نسبة ما يخص كل بلد إلى مجمل بلدان المشرق العربى.
(**) قد لاتعبر الأرقام الواردة بالجدول عن نسبة المائة فى المائة كاملة بسبب التقريب.

المصدر :

UN Statistical Yearbook, 1964, 1967, 1968 (New York: United Nations); UNESCO Statistical Yearbook, 1964, 1965, 1966, 1967 (Paris: UNESCO).

جدول رقم ٣ ـ ٣
القدرات العسكرية لبلدان المشرق العربي
في منتصف الستينات(*)

الدولة	تعداد القوات المسلحة		عدد الدبابات		أعداد الطائرات		اجمالي
	بالألف	٪	بالوحدة	٪	بالوحدة	٪	٪
مصر	١٨٠	٤٣و٠	٨٦٠	٤٢و٥	٣٧٠	٦٠و٠	٤٨و٥
العراق	٨٢	١٩و٥	٥٣٥	٢٦و٥	٨٠	١٣و٠	١٩و٥
سوريا	٦٠	١٤و٥	٣٥٠	١٧و٥	٩٤	١٥و٥	١٥و٥
الأردن	٤٥	١١و٠	١٥٠	٧و٥	٣٠	٥و٠	٨و٥
السعودية	٢٠	٥و٠	٣٠(**)	١و٥	١٦	٢و٥	٣و٠
لبنان	١٣	٣و٠	٤٢	٢و٠	١٤	٢و٥	٢و٥
اليمن	١٠	٢و٥	٣٠(**)	١و٥	-	-	١و٥
الكويت	٧	١و٥	٢٥	١و٠	١٠	١و٥	١و٥
اجمالي	٤١٧	١٠٠و٠(***)	٢٠٢٢	١٠٠و٠(***)	٦١٤	١٠٠و٠(***)	١٠٠و٠(***)

(*) تمثل الأرقام الواردة متوسط البيانات الخاصة بالسنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٥. أما النسبة المئوية فتشير إلى نسبة ما يخص كل بلد إلى مجمل بلدان المشرق العربي.
(**) أرقام تقديرية.
(***) قد لاتعبر الأرقام الواردة بالجدول عن نسبة المائة في المائة كاملة بسبب التقريب.

المصدر :

J. Hurewitz, Middle East Politics: The Military Dimension (New York: Praeger, 1969); N. Safran, From War to War (New York: Pegasus, 1969); and J. Sutton and G. Kemp, Arms to Developing Countries 1945-1965 (London: International Institute for Strategic Studies, 1966).

جدول رقم ٣ ـ ٤
القدرات الاقتصادية لبلدان المشرق العربى
فى أوائل الستينات(*)

الدولة	الدخل القومى		متوسط الدخل الفردى		إنتاج الكهرباء		الأرصدة المالية		اجمالى
	بالبليون دولار	٪	بالدولار	٪	بالمليون كيلوات ساعة	٪	بالمليون دولار	٪	٪
مصر	٩٠و٣	٠و٣٨	١٤٠	٠و٣	٧٩٠و٤	٥و٦٠	٢٠٥	٥و١٤	٠و٢٩
الكويت	٣٠و١	٠و١٣	٤٣٩و٣	٠و٧٢	٦١٠	٥و٧	١١٠	٠و٨	٠و٢٥
السعودية	٤٠و١	٥و١٣	٢٢٥	٠و٥	١٦٠	٠و٢	٥٠٠	٥و٣٥	٠و١٤
العراق	٤٠و١	٥و١٣	١٩٢	٠و٤	٠٠٠و١	٠و١٣	٢١٠	٠و١٥	٥و١١
لبنان	٨٦و٠	٥و٨	٣٧٨	٠و٨	٦٦٠	٥و٨	٢٣٠	٥و١٦	٥و١٠
سوريا	٨١و٠	٠و٨	١٦٤	٠و٣	٥٦٠	٠و٧	٤٥	٠و٣	٠و٥
الأردن	٣٤و٠	٠و٣	١٨٩	٠و٤	١٣٠	٥و١	١٠٠	٠و٧	٠و٤
اليمن	٢٦و٠	٥و٢	٥٥	٠و١	٢	-	٥	٥و٠	٠و١
اجمالى	٢٧و١٠	١٠٠(**)	٧٨٢و٤	١٠٠(**)	٩١٢و٧	١٠٠(**)	٤٠٥و١	١٠٠(**)	١٠٠(**)

(*) الأرقام المتعلقة بكل من إجمالى الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى خاصة بعام ١٩٦٣. أما الأرقام المتعلقة بكل من إنتاج الكهرباء والأرصدة المالية فتمثل المتوسط الخاص بكل من عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٥.
(**) قد لا تعبر الأرقام الواردة بالجدول من نسبة المائة فى المائة كاملة بسبب التقريب.

المصدر:

UN Yearbook of National Accounts Statistics 1969, vol.2 (New York: United Nations, 1970); UN Statistical Yearbook, 1963, 1969, 1972 (New York: United Nations).

ومع ذلك فإن تفوق مصر السياسى والذى مكنها من تبوأ مكانة الدولة القائد على المستوى الاقليمى لم يكن كاملاً إذ كان أمامها الكثير من الصعاب فى استخدام مواردها المادية لمساندة ودعم نداءاتها السياسية. فضلاً عن أن طموحات جمال عبد الناصر أدت الى معاداة أولئك الذين كان من الممكن أن يكونوا حلفاءه.

غير أن هناك تغيرات هامة حدثت خلال السبعينات والثمانينات، ليس فقط فى ركائز القوة بل أيضاً فى كيفية توزيعها. ففيما يتعلق بركائز القوة، كان هناك زيادة واضحة فى أهمية القدرات المادية خاصة الاقتصادية. يرجع ذلك الى عوامل ثلاثة يتمثل أولها فى الزيادة الهائلة فى الاحتياجات الاقتصادية للدول العربية كنتيجة لعمليات التحديث المكثفة والنمو السكانى السريع. ويتمثل ثانيها فى الفائض الضخم من رؤوس الأموال الذى عرفته المنطقة والذى قاد الدول الفقيرة لأن تتجه بصورة متزايدة نحو الدول الغنية المنتجة للبترول بحثاً عن المساعدة. ترتب على ذلك اتساع الروابط الاقتصادية ومن ثم تزايد احتمالات استخدام القوة المالية كأداة لممارسة النفوذ وتحقيق الهيبة والمكانة.(٥٩) أما ثالث هذه العوامل فيتمثل فى تزايد نفوذ الدول المنتجة للبترول فى النظام الدولى بسبب أهمية البترول العربى وعوائده. وكان طبيعياً أن تدعم هذه القدرات الجديدة من نفوذ هذه الدول وقدرتها على ممارسة الضغوط على القوى الغربية لدعم المصالح العربية.

وعلى العكس من ذلك كان التغير فى دور القدرات العسكرية محدوداً نسبياً. فبينما دعمت المخاطر العسكرية ـ الأمنية المتزايدة التى تواجه العالم العربى من أهمية القدرات العسكرية بصورة واضحة حيث أنه من المعروف أنه كلما زادت الضغوط العسكرية كلما شعرت الدول باحتمالات الخطر المباشر ومن ثم زاد نفوذ أولئك الذين بامكانهم أن يقدموا اسهامات عسكرية. مع ذلك لم يكن لدى أى عضو من أعضاء النظام الاقليمى العربى باستثناء مصر ـ أو العراق فيما بعد ـ القوة العسكرية الكافية لكى يسهم بفعالية فى تحقيق أمن الأعضاء الآخرين فى مواجهة إسرائيل أو إيران. فضلاً عن ذلك ظلت احتمالات الاستخدام

الفعلى للقوة العسكرية فى منطقة القلب مقيدة الى حد كبير.

وعلى حين تزايدت أهمية القدرات المادية تناقصت أهمية القدرات السياسية. فمع تناقص الاحساس بالانتماء الى جماعة عربية أكبر وتزايد حصانة النظم السياسية العربية وتقلص عمليات التعبئة والتأييد من خارج الحدود خاصة بعد رحيل جمال عبد الناصر لم يكن هناك ثمة قائد يمكنه أن يجسد مثاليات وتطلعات العالم العربى ويبلورها فى رأى عام عربى موحد.(٦٠) مع ذلك ورغم اهتمام النخب والجماهير العربية على السواء بجوانب وقضايا قطرية محلية ملموسة ورغم تناقص النفوذ السياسى عبر الحدود إلا أنه من الخطأ التقليل من احتمالات عودة الأوضاع السابقة. خاصة وأن عملية اثارة القضية المتعلقة بمدى شرعية النظم الحاكمة فى السياسة العربية لاتزال قائمة رغم تقليل الكثير من القادة العرب من أهمية مثل هذه القضية الخطيرة.

جنباً الى جنب مع هذا التحول فى ركائز القوة حدث أيضاً تغير جوهرى فى نمط القوة. فبينما اقترب التركز فى القدرات والنفوذ فى النظام العربى من وضعية القوة الوحيدة فى الخمسينات والستينات - وإن لم يصل إليه تماماً- إلا أن السبعينات والثمانينات شهدت عملية توزع أكبر للقدرات والنفوذ الأمر الذى برز معه وضع متعدد للقوة اتسم بدرجة أكبر من التنافس.(٦١) يرجع هذا الانتشار فى القوة الى تدهور القوة المادية والسياسية لمصر الى حد بعيد. هذا التدهور النسبى كان أكثر وضوحاً فى مجال القدرات الاقتصادية وإن كان له تأثيره فيما بعد على القدرات العسكرية. كذلك فقد شهدت القدرات السياسية لمصر تدهوراً كبيراً نتيجة الهزيمة الساحقة فى عام ١٩٦٧ ورحيل جمال عبد الناصر وما ترتب عليه من اعادة توجيه السياسات الخارجية والداخلية لمصر مع السادات وبصفة خاصة تبنى سياسة مصر أولاً بالنسبة للصراع العربى - الإسرائيلى. قللت كل هذه التطورات من مكانة مصر الى حد كبير ومن قدرتها على تشكيل الرأى العام العربى وتعبئة التأييد الجماهيرى. وتوجت هذه العملية بالعزلة التى فرضت على مصر فى أعقاب معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

وبينما كانت القدرات المصرية في تناقص كانت قدرات دول عربية أخرى فى تزايد نتيجة التغيرات المذهلة التى شهدتها، وبصفة خاصة الدول العربية المنتجة للبترول. إذ خلقت مواردها المالية ونفوذها المتزايد لدى الدول الغربية أدوات جديدة للنفوذ. مثلت السعودية أكثر المستفيدين من كل هذه التطورات،(٦٢) خاصة وأنها تمتلك أعلى مستويات الانتاج وأضخم الاحتياطيات البترولية. وهو الأمر الذى أدى الى تقوية مركزها المالى الى حد بعيد، كما عظّم من نفوذها حيال الدول الغربية المستهلكة للبترول. استفاد العراق أيضاً من هذه التطورات وإن كانت عوائده البترولية أقل من السعودية فى الوقت الذى تفوق فيه احتياجاته الداخلية احتياجات السعودية نظراً لضخامة تعداد سكانه مقارنة بالسعودية. واستطاع أن يحقق زيادة جوهرية فى كل من قدراته المالية والعسكرية مع أواخر السبعينيات. وبدا مؤهلاً لاحداث تغيراً جوهرياً فى مكانته ونفوذه.

خبرت سوريا أيضاً زيادة واضحة فى قدراتها.(٦٣) فعلى الرغم من أن سوريا تفتقر الى الموارد الاقتصادية التى تتمتع بها الدول الغنية المنتجة للبترول إلا أنها تحتل مركزاً جيوبوليتيكياً هاماً. فلقد اهتمت سوريا بتطوير قواتها المسلحة حتى أضحى لها فى منتصف الثمانينات أكبر قوة عسكرية عربية بزيادة طفيفة على العراق. علاوة على ذلك فقد حقق الرئيس الأسد استقراراً سياسياً داخلياً حقيقياً طوال السبعينات. وانطلاقاً من هذه القاعدة الداخلية المتينة ومع التدهور النسبى لمكانة مصر والمواجهة المستمرة مع إسرائيل استطاعت الحكومة السورية أن تمارس نفوذاً قوياً فى منطقة الهلال الخصيب.

تعكس الجداول من ٣ ـ ٥ الى ٣ ـ ٨ نمط النظام الاقليمى العربى المتعدد القوى والأكثر تنافساً. بالنسبة للأشكال المعتادة من الموارد المادية، فقد ظل النمط الأساسى دون تغيير كما يتضح من الجدول ٣ ـ ٥ والجدول ٣ ـ ٦. استمرت مصر فى التمتع بمركزها المسيطر بالنسبة للموارد الديموجرافية والثقافية ـ الاتصالية وإن كان ذلك

بدرجة أقل عن ذى قبل. أما فيما يتعلق بالقدرات الاقتصادية والعسكرية، فلقد كان الوضع مختلفاً (أنظر الجدول ٣ ـ ٧ والجدول ٣ ـ ٨).(٦٤) إذ تظهر المؤشرات الاقتصادية أيضاً نمطاً متعدداً للقوة ـ وإن كان غير متوازياً ـ تمثل فيه السعودية وحدها أكثر من ٢٥٪ من اجمالى القدرات الكلية وتتمتع فيه بصدارة واضحة على المنافس التالى. كذلك فقد شهد المجال العسكرى انتشاراً أوسع للقوة وبرز نمط متعدد للقوة أيضاً ولكنه أكثر توازناً تمثل فيه سوريا والعراق معاً حوالى ٢٥٪ من اجمالى القدرات العسكرية، تليهما مصر بنسبة أقل قليلاً.

كان لهذا النمط الجديد الأكثر تنافساً ملامح متميزة. لعل من أهم هذه الملامح عدم تنوع ركائز القوة فى الدول الرئيسية. فأصحاب القدرات العسكرية الأقوى كسوريا ومصر افتقروا الى القدرات الاقتصادية القوية. وعلى نفس المنوال، لم تكن لأولئك الذين استحوزوا على قدرات اقتصادية كبيرة كالسعودية والكويت والإمارات قوة عسكرية تذكر. أكثر من ذلك، عانى العديد من الدول من صعوبات داخلية حدت من قدراتهم السياسية. بعبارة أخرى، لم يمتلك أى من الفاعلين الرئيسيين قاعدة قوية ومتنوعة للقوة يمكن أن تعظم من الحركة القوية الفعالة على المستوى الاقليمى. وعلى ذلك يمكن القول أن النمط الجديد متعدد القوى مثل توازناً للضعف أكثر منه توازناً للقوة بصفة خاصة فى الثمانينيات.

ارتبط بذلك ملمح آخر يدور حول التقسيم الاقليمى للقوة. فلقد مثل غياب قوة سائدة فرصة سانحة أمام الدول العربية الرئيسية لتطوير مناطق نفوذ اقليمية فرعية تساعدها فى لعب دور أعظم فى شئون النظام الأكبر. كان هذا واضحاً فى شبه الجزيرة العربية حيث مثلت السعودية القوة السائدة من خلال المساعدات المادية والتحالفات والروابط الدينية.(٦٥) كما نجحت سوريا لبعض الوقت فى تأسيس منطقة نفوذ لها فى غرب الهلال الخصيب،(٦٦) وإن كانت قد واجهت فى ذلك منافسة من قبل كل من إسرائيل والعراق والسعودية وإيران. حاول العراق

جدول رقم ٣ ـ ٥
القدرات السكانية لبلدان المشرق العربى
فى منتصف الثمانينات(*)

الدولة	اجمالى عدد السكان		اجمالى السكان المتعلمون(**)		المقيدون بالتعليم الثانوى		اجمالى
	بالمليون	٪	بالمليون	٪	بالألف	٪	٪
مصر	٤٩و٥	٤٥و٥	١٨و٨	٣٩و٥	٣و٢٠١	٤٥و٥	٤٣و٥
العراق	١٦و٤	١٥و٠	٩و٥	٢٠و٠	١و١٩٠	١٧و٠	١٧و٠
السعودية	١٢و٠	١١و٠	٦و١	١٣و٠	٦٠٤	٨و٥	١١و٠
سوريا	١٠و٦	٩و٥	٤و٢	٩و٠	٨٧٥	١٢و٥	١٠و٥
الأردن	٣و٦	٣و٥	٢و٣	٥و٠	٣٣٥	٥و٠	٤و٥
اليمن (ش)	٧و٠	٦و٥	١و٥	٣و٠	٨٤	١و٠	٣و٥
الكويت	١و٨	١و٥	١و٢	٢و٥	٢٣٩	٣و٥	٢و٥
اليمن (ج)	٢و٣	٢و٠	٠و٩	٢و٠	٣٤	٠و٥	١و٥
البحرين	٠و٤	٠و٥	٠و٣	٠و٥	٣٨	٠و٥	٠و٥
قطر	٠و٣	٠و٥	٠و١	-	٢٢	٠و٥	٠و٥
عُمان	١و٢	١و٠	٠و٢	٠و٥	٤١	٠و٥	٠و٥
اجمالى	١٠٩و٣	١٠٠و٠	٤٧و٦	١٠٠و٠	٧و٠١٩	١٠٠و٠	١٠٠و٠

(*) البيانات الواردة عن السكان والقيد بالمدارس الثانوية خاصة بعام ١٩٨٦ و ١٩٨٥ على الترتيب. أما بالنسبة للبيانات الخاصة بالأمية فتشير إلى عدد من السنوات المتفرقة (أنظر تحته).

(**) بصفة عامة يمكن القول بأن البيانات الواردة مأخوذة عن الكتاب السنوى لليونسكو بإستثناء ما إذا كانت الجداول العالمية تحتوى على بيانات أكثر حداثة. البيانات الخاصة بالكتاب السنوى لليونسكو خاصة بالأمية، ومن ثم قمنا بتحويلها إلى بيانات خاصة بعدد ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة. وهذه البيانات خاصة بالسنوات: مصر (١٩٧٦)، العراق (١٩٧٢ و ١٩٨٥)، سوريا (١٩٧٠)، السعودية (١٩٨٢)، الأردن (١٩٧٩)، لبنان (١٩٧٠)، اليمن الشمالي (١٩٨٠)، الكويت (١٩٨٠)، الإمارات (١٩٧٥)، اليمن الجنوبي (١٩٨٠)، البحرين (١٩٨١)، قطر (١٩٨١)، عُمان (١٩٧٠). وتجدر الإشارة الى أنه لما كانت البيانات الخاصة بالعراق خاصة بعام ١٩٨٠ وتمثل الفئة العمرية ١٥ـ٤٥، قمنا بحساب المتوسط عن العامين ١٩٧٢ و ١٩٨٥.

المصدر :

UN Demographic Yearbook 1986 (New York: United Nations, 1988), Table 5, pp.166-168 for total population; UNESCO Statistical Yearbook 1987 (Paris: UNESCO, 1987), Table 13; and World Bank (IBRD) World Tables (3rd ed.), vol.2 (Social Data) (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1983) for literacy data; UNESCO Statistical Yearbook 1987 (Paris: UNESCO, 1987), Table 3.7 for secondary school enrollment.

جدول رقم ٣ ـ ٦

القدرات الثقافية والاتصالية لبلدان المشرق العربى في منتصف الثمانينات(*)

الدولة	المقيدون بالتعليم العالى(**)		انتاج الكتب(***)		امكانات الارسال الاذاعى		اجمالى
	بالألف	٪	بالوحدة	٪	كيلوات	٪	٪
مصر	٧٣٩و٠	٥٧و٠	١و٨٩٥	٥٦و٠	٩و٣٥٣	١٩و٠	٤٤و٠
العراق	١٢٦و٧	١٠و٠	١٣١	٤و٠	١٥و٣٧٠	٣١و٠	١٥و٠
سوريا	١٦٣و٩	١٢و٥	١١٩	٣و٥	٤و٣٠٠	٩و٠	٨و٥
الكويت	٢٣و٦	٢و٠	٣٢٠	٩و٥	٦و٢٠٠	١٢و٥	٨و٠
الأردن	٥٣و٨	٤و٠	٢٩٢	١١و٥	٢و٤٣٢	٥و٠	٧و٠
السعودية	٨٧و٨	٧و٠	١٥٧	٤و٥	٢و١٠٠	٤و٥	٥و٥
الامارات	٧و٦	٠و٥	٦٤	٢و٠	٥و٢٧٠	١٠و٥	٤و٥
قطر	٥و٣	٠و٥	٢٣٨	٧و٠	٢و٠٠٢	٤و٠	٤و٠
لبنان	٧٠و٥	٥و٥	-	-	٩٢	-	٢و٠
البحرين	٤و١	٠و٥	٦٢	٢و٠	١٠١	-	١و٠
اليمن (ج)	٣و٦	-	-	-	٨٥١	٢و٠	٠و٥
اليمن (ش)	٤و٥	٠و٥	-	-	٧٩٠	١و٥	٠و٥
عُمان	٠و٥	-	-	-	٥٧٠	١و٠	٠و٥
اجمالى	١و٢٩٠و٩	١٠٠و٠	٣و٢٧٨	١٠٠و٠	٤٩و٤٣١	١٠٠و٠	١٠٠و٠

(*) البيانات الواردة خاصة بعام ١٩٨٥ مالم يشر إلى غير ذلك.
(**) بصفة عامة يمكن القول بأن البيانات الواردة بإستثناء اليمن الشمالى (١٩٨٠)، اليمن الجنوبى (١٩٨١)، كل من السعودية والعراق (١٩٨٣)، وكل من سوريا ولبنان والأردن (١٩٨٤).
(***) البيانات الواردة خاصة بسنوات متفرقة، وهى بصفة عامة تمثل متوسط عامين. بالنسبة لمصر (١٩٨٣ و ١٩٨٤)، والعراق (١٩٨١ و ١٩٨٢)، وسوريا (١٩٨٣)، والكويت (١٩٨٤ و ١٩٨٥)، والأردن (١٩٧٦)، والسعودية (١٩٧٩ و ١٩٨٠)، والإمارات (١٩٨٣ و ١٩٨٥)، وقطر (١٩٧٨ و ١٩٨٠)، والبحرين (١٩٨٢ و ١٩٨٣).

<u>المصدر</u> :

بالنسبة للتعليم العالى:

<u>UNESCO Statistical Yearbook 1987</u> (Paris: UNESCO, 1987), Table 3.11.

وبالنسبة لامكانات الارسال الاذاعى:

<u>Ibid.</u>, Table 10.1.

أما بالنسبة لانتاج الكتب:

<u>UNESCO Statistical Yearbook 1980, 1981, 1982, 1983-1984, 1987, 1988</u> (Paris: UNESCO).

جدول رقم ٣ - ٧
القدرات الاقتصادية لبلدان المشرق العربى
فى منتصف الثمانينات(*)

الدولة	الدخل القومى(**)		متوسط الدخل الفردى(**)		إنتاج الكهرباء		الأرصدة المالية(***)		اجمالى
	بالبليون دولار	٪	بالدولار	٪	بالمليون كيلوات ساعة	٪	بالمليون دولار	٪	٪
السعودية	٦و٩٢	٥و٣٤	٠٢٢و٨	٥و٩	١٥٠و٣١	٠و٢٨	٠١٠و١٧	٠و٤٨	٠و٣٠
الكويت	٣و٢١	٠و٨	٠١٩و١٣	٠و١٥	١٩٦و١٤	٥و١٢	٣٩٨و٥	٥و١٥	٠و١٣
الامارات	٢و٢٥	٥و٩	٣٤٠و١٨	٥و٢١	١٣٦و٦	٠و٦	٥٦٢و٢	٥و٧	٠و١١
مصر	٩و٣٦	٥و١٣	٧٦٠	٠و١	٨٧٠و٢٢	٥و٢٠	٧٠٢و١	٠و٥	٠و١٠
العراق	٨و٤٦	٥و١٧	٩٤٢و٢	٥و٣	٤٦٠و١٨	٥و١٦	-	-	٥و٩
قطر	٥و٦	٥و٢	٧٣٧و٢٠	٠و٢٤	٤٢٥و٣	٠و٣	٧٥٣	٠و٢	٠و٨
البحرين	١و٥	٠و٢	٠٩١و١٠	٠و١٢	٠٥٦و٢	٠و٢	٤٥٤و١	٠و٤	٠و٥
سوريا	٠و١٦	٠و٦	٥٢٣و١	٠و٢	٧٥٧و٦	٠و٦	٣١١(****)	٠و١	٠و٤
عُمان	٦و٩	٥و٣	٧٢٩و٧	٠و٩	٦٧٥و١	٥و١	٩٢٩	٥و٢	٠و٤
لبنان	٦و٠	-	٢٤١	-	٣٥٥و١	٠و١	١٣٥و٣	٠و١١	٠و٣
الأردن	٨و٣	٥و١	٠٨٤و١	٥و١	٣٠٤و٢	٠و٢	٧١٦	٠و٢	٥و١
اليمن (ش)	٦و٣	٠و١	٤٥٢	٥و٠	٢٩٥	٥و٠	٢٨٦	٠و١	٥و٠
اليمن (ج)	١و١	٥و٠	٥٣٢	٥و٠	٢٨٠	٥و٠	٢٣٣	٥و٠	٥و٠
اجمالى	١و٢٦٩	٠و١٠٠	٤٧٢و٨٥	٠و١٠٠	٤٥٩و١١١	٠و١٠٠	٢٨٩و٣٥	٠و١٠٠	٠و١٠٠

(*) البيانات الواردة خاصة بعام ١٩٨٥. مع العلم بأن الأرقام الخاصة بالأرصدة المالية خاصة بالربع الثانى من العام المذكور.

(**) البيانات الخاصة بكل من إجمالى الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى مستخلصة من World Tables، بإستثناء العراق وقطر ولبنان واليمن الجنوبى، والتى تم إستخراجها من National Accounts Statistics، والتى تحتوى على أرقام مشكوك فى صحتها، على الأقل فيما يتعلق بمصر. وبالنسبة للجداول العالمية، فقد تم تحويل القيم الخاصة بإجمالى الدخل القومى (بالأسعار الحالية) من العملات المحلية الى الدولار الأمريكى وفق معدل التبادل. أعقب ذلك الحصول على متوسط الدخل الفردى من خلال قسمة إجمالى الدخل القومى الذى تم الحصول عليه على عدد السكان.

(***) تشمل الأرصدة المالية كل من الذهب والعملات الأجنبية. هذا وقد تم تحويل قيمة الذهب بما يعادل ٣٢٣ دولاراً للأوقية.

(****) الأرقام بالنسبة للأرصدة السورية تمثل آخر قيمة مسجلة (١٩٨٣).

المصدر :

World Tables 1987 (4th ed.) (New York: World Bank, Inernational Economics Department, 1987) and National Accounts Statistics: Analysis of Main Aggregates, 1985 (New York: United Nations, 1988), Table 1 for GDP and per capita GDP; Enregy Statistics Yearbook 1985 (New York: United Nations, 1989), Table 34, pp.384-407 for electricity production; Monthly Bulletin of Statistics (New York: United Nations, 1987), vol.16, No.4, 1987, Table 62, pp.238-256 for financial reserves.

جدول رقم ٣ ـ ٨
القدرات العسكرية لبلدان المشرق العربى
فى منتصف الثمانينات(*)

الدولة	تعداد أفراد القوات المسلحة		عـدد الدبـابـات		عـدد الطائـرات		اجمالى
	بالألف	٪	بالوحدة	٪	بالوحدة	٪	٪
سوريا	٤٠٢	٢٤و٠	٤و٢٠٠	٣٤و٥	٥٠٠	٢٣و٥	٢٧و٥
العراق	٥٢٠	٣١و٠	٢و٩٠٠	٢٤و٠	٥٠٠	٢٣و٥	٢٦و٠
مصر	٤٤٥	٢٧و٠	٢و١٥٩	١٨و٠	٤٢٧	٢٠و٠	٢١و٥
السعودية	٦٢	٤و٠	٤٥٠	٣و٥	٢٠٥	٩و٥	٦و٠
الأردن	٧٠	٤و٠	٧٩٥	٦و٥	١٢١	٥و٥	٥و٥
اليمن (ش)	٣٦	٢و٠	٦٦٤	٥و٥	٧٦	٣و٥	٣و٥
اليمن (ج)	٢٧	١و٥	٤٥٠	٣و٥	١٠٣	٥و٠	٣و٥
الكويت	١٢	١و٠	٢٤٠	٢و٠	٧٦	٣و٥	٢و٠
الامارات	٤٣	٢و٥	١٣٦	١و٠	٤٢	٢و٠	٢و٠
عُمان	٢١	١و٥	٣٣	٠و٥	٥٢	٢و٥	١و٥
لبنان	١٧	١و٠	٥٠	٠و٥	٧	٠و٥	٠و٥
قطر	١٦	٠و٥	٢٤	٠و٥	١٧	١و٠	٠و٥
البحرين	٣	-	-	-	-	-	-
اجمالى	١و٦٦٤	١٠٠و٠	١٢و١٠١	١٠٠و٠	٢و١٣٦	١٠٠و٠	١٠٠و٠

(*) البيانات الواردة هنا خاصة بعام ١٩٨٥.

المصدر :

International Institute of Strategic Studies, The Military Balance 1985-86 (London: IISS, 1985).

أيضاً مع نهاية السبعينيات أن يستفيد من قدراته المتزايدة فاتجه الى منافسة سوريا فى منطقة غرب الهلال الخصيب ومنافسة السعودية فى منطقة الخليج العربى.[٦٧] غير أن حربه الطويلة والباهظة التكاليف مع إيران حدت كثيراً من فرصته فى هذا الصدد. أما مصر وإن ظلت القوة الرئيسية فى منطقة وادى النيل إلا أنها قد واجهت منافسة متزايدة من كل من ليبيا والسعودية فيما يتعلق بالسودان. ومع ذلك ورغم هذه الميول التجزيئية الاقليمية فى نمط النفوذ ظل هناك عنصر واضح من التنافس الاقليمى فى إطار النظام العربى.

ملمح ثالث لنمط القوة الجديد تمثل فى غياب القيادة الفعالة وتذبذب هيراركية القوة. فلقد تأرجحت مكانة الفاعلين الرئيسيين ونفوذهم خلال الفترة إذ لم يتمكن أى منهم من الاحتفاظ بوضع مستقر للقوة. وعلى ذلك ورغم التناقص النسبى فى قدرات مصر ونفوذها إلا أنها ظلت الفاعل الرئيسى فى نظام تعدد القوى الجديد وإن اختلفت الآراء فى هذا الصدد. وإذا كانت عملية السلام المنفردة مع إسرائيل التى أقدمت عليها مصر وما ترتب عليها من عزلة أدت الى تهميش دورها لعقد من الزمان تقريباً إلا أن نشاطها المتزايد على النطاق العربى فى النصف الثانى من الثمانينيات وما ارتبط به من عودتها بصورة رسمية الى النظام العربى (قمة الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩) أعطاها بلا شك فرصاً جديدة لممارسة النفوذ.

وفى السبعينات أيضاً، ظهرت السعودية بقدراتها المالية الضخمة وبنفوذها الاقتصادى كقوة اقليمية قائدة محتملة رغم افتقارها الى قاعدة متكاملة من القدرات وإحساسها القوى بامكانية الإختراق داخلياً وخارجياً.[٦٨] إلا أن مركز السعودية القوى نسبياً فى السبعينات اعتراه الضعف فى الثمانينات لسببين هما: تدهور سوق البترول وتزايد مصادر التهديد فى الخليج.[٦٩] فإذا كان السبب الأول مسئولاً عن التدهور الحقيقى فى القدرات المـ:ـية للسعودية فإن الثانى أدى الى تزايد الشعور بعدم الأمن ومن ثم حشد الـ'اقات والموارد بغرض احتواء النظام

الاسلامى الثورى فى إيران. هذا الانشغال بالتهديد الإيرانى قيد الى حد بعيد من قدرة السعودية على تطوير نفوذها فى أى مكان آخر من النظام. كما أدى فى نفس الوقت الى تزايد الاعتماد على الولايات المتحدة من أجل الدعم والحماية وهو الأمر الذى حد كثيراً من نفوذها فى مواجهة القوى الغربية. علاوة على تردد السعودية فى ممارسة أى نوع من الضغوط على الدول الأخرى نتيجة الانقسامات التى شهدها النظام وتخوفها الشديد من قيامهم بأى رد فعل مضاد من جانبهم تجاهها.

وبينما كانت القدرات المالية والعسكرية للعراق تتزايد خلال السبعينات، كانت تعوقه بعض الصعوبات الداخلية بصفة خاصة المشكلة الكردية إلى جانب صراعه مع إيران وعزلته النسبية عن العالم العربى. وإن كانت الاتفاقية التى وقعها مع إيران عام ١٩٧٥ قد قللت الى حد كبير للغاية من هذين القيدين. فضلاً عن ذلك فإن اتجاه النظام الحاكم نحو اتباع سياسة أكثر مرونة واعتدالاً ومحاولته العمل على تحسين العلاقات مع الأنظمة المحافظة المجاورة أدت الى تحرره من العزلة. ومع زوال القيود والعوائق الداخلية والخارجية، فكر صدام حسين فى الاستفادة من قدرات العراق المتزايدة ومن الفراغ الجزئى الذى ترتب على عزلة مصر فحاول أن يلعب دور «القوة المدافعة» عن دول الخليج العربى فى مواجهة الضغوط المتزايدة من قبل إيران الثورة. ومع ذلك وجد العراق نفسه فى موقف الدفاع - خاصة بعد عام ١٩٨٢ - إذ أضعفت الحرب الطويلة والباهظة التكاليف من مركزه بصورة خطيرة.(٧٠) وأضحى فى وضع لا يمكنه من ممارسة أى نفوذ قوى نتيجة اهتمامه بتفادى الوقوع فى هزيمة وضمان بقاء النظام اعتماداً على الآخرين فى الحصول على المساعدات المالية والمعدات العسكرية فضلاً عن التأييد والمساندة المعنوية. إلا أنه منذ أن حقق ما يشبه الانتصار على إيران فى ١٩٨٨ وتناقص حدة التوتر على الجبهة أصبح العراق أكثر نشاطاً فى النظام العربى وظهرت فى الأفق نواياه فى أن يلعب دوراً اقليمياً قائداً من جديد.

أما سوريا فقد أدى التحسن الملحوظ فى أوضاعها السياسية

الداخلية جنباً الى جنب مع تزايد قدرتها العسكرية الى أن تلعب دوراً رئيسياً فى منطقة غرب الهلال الخصيب خلال السبعينات، وهو الأمر الذى كان له دوره فى تدعيم مكانتها ونفوذها فى النظام العربى ككل. مع ذلك واجه الرئيس الأسد فى محاولته لتقوية مركز سوريا منذ أواخر السبعينات مقاومة لا يستهان بها من جانب الأردن والجناح الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية والجماعة المسيحية اللبنانية. علاوة بطبيعة الحال عن منافسة الفاعلين الاقليميين الآخرين. كما تزايدت عزلة بلاده نسبياً فى قلب النظام العربى نتيجة لصراعها مع كل من العراق ومصر وعلاقاتها الفاترة مع السعودية فى الوقت الذى ضاعف فيه دعمها لإيران من عزلتها. وحتى تلك اللحظة، فإن النفوذ السورى تمثل بصفة أساسية فى القدرة على اعاقة القوى المعارضة أكثر منه قدرة على تشكيل الاتجاهات ذاتها. ومع أواخر الثمانينات ازداد مركز سوريا ضعفاً. وحتى إذا تركنا جانباً الصعوبات التى واجهتها فى تحقيق سيطرتها على منطقة نفوذها الفرعية فقد عانت سوريا من وضع اقتصادى متدهور خاصة مع تلاشى الدعم السوفيتى لها.(٧١) فضلاً عن ذلك كان العراق فى وضع أقوى نسبياً بعد أن أنهى حربه بنجاح مع إيران وهو ما سمح له بأن يشكل ضغوطاً عليها حتى فى داخل منطقة نفوذها فى غرب الهلال الخصيب.

فوق كل ذلك تولد عن القدرات غير المتكاملة وتأرجح عناصر قوة الفاعلين الرئيسيين فراغ قيادى وهيكلى. وكان ذلك واضحاً خاصة فى الثمانينات عندما عانت هذه الدول ليس فقط من جوانب ضعف مستمرة، بل حيدتها أيضاً - بدرجات متفاوتة - التحديات الاقليمية الخطيرة. إلا أنه مع أواخر الثمانينات، بدا الوضع أكثر تحسناً فى عدد من الدول الرئيسية. وعليه يمكن القول بأنه إذا لم تظهر ضغوط اقليمية جديدة ولم تتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية فإنه من المحتمل أن يظهر بصورة تدريجية هيكل للقوة أكثر استقراراً فى التسعينات.

وأخيراً، فقد كان لنمط القوة المتعدد فى السبعينات والثمانينات

عدة آثار على سياسات وعلاقات أعضاء النظام. فمن ناحية، ساعد انتشار القوة وبصفة خاصة توازن الضعف الذى اتسمت به معظم تلك الفترة على التقليل من حدة الصراع. فلم يكن هناك ثمة دولة واحدة لديها القدرة على تحقيق السيطرة داخل النظام. ومع ذلك بمجرد أن تقل الضغوط النظامية فإن عدم التيقن السائد حول هيراركية الثروة يمكن أن يغرى فاعلاً أو أكثر من الفاعلين الرئيسيين على محاولة اثبات الذات. ومن ناحية أخرى، أدى انتشار القوة الى الانقسام المتزايد فى النظام. فقبل ١٩٦٧ عندما تمتعت مصر بمركز القيادة والنفوذ مثل جمال عبد الناصر نقطة تماسك بالرغم من معاداته لبعض الحكومات العربية وما أثاره ذلك من تمزق. إذ أدى الاحترام الواسع النطاق الذى حظى به والخوف الذى جسده فى نظر الآخرين إلى تعبئة بعض الدول العربية فى جبهة واحدة فى مواجهة الأعداء الخارجيين. ومع غياب مثل هذه القوة الموحدة مال أعضاء النظام فى السبعينات والثمانينات نحو انتهاج سياسات متباينة الأمر الذى ترتب عليه ضعف وقلة تماسك النظام.

الخصائص السلوكية:

الخصائص الهيكلية للنظام العربى لا تعطينا سوى صورة جزئية فقط. ومن ثم فإن اهتمامنا يجب أن يمتد ليشمل كيفية عمل النظام، ونعنى بذلك نمط الأنشطة والعلاقات بين الدول المكونة له.

أما فيما يتعلق بمستوى التفاعل، فيمكن القول بأن أحد الملامح المميزة للنظام العربى تتمثل فى حدة التفاعلات بين الحكومات العربية، الأمر الذى يجعل منه نظاماً متميزاً بين الجماعات القارية الاقليمية المختلفة فى العالم الثالث. فبينما تتسم الأنظمة الاقليمية الأخرى فى العالم الثالث بتفاعلات متقطعة ولا تشكل سوى مناطق جغرافية أكثر منها أنظمة حقيقية نجد النظام العربى على النقيض من ذلك قد اتسم طوال تاريخه بتفاعلات قوية وحقيقية بين أعضائه.[٧٣] يرجع ذلك فى جزء منه الى الروابط الكثيفة فى اطار النظام

وما يترتب عليها من امكانية اختراق الأنظمة السياسية العربية. قادت هذه الروابط الى الشعور القوى بالاهتمام بالشئون العربية تماماً مثلما قادت الى ضعف حصانة معظم الحكومات العربية. وتدعمت العلاقات بين الحكومات العربية نتيجة الاحساس بالهوية العربية المشتركة التى ولدت اهتماماً قوياً بشئون بعضهم البعض. كنتيجة لذلك تولد الاهتمام ورد الفعل القويين لسياسات وسلوك الدول العربية من الحكومات والشعوب العربية الأخرى على السواء. ومع وجود قضايا عربية رئيسية مشتركة زادت الضغوط من أجل التضامن بين الحكومات العربية. صفوة القول أن هذه الأوضاع لم تحفز فقط على قيام تفاعلات قوية بل أدت أيضاً الى ازدياد حدة العلاقات بين الأطراف العربية بصورة لا مثيل لها فى أى مكان آخر.

ولما كانت مصادر الصراع ومستوياته ومن ثم مدى التهديد الذى يتعرض له أعضاء النظام يمثل أحد الخصائص الرئيسية المميزة لأى نظام دولى فإنه يمكن القول أن النظام الاقليمى العربى كان نظاماً ثورياً خلال الخمسينات والستينات. إذ اتسمت سياسات الكثير من أعضاء النظام - بصفة خاصة مصر الدولة القائد - بالثورية ومحاولة اعادة النظر فى الوضع القائم والعمل على تغييره.(٧٣) ولقد مثل ذلك تهديداً لكثير من المصالح والقيم الأساسية الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع مستوى الصراع فى النظام.

انعكست الطبيعة الثورية للنظام فى أهداف الدول الأعضاء. فمن ناحية، كانت هناك محاولة لاعادة النظر فيما يتعلق بالقضايا التوزيعية مثل تخصيص القيم المادية الملموسة.(٧٤) تمثلت الجوانب الرئيسية للنزاع فى هذا الصدد فى الصراع حول الحدود. إذ أدت الاصول غير المعترف بها لحدود كثير من الوحدات السياسية - كما هو الحال فى معظم بلدان العالم الثالث - الى انقسامات خطيرة داخل المجتمعات شجعت على احداث تغيرات بين آن وآخر فى الوضع القائم. إلا أن العالم العربى وعلى العكس من مناطق العالم الثالث الأخرى اتسم أيضاً بالشعور بهوية واحدة وميراث تاريخى مشترك. قاد ذلك الى الاعتقاد بأن

الوحدات السياسية القائمة لا تعدو أن تكون وحدات مصطنعة ويجب العمل على تجميعها فى كيانات أكبر. الأمثلة على محاولات تحقيق أشكال مختلفة من الوحدة عديدة منها مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب والجمهورية العربية المتحدة.

كذلك مثلت الجوانب المتعلقة بالمكانة والنفوذ مصادر أخرى للصراع أكثر حدة وخطورة. خاصة وأن الكثير من الملامح العامة للنظام حفزت على اعادة النظر فى الوضع القائم. كما شجعت على الاعتقاد بأنه بالامكان تحقيق تعديلات جوهرية فى هيكل القوة فى وقت قصير نسبياً. وترتب على محدودية عدد الفاعلين الاعتقاد بأن تحالفاً أو أكثر يمكن أن يزيد الى حد كبير من قوة الدولة. كما سمح عدم الاستقرار الداخلى الواسع الانتشار للحكومات بتدعيم نفوذها ومساعدة القوى الصديقة على الوصول الى السلطة فى الدول المجاورة. وفى نفس الوقت، أدى التركز الواسع للقدرات الى تشجيع الحكومات المصرية على الاعتقاد بأن مصر ليست فقط مؤهلة لتبوأ مركز الدولة القائد بل بامكانها أن تحقق ذلك. قاد هذا الادراك الى مثابرة من جانب مصر طلباً للقوة وإن اختلفت مستويات المكانة التى طمحت القيادات المصرية فى الوصول إليها وطبيعة الأساليب المستخدمة.

وفى واقع الأمر، مثلت مصر الى حد بعيد أهم مصادر القلق والتوتر فى المنطقة. فبدءاً من عام ١٩٥٥، فكر جمال عبد الناصر فى السيطرة بصورة سافرة ليتمكن من فرض آرائه على القضايا المتعلقة بالتوجهات من ناحية، ولاعتقاده أن ذلك من أهم واجبات مصر من ناحية أخرى. وإذا كانت معظم الحكومات العربية لم تعارض رغبة مصر فى القيادة إلا أنها اختلفت كثيرا حول مدى النفوذ الذى يمكن السماح به لمصر وكيفية ممارسته. هذه المعارضة كان من الممكن أن تكون غير ذات قيمة لو أن مصر كانت قادرة على فرض ارادتها. إلا أن القيود التى سبقت الاشارة إليها على استخدام قوتها العسكرية بالاضافة الى الضعف الاقتصادى لم يمكنا مصر من ممارسة ضغط مادى يذكر لتعبئة قدراتها السياسية الهائلة الأمر الذى منعها من تحقيق وضع

مسيطر واضح.

كذلك، فقد كانت الجوانب المتعلقة بالتوجهات والمبادئ أيضاً مصدراً لانقسام ومحاولات جادة للتغيير خلال هذه الفترة. شملت قضايا التوجهات النواحى الأيديولوجية التى تتشكل منها شرعية النظام الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كما شملت قضايا السياسة الخارجية والموقف من القوى الأجنبية.

هناك عاملان رئيسيان وراء بروز قضايا التوجهات فى السياسات العربية منذ منتصف الخمسينيات. يتمثل أولهما فى مرحلة عدم الاستقرار التى كانت تمر بها المجتمعات العربية والتى اتسمت بالانقسامات الأيديولوجية الحادة فى وبين الدول العربية حول التوجه الذى يجب أن تأخذ به مجتمعاتهم. إذ تبنت النظم الجديدة التى جاءت الى السلطة توجهات سياسية راديكالية داخلياً وخارجياً. ولم تشكك هذه النظم فقط فى قيم وسياسات النظم التقليدية بل شنت الحملة تلو الأخرى لاجبارها على التغيير. اضطلعت مصر بصفة خاصة بهذا الدور لتغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كثير من بلدان العالم العربى.

تمثل العامل الثانى وراء الصراع حول التوجهات فى التدخل المكثف من قبل القوى الخارجية. فالخبرة المريرة للحكم الاستعمارى والضغوط المستمرة التى خضعت لها البلدان العربية جعلت علاقاتها مع القوى الكبرى تتسم بالعداء والمواجهة منذ البداية. ومنذ منتصف الخمسينات، زادت الخلافات بين البلدان العربية حول هذه العلاقات فى الوقت الذى حاولت فيه القوى الغربية تقوية وجودها فى مواجهة الوجود السوفيتى المتزايد فى منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الموقف تجاه إسرائيل كان موضوعاً حساساً أيضاً إلا أنه لم يكن مثيراً للانقسام فى الصف العربى. وبسبب الخوف من الادانة أو العواقب السياسية التزم كل أعضاء النظام بموقف عام وهو لا تصالح أو اعتراف بإسرائيل. كما شكلت القوى التالية فى هيراركية النظام مثل

سوريا أو العراق ضغوطاً وتحديات قوية على مصر لتبنى مواقف أكثر قوة الأمر الذى ولد ضغوطاً كبيرة على الدول العربية الأخرى لتحديد مواقفها.

وكما انعكست الطبيعة الثورية للنظام على أهداف أعضائه انعكست أيضاً على أساليبهم.(٧٥) فلم يكن هناك ثمة جهود تذكر لاعادة تشكيل سلوك الحكومات الأخرى من خلال الاقناع والدبلوماسية أو الحوافز الاقتصادية وغيرها - عدا بين الحلفاء، بل اعتمدت الحكومات بصفة أساسية فى هذا الصدد على أساليب الاكراه غير التقليدية. تمثل ذلك فى الهجوم على قيادات الدول الأخرى وشن حملات الدعاية ضدهم لاثارة المعارضة الداخلية، فضلاً عن الضغوط والأنشطة الهدامة بما فى ذلك التحالف مع العناصر والجماعات الداخلية المعارضة بهدف زعزعة الاستقرار ومن ثم الاطاحة بالحكومات غير الصديقة. لجأت مصر بصفة خاصة وبصورة مكثفة الى مثل هذه الأساليب من الحرب السياسية. وعليه واجهت العديد من الأنظمة العربية تحديات خطيرة ليس فقط فيما يتعلق بتوجهاتها السياسية ومصالحها القومية الحيوية بل أيضاً فيما يتعلق ببقائها السياسى ذاته.

باختصار، شكل النظام العربى خلال الخمسينات والستينات اطاراً يتسم بدرجة عالية من التهديد. إذ مثلت محاولات تغيير الوضع القائم بحدتها وكثافتها تحدياً أساسياً للمصالح الحيوية لأطراف النظام. زاد من الطبيعة الثورية للنظام أن الدول العربية الرئيسية كانت وراء محاولات التغيير. من هنا كانت اشارة مالكوم كير الى هذه الفترة على أنها فترة «حرب باردة حادة» تفاقمت حدتها بسبب قابلية المجتمعات والأنظمة العربية للاختراق. وإذا كان ذلك قد مثل فرصاً لبعض الأنظمة العربية فإنه مثل مصدراً للضغط والتوتر بالنسبة للغالبية العظمى منها.

بيد أن حدة الصراع ومحاولات تغيير الوضع القائم فى النظام العربى قد تناقصت تناقصاً جوهرياً خلال السبعينات والثمانينات. إذ

زالت التوترات المثارة بسبب قضايا التوجهات والمسائل الأيديولوجية. كما اضطرت كل من مصر وسوريا الى اعادة النظر في سياساتهما نتيجة التغير في مكانتهما القومية بعد حرب ١٩٦٧. وأدركتا - بعد ما واجهته من مشاكل حادة - ما يمكن أن تقدمه النظم العربية المحافظة من مساعدات جوهرية للتغلب على هذه المشاكل. وعليه غضت كل منهما الطرف عن الاختلافات بين نظمها والأنظمة المحافظة ومن ثم أوقفت هجومها السياسى من أجل الحصول على تلك المساعدات. وكرد فعل لاعتدال النظم الثورية،[٧٦] زادت مرونة النظام السعودى.[٧٧] تدعم هذا الاتجاه بالتطورات الداخلية فى كل من مصر وسوريا بعد التحرر من التطبيقات الاشتراكية. ساعدت على تبنى اجراءات للتحرر الإقتصادى مع منتصف السبعينات على نطاق واسع فى مصر وبدرجة أقل فى سوريا.[٧٨] وعلى الجانب الآخر، لم يتزايد اهتمام الدول المحافظة بمسائل الرفاهية الاجتماعية وحسب بل قبلت دوراً أكبر للحكومة فى توجيه الاقتصاد القومى. وكان طبيعياً أن يؤدى هذا الميل نحو التقارب بين الأنظمة المختلفة إلى التقليل من أهمية الاختلافات الأيديولوجية فى العلاقات بين البلدان العربية.

فلم يعد هناك سوى مجموعة محدودة جداً من الفاعلين الذين أثاروا قضايا الأيديولوجية فى النظام العربى خلال السبعينيات والثمانينيات. مع ذلك فقد اكتسب الصراع الأيديولوجى فى المجتمعات العربية طابعاً جديداً نتيجة بعث الأصولية الاسلامية. إذ تحول التركيز على الخلاف حول الاشتراكية أو غيرها من الأيديولوجيات العلمانية الأخرى الى اهتمام متزايد بدور الاسلام فى الدولة والمجتمع. ورغم أن هذا التغير لم يترتب عليه صراعات جوهرية بين الدول الأعضاء فى النظام العربى إلا أن تمكن الأصوليين الاسلاميين من الوصول الى السلطة فى أى من الدول العربية الرئيسية يمكن أن يقود الى حرب أيديولوجية باردة جديدة.

كذلك فقد شهدت هذه الفترة أيضاً تقلباً فى الصراع بين الدول العربية حول العلاقات مع القوى الكبرى .إن كان فى مجمله أقل حدة

عن ذى قبل. فمع أوائل السبعينات وبسبب العوائد المحتملة قللت ـ أو حتى تخلت ـ النظم التقدمية القائدة خاصة فى كل من مصر وسوريا عن انتقاداتهما للنظم العربية المحافظة بسبب علاقاتها مع الغرب،[٧٩] الأمر الذى ترتب عليه قدر كبير من التحسن فى مناخ العلاقات العربية. ويمكن القول أن النجاح العربى فى حرب عام ١٩٧٣ يرجع بصفة أساسية الى التغيير الذى طرأ على سياسة النظم التقدمية. خاصة مصر التى فكرت بجدية بعد هذه الحرب فى تطوير علاقات قوية مع الولايات المتحدة ومن ثم اقتربت سياستها من خط الدول المحافظة.[٨٠] وفى منتصف السبعينات اكتشفت الحكومة السورية مع تزايد روابطها الاقتصادية مع الغرب امكانية التطوير الحذر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بالمشكلة اللبنانية والصراع العربى الإسرائيلى.[٨١] أما العراق فقد بقى على معارضته القوية للولايات المتحدة خلال هذه الفترة وإن كان قد بدأ هو الآخر مع أواخر السبعينات فى التخفيف من ذلك نظراً لتقارب مصالحه مع دول الخليج. ثم أعقب ذلك بانفتاح مشوب بالحذر فى تعامله مع الولايات المتحدة مع قيام الثورة الإيرانية.[٨٢]

ومع ذلك تدهور هذا الوضع كثيراً منذ أواخر السبعينات نتيجة مجموعتين من التطورات: تتمثل الأولى فى تزايد الصراع بين القوى العظمى على كلا المستويين العالمى والاقليمى. وتتمثل الثانية فى الجمود المتزايد الذى اعترى سياسات القوى العظمى تجاه بعض الصراعات الاقليمية كالصراع العربى الإسرائيلى والصراع فى لبنان. تميزت هذه الفترة نتيجة لذلك باستقطاب متزايد ليس فقط بين القوى العظمى ولكن أيضاً بين الدول الاقليمية خاصة القائدة منها. وعليه تدهورت العلاقات السورية ـ الأمريكية بشكل حاد مع اتفاقيات كامب ديفيد وتزايد الروابط الأمريكية ـ الإسرائيلية، فضلاً عن سياسة الولايات المتحدة فى لبنان.[٨٣] كما تزايدت مخاوف السعودية من الإتحاد السوفيتى نتيجة غزو أفغانستان ونشاطه المريب من وجهة النظر السعودية فى كل من إيران واليمن الجنوبى وإثيوبيا وليبيا.[٨٤] تزايدت كذلك المعارضة المصرية للإتحاد السوفيتى لنفس الأسباب. وكان

طبيعياً أن تنعكس الشكوك المتزايدة تجاه القوى العظمى على العلاقات العربية.

إلا أن الموقف تغير كثيراً مع أواخر الثمانينات. إذ امتد الوفاق الوليد في النظام الدولي السائد الى المستوى الاقليمي حيث أظهرت القوى العظمى مرونة أكبر ليس فقط تجاه بعضها البعض بل أيضاً فى علاقاتها مع الدول الإقليمية. كان هذا أكثر وضوحاً بالنسبة للإتحاد السوفيتي،(٨٥) الذى انفتح على الدول الخليجية المعتدلة وإسرائيل فى الوقت الذى أعاد فيه تجديد علاقاته مع مصر. اقترن ذلك بتبنى اقتراب بناء نحو الصراعات الاقليمية. وفى نفس الوقت، زادت مرونة الولايات المتحدة بعض الشيئ فى تعاملها مع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا.(٨٦) وهكذا خفت حدة النزاع حول قضية العلاقات مع القوى العظمى وهو اتجاه من المحتمل أن يستمر خلال التسعينات.

وبينما تناقصت أهمية هاتين المجموعتين من القضايا المتعلقة بالتوجهات، زادت أهمية قضية أخرى خلال هذه الفترة ألا وهى الموقف تجاه إسرائيل.(٨٧) إذ برزت مجموعة من العوامل وضعت إسرائيل على قمة القائمة فى السياسات الخارجية العربية نتيجة الانتصار الخاطف الذى حققته فى حرب عام ١٩٦٧ واحتلالها المستمر لأجزاء من أراضى الدول العربية المجاورة جنباً الى جنب مع تبلور حركة وطنية فلسطينية قوية. ولدت هذه الأحداث احساساً قوياً بالاهتمام كما ولدت مزاجاً أكثر واقعية. تبلور هذا المزاج الجديد بصورة تدريجية وتمثل فى الرغبة فى تحقيق تسوية عادلة. ومن ثم تزايدت احتمالات حل الصراع مع تخلى بعض الحكومات عن السياسة السابقة الجامدة من لا مفاوضات ولا اعتراف ولا سلام مع إسرائيل.

كان هذا الموقف واضحاً خاصة بعد ١٩٧٣ إذ دفعت مفاجأة الحرب الولايات المتحدة وحثتها على الضغط الفعال من أجل تسوية الصراع.(٨٨) كما حثت إسرائيل على اظهار بعض المرونة على الأقل تجاه مصر. وعليه، بدأ توازن القوى فى العالم العربى فى التحول

لصالح التسوية بصفة خاصة بين فاعلى خط المواجهة. فأظهرت سوريا استعدادها بصورة واضحة للتفاوض مع إسرائيل مشيرة الى امكانية تحقيق تسوية عادلة. حتى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بدأت فى التحرك فى نفس الاتجاه وإن كان ذلك بصورة مترددة ومشروطة. رغم ذلك ظلت هناك انقسامات خطيرة على الساحة نتيجة استمرار بعض الأطراف العربية مثل العراق وليبيا واليمن الجنوبى والجزائر والجناح الرافض فى منظمة التحرير الفلسطينية فى معارضة التسوية ومهاجمتهم لأولئك الذين يتحركون فى هذا الاتجاه. وحتى بين أولئك الذين جنحوا نحو التسوية كانت هناك بعض الخلافات حول أسس مثل هذه التسوية والطريقة التى من خلالها يمكن الوصول إليها. انبثقت الإنقسامات حول هذه المسائل بالأساس من الاختلافات فى المواقف القطرية وزاد منها التباين فى السياسة الإسرائيلية. فمن ناحية، اعتقد الرئيس السادات أن مصر اغتنمت فرصة معقولة لتحقيق تسوية كريمة على جبهتها ومستعدة لأخذ مبادرات وعمل تنازلات دون الحصول على مقابل فورى.(٨٩) ومن الناحية الأخرى، كانت شكوك سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية كبيرة فى النوايا الإسرائيلية. وعليه تزايد الحذر وقلت المرونة فى مواقفهم التفاوضية. ومن ثم كان اصرارهم على الحصول على ضمانات بتحقيق مطالبهم الوطنية القومية قبل الدخول فى أية مفاوضات أو الالتزام بأية التزامات.(٩٠)

ترتب على هذه الخلافات صراعات حادة لاسيما بعد المبادرة المنفردة للرئيس السادات والتى قادت الى سلام منفصل بين مصر وإسرائيل. حققت معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية المصالح القطرية المصرية البحتة على حساب التضامن العربى ومصالح الفاعلين الآخرين على خط المواجهة. لذلك لم يكن غريباً أن تتعرض مصر لهجوم مرير انتهى بعزلتها عزلة حقيقية لنحو عقد من الزمان. اقترن ذلك بتوقف محاولات التسوية وتزايد حدة الصراع فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. إلا أن فرص التحرك نحو التسوية زادت من جديد فى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان واعلان الولايات المتحدة لمبادرة جديدة (مبادرة ريجان). قام على أثرها كل من الملك حسين وياسر عرفات

خلال السنوات الثلاث التالية بمحاولات لاستكشاف هذه الفرص وبادر بانفتاح على الولايات المتحدة دون أن يتمكن من تحقيق أى نجاح.(٩١) ولدت هذه المحاولات بدورها صراعاً جديداً إذ عارضت سوريا بشدة ما اعتبرته مبادرات من طرف واحد تضر بالمصالح العربية والسورية. إلا أن ما أعقب ذلك من تنسيق أردنى ـ سورى بدءاً من أواخر ١٩٨٥ ترك منظمة التحرير الفلسطينية وحيدة. ولكن سرعان ما عادت هذه الأخيرة قوية الى المسرح فى ١٩٨٨ بعد النجاح غير العادى للإنتفاضة الفلسطينية. ترتب على ذلك تقارب وجهات النظر بين دول المواجهة وخفت حدة الصدام مع مصر. مع ذلك أدت الخلافات السياسية والطموحات القطرية الى توتر العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والى حد أقل بين المنظمة والأردن. ويمكن القول أنه رغم تناقص حدة الصراع بخصوص قضايا التوجهات ظل هناك الكثير من الاختلافات الجوهرية بين الأطراف العربية.

ومن ناحية أخرى، قلت حدة الصراع حول القضايا التوزيعية. كما قلت التحديات التى واجهتها النظم القائمة عما كانت عليه فى الفترة السابقة.(٩٢) إذ كانت الضغوط محدودة فى نطاقها.(٩٣) يرجع ذلك فى جزء منه الى التقارب المتزايد وانخفاض النزعة نحو القومية العربية وفشل المحاولات السابقة للوحدة الأمر الذى قلل الى حد كبير من حماس النخبة والجماهير لها. فبدأت الدول العربية تركز على علاقات التعاون الوظيفى بينها أكثر منه على الوحدة الشاملة. فظهر مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى فضلاً عن ترتيبات التعاون المغربى المقترح.(٩٤) حتى بعض الاتفاقات التى تم تصويرها على أنها وحدة سياسية لم ترق الى أكثر من مجرد تعاون مؤسسى أو جبهات مشتركة. وعليه تلاشى الخوف من الاستيعاب أو فقد الاستقلال الذاتى.

كذلك فقد ولدت اعتبارات المكانة والنفوذ محاولات لتعديل الوضع القائم خلال هذه الفترة. إذ تخلت مصر عن تطلعاتها نحو السيطرة وقبلت تصوراً أكثر تواضعاً لمكانتها ونفوذها. ولم تعد المشكلة مع نهاية السبعينات تتمثل فى الوجود المصرى المفرط بل فى شبه انسحابها

من النظام. ومع هذا التحول فى السياسة المصرية جنباً الى جنب مع تبلور هيكل متعدد للقوة أكثر تنافساً قلت حدة الصراع. فلم يعد هناك قوة مسيطرة تمارس ضغطاً مكثفاً على أعضاء النظام. وبالتالى قل احساس الدول العربية الرئيسية الأخرى بالتهديد وعلت أصواتها داخل النظام كما هو الحال بالنسبة لكل من السعودية وسوريا اللتين قامتا بتأسيس مناطق نفوذ فرعية أشبعت بعضاً من تطلعاتهما نحو المكانة والنفوذ.

وإذا كان انتشار القوة وقيام مناطق نفوذ فرعية قد قضى على أحد المصادر الرئيسية للصراع فإنه خلق أيضاً مصادر أخرى جديدة له. فمن ناحية، أدى عدم وجود قوة مسيطرة الى عدم التيقن فيما يتعلق بوضعية النظام. كما قاد فى نفس الوقت الى قيام القوى الصاعدة بالمناورة بحثاً عن مركز أفضل. ومن ناحية أخرى، قادت المحاولات لتأسيس مناطق نفوذ اقليمى فرعية الى صراع بين القوى الرئيسية والقوى الأخرى فى المنطقة التى لم تكن مستعدة لقبول سيطرتها. وعلى ذلك هددت سوريا فى محاولتها السيطرة على منطقة غرب الهلال الخصيب الفاعلين الاقليميين الآخرين. كما قادت جهودها خلال تلك الفترة للسيطرة على مجريات الأمور فى لبنان ووضع حركة المقاومة الفلسطينية تحت وصايتها الى صراع خطير مع الجماعات اللبنانية الرئيسية ومع الجناح الرئيسى فى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.(٩٥) أثار النشاط السعودى الكبير فى شبه الجزيرة العربية أيضاً بعض الصراع خاصة مع اليمن الشعبية،(٩٦) وإن كان النشاط السعودى أقل تأثيراً على النظام مما قامت به سوريا.

شكلت الدول العربية الأخرى التى أعاق التنافس فرصتها فى تأسيس مناطق نفوذ اقليمى فرعية مصدراً آخر للصراع. فخلال السبعينات وجد العراق نفسه مواجهاً بكل من السعودية وإيران فى الخليج وبسوريا فى منطقة غرب الهلال الخصيب. كما ضيقت مصر الفرصة أمام ليبيا فى منطقة وادى النيل وأعجزتها عن أى تقدم فى شمال أفريقيا. اتجه النظامان العراقى والليبى بسبب ذلك الى دعم وتأييد الأنشطة الهدامة فى

وخارج نطاق نفوذهما المباشر فى محاولة لتأمين قاعدة نفوذ لهما وإن اختلف الوضع بالنسبة للنظامين. فبينما ظلت ليبيا مصدراً للتوتر خلال معظم الثمانينات اتسمت السياسة العراقية بالتقلب إذ خلقت مجموعة من العوامل الفرصة أمام العراق لتحسين مركزه مع نهاية السبعينات لعل أهمها تمتعه بقدرات مالية أكبر ووضع داخلى أقوى، فضلاً عن عزلة مصر والضعف الإيراني. فلقد انتهز الرئيس صدام حسين هذه الفرص وتبنى اقتراباً توفيقياً تجاه دول الخليج العربى.(٩٧) وعليه فكر فى تقوية نفوذ بلاده فى الخليج وذلك باظهار العراق على أنه المدافع والحارس للمصالح العربية فى مواجهة التهديدات الإيرانية. غير أن طموحات العراق القيادية قلت خلال ما تبقى من الثمانينات عندما وجد نفسه فى موقف دفاعى بصورة متزايدة فى حربه مع إيران. أدى ذلك إلى اعتماده على دول الخليج العربى ـ خاصة السعودية ـ فى الحصول على الدعم المالى والدبلوماسى.(٩٨) إلا أن الموقف تغير كثيراً بعد شبه الانتصار الذى حققه العراق على إيران فى ١٩٨٨ والذى أضحى معه مؤهلاً للعب دوراً أكبر فى النظام العربى فزاد نشاطه فى مواجهة سوريا فقدم المساعدات العسكرية للمسيحيين اللبنانيين من أجل الضغط عليها لمغادرة لبنان.(٩٩) بإختصار، يمكن القول أنه بالرغم من عدم خطورة التحديات فيما يتعلق بتوزيع القوة فى النظام إلا أن المحاولات لتغيير الوضع القائم استمرت خلال هذه الفترة.

كذلك فقد انعكس الاعتدال فى النظام العربى خلال السبعينات والثمانينات على أساليب أعضاء النظام. فبدلاً من التركيز على الحرب السياسية لزعزعة الاستقرار أو الاطاحة بالأنظمة بُذلت جهوداً أكبر للتأثير على الحكومات بصورة مباشرة من خلال أساليب تقليدية خاصة الدبلوماسية منها أو الضغوط والحوافز المادية. كان هذا الاتجاه واضحاً بصفة أساسية فى سلوك كل من مصر والسعودية. أفسح التأكيد على «مصر الثورة» إبان حكم السادات الطريق أمام «مصر الدولة».(١٠٠) إذ ركز السادات على تحسين علاقاته مع الحكومات العربية للحصول على أقصى دعم ممكن. والى جانب استمرار السعودية فى زرع العناصر ذات الاتجاهات المحافظة والدينية فى المجتمعات العربية الأخرى عملت

أيضاً على تطوير علاقاتها مع بعض الأنظمة التقدمية،(١٠١) كما شجعت من خلال الحوافز المالية على زيادة اعتدال الأنظمة التقدمية.

أما بالنسبة للسلوك السورى فقد كان مختلطاً. فبينما أوقفت سوريا هجومها السياسى وأنشطتها الهدامة ضد الأنظمة المحافظة وعلى رأسها الأردن إلا أنها دخلت مع ذلك فى حرب سياسية نشطة ضد نظام البعث العراقى المنافس لها فى نفس الوقت الذى تدخلت فيه بصورة مكثفة فى السياسة الداخلية اللبنانية.(١٠٢) ومع تزايد عزلتها خلال الثمانينات لجأت الى استخدام اجراءات الاكراه السياسى أو التهديد باستخدامها. حدث ذلك ليس فقط فى لبنان بل أيضاً فى مواجهة منظمة التحرير الفلسطينية والعراق والأردن وبصورة أقل حدة فى مواجهة بعض دول الخليج.(١٠٣) دخل العراق من جانبه كذلك فى أنشطة هدامة ازاء سوريا ودول الخليج ومنظمة التحرير خلال السبعينات. إلا أنه منذ نهاية السبعينات أوقف ضغوطه على دول الخليج ومنظمة التحرير من أجل تحسين علاقاته معها نظراً لتفاقم صراعه مع كل من إيران وسوريا.

اتسم النظام العربى إذن بانخفاض حدة الثورية خلال السبعينات والثمانينات عنه خلال الخمسينات والستينات. إذ توقفت مصر - المصدر الرئيسى السابق للتوتر - عن الدخول فى أية أنشطة لتغيير الوضع القائم. نتيجة لهذا التغير التدريجى فى السلوك المصرى تحول فاعلون آخرون ليلعبوا دوراً أكثر نشاطاً فى تغيير الوضع القائم بصفة خاصة سوريا والسعودية والعراق وليبيا. إلا أن أياً منهم لم يحقق وضعاً مسيطراً بسبب هيكل القوة الأكثر تعدداً وتنافساً. ومن ثم لم يخلق أى من هذه الدول اضطراباً أو قلقاً مثلما فعلت مصر من قبل. بإختصار، أضحى النظام العربى معتدلاً نسبياً وقل احساس الأنظمة الحاكمة بالتهديدات والمخاطر.

مصادر ومستوى الصراع: نظام القلب - الهامش:

على النقيض من أوضاع النظام العربى التى مثلت تهديداً محدوداً

شكلت البيئة الإقليمية الأكبر تهديداً واضحاً، خاصة وأنها تميزت بصراعين على درجة عالية من الحدة هما الصراع العربى - الإسرائيلى والصراع العراقى - الإيرانى. فالصراع العربى - الإسرائيلى يعد من أكثر الصراعات حدة واستمرارية فى أى من الأنظمة الإقليمية فى العالم النامى. وتعد حرب عام ١٩٦٧ نقطة تحول فى تاريخ هذا الصراع. فمن ناحية، أدى انتصار إسرائيل الكاسح ليس فقط الى استيلائها على كل الأراضى الفلسطينية بل وأيضاً على بعض أراضى الدول العربية المجاورة الأمر الذى ترتب عليه تزايد درجة التدخل المباشر لدول المواجهة فى الصراع معها. ومن ناحية أخرى، زادت حدة المشكلة العسكرية - الأمنية بتكرار المناوشات والأعمال العدائية مما أدى الى تفاقم المخاطر الناجمة عن ذلك لاسيما فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٢ خاصة وأن إسرائيل احتفظت بهامش من التفوق على كل دول المواجهة العربية خلال هذه الصراعات والحروب.

وإذا كان منتصف السبعينات قد شهد خطوات هامة نحو تسوية هذا الصراع على احدى جبهاته وهى الجبهة المصرية - الإسرائيلية، إلا أن وصول حكومة متشددة الى السلطة فى إسرائيل فى عام ١٩٧٧ جنباً الى جنب مع التسوية السلمية المصرية - الإسرائيلية شبه المنفردة حدا بإسرائيل الى تكثيف ضغوطها على الجناح الغربى من منطقة القلب. فلقد أدى ابتعاد مصر عن الائتلاف العربى الى خلق حالة من عدم التوازن الواضح لصالح إسرائيل الأمر الذى ترتب عليه أثرين هامين: أولهما، أنه سمح لحكومة الليكود أن تحتفظ بالأراضى العربية التى تم احتلالها وأن تقوى موقفها فيما يتعلق بمستقبل هذه الأراضى. بعبارة أخرى، اغتنمت إسرائيل فرصة حياد مصر فى السنوات التالية للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية وانتهجت سياسة توسعية فى هذه الأراضى. وضح ذلك فى ضم القدس رسمياً فى يولية ١٩٨٠ ومد تطبيق القانون الإسرائيلى ليشمل مرتفعات الجولان السورية فى ديسمبر ١٩٨١، فضلاً عن التوسع المستمر فى اقامة المستوطنات فى الضفة الغربية. وثانيهما، أدى حياد مصر الى أن تتمكن إسرائيل ليس فقط من تركيز قواتها على الجبهات الأخرى بل أيضاً فى أن تقوم بأعمال تتسم بدرجة

كبيرة من المغامرة فى هذه المناطق مثل تكثيف ضغوطها العسكرية على كل من منظمة التحرير وسوريا فى لبنان والذى بلغ ذروته فى غزو عام ١٩٨٢ وأعمال القمع المتزايدة فى الأراضى المحتلة والهجوم الجوى على العراق فى يونية ١٩٨١. إذ كانت إسرائيل فى ذلك الوقت على ثقة كاملة من تفوقها العسكرى وكانت على استعداد للتصرف انطلاقاً من هذه الثقة. وعلى ذلك يمكن القول أن دول خط المواجهة العربية واجهت منذ أواخر السبعينيات تهديداً اقليميا ـ عسكرياً وأمنياً ـ مكثفاً.

أما إيران فكان تأثيرها على النظام العربى أقل حدة وشمولاً من إسرائيل ـ على الأقل حتى الثمانينات. فطوال السبعينات تبنت إيران موقفاً متشدداً فى الخليج ودخلت فى صراع مع نظام البعث العراقى الحاكم ـ الذى دخل معها منذ الانسحاب البريطانى من المنطقة فى ١٩٧١ ـ فى منافسة شديدة. فلقد أدى هذا الانسحاب ليس فقط الى حرب كلامية بين الطرفين بل أيضاً الى محاولات من جانب الأنظمة المختلفة فى المنطقة لزعزعة استقرار بعضها البعض فضلاً عن الصراعات التى ثارت بصدد الحدود من آن لآخر. قلت هذه الضغوط بعض الشيء مع التوصل الى اتفاقية عام ١٩٧٥ والتى قبل بمقتضاها العراق تعديل الحدود لصالح إيران فى شط العرب مقابل وقف الدعم الإيرانى للمتمردين من أكراد العراق.

إلا أنه سرعان ما اندلعت الصراعات الخطيرة من جديد مع وصول النظام الاسلامى الثورى الى الحكم فى إيران فى ١٩٧٩. أبدى النظام الجديد فى إيران انتقادات حادة ليس فقط فى مواجهة العراق بل أيضاً الملكيات المحافظة فى المنطقة نظراً لفشلها فى الحكم وفقاً لمبادئ الاسلام الصحيحة كما تراها القيادة الاسلامية الجديدة فى إيران. صاحب ذلك جهوداً لحث التمرد بين الأغلبية الشيعية فى كل من العراق والبحرين والأقلية الشيعية فى كل من السعودية والكويت والتى لم تمثل تهديداً حقيقياً للعراق وحده بل لكل النظم فى المنطقة.[١٠٤] ومنذ عام ١٩٨٢ ازدادت خطورة هذا التهديد عندما كان لإيران اليد العليا فى الحرب العراقية ـ الإيرانية ومن ثم تزايدت امكانية انتصارها وانهيار

النظام العراقى خاصة بعد تقدمها عسكرياً فى ١٩٨٦. فى نفس الوقت تزايدت مخاوف دول الخليج من وقوع مصادمات عسكرية واسعة النطاق، بعد العمليات العسكرية المحدودة التى وقعت بينها وبين إيران.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن دول المشرق العربى لم تنشغل بصراع واحد مع أوائل الثمانينات بل بصراعين اقليميين حادين حيث وجدت هذه الدول نفسها تحت ضغوط متزايدة ليس فقط على جناحها الغربى مع إسرائيل ولكن أيضاً على جناحها الشرقى مع إيران. وتجدر الاشارة الى أن طبيعة التهديد قد اختلفت فبينما شكلت إسرائيل تهديداً اقليمياً - عسكرياً و أمنياً - شكلت إيران بالأساس تهديداً داخلياً - أيديولوجياً وأمنياً -. مع ذلك بدت إيران تمثل خطراً عسكرياً وأمنياً مع منتصف الثمانينات لقطاع كبير من المشرق العربى بسبب الطبيعة المتعددة الأبعاد للتهديد الإيرانى. وبذلك غطى الصراع العراقى - الإيرانى آنذاك على الصراع العربى - الإسرائيلى فى أذهان الكثير من صانعى القرار العرب الأمر الذى كانت له انعكاساته الواضحة على أعمال القمة العربية المنعقدة فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧.[١٠٥]

وكان طبيعياً أن يُحدث تزامن صراعين اقليميين حادين أثراً كبيراً على الحكومات العربية لاسيما فيما يتعلق بالجوانب العسكرية الأمنية. ترتب على ذلك «عسكرة» السياسة الخارجية لكافة أعضاء النظام الاقليمى العربى بما يعنيه ذلك من عمليات تسليح ضخمة ومن ثم توتراً حقيقياً فى اقتصاديات هذه الدول.[١٠٦] فضلاً عن ذلك، فإن حدة هذين الصراعين أدت الى تزايد الاعتماد على القوى العظمى فى الحصول على المعدات العسكرية والمساعدات الاقتصادية والتأييد الدبلوماسى الأمر الذى قاد فى معظم الحالات الى خلق علاقة خاصة مع احدى القوتين العظميين.

ولقد أسهمت صراعات القلب - الهامش هذه فى احداث انقسام فى النظام العربى ذاته. فعلى الأقل أدى الوجود المتزامن لصراعين حادين الى خلق مثل هذا الانقسام حيث ركزت كل مجموعة من الدول

اهتمامها وطاقاتها على المشاكل المباشرة على جبهتها فضلاً بطبيعة الحال عن تعميق الانقسامات التى كانت موجودة أصلاً. حدثت انقسامات خطيرة كما أشرنا سابقاً بين دول الجبهة الغربية فيما يتعلق بسياساتهم تجاه إسرائيل. أما الصراع على الجبهة الشرقية فكان مختلفاً ويرجع ذلك الى أن الصراع لم ينشأ بين دول خط المواجهة نفسها التى ساندت العراق بقوة بل جاءت المشكلة من جانب سوريا التى اختارت أن تزيد من صراعها مع العراق بالانحياز الى جانب إيران.

ولم تتحسن الأوضاع بصورة حقيقية إلا بعد نحو عقد من الضغوط الخارجية القوية على كلتا الجبهتين مع أواخر الثمانينات. وكان هذا التحسن ملحوظاً بدرجة أكثر وضوحاً على الجبهة الشرقية حيث استطاع العراق بعد سنوات من اتخاذه موقف الدفاع أن يجبر القوات الإيرانية على التراجع نحو الخلف وينهى حربه معها بنجاح فى ١٩٨٨. خفف هذا النصر العراقى جنباً الى جنب مع تزايد الصعوبات الداخلية فى إيران وفقد الثورة الإيرانية لقوة دفعها الذاتى من الضغوط فى هذه المنطقة الى حد كبير فى نفس الوقت الذى قاد العراق الى أن يلعب دوراً أكثر نشاطاً وحيوية فى النظام خاصة فى مواجهة سوريا. أما الجبهة الغربية، فقد شهدت تحسناً محدوداً للغاية فى الموقف مع أواخر الثمانينات. فرغم احتفاظ إسرائيل بميزة التفوق الحاسم فى القدرات قلت ثقتها فى قدرتها على اخضاع أعدائها واعادة تشكيل المنطقة نتيجة خبرتها المريرة فى لبنان. كما أدى فتح جبهة صراعية جديدة متمثلة فى الانتفاضة الوطنية الشاملة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة الى خلق مصاعب اضافية أمام إسرائيل. وضعتها فى موقف الدفاع وزادت من عدم استقرار الأوضاع. خاصة وأنه بينما ظلت الضغوط على دول خط المواجهة العربية معها إلا أن هذه الدول أضحت فى وضع توازن مضاد مع إسرائيل الى حد ما.

هذه الظروف الجديدة على الجبهة الغربية وضعت القضية الفلسطينية فى مقدمة القضايا الهامة فى المنطقة وخلقت فرصاً أفضل نحو الاعتراف بالحقوق القومية للفلسطينيين. وقد يؤدى ذلك الى تخفيف الصراع بين

دول خط المواجهة العربية حول السياسة تجاه إسرائيل. وربما يقلل ضعف مركز سوريا بصفة خاصة بسبب العوامل السابق ذكرها من اعتراضاتها على عمليات التسوية فى المنطقة وربما يجعلها أيضاً أكثر عناداً فيما يتعلق بوجودها ونفوذها فى لبنان. فوق كل ذلك ربما يؤدى تخفيف الضغوط الناجمة عن البيئة الأكبر الى تجدد الصراع فى قلب النظام.

نمط الصراع والمحاور بين الدول العربية:

حدث تطور رئيسى آخر خلال السبعينات تمثل فى التغير فى نمط الصراع والمحاور بين الدول العربية وتوازنات القوى المتنافسة التى مثلتها.(١٠٧) فمن المعروف أن العلاقات العربية فى العقد السابق لعام ١٩٦٧ تميزت بصراعات حادة بين النظم التقدمية المعادية للغرب والنظم المحافظة بروابطها الوثيقة مع القوى الغربية. أدت تلك الصراعات الى انقسامات عميقة والى جمود فى العلاقات حيث لم تترك سوى مجالاً محدوداً لتنمية العلاقات بين دول ذات توجهات متباينة.(١٠٨) وعلى الرغم من أن النظام كان على درجة عالية من الاستقطاب بسبب قضايا التوجهات لم يكن هناك ثمة ثنائية قطبية كاملة بأى معنى من المعانى على أسس سياسية ـ دبلوماسية. وإذا تركنا جانباً الاتفاق فى التوجهات والسياسات لم تشكل النظم المحافظة كتلة حقيقية متماسكة. ومن الناحية الأخرى، كفلت الصراعات مع جمال عبد الناصر وجود نظام تقدمى رئيسى آخر على الأقل بعيداً عن مصر وينتهج سياسة مستقلة.(١٠٩)

وبحلول عام ١٩٦٦ ، قامت جبهة مشتركة بين الأنظمة التقدمية ترتب عليها تبلور قطبية ثنائية سياسية ـ دبلوماسية تطابقت مع الانقسامات فى مجال التوجهات.(١١٠) ورغم الخلافات بين النظم التقدمية المعادية للغرب إلا أنه كانت لها اليد الطولى على الساحة العربية الأمر الذى وضع النظم المحافظة الموالية للغرب فى موقف دفاعى خلال معظم الخمسينات والستينات.

ومع أوائل السبعينات، حدثت بعض التغيرات فى النمط السابق للعلاقات حيث واجهت الدولتان التقدميتان القائدتان - مصر وسوريا - مشاكل حادة نتيجة لحرب عام ١٩٦٧. وهو ما كان له أثره على انفراج العلاقات ومن ثم تلاشى الاستقطاب فى العلاقات العربية. شهد النظام الاقليمى العربى نتيجة لذلك قدراً أكبر من المرونة مما زاد من الخيارات المتاحة أمام صانعى السياسة. فمن ناحية، حاولت السعودية الاستفادة من تغير التوجه المصرى وعملت على تنمية روابطها من القيادة المصرية الجديدة.(١١١) تطور الانفراج الى وفاق بعد ذلك واستمر التغير بعد حرب ١٩٧٣ حيث توقفت الضغوط الأيديولوجية والاستقطاب فى النظام ليحل محلها نمط ثلاثى أكثر تعقيداً من الأنظمة المحافظة فى السعودية ودول الخليج والأردن والتقدميين المعتدلين فى مصر والى حد ما سوريا والتقدميين الراديكاليين فى العراق وليبيا واليمن الجنوبى والجزائر. حاولت السعودية الاستفادة من التطورات فى كل من مصر وسوريا واستخدمت قدراتها المالية المتزايدة فى بناء قاعدة عريضة من العناصر المحافظة والمعتدلة واستطاعت بسبب قدرتها على خلق توازن قوى أن تجعل المنطقة أكثر أمناً بالنسبة للقوى المحافظة.

وانطلاقاً من الاستناد الى قاعدة دعم أساسية تتكون من الأنظمة المعتدلة والمتمثلة فى دول الخليج الصغيرة والأردن واليمن الشمالى والسودان بدأ النظام السعودى جهوده لخلق ائتلاف أكبر.(١١٢) ومع تقدم الوفاق المصرى - السعودى فى ١٩٧٣ نتيجة قيام الملك فيصل باستخدام سلاح البترول وتأييده الحاسم للسادات فى مواجهته مع إسرائيل برز تطور هام فى العلاقات العربية. إذ أدى ذلك الى ربط الدولة العربية الأقوى عسكرياً بأقوى قوة مالية عربية.(١١٣) نجح هذا المحور لفترة فى تطوير روابط مع سوريا التى تمثل القوة العسكرية العربية الثانية.(١١٤) فى البداية كانت سوريا أكثر ارتباطاً بمصر إلا أن العلاقات بين البلدين تدهورت بعد ١٩٧٣،(١١٥) وبصفة خاصة بعد اتفاقية فض الإشتباك المصرية - الإسرائيلية الثانية فى ١٩٧٥. وفى نفس الوقت، حدث تحسن فى العلاقات السعودية - السورية حيث أدى التغيير فى

السياسة السورية الى مساعدات مالية سعودية كبيرة. وعليه ظلت سوريا مرتبطة بالمحور السعودى ـ المصرى لبعض الوقت نتيجة روابطها مع السعودية.(١١٦)

ظهر إذن ائتلاف معتدل هش تقوده السعودية ومصر كقوتين رائدتين في النظام العربى خلال السبعينات. عارض هذا الائتلاف القوى العربية الأقل تأثيراً بصفة خاصة العراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبى والعناصر الراديكالية فى منظمة التحرير الفلسطينية والقوى اليسارية فى لبنان.(١١٧) وبالرغم من وضوح معارضة هذه القوى إلا أنها لم تكن متماسكة فى حركتها. ومع ذلك لا يمكن انكار فعالية معارضتها ـ رغم ضعف تناسقها ـ فى اعاقة مبادرات الائتلاف المصرى ـ السعودى المعتدل.

اعتمد الائتلاف الوليد الى حد كبير على قدرته فى التأثير على الولايات المتحدة من أجل التسوية الشاملة للصراع العربى ـ الإسرائيلى. والحقيقة أن أى تقدم ملموس يمكن احرازه فى هذا الاتجاه كان بامكانه أن يخلق حافزاً أمام كل من سوريا ومنظمة التحرير للتقليل من معارضتهما للولايات المتحدة وجذبهما نحو المحور السعودى ـ المصرى. ومن ثم تقوية مركز الائتلاف الموال للغرب وجعله قوة مسيطرة فى النظام. مع ذلك تعثرت الأمور بسبب جمود السياسة الإسرائيلية وعدم الرغبة الأمريكية فى القيام بعمل ما بهدف تغيير هذا الجمود. وأدى فشل كل من السعودية ومصر فى اقناع الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل من أجل الوصول الى تسوية كريمة الى التقليل من نفوذهما كثيراً. فضلاً عن ذلك ترتب على عدم حدوث تقدم نحو التسوية الشاملة الى حث مصر على البحث عن سلام منفرد مع إسرائيل الأمر الذى نتج عنه زوال الائتلاف المصرى ـ السعودى بسبب المعارضة السعودية ـ الى جانب كثير من الحكومات العربية المعتدلة ـ للموقف المصرى. هذا الفشل فى تحقيق سلام شامل وضع القوى المعتدلة الموالية للغرب فى موقف الدفاع.(١١٨) وهنا أمسكت العناصر العربية المتشددة بزمام المبادرة وطالبت بالعمل ضد مصر وحليفتها

الجديدة الولايات المتحدة. وافقت السعودية وبعض الحكومات العربية الأخرى المعتدلة تحت الضغط السياسى على توقيع الجزاءات التى تم الاتفاق عليها ضد مصر وإن كانت قد أحجمت عن القيام بأية أعمال ضد الولايات المتحدة. وفى أعقاب عام ١٩٧٨، أضحت مصر ـ من الناحية الفعلية ـ خارج مسرح الأحداث على الساحة العربية وظلت الحكومات الأخرى الموالية للغرب فى موقف الدفاع الى حد كبير.

فلقد عارضت الغالبية العظمى من أعضاء النظام ما أقدمت عليه مصر بصورة منفردة وكان بوسعها أن تتفق على شيئ آخر. ساعد الالتقاء الوقتى لوجهات النظر بخصوص هذه القضية على تكتيل الانقسامات التى سرعان ما أكدت نفسها. كان هذا صحيحاً بالنسبة لقضايا التوجهات حيث انقسم العالم العربى حول السياسة تجاه إسرائيل.[١١٩] فمن ناحية، فضلت مصر التسوية وكانت مستعدة للعمل من أجل السلام. أما السعودية والأردن وبعض الأنظمة المعتدلة الأخرى ففضلت التسوية أيضاً وكانت مستعدة لأن تقدم تنازلات مبدئية ولكن فقط فى اطار التحرك نحو السلام الشامل. ومالت دول أخرى بصفة خاصة سوريا والجناح الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية شريطة أن تكون شاملة وإن لم يرغبوا فى تقديم تنازلات أو أخذ أية خطوات دون التأكد من امكانية تحقيق تسوية مرضية. ومن الناحية الأخرى، رفضت قوى عربية أخرى أية تسوية مع إسرائيل من حيث المبدأ وعلى رأسهم العراق ـ على الأقل مبدئياً ـ وليبيا واليمن الجنوبى والجزائر والجناح الرافض فى منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الرغم من حدوث بعض التغير فى السياسات خلال الثمانينات استمر عدم الاتفاق بين الأطراف العربية حول الصيغة المثلى لادارة الصراع مع إسرائيل الأمر الذى ولد المزيد من الصراع. علاوة على ذلك تفاقمت الخلافات حول العلاقات مع القوى العظمى. ومع تزايد الصراع بين القوى العظمى زاد الاستقطاب فيما يتعلق بالصراع العربى ـ الإسرائيلى عمقاً الأمر الذى حدا بدول عربية رئيسية الى تدعيم روابطها مع القوة العظمى المرتبطة بها. أكثر من ذلك، تدعمت الخلافات

بالصراع حول المكانة والنفوذ مع محاولة الدول الرئيسية الأخرى تقوية مراكزها فى أعقاب اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهة المصرية. وجدت هذه الانقسامات منفذاً للتعبير عنها فى العديد من الصراعات وإن قل اللجوء الى سياسة المحاور. إذ سارت الدول الأربع الرئيسية فى النظام ـ مصر وسوريا والعراق والسعودية ـ كل فى طريق ولم تتمكن أى منها باستثناء السعودية من جذب أنصار لها من بين الدول الأخرى. بإختصار، كان النظام العربى منقسماً بصورة خطيرة فى الوقت الذى كان يواجه فيه تحديات اقليمية أكثر خطورة.

استمرت هذه النزعة الانقسامية طوال معظم الثمانينات. على الجناح الغربى تضاربت مواقف دول خط المواجهة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى.(١٢٠) قاوم الجناح الرئيسى فى منظمة التحرير بقوة المحاولات السورية لفرض الوصاية على الحركة الأمر الذى ولد صراعاً مريراً خاصة بعد ١٩٨٣. وابتعد الأردن عن سوريا وأتبع طريقاً خاصاً على الأقل حتى ١٩٨٦. تمثل الرد السورى فى الاعتراض على أية مبادرات من جانب الأردن أو المنظمة خلال معظم هذه الفترة. وإذ كان الأردن قد تعاون مع المنظمة خلال الفترة بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٥ فى محاولة لسبر غور امكانية التقارب مع الولايات المتحدة إلا أن الشكوك والمصالح المتضاربة دفعت الطرفين بعيداً عن بعضهما البعض. زاد من ذلك المحاولات الأردنية المتوالية لتهميش المنظمة. ومن ثم تركت المنظمة والجماعات الفلسطينية بمفردها فى مواجهة إسرائيل بعد أن بدأت الانتفاضة. كما أعاقت المصالح المتعارضة السابق الاشارة إليها فضلاً عن جمود السياستين الإسرائيلية والأمريكية الجهود المصرية المتجددة لتنظيم جبهة مشتركة، ومن ثم استمرت مصر فى عزلتها لعدة سنوات.

أما على الجناح الشرقى من منطقة القلب، فقد زادت حدة الصراع السورى ـ العراقى خلال الثمانينيات.(١٢١) وانطلاقاً من اهتمامه بتزايد القدرات والطموحات العراقية فضلاً عن الخلافات بين أجنحة حزب البعث قام الرئيس الأسد بتطوير روابطه مع النظام الإيرانى الجديد

بهدف منع العراق من تركيز اهتمامه على سوريا. ليس ذلك فحسب، بل ذهبت سوريا خطوة أبعد من ذلك فى عام ١٩٨٢ وحرمت العراق من تسهيلات نقل بتروله عبر أراضيها ومن ثم عملت على زيادة الضغوط الاقتصادية التى يتعرض لها فى وقت كان يعانى فيه من مصاعب عسكرية. أدى ذلك الى المزيد من تفاقم الصراع بين البلدين وزاد فى نفس الوقت من عزلة سوريا.

أسهم اندلاع الصراع العراقى - الإيرانى أيضاً فى زيادة الانقسامات داخل النظام العربى على الأقل فى بدايته. فمع ازدياد الموقف سوءاً كرست دول الجبهة الشرقية المزيد من الطاقات والموارد بغرض احتواء إيران. كما قاد الانشغال بالصراع فى الخليج الى التقليل من الاهتمام بالصراع العربى - الإسرائيلى. ومن ثم تلاشى الدعم الذى كان يقدم من قبل لدول خط المواجهة على الجناح الغربى الأمر الذى كان له أثره فى تعميق حدة الانقسامات فى النظام. مع ذلك لم تمض سوى فترة قصيرة إلا وأثبت صراع الخليج قدرته على تحفيز الجهود لخلق ائتلاف جديد. فمن ناحية، كانت السعودية ودول الخليج الصغرى قد فكرت من قبل فى التعاون فيما بينها دون أن يثمر ذلك عن نتائج محددة. بيد أن الخطورة المتزايدة للموقف فى منطقة الخليج أعطت قوة دافعة لقيام مجلس التعاون الخليجى فى ١٩٨١ الذى مثل اطاراً مؤسسياً لائتلاف دول شبه الجزيرة العربية بقيادة السعودية. ومن ناحية أخرى، احتشدت دول عربية عديدة الى جانب العراق نتيجة تزايد اهتمامها بأحداث إيران.(١٢٢) فعلى الجبهة الشرقية، قام أعضاء مجلس التعاون الخليجى بتوفير مساعدات مالية مكثفة لدعم الجهود العراقية فى حربه ضد إيران. كما انضم الأردن - الذى كان قد اتجه من قبل نحو العراق لموازنة الضغوط السورية - الى جانب العراق وزوده بتسهيلات لنقل الامدادات والجنود. كما قامت مصر من جانبها فى محاولة لخطب ود النظام العربى بتزويد العراق بمعدات وخبراء عسكريين الى جانب العمالة المدنية ليتفرغ العراقيون للخدمة العسكرية. من هنا ظهر ائتلاف جديد - وإن كان هشاً - يترأسه ثلاث من القوى الرئيسية فى النظام - العراق والسعودية ومصر - الى جانب العديد من الدول

الصغرى. كان الهدف من وراء ذلك محدوداً من حيث طبيعته ويتمثل فى ضمان استمرار المقاومة العراقية ومنع هزيمة العراق أو انهياره وفى النهاية احتواء إيران. ورغم العديد من مظاهر الضعف التى كانت تعانى منها الدول الأطراف فى الائتلاف الجديد فضلاً عن أنها كانت فى موقف الدفاع فى مواجهة إيران إلا أنها نجحت فى النهاية من تحقيق المهمة المطلوبة.

كذلك فقد بدأ تجمع منافس صغير فى التبلور مع أواخر السبعينيات بالأساس فى منطقة المشرق العربى وإن امتد ورائها. كانت سوريا أحد أعمدة هذا التجمع إذ مكنها وضعها فى منطقة غرب الهلال الخصيب من أن تكتسب نفوذاً قوياً فى لبنان وبين بعض أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية. ويرجع ذلك بالأساس الى أن عزلتها النسبية فى منطقة القلب قادتها الى البحث عن حلفاء فى مكان آخر فوجدت ضالتها المنشودة فى كل من لبنان وإيران اللتين كانتا تعانيان بدورهما من العزلة ومن الصراع مع معارضى سوريا ـ مصر والعراق، ارتبطت كل من الجزائر واليمن الجنوبى بدرجة أو بأخرى بهذا التحالف الثلاثى حيث جمعت المصالح والتوجهات المشتركة المتمثلة فى مقاومة النفوذ الغربى فى المنطقة وعدم الدخول فى تسوية مع إسرائيل من موقف الضعف بين أعضاء هذه الجماعة الهشة.

وعلى الرغم من أنه كان هناك تعارض واضح فى كثير من القضايا بين التجمعين، إلا أنه لم يكن هناك استقطاب بالمعنى الحقيقى للمفهوم. يرجع ذلك الى هشاشة التجمعين ذاتهما فضلاً عن عدم اختفاء الروابط بين الدول ذات التوجهات المختلفة. كما احتفظت السعودية بعلاقاتها مع سوريا خلال هذه الفترة تماماً مثلما فعل الأردن منذ منتصف الثمانينيات. ومما يذكر أن هذه الروابط والعلاقات قد استخدمت فى محاولة لجذب سوريا بعيداً عن إيران.

ومع أواخر الثمانينات، ضعفت قوة هذا التجمع الأخير. فمن ناحية، ابتعدت الجزائر تدريجياً نتيجة تباين موقفها عن الموقف

السورى فيما يتعلق بقضية المنظمة بالاضافة الى بعض القضايا الأخرى. ومن ناحية أخرى، وجدت ليبيا نفسها فى صعوبات داخلية وخارجية متزايدة إذ واجهت ضغطاً قوياً من الولايات المتحدة فى الوقت الذى عانت فيه من العزلة فى العالم العربى فبدأت فى انتهاج سياسة أكثر اعتدالاً وحاولت تحسين علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية. ومن ثم اتبعت سياسة أكثر توازناً تجاه الصراع العراقى ـ الإيرانى. وأقبلت على تحقيق الانفراج فى علاقاتها مع مصر كما قللت من دعمها للعناصر الفلسطينية المتطرفة. أما إيران، فقد ضعفت كثيراً نتيجة حربها مع العراق وأدت هزيمتها الى تخفيف الضغط على العراق ودول خط المواجهة الشرقى. الى جانب ذلك ظهرت بعض الخلافات بينها وبين سوريا حول لبنان. وعليه، لم يعد لسوريا مع أواخر الثمانينات أى مساندة فعالة من جانب حلفائها السابقين خاصة فى مواجهة معارضيها الرئيسيين العراق ومصر.(١٢٣) كذلك فقد قللت الهزيمة الإيرانية من النفوذ السورى فى مواجهة السعودية ودول الخليج الأخرى إذ لم تعد لهم حاجة ملحة فى ابعاد سوريا عن إيران.

وجاءت نهاية حرب الخليج لتمثل نقطة تحول فى نمط التحالفات العربية. فمع تناقص الضغط على الجبهة الشرقية انحل الائتلاف المساند للعراق المكون أساساً من مصر والسعودية. مع ذلك بذلت العديد من المحاولات لقيام تحالف أكثر فعالية يمكنه أن يقود النظام فبرز اطار مؤسسى اقليمى آخر بإسم مجلس التعاون العربى يضم كل من مصر والعراق والأردن واليمن الشمالى،(١٢٤) لموازنة مجلس التعاون الخليجى الذى تقوده السعودية. ساعد الائتلاف الجديد على استعادة مصر لعضويتها الكاملة فى الجامعة العربية الأمر الذى سمح لها بتوجيه اهتماماتها لقضايا الجبهة الغربية خاصة الصراع العربى ـ الإسرائيلى والصراع اللبنانى،(١٢٥) وإن ظلت سوريا ـ بالرغم من ظروفها الصعبة ـ هى العقبة الرئيسية فى هذه المنطقة حيث يمكنها أن تعوق أية ترتيبات لا توافق عليها، على الأقل فيما يتعلق بلبنان.

وحتى إذا عمل هذا الائتلاف المنشود بصورة متناغمة ومتناسقة

فيما يتعلق ببعض القضايا فإن استمراره وتماسكه ربما يتأثر بالطموحات القومية والتجمعات الفرعية.[126] ويمكن القول أنه من المحتمل أن يسود المشرق العربى مع أوائل التسعينات نظام يقوم على أساس من تعدد الأقطاب أكثر منه على أساس من القطبية الأحادية.

خلاصة:

لقد شهدت السبعينات بعض التغيرات لا فقط فى اطار النظام العربى بل أيضاً فى بيئته. فقد تراجع التركز السابق للقوة فى دولة واحدة ليحل محله نمط متعدد للقوة أكثر تنافساً. كما قلت حدة محاولات تعديل وتغيير الوضع القائم. اتسم هذا التحول باعتماد أكبر على الأداة الدبلوماسية والحوافز أكثر منه على الحرب السياسية أو الأدوات الاكراهية. الأمر الذى زاد من قوة صلابة الدول العربية وتناقص التحالفات عبر الحدود فضلاً عن ضعف امكانية التعبئة السياسية الخارجية. ومع تناقص ثورية النظام حلت الصراعات المحدودة والمنفصلة محل الصراع المسيطر حول قضايا التوجهات ودور مصر. وقلت الخطوط الجامدة للانقسامات فى النظام مع انخفاض أهمية قضايا التوجهات وما صاحب ذلك من أساليب عملية الأمر الذى أتاح خيارات دبلوماسية وفرصاً أكبر للتحالف. بإختصار، أضحت بيئة السياسة الخارجية فى منطقة القلب أقل تهديداً بالنسبة لأعضاء النظام.

إلا أن الظروف تغيرت الى الأسوأ منذ نهاية السبعينات. فبينما قلت الضغوط داخل النظام خلال السبعينات زادت حدة ضغوط البيئة الاقليمية الأكبر. فمن ناحية، زادت التوترات بين القوى العظمى تعمقاً الأمر الذى خلق جموداً فى سياساتها تجاه الدول والصراعات الاقليمية. ومن ثم واجهت دول الجناح الغربى لمنطقة القلب سياسات وسلوكيات إسرائيلية أكثر حدة فى عدائها الأمر الذى لم يترتب عليه فقط تزايد مخاطر الأمن والتكامل الاقليمى والقومى لهذه الدول بل تزايد درجة تبعيتها للقوى الخارجية. أما دول الجناح الشرقى من ناحية أخرى، فقد واجهت ضغوطاً مختلفة إذ هدد نشاط الحكومة الثورية الجديدة فى

إيران النظم والسلام الإجتماعى فى هذه الدول. وتفاقم الموقف باستعادة إيران لقوتها العسكرية التى شكلت ليس فقط خطراً على أمن العراق بل وأيضاً على دول الخليج العربى. زادت هذه الضغوط المتزايدة من الانشقاقات فى النظام. فلم تستمر الانقسامات بين دول خط المواجهة الغربية وبين سوريا والعراق فقط بل زادت حدتها. أكثر من ذلك بدت دول المشرق العربى عاجزة عن تشكيل جبهة مشتركة موحدة نتيجة تركيز اهتماماتها وطاقاتها بين صراعين اقليميين حادين. تواكبت هذه المشاكل مع مظاهر من عدم الاستقرار الداخلى فى العديد من الدول الأمر الذى قاد الى بلورة نظام توازن للضعف أكثر منه توازناً للقوة فى العلاقات العربية. ومن ثم كانت دول قلب النظام مدركة تماماً خلال الثمانينيات لمدى قابليتها للاختراق. تمثل ذلك فى تعدد مصادر التهديد والانقسام بسبب تضارب الاهتمامات وعدم الحسم والاعتماد على احدى القوتين العظميين أو الأخرى لمواجهة الضغوط الاقليمية المكثفة.

ومع مطلع التسعينات، وجدت الدول العربية نفسها أمام تغير جديد مماثل لما حدث منذ عقد سابق. تمثل ذلك فى امتداد الانفراج بين القوى العظمى من المستوى العالمى الى المستوى الاقليمى محدثاً تغييراً جوهرياً فى السياسة الدولية فى منطقة الشرق الأوسط. وعليه، قل استقطاب القوى العظمى حول الصراعات الاقليمية فضلاً عن السماح بتنوع أكبر فى العلاقات بين الدول العربية والقوى الكبرى الأمر الذى حد من الصراع بين أعضاء النظام حول قضايا التوجهات. كما حدث فى نفس الوقت تغير جوهرى فى نظام القلب ـ الهامش حيث قلت حدة وخطورة الصراع الاقليمى على الجناح الشرقى فى مواجهة إيران. كما تحسن الوضع أيضاً على الجناح الغربى بعض الشيئ إذ أضحت إسرائيل أكثر حذراً وفى موقف الدفاع. بإختصار، تقلص التهديد النابع من البيئة الاقليمية الكلية.

أصبح النظام العربى نتيجة لهذه التطورات فى مفترق طرق، الأمر الذى يثير العديد من علامات الاستفهام: هل ستستمر حدة توازن الضعف ومن ثم تلاشى محاولات تغيير الوضع الراهن؟ هل سيستمر

التخفيف من حدة الصراعات داخل النظام؟ هل ستستطيع دول المشرق العربى أن تتغلب على خلافاتها ومن ثم يصبح بامكانها تشكيل جبهة مشتركة للتعامل بفعالية مع التحديات على الجناحين الشرقى والغربى؟ هل ستتحول الجبهة المعادية لإيران والتى تضم ثلاثاً من القوى الأربع الرئيسية فى النظام الى تحالف فعال يمد النظام بالقيادة والتوجيه؟ هل هناك امكانية للتعاون فى غياب الهيمنة؟ وفى المقابل هل سيؤدى تخفيف الضغوط الإقليمية الى ظهور طموحات اقليمية ضيقة ومن ثم محاولات من جانب دولة أو أكثر من الدول الرئيسية لاثبات ذاتيتها فى النظام؟ أم هل سيؤدى عودة عدم الاستقرار الى تغيرات فى أحد هذه الدول الرئيسية ومن ثم ينتهى عهد البرجماتية وقيام حرب عربية باردة جديدة؟ الاجابة على كل هذه التساؤلات ما هى إلا بعض من التوقعات لما يمكن أن يحدث للنظام العربى.

ويمكن القول أن النظام العربى شهد تحسناً منذ مطلع التسعينات من عدة جوانب. فقد اختفت الصراعات بين أعضاء النظام كما خفت حدة الانقسام الذى ميز النظام خلال الثمانينات. أضحى الموقف على الجبهة الشرقية أقل حدة وتهديداً بعد انتصار العراق على إيران. إمتد الانفراج الوليد فى النظام الدولى الى المستوى الاقليمى الأمر الذى ساعد على التقليل من استقطاب القوى العظمى حول الصراعات الاقليمية ومن ثم مزيد من التنوع فى العلاقات بين الدول العربية والقوى العظمى كما حد من الصراعات فى النظام بخصوص قضايا التوجهات. باختصار، أضحى التهديد النابع من البيئة الاقليمية الأشمل أقل حدة باستثناء الوضع على الجبهة الغربية.

إلا أنه بحلول منتصف عام ١٩٩٠ تدهورت الأوضاع بشدة على مستوى النظام الاقليمى الأوسع إذ تحطمت الآمال فى تخفيف حدة الصراع على الجبهة العربية ـ الإسرائيلية بعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية بدء المحادثات المباشرة مع ممثلى الفلسطينيين. أكثر من ذلك تولت مقاليد السلطة فى إسرائيل حكومة شديدة التعصب فضلاً عن تزايد أعداد السكان فى إسرائيل بصورة كبيرة نتيجة الهجرة السوفيتية

فى الوقت الذى انخفض فيه دعم الإتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا لدول خط المواجهة العربية. ليس ذلك فحسب، بل زادت الرغبة الإسرائيلية بصورة واضحة فى منع تنامى أية قدرات تسليحية عربية غير تقليدية. أدى كل ذلك الى احباطات عربية عميقة زاد من حدتها اللامبالاة الظاهرة للولايات المتحدة بسبب عدم رفضها لهذه التطورات.

كذلك فقد تلقى قلب النظام نفسه صدمة أكثر عنفاً نتيجة الغزو العراقى للكويت. فلقد غير هذا العمل المفاجئ والمثير كثيراً من مناخ العلاقات العربية. وتأكد عدم توازن القوى الواضح الذى تطور فى منطقة الخليج نتيجة التنامى السريع للقدرات العسكرية العراقية والضعف الكبير فى القدرات العسكرية الإيرانية كقوة موازنة تقليدية الأمر الذى مثل تهديداً خطيراً للدول العربية المجاورة. فضلاً عن ذلك، هددت التحركات العراقية بتحول النظام العربى الى نظام دولى ثورى من جديد. كما زاد الغزو العراقى من المخاوف نظراً لما عكسته الأهداف العراقية من محاولات جريئة لتعديل الوضع القائم ليس فقط فيما يتعلق بمحاولة القضاء على الأنظمة المعارضة بل أيضاً احداث تغييرات جوهرية فى نمط القوة فى النظام. إذ أدركت النظم العربية محاولات صدام حسين على أنها تهدف الى وضع العراق فى مكانة تسمح له بارهاب السعودية ودول الخليج الأخرى والتحكم فيها بما يعنيه ذلك من وضع مسيطر للعراق فى المشرق العربى. ومما زاد من القلق والتوتر تلك الأساليب التى استخدمها العراق والتى تمثلت فى استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع لتسوية نزاع وما صاحبه من انطباع بعسكرة السياسة العربية. الى جانب ذلك بدأ العراق حملة من الحرب السياسية تضمنت محاولات للتعبئة السياسية عبر الحدود ومن ثم عودة الأساليب التقليدية فى اختراق النظم السياسية العربية. أثارت هذه الحملة أفكاراً عن القومية العربية والهوية الاسلامية وعدم العدالة الاجتماعية فى محاولة لزعزعة شرعية واستقرار النظم المعارضة. نتيجة لذلك أضحى المشرق العربى أكثر تهديداً بسبب عدم توازن القوى الجديد وتكثيف الصراع والاستقطاب وتزايد احتمالات عدم الاستقرار الداخلى.

أدى انتصار الائتلاف الذى قادته الولايات المتحدة فى حرب الخليج الى التقليل من التهديدات المباشرة للنظام القائم، وإن كانت لا تزال هناك حالة من عدم التيقن حول مستقبل النظام العربى. أنهت هزيمة العراق الساحقة وتدمير معظم قدراته العسكرية وهياكله الاقتصادية حالة عدم التوازن الخطيرة التى كانت قائمة لصالح العراق بين دول الخليج. كما أن ترتيبات الأمن العربية المقترحة فى الخليج ستساعد الى حد كبير على تدعيم التوازن العربى وتمنع تجدد الضغوط العسكرية العراقية. إذ أن هذه الترتيبات ستقلل الى حد بعيد من فرص القيام بأى عمل هجومى واسع النطاق فى قلب النظام العربى فى المستقبل. يترتب على ذلك تدعيم مركز الدول العربية الرئيسية الثلاث الأعضاء فى الائتلاف المعادى للعراق على الأقل فى الأمد القصير. ومن المرجح أن يؤدى الدور الأساسى الذى لعبته مصر فى تنظيم المواجهة ضد الغزو العراقى وكذا اسهاماتها الهامة فى ترتيبات الأمن الجديدة إلى تدعيم مكانتها ونفوذها بصفة خاصة بالنسبة للسعودية ودول الخليج الصغيرة الأخرى. فضلاً عن ذلك فإن الأزمة ستعمل أيضاً على تماسك مجلس التعاون الخليجى وتدعيم القيادة السعودية له. كذلك فقد خرجت سوريا نتيجة لأزمة الخليج وحربه الثانية من عزلتها وأضحت أكثر قوة كما تحسن وضعها فى منطقة نفوذها الاقليمية الفرعية خاصة فى لبنان.

ولاخلاف على أن الغزو العراقى للكويت قد ولد انقسامات حادة فى العالم العربى. ومن المحتمل أن تستمر هذه الانقسامات مؤثرة على تماسك النظام، خاصة وأنها لن تقتصر فقط على الصراع بين العراق والقوى العربية الرئيسية الأخرى ولكن أيضاً بين نفس هذه القوى والدول التى أيدت العراق. مع ذلك فمن المحتمل أن تخف حدة هذه الانقسامات السياسية نتيجة الجهود المبذولة لحل المشكلة الناتجة عن التباينات الاقتصادية بين الدول العربية وإن كان من الصعب تحقيق ذلك على الأقل فى الأمد القصير. إذ أنه من المرجح ألا تكون هناك زيادة فى المساعدات التى كانت تقدمها الدول البترولية من قبل بسبب الظروف غير المواتية فى سوق البترول العالمى. فضلاً عن ذلك من

الممكن أن تتفاقم الانقسامات إذا ما تدفقت المساعدات بصورة مكثفة الى الدول الفقيرة الشركاء فى الائتلاف السابق ـ مصر وسوريا ـ أكثر منه الى الدول العربية التى تعاطفت مع العراق، وهو ما يمكن أن يؤدى الى تزايد الأحوال الاقتصادية لهذه المجموعة الأخيرة سوءاً لفقدها الكثير من المساعدات السابقة وكذا العوائد التى كان يحصل عليها أبناؤها العاملون فى البلدان البترولية. وعليه فمن المرجح أن تؤدى هذه الاضطرابات الاقتصادية بدورها الى زيادة التوترات السياسية بين أطراف النظام العربى.

كذلك فقد أسهم صراع الخليج فى نفس الوقت فى تغير نظام التحالفات ومن ثم احتمال ظهور تحالف جديد لدول القلب. إذ تخلت مصر عن شركائها السابقين فى مجلس التعاون العربى لتقف الى جانب السعودية ودول الخليج فى مواجهة العراق. وتخلصت سوريا من عزلتها فى النظام لتنضم الى مصر والسعودية فى جبهة مشتركة ضد العراق. وهنا يثور التساؤل عن احتمال استمرار هذه الجبهة المضادة للعراق والمكونة من دول المشرق العربى الرئيسية وعما إذا كان هناك ثمة احتمال أن تتحول الى تحالف فعال يمد النظام العربى بالقيادة والتوجيه. هل ستتغلب دول المشرق العربى بصفة عامة على انقساماتها المعتادة ومن ثم تستطيع تشكيل جبهة مشتركة للتعامل بفعالية مع التحديات التى تواجهها على الجناحين الشرقى والغربى؟ هل ستعيد القطبية التعددية تأكيد وجودها؟ وإذا كان الترابط المصرى ـ السعودى يبدو قوياً نسبياً إلا أن الروابط مع سوريا تظل موضع تساؤل. ومن المحتمل أن تتزايد حدة المشاكل فى المنطقة إذا ما عجزت مصر والسعودية عن ضمان التقدم نحو تحقيق تسوية عادلة على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية أو إذا ما تطور شكل ما من أشكال التحالف بين إيران والعراق فى حالة تغير النظام فى هذه الأخيرة. هذه هى بعض التخمينات والتوقعات حول مستقبل التعاون العربى.

ومن ناحية أخرى، أعادت الأزمة قضية الاختراق التى عرفتها المنطقة من قبل. فلقد نجح صدام حسين فى حملة التعبئة السياسية

التى شنها. ولاقت شعاراته ومقولاته بعض التجاوب لدى قطاعات عريضة من الجماهير فى كثير من الدول العربية الأمر الذى انعكس فى شكل احباطات على ملامح عديدة فى النظام الاقليمى القائم. إلا أن الأزمة أظهرت فى نفس الوقت وبما لايدع مجالاً للشك أن هناك قيوداً على عملية التعبئة السياسية عبر الحدود. إذ لم يكن التجاوب مع نداءات صدام حسين على نفس الدرجة التى كان عليها التجاوب ابان عهد جمال عبد الناصر. كما استطاعت الحكومات فى الدول العربية الرئيسية احتواء أثرها من خلال التحكم والسيطرة على أجهزة الاعلام ومنع المظاهرات الجماهيرية وتشديد اجراءات الأمن الداخلية. أما على المستوى المجتمعى، فقد كانت هناك عوامل حصانة قوية فى العديد من الدول. فى مصر أدى الوعى بسلبيات السلوك المصرى الناصرى المغامر من قبل جنباً الى جنب مع المعاملة السيئة للمصريين العاملين فى العراق الى الاضعاف من الرسالة التى وجهها صدام حسين الى الجماهير العربية. فى السعودية والكويت ودول الخليج الأخرى ولدت التهديدات العراقية وقسوة النظام العراقى شعور بالانتماء الوطنى والمصالح القطرية الضيقة. وعليه يمكن القول أن الشواهد بالنسبة لقضية الاختراقية كانت مختلطة ومن ثم، فمن السابق لأوانه الحديث عن نهاية الاختراقية وتقوية للنظام العربى على غرار النظام الأوربى منذ معاهدة وستفاليا. فلاتزال هناك اهتمامات مشتركة قوية وإحباطات بين سكان كثير من الدول العربية. فضلاً عن ذلك لاتزال الدعوة نشطة لقيام أنظمة اسلامية وقد يترتب عليها وصول أنظمة متأثرة بالصحوة الاسلامية الى السلطة. ويمكن القول أن أياً من هذه العوامل بامكانه أن يؤدى الى تجدد الحرب السياسية ومن ثم تجدد عمليات الاختراق لوحدات النظام العربى.

وإذا تركنا جانباً تأثير الأزمة فى الخليج على السياسة العربية فإن الصراع بين العراق والائتلاف الذى قادته الولايات المتحدة يهدد بتزايد مخاطر عدم الاستقرار الداخلى فى أرجاء العالم العربى. وبينما كانت هناك مظاهر لا يستهان بها لتأييد صدام حسين خلال الأزمة لم تحدث - وليس من المتوقع أن تحدث فى المستقبل القريب - أية تغييرات جوهرية فى الأنظمة اللهم إلا فى العراق نفسه والى حد أقل الكويت. مع ذلك أثارت الأزمة بوضوح قضية الوعى السياسى والرأى العام الشعبى

الذى أمكن تعبئته فى كثير من الدول حول قضية القومية العربية ودور الاسلام والفوارق الاقتصادية والتحرر السياسى. قد تؤدى اثارة مثل هذه القضايا المتعلقة بالتوجهات بين قطاعات عريضة من الجماهير الى اضعاف تأييدها ومن ثم شرعية بعض الأنظمة العربية الأمر الذى قد يترتب عليه المزيد من الضغوط من أجل التغيير. وعليه فإن أزمة الخليج ستطرح آثارها على الساحة السياسية الداخلية كما سيترتب عليها اعادة تشكيل أنماط السياسة العربية.

وتتضاعف التوقعات غير المؤكدة حول النظام العربى بالتحديات المتجددة التى تواجه البلدان العربية على المستوى الاقليمى. فعلى الجبهة الشرقية، ربما يولد ضعف العراق مجموعة جديدة من المشاكل لعل أهمها عدم توازن جديد فى علاقات القوة لصالح إيران فى هذه المرة. خاصة وأن هناك امكانية متزايدة لاختراق الدولة العراقية من خلال النشاط والنفوذ السياسى الإيرانى. تتفاقم هذه المشكلة الأخيرة إذا ما وصل الى الحكم فى العراق نظام يدعمه الشيعة. قد يترتب على ذلك بعض التكيف وحتى الوفاق الجزئى بين النظام العراقى الجديد وإيران الأمر الذى يشكل تحدياً جديداً خطيراً لأعضاء النظام العربى الآخرين. أما على الجبهة الغربية، فيبدو الموقف أكثر صعوبة مما كان عليه من قبل. إذ لاتزال إسرائيل تتمتع بمركز أقوى عسكرياً وسياسياً فى مواجهة دول خط المواجهة الأخرى وتقودها حكومة وطنية متعصبة وغير عادلة فيما يتعلق باجراءات وشروط تسوية الصراع وترفض القضية الفلسطينية بصورة علنية. وأخيراً، لم تقلل التطورات الأخيرة من تفوق الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فحسب بل زادت من حدة الاحساس بالاختراق فى دول عربية عديدة سواء عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً ومن ثم فمن المحتمل أن تتزايد تبعيتها للولايات المتحدة والقوى الغربية بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق يثور جدل عميق بين الأوساط العربية حول ما إذا كان النظام الاقليمى الجديد فى المنطقة - إذ ما وجد - سيكون أفضل من سابقه، كما يثور التساؤل عما إذا كان النظام العربى بصفة خاصة والشرق أوسطى بصفة عامة سيتميز بالاستقرار أم عدم الاستقرار فى العقد القادم.

هوامش الفصل الثالث

أود أولاً أن أشكر المجلس الكندى لأبحاث العلوم الإجتماعية والإنسانية لما قدمه من دعم مادى فى سبيل القيام بهذا البحث الذى يعتمد عليه هذا الفصل.

١) Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel (London and New York: Oxford University Press, 1972), pp.1-7.

٢) حول مناقشة الآثار التى تطرحها الخصائص النظامية على سلوك الدول، أنظر:
Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), Chs. 4, 5; and Richard Rosecrance, International Politics: Peace and War (New York: McGraw-Hill, 1973), Ch.4.

٣) يشتمل المشرق العربى على كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية وباقى دول الخليج بالإضافة الى الفلسطينيين. من أمثلة الدراسات السابقة:
Leonard Binder, "The Middle East as a Subordinate International System," World Politics, Vol.10, NO.3, 1958; Michael Brecher, "The Middle East Subordinate System," International Studies Quarterly, Vol.15, No.2, 1969; Paul Noble, Regionalism and Conflict-Management: The Case of the Arab System (Ph.D. Diss., McGill University, 1971; and Ali Dessouki, "The New Arab Political Order: Implications for the 1980s," in Malcolm Kerr and El Sayed Yassin (eds.), Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order (Boulder, Colo.: Westveiw Press, 1982).

٤) Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society (Glencoe, Ill.: Free Press, 1958).
أنظر كذلك:
Michael Hudson, Arab Politics (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp.4-5, 11-13, 126-162.

٥) Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).

٦) لمزيد من التفاصيل حول المعارضة السياسية فى السعودية ،أنظر:
Helen Lackner, A House Built on Sand (Lodnon: Ithaca Press, 1978), pp.93-105; and David Holden and Richard Johns, The House of Saud (New York: Hold, Rinehart and Winston, 1982), Chs. 13-15.
أما فيما يتعلق بالأردن، أنظر:
Benjamin Shwadran, Jordan: A State of Tension (New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, 1959); and A. H. Abidi, Jordan: A Political Study (Bombay: asia Publishing House, 1965).

٧) Patrick Seale, The Struggle for Syria (London: Taurus, 2nd ed., 1986); Tabitha Petran, Syria (London: Ernest Benn, 1972); Itamar Rabinovitch, Syria Under the Ba'th, 1963-1966 (New York: Halsted Press, 1972); Majid Khadduri, Republican Iraq (London: Oxford University, 1969).

٨) حول التطورات الداخلية فى مصر، أنظر:
Robert Stephens, Nasser (New York: allen Lane, Dist. Penguin Press, 1971); Raymond W. Baker, Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978).

٩) فيما يتعلق بالتطورات الأيديولوجية خلال الخمسينات والستينات، أنظر:
Majid Khadduri, Political Trends in the Arab World (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1970); Leonard Binder, The Ideological Revolution in the Middle East (New York: Wiley, 1964; Chs. 6, 7; Sami Hanna and George Gardner, Arab Socialism (Leiden, Netherlands: Brill, 1969); R. Stephens Humphreys, "Islam and Political Values in Saudi Arabia, Egypt and Syria," Middle East Journal, Vol.57, No.2, 1978).

١٠) Shwadran, op.cit., pp.312-344; Abidi, op.cit., pp.129-141; New York Times, March 29 and April 24, 1963, and January 13, 1964 (Jordan); Holden and Johns, op.cit., pp.196-197,204 (Saudi Arabia); Fahim Qubain, Crisis in Lebanon (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1961), Ch.10; Michael Hudson, The Precarious Republic (New York: Random House, 1968), pp.42-46, 93-101; and Kamal Salibi, Crossroads to Civil War (Delmar, N.Y.: Caravan Books, 1976), pp.11-12, 14-16 (Lebanon).

١١) مالت القيادة السياسية الى تبني سياسات ذات طبيعة هجومية إزاء القوى الغربية وإزاء إسرائيل. في بعض الأحيان وقفت الحكومة السورية موقفاً قوياً خلال الصراع حول مياه نهر الأردن. يرجع ذلك في جانب منه الى الأوضاع الداخلية المضطربة التي كانت تعاني منها، أنظر:
Edouard Saab, La Syrie on la révolution dans la rancoeu (Paris: Julliar, 1968), pp.171-172.
ويمكن القول أيضاً أن الموقف العراقي المتشدد بصدد القضية الفلسطينية وإدعاءته إزاء الكويت يرجع لأسباب مماثلة، أنظر:
Khadduri, Republican Iraq, pp.168-187.

١٢) كان ذلك واضحاً في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات مع تبني جمال عبد الناصر للأيديولوجية الإشتراكية، ومع وصول حزب البعث الى السلطة في سوريا، أنظر:
Malcolm Kerr, The Arab cold War (London: Oxoford University Press, 3rd ed., 1965), pp.5-7, 26-33; Petran, op. cit., pp172-184, 195-196.

١٣) Moshe Ma'oz & Avner Yaniv (eds.), Syria Under Assad (London: Croom Helm, 1988), Ch. 2; Patrick Seale, Asad (London: Taurus, 1988).

١٤) Majid Khadduri, Socialist Iraq (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1978), pp.69-76, 97-101, 177-179.

١٥) حول التطورات الداخلية في الأردن، أنظر:
Marc Yared, "Les institutions consacrent la suprèmatie de la monarchie Hachémite," Le Monde Diplomatique, November 1977; Samir Kssir, "Jordanie: Le moindre mal," Le Monde Diplomatique, May 1982.

١٦) حول تحليل الموقف المتدهور في لبنان وما أعقبه من حرب أهلية، أنظر:
Salibi, op. cit., and Walid Khalidi, Conflict and Violence in Lebanon (Cambridge, Mass.: Harvard Center for International Affairs, 1979).

١٧) Hudson, Arab Politics, pp.175-181; William Quandt, Saudi Arabia in the 1980s (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981), p.106.

١٨) أنظر الهوامش رقم ٧٩، ٨١، ٨٢، ٩٧، و ١١٤.

١٩) Robert Owen, "The Arab Economies in the 1970s," MERIP Reports 100-101, 1981; Malcolm Kerr, "Rich and Poor in the New Arab Order," Journal of Arab Affairs, Vol.1, 1981, pp.6, 8-9; Adeed I. Dawisha, Saudi Arabia's Search for Security, Adelphi Paper No.158 (London: Institute of Strategic Studies, 1979), pp.1, 6-8, 10.

٢٠) Dessouki, op. cit., pp.326-327.

٢١) حول دور الإسلام في المجتمعات العربية المعاصرة بصفة عامة أو في بعضها على وجه الخصوص، أنظر:
Ali Dessouki (ed.), Islamic Resurgence in the Arab World (New York: Praeger Publishers, 1982); and J. Esposito (ed.), Islam and Development (Syracuse University Press, 1980).

٢٢) فيما يتعلق بأثر العوامل الإجتماعية - الإقتصادية على عدم الإستقرار السياسي في العالم العربي، أنظر:
Saad Eddin Ibrahim, The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth (Boulder, Colo: Westview Press, 1982(, Ch.7.

٢٣) بالنسبة لتطور المعارضة الداخلية في سوريا في أواخر السبعينات، أنظر:
Stanley F. Reed III, "Dateline Syria: Fin de Regime?" Foreign Policy, Vol.39, 1989;
Alasdair Drysdale, "The Asad Regime and Its Troubles," MERIP Reports, 110, 1982; P. Seale, Asad, Ch. 19.

وأنظر كذلك:
Umar Abd-Allah, The Islamic Struggle in Syria (Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1983).

٢٤) Hanna Batatu, "Iraq's Underground Shi'a Movements," Middle East Journal, Vol.34, No.4, 1981; A. Faroughy, "Laicité et Théocratie au Proche-Orient," Le Monde Diplomatique, November 1980; Christine Helms, Iraq: Eastern Flank of the Arab World (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1984), pp.151-162.

٢٥) Saad Eddin Ibrahim, "An Islamic Alternative in Egypt: The Muslim Brotherhood and Sadat," Arab Studies Quarterly, Vol.4, No.1-2, 1982; Egypt Islamic Militants, MERIP Reports, February 1982; A. Ansari, "The Islamic Militants in Egyptian Politics," International Journal of Middle East Studies, 16, 1984.

٢٦) فيما يتعلق بأحداث مكة والمعارضة الدينية للنظام السعودي، أنظر:
Holden and Johns, op. cit., pp.511-532; W. Ochsenwald, "Saudi Arabia and the Islamic Revival," International Journal of Middle East Studies, Vol.13, No.3, 1981; J. Paul, "Insurrection at Mecca," MERIP Reports, 91, 1980.

٢٧) Samih K. Farsoun, "Oil, State, and Social Structure in the Middle East," Arab Studies Quarterly, Vo.10, No.2, 1989; Gad G. Gilbar, "The Middle East Oil Decade in Perspective," Middle East Contemporary Survey: 1986 (Boulder, Colo.: Westview, 1988).

٢٨) Juan R. I. Cole & Nikki r. Keddie (eds.), Shi'ism and Social Protest (New Haven, Conn.: Yale, 1986), Chs. 1,5,6,7, and 9.

٢٩) Shireen T. Hunter, "The Gulf Economic Crisis and its Social and Political Consequences," Middle East Journal, Vol.40, No.4, 1986; George T. Abed, "The Lean Years: The Political Economy of Arab Oil in the Coming Decade," in Hisham Sharabi (ed.), The Next Arab Decade (Boulder, Colo.: Westview, 1988).

٣٠) Farsoun, op. cit.; Roger Owen, "The Arab States Under Stress," World Policy Journal, Fall 1986.

٣١) أنظر بهذا الخصوص السيناريو الوارد في:
Malcolm Kerr, "Egypt and the Arabs in the Future," in Kerr and Yassin, op. cit.

٣٢) Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism," Journal of Peace Research, Vol.8, 1971, p.89.

٣٣) يغطي المشرق العربي مساحة تقدر بنحو ١٦٠٠ ميل من الجنوب الى الشمال ونحو ١١٠٠ ميل من الشرق الى الغرب في الوقت الذى يغطى فيه العالم العربي ككل مساحة تقدر ب ١٦٠٠ X ٣٣٠٠ ميل مقارنة بكل من أفريقيا التي تقدر مساحتها بنحو ٣٨٠٠ X ٣١٠٠ ميل وآسيا التي تقدر مساحتها بنحو ٣٠٠٠ X ٤٠٠٠ ميل وأمريكا اللاتينية التي تقدر مساحتها بنحو ٤٥٠٠ X ٢٥٠٠ ميل. راجع في ذلك:

International Atlas (Chicago: Rand McNally, 1969).

٣٤) Oxford Regional Economic Atals: The Middle East and North Africa (London: Oxford University Press, 1960), pp.8-9, 56-59, 102-103; The Cambridge Atals of the Middle East and North Africa (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp.84-93.

٣٥) حول العلاقات الإقتصادية في العالم العربي في الستينات، أنظر:
A. G. Musrey, An Arab Common Market (New York: Praeger, 1969), Appendix, Tables 2-11.

٣٦) أنظر:
Khalil Nakhleh & Elia Zureik (eds.), The Sociology of the Palestinians (New York: St. Martin's Press, 1980).

٣٧) Ibrahim, op. cit., Ch.3; Fred Halliday, "Labour Migration in the Arab World", MERIP Reports, May 1984; Cambridge Atlas of the Middle East and North Africa, op. cit., pp.48-51.

٣٨) تمثل إذاعة صوت العرب الصادرة من القاهرة في الخمسينات والستينات مثالاً واضحاً في هذا الخصوص، حول تأثيرها على جمهور المستمعين في السعودية في هذه الفترة أنظر:
Lackner, op. cit., pp.58-86.
ولمزيد من المعلومات حول الفترة الراهنة، أنظر:
Hamdi Kandil, "The Media and Arab Integration" in G. Luciani & G. Salamé, The Politics of Arab Integration (London: Croom Helm, 1988).

٣٩) Charles Cremeans, The Arabs and the World (New York: Praeger, 1963), pp.84-85.

٤٠) Peter Mansfield, Nasser's Egypt (Harmondsworth, England: Penguin Books, 1965), pp.55-60.
وأنظر كذلك:
Seale, The Struggle for Syria, pp.253-262, 309-315; and Hudson, Precarious Republic, pp.95-96,
حول أثر التداعات الناصرية على كل من سوريا ولبنان، أنظر على الترتيب:
Lackner, op. cit., pp. 60-61, 99-100, 109; and Holden and Johns, op. cit., pp.188-189.

٤١) فيما يتعلق بحزب البعث، أنظر:
John F. Devlin, The Ba'th Party (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1976), Chs.7,10-15.
أما فيما يتعلق بالحركات القومية في العالم العربي، أنظر:
Walid Kazziha, Revolutionary Transformation in the Arab World (London: Charles Knight and co., 1975); Fred Halliday, Arabia Without Sultans (Harmondsworth, England: Penguin books, 1974), Ch.11, especially pp.386-390.

٤٢) Noble, op. cit., pp.272-274.

٤٣) أنظر فيما يتعلق بالنموذج المعروف ب «كرة البليارد» مقارنة بالنموذج المعروف ب «العنكبوت»:
John Burton, World Society (Cambridge: Cambridge University Press, 1972), pp.28-45.

٤٤) K. Boals, "The Concept Subordinate International System: a Critique," in Richard Falk and Saul Mendlovitz (eds.), Regional Politics and World Order (San Francisco: W. H. Freeman

and Co., 1973), pp.408-410.

٤٥) Hudson, Arab Politics, pp.5-7.

٤٦) Fouad Ajami, "The end of Pan-Arabism," Foreign Affairs, 1978, pp.355-356.

٤٧) أنظر الإحصائيات الخاصة بتدفقات المساعدات الى البلدان النامية، أنظر:
Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries, OECD triennial publication.

٤٨) Judith Miller and John Kifner, "Wave of Arab Migration Ending With Oil Boom," New York Times, October 6, 1985.

٤٩) أنظر المناقشة الرائعة حول هذه الظاهرة في:
Ajami, op. cit., pp.357-369.

٥٠) أنظر في تطور «الهوية» المارونية تحليل:
Tewfik Khalaf, "The Phalange and the Maronite Community: From Lebanonism to Maronitism," in Roger Owen (ed.), Essays on the Crisis in Lebanon (London: Ithaca Press, 1976).

٥١) Alan Taylor, The Arab Balance of Power (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982), pp.93-94; Y Hirechfeld, "The Odd Couple: Ba'athist Syria and Khomeini's Iran," in Ma'oz and Yanip, op. cit.

٥٢) أنظر التحليل الموجز حول العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في:
Joe Stork, "Saudi Arabia and the U.S.," MERIP Reports 91, 1981; William Quandt, Saudi Arabia in the 1980s (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1981, Chs. 4,8,and 9; Fred Halliday, "A Curious and Close Liaison: Saudi Arabia's Relations with the United States," in L. Niblock (ed.), State, Society and Economy in Saudi Arabia (New York: St. Martin's Press, 1982).

(٥٣) Rex Brynen, "State and Intifada: The Arab State System, Foreign Policy, and the Palestinian Uprisin," paper presented to the annual meeting of the International Studies Association, London, March 1989.

(٥٤) بينما يرى إبراهيم أن المسح الخاص بإستطلاع الآراء قد شمل عدة بلدان عربية، وخلص الى ان الإحساس بالقومية العربية مايزال قويا في العالم العربي. أنظر في ذلك: op. cit. ، إلا أنه مع ذلك يرى فؤاد عجمي أن إستطلاع الرأي المذكور تم تطبيقه فقط على عينة من الطلاب من مختلف البلدان العربية الذين يدرسون بجامعة الكويت وكشف عن عمق الإحساس بالجانب الديني الإسلامي والوطنية المرتبطة بالدول العربية المستقلة، أنظر:
Ajami, "The End of Pan-Arabism," p.364.

(٥٥) يعد ذلك صحيحاً الى حد كبير فيما يتعلق بأي تحرك عسكري إزاء الأردن، أنظر:
Shawadran, op. cit., pp.339-340; Ibidi, op. cit., p.167; John Marlowe, Arab Nationalism and British Imperialism (London: Cresset Press, 1963), pp.175-176.

(٥٦) فيما يتعلق بالتدخل العسكري الغربي - الفعلي أو المحتمل - في حالة حدوث تحرك عسكري أو حتى وقوع تمرد داخلي في هذه الدول خلال هذه الفترة، أنظر:
Shwadran, op. cit., p.355; Nadav Safran, From War to War (New York: Pegasus, 1969), pp.117-118; Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution (London: Macmillan, 1970), pp.190-194; Dana Adams Schmidt, Yemen: The Unknown War (London: Boldley

Head, 1969), pp.167-168, 186, 192.

(٥٧) حول أهمية الدعاية كأحد وسائل السياسة الخارجية في الخمسينات والستينات، أنظر:
Adeed I Dawisha, Egypt in the Arab World (London: Macmillan, 1976), pp.88-89; Seale, The Struggle for Syria, pp.196-198, 203-211.

(٥٨) تعد القدرات الديموجرافية أحد الأشكال الهشة للقدرات المادية. وبالرغم من أنها لاتشكل أداة مباشرة للنفوذ إلا أنها تشكل في ذات الوقت الأساس الذى تقوم عليه معظم أشكال القدرات المادية الأخرى. كذلك تعد المصادر الثقافية والاتصالية من بين الأشكال الهشة للقدرات المادية. وبالرغم من أنها لاتدخل عادة في تحليل القوة، غير أن بعض ملامح الأوضاع العربية تعطيها أهمية خاصة. فالتجانس الذى أدى إلى تقوية الروابط بين المجتمعات العربية ضمن للدول ذات الإمكانات الثقافية المتطورة جاذبية خاصة لدى القطاعات المتعلمة من السكان في البلدان العربية الأخرى. وبالمثل فإن قابلية المجتمعات العربية للاختراق واعتمادها على القدرات الثقافية جعل من الإتصالات وسيلة هامة للنفوذ. فعلى سبيل المثال يعد تفوق مصر في المجالات الثقافية والإتصالية علامة بارزة منحها ثقلاً واضحاً.

(٥٩ Kerr, "Egypt and the Arabs," p.2; Ibrahim, op. cit., pp.154-159; Samir Makdisi, "Economic Interdependence and National Sovereignty," in Lucian and Salamé, op. cit.

(٦٠ Ajami, "End of Arabism," pp.359-368.

(٦١ Dessouki, "New Arab Order," p.329; Kerr, "Rich and Poor,", p.23.

٦٢) حول تحليل المكانة السعودية المتصاعدة على المستوى العالمي، أنظر:
Bahgat Korany, "Petro-puissance et Système mondial, Le Case de l'Arabie Suoudite", Etudes Internationals, 10, 4, 1979; Naddav Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985), PP.220-227, Ch.17.
ومع ذلك يحذر الدكتور علي الدين هلال من «هشاشة» القوة السعودية، أنظر:
"New Arab Order", P.330

(٦٣ Mà'oz and Yaniv, op. cit., especially Chs. 2-4.

٦٤) حول معالجة وافية للانقسامات الاجتماعية الطبقية في النظام العربي، أنظر:
Ibrahim, Op. Cit., PP.132-148.

٦٥) حول مناقشة الأنشطة والنفوذ السعودى في شبه الجزيرة العربية خلال هذه الفترة، أنظر:
Dawisha, Saudi Arabia's Search, PP.19-21; Quandt, Op. Cit., PP.23-28, 34; and Holden and Johns, Op. Cit., PP.426-427, 446-448, 474-476.

٦٦) حول الجهود السورية الرامية إلى خلق منطقة نفوذ في منطقة الشام خلال منتصف السبعينات، أنظر:
Daniel Dishon, "The Web of Inter-Arab Relations", Jerusalem Quarterly 2 (Winter 1977).

(٦٧ Claudia Wright, "Iraq, New Power in the Middle East," Foreign Affairs, Vol.58, 1979-80.

(٦٨ Dawisha, Saudi Arabia's Search; Quandt, op. cit., Ch. 1, 2, 3; Safran, op. cit., Ch. 8, Conclusion.

(٦٩ Eliyahu Kanovsky, "Saudi Arabia's Dismal Economic Future: Regional and Global Implications," in Middle East Contemporary Survey, 1984-85 (Tel Aviv: Tel Aviv University, 1987).

٧٠) Helms, op. cit., Ch. 6.

٧١) Itamar Rabinovich, "Is Syria Declining as a Power?" New York Times, August 17, 1989; G. H. Jansen, "Syria and the USSR," Middle East International, June 24, 1988.

٧٢) William R. Thompson, "Center-Periphery Interaction Patterns: The Case of Arab Visits, 1946-1975," International Organization, Vol.35, No.2, 1981.

٧٣) Binder, "The Middle East as a Subordinate International System."

٧٤) حول شرح واف لهذه المفاهيم والأحداث، أنظر:
Noble, op. cit., Chs. 7-8.

٧٥) أنظر فيما يتعلق بهذه الأساليب:
Ibid., pp.315-324.

٧٦) Dessouki, "The New Arab Order," pp.326-237; Taylor, op. cit., pp.51-53.

٧٧) Quandt, op. cit., pp.66-67.

٧٨) حول مناقشة التغيرات في الاقتصاد المصرى وأفول نجم الأيديولوجية الإشتراكية فى ظل حكم السادات، أنظر:
John Waterbury, Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future (Hanover, N.H.: American Universities Field Staff), Part3, Chs. 1,2,5; Mark Cooper, The Transformation of Egypt (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982), PP.88-125.
أما بالنسبة لعمليات التحرر الاقتصادى فى سوريا والمشاكل المرتبطة بها، أنظر:
Elisabeth Picard, "Le Syrie des Militaired", Le Monde Diplomatique, April 1978; and Elisabeth Longuenesse, "The Class Nature of the State of Syria", MERIP Reports 77 (1979), PP.7-8.

٧٩) حول التقارب المصرى ـ السعودى والدور السعودى الوسيط بين مصر والولايات المتحدة فى أوائل السبعينات، أنظر:
Holden and Johns, Op. Cit., PP.291-297.

٨٠) فيما يتعلق بتطور العلاقات المصرية ـ الأمريكية، أنظر:
Anwar Sadat, In Search of Identity (New York: Harper and Row, 1977), PP.276-305.
أما فيما يتعلق بتطور العلاقات العسكرية، أنظر:
Joe Stork, "The Carter Doctrine and U.S. Bases in the Middle East", MERIP Reports 90 (1980), PP>7-9.

٨١) Galia Golan and Itamar Rabinovitch, "The Soviet Union and Syria: The Limits of Cooperation," in Yaacov Ro'i (ed.), The Limits of Power (New York: St. Martin's Press, 1979), pp.216, 220-223.

٨٢) Added I. Dawisha, "Iraq Changes Course," Middle East International, May 23, 1980; Barry Rubin, "United States-Iraq Relations : A Spring Thaw?" in T. Niblock (ed.), Iraq: The Contemporary State (London: Croom Helm, 1982).

٨٣) Yair Evron, "Washington, Damascus and the Lebanon Crisis," in Ma'oz and Yaniv, op. cit.,

Ch. 12; Seale, Asad, Chs. 18, 23.

84) Safran, op. cit., Chs. 14, 16; Quandt, op. cit., pp.4-71.

85) Robert O. Freedman, "Is Gorbachev Changing Soviet-Israeli Relations?" Middle East International, July 25, 1987; Jim Muir, "Shevardnadze's Tour-Doing What the Americans Couldn't," Middle East International, March 3, 1989; New York Times, December 12, 1989.

٨٦) يمكن أن نجد مثالاً واضحاً لذلك في قيام الحوار الرسمي بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٨ مثلما نجده في محاولات سوريا لتكييف مصالحها في لبنان

87) Dishon, op. cit., p.46; L. Snider, "Inter-Arab Relations," in Haley and Snider, op. cit., pp.192-193.

88) William Quandt, Decade of Decisions (Berkeley: University of California Press, 1977), pp.200-286; Harvey Sicherman, Broker or Advocate (Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 1978).

٨٩) في فبراير ١٩٧١، عبر السادات عن رغبته في التوصل إلى إتفاق سلام مع إسرائيل دون أية إشارة إلى استعداد إسرائيل للتخلي عن الأراضي المصرية التي إحتلتها في أعقاب حرب عام ١٩٦٧. وفي يونية ١٩٧٥، أعلن عن رغبته في إعادة افتتاح قناة السويس حتى ولو فشلت الجولة الثانية من إتفاقية فض الإشتباك، والتي كانت المباحثات تجرى بصددها في مارس من نفس العام. وفي نوفمبر ١٩٨٧، قام بمبادرته الجريئة لزيارة القدس وإعترف بذلك رسمياً بإسرائيل قبل أن يتم التوصل إلى أية إتفاقية سلام مُرضية، أنظر:
Joe Stork, "Sadat's Desperate Mission", MERIP Reports 64 (1978), and Sadat, Op. Cit., PP.273-274, 279-280, 302-312.

٩٠) في أوائل مارس ١٩٧٣، صرح الأسد بأنه على استعداد لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بفرض الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، أنظر:
Ma'oz, Syria Under Hafiz al-Asad, P.15.
ولمزيد من التفاصيل حول السياسة السورية تجاه إسرائيل، أنظر:
Seale, Asad, Chs.15,16,18,22.
وبالنسبة لتطور السياسة الفلسطينية تجاه إسرائيل، أنظر:
Alain Gresh, The PLO: The Struggle Within (London: Zed Press, 1985), Parts IV, V, VI; and Sameer Abraham, "The PLO at the Crossroads", MERIP Reports 80 (1979).

٩١) لمزيد من المعلومات حول التقارب بين الأردن والمنظمة وتأثير ذلك على العلاقات بين دول خط المواجهة العربية، أنظر:
Emile F. Sahliveh, The PLO After the Lebanon War (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), Part 2.

92) Ajami, "End of Pan-Arabism", P.365.
هنا ويؤكد عضيد دويشة على سيادة القضايا الإقليمية في النظام العربي، أنظر:
Adeed I. Dawisha, "The Middle East", in Christopher Clapham (ed.), Foreign-Policy Making in Developing States (New York: Praeger, 1977), PP.52-53.
وتجدر الإشارة إلى أن هذه النقطة تبدو شديدة الإرتباط بعقدى الخمسينات والستينات.

٩٣) في أوائل السبعينات، جدد العراق إدعاءاته بصدد الكويت، ولكنها اقتصرت في هذه المرة على قضية الحدود أكثر منه إشارة لقضية إستقلالية الكويت. غير أنه سرعان ما خبت هذه الإدعاءات واختفت

من على السطح، أنظر:

Khadduri, Socialist Iraq, PP.153-159.

كذلك لم تكن هناك ثمة مخاوف بالنسبة لإستمرارية دول الخليج الصغرى، خاصة مع سيرها في إتجاه تدعيم وجودها وبقائها. وإذا كان الصراع اللبناني (إبتداءاً من عام ١٩٧٠ فصاعداً) قد أثار المخاوف حول الأهداف السورية في لبنان، إلا أنه لم يكن هناك ثمة تحرك من جانبها لضمه. حول مناقشة الأهداف السورية في لبنان أنظر:

Hhlidi, Op. Cit., PP.82-84, 110, 116-117, 150-152; and Rabinovitch in Haley and Snyder, Op. Cit.,56-60, 67-73.

٩٤) O. A. G. Harb, "The GCC and Regional Security in the Gulf", in Mohammed Ayoob (ed.), Regional Security in the Third World (Boulder, Colo.: Westview, 1986); E. Peterson, The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in a Dynamic Region (Boulder, Colo.: Westview, 1988).

حول الاتحاد المغاربي، أنظر:

David Bamiord, "What Does Union Mean?", Middle East International, February 3, 1989; and "The Dread Comes True", Middle East International, March 3, 1989.

٩٥) Added I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis (New York: St. Martin's Press, 1980), PP.109, 124-139, 157-166, 185-193. for PLO-Syrian conflict see Sahliyeh, Op. Cit., Ch.6, and M. Ma'oz and A. Yaniv, "On a Short Leash: Syria and the PLO", in Ma'os and Yaniv, Op. Cit., For Syrian-Jordanian conflict, see Added I. Dawisha, "Much Smoke, Little Fire", Middle East International, February 27, 1981; and Joseph Nevo, "Syria and Jordan: The Politics of Subversion", in Ma'os and Yaniv, Op. Cit.

٩٦) Holden and Johns, Op. Cit., PP.272-282, 487-488, 501-502.

٩٧) حول التقارب العراقي - السعودي منذ عام ١٩٧٨، أنظر:

Ibid., PP.488-489; Taylor, Op. Cit., PP.81-88; T. Niblock, Iraq: The Contemporary State, Ch.10.

٩٨) W. J. Olson, "Iraqi Policy and the Impact of the Iran-Iraq War", in Robert O. Freedman, The Middle East After the Israeli Invasion of Lebanon (Syracuse: Syracuse University Press, 1986).

٩٩) Jim Muir, "Lebanon Set to Plunge over the Brink", Middle East International, September 23, 1988; Godfrey Jansen, "Cats-Paws in the Iraq-Syria Tussle", Middle East International, June 23, 1989.

١٠٠) أنظر: Kerr, "Rich and Poor", PP.28-30.

وللتمييز بين هذين الإقترابين، أنظر:

Dawisha, Egypt, PP.146-147.

وأنظر كذلك بصدد التغير في السياسة الخارجية المصرية نحو الإعتدال:

Ibid., P250, note 69.

١٠١) Nadaf Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985), pp.126-127, 138-150, 229-230.

١٠٢) Seale, Asad, pp.261-264, Ch. 17.

١٠٣) Ibid., Ch.2.

(١٠٤ R. K. Ramazani, Revolutionary Iran (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University press, 1986), Ch. 4.

حول تطور الحرب وتأثيرها على كل من إيران ودول الخليج، أنظر:

Helsm, op. cit., Chs. 5,6,8; and Gary Sick, "Trial by Error: Reflections on the Iran-Iraq War," Middle East Journal, Vol.34, No.2, 1989.

(١٠٥ Lamris Andoni, "The Gains and Losses for the PLO," Middle East International, November 21, 1987; Thomas L. Freedman, "Arab Talks: Topic is Iran," New York Times, November 10, 1987.

(١٠٦ Joe Stork and Jim Paul, "Arms Sales and the Militarization of the Middle East," MERIP Reports, February 1983; Anthony Cordesman, The Gulf and the Search for Strategic Stability (Boulder, Colo.: Westview, 1984); Anthony Cordesman, "The Middle East and the Cost of the Politics of Force," Middle East Journal, Vol.40, No.1, 1986.

١٠٧) أنظر في التحليل النظرى للأحلاف والمحاور في الشرق الأوسط، بما في ذلك النظام العربي:

Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987).

(١٠٨ Kerr, Arab Cold War, op. cit., pp.5-6, 25-33, 40, 106, 100-117, 126.

١٠٩) ينطبق ذلك بالدرجة الأولى على نظام عبد الكريم قاسم في العراق (١٩٥٨-١٩٦٣) كما ينطبق على النظام البعثى في سوريا منذ عام ١٩٦٣ فصاعدا، أنظر:

Ibid., pp.17-18, 85-91, 102.

(١١٠ Ibid., pp. 117, 121-125.

١١١) حول تطور الوفاق المصرى - السعودى في أوائل السبعينات، أنظر:

Holden and Johns, op. cit., pp.291-297.

وأنظر حول تحسن العلاقات السعودية - السورية خلال نفس الفترة:

Ibid., pp.298-299, and Petran, op. cit., pp.252-253.

(١١٢ Quandt, op. cit., pp.23-29; Safran, op. cit.

وأنظر كذلك:

Holden and Johns, op. cit.

(١١٣ Paul Jabber, "Oil, Arms and Regional Diplomacy," in Kerr and Yassin, op. cit., pp.430-439.

(١١٤ Fouad Ajami, "Stress in the Arab Triangle," Foreign Policy, Vol.29, 1977/1978, pp.92-99.

١١٥) حول التوتر المتزايد في العلاقات المصرية - السورية من وجهة النظر السورية، أنظر:

Seale, Asad, Chs.13, 14, 15, 18.

١١٦) حول الجهود السعودية لإستمالة كل من مصر وسوريا، أنظر:

M. Graeme Ban-nerman, "Saudi arabia", in Haley and Snider, Op. Cit., PP.119-129.

(١١٧ Taylor, op. cit., pp.55, 59.

(١١٨ Holden and Johns, op. cit., pp.481-508; Quandt, Saudi Arabia, pp.16-17, 113-116; and Taylor, op. cit., pp.73-81.

(١١٩ Taylor, op. cit., pp.73-81.

١٢٠) حول العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وكل من الأردن وسوريا، أنظر:
Sahliyeh, op. cit., Part 2.

١٢١) A. Baram, "Ideology and Power in Syrian-Iraqi Relations,"in Ma'oz and Yaniv, op. cit.

١٢٢) Infra, note 98.

١٢٣) Jim Muir, "Traditional Preoccupations Beckon the Arab world," Middle East International, October 21, 1988; Fida Nasrallah, "Syria Pays the Price of Isolation," Middle East International, March 21, 1989.

١٢٤) Lamis Andoni, "Arab Cooperation Council," Middle East International, February 17, 1989.

١٢٥) Jim Muir, "In Solid Support of the PLO," Middle East International, December 2, 1988; Jim Muir, "The Attempts to Break the Vicious Circle," Middle East International, February 17, 1989; Godfrey Jansen, "The Pressures on King Fahd," Middle East International, March 31, 1989; Fida Nasrallah, "The International and Regional Dimensions of the Lebanese Crisis," Middle East International, May 12, 1989.

١٢٦) Fred Axelgard, "Saudi Arabia Looks Ahead," Middle East International, March 17, 1989; Max Rodenbeck, "Egypt and Saudi Arabia," Middle East International, March 31, 1989.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية
إلى الانكفاء على الذات

د. بهجت قرني

يقصد باصطلاح «توجيه السياسة الخارجية نحو الاهتمام بالقضايا الداخلية» Foreign Policy Domestication معنيان: أولهما، اعداد السياسة الخارجية بصفة أساسية لخدمة قضايا السياسة الداخلية. وثانيهما، ترويض السياسة الخارجية ـ بصفة خاصة التخفيف من حدة طابعها الثورى. ينطبق كلا المعنيين على تطور السياسة الخارجية الجزائرية من السبعينات الى الثمانينات نحو التسعينات.

على الرغم من أن عملية «اعادة البناء والتغيير» فى الجزائر أقل شهرة من تلك التى جاء بها جورباتشوف فى الإتحاد السوفيتى والمعروفة «بالبرسترويكا» إلا أنها بكل تأكيد أقدم منها. فلقد بدأت بصورة تدريجية مع أوائل الثمانينات لتسرع الخطى مع نهاية العقد محدثة تغيرات سياسية واقتصادية جوهرية فى البلاد. فمن الناحية الاقتصادية، لم يعد النموذج الاشتراكى تلك «البقرة المقدسة» التى لا يمكن المساس بها. بل تتابعت قوانين تشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلى والدولى. ومن الناحية السياسية، صدر دستور جديد فى فبراير ١٩٨٩ نقل البلاد من نظام الحزب الواحد ـ جبهة التحرير الوطنية ـ والذى سيطر على مقاليد الأمور منذ الاستقلال الى نظام تعدد الأحزاب. مثل هذه التغيرات تثير العديد من التساؤلات: هل هذه التغيرات حدثت بالأساس نتيجة أزمة تعرض لها النظام أم أنها لا تعدو أن تكون تغيرات هيكلية نتيجة تطور طبيعى؟ وإذا كان ذلك صحيحاً ففى أى اتجاه والى أى مدى؟ هل اقتصر تأثيرها على مجرد السلوك السياسى الخارجى (أداء الدور) أم امتدت لتشمل الجوانب المتعلقة

بالتوجهات (ادراك الدور)؟

الواقع أن خبرة أولئك الذين تناولوا بالدراسة والتحليل الأحداث التى شهدتها منطقة شرق أوربا و«برسترويكا» جورباتشوف أظهرت مدى عشوائية تحليل النظم فى تقلبها كما هو الحال بالنسبة للأوضاع الراهنة فى الجزائر. فخلال خمسة أشهر فقط - ما بين أكتوبر ١٩٨٨ وفبراير ١٩٨٩ - دُعىّ الشعب الجزائرى للاقتراع ثلاث مرات. وعلى الرغم من أن الرئيس الشاذلى بن جديد قد أعلن أن بلاده ليست على استعداد بعد للتحول نحو نظام تعدد الأحزاب إلا أنه بعد أقل من عام من ذلك الاعلان أقر دستور عام ١٩٨٩ مبدأ تعدد الأحزاب. ومع نهاية العام نفسه كان هناك نحو أربعة عشر حزباً سياسياً تتنافس على الساحة تتفاوت برامجها وعقائدها ما بين شيوعيين عند أحد الطرفين الى الاصوليين الاسلاميين عند الطرف الآخر.

وإذا كان صحيحاً أن بعض متغيرات السياسة الخارجية كالجغرافية أو التاريخ لا تتغير بتلك السرعة أو المدى، إلا أن هناك فى ذات الوقت متغيرات أخرى تتغير على نحو سريع وتحدث تأثيراً كبيراً مثل السكان (يبلغ معدل الزيادة السكانية فى الجزائر ٣٫٥٪ ويعد من بين أكبر المعدلات فى العالم) والموارد (شهدت الجزائر مؤخراً انخفاضاً ضخماً فى عوائدها من البترول ومن ثم تغيراً بالعجز فى ميزان مدفوعاتها بعد أن كان يحقق فائضاً كبيراً) ومصادر الشرعية (ثارت التساؤلات حول وضعية نظام الحزب الواحد والمعتقدات الاشتراكية). نتيجة لكل ذلك اختلفت المبادئ والأسس التى تحكم النظام السياسى وتوجه عملية صنع السياسة مع بداية التسعينات عما كانت عليه فى السبعينات.

يمثل العامل الاقتصادى، وبصفة خاصة القطاع الهيدروكربونى، عاملاً هاماً وراء ضخامة واتجاه التغير الذى شهدته الجزائر مؤخراً. ففى خطابه الذى ألقاه أمام مؤتمر الاتحاد الوطنى للمرأة الجزائرية فى الثامن من مارس ١٩٨٦ حذر الرئيس بن جديد من أن الانخفاض ؛

أسعار البترول العالمية سيترتب عليه خسارة تبلغ نحو ٨٠٪ من إجمالى عوائد البلاد. ورغم أن هذه النسبة مبالغ فيها الى حد كبير إذ تبلغ الخسائر الحقيقية ٤٠٪ - إلا أنها لا تزال تمثل خسارة ضخمة خاصة إذا ما علمنا أن عوائد القطاع الهيدروكربونى تشكل ٩٠٪ من إجمالى عوائد التصدير الجزائرية.

هذه الخسائر المالية والاقتصادية الضخمة التى تميز العقد الحالى عن السبعينات وراء الضعف المالى والاقتصادى الذى تتسم به الجزائر فى الوقت الراهن. وربما تكون لغة الأرقام أكثر دلالة وقدرة على التعبير فى هذا الصدد. فبينما حقق ميزان المدفوعات الجزائرى فائضاً سنوياً تراوح بين ثلاثة الى أربعة بلايين دولار خلال النصف الأول من الثمانينات أظهر هذا الميزان عجزاً بلغ ثلاثة ملايين دولار فى عام ١٩٨٦. ومن الطبيعى أن يترتب على مثل هذه التغيرات الاقتصادية نتائج سياسية. فمن ناحية بات واضحاً عجز الدولة بصورة متزايدة عن اشباع المطالب الأساسية للسكان. ومن ناحية أخرى لم تعد موارد الدولة تكفى لخطب ود قوى المعارضة السياسية الداخلية، ومن ثم ضعفت سلطة الدولة وهيبتها فى مواجهة هذه القوى. بعبارة أخرى مثلت هذه التغيرات نهاية لعهد الدولة القوية وتزايد قوة المجتمع المدنى فى الجزائر الأمر الذى يثير التساؤل حول أثر مثل هذه التغيرات الداخلية على السياسة الخارجية للبلاد.

تحتل الجزائر كفاعل دولى وضعاً دبلوماسياً محورياً وهاماً ليس فقط بسبب موقعها الجغرافى الذى يعد نقطة التقاء بين كل من أوربا وأفريقيا والعالم العربى بل لأنها تمثل أيضاً بالنسبة لبلدان العالم الثالث نموذجاً لحركات التحرر القومى. فبينما حصلت معظم الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية على استقلالها كمنحة دفعت الجزائر مليوناً من الشهداء فى سبيل الحصول على إستقلالها. ومن هنا لم يكن غريباً أن يتخذ المحلل النفسى فرانتز فانون والذى يطلق عليه «ماركس العالم الثالث» منها نموذجاً عندما قدم محاولة لبلورة نظرية حول التحرر الوطنى فى العالم الثالث.[١]

امتد ذلك الحماس الثورى الذى عرفته الجزائر ابان نضالها للحصول على الاستقلال الى مرحلة ما بعد الاستقلال ليس فقط فى ظل النظام الثورى الذى اعتلاه أحمد بن بيللا أول رئيس للبلاد (١٩٦٢ـ١٩٦٥)، بل أيضاً فى ظل الثورة الواقعية التى سادت الجزائر خلال فترة حكم الرئيس بومدين (١٩٦٥ـ١٩٧٨). ففى خلال هذه الفترة الأخيرة كان لقاء مجموعة الدول النامية المعروفة باسم مجموعة ال ٧٧ لأول مرة فى الجزائر فى أكتوبر ١٩٦٧ لتضع الميثاق الذى يتضمن المبادئ الأساسية لادارة عملية التفاوض فى اطار الحوار بين الشمال والجنوب. وخلال هذه الفترة أيضاً كان لقاء قمة حركة عدم الانحياز الرابع فى سبتمبر ١٩٧٣ وهو اللقاء الذى جدد شباب الحركة وأعاد تشكيل توجهها. من هنا لم يكن من قبيل المصادفة فحسب أن يكون الرئيس الجزائرى هوارى بومدين هو الذى ألقى الخطاب باسم البلدان النامية فى الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم فى عام ١٩٧٤ والتى تم الإعلان فيها لأول مرة عن مفهوم النظام الإقتصادى العالمى الجديد. والحقيقة أن كل ذلك لايعدو أن يكون بعضاً مما تعرض له الكتابات عن السياسة الخارجية الجزائرية[٢] ـ رغم محدوديتها ـ من مواقف أخرى عديدة تعبر عن رغبة الجزائر فى اعادة تشكيل وهيكلة العلاقات الدولية.

وتنقسم هذه الدراسة عن السياسة الخارجية الجزائرية الى أربعة أجزاء رئيسية يتناول أولها الأسس التى تقوم عليها هذه السياسة فى محاولة لابراز أثر الميراث الاستعمارى على البناء الاجتماعى الداخلى، فضلاً عن سبرغور العلاقة بين السياسة الخارجية والمتطلبات التنموية للبلاد. ويركز الثانى على الانتقادات الجزائرية للنظام العالمى الراهن ومطالبتها باعادة النظر فيه. أما الجزء الثالث فيحلل عملية صنع قرارات السياسة الخارجية ودور النخب والمؤسسات السياسية المختلفة فيها. ويتعلق الجزء الرابع بفحص الجوانب المتعلقة بممارسة السياسة الخارجية الجزائرية بمختلف مستوياتها. وأخيراً ينتهى الفصل بمحاولة لتبين العلاقة بين المبادئ المعلنة والأداء الفعلى للسياسة أى بين النظرية والتطبيق.

البيئة الداخلية:

على الرغم من أن بعض متغيرات البيئة الداخلية كالجغرافيا لم تتغير على الاطلاق منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ أكثر من ست سنوات، إلا أن الكثير من الجوانب السياسية لهذه البيئة تغيرت تغيراً جوهرياً خلال هذه الفترة فى الوقت الذى شهدت فيه بعض المتغيرات الأخرى كالسكان والهيكل الإجتماعى تغيراً محدوداً.

الجغرافيا والسكان والهيكل الإجتماعى:

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الجزائرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة الخاصة للميراث الاستعمارى الذى عرفته البلاد. فالجزائر لم تكن مجرد مستعمرة بالنسبة لفرنسا بل جزءاً لا يتجزأ منها. ومن البديهى أن العوامل الجغرافية لعبت دوراً هاماً فى هذه العلاقة الاستعمارية ذات الطبيعة الخاصة. فالقرب النسبى للجزائر من فرنسا كان له أثرين رئيسيين: أولهما، أنه دفع فرنسا الى التفكير فى «فرنسة» الجزائر. وثانيهما، أنه شجع الآلاف من الجزائريين للبحث عن فرص أفضل للعمل فى فرنسا. وهو الأمر الذى جلب الكثير من المشاكل للبلاد فى أعقاب حصولها على الاستقلال ليس فقط لأن عوائد تلك العمالة الجزائرية المهاجرة كانت تشكل مصدراً أساسياً من مصادر البلاد من العملة الصعبة ـ والتى كانت برامج التنمية الطموحة التى بدأتها الجزائر فى حاجة ماسة إليها ـ بل مثلت أيضاً عبئاً على الاقتصاد الجزائرى الذى لم يكن بوسعه استيعابها على أثر عودتها.

ولما كانت الصحراء تغطى أربعة أخماس المساحة الكلية للجزائر ـ والتى تبلغ نحو ٢و٤ مليون كيلومتر مربع، فإن نحو ٩٠٪ من الشعب الجزائرى ـ والذى يبلغ تعداده ٢٤ مليوناً ـ يتركزون على الشريط الساحلى الخصب الضيق، وكذا المرتفعات والوديان الواقعة فى شمال البلاد بمحاذاة البحر المتوسط.

مع ذلك فإن هذه المساحة الصحراوية الشاسعة هى التى تمد البلاد بالموارد الطبيعية التى تزخر بها. ولعل أوضح دليل على أهمية الصحراء الجزائرية أنها كانت السبب وراء توقف المفاوضات الفرنسية ـ الجزائرية الخاصة بالاستقلال فى عام ١٩٦١ حيث أرادت فرنسا أن تستحوذ على وضع خاص فى الصحراء الجزائرية. وهو الأمر الذى أصر على رفضه المفاوضون الجزائيون آنذاك. فضلاً على ذلك، تمثل الصحراء الجزائرية العمق الأفريقى للبلاد. إذ تمتد لمسافة ١٥٠٠ كم على طول الحدود المشتركة للجزائر مع كل من النيجر ومالى. الأمر الذى يجعل منها جسر اتصال مباشر مع «أفريقيا السوداء»، لاسيما وأن الحكومة الجزائرية قامت بتعبيد طريقاً برياً عبر الصحراء يربطها بالدول الأفريقية المتاخمة جنوب الصحراء، الأمر الذى سهل بدوره اضطلاع الجزائر بدور لا يستهان به على المسرح السياسى الأفريقى.(٣)

ترك كل من القرب النسبى للجزائر من فرنسا الى جانب الامتداد الصحراوى بصماتهما على البنية السكانية والاجتماعية الجزائرية. ففى ظل الحكم العثمانى وقبل الاحتلال الفرنسى للجزائر اتسمت التركيبة السكانية للبلاد بالانقسام الواضح بين عنصرين: العرب والبربر. ومع التدفق الأوربى الى الجزائر فى أعقاب الاحتلال الفرنسى منذ عام ١٨٣٠، دخل عنصر عرقى جديد الى التركيبة الاجتماعية التى كانت سائدة من قبل.(٤) إلا أن التمييز العنصرى الذى عانى منه المسلمون فى الجزائر من عرب وبربر بسبب الفوارق الكبيرة فى الأوضاع الاقتصادية والقيم الاجتماعية بينهم وبين المستعمرين الجدد أدى الى خلق رابطة قوية من التماسك والوحدة بين السكان الأصليين وساهم بذلك فى مقاومة المحاولات الفرنسية «لفرنسة» الجزائر.

وعليه يمكن القول أن الفترة الطويلة نسبياً من الحكم الاستعمارى الذى عانت منه الجزائر والتى امتدت لنحو ١٢٣ عاماً لم تحدث تأثيراً عميقاً على التركيبة الاجتماعية الداخلية فى البلاد مثلما أحدثته السنوات الثمان لحرب الاستقلال (١٩٥٤ـ١٩٦٢). فلقد استطاع الشعب

الجزائرى ـ لاسيما سكان الريف ـ الصمود فى مواجهة محاولات الفرنسة وتدهور أوضاعهم المعيشية، وتمكنوا من الاحتفاظ بقيمهم الاجتماعية والروابط الأسرية التقليدية. بيد أن حرب الاستقلال جاءت لتعصف بشدة بهذه القيم والروابط:

> طور الجزائريون خلال فترة الحرب الصعبة مفاهيماً جديدة عن أنفسهم وعن قدراتهم. حتى النساء اللاتى إعتدن البقاء فى المنازل والحياة التقليدية التى تعرفها البلدان الإسلامية وجدن أنفسهن فجأة جنباً الى جنب مع الثوار من الرجال فى المعسكرات. إضطر الكثير من الشباب الى الإستقلال عن عشيرته وأسرته. كما ظهرت عناصر جديدة تقود الكفاح الثورى إستناداً الى ما يتمتعون به من سمات شخصية أكثر منه وضعاً إجتماعياً متميزاً.(*)

فضلًا على ذلك، فإن السياسة الفرنسية الرامية الى اعادة توطين ما بين مليونين الى ثلاثة ملايين جزائرى خلال سنوات الحرب زادت هى الأخرى من تمزق الروابط الاجتماعية التقليدية لتحل محلها روابط أخرى جديدة تعتمد بالأساس على الاحساس بالهوية المشتركة المتميزة كمسلمين وكجزائريين فى نفس الوقت.

ولقد ترتب على عملية التغير الاجتماعى السريعة التى فجرتها حرب الاستقلال نتائج ثلاث: أولها، أن الجهود الضخمة لاصلاح التناقضات الاجتماعية التى خلقتها طبيعة الهيكل الاستعمارى شكلت عبئاً كبيراً على الموارد الحكومية. وعلى الرغم من أن نظام التعليم القائم على التمييز العنصرى بين الأطفال الفرنسيين والجزائريين كان قد ألغى منذ عام ١٩٤٩، إلا أن الأوضاع فى مدارس الأطفال الجزائريين كانت متدنية للغاية عشية الاستقلال فى عام ١٩٦٢. إذ كانت المناهج الدراسية رفيعة المستوى ذات التوجه الأوربى قاصرة على أولئك الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا. ولم تكن نسبة القيد فى المدارس الابتدائية بالنسبة للأطفال الجزائريين تتعدى ٣٠٪ من اجمالى الأطفال فى سن الدراسة بهذه المرحلة. كذلك لم يتعد من وصل الى مستوى التعليم الجامعى ١٠٪ من اجمالى الشباب الجزائرى. ليس ذلك فحسب، بل أضاف الرحيل الجماعى للأوربيين المزيد من المشاكل للعملية التعليمية. وهبطت أعداد المقيدين فى جميع مراحل التعليم الى ٨٥٠٠٠٠ فقط الأمر

الذى فرض الحاجة الى دفعة قوية للتغلب على مثل هذه المشاكل. تمثل ذلك فى اعادة المدرسين المنفيين كما أقيمت الفصول فى المنازل التى أضحت خالية بعد رحيل المقيمين الفرنسيين. وعليه قفزت أعداد المقيدين الى مليون ونصف المليون فى عام ١٩٦٧، ثم الى ثلاثة ملايين فى عام ١٩٧٥.(٦) كما ارتفعت نسبة التلاميذ المقيدين بالمدارس الابتدائية بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٩ - معبراً عنه بالنسبة المئوية لفئات السن - من ٤٦٪ الى ٩٨٪، ومن ٨٪ الى ٣١٪ بالنسبة للمدارس الثانوية، ومن ١٠ فى المائة الى ٣١ فى المائة بالنسبة لمحو الأمية وتعليم الكبار.(٧) وعلى الرغم من كل هذه الجهود ماتزال الجزائر تعطى أولوية لتطوير واصلاح نظام التعليم. فقامت الحكومة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ بتوقيع ثلاثة عقود للاقتراض من البنك الدولى بقيمة إجمالية بلغت ١٠١و٥ مليون دولار. ويكفى للتدليل على مدى الاهتمام الذى أعطته الحكومة للعملية التعليمية أن ٢٥و٠٠٠ طالب من نحو ٣٦و٠٠٠ طالب مقيدين بالتعليم الجامعى يتلقون منحاً حكومية، فضلاً على حصول ٨٠٠ دارس على منح حكومية للدراسة بالخارج.(٨) ومن هنا لم يكن غريباً أن تبلغ مخصصات العملية التعليمية نحو ٢٧٪ من اجمالى ميزانية الدولة فى عام ١٩٧٨.

تمثلت النتيجة الثانية التى ترتبت على عملية التغير الاجتماعى السريعة فى ثورة التوقعات المتزايدة فى أعقاب الاستقلال. إذ أطلقت عملية التعبئة الشعبية من أجل الحرب طاقات جماهيرية وتوقعات هائلة يجب ارضاؤها بدت معها فى الأفق مظاهر عدم الرضى الشعبى. الأمر الذى ساعد على تفجر الصراعات السياسية الداخلية، والتى فرضت بدورها عملية تسييس القضايا الإجتماعية والسياسية مثل الحركات الاصولية والمطالب الثقافية للبربر.

كذلك فقد ترتب على برامج التحديث مزيد من الصراع بين النخب والجماعات ذات الخلفيات الثقافية المتباينة. فهناك من ناحية، أولئك الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا وأضحت معرفتهم بالتقاليد الثقافية الفرنسية تفوق معرفتهم والمامهم بالمواريث والتقاليد الثقافية العربية

الى حد أن كثيراً من القادة البارزين فى حرب الاستقلال كان من السهل عليهم التحدث بالفرنسية. وهناك من ناحية أخرى، رجال الدين الذين تمتعوا بمكانة رفيعة فى المجتمع لمعرفتهم وثقافتهم الدينية. فضلاً على اهتمام بعض قطاعات من السكان بالنهضة العربية المعاصرة.

ولقد أدى الصراع حول الهوية الثقافية الى تزايد أهمية القضايا المشار إليها على المسرح الجزائرى، لاسيما فيما يتعلق بوضع اللغة الفرنسية ومكانة المبادئ والقيم الاسلامية فى المجتمع الصناعى بايقاعه السريع. مما كان له أثره على مكانة ودور الجماعات الاجتماعية بتقاليدها المتباينة. ومن هنا كان تأكيد بومدين فى خطابه فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ على أن «الناس غير مسئولين عن ثقافتهم الفرنسية الخالصة».(٩)

أما النتيجة الثالثة فقد تمثلت فى اهتمام الحكومة الجزائرية فى العمل على تدعيم التكامل الاجتماعى واشباع الحاجات الأساسية، خاصة وأن معدل المواليد فى الجزائر يعد واحداً من أعلى المعدلات على المستوى العالمى - ٣و٥٪ سنوياً - إذ يتزايد تعداد السكان بنحو ٨٠٠و٠٠٠ كل عشرة شهور. وهو ما يضع على عاتق الحكومة مزيداً من المسئوليات فيما يتعلق بالتعليم والصحة وتوفير فرص العمل، فضلاً عن تزايد الإستهلاك. كل ذلك فى مناخ داخلى يتسم بالتعقيدات الادارية واضطرابات البربر وتزايد قوة الجماعات الاسلامية. وكان من الطبيعى أن يؤدى الشعور بالاحباط الى التمرد وأعمال الشغب. فلقد شهد مطلع الثمانينات المزيد من مظاهر عدم الاستقرار السياسى نتيجة لأسباب اقتصادية وعرقية. فعلى سبيل المثال، أغلقت جامعة «تيزى أوزو» فى عام ١٩٨٠ لتفادى اضطرابات البربر. وفى أبريل ١٩٨٥، تظاهر سكان منطقة «كاسبة» بسبب نقص المياه والظروف الصحية المتدهورة. وبعد نحو شهرين اندلعت المظاهرات فى منطقة «غاريا» - التى تبعد نحو ٦٠٠ كيلو متر من العاصمة - حيث قتل اثنان وجرح نحو ٦٥ شخصاً. وفى عام ١٩٨٦، وقعت اضطرابات مماثلة فى كل من «ستيف» و «قسطنطين». ومن هنا، لم تكن أحداث أكتوبر ١٩٨٨ التى بلغ عدد

القتلى فيها ١٨٦ قتيلاً وفقاً للإحصاءات الرسمية حدثاً فريداً. أثارت كل تلك المظاهر من عدم الاستقرار السياسى مشكلة الحكم فى دولة كان نظام الحكم فيها من أقوى نظم الحكم فى دول العالم الثالث ونموذجاً يحتذى به. وهذا يقودنا الى الحديث عن الاطار السياسى فى الجزائر.

الإطار السياسى:

تتركز السلطة السياسية العليا فى البلاد من الناحية الرسمية فى كل من جبهة التحرير - والتى تعد الحزب السياسى الرسمى الوحيد فى الجزائر والتى تأسست فى عام ١٩٥٤ - والجمعية الوطنية. وإن كانت هذه الأخيرة لم تمارس أية سلطات فعلية منذ استقلال الجزائر حيث مارسها نيابة عنها مجلس الثورة الذى أسسه بومدين فى أعقاب ثورة التصحيح التى أطاحت بنظام حكم بن بيللا فى عام ١٩٦٥. مع ذلك علينا أن نتناول هذا الهيكل الرسمى بالدراسة والتحليل لنعرف كيف تدار شئون الدولة فى الجزائر. ولكى يمكننا ذلك، علينا أن نأخذ فى الاعتبار مجموعة من المؤثرات مثل الميراث الاستعمارى وآثار حرب الاستقلال على هيكل النخب السياسية، فضلاً عن مشاكل التحديث والتنمية.

وبسبب حرب التحرير التى خاضتها البلاد، نشأ كل من الحزب الحاكم والجمعية الوطنية قبل نشأة الدولة. فقد أنشئ «المجلس الوطنى للثورة الجزائرية» فى عام ١٩٥٦ بواسطة جبهة التحرير كهيئة برلمانية صغيرة ضمت فى عضويتها سبعة عشرة عضواً.(١٠) وفى عام ١٩٥٨، أسس المجلس الوطنى بدوره الحكومة الجزائرية المؤقتة.(١١) هذا التطور المؤسسى يفسر لنا بوضوح مكانة ودور الجماعات والقوى الاجتماعية المختلفة - بصفة خاصة الجيش - فى فترة ما بعد الاستقلال.

ولقد كان من المقرر أن تأخذ الانتخابات طريقها لأول مرة فى الجزائر فى أغسطس ١٩٦٢ عقب توقيع اتفاقيات إيفيان، إلا أنها مع ذلك لم تتم بسبب التناحر بين القوى الثورية الجزائرية المختلفة نتيجة

الصراع بين العناصر السياسية والعسكرية التى لعبت دوراً بارزاً فى حرب الاستقلال. ففى الوقت الذى رأى فيه أعضاء الحكومة المؤقتة من السياسيين أن من حقهم ادارة شئون البلاد شعرت العناصر العسكرية أنها كسبت الحرب التى جعلت من الاستقلال أمراً واقعاً، ومن ثم فإن من حقهم الاضطلاع بدور سياسى. ومع ذلك لم يكن أى من الفريقين - السياسيين أو العسكريين - يمثل جماعة متحدة ومتماسكة. بل على العكس كان هناك انقسام آخر داخل كل من الفريقين بين «الداخليين» الذين قادوا الكفاح المسلح من داخل البلاد من جانب، و «الخارجيين» الذين أشرفوا عليه من الخارج من جانب آخر.

فعلى صعيد العسكريين، كان هناك انقسام بين الجيش المتمثل فى الميلشيات الداخلية التى تكونت فى المناطق الريفية والجيش المحترف (الخارجى) المتمركز فى الدول المجاورة خلال سنوات الحرب. وبينما انحلت الميلشيات الداخلية ككيان مستقل بعد الاستقلال ظل الجيش الخارجى ليشكل أساس الجيش الوطنى.

ففى أعقاب الحصول على الاستقلال تمكن أحمد بن بيللا (سياسى خارجى) بمساعدة الكولونيل بومدين (عسكرى خارجى أيضاً) من تشكيل أول حكومة وذلك عن طريق احلال المكتب السياسى الذى كان يتمتع فيه بنفوذ قوى محل الحكومة المؤقتة.(١٢)

على الرغم من عدم موافقة مجلس قيادة الثورة بصورة رسمية على عملية الإحلال إلا أنه سرعان ما مارس المكتب السياسى السلطة فى سبتمبر ١٩٦٢ بدعم من قادة الميلشيات الداخلية التى قبلت سلطة المكتب السياسى. فقام المكتب السياسى باعداد قوائم إنتخاب للجمعية الوطنية التى أشارت إليها إتفاقيات إيفيان بتخطيط بن بيللا ومؤيديه وبعض العناصر السياسية الأخرى.(١٣)

وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، أعطت الجمعية الوطنية - والمنتخبة قبل ستة أيام فقط - كامل تأييدها للسلطة القائمة والتى يترأسها محور بن بيللا - بومدين ورفاقهم. وبذلك أصبح بن بيللا رئيساً لأول حكومة جزائرية بعد الاستقلال،(١٤) والتى شغل بومدين منصب وزيراً للدفاع فيها.

لم تضع كل هذه التطورات حداً للصراع بين النخب المختلفة. بل على العكس زاد الصراع بينها حدة مع البدء فى وضع «مسودة» الدستور بعد نحو سنة من الحصول على الاستقلال، والذى قام باعدادها بعض أعضاء المكتب السياسى لتقديمها الى مؤتمر جبهة التحرير الوطنية. وكاحتجاج على الموافقة على الدستور استقال فرحات عباس رئيس الجمعية الوطنية والرئيس السابق للحكومة المؤقتة فى أغسطس ١٩٦٣.

منح الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى الاستفتاء العام الذى جرى فى ٨ سبتمبر ١٩٦٣ السلطة العليا لجبهة التحرير التى أضحت المنظمة السياسية الوحيدة فى الجزائر. كما أقر فى نفس الوقت بالدور السياسى للمؤسسة العسكرية. والجدير بالذكر أن الدستور أعطى سلطات واسعة للرئيس كرئيس للدولة والحكومة وقائد أعلى للقوات المسلحة. فللرئيس الحق فى تعيين كبار المسئولين فى الدولة سواء فى ذلك المدنيين أو العسكريين دون ما حاجة الى الحصول على موافقة الجمعية الوطنية الذى أعطاه الدستور صلاحية طلب حلها دون أن يكون بامكانها سحب الثقة منه. أكثر من ذلك، لا تعتبر سلطات الرئيس منتهية وفقاً للدستور إلا بالوفاة أو الاستقالة الاختيارية.(١٥)

ومع ذلك أطاح انقلاب عسكرى بالرئيس بن بيللا فى يونية ١٩٦٥ قام به وزير دفاعه وحليفه السابق الكولونيل بومدين الذى اتهم بن بيللا باحتكار السلطة والعمل على تدعيم الحزب من خلال التلاعب بالانقسامات داخل المؤسسة العسكرية ومحاولة اثارة الخلافات بين «الداخليين» و «الخارجيين» بهدف اضعاف بومدين ومؤيديه.

عمل بومدين على اضعاف مجلس قيادة الثورة من خلال قيامه بالغاء كل من المكتب السياسى والجمعية الوطنية. وبذلك أصبح يدير شئون البلاد جهاز تنفيذى واحد ـ بعد أن كانت تدار بواسطة مجلس قيادة الثورة والذى يضم ستة وعشرون عضواً من العسكريين وبعض

الأعضاء المنشقين على المكتب السياسي،(١٦) ويعتبر جهاز صنع السياسة الحقيقى فى البلاد الى جانب مجلس الوزراء.(١٧) ومع ذلك لم يلغ النظام الجديد دستور عام ١٩٦٣ بصورة رسمية. إلا أن المرسوم الصادر فى ١٠ يولية ١٩٦٥ نقل السلطة السيادية الى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية. وعليه يمكن القول بأن ثورة بومدين التصحيحية فى ١٩٦٥ دعمت من نفوذ كل من الرئاسة والمؤسسة العسكرية معاً.

ولم يغير دستور عام ١٩٧٦ المنبثق عن الميثاق الوطنى الذى تم وضعه فى نفس العام من هاتين الخاصيتين اللتين اتسم بهما النظام السياسى الجزائرى.(١٨) وحصل بومدين فى استفتاء عام أجرى فى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ على ٩٥و٨٩٪ من أصوات الهيئة الناخبة وأصبح رئيساً للبلاد. ومنذ ذلك الحين وحتى وفاته بعد ذلك بنحو عامين لم يكن لبومدين نائباً للرئيس فى الوقت الذى شغل فيه منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الى جانب منصب الرئاسة. إلا أنه مع تزايد حدة مرضه انتقلت صلاحية سلطات الحكم القانونية والفعلية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٨ الى كل من الكولونيل الشاذلى بن جديد والكولونيل عبد الله بلهوشت قائدا المنطقتين العسكريتين الثانية والأولى على الترتيب.

ومع وفاة بومدين فى ديسمبر ١٩٧٨ جرت محاولات جادة لتغيير نمط الحكم الفردى، إلا أن الوضع لم يتغير كثيراً. إذ تمكن بن جديد بتأييد من ممثلى الجيش فى جبهة التحرير الحاكمة من التغلب على منافسيه الرئيسيين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد يحيوى. إلا أن مؤتمر الحزب الذى كان يميل نحو القيادة الجماعية وتوزيع المناصب القيادية التى كانت مركزة من قبل فى أيدى بومدين. وعليه تم تعيين الكولونيل محمد عبد الغنى - عضو مجلس الثورة والقائد العسكرى السابق لمنطقتى أوران وقسطنطين رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية. كذلك فقد أدخلت بعض التعديلات الدستورية فى ٣٠ يونية ١٩٧٩ و ٧ يناير ١٩٨٠ بهدف التقليل من سلطات الرئيس ووجوب تعيين نائباً له ورئيساً للوزراء. فضلاً على اعطاء الجمعية الوطنية سلطة عزل الرئيس فى حالة عجزه عن ادارة شئون البلاد بسبب المرض.

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه التعديلات، إلا أنها تعد محدودة للغاية مقارنة بتلك التى أعقبت اضطرابات أكتوبر ١٩٨٨ والتى مثلت تخلياً صريحاً عن المبادئ الأساسية لدستور عام ١٩٧٦. مقارنة بدستور عام ١٩٧٦ يعد دستور ١٩٨٩ أكثر وضوحاً فيما يتعلق بعملية اعادة البناء والتغيير فى الجزائر. فلقد شملت أهم التغيرات الصفة الاشتراكية للدولة والتى كانت تنص عليها المادة الأولى من دستور عام ١٩٧٦. تغير آخر تمخض عنه الدستور الجديد تمثل فى السماح بقيام هيئات وجماعات ذات طبيعة سياسية - المادة ٤٠ من دستور ١٩٨٩ - وهو ما شكل نقطة البداية لتبلور نظام التعدد الحزبى الذى بدأ يتنامى فى البلاد. أما التغير الهام الثالث الذى أسفر عنه دستور عام ١٩٨٩ فيتعلق بوضع الجيش ودوره فى البلاد. فبينما كان الفصل الرابع من الدستور القديم يدور بكامله حول دور الجيش والنظر إليه باعتباره دوراً مشاركاً «فى تنمية البلاد وتأسيس الاشتراكية» لم يخصص الدستور الجديد سوى جزءاً من الفصل الثالث للمؤسسة العسكرية والتى تحدد دورها فى «حماية الاستقلال الوطنى والدفاع عن السيادة القومية ووحدة البلاد وتكاملها الاقليمى». بإختصار، أضعف الدستور الجديد من دور الجيش وركز على الاحتراف وعدم التسييس.

الى جانب هذه التغيرات الثلاث الهامة هناك بعض الاختلافات الأخرى تضمنها الدستور الجديد مثل التأكيد على دور الاسلام فى الدولة. إلا أن التغيرات الثلاث السابق الاشارة إليها أوضحت بحق بداية «العهد الجديد» فى الجزائر إذ أنه من بين مراكز الثقل الرئيسية الثلاثة السابقة - الجيش والحزب والرئاسة - أضحت الرئاسة كمؤسسة أكثر المؤسسات السياسية ثقلاً فى ظل الدستور الجديد.

ورغم كل هذه التغيرات التى جاء بها الدستور الجديد لم ينته الجدل والنقاش حول طبيعة النظام السياسى. فمع هذا التغيير المؤسسى بدأت القوى السياسية المختلفة الفاعلة على الساحة السياسية ضغوطها للتأثير على عملية التغير - وهو ما سوف يتم مناقشته عند

الحديث عن الجزء الخاص بعملية صنع القرار. إلا أن ما يهمنا الآن هو التركيز على نقطتين على قدر كبير من الأهمية تتعلقان بتطور دور الجماعات السياسية الرئيسية على الساحة الجزائرية. تتعلق النقطة الأولى بالجماعات والقوى الاسلامية الصاعدة. وتدور الثانية حول تغير وضع الجبهة الوطنية الحاكمة من كونها الحزب السياسى الوحيد - الحزب الحاكم - الى مجرد حزب سياسى من بين أربعة عشر حزباً أضحت موجودة على الساحة السياسية، وإن كانت لا تزال تمثل القوة السياسية القائدة.

ففى الثمانينات، برزت الجماعات الاسلامية كقوة سياسية واسعة الانتشار والتأثير(١٩) جاء هذا التطور مع اعتراف الميثاق الوطنى لعام ١٩٨٦ ودستور عام ١٩٨٩ بالتأكيد على دور الاسلام فى المجتمع الجزائرى والاعتراف بالنفوذ السياسى الجديد للقوى التى تمثله. أظهرت الجماعات الاسلامية قدرتها على التعبئة الشعبية وهو ما كشفت عنه أحداث الشغب التى وقعت فى عام ١٩٨٨ حيث وقف الآلاف من المتظاهرين الذين تقودهم الجماعات الاسلامية فى مواجهة الجيش وسقط منهم العشرات من الشهداء. أدت هذه الأحداث بالرئيس بن جديد الى مقابلة قادة الحركات الاسلامية. الأمر الذى كان له أثره على ظهور الجماعات الاسلامية كقوة سياسية معارضة تتمتع بقاعدة جماهيرية عريضة.

والواقع أن الدستور الجزائرى الصادر عام ١٩٨٩ يعد دستوراً فريداً بين دساتير الدول العربية إذ سمح بامكانية قيام أحزاب سياسية على أسس دينية. وعليه برزت على الساحة جماعتان متنافستان تتحدثان بإسم الاسلام السياسى هما جماعة الدعوة الاسلامية وجبهة الانقاذ الوطنى الاسلامية. اتسمت هذه الأخيرة بالحماس الثورى المتزايد، إذ حرضت الشباب على التظاهر فى الشوارع والحرم الجامعية. وشكلت بذلك قوة احتجاج رئيسية فى مواجهة الحكومة نتيجة تمكنها من استقطاب قطاعات عريضة من الرأى العام الى جانبها. والجدير بالذكر أن الجبهة طالبت بتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية وسرعة حل المشاكل المتفاقمة

التى تؤرق حياة الغالبية العظمى من الجماهير. بإختصار، شكلت جبهة الانقاذ الاسلامى تهديداً مباشراً لنظام الحكم القائم فى البلاد.

وفى الوقت الذى قويت فيه جبهة الانقاذ الاسلامية لم تعد جبهة التحرير المنافسة ذراع الدولة القوى وأداة التعبئة الرسمية كما كانت من قبل أن تتحول البلاد الى نظام التعدد الحزبى. ومن هنا كان تأكيد جبهة التحرير فى المؤتمر الطارئ الذى عقدته فى نوفمبر ١٩٨٩ على:

> التحول من نظام الحزب الواحد السابق الى أداة جماهيرية قادرة على أن تقود المسيرة نحو التطور الديمقراطى والتعددية الحزبية ودعم برنامج الحكومة للإصلاح. وانتهى المؤتمر بمباركة تجربة بن جديد الديمقراطية وكذا دعمه لخطوات وبرامج الاصلاح الاقتصادى الجذرية التى شرعت الحكومة فى تطبيقها.(٢٠)

وفى واقع الأمر، أبرز هذا المؤتمر الطارئ وجود أربعة توجهات رئيسية على الأقل على الساحة السياسية فى الجزائر:

> يتمثل التوجهان الأوليان فى القاعدة الجماهيرية العريضة المنقسمة الى تكتلين يؤيد أحدهما الإصلاحات الجديدة والآخر يعارضها ويعمل على حماية الأوضاع السابقة. ويتمثل التوجه الثالث فى كوادر جبهة التحرير من أصحاب الإمتيازات السابقة الذين وجدوا أنفسهم فى مثل هذه البيئة الجديدة عرضة لفقد إمتيازاتهم، ومن ثم شكلوا جماعة أخرى متميزة. أما التوجه الرابع فيتمثل فى القيادات الاسلامية الصاعدة.(٢١)
>
> إلا أن أهم ما فى الأمر أن هذا المؤتمر الطارئ لم يكن تعبيراً عن الرغبة فى تنفيذ الاصلاحات الجديدة بقدر ما كان تعبيراً عن الترحيب بعودة أعضاء جبهة التحرير من الجيل القديم .... واعادة توحيد صفوفها وتقديم التنازلات الضرورية المرتبطة بالقضايا الإجتماعية الحساسة فى محاولة لدعم تماسك الحزب والتغلب على الانقسامات الداخلية.(٢٢)

ولتحقيق هدف التماسك فى مواجهة قوى المعارضة بدا واضحاً بصورة متزايدة التأكيد فى لغة خطاب الجبهة على الرموز الاسلامية ومطالب الجماعات الاسلامية. هذا التأكيد المتزايد على الجوانب الدينية اعتبره المصلحون العلمانيون بمثابة ناقوس الخطر حتى أن البعض رأى أن «جبهة التحرير أضحت تركز على الجوانب الدينية أكثر مما تفعل جبهة الانقاذ الوطنى الا سلامية نفسها».(٢٣)

وعلى الرغم من التقلبات الشديدة التى اتسم بها الموقف السياسى فى البلاد تمكنت الحكومة من الوقوف فى سبيل وصول بعض من أقطاب المعارضة الى عضوية المكتب السياسى عن طريق الانتخاب. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن قدرة الحكومة على التعامل مع المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المتفاقمة بتأثيراتها العميقة هو الذى سيحدد طبيعة التطور السياسى فى المرحلة المقبلة. وهو الذى يفسر لنا فى ذات الوقت لماذا كل هذا الحوار حول التوجه الاقتصادى للجزائر بصفة خاصة ونموذجها التنموى بصفة عامة.

القدرات الإقتصادية وتزايد الإهتمام بالجوانب الإقتصادية فى السياسة الخارجية:

أثرت السياسة الاقتصادية للجزائر منذ استقلالها على سياستها الخارجية من ناحيتين رئيسيتين: الأولى، أن تدخل الدولة المتزايد فى الحياة الاقتصادية أدى الى تضخم النخبة الادارية - التكنوقراط - الأمر الذى سمح لهم بدور متزايد فى عملية صنع السياسة. والثانية، أن الثقل المتزايد للقطاع الهيدروكربونى فى خطط التنمية دعم من قدرة البلاد على ايجاد شركاء اقتصاديين من ناحية، ومكنها من ناحية أخرى من بناء مصداقية كبيرة فى الأوساط الدولية سهلت الى حد بعيد فرص الاقتراض من الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من أن الجزائر ورثت هياكل انتاج أساسية لا بأس بها نسبياً إلا أن اقتصادها ابان الاستقلال كان مشوهاً الى حد بعيد. يرجع السبب فى ذلك الى أن الهيكل الاقتصادى للبلاد كان مصمماً ليعمل كجزء من الاقتصاد الفرنسى وليس كاقتصاد لدولة مستقلة. الأمثلة على ذلك عديدة منها مثلاً التركيز على حقول الكروم والخمر فى دولة إسلامية، ومنها كذلك الاعتماد على الأسواق الفرنسية فى تصريف المنتجات.(٢٤) لم يضع هذا الوضع الجزائر فى موقف صعب فقط إبان فترة المفاوضات من أجل الحصول على الاستقلال بل أيضاً خلال السنوات الأولى من عمر الدولة الوليدة بعد الحصول على الاستقلال.

فلقد عانى الاقتصاد الجزائرى خلال هذه السنوات الأولى من عمر لدولة من الكثير من المشاكل الناجمة عن حرب الاستقلال والتى تمثلت فى موجات الهجرة الداخلية المكثفة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، والدمار الذى لحق بالحقول والمحاصيل، والتدمير الذى لحق بالطرق ووسائل المواصلات وتدهور المعدات الصناعية والزراعية. وفوق كل ذلك خلق الرحيل المفاجئ لكثير من رجال الادارة والملاك الفرنسيين والأوربيين فراغاً لم يكن من السهل بمكان التغلب عليه.[٢٥] كل ذلك يفسر لجوء «ثورة التصحيح» التى قام بها بومدين فى عام ١٩٦٥ الى التركيز على الداخل والاسراع بعملية التصنيع ومن ثم تدخل الدولة وتزايد دورها.

بدأ التخطيط للتنمية بجدية فى الجزائر مع الخطة الثلاثية ١٩٦٧-١٩٦٩، وإن كانت الدولة قد نشطت بالفعل فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية قبل ذلك. ولقد أدى رحيل الأوربيين الى وقوع أكثر من ٧٠٠ مصنع أسيرة الأهمال،[٢٦] والادارة الذاتية للعمال بعد أن قامت الحكومة فى عام ١٩٦٦ بتأميم الجزء الأعظم من قطاع التعدين، وبتأميم الكثير من الشركات الصناعية فى ١٩٦٨، ثم قطاع الصناعات الهيدروكربونية فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١. وعلى الرغم من أن الدولة قد قدمت تعويضات عادلة لأصحاب هذه المصانع والشركات المؤممة، إلا أن ذلك كان له أثره على علاقات الجزائر الخارجية خاصة علاقاتها مع فرنسا خلال عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١.[٢٧]

وتوضح لنا هذه القضية الأخيرة مدى العلاقة بين القدرات الاقتصادية والسياسة الخارجية. فلقد كان من الطبيعى أن تتأثر العلاقات الجزائرية-الفرنسية بسبب الميراث الاستعمارى من ناحية وحاجة البلاد الى التأميم واعادة بناء هياكلها الاقتصادية من ناحية أخرى. ومن هنا كان على صانعى السياسة الجزائريين أن يبحثوا عن شركاء آخرين حتى يتمكنوا من تدعيم قدراتهم التفاوضية ويحققوا أهدافهم التنموية بقدر أكبر من حرية الحركة. ولهذا السبب كان تزايد

أهمية الولايات المتحدة فى علاقات الجزائر الاقتصادية مع العالم الخارجي. هذا الشكل من أشكال الترابط بين القدرات الاقتصادية والسياسة الخارجية أضحى أكثر وضوحاً لاسيما فيما يتعلق بالقطاع الهيدروكربوني.

فالواقع أن الجزائر تعتبر أوفر حظاً مقارنة بالكثير من الدول النامية إذ أن قطاع الصناعات الهيدروكربونية فيها كان قد تطور قبل الحصول على الاستقلال من خلال الشركات الفرنسية وبمساعدة الحكومة الفرنسية ذاتها. وهو ما ساعد الجزائر على الافلات من المشاكل المتعلقة بالعجز فى ميزان المدفوعات الذى عرفته معظم بلدان العالم الثالث فى فترة ما بعد الاستقلال مباشرة. إلا أن وضع الجزائر لم يخل مع ذلك من بعض الجوانب السلبية والتى تتمثل أهمها فى أن هذا القطاع لم يكن تحت السيطرة الجزائرية. ومن ثم ظهرت بعض الصعوبات فى طريق وضعه فى مكانه الصحيح فى اطار خطة التنمية الشاملة. وللتغلب على هذا الجانب السلبى قامت الحكومة الجزائرية فى أواخر عام ١٩٦٣ بتأسيس هيئة وطنية عرفت باسم «الهيئة القومية لنقل وتجارة المواد الهدروكربونية «سوناتراك» SONATRACH، والتى تمكنت بحلول عام ١٩٦٥ من اعادة تنظيم العلاقات مع شركات البترول الأجنبية العاملة على الأراضى الجزائرية ووقعت معها عقوداً تخضع للمراجعة واعادة النظر فيها كل خمس سنوات.

وبحلول أول مراجعة بعد مضى خمس سنوات حدث تطوران جديدان هما: ظهور «منظمة الدول المصدرة للبترول» أوبك من ناحية، والاسراع بعملية التحول الاشتراكى فى الجزائر من ناحية أخرى. وعلى ذلك قامت الحكومة الجزائرية فى فبراير وأبريل ١٩٧١ بتأميم ٥١٪ من الامتيازات الممنوحة لشركات التنقيب عن البترول و ١٠٠٪ فيما يتعلق بالغاز الطبيعى وخطوط أنابيب البترول وأعمال النقل الأخرى. بعبارة أخرى أضحت «سوناتراك» الشريك الأكبر للشركات الأجنبية المتعاقدة معها. وبذلك زادت الحكومة الجزائرية فيما بين عامى ١٩٦٦، ١٩٧٢ الى حد كبير من قبضتها على القطاع الهيدروكربونى من ١٢٪ الى ١٠٠٪

بالنسبة لعمليات التنقيب، ومن ٥و١١٪ الى ٧٧٪ بالنسبة لانتاج البترول، ومن ١٨٪ الى ١٠٠٪ بالنسبة للغاز الطبيعى، ومن ٣٨٪ الى ١٠٠٪ بالنسبة لوسائل النقل وخطوط الأنابيب، ومن ٤و٢٠ الى ١٠٠٪ بالنسبة لمعامل تكرير البترول، وأخيراً من صفر الى ١٠٠٪ بالنسبة لتوزيع منتجات هذا القطاع داخل البلاد.[٢٨] نتيجة لكل ذلك أصبحت «سوناتراك» عاشر أكبر شركة بترول فى العالم بحلول عام ١٩٧٨.[٢٩] ليس ذلك فحسب، بل أضحى فى استطاعتها التأثير على الرابطة بين السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية فى المستقبل بسبب عمليات التنمية الصناعية الذى بدأت تشهدها الجزائر والدور الحيوى الذى يلعبه القطاع الهيدروكربونى فى ذلك.

وفى عام ١٩٧٨، قامت «سوناتراك» بدراسة مشتركة مع كبرى شركات البترول العالمية أطلق عليها: «خطة تنمية القطاع الهيدروكربونى فى الجزائر: المشاريع المالية ١٩٧٦-٢٠٠٠». وضعت هذه الدراسة أسس التنمية المستقبلية فى البلاد.[٣٠] وكما ذكر الرئيس بن جديد فى مقابلة له مع أحد محررى جريدة ليموند الفرنسية فى أول نوفمبر ١٩٧٩ قائلاً: «لدينا استراتيجية عليا للتنمية تقوم على التصنيع .... ليس هناك نقاش فى أنه لا رجعة فى ذلك .... بل على العكس علينا أن نحافظ على سياستنا ونعمل على تطويرها ونصحح أخطاءنا».[٣١] وتجدر الاشارة الى أن الجزائر لجأت الى بيع حصة كبيرة من احتياطيات البترول والغاز الطبيعى كوسيلة لخلق قاعدة صناعية ضخمة ومتكاملة فى البلاد.

وتكشف متابعة الأداء الاقتصادى للجزائر خلال السبعينات عن مدى ارتباطه بقطاع الهيدروكربونات. بل يصبح الأمر أكثر وضوحاً إذا ما علمنا أن عوائد هذا القطاع ارتفعت من مليون دولار فقط فى عام ١٩٥٨ الى ١٠٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ ثم الى ٤١٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٤. ومن هنا لم يكن غريباً أن يرتبط معدل النمو الاقتصادى فى البلاد بمعدل النمو فى هذا القطاع. فعندما كان معدل النمو السنوى لقطاع الهيدروكربونات ٩و٤٪ خلال الفترة بين عامى ١٩٧٣،

١٩٧٨ كان معدل النمو فى الدخل القومى الاجمالى GDP فى الفترة بين عامى ١٩٧٤، ١٩٧٧ هو ٤و٦٪. وعندما ارتفع معدل النمو فى القطاع الهيدروكربونى الى ١٠٪ عام ١٩٧٨ إرتفع على أثره معدل النمو فى الدخل القومى الاجمالى ليصل الى ٨و١٠٪ فى نفس العام.(٣٢)

والحقيقة أن معدلا النمو فى قطاع الهيدروكربونات والدخل القومى الإجمالى يلعبان دوراً محورياً فى التأثير على المكانة الدولية للجزائر ومصداقيتها فى الأوساط المالية الدولية. فعلى سبيل المثال، تمكن البنك الأهلى الجزائرى فى أوائل الثمانينات من التوقيع على عقد اقتراض بلغت قيمته ٢٠٠ مليون دولار لمدة عشر سنوات مع فترة سماح خمس سنوات بفائدة محدودة بلغت ٨٧٥و٠٪ فقط أعلى من معدل الفائدة المتعامل بها بين البنوك داخل النظام المصرفى الإنجليزى.

ولقد سهلت هذه المكانة التى تمتعت بها الجزائر فى الأسواق المالية الدولية من امكانية الاقتراض بصورة مكثفة لمواجهة احتياجات الاستثمار والتنمية. ففى عام ١٩٧٨، بلغ اجمالى ما اقترضته «سوناتراش» أكثر من ٣٢٠٠ مليون دولار، كما بلغ اجمالى ديون الجزائر أقل قليلاً من ٢٠ بليون دولار. مع أوائل الثمانينات. وإن كانت عوائد القطاع الهيدروكربونى قد ساعدت على خفض معدل خدمة الدين من ٢٥٪ الى ٧و٢٢٪ من اجمالى قيمة الدين مع مطلع عام ١٩٨٠، (٣٣) إلا أن الوفرة البترولية العالمية فى أوائل الثمانينات والجهود الجزائرية للحفاظ على البترول كان من شأنها التأثير سلباً على عوائد البلاد. ومن ثم الحاجة الى زيادة الاقتراض إذا ما رغبت الجزائر فى تنفيذ خطة التنمية ١٩٨٠-١٩٨٤ والتى تقدر جملة استثماراتها بأربعة أضعاف جملة استثمارات الخطة ١٩٧٤-١٩٧٧.

وكذلك تتضح العلاقة الارتباطية القوية بين الأوضاع الاقتصادية والسياسة الخارجية من آثار خطة التنمية الهيدروكربونية سوناتراك - بشتل Sonatrach-Bechtel بصفة خاصة فيما يتعلق بالخطط الخاصة بمد خطوط أنابيب نقل الغاز الى أوربا عبر أراضى دول مجاورة. فمن

المفترض أن يمر خط الأنابيب الى ايطاليا عبر تونس وهو المشروع الذى كاد يتوقف فى أوائل عام ١٩٧٧ بسبب احجام الحكومة التونسية وترددها فيما يتعلق بمرور الخط عبر أراضيها. إلا أنه فى ١٩٧٧ وقعت إيطاليا - وليس الجزائر - اتفاقية اقامة الخط على الأراضى التونسية. وفى ١٦ يونية ١٩٧٩ افتتح الرئيس بن جديد العمل فى المشروع بطول ٤٩٨و٢ كم.(٣٤) هذا التأثير للبترول على السياسة الخارجية لا يمكن فصله عن الزيارات المتبادلة للمسئولين على مستوى عال بين الجزائر وتونس فى ٢٩٨٢-١٩٨٣، والتى انتهت بتوقيع اتفاقية «الصداقة والأخوة» بين البلدين لمدة عشرين عاماً.(٣٥) وبالمثل فى يونية ١٩٧٩ تم تغيير مسار خط الأنابيب المتجه الى أسبانيا ليمر عبر الأراضى المغربية حتى قرطاجة بدلاً من مروره مباشرة من أوران فى الأراضى الجزائرية عبر البحر المتوسط.(٣٦) ومن هنا فإن لقاء الملك الحسن الثانى والرئيس بن جديد فى فبراير ١٩٨٣ على الحدود بين البلدين لم يكن فقط ليهدف الى وقف تصاعد المواجهة العسكرية فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية ولكن أيضاً لمناقشة الاعتبارات الاقتصادية التى تهم كلا البلدين.

القدرات العسكرية:

ليست هناك فى حقيقة الأمر معلومات دقيقة ومؤكدة يمكن ذكرها عن القدرات العسكرية للجزائر ابان حصولها على الاستقلال باستثناء بعض التدريبات العسكرية التى تلقتها العناصر الشبابية خلال الفترة الاستعمارية. فعلى سبيل المثال، استخدمت فرنسا المجندين الجزائريين للعمل فى اطار القوات الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية. وفى الحرب العالمية الثانية ضم الجيش الفرنسى نحو ٠٠٠و٢٠٠ من الشباب الجزائرى للقتال فى مواجهة الجيوش النازية.

اعتمد الجيش الذى تكون عقب الاستقلال مباشرة على الميليشيات العسكرية التى بدأت شن حرب التحرير فى عام ١٩٥٤. ومن هنا كان على عاتق بومدين مهمة تحويل هذا الجيش الى مؤسسة عسكرية عصرية.

ولتحقيق ذلك تحتم عليه أن يخلق الوسائل التى تمكنه من الحصول ليس فقط على أسلحة متقدمة ومدربين بل أيضاً اقامة قطاعات جديدة مثل القوات الجوية والبحرية من العدم.

لم يكن من السهل بمكان وضع حد للانقسامات داخل جيش التحرير واقامة جيش محترف نتيجة التمايز الذى اتسم به. فلقد أدت هذه الانقسامات الى حدوث بعض التمرد فيما بين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٨ - باستثناء عام ١٩٦٦ - فى شكل قوى ذات توجهات ضيقة.(٣٨) تمثلت أهم هذه التمردات فى محاولة الانقلاب التى وقعت فى عام ١٩٦٧ والتى تمكن الجيش الشعبى الجزائرى من سحقها. ومع ذلك بدت مهمة بناء جيش عصرى تحقق بعض النجاح. ويحدر بنا الاشارة هنا إلى ما صرح بومدين فى أكتوبر ١٩٦٩:

> يتطلب بناء الدولة بمعناه الواسع فى نفس الوقت بناء قوات مسلحة. ولقد إستطعنا أن نحقق ذلك وفقاً لما خططناه. وبفضل كل ذلك تحول جيش الفلاحين والعمال - جيش الفقراء - الى جيش عصرى مسلح بأحدث أنواع الأسلحة ويضم العشرات بل المئات من المهندسين والفنيين. وعلى الرغم من أننا قمنا بكل ذلك فى صمت فإن ما أنجزناه حتى الآن يتفق وما توقعناه.(٣٩)

ولكن ما هى نوعية الأفراد الذين يشكلون هذا الجيش؟ ما هو نمط تنشئتهم السياسية؟ ما هى قيمهم ومعتقداتهم السياسية؟ وللاجابة على ذلك يمكن القول أن نمط الجندى الجزائرى وفقاً لدراسة نشرتها الجامعة الأمريكية بواشنطن فى عام ١٩٧٨:

> الجندى الجزائرى هو إبن لفلاح أو عامل حضرى. يتسم بالخشونة والصلابة وحب النظام. لديه إحساس قوى بالوطنية والولاء العسكرى النابع من الإنجازات الهائلة التى حققها المقاتلون الثوريون من أبناء البلاد والذين لا يزال بعضهم يخدم معه فى الجيش. فضلاً عن ذلك فإنه إكتسب العقيدة المذهبية للثورة المستمرة باشتراكيتها وأهدافها الوطنية.(٤٠)

كذلك شكل الجيش - سواء فى ذلك الجيش الخارجى المحترف أو الجيش الداخلى المكون من جماعات المجاهدين - أساس الجيش الوطنى الجزائرى. ألم يقل بومدين لمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام القاهرية: «نحن مناضلون قبل أى شيئ آخر».(٤١) ومن

هذا المنطلق أرسلت الجزائر الى مصر مع اندلاع حرب يونية ١٩٦٧ كتيبة من المدفعية والمدرعات ونحو مائة طائرة ميج. وفى ٢٥ يونية ١٩٦٧، أضحى التجنيد اجبارياً فى الجزائر. إلا أن هذه التطورات لم يترتب عليها أى تحويل للموارد من قطاع التنمية الى الجيش. فعلى الرغم من تزايد الميزانية العسكرية فيما بين عامى ١٩٦٥، ١٩٧٣ بنحو الثلث فقط إلا أن نصيبها من اجمالى الميزانية القومية قد تناقص من ١٥٪ الى ٨٪.(٤٢)

ومع تفاقم الصراع مع المغرب حول الصحراء الغربية منذ منتصف السبعينات - والذى أثار من جديد الذكريات المريرة للصراع العسكرى بين البلدين فى ١٩٦٣-١٩٦٤ فى الوقت الذى كان فيه الجيش الجزائرى لا يزال ضعيفاً - تغير نمط تشكيل القوات المسلحة وتوزيعها. إذ تمركزت ستة مناطق عسكرية عند «تندوف» قرب الحدود مع المغرب والتى تم الاعلان عنها لأول مرة فى يناير ١٩٧٦. وعليه زادت النفقات العسكرية من بليون دينار جزائرى (٢٨٥ مليون دولار) فى عام ١٩٧٥ الى ٩و٣ بليون (٨و٨٥٦ مليون دولار) فى عام ١٩٨٢ بزيادة ٤٠٠٪ مقارنة بزيادة نحو ٤٠٪ بين عامى ١٩٦٥، ١٩٧٣ (من ٤٨٤ مليون الى ٦١١ مليون دينار جزائرى). أما بالنسبة لمشتروات السلاح، فإن معهد أبحاث السلام الدولى بإستكهولم يكشف لنا عن أن هناك خمس عشرة اتفاقية فيما بين عامى ١٩٧٦-١٩٨١ مقابل خمس إتفاقيات فقط تم توقيعها بهذا الخصوص فى الفترة بين عامى ١٩٧٠-١٩٧٥.(٤٣)

فضلاً عن ذلك تشير الدلائل الى أن النفقات العسكرية الجزائرية قد فاقت أرقام الميزانية فى بعض السنوات، وذلك من خلال الاقتطاع من مخصصات أخرى فى الخطة المالية من ناحية.(٤٤) ومن ناحية أخرى، تمت تغطية بعض الفروق من خلال المنح السوفيتية المخصصة للتسليح كما هو الحال بالنسبة لعامى ١٩٦٧ و ١٩٧٤ لتعويض الأسلحة الجزائرية المرسلة الى ميدان المعركة. وهذا يقودنا الى أثر مشتروات الأسلحة على السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من الاستمرار فى استخدام الأسلحة الفرنسية إلا أن معظم المعدات الحربية الجزائرية فى عام ١٩٦٧ كانت سوفيتية الصنع واستمرت نسبتها فى التزايد حتى الثمانينات. فضلاً عن ذلك تمكن الجيش من تصنيع بعض المعدات السوفيتية داخلياً بأعداد كبيرة. لم يكن ذلك بالأمر الغريب إذ أن العلاقات الوطيدة بين الجزائر ودول كتلة الاشتراكية وغيرها من الأنظمة الثورية الأخرى كانت بالأساس فى المجال العسكرى.(٤٥)

وعلى الرغم أيضاً من استمرار الاعتماد على بلدان الكتلة الشرقية فى التسليح خلال الثمانينات، إلا أن هذا النمط نفسه عكس أيضاً محاولات للحصول على أسلحة غربية فى اطار خطة جادة لتنويع مصادر السلاح. ولم تشمل المحاولات فرنسا وحدها بل الولايات المتحدة أيضاً والتى رفعت الجزائر فى عام ١٩٨٥ من قائمة الدول غير المسموح لها بشراء أسلحة أمريكية. فضلاً عن أن التسوية المحتملة لمسألة الصحراء الغربية من شأنه ازالة احدى العقبات الكبيرة أمام الجزائر فيما يتعلق بالحصول على أسلحة غربية.

ومن ناحية أخرى، أدى التقارب الجزائرى - المغربى وتهدئة الصراع حول الصحراء الغربية الى استقرار ميزانية الدفاع الجزائرية منذ منتصف الثمانينات وحتى عام ١٩٨٩. زادت الميزانية من ٦و٤ بليون دينار فى ١٩٨٤ الى ٨و٤ بليون دينار فى ١٩٨٥، ثم الى ٥و٥ بليون دينار فى عام ١٩٨٦، ثم الى ٨و٥ بليون دينار فى ١٩٨٧، ثم الى ٢و٦ بليون دينار فى ١٩٨٨، ثم الى ٦و٦ بليون دينار فى عام ١٩٨٩. وإذا أخذنا فى الاعتبار معدل التضخم العالمى والانخفاض فى سعر صرف الدينار الجزائرى (من ٩و٤ للدولار فى ١٩٨٤ الى ٩و٦ دينار للدولار فى ١٩٨٩) نجد أن متوسط الميزانية الثانوية للدفاع ظلت كما هى، بل وتناقصت خاصة فى عام ١٩٨٩.

كذلك يبدو أن النفوذ السياسى للمؤسسة العسكرية قد تغير. فكما

سبقت الإشارة فاز الرئيس بن جديد بمنصب الرئاسة بفضل مساندة الجيش. إلا أنه مع ذلك أصر فيما بعد على احتراف الجيش ومن ثم تقليل - إن لم يكن انهاء دوره السياسى من خلال التركيز على مفهوم الجيش المحترف. وأدت الاصلاحات التى قام بها الى استبدال عناصر الحرس القديم فى المناصب القيادية فى الجيش بعناصر أخرى جديدة. وعلى ذلك أعلن الكولونيل يحيى رحال - المسئول السياسى الجديد فى الجيش - انسحاب الجيش من الحياة السياسية. وبالفعل ساندت بعض قيادات الجيش فى تحقيق ذلك من أمثال قائد المنطقة العسكرية الأولى ورئيس الأركان.(٤٦) ولتعويض الجيش عن تناقص نفوذه السياسى عمدت الرئاسة الى تزويده بالمعدات الحديثة بصفة خاصة من المصادر الغربية. ومع ذلك يمكن القول أنه إذا ما استمر الوضع الاقتصادى فى التدهور وتزايدت الآثار المترتبة على برامج التقشف على الجيش فإنه ليس هناك ثمة ما يضمن حياد الجيش وابتعاده عن الحياة السياسية.

توجه السياسة الخارجية:

أظهر تحليل خطب الرئيس بومدين فيما بين يونية ١٩٦٥ ويونية ١٩٧٠ والبالغ عددها ١٧٥ خطاباً فى داخل وخارج الجزائر مدى التركيز على مفهومى «الثورة» و «الوطنية». جاء ترتيب مفهوم الثورة فى المقام الأول بين المفاهيم الأساسية التى وردت فى هذه الخطب إذ تكرر ١٦٩٨ مرة يليه مفهوم الوطنية الذى تكرر ٧٥٧ مرة.(٤٧) هذا الاصرار على التغيير السياسى - على المستويين الداخلى والخارجى - يعكس بما لا يدع مجالاً للشك أهداف السياسة الخارجية الجزائرية واستراتيجيتها.

ففى عام ١٩٧٥ وفى الذكرى العاشرة لثورة التصحيح تم الاعلان عن أهداف السياسة الخارجية الجزائرية من خلال كتاب نشر بمعرفة الجيش. وقد تمثلت هذه الأهداف فى الدفاع عن الاستقلال الوطنى، واستعادة الشخصية القومية، ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبى، والتخلص من القواعد الأجنبية، ورفض سياسة الكتل والأحلاف الدولية،

والتضامن مع حركات التحرير الوطنية والقوى الديمقراطية والتقدمية، وأخيراً المشاركة الفعالة فى النضال ضد التخلف والاستغلال الاقتصادى الأجنبى.(٤٨)

وعلى الرغم من بعض التباين في درجات التركيز والاهتمام، تعبر كافة الوثائق الرسمية الجزائرية عن التمسك بهذه الأهداف. وعلى حد تعبير سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة محمد بدجاوى الذى وصف التوجه السياسى الخارجى لبلاده بأنه يتسم «بالتمسك بالاستقلال الوطنى والتعاون مع بلدان العالم الثالث».(٤٩) هذا الوصف وضعته صحيفة المجاهد الجزائرية - والتى تعد من أوسع الصحف انتشاراً فى البلاد - فى اطار تاريخى أرحب عندما أشارت الى أن : «تمسك الجزائر باستقلالها الوطنى يتناسب مع الثمن الذى دفعته من أجل الحصول عليه. ومن هذا المنطلق مثلت الامبريالية قوة دافعة هائلة نحو استقلال الجزائر».(٥٠)

سار على نفس النهج اعلان طرابلس فى فترة ما قبل الاستقلال والميثاق الوطنى لعام ١٩٧٦ وكل من دساتير الجزائر الثلاثة الصادرة فى ١٩٦٣، و ١٩٧٦، و ١٩٨٩. وجاء الميثاق الوطنى تتويجاً لكافة الوثائق الرسمية السابقة معلناً أهداف السياسة الخارجية للجزائر من خلال الفصل الخامس الذى خصص بأكمله للحديث عن السياسة الخارجية. فلم يسيطر مفهوم «التغيير السياسى» على كلا المستويين الداخلى والخارجى على هذا الفصل فحسب بل عبر فى ذات الوقت عن جوهر الميثاق وروحه.(٥١)

تدور الفكرة الرئيسية عن النظام الدولى حول هيكله العتيق. وتعتبر المادة ٨٦ من دستور عام ١٩٧٦ - والتى جسدت مبادئ الميثاق الوطنى - ملفتة للنظر بصياغتها غير التقليدية. إذ تؤكد هذه المادة على احترام الجزائر «لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية». ويرجع السبب وراء تفضيل هذه الصياغة الجديدة - بعد مناقشات طويلة دارت بين المشرعين

الجزائريين - على الصياغة التقليدية - والتى غالباً ما تشير الى احترام «القواعد العامة للقانون الدولى» - الى أن القوانين الدولية الحالية سبقت ظهور بلدان العالم الثالث ومن ثم تمت صياغتها دون مشاركة هذه البلدان. وعلى ذلك فهى لا تتفق - من وجهة نظر المشرعين الجزائريين - والظروف الراهنة للبيئة الدولية. وهو ما عبر عنه بدجاوى بوصفه ممثل الجزائر فى محكمة العدل الدولية بقوله:

> لا يعدو القانون الدولى أن يكون قانوناً أوليجاركياً فرض على العالم كله بواسطة مجموعة أو مجموعتين من البلدان المسيطرة، خاصة القوى الأوربية والتى أسقطت عبر التاريخ قيمها الذاتية ونمطها فى السيطرة على المستوى الدولى. هذا هو السبب وراء تفضيل الجزائر للقانون الدولى للمشاركة بما يعنيه ذلك من أن القيم والقواعد الدولية يجب أن تقوم على أساس مشاركة كافة الدول.(٥٢)

ولقد أكد بومدين على نفس الفكرة فى خطابه الافتتاحى أمـ مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز المنعقد بالجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ متسائلاً: «ألم يحن الوقت لاعادة صياغة قواعد القانون الدولى لكى تعكس الحقائق الجديدة فى العالم المعاصر؟».

فظهور العالم الثالث فرض الحاجة الى اعادة النظر فى الأوضاع الدولية الراهنة. ومن ثم فإن المسئولية الأساسية عن تحقيق ذلك تقع على عاتق البلدان المنتمية الى هذا العالم الجديد. فالتناقضات بين القوى الكبرى والقوى الصغرى فى عالم اليوم هى المشكلة الحقيقية التى يجب اعادة النظر فيها وليست العلاقات بين القوى العظمى وبعضها البعض.

هذا الترتيب للأولويات صبغ وجهة النظر الجزائرية فيما يتعلق بالانفراج بين الشرق والغرب. هذا الانفراج على الرغم من الترحيب به من حيث المبدأ إلا أن هناك العديد من الانتقادات التى يمكن أن توجه إليه باعتبار أن جل اهتمامه ينصب على عدد محدود من الفاعلين الدوليين ومجموعة محدودة من أبعاد العلاقات الدولية رغم تعددها. فالجزائر «ليست على استعداد لأن تقبل تفسيراً ضيقاً للانفراج والذى يقتصر على العلاقات بين الدول المتقدمة بينما يترك بقية بلدان العالم

والتى تمثل الغالبية العظمى من البشرية تعانى من السيطرة والاستغلال والحروب وعدم الأمن».(٥٣)

وكنتيجة لذلك فإن الانفراج بين الشرق والغرب والذى دفعت إليه الرغبة فى التوازن النووى لا يرتبط بالسلم والأمن فى بقية أجزاء النظام العالمى. ولقد أشار الميثاق الجزائرى صراحة إلى «أن الحروب والمؤامرات والانقلابات التى تشهدها البلدان النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحدث بتدبير من قوى خارجية تدير المعارك بهدف ضمان السيطرة على المستوى العالمى».(٥٤) ومن ثم فلكى يكون الانفراج حقيقياً وذا قيمة يجب أن يكون عالمياً. فالانفراج العالمى لا يمكن أن يعكس فقط رغبات القلة المحدودة من الدول العظمى، بل على العكس لابد وأن يتضمن «ديمقراطية العلاقات الدولية ويقوم على أساس من الرغبة المخلصة فى علاقات عادلة بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث».(٥٥)

وترى الجزائر أن المسئولية الأولى فى تحقيق ذلك تقع على عاتق بلدان العالم الثالث، والذين عليهم أن يحافظوا على استقلالهم الوطنى ويعملوا معاً للتغلب على السلبيات وتحقيق التغير المنشود. وليس أدل على ذلك من أن الصفحات الخمس الأولى فقط من الفصل الخامس من الميثاق قد ذكرت اصطلاح «العالم الثالث» أو ما فى حكم ذلك ٢٧ مرة ، أى بمعدل يزيد على خمس مرات فى الصفحة الواحدة. ويوضح هذا التركيز على العالم الثالث اعتقاد الجزائر بأن وحدة العالم الثالث تعتبر مطلباً أساسياً وشرطاً جوهرياً لتحقيق التغير الدولى المنشود: «ولما كانت القوى الامبريالية تمتلك العديد من وسائل الضغط على البلدان النامية من أجل تحقيق مصالحها فإن على هذه الدول النامية أن تصيغ لنفسها برنامجاً ينظم حركتها بصورة مناسبة كما أن عليها أن تعمل على تحقيق تضامنها لكى تتمكن من اجهاض كل محاولات السيطرة عليها».(٥٦)

ويضيف الميثاق أن وحدة العالم الثالث يجب أن تقوم على أساس

من سياسة عدم الانحياز: «أن تضامن العالم الثالث يشكل مكوناً أساسياً لسياستنا الخارجية القائمة على عدم الانحياز».(٥٧) ولكن عدم الانحياز لا يعني مطلقاً حياداً سلبياً أو حياداً على النمط السويسرى. بل إن عدم الانحياز لا يقتصر فقط على الاستقلال السياسى ولكنه يتعدى ذلك الى ضرورة الاصرار على «ممارسة سيادية كاملة وتامة على مواردنا الطبيعية»،(٥٨) والعمل على خلق وتطوير نظاماً دولياً جديداً.

ولتحقيق هذا المستوى العام من وحدة العالم الثالث من أجل العمل على اعادة تشكيل النظام الدولى تقوم وجهة النظر الجزائرية على اساس التركيز على بعض مناطق الاهتمامات الخاصة والتى تشمل منطقة المغرب العربى والعالم العربى والقارة الأفريقية. تشكل هذه المناطق الثلاث جزءاً لا يتجزأ من وحدة العالم الثالث التى ترتبط دوله فيما بينها بمصالح متبادلة. فعلى سبيل المثال، تعد وحدة المغرب العربى جزءاً من وحدة الأمة العربية وبالتالى فإنها تمثل خطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة. وبالمثل تتداخل البلدان العربية والأفريقية ليس فقط جغرافياً ولكن أيضاً من حيث الأهداف والمصالح المشتركة. ليس ذلك فحسب، بل إن تكامل الجزائر فى كل من هذه المناطق الثلاث ليس مسألة خيار بل على العكس ينبع من تضامن النضال بين كل شعوب هذه المناطق.(٥٩)

والواقع أن كلمة ومفهوم «شعوب» تعد كلمة ومفهوماً أساسياً بالنسبة لصانعى السياسة الجزائريين. فعند الحديث أو الاشارة الى الوحدة المغربية أو العربية، على سبيل المثال، تؤكد الوثائق الرسمية الجزائرية على أولوية «وحدة الشعوب» على «وحدة الدول».(٦٠) فالوحدة لكى تكون دائمة وقوية لا يجب أن تولد نتيجة لاتفاقيات بين الحكومات. بعبارة، أخرى إذا لم تقم الوحدة على أساس من «وحدة الشعوب» فإن قضية الوحدة العربية لن تتقدم ومن ثم تكون المحصلة النهائية مخيبة للآمال. وهذا هو السبب وراء أهمية التحولات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الجماهيرى جنباً الى جنب مع التحولات السياسية لتحقيق هدف الوحدة. وعلى الرغم من أن

الجزائر تعمل على تدعيم الهيئات والمنظمات القائمة بين هذه الدول سواء أكانت منظمة الوحدة الأفريقية أو جامعة الدول العربية، إلا أن موقفها يختلف تجاه كل منهما. فبينما تؤكد الجزائر من ناحية على دورها فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وبلورة ميثاقها نجدها تؤكد من ناحية أخرى على ضعف جامعة الدول العربية. فلكى تكون الجامعة فعالة من وجهة النظر الجزائرية يجب تعديل ميثاقها بصورة تمكنه من التكيف مع البيئة الدولية والاقليمية الراهنة. وفى هذا الصدد يشير الميثاق الوطنى الجزائرى إلى: «إن مراجعة الميثاق واعادة تشكيل الهياكل سوف يمكن الجامعة العربية من أن تساير التطورات الدولية وأن تلعب فى نفس الوقت دوراً أكثر فعالية فى تحقيق تطلعات الشعوب العربية نحو الوحدة والتقدم».[٦١]

وعلى ذلك فإن الرؤية الجزائرية ـ سواء على مستوى النظام العالمى أو على مستوى العالم الثالث أو أى مستوى اقليمى أكثر تحديداً ـ تظهر تماسكاً فى مكوناتها المختلفة والتى تتمثل فى:

١ ـ التأكيد على أولوية التغيير السياسى واعادة تشكيل النظام الدولى. إذ تلح الجزائر باصرار وبصورة متكررة على ديمقراطية العلاقات الدولية وبلورة قواعد قانونية دولية تشارك فيها البلدان النامية.

٢ ـ أن القطبية الثنائية القائمة حالياً فى النظام الدولى هى بالأساس بين البلدان «الامبريالية» وبلدان العالم الثالث، أو بعبارة أخرى بين الدول المتقدمة والدول النامية التى عليها أن تعمل معاً سواء فى اطار أو خارج اطار الأمم المتحدة لوقف عملية الاستغلال واعادة تشكيل النظام الدولى.

٣ ـ التخطيط للوحدة المغربية أو العربية يجب أن يخلق أولاً بين الشعوب وليس بين الحكومات. وعليه، فإن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الايجابية فى داخل هذه الدول هى وحدها الكفيلة بوضعها على الطريق الصحيح لتحقيق «وحدة الشعوب» بصورة أكثر يسراً

وسهولة.

لم تتغير المبادئ الرئيسية التى تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية ورؤية صانعيها للنظام العالمى. فلا يزال هناك استمرارية فى تماسك هذه المبادئ وتلك الرؤية سواء فى الميثاق الوطنى لعام ١٩٧٦ والتعديلات التى أدخلت عليه فى عام ١٩٨٦ أو فى دستور عام ١٩٨٩.

وعلى ذلك فإن المبادئ الأساسية لميثاق ١٩٨٦ والتى شكلت أسس السياسة الخارجية الجزائرية لم تتغير وإن كانت الأولويات قد أعيد ترتيبها بصورة أكثر وضوحاً الى جانب استخدام العناوين الفرعية، فضلاً عن أن لغة الوثيقة أضحت أقل حدة وعنفاً. فبعد الاعلان عن المبادئ الأساسية والمتمثلة فى ضرورة الحفاظ على الاستقلال الوطنى والرفض المطلق للتبعية الدولية يتناول الجزء الأول من الميثاق - والذى خصص الفصل الخامس منه للسياسة الخارجية - عملية النضال من أجل تحقيق النظام الاقتصادى العالمى الجديد والتعاون بين بلدان الجنوب. يأتى بعد ذلك الحديث عن العالم العربى كجزء من الجنوب. وهنا نلحظ بوضوح اصرار الميثاق على ضرورة مراجعة ميثاق الجامعة العربية. فضلاً على التأكيد على ضرورة تجنب المناورات والمحاولات قصيرة الأجل لتحقيق الوحدة العربية. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك تأكيداً على الرابطة الطبيعية بين العالم العربى والأمة الاسلامية. ثم يتناول الميثاق بعد ذلك منطقة المغرب العربى بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية والاسلامية والعالم الثالث.

عقب الاشارة الى التضامن الذى يجعل من الجنوب وحدة واحدة، يقسم ذات الفصل العالم الثالث الى ثلاث مناطق مختلفة وفقاً لمنظومة معينة من الأولويات. بعد العالم العربى تأتى أفريقيا جنوب الصحراء فى الجزئية الخامسة ثم آسيا وأمريكا اللاتينية فى الجزئية السابعة. وتجدر الاشارة الى أن الجزئية السادسة تتناول منطقة لا تنتمى الى العالم الثالث إلا أنها ذات أهمية جيوبوليتكية مباشرة للجزائر وهى منطقة البحر الأبيض المتوسط. أما الجزئيتين الثامنة والتاسعة فتتعلقان

بالبلدان الاشتراكية وبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على الترتيب.

تعبر الفقرة الأولى فيما يتعلق بالبلدان الاشتراكية عن علاقة الصداقة والتى تعود الى أيام النضال الوطنى من أجل الاستقلال. وتؤكد على المظاهر الايجابية لهذا التعاون وإن كانت قد أشارت مع ذلك الى أنه ما تزال هناك جوانب فى العلاقات فى هذا الاطار لم تستغل بعد. أما فيما يتعلق بالعلاقات مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تبدو لغة الميثاق أكثر غموضاً مركزة على ضرورة التعاون والذى ينبغى أن «يقوم على أساس الاحترام الدقيق للسيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتوازن المصالح». أما الجزئية العاشرة والأخيرة فتدور حول الجزائر والأمم المتحدة.

وعلى الرغم من استمرارية التوجه الأيديولوجى فى كل من ميثاقى ١٩٧٦ و ١٩٨٦، إلا أنهما قد اختلفا من حيث نقاط التركيز الى حد ما. علاوة على ذلك، فإن لغة التعبير ذاتها قد طرأت عليها بعض التغيرات الأمر الذى جعل ميثاق عام ١٩٨٦ يتسم بالطابع العملى الواقعى أكثر منه بالطابع الثورى الذى ميز ميثاق عام ١٩٧٦. فعلى سبيل المثال، اسقطت الفقرة التالية من ميثاق عام ١٩٨٦ والواردة بالصفحة رقم ١٠٨ من النسخة الأصلية: «أحد السمات الرئيسية للعصر الذى نعيشه هو التناقض الجوهرى بين القوى الامبريالية والعدوانية من جانب وحركات التحرر القومى لشعوب العالم الثالث من جانب آخر». ومع ذلك لا يزال التماسك يميز كلا الميثاقين الأمر الذى يمكن معه القول أن التباينات بينهما لا تعدو أن تكون تعبيراً عن تغير تدريجى - أكثر منه فجائى - سواء على مستوى الحركة الواقعية أو الفكر بين النخبة الحاكمة. وهذا يقودنا الى الحديث عن عملية صنع القرار.

عملية صنع القرار:

توضح عملية صنع القرار مدى التفاعل بين العوامل المختلفة

المؤثرة على السياسة الخارجية. فتحليل هذه العملية يجب أن يأخذ في اعتباره دور المؤسسات المشاركة والشخصيات التى تمثلها. فالمؤسسات هى الهيئات المشاركة الرسمية - من حيث المبدأ - والأكثر ثباتاً واستمرارية بينما الأشخاص الذين يعبرون عن ارادتها ومصالحها يتغيرون بصورة أسرع. ومن الواضح أن نمط صنع القرار الجزائرى يعكس هذه الازدواجية والتى تتسم بثلاث خصائص رئيسية هى: محورية دور الرئاسة والتى تتمثل فى الرئيس وهيئة مكتبه ورفاقه من ذوى الثقة من ناحية، والدور السياسى المسيطر للمؤسسة العسكرية من ناحية ثانية، وأخيراً الأهمية المتزايدة للنخبة الادارية والتكنوقراطية من ناحية ثالثة.

التقلبات المؤسسية:

على المستوى المؤسسى، تختلف الفترة قبل ثورة بومدين التصحيحية فى ١٩٦٥ اختلافاً كبيراً عن فترة رئاسته خلال الفترة بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٨. فلقد اتسم النظام الحاكم فى فترة ما قبل ١٩٦٥ بالجماعية والتغير السريع فى أجهزة صنع القرار. فمن ناحية، كان هناك القادة السياسيون التاريخيون الذين قرروا شن الثورة فى أول نوفمبر ١٩٥٤. إلا أنه وبمجرد اندلاع شرارة الثورة كان من الضرورى استشارة القادة العسكريين بحكم اتصالهم المباشر بالموقف. الأمر الذى خلق لهم دوراً مؤثراً فى عملية صنع القرار. هذا التأثير الجديد للعسكريين مع ذلك وازنته أجهزة صنع القرار التى تمتعت بالشرعية السياسية والاستقلالية والتى تمثلت فى كل من المجلس الوطنى للثورة الجزائرية الذى أنشئ فى عام ١٩٥٦ والحكومة المؤقتة التى أنشئت فى عام ١٩٥٨. مثلت هذه الأخيرة الجهاز الذى وضع على عاتقه مهمة تخطيط وادارة العلاقات الخارجية الجزائرية من خلال الوزارات المعنية بالشئون الخارجية والاستعلامات والاقتصاد والدفاع. فضلاً عن أنها كانت مسئولة عن المكاتب فى البلدان الأجنبية والتى كانت تعد بمثابة سفارات تتلقى الأوامر وترسل تقارير دورية.

تضمن نمط صنع القرار خلال هذه الفترة عدة مستويات وعدة جوانب فضلاً على تعدد الأجهزة والشخصيات فى مختلف الجوانب. وكنتيجة لهذه اللامركزية فى عملية صنع القرار لم يتبع نمط صنع القرار الافتراض السيكولوجى لنظرية «القادة التاريخيون»، والتى تسود الاقترابات النظرية الخاصة بدراسة وتحليل عملية صنع القرار فى بلدان العالم الثالث. بل على العكس اقترب نمط صنع القرار الجزائرى خلال تلك الفترة من النموذج البيروقراطى نتيجة تعدد الشخصيات والأجهزة المشاركة ومن ثم بالمساومة والحلول الوسط.(٦٢) وإن كان ذلك لم يمنع من اتحاد كافة القوى المشاركة خلف هدف الاستقلال السياسى وجبهة التحرير الوطنية كأهم سلطة شرعية لتحقيق هذا الاستقلال.

وبالاستقلال تحقق هدف جبهة التحرير، إلا أن الحزب وجد أنه من الصعب عليه التكيف مع بيئة ما بعد الاستقلال. فضلاً عن ذلك كانت هناك محاولة خلال فترة حكم بن بيللا (١٩٦٢ـ١٩٦٥) لزيادة مركزية عملية صنع القرار. ومن هنا بدت هذه الفترة كمرحلة انتقالية نحو مركزية الرئاسة وتزايد دور المؤسسة العسكرية الذى أضحى جلياً خلال فترتى حكم بومدين وبن جديد.

لم يكن لبن بيللا ـ أول رئيس دولة ورئيس وزراء للجزائر المستقلة ـ ثقل كبير فى عملية صنع القرار فى الحكومة المؤقتة،(٦٣) وعلى الرغم من نجاحه فى السيطرة عليها بمساعدة بومدين بصفة خاصة والمؤسسة العسكرية بصفة عامة. ومع الأيام الأولى للاستقلال ضغط بن بيللا فى سبيل تحقيق مركزية عملية صنع القرار عن طريق تقوية المكتب السياسى لجبهة التحرير الذى يزخر بمؤيديه، والذى فاق ـ من حيث الممارسة إن لم يكن من حيث النظرية ـ مؤسسات صنع القرار الأخرى والمتمثلة فى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة. أما العسكريون ـ والذين كانوا لا يزالون حلفاء لبن بيللا فى ذلك الوقت فقد حصلوا فى الجمعية الوطنية التى تم انتخابها فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ على أعلى نسبة من الأصوات بلغت ١٨٪.(٦٤) ومن هنا لم

يكن غريباً أن يكون العسكريون هم الذين وضعوا حداً لمحاولات بن بيللا احتكار عملية صنع القرار وذلك من خلال الاطاحة به.

كان من السهل على بومدين الاسراع بمركزية السلطة نتيجة قيامه بثورة التصحيح فى عام ١٩٦٥ اعتماداً على قاعدة عسكرية قوية. وعليه اختفت من على الساحة كافة أجهزة صنع القرار باستثناء مجلس الوزراء. كما انتقلت كافة السلطات والاختصاصات الى مجلس الثورة الجديد والذى أضحى تحت القيادة المباشرة لبومدين ورجاله الموثوق بهم. وإذا لم يكن دستور عام ١٩٦٣ قد ألغى من الناحية الرسمية فإنه لم يكن له وجود من الناحية الفعلية. إذ انتقلت كافة صلاحياته الى المجلس الجديد بمرسوم أصدره المجلس نفسه. فضلاً عن ذلك، أضعفت جبهة التحرير ولم يعد لها وجود إلا على المستويات الدنيا - مستوى الولايات - والتى لا علاقة لها بصنع القرارات السياسية العليا بما فيها قرارات السياسة الخارجية بطبيعة الحال.

ولملء هذا الفراغ المؤسسى، أعلن بومدين فى خطابه فى الذكرى العاشرة لثورة التصحيح فى يونية ١٩٧٥ خططه الرامية الى اصدار ميثاق وطنى - صدر عام ١٩٧٦ - ودستوراً جديداً - صدر فى نفس العام، كما أعلن عن انتخاب جمعية وطنية شعبية. وفى أبريل ١٩٧٧، قام بومدين - والذى كان قد تم انتخابه رئيساً لفترة خمس سنوات - بأول تغيير وزارى منذ وصوله الى السلطة قبل نحو إثنى عشر عاماً. ومما يلفت النظر فى هذه الوزارة الجديدة أن أكثر من نصف أعضائها كانوا من العسكريين وقادة قوات الأمن الداخلى وهيئة مكتب الرئيس.(٦٥) وهو الأمر الذى تم تفسيره على أنه يهدف الى تحقيق المزيد من التدعيم لسلطات بومدين.

وعلى الرغم من كل هذه التعديلات المؤسسية ظل نمط صنع القرار الحقيقى معتمداً على محورية دور الرئاسة وسيادة المؤسسة العسكرية. وهو ما تأكد مع وفاة الرئيس بومدين فى العام التالى. فمع دخول بومدين فى غيبوبة بسبب المرض فى نوفمبر ١٩٧٨ تم نقل سلطات

الرئيس الى رابح بيطاط رئيس الجمعية الوطنية وفقاً للدستور، بل تم نقلها الى كل من الكولونيل بن جديد والكولونيل بلهوشت.

فضلاً على ذلك، فإن أصوات ممثلى الجيش فى مؤتمر جبهة التحرير فى فبراير ١٩٧٩ والبالغ عددهم ٦٤٠ ممثلاً كفلت مسبقاً انتخاب بن جديد كرئيس للبلاد. وعلى الرغم من المحاولات الرامية لاقامة قيادة جماعية برز بن جديد بعد فترة انتقالية قصيرة كقائد يجمع فى يده العديد من المناصب. فإلى جانب منصب الرئيس شغل بن جديد منصب وزير الدفاع والسكرتير العام لجبهة التحرير. وتمكن من القضاء على منافسيه لمنصب الرئاسة وهما عبد العزيز بوتفليقة ومحمد يحيوى. كما شغل أحمد طالب الإبراهيمى - أحد المقربين من الرئيس بن جديد والذى كان يعمل فى هيئة مكتب الرئيس - منصب وزير الخارجية. وعلى ذلك فإن عملية صنع القرار أصبحت أكثر مركزية رغم ما بدا من محاولات لتنشيط دور المؤسسات قبل رحيل بومدين بعام.

النخب وعملية صنع القرار:

لاتبدو المركزية واضحة بالنسبة للنخبة الحاكمة فى الجزائر رغم وضوح الخصائص الهيكلية لمحورية دور كل من الرئاسة والمؤسسة العسكرية. وهو الأمر الذى يبدو واضحاً من خلال تتبع نمط التطور المؤسسى خلال الأنظمة السياسية المختلفة التى عرفتها الجزائر منذ بدء حرب الاستقلال.

فترة الحكومة الجزائرية المؤقتة (١٩٥٨-١٩٦٢):

سيطر على هذه المرحلة القيادات التاريخية والتى كانت ضليعة فى العمل السياسى مثل عباس فرحات،(٦٦) أو كان لها فضل شن الثورة فى نوفمبر ١٩٥٤. بلغ متوسط أعمار هؤلاء أربعين عاماً عند الاستقلال. وكانوا يمثلون النخب السياسية الليبرالية التوجه ذات التعليم الغربى السائدة فى أنظمة بلدان العالم الثالث ابان حصولها على الاستقلال. ومع

وفاة بومدين فى ١٩٧٨ لم يكن من بين أبناء هذا الجيل سوى رابح بيطاط - مواليد ١٩٢٥ - والذى كان رئيساً للجمعية الوطنية.

فترة حكم بن بيللا (١٩٦٢-١٩٦٥):

تمثل هذه الفترة مرحلة انتقالية نحو مركزية «وشخصنة» نمط صنع القرار والذى بدأ يتبلور بصورة واضحة فى أعقاب الاطاحة ببن بيللا. فلقد كان بن بيللا - من مواليد ١٩١٩ - أحد قادة الثورة الجزائرية التسعة والذى ساعده تحالفه مع الجيش على الاطاحة بالحكومة المؤقتة. ورغم ذلك حاول خلال فترة رئاسته «مركزة» عملية صنع القرار حول الرئاسة والمثقفين وذلك من خلال التقليل من نفوذ العسكريين ومؤيدوهم فى الحكومة التى كان يرأسها وبمحاولة تقوية جبهة التحرير إلا أن محاولاته لم يكتب لها النجاح إذ أطيح به من قبل الجيش بقيادة بومدين قبل أن يتمكن من ذلك.

فترة حكم بومدين (١٩٦٥-١٩٧٨):

مثل وصول بومدين الى السلطة فى الجزائر تغيراً ليس فقط فى النخبة بل وفى نمط صنع القرار أيضاً. فبدلاً من النمط الانقسامى الذى ميز النظام السياسى الجزائرى خلال فترتى الحكومة المؤقتة وبن بيللا زاد بومدين - من مواليد ١٩٣٢ - من مركزية السلطة. فخلال فترة حكمه تمركزت السلطة فى الرئاسة والمؤسسة العسكرية معاً. وقدمت الأخيرة معظم صانعى القرار فى جهاز صنع القرار الوحيد المتمثل فى مجلس الثورة الذى أنشئ عام ١٩٦٥. فمن بين أعضائه البالغ عددهم ٢٦ عضواً تقلد ١٢ منهم مناصب عسكرية خلال فترة حكم بن بيللا، وثلاثة آخرون كانوا فى هيئة أركان الحرب تحت قيادة بومدين فى فترة ما قبل الاستقلال مباشرة، وثلاثة آخرون كانوا أعضاء فى جماعة «أوجدا» Oujda التى أنشأها محمد بوخروبة - والمعروف باسم «بومدين» كاسم حركى مستعار - فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات كهيئة لأركان الحرب.

تخرج بومدين من جامعة الأزهر والتحق بالجيش الثورى الجزائرى مع اندلاع الثورة. ورقى الى رتبة كولونيل ليقود الولاية الخامسة فى عام ١٩٥٧. ثم قائداً للمنطقة الغربية «أوجدا» على الحدود مع المغرب فى أبريل ١٩٥٨. ثم رئيساً لهيئة أركان جيش الحدود - الجيش الخارجى - المتمركز فى المنطقتين الشرقية والغربية فى عام ١٩٦٠.

تطلع بومدين الى بناء جيش تسوده أفكاره ومعتقداته. وتمكن بمساعدة مجموعة «أوجدا»، والتى كانت تضم كل من عبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم ومحمد مدغرى من تكوين قوة عسكرية أخرى على الجبهة الشرقية. وعندما أعيد تشكيل الجيش وتأسيس هيئة أركان الحرب فى ظل دستور الحكومة المؤقتة كان بومدين من القوة بمكان بحيث تمكن من ابعاد كل خصومه وفصل الجيش عن القيادات السياسية ووضعه تحت قبضته.

واستناداً الى سلطاته القوية ومؤيديه المخلصين بدأ بومدين فى تطوير المؤسسة العسكرية فأسس الأكاديمية العسكرية والتى لم تهتم فقط بتعليم الجنود النظام العسكرى بل زودتهم أيضاً بالمعرفة السياسية الكفيلة بأن تخلق منهم الكوادر السياسية لجزائر الغد. والجدير بالذكر أن مهمة تطوير واعادة تنظيم الجيش قد أسندت الى مجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الثورة والذين تلقوا تعليمهم فى الأكاديمية العسكرية الفرنسية من أمثال عبد الله بلهوشت ومحمد بن شريف وبن سالم وغيرهم والذين شكلوا سنداً قوياً لبومدين استطاع من خلاله أن يمارس الضغط على العناصر السياسية فى الحكومة المؤقتة قبل أن يتحقق الاستقلال.

ومن المعروف أن هيئة أركان الحرب انتقدت استراتيجية الحكومة المؤقتة وموقفها الضعيف خلال مفاوضات اتفاقيات إيفيان عام ١٩٦٢. فعندما ذهب محمد بن خده رئيس الحكومة المؤقتة الى المغرب لمناقشة اتفاقيات إيفيان مع أعضاء جيش التحرير الوطنى واجهته الكثير من الاعتراضات والاحتجاجات. إذ شجب المتحدث الرسمى باسم

جيش التحرير الوطني عبد العزيز بوتفليقة - لم يكن عمره يتجاوز آنذاك خمسة وعشرين عاماً - الاتفاقيات باعتبارها لا تعدو أن تكون عملية «مساومة تمهد الطريق لمناورات استعمارية جديدة»(٦٧). وذهب الى حد التهديد بفرض ارادة الجيش على الحكومة المؤقتة بالوسائل العسكرية. أدت هذه الاختلافات مع الحكومة المؤقتة بقيادات الجيش الى الوقوف بكل ثقلها خلف جماعة بن بيللا للتخلص من الحكومة المؤقتة.

وبينما استمرت الانقسامات والانشقاقات خلال فترة رئاسة بن بيللا ركز بومدين على تقوية الجيش لتحقيق الكثير من أهدافه. فقاوم بشدة محاولات جر الجيش الى الزمر السياسية. وعمل جاهداً على حل فرق حرب العصابات السابقة - الجيش الداخلي - إما من خلال تسريحهم أو وضعهم تحت قبضته في محاولة من جانبه لبناء جيش عصرى قوى. وبذلك أمكن لبومدين خلال مؤتمر جبهة التحرير فى عام ١٩٦٤ من أن يجعل للجيش دوراً فى الحياة السياسية بعد أن دافع عن استقلاليته فى مواجهة التدخل من قبل الماركسيين من أنصار بن بيللا ومحاولاتهم لاستغلال الانقسامات بين «الداخليين» و «الخارجيين» داخله. كما دافع بوتفليقة - والذى كان فى ذلك الوقت يشغل منصباً وزارياً مدنياً فى حكومة بن بيللا - عن رفاقه القدامى فى الجيش. وانضم إلى الوفد الذى يمثله والمكون من ٢٠٠ عضواً والذى شكل تكتلاً متماسكاً من بين ١٥٠٠ عضواً من المدنيين. وعندما خطط بن بيللا للتخلص من بوتفليقة عشية انعقاد المؤتمر الأفريقى - الآسيوى فى الجزائر كان التخطيط لتأييد بوتفليقة من جهة أخرى بين رفاقه فى الجيش والذين تمكنوا من الاطاحة ببن بيللا بقيادة بومدين.

وبذلك أمكن للمؤسسة العسكرية أن تتولى مباشرة سلطة صنع القرار من خلال مجلس الثورة والذى ضم فى عضويته الرفاق القدامى فى مجموعة «أوجدا» أو من بين هيئة أركان الحرب بسبب احتفاظ أعضاء المجلس الذين كانوا قد تركوا الجيش من قبل وتولوا مناصب مدنية أو شاركوا فى عضوية المكتب السياسى خلال فترة حكم بن بيللا

باتصالاتهم ببعضهم البعض وباستنادهم إلى قاعدة تحالف صلبة داخل الجيش.

وبحلول عام ١٩٦٨، أضحى العسكريون على قمة عملية صنع القرار في البلاد الى جانب النخبة التكنوقراطية والادارية الصاعدة التى أدارت الشركات الكبرى مثل شركة البترول والغاز «سوناتراك» وشركة الحديد والصلب وشركات الصناعات الثقيلة والتعدين والغاز والكهرباء... الخ.(٦٨) وإن لم يكن لهذه النخبة الادارية والتكنوقراطية نفس سلطة صنع القرار التى تمتع بها العسكريون الذين تربعوا على قمة السلطة.

إلا أنه مع تأكيد بومدين المتزايد على الإسراع بالتنمية والدور المتنامى لقطاع الغاز والبترول فى الاقتصاد الجزائرى أضحى للنخبة الادارية - التكنوقراطية دور فى تنفيذ القرارات الوطنية العليا. ومن ثم تزايد نفوذهم إلى حد أنهم شكلوا مجموعة متميزة، بل وربما فاقوا العسكريين فيما يتعلق بالسلطة والنفوذ والمكانة الاجتماعية.(٦٩)

<u>فترة رئاسة بن جديد (١٩٧٩-):</u>

لا يبدو أن نهاية حكم بومدين وتولى بن جديد - من مواليد ١٩٢٩ - السلطة قد أثرت على نمط صنع القرار الثلاثى الذى كان قائماً والذى كان يضم كل من الرئاسة والمؤسسة العسكرية والنخبة الإدارية - التكنوقراطية. فلقد خلف بومدين الرئيس بن جديد، وهو أحد رفقائه القدامى وأقدم كبار ضباط الجيش وقت رحيل بومدين. ويعتبر بن جديد من بين الشخصيات العسكرية النشطة.(٧٠) وطوال فترة حكمه، استمرت الرئاسة والمؤسسة العسكرية طوال فترة حكمه أيضاً كشريكتين رئيسيتين فى عملية صنع القرار.

بلغ متوسط عمر النخبة الجديدة مع نهاية الثمانينات نحو ٥٥ عاماً. تراوحت أعمار نحو ثلاثة أرباعهم بين الخمسين والستين. أى أن

أعمارهم كانت تتراوح عند بدء الثورة من أجل الاستقلال ما بين سبعة عشرة وسبعة وعشرين عاماً، وما بين ٢٥ عاماً و ٣٥ عاماً مع الاستقلال. ويفسر وجود هذا الجيل الوطنى الجديد على قمة السلطة ما ساد لغة الحوار والنقاش والتعامل مع قضايا البلاد ومشاكلها.(٧١)

بل أن الأهم من كل ذلك أن أعضاء الجماعة الحاكمة الحالية يمثلون أيضاً تركزاً جغرافياً. فهم إما ينتمون الى المنطقة التى ينتمى إليها الرئيس - شرق الجزائر - أو كانوا فى الخدمة معه فى أوران. ومن هنا فإن جماعة «أوجدا» التى كان يقودها بومدين قد حلت محلها جماعة «عنابة» بقيادة بن جديد والتى ضمت ما بين سبعة الى عشرة أعضاء اعتلوا المراكز الاستراتيجية الحساسة. تأتى الرئاسة بطبيعة الحال على قمة هذه المراكز والى جانبها وزارات الدفاع والخارجية والإعلام والداخلية والمكتب السياسى لجبهة التحرير والمخابرات العسكرية. ومع ذلك فقد كان بمقدور الرئاسة أن تقيل أياً من الشخصيات التى شغلت هذه المناصب بسهولة إذا ما بدا أنهم ليسوا حلفاء صادقين للرئيس أو مؤيدين حازمين لعمليات الاصلاح الليبرالى التى تبناها.

وبالرغم من التغيرات الدستورية التى أعطت مزيداً من السلطات للجمعية الوطنية الشعبية وأقرت التعددية المؤسسية لا تزال الرئاسة تمثل مركزاً مسيطراً. فلايزال الرئيس يحتفظ بسلطاته من خلال دوره كمحكم نهائى حتى مع التعدد الحالى للمشاركين فى عملية صنع القرار واستقلالهم النسبى. وكمثال على ذلك، التغير الوزارى الذى تم فى سبتمبر ١٩٨٩ حيث تمكن الرئيس من ابعاد رئيس الوزراء قصدى مرباح الذى كان قد تم تعيينه قبل عام فى أعقاب اضطرابات أكتوبر ١٩٨٨ لتنفيذ الاصلاحات المطلوبة. تقلد مولود حمروش - أحد المقربين من الرئيس والذى كان يشغل منصب سكرتير عام مكتب الرئيس - منصب رئيس الوزراء وأعلن التزامه بالاستمرار فى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادية والسياسية. لم تتضمن الوزارة الجديدة والتى تضم اثنين وعشرين عضواً سوى ثمانية فقط من أعضاء الوزارة السابقة بصفة خاصة حلفاء الرئيس القدامى من أمثال هيدى خضيرى وعلى بن

فليس، بالاضافة الى بعض المحاربين القدامى من أمثال أحمد غزالى الذى تقلد منصب وزير الخارجية. على أنه لا يجب الخلط بين الابقاء على هيمنة مؤسسة الرئاسة وهيمنة الزعيم الفرد ومن ثم التركيز على مزاجه الشخصى فى التأثير على التوجه العام لسياسة البلاد. فعلى الرغم من أهمية الرئيس كصانع قرار رئيسى ومدى تأثير شخصيته على عملية صنع القرار، إلا أن التأكيد هنا على هيمنة جماعة أو نخبة معينة تدير البلاد من خلال مؤسسات. هذه الميزة المؤسسية تم استخدامها من قبل النخبة الحاكمة الجزائرية بمهارة للابقاء على سيطرتها وتحكمها فى النظام. وعلى ذلك تم اختيار بن جديد كما سبقت الاشارة من بين ثلاثة مرشحين للرئاسة وكلهم كانوا أعضاء فى المكتب السياسى لجبهة التحرير الحاكمة. إلا أنه سرعان ما أبعدهم عن السلطة مع مجموعة أخرى من خلال توجيه الاتهامات إليهم - الحقيقية منها أو المصطنعة - وأحيل البعض الآخر الى المعاش المبكر. وعلى ذلك لم يكن هناك من بين أربعة وأربعين وزيراً فى الحكومة والدولة فى عام ١٩٨٤ سوى ستة فقط ممن شغلوا مناصب وزارية فى وزارة بومدين الأخيرة فى عام ١٩٧٧.

هذا الصراع على مستوى القمة كان من المحتم تفاقمه مع تقدم المسيرة الديمقراطية فى البلاد، خاصة وأن الحكومة قد باتت تواجه معارضة سياسية معترف بها مع السماح بقيام التعددية الحزبية. وكما أوضحنا من قبل عند الحديث عن الاطار السياسى فإن هذه المعارضة - سواء تمثلت فى الجماعات الاسلامية أو القيادات التاريخية لجبهة التحرير - أضحت تتمتع بقاعدة جماهيرية عريضة، فضلاً عن القوانين الأساسية الجديدة ودستور عام ١٩٨٩.

فعلى سبيل المثال، استغل المؤتمر الطارئ لجبهة التحرير والمنعقد فى نوفمبر ١٩٨٩ الفرصة ليعيد تأكيد القيم التقليدية واعادة لم شمل الحرس القديم الذين اعتقد الكثيرون بأنهم قد أصبحوا فى طى النسيان.(٧٢) شمل هؤلاء السيد عبد السلام بوليد الذى وضع برنامج بومدين للاصلاحات الاشتراكية، وطاهر زبيرى رئيس هيئة الأركان

السابق (١٩٦٣-١٩٦٩) وعضو مجلس قيادة الثورة السابق (١٩٦٥-١٩٦٧) والذى حاول القيام بانقلاب فاشل فى عام ١٩٦٧. فضلاً عن بعض الوزراء السابقين وعدد من المحاربين القدامى الذين لا يزالون يتمتعون بثقل تاريخى. كما شمل ذلك كل من محمد يحيوى وعبد العزيز بوتفليقة والذين رشحوا أنفسهم من قبل أمام بن جديد على أثر وفاة بومدين.

وهناك احتمال كبير أن يتدخل الجيش مع هذه التقلبات المتزايدة على قمة الهرم السياسى. فالجيش قبل أى شيئ لا يمكنه أن يكون بعيداً عما يدور فيما يتعلق بنماذج التنمية ومخصصات الميزانية ودور الاسلام فى المجتمع. فضلاً عن ذلك، فإن عدداً كبيراً من أعضاء النخبة العسكرية السابقة الذين تركوا الخدمة فى الجيش لا يزالون على اتصال به. ويجب علينا ألا ننسى ما ذكره أحد الصحفيين التونسيين من ذوى الخبرة وأحد الوزراء السابقين منذ نحو خمسة وعشرين عاماً مضت: «إن الجزائر ستكون وفق ما يريده جيش التحرير الوطنى».(٧٣) أو كما أشار بشير بن يحمد نقلاً عن المؤرخ الجزائرى محمد حربى من أن: «إذا كان لكل دولة جيش خاص بها، فإن الجيش فى الجزائر له دولة خاصة به».

دور وزير الخارجية:

يعد الرئيس فى النظام السياسى الجزائرى وفقاً للدستور هو المسئول عن السياسة الخارجية يعاونه فى ذلك وزير الخارجية الذى يقوم بتعيينه لهذا الغرض، ويعاون وزير الخارجية بدوره المدير العام لوزارة الخارجية. وتجدر الاشارة الى أن هذه الوزارة قد أعيد تنظيمها فى مارس ١٩٧٧. وكنتيجة لذلك فإن الادارة الخاصة بفرنسا على سبيل المثال والتى كانت تعكس أهمية العلاقات الجزائرية - الفرنسية تم ضمها الى ادارة أوربا الغربية وشمال أمريكا. ولقد اتسم الهيكل التنظيمى الجديد للوزارة بالطابع الهرمى حيث تأتى الادارات الرئيسية الخمس على القمة يليها عشر ادارات اقليمية ثم مستوى الادارات

الفرعية وأخيراً مستوى المكاتب.[٧٤]

ويتمتع الدبلوماسيون الجزائريون بصفة عامة باحترام كبير على المستوى الدولي. فهم يحضرون دائماً اللقاءات الدولية وقد أعدوا أوراقهم اعداداً جيداً، وهو الأمر الذى كان وراء نجاح الجزائر الى حد كبير فى جمع شمل بلدان العالم الثالث. هذا لا يعنى أن موظفى وزارة الخارجية يعتبرون من بين كبار صناع القرار. وإن كانوا مع ذلك يمثلون ثقلاً فى ادارة السلوك الدولى للبلاد. ومن ثم فهم ينتمون الى ما بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ عضو يمثلون النخبة السياسية فى الجزائر والتى تضم أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير الى جانب واحد وثلاثين محافظاً ومائتين وواحد وستين عضواً فى الجمعية الوطنية ومديرو العموم فى الوزارات المختلفة ورؤساء ومديرو نحو خمسة عشرة من الصناعات الرئيسية فى البلاد والتى تديرها الدولة، ورؤساء وأعضاء المجالس التنفيذية للمنظمات القومية الخمس والتى تمثل العمال والفلاحين والشباب والنساء والمحاربين القدامى ورؤساء التجمعات المهنية كالمحامين والأطباء والمدرسون ..الخ.[٧٥]

يتفاوت نفوذ أعضاء السلك الدبلوماسى وفقاً للموضوعات المعنيين بها ووفقاً لعلاقاتهم وارتباطاتهم بقمة صنع القرار، وهو الأمر الذى يبرز بوضوح فى حالة وزير الخارجية. ومع ذلك فإن نفوذ وزير الخارجية لا يرجع الى وضعه الادارى كرئيس لجهاز وزارة الخارجية قدر ما يرجع الى علاقته بالرئيس صانع القرار الأعلى. وليس هناك أدل على ذلك من عبد العزيز بوتفليقة الذى قضى أطول مدة كوزير للخارجية بين وزراء خارجية بلدان العالم الثالث. إذ استمر كوزير للخارجية فى مجتمع يتسم بالانقسامات والمنافسات منذ وزارة بن بيللا الثانية فى سبتمبر ١٩٦٣ وحتى وفاة بومدين فى ديسمبر ١٩٧٨.

ومن المعروف أن بوتفليقة كان يعد واحداً من أصغر وزراء الخارجية فى بلدان العالم الثالث سناً. إذ ولد فى تلمسان فى المنطقة الغربية من الجزائر قرب الحدود مع المغرب فى مارس ١٩٣٧.[٧٦] ونشط

فى الخمسينات فى إطار «القسم المغاربى» فى الاتحاد العام للطلبة الجزائريين فى فرنسا - وهى منظمة عملت عن قرب مع جبهة التحرير الجزائرية. التحق بوتفليقة بجيش التحرير الوطنى بعد أن أنهى دراسته الثانوية بدلاً من استكمال دراسته الجامعية وأرسل الى المنطقة الغربية فى «أوجدا» والتى كان يرأسها بومدين. وهناك نمت الصداقة بينهما. ومن هنا كان تزايد مسئوليات بوتلفيقة ونفوذه مع صعود بومدين الذى وثق به فى أكثر المهام صعوبة وحساسية. والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها اختياره كأحد أعضاء وفد ثلاثى لدراسة امكانيات فتح جبهة جنوبية فى مواجهة الجيش الفرنسي والاتصال بالدول المجاورة للجزائر من الجنوب - غينيا ومالى - فى هذا الصدد. وبذلك صار لبوتفليقة مهاماً سياسية ودبلوماسية جنباً الى جنب مع خبرته العسكرية.

وعندما سمحت الحكومة الفرنسية خلال المراحل النهائية من مفاوضات إيفيان بالاتصال مع قادة جبهة التحرير - بن بيللا ورفاقه - المحتجزين فى فرنسا، حاز بوتفليقة كأحد أعضاء وفد الحكومة المؤقتة اعجاب بن بيللا. وعليه مثل بوتفليقة حلقة الاتصال بين بن بيللا - الذى كان فى صراع مع أعضاء الحكومة المؤقتة - وجماعة «أوجدا». وتمكن بن بيللا من تحقيق الانتصار على خصومه بفضل دعم ومساندة بوتفليقة الذى أصبح وزيراً للشباب والرياضة فى أول حكومة جزائرية برئاسة بن بيللا وهو لم يزل فى سن الخامسة والعشرين. وبعد عام آخر أصبح وزيراً للخارجية خلفاً لخميستى أحد المقربين من بن بيللا على أثر اغتياله.

ومع ذلك سرعان ما ظهرت الخلافات فيما يتعلق بعملية صنع القرار بين بن بيللا وبومدين، بصفة خاصة حول دور الجيش فى عملية صنع القرار. انحاز بوتفليقة فى هذا الصراع الى جانب بومدين ورفض أن يلعب دوراً تابعاً فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية وانتهى الأمر بالاطاحة ببن بيللا.

والحقيقة أن بوتفليقة مثل أحد أعمدة النظام الجزائرى منذ بدء فترة حكم بومدين. إذ استمر وزيراً للخارجية وعضواً في مجلس قيادة الثورة. وتزايد نفوذه في مجال السياسة الخارجية بصفة خاصة حيث كرس بومدين جهوده في السنوات الأولى على الشئون الداخلية. إلا أنه مع أواخر الستينات وأوائل السبعينات تزايد اهتمام بومدين بالشئون الخارجية وكشفت الشائعات عن توتر بين الرئيس ووزير خارجيته. وإن لم تنته هذه التوترات بالانفصال بينهما إذ كان لا يزال هناك ثمة إتفاق بينهما حول أسس التوجه السياسى للجزائر وسلوكها الخارجى. وبوفاة بومدين كان بوتفليقة أحد ثلاث مرشحين لمنصب الرئاسة الذى فاز به بن جديد بدعم وتأييد من المؤسسة العسكرية. وعلى أثر ذلك فقد بوتفليقة منصبه كوزير للخارجية كما فقد بعد أشهر قليله عضويته في المكتب السياسى لجبهة التحرير.

ويكشف نمط وزير الخارجية آنذاك،(٧٧) سيد أحمد غزالى - ٥٢ عاماً - فى ادارة وزارة الخارجية عن مدى الاختلاف عن نمط بوتفليقة. ومن ثم مدى التغير فى السياسة الخارجية وفى النخبة. ومن المعروف أن سيد أحمد غزالى تخرج من كلية الهندسة، وتمكن من تحقيق الكثير من الانجازات خلال فترة حكم بومدين فى الستينات والسبعينات. فلقد عُين فى عام ١٩٦٦ - ولم يكن يبلغ الثلاثين من العمر - مديراً عاماً لشركة البترول والغاز الوطنية الجزائرية «سوناتراك» والتى كان نفوذها يتنامى ويشكل تهديداً متزايداً لنفوذ أعضاء النخبة الجزائرية الآخرين. وتمكن من تدعيم قوته خلال أحد عشر عاماً قضاها كمدير لشركة «سوناتراك» قبل أن يعين وزيراً للطاقة والبترول والصناعات الكيميائية فى أبريل ١٩٧٧. وبعد أقل من عامين وفى ٨ مارس ١٩٧٩ تولى غزالى وزارة الطاقة الهيدروليكية بعد أقل من ثلاثة شهور من وصول بن جديد الى السلطة قبل أن يفقد كافة مناصبه من الوزارة واللجنة المركزية لجبهة التحرير فى ١٩٨١.

ظل غزالى دون أى منصب رسمى لمدة ثلاث سنوات قبل أن يعين سفيراً فوق العادة لدى كل من بلجيكا والجماعة الاقتصادية الأوربية فى

سبتمبر ١٩٨٤. إلا أن عودته الى قمة النخبة السياسية لم تتم بصفة رسمية إلا فى نوفمبر ١٩٨٨ عندما عين وزيراً للمالية فى حكومة قصدى مرباح فى أعقاب اضطرابات أكتوبر ١٩٨٨، وهو المنصب الذى يتسم بقدر كبير من الحساسية فى مثل الظروف الداخلية التى كانت تعيشها الجزائر. إلا أنه استطاع مع ذلك أن يدير وزارة المالية دون ما أى صراع مع زملائه فى الحكومة.

والحق يقال، فقد تمكن غزالى من إنقاذ الجزائر من المثول أمام نادى باريس طلباً لاعادة جدولة ديونها الخارجية ومن ثم التعرض لفرض شروط صناديق المال العالمية وذلك بفضل علاقاته مع الأجهزة الدولية المختلفة مستفيداً فى ذلك من وظيفته السابقة فى بروكسل. وهو ما قاده الى أن يصبح وزيراً للخارجية فى سبتمبر ١٩٨٩ ومن ثم الرجل الثانى فى الوزارة بعد رئيس الوزراء.(٧٨)

الى جانب ذلك كانت هناك بعض الاختلافات الأخرى بين بوتفليقة وغزالى. فبينما اتسم الأول بالثورية والعقيدة الأيديولوجية اتسم الثانى بالطبيعة الاصلاحية التكنوقراطية. والحقيقة أن مثل هذا التغير يبدو منطقياً فى مثل البيئة الدولية الجديدة التى تعيشها الجزائر. ويأتى على نفس القدر من الأهمية أيضاً فيما يتعلق بالتغير الدائم فى النخبة الحاكمة تلك الطبيعة المرنة التى تميز النخبة الحالية. مع ذلك فإن الاستمرارية من السبعينات الى الثمانينات لا تزال واضحة لاسيما فيما يتعلق بسلطات الرئاسة والتى تسمح لشخصيات معينة لأن تبقى فى اطار السلطة أو تُبعد عنها. ويبدو أن نفوذ غزالى فى تزايد نظراً لقربه الفعلى من الرئيس. فضلاً عن ذلك فإن طبيعة تخصص رئيس الوزراء فى هذه الفترة مولود حمروش تؤكد هذا النمط الجديد من سيولة وحركية النخبة.

التحق مولود حمروش بجيش التحرير الوطنى عام ١٩٥٨ فى سن الخامسة عشرة وتمكن بعد سنوات قليلة من أن يصبح مديراً للبروتوكول بمجلس الوزراء. وعندما خلف بن جديد بومدين فى

١٩٧٩، دخل حمروش اللجنة المركزية لجبهة التحرير. ثم أصبح سكرتير مكتب الرئيس فى فبراير ١٩٨٦ وهو منصب ذو تأثير كبير بلا شك على قمة أجهزة صنع القرار بسبب قربه من صانع القرار الرئيسى.

وعلى الرغم من هذه الاستمرارية المؤسسية المتمثلة فى هيمنة الرئاسة، فإن تعيين حمروش رئيساً للوزراء يمثل تغيراً على المستوى الشخصى إذ أنه يمثل وصول جيل جديد من النخبة. فالغالبية العظمى من أعضاء وزارة عام ١٩٨٩ هم وزراء جدد من التكنوقراط فى الوقت الذى بقى فيه معظم القادة التاريخيين للبلاد والذين قادوا حرب الاستقلال فى صفوف المعارضة. وهنا يبرز التساؤل كيف يؤثر هذا التغير فى النخبة على السلوك السياسى الخارجى.

سلوك السياسة الخارجية:

إذا كان علينا أن نقدم وصفاً مختصراً لأنماط السلوك الجزائرى الخارجى خلال السبعينات والثمانينات فإنه من المحتم أن نبدأ أولاً وقبل أى شيء بابراز الفوارق بينهما. فإذا كانت الجزائر قد شهدت خلال السبعينات تراكماً للعوائد البترولية ودوراً أيديولوجياً قيادياً بين بلدان العالم الثالث فإنها على العكس من ذلك شهدت خلال عقد الثمانينات تزايداً للمصاعب الاقتصادية ومن ثم تراكماً للديون الخارجية. فضلاً عن تركيز الاهتمام نحو منطقة المغرب العربى ومزيداً من الميل نحو النمط التعاونى وتركيز الاهتمام على السياسة الداخلية بصفة عامة.

وعلى ذلك وبدون التخلى عن الارتباط «بالدول الراديكالية» مثل كوبا وإيران وليبيا، وكذلك الابقاء على العلاقات القوية المتينة مع الإتحاد السوفيتى اتسمت الثمانينات بمزيد من العلاقات الدولية الايجابية مع غرماء الأمس من الناحية الأيديولوجية مثل فرنسا - الدولة الاستعمارية الأم السابقة - والولايات المتحدة «قاعدة العالم الامبريالى»

والمغرب بنظامها الملكى الرجعى من وجهة النظر الجزائرية السابقة.

عدم الانحياز والعلاقات مع القوتين العظميين:

ا- الولايات المتحدة:

قد يتوقع المرء أن تكون العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة مجرد صراع خالص نظراً للتعارض التام بين وجهتى نظر الدولتين بصدد النظام الدولى. غير أنه إذا كان صحيحاً أن هناك صراعاً فإن هناك فى ذات الوقت تعاوناً بصفة خاصة فى قطاع الغاز والبترول وبعثات طلبة الدراسات العليا الجزائريين الى الجامعات الأمريكية.

فلقد اعترفت الولايات المتحدة بالجزائر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ وتم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى الأمريكى فى العاصمة الجزائرية الى مستوى السفارة فى ديسمبر من نفس العام.(٧٩) ومع ذلك لم ترسل الجزائر سفيراً لها الى واشنطن إلا بعد نحو عام من هذا التاريخ. وفى أعقاب حرب الأيام الستة فى يونية ١٩٦٧ قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ولم يتم استئنافها من جديد إلا فى نوفمبر ١٩٧٤. ومما يثير الدهشة أن هذه الفترة التى قطعت فيها العلاقات الدبلوماسية كانت هى الفترة التى تطورت فيها العلاقات بين البلدين تطوراً مذهلاً. فمن ناحية، ظلت القنصليتان الأمريكيتان فى كل من أوران وقسطنطين مفتوحتين. ومن ناحية ثانية، توقف وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر فى الجزائر مرتين فى أكتوبر وديسمبر ١٩٧٣ خلال المراحل الأولى من دبلوماسية المكوك لحل أزمة الشرق الأوسط. ومن ناحية ثالثة، تقابل بومدين مع نيكسون فى ١١ أبريل ١٩٧٤ أثناء الجلسة الخاصة للأمم المتحدة والخاصة بالمنتجات الأولية.

وحقيقة الأمر أن قطاع الغاز والبترول كان وراء تقوية الروابط والعلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر الى درجة أنه مع نهاية السبعينات كانت الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى للجزائر بالنسبة

لهذا القطاع. وكان على الرئيس بومدين أن يقدم تفسيراً لرؤية بلاده «لهذه العلاقات الخاصة مع أكبر قوة امبريالية» رغم قرار الجزائر فى أوائل عام ١٩٧١ باتباع سياسة خارجية تتسم بالثورية. ومن ثم كانت اشارة بومدين الى أن بلاده لا تريد نصائح من أحد فى شئونها أو علاقاتها السياسية.(٨٠) وعلى ذلك استمرت الجزائر فى توقيع العقود مع الشركات الأمريكية والتى التزمت بمقتضاها بتزويد الولايات المتحدة ما بين ٣٥ الى ٤٠ بليون مترمكعب من الغاز الطبيعى خلال فترة تمتد لعشرين عاماً بدءاً من عام ١٩٦٩. ومع أواخر السبعينات، كان أكثر من ٥٠٪ من البترول والغاز الطبيعى الجزائرى يذهب الى الولايات المتحدة بما يوازى ٩٪ من اجمالى وارداتها من البترول الخام. ولعل اسهام الولايات المتحدة فى بناء أكبر معامل التكرير الجزائرية فى ميناء «أرزو» Arzwo لهو دليل على مدى عمق العلاقات بين البلدين.

كذلك طورت الجزائر أيضاً من علاقاتها مع البلدان الغربية الأخرى. وهو الأمر الذى يتضح من قيام شركة «سوناتراك» بتوقيع عدة اتفاقيات مع كل من ألمانيا الغربية وبلجيكا. وعليه ارتفعت نسبة التجارة الجزائرية مع الغرب فيما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٩ من ١و٨٧٪ الى ٩و٨٨٪، بينما هبطت نسبة تجارتها مع بلدان الكتلة الشرقية من ٢و٦ الى ٧و٤٪.(٨١)

وفى أعقاب نجاح الوساطة الجزائرية بين واشنطن وطهران فيما يتعلق بأزمة الرهائن الأمريكيين، بدا واضحاً أن نظام الرئيس بن جديد أكثر اهتماماً بتكثيف وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من المد والجزر بسبب الخلاف حول أسعار البترول الجزائرى وكذلك امداد الولايات المتحدة للمغرب بالأسلحة قويت العلاقات الأمريكية الجزائرية بصورة سريعة حتى أن زيارة الرئيس بن جديد لواشنطن فى ١٩٨٥ تعد أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس جزائرى الى الولايات المتحدة، والتى ناقش خلالها الاستثمارات الأمريكية فى الجزائر وطالب بزيادتها. كما تفاوض بشأن رفع الحظر الأمريكى على مشتروات الجزائر من السلاح والمعدات العسكرية الأمريكية.

ب - **الإتحاد السوفيتي:**

رغم ما قد يعتقده المرء من أن العلاقات بين الجزائر والإتحاد السوفيتي تكاد تشمل شتى نواحي الحياة. فكلاهما يعتنق أيديولوجية معادية للامبريالية ويؤكد على الاشتراكية كطريق لتحقيق التنمية. إلا أن هناك العديد من نقاط الاختلاف بينهما حول حل الصراع فى الشرق الأوسط ووضع إسرائيل فى المنطقة. فضلاً عن اختلاف المفاهيم بصدد الانفراج بين الشرق والغرب.

فعلى الرغم من التزام موسكو بالنضال ضد الامبريالية تأثر التأييد السوفيتي لاستقلال الجزائر فى الخمسينات وأوائل الستينات بالاهتمام السوفيتي بالصراع بين الشرق والغرب وبصفة خاصة رغبة السوفييت ومصلحتهم فى تدعيم السياسة الديجولية بصدد حلف شمال الأطلنطي. وعليه بدت موسكو تدعو الى التقارب الجزائرى - الفرنسي. وعلى الرغم من استقبال ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة فى موسكو فى سبتمبر ١٩٦٠ لم يتم الاعتراف السوفيتي بها إلا فى مارس ١٩٦٢، أى بعد توقيع اتفاقية إيفيان.[٨٢]

كذلك وعلى الرغم من أن النمط الجزائرى فى التنمية يرفض النموذج الرأسمالى إلا أن نمط اشتراكيتها - كما يتضح من الميثاق الوطنى والتصريحات الرسمية - يتمايز عن الماركسية - اللينينية نظراً لارتباطه بالاسلام،[٨٣] والابقاء على الملكية الخاصة «غير المستغلة». إلا أنه مع ذلك يربط البلدين عداؤهما الأيديولوجى للامبرالية والرأسمالية لاسيما فى مجال التعاون الاقتصادى والعسكرى. فبعد نحو ثلاث سنوات من استقلال الجزائر كان هناك ٣٥٠٠ خبير سوفيتي. وبحلول عام ١٩٧٢ بلغت المساعدات الاقتصادية السوفيتية للجزائر ٤٢١ مليون دولار.[٨٤] كما بلغت مبيعات الأسلحة السوفيتية لها بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٤ ما قيمته ٢٤٨ مليون دولار بما يعادل ٩٠٪ من مشتروات الجزائر من السلاح.[٨٥]

إلا أن الجزائر قامت بتنويع مصادر أسلحتها فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١. إذ انقسمت اتفاقيات شراء الأسلحة التي عقدتها الجزائر خلال هذه الفترة - والتي بلغت عشرين اتفاقية[٨٦] - مناصفة بين الإتحاد السوفيتي والدول الغربية كان من نصيب الولايات المتحدة وحدها خمس اتفاقيات منها. وعلى الرغم من هذا التنوع في مصادر السلاح على المستوى الكمي، كانت الاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد السوفيتي أكثر قيمة وتنوعاً. إذ تضمنت تزويد الجزائر بأسلحة حربية متطورة مثل طائرات الميج ٢٣ والميج ٢٥ ودبابات ت - ٧٢ وصواريخ بحر - بحر وأرض - جو. الأمر الذي يمكن معه القول بأن نمط التسليح والتدريب في الجيش الجزائري يغلب عليه بصفة عامة الطابع السوفيتي.

وعلى الرغم من كل ذلك فالعلاقات الجزائرية - السوفيتية ليست قوية، بل على العكس هناك العديد من مظاهر الاختلافات السياسية. فعلى المستوى العالمي، تركز الأولويات السوفيتية على الانفراج الدولي والحيلولة دون وقوع صدام نووي. وكما سبق ورأينا من قبل تدور الأولويات الجزائرية حول ضرورة تغيير النظام الدولي القائم برمته وتركز على الصراع بين الجنوب والشمال - بما فيه الإتحاد السوفيتي - كما أشار بذلك الرئيس بومدين في خطابه أمام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الرابع لقمة حركة عدم الانحياز.[٨٧] كذلك على المستوى الاقليمي، تختلف وجهتا نظر كل من الجزائر والإتحاد السوفيتي فيما يتعلق بإسرائيل والصراع في الشرق الأوسط. وهو الاختلاف الذي برز واضحاً في أعقاب حرب الأيام الستة. إذ تكشف المحاضر الرسمية للقاء الرئيس بومدين بالقادة السوفييت لمناقشة الصراع العربي - الإسرائيلي عن وقوع اتهامات متبادلة اتسمت بالحدة واستخدام الكثير من الكلمات العنيفة.[٨٨]

وخلال الثمانينات هدفت الجزائر الى الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القوتين العظميين. وتعد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ جزءاً من تحقيق هذا الهدف. أعقبها بزيارة لموسكو في

١٩٨٦ ، وتوقيع مسودة تعاون بين البلدين فى ١٩٨٧.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الجزائرية ـ الفرنسية فليس هناك ما يدعو الى تناولها هنا بسبب ضيق المكان من ناحية وغزارة الكتابات فى هذا الصدد من ناحية أخرى.(٨٩) إلا أن التحسن الملحوظ فى العلاقات بين البلدين خلال الثمانينات يحتاج الى توضيح. فمثل هذا التحسن كان من المتعذر حدوثه لفترة طويلة بسبب الميراث التاريخى المرير من جانب كلا الطرفين وتواجد الكثير من المشاكل التى أعاقت سبيل علاقاتهما الثنائية مثل تجميد أصول وممتلكات الفرنسيين الذين كانوا يقيمون بالجزائر، والمسائل المتعلقة بالهجرة، لاسيما الهجرة غير القانونية، وكذا المشاكل الناجمة عن الزواج المختلط ووضع الأطفال بالنسبة للأزواج المنفصلين ..الخ.

غير أنه مع ذلك أمكن التغلب على معظم هذه المشكلات خلال الثمانينات. ففى عام ١٩٨٢ تبادل الرئيسان ميتران وبن جديد الزيارات. وتجدر الاشارة هنا الى أن الرئيس بن جديد يعد أول رئيس جزائرى يزور فرنسا. وحتى مع تغير الحكومة فى فرنسا فى أعقاب الإنتخابين اللذين وقعا فى الثمانينات (من الجناح اليسارى الى الجناح اليمينى فى ١٩٨٦ ثم العودة الى الجناح اليسارى فى ١٩٨٨) لم يكن لذلك تأثيراً سلبياً على التحسن فى العلاقات مع الجزائر. بل على العكس قام جاك شيراك رئيس الوزراء الفرنسى بزيارة الجزائر فى ١٩٨٦ لمناقشة موضوع التعاون بين البلدين.

ترتب على هذه الاتصالات على مثل هذا المستوى الرفيع الكثير من النتائج. ففى عام ١٩٨٧، أفرجت الجزائر عن ممتلكات الفرنسيين الذين كانوا يقيمون بالجزائر من قبل ـ والتى سبق تجميدها ـ وسمحت لهم ببيع أراضيهم للدولة. كما سمحت فى الوقت نفسه للعاملين الفرنسيين فى الجزائر بتحويل مدخراتهم الى فرنسا. ومن الناحية الأخرى، تمثل رد الفعل الفرنسى فى تقديم المساعدات المالية للجزائر لمدة ثلاث سنوات. واستمر التحسن الى درجة أن فرنسا حظرت

منشورات الحركات الجزائرية المعارضة فى فرنسا - بصفة خاصة من قبل الحركة الديمقراطية الجزائرية، كما شددت الرقابة على الجماعات المعارضة وألقت القبض على بعض أعضائها. ساعد هذا المناخ على قيام الجزائر بالتوسط بين إيران وفرنسا بغرض الانهاء المتبادل للحصار الذى كان مفروضاً على سفارتى البلدين فى كل من باريس وطهران. فضلاً عن التفاوض مع الجماعات الاسلامية فى لبنان من أجل اطلاق سراح الرهائن الفرنسيين.

وعلى الرغم من أنه لم يترتب على تغير الحكومة الفرنسية فى أعقاب إنتخابات عام ١٩٨٨ أى تأثير سلبى على هذا التحسن فى العلاقات كما سبقت الاشارة، إلا أنه مع ذلك لاحت فى الأفق بعض مظاهر التوتر فى أواخر عام ١٩٨٨ فى أعقاب الاضطربات التى شهدتها الجزائر آنذاك بسبب وحشية البوليس الجزائرى فى مواجهتها وهو ما إنتقدته الصحافة الفرنسية - بما فيها صحيفة الليموند المشهورة باتزانها - بشدة. كما خرج العديد من الشخصيات السياسية الهامة على رأس مظاهرات جماهيرية احتجاجاً على أعمال القمع التى قامت بها الحكومة الجزائرية. إلا أن التحسن فى العلاقات عاد يظهر من جديد مع التوصل الى حل للصراع الطويل بين البلدين حول أسعار الغاز الطبيعى فى يناير ١٩٨٩. وبعد شهرين - أى فى مارس ١٩٨٩ - زار الرئيس ميتران الجزائر وأعلن تأييده لاصلاحات بن جديد مشيراً الى «أن البلاد تدخل عصراً جديداً».[٩٠]

السياسة الجزائرية إزاء العالم الثالث:

ينقسم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية إزاء العالم الثالث الى ثلاثة مستويات:[٩١] أولها، مجموعة الدول الأفرو-آسيوية والتى لم يستمر نشاط الجزائر فى اطارها طويلاً نتيجة المشاكل المرتبطة بالمجموعة ذاتها، فضلاً عن وقوع انقلاب بومدين عشية افتتاح القمة الأفرو آسيوية الثانية فى الجزائر. وثانيها، مجموعة دول التنمية الاقتصادية والمعروفة بمجموعة ال ٧٧ والتى استضافت الجزائر أول اجتماع لها فى

أكتوبر ١٩٦٧، وبذلت جهوداً مضنية في سبيل نشر مبادئها وأهدافها. وثالثها، حركة عدم الانحياز والتي تعتبر الجزائر من بين الدول المؤسسة لها حتى قبيل حصولها على الاستقلال. ومما يذكر للجزائر أنها لعبت دوراً في توجيه الحركة نحو الاهتمام بالجوانب الاقتصادية بدلاً من التركيز على الدور السياسي والوساطة في الصراع بين الشرق والغرب والذي ارتبط بكل من نهرو وتيتو.

تتعدد أمثلة السلوك الجزائري على هذا المستوى الأخير وفي مقدمتها: مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في الجزائر عام ١٩٧٣، ودعوة الجزائر في عام ١٩٧٤ لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد. والعمل في اطار الأوبك لدعم وحدة بلدان العالم الثالث واعادة تشكيل العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ويعد اختيار الجزائر لعقد القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز بمثابة اعتراف بمكانتها الدولية وتدعيماً لوجهة نظرها في مفهوم عدم الانحياز. فلقد كانت الجزائر بحق وراء نجاح المؤتمر سواء بالنسبة لها أو للحركة ككل.(٩٢) ويرجع ذلك الى أنها قامت في صيف عام ١٩٧٣ بتأسيس لجنة تنظيمية لضمان مشاركة أكبر عدد من الأعضاء. وقامت بإيفاد بعض السفراء للتشجيع على الحضور على أعلى مستوى. بل قامت في بعض الأحيان بارسال بعض الوزراء في مهمات مماثلة الى بعض البلدان الأعضاء في الحركة. وكنتيجة لتلك الجهود حضر المؤتمر ٧٥ دولة مقارنة بـ ٤٥ دولة فقط حضرت القمة الثالثة المنعقدة بلوساكا في عام ١٩٧٠. أكثر من ذلك، بلغ عدد الوفود التي يرأس كل منها رئيس الدولة ستون وفداً.(٩٣)

وبنفس الحماس والنشاط دعت الجزائر أيضاً للجلسة الخاصة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤، والتي تمخضت عن اعلان تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد. وقام الوفد الجزائري بتوزيع نص الخطاب الافتتاحي والذي ألقاه بومدين في ١٠ أبريل ١٩٧٤ بوصفه رئيساً لحركة عدم الانحياز آنذاك.(٩٤) ويبدو النجاح الجزائري واضحاً إذا ما

قمنا بمقارنة خطاب بومدين باعلان الأمم المتحدة فى هذا الخصوص. إذ عكس نص وثيقة الأمم المتحدة الى حد بعيد وجهة النظر الجزائرية كما عبر عنها الخطاب الافتتاحى (أنظر جدول ٤ ـ ١).

وفى واقع الأمر، فقد استفادت الجزائر من الاطار العالمى فى منتصف السبعينات وتزايد قوة الأوبك فى تنفيذ منظورها التنموى الشامل، والذى عبر عنه بومدين فى خطابه أمام الأمم المتحدة جنسا أسماه «أولوية الأولويات» "Priority of Priorities". وكان طبيعياً أن يترتب على ذلك وقوع بعض المواجهات مع الولايات المتحدة فى أعقاب الحظر البترولى المفاجئ لعام ١٩٧٣ بسبب رغبتها فى الحد من الحوار حول المشاكل بين مستهلكى البترول ومنتجيه.(٩٥) اعترضت الجزائر على مؤتمر واشنطن فى ١٩٧٥ على أساس أنه يهدف الى تكوين تكتلاً من الدول المتقدمة ضد منتجى البترول. وأصرت على التعامل مع البترول على أنه لا يعدو أن يكون أحد السلع الخام، ومن ثم يجب مناقشته فى الاطار العام للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وعليه، قامت الجزائر بتكثيف جهودها للتغلب على التردد الذى ساد بين الدول المنتجة للبترول والموالية للغرب داعية الى عقد مؤتمر قمة لدول الأوبك فى الجزائر فى مارس ١٩٧٥. وفى هذا المؤتمر، حدد الخطاب الافتتاحى لبومدين أسس قيام جبهة موحدة من دول الأوبك. فضلاً عن ذلك أشارت قمة الأوبك صراحة فى أكثر من مناسبة الى الجلسة الخاصة السادسة للأمم المتحدة وقراراتها كاطار للتغلب على مشاكل الاقتصاد العالمى. وكانت الجزائر قد لعبت بحق دوراً نشطاً وفعالاً فى هذا الصدد.

ومع اجهاض المحاولات لعقد مؤتمر لمناقشة مشاكل الطاقة وحدها ـ بسبب إنقسام العالم الثالث ما بين منتجين ومستهلكين للبترول ـ لم يكن أمام كيسنجر سوى الاذعان، معلناً فى باريس فى مايو ١٩٧٥ أن «الحوار بين المنتجين والمستهلكين لن يحقق تقدماً إلا إذ تم توسيعه ليشمل قضية العلاقة بين الدول النامية والمتقدمة برمتها».(٩٦) وكما قال بوتفليقة فى مناسبة أخرى «أخيراً سُمع صوت العالم الثالث» ـ أى العالم الثالث ممثلاً فى الجزائر. ولعل اختيار بوتفليقة لرئاسة جلسة

جدول رقم ٤ ـ ١
نظرة مقارنة لخطاب بومدين أمام الجلسة الخاصة للجمعية العام للأمم المتحدة (أبريل ١٩٧٤) واعلان الأمم المتحدة الخاص باقامة نظام اقتصادى عالمى جديد فى مايو ١٩٧٤.

خطاب بومدين	الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد
النظام العالمى الحالى نظام «جائر وعفا عليه الزمن تماماً كالنظام الإستعمارى الذى نبع منه».	«تتزايد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية إتساعاً فى نظام دولى تم تأسيسه فى وقت لم يكن فيه لمعظم الدول النامية وجود كدول مستقلة».
«النظام السائد فى علاقات القوى الدولية» نظام مدان نظراً لإغفاله دور الغالبية العظمى من شعوب العالم	يجب إتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان «المشاركة الفعالة للدول النامية..... فى عملية صنع القرار» فى الأجهزة الدولية «من خلال قيام نمط تصويتى أكثر عدالة».
الإجراءات المطلوبة لتحقيق إستراتيجية تنموية عالمية هى:	
«سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية وتحكمها فى آليات تحديد أسعارها»	«يجب بذل أقصى الجهد..للتغلب على المحاولات الرامية الى مصادرة حق كل دولة فى ممارسة حقوقها السيادية بحرية وفعالية على مواردها الطبيعية»
«تقوم التنمية الشاملة على الإستغلال الأمثل للطاقات الزراعية والصناعية فى الدول النامية والتحويل الفورى للموارد التعدينية والزراعية»	«يجب بذل أقصى الجهد من قبل المجتمع الدولى.... لتشجيع التصنيع فى البلدان النامية... والإسهام فى قيام صناعات جديدة بما فى ذلك تلك المتعلقة بالمواد الخام والتحويل السلمى كأولوية فى الدول النامية لتصنيع تلك المواد الخام والسلع».
«تعبئة المصادر الدولية للمساعدات المالية والتكنولوجية والتجارية من الدول الغنية والمتقدمة الى الدول النامية.»	«تكثيف المساعدة الفعالة ... غير المشروطة من خلال رفع القيمة النهائية لنقل الموارد المالية. كما يجب بذل أقصى الجهد لتنفيذ سمة إجراءات محددة لضمان نقل التكنولوجيا».
«تطوير وتنفيذ برنامج خاص لضمان مزيد من المساعدة للشعوب التى تعتبرها الأمم المتحدة على أنها الأكثر تأثراً بالظروف الإقتصادية الصعبة».	«تتبنى الجمعية العامة البرنامج التالى بما فى ذلك إجراءات الطوارئ للتقليل من الصعوبات الإقتصادية التى تواجهها بعض الدول النامية أخذاً فى الإعتبار المشكلة الخاصة بالدول النامية الأكثر فقراً والحبيسة».

المصدر: نص خطاب الرئيس بومدين (باللغة الفرنسية) يمكن أن تجده فى:
Paul Balta & Claudine Rulleau, La Stratégie de Boumediène (Paris: Sinbad, 1978), pp. 316-329.
أما نص وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بإقامة نظام إقتصادى عالمى جديد مأخوذة من:
Edwin Reubens (ed.), The Challenge of the New International Economic Order (Boulder, Colorado: Westview Press, 1981), pp. 19-37.

الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٤ يعد تأكيداً آخراً على الدور القيادى للجزائر فى اطار العالم الثالث.

وعلى ذلك قام مؤتمر باريس للتعاون الدولى فى ١٩٧٥ - والذى حضرته تسع عشرة دولة نامية وثمان دول متقدمة - بتشكيل لجان خاصة بالمواد الخام، التنمية، والطاقة، والتمويل للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية فى العالم. يرأس كل لجنة دولتان عضويتان - احداهما متقدمة والأخرى نامية - وهو ما يعتبر اعلاناً عن نجاح الجزائر فى الاصرار على «المشاركة الفعالة» لبلدان العالم الثالث على مستوى صنع القرار. ومما يذكر أن الجزائر شاركت فى لجنتى الطاقة والتنمية كممثل عن العالم الثالث - مع الجماعة الاقتصادية الأوربية بالنسبة للجنة الأخيرة.(٩٧)

أفريقيا والعالم العربي:

تعد الجزائر عضواً نشطاً على كلا المستويين العربى والأفريقى،(٩٨) إلا أنه يثور التساؤل مع ذلك حول أى من المستويين يحظى باهتمام أكبر من صانعى السياسة الجزائريين؟ أجاب على هذا التساؤل كل من اعلان طرابلس - والصادر فى فترة ما قبل الاستقلال - والميثاق الوطنى - الصادر بعد نحو ١٤ عاماً من الاعلان - واللذان تناولا العالم العربى الذى تعد الجزائر جزءاً لا يتجزأ منه يليه المغرب العربى ثم أفريقيا بهذا الترتيب. ولقد كرس الميثاق حيزاً لكل من هذه المناطق الثلاث بما يعكس الأولويات وفقاً للترتيب المشار إليه.

ومع ذلك يجب تفسير ذلك بحذر شديد لأسباب ثلاثة: أولها، أن صانعى السياسة الجزائريين يرفضون قبول الفصل التام والمحدد بين المناطق الجغرافية الثلاث، ويرون أن المغرب العربى عربياً وأفريقياً فى ذات الوقت، وأن ٧٠٪ من العرب يعيشون فى القارة الأفريقية ويشكلون ربع سكانها. وثانيها، اقتناع القادة الجزائريون بمحدودية فرصة بلادهم فى القيادة على المستوى العربى بالرغم من ارتباط

الجزائر بالعالم العربى ثقافياً ولغوياً. ويرجع ذلك الى أن فكرة القومية العربية لم تتبلور إلا فى منطقة المشرق العربى من خلال الفكر الناصرى والبعثى. وهو الأمر الذى ترتب عليه تزايد اهتمام الجزائر بأفريقيا جنوب الصحراء.

ومن هنا كان تأكيد كل من إيتين[٩٩] وشيخ[١٠٠] على أن أفريقيا تشكل القاعدة بالنسبة لسياسة الجزائر ومجال حركتها الأول ازاء العالم الثالث.[١٠١] فالجزائر تعد واحدة من بين دول أفريقية قليلة نفذت القرار الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية الصادر عام ١٩٦٥، والخاص بقطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن فى أعقاب اعلان روديسيا الاستقلال من طرف واحد. كما استضافت على أرضها العديد من لقاءات منظمة الوحدة الأفريقية سواء على مستوى القمة أو المستوى الوزارى وكذلك المؤتمرات الأفريقية غير الحكومية مثل المهرجان الثقافى الأفريقى فى ١٩٦٩. ولعبت دوراً نشطاً فى لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها، فضلاً عن أنها كانت المقر الرئيسى لعدد كبير من حركات التحرير. بل أكثر من ذلك أقامت الحكومة الجزائرية جهازاً خاصاً - قسم الدراسات الدولية - لتنسيق المساعدات لهذه الحركات. هذا الجهاز والذى يعد بالأساس جزءاً من جبهة التحرير الوطنية يرتبط مباشرة بالرئاسة. وهو ما يفسر استئناف العلاقات بين الجزائر والكثير من البلدان الأفريقية بمجرد حصول هذه البلدان على استقلالها. كما يفسر العدد الكبير نسبياً من الاتفاقيات الثنائية التى وقعتها الجزائر لدعم التعاون بينها وبين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فى السنوات ١٩٧٠، ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٧٨ والبالغ عددها سبع وثلاثين اتفاقية: خمس وعشرين منها فى المجال الاقتصادى، وأحد عشر فى المجال الثقافى - الفنى، وواحدة - مع مالى - فى النطاق الدبلوماسى.[١٠٢] فضلاً عن ذلك، رغم أن تجارة الجزائر مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تقل عن ١٪ من اجمالى تجارتها (عادة بالعجز فى الميزان التجارى لغير صالح الجزائر) ما تزال الجزائر توقع اتفاقيات مع هذه الدول للحفاظ على الاتصال المباشر بها. ففى الفترة بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٦ تم توقيع خمس عشرة اتفاقية تتعلق

بالاتصالات الجوية والبحرية مع عشرة بلدان أفريقية.[103] وعلى النقيض من خطوط الاتصال مع أوربا والعالم العربى، فإن خطوط الاتصال مع أفريقيا جنوب الصحراء ما تزال مستمرة رغم أنها تحقق خسائر مالية.

وتحاول الجزائر جاهدة اقامة مؤسسات دائمة لادارة الحوار العربى ـ الأفريقى بهدف التوفيق بين شخصيتها العربية واهتماماتها الأفريقية.[104] وفى هذا الاطار وجهت الجلسة السادسة للقمة العربية المنعقدة بالجزائر فى ٢٦ـ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ الدعوة الى دول أفريقية غير عربية لارسال ممثلين عنها حضرها الرئيس الزائيرى موبوتو. كما قررت فى ذات الوقت الدعوة الى قمة أفريقية ـ عربية عقدت بمقر الجامعة العربية فى مارس ١٩٧٧.[105] انتهت هذه الجهود بانشاء عدد من المؤسسات الرئيسية منها: البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا برأسمال يبلغ ٧٣٨ مليون دولار فى ١٩٧٧، والصندوق العربى الخاص بأفريقيا برأسمال مبدئى يبلغ ٢١٠ مليون دولار، والصندوق العربى للمساعدات الفنية للبلدان العربية والأفريقية برأسمال مبدئى متواضع يبلغ ١٥ مليون دولار تمت زيادتها فيما بعد الى ٢٥ مليون دولار.[106]

ومع ذلك يمكن القول أن الجانب الأكثر أهمية على هذا المستوى يتمثل فى التحسن الملحوظ فى العلاقات بين بلدان المغرب العربى. وهو التحسن الذى توج مع أوائل عام ١٩٨٩ باعلان الاتحاد المغاربى بين كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا. والحقيقة أنه سبق قيام هذا الاتحاد جهوداً جزائرية مضنية لتحسين العلاقات مع جيرانها ـ بصفة خاصة المغرب. ومن هنا يتضح الاختلاف بين فترة حكم بن جديد فى الثمانينات عن فترة حكم بومدين فى السبعينات. فعلى العكس من تمسك بومدين الأيديولوجى بما اعتبره قضية عادلة للبوليساريو،[107] كان بن جديد أكثر مرونة فيما يتعلق بموقف المغرب فى هذا الصدد.

وعلى ذلك، وبعد أشهر قليلة من لقاء القمة بين الرئيس بن جديد والملك الحسن الثانى فى ١٩٨٣ ـ والذى كان له الفضل فى ازالة الكثير

من الشكوك المتبادلة - تم رفع الكثير من القيود على الحركة عبر الحدود بين البلدين. وفى مايو ١٩٨٧ أدت وساطة العاهل السعودى الملك فهد الى زيادة التقارب بين البلدين انتهى بتفاهم جزائرى - مغربى حول الحدود. وفى غضون أقل من شهر أطلقت الحكومة الجزائرية سراح ١٥٠ جندياً مغربياً فى مقابل اطلاق سراح ١٠٢ من المسجونين الجزائريين.

ومع هذا التحسن فى العلاقات الجزائرية - المغربية اكتسبت حركة الدفع نحو الاتحاد المغاربى قوة أكبر. وبينما أصر الزعيم الليبى معمر القذافى على الاندماج الكامل فضل بن جديد توقيع معاهدة الأخوة والتعاون مع تونس فى مارس ١٩٨٣ والتى شكلت الاطار لقيام اتحاد المغرب العربى الكبير فى الوقت الذى استمر فيه التحسن فى العلاقات الجزائرية - المغربية:

فى نوفمبر ١٩٨٧ إستقبل الرئيس بن جديد وزير الخارجية المغربى وناقشا معاً وسائل الإسراع بقيام المغرب العربى الكبير وحل الصراع الخاص بالصحراء الغربية. كذلك فقد حظى الإتحاد المغاربى أيضاً بأولوية فى لقاء ديسمبر بين وزراء خارجية الجزائر وموريتانيا وتونس مع تزايد الآمال بإحتمال أن توقع ليبيا على معاهدة الأخوة والتعاون المغاربي. كذلك فقد مثل إستعادة العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا فى نفس الشهر نجاحاً للدبلوماسية الجزائرية ... وفى لقاء ثلاثى فى تونس فى فبراير عبر الرؤساء بن جديد وبن على والقذافى عن تصميمهم على تشجيع التعاون بين بلدان المغرب العربى والعمل على قيام المغرب العربى الكبير.(١٠٨)

وفى مايو ١٩٨٨، ذهب السكرتير العام لجبهة التحرير الجزائرية الحاكمة الى المغرب لدعوة الملك الحسن الثانى لحضور القمة العربية المرتقبة فى الجزائر فى يونية. وفى ١٦ مايو تم فتح الحدود واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفى أعقاب القمة العربية فى الجزائر فى يونية ١٩٨٨، أعلن القادة الخمسة لدول المغرب العربى فى اعلان مشترك قيام لجنة مغاربية من ممثلين عنهم بهدف العمل على تأسيس مجلس «لتوحيد التشريعات فى المنطقة واعداد مشروعات اقتصادية مشتركة». ويتمثل النجاح فى هذا الاطار فى عدد من الخطوات الرئيسية منها: قيام الجزائر فى الشهر التالى بتوقيع اتفاقية تعاون مع المغرب واعلان البلدين عن خطط لربط خطوط السكك

الحديدية والبرية والاتصالات السلكية واللاسلكية فى البلدين. ومنها كذلك قبول كل من المغرب وجبهة البوليساريو فى نهاية أغسطس لخطة السلام التى وضعتها الأمم المتحدة لتسوية الصراع فى الصحراء الغربية. وبالتالي زالت العقبة الرئيسية الأخيرة فى طريق الإتحاد المغاربى. ومنها توقيع المعاهدة التى بمقتضاها قام اتحاد المغرب العربى فى مراكش بالمغرب بين البلدان الخمسة فى ١٧ فبراير ١٩٨٩.(١٠٩)

ومع ذلك يجب فهم كل هذه التطورات فى اطارها الصحيح دون مبالغة. فما تزال هناك عقبة كبيرة فى سبيل التسوية الدائمة للصراع بين المغرب والبوليساريو قد تؤدى بالجزائر الى الوقوف مرة أخرى الى جانب البوليساريو. فمع عودة بعض الشخصيات التاريخية لجبهة التحرير الجزائرية الحاكمة قد يكون هناك ضغطاً على الحكومة كى لا تتخلى عن البوليساريو أو عن التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات و «قوى الرجعية والامبريالية».

ويمكن القول أن الجدل حول السياسة الخارجية الجزائرية لم ينته بعد. لأنه بالانضمام الى الإتحاد المغاربى انضمت الجزائر الى إتحاد بين الدول وهو ما اعتبرته أفضل من الانتظار الى الأبد بغية الانضمام الى إتحاد منشود بين الشعوب. وإذا لم يكن هناك ثمة تغير فى توجه السياسة الخارجية - كادراك الدور أو ما يطلق عليه الميثاق مبادئ السياسة الخارجية - إلا أن نظام الأولويات قد تغير بصورة تدريجية على مستوى الأداء أو السلوك مع اعطاء مزيد من الإهتمام للجوانب الاقتصادية المحددة.

وهناك على الأقل مؤشران كميان للتعاون الدولى يؤكدان على هذا التغير التدريجى فى الأولويات: يتضح أولها من عدد الاتفاقيات التى وقعتها الجزائر مع الحكومات الأجنبية فيما يتعلق بالجوانب الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية خلال الفترة بين عامى ١٩٧٥، ١٩٨٦. إذ تكشف الاحصائيات عن تزايد عدد الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربى الأخرى فى الثمانينات (أنظر جدول ٤ - ٢).

فبينما كان هناك ١٨ اتفاقية فقط فى النصف الأول من هذه الفترة (السنوات الست بين عامى ١٩٧٥، ١٩٨٠)، ارتفع هذا الرقم فى النصف الثانى (١٩٨٦ـ٨١) الى ٤٦ اتفاقية بزيادة أكثر من ٢٥٠ فى المائة. أما المؤشر الثانى فيتمثل فى مستوى ومدى تكرار الزيارات خلال الفترة بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٨ وفقاً للتصنيف الذى يعطى أربعة نقاط للزيارات على مستوى رؤساء الدول أو ما يعادلونهم، وثلاث نقاط لكل من نائب الرئيس أو رئيس الوزراء أو من فى حكمهم، ونقطتان لوزراء الخارجية أو الدفاع أو المالية أو من فى حكمهم، ونقطة واحدة لأى وزير أو مسئول آخر كبير.

وبمقارنة السنوات الأربع بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ من هذه الفترة بالسنوات الأربع الأخيرة ١٩٨٥، ١٩٨٨ نلحظ أن أكثر التغيرات أهمية تتمثل فى الزيادة المستمرة فى الزيارات فى اطار بلدان المغرب العربى، وانخفاض معدل الزيارات مع البلدان الاشتراكية وتزايده مع الدول الغربية الرأسمالية (أنظر جدول ٤ ـ ٣). كما يمكن أن نلحظ أيضاً أن التغير فى سلوك السياسة الخارجية يعد أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالعاملين الأخرين. فخلال السنوات الأربع الأولى ـ حتى وفاة بومدين فى ١٩٧٨ بلغ اجمالى الزيارات مع الدول الاشتراكية ١٦٤ نقطة مقارنة بـ ٦٤ نقطة مع الدول الغربية بمعدل سنوى ٤١ و ١٦ نقطة على الترتيب. أى بمعدل ١:٣ لصالح بلدان الكتلة الاشتراكية. بينما تكشف السنوات الأربع الأخيرة بين عامى ٨٥ـ١٩٨٨ عن وضع آخر: ٧١ نقطة للبلدان الاشتراكية و ١٢٢ نقطة للبلدان الغربية بمعدل سنوى ١٧و٨ للأولى و ٥و٣٠ للثانية. أى بمعدل ٢:١ تقريباً لصالح البلدان الغربية. أى أنه يمكن القول أن النمط السلوكى على هذا المستوى قد انعكس تماماً.

جدول رقم ٤ ـ ٢
الاتفاقيات الجزائرية الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية
خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦

المنطقة / السنة	المغرب العربي	المشرق العربي	أفريقيا جنوب الصحراء	بلدان العالم الثالث الأخرى	دول الكتلة الاشتراكية	الدول الغربية	اجمالي
١٩٧٥	٣	٢	١٣	٠	١٣	٧٥	١١١
١٩٧٦	١	٣	١٥	-	١٣	٣٨	٧٠
١٩٧٧	٣	٢	١	٠	١٥	٥٥	٨١
١٩٧٨	٠	٤	٧	٤	١٠	٤٥	٧٥
١٩٧٩	١	٧	٤	٤	٢٠	٤٤	٨٠
١٩٨٠	٠	٤	٨	٠	١٢	١٥	٤٩
١٩٨١	٨	٣	٨	٠	١٠	٢٠	٥٤
١٩٨٢	٤	١	١٠	٤	٠	٢٧	٥١
١٩٨٣	٠	٦	١١	٦	٨	٢٥	٦١
١٩٨٤	٧	٣	٠	٠	٨	١٥	٤٣
١٩٨٥	٧	٦	-	٦	٤	١٥	٣٨
١٩٨٦	١٥	٣	٦	٢	٩	٢٩	٦٤
اجمالي	٦٤	٤٤	٨٨	٥١	١٢٧	٤٠٣	٧٧٧

المصدر: تم تجميع البيانات الواردة عن الفترة المذكورة من مجموعة الدوريات التالية:
Annuuaire de l'Afrique du Nord, Middle East Journal, Maghreb–Mashreq, and Le Monde.

جدول رقم ٤ ـ ٣
الزيارات الرسمية المتبادلة بين الجزائر والدول الأخرى (إيفاد واستقبال) خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨

المنطقة / السنة	المغرب العربي	المشرق العربي	أفريقيا جنوب الصحراء	بلدان العالم الثالث الأخرى	دول الكتلة الاشتراكية	الدول الغربية	اجمالي
١٩٧٥	٣٥	٢٢	٥٠	٦	٢٨	٢٥	١٦٦
١٩٧٦	٣٢	٢١	١١١	١٠	٤١	١٠	٢٣١
١٩٧٧	٣٢	٣٢	٤٩	٨	٣٠	٩	١٦٠
١٩٧٨	٢١	٢٤	٨١	١٥	٦٥	٢٠	٢٢٦
١٩٧٩	٤١	٤١	٧٥	١٢	٤٠	١٤	٢٢٣
١٩٨٠	٢٠	٥٩	٤٢	١٩	٣٤	٢١	١٩٥
١٩٨١	٤٦	١٣	٦٦	٦	٢٦	٣٢	١٨٩
١٩٨٢	١٤	٢٢	٦٣	١٥	٢٨	٤٠	١٨٢
١٩٨٣	٣٨	١٨	٤٨	٧	١١	٥٣	١٧٥
١٩٨٤	٢٧	٣٢	٣٠	٩	٣٣	٣٢	١٦٣
١٩٨٥	٢٤	٢٢	٥٩	٢٠	٢٩	٣٠	١٨٤
١٩٨٦	٢٩	١٣	٢٦	١٨	٢٤	٣٦	١٤٦
١٩٨٧	٣٣	٣٢	٣٤	٩	١٥	٤٥	١٦٨
١٩٨٨	٤٠	١٥	١٦	٠	٣	١١	٩٠
اجمالي	٤٣٢	٣٦٦	٧٥٠	١٦٥	٤٠٧	٣٧٨	٢٤٩٨

المصدر: تم تجميع البيانات الواردة عن الفترة المذكورة من مجموعة الدوريات التالية:
Afrique du Nord, Middle East Journal, Maghreb-Mashreq, and Le Monde.

خاتمـة:

على الرغم من كل ما حققته السياسة الخارجية الجزائرية من نجاح، إلا أنها لم تسلم من بعض مظاهر التناقض والخلل. يتضح ذلك من الإصرار على ضرورة تغيير النظام الدولى الراهن فى الوقت الذى تتزايد فيه كثافة علاقاتها مع الولايات المتحدة - الدعامة الرئيسية للحفاظ على الوضع الدولى الراهن. فضلاً عن ذلك، بينما تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مفهوماً ذا توجه اقتصادى للعلاقات الدولية يؤكد على البعد فوق القومى إلا أنها لا تزال تتمسك بالمفهوم التقليدى للسيادة كما عرفه القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، فقد ينظر صانعوا السياسة الخارجية الجزائرية الى مثل هذه الانتقادات على أنها لا تعدو أن تكون انتقادات نظرية أكثر منها واقعية عملية، باعتبار أنها لا تمكن البلاد من معالجة مشاكلها الذاتية الخاصة. كما أنها لا تأخذ فى الاعتبار القيود التى تحد من حرية حركة كافة بلدان العالم الثالث التى حصلت على استقلالها مثقلة بمشاكل الميراث الاستعمارى وتعانى من عدم التنظيم المجتمعى والتخلف الاقتصادى فى الوقت الذى تواجه فيه نظاماً دولياً مسيطراً تطور عبر قرون ليس فى استطاعتها تغييره بين عشية وضحاها. وحتى عندما تحاول مثل هذه الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال تحدى هذا النظام يجب عليها أن تكون على استعداد لأن تدفع ثمن هذا التحدى. وعليها إذن أن تحدد أهدافها الثانوية التى يمكن التضحية بها إذا اقتضى الأمر، وتلك الجوهرية التى لا يمكن المساس بها بأى حال من الأحوال-بل لابد من الدفاع عنها مهما كان الثمن.

ولقد شهدت الجزائر مع الثمانينات تزايد الفجوة بين الموارد والمطالب. إذا قترن الانخفاض فى العوائد البترولية بتزايد فى المطالب الداخلية. فمن ناحية، زاد عدد السكان من ٢٢ مليون فى عام ١٩٨٤ الى ٢٤و٥ مليون فى عام ١٩٨٨ - معظمهم بطبيعة الحال من صغار السن ومن ثم من غير المنتجين، بل على العكس يعتمدون كلية على الدولة

فى التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل..الخ. فى نفس الوقت، استمر اجمالى الناتج القومى فى الانخفاض. إذ انخفض من ٩و٦٩ بليون دولار فى عام ١٩٨٦ الى ١و٥٤ بليون دولار فقط فى عام ١٩٨٨، أى انخفض بنسبة ٢٢٪ خلال عامين فقط. وهو الأمر الذى فرض اللجوء الى اجراءات تقشف صارمة. ليس ذلك فحسب، بل استمرت ديون البلاد فى التزايد. إذ ارتفعت من ٨و١٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٤ الى ٥و٢١ بليون دولار فى عام ١٩٨٨، أى بزيادة تقدر بأكثر من ٣٠٪.

ومن ثم كان من الضرورى التخفيف من حدة المواجهات السياسية الخارجية بمختلف أبعادها - مثل النزاع حول الصحراء الغربية - ومحاولة التكيف فى النطاق الدولى بغية توفير الموارد للاحتياجات الداخلية المتزايدة.

ورغم كل ذلك لم يتخل النظام الحاكم فى الجزائر - بسبب الميراث الاستعمارى وطبيعة تكون الدولة وتنشئة النخبة - عن مواقفه الأيديولوجية السابقة والتوجه الراديكالى لسياسة البلاد الخارجية. وللتقليل من هذا التضارب بين ادراك الدور وأدائه، أو بعبارة أخرى بين تصور الدور ومحاولة التكيف فى الأداء أو السلوك، لعبت الجزائر دور الوسيط الدولى. ولعل أوضح مثال لذلك وساطتها لاخلاء سبيل الرهائن الأمريكيين لدى إيران فى يناير ١٩٨١. وهى المحاولة التى تقدم لنا صورة مصغرة عن توجه السياسة الخارجية الجزائرية وسلوكياتها فى النطاق الدولى،(١١٠) وتعطينا لمحة سريعة للادارة اليومية للدبلوماسية الجزائرية.

ارتبطت بقضية الرهائن الأمريكيين مجموعة من العوامل شديدة التعقيد: علاقة الولايات المتحدة مع الشاه السابق، وغياب العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، والتوجه الثورى للنخبة الإيرانية الجديدة، فضلاً عن اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠. وكان على الحكومة الأمريكية أن تجد لنفسها مخرجاً منها. ونظراً لعدم وجود أى قنوات رسمية مع النظام الإيرانى الجديد لم يكن

أمام الحكومة الأمريكية سوى العمل من خلال طرف ثالث. ومع فشل محاولات العمل من خلال المانيا (٩-١٦ سبتمبر ١٩٨٠) انتهزت الولايات المتحدة فرصة زيارة رئيس الوزراء الإيرانى للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٠ للدفاع عن القضية الإيرانية فى مواجهة العراق وطلبت مساعدة كل من السكرتير العام للأمم المتحدة والوفد الجزائرى فى نيويورك.

وفى الثانى من نوفمبر ١٩٨٠ أعلن المجلس الحاكم فى إيران شروطه لاطلاق سراح الرهائن والتمس مساعدة الحكومة الجزائرية للوصول الى اتفاق بهذا الصدد. والواقع كانت الجزائر بحق الطرف الثالث الوحيد المقبول من كلا طرفى القضية.(١١١) والواقع أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء تفضيل الولايات المتحدة لأن تلعب الجزائر دور الوسيط: أولها، أنه بالرغم من بعض الاختلافات بين الحكومتين إلا أن العلاقات بينهما كانت طيبة والاتصالات تجرى فى يسر وسهولة. وثانيها، الموقف الجزائرى الذى اتسم بالحياد خلال فترة الأزمة دون ما ادانة لأى من الطرفين بل أظهر بصورة شبه رسمية عدم الرغبة فى ادانة أى طرف. وثالثها، استحسان الولايات المتحدة للسلوك الجزائرى الدبلوماسى والانسانى منذ بداية الأزمة فى نوفمبر ١٩٧٩. فعلى المستوى الإنسانى، كان السفير الجزائرى لدى طهران هو أول دبلوماسى يلتقى والرهائن الأمريكيين. كما أن الكاردينال دوفان أسقف الجزائر كان أحد ثلاث شخصيات دينية التقت والرهائن فى مارس ١٩٨٠. أما على المستوى الدبلوماسى، فإن ممثل الجزائر لدى الأمم المتحدة محمد بدجاوى كان من بين أعضاء بعثة الأمم المتحدة الى طهران للتوسط بشأن الأزمة.

كذلك كان لإيران أيضاً ثلاثة أسباب وراء تفضيل وساطة الجزائر: أولها، أن كلا النظامين له نفس التطلعات الدولية ويؤمن بضرورة أن يلعب العالم الثالث دوراً نشطاً فى النظام العالمى. وثانيها، أن كلا البلدين يعبر عن روح اسلامية واحدة. وثالثها، بالرغم من المصادر المتباينة للتوجه الثورى فى كلا البلدين فكلاهما يعارض «النظام القديم» على المستويين المحلى والدولى ويتوق لتغير حقيقى يقوم

على الشخصية المستقلة. كل ذلك دعى إيران لأن تطلب قيام الجزائر بتمثيل المصالح الإيرانية في واشنطن بعد أن قطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، فلقد زادت كثافة الاتصالات بين الجزائر وإيران منذ وصول النظام الثورى الجديد فى هذه الأخيرة. ففى فبراير ١٩٧٩ أرسل الرئيس بن جديد رسالة شخصية الى الإمام الخميني. وفى مارس من نفس العام أرسلت الجزائر وفداً رسمياً الى إيران. وفى يولية قدم أول سفير جزائرى لدى الجمهورية الإسلامية الجديدة فى إيران أوراق اعتماده. وفى نوفمبر أرسلت إيران وفداً رسمياً للمشاركة فى احتفلات الجزائر بالذكرى الخامسة والعشرين للثورة الجزائرية.

وإذا كان توجه السياسة الخارجية الجزائرية قد حاز قبول كلا الطرفين المتنازعين كوسيط، فإن سلوك السياسة الخارجية الجزائرية في ادارة المفاوضات ضمن نجاح التوصل الى حل لأزمة الرهائن. فلقد ضم فريق المفاوضات الجزائرى ثلاثة شخصيات كانت مسئولة عن ادارة هذه العملية المعقدة من المساومة الدولية هم سفير الجزائر لدى طهران، وسفيرها لدى الولايات المتحدة، ومدير البنك المركزى الجزائرى. علاوة على ذلك، قام وزير الخارجية الجزائرى بدور فعال فى تصفية العقبات أمام المفاوضات من خلال قيامه كحلقة اتصال بين الجانبين. ونتيجة لصعوبة تواجد ممثلين على مستوى عال بصفة مستمرة لكلا الطرفين فى الجزائر لفترة طويلة من ناحية وصعوبة القيام بزيارات مكوكية من ناحية أخرى وقع معظم الجهد على عاتق المسئولين الجزائريين. فكان على الفريق الجزائرى أن ينتقل بين طهران وواشنطن كلما دعت الضرورة الى ذلك. كما استقبل فى الفترة بين نوفمبر ١٩٨٠ ويناير ١٩٨١ وارن كريستوفر رئيس الوفد الأمريكى ثلاث مرات وقام بخمسة زيارات الى كل من واشنطن وطهران.

والحق يقال، لقد كان الدور الجزائرى طوال المفاوضات هاماً سواء فى مرحلته الأولى ـ مرحلة التوفيق وتقريب وجهات النظر ـ أو مرحلته الثانية ـ مرحلة الوساطة الحقيقية. ومما يذكر أن الجزائر لم تتقدم فى

المرحلة الأولى بخطة متكاملة بل هدفت خلال هذه المرحلة الى التغلب على العقبات التى تقف فى طريق المفاوضات، ومن ثم الحفاظ على استمراريتها. وقامت فى كثير من الأحيان بمساعدة كلا الطرفين على اعادة صياغة شروطه ومطالبه بصورة أكثر تقبلاً من الطرف الآخر.

بدأت الجزائر بتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف وصنفتها الى نقاط صعبة وأخرى سهلة. ثم قامت بعمل دراسة للشروط الإيرانية الأربع لاطلاق سراح الرهائن الأمريكيين كما جاءت فى خطاب الخمينى فى سبتمبر ١٩٨٠ وهى: عدم تدخل الولايات المتحدة فى الشئون الداخلية لإيران، والافراج عن الأرصدة الإيرانية فى الولايات المتحدة، وسحب الدعوى بصددها أمام المحاكم الأمريكية، واستعادة إيران لإرصدة وممتلكات الأسرة الحاكمة السابقة فى الولايات المتحدة. وبما أن الولايات المتحدة أعلنت قبولها للشرطين الأولين كان على المفاوضين الجزائريين أن يركزوا جل اهتمامهم فى المفاوضات على الشرطين الآخرين، ومنع توقفها من خلال مساعدة كلا الطرفين على تفهم الصعوبات والمشاكل التى تواجه الطرف الآخر وأن يعيد صياغة مطالبه بطريقة يمكن معها تجنب رفضها من الطرف الآخر.

فعلى سبيل المثال، لم تكن الولايات المتحدة تعلم قيمة وحجم أرصدة أسرة الشاة ومكانها فى الولايات المتحدة. وحتى إذا كان ذلك معلوماً فلم يكن من السهل اعادتها دون أن تنظر القضية فى ظل القانون الأمريكى. وهنا كان على المفاوضين الجزائريين أن يلعبوا دوراً بارزاً فى ايضاح مثل هذه الأمور أمام الإيرانيين، ومن ثم أمكن تعديل شروطهم ومطالبهم. وعليه طلبت إيران قائمة بهذه الممتلكات واحتجازها حتى يتم اعادتها وفقاً للاجراءات القانونية الأمريكية.

ومع تفاقم نقاط الخلاف بين الطرفين لعبت الجزائر دوراً فى انقاذ المفاوضات ومنع توقفها ودخلت بذلك مرحلة جديدة من الوساطة كطرف ثالث. فعندما أعلنت طهران فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٠ أن ممتلكات الأسرة الامبراطورية السابقة فى الولايات المتحدة تبلغ ٢٤ بليون دولار،

وهو رقم ضخم يمكن أن تكون له آثاره الخطيرة على الإدارة الأمريكية، لاسيما وقد علت الكثير من الأصوات متهمة إيران بالابتزاز.(١١٢) وبالاتفاق مع الجانب الأمريكى طلب الوسطاء الجزائريون ترك تحديد القيمة الاجمالية للأرصدة المذكورة جانباً والدخول فى اجراءات لتحديدها. قبل الإيرانيون هذه الفكرة بترحاب كبير وإنتهى الأمر بعد أيام قليلة فقط بأن أعلنوا مطالبتهم بتسعة بلايين دولار فقط.

ومع قيام طائرة الخطوط الجوية الجزائرية بنقل الرهائن من طهران كانت أكبر عملية مفاوضات قد تمت دون ما لقاء مباشر بين الأطراف. وكما ورد على لسان رئيس الفريق الأمريكى المفاوض وارن كريستوفر «أن هذا النجاح لم يكن ممكناً دون مساعدة الجزائر، بصفة خاصة وزير خارجيتها وفريق المفاوضة ودبلوماسيها». وكان وارن نفسه هو الذى لعب الدور الأساسى فى ربط المفاوضين الأمريكيين بالإيرانيين كلاعبى تنس يلعبان مباراة فى ملعبين مختلفين،(١١٣) بينما لعب الجزائريون دوراً فى احضار اللاعبين الى نفس الملعب وادارة المباراة حتى نهايتها.

استمرت الجزائر فى لعب هذا الدور الوسيط فى أواخر الثمانينات ونجحت فى ٢٠ أبريل ١٩٨٨ من اطلاق سراح الطائرة الكويتية التى تم إختطافها قبل نحو اسبوعين من هذا التاريخ وإن كان اثنان من الركاب الكويتيين على متن الطائرة قد لقيا حتفيهما خلال أيام الأزمة. وكان من الممكن أن يقضى على جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ٧٩ راكباً بالاضافة الى طاقمها المكون من ١٥ فرداً.

وتجدر الاشارة الى أن مجموعة المختطفين - وعددهم ثمانية - ينتمون الى احدى الجماعات الشيعية فى لبنان. وقاموا باختطاف الطائرة أثناء تحليقها فوق الخليج العربى وأمروا قائدها بالتوجه صوب إيران. وبعد أن تم تزويدها بالوقود توجهوا صوب قبرص ثم الى الجزائر حيث أطلق سراح بقية الرهائن. تمثل الطلب الرئيسى للمختطفين فى اطلاق سراح سبعة عشرة فرداً من الشيعة الذين حوكموا

وسجنوا فى الكويت. وخلال فترة أزمة احتجاز الطائرة - والتى بلغت اسبوعين - كرر المختطفون تهديدهم بتفجير الطائرة إذا لم يستجب لمطالبهم. ورفضوا الهبوط فى العديد من المطارات مثل مطار بيروت على سبيل المثال والذى كانت تسيطر عليه القوات السورية آنذاك:

> أطلقت القوات السورية عدة طلقات تحذيرية فى سماء مطار بيروت وقامت باطفاء أنوار المطار واغلاق الممرات لمنع هبوط الطائرة. فى الوقت الذى ظلت فيه غرفة التحكم والمراقبة بالمطار صارمة فيما يتعلق بعدم منح الطائرة تصريحاً بالهبوط على الرغم من المحاولات المستميتة من جانب قائد الطائرة للسماح له بالهبوط.(١١٤)

إلا أن مطار لارناكا القبرصى سمح للطائرة بالهبوط خوفاً من سقوطها فى البحر. أعقب ذلك قبول الجزائر - بناءاً على رغبة أمير الكويت - السماح للطائرة المختطفة بالهبوط. حيث قام وزير الداخلية الجزائرى بالتحدث الى المختطفين فى ١٣ أبريل دون أن ينجح فى الوصول الى أى اتفاق معهم. وفى ١٩ أبريل قام وزير الخارجية الجزائرى - الذى كان قد عاد تواً الى بلاده - بالتفاوض مع المختطفين ونجح فى اقناعهم بالتنازل عن مطالبهم السابقة واطلاق سراح الطائرة. أعقب ذلك قيام السلطات الجزائرية بأخذهم الى مكان ما بالجزائر قبل أن يغادروها الى بيروت الغربية.

هذا الدور الجزائرى فى الوساطة الدولية لم يقابل بالمدح مثلما كان الأمر أثناء أزمة الرهائن الأمريكيين فى طهران. إذ أدانت الكويت - فضلاً عن بعض الدول العربية الأخرى - هذا الدور رغم ما بذل فيه من جهد فى سبيل تجنب مذبحة كان من الممكن أن تحدث لركاب الطائرة الكويتية المختطفة نتيجة رفض الحكومة الكويتية تقديم أية تنازلات. كما انتقدت كل من بريطانيا والولايات المتحدة وبعض هيئات الطيران المدنى الأخرى قرار الحكومة الجزائرية بالسماح للمختطفين بالمرور الآمن الى دولة صديقة.(١١٥) إلا أن الرئيس الفرنسى مع ذلك امتدح علانية السلوك الجزائرى خلال هذه الأزمة الأخيرة.

وعلى الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية للجزائر وما تطلبه ذلك من ضرورة اعادة تشكيل سلوكها السياسى الخارجى لم تتأثر مكانتها

على المستوى الدولى. إذ عقدت القمة العربية فى الجزائر فى يونية ١٩٨٨. أعقب ذلك لقاء القمة العربية فى الدار البيضاء حيث تم اختيار الرئيس الجزائرى بن جديد - مع كل من الملك فهد والملك الحسن الثانى - فى اللجنة الثلاثية المشكلة للاشراف على تنفيذ اتفاقيات القمة فيما يتعلق بلبنان. وفى عام ١٩٨٩ قام وزير الخارجية المصرى بزيارة الجزائر لأول مرة بعد انقطاع دام أحد عشر عاماً. واستمرت الجزائر فى توقيع الاتفاقيات مع كل من إيران والعراق وحصلت على مفاعل نووى من الأرجنتين، كما إنتخبت عضواً غير دائم فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى عام ١٩٨٧.

إلا أنه نتيجة تركيز الاهتمام الجزائرى على الأوضاع الداخلية - بالمعنى الذى يشير إليه عنوان هذا الفصل - أضحى من الصعب فى بعض الأحيان القيام بأعمال الوساطة الدولية. حيث أبرزت أزمة الخليج وحربه الثانية مدى حدة المشاكل والصعوبات الداخلية لدولة تمر بعملية استقطاب داخلى حادة. كما مثلت هذه الأزمة فرصة للجزائر - بتاريخها الاستعمارى المتميز والحرب الدموية التى خاضتها من أجل الاستقلال - للتعبير من جديد عن روح المعاداة للامبريالية وللغرب، بصفة خاصة من قبل الجماعات الاسلامية المتنامية.

ومع الانتخابات التشريعية فى يونية ١٩٩١ حاولت كافة الأحزاب السياسية خلال أزمة الخليج أن تزيد من نفوذها السياسى من خلال تنظيم الحملات والمظاهرات المناوئة لتواجد القوى الأجنبية على الأرض العربية. وتعتبر جبهة الانقاذ الوطنى من أكثر القوى المستفيدة من أزمة الخليج حيث نظمت المظاهرات التى ضمت نحو ٣٠ ألف من الجماهير. ازاء ذلك لم يكن بوسع جبهة التحرر الوطنية الحاكمة إلا أن تنظم هى الأخرى مظاهرة مماثلة، والتى اشترك فيها نحو ثمانية آلاف متظاهر فقط.

وعندما كثفت جبهة الانقاذ الوطنى من حملاتها الانتقادية لسياسة الحكومة وطلبت من الرئيس بن جديد التخلى عن السلطة لصالح قيام

دولة اسلامية جاء رد الفعل الحكومى متمثلاً فى تشكيل جبهة معارضة للحرب فى الخليج تضم الحزب الحاكم وثلاثة عشرة حزباً معارضاً. أكثر من ذلك دعت الجبهة الحاكمة كافة الدول العربية الى تجاهل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمقاطعة العراق، فى الوقت الذى تبنت فيه الصحافة الحكومية نغمة معادية للغرب وركزت على ضخامة أعداد الضحايا المدنيين نتيجة القصف المكثف لقوات التحالف على أهداف عراقية غير عسكرية. كما بثت قنوات التلفزيون ـ المملوكة للدولة ـ صوراً للجرحى من الأطفال والرضع. وإذا كانت الحكومة الجزائرية قد استطاعت أن تضع حداً لمعسكرات تدريب المتطوعين للحرب الى جانب «العراق الشقيق»، إلا أنها لم تستطع أن توقف معسكرات «الفتوة» التى أقامتها جبهة الانقاذ الوطنى.

لقد أدت ضغوط القوى الاسلامية ـ بالاضافة الى بعض العناصر الراديكالية الأخرى ـ بالحكومة الى الوقوف الى جانب العراق وإلا فقدت شرعيتها. ومن ثم لم يعد النظام الحاكم فى الجزائر يركز على الوساطة الدولية بل أضحى يؤيد البلدان العربية الاسلامية الشقيقة تأييداً كاملاً ضد المحاولة الأمريكية الجديدة لفرض الهيمنة. وعليه يمكن القول أن أزمة الخليج على وجه الخصوص قد دفعت عملية التوجه نحوالتعددية السياسية والضغط على الحكومة للعودة الى أصولها الراديكالية السابقة، وإن كان تحت «عباءة» الاسلام فى هذه المرة.

ومن استقراء نتائج الانتخابات التشريعية ليس هناك ما يؤكد عودة السياسة الخارجية الجزائرية فى أعقاب أزمة الخليج وحربه الثانية الى ما كانت عليه فى الستينات والسبعينات. إلا أن تركيز اهتمامها نحو الداخل يثير الكثير من القضايا المفاهيمية الهامة: كيف تؤثر عملية التغير الديمقراطى والتحرر الاقتصادى ـ والمتفجرة فى الكثير من البلدان العربية وبلدان العالم الثالث ـ على نمط سياساتهم الخارجية؟ والى أى حد يمكن أن تختلف آثار هذه العمليات السياسية ـ الاقتصادية الداخلية فى هذه البلدان عن تلك التى تشهدها منطقة وسط وشرق أوربا على سبيل المثال؟

هوامش الفصل الرابع

١) Frantz Fanon, Les Damnés de la terre (Paris: Maspero, 1964).
تجدر الاشارة الى أن فانون هو أول سفيراً للجزائر لدى غانا.

٢) شمل المسح إحدى عشرة مقالة تم نشرها في مجموعة من الدوريات المعروفة مثل:
Foreign Policy (1972, pp.108-131), International Affairs (1967, pp.678-698), Polity (1973, pp.477-488), Revue Française de Science Politique (1972, pp.1276-1307), and Chronique de Politique Etrangère (1972, pp.199-212).
تجدر الاشارة الى أن المقالة المنشورة بالدورية الأخيرة أعلاه كتبها عبد العزيز بوتفليقة أحد الرفقاء المقربين من الرئيس بومدين منذ أيام ماقبل الإستقلال والذى تقلد منصب وزير الخارجية في الفترة بين عامي ١٩٦٣ وحتى رحيل بومدين في ١٩٧٨.

٣) Slimane Chikh, "La Politique Africaine de l'Algérie," in Chikh et al. (ed.), Le Maghreb et L'Afrique Subsaharienne (Paris: Fondation National de Recherche Scientifique, 1980), pp.1-54.

٤) «هبط عدد السكان من الروم الكاثوليك مع أواخر السبعينات الى نحو ٥٠٠٠٠. بالاضافة الى ذلك كان هناك عدة آلاف من البروتستانت، بما في ذلك أعضاء البعثات التبشيرية.... أما فيما يتعلق بالجماعة اليهودية فقد فاق تعدادها ١٠٠٠٠٠ قبيل بدء النضال الشوري الجزائري، إلا أنه مع بداية الإستقلال في عام ١٩٦٢ إنخفض عددهم الى ٤٠٠٠٠، ثم الى نحو ١٠٠٠٠ فقط بحلول عام ١٩٦٧. ونظراً الى أن مرسوم كريميه Cremieux Decree الصادر عام ١٨٧٠ قد منح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية فإن معظمهم غادر الجزائر الى فرنسا.»، أنظر:
Algeria: A County Study (Washington, D.C.: American University, Foreign Area Studies, 1979), p.116.

٥) Ibid., p.92

٦) Ibid., p.117.

٧) World Bank, World Development Report 1982 (New York: Oxford University Press for the World Bank, 1982), p.111.

٨) Algeria, op. cit., p.118.

٩) المجاهد، ١-١٢-١٩٧١، مقتبسة عن:
Bernard Cubertafond, "Reflexions sur la Pratique Politique Algérienne" Maghreb-Mashreq, Vol.69, 1975, p.31.

١٠) فيما يتعلق بالأسماء في هذا الخصوص، أنظر:
William Quandt, Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968 (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1969), p.288.

١١) فيما يتعلق بأسماء الأعضاء في كل من مجالس الوزارات الثلاث، أنظر: Ibid., p.289.

١٢) ارتفع عدد أعضاء المكتب السياسي من خمسة أعضاء في أغسطس ١٩٦٢ الى ستة عشرة عضواً في أبريل ١٩٦٤. لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، أنظر: Ibid., pp.227,293.

١٣) Algeria, op. cit., p.192.

١٤) لمزيد من المعلومات والتفاصيل حول وزارات بن بيللا الثلاث، أنظر:
Quandt, op. cit., pp.232, 291-292; and Lhachmi Berrady et al., La Formation des Elites

Politiques Maghrebines (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1973), pp.109-111.

١٥) Jean Leca and Jean-Claude Vatin, "Le Système Politique Algérien 1976-1978: Idéologie, Institutions et Changement Social," in Jean Leca et al., Dévelopments Politiques au Maghreb (Paris: Centre National de la Recherche Schientifique, 1979), pp.19-31.

١٦) Mohamed Dahmani, L'Algérie: Légitimité Historique et Continuité Politique (Paris: Le Sycomore,1979), p.83.

١٧) لمزيد من المعلومات حول أعضاء المجلس، أنظر: Ibid., p.247, and Berrady etal., op. cit., p.113.

١٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Algeria, p.196.

١٩) François Burgat, L'Islamisme au Maghreb: La Voix du Sud (Paris: Karthala, 1988), pp.143-170.

٢٠) Middle East Economic Digest, Dec. 15, 1989.

٢١) Ibid.

٢٢) Ibid.

٢٣) المجاهد، ٢٢-١٢-١٩٨٩.

٢٤) من الصعب فهم السياسات الحالية للجزائر دون أن نأخذ هذه الظاهرة في الإعتبار إذ أن أي مؤلف عن الإقتصاديات العربية يبدأ تناوله للجزائر بالربط بين إقتصاد البلاد والميراث التاريخي الإستعماري، أنظر:
Yusif A. Sayigh, The Economics of the Arab World (London: Croom Helm, 1978), pp.514,521.

٢٥) Ibid., p.532; and Robert Merle, Ahmed Ben Bella (Paris: Gallimard, 1965), pp.161-184.

٢٦) Algeria, p.149.

٢٧) Paul Balta and Claudine Rulleau (with the collaboration of Mureille Duteuil), L'Algérie des Algériens: Vingt Ans Après (Paris: Les Editions Ouvrières, 1981), pp.202-214.

٢٨) Sayigh, op. cit., p.553.

٢٩) Algeria, p.152.

٣٠) Ibid., p.157.

٣١) "Algeria" in Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record 1979-1980 (London: Holmes and Meier, 1981), p.B17. (Hereafter referred to as Africa Record).

٣٢) Africa Record, 1980-1981, p.B13.

٣٣) Ibid.

٣٤) Africa Record, 1979-1980, p.B21

٣٥) أنظر فيما يتعلق بنص المعاهدة:
Le Lien (Algerian Embassy, Ottawa), Vol.5, March 1983.

٣٦) Africa Record, 1979-1980, p.21.

٣٧) Le Monde, March 1, 1983.
كما تتأثر السياسة الخارجية بالأوضاع الإقتصادية الداخلية فإنها تتأثر بها أيضاً. فمع الحظر البترولي لعام ١٩٧٣ إرتفعت بعض الأصوات في الدول المتقدمة تهدد بإستخدام «سلاح الغذاء» في مواجهة بلدان العالم النامي، الأمر الذي دعى بعض هذه البلدان الى العمل على تطوير قطاعاتها الإقتصادية تجنباً لإخطار «المجاعة». في حديثه أمام الإتحاد القومي للمزارعين في أبريل ١٩٧٩، كرر بن جديد أن هدف حكومته هو «تحقيق أعلى درجة ممكنة من الإكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالغذاء والمنتجات الزراعية، وبالتالي تدعيم الإستقلال الوطني للبلاد».
وتجدر الإشارة الى أن واردات الجزائر من المنتجات الغذائية في عام ١٩٧٨ مثلت ثلث الإستهلاك القومي بما قيمته ٧٥٠ مليون دولار، راجع:
Africa Record, 1979-1980, pp.19-20.

٣٨) Algeria, p.264.

٣٩) Ibid., p.260.

٤٠) Ibid., p.269.

٤١) I. William Zartman, "The Algerian Army in Politics", in I. William Zartman (ed.), Man, State and Society in the Contemporary Maghreb (New York: Praeger Publishers, 1973), p.217.

٤٢) Algeria, p.272.

٤٣) SIPRI Yearbook, 1980-1981 (London: Taylor and Francis for SIPRI, 1981).

٤٤) Algeria, p.272.

٤٥) Ibid., for figures, p.284.

٤٦) Africa Confidential, 30 (26 May 1989).

٤٧) Josiano Criscuelo, Armée et Nation dans les Discours du Colonel Boumedienne (Doctoral diss., Université Paul Valéry, 1975), Figure VIII.

٤٨) Dix Ans d'efforts (Alger: Les Presses des Edition Populaires de l'Armée, 1975), p.57.

٤٩) Mohamed Bedjaoui, "Aspects Internationaux de la constitution Algérienne," Annuaire Français du Droit International, Vol.23, 1977, pp.75-94.

٥٠) Ibid., pp.75-94.

٥١) الميثاق الوطني للشعب الجزائري (الميثاق فيما بعد)، تحرير وعرض:
Robert Lambotte, Algérie, Naissance d'une Société Nouvelle (Paris: Edition Sociales, 1976), p.225.

٥٢) Bedjaoui, op. cit.

٥٣) Ibid., p.214.

٥٤) Ibid., p.215.

٥٥) Ibid., pp.216-217.

٥٦) Ibid., p.217.

٥٧) Ibid., p.217.

٥٨) Ibid., p.215.

٥٩) Ibid., p.225.

٦٠) Paul Balta and Claudine Rulleau, La Stratégie de Boumedienne (Paris: Sindbad, 1978), p.226.

٦١) Charte, in Lambotte, op. cit., p.218.

٦٢) أنظر فيما يتعلق بالتطبيق الشائع لهذا الإقتراب فى تحليل عملية صنع قرارات السياسة الخارجية:
Graham T. Allison, Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (Boston: Little, Brown and Co., 1972).

٦٣) وصف بن بيللا لقاءه مع أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقته بعد خروجه من السجن فى ١٩٦٢ بأنه «خبرة مريرة»، لمزيد من التفاصيل، أنظر:
Merle, op. cit., p.133.

٦٤) Quandt, op. cit., p.180.

٦٥) Algeria, p.180.

٦٦) Ferhat Abbas, Autopsie d'une Guerre (Paris: Garnier, 1980), pp.271-294.

٦٧) Ali Haouchine, L'Etat et les Travailleurs, M.S. diss., University of Montreal, 1983, p.218.

٦٨) John P. Entelis, "Algeria: Technocratic Rule, Military Power," in I. William Zartman et al., Political Elites in Arab North Africa (New York and London: Longman, 1981), p.108.

٦٩) Algeria, p.127.

٧٠) Jean-Louis Buchet, "Qui est réellement le nouveau président?" Jeune Afrique, No.945 (February 14, 1979), p.28
ولمراجعة المعلومات المتاحة عن بن جديد، أنظر:
Balta and Rulleau, L'Algérie, pp.48-51.

٧١) William Zartman, "L'élite Algérienne sous la Présidence de Chadli Bendjedid", Maghreb-Mashreq, 1984.
معظم المعلومات فى هذا الجزء مستخلصة من الأعداد الجارية من المجلات ومصادر المعلومات الأخرى مثل:
Africa Confidential, Jeune Afrique, Jeune Afrique Economie, Middle East Magazine, Arabia, Middle East Economic Digest, and Middle East Economic Survey.

٧٢) Middle East Economic Digest, Dec. 15, 1989, p.6.

٧٣) حول هيكل التنظيم الوزارى، أنظر:
Algeria, pp.234-236; Nicle Grimaud, La Politique Extérieure de l'Algérie (Paris: Karthala,

1984), pp.435-437.

٧٤) Entelis, op. cit., pp.101-102.

٧٥) Albert-Paul Lentin, "Les Hommes: Abdelaziz Bouteflika," Maghreb-Mashreq, 52 (July-August 1972), pp.7-10.

٧٦) Jean-Pierre Béjot, "Algérie: Passé et Présent Face à l'Avenir," Jeune Afrique Economie, October 1989, pp.32-34.

٧٧) Jeune Afrique Economie, 124 (October 1989).

٧٨) Claude Roosens, "L'Algérie entre les Deux Grands," Studia Diplomatica, 34 (1981), pp.591-608.

٧٩) أنظر نص الخطاب في: Balta and Rulleau, La Stratégie, pp.255-256.

٨٠) United Nations, Yearbook of International Trade Statistics 1980 (New York: United Nations, 1981), p.66.

٨١) Roosens, op. cit.
ردت فرنسا على ذلك بخفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى موسكو الى مستوى قائم بالأعمال في الفترة من ٢٥ مارس الى ٢٦ يولية ١٩٦٢.

٨٢) يؤكد الميثاق الوطني الجزائري على أن الاشتراكية الجزائرية «لاتنبع من أي فلسفة مادية أو ترتبط بأي مفهوم غريب عن تراثنا القومي». كما يؤكد على أنها اشتراكية «تتفق تماماً وقيمنا الاسلامية»، أنظر في هذا الخصوص:
John Nellis, The Algerian National Charter of 1976, Center for Contemporary Studies Occasional Paper No.2, 1980, pp.25-27.

٨٣) Roosens, op. cit., p.603.

٨٤) The Middle East and National Africa, 1977-1978 (London: Europa Publications, 1978).

٨٥) المعلومات مأخوذة عن:
The Military Balance 1979-1981 (London: International Institute of Strategic Studies) and SIPRI Yearbook, 1970-1981.

٨٦) Robert A. Mortimer, "Algeria and the Politics of International Economic Reform," Orbis, Vol.21, 1977, pp.671-700.

٨٧) عبد المجيد فريد، الأوراق السرية لمحاضر جلسات إجتماعات الرئيس جمال عبد الناصر (بيروت: معهد الدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ص ٤٦-٧٨.

٨٨) تقدم دراسة جريمود Grimaud السابق الإشارة اليها أفضل عرض متكامل في هذا الخصوص. ومما تجدر الإشارة اليه أن هذه الدراسة تقف عند نهاية فترة حكم بومدين في ١٩٧٨.

٨٩) The Middle East and North Africa, 1990.

٩٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Mortimer, op. cit.

٩١) لمزيد من التفاصيل حول «التوجه الإقتصادي لحركة عدم الإنحياز»، أنظر:
Bahgat Kornay. "From the Politics to the Economics of Nonalignment," Paper presented to the

Twelfth Congress of the International Political Science Association, Rio de Janeiro, Brazil, August 1982.

١٢) Mortimer, op. cit.; and Peter Willetts, The Nonaligned Movement (London: Frances Pinter, 1979(, pp.254-259.

١٣) أنظر النص في: Balta and Rulleau, La Stratégie, pp.315-330

١٤) Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little, Brown and Co., 1982), pp.911-920.

١٥) Mortimer, op. cit.

١٦) حول تحليل تفصيلي لمؤتمر باريس من وجهة نظر أحد الدارسين الجزائريين، والذى مثل بلاده فى إجتماعات الحوار بين الشمال والجنوب وكذلك إجتماعات الأوبك، أنظر:
Abdelkader Sid-Ahmed, Nord-Sud: Les Enjeux (Paris: Publisud, 1981), pp.99-141.

١٧) حول معالجة العلاقات بين هاتين المنطقتين فى إطار العلاقات العربية، أنظر:
Nicole Grimaud, "Maghreb et Péninsule Arabe: de la Réserve à la Rivalité ou à la Coopération", Defense Nationale, Vol.37, 1981, pp.95-110.

١٨) Bruno Etienne, L'Algérie, Culture et Révolution (Paris: Seuil, 1977), p.227.

١٩) Chikh, op. cit., p.4

١٠٠) يتبنى بالتا ورولوو Balta & Rulleau أيضاً نفس وجهة النظر هذه فى مؤلفهم La Stratégie والذى يتناولون فيه «الوطن العربي» فى الفصلين العاشر والحادى عشر تحت عنوان "From Africa to the Three Continents" ويشتملان على الخطب المتعلقة بأفريقيا والعالم الثالث بصفة عامة.

١٠١) المعلومات مستقاه من:
Annuaire de l'Afrique du Nord, 1970-1981 (Aix en Province: Centre de Recherche et d'Étude sur les Sociétés Méditerranéennes) [CRESM].
وللحصول على معلومات إضافية فى هذا الخصوص، أنظر:
Chikh, op. cit.
كلا المصدرين مع ذلك يؤكدان على تركيز الجزائر على بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية.

١٠٢) البيانات مستقاة بتصرف عن: Chikh, op. cit., p.35.

١٠٣) حول المراحل المختلفة من هذا الحوار، أنظر تحليل مجدى حماد، «دور الجامعة العربية فى الحوار العربى ـ الأفريقى» فى الجامعة العربية: الواقع والتطلعات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ص ٥٠٩ـ٥٧٤.

١٠٤) أنظر بخصوص وثائق المؤتمر:
The White Paper published by Egypt's Ministry of Foreign Affairs, Afro-Arab Cooperation 1977-1978 (Cairo: State Information Service, 1980).

١٠٥) The Arab League, pp.509-574.

١٠٦) تشير «البوليساريو» الى «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب»، والتي تسعى الى قيام دولة مستقلة تحت إسم «جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية» فيما كان يعرف من قبل «بالصحراء الأسبانية».

١٠٧) The Middle East and North Africa, 1990, p.307.

١٠٨) Ibid., pp.307-308.

١٠٩) Warren Christopher et al., American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis (New Haven & London: Yale University Press, 1985).

١١٠) كان هناك أسباب وجيهة للجزائر من وجهة نظر مصلحتها القومية في القيام بدور الوساطة. فمن ناحية، كان النظام الجديد راغباً في الإبقاء على المصداقية الدولية التي كانت تتمتع بها الجزائر قبل رحيل بومدين. كما كانت راغبة من ناحية أخرى في إستمرار النمط الجزائرى في حل الصراع كما عبرت عنه الجهود التي بذلت للتوسط بين إيران والعراق في عام ١٩٧٥. فضلاً عن ذلك، ذهب البعض في تحليلاتهم الى التأكيد على توقعات الجزائر بتفهم الولايات المتحدة وتعاطفها معها فيما يتعلق بالصراع حول الصحراء الغربية، أنظر:
Jonathan C. Randal, "Algerians Angered by U.S. Moves Since Hostage Deal," International Herald Tribune, March 27, 1981, p.4.

١١١) لعله من المثير أن نذكر أن فريق الوساطة الجزائرى لم يقم بتوصيل الرقم الإيرانى الى واشنطن بصورة شخصية، بل قام فقط بإرسال الوثيقة التى تتضمن ذلك عن طريق سفارة بلادهم فى العاصمة الأمريكية إما عن رغبة فى التحلل من القيمة الإجمالية التى ذكرها المسئولون الإيرانيون أو بهدف توفير جهودهم لدورة أخرى من الوساطة فى المفاوضات بين الطرفين الأمريكى والإيرانى تكون أكثر معقولية وقبولاً.

١١٢) كما هى مقتبسة فى: Juillard, op. cit.

١١٣) Keesings Record of World Events, 1988, pp.35916-35917.

١١٤) Ibid.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية

د. علىّ الدين هلال

غيرت مصر من توجهها السياسى الخارجى فى السبعينات بما يعكس مفاضلة بين الأهداف الاقتصادية والسياسية للبلاد وفق تصور الرئيس أنور السادات صانع القرار الرئيسى آنذاك. لم يكن هذا التغيير تغييراً عادياً بل مثل انقطاعاً فى توجه مصر السابق نحو اقامة نمط جديد من الالتزامات والتحالفات الدولية. بعبارة أخرى، لم يكن هذا التغيير مجرد تغيير فى أساليب أو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، كما لم يكن مجرد تقلباً فى السلوك السياسى الخارجى لدولة نامية، بل على العكس من ذلك اشتمل على اعادة نظر شاملة فى رؤية القيادة السياسية لدور مصر كفاعل دولى فى اطار النظامين الدولى والاقليمى فى كافة أنماط العلاقات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية والثقافية بين مصر والعالم الخارجى.(١)

فعلى المستوى الداخلى، لم يكتف الرئيس السادات بتغيير الإسم الرسمى للبلاد من الجمهورية العربية المتحدة الى جمهورية مصر العربية وكذلك علمها وسلامها الوطنى بل ذهب الى أبعد من ذلك. فقد اتجه من ناحية نحو تحرير الاقتصاد المصرى وتشجيع رأس المال الخاص متخلياً بذلك عن الاشتراكية العربية التى تبناها الرئيس جمال عبد الناصر. كما قام من ناحية أخرى بتغيير نظام الحزب الواحد - الذى عرفته مصر منذ عام ١٩٥٣ - ليحل محله شكل ما من أشكال التعددية السياسية المقيدة. أما على المستوى الاقليمى، فقد قام فى الفترة بين عامى ١٩٧١-١٩٧٣ بتغيير علاقات مصر الاقليمية مقترباً بخطى سريعة من الدول العربية النفطية المعتدلة الموالية للغرب وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية. وانتهى الأمر مع زيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧

باستبعاد مصر من كافة التجمعات العربية والاسلامية. وأخيراً على المستوى العالمى ابتعدت مصر عن موقف الموالاة للإتحاد السوفيتى والذى لم يكن يتعدى منح بعض التسهيلات البحرية والجوية الى ما يمكن اعتباره تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة.

وعندما خلف الرئيس مبارك الرئيس السادات لم يقم فى البداية بإحداث أى تغيير جوهرى فى التوجه العام لسياسة مصر الخارجية. إلا أنه وإن حافظ على العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة وكذا الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل فقد عمل جاهداً على اصلاح الاختلالات التى ترتبت على التوجه المصرى الخارجى الذى ساد ابان حكم السادات. و لكن على النقيض من السادات ابتعد عن اسلوب الاثارة والمواجهة فى تنفيذ أهداف سياسته الخارجية والتى تمركزت أساساً حول تحسين العلاقات والروابط مع البلدان العربية والاسلامية، وزيادة التعاون مع بلدان حركة عدم الانحياز ودول الكتلة الشرقية والإتحاد السوفيتى فى نفس الوقت الذى حاول فيه أن يحتفظ لمصر بروابطها القوية مع بلدان أوروبا الغربية واليابان.

تمكن الرئيس مبارك فى حقيقة الأمر من تحقيق معظم أهدافه. واستطاع مع نهاية عام ١٩٨٩ من استعادة العلاقات الدبلوماسية مع كافة البلدان العربية بإستثناء ليبيا. واستعادت مصر عضويتها فى جامعة الدول العربية وأضحت أكثر نشاطاً فى إطار كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن ثم يمكن القول أن الرئيس مبارك استطاع أن يخلق لنفسه رؤية ذاتية لسياسة مصر الخارجية. ورغم أن هذه الرؤية لم تختلف كثيراً عن الرؤية السابقة بل سارت متوازية معها إلا أنها هدفت فى ذات الوقت الى تخفيف الآثار الجانبية لسياسة السادات الخارجية.

من هذا المنطلق يدرس هذا الفصل مصادر التناقضات التى اشتملت عليها عملية التغيير فى توجه مصر الخارجى. فيتناول التحليل مجموعة من القضايا مثل الدور الذى لعبته العوامل الاقتصادية الداخلية فى تغير

السياسة الخارجية، والدور الذى لعبته السياسة الخارجية بدورها فى عملية التعبئة، وكذا الخلل الناتج عن التعارض بين ادراك الدورالمصرى كما عرفته القيادة السياسية فى الخمسينات والستينات والبيئة الجديدة التى أصبح على مصر أن تتعامل معها. وأخيراً، معضلة الحفاظ على التوازن بين الاعتماد على المساعدات والمعونات الأجنبية وحماية الاستقلال الوطنى للبلاد.(٢)

تظهر الدراسات المقارنة التى تتناول اعادة بناء وهيكلة التوجهات السياسية الخارجية أن التغير يحدث نتيجة العديد من الأسباب منها على سبيل المثال الاعتبارات الأمنية، ومنها ادراك ضخامة الإعتماد الخارجى وتزايد منافذ الاختراق، ومنها كذلك الصراعات الأيديولوجية والاعتبارات القومية. بالنسبة لمصر، يمكن القول أنه كانت هناك ثلاثة متغيرات رئيسية وراء التغير فى توجهها السياسى الخارجى.(٣) يتمثل أول هذه المتغيرات فى طبيعة العلاقة بين القوتين العظميين. ولا يجب أن نغفل هنا أن التوقيت يمثل عنصراً هاماً ومؤثراً فى قيام الدول الصغرى بقطع علاقاتها مع احدى القوتين العظميين والتوجه نحو الأخرى. فالقوة العظمى البديلة يجب أن تكون ليس فقط قادرة بل وأيضاً مستعدة للقيام بدور القوة العظمى الأخرى التى ستحل محلها. وبصفة عامة يمكن القول أن تغيير الارتباطات أو التحالفات مع أى من القوتين العظميين يتحقق بسهولة أكبر فى ظل أوضاع الحرب الباردة أو على الأقل فى حالة المنافسة بينهما أكثر منه فى أى وضع أو حالة أخرى.

سمات الشخصية القيادية تمثل المتغير الثانى. هذا المتغير وإن كانت له أهمية خاصة فى دراسة وتحليل السياسة الخارجية لبلدان العالم الثالث والتى تتسم نظمها السياسية بانخفاض المستوى المؤسسى، إلا أننا مع ذلك لن نولى أهمية خاصة لهذا المتغير فى تحليلنا هذا انطلاقاً من القناعة بأن القادة لا يعملون فى فراغ، كما أنهم ليسوا مطلقى الحرية تماماً فى فرض تفضيلاتهم ومعتقداتهم الذاتية. بل على العكس، فإن المعطيات والظروف الهيكلية ـ العالمية والاقليمية

والمحلية - تحدد البيئة التى لا مناص أمامهم من أن يتحركوا فى اطارها. فالسياسة الخارجية لدولة ما تتأثر تأثراً بالغاً بالأوضاع الداخلية فيها بصفة عامة وبالتوازنات بين القوى السياسية المحلية ودرجة الاستقرار السياسى فيها بصفة خاصة.

أما المتغير الثالث والأخير فيدور حول التفاعل الجدلى للعلاقات أو التحالفات الوطيدة بين دول غير متكافئة فى النظام العالمى. فقد تشعر الدول الصغيرة لبعض الوقت بامتنان عميق لما تتلقاه من مساعدات عسكرية واقتصادية من القوى الكبرى، إلا أنها سرعان ما يعتريها الشعور بالاستياء من علاقة التبعية والتى لابد وأن تترتب على الأوضاع غير المتكافئة. فصم عرى هذه النوعية من العلاقات بين الكفيل والمكفول يمكن التنبؤ به الى حد بعيد. فالدوافع وراء ذلك لاتعدو أن تكون نمطية وتتمثل فى الشعور بالاستقلالية، ووجود البديل - القوى العظمى الأخرى - ليس فقط القادرة بل وأيضاً المستعدة لاقامة علاقة جديدة، فضلاً بطبيعة الحال عن ادراك القوى الصغرى للفوائد المحتملة من وراء هذا الفصم.

أولاً: البيئة الداخلية:

١- التكوين الجغرافى:

يعالج بعض الدارسين جغرافية مصر على أنها متغير مستقل انطلاقاً من قناعتهم بنوع من الحتمية الجغرافية. ففى مؤلفه الضخم - والمكون من جزئين - ينظر الجغرافى المصرى جمال حمدان على سبيل المثال الى تاريخ مصر على أنه لا يعدو أن يكون تفاعلاً بين النيل والصحراء. ويخلص من ذلك الى عدد من الاستنتاجات حول سياسة مصر ومصلحتها القومية.[4] إلا أن هذه الرؤية يعيبها نظرتها الاستاتيكية وافتراضها لعدد من المؤثرات الجغرافية الثابتة اعتماداً على التفاعل بين المعطيات الجغرافية وبين ادراك نخبة معينة أو قائد معين لمغزاها.

فمما لا شك فيه أن مصر تمثل مجتمعاً على درجة عالية من التجانس الثقافى والاجتماعى وكياناً جغرافياً وتاريخياً متميزاً. ورغم بساطة المعطيات الجغرافية لمصر إلا أنها ذات مغزى كبير. فالبلاد تشغل الركن الشمالى الشرقى من القارة الأفريقية مع بعض امتداد عبر خليج السويس يغطى شبه جزيرة سيناء فى القارة الآسيوية. يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، والسودان من الجنوب، والبحر الأحمر من الشرق، وليبيا من الغرب. وتتكون مصر أساساً من ثلاث مناطق متميزة هى: ١) وادى النيل (بما فى ذلك الدلتا ويشكل نحو ٤٪ من المساحة الكلية للبلاد) ويمتد بطول البلاد من السودان جنوباً صوب البحر الأبيض المتوسط شمالاً، ٢) الصحراء الشرقية (بما فيها شبه جزيرة سيناء بوابة مصر الشرقية وتشكل نحو ٢٨٪ من اجمالى مساحة البلاد، ٣) الصحراء الغربية المترامية فيما بين وادى النيل شرقاً وليبيا غرباً (وتشكل ٦٨٪ من اجمالى المساحة). بإختصار فإن مصر - من الناحية الجغرافية - ليست سوى مجرى مائياً وشريط أخضر يمتد بين صحراوين. ويتسع هذا الشريط كلما اتجهنا صوب الشمال.

يتضح من هذا الوصف نقطتان هامتان: أولاهما، أن موقع مصر الجغرافى جعل منها دولة يسهل حكمها. وهو الأمر الذى ترتب عليه بدوره سمتين أخريين هما مركزية الحكم وغياب أى ولاءات اقليمية. إذ أدى الاعتماد على نهر النيل فى الرى الى الادارة المركزية ومكن الحكومة من بسط نفوذها حتى على الأطراف النائية من البلاد. أما النقطة الثانية فتتمثل فى ارتفاع معدل الكثافة السكانية للشعب المصرى. ونظراً لأن معظم أراضى البلاد صحراوية كما سبقت الاشارة يعيش نحو ٩٦٪ من المصريين على أقل من ٤٪ من اجمالى المساحة الكلية لبلادهم.

والواقع أن هناك رؤيتين متميزتين لموقع مصر الجغرافى، ومن ثم يمكن تصور هدفين رئيسيين مختلفين لسياستها الخارجية. فهناك من ناحية أولئك الذين يرون فى العزلة النسبية للوادى العامل الأكثر تأثيراً فى تحديد وضع مصر باعتبار أنها تفصل البلاد عن جيرانها. أدت هذه

الرؤية الى ظهور ميل نحو العزلة وتبني سياسة خارجية حيادية على النهج السويسرى، أى إنتهاج سياسة تقوم على أساس«مصر أولاً». وهناك من ناحية أخرى أولئك الذين ينظرون الى موقع مصر الجغرافى على أنه بالاساس نقطة التقاء بين القارتين الأفريقية والآسيوية وهمزة وصل بين المشرق العربي والمغرب العربى الأمر الذى حدا بأصحابها الى تبنى سياسة خارجية نشطة تجاه كل من العالم العربى والقارة الأفريقية. وقد انطلقت سياسة مصر تجاه العالم العربى من الاعتبارات القومية والأمنية بينما استندت سياستها تجاه أفريقيا على حماية مياه النيل شريان الحياة فى مصر.

فإذا كان جمال عبد الناصر قد تبنى وجهة النظر الثانية منتهجاً سياسة خارجية نشطة تجاه المنطقتين العربية والأفريقية طوال فترة حكمه فإن السادات قد أكد بصورة تدريجية على «مصرية» مصر، مركزاً جل اهتمامه فى سياسته الخارجية على حل المشاكل الاقتصادية الداخلية. ومن هنا جاء اتهامه للعرب صراحة فى حرب الكلمات التى أعقبت اتفاقيات كامب ديفيد بأنهم أقزام غير متمدينين وعاجزين عن فهم تعقيدات العالم المعاصر. وكثيراً ما ردد على أسماع شعبه أن بلادهم أضحت أكثر البلدان العربية فقراً بسبب حربها مع إسرائيل.

بيد أن الرئيس مبارك تمكن خلال الثمانينات من استعادة الدور النشط لمصر على المستويين العربى والأفريقى انطلاقاً من قناعته بأنه ليس فى مقدور مصر أن تحقق أمنها الاقتصادى اعتماداً على المساعدات الأجنبية أو أمنها الاستراتيجى دون أن تجعل من نفسها الدولة القائد على المستوى الاقليمى. ومن ثم فإن نظرته لموقع مصر الجغرافى تؤكد على أنه لا يعدو أن يكون همزة وصل وحلقة إتصال.

ب - السكان والهيكل الإجتماعى:

تعد مصر من الناحية التاريخية من أقدم المجتمعات المستقرة فى العالم الأمر الذى ولد لدى سكانها منذ زمن بعيد احساساً قوياً بأنهم

شعب واحد. فكل المصريين يتحدثون العربية باستثناء النوبيين (أقل من ١٪ من إجمالى سكان البلاد)(*) وبعض الأعداد القليلة من الجماعات البدوية التى تقطن الصحراء الغربية والذين يتحدثون البربرية. كما يدين أكثر من ٩٠٪ من المصريين بالاسلام الذى يعد الدين الرسمى للدولة. ويمثل القبط أكبر الأقليات الدينية، ويتراوح عددهم ما بين ٣و٢ الى ٤ ملايين نسمة. لايتحدث الأقباط اللغة العربية فحسب بل يصعب تحديد أى اختلافات عرقية أو سلالية بينهم وبين المسلمين الأمر الذى كان له أكبر الأثر على ارتفاع مستوى التماسك الاجتماعى الذى يعتبر السمة الأساسية للمصريين. تمثل الزيادة السكانية الكبيرة سمة أخرى للسكان فى مصر منذ الخمسينات. بلغ تعداد السكان فى مصر ٤٥ مليوناً فى عام ١٩٨٣، وهم يتزايدون بنحو المليون كل عشرة أشهر. وخلال العقد الممتد بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٦ بلغ معدل النمو السكانى حوالى ٦٥٠٠٠ كل شهر أو ٢١٤١ فرداً كل يوم، أى بمعدل فرد واحد كل ٤١ ثانية.(٥)

ترتب على هذا الانفجار السكانى العديد من الآثار المباشرة لعل أهمها: ١) غلبة العنصر الشبابى على السكان فى مصر. إذ أن نصف المصريين تقريباً تحت سن العشرين، وثلثيهم تحت سن الثلاثين، ٢) ارتفاع معدل الإعالة الأمر الذى فرض قيوداً شديدة على اقتصاد البلاد فى السبعينات عجزت معها الحكومة بصورة متزايدة فى مواجهة المطالب المتنامية للغذاء والتعليم وفرص العمل، ٣) اضطرار نحو ثلاثة ملايين من المصريين للهجرة الى الدول العربية النفطية بحثاً عن فرص أفضل للعمل.

على خلاف الوضع فى معظم الدول النامية يتميز السكان فى مصر بدرجة عالية من التجانس الاجتماعى. إذ لا تعرف البلاد أية أقليات يعتد بها يمكنها أن تعوق حركة صانعى السياسة الخارجية أو تحد من

(*) تجدر الاشارة الى أن الأجيال الجديدة من النوبيين لاتتحدث اللغة النوبية ولا تعرف فى الأغلب الأعم سوى اللغة العربية كتابة وقراءة وحديثاً. يرجع ذلك الى عمليات التحديث والانفتاح على التعليم من ناحية، والإختلاط ببقية أبناء الوادى أكثر من ذى قبل بعد هجرتهم الى منطقة مدينة نصر شمال أسوان بمحازاة كوم أمبو على أثر بناء السد العالى من ناحية ثانية. (المترجم)

فرص الاختيار أمامهم. مع ذلك فإن أحد مصادر التوتر تتمثل فى اهتمام الأقباط بوضعهم فى مصر كدولة مسلمة ومحاولات تطبيق الشريعة فيها. ولقد درج السادات بسبب ما تتمتع به مصر من تجانس وتماسك على المقارنة بين الوحدة الوطنية الوطيدة فى مصر وبين التباينات القبلية والأسرية والمجتمعية التى تعرفها معظم البلدان العربية. هذا التماسك الداخلى مكن مصر - من وجهة نظر السادات - من أن تنتهج سياسة خارجية هادفة وأن تتخذ قرارات مصيرية - كما هو الحال بالنسبة للسلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذى يصعب على معظم القيادات العربية تحقيقه بسبب الانشقاقات الداخلية فى مجتمعاتها. فضلاً عن ذلك تتمتع مصر بقدرات بشرية هائلة مكنت الحكومة من تعبئة جيش بلغ قرابة المليون فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. وفى نفس الوقت، يمثل المصريون العاملون فى الخارج عنصراً ايجابياً آخر. إذ بلغت عوائدهم ٣و٣ بليون دولار فى ١٩٨٣(٦) مشكلة بذلك مصدراً رئيسياً من مصادر البلاد من العملة الصعبة.

رغم كل هذه المظاهر الايجابية إلا أن هذا النمو السكانى كانت له آثاره السلبية فى الحد من جهود مصر التنموية. فقد أدى الانفجار السكانى الى تفاقم مشاكل البطالة، وارتفاع معدل الاعالة، وتزايد معدلات الهجرة من الريف الى المراكز الحضرية. الأهم من كل ذلك أن الانفجار السكانى أدى الى تحويل الموارد من نطاق الاستثمار الى نطاق الاستهلاك.(٧) والواقع أن مصر تمثل نموذجاً فريداً لعدم التوازن الهيكلى بين السكان والموارد الطبيعية. فالسكان يتزايدون بمعدل يفوق كثيراً معدل التوسع فى استصلاح الأراضى القابلة للزراعة، وكذا معدلات القدرات التعليمية والتنمية الصناعية. ويكفى للدلالة على ذلك أن متوسط المساحة المنزرعة للفرد هبط من ٧٣و. فدان عام ١٨٨٢ الى ٣٣و. فدان فى عام ١٩٧٠. وبالرغم من أن المساحة المنزرعة تضاعفت تقريباً خلال هذه الفترة إلا أن النمو السكانى امتص هذه الزيادة وتعداها.

ومن هنا كان على مصر فى السبعينات أن تستخدم مواردها

المحدودة من العملة الصعبة فى استيراد المنتجات الغذائية التى يحتاج إليها شعبها. وقد ترتب على ذلك مزيد من التبعية والاعتماد على العالم الخارجى الأمر الذى جعل البلاد أكثر قابلية للاختراق وأكثر تعرضاً للتقلبات فى أسعار الغذاء فى الأسواق العالمية، لاسيما بالنسبة للقمح الذى هبط انتاج البلاد منه بمعدل ٤و٣٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ بينما زادت احتياجاتها منه بمعدل ٦٣٪. وبالرغم من حدوث بعض الزيادة فى انتاج القمح فى عام ١٩٨٤(١٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٠) فإن واردات مصر من القمح قد زادت بمعدل ٧و٢١٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ الأمر الذى فرض عبئاً كبيراً على مواردها من العملة الصعبة. ومن المحتمل أن يشغل موضوع التبعية الغذائية والآثار المترتبة عليه حيزاً كبيراً من اهتمامات المسئولين المصريين فى السنوات القادمة.(٨)

جـ - القدرات الإقتصادية:

لعبت العوامل الإقتصادية فى السبعينات دوراً محورياً فى تحديد أهداف سياسة مصر الخارجية. وبلغ معدل التضخم خلال الثمانينات نحو ٣٠٪ فى الوقت الذى بلغت فيه ديون البلاد ١٧ بليون دولار ولم يتعد متوسط الدخل الفردى ٥٨٠ دولار. ومن هنا يمكن القول أن الاعتبارات الإقتصادية مثلت أحد الدوافع الرئيسية وراء زيارة السادات لإسرائيل أملاً فى تحقيق السلام بهدف خفض النفقات العسكرية - والتى شكلت نحو ٣٧٪ من اجمالى الدخل القومى فى ١٩٧٧، وتشجيع رأس المال الخاص الأجنبى على الاستثمار فى مصر، فضلاً عن الحاجة الملحة للحصول على المساعدات والمعونات الأمريكية. ويمكن القول أنه حتى قبيل الاقدام على هذه الخطوة فإن سياسة السادات تجاه العالم العربى وما ترتب عليها من قيام محور القاهرة - الرياض فى أوائل السبعينات كان يتوقع منها تحقيق مكاسب اقتصادية.

وتجدر الاشارة إلى أن ميزان المدفوعات المصرى عرف منذ الحرب العالمية الثانية عجزاً استوجب معه البحث عن مصادر أخرى لتغطيته.

وقد تمت تغطية هذا العجز فيما بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٨ من الاحتياطى المصرى. ومع نفاذ هذا الاحتياطى جاءت التغطية من مصادر خارجية. ففى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٤ حصلت مصر على مساعدات أجنبية من مصادر شرقية وغربية على السواء لتغطية العجز فى ميزان مدفوعاتها. وخلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧١ تحمل الإتحاد السوفيتى معظم أعباء العجز. ومن عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٧ تمت التغطية بمساعدات مالية عربية. ومنذ عام ١٩٧٨ أصبحت التغطية تتم من خلال المساعدات المالية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، حصلت مصر فى عام ١٩٨١ على مساعدات غربية بما قيمته ٢و٢ بليون دولار نصفها قدمته الولايات المتحدة وحدها. وبرغم كل هذه المساعدات فقد زادت ديون مصر فى السبعينات بمعدل سنوى بلغ ٢٨٪ بالمقارنة بمتوسط ١٣٪ سنوياً خلال الستينات.

كان على السياسة الخارجية المصرية إذن أن تواجه مهمة تعبئة المصادر الخارجية لتضييق الفجوة بين الزيادة السكانية وموارد البلاد. وإذا كانت هذه السياسة قد نجحت فى أن تجد طوق النجاة بسبب دور مصر ومركزها الإستراتيجى والسياسى الهام إلا أن هذا النجاح لم يكن نجاحاً تاماً إذ ثبت فشل الخطط التنموية المصرية.

أدى تبنى سياسة خارجية نشطة رغم محدودية موارد البلاد وتزايد متاعبها الاقتصادية فى الداخل الى حدوث خلل واضح. إذ ترتب على هذه المتاعب الاقتصادية بصورة تدريجية تبلور سياسة خارجية أقل نشاطاً وأكثر انكفاءاً نحو الداخل خلال السبعينات. كما نجم عن فشل جهود التنمية فى مواجهة احتياجات السكان المزيد من الفقر ومن ثم تزايدت احتمالات عدم الاستقرار السياسى الداخلى. وهذا ما دفع القيادة السياسية المصرية الى البحث عن المساعدات الخارجية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية فى الداخل. وانتهى الأمر بأن حل محل الثورية والحماس الذى اتسمت به السياسة الخارجية المصرية خلال العقد الممتد بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٥، والذى شهد صعود مصر وبعض بلدان العالم الثالث لتلعب دوراً بارزاً على ساحة السياسة العالمية حل

محلها بصورة تدريجية سلوك خارجى أكثر تواضعاً فى السبعينات. يرجع ذلك بصفة أساسية الى فشل خطط التنمية فى هذه البلدان وتزايد المشاكل الداخلية الاجتماعية والاقتصادية فيها بدرجة خطيرة. باختصار، غطت الاهتمامات الاقتصادية المباشرة فى مصر على الاعتبارات السياسية، وهو ما أشار إليه ووتر برى من أن «اعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية فى مصر أضحى أمراً لا جدال فيه مع منتصف السبعينات».[٩] وعلى ذلك يمكن القول بأن التوازن بين الاهتمامات الداخلية والخارجية تأثر الى حد كبير بأداء مصر الاقتصادى المحدود فى مواجهة الزيادة السكانية الرهيبة.

قادت التطورات الداخلية والخارجية الى تبنى مصر فى عام ١٩٧٤ لسياسة تقوم على الانفتاح الاقتصادى بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إليها. برر الرئيس السادات هذه السياسة بمبررات ثلاثة هى: ١) فشل الخبرة الاشتراكية الناصرية، ٢) توافر رأس المال العربى لدى البلدان العربية النفطية، ٣) مناخ الانفراج الدولى الذى لاحت بوادره فى الأفق آنذاك. والحقيقة أنه هناك هدفين رئيسيين لسياسة الانفتاح الاقتصادى من وجهة النظر الاقتصادية تمثل أولهما فى جذب مشروعات التصدير الأجنبية من خلال انشاء مناطق حرة. ويتمثل ثانيهما فى جذب رأس المال الأجنبى من خلال سياسة استثمارية حرة. ويمكن القول مع ذلك أن الهدف النهائى لهذه السياسة يتمثل فى التمهيد لتطوير الاقتصاد المصرى عن طريق المشروعات المشتركة والتى تجمع ما بين العمالة المصرية ورأس المال العربى والتكنولوجيا والخبرة الادارية الغربية.[١٠]

لايحتاج الأمر هنا الى تحليل كامل لسياسة الانفتاح الاقتصادى، بل إن كل ما يهمنا هو توضيح وابراز كيف أن تبنى هذه السياسة جاء نتيجة دوافع واعتبارات سياسية خارجية من ناحية، وكيف أثرت على سياسة البلاد الخارجية من ناحية أخرى. ومن ثم فإن أى فصل لتحليل عمليات صنع السياسة فى البلدان النامية عن البيئة الخارجية لا يقود إلا الى نتائج خاطئة ومضللة. فهذه البلدان أكثر تعرضاً لتأثيرات البيئة الخارجية بسبب انخفاض مستوى المؤسسية السياسية فيها من جانب،

وارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها من جانب آخر. بل الأكثر أهمية من هذا وذاك الاطار العام لعلاقاتها الاقتصادية الدولية وما يتسم به من اعتماد شبه المطلق فى كثير من الأحيان على العالم الخارجى فى كل شيئ تقريباً بدءاً بالمواد الغذائية وانتهاءاً بالتسليح.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذى لعبته العوامل الخارجية فى تبنى وصياغة سياسة الانفتاح الاقتصادى فمن الملاحظ أنها لم تظفر باهتمام الكثير من الكتاب. والحقيقة أن هذه العوامل كان لها تأثيرها القوى على القيادة السياسية المصرية بل وتركت بصمات يصعب محوها على أية سياسة انفتاح اقتصادى. فعندما تقرر نخبة حاكمة ما اتباع استراتيجية تنموية اعتماداً على المساعدات ورؤوس الأموال الأجنبية يتحتم عليها اتخاذ كافة الخطوات الضرورية الكفيلة بجذب وطمأنة دائنيها. وكلما زاد الاعتماد على الخارج زادت الضغوط الخارجية وزادت قابلية الدولة للاختراق. وهذا هو ما حدث للبلدان النامية التى فشلت قيادتها فى أن تتبنى استراتيجيات تنموية سليمة ومتماسكة.

وهذا هو ما حدث فى مصر، فلقد أدى عدم التحديد الدقيق لأهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى، فضلاً عن عدم الاتفاق حول مضمونها بين النخبة الحاكمة للعوامل الخارجية بأن تلعب دوراً محورياً فى التأثير عليها. إذ لعب كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكذا المؤسسات المالية الخاصة والدول العربية النفطية دوراً فى التأثير على سياسة مصر الاقتصادية.(١١) ضغطت المؤسسات المالية الدولية والدائنون ـ العرب والغربيون على السواء ـ خلال عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على مصر لجعل اقتصادها أكثر استعداداً وتقبلاً لمتطلبات السوق الرأسمالى العالمى من خلال تخفيض كل من الدعم وقيمة الجنيه المصرى. رفض المسئولون المصريون خلال العامين المذكورين هذه الضغوط. ويستند التبرير الذى قدموه بصفة أساسية لرفضهم التوصيات الخارجية الى أن الدعم والمساعدات الخارجية هما اللذان مكنا الطبقة الدنيا والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى من الحفاظ على مستوى

معيشتها المنخفض أصلاً. إلا أنه مع خريف عام ١٩٧٦ ضغطت الدول العربية البترولية بالإشتراك مع الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي على مصر للقيام بتغييرات اضافية جوهرية ورفضوا منحها سوى قدراً محدوداً من المساعدات المالية حتى توافق الحكومة على الاصلاحات التي اقترحها صندوق النقد الدولي. والأكثر من ذلك، فقد تم ارجاء القروض التي طلبتها مصر من الصندوق والولايات المتحدة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات والذي بلغ ٢٥و١ بليون دولار في النصف الثاني من عام ١٩٧٦. وإذا كانت الدول الغربية قد سمحت بتزويد مصر بقروض قصيرة الأجل لتمويل صادراتهم إليها إلا أن القسط الأكبر من هذه القروض والذي كان مخصصاً لمواجهة أعباء الدين وعجز ميزان المدفوعات لم يتم الحصول عليه.

ونزولاً على مطالب صندوق النقد الدولي أعلنت الحكومة المصرية في يناير ١٩٧٧ عن رفع أسعار مجموعة من السلع الأساسية مثل الأرز والسكر والغاز والسجائر والكيروسين. وكان ذلك الاعلان بمثابة الشرارة التي فجرت المظاهرات العنيفة في المدن الكبرى، والتي بلغ اجمالي ضحاياها وفقاً للتقديرات الرسمية ٧٠ شخصاً و٨٠٠ آخرين من الجرحى، فضلاً عن ١٢٧٠ شخصاً تم القبض عليهم. فما كان من الحكومة إلا أن ألغت القرارات الاقتصادية التي سبق اعلانها وفرضت الأحكام العرفية واستدعت الجيش لحفظ القانون والنظام. أسرعت الولايات المتحدة والدول العربية النفطية في أعقاب ذلك لانقاذ مصر بعد أن تبين لها من أحداث يناير ١٩٧٧ ما يمكن أن تسببه قضية الدعم من مخاطر سياسية.

لم يتحسن الوضع الإقتصادي مع تولي مبارك مقاليد السلطة. فقد استمر معدل التضخم في الارتفاع والذي تراوحت تقديراته ما بين ٢٥ الى ٤٠٪ في ١٩٨٨-١٩٨٩. كما زاد حجم العجز في الموازنة العامة للدولة بنحو ٤٦٪ في نفس العام عن العام السابق له. وزاد حجم الانفاق الحكومي بنحو ٦و٢٤٪ مقارنة بنحو ٧و١٨٪ زيادة في ايراداتها. ووجد النظام نفسه أمام صعوبة متزايدة في تطبيق الاصلاحات التي اقترحها

صندوق النقد الدولى مع تدهور الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب المصرى. فى نفس الوقت فرضت الديون الخارجية أعباءاً شديدة على اقتصاديات البلاد. وكان على مصر أن تطلب اعادة جدولة ديونها المستحقة فى ١٩٨٧ـ١٩٨٨ بعد أن عجزت عن دفع استحقاقات الديون عن النصف الأول من عام ١٩٨٨ـ١٩٨٩ والتى بلغت أربعة بلايين.(١٢)

وعليه يمكن تلخيص الآثار المترتبة على العوامل الاقتصادية فى أنها زادت من اعتماد مصر على المساعدات والمعونات الأجنبية الأمر الذى زاد من قابلية البلاد للاختراق والتأثيرات الخارجية بسبب ما فرضته مواردها المحدودة من قيود على حكومتها.

د- القدرات العسكرية:

ترتب على عدم قيام الإتحاد السوفيتى بتعويض مصر بصورة مناسبة عن خسائرها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقطع العلاقات العسكرية معه فى ١٩٧٦ تدهور القوة العسكرية المصرية فى السبعينات وضعفها من ناحية. زاد من حدة هذا الضعف الفترة الزمنية اللازمة للتحول من الاعتماد على الإتحاد السوفيتى فى التسليح الى الاعتماد على الغرب وبدء علاقات جديدة مع الولايات المتحدة من ناحية ثانية. فضلاً بطبيعة الحال عن التكلفة الاقتصادية لاعادة التسليح على نطاق واسع من ناحية ثالثة. فوفقاً للتقديرات الرسمية بلغ الانفاق العسكرى المصرى ٢٥ بليون دولار فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٥. هذا الى جانب خسائرها فى الحرب والتى بلغت قدراً مماثلاً فى الوقت الذى لم تحصل فيه إلا على نحو ٩٠٠ مليون دولار فقط للأغراض العسكرية من الدول العربية.(١٣)

ولعل ما يهمنا فى هذا الخصوص هو خبرة الهيئة العربية للتصنيع الحربى والتى تأسست عام ١٩٧٥ كمشروع عربى مشترك يضم مصر والسعودية والإمارات وقطر برأسمال يبلغ ٤و١ بليون دولار فى محاولة للمزاوجة بين العوائد النفطية والقوى العاملة المصرية المدربة. ومع عام

١٩٧٨ بدأ العمل فى تأسيس صناعة حربية عربية تتمركز أساساً فى مصر. تمت الأتصالات مع احدى الشركات الأمريكية الكبرى - شركة المحركات الأمريكية - لتجميع عربات الجيب، ومع شركة ريان تليدين لانتاج الطائرات ذاتية القيادة والمزودة بأجهزة الاستشعار التى تعمل بالأشعة فوق الحمراء، ومع مؤسسة لوكهيد لصناعة الطائرات لتجميع ناقلات عسكرية من طراز «سى - ١٣٠».(١٤) وفى ذات الوقت تمت الاتصالات مع شركة وستلاند البريطانية لبناء ٥٠ طائرة عمودية من طراز «لينكس» وكذلك صواريخ «سوينج فلير» المضادة للدبابات.(١٥)

بيد أنه سرعان ما تعرضت الهيئة العربية للتصنيع لهزة عنيفة فى مايو ١٩٧٩ انخفض على أثرها رأسمالها الى النصف احتجاجاً على توقيع المعاهدة المصرية-الإسرائيلية. وفى أول يوليه من نفس العام قرر الشركاء العرب الثلاثة انهاء المشروع. إلا أن مصر رفضت قرار شركائها العرب وقامت بتحويل الهيئة الى مشروع مصرى خالص. ومما يذكر أن الهيئة قامت فى عام ١٩٨١ بإنتاج ما قيمته ٤٠ مليون دولار من الأسلحة، كما قامت بتجميع الطائرة الفرنسية الجديدة «الألفاجيت». وشيئاً فشيئاً اعتمدت صناعة الأسلحة المصرية على الانتاج المشترك مع دور مصرى متزايد فى عمليات التجميع وتصنيع الأجزاء.(١٦)

وليس بخاف أن مصر تمتلك واحداً من أكثر الجيوش تدريباً وكفاءة فى المنطقة. إذ يبلغ تعداد القوات المسلحة المصرية أكثر من ٣٠٠و٠٠٠ مقاتل الأمر الذى يجعل منها واحدة من أكبر الجيوش على المستويين العربى والأفريقى. شجع ذلك مصر على الاندفاع خلال الثمانينات فى تنفيذ برامج طموحة للصناعات العسكرية بهدف تطوير قدرة عسكرية ذاتية يعتد بها. يتمثل أحد المظاهر الرئيسية لهذه البرامج فى التعاون المصرى - العراقى لانتاج الصاروخ «بدر ٢٠٠٠» ذاتى الدفع والذى تم تصميمه على غرار الصاروخ الأرجنتينى «كوندور٢». لم يمر ذلك بصورة عادية بل أثار جدلاً سياسياً ساخناً حول انتشار الأسلحة غير التقليدية فى المنطقة. وانتهى الأمر باعلان

مصر تخليها عن هذا المشروع في عام ١٩٨٩ تحت الضغوط الأمريكية المكثفة. ومما تجدر الاشارة إليه أنه فى نفس ذلك العام قامت الولايات المتحدة باتهام مصر بحيازة أسلحة كيمائية، وهو الاتهام الذى أنكرته القيادة السياسية المصرية بشدة. بل وأعلنت من ناحية أخرى استعدادها لتقديم المساعدة العسكرية للبلدان العربية الأخرى. وعليه قامت مصر بتزويد العراق بمختلف الأسلحة والامدادات العسكرية فى حربه ضد إيران. الأمر الذى بدت معه مصر فى حقيقة الأمر خلال الثمانينات كواحدة من أكثر الدول نشاطاً فى تصدير السلاح لبلدان العالم الثالث. كذلك، وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد لم تنخفض نفقات مصر العسكرية، بل على العكس شغلت مصر المركز الثالث بين البلدان النامية المستوردة للسلاح فى الفترة بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨.

هـ - الإطار السياسي:

اتسم النظام السياسى المصرى خلال الفترة ما بين قيام الثورة ورحيل جمال عبد الناصر بمجموعة من الخصائص الرئيسية لعل أهمها غياب المنافسة السياسية، ومركزية القوة، والتركيز على عمليات التعبئة دون المشاركة الحقيقية، وسيادة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. كما اتسم كذلك بعدم التوازن الواضح بين السياسة والادارة. إذ فاقت المؤسسات الخدمية - الجهاز الادارى والجيش والبوليس - فى نموها المؤسسات الإنتاجية - جماعات المصالح والتنظيمات السياسية. كما استخدمت الحكومة أقصى ما فى وسعها لاختراق الجماعات والتنظيمات الوسيطة كالاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمؤسسات الدينية والجامعات ووضعتها تحت سيطرتها القانونية والمالية. وتمتع قادة النظام بحرية مطلقة فى صنع وادارة السياسة الخارجية للبلاد. فلم تكن القيادة السياسية مسئولة أمام صحافة حرة أو أية أحزاب معارضة أو برلمان قوى مستقل. كما سيطر النظام بصورة كاملة على أجهزة الاعلام الجماهيرى والسلطة التشريعية وتمكن من الاستحواذ على تأييدها الكامل لخدمة أهدافه.

رغم ذلك شهدت السبعينات تغيرين جوهريين: تزايد نسبة العناصر المدنية فى النخبة الحاكمة من ناحية، وتطور النظام السياسى نحو التعددية السياسية المقيدة من ناحية أخرى. كما تبنى السادات سياسة الجيش المحترف ومن ثم عمل على ابعاده عن التدخل فى الشئون السياسية معتمداً بصورة متزايدة على العناصر المدنية فى شغل المناصب العليا فى الدولة. ويمكن القول أنه لأول مرة منذ قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ يشغل مدنيون وظيفتى نائب الرئيس (محمود فوزى) ورئاسة مجلس الوزراء (عزيز صدقى، محمود فوزى، عبد العزيز حجازى، ومصطفى خليل). أما فى مجال السياسة الخارجية فقد شغل إسماعيل فهمى - دبلوماسى - منصب وزير الخارجية لخمس سنوات بدءاً من عام ١٩٧٣ وحتى استقالته فى عام ١٩٧٧ احتجاجاً على زيارة السادات للقدس. وفى عام ١٩٧٧ عين د. بطرس غالى - أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة - وزيراً للدولة للشئون الخارجية واحتفظ بمنصبه خلال حكم الرئيس مبارك. أما منصب وزير الخارجية فقد شغله خلال الثمانينات شخصان: الأول ذو خلفية عسكرية هو اللواء كمال حسن على، والآخر ذو خلفية دبلوماسية هو الدكتور عصمت عبد المجيد.

تمثل التغير الآخر فى التحول التدريجى نحو ديمقراطية الحياة السياسية والذى ترتب عليه قيام نظام تعدد حزبى مقيد فى ١٩٧٦-١٩٧٧. جاء هذا التغير فى جانب منه نتيجة اعتبارات سياسية خارجية تدور حول رغبة السادات فى اظهار مصر بصورة الدولة الديمقراطية المستقرة بعد اقترابه من الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٨٠ برزت على الساحة المصرية مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة شملت حزب العمل الإشتراكى برئاسة إبراهيم شكرى، وحزب التجمع الوحدوى التقدمى برئاسة خالد محيى الدين، والحزب الاشتراكى الليبرالى برئاسة مصطفى كامل مراد. وعلى الرغم من أن المعارضة قد شغلت عدداً محدوداً من مقاعد البرلمان (٢٠ مقعد من بين ٣٩٠ مقعداً)، إلا أنها مارست بعض التأثير من خلال الصحافة

والمطبوعات الخاصة. إلا أن الأهم من كل ذلك أن السياسة الخارجية أضحت أحد المجالات الرئيسية للمناظرة بين النظام والمعارضة. فلم يتردد كل من حزبي العمل والتجمع في مهاجمة سياسة السادات الموالية للغرب وتزايد اعتماد مصر على الولايات المتحدة كما هاجما سياسته تجاه إسرائيل وقيامه بقطع العلاقات مع البلدان العربية. ومن ناحية أخرى عبرت مجلة «الدعوة» الناطقة بلسان الاخوان المسلمين عن كثير من هذه الاهتمامات، وأدان بعض من كتابها سياسات الحكومة.

كان من الممكن للحكومة المصرية أن تستخدم هذا الهجوم والانتقاد من جانب قوى المعارضة الداخلية لتعزيز موقفها التفاوضي ازاء إسرائيل، إلا أن السادات نظر الى كل ذلك على أنه يمثل مظهر ضعف وتداعي لمكانته الشخصية. أدى هذا التفسير والفهم الى استقطاب سياسي بلغ قمته في مواجهة سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٨١ إذ ألقى القبض على ١٩٦٣ شخصاً في سبتمبر، وانتهى الأمر باغتيال السادات في أكتوبر.

انتهج مبارك سياسة أكثر توفيقية تجاه المعارضة. فأطلق سراح المعتقلين السياسيين في ١٩٨١ والتقى في العديد من المناسبات مع قادة المعارضة الأمر الذى سمح بمزيد من التطوير للعملية الديمقراطية في مصر خلال الثمانينات. وبالرغم من استمرار استحواذ الحزب الوطني الديمقراطي على السلطة في البلاد زادت قوة بعض الأحزاب والجماعات المعارضة. إذ حصلت الأحزاب المعارضة في انتخابات عام ١٩٨٧ على ١٠٠ مقعد في البرلمان في الوقت الذى وجدت فيه بعض القوى التي كانت محرومة من المشاركة طريقها ـ وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة ـ الى العملية الديمقراطية مثل جماعة الإخوان المسلمين.(١٧) رغم ذلك ظلت هناك بعض القيود على الساحة فلم يسمح على سبيل المثال لمجلة «الدعوة» الناطقة بلسان الاخوان المسلمين ـ والتي حجبت عن الظهور خلال فترة حكم السادات ـ بالظهور من جديد، كما لم يسمح النظام بقيام حزب سياسي ناصري.

خلاصة القول أنه كان هناك خمسة أهداف عامة للسياسة الخارجية المصرية فى السبعينات على النحو التالى: ١) العمل على استعادة الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، مع اعطاء أولوية لتحقيق ذلك من خلال الأسلوب التفاوضى. إلا أنه مع فشل مشروع السادات للسلام والذى أعلن عنه فى فبراير ١٩٧١ أضحت الحرب السبيل الوحيد المتاح أمام القيادة السياسية المصرية، ٢) العمل على انهاء حالة الحرب مع إسرائيل حيث أضحت التكلفة الاقتصادية لها غير محتملة، ٣) العمل على تحسين العلاقات مع واشنطن انطلاقاً من القناعة بأنه فى مقدور الولايات المتحدة وحدها التأثير على إسرائيل، ٤) العمل على تنشيط وتحديث الاقتصاد المصرى من خلال العمل على جذب رأس المال الأجنبى الخاص وكذلك التكنولوجيا الغربية المتطورة، ٥) ادخال بعض التعديلات على السياسة الخارجية المصرية على المستويين العالمى والاقليمى من أجل تحقيق الأهداف الأربعة السابقة على أفضل نحو ممكن.

ولقد جاء قرار السادات بالتوجه نحو الولايات المتحدة وتقوية العلاقات معها انطلاقاً من عدم ثقته وعدائه السياسى تجاه السوفييت والإتحاد السوفيتى من ناحية، واعتقاده أن الولايات المتحدة سوف تسعى لحل مشاكل مصر الاقتصادية الملحة من ناحية أخرى. لم يكن السادات فقط شخصية واقعية لا تلقى بالاً للنظريات والأيديولوجيات، بل كان أيضاً معادياً للشيوعية وللسوفييت معاً. ومن هنا كانت نظرته الى وضع الانفراج الدولى فى العلاقات بين القوتين العظميين على أنه فرصة ثمينة لا يجب التفريط فيها وقام بتفسيرها لشعبه على أنه نوع من التحالف والاتفاق بينهما حول القضايا الدولية.

اتسمت نظرة السادات للإتحاد السوفيتى كما سبقت الاشارة بعدم الثقة والعداء. ويمكن للمرء أن يتبين من خطبه مدى ما كان يشعر به من مهانة واحباط فى تعامله مع السوفييت. فكثيراً ما أشار السادات الى الوعود التى أطلقها السوفييت ولم يفوا بها والرسائل التى أرسلتها القاهرة الى موسكو ولم تتلق رداً عنها. دعاه كل ذلك الى أن يصف

القيادة السوفيتية فى احدى خطبه بأنهم أناس «غير مهذبين ولا طعم لهم».[١٨] وبلغ به الأمر مع نهاية السبعينات الى الافصاح علانية عن معاداته للسوفييت. وعليه قام بتحذير الولايات المتحدة من تزايد التهديدات السوفيتية وتضاؤل النفوذ الأمريكى فى المنطقة.[١٩] كما كثر الحديث بين بعض كبار المسئولين المصريين عن محاولات الإتحاد السوفيتى تطويق منطقة الشرق الأوسط من خلال استخدام بعض الدول ذات العلاقات الوثيقة معه فى المنطقة بهدف تقويض دعائم استقرار النظم العربية المعتدلة الموالية للغرب والاطاحة بها بصفة خاصة فى مصر. فعلى سبيل المثال، صرح وزير الدفاع المصرى فى سبتمبر ١٩٨١ بأن «وضع مصر حرج للغاية بسبب التهديدات المحيطة بها من الغرب ومن الجنوب».[٢٠] وقد دعا كل ذلك الرئيس السادات الى أن يعرض طواعية على الولايات المتحدة امكانية استخدام الجيش والأراضى المصرية لمواجهة هذه التهديدات.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة أهداف وراء سياسة السادات تجاه الولايات المتحدة خلال السبعينات. يتمثل أول هذه الأهداف فى المزايدة على إسرائيل وضمان الدعم الأمريكى فى مفاوضات السلام. ويتمثل ثانيها فى الحصول على مزيد من المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية. أما ثالث هذه الأهداف فيتمثل فى التأكيد على أن معارضة الحكومات العربية للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية لن يكتب لها النجاح، وأن مصر ستظل حجر الزاوية فى الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة.

فلقد تولدت لدى السادات قناعة بأهمية الروابط الاقتصادية والاستراتيجية القوية مع الدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة. ومن هنا كانت نظرته الى الشعارات التى رفعها من قبل أنصار التضامن الأفريقى ـ الآسيوى ومعاداة الإمبريالية على أنها شعارات بالية لا تفيد مصر ولا تخدم قضاياها. لم ينجذب السادات فقط الى مجتمع الرفاهية ونمط الحياة الأمريكى والطريق الرأسمالى للتنمية، بل أعتقد أيضاً من الناحية السياسية بأن الولايات المتحدة

تمتلك «مفتاح السلام» فى المنطقة. وبسبب فرط قناعته بأن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى بمقدورها أن تمارس ضغوطاً على إسرائيل فكثيراً ما ردد السادات أن الولايات المتحدة تمتلك ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى المنطقة. تدعمت نظرته تجاه كل من القوتين العظميين بميل نحو تقوية علاقاته مع الدول العربية النفطية الغنية المحافظة والتى اعتقد أنها تمثل مصدراً حيوياً للمساعدات الاقتصادية.

وعلى النقيض من جمال عبد الناصر الذى نظر الى العالم العربى على أنه مجال طبيعى لنفوذ مصر القيادى وحقل رئيسى لسياسة خارجية نشطة، رأى السادات أن وضع مصر القيادى ذو طبيعة هيكلية وليس سلوكية. بعبارة أخرى، هذه الطبيعة الهيكلية التى يتسم بها وضع مصر تجعل من الصعب على أى قوة عربية أن تتحداها أو أن تسلبها اياه. ومن هنا لم يكن يشعر بحاجة الى انتهاج سياسة عربية نشطة للاحتفاظ لمصر بدور قيادى فى المنطقة. أعتبر السادات أن تكلفة ذلك النمط القيادى تفوق عوائده. ومن هذا المنطلق يمكن تفسير قيامه فى ٧٤-١٩٧٥ بحل أجهزة النفوذ المصرى فى لبنان على سبيل المثال والتى من خلالها كانت مصر تقوم بالدعم المادى للقوى السياسية الصديقة والصحف الموالية، كما أنهى الوجود المكثف لأجهزة الاستخبار والاتصالات المصرية التى كانت قائمة فى ذلك البلد العربى.

ومع تولى مبارك مقاليد السلطة فى عام ١٩٨١ قام بتطوير منظور الذاتى للنظام الدولى ودور مصر فيه. فعلى النقيض من رؤية الرئيس السادات، والتى نظرت الى الولايات المتحدة على أنها مركز العالم، تبنى مبارك رؤية لهذا العالم تقوم على أساس من التعددية المتعددة. ومن ثم فإن نجاح مصر فى هذا العالم يعتمد على نجاحها فى فتح قنوات اتصال مع كافة الأقطاب والقوى الدولية. وعليه قام مبارك ومعاونوه بترجمة هذه الرؤية الى أهداف محددة للسياسة الخارجية وسعوا الى تحقيقها دونما حاجة الى اللجوء الى اسلوب الصدمات أو المواجهة الذى عرفته مصر فى ظل نظام السادات.

ولقد مثل استعادة مصر لعلاقاتها مع العالم العربى أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية الجديدة. ولكى يتحقق لها ذلك كان من الضرورى أن تنأى مصر بنفسها بعيداً الى حد ما عن الولايات المتحدة وألا تسير قدماً فى عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل بسبب ممارساتها فى الأراضى المحتلة. ومن الطبيعى أن مثل هذا العمل كان يتطلب بعض المهارة فى تحقيقه نظراً لحاجة مصر الى الاحتفاظ بروابطها القوية مع الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية وسياسية. وقد نجحت السياسة الخارجية المصرية فى تحقيق هذا الهدف من خلال المثابرة والدبلوماسية الهادئة. فمع عام ١٩٨٩ كانت مصر قد استعادت علاقاتها مع كافة البلدان العربية تقريباً واستأنفت من جديد عضويتها فى الجامعة العربية.

أدرك مبارك أن نجاح مصر فى الحصول على المساعدات الدولية والادارة الناجحة لمشاكل المديونية الضخمة التى تعانى منها البلاد يتطلب أن تستعيد مصر دورها القائد فى العالم العربى وبلدان العالم الثالث. وعليه قام بانتهاج سياسة خارجية نشطة على المستويين العربى والأفريقى. فواظب على حضور اجتماعات قمة منظمة الوحدة الأفريقية. كما استضاف وزير الخارجية المصرى المؤتمر الدولى الذى عقد فى عام ١٩٨٦ احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء المنظمة. فضلاً عن ذلك، بذلت مصر جهودها الدولية من أجل حل بعض القضايا الأفريقية مثل قضية ناميبيا والنزاع السنغالى ـ الموريتانى.(٢١)

ومن ناحية أخرى، تمكنت مصر من استعادة دورها النشط فى اطار حركة عدم الانحياز وشاركت الأصوات التى ارتفعت داخل الحركة مطالبة بضرورة تجديد حيويتها لتتمكن من أن تلعب دوراً مؤثراً فى النظام الدولى الجديد. وقامت وزارة الخارجية المصرية باستضافة خبراء من كل من الهند ويوغوسلافيا وزيمبابوى لمناقشة وسائل تحقيق هذا التنشيط والتجديد للحركة. وكما قام مبارك بحضور مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية فقد حضر أيضاً اجتماعات حركة عدم الانحياز المنعقدة فى نيودلهى فى ١٩٨٣ والكويت فى ١٩٨٧ وبلغراد فى ١٩٨٨.

أما على المستوى العالمى، فقد احتفظت مصر بعلاقاتها القوية مع الولايات المتحدة بالرغم من بعض التوترات التى شابت هذه العلاقات بسبب عدد من القضايا مثل قضية الباخرة أكيلولورو فى عام ١٩٨٥ وبعض الخلافات المتعلقة بديون مصر للولايات المتحدة. فى الوقت نفسه تحسنت علاقات مصر مع الإتحاد السوفيتى بالرغم من استمرار الولايات المتحدة كمصدر رئيسى للمساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تتلقاها. واستأنفت مصر علاقاتها الرسمية مع الإتحاد السوفيتى فى يولية ١٩٨٤. أعقب ذلك ابرام عدداً من الاتفاقيات التجارية بين البلدين اللتين أعلنتا موافقتهما على أن المؤتمر الدولى هو أفضل السبل لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى وتحقيق السلام فى المنطقة.

ثانياً: عملية صنع القرار:

على الرغم من الاختلافات الواضحة فى أساليب وتوجهات كل من جمال عبد الناصر والسادات ومبارك لم تكن السياسة الخارجية سوى مجالاً خالصاً للرئيس ومقربيه، الأمر الذى كان له أثره فى الحد من دور المؤسسات الأخرى فى عملية صنع السياسة الخارجية. فلم يعتمد تأثير أولئك المقربين من الرئيس فى هذه العملية على مناصبهم الرسمية قدر اعتمادهم على علاقاتهم الشخصية به. فعلى سبيل المثال، عندما زادت مهام إسماعيل فهمى ومسئولياته كوزير للخارجية فى الفترة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ لم يكن ذلك سوى انعكاساً لثقة السادات الشخصية فيه وليس تغيراً فى الدور الذى تضطلع به وزارة الخارجية كمؤسسة. وبالمثل، فإن المركز المرموق الذى يتمتع به الدكتور أسامه الباز فى ظل حكم الرئيس مبارك لا ينبع من المنصب الذى يشغله كوكيل أول لوزارة الخارجية، بل من خلال منصبه كمستشار للرئيس ومدير مكتبه للشئون السياسية.

قد يبدو هذا الأمر بسيطاً للوهلة الأولى إلا أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. فالقادة - حتى أكثرهم

تسلطية - لا يصنعون قراراتهم من فراغ أو فى فراغ بل فى إطار مؤسسى معين. ويؤثر هذا الاطار على سلوكهم كما يؤثر على عملية صياغة البدائل والطريقة التى تتم بها المفاضلة بينها. وحقيقة الأمر أن مصر تعد مجتمعاً على درجة عالية من التطور التنظيمى والتشعب فى التوجهات والرؤى الثقافية مقارنة بالدول العربية الأخرى. ومن ثم فإنه على الرغم من السلطات الواسعة التى يتمتع بها الرئيس إلا أنه يأخذ فى اعتباره أن دوره لا يعدو أن يكون دور المحكم أو الوسيط أو المناور.

تقترب عملية صنع السياسة الخارجية المصرية من نموذج القائد - المستشارون أو مركزية الرئاسة.(٢٢) ويقوم هذا النموذج على أساس وجود صانع قرار بامكانه العمل بمفرده دونما حاجة الى الاستعانة بأى مستشارين أو مؤسسات باستثناء مجموعة محدودة من الشخصيات الموالية له والذين يقوم بتعيينهم ولا يتمتعون بأية مصادر مستقلة للقوة.

ويتسم نموذج القائد - المستشارون فى صنع القرار بدرجة عالية من «شخصنة» العمل الدبلوماسى، ومن ثم سرعة الاستجابة للأحداث وامكانية اللجوء الى التصرفات غير التقليدية. فعلى سبيل المثال، قام السادات على أثر تسلمه فى يولية ١٩٧٢ لرسالة غير مرضية من الإتحاد السوفيتى بابلاغ السفير السوفيتى فى القاهرة قراره بطرد الخبراء السوفييت من مصر ولم يتم الاعلان عن ذلك إلا بعد عشرة أيام.

ولكى يمكننا فهم عملية صنع السياسة الخارجية وفقاً لهذا النموذج يتحتم علينا أن نلقى نظرة فاحصة على الرئيس مبارك كصانع قرار. بادئ ذى بدء، يمثل الرئيس مبارك شخصية تدرجت فى المناصب العسكرية البحتة دونما انتماء سياسى قبيل قيام السادات باختياره ليكون نائباً له فى عام ١٩٧٥. كما لم يكن له أية علاقة بجماعة الضباط الأحرار قبيل ثورة ٢٣ يولية بل ظل متمسكاً بالمهنة العسكرية التى ترقى فى سلكها حتى وصل الى منصب عميد كلية الدفاع الجوى، ثم قائداً للقوات الجوية المصرية، وهو المنصب الذى كان يتقلده عندما

قاد الضربة الجوية الأولى التى وجهت الى إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومع ذلك وبالرغم من هذه الخلفية العسكرية البحتة أظهر مبارك مرونة واعتدال كبيرين كقائد سياسى لا يفرض رأياً بل يقتنع بالمشورة ويحترم رأى الخبراء الى حد كبير.

ا - هيئة مكتب الرئيس:

بينما أحاط كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات نفسيهما بمجموعة من المهنيين فى مجال السياسة الخارجية عول مبارك على جهاز وزارة الخارجية وعلى عدد محدود من المستشارين. ويعتبر كل من د. أسامة الباز ود. مصطفى الفقى من أبرز مستشارى الرئيس مبارك فى هذا المجال. الأول درس القانون فى كل من جامعتى القاهرة وهارفارد وتدرج فى السلك الدبلوماسى، وعمل مع السادات عن قرب أثناء مفاوضات كامب ديفيد وتمكن من الاستمرار والبقاء ليكتسب ثقة الرئيس مبارك فى مجال السياسة الخارجية. ويشغل حالياً منصب الوكيل الأول لوزارة الخارجية بالاضافة الى منصبه كمدير لمكتب الرئيس للشئون السياسية. أما الثانى وهو الدكتور مصطفى الفقى فيشغل منصب سكرتير الرئيس للمراجعة والمعلومات، ويعد حلقة الاتصال بين الرئيس ووزارة الخارجية. وعادة ما يصطحب الرئيس فى زياراته الخارجية كلتا الشخصيتين كعضوين فى الوفد الرسمى، وعادة ما يتواجد أحدهما على الأقل عند مناقشة أى من قضايا السياسة الخارجية.

ب - مساعدو رئيس الجمهورية:

خلال الثمانينات، شغل اثنان من قدامى السياسيين منصب مساعد الرئيس: أولهما، السيد ممدوح سالم الذى أرسله الرئيس فى مهام الى عدد من الدول الأفريقية. وثانيهما، هو المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة الذى أرسله الرئيس فى مهمة خاصة الى فرنسا بحثاً عن المساعدة فيما يتعلق بمسألة ديون مصر الخارجية.

ج ـ مجلس الأمن القومي:

تأسس هذا المجلس عام ١٩٦٩ كأعلى جهاز للتخطيط الاستراتيجي وقضايا الأمن القومي. ويضم هذا المجلس في عضويته كل من الرئيس ونائب الرئيس ووزيرا الخارجية والدفاع ومدير جهاز المخابرات. ومما تجدر الاشارة اليه أنه ليس لهذا المجلس سلطات محددة، كما تتحدد اجتماعاته بدعوة من الرئيس. إلا أن الأهم من ذلك أن هذا المجلس نادراً ما دُعىّ للانعقاد منذ أن تولى الرئيس مبارك مقاليد السلطة في البلاد.

د ـ وزارة الخارجية:

يرجع تاريخ هذه الوزارة الى عام ١٨٣٧ عندما قام محمد على بانشائها كأحد الدواوين الحكومية. وألغيت مع إعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٧ ديسمبر ١٩١٤. إلا أنها أعيدت في أعقاب حصول مصر على الاستقلال في عام ١٩٢٢. وخلال الثمانينات، شغل شخصان منصب وزير الخارجية: الأول ذو خلفية عسكرية وهو السيد كمال حسن على، أما الثاني فتدرج في السلك الدبلوماسي وهو الدكتور عصمت عبد المجيد في الوقت الذي استمر فيه د. بطرس غالي في شغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية.

كان من الطبيعي أن يطغى دور الرئاسة على دور وزارة الخارجية في ظل حكم السادات. فلم يكن دور وزير الخارجية يتعدى كونه مستشاراً للرئيس، فضلاً عن أنه لم يكن يحضر لقاءات الرئيس مع المسئولين الأجانب. فعلى سبيل المثال، اقتصر الجانب المصري في الجلسات الهامة أثناء المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية على الرئيس السادات بمفرده. كما كانت مباحثات هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في أعقاب حرب أكتوبر تتم مع الرئيس السادات مباشرة. وكثيراً ما كانت الرسائل المتبادلة بين الرئيس وكثير من قادة الدول

الأجنبية تتم دون علم وزارة الخارجية. ومما يذكر أيضاً أن السفراء المصريون فى العواصم العربية لم يحاطوا علماً بالزيارات التى قام بها السيد أشرف مروان الى هذه الدول حاملاً رسائل من الرئيس السادات الى بعض الرؤساء والملوك العرب فى أوائل السبعينات.[٢٣]

وعلى العكس من مفهوم هيرمان عن «المساندة الإيجابية»، والذى يقضى بميل المستشارين فى ظل نموذج القائد ـ المستشارون الى التعاطف مع رغبات القائد وتأييد وجهة نظره،[٢٤] قدم خلال عامى ١٩٧٧ـ١٩٧٨ ثلاثة وزراء استقالتهم احتجاجاً على سياسة الرئيس السادات وهو ما يمكن القول معه بامكانية أن يتجه أولئك الذين يؤيدون وجهة نظر الرئيس الى اتخاذ مواقف مستقلة عندما تكون المغامرة كبيرة والمخاطر جمة.

تزايد دور وزارة الخارجية خلال الثمانينات بصورة واضحة. فلأول مرة يقوم رئيس الدولة بمقابلة السفراء المصريين الجدد قبل سفرهم ليتولوا مهام مناصبهم. أكثر من ذلك، لأول مرة أيضاً تقوم الرئاسة بايفاد مديرى الإدارات بالوزارة فى مهام خارجية كمبعوثين فوق العادة للرئيس.

هـ ـ الوزارات الأخرى:

ويتضمن ذلك بصفة أساسية وزارتين هما الدفاع والاقتصاد والتجارة الخارجية، والتى عادة ما يكون لها تمثيلاً رسمياً فى عواصم الدول الكبرى.

ثالثاً: سلوك السياسة الخارجية:

يركز هذا الجزء من الدراسة بصفة أساسية على علاقة مصر بكل من القوتين العظميين من ناحية، وبالدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من ناحية أخرى.

١ - العلاقات المصرية - السوفيتية:

ظلت مصر لفترة طويلة حجر الزاوية فى السياسة السوفيتية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط الأمر الذى أضحى ينظر معه الى العلاقات المصرية - السوفيتية على أنها تمثل نموذجاً للتعاون والعلاقات الوطيدة بين الإتحاد السوفيتى ودولة غير شيوعية من بلدان العالم الثالث. رغم ذلك ارتبط النفوذ السوفيتى فى مصر ارتباطاً عكسياً مع سير الأحداث فيها. فبينما أدت هزيمة يونية ١٩٦٧ الى تدعيم الوجود السوفيتى فى مصر أدى انتصارها فى أكتوبر ١٩٧٣ الى تلاشى هذا الوجود. إذ اتسمت العلاقات بين البلدين فى أعقاب حرب أكتوبر بحالة من عدم الثقة المتبادلة. وشملت الخلافات المصرية - السوفيتية الكثير من القضايا. فمن الناحية السياسية، كان هناك عدم الرضى السوفيتى الواضح بسبب تنامى العلاقات المصرية - الأمريكية، ورؤية القيادة السياسية فى مصر لهذه العلاقات كوسيلة لحل الصراع العربى - الإسرائيلى. ومن الناحية العسكرية، كانت هناك القضايا المتعلقة بالتسليح وتعويض مصر عن خسائرها فى حرب أكتوبر، فضلاً عن القرار المصرى فى ١٩٧٥ بتنويع مصادر السلاح. أما من الناحية الاقتصادية، فقد برزت قضية اعادة جدولة الديون.(٢٥)

ويمكن القول أن العلاقات المصرية - السوفيتية اتسمت بالتوتر خلال معظم عقد السبعينات. ففى مايو ١٩٧١، أبعد السادات كل أصدقاء موسكو من السلطة الأمر الذى أثار قلق السوفييت وجعلهم يسارعون بارسال وفد على مستوى عال برئاسة بودجورنى لتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون مع مصر. إلا أن السادات رأى ان الوقت لم يكن ملائماً آنذاك إذ ستبدو الاتفاقية وكأنها رد فعل لعملية التطهير التى قام بها ضد «أصدقاء السوفييت» فى مصر، ومن ثم فقد اقترح ارجاء التوقيع على الاتفاقية الى ما بعد احتفالات «عيد الثورة». إلا أنه مع الاصرار السوفيتى تم التوقيع على المعاهدة فى ٢٧ مايو ١٩٧١ بعد نحو أقل من أسبوعين من عملية التطهير.

وفى ١٩ يولية وقع انقلاب شيوعى فى السودان تم سحقه بمساعدة القوات المصرية. وخلافاً للرغبة السوفيتية الرامية الى الاعتراف بالنظام الجديد فى السودان أعطى السادات أوامره للقوات الجوية المصرية بأن تعيد الى الخرطوم عسكرياً سودانياً من رجال المظلات برتبة لواء كان مقيماً فى مصر بسبب دوره فى الانقلاب المضاد الذى وقع فى ٢٢-٢٣ يولية.(٢٦) ومن هنا بات واضحاً أن السوفييت قد فقدوا ثقتهم فى نوايا السادات ومحاولاته المستمرة لبناء جسور اتصال مع كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

وعندما جاء الرئيس مبارك الى السلطة فى ١٩٨١ كان أمامه الخيار فى أن يترك علاقات مصر مع الإتحاد السوفيتى على النحو الذى تركها عليه السادات أو أن يعمل على تحسينها. وقد اختار مبارك تحسين العلاقات مع السوفييت انطلاقاً من الاستراتيجية العامة التى تبناها والتى ترمى الى فتح قنوات اتصال مع مختلف القوى العالمية. جاء التحسن فى العلاقات المصرية - السوفيتية على نحو تدريجى إذ لم تكن روابط مصر القوية مع الولايات المتحدة لتسمح له باتخاذ خطوات درامية فى هذا الصدد.

العلاقات السياسية والدبلوماسية:

بدا واضحاً منذ نوفمبر ١٩٧٣ أن السادات كان مستعداً لأن يضع الخيار الأمريكى موضع التنفيذ. فلقد ترسخت لديه قناعة كاملة بمحدودية ما يمكن للسوفييت أن يقدموه فى أية تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى. فرغم مشاركتهم الرسمية فى مؤتمر جنيف للسلام مع الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٣ إلا أن دورهم كما أشار هيكل لم يكن ليتعدى «دور المتفرجين».(٢٧)

أبدى السوفييت عدم ارتباطهم لتطور العلاقات المصرية - الأمريكية واحتكار كيسنجر - اتفاقاً مع الرغبة المصرية - لعملية المفاوضات

التى أسفرت عن توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول بين القوات المصرية والإسرائيلية فى ٢٠ يناير ١٩٧٤. وزادت خيبة الأمل السوفيتية مع استئناف العلاقات بين مصر والولايات المتحدة فى مارس وزيارة الرئيس الأمريكى نيكسون لمصر فى يونية من نفس العام وهو الأمر الذى حدا بالقيادة السياسية المصرية الى ارسال السيد إسماعيل فهمى وزير الخارجية الى موسكو لمناقشة العلاقات السوفيتية - المصرية.

وبلغ التسلسل الدرامى للأحداث ذروته عندما أعلن الرئيس السادات فى خطابه أمام البرلمان المصرى فى ١٤ مارس ١٩٧٦ الغاء المعاهدة المصرية - السوفيتية الموقعة فى ١٩٧١ من طرف واحد. وقدم مبررات خمسة لاقدامه على إلغاء المعاهدة المذكورة يرجع أولها الى ما أظهره السوفييت من عدم رغبة فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط. ويتمثل ثانيها فى المعارضة السوفيتية للسياسة الاقتصادية المصرية الجديدة. أما ثالث هذه المبررات فيرجع الى رفض الإتحاد السوفيتى اعادة جدولة ديون مصر ومطالبته بفوائد على الديون العسكرية. ويدور المبرر الرابع ليس فقط حول رفض السوفييت القيام باصلاح الطائرات المصرية المعطوبة وتزويد مصر بقطع الغيار اللازمة - وهو ما يمثل اخلالاً واضحاً بالمادة ٨ من المعاهدة - بل أيضاً قيامهم بحث دول أخرى (الهند) على عدم القيام بذلك. أما المبرر الخامس والأخير فيعزى الى الدور الذى لعبه الإتحاد السوفيتى فى مؤامرة على صبرى الفاشلة للاطاحة بالسادات.

شهدت العلاقات المصرية - السوفيتية المتدهورة على نحو ما رأينا انتكاسة أخرى فى أغسطس ١٩٧٦ بسبب وقوف السوفييت الى جانب ليبيا فى نزاعها مع مصر. وقد أدان المسئولون السوفييت القيادة السياسية المصرية على أثر مقتل ثلاثة من فنييهم خلال غارة جوية مصرية على احدى محطات الرادار الليبية. تبادلت الدولتان الاتهامات والاتهامات المضادة ودخلت العلاقات بينهما مرحلة أقرب ما تكون الى القطيعة التامة عشية زيارة السادات لإسرائيل وأغلقت القنصليات السوفيتية فى كل من الإسكندرية وبورسعيد وأسوان.

عارض الإتحاد السوفيتى سياسة مصر تجاه إسرائيل على أساس أنها لن تقود الى سلام شامل فى المنطقة. صعد السادات نتيجة لذلك من معاداته للسوفييت وللشيوعية. بل ذهب أكثر من ذلك الى انتقاد «عقدة فيتنام» لدى الأمريكيين وطالبهم بدور أكثر ايجابية فى الشرق الأوسط.

وفى سبتمبر ١٩٨١، اتهمت القيادة السياسية المصرية السفارة السوفيتية فى القاهرة بالتورط فى أعمال التجسس وطلبت من السفير السوفيتى وبعض أعضاء السفارة مغادرة البلاد.

ومع تولى مبارك السلطة أسفرت جهوده الدبلوماسية عن عودة العلاقات بين مصر والإتحاد السوفيتى، وتم تبادل السفراء بين البلدين فى يولية ١٩٨٤. ودخلت العلاقات المصرية ـ السوفيتية مرحلة من التحسن التدريجى. فتبادل قادة البلدين الخطابات فى العديد من المناسبات وقام الرئيس مبارك باستقبال السفير السوفيتى فى القاهرة فى أعقاب قمة ريچافيك والذى أطلعه على المناقشات التى دارت حول الشرق الأوسط.

وفى الفترة بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ تبادل المسئولون المصريون والسوفييت الزيارات. ففى مايو ١٩٨٨ زار وزير الخارجية المصرى د. عصمت عبد المجيد العاصمة السوفيتية موسكو. كان ذلك بمثابة علامة على تحسن العلاقات بين البلدين باعتبار أنها كانت الزيارة الأولى التى يقوم بها مسئول مصرى على مستوى عال منذ أن تولى جورباتشوف السلطة فى الإتحاد السوفيتى. لقى د. عبد المجيد ترحيباً حاراً فى موسكو وتقابل مع الزعيم السوفيتى لأكثر من ساعة الأمر الذى يمكن اعتباره مؤشراً على اهتمام السوفييت بتحسين علاقاتهم مع مصر.[٢٨]

وعلى الجانب الآخر ردت الحكومة المصرية بمظهر ايجابى آخر

فأعادت فتح المركز الثقافى السوفيتى بالقاهرة فى مارس ١٩٨٨ كما رفعت القيود التى فرضت على حجم البعثة الدبلوماسية السوفيتية فى العاصمة المصرية. وفى ديسمبر من نفس العام قام رئيس مجلس الشعب د. رفعت المحجوب بزيارة موسكو. وفى عام ١٩٨٩ استضافت مصر وزير الخارجية السوفيتى الذى تقابل فى القاهرة وكل من السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وموشى إيرنيز وزير خارجية إسرائيل.[٢٩] وتوجت الزيارات المتبادلة لمسئولى البلدين فى العام التالى بزيارة الرئيس مبارك للعاصمة السوفيتية موسكو.

العلاقات العسكرية:

يعد البعد العسكرى للعلاقات المصرية - السوفيتية من أكثر الأبعاد تعقيداً نظراً لما يتضمنه من قضايا ومشاكل مثل التسليح والتكلفة الاقتصادية للامداد بالأسلحة، فضلاً عن الصراعات ذات الطابع الشخصى بين الضباط المصريين والسوفييت. ولعل أهم من كل ذلك مشكلة الاحجام السوفيتى عن تزويد مصر بما تحتاجه من أسلحة.

طفت هذه المشكلة الأخيرة على السطح فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما طلبت مصر من السوفييت تعويضها عن خسائرها فى تلك الحرب على نحو ما قدموه لسوريا وما قدمه الأمريكيون لإسرائيل. قوبلت المطالب المصرية فى هذا الصدد بالرفض من جانب السوفييت لعدة أشهر. حينذاك أعلن السادات فى يونية ١٩٧٥ أنه سوف يتخذ موقفاً آخر إذا استمر الإتحاد السوفيتى فى تجاهل احتياجات مصر من التسليح ولم يأخذ فى حسبانه أوضاعها الاقتصادية. جاء ذلك فى الوقت الذى كان السادات ينتقد فيه بشدة قيام السوفييت بتسليح ليبيا تسليحاً واسع النطاق بينما كانت علاقاتها مع مصر فى تدهور مستمر. أدرك السادات أن هذا العمل من جانب السوفييت يشكل محاولة لاختراق المنطقة وتهديداً محتملاً لأمن مصر.

الصراع بين الضباط المصريين والسوفييت يمثل بعداً آخر للعلاقات

العسكرية المتصدعة بين البلدين وترك ميراثاً من الخلافات خلال السبعينات. فعلى سبيل المثال، يذكر اللواء سعد الدين الشاذلى الذى عمل عن قرب مع كبار الضباط السوفييت أن: «الاهتمام بالمشاعر الانسانية ليس من بين صفات الروس، فهم أناس غلاظ متغطرسون لا يعتقدون أن هناك من يمكنه أن يعلمهم شيئاً».(٣٠)

مثلت التسهيلات الممنوحة للسوفييت فى مصر بعداً ثالثاً من أبعاد العلاقات العسكرية المصرية ـ السوفيتية وذلك بسبب تحكم السوفييت وسيطرتهم الكاملة على عدد من المطارات المصرية لتعمل كغطاء جوى للاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط، فضلاً عن حصول سفنهم وقطعهم البحرية على الكثير من التسهيلات فى الموانى المصرية فى الإسكندرية وبورسعيد والسلوم.(٣١) استغل السادات كل ذلك خلال الفترة بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ليتلاعب بمشاعر العسكريين المصريين تجاه السوفييت مشيراً الى أن القواعد السوفيتية على أرض مصر تعد ماسة بالكرامة المصرية. ومن ثم فقد كانت الكثير من تعليقاته وتلميحاته تشير الى ضرورة تحرير مصر من النفوذ والسيطرة السوفيتية.

وهناك أخيراً بعد رابع لأزمة العلاقات العسكرية المصرية ـ السوفيتية يدور حول الجوانب المالية. فالبرغم من أن صفقة الأسلحة التى حصلت عليها مصر عام ١٩٥٥ والمعروفة بصفقة الأسلحة التشيكية كانت بالأساس اتفاقية مقايضة أضحت العملة الصعبة بصورة متزايدة هى وسيلة الدفع المطلوبة لقيمة الأسلحة التى تحصل عليها مصر وكذا رواتب الخبراء السوفييت العاملين فيها. ففى مقابلة للسادات مع أرنود بورشجريف المحرر بمجلة النيوزويك فى ديسمبر ١٩٧١ أخبره بأن «مصر تدفع رواتب الخبراء السوفييت بالعملة الصعبة وليس بالعملة المحلية». كما أضاف قائلاً «نحن ندفع من دمنا من أجل الابقاء على أطقم سام السوفيتية فى مصر».(٣٢) كذلك صرح اللواء الشاذلى فى عام ١٩٧٢ بأن الإتحاد السوفيتى يطلب أن تدفع مصر قيمة المعدات العسكرية الجديدة بالكامل وبالعملة الصعبة.(٣٣) وقد كرر السادات ذلك مراراً فى خطبه فى محاولة لاظهار السوفييت بأنهم ليسوا هم الأصدقاء

الحقيقيون كما يدعون.

تغير هذا الوضع بعض الشئ مع التحسن فى العلاقات فى ظل مبارك. فبمجرد أن استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والإتحاد السوفيتى بدأت المباحثات الخاصة باعادة جدولة ديون مصر العسكرية. وانتهى الأمر بالتوصل الى اتفاق بين الطرفين فى مارس ١٩٨٧ تقوم بمقتضاه مصر بدفع ديونها على إمتداد ٢٥ عاماً وبدون فوائد مع فترة سماح تبلغ ٦ سنوات.[٣٤] إلا أنه وبالرغم من أن السوفييت عبروا عن رغبتهم فى قيام تعاون عسكرى بين البلدين إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يتم.[٣٥]

العلاقات الإقتصادية:

بلغ اجمالى ديون مصر غير العسكرية للإتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٧٥ أربعة بلايين دولار فى الوقت الذى بلغت فيه ديونها العسكرية سبعة بلايين دولار. وبالرغم من الحاح الحكومة المصرية رفض السوفييت اعادة جدولة ديون مصر الأمر الذى دفع السادات الى الاعلان عن عدم رغبته فى توقيع بروتوكول التجارة بين مصر والإتحاد السوفيتى لعام ١٩٧٦. وعندما أعلن الجانب المصرى عن استعداده للتوقيع على البروتوكول فى يناير ١٩٧٦ أعلن الجانب السوفيتى رغبته فى ارجاء عملية التوقيع. إلا أن الأمر انتهى بتوقيع البروتوكول فى ٢٨ أبريل ١٩٧٦ ولكن عند ٦٤٠ مليون دولار فقط، أى أقل بنحو ١٦٠ مليون دولار عما تم التفاوض بشأنه بين الطرفين من قبل.[٣٦] ومع تدهور الأوضاع أوقفت الحكومة المصرية فى أغسطس ١٩٧٧ شحنة قطن كانت متجهة الى الإتحاد السوفيتى، كما أعلنت فى أكتوبر - أى بعد نحو شهرين آخرين - عزمها على التوقف عن دفع أقساط الديون المستحقة عليها للإتحاد السوفيتى لمدة عشر سنوات بدءاً من يناير ١٩٧٨.

انخفض حجم العلاقات الاقتصادية بين مصر والإتحاد السوفيتى خلال

هذه الفترة انخفاضاً ملحوظاً واختفت المساعدات الاقتصادية السوفيتية لمصر اختفاءاً تاماً. فبينما بلغ إجمالى هذه المساعدات فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات نحو بليون دولار انخفض هذا الرقم الى نحو ٤٤٠ مليون دولار فقط فى العقد التالى ليتلاشى تماماً خلال السنوات ما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٩.[٣٧] كذلك انخفض أيضاً حجم العلاقات التجارية بين البلدين لاسيما بعد قرار وقف تصدير القطن المصرى الى الإتحاد السوفيتى ورفض مصر استخدام فائض تجارتها معه لخدمة ديونها. وعليه، فقد انخفض حجم الصادرات المصرية الى الإتحاد السوفيتى من ٥٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات الى أقل من ١٥٪ من اجمالى صادرات البلاد فى ١٩٧٥. كما قل حجم الواردات المصرية من الإتحاد السوفيتى من نحو ٢٥٪ الى نحو ١٠٪ من اجمالى الواردات فى نفس الفترة.[٣٨]

وبحلول عام ١٩٧٩ لم يعد هناك من أثر للعلاقات الاقتصادية والتجارية المصرية ـ السوفيتية، التى شهدت ازدهاراً كبيراً من قبل، سوى مجموعة محدودة من الفنيين السوفييت فى مصر وحجم محدود للغاية من العمليات التجارية بين البلدين. وحتى هذه المجموعة المحدودة من الفنيين السوفييت أجبرت على مغادرة البلاد مع وقوع أزمة سبتمبر ١٩٨١. إذ اتهمت الحكومة المصرية السفارة السوفيتية بالقاهرة بمساعدة بعض العناصر الشيوعية المناهضة للنظام الحاكم فضلاً عن الانخراط فى أعمال تجسس تضر بأمن البلاد وسلامتها.

ومع تحسن العلاقات المصرية ـ السوفيتية فى ظل مبارك وافق السوفييت على تزويد مصر بالمساعدات الفنية الضرورية لاستمرار تشغيل المصانع التى شيدتها مصر فى الستينات بالمساعدة والخبرة السوفيتيتين. تركزت المباحثات خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وأسفرت عن توقيع اتفاقية تجارية قصيرة الأمد فى عام ١٩٨٧. وفى نفس الوقت استمرت المباحثات حول تسوية ديون مصر للإتحاد السوفيتى انتهت بتوقيع اتفاقية فى هذا الشأن فى فبراير ١٩٨٨. فضلاً عن ذلك، شهد العام نفسه

توقيع اتفاقية تجارية طويلة الأجل وأخرى للتعاون الاقتصادى والتجارى وثالثة سياحية تعد الأولى من نوعها بين البلدين.

ب ـ العلاقات المصرية ـ الأمريكية:

عادت الولايات المتحدة فى السبعينات الى مصر والعالم العربى بصورة مفاجئة بعد أن استطاعت الدبلوماسية الأمريكية احتواء النفوذ السوفيتى وابعاده من المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت فى الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وتجارية مزدهرة حتى مع الدول العربية الثورية مثل الجزائر وسوريا، فإن نجاحها كان أبعد بكل المقاييس بالنسبة لتطور علاقاتها مع مصر. فبينما لم يكن هناك ثمة علاقات دبلوماسية بين البلدين حتى عام ١٩٧٠ تم استئناف هذه العلاقات فى مارس ١٩٧٤. وخلال سنوات قليلة استطاعت مصر أن تطور علاقات خاصة مع الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٧٨ أضحت الولايات المتحدة بمثابة شريك كامل فى العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، والمصدر الرئيسى للأسلحة، وأكبر مانحاً للمساعدات الاقتصادية لمصر الأمر الذى زاد من حدة الانتقادات الداخلية والعربية التى تعرض لها النظام المصرى من جراء ذلك الى حد وصفه بالعمالة للولايات المتحدة. إلا أن احدى الدراسات التى أجريت حول العلاقات الأمريكية ـ المصرية خلال الثمانينات أظهرت أن هناك درجة يعتد بها من الاستقلالية أظهرها نظام مبارك فى مواجهة الولايات المتحدة. إذ وضعت دراسة كريستوفر شوميكر وجون سباينر مصر فى فئة العميل ـ المسيطر أو العميل ـ المركز،(٣٩) حيث يتمتع العميل بدرجة ملموسة من الاستقلالية والقدرة على المناورة فى ادارة سياسته الخارجية. هذه القدرة على الاستقلال لم تكن مستغلة بدرجة واضحة فى ظل السادات. يرجع ذلك بصفة أساسية الى أن فترة حكم السادات كانت بالأساس فترة خلق وتدعيم للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة. وما أن أضحت هذه العلاقات روتينية عادية فى ظل مبارك حتى بدأ نظامه مدفوعاً بالميول الذاتية له من ناحية والانتقادات الداخلية للعلاقات المصرية ـ الأمريكية من ناحية أخرى فى ممارسة درجة واضحة من الاستقلالية فى العديد من القضايا.

فعلى سبيل المثال، قاوم مبارك الضغوط الأمريكية الرامية الى الحصول على تسهيلات عسكرية فى قاعدة رأس بناس، كما سمح للصحافة المصرية بانتقاد السياسة الأمريكية فى العديد من المناسبات. بإختصار، حرص النظام على تدعيم صورة مصر كدولة قائد على المستوى الاقليمى وفى إطار بلدان العالم الثالث من أجل تقوية شرعيته على المستوى الداخلى وزيادة قدرته التساومية على المستوى الدولى.

العلاقات السياسية والدبلوماسية:

استمرت الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من حكم الرئيس السادات فى سياستها القائمة على التأييد والدعم الكامل لإسرائيل انطلاقاً من قناعتها بقدرة إسرائيل على الصمود وضعف الدول العربية وعدم قدرتها على شن حرب جديدة من ناحية. فضلاً عن انشغالها من ناحية أخرى بعملية انهاء التورط الأمريكى فى فيتنام وفتح قنوات اتصال جديدة مع الصين فى الوقت الذى كانت تدخل فيه مرحلة من الانفراج فى علاقاتها مع الإتحاد السوفيتى.

اقترح الرئيس السادات فى فبراير ١٩٧١ اعادة فتح قناة السويس وتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل إلا أنه لم يكن هناك ثمة تجاوب مع هذا العرض المصرى. مع ذلك بدرت للولايات المتحدة بادرة جديدة مع قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر فى يولية ١٩٧٢. ومن المعروف أن الاتصالات المصرية ـ الأمريكية كانت قد بدأت بالفعل آنذاك من خلال قناتين متوازيتين كما أشار هيكل تمثلت أولاهما فى وزارتى خارجية البلدين والثانية فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. هذه القناة الاتصالية الأخيرة بين مصر والولايات المتحدة كانت من اقتراح الرئيس نيكسون.(٤٠) والى جانب هاتين القناتين، كان هناك مدخل ثالث هو المملكة العربية السعودية التى قامت بنقل الرسائل المتبادلة بين واشنطن والقاهرة. لم تسفر كل هذه الاتصالات عن شيئ ايجابى، بما فى ذلك الزيارة التى قام بها السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٣. إلا أن الموقف تحرك فى

أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث أضحى واضحاً أمام الولايات المتحدة أن بامكان مصر والعرب أن يتحركوا وأن يأخذوا زمام المبادرة وأن يشنوا بالتنسيق فيما بينهم هجوماً على إسرائيل قد يضر بها ضرراً بالغاً.

لعب وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر من خلال «الدبلوماسية المكوكية» الشهيرة دوراً احتكارياً فى عمليات المفاوضات غير المباشرة التى تمت فى أعقاب حرب أكتوبر ونتج عنها اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وسوريا وإسرائيل فى عام ١٩٧٤، ورفع الحظر البترولى العربى وفتح قناة السويس فى يونية ١٩٧٥. الا أن اتفاقية سيناء الثانية والتى وقعتها مصر مع إسرائيل فى عام ١٩٧٥ خلقت صدعاً فى الصف العربى بسبب فشل سوريا فى تحقيق اتفاقية مماثلة مع إسرائيل.

ومع عام ١٩٧٧ أضحى السادات أكثر تحمساً لأهمية الدور الأمريكى فى ايجاد تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى. فالولايات المتحدة - من وجهة نظره - ليست مجرد وسيط بل شريك كامل فى عملية السلام. من هنا كان تركيز السادات على الرأى العام الأمريكى. وعليه خصص وقتاً كبيراً للقاء رجال الإعلام وأعضاء مجلسى الكونجرس وقادة الجماعات اليهودية. والحق أنه ترك انطباعاً طيباً لديهم. ويمكن للمرء أن يزعم أن زيارة السادات للقدس لم تكن تهدف الى التأثير على الشعب الإسرائيلى وحسب وإنما كانت ترمى فى الوقت ذاته الى التأثير على الرأى العام الأمريكى. لقد كانت الزيارة حدثاً اعلامياً بالغاً وممارسة ماهرة لدبلوماسية الشاشة الصغيرة إذ تمت أمام كاميرات التلفزيون وأصطحبه فيها العديد من نجوم الإعلام من ذوى الشهرة من أمثال والتر كرونكيت وباربرا والترز. حازت الزيارة اعجاب الملايين فى الغرب وحسنت بالقطع من صورة مصر وقيادتها السياسية ومع ذلك لم تحقق الزيارة بعضاً من أهدافها الهامة وعلى رأسها زيادة الضغوط الأمريكية على إسرائيل.

ولقد ارتبطت العلاقات الأمريكية - المصرية الى حد بعيد بعملية المفاوضات مع إسرائيل. فلقد أدى قرار الرئيس كارتر بقيام الولايات المتحدة بدور نشط الى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد فى عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩. فتحت هذه المعاهدة الباب على مصراعية أمام المزيد من العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين مصر والولايات المتحدة.

ترتب على هذا الدور الأمريكى النشط فى عملية السلام فى الشرق الأوسط النظر الى العلاقات المصرية - الأمريكية ليس من منظور العلاقات الثنائية البحتة بل من منظور علاقة ثلاثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. إذ برزت إسرائيل كطرف ثالث فى اطار هذه العلاقة. أضحى واضحاً مدى تأثر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بسياسة مصر تجاه إسرائيل. وقد أعطى هذا الوضع غير المرغوب فيه ثقلاً لإسرائيل على حساب مصر ومن ثم خلق توتراً فى العلاقات بصورة عامة. أدركت مصر أنها الشريك الأضعف فى مثلث العلاقات الأمريكى - الإسرائيلى - المصرى، كما أدركت قيادتها مدى حساسية الولايات المتحدة تجاه المطالب الإسرائيلية. بدا ذلك واضحاً فيما يتعلق بقضية التسوية الشاملة للصراع فى المنطقة. ولعل الفشل الرئيسى فى اتفاقيات كامب ديفيد يرجع أساساً الى فشل المفاوضات المرتبطة بالحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الأمر الذى يتطلع النظام الحالى فى مصر لاستئناف الجهود بصدده. إلا أنه بينما يرى مبارك أن المؤتمر الدولى هو أنسب الوسائل للتوصل الى حل لهذه القضية يقترب الموقف الأمريكى فى هذا الخصوص من الموقف الإسرائيلى. برز ذلك جلياً خلال زيارتى الرئيس مبارك لواشنطن فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٨.

تعرضت العلاقات المصرية - الأمريكية خلال هذه الفترة للعديد من المواقف والاختبارات. جاء على رأس ذلك قيام الطائرات المقاتلة الأمريكية باعتراض طائرة مدنية مصرية فى حادثة أكيلولورو فى عام ١٩٨٥ الأمر الذى كان له رد فعل سلبى واسع النطاق على المستويين

الرسمى والشعبى فى مصر. ورغم المحاولات الأمريكية للتغلب على ذلك، بصفة خاصة الرسالة التى بعث بها الرئيس الأمريكى ريجان والتى حملها مبعوث فوق العادة الى المنطقة. إلا أن الحادثة ألقت بظلالها على العلاقات بين البلدين بعض الوقت. خاصة وأن ذلك التوتر فى العلاقات تواكب مع الهجوم الجوى الإسرائيلى على المقر الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تونس والذى أكد من جديد التأييد الأمريكى التام للمواقف والأفعال الإسرائيلية.

ومع ذلك فقد تمكنت العلاقات المصرية - الأمريكية من أن تتجاوز ما اعترى سبيلها من مشاكل وتوترات الأمر الذى أكد متانة هذه العلاقات وقوتها. وإذا كان الرئيس السادات قد استخدم وسائل الاعلام الجماهيرى الأمريكية بصورة واضحة فى ادارة علاقاته مع أمريكا فضلاً عن المستوى غير العادى من الزيارات المتبادلة لرئيسى الدولتين ووزراء الخارجية لاظهار مدى قوة هذه العلاقة بينهما إلا أنها أصبحت عادية وروتينية فى ظل مبارك. فلم تعد وسائل الاعلام المرئية وسيلة مرغوبة فى ادارة العلاقات على نحو ما كان عليه الأمر من قبل. بل على العكس كانت محاولات النظام لتحقيق استقلاله عن الولايات المتحدة تتم دون أية اثارة. فعلى سبيل المثال، عندما قاومت مصر الضغوط الأمريكية للدخول فى مواجهة مع ليبيا فى عام ١٩٨٨ تم ذلك فى اطار دبلوماسى هادئ. وهذا هو ما يميز نمط مبارك فى ادارة علاقاته بوجه عام.

العلاقات العسكرية:

تعددت أشكال التعاون العسكرى بين مصر والولايات المتحدة ما بين امداد بالأسلحة ونقل للتكنولوجيا العسكرية ومنح التسهيلات وتوفيرها فضلاً عن عمليات التدريب والمناورات المشتركة. أكد السادات فى عام ١٩٧٥ حاجة مصر الى تنويع مصادر تسليحها. وعليه حصلت مصر على طائرات مقاتلة وعمودية وصواريخ أرض - جو بريطانية وفرنسية الصنع. جاء الامداد بالسلاح الأمريكى بطيئاً فى أول

الأمر، إلا أنه بعد توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية فى عام ١٩٧٥ قامت الولايات المتحدة بمنح مصر ائتماناً عسكرياً جعل منها الممول الرئيسى لواردات مصر من السلاح.

شملت العلاقات العسكرية المصرية ـ الأمريكية أيضاً منح التراخيص والانتاج المشترك للأسلحة. إذ وافقت البلدان فى أعقاب انهيار الهيئة العربية للتصنيع الحربى فى أكتوبر ١٩٧٩ على التعاون فى تصنيع وتجميع العربات المدرعة والأجهزة الالكترونية. وكتعبير عن التعاون الوثيق عرضت مصر على الولايات المتحدة بعض التسهيلات المحدودة والمؤقتة فى مطارات غرب القاهرة وفى رأس بناس على البحر الأحمر. وترجع أهمية رأس بناس الى أنها رغم بعدها عن الخليج إلا أنها تشكل موقعاً استراتيجياً بالنسبة لقناة السويس والبحر الأحمر. كما ترجع أهميتها بنفس القدر الى أهمية البترول الذى ينقل عبر السعودية الى البحر الأحمر من خلال خطوط الأنابيب ومنه الى البحر الأبيض المتوسط.(٤١)

كانت الولايات المتحدة تأمل فى اقناع السادات بتوقيع اتفاقية تجعل من رأس بناس قاعدة أمريكية. ناقش وزير الخارجية الأمريكى الكسندر هيج هذا الأمر مع القيادة السياسية المصرية خلال زيارته للمنطقة فى أبريل ١٩٨١ دون أن يحقق أى نجاح فى هذا الصدد. فقد قاومت مصر بشدة فكرة توقيع اتفاقية رسمية مع الولايات المتحدة تتضمن تسهيلات عسكرية.(٤٢) وأعلن السادات أن مصر يمكنها فقط أن تمنح تسهيلات للولايات المتحدة إذا ما طلبت ذلك أى من الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية. وهو نفس ما كرره الرئيس مبارك.

دخلت الولايات المتحدة ومصر فى عمليات تدريب ومناورات عسكرية مشتركة. وقامت وحدات من القوات الأمريكية فى عام ١٩٨٠ باجراء مناورة عسكرية فى مصر عرفت باسم «النجم الساطع». وكان من المفترض أن تتم هذه المناورات المشتركة بواقع مرة كل عامين خلال الثمانينات إلا أن المناورة التى كان من المتوقع القيام بها فى

١٩٨٥ لم تتم بسبب عدم الرضى المصرى عن التصرف الأمريكى بخصوص مسألة أكيلولورو.(٤٣) إلا أنه فى أبريل ١٩٨٨ وقع وزيرا الدفاع الأمريكى والمصرى مذكرة تفاهم قويت بمقتضاها العلاقات العسكرية - الاستراتيجية بين البلدين.(٤٤) كان لهذا التعاون العسكرى أثره على التصنيع الحربى ونقل التكنولوجيا، كما تم التوصل الى اتفاقية بخصوص انتاج الدبابة الأمريكية م - ١ فى مصر.

العلاقات الإقتصادية:

كانت مصر فى العقود الثلاثة الأخيرة من أكبر الدول المستقبلة للمساعدات الأجنبية من بين بلدان العالم الثالث. فمنذ قيام الثورة وحتى منتصف السبعينات تم تمويل نحو ٣٧٪ من اجمالى الاستثمارات فى شتى مجالات التنمية فى مصر و ٣٦٪ من إجمالى وارداتها من المساعدات والمعونات الأجنبية بصفة عامة. أما بالنسبة للولايات المتحدة وحدها فقد بلغ اجمالى المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر بين عامى ١٩٤٦و ١٩٨٠ نحو ٢و٧ بليون دولار منح (نحو ٨و٦ بليون دولار أو ٩٤٪ من إجمالى المساعدات) معظمها فى أواخر السبعينات. تواكبت هذه الزيادة الضخمة فى المساعدات الاقتصادية الأمريكية مع التحول فى السياسات الداخلية والخارجية لمصر. ولقد أشارت هيئة التنمية الدولية A.I.D. عن ذلك فى ١٩٨١ على النحو التالى: «جاء هذا المستوى العالى من المساعدات المقدمة لمصر نتيجة القناعة بأن مبادرات الرئيس السادات للسلام تعد حاسمة نحو تحقيق هذا الهدف. ومن ثم يجب تدعيم وتقوية هذه الجهود من خلال اقتصاد نامى وقوى».(٤٥)

غطت المساعدات الأمريكية نطاقاً واسعاً من احتياجات مصر من الغذاء، وساهمت فى تحسين هياكل الانتاج الرئيسية، وتطوير الخدمات الاجتماعية والمشروعات الزراعية والصناعية. كما ساعدت القروض الممنوحة على تغطية العجز فى ميزان المدفوعات. هذا البند الأخير والذى أطلق عليه اصطلاح «دعم اقتصادى عام»، مثل أكبر

بنود الدعم الأمريكي لمصر.

أضحت قضية المساعدات الأمريكية لمصر قضية محورية في الثمانينات. فلأول مرة منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٤ طلبت مصر رسمياً في عام ١٩٨٥ زيادة حجم المعونات العسكرية الأمريكية.(٤٦) وخلال السنوات التالية حاولت مصر أن تمارس ضغوطاً على الولايات المتحدة في العديد من المناسبات بغية زيادة حجم المعونة المقدمة واعادة هيكلة بنودها. فضلاً عن ذلك طالبت مصر تطبيق نفس المعايير والأسس التي تقدم بها المعونة لإسرائيل. وبالرغم من أن الولايات المتحدة استمرت في منح مصر معونات ضخمة إلا أن استجابتها للمطالب المصرية لم تكن على النحو الذي كانت تأمله القيادة السياسية المصرية. ففي عام ١٩٨٦، أفرجت الولايات المتحدة عن مبلغ ١١٠ مليون دولار سيولة نقدية وقامت بمنح مصر ١٢و٢ بليون دولار في عام ١٩٨٧.(٤٧) يتضمن ذلك ٣و١ بليون دولار في صورة منح عسكرية ومبلغ ١١٥ مليون دولار نقداً، بالاضافة الى مساعدات غذائية بما قيمته ١٩٥ مليون دولار. إلا أن الولايات المتحدة اشترطت مع ذلك أن تستخدم السيولة النقدية المقدمة فقط في تحسين ميزان المدفوعات المصري، كما اشترطت على مصر في ذات الوقت تنفيذ برنامجاً معيناً للاصلاح الاقتصادي. هذا الإشتراط الأخير لم يكن له وجود في العام السابق، ومن ثم فقد أثار قلقاً متزايداً فيما يتعلق بقضية ديون مصر.

كشفت المباحثات الثنائية بين البلدين بخصوص هذه القضية الأخيرة عن اختلاف في وجهات النظر حول طبيعة المساعدات الأمريكية لمصر، لاسيما في جانبها العسكري. فبينما تنظر مصر الى هذه المساعدات بالأساس على أنها التزام سياسي بعملية السلام مع إسرائيل لم تتفق وجهة نظر المسئولين الأمريكيين مع ذلك مما دفع بمصر الى بذل جهود مكثفة لتحقيق اعادة جدولة للديون على الأقل. واستطاعت نتيجة لزيارة كل من الرئيس مبارك وأبو غزالة وعدد من كبار المسئولين المصريين لواشنطن في عام ١٩٨٨ من أن تضمن الحصول على مساعدات عسكرية تقدر بنحو ٣و١ بليون دولار

ومساعدات اقتصادية بما قيمته ٨١٥ مليون دولار.(٤٨) إلا أنه وعلى الرغم من أن مصر تعد الدولة الثانية بين الدول المستقبلة للمعونات الأمريكية بعد إسرائيل إلا أن الولايات المتحدة رفضت زيادة الجانب النقدى لمساعداتها لمصر.

بإختصار، يمكن القول أن العلاقات المصرية ـ الأمريكية شهدت تغيراً جوهرياً منذ عام ١٩٧٣. فعلى الرغم من أنه لم يكن هناك حتى علاقات دبلوماسية فى أوائل السبعينات أضحت هناك علاقات سياسية وعسكرية قوية للغاية مع أواخر السبعينات. رغم ذلك كان لهذا النمط الجديد من العلاقات مشاكله وتناقضاته. كما زادت المخاوف المصرية من تزايد تبعية البلاد للولايات المتحدة ومن ثم تدهور صورة مصر كدولة رائدة من بلدان حركة عدم الانحياز.

ج - <u>العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية:</u>

تمثلت أحد أهداف سياسة مصر الخارجية فى ظل الرئيس مبارك فى استعادة العلاقات مع العالم العربى. ولكى يتسنى لمصر تحقيق ذلك كان من الضرورى عليها أن تبدى التزامها بالقضايا العربية على الرغم من استمرار إلتزامها باتفاقيات كامب ديفيد. برزت القضية الفلسطينية كأحد الوسائل التى من خلالها تستطيع الدبلوماسية المصرية أن تظهر التزامها بالقضايا العربية. فبينما قاطع العرب مصر مع أواخر السبعينات بسبب تخليها المزعوم عن الفلسطينيين بزغت مصر فى الثمانينات كاحدى القوى الرئيسية المساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسية.

أجرى نظام مبارك مشاورات مستمرة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لاحياء الجهود الرامية الى البحث عن تسوية شاملة وعادلة فى المنطقة. وقامت مصر بالتوسط بين كل من المنظمة والأردن للوصول الى اتفاق حول طبيعة الوفد الذى سيمثل الفلسطينيين فى المؤتمر الدولى. كما عمل مبارك جاهداً لتحسين صورة المنظمة دولياً وعالمياً.

فحاول أن يعطى المنظمة الفرصة خلال أزمة أكيلولورو لأن تنأى بنفسها عن قضية الارهاب الدولى وذلك بمحاكمة المختطفين، وهى المحاولة التى أجهضت بسبب التدخل الأمريكى واعتراض الطائرة المدنية المصرية التى كانت تقلهم. كما أعلنت مصر اعترافها وتأييدها للدولة الفلسطينية التى أعلنها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى عام ١٩٨٨. أكثر من ذلك حاول الرئيس مبارك أن يجد باباً للتفاوض حول مستقبل الأراضى المحتلة من خلال خطة من عشر نقاط أعلن عنها فى صيف عام ١٩٨٩.

قدرت منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الجهود المصرية ومن ثم لعبت قيادتها دوراً ايجابياً فى تحقيق عودة مصر لأمتها العربية. ففى خطابه أمام قمة الجامعة العربية فى الدار البيضاء فى يونية ١٩٨٩ رحب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ترحيباً حاراً بعودة مصر الى الجامعة العربية.

<u>د. العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية:</u>

بينما شهدت علاقات مصر مع العالم العربى تحسناً واضحاً خلال الثمانينات فإن علاقاتها مع إسرائيل لم تتحسن ولم تتعد عملية السلام التى تمت بينهما أكثر مما يمكن وصفه بـ «سلام فاتر». يرجع ذلك الى الاختلافات الجوهرية التى كانت قائمة منذ البداية بين رؤية كل من مصر وإسرائيل لعملية السلام. السلام بالنسبة لمصر كان يعنى أساساً خلق فرصاً لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها البلاد ووسيلة لتحقيق الاستقرار وتوجيه المزيد من الموارد نحو التنمية. بعبارة أخرى، كان ذلك يعنى بالنسبة للسادات كما هو الحال بالنسبة لمبارك وضع حد لحالة العداء وقيام علاقات حسنة مع دولة مجاورة. أما على الجانب الآخر، فقد كان لدى الإسرائيليين رؤية أوسع تبلورت فى شكل محدد حول ما يسمى «بتطبيع العلاقات»، بما يعنيه ذلك من خلق شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والرياضية وغيرها بين البلدين.

والحقيقة أنه كان هناك الكثير من العوائق أمام استكمال عملية تطبيع العلاقات بين البلدين تمثلت أهمها فى الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وسياستها تجاه الدول العربية المجاورة. أضف الى ذلك تدمير إسرائيل للمفاعل النووى العراقى وغزوها للبنان وتورطها فى مذبحتى صابرا وشاتيلا، وكذلك غارتها على المركز الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تونس وقيامها بضرب الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى العربية المحتلة. كل ذلك كان من شأنه أن يجبر مصر على تجميد عملية التطبيع وأن تحاول أن تنأى بنفسها بعيداً عن إسرائيل. فعلى أثر مذبحتى صابرا وشاتيلا قامت مصر بسحب سفيرها لدى إسرائيل ولم تقم بتعيين سفيراً آخر حتى تم التوصل الى اتفاق بخصوص قضية طابا. كما أدت سياسة إسرائيل الرامية الى الاستمرار فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية والتمسك باعتبار القدس عاصمة لها الى رفض الرئيس مبارك زيارة إسرائيل انطلاقاً من أن مصر لا تزال تنظر الى مستقبل الضفة الغربية كموضوع محل تفاوض. وتصر على ضرورة عقد مؤتمر دولى - باعتباره وسيلة مناسبة - لتسوية القضية الفلسطينية والنزاع العربى - الإسرائيلى فى الوقت الذى ترفض فيه إسرائيل ذلك.

مثلت قضية طابا محوراً آخر من محاور الخلاف بين البلدين خلال الثمانينات. وطابا هذه منطقة صغيرة فى سيناء أثارت إسرائيل الشكوك حول علامات الحدود عندها بالرغم من مختلف الدلائل الواضحة التى قدمتها مصر. ومع اصرار إسرائيل على التحكيم حول القضية قبلت مصر ذلك وانتهى بتوقيع إتفاقية فى سبتمبر ١٩٨٩ تعترف بعودة طابا الى السيادة المصرية. عندئذ قامت مصر بتعيين سفيراً لها فى إسرائيل. بالاضافة الى قضية طابا كانت هناك أيضاً قضية تتعلق بدير السلطان، وهو دير قبطى مصرى موجود بالقدس قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية باجبار المصريين على اخلائه فى عام ١٩٧٠ وتحويله لخدمة الأقباط الأثيوبيين. وكرد فعل لذلك قامت مصر فى عام ١٩٨٢ بمنع أقباط الكنيسة المصرية من الحج الى القدس حتى تم اعادة

دير السلطان الى ما كان عليه قبل عام ١٩٧٠.

كذلك فقد شهدت العلاقات بين البلدين مظاهر أخرى للتوتر نتيجة سلسلة من الهجمات على الدبلوماسيين الإسرائيليين بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٦ من قبل جماعة تطلق على نفسها إسم «ثورة مصر». فضلاً عن الهجوم الذى وقع على بعض السياح الإسرائيليين فى عام ١٩٨٥ بواسطة أحد المجندين المصريين فى سيناء. تم القبض على أعضاء الجماعة التى قامت بمحاولات الاغتيال فى ١٩٨٧ وتمت محاكمتهم فى ١٩٨٨. كذلك تمت محاكمة الجندى المصرى - ويدعى سليمان خاطر، إلا أنه وجد مقتولاً فى زنزانته بعد أيام قليلة من محاكمته ويعتقد أنه قد انتحر.

ولعل من بين أهم القضايا مثار الخلافات التى شهدتها العلاقات المصرية - الإسرائيلية فى أواخر الثمانينات عدم الاتفاق حول الحقوق الفلسطينية والحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة. ونتيجة للجمود الذى أصاب هذه القضية يبذل الرئيس مبارك جهوداً مكثفة للخروج من حالة الجمود هذه. ويمكن القول أن رد الفعل الإسرائيلى فى هذا الصدد سوف يتوقف عليه مستقبل العلاقات بين البلدين فى الأمد القصير.

هـ - **علاقات مصر مع العالم العربى:**

انطلقت سياسة مصر العربية بالأساس نحو تحقيق هدفين أساسيين: الرغبة فى تحقيق اتفاق عربى للوصول الى حل شامل للصراع العربى - الإسرائيلى، والرغبة فى ضمان تدفق المساعدات الاقتصادية والمالية الى البلاد.

تباينت أساليب تحقيق هذين الهدفين مع تباين القيادة. ففى أوائل السبعينات، قلل السادات من أهمية التفرقة بين الدول العربية الى ثورية ومحافظة. فالمعيار الحقيقى للتفرقة فى مفهومه يدور حول مدى ما تسهم أو تقوم به الدولة من جهد يضاف الى الجهد العربى المشترك

فى مواجهة إسرائيل. ففى منتصف أكتوبر ١٩٧٢ صرح السادات بأن مصر «تنظر الى كل دولة عربية على أساس علاقاتها وموقفها من المقاومة الفلسطينية». وعليه بذلت مصر جهداً فى تسوية الخلافات بين الأنظمة العربية وتمكنت من بناء جبهة عربية عريضة. وقد أسهم فى بناء هذه الجبهة الزيارات التى قام بها السادات لعدد من البلدان العربية. ومما تجدر الاشارة إليه أنه كان أول رئيس مصرى يزور دولتى العراق والكويت. وقد تبنى السادات فى تحقيق ذلك استراتيجية تقوم على أساس مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى مؤكداً الحاجة الملحة للتضامن العربى.

أظهر السادات قدرة فائقة على الحركة السريعة وتمكن فى معظم الحالات من مناورة خصومه والتغلب عليهم. عمليات المد والجزر فى علاقات مصر بجيرانها العرب يمكن النظر إليها فى ضوء سعى مصر الدوؤب لوضع حد للصراع العربى ـ الإسرائيلى. ويمكن القول على سبيل المثال أن أول خلاف معلن بين مصر وسوريا كان يدور بالأساس حول اتفاقية فض الاشتباك الثانية مع إسرائيل وقبول مصر لدبلوماسية كيسنجر والتى عرفت بدبلوماسية الخطوة خطوة. إلا أن التطورات الخطيرة فى علاقة مصر بالعالم العربى جاءت فى أعقاب الزيارة التى قام بها السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧.

تعددت الدوافع وراء قرار الرئيس السادات بالذهاب الى إسرائيل. يدور أحد الدوافع حول ما أصاب السادات من احباط نتيجة فشل محاولات الوحدة وتجميع الصف العربى. دافع آخر يرجع الى عدم تحمس سوريا لبدء مؤتمر جنيف حول الشرق الأوسط. أهم من هذا وذاك تزايد حدة المشاكل الاقتصادية داخل البلاد والتى بدت واضحة مع اضطرابات يناير ١٩٧٧. وأخيراً نفاذ صبر الأمريكيين من عمليات الشد والجذب فى السياسات العربية. تباينت ردود فعل الدول العربية تجاه الزيارة تبايناً كبيراً. فبينما اتخذت كل من السعودية والأردن ودول الخليج العربى موقفاً محايداً، أيد كل من المغرب والسودان والصومال وعمان التحرك المصرى. وعلى الجانب الآخر، أدانته كل من

الجزائر وليبيا وسوريا والعراق واليمن الجنوبى ومنظمة التحرير الفلسطينية بصورة علنية فى الاجتماع الذى عقد بطرابلس فى ديسمبر ١٩٧٧. وكان أن ردت مصر على ذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه البلدان العربية الخمس الأخيرة.

قوبلت كل من اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة فى عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية الموقعة فى عام ١٩٧٩ برفض عربى شبه جماعى. إذ قررت الدول العربية فى مؤتمر قمة بغداد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وتجميد عضويتها فى الجامعة العربية التى تم نقل مقرها من القاهرة الى تونس، كما قررت مقاطعة أية شركة مصرية تتعامل مع إسرائيل.

هذا وقد سبقت الاشارة الى أن بعض الدول العربية دخلت فى علاقات خاصة مع مصر فى أوائل السبعينات وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التى أقامت مع مصر تحالفاً وثيقاً لتحقيق مصالح متبادلة. فبينما كانت مصر فى حاجة ملحة الى المساعدات المالية السعودية، كان الملك فيصل فى حاجة الى الجهود المصرية لتحقيق الاستقرار فى المشرق العربى. كما كان يأمل أن يضع السادات حداً للنموذج الناصرى الثورى فى التنمية ويقطع علاقاته الوثيقة مع الإتحاد السوفيتى ويحجم نشاط العناصر الثورية فى كل من سوريا والعراق ومنظمة التحرير. ومما يذكر أيضاً فى هذا الصدد أن الرئيس الأمريكى نيكسون - وفقاً لأحد المصادر - قام بحث المملكة العربية السعودية فى منتصف يونية ١٩٧٢ للضغط على مصر كى تتخلص من الوجود السوفيتى كشرط أساسى لقيام الولايات المتحدة بلعب دور أكثر ايجابية فى المنطقة.(٤٩)

لم تتأثر العلاقات بين كل من مصر والسعودية ابتداءاً بزيارة الرئيس السادات لإسرائيل. فقد وافقت السعودية على تمثيل المصالح المصرية فى كل من العراق وسوريا واليمن الجنوبى بعد أن قطعت العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول وبين مصر. إلا أن السعودية حذت

بعد ذلك حذو الدول العربية الأخرى وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بل ورفضت أن تدفع قيمة ٥٠ طائرة مقاتلة أمريكية من طراز ف ـ ٥، والتى كانت مصر قد طلبتها من قبل.

وعلى ذلك يمكن القول أن مصر كانت معزولة عربياً عندما اختفى السادات من على مسرح الحياة السياسية فى أكتوبر ١٩٨١. استعادة العلاقات المصرية العربية كانت على رأس أهداف سياسة مبارك الخارجية فى الوقت الذى حاول فيه العمل على احترام التزاماته ازاء كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. فقام بايقاف الحملات الاعلامية ضد البلدان والأنظمة العربية وحاول إستغلال الفرص لاظهار أن اتفاقيات كامب ديفيد لا تقيد مصر فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه أمتها العربية. ومن هنا كانت ادانة مبارك للغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢ وقيامه بسحب السفير المصرى من تل أبيب فى أعقاب مذبحتى صابرا وشاتيلا، كما رفض القيام بزيارة القدس.

وفى تأكيد أكثر ايجابية على روابط مصر العربية القوية قدم مبارك دعمه العسكرى للعراق فى حربه ضد إيران، كما نسق جهوده مع الأردن لتحريك المفاوضات بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. أعلنت مصر كذلك اعترافها بالدولة الفلسطينية الجديدة برئاسة السيد ياسر عرفات ودعمتها. وعلى الرغم من أن الحرب العراقية ـ الإيرانية أوجدت الفرصة المناسبة لعودة العلاقات بين مصر والدول العربية إلا أن الجهود المصرية التى قامت بها مصر لصالح الفلسطينيين هى التى أضعفت فى حقيقة الأمر من المعارضة العربية لمصر وقوضتها. ومع الدعم الذى قدمه الفلسطينيون أنفسهم لمصر ونظامها لم يعد بمقدور الجزائر أو سوريا أن تتهم مصر بخيانة القضية الفلسطينية. وعليه فقد نجحت جهود مصر وتحسنت علاقاتها مع الدول العربية تحسناً ملحوظاً.

وكان الأردن هو الدولة العربية الأولى التى استأنفت علاقاتها مع مصر فى سبتمبر ١٩٨٤. ومع ازدياد حدة الحرب العراقية ـ الإيرانية بانعكاساتها الواضحة على السياسات الخارجية العربية قررت الجامعة

العربية فى اجتماع القمة الذى عقد فى عمان فى ١٩٨٧ أنها ليست لديها أى اختصاصات فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدان العربية. أدى ذلك الى فتح الطريق أمام العديد من البلدان العربية لاستئناف علاقاتها مع مصر. وفى غضون أشهر ثلاثة استأنفت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع كافة الأقطار العربية باستثناء الجزائر وليبيا وسوريا. ومع عام ١٩٨٩ ازداد وضع مصر تحسناً فى العالم العربى وتم الترحيب بعودتها الى الجامعة العربية فى مؤتمر القمة العربية المنعقد بالدار البيضاء فى يونية ١٩٨٩. وكانت العلاقات مع الجزائر قد تم استعادتها. وبحلول شهر ديسمبر من العام نفسه استؤنفت العلاقات مع سوريا. وفى أكتوبر كانت المباحثات قد بدأت بالفعل بين الرئيسين مبارك والقذافى فى محاولة لتحسين العلاقات المتوترة بين البلدين لأكثر من عقد من الزمان.

أخيراً وليس آخراً دخلت مصر فى اتفاق تعاون ضم كل من الأردن والعراق واليمن الشمالى فيما عرف بإسم «مجلس التعاون العربى». وهو التجمع الذى كان يهدف أساساً الى تحقيق أهداف اقتصادية وإن كان من الصعب بأى حال من الأحوال تجاهل آثاره السياسية. مع ذلك لم يعد لهذا المجلس ثمة وجود فعلى مع أزمة الكويت فى صيف عام ١٩٩٠ والتى انقسم بصددها العالم العربى من جديد الى معسكرين متباينين .

شعرت مصر بتهديد مباشر من جراء الغزو العراقى للكويت. فلقد بدا الأمر فى جانب منه على أنه تحدى لدور مصر الأقليمى. إذ قامت القوات العراقية باحتلال الكويت بعد أقل من عشرة أيام من الوعد الذى قطعه الرئيس العراقى صدام حسين على نفسه أمام الرئيس مبارك بعدم استخدام القوة لحسم الخلافات العراقية ـ الكويتية. ولعله مما زاد الأمر تعقيداً أن كلًا من العراق ومصر كان عضواً فى مجلس التعاون العربى إذ شعر المسئولون المصريون بأنه كان على العراق أن يستشير مصر قبل الاقدام على اتخاذ قرار الغزو أو أن يتحمل تبعات ذلك بمفرده. ويفسر هذا موقف مصر الحاسم طوال فترة الأزمة. إذ طلب

الرئيس مبارك عقد قمة عربية عاجلة تم عقدها بالقاهرة واتخذت قرارات قامت بمقتضاها مصر بارسال قوات مسلحة الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات رغم المخاوف المترتبة على احتمال مشاركة إسرائيل فى الحرب والشعور الذى ساد أثناء القصف الجوى المكثف على العراق.

مثلت الحرب وما تلاها من أحداث ومواقف فرصة لمصر كى تستعيد مركزها الاقليمى. فلقد أدت من ناحية الى ظهور تجمع اقليمى جديد ضم كل من مصر وسوريا الى جانب دول مجلس التعاون الخليجى. كما أسقطت دول الخليج من ناحية أخرى ديون مصر ووعدت بمزيد من المساعدات من أجل الدفع بخطى التنمية فيها. والحقيقة أنه لا يزال الوقت مبكراً للحكم على مثل هذه التغيرات الجديدة على الساحة العربية.

هوامش الفصل الخامس

١) حول مفهوم «إعادة توجيه وتشكيل السياسة الخارجية»، أنظر:
K. J. Holsti, Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Post-War World (London: George Allen and Unwin, 1982).

٢) أنظر مناقشة هذه القضية في:
Framlin Weinstein, Indonesian Foreign Policy and the Dilemma of Dependence (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1976).

٣) Ali E. Hillal Desouki, Egypt and the Great Powers 1973-1981 (Tokyo: Institutite for Developing Economies, 1983).

٤) جمال حمدان، شخصية مصر ـ الجزء الثاني (القاهرة: مكتبة عالم الكتب، ١٩٨٠، ١٩٨٢).

٥) الأهرام الإقتصادي، أول مايو ١٩٧٧، ص ص ٨ـ٩.

٦) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٦ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٧)، ص ٣٢٨.

٧) Robert Mabro & Samir Radwan, The Industrialization of Egypt (Oxford: Clarendon Press, 1976), p.32.

٨) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٥، ص ص ٣٠٤ـ٣٠٥.

٩) John Waterbury, "Egypt: The Wages of Dependency" in A. L. Udovitch (ed.), The Middle East: Oil, Politics and Hope (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976), P. 293

١٠) Ali E. Hillal Dessouki, "The Politics of Income Distribution in Egypt," in Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt (New York: Holmes and Meier, 1982), pp. 55-87.

١١) Ali E. Hillal dessouki, "Policy-Making In Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy," Social Problems, 1981, Vol.28, No.4, pp. 410-416.

١٢) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ص ٦١٠ـ٦١١.

١٣) Interview with Egypt's Minister of Planning, New York Times, April 9, 1975.

١٤) Christian Science Monitor, Februray 8, 1978.

١٥) Arabia and the Gulf, September 18, 1978, p.10.

١٦) Jim Paul, "The Egyptian Arms Industry," Merip Reports 112 (February 1983), pp. 26-28.

١٧) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٧، ص ص ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، و٣٢٨.

١٨) Times, January 2, 1978, p.19.

١٩) Interview with Joseph Kraft in the Los Angeles Times, April 14, 1980.

٢٠) Interveiw with Field Marshal Abu Gazala in Armed Forces Jounal International, September 1981, p.49.

٢١) التقرير الإيتراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ص ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، و ٦٦٠.

٢٢) Charles Hermann, "Decision Structure and Process Influences on Foreign Policy" in Maurice A. East, S. Salmore, and C. Hermann (eds.), Why Nations Act (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978), PP. 69-102.

٢٣) Hamdi Al-Taheri, Five Years of Politics (Cairo: Publisher not identified, 1982), PP. 21-23.

٢٤) Hermann, op. cit.

٢٥) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات السوفيتية - المصرية أنظر:
Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy Towards Egypt (New York: St. Martin's Press, 1979), PP. 54-82.

٢٦) Jon D. Glassman, Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1975), P. 90.

٢٧) Mohamed H. Heikal, The Sphinx and the Commissar (New York: Harper & Row, 1978), P. 219.

٢٨) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٨، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٩)، ص ٦٧١.

٢٩) المرجع السابق، ص ٦٧٠.

٣٠) Saad Al-Shazly, The Crossing of the Suez (San Francisco: American Mideast Research, 1980), P. 50.

٣١) Ammon Sella, Soviet Political and Military Conduct in the Middle East (London: Macmillan, 1981), P. 31.

٣٢) Newsweek, December 13, 1971, P. 43.

٣٣) Shazly, op. cit., P. 70.

٣٤) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ٦٧٠.

٣٥) المرجع السابق، ص ٦٧١.

٣٦) K. Dawisha, op. cit., P. 76.

٣٧) Communist Aid Activities in Non-Communist Less Developed Countries, 1979 (Washington, D.C.: Foreign National Center, 1980), P. 7.

٣٨) Alan H. Smith, "The Influence of Trade on Soviet Relations with the Middle East", in A. Dawisha and Karen Dawisha (eds.), The Soviet Union and the Middle East (London: Heinemann Educational Books, 1982), PP. 110-111.

٣٩) Christopher C. Shoemaker and John Spanier, Patron-Client State Relationships: Multilateral Crises in the Nuclear Age (New York: Praeger Publishers, 1984), PP. 26-44.

٤٠) Mohamed H. Heikal, The Road to Ramadan (Glasgow: William Collins and Co., 1975), P. 202.

٤١) Christopher Madison, "U.S. Reducing Act in the Middle East", National Journal, Vol.28, November 1981, p.2107.

٤٢) Newsweek, March 23, 1981, p.35.

٤٣) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص.٦٦٧.

٤٤) مقتبسة من: Saad Eddin Ibrahim, "Superpowers in the Arab World," Washington Quarterly, Vol.4, No.3, Summer 1981, pp.465-466.

٤٥) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٥، ص ٣٧٩.

٤٦) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٦، ص ص ٤٦٥-٤٦٦.

٤٧) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ٦٦٦.

٤٨) لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، أنظر:
Ann Mosely Lesch, Irritants in the Egyptian-Israeli Relationship, Universities Field Staff International, no.34 (Indianapolis: UFSI, 1986).

٤٩) New York Times, July 24, 1972.

الفصل السادس

السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة
بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور

د. أحمد يوسف أحمد

ترجع أهمية دراسة وتحليل السياسة الخارجية العراقية الى أربعة اعتبارات رئيسية: أولها، أن العراق لعب دوراً هاماً في السياسة العربية. وثانيها، أنه تبنى في السبعينات أيدلوجية بعثية قومية اشتراكية، وقدم نفسه كنموذج للدولة العربية الثورية. وثالثها، أنه يعد عضواً نشطاً في حركة عدم الانحياز. أما رابع هذه الاعتبارات فيرجع الى الدور الهام الذى لعبه كدولة منتجة للبترول تتزعم مجموعة «الصقور» داخل منظمة الأوبك، وتحرص على التمسك بمطالب المنتجين ازاء الدول الصناعية المتقدمة.

إلا أن الأهم من كل ذلك أن العراق يقدم مثالاً واضحاً لمدى تأثير العوامل الداخلية على التوجهات السياسية الخارجية لا سيما موقعه الجغرافي وتركيبته الديموجرافية على نحو ما سوف نرى، وهما العاملان اللذان يلعبان دوراً حاسماً في تحديد السياسات العراقية. ويمكن القول أنه بالرغم من أن العراق يمتلك معظم مقومات القوة القومية إلا أنه يقدم نموذجاً واضحاً أيضاً لما يمكن تسميته «بالدور القيادى الكامن»، بما يعنيه ذلك من أن هناك فجوة دائمة بير الامكانية والأداء أو بين ادراك الدور وتنفيذ الدور.

البيئة الداخلية:

يشتمل تحليل البيئة الداخلية للعراق على تناول الأوضاع الجغرافية، والهيكل الاجتماعى، والتكوين السكاني، والقدرات

الاقتصادية والعسكرية، وأخيراً الهيكل السياسى. وتجدر الاشارة الى أن تحليلنا وإن كان سيتضمن كافة هذه العناصر المشار إليها إلا أننا سنولى مزيداً من الاهتمام لدراسة وتحليل الهيكل الاجتماعى والتركيبة السكانية لما لهذا المتغير من تأثيرات خاصة على السياسة الخارجية العراقية.

الأوضاع الجغرافية:

يشكل وضع العراق الجغرافى قيوداً أكثر منها فرصاً أمام صانعى السياسة العراقيين. فعلى الرغم من أن العراق يمثل دائماً قوة قائدة محتملة على المستوى الاقليمى باعتبار أنه يطل على منطقة الخليج العربى ويمتلك الكثير من عناصر القوة القومية - بصفة خاصة السكان والثروة، إلا أنه لم يستطع طوال تاريخه المعاصر من أن يستفيد الاستفادة الحقيقية من قدراته الكامنة وأن يتمكن من أن يشغل دور القيادة الاقليمية. بل على العكس عانى بسبب موقعه الجغرافى المطل على الخليج من الغزو الخارجى وتدخل القوى الكبرى.

تتسم جغرافية العراق لا فقط بتعدد الدول المجاورة بل وبتمايزها أيضاً. يحيط بالعراق ست دول هى: تركيا من الشمال، وإيران من الشرق، والكويت من الجنوب، والمملكة العربية السعودية والأردن من الجنوب الغربى، وسوريا من الشمال الغربى. ضاعف هذا التعدد والتمايز للبلدان المجاورة من مشاكل الأمن القومى العراقى وذلك لسببين أساسيين: أولهما، طبيعة الهياكل السكانية والموارد المتاحة لمختلف بلدان المنطقة من ناحية، والطبيعة الجغرافية غير المواتية للعراق حيث تحيط به الصحراء من الجنوب وتتعدد الممرات التى تسهل عملية النفاذ إليه من الشمال الأمر الذى يجعله دون حصانة طبيعية قوية فى مواجهة القوى الغازية.(1)

ولعل أهم جانبين يوضحان مدى قابلية العراق للاختراق الخارجى يتمثلان فى حدوده مع إيران من ناحية، ومصادره من المياه من ناحية

أخرى. فالجزء الجنوبى من حدود العراق مع إيران فيما دون البصرة بحذاء شط العرب كان ولا يزال محل نزاع بين البلدين لفترة طويلة. سيطر العراق على الشط طوال الفترة ما بين ١٩٣٦ وحتى ١٩٧٥ الأمر الذى أضحى محل اعتراض بصورة متزايدة من جانب إيران حتى توقيع اتفاقية مارس ١٩٧٥ بين البلدين. بمقتضى هذه الاتفاقية أعيد رسم خط الحدود بينهما فى هذه المنطقة الى ما كان عليه قبل عام ١٩٣٦، وهو ذلك الخط الذى يقسم ممر شط العرب مناصفة بين العراق وإيران عند أعمق جزء منه.[٢] غير أن العراق قام - لأسباب سوف نناقشها عند الحديث عن الحرب العراقية-الإيرانية - بالغاء هذه الاتفاقية بصورة منفردة فى سبتمبر ١٩٨٠ الأمر الذى ترتب عليه بروز النزاع على الحدود بين البلدين على السطح من جديد ودخلتا بسببه فى حرب استمرت ثمان سنوات دون أن ينتهى هذا النزاع الذى لا يزال يشكل مصدراً رئيسياً من مصادر التوتر والصراع بينهما.

أما الجانب الثانى فيتعلق بموارد العراق من المياه. فعلى النقيض مما عليه الحال فى البلدان العربية النفطية الأخرى يلاحظ أن الدور الحيوى الذى يلعبه البترول فى الاقتصاد العراقى لم يقلل من أهمية قطاع الزراعة - والتى تتمركز بصفة خاصة فى منطقتين رئيسيتين: المنطقة المركزية المحيطة ببغداد من ناحية، والمنطقة الواقعة فى الجزء الجنوبى من البلاد من ناحية أخرى. ولما كان العراق يعتمد فى مصادره المائية أساساً على نهرى دجلة والفرات وكلاهما لا ينبع من داخل الأراضى العراقية بل ينبع من المرتفعات الأرمينية فى تركيا. وهو مايمكن أن نخلص منه الى أن جغرافية العراق ليست مواتية له أيضاً بالنسبة للبعد المتعلق بالمياه نظراً لأن المصادر الرئيسية لامداده بالماء تقع تحت سيطرة تركيا كدولة جوار وهى ليست دائماً دولة صديقة.[٣] ليس ذلك فحسب، بل وإن كان نهر دجلة - والذى يبلغ طول مجراه المائى ١٨٥٠كم - يخترق الأراضى العراقية مباشرة من تركيا، إلا أن نهر الفرات - والذى يبلغ طول مجراه المائى ٢٣٣٣ كم - يتدفق أولاً عبر الأراضى السورية - فى مجرى يبلغ طوله ٦٧٥ كم - قبل أن يعبر الحدود العراقية ليمر عبر أراضى العراق فى رحلة يبلغ طولها

١٢٠٠ كم قبل أن يلتحق بنهر دجلة ليشكلا معاً مجرى مائى واحد ينتهى الى حيث مصبه فى الخليج العربى، الأمر الذى يضيف قيداً جغرافياً آخر على العراق لصالح سوريا التى يمكنها هى الأخرى أن تتحكم فى مياه نهر الفرات.[٤]

التكوين الديموجرافى والهيكل الإجتماعى:

تؤكد كل الشواهد أن فهم السياسة الخارجية من خلال منظور السكان والهيكل الاجتماعى يمثل مدخلاً موفقاً. بلغ تعداد سكان العراق نحو ١٦و٥ مليون نسمة فى منتصف عام ١٩٨٦.[٥] وعليه فإن العراق بصفة عامة ليس من بين البلدان ذات الكثافة السكانية العالية ومن ثم يمكنه أن يستوعب المزيد من السكان.[٦] ومع الخسائر المرتفعة فى الأرواح من جراء حرب السنوات الثمان ازداد الوضع سوءاً. وهو الأمر الذى يمكن فى ضوئه فهم لماذا يعارض الرئيس صدام حملات تنظيم النسل أو أية محاولات لخفض معدل النمو السنوى للسكان فى العراق والذى يقدر بنحو ٦و٣٪ فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٠-١٩٨٦.[٧]

فئات العمر تمثل ملمحاً آخر من ملامح التكوين الديموجرافى فى العراق. حيث معظم السكان بصفة عامة من بين صغار السن. فمع أواخر السبعينات، كان هناك فرد من بين كل خمسة أفراد تحت سن العاشرة، وثلثى السكان تحت سن الخامسة والعشرين.[٨] ملمح ثالث يتمثل فى النقص فى العمالة الماهرة والكفاءات الادارية. شهدت السبعينات بصفة خاصة نقصاً حاداً فى العمالة المدربة المطلوبة لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية والصناعية الضخمة - سواء فى ذلك تلك التى كانت قائمة منها بالفعل آنذاك أو المستهدفة.[٩] زادت الحرب العراقية-الإيرانية هذا الوضع أيضاً سوءاً. أضف الى ذلك ما يتسم به المجتمع العراقى من تعدد دينى واقليمى وعرقى الأمر الذى يجعل منه بحق مجتمعاً فسيفسائياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.[١٠]

فالعراق يضم الى جانب كل من العرب والأكراد اللذين يشكلان معاً

٩٥٪ من سكان البلاد عدة جماعات عرقية أخرى مثل التركمان والفرس والأرمن. وباستثناء الأكراد ـ والى حد أقل الفرس ـ يمكن القول بأنه لا تأثير لهذه الأقليات الأخرى على السياسة الخارجية للبلاد.(١١) يشكل الأكراد الذين يتحدثون لغة ذات أصول هندية ـ أوربية ما بين ١٥ الى ٢٠٪ من سكان العراق. بعبارة أخرى، يتراوح تعداد الأكراد ما بين مليون ونصف المليون وثلاثة ملايين نسمة. أضف الى ذلك تمركزهم فى شمال وشمال شرق البلاد فى منطقة متاخمة لمناطق تمركز الأكراد فى كل من تركيا وإيران.(١٢)

وعلى الرغم من أن العراق يحوى أقليات مسيحية ويهودية، إلا أننا نجد الانقسام السياسى الأكثر خطورة يأتى من داخل الأغلبية المسلمة ذاتها. فمن المعروف أن المسلمين بصفة عامة ومسلمى العراق بصفة خاصة ينقسمون منذ أيام الإمام على ـ رابع الخلفاء الراشدين (٦٥٦-٦٦١م) ـ ما بين شيعة (أتباع الإمام) وسنة (المتمسكون بتعاليم السنة النبوية الشريفة). إلا أن الجانب الأهم أن الشيعة العراقيين يشكلون ما بين ٥٥ الى ٦٠٪ من سكان العراق.(١٣) ويتمركزون من الناحية الجغرافية فى المناطق الجنوبية من العراق حيث يزداد نفوذهم ويقوى بينما يتمركز السنة المسلمون فى شمال العراق فى الوقت الذى تضم فيه العاصمة بغداد كل من السنة والشيعة على السواء.(١٤)

ومع ذلك فإن الانقسامات الرئيسية فى الهيكل السكانى العراقى (الانقسام العرقى بين عرب وأكراد والدينى بين سنة وشيعة) ليست انقسامات قاطعة. وبغض النظر عن بعض الممارسات الدينية المختلفة للسنة العرب، فإن أكراد العراق من السنة أيضاً.(١٥) إلا أن الأهم من ذلك أن الانقسام السنى ـ الشيعى له أثاره الاجتماعية والاقتصادية الهامة. إذ أن المسلمين السنة أغنى بصفة عامة من المسلمين الشيعة.(١٦)

بيد أن القضية الكردية تمثل أكثر جوانب التكوين الديموجرافى تأثيراً على سياسة العراق الخارجية، لا سيما على المستوى الاقليمى.

فلقد عاش الأكراد قبل الحرب العالمية الأولى فى ظل نظامين مختلفين: الامبراطورية العثمانية من ناحية، وعائلة كاچار الحاكمة فى إيران من ناحية أخرى. وعلى أثر سقوط الإمبراطورية العثمانية وكنتيجة لعلاقتهم الطيبة مع القوى الأوربية المنتصرة أعطىّ الأكراد وعداً بمقتضى معاهدة «سيفرز» يسمح لهم بالاستقلال الذاتى فى اقليم كردستان، بل وحتى الاستقلال الكامل إذا ما رغبوا فى ذلك.(١٧) إلا أن آمالهم وطموحاتهم فى هذا الصدد لم تدم طويلاً إذ سرعان ما حلت معاهدة لوزان ١٩٢٣ محل معاهدة سيفرز والتى تم بمقتضاها تقسيم كردستان بين خمس دول هى: تركيا وإيران والعراق وسوريا والإتحاد السوفيتى.(١٨)

أملت المصالح البترولية التغيرات فى القلب العالمى الى حد كبير. وأظهر كل من البريطانيين والفرنسيين رغبتهم فى أن يحصل العراق على منطقة الموصل نظراً لسيطرتهم المشتركة على شركة البترول التركية فى العراق. ومما يذكر أيضاً أن الولايات المتحدة ساندت كلاً من إنجلترا وفرنسا فى هذا الصدد بسبب مصالحها البترولية فى الشركة المذكورة.(١٩)

ليس فقط المصالح البترولية فحسب هى التى لعبت دوراً مباشراً فى تقسيم كردستان وما ترتب على ذلك من بروز المشكلة الكردية فى العراق كأحد المصادر الرئيسية للصراع فى البلاد. ولعل المطالبة المستمرة لأكراد العراق بالحكم الذاتى تمثل أحد العوامل الرئيسية وراء تماسكهم واتحادهم خاصة وأن منطقة الحكم الذاتى التى يطمعون فيها تتضمن مقاطعة كركوك الغنية بالبترول والتى تنتج نحو ٧٠٪ من بترول العراق وبالتالى نفس النسبة من العوائد البترولية للبلاد.(٢٠)

اشتعلت الانتفاضات العرقية فى كردستان العراقية خلال الفترة بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٢.(٢١) أعقبها دخول الأكراد خلال الثلاثينات والأربعينات بقيادة مصطفى برزانى فى حرب عصابات متقطعة مع القوات الحكومية. وتفاقم الموقف مع منتصف الأربعينات مع قيام السوفييت بتقديم الدعم العسكرى للأكراد بواسطة قواتهم المتمركزة فى

شمال إيران، الأمر الذى شجع الأكراد الإيرانيون على اعلان استقلالهم وتأسيس جمهورية مهاباد بين عام ١٩٤١وعام ١٩٤٦. قام برزانى على أثر ذلك بنقل الآلاف من قواته من الأراضى العراقية الى الجمهورية الوليدة حيث شارك فى صفوف الأكراد فى مواجهة الجيش الإيرانى. إلا أنه سرعان ما سقطت جمهورية مهاباد الوليدة مع سحب السوفييت لقواتهم من إيران. فر برزانى عندئذ بما تبقى معه من قوات الى الإتحاد السوفيتى وظل هناك الى أن سُمح له بالعودة الى العراق فى عام ١٩٥٩.(٢٢)

لم تشهد المنطقة الكردية فى العراق أية اضطرابات تذكر فيما بين منتصف الأربعينات وحتى الاطاحة بالنظام الملكى فى عام ١٩٥٨. رحب الأكراد العراقيون بثورة ١٩٥٨ على أمل أن يكون النظام الجديد أكثر تعاطفاً مع قضيتهم. والحقيقة أن رد النظام الجديد كان ايجابياً. إذ اعترف الدستور الجديد بأن العرب والأكراد شركاء فى أرض الآباء، كما اعترف بحقوقهم الوطنية فى اطار وحدة العراق. كذلك نص الدستور على أن يكون أحد الأعضاء الثلاثة الذين يتشكل منهم مجلس السيادة الذى تم انشاؤه لمباشرة مسئوليات الرئيس من بين الأكراد، كما نص على أن تتضمن الوزارة كردى آخر. فضلاً عن ذلك، تم اطلاق سراح السجناء السياسيين وسمح لبرزانى ورفاقه بالعودة الى البلاد.

أعقب ذلك مرحلة من التعاون بين الأكراد والحكومة الى الحد الذى أضحى معه الأكراد أحد عناصر القوة التى ارتكز عليها نظام عبد الكريم قاسم. معارضة القوى القومية العربية فى العراق مثلت قاسماً مشتركاً بين الحكومة والأكراد وكانت السبب الرئيسى وراء هذ التعاون بين الطرفين. إلا أن عبد الكريم قاسم انقلب على الأكراد فى ربيع عام ١٩٦١ عندما قدموا مطالبهم التى لم تكن من وجهة نظره سوى تجسيداً لحركة انفصالية. عندئذ جدد الأكراد تمردهم ضد الحكومة العراقية.(٢٣)

استمرت الحرب الأهلية بين الحكومة والأكراد فى الفترة بين عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٥ على الرغم من الهدنة والمفاوضات بين الحين

والآخر بين الطرفين. إلا أنه فى عام ١٩٧٥ أضحت الحكومة العراقية من القوة بما يمكنها من احراز انتصار عسكرى ساحق على الأكراد. وبالرغم من بعض أعمال الشغب التى قام بها الأكراد إلا أنها لم تكن من الخطورة بحيث تشكل تحدياً لما حققته الحكومة العسكرية من انجازات مع عام ١٩٧٥.[٢٤]

وتجدر الاشارة الى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الصراع الكردى قد تم فقط من خلال الوسائل العسكرية. فتمرد الأكراد فى عام ١٩٦١ والذى استمر أربع عشر عاماً فرض استجابة الحكومة للمطالب الكردية وحتم عليها البحث عن حلول سياسية. بعيداً عن «المطالب البترولية» السالف الاشارة إليها ضغط الأكراد العراقيون من أجل المزيد من الحرية فى تصريف شئونهم، وطالبوا بمنح المنطقة التى يقطنوها استقلالاً ذاتياً، والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية لهذه المنطقة. علاوة على ذلك، طالب الأكراد بقصر الوظائف الحكومية فى المنطقة الكردية على الأكراد فقط دون سواهم.[٢٥] أظهر كلا الطرفين استعداده للتفاوض والبحث عن حلول وسط بسبب التكاليف الباهظة التى تكبدها كل منهما من جراء الحرب الأهلية التى دامت خمسة عشرة عاماً. وعليه، اعترفت الحكومة العراقية بصورة تدريجية بالحقوق القومية للأكراد كما أبدى الأكراد استعدادهم فى أكثر من مناسبة لقبول حلول لا تحقق بالضرورة مطالبهم كاملة.[٢٦]

وتمكنت الحكومة العراقية من التوصل الى اتفاقية مع الأكراد فى مارس ١٩٧٠ تحققت بمقتضاها كافة المطالب الكردية تقريباً باستثناء تلك المتعلقة «بالمطالب البترولية».[٢٧] ومع ذلك استمر الصراع بين الطرفين ولكن فى هذه المرحلة من خلال مزيج من العمل الدبلوماسى واستخدام القوة معاً الى أن خفت حدة الصراع نسبياً فى عام ١٩٧٥. ولعل العامل الحاسم وراء انخفاض حدة الصراع بين الحكومة العراقية والمتمردين الأكراد يرجع الى الاتفاقية التى وقعها العراق مع إيران والتى قبلت بمقتضاه الأخيرة التخلى عن دورها كمصدر رئيسى لدعم أكراد العراق ومساندتهم.

والواقع أن المشكلة الكردية تؤثر تأثيراً سلبياً على القدرات الاقتصادية والعسكرية للعراق. كما أن لها تأثيرها السلبى أيضاً على سياسة العراق تجاه قضية الوحدة العربية. فرغم دخول العراق فى سلسلة من الاتفاقيات السياسية والعسكرية لتحقيق الوحدة مع العديد من الدول العربية إلا أن المشكلة الكردية مثلت عائقاً أمام تحقيق أى منها. يفسر هذا الوضع جزئياً على الأقل فشل العراق فى انتهاج سياسة نشطة نحو الوحدة العربية حتى ولو كانت الجماعات الوحدوية هى التى تعتلى قمة السلطة فى البلاد.(٢٨)

تعتبر المعارضة الكردية لوحدة العراق مع دول عربية أخرى معارضة أيديولوجية وسياسية. فلقد رفض الأكراد منذ عام ١٩٦٠ فكرة أن العراق جزء من العالم العربى على أساس أن كردستان لا تعد من الناحية التاريخية جزءاً من الأراضى العربية. وجهة النظر الكردية فى هذا الصدد تتلخص فى أن «جمهورية العراق تضم جزءاً من الأمة الكردية والتى تقطن اقليم كردستان، وجزءاً من الأمة العربية والتى تقطن الأراضى العربية من العراق». استمرت هذه المعارضة الأيديولوجية الكردية حتى بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٧٠ مع الحكومة العراقية. فالاستقلال الذاتى الذى تم منحه للأكراد وفقاً لهذه الاتفاقية لم يكن كافياً ليجعلهم يتخلوا عن موقفهم الأيديولوجى.(٢٩)

لا تقتصر أهمية التعرف على المشكلة الكردية لفهم السياسة الخارجية العراقية ووضع العراق فى اطار العالم العربى بل تلقى بظلالها على الاطار البيئى الأشمل. كذلك وكما هو الحال فى ظروف الحروب الأهلية الأخرى، خلقت المشكلة الكردية فى العراق بيئة مواتية للتدخل الخارجى.(٣٠) يرجع ذلك الى أن القيادة الكردية رأت فى ازدياد حدة التورط الخارجى فى الصراع بينها وبين الحكومة العراقية أداة ضغط لاجبار الأخيرة على تقديم المزيد من التنازلات. مثلت إيران أكثر القوى الخارجية تدخلاً فى المشكلة لأكثر من سبب: منها قضية شط العرب، ومنها الصراع من أجل السيطرة والنفوذ فى منطقة

الخليج، ومنها كذلك محاولة كبح جماح السياسات العراقية الثورية وتحويل اهتمام القيادة العراقية تجاه القضايا الداخلية. ولعله من المعروف أن الإيرانيين قد زادوا من تدخلهم فى المشكلة الكردية فى العراق خلال الثمانينات بهدف إضعاف المجهود الحربى العراقى.

القدرات الإقتصادية:

يعد البترول هو مصدر الثروة الرئيسى فى العراق. إذ شكلت عوائد القطاع البترولى مع نهاية السبعينات ـ والمملوك بالكامل للدولة ـ نحو ٦٠٪ من اجمالى الدخل القومى للبلاد ونحو ٨٠٪ من مصادر البلاد من العملات الصعبة. ونظرة الى تطور دخل العراق من البترول نجد أن عوائد البترول تراوحت فى أوائل الستينات ما بين ١٢٠ إلى ١٣٥ مليون دينار عراقى. وارتفعت هذه العوائد لتبلغ ٣٤٥ مليون دينار عراقى فى السنة المالية المنتهية فى آخر مارس ١٩٧٢ نتيجة لزيادة الانتاج من جانب ومراجعة الاتفاقيات مع الشركات البترولية من جانب آخر. غير أن هذه الزيادة فى العوائد البترولية شهدت توقفاً لفترة قصيرة نتيجة التوقف المؤقت للانتاج مع تأميم الحكومة لشركة بترول العراق فى عام ١٩٧٢. إلا أن الارتفاع الذى طرأ على أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ أدى بدوره الى زيادة اجمالى عوائد البلاد من البترول.[٣١] (أنظر جدول ٦ـ١)

ويبدو أن مستقبل العراق البترولى مشرقاً. يرجع ذلك بصفة أساسية الى الاكتشافات البترولية الجديدة فى عام ١٩٧٥.[٣٢] فلقد قدرت تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى عام ١٩٧٨ احتياطى البترول العراقى المؤكد والمحتمل بنحو ٣٦ بليون برميل وهو الأمر الذى يضع العراق فى الترتيب الخامس بعد السعودية التى تقدر احتياطياتها بنحو ١٥٠ بليون برميل والكويت برصيد ٧١ بليون برميل وإيران ٦٠ بليون برميل والإتحاد السوفيتى ٤٠ بليون برميل والولايات المتحدة التى يبلغ رصيدها ٣٩ بليون برميل. وعلى العكس من تدفق البترول من الحقول القديمة فى كل من السعودية وإيران بصورة

جدول ٦ ـ ١
عوائد البترول العراقية ١٩٧٠ـ١٩٨٥
(بالمليون دولار أمريكى)

السنة	العوائد	السنة	العوائد
١٩٧٠	٥٢١و٠	١٩٧٨	٢٠٠و١٠
١٩٧١	٨٤٠و٠	١٩٧٩	٢٩١و٢١
١٩٧٢	٥٧٥و٠	١٩٨٠	٩٨١و٢٥
١٩٧٣	٨٤٣و١	١٩٨١	٤٠٠و١٠
١٩٧٤	٧٠٠و٥	١٩٨٢	١٠٠و١٠
١٩٧٥	٥٠٠و٧	١٩٨٣	٧٠٠و٩
١٩٧٦	٥٠٠و٨	١٩٨٤	٢٠٠و١١
١٩٧٧	٦٣١و٩	١٩٨٥	٩٠٠و١١

المصدر: المعلومات بالنسبة للفترة بين عامى ١٩٧٠و ١٩٨٠ مأخوذة عن:
Middle East Economic Survey, Vol.25, No.1, October 19,1981, Supplement, P.7.
أما المعلومات المتعلقة بالفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ فمصدرها التقرير الإقتصادى العربى، الجامعة العربية، ١٩٨٦، الملاحق ٦ـ١٣.

تفوق تدفقه من الحقول الجديدة أظهرت عمليات التنقيب فى العراق منذ عام ١٩٧٧ ضخامة تدفق البترول من الحقول الجديدة. ومع ذلك تؤكد آخر التقديرات الموثوق فيها لإحتياطيات البترول العراقية والتى تمت فى نهاية عام ١٩٧٨ بأن هذه الاحتياطيات لا تقل عن ١٠٠ بليون برميل.(٣٣) ففى فبراير ١٩٨١، صرح أحد الدبلوماسيون العراقيون فى هذا الصدد بأن «العالم يقترب من مرحلة تتزايد فيها أهمية البترول.... وإذا أخذنا فى الاعتبار أن العراق يعد من بين الدول التى تتمتع باحتياطيات بترولية هائلة يمكن لنا أن نخلص الى تزايد أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه العراق فى العقدين القادمين».(٣٤)

يتسم الاقتصاد العراقى بالعديد من الملامح الايجابية الأمر الذى يجعل من العراق أحد الدول القلائل التى يمكنها أن تحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة. فنصف مساحة البلاد تقريباً والتى تبلغ ٤٤٣و٠٠٠ كم٢ أراضى قابلة للاستزراع، لايزرع منها حالياً إلا نحو ربعها. وعليه إذا ما أمكن تطوير القطاع الزراعى تطويراً كاملاً فإن بامكان العراق أن يكفى الاحتياجات الغذائية لضعف سكان البلاد الحاليين.(٣٥) ومما تجدر الاشارة إليه أن القيادة العراقية أظهرت وعياً كبيراً بضرورة بناء اقتصاد ذاتى قوى. يبدو ذلك واضحاً مما صرح به صدام حسين فى عام ١٩٧٨ من أن الاستراتيجية العراقية تهدف الى ضمان احتفاظ اقتصاد البلاد بمعدل النمو المخطط والمنشود حتى عندما يفقد البترول أهميته كمصدر للطاقة أو حينما تنفذ احتياطيات العراق منه.(٣٦) ويمكن القول أن العلاقة بين قيام إقتصاد داخلى قوى ومتوازن وبين القدرة على انتهاج سياسة خارجية نشطة أمر واضح للغاية فى عقل صدام حسين.(٣٧)

ومنذ عام ١٩٧٣ أمدت العوائد البترولية العراق بقوة لا يستهان بها ومكنته من زيادة الانفاق العسكرى زيادة كبيرة، فضلاً عن تدعيم قدرته التساومية فيما يتعلق بمشتريات السلاح. نجحت الحكومة العراقية فى استخدام المنح والقروض التى تحصل عليها وتوجيهها كأدوات لخدمة السياسة الخارجية. ولعل نقطة الضعف الرئيسية فى الاقتصاد العراقى تكمن فى الاعتماد الكبير على عوائد البترول وهو ما تعمل الحكومة على التخفيف من حدته من خلال برامج طموحة لتنويع الأنشطة الاقتصادية للبلاد.

ولسوء حظ العراق أثرت حربه مع إيران تأثيراً كبيراً على تلك البرامج. كما أورد عضيد دويشه: «سوف يترتب على القصف الإيرانى لصناعة البترول والهياكل الرئيسية الى بطء الجهود العراقية الضخمة الرامية الى التحديث والتصنيع. فمما لا شك فيه أن الدمار الذى لحق بصناعة البترول العراقى سوف يؤدى بالضرورة الى انخفاض الدخل القومى للبلاد انخفاضاً كبيراً. ليس ذلك فحسب، بل إن ما سيتبقى

لدى العراق سوف يستخدم فى إعادة بناء قواته المسلحة».[٣٨] كذلك فقد اعترف أيضاً مسئول كبير بوزارة التخطيط العراقية بعجز الحكومة عن البدء فى مشروعات اقتصادية جديدة فى ظل الظروف الحالية. كما أضاف أن قطاع البترول تأثر تأثراً كبيراً بسبب الدعم السورى لإيران فى حربها ضد العراق.[٣٩] وبينما صرح الرئيس صدام حسين فى عام ١٩٨٣ أن السنتين الأوليتين من الحرب مرتا دون ما صعوبات تذكر بالنسبة للعراق. إلا أن طول فترة الحرب أدت بالحكومة الى أن تطلب من الشعب العراقى أن يتبنى سلوكاً اقتصادياً رشيداً حماية للاقتصاد القومى للبلاد والتغلب على متطلبات الحرب.[٤٠] وبالرغم من كل الاجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن لم ينفذ فقط ما كان يملكه العراق من احتياطيات نقدية سائلة قبل الحرب والتى كانت تقدر بأكثر من ٣٠ بليون دولار بل حلت محلها ديوناً بلغت ٦٠ بليوناً من الدولارات.[٤١]

ونتيجة لذلك بدأت الحكومة العراقية فى أوائل عام ١٩٨٧ سلسلة من الخطوات والاجراءات الرامية الى تشجيع الاستثمار الخاص والحد من القيود البيروقراطية بغية تحقيق المزيد من الانتاج والحفاظ على العملات الصعبة.[٤٢] وإن كان من السابق لأوانه تقييم المحصلة النهائية لهذه الجهود إلا أنه يمكن القول أنه إذا ما نجحت تلك الجهود الرامية لتحرير الاقتصاد القومى للبلاد فإن ذلك سيكون له أثره الواضح على الشئون الداخلية والخارجية للعراق.

القدرات العسكرية:

يمتلك العراق مصدرين رئيسين من مصادر القوة العسكرية: التعداد الكبير نسبياً للسكان وعوائد البترول الهائلة. يأتى العراق فى الترتيب الخامس بين البلدان العربية من حيث تعداد السكان بعد كل من مصر والمغرب والجزائر والسودان، وفى الترتيب السابع على مستوى منطقة الشرق الأوسط إذا ماأضيفت كل من تركيا وإيران. ففى عام ١٩٨٠ كان لدى العراق ثالث أكبر قوة عسكرية على المستوى العربى قوامها

٥٠٠و٢٤٢ جندى بعد كل من مصر - التى بلغت قوتها العسكرية آنذاك ٠٠٠و٣٦٧ جندى - وسوريا - بقوة بلغت ٥٠٠و٢٤٧ جندى. وإذا ما أضفنا كل من إسرائيل (٦٠٠و٦٢٩ جندى) وتركيا (٠٠٠و٥٦٧ جندى) يصبح الجيش العراقى فى الترتيب الخامس على المستوى الاقليمى.(٤٣) والواقع أن العوائد البترولية للعراق مكنته من أن يأتى فى الترتيب الثالث خلال معظم السبعينات من حيث الانفاق العسكرى على المستوى العربى بعد كل من مصر والسعودية وفى الترتيب السادس على المستوى الاقليمى.

ومع ذلك يمتلك العراق وفقاً لاحصائيات عام ١٩٨٧ أكبر قوة عسكرية - لا فقط على المستوى العربى بل أيضاً على مستوى الشرق الأوسط بأسره - قوامها نحو مليون جندى يليه إيران فى المرتبة الثانية بقوة عسكرية قوامها ٥٠٠و٦٥٤ جندى. أما من حيث الانفاق العسكرى فقد جاء العراق وفقاً لنفس الاحصائيات فى المرتبة الثانية بعد السعودية بما قيمته ٩٩٦و١٣ مليون دولار للعراق و ٢٣٥و١٦ مليون دولار للسعودية.(٤٤)

وبالرغم من ضخامة مثل هذه الأرقام إلا أنها لا تعكس بالضرورة فى منطقة كالشرق الأوسط قدرة عسكرية حقيقية. ومع ذلك فإنه لا يمكن تجاهل خبرة العراق التى اكتسبها خلال الحرب العراقية-الإيرانية. فمما لا شك فيه أن العراق خرج من هذه الحرب وقد أضحى يمتلك أكبر الجيوش فى الشرق الأوسط وأكثرها خبرة.

والحقيقة أن الحرب كشفت عن استخدام العراق لكثير من قدراته. فمن المعتقد أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيماوية فى الكثير من المناسبات. أضف الى ذلك تمكنه من تعديل وتطوير صواريخ «سكود» السوفيتية وزيادة مداها ليصبح فى مقدورها الوصول الى العاصمة الإيرانية طهران. ومن المرجح أن هذا النجاح فى زيادة المدى جاء نتيجة انقاص وزن ما يحمله الصاروخ من مواد متفجرة. وتجدر الإشارة الى أن التقارير تفيد باحتمال تعاون العراق مع كل من مصر

والأرجنتين لانتاج صواريخ يبلغ مداها ٧٠٠ كم.[٤٥]

التخطيط لتطوير قدرة نووية ذاتية يمثل مظهراً هاماً آخر لقدرة العراق العسكرية. استناداً الى استخدام البترول كأداة فعالة فى السياسة الخارجية وقع العراق مع فرنسا فى عام ١٩٧٦ اتفاقية يتم بمقتضاه تزويد العراق بمركز للبحوث النووية يشتمل على مفاعلين نوويين وبما يحتاجان إليه من يورانيوم مخصب يكفيهما لمدة ثلاث سنوات. كما وقع العراق فى ذات الوقت اتفاقيات مع كل من البرازيل وإيطاليا لامداده باليورانيوم والتكنولوجيا النووية اللازمة. وعلى الرغم من تصريحات القادة العراقيين بعدم نيتهم فى استخدام المفاعلات النووية التى حصلوا عليها فى الأغراض العسكرية،[٤٦] إلا أن إسرائيل لم تقتنع بذلك. وعليه قامت وحدات من قواتها الجوية فى ٧ يونية ١٩٨١ بتدمير المفاعل النووى العراقى قرب بغداد بعد نحو ثلاثة أشهر فقط من بدء إستخدامه.[٤٧] وعلى الرغم من تأكيد الرئيس صدام حسين على استمرار العراق فى انتهاج خططه الرامية الى تطوير قدرات نووية ذاتية،[٤٨] إلا أنه من غير المحتمل أن يتمكن العراق من تحقيق تلك الخطط نظراً للصعوبات الاقتصادية التى نتجت عن حربه مع إيران.

أثار ضرب المفاعل النووى العراقى قضية القيود المفروضة على القدرة العسكرية العراقية. فحقيقة الأمر أن إسرائيل ليست هى العائق الوحيد أو حتى الأكثر أهمية فى هذا الصدد. بل إن تحليل استخدامات الجيش العراقى على المستوى الاقليمى خلال الستينات والسبعينات يوضح أن كلاً من العامل الجغرافى والهيكل السكانى يمثلان عوامل فى غير صالح العراق تحد من خطورة قوته العسكرية.

كذلك فقد أدى الصراع بين الحكومة العراقية من جانب والأكراد من جانب آخر طوال عقدين من الزمان الى الحد من استخدام الأداة العسكرية كوسيلة فعالة فى تنفيذ سياسة العراق الخارجية. فعلى سبيل المثال، تطلب الهجوم العام الذى شنته الحكومة ضد الأكراد فى عام ١٩٦٥ ما بين ٤٠٠٠٠و٥٠٠٠٠ الى جندى. ولم يكن أمام الحكومة

مفر من تخصيص ثلاث فرق عسكرية فى عام ١٩٧٤ لنفس الغرض، وهو ما كان يعادل نصف اجمالى القوات المسلحة للبلاد فى ذلك الوقت. أهم من ذلك أن الأمر تطلب أن تضم هذه الفرق أفضل وحدات القوات المسلحة وأكثرها عدة وعتاداً كى تتمكن من تنفيذ المهام الموكولة إليها. أما الهجوم الكبير الذى شنته الحكومة على الأكراد فى أوائل أغسطس من عام ١٩٧٤ فقد تطلب نحو ١٠٠و٠٠٠ جندى.(٤٩)

رغم تعدد مصادر الصراع بين العراق وإيران وعلى رأسها قضية شط العرب والمشكلة الكردية والعلاقات بين السنة والشيعة إلا أنه لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقود هذه المصادر جنباً الى جنب مع غيرها من مصادر الصراع الى حرب بين البلدين استمرت سنوات ثمان. وعلى الرغم من أن العراق خرج من هذه الحرب أكثر قوة من الناحية العسكرية إلا أنه لا يجب التقليل من القيود التى فرضت على قدراته العسكرية. كما أن وقف اطلاق النار بين البلدين لم ينته الى أى حل يمكن اعتباره نهائياً للصراع بينهما. أضف الى ذلك أنه ما يزال على العراق أن يتعامل مع الأعباء والمشاكل الاقتصادية الكثيرة والثقيلة التى خلفتها الحرب ورائها.

البناء السياسى:

يعد مجلس قيادة الثورة ـ طبقاً للدستور العراقى الصادر فى عام ١٩٧٠ والتعديلات الى أدخلت عليه فى عام ١٩٧٣ ـ بمثابة قمة الجهاز السياسى فى الدولة وأعلى سلطة تشريعية فى البلاد. يقوم المجلس بانتخاب أحد أعضائه بأغلبية الثلثين ليكون رئيساً للمجلس ورئيساً للجمهورية فى ذات الوقت وآخر ليكون نائباً له. وينظر المجلس فى كافة السياسات الداخلية والخارجية وله حق عزل أى من أعضائه أو اضافة أعضاء جدد إليه بحد أقصى اثنى عشر عضواً. وعلى الرغم من مسئولية الرئيس من الناحية النظرية أمام المجلس إلا أن الدستور لم يشر الى مدة رئاسته أو اجراءات عزله ـ باستثناء الاستقالة. ويعد رئيس المجلس الذى هو رئيس السلطة التنفيذية بمثابة القائد الأعلى

للقوات المسلحة وفقاً للدستور، كما أنه يقوم بتعيين أعضاء مجلس الوزراء.

ينص الدستور أيضاً على وجود جمعية وطنية تمثل فيها كافة الجماعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد. تضطلع هذه الجمعية بمسئولية مناقشة مشروعات القوانين التى يقترحها مجلس قيادة الثورة أو التى يتقدم بها ربع أعضائها على الأقل. وتجدر الاشارة الى أنه ليس لهذه الجمعية سلطة التعامل مع المسائل العسكرية أو قضايا الأمن القومى. ورغم أن الدستور ينص على أنه عندما تختلف وجهتا نظر المجلس والجمعية بصدد قضية ما يتم حل هذه القضية من خلال اجتماع مشترك بينهما.(٥٠) إلا أن الواقع لم يشهد وجوداً حقيقياً لهذه الجمعية حتى يولية ١٩٨٠. عندما قام نحو ٧ ملايين ناخب عراقى بانتخاب ٢٥٠ عضواً للجمعية الوطنية. ومن الطبيعى أن تجئ نتائج الانتخاب بأغلبية ساحقة لحزب البعث. تكررت الانتخابات فى عام ١٩٨٤ بنتائج مشابهة الى حد كبير.(٥١) ومع ذلك لم تلعب الجمعية الوطنية دوراً يذكر فى السياسة العراقية بسبب سلطاتها المقيدة أصلاً بنص الدستور من ناحية وظروف الحرب مع إيران من ناحية أخرى.

سيطر حزب البعث العربى الاشتراكى على مقاليد السلطة فى العراق منذ عام ١٩٧٠. ورغم أن هذا الحزب يعد فرعاً لنفس الحزب الذى يحكم سوريا، إلا أنه بسبب الخلافات الأيدولوجية والسياسية القوية لم يكن هناك وفاق بين النظامين بعضهما البعض. وفى محاولة من حزب البعث العراقى لتوسيع قاعدته السياسية قام فى نوفمبر ١٩٧١ باصدار ميثاق عمل وطنى وبدأ سلسلة من المفاوضات مع الأحزاب الداخلية الأخرى انتهت بتشكيل جبهة وطنية تقدمية فى عام ١٩٧٣ ضمت فقط حزباً واحداً فقط هو الحزب الشيوعى العراقى الى جانب حزب البعث.(٥٢)

نظر صدام حسين إلى هذه الجبهة على أنها عمل فريد من نوعه. فبينما قام حزب البعث بالثورة بمفرده وتمكن من أن يتولى مقاليد

السلطة بنجاح، إلا أنه قام بدعوة القوى الثورية الأخرى فى البلاد بصورة تطوعية للمشاركة فى السلطة.(٥٣) ورغم الاشادة بهذا الموقف من جانب حزب البعث إلا أن الواقع كان غير ذلك. إذ أكد البعثيون على دورهم الخاص فى الجبهة وحجموا من دور القوى السياسية الأخرى فى البلاد بما فى ذلك الحزب الشيوعى الشريك الوحيد فى الجبهة. وبلغ الأمر حد تنفيذ حكم الاعدام فى مجموعة من الشيوعيين فى عام ١٩٧٨ بعد اتهامهم بممارسة أنشطة سياسية داخل صفوف الجيش وهو ما يحظره القانون ووثائق الجبهة. أدى ذلك الى تعرض النظام العراقى بصفة عامة وصدام حسين بصفة خاصة الى انتقادات شديدة من الدول الشيوعية.(٥٤) ورغم اعتراف صدام حسين بما تعانيه الجبهة من مشاكل،(٥٥) إلا أن حزب البعث يظل فى واقع الأمر هو الحزب الأوحد الذى يحكم العراق.

بات واضحاً خلال النصف الثانى من السبعينات أن صدام حسين أقوى رجل فى العراق. وبينما أظهر صورة متواضعة كنائب للرئيس أحمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة لعدة سنوات، إلا أنه مع اعتلال صحة الرئيس البكر واضطراره للقيام بتقديم استقالته تولى صدام حسين الرئاسة فى ١٧ يولية ١٩٧٩.(٥٦)

وحتى اندلاع الحرب مع إيران فى عام ١٩٨٠ كانت كل الشواهد تشير الى أن صدام حسين قد حقق درجة لايستهان بها من الاستقرار فى العراق. وعلى الرغم من أن أجهزة الأمن الداخلى لعبت دوراً هاماً فى هذا الصدد فإنه لا يمكن انكار أن سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية مثلت العامل الأكثر أهمية وراء تحقيق ذلك الاستقرار. وإن كانت الحرب مع إيران قد مثلت تحدياً خطيراً للنظام العراقى إلا أن شرعيته تدعمت بسبب أدائه المتحسن منذ أواخر عام ١٩٨٧. وعلى الرغم من وجود بعض من أعمال المعارضة الداخلية ضد النظام منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية إلا أنه ليس هناك ما يشير الى أنه يمكنها أن تمثل ثمة تهديداً حقيقياً له.

فلقد أعلن الرئيس صدام حسين بعد فترة وجيزة من وقف اطلاق النار برنامجاً للاصلاح السياسى فى البلاد يسمح بقيام الأحزاب السياسية المعارضة. أرجع صدام حسين ذلك الى أنه طالما أن كل العراقيين بتبايناتهم العرقية والأيديولوجية والدينية قد أسهموا وشاركوا فى الحرب فمن حقهم أن يلعبوا الآن دوراً مؤسسياً فى عملية صنع القرار.

وعليه، كلفت الجمعية الوطنية الثالثة التى تم انتخاب أعضائها فى أبريل ١٩٨٩ بسن القوانين الضرورية الخاصة بقيام الأحزاب السياسية الجديدة. ومع ذلك ليس من المتوقع أن يتبنى النظام الديموقراطية الليبرالية على النمط الغربى. وهذا ما أشار إليه بالفعل الرئيس صدام حسين من أنه بسبب اختلاف المجتمع العراقى عن المجتمعات الغربية فإن الممارسة السياسية فى العراق ستكون بالضرورة مختلفة. وتجدر الاشارة الى أن التجربة المصرية المماثلة قادت الى التخفيف بالفعل من سيطرة النظام على العملية السياسية. ومع ذلك لم تتمخض التجربة عن ديمقراطية حقيقية على النمط الغربى. ويمكن القول أن العراق قد يشهد تطورات مماثلة فى السنوات القادمة إذا ما سارت الأمور على نحو ماهى عليه.

توجه السياسة الخارجية:

يعرض هذا الجزء لتوجه السياسة الخارجية العراقية من خلال تحليل الفكر الأيديولوجى لحزب البعث وآراء صدام حسين الخاصة عن المجتمع الدولى ودور العراق فيه - كما تعكسها خطبه وتصريحاته وكتاباته. ودون التقليل من أثر النظام العالمى يرى صدام حسين أن العوامل الحاسمة فى صنع سياسات العراق وتحديد أولوياته هى بالأساس عوامل داخلية واقليمية.[٥٧] والحقيقة أن خطب صدام حسين وكتاباته تكشف عن وعيه بدور عراقى محدد ومتميز على المستويين الاقليمى والعالمى.

ا- النظام العالمى:

استطاع الرئيس العراقى أن يكون رؤية واضحة عن المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولى. لعل أهم جانبين فى هذه الرؤية تتمثلان فى: ١) أن النظام العالمى يشهد تحولاً من القطبية الثنائية الى التعددية القطبية وهو الأمر الذى يتطلب - من وجهة نظره - تحركاً عراقياً وعربياً معيناً للتأثير على هذه العملية. ٢) أدت استحالة الحرب المباشرة بين العملاقين بسبب القدرات الهائلة للأسلحة النووية الى انتشار الحروب المحدودة التى تندلع بين بلدان العالم الثالث وتقوم بها بالانابة عن القوى الكبرى. النظام العالمى كما يرى صدام حسين يتجه نحو عملية تغير سريعة وجذرية مماثلة تماماً لما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإن كان يعتقد أن التغير العالمى الراهن أكثر شمولاً. هذا التغير سوف ينتهى بنهاية القرن الحالى الى تبلور نظام عالمى متعدد الأقطاب حيث ستظهر فى الأفق قوى جديدة ذات تأثير عالمى. هذه القوى هى الصين وغرب أوربا واليابان. ويعتبر صدام حسين هذا النظام الجديد المرتقب والقائم على تعدد الأقطاب تطوراً مرغوباً فيه لأنه سوف يحقق مصالح العراق والدول العربية الأخرى حيث يمكن أن تزداد فى اطاره حرية حركتها.

وعليه يرى صدام حسين ضرورة العمل على تدعيم تطور النظام العالمى فى هذا الاتجاه. وهو ما يتطلب دوراً عراقياً وعربياً للتأثير على عملية التغير كما سبقت الاشارة. يقوم هذا الدور بالأساس على ضمان تحييد أو حتى الحصول على تأييد قوة أو أكثر من هذه القوى الجديدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العربية مثل تحقيق الوحدة العربية وادارة الصراع مع الصهيونية. بعبارة أخرى، يفترض صدام حسين أن على العرب دوراً لابد من أن يؤدونه فى خلق وتشكيل النظام العالمى الجديد لأنهم يدركون جيداً أنه ليس بامكان أى من القوى العظمى أن تتبنى سياسة يعارضها عدد كبير من الدول الصغيرة.(٥٨)

أما البعد الثانى من أبعاد ادراك الرئيس صدام حسين للنظام

العالمى فيتمثل فى رؤيته لطبيعة التناقضات المتزايدة بين القوى العظمى. ففى اعتقاده أنه طالما أن توازن القوى العالمى لا يسمح بالحروب المباشرة بينها فإن الحروب المعاصرة تتم بالانابة بين الدول النامية الموالية للغرب وتلك الموالية للشرق.(٥٩) لا يخدم هذا الوضع وفقاً لرؤية الرئيس العراقى مصالح البلدان النامية. والحقيقة أنه ليس لدينا ما يمكن الاستناد إليه حول ما يتعلق بمدى ادراك الرئيس صدام حسين للانفراج الأمريكى ـ السوفيتى الذى لاح فى الأفق منذ منتصف الثمانينات.

بالاضافة الى هذين البعدين فى رؤية الرئيس صدام حسين للنظام العالمى فهو يشارك معظم قادة العالم الثالث الثوريين آراءهم عن الامبريالية، وضرورة المساواة بين الدول، والحاجة الى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. كما يشاركهم فى القاء اللوم على الدول الصناعية المتقدمة لمسئوليتها ازاء الفشل فى تحقيق هذا النظام الجديد.(٦٠)

تمثل سياسة عدم الانحياز المحور الرئيسى لسياسة العراق الخارجية كما يراها صدام حسين. وينظر الرئيس العراقى الى هذه السياسة على أنها الاستراتيجية المثلى للتعامل مع النظام العالمى الجديد لاعتبارات ثلاثة: أول هذه الاعتبارات يتمثل فى عدم ميل صدام حسين ـ بوصفه قومياً عربياً ـ الى أى من القوتين العظميين. ومن هنا نراه يشير فى خطبه الى كل منهما دونما تمييز. وثانيها، أن سياسة عدم الانحياز أكثر ضرورة وأهمية فى ظل التناقضات والصراعات المتزايدة بين القوى العظمى أكثر منها فى ظل الانفراج. أما ثالثها، فيرجع الى أن سياسة عدم الانحياز يمكن أن يكون لها دورها الخاص فى بناء النظام الاقتصادى العالمى الجديد.(٦١)

ب ـ <u>النظام الإقليمى:</u>

أيديولوجية حزب البعث هى بالأساس أيديولوجية قومية تقوم على

مفهوم وحدة الأمة العربية. ومن هذا المنطلق يحدد الحزب ثلاثة أهداف تاريخية للأمة العربية. يتمثل أول هذه الأهداف فى العمل على تحقيق الوحدة بين الدول العربية القائمة حالياً - والتى لا تعدو أن تكون كيانات مصطنعة - فى كيان سياسى عربى أكبر. أما ثانى هذه الأهداف فيتمثل فى ضرورة التحرر من كافة أشكال السيطرة والنفوذ الأجنبى. ويمثل تحقيق الاشتراكية الهدف الثالث. وعلى الرغم من أن الكتاب البعثيين لم يسهبوا كثيراً فيما يتعلق بأثر الأيديولوجية البعثية على السياسة الخارجية بصفة عامة إلا أنهم يوجهون جل اهتمامهم الى القضايا الاقليمية العربية. فلكى تكون بعثياً لابد لك وأن تعتنق أيديولوجية تخدم مصالح الدول العربية كافة. لا يقبل الفكر البعثى شرعية الكيانات العربية السياسية الحالية والحدود القائمة بينها ومن ثم يعمل على تغييرها. وعليه فالأيدلولوجية البعثية هى بالأساس أيديولوجية تعمل على تغيير الوضع القائم.

يترتب على ذلك جانبين على درجة كبيرة من الأهمية: أولهما، أن منظومة الأولويات فى تحقيق الأهداف البعثية - الوحدة، والحرية، والاشتراكية - تفتح الطريق أمام التعاون مع الأنظمة العربية المحافظة. وثانيهما، أن التمسك بمفهوم الأمة العربية الواحدة يؤدى بالقادة البعثيين الى التعاطف - إن لم يكن التأييد الكامل - لمطالب الجماعات ذات الأصول العربية والتى تعيش فى دول غير عربية مثل الأرتيريين فى أثيوبيا.

ويتبنى صدام حسين دوراً عراقياً اقليمياً مشابهاً الى حد كبير لذلك الذى تبناه جمال عبد الناصر فى مصر خلال الخمسينات والستينات. ولقد أشار صدام حسين الى مثل هذا الدور بوضوح فى يونية ١٩٧٥ قائلاً: «بإختصار، إننا نريد للعراق أن يلعب دوراً قيادياً فى المنطقة. نريد للعراق أن يلعب دوراً فى تدعيم أى سياسة قائمة على معاداة الامبريالية على المستوى العالمى».(٦٢) ثم عاد ليتحدث من جديد عن مثل هذا الدور التاريخى للعراق فى أكتوبر ١٩٧٩ - بعد أشهر قليلة من توليه مهام الرئاسة - مشيراً الى أنه لقرون طويلة قد

أنكر على العراق والأمة العربية امتلاك عناصر القوة القومية والتى تتمثل فى الثروة والقيادة والفكر والتنظيم. وأضاف أن الدول العربية التى تمتلك احدى هذه العناصر تفتقر وللأسف الى العناصر الأخرى المكملة لها. ويخلص صدام حسين الى أن العراق أضحى الآن يمتلك هذه العناصر مجتمعة، ومن ثم فهو مؤهل لدور قيادى عربى تاريخى.(٦٣)

من الواضح أن هذا الادراك الصدامى لدور العراق التاريخى والاقليمى قد غيرته خبرة الحرب وما فرضته من قيود عالمية واقليمية على العراق وعلى رئيسه. ولعل الجهود المبذولة لاعادة البناء تكشف عن تبنى اقتراباً واقعياً فى هذا الصدد.

صنع قرارات السياسة الخارجية:

ليست لدينا فى حقيقة الأمر معلومات كافية ودقيقة عن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية فى العراق كما هو الأمر بالنسبة للكثير من بلدان العالم الثالث. فالمعلومات المتاحة متناقضة فى كثير من الأحيان، ومن ثم تزيد المرء حيرة أكثر مما تفيده فى عملية الدراسة والتحليل.

لقد سبق ورأينا أنه طبقاً للدستور العراقى يشرف مجلس قيادة الثورة على كل شئون السياسة الخارجية من اعلان للتعبئة العامة واتخاذ قرارات الحرب وقبول الهدنه وتوقيع اتفاقيات السلام (المادة ٤٣ـ فقرة ب)، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وحماية استقلال البلاد وتكاملها الاقليمى (المادة ٥٨ـ فقرة ا، المادة ٥٨ـ فقرة ز) وكذلك تعيين الممثلين الدبلوماسيين العراقيين فى الخارج (المادة ٥٨ـ فقرة هـ). وعلى الرغم من أن التعديل الدستورى الذى تم فى عام ١٩٧٣ أوجد مجلساً للوزراء كمؤسسة منفصلة عن مجلس قيادة الثورة، إلا أن هذا المجلس الجديد يرأسه رئيس الدولة (المادة ٦٠)، ويضطلع أساساً بالشئون الداخلية للبلاد (المادة ٦١).

إذا أضفنا الى كل ذلك مدى محدودية السلطات الممنوحة للجمعية الوطنية والظروف غير المواتية التى صاحبت تأسيسها فى يونية ١٩٨٠ كما سبق ورأينا، فضلاً عن أن هذه الجمعية يرأسها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة لأمكننا أن نخلص الى أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية فى العراق تتم من خلال مجموعة محدودة للغاية من الأشخاص. وبسبب اختصاصاته الدستورية الواسعة النطاق من ناحية ونمط شخصيته من ناحية ثانية يعتبر الرئيس صدام حسين هو صانع القرار الرئيسى فى العراق. تثير هذه الحقيقة ثلاثة أسئلة: ما هو دور حزب البعث؟ وما هو دور المؤسسات السياسية الأخرى غير مجلس قيادة الثورة والرئاسة؟ ما هى القيود السياسية والمؤسسية على الرئيس إن كان هناك ثمة وجود لها؟

وفيما يلى نحاول الاجابة على هذه التساؤلات الثلاثة بنفس ترتيبها عاليه. أولاً بالنسبة للحزب، على الرغم من أن كل أعضاء مجلس قيادة الثورة باستثناء نائب الرئيس - كردى - يجب أن ينتموا الى حزب البعث،(٦٤) إلا أنه ليس هناك ثمة دلائل تشير الى أن الحزب يلعب دوراً مؤثراً فى عملية صنع السياسة الخارجية. فلقد أوضح الرئيس صدام حسين من أنه لا يشترط بالضرورة أن يكون هناك تطابقاً بين مواقف كل من الحزب والدولة. فعلى الرغم من أن كلا من الحزب والدولة يتبنى بطبيعة الحال استراتيجية أو أيديولوجية واحدة، إلا أن على الدولة أن تكيف نفسها فى ادارة شئون الحياة اليومية وفقاً للظروف المتغيرة بينما لا يتطلب الأمر من الحزب ذلك. ولعل المثل الواضح الذى قدمه صدام حسين فى مجال السياسة الخارجية بهذا الخصوص يدور حول حاجة الدولة الى التعامل مع الأنظمة العربية الرجعية والتى يدينها الحزب وأيديولوجيته بينما لا يفترض أن يقوم الحزب بذلك.(٦٥)

أما بالنسبة لدور المؤسسات السياسية فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية فمن الواضح أنها تخضع لهيمنة مجلس قيادة الثورة، بصفة خاصة الرئيس. مع ذلك أكد صدام حسين فى لقاء له مع السفراء العراقيون لدى كل من بلدان أوربا واليابان مدى أهمية المعلومات

الدقيقة التى يحصلون عليها من أجل عملية صنع قرار سليمة قائلاً:

> «لعل أحد الشروط الضرورية لصنع قرار ناجح يتمثل فى مدى المعلومات الدقيقة المتاحة، وعليه عندما تريد الرئاسة - أو الخطوط الخلفية - أن تصنع قراراً فإنه ليس أمامها إلا أن تعول فى ذلك على المعلومات التى تمدها بها الخطوط الأولى - أو مراكز المراقبة كما يقولون فى القوات المسلحة ... فليس من المتوقع من السفراء أن يقوموا فقط بنقل المعلومات، ولكن عليهم أيضاً أن يقوموا بعمل تحليلات أولية لها.... عليكم ألا تترددوا إعتقاداً منكم بأن المعلومات التى تحت أيديكم أو آرائكم وتحليلكم لها قد لا تحتاج إليها الرئاسة إنطلاقاً من إفتراض أن لديها معلومات أفضل. فعقل القيادة أو الرئاسة لا يمكنه أن يعمل دون عيون وعقول أولئك الذين فى الخطوط الأولى».(٦٦)

وعلى ذلك يمكن القول أن نمط صنع القرار فى العراق يقترب من نمط القائد-المستشارون الذى تعرفه مصر. فبينما يكون الرئيس بمثابة مركز عملية صنع القرار تقوم المؤسسات والأفراد المشاركون بدور المستشارين.

أما بالنسبة للقيود الواردة على حركة الرئيس علينا أن نميز أولاً وقبل أى شيئ بين القيود القانونية-المؤسسية والقيود الاجتماعية - السياسية. وعلى الرغم من تمتع الرئيس صدام حسين بحرية نسبية من القيود المؤسسية إلا أنه يخضع لمجموعة من القيود النابعة من البيئة الداخلية والتى تفرضها معطيات الوضع الجغرافى والتركيب السكانى للبلاد، وكلاهما يحد بشدة من حرية حركة الرئيس. فعلى سبيل المثال، ليس فى استطاعة القيادة العراقية تحمل الآثار المترتبة على أى خطوة يتم اتخاذها نحو الوحدة مع دولة عربية أخرى دون أخذ رد فعل الأكراد فى الاعتبار. يمثل الشيعة قيداً آخر، فلم يكن قرار الرئيس صدام باللجوء الى الحرب - ولو فى جزء منه - إلا كرد فعل للنداءات الاسلامية الثورية للشيعة العراقيين.

بالرغم من بعض التغيرات فى السياسة الداخلية للعراق ليس هناك ثمة مؤشرات لأى تغير فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. فنمط قيادة صدام حسين لا تكشف عن أى بوادر لعملية تحرر فى صنع القرار خاصة وأن الصراع مع إيران لم يحسم بعد.

سلوك السياسة الخارجية:

يعكس هذا الجزء السلوك السياسي الخارجي للعراق على المستويين العالمي والاقليمي. يتضمن التحليل بالنسبة للمستوى العالمي علاقات العراق مع كل من القوتين العظميين وأوربا الغربية واليابان، فضلاً عن وضعه ونشاطه في اطار حركة عدم الانحياز وسياسته البترولية. أما على المستوى الاقليمي، فيتناول التحليل بالأساس سياسة العراق تجاه كل من الدول العربية وإيران.

المستوى العالمي:

١ـ العلاقات مع الولايات المتحدة:

ينشأ عن الأيديولوجية التي يتبناها البعث العرقي احتمالاً للصراع والصدام مع الولايات المتحدة أكثر منه للتعاون والتعامل معها بسبب دعمها لإسرائيل من ناحية وطبيعة مصالحها البترولية بصفة خاصة في العالم العربي من ناحية أخرى. إلا أنه وإن كانت الاعتبارات الأيديولوجية قد أثرت على العلاقات العراقية ـ الأمريكية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات فإن الاعتبارات العملية الواقعية أضحت الأكثر تأثيراً عليها منذ أواخر السبعينات.

من المعروف أن مجموعة كبيرة من الدول العربية ـ من بينها العراق ـ قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية ـ مع الولايات المتحدة في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ بسبب سياستها الموالية لإسرائيل. مع ذلك قامت الحكومة الأمريكية في ظل ادارة الرئيس كارتر باتصالات مع العراق بغية اعادة العلاقات الدبلوماسية معه وأرسلت لهذا الغرض ـ كما يروى أحد كبار الدبلوماسيين العراقيين ـ المبعوث تلو الآخر. تضمن الرد العراقي على هذه الاتصالات ما يفيد بأن العراق لا يرى سبباً وجيهاً لاستعادة علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة طالما لم

تغير من موقفها الذى يقوم على أساس الدعم غير المشروط لإسرائيل.(٦٧)

ورغم ذلك خلق التدهور الذى أصاب العلاقات السوفيتية ـ العراقية مع منتصف السبعينات من ناحية والتقارب العراقى مع إيران الشاه من ناحية أخرى مناخاً جديداً يسمح بتقارب أمريكى ـ عراقى. وبالرغم من الدور العراقى القائد فى تعبئة الدول العربية ضد اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية وجد كل من العراق والولايات المتحدة الأرضية المشتركة للتعاون بينهما ـ وإن تباينت الدوافع والأسباب ـ بغرض احتواء ـ إن لم يكن القضاء على ـ النظام الثورى الجديد فى إيران.

وعليه، شهدت الثمانينات تقارباً عراقياً تدريجياً مع الغرب. ففى ١٤ أبريل ١٩٨٠ صرح بريجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى قائلاً: «إننا لا نرى أى خلاف جوهرى فى المصالح بين الولايات المتحدة والعراق .... وليس هناك ما يدعو الى أن تبقى العلاقات الأمريكية ـ العراقية أسيرة العداء».(٦٨) وفى عام ١٩٨١ اعلن الرئيس صدام حسين أن واشنطن قد قامت بتقديم مقترحات معينة لتقوية العلاقات بين البلدين، وأن الحكومة العراقية قد وافقت على بعض هذه المقترحات. فتح ذلك الباب أمام امكانية تبادل الزيارات وعقد الاجتماعات بين ممثلى البلدين. كما سمح على أثره العراق بتسهيلات اتصالية لممثلى الولايات المتحدة فى بغداد مماثلة لتلك التى يسمح بها للبعثات الدبلوماسية الأجنبية على مستوى السفارات.(٦٩)

أدت التغيرات الى مزيد من المشاورات، بما فى ذلك عقد لقاءين بين وزيرى خارجية البلدين فى ١٩٨٣. ومنذ ذلك الحين بات واضحاً رغبة العراق فى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وإن كان المسئولون العراقيون ـ بما فى ذلك الرئيس صدام حسين ـ قد أشاروا فى عام ١٩٨٢ الى أن العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة طبيعية.(٧٠) وجدير بالملاحظة أن التصريحات العراقية

لم تعد تربط ربطاً مباشراً - كما كان الحال من قبل - بين استعادة العلاقات والدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل. أضف الى ذلك ما صرح به السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى فى عام ١٩٨٣ بقوله: «لقد أوضحنا للمسئولين الأمريكيين بما لا لبس فيه أن القيادة العراقية لا تفكر جدياً فى استعادة العلاقات الدبلوماسية بينما الحرب مع إيران ما تزال جارية».(٧١) وذلك دونما أى اشارة الى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى.

إلا أن استمرار الحرب وتزايد حاجة العراق الى الدعم الخارجى أدى الى تغير موقفه بالنسبة للكثير من القضايا بما فى ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة. فلقد أوضح صدام حسين صراحة فى أكتوبر ١٩٨٣ أنه من المحتمل أن يستأنف العراق علاقاته مع الولايات المتحدة بغض النظر عن موقفها من الصراع العربى - الإسرائيلى. بعد عام آخر - أى فى أكتوبر ١٩٨٤ - أشار الرئيس العراقى إلى أن الوقت المناسب بالنسبة للعراق للنظر فى مسألة بدء العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ربما يكون بعد انتهاء الانتخابات الأمريكية. وفى نوفمبر ١٩٨٤ - أى بعد ستة أسابيع فقط - أعلن عن اعادة العلاقات كاملة بين البلدين.(٧٢)

بدت السياسة الخارجية العراقية من وجهة النظر الأمريكية أكثر اعتدالاً فيما يتعلق بالكثير من القضايا المحورية مثل الصراع العربى - الإسرائيلى والارهاب الدولى من ناحية. فضلاً عن أنه من المحتمل أن يكون التدهور فى العلاقات العراقية - السوفيتية فى الثمانينات لعب دوراً معجلاً فى خلق التقارب العراقى - الأمريكى.

ب - <u>العلاقات مع الإتحاد السوفيتى:</u>

لقد برز الإتحاد السوفيتى منذ منتصف الخمسينات كحليف عالمى للأنظمة القومية العربية. رغم ذلك أدت طبيعة الأيديولوجيات التى تعتنقها هذه الأنظمة الى الحد من العلاقات السوفيتية - العربية. فعلى

سبيل المثال، أدى الاختلاف فى وجهات النظر بين السوفييت وكثير من البلدان العربية حول دور الشيوعيين العرب فى سياسات بلادهم الى خلق جو من التوتر فى العلاقات بين الطرفين. وهو الأمر الذى خلق تصدعاً فى العلاقات مع مصر فى أواخر الخمسينات ومع العراق فى السبعينات.

وعندما تسلم حزب البعث مقاليد السلطة فى العراق فى يولية ١٩٦٨ كان التعاون العراقى ـ السوفيتى قائماً بالفعل خاصة فى المجال الاقتصادى من خلال المشاركة السوفيتية فى تنمية وتطوير صناعة البترول العراقية. بلغ هذا التعاون قمته بتوقيع اتفاقية للتعاون والصداقة بين البلدين فى أبريل ١٩٧٢. غطت الاتفاقية الكثير من مجالات التعاون فى النواحى السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية وغيرها، الى جانب الدعم الدفاعى والتعاون العسكرى عن المشاورات الدورية بين المسئولين فى البلدين.(٧٣)

بهذه الاتفاقية أضحى العراق حليفاً سوفيتياً فى نظر الغرب. مع ذلك بدأت مظاهر التوتر والخلاف تدب تدريجياً. فعلى المستوى الداخلى، أدت المشاكل التى ترتبت على الجبهة البعثية ـ الشيوعية الى قيام النظام باعدام بعض العناصر الشيوعية العراقية. أما على المستوى الاقليمى، فقد كان هناك عدم رضى من جانب المسئولين العراقيين عن السياسة السوفيتية والتى تسمح لليهود بالهجرة الى إسرائيل.(٧٤) وكذلك سياستهم المساندة لإثيوبيا والمعادية لكل من الصوماليين والأرتيريين.(٧٥) ومع مطلع الثمانينات، أدان العراق رسمياً وعلى أعلى المستويات التدخل السوفيتى فى أفغانستان.(٧٦)

مع ذلك فإن مظاهر التوتر المشار إليها فى العلاقات السوفيتية ـ العراقية تبدو ضئيلة إذا ما قورنت بتباين موقف البلدين ازاء الثورة الإيرانية. فبينما نظر القادة العراقيون الى الثورة على أنها حركة «رجعية» اعتبرها السوفييت على أنها بالأساس ثورة معادية للامبريالية. أثرت هذه الرؤية المتباينة على السياسة السوفيتية تجاه

الحرب العراقية - الإيرانية خاصة فيما يتعلق بامداد العراق بالأسلحة. إلا أنه مع النصف الثانى من عام ١٩٨١ ظهرت بعض علامات التحسن فى العلاقات بين البلدين. إذ أعلن الرئيس العراقى فى المؤتمر الصحفى الذى عقد عقب ضرب المفاعل النووى العراقى فى يونية ١٩٨١ أن السوفييت عبروا عن رغبتهم ليس فقط فى استمرار علاقاتهم مع العراق بل العمل على تطويرها. وعليه تم استئناف التعاون العسكرى فى عام ١٩٨٢. وفى يولية ١٩٨٣ أرجع طارق عزيز وزير الخارجية العراقى التحسن الواضح الذى طرأ على العلاقات بين البلدين الى التفهم السوفيتى المتزايد لوجهة النظر العراقية بالنسبة للصراع مع إيران.[٧٧]

مع ذلك لم تختف مظاهر التوتر فى العلاقات العراقية - السوفيتية اختفاءاً كلياً. فمع عام ١٩٨٧ بدا انحياز الموقف السوفيتى الواضح الى جانب إيران. وبلغ التوتر قمته فى عام ١٩٨٩ فى أعقاب الزيارة الناجحة التى قام بها الزعيم الإيرانى رافسانجانى الى موسكو، والتى التزم خلالها السوفييت بتدعيم القدرات الدفاعية الإيرانية الأمر الذى أثار القادة العراقيون الى حد كبير.

جـ - العلاقات مع أوربا الغربية واليابان:

سبق ورأينا فى تحليلنا لتوجهات السياسة الخارجية العراقية أن القيادة السياسية فى العراق تتوقع تطور النظام الدولى نحو القطبية المتعددة، بما يعنيه ذلك من ظهور مراكز قوى جديدة تشمل من منظورها كل من أوربا الغربية واليابان. كما رأينا أيضاً ما أشار إليه الرئيس العراقى صدام حسين من الحاجة الى دور عراقى وعربى للتأثير على عملية التطور التى يعايشها النظام الدولى فى الوقت الراهن.

شجعت السياسة الفرنسية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى منذ أيام حكم ديجول على وضوح هذا الاتجاه الذى تؤمن به القيادة العراقية. يفسر ذلك النمط الخاص من العلاقات الوطيدة بين العراق وفرنسا، والذى بدأ يتنامى منذ أوائل السبعينات فى المجالين الاقتصادى

والعسكرى. وعليه لم يكن غريباً أن تصبح فرنسا فى عام ١٩٧٨ أكبر رابع شريك تجارى للعراق وفقاً للمصادر العراقية.[٧٨] أكثر من ذلك، أضحت فرنسا المصدر الرئيسى لامداد العراق بالأسلحة، وكان دورها حاسماً فى دعم الجهود العراقية فى المجال النووى. ناهيك عن التعاون بين البلدين فى مجال البترول والذى سوف يتم تناوله بصورة منفصلة فى نفس هذا الفصل

كذلك فقد طورت المانيا الغربية بدورها علاقات خاصة مع العراق. ولعل أوضح دليل على ذلك وضعها كأكبر شريك تجارى للعراق فى عام ١٩٧٧، وثانى أكبر شريك تجارى معه فى عام ١٩٧٨. وتعتبر أوربا الغربية بصفة عامة منطقة ذات علاقات خاصة مع العراق، فقد مثلت كمنطقة أكبر شريك تجارى للعراق خلال العامين المذكورين.[٧٩] وهو مايفسر التوجه الايجابى العراقى تجاه الحوار العربى ـ الأوربى، كما يفسر دعوة صدام حسين لرد فعل عربى متزن على أثر توقيع الإتفاقية الثالثة بين الجماعة الاقتصادية الأوربية وإسرائيل فى عام ١٩٧٥. ومن هنا أيضاً كان انتقاده للأطراف العربية التى طالبت بانهاء الحوار العربى ـ الأوربى مشيراً بصورة ضمنية الى أن ذلك يعنى فى التحليل الأخير خدمة المصالح الأمريكية.[٨٠]

ومع ذلك لايمكن انكار أن علاقات العراق مع بلدان أوربا الغربية قد اعترتها أيضاً بعض الصعوبات. فقد اتهم صدام حسين المسئولين فى المانيا الغربية بمحاولة فرض علاقات غير متكافئة فى تعاملهم مع العراق كما اتهم أجهزة الإعلام الألمانية بالعداء لبلاده.[٨١] كذلك أصيب الرئيس العراقى بالاحباط من جراء رد الفعل الفرنسى لقيام إسرائيل بضرب المفاعل النووى العراقى فى يونية ١٩٨١ والذى أقامته فرنسا.[٨٢]

أما فيما يتعلق باليابان فقد حلت محل المانيا الغربية لتصبح أكبر شريك تجارى للعراق فى عام ١٩٧٨.[٨٣] فقد تعدت قيمة التجارة اليابانية-العراقية فى هذا العام اجمالى قيمة تجارة العراق مع كافة الدول الآسيوية الأخرى أو الدول الاشتراكية مجتمعة.

ومع ذلك يمكن القول أن علاقات التعاون الوطيدة بين العراق وكل من بلدان أوربا الغربية واليابان قد استمرت طوال سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية. لعبت هذه العلاقات دوراً هاماً مكن العراق من تجنب العزلة التى وجد نفسه فيها مع أوائل الثمانينات خاصة وأن علاقاته كانت متوترة للغاية مع كل من القوتين العظميين.

حركة عدم الإنحياز:

يكشف تحليل ادراك القيادة العراقية للنظام الدولى عن الدور المحورى والهام لسياسة عدم الانحياز. والحقيقة أن العراق لعب دوراً متميزاً من خلال مؤتمرات عدم الانحياز فى السبعينات خاصة مؤتمر هافانا فى عام ١٩٧٩. فقد دعا العراق فى ذلك الوقت المؤتمر الى تدعيم البناء المؤسسى للحركة وتأسيس صندوق دولى يخدم بلدان العالم الثالث المتضررة من آثار التضخم الذى يجتاح العالم،[٨٤] على أن يتم تمويله بواسطة الدول الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث المنتجة للبترول. وتجدر الاشارة الى أنه كان مقدراً أن يستضيف العراق مؤتمر قمة عدم الانحياز فى بغداد فى عام ١٩٨٢ وأن صدام حسين سيصبح بذلك المتحدث بإسم حركة عدم الانحياز خلال السنوات الثلاث التالية حسب الأعراف المعمول بها. إلا أن ذلك المؤتمر أرجئ للعام التالى بسبب ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية. ومع استمرار الحرب عقد المؤتمر بمدينة نيودلهى بالهند. تبقى الاشارة الى حقيقة هامة، والحق يقال، وهى أن سياسة العراق الخارجية تكشف عن التزام حقيقى بسياسة عدم الانحياز فى عالم تتخلى فيه الكثير من الدول عن هذه السياسة. ويبدو هذا واضحاً كما سبقت الاشارة بالنسبة لسلوك العراق تجاه كل من القوتين العظميين.

السياسة البترولية:

يعارض العراق منذ فترة مبكرة التنازلات البترولية الخارجية التى

منحها البريطانيون لشركة بترول العراق فى عام ١٩٢٥. رغم ذلك رفض عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) القيام بتأميم شركة بترول العراق باعتبار أنه اجراء غير عملى من وجهة نظر الحكومة العراقية. وعليه اتجه بدلاً من ذلك الى الضغط من أجل حصول العراق على نصيب أكبر من عوائد الشركة. أدى هذا التوجه الى توتر خطير فى العلاقات بين الحكومة وشركات البترول العاملة على الأراضى العراقية بعد أن عجز الطرفان عن الوصول الى تسوية مرضية. سحبت الحكومة العراقية بناءاً على ذلك كافة حقوق الامتياز الممنوحة من قبل لشركة بترول العراق فى المناطق التى لم تدخل بعد مرحلة الانتاج الفعلى. وفى الوقت نفسه أصدرت قانوناً أعطى لشركة بترول وطنية عراقية مملوكة للدولة حق استغلال البترول فى كافة أرجاء البلاد باستثناء المناطق التى تم منحها من قبل لشركة بترول العراق والشركات التابعة لها.

ويبدو أن السياسة البترولية العراقية شكلت حجر عثرة فى طريق تطوير العلاقات مع بعض الدول الأجنبية خاصة الإتحاد السوفيتى وفرنسا. ومع ذلك أبدت مجموعة من الشركات الحكومية الفرنسية والسوفيتية رغبتها فى الدخول فى اتفاقيات مع شركة البترول الوطنية العراقية للتنقيب عن البترول واستغلاله فى الأراضى العراقية. قبلت مجموعة الشركات الفرنسية العمل تحت اشراف شركة البترول الوطنية العراقية التى احتفظت بكافة حقوق الملكية لا فقط فيما يتعلق بالبترول المستخرج بل أيضاً بشأن كافة المنشآت التى يتم تشييدها فى العراق لهذا الغرض، على أن تتلقى الشركات الفرنسية ٥٠٪ من قيمة البترول الذى يتم اكتشافه على نطاق تجارى. ومن ناحية أخرى حصلت شركة البترول الوطنية العراقية على قروض سوفيتية بما قيمته ٧٢ مليون دولار لتطوير حقول بترول شمال الرميلة. علاوة على كل ذلك تلقى العراق وعوداً بالتعاون الفنى من الإتحاد السوفيتى وبلدان أوربا الشرقية.

وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات الجديدة ما يزال العراق يحصل على القسط الأعظم من عوائد البلاد البترولية من خلال الشركات

البترولية الغربية العاملة على أراضيه. إلا أن هذه الشركات قامت في أوائل عام ١٩٧٢ بتخفيض انتاجها من البترول العراقي لأسباب تجارية بحتة حسب التبرير الذي قدمته شركة بترول العراق والشركات التابعة لها. وهو ما أدركه النظام العراقي على أنه يهدف الى خلق الضغوط على الحكومة العراقية. وعليه تمثل رد الفعل العراقي في القيام بتأميم كافة أصول وممتلكات شركة بترول العراق الموجودة بالبلاد في الأول من يونية ١٩٧٢. أدت عملية التأميم هذه الى خلق المزيد من العوائق أمام تطوير العلاقات مع كل من الإتحاد السوفيتي وفرنسا بصفة خاصة الى جانب دول أخرى. وللتغلب على الصعوبات المتعلقة بنقل وتوزيع البترول المنتج حصلت الحكومة العراقية على موافقة الإتحاد السوفيتي على تأجير ناقلات سوفيتية لشركة البترول الوطنية العراقية. كما قامت بتوقيع اتفاقية مع فرنسا لشراء بترول الحقول التي تم تأميمها. أعقب ذلك توقيع عقود مماثلة مع كل من أسبانيا وإيطاليا واليونان والهند واليابان والبرازيل. رغم كل ذلك بدا واضحاً مع نهاية عام ١٩٧٢ أن العراق يبذل جهوداً مضنية من أجل تسويق بتروله.(٨٥)

إلا أنه منذ عام ١٩٧٣ فصاعداً أضحى العراق ممثلاً «للصقور» في مجموعة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) وعنصراً مؤثراً في دفع أسعار البترول نحو الارتفاع. برر الرئيس صدام حسين المطالبة برفع أسعار البترول على أنها رد فعل للتضخم المتزايد وارتفاع أسعار منتجات الدول الصناعية.(٨٦) قام العراق بعد ذلك بتطوير سياسة تقوم على ربط انتاج البترول باحتياجات البلاد التنموية من ناحية والاحتياجات البترولية للدول الصديقة من ناحية أخرى.(٨٧) إلا أن هذه السياسة تأثرت تأثراً مأسوياً بالحرب مع إيران. ففي الوقت الذي عملت فيه إيران جاهدة من أجل رفع أسعار البترول - في الوقت الذي كان فيه واضحاً أن السوق العالمي لن يسمح بالمزيد من ارتفاع أسعار البترول، تجاهل العراق كلية السياسة التي وضعتها منظمة الأوبك والتي تضع قيوداً على انتاج البترول في الدول المنتمية لها بهدف رفع أسعاره. إلا أن المزيد من انتاج البترول يعمل من وجهة نظر العراق على تعظيم العوائد التي تحصل عليها البلاد والتي هي في أمس الحاجة إليها

لتغطية تكاليف الحرب. ونظراً لكون احتياطيات البترول العراقية أعلى من نظائرها فى إيران فقد سمح ذلك للعراق على المدى الطويل بتخفيض الأسعار بدرجة تمكنه من الحفاظ على تسويق حصته فى السوق العالمى للبترول.(٨٨)

المستوى الإقليمى:

يمكن القول بادئ ذى بدء أن عقد السبعينات يعد أكثر العقود اشباعاً وتحقيقاً لطموحات الدور العراقى فى السياسة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فلقد شهد هذا العقد مزيداً من الاستقرار السياسى فى العراق كما تدعمت قدرته الاقتصادية بسبب الطفرة الهائلة التى طرأت على أسعار البترول. كذلك فقد مثل نجاح العراق فى تسوية المشكلة الكردية فى عام ١٩٧٥ وتوقيع اتفاقية جديدة مع إيران فيما يتعلق بشط العرب عوامل ايجابية أخرى لصالح العراق.

ساعدت كل هذه التطورات الايجابية على اعداد المسرح فى النصف الثانى من السبعينات لدور عراقى نشط على الساحة العربية. إلا أن الفرصة الأعظم سنحت عندما قام الرئيس السادات بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨. كالمعتاد انتهج العراق خطاً متطرفاً تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى، وقام نظام حزب البعث الحاكم بمهاجمة أية تسوية سلمية وكرر رفضه لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ وكل المبادرات الدبلوماسية القائمة عليه. ولما كان العراق قد شارك عسكرياً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ من خلال دعم ومساندة سوريا فقد فهمت القيادة العراقية اتفاقيات كامب ديفيد على أنها بالأساس تخدم مصالح إسرائيل وتعوق النضال العربى ضدها لسنوات طويلة قادمة.

وعلى العكس من رؤية القيادة المصرية شعر القادة العراقيون أنه بامكان العرب تحقيق أهدافهم من خلال تطوير ادارتهم لصراعهم مع إسرائيل خاصة مع احتمال ظهور أقطاب عالمية جديدة يمكنها أن

تساعدهم فى ذلك. وعليه رأى العراق ضرورة استنكار سياسة كامب ديفيد والعمل على احتوائها.(٨٩)

ومن هنا، أعطيت معارضة اتفاقيات كامب ديفيد الأولوية على كافة الاهتمامات العراقية الأخرى. وأصر القادة العراقيون على ضرورة اتحاد العرب ضد ما اعتبروه تهديداً خطيراً، وأعلنوا استعدادهم لقيادة الجبهة العربية الموحدة فى مواجهة هذا التهديد. وعليه قام العراق بالدعوة لمناقشة اتخاذ إجراءات عربية مشتركة ضد مصر فى اجتماع قمة بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨. نجحت الدبلوماسية العراقية نجاحاً باهراً فى القيام بدورها الجديد.(٩٠) تحسن العلاقات العراقية - السورية كان أحد المكاسب وراء قمة بغداد بعد أن كانت الخلافات قائمة بين البلدين للعديد من الأسباب. من بين هذه الأسباب النزاع التاريخى حول توزيع مياه نهر الفرات.(٩١) وهناك أيضاً الاعتماد العراقى فى نقل جزء من بتروله بالأنابيب عبر الأراضى السورية الى شرق البحر المتوسط فى الوقت الذى يختلف فيه البلدين حول قيمة امتياز النقل.(٩٢) فضلاً عن ذلك شهدت السبعينات مصدراً آخر للتوتر فى العلاقات بين العراق وسوريا بسبب التلاعب المتعمد بالشيعة العراقيين من جانب الحكام العلويين فى سوريا.(٩٣)

بدا هذا التقارب العراقى - السورى على أثر قمة بغداد فى نظر الكثير من العرب على أنه تطور ايجابى يبشر بالكثير من الأمل على الساحة العربية. فلقد حدا الأمل بالكثيرين أن التحالف العراقى - السورى يمكنه أن يسد بعضاً من الفراغ الاستراتيجى الذى سببه الانسحاب المصرى من اطار الجبهة العسكرية العربية فى مواجهة إسرائيل. إلا أن ذلك الأمل لم يدم طويلاً، فسرعان ما توترت العلاقات بين البلدين بسبب اتهام العراق لسوريا بمساعدة العناصر المناهضة للنظام العراقى وانتهاج سياسة من شأنها تهديد أمن العراق وتكامله الاقليمى. وعلى ذلك لم يكن من الغريب أن تنحاز سوريا الى جانب إيران فى حربها ضد العراق. ونتيجة للاتهامات العراقية بالتورط السورى فى الحرب العراقية - الإيرانية بصورة غير مباشرة،(٩٤) قامت الحكومة

السورية بايقاف تدفق البترول العراقي عبر أراضيها الأمر الذى سبب خسائر كبيرة للعراق. وعليه لم يكن غريباً أيضاً أن يوجه العراق اهتمامه «لمعاقبة» سوريا بمجرد أن أمكنه التوصل الى وقف اطلاق النار مع إيران مطالباً بطرد سوريا من الجامعة العربية. ليس ذلك فحسب، بل ألقى العراق بثقله فى تطورات الموقف فى لبنان مدعماً القوى المسيحية فيه بالمال والسلاح.[95]

ولعله من الطريف أن نلحظ ما طرأ على السياسة الخارجية العراقية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى من تكيف وتغير خلال وفى أعقاب قمة بغداد. يقول عضيد دويشه فى هذا الخصوص:

«كان للعراق دور بارز فى ضمان نجاح المؤتمر، إلا أنه أدرك فى مرحلة مبكرة أن هناك العديد من الصعوبات تعترض سبيل الوصول الى وضع مقبول من كافة الدول العربية المشتركة .... أجبر القادة العراقيين أنفسهم على التخفيف من موقفهم الثورى المتشدد. وعليه بدت قمة بغداد وكأنها أعطتهم إحساساً بالدبلوماسية وتذوقاً لها. كما زادت من وعيهم بأن المواقف المعتدلة والعملية يمكنها أن تكون أكثر فعالية من المواقف الثورية المتشددة فى التأثير على الإتجاهات والسياسات العربية».[96]

مظهر آخر للاعتدال العراقى الجديد يتمثل فى الميثاق القومى الذى أعلنه صدام حسين فى فبراير ١٩٨٠،[97] والذى يؤكد على استراتيجية الاجماع القومى انطلاقاً من قناعة النظام الجديد بأنه ليس فى امكان دولة عربية بمفردها مهما كانت امكانياتها أن تحرر فلسطين. ومن ثم لابد من الأخذ بقاعدة الاجماع كأفضل وسيلة للتعامل مع الصراع العربى - الإسرائيلى.[98] ومن هذا المنطلق قبل العراق الصيغة التى اقترحها الملك فهد والتى أقرتها القمة العربية المنعقدة بفاس فى ١٩٨٢ والتى تقوم على أساس الحلول السلمية فى التعامل مع الصراع ضد إسرائيل والتى لا تشير الى مفهوم «فلسطين الديمقراطية العلمانية».

وعليه قبل العراق قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الصادرة فى عام ١٩٨٨ والتى تعترف بقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لحل القضية الفلسطينية وشريطة ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى.

كذلك أعلنت قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى نفس الوقت اقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ والذى أقر من قبل انشاء الدولة اليهودية فى فلسطين. وعليه قبل العراق مساندة أى حل جماعى للقضية الفلسطينية يقوم على أساس من المبادئ السابقة.

امتد تأثير سياسة العراق الاعتدالية الجديدة نتيجة للحرب ليشمل علاقاته مع مصر. بل إن هذا الاعتدال بدا أكثر وضوحاً فيما يتعلق بعلاقات العراق معها. فلقد أدت ظروف الحرب الصعبة فى العراق الى تزايد اعتماده على الدعم العسكرى المصرى فيما يتعلق بالامداد بالأسلحة والذخائر. واتخذت مصر موقف الدعم الكامل للعراق سواء فى ظل السادات أو مبارك. أدركت القيادة العراقية عندئذ أن غياب الثقل المصرى عن الأسرة العربية خلق خللاً استراتيجياً انعكس على كافة القضايا العربية.

ومع أوائل الثمانينات برز عاملان جديدان جعلا ظروف العالم العربى جد مختلفة عنها فى أواخر السبعينات. تمثل العامل الأول فى التحدى الإيرانى والتهديد بمزيد من «البلقنة». أما العامل الثانى فيتمثل فى تغير الأوضاع فى مصر مع مجئ الرئيس مبارك الى السلطة.(٩٩) أدى هذان العاملان الى استعادة العلاقات الاقتصادية وتبادل الزيارات الرسمية، وأخيراً استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين فى أعقاب مؤتمر قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٧.

فضلاً عن ذلك، أقام العراق مع كل من مصر والأردن واليمن الشمالى مجلساً جديداً للتعاون بين البلدان الأربعة أطلق عليه مجلس التعاون العربى. ولما كان هذا المجلس الرباعى الجديد يضم مصر - الشريك العربى الوحيد لإسرائيل فى عملية السلام - فإن اشتراك العراق فيه قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر من قبل العراق بامكانية التعايش السلمى مع إسرائيل. وتجدر الاشارة الى أنه على الرغم من أن

الأهداف المعلنة للمجلس لا تعدو أن تكون أهدافاً اقتصادية، إلا أنه يشتمل بالضرورة على أهداف سياسية.

الصراع مع إيران:

تناولت الدراسة بالتحليل فيما سبق مصادر الصراع في العلاقات العراقية-الإيرانية والتي تدور حول بعدين رئيسيين: الصراع من أجل السيطرة والنفوذ في منطقة الخليج من ناحية وتباين الهيكل السكاني في البلدين من ناحية أخرى. أدى تشابه النظامين السياسيين في كل من العراق وإيران وانحيازهما الكامل للقوى الغربية قبل عام ١٩٥٨ الى التخفيف من حدة الصراع بينهما حول هذين البعدين. إلا أن قيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ وتغير النظام السياسي فيها الى نظام ثوري ادى الى طفو مصادر الصراع على السطح.

فسرعان ما بدأ التدخل الإيراني لدعم أكراد العراق في أعقاب قيام الثورة فيه. واستمر هذا التدخل وإن تفاوت في حدته اعتماداً على طبيعة المناخ السياسي السائد. فشهد عام ١٩٦٥ مناوشات على الحدود أنذرت بخطر توتر حاد بين البلدين. إذ دخل الجيش الإيراني في قتال حقيقي ضد الجيش العراقي بين الحين والآخر.[١٠٠] وبتفجير العداء الصريح بين الأكراد والحكومة العراقية في أكتوبر ١٩٦٨ ادعت الأخيرة أن المتمردين الأكراد يتلقون مساعدات من إيران. ومع تجدد القتال بين الطرفين - أي الحكومة العراقية والأكراد - في مارس ١٩٧٤ صعد شاه إيران محمد رضا بهلوي من مساعداته ودعمه لأكراد العراق، كما عمل على تسهيل تدفق المساعدات الأجنبية الأخرى الى المتمردين الأكراد في العراق عبر الأراضي الإيرانية.[١٠١] بإختصار، كان التدخل الإيراني الى جانب المتمردين الأكراد في العراق فعالاً الأمر الذى حتم على الحكومة العراقية بذل الجهد من أجل ايقافه كشرط ضروري لانهاء القتال ضد الأكراد. ومع عجز العراق عن وضع حد للتدخل العسكري الإيراني سعى النظام العراقي من أجل التوصل الى حل وسط مع الشاه.

جاء ذلك الحل الوسط فى اجتماع دول منظمة الأوبك بالجزائر فى مارس ١٩٧٥ والذى تمت فيه موافقة كل من العراق وإيران على انهاء الأنشطة العدائية بينهما. فأوقفت الحكومة الإيرانية مساعداتها المالية والعسكرية لأكراد العراق. وفى المقابل وافق العراق على المشروع الإيرانى الذى يعتبر الحدود بين البلدين عند منطقة ممر شط العرب تقع أسفل الخط الذى يقسم الممر مناصفة.

استمرت العلاقات العراقية - الإيرانية طيبة على أثر اتفاقية الجزائر الموقعة فى عام ١٩٧٥ الى أن قامت الثورة الاسلامية فى إيران فى ١٩٧٩. إذ اعتبرت القيادة العراقية أن ما حدث فى إيران لا يعدو أن يكون عملاً رجعياً. فالثورة لم تتم من خلال الطبقة العمالية أو حتى الطبقة الوسطى، بل قادها رجال الدين الذين يمثلون البرجوازية الصناعية والزراعية والتجارية فى إيران.(١٠٢) أعقب ذلك قيام العراق باتهام النظام الثورى الجديد فى إيران بالعنصرية الفارسية التوسعية ضد العرب. وزعمت القيادة العراقية بأن التهديد الإيرانى لا يقتصر على العراق وحده بل يشمل كل بلدان منطقة الخليج العربية. وعليه اعتبرت أن العراق له دور خاص فى الدفاع عن بلدان الخليج ازاء هذا التهديد ومن ثم انبرت للاضطلاع به.(١٠٣)

وعلى الرغم من هذا الادراك والتصور من جانب القيادة العراقية للثورة الاسلامية فى إيران إلا أنهم أبقوا فى البداية على العلاقات الطيبة مع جيرانهم الإيرانيين. فلقد عبر العراق فى أكثر من مناسبة عن تعاطفه تجاه الشعب الإيرانى فى نضاله ورغبته فى توطيد العلاقات معه، فضلاً عن تأييده للرغبة الإيرانية فى الانضمام الى حركة عدم الانحياز. إلا أنه رغم كل ذلك أثرت مصادر الصراع التقليدية من ناحية والحماس الثورى للقادة الجدد فى إيران تأثيراً سلبياً على العلاقات بين البلدين التى بدأت فى التدهور مع حرب الكلمات التى سرعان ما تطورت الى أنشطة تخريبية ومناوشات على الحدود وأخيراً حرباً شاملة.(١٠٤)

ومع تدهور الأوضاع فى إيران بعد الثورة نتيجة الانشقاق فى

صفوف القيادة والعزلة الدولية شبه الكاملة التى تعرضت لها البلاد وسوء حال القوات المسلحة وافتقارها لقطع الغيار الضرورية أدرك القادة العراقيون أن الإيرانيين لا قبل لهم بالجيش العراقى.(١٠٥) وعليه أقدم صدام حسين فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ على الغاء اتفاقية الجزائر الموقعة فى عام ١٩٧٥ بصورة منفردة. وبعد خمسة أيام فقط من الغاء الاتفاقية قام الجيش العراقى بشن حرب شاملة ضد إيران محققاً انتصارات سريعة ومبهرة فى البداية.(١٠٦) أبدى القادة الإيرانيون مع ذلك مقاومة عنيفة وغير متوقعة، وقاموا بشن هجوم مضاد أجبر القوات العراقية على الانسحاب الى خط الحدود بين البلدين.

وبحلول عام ١٩٨٣ أضحت القيادة العراقية على استعداد للتسوية السلمية للنزاع بين البلدين على أساس وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات سواء المباشرة أو غير المباشرة بين الطرفين، فضلاً عن مبدأ عدم التدخل المتبادل فى الشئون الداخلية، واحترام كلا الطرفين لسيادة الطرف الآخر وسلامة أراضيه، وأخيراً استبعاد استخدام القوة فى العلاقات بينهما فى المستقبل.(١٠٧)

رفضت إيران كل هذه الشروط التى قدمها العراق. وعليه استمرت الحرب لخمس سنوات أخرى دون أن يستطيع أى من الطرفين أن يحقق نصراً حاسماً. مع ذلك حدث تطور مفاجئ قبلت على أساسه إيران فى ١٨ يولية ١٩٨٨ وقف اطلاق النار. يرجع هذا التطور المفاجئ بالأساس الى استخدام العراق المتزايد والفعال لقواتها الجوية فى ضرب السفن الإيرانية والمنشآت البترولية وهياكل الانتاج الأساسية فى إيران من ناحية، والى النكسات العسكرية المتلاحقة التى منى بها الجانب الإيرانى فى ميدان المعارك خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ من ناحية أخرى.(١٠٨)

وحتى نهاية عام ١٩٨٩ لم يكن هناك ثمة تقدم ملموس نحو تحقيق السلام بين البلدين. أصر العراق من ناحية على ضرورة أن يلتزم الإيرانيون بالجلوس الى مائدة المفاوضات لتسوية قضية شط العرب قبل

الدخول فى أى شروط أخرى لوقف اطلاق النار. أعلنت إيران من ناحية أخرى رفضها التقيد بأى التزام حتى يعترف العراق بالوضع السابق لشط العرب وفقاً للاتفاقية الإيرانية ـ العراقية الموقعة فى ١٩٧٥.

خاتمة:

ينطلق هذا الفصل من افتراض رئيسى مؤداه أن سياسة العراق الخارجية تتأثر الى حد بعيد بمعطيات بيئته الداخلية. الى جانب ذلك تأثرت هذه السياسة تأثراً كبيراً خلال السبعينات باعتقادات صدام حسين وتفضيلاته التى تأثرت بدورها بالخصائص الهيكلية للعراق. إلا أن ذلك لا يعنى انكار أثر المتغيرات الخارجية على سياسة البلاد. وإن كانت هذه المتغيرات الخارجية قد لعبت دوراً فإن هذا الدور لم يتأتى إلا من خلال المتغيرات الداخلية كالمشكلة الكردية والحرب مع إيران.

ولقد بدا واضحاً خلال السبعينات أن القيادة العراقية قد استطاعت أن تنجح فى ادارة متغيرات البيئة الداخلية للعراق، وأن تجمع معاً كافة عناصر القوة الوطنية لملء الدور الكامن والمحتمل الذى يمكن أن يلعبه العراق كدولة قائد على المستوى الأقليمى. أدت السياسة البترولية المتميزة الى تدعيم الاقتصاد العراقى، كما استطاعت القيادة العراقية أن تستخدم بمهارة فائقة العوائد البترولية فى تنويع الاقتصاد وتطوير القدرات العسكرية للعراق. ومع تسوية الصراع الكردى فى عام ١٩٧٥ لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تمتع العراق بقدر كبير من الاستقرار السياسى. وفى نفس الوقت تحسنت علاقاته مع إيران فى أعقاب اتفاقية الجزائر ١٩٧٥. كما قاد الدور العراقى المعادى لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية الى تبنى نهج سياسى أكثر عملية وواقعية. ومع أواخر السبعينات بدت الأمور مواتية للعراق لأن يتبوأ دور القائد الإقليمى. إلا أنه سرعان ما قامت الثورة الإيرانية وبدأت الحكومة الإيرانية الجديدة فى توجيه نداءاتها للشيعة العراقيين الأمر الذى جعل من الحرب أمراً حتمياً.

ولعله من سخرية التاريخ أن يفرض القدر على العراق أن يوجه موارده السياسية والمادية للحرب فى نفس الوقت الذى بدت فيه كافة الظروف الأخرى مواتية له لكى يلعب دوراً قائداً على المستوى الاقليمى. فمما لا شك فيه أنه كان للحرب تأثيرها الحتمى على وضع العراق الاقليمى. إذ ساعدت على تبنيه توجهاً اعتدالياً فى سياسته الخارجية كما سبقت الاشارة. وبينما دعمت انتصاراته فى ميادين المعارك من مركزه فى العالم العربى ترتب على سياسته الأكثر تواضعاً واعتدالاً خفوت بريق العراق فى مواجهة دول عربية قائدة أخرى مثل مصر والسعودية. بل الأكثر خطورة من ذلك أن نزاعه مع إيران ما يزال بعيداً عن الحسم مع مطلع عام ١٩٩٠. فلا يزال التهديد الإيرانى يشكل عقبة خطيرة أمام العراق بالرغم من التوصل الى وقف لاطلاق النار. وعليه ضاعت على العراق الفرصة التاريخية التى سنحت له نتيجة الحرب مع إيران.

مع ذلك فإن نتائج الحرب قد تمثل مصدراً لشرعية العراق فى العالم العربى. فمع انتهاء الحرب مع إيران لصالحه وتمتعه بقدرات عسكرية لا يستهان بها بات واضحاً أن القيادة العراقية سوف تواصل سعيها بحثاً عن الدور القائد فى المنطقة. مع ذلك بعد أن تم استيعاب درس الحرب مع إيران أضحى الهدف التالى أمام هذه القيادة يتمثل فى الكويت الدولة الصغيرة الغنية. ومع تصاعد الصراع حول الكويت تنازل صدام حسين عن كل شيئ حققه فى حربه ضد إيران بهدف ضمان حيادها ـ إن لم يكن دعمها لضمه للكويت الى العراق.

ففى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بغزو الكويت وأعلنت أنها جزء من العراق مستندة فى ذلك الى اعتبارات الحقوق التاريخية. جاءت كل هذه التطورات المفاجئة فى أعقاب أزمة صغيرة بدأت فى ١٧ يولية ١٩٩٠ عندما أعلن صدام حسين أن دولتى الكويت والإمارات تنتهجان سياسات بترولية تضر بالعراق. وعليه هدد بأعمال من شأنها ـ على حد تعبيره ـ أن «تضع الأمور فى نصابها». عمل صدام على احباط أية محاولة للوصول الى تسوية سلمية للأزمة، وأصر

على أن الكويت ستبقى جزءاً لا يتجزأ من العراق الى الأبد. حاول ردع التدخل الأمريكى من خلال التهديد باستخدام ما فى حوزة العراق من أسلحة - بما فى ذلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية - وبتدمير آبار البترول فى كل من الكويت والسعودية. كما بذل جهداً من ناحية أخرى لشق صف التحالف الغربى ضده وذلك بربط قضية الكويت بالقضية الفلسطينية وتحريض الدول العربية الفقيرة ضد الدول العربية الغنية، ونجح الى حد ما فى الحصول على مساندة وتأييد قطاعات عريضة من الجماهير العربية فضلاً عن بعض الأنظمة العربية.

إلا أن الخطأ القاتل الذى وقع فيه صدام حسين تمثل فى تهوينه من احتمال لجوء الولايات المتحدة الى الحرب فى الوقت الذى ضخم فيه من رد الفعل العربى ازاء التدخل الأمريكى إذا ما حدث. أضف الى ذلك الموقف الصلب الذى وقفته كل من مصر وسوريا ضد الطموح العراقى. وعليه أضحت الحرب حتمية على عكس توقعه. وضعت هذه الحرب التى استمرت ستة أسابيع نهاية حاسمة وقاطعة لدور عراقى محتمل كقوة قائدة على المستوى الاقليمى لسنوات طويلة قادمة. إذ لن يكون أمام القيادة العراقية فى المستقبل القريب سوى الانشغال باعادة التعمير بسبب ما لحق بالبلاد من تدمير على يد قوات التحالف الدولى.

هوامش الفصل السادس

١) David E. Long & John a. Hearty, "Republic of Iraq," in David E. Long & Bernard Reich (eds.), The Government and Politics of the Middle East and North Africa (Boulder Colo.: Westview Press, 1980), p.107.

٢) W. B. Fisher, "Iraq," in The Middle East and North Africa, 1979-1980 (London: Europa Publications, 1979), p.386.

٣) Keith McLachlan, "Iraq, Problems of Regional Development, "in Abbas Kelidar (ed.), The Integration of Modern Iraq (New York: St. Martin's Press, 1979), p.137.

٤) Zahurul Bari, "Syrian-Iraqi Dispute over the Euphrates Water," International Studies, Vol.16, No.2, 1977, pp.228-230.

٥) World Bank, World Development Report 1988 (New York: Oxford University Press for the World Bank, 1988), p.233.

٦) Fisher, op. cit., p.387.

٧) صدام حسين، طريقنا لبناء الإشتراكية (بغداد: دار الحرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠)، ص ٩١. راجع كذلك: World Development Reprot 1988, p.275.

٨) Claudia Wright, "Irqu, New Power in the Middle East," Foreign Affairs, Vol.58, No.2, 1979-1980, pp.269-270.

حول أثر توزيع فئات العمر في حساب القوة القومية، أنظر:

Nazli Choucri, Population Dynamics and International Violence (Lexington, Mass: Lexington Books, 1974), p.71.

٩) Fisher, op. cit., p.401.

لمزيد من التفاصيل حول التركيبة السكانية فى العراق، أنظر: على فهمى، «الملامح السوسيولوجية الأساسية للعراق: عرض سوسيولوجي مبسط»، المرجع القومي للعلوم الإجتماعية، القاهرة ـ مصر، المجلد ١٨، ١ـ٢، ١٩٨١، ص ص ٦٣ـ٩٢.

١٠) R. D. McLaurin, Mohammed Mughisuddin, and Abraham Wagner, Foreign Policy making in the Middle East (New York: Praeger Publishers, 1977), p.108.

١١) Ibid.,

كان هناك جماعة يهودية كبيرة فى العراق أكبر منها فى أى دولة عربية أخرى. ومع قيام دولة إسرائيل ودخول العراق في الحرب العربيةـالإسرائيلية الأولى ضد الدولة الوليدة نزحت أعداد كبيرة من اليهود من العراق، خاصة خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢. قدر عدد اليهود في العراق بنحو ٢٥٠٠ في عام ١٩٧٦ (مقارنة بنحو ١٢٥٠٠٠ فى عام ١٩٤٧). أنظر: Fisher, op. cit., pp.387-394، وأنظر كذلك:

Fisher, "Ethnic and Religious Minorities in Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon, and Syria," Middle East Review, Vol.9, Fall 1976, p.61.

١٢) Mclaurin, op. cit., pp.108-109.

١٣) Ibid., p.108.

١٤) Fisher, "Iraq," p.391.

١٥) Ibid., p.419; McLaurin, op. cit., pp.108-109.

١٦) Fisher, "Iraq," p.387.

١٧) McLaurin, op. cit., p.130.

١٨) Sa'ad N. Jawad, "The Kurdish Problem in Iraq," in Kelidar, op. cit., P.171.

١٩) Theodore Richard Nash, "The Effect of International Oil Interests Upon the Fate of Autonomous Kurdish Territory: A Perspective on the Conference at Sevres, August 10, 1920," International Problems, Vol.15, No.1-2, 1976, pp.119-120.

٢٠) McLaurin, op. cit., p.109; Jawad, op. cit., p.180.

٢١) Ibid., p.171.

٢٢) Omran Yahya Feili & Arlene R. Fromchuck, "The Kurdish Struggle for Independence," Middle East Review, Vol.9, 1976, p.51.

٢٣) Jawad, op. cit., pp.177-180; and McLaurin, op. cit., pp.133-139.

٢٤) Jawad, op. cit., p.171.

٢٥) McLaurin, op. cit., pp.133-134; Jawad, op. cit., p.178.

٢٦) بالنسبة لقضية البترول، إتفق الجانبان على أن منطقة كركوك لاتدخل ضمن نطاق المنطقة الكردية ذات الإستقلال الذاتي حتى يتم عمل إستفتاء عام. ومع ذلك تم تأجيل هذا الإستفتاء الى أجل غير مسمى. إشتكى الأكراد من أن الهدف من وراء عملية التأجيل هو إعطاء الفرصة لمزيد من العرب للهجرة الى المنطقة. إلا أن إتفاقية مارس إعترفت بالقومية الكردية، ومنح الإستقلال الذاتي للأكراد في غضون أربع سنوات، فضلاً عن تعيين أحد الأكراد نائباً للرئيس. كما تم الإعتراف باللغة الكرية كلغة رسمية تدرس جنباً الى جنب مع اللغة العربية في كل أنحاء العراق. أكثر من ذلك، منح الأكراد حق تكوين تنظيماتهم السياسية والمهنية، وأبقى على بعض القوات الكردية لتكون بمثابة حرس حدود وكجزء من القوات المسلحة العراقية. الأهم من كل ذلك هو إعلان الحكومة أن الأكراد جزء من الأمة الكردية، وأن الحركة الوطنية الكردية جزء من الحركة الوطنية العراقية.
أنظر: Ibid., pp.179-180، وأنظر كذلك:
Honore M. Catudal, Jr., "The War in Kurdistan: End of Nationalist Struggle," International Relations, Vol.7, No.3, 1976, pp.133-134.

٢٧) McLaurin, op. cit., pp.110-111.

٢٨) الخبرة السودانية لها دلالتها في هذا الخصوص، أنظر:
William H. dorsey, "An Interview with Joseph Lagu, Anyana Leader," Africa Report, Vol.17, No.9, 1972.

٢٩) Evan Luard, "Civil conflicts in Modern International Relations," in Evan Luard (ed.), The International Regulation of Civil Wars (London: thames and Hudson, 1972), p.7.

من أجل تحليل متكامل حول تدويل الحروب الأهلية أنظر:
James N. Rosenau (ed.), International Aspects of Civil Strife (Princeton:, N.J.: Princeton University Press, 1964).

٣٠) Fisher, "Iraq," p.40; and McLaurin, op. cit., p.146.

راجع أيضاً: "Detente and the Arab Zionist conflict," Interview with Saddam Hussein by Egyptian journalist Sakina Al-Sadat in January 1977, in Saddam Hussein, Social and Foreign Affairs in Iraq, trans. Khalid Kishtainy (London: Croom Helm, 1979), pp.90-91.

٣١) Fisher, "Iraq," p.387.

٣٢) المستقبل العربي، العدد ١٢٣، مايو ١٩٨٩، ص ١٨٤.

٣٣) Salah Al-Mukhtar (press counselor of the Iraqi mission to the UN), "The Role of Iraq in the Next Two Decades," Lecture delivered in Houston, Texas, february 1, 1981, pp. 16-18 Mimeo.

٣٤) Long and Reich, op. cit., p.130.

٣٥) مؤتمر صحفي عقده صدام حسين في ١٨ يولية ١٩٧٨ (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨)، ص ص ٥٤-٥٥.

٣٦) "Detente,"in Hussein, Social and Foreign Affairs, pp.87-88.

٣٧) A. I. Dawisha, "Iraq: The West's Opportunity," Foreign Policy, Vol.41, 1980-1981, p.147.

٣٨) حوار مع السيد إسماعيل الديليمي، مستشار وزير التخطيط العراقي، المصور العربي، نوفمبر ١٩٨٢، ص ص ١٠٨-١١٢.

٣٩) خطاب الرئيس صدام حسين في الذكرى الثانية والستين لتأسيس الجيش العراقي، ملحق، صوت الطلبة، العدد ١٦٧، فبراير ١٩٨٣، ص ص ٢٩-٣٢.

٤٠) Laurie Mylorie, "The Baghdad Alternative," Orbis, Summer 1988, p.348.
تبلغ قيمة هذه الديون وفقاً لبعض التقديرات الأخرى ٨٥ بليون دولار، مع ذلك، فإنه من المحتمل عدم رد معظمها. أنظر:
The Military Balance 1988-1989 (London: International Institute of Strategic Studies), p.95.

٤١) Mylorie, op. cit., p.348.

٤٢) «الإحصائيات الإستراتيجية»، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ١، ١٩٨١، ص ص ٤٨٠-٤٩٣.

٤٣) The Military Balance 1988-1989, p.225.

٤٤) Ibid., p.94.

٤٥) Dawisha, op. cit., pp.143-144; Wright, op. cit., pp.263-264.

٤٦) أنظر في ذلك المقالة الجيدة لمحمود عزمي، «الأبعاد الإستراتيجية والعسكرية لضرب المفاعل النووي العراقي»، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ا، ١٩٨١، ص ص ٣٩٩-٤١٦.

٤٧) المؤتمر الصحفي لصدام حسين في أعقاب ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي (بغداد: دار الحرية، ١٨٩١)، ص ص ٩-١٢.

٤٨) Catudal, Jr., op. cit., pp.1024, 1029.

٤٩) الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الصادر في ١٦ يولية ١٩٧٠، والمعدل في ١٩٧٣. نوجه الإنتباه الى أنه من المفضل الرجوع الى الوثائق الرسمية العراقية حيث أن المصادر الغربية عن النظام السياسي العراقي مليئة بالمغالطات والمعلومات غير الدقيقة.

٥٠) Adeed Dawisha, "The Politics of War: Presidental Centrality, Party Power, Political Opposition," in Frederick W. Axelgard (ed.), Iraq in Transition (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), p.26.

٥١) Long and Reich, op. cit., p.122.

٥٢) مؤتمر صحفي عقده صدام حسين في ١٨ يولية ١٩٧٨، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨ـ٩.

٥٣) المرجع السابق، ص ١١.

٥٤) صدام حسين، خندق واحد أم خندقين؟ (بغداد: دار الحرية، ١٨٩١)، ص ص ٤ـ٥.

٥٥) Long and Reich, op. cit., p.117.

٥٦) من كلمة صدام حسين الى السفراء العراقيين لدى أوربا الغربية واليابان في ١٢ يونية ١٩٧٥، أنظر: Hussein, Social and Foreign Affairs, p.78.

٥٧) خطاب صدام حسين في الإجتماع العام أمام لجان الجبهة التقدمية الوطنية في ٧ يونية ١٩٧٥ (بغداد: دار الحرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠)، ص ٧.

٥٨) خطاب السيد الرئيس صدام حسين في مقاطعة النجف في ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠)، ص ص ٣١ـ٣٤.

٥٩) إعتمد التحليل على عدة خطابات لصدام حسين في الفترة بين عام ١٩٧٥ و عام ١٩٧٧. صدام حسين، نضالنا والسياسة الدولية (بغداد: دار الحرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠)، ص ص ٢ـ١٩ ، ٥٤ـ٥٧ ، و ٨٥ـ٨٦.

٦٠) خطاب السيد الرئيس صدام حسين في الذكرى الثالثة عشر لثورة ١٩٦٨ (بغداد: دار الحرية، ١٩٨١)، ص ص ٤٦ـ٤٧.

٦١) خطاب السيد الرئيس صدام حسين أمام مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الإنحياز المنعقد في هافانا، ٣ـ٧ سبتمبر ١٩٧٩ (بغداد: دار الحرية، الطبعة الثانية، يناير ١٩٨٠)، ص ١٧.

٦٢) أنظر المادة ٣٨ـ فقرة ج من الدستور العراقي، وكذلك الحوار مع صدام حسين في المجلة، العدد ١٦٧، ٤ـ١٠ ديسمبر ١٩٨٢، ص ١٩.

٦٣) المرجع السابق.

٦٤) راجع خطاب صدام حسين في إجتماع القيادة القطرية لحزب البعث العراقي في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨).

٦٥) Hussein, Social and Foreign Affiars, pp.65-66.

٦٦) Al-Mukhtar, op. cit., pp.8-13.

٦٧) نقلاً من: Dawisha, "Iraq: The West's Opportunity,", p.149.

٦٨) المؤتمر الصحفي الذى عقده صدام حسين في أعقاب ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣ـ٨٥.

٦٩) حوار مع صدام حسين، المجلة، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

٧٠) حوار مع السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي، التضامن، العدد ١ ـ ١٤، ١٦ يولية ١٩٨٣، ص ٧.

٧١) Federick W. Axelgard, "U.S.-Iraq Relations: A Status Report, "American-Arab Affairs, Summer 1988, pp.2-3.

٧٢) Edith Penrose & E. F. Penrose, Iraq: International Relations and National Development (London: Ernest Benn, 1978), pp.426-434.

٧٣) تصريح لصدام حسين لمجلة Der Spiegel (بغداد: دار الحرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠)، ص ٤١.

٧٤) مؤتمر صحفي للرئيس صدام حسين عقده في ١٨ يولية ١٩٧٨، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

٧٥) المؤتمر الصحفي الذي عقده صدام حسين في أعقاب ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٧ـ٨٨، أنظر كذلك: دويشة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

٧٦) حوار مع صدام حسين، المجلة، مرجع سبق ذكره، ص ١٨. حوار مع طارق عزيز، التضامن، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

٧٧) أنظر: Statistical Handbook for 1978, pp.34-39.

٧٨) Ibid.

٧٩) Hussein, Social and Foreign Affairs, pp.82-83.

٨٠) تصريح صدام حسين لمجلة Der Spiegel ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

٨١) المؤتمر الصحفي الذي عقده صدام حسين في أعقاب ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٨ـ٩٩.

٨٢) Statistical Handbook for 1978, pp.34-39.

٨٣) راجع خطاب السيد الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الإنحياز، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

٨٤) Fisher, op. cit., p.398; McLaurin, op. cit., pp.148-150.

٨٥) مؤتمر صحفي لصدام حسين عقد في ١٨ يولية ١٩٧٨، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢ـ٥٥.

٨٦) تصريح صدام حسين لمجلة Der Spiegel، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦، أنظر كذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده صدام حسين في أعقاب ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

٨٧) Mylorie, op. cit., p.343.

٨٨) أنظر تصريح صدام حسين لمجلة Der Spiegel، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥ـ٢٨.

٨٩) Dawisha, op. cit., p.140.

٩٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Bari, op. cit., pp.234-244.

٩١) Fisher, op. cit., pp.396-399.

92) Ibid., p.400; Wright, op. cit., pp.265-267.

93) راجع خطاب السيد الرئيس صدام حسين في الإحتفال بذكرى تأسيس الجيش العراقي في ٦ يناير ١٩٨١، ص ص ٢٥-٢٦.

94) Laurie Mylorie, "Iraq's Changing Role in the Persian Guld," Current History, February 1989, p.90.

95) Dawisha, op. cit., pp.144-145.

96) خطاب السيد الرئيس صدام حسين في الذكرى الثالثة عشر لثورة ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢-٣٣.

97) المؤتمر الصحفي الذي عقده صدام حسين في أعقاب ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٦-٧٨.

98) حوار مع السيد طارق عزيز، التضامن، ١-١٣، ٩ يولية ١٩٨٣، ص ص ٦-٧.

99) Feili and Fromchuck, op. cit., p.53.

100) Catudal, Jr., op. cit., p.1036.

101) حوار مع السيد طارق عزيز، التضامن، ١-١٤، ١٦ يولية ١٩٨٣، ص ٨.

102) أنظر خطاب السيد الرئيس صدام حسين حول النزاع العراقي - الإيراني، والذي ألقاه في القمة الثالثة للمؤتمر الإسلامي، ٢٥-٢٦ يناير ١٩٨١، ص ص ٨-١٥. وأنظر كذلك: خطاب السيد الرئيس صدام حسين في الذكرى الثانية والستين لتأسيس الجيش العراقي، مرجع سبق ذكره، صص ٩-١٣.

103) لمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات وفقاً للسجلات الرسمية العراقية: أنظر الخطاب الذي ألقاه السيد الرئيس صدام حسين حول النزاع العراقي - الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٣٠.

104) Dawisha, op. cit., p.146.

105) راجع خطاب السيد الرئيس صدام حسين حول النزاع العراقي - الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥-٣٦.

106) حوار مع السيد الرئيس صدام حسين في المجلة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

107) أنظر: Graham E. Fuller, "War and Revolution in Iran," Current History, February 1989, p.81.

108) Mylroie, op. cit., p.98.

الفصل السابع

السياسة الخارجية الأردنية:
عناصر الانكشاف ومقومات الاستمرار

د. عليّ الدين هلال ، كارين أبو الخير

تمثل السياسة الخارجية للأردن - كما هو الحال بالنسبة لمجموعة محدودة جداً من الدول - مصدراً من مصادر الثروة القومية. فعلى الرغم من تعدد مظاهر الضعف والقابلية للاختراق لعب الأردن دوراً في السياسة الاقليمية والدولية يفوق بكثير وضعه وامكاناته.[1] فالبلاد تفتقر ليس فقط الى قاعدة سكانية عريضة أو موارد طبيعية وفيرة بل لا تتمتع أيضاً بحدود يسهل الدفاع عنها. فضلاً عن ذلك فإن تاريخها وموقعها الجغرافى دفعاها لأن تكون فى خضم الصراعات الاقليمية. ومن هنا يمكن القول بأن قدرة الأردن على التلاعب الفعال بسياسته الخارجية تمثل وسيلة لا يمكنه الاستغناء عنها اذا ما أراد البقاء والاستمرارية كدولة ذات سيادة.

فحقيقة الأمر أن هذه الأبعاد المتناقضة فى السياسة الخارجية الأردنية - والتى تتمثل أساساً فى حاجة مثل هذه الدولة الصغيرة لأن تلعب دوراً كبيراً - تتضح من خلال ارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية تأثيراً وتأثراً. إذ أن هذا الارتباط بالقضية الفلسطينية قد بدأ حتى قبل قيام الدولة الأردنية ذاتها عندما تعاون الهاشميون مع البريطانيين فى مواجهة الامبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى مقابل وعد من البريطانيين بمنح الهاشميين حكم ولايات المشرق العربى. إلا أنه فى أعقاب الحرب تجاهلت بريطانيا والدول الحليفة المنتصرة هذا الوعد، وتم تقسيم المنطقة الى عدد من الدول الصغيرة وضعت تحت الانتداب البريطانى والفرنسى. فبينما سيطرت بريطانيا على كل من العراق وفلسطين باتت كل من سوريا ولبنان من نصيب فرنسا. أدت

هذه التطورات الى اندلاع المظاهرات والاضطرابات فى المنطقة بقيادة الهاشميين ومؤيديهم. وازداد الأمر سوءاً مع الوعد الذى قطعته بريطانيا على نفسها بمساعدة اليهود على انشاء وطن قومى لهم فى فلسطين.

وكرد فعل لهذه الاضطرابات عمدت بريطانيا الى تبنى سياسة استراتيجية جديدة بهدف تهدئة الهاشميين من ناحية واحتواء النفوذ الفرنسى المناوئ من ناحية أخرى. تمثل ذلك فى قيام البريطانيين بتنصيب أحد الأمراء الهاشميين على عرش بغداد. كما أنشأت كياناً جديداً باسم امارة شرق الأردن ووضعته تحت حكم الأمير عبد الله - الملك عبد الله فيما بعد - وأعطته وعداً بأن هذه الامارة - والتى تم اقتطاعها من فلسطين - لن تخضع مثل بقية أجزاء فلسطين لما تضمنه وعد بلفور. كما أقنعته فى ذات الوقت أن هذه الامارة ليست سوى حلاً مؤقتاً ونقطة انطلاق نحو توسيع رقعتها. بل قد يصل الأمر الى حد تنصيبه على عرش دمشق.[٢] وعلى أى حال، بدا واضحاً أن الأمير عبد الله قد نظر الى كل ذلك على أنه بمثابة ترتيبات مؤقتة. فلقد حثه الطموح الهاشمى والايمان بالقومية العربية الى ضرورة توسيع رقعة الامارة الى كيان أكبر. وواتته الفرصة مع اندلاع حرب عام ١٩٤٨ فى أعقاب اعلان قيام دولة إسرائيل.

قام الأمير عبد الله بارسال جيوشه للدفاع عن فلسطين. ونجح - من وجهة نظره - فى انقاذ الضفة الغربية ومدينة القدس من الاغتصاب الإسرائيلى. إلا أنه بالنسبة للكثيرين من الفلسطينين وغيرهم من العرب يعد «احتلال» الأمير عبد الله للضفة الغربية ليس إلا رغبة منه فى توسيع رقعة امارته مستغلاً فى ذلك نكبة فلسطين. دافع الأمير عبد الله من الناحية الأخرى عن موقفه مؤكداً أن ما قام به يعد فى صالح الفلسطينين. ومن هذا المنطلق أعلن فى عام ١٩٥٠ قيام المملكة الأردنية الهاشمية والتى تضم الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. وقام بمنح المواطنة الأردنية لسكان الضفة الغربية من الفلسطينين، وكذلك أولئك الذين نزحوا الى الضفة الشرقية منهم.[٣] اندلعت على أثر ذلك بعض أعمال الاحتجاج العنيفة على الرغم من تأييد بعض وجهاء

الضفة الغربية من الفلسطينين لما قام به الأمير عبد الله. إلا أنه سرعان ما أغتيل الملك عبد الله على يد أحد الفلسطينين الذين رأوا فيما أقدم عليه خيانة للأمة.

مثل ضم الضفة الغربية الى الأردن بداية علاقة طويلة من التوتر والاضطراب بين العائلة الهاشمية والسكان الأصليين لامارة شرق الأردن من ناحية والفلسطينين من ناحية أخرى. وهو الأمر الذى أدى الى تفاقم التناقضات وأثر بدوره على السياسة الأردنية لأكثر من ثلاثة عقود متتالية. فمن ناحية، أدى ضم الضفة الغربية - بتربتها الزراعية الخصبة وعوائدها الاقتصادية فضلاً عن المكانة العالمية التى تتمتع بها مدينة القدس التاريخية والمستوى الثقافى والتعليمى الأرقى نسبياً لسكانها - الى تدعيم قوة الأردن وتزايد أهميته. ومن ناحية أخرى، ترتب على استمرار تمسك الفلسطينين - رغم منحهم المواطنة الأردنية الكاملة - بهويتهم الوطنية وبفكرة تحرير أراضيهم المغتصبة العديد من الصعاب أمام المملكة الأردنية وحال دون امكانية تطوير مجتمع متماسك ومتكامل. ومن ثم كان لكل ذلك تأثير سلبى على استقرار الأوضاع الداخلية فى الأردن.

أولاً: البيئة الداخلية:

الوضع الجغرافى:

رغم صغر مساحة الأردن إلا أنه يشغل موقعاً استرتيجياً متميزاً فى قلب منطقة الشرق الأوسط الأمر الذى يمنحه ثقلاً على المستوى الاقليمى فى الوقت الذى يعجز فيه عن حماية حدوده ويجعله عرضة للضغوط من قبل القوى الدولية والاقليمية بهدف حماية مصالحها فى المنطقة.

تحيط سوريا بالأردن من الشمال ويجاوره العراق من الشمال الشرقى وإسرائيل من الغرب، والبحر الأحمر وخليج العقبة من الجنوب

والشرق. وباستثناء جزء محدود ليست هناك حدود طبيعية تفصل الأردن عن جيرانه. وينقسم الأردن من الناحية الجغرافية الى ثلاث مناطق متميزة. تتمثل أولى هذه المناطق فى الهضبة الشرقية والتى ترتفع فى بعض أجزائها بنحو ١٧٠٠ متر عن سطح البحر، وتنحدر تدريجياً صوب المرتفعات الصحراوية فى كل من سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية. يفصل بين هذه المرتفعات مجموعة من الوديان مثل وادى العرب ووادى الزرقا. أما المنطقة الثانية فتمتد من خليج العقبة فى الجنوب حتى بحيرة طبرية والحدود السورية - الأردنية فى الشمال، وتشتمل على وادى نهر الأردن. وتضم المنطقة الثالثة مرتفعات الضفة الغربية لنهر الأردن - تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ - والتى تمتد بمحاذاة المرتفعات الشرقية وعلى نفس الارتفاع تقريباً.(٤)

ويعتبر الأردن دولة حبيسة باستثناء منفذ صغير على خليج العقبة. وهو المنفذ الذى يمنح مصر أهمية حيوية بالنسبة لصادرات الأردن من الفوسفات نظراً لسيطرتها على الملاحة فى ذلك الجزء من البحر الأحمر.

وتعد قدرة الأردن على تنمية اقتصاده من خلال التوسع الزراعى محدودة للغاية بسبب قلة الموارد المائية اللازمة للرى. فنحو ٧٥٪ من أراضى البلاد صحراوية. ويعتمد الرى فى منطقة وادى نهر الأردن والبحر الميت بصفة أساسية على موارد المياه من المرتفعات الشرقية. ويعتبر نهرا اليرموك وذغرا مصدرا المياه الدائمين للبلاد - الى جانب نهر الأردن - واللذين تعتمد عليهما فى رى أراضيها الزراعية.

هذه الحاجة الملحة الى مياه الرى مثلت مصدراً للصراع الاقليمى منذ عام ١٩٣٩. إذ أن نهر الأردن يجرى عبر كل من إسرائيل وسوريا ولبنان كما يجرى فى الأردن. وبالرغم من المحاولات المتكررة لايجاد نظام متكامل لاستخدامات المياه يضم كافة بلدان حوض النهر، إلا أن الحروب المستمرة وجو التوتر العام الذى يسود المنطقة وقف عائقاً فى سبيل تحقيق ذلك.(٥) وينظر الأردن الى الاستغلال الإسرائيلى لمياه النهر على أنه تهديد مباشر له بصفة خاصة، خاصة بعد قيام إسرائيل باحتلال

كل من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧. فلم تمض إسرائيل منذ ذلك الوقت فى تنفيذ خططها فى هذا المجال فقط بل ووقفت حائلاً دون الخطط الأردنية - السورية المشتركة لتطوير مصادر الرى.(٦) كما يعتبر الأردن المشروعات الإسرائيلية الخاصة باستغلال المياه تقتطع نصيباً كبيراً من موارد المياه فى المنطقة ويترتب عليها أضرار كبيرة فيما يتعلق بنصيب الأردن من مياه نهر الأردن فى المستقبل. وهو الأمر الذى أضاف بعداً آخر الى حاجة الأردن الى بذل الجهود للتوصل الى تسوية سلمية فى المنطقة. إذ أنه مما لا شك فيه أن نقص مياه الرى يترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة لقدرة الأردن على مواجهة المطالب والاحتياجات المتزايدة لسكانه.(٧)

السكان والهيكل الإجتماعي:

رغم محدودية سكان الأردن - نحو ٣و٦٥٦و٠٠٠ نسمة - (٨) إلا أن البلاد تعانى من مظاهر عدم الاستقرار بسبب التوترات الاجتماعية والسياسية بين السكان الأصليين لامارة شرق الأردن من ناحية والسكان الفلسطينين الذين تم دمجهم فى المجتمع الأردنى منذ عام ١٩٤٨ من ناحية أخرى. وتجدر الاشارة الى أن تعداد السكان الأصليين للضفة الشرقية لم يكن يتعدى ٤٠٠و٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٤٨،(٩) وهم بصفة عامة من البدو وسكان القرى والذين لم يكونوا يتمتعون بمستويات تعليمية راقية أو خدمات صحية أوغيرها من الخدمات والمزايا التى يتمتع بها ساكنو المناطق الحضرية. غير أن حكام الأردن نجحوا من خلال سياسة واعية ونشطة فى ربط هؤلاء السكان بالنظام الملكى الذى أقاموه وأقنعوهم بأنه من مصلحتهم استمرار النظام واستقلال الأردن.

إلا أن الفلسطينين من الناحية الأخرى كان لهم خلفيتهم المتميزة. فهم بصفة عامة من ساكنى المناطق الحضرية ويتمتعون بمستوى تعليمى أكثر رقياً. فضلاً عن اعتيادهم على الخدمات الحضرية وتعرضهم لوسائل الاعلام الجماهيرى نتيجة انفتاحهم على الغرب. ليس ذلك فحسب، بل

إن تعدادهم يكاد يقرب من ضعف سكان الأردن الأصليين.(١٠) يرجع السبب فى ذلك الى نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية فى موجات من الهجرة بسبب الأعمال العدائية ضدهم بحثاً عن حياة إقتصادية أفضل. ترتب على ذلك أن فاق تعداد النازحين الى الضفة الشرقية من الفلسطينين - نحو ٩٠٠و٠٠٠ - تعداد سكانها الأصليين من الأردنيين البالغ عددهم ٥٨١و٠٠٠ مع مطلع عام ١٩٦٨.(١١) وحتى مع احتلال إسرائيل للضفة الغربية على أثر حرب عام ١٩٦٧ ظل الفلسطينيون يشكلون الغالبية العظمى من سكان المجتمع الأردنى. كما لعبوا دوراً هاماً فى تطوير وتحديث البلاد بفضل مهاراتهم وتعليمهم الأكثر رقياً، ومن ثم تمكنوا من تحقيق مكانة اجتماعية واقتصادية أسمى مما أثار حفيظة سكان الأردن الأصليين وغيرتهم.(١٢)

وبسبب خلفياتهم الثقافية والاجتماعية المختلفة واستمرار ارتباطهم بهويتهم الفلسطينية إحتفظ الفلسطينيون من جانبهم بذاتيتهم المتميزة. أكثر من ذلك، فقد شعروا بالاغتراب نتيجة احساسهم بعدم تمثيلهم من الناحية السياسية، فضلاً عن ابعادهم عن المناصب العليا فى الحكومة والمؤسسة العسكرية. وهو الوضع الذى كان يتناقض بصورة واضحة مع الامتيازات التى كانت تتمتع بها الأقليات الصغيرة الأخرى فى الأردن مثل المسيحيون - والذين قدر عددهم بنحو ٧٨و٠٠٠ فى عام ١٩٧٩،(١٣) والشراكسة من السنة المسلمين - والذين قدر عددهم بنحو ١٢و٠٠٠ فى أوائل الخمسينات.(١٤) فعلى الرغم من صغر حجم هاتين الأقليتين إلا أن كلتاهما تمتعت بتمثيل منتظم فى الوزارة الأردنية وشغلت نسبة عالية - لا تتفق والنسبة العددية لها - من الوظائف فى الحكومة والمؤسسة العسكرية.

ترتب على هذه الأوضاع آثار خطيرة على التماسك الاجتماعى والسياسى للمجتمع الأردنى. واعتمدت شرعية النظام الهاشمى على دعم وتأييد سكان البلاد من القبائل الأصلية من ناحية والمسيحيين والشراكسة منّ ناحية أخرى، وكلها فى حقيقة الأمر ليست سوى أقليات. وعليه تعرض النظام لانتقادات حادة من جانب الغالبية العظمى

من سكان البلاد من الفلسطينين الأكثر وعياً من الناحية السياسية والذين تربطهم رابطة قوية بهوية أخرى مختلفة. كما شكلت الأولويات السياسية والوطنية المتباينة لكل من الجماعتين الكبيرتين من سكان الأردن عقبات خطيرة أمام قدرة النظام الملكي الأردني على المناورة فى مجال السياسة الخارجية.

القدرات الإقتصادية:

تعد الزراعة المصدر الرئيسى للدخل فى الأردن بسبب ضعف القطاع الصناعى وصغره. فضلاً عن ذلك، أدى فقد الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ الى حرمان الأردن ليس فقط من بعض من أراضيه الخصبة بل أيضاً من فرصته فى تطوير نظام متقدم للرى. إلا أنه رغم كل ذلك بذل النظام جهوداً مضنية لزيادة الإنتاج الزراعى. فقام فى عام ١٩٧٧ بانشاء «هيئة وادى الأردن» للاشراف على الرى والتخطيط الريفى والخدمات الزراعية الأمر الذى أسفر عن زيادة هائلة فى منتجات البلاد من الخضروات فى الوقت الذى ظلت فيه زراعة القمح والشعير وعلف الحيوان معتمدة على مياه الأمطار فى الرى، ومن ثم ظلت أكثر عرضة للتقلبات الجوية. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالى إنتاج البلاد من القمح ٠٠٠و٥٠ طن فى عام ١٩٥٠ انخفضت الى ٠٠٠و١٦ طن فى عام ١٩٧٩ ثم قفز الانتاج ليسجل ٠٠٠و١٣٤ طن فى عام ١٩٨٠ ليتراجع مرة أخرى الى ٠٠٠و٥٠ طن فى عام ١٩٨٤.[١٥] صعبت مثل هذه التقلبات من قدرة الأردن على تحقيق الاكتفاء الذاتى من مثل هذه المنتجات الهامة. ومن ثم زادت من اعتماده على المساعدات الخارجية.

ويعتبر الأردن فقيراً أيضاً فيما يتعلق بالثروة المعدنية باستثناء الفوسفات والذى يضعه فى الترتيب الخامس من حيث انتاجه على المستوى العالمى وفى الترتيب الثالث من حيث التصدير، بما يعنيه ذلك من أن الفوسفات يشكل معظم صادرات الأردن.[١٦] أما فيما يتعلق بالصناعة الأردنية فهى محدودة وتتركز فى الأسمنت والبوتاس اللذين يشكلان بدورهما جزءاً كبيراً من صادرات البلاد. وتجدر الاشارة الى

أن تكاليف انتاج هاتين الصناعتين تعد عالية مثلها تماماً مثل بقية الصناعات الصغيرة الأخرى كالأدوية والدخان والمنتجات الورقية نظراً لاعتماد الأردن كلية على مصادر الطاقة المستوردة.(١٧)

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأردنى يعد اقتصاداً حراً من حيث المبدأ إلا أن الحكومة تلعب فيه دوراً حيوياً. إذ يشكل القطاع العام نصف حجم الاستثمار القومى ويعمل به قرابة نصف القوى العاملة.(١٨) هذا الدور الحيوى للقطاع العام يعطى النظام قوة داخلية لايستهان بها. ولكنه يجعله فى ذات الوقت هدفاً للمطالب المتزايدة على التوظف ومستويات معيشية أفضل. وعليه فقد اعتاد الأردن بسبب تواضع موارده الاقتصادية على الاعتماد على المساعدات الخارجية لمواجهة المطالب والاحتياجات المتزايدة للسكان.

ولقد شهدت البلاد خلال السبعينات وأوائل الثمانينات نهضة اقتصادية بسبب التدفقات المالية من الدول البترولية الغنية والتى تمثلت فى شكل مساعدات مالية مباشرة من ناحية وفى عوائد العاملين فى هذه الدول من أبناء الأردن من ناحية أخرى. إذ ارتفعت المساعدات المالية العربية من ٨و٧١ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ الى ١و٧١ بليون دولار فى عام ١٩٨١. كما ارتفعت عوائد العاملين الأردنيين فى الدول العربية البترولية من ١٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ الى ما يقرب من بليون دولار فى عام ١٩٨١.(١٩) وكان من الطبيعى أن يكون لمثل هذه التطورات الاقتصادية تأثير كبير على كل من النفقات العامة والخاصة. فبينما زاد الانفاق الحكومى فيما بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٧ بمعدل ٣و٥٪ زاد الإنفاق الخاص خلال نفس الفترة بمعدل ٣و٧٪. رغم ذلك لم يزد معدل اجمالى الإستثمارات الداخلية إلا بنحو ٣و٤٪ فقط.(٢٠) وعليه أثرت هذه الزيادة فى الانفاق تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات الأردنى إذ بلغت واردات البلاد نحو أربعة أضعاف صادراتها تقريباً.(٢١) فعلى سبيل المثال، زادت واردات البلاد من الحبوب من ٠٠٠و١٧١ طن مترى فى عام ١٩٧٤ الى ٠٠٠و٩٥٠ طن مترى فى عام ١٩٨٧.(٢٢)

وبانخفاض التدفقات المالية مع منتصف الثمانينات واجه الأردن وضعاً اقتصادياً شائكاً. وبات واضحاً أنه لم يحسن استغلال الفرصة التى واتته خلال السبعينات وأوائل الثمانينات. فلقد هبط اجمالى المساعدات الرسمية من ١٫٠٦٥ بليون دولار فى عام ١٩٨١ الى ٥٩٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٧.(٢٣) الأمر الذى كان له أثره على توقف الكثير من مشروعات التنمية وعدم القدرة على الحفاظ على مستوى الإنفاق. وفى سبيل البحث عن مساعدات وقروض دولية اضافية أضحى الأردن عرضة لضغوط صندوق النقد الدولى، والذى طالب بضرورة القيام ببعض الاصلاحات الإقتصادية مثل خفض الانفاق الحكومى وتقليل الواردات ورفع الدعم عن كثير من السلع الأساسية. أدى اذعان الأردن لبعض هذه المطالب الى وقوع اضطرابات داخلية عنيفة واحتجاجات شعبية بسبب ارتفاع الأسعار وعدم توافر بعض السلع الضرورية.(٢٤)

إلا أن قيام مجلس التعاون العربى ـ والذى ضم الأردن الى جانب كل من مصر والعراق واليمن الجنوبى ـ فى فبراير ١٩٨٩ مثل بارقة أمل بالنسبة للأردن من الناحية الاقتصادية. إلا أنه لم يكن من المتوقع أن يجد حلاً لمشاكله الاقتصادية على الأمد القصير حيث انخفض حجم التجارة مع العراق ـ والذى يشكل أحد الأسواق الرئيسية للصادرات الأردنية ـ طوال سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية. كما لم يكن من المتوقع أيضاً أن يعود حجم التجارة بين البلدين الى ما كان عليه قبل هذه الحرب بسبب متاعب العراق الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ورغم استئناف العلاقات التجارية مع مصر والتى كانت قد توقفت الى حد كبير مع قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى عام ١٩٧٩، إلا أن حجمها لم يتعد ١٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ و ٢٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٦.(٢٥) وهو حجم لا يمكنه حتى أن يغطى الانخفاض فى عوائد الأردن من صادراته من الفوسفات نتيجة انخفاض أسعاره على المستوى العالمى. وعليه لا تبدو فى الأفق أية مؤشرات على تحسن الأوضاع الاقتصادية للأردن خلال التسعينات، الأمر الذى من شأنه تعريض البلاد لمزيد من الضغوط الخارجية ومنافذ الاختراق من قبل

الدول المانحة للمساعدات، ومن ثم الحد من البدائل والخيارات أمام صانعي السياسة الخارجية.

القدرات العسكرية:

بادئ ذي بدء تجدر الاشارة الى أن الأردن يعطى اهتماماً كبيراً لتطوير قدراته الدفاعية على الرغم من ضآلة موارده. ومع ذلك تظل القدرات العسكرية الأردنية محدودة للغاية إذا ما قورنت بالقدرات العسكرية لجيرانها. فعلى سبيل المثال، بلغت ميزانية الدفاع الأردنية ٤٦٥و٧ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ مقابل نحو ٦٩و١٤ بليون دولار بالنسبة للسعودية، و ٤٩و٢ بليون دولار بالنسبة لسوريا، و ٣٧و٦ بليون دولار بالنسبة لإسرائيل، ونحو ٨٧و١٢ بليون دولار بالنسبة للعراق فى عام ١٩٨٨. ليس ذلك فحسب، بل إن اجمالى تعداد القوات المسلحة الأردنية العاملة أيضاً يعد محدود نسبياً مقارنة بنحو ٠٠٠و١٤١ بالنسبة لإسرائيل، و ٧٠٠و٦٥ بالنسبة للسعودية، ٠٠٠و٤٠٤ بالنسبة لسوريا، ونحو مليون جندى بالنسبة للعراق.(٢٦)

توضح الأرقام السابقة بما لا يدع مجالاً للشك مدى محدودية الدور الذى يمكن أن يضطلع به الجيش الأردنى فى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأردنية على المستوى الاقليمى. وبينما شكل الجيش العربى الأردنى بقيادة الملك عبد الله من قبل قوة لها مكانتها لم يعد لهذا الجيش ثمة وجود يذكر فى مواجهة القوات الإسرائيلية الضخمة فى عام ١٩٦٧. ومن هنا لم يكن غريباً ألا تشارك القوات المسلحة الأردنية فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. وعلى ذلك يتمثل الدور الرئيسى الذى يقوم به الجيش فى حماية النظام الملكى القائم فى مواجهة التهديدات الداخلية. خاصة وأن الحكام الهاشميين قد أقاموا عن وعى روابط قوية مع القوات المسلحة لضمان ولائها واخلاصها، لاسيما وأنها أضحت تشكل الوسيلة الأساسية لسحق التمردات الداخلية التى تهدد النظام الحاكم. ولعل أوضح مثال على ذلك ما قام به الجيش الأردنى فى معارك عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ ضد قوات المقاومة الفلسطينية المتمركزة فى الأردن والتى

بلغت حد الحرب الأهلية وانتهت بانسحاب كافة القوات الفلسطينية من الأردن

وعلى الرغم من مظاهر الاستياء والغضب بين الأوساط الفلسطينية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة من الدور الذى قام به الجيش الأردنى فى مواجهة الفلسطينين لم يتأثر ولاء قياداته واخلاصهم للنظام الملكى الهاشمى. ومن هنا فإن ادراك النظام الأردنى لهذا الدور الداخلى للجيش فى تحقيق الأمن جعله يعطى أولوية كبيرة لتطوير وتحسين القدرات العسكرية للبلاد الى حد أن هدد الملك الحسين باللجوء الى الإتحاد السوفيتى للحصول على مساعدات عسكرية ازاء عدم رغبة الولايات المتحدة المستمرة وحساسيتها نحو الاستجابة للمطالب الأردنية الرامية الى تزويد القوات المسلحة بصواريخ وأسلحة متطورة. ويفسر ذلك من ناحية أخرى رغبة الأردن فى التعاون الوثيق فى هذا الصدد مع مصر باعتبارها واحدة من أهم دول العالم الثالث المنتجة والمصدرة للسلاح، ومع العراق الذى يمتلك قوة عسكرية اقليمية ضخمة.

الإطار السياسى:

يتمركز النظام السياسى الأردنى بصفة أساسية حول الشخصية القوية التى يتمتع بها الملك حسين والذى يقوم بتفويض السلطة التنفيذية الى مجلس وزراء مسئول أمام برلمان ذى مجلسين. وعلى الرغم من أن الأردن عرف التعددية السياسية حتى عام ١٩٥٧ غير أن الملك حسين قام على أثر الاضطرابات الاقليمية والداخلية التى شكلت تهديداً خطيراً للنظام الملكى فى البلاد آنذاك باعلان حالة الطوارئ والغاء كافة الأحزاب السياسية. تلى ذلك العديد من المحاولات لبناء نظام يقوم على أساس التنظيم السياسى الواحد إلا أنه لم يقدر لأى منها النجاح. ومع ذلك فإن المكانة المتزايدة التى يتمتع بها القصر كمؤسسة من ناحية والملك حسين كقائد من ناحية أخرى يمثلان مصدر قوة للنظام. ومع ذلك فإنهما يمثلان مكمن ضعفه فى ذات الوقت. فبينما تعد قوة شخصية الملك وطول فترة حكمه عوامل دعم لاستقرار النظام، إلا أن منظوره

ورؤيته الذاتية لادارة البلاد تجعل منه هدفاً للمطالب وعدم الرضى. وإذا كان فشل الملك حسين فى الاستجابة للمطالب الشعبية يؤثر سلباً على قوته وشرعية نظامه فإن اذعانه لهذه المطالب ـ بصفة خاصة تلك المتعلقة بتحقيق المشاركة السياسية الحرة والفعالة ـ يشكل تهديداً أكبر لاستمرار نظامه.

وإن كان الدستور الأردنى يمنح الملك سلطات واسعة،(٢٧) إلا أن السلطات ليست هى المصدر الرئيسى للقوة التى يتمتع بها. فوفقاً للدستور يختص الملك بتعيين أعضاء الحكومة واقالتهم من مناصبهم، وله حق دعوة البرلمان للانعقاد وحله إذا ما رغب فى ذلك. كما أنه يقوم بتعيين أعضاء أحد مجلسى البرلمان (المجلس الأعلى). علاوة على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والمنوط به تعيين كبار قادتها، فضلاً عن كبار رجال القضاء والمسئولين الحكوميين. ويمكنه أيضاً وفقاً للدستور اصدار المراسيم والموافقة على مشاريع القوانين والتوقيع على المعاهدات. أكثر من ذلك فمن حق الملك ممارسة المزيد من السلطات إذا ما دعت الضرورة الى ذلك من خلال اعلان حالة الطوارئ. ومع كل هذا يمكن القول بأن شرعية النظام ومحورية دور الملك فيه تعتمد بصفة أساسية على قدرات الملك حسين ومكانته الشخصية كما تقوم على الدور التاريخى والدينى الذى تتمتع به اسرته.

والواقع أن مكانة الملك حسين الشخصية تطورت من خلال قدرته على الاستمرار والبقاء فى الحكم لفترة طويلة. إذ تمكن من البقاء فى السلطة منذ عام ١٩٥٣ على الرغم من التهديدات والمخاطر التى تعرض لها نظامه. كما يحسب له أيضاً قدرته على التأثير فى رعاياه واحتفاظه بروابط تقليدية قوية مع الجماعات والقبائل والتى تعود فى حقيقة الأمر الى جهود جده الملك عبد الله. فضلاً عن روابطه التقليدية القوية مع القادة العسكريين. مثلت هذه العلاقات القوية قاعدة صلبة من التأييد والدعم لنظامه السياسى. الى جانب ذلك تُمثل مواريثه الأسرية عنصراً آخر وراء قوة نظامه نظراً لأن الهاشميين ينحدرون مباشرة من الأسرة النبوية الشريفة. كما أنه أضفى على نفسه ـ وعلى أسرته

استناداً الى انتمائها الى سلالة قادة الثورة العربية الكبرى - مهمة تاريخية جعلته يبز أقرانه من الأردنيين وأمدته بقاعدة قوية من التضامن المتبادل.

مع ذلك لم تكن كافة مصادر الشرعية السابق الاشارة إليها، فضلاً عن الشخصية «الكاريزمية» التى يتمتع بها الملك حسين - جنباً الى جنب مع تاريخ أسرته ومكانتها - كافية لاقناع أعداد متزايدة من أبناء الشعب الأردنى من ذوى الثقافة والوعى السياسى - لاسيما أولئك المنحدرين من أصول فلسطينية - من ناحية. كما أن المكانة الدينية للأسرة الهاشمية تأثرت هى الأخرى الى حد بعيد بفقد القدس ووقوعها فى أيدى الإسرائيليين، وفقدان الأسرة الهاشمية للخدمات التقليدية للأماكن الاسلامية المقدسة فى الحجاز لصالح أسرة آل سعود من ناحية أخرى. ليس ذلك فحسب، بل إن أبناء القبائل الأردنية الأخرى المعروفين بولائهم للملك حسين قد عبروا عن استيائهم بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية التى أضحوا يعيشون فى ظلها.

وكنتيجة لكل ذلك أقدم الملك حسين على اتخاذ قراره الحاسم فى عام ١٩٨٨ بقطع كافة الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية فى محاولة للتغلب على الضغوط الاقليمية والداخلية التى يتعرض لها نظامه واعلانه عن قيام انتخابات برلمانية حرة فى الضفة الشرقية فقط فى أواخر عام ١٩٨٩. أكد الملك حسين على أن هذه القرارات جاءت استجابة للمطالب الشعبية التى عبرت عنها الانتفاضات المستمرة فى الضفة الغربية بهدف اقامة كيان وطنى مستقل مثلما جاءت تعبيراً عن المطالب الأردنية الداخلية بهدف تحقيق مزيد من المشاركة السياسية الفعالة. وكانت الحجة الرئيسية للنظام الأردنى ازاء عدم قيام انتخابات حرة فى الأردن بينما لاتزال الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلى أن ذلك من شأنه التأثير سلباً على حقوق سكانها لما يمكن أن يعنيه ذلك على أنه قبول من جانب الأردن لضم إسرائيل لها. فعلى مستوى السياسة الخارجية، عبر الأردن عن قلقه من أن الاقدام على مثل هذا العمل قد يفسر على أنه تعبير عن تخليه عن مطالبه بشأن الضفة الغربية

الأمر الذى من شأنه اضعاف قدرته التساومية فى هذا الخصوص عند بدء أية مفاوضات للتسوية. أما على مستوى السياسة الداخلية، فقد أعلن الملك حسين عن رغبته فى أن يؤدى مثل هذا العمل الى تدعيم نظامه من خلال الحد من الآثار السلبية لانتفاضة الفلسطينيين فى الضفة الشرقية وتكاملهم فى النظام الأردنى نتيجة الاستجابة الى مطالبهم الخاصة بتحقيق مستوى أفضل من التمثيل السياسى.

تمخضت الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٨٩ - والتى تعد أول انتخابات تشهدها البلاد منذ أكثر من عشرين عاماً - عن حصول المعارضة على ٥٢ مقعداً - منها ٣٨ مقعداً للحركات السياسية الاسلامية وحدها. إلا أن المعارضة الاسلامية فى الأردن لا ترى فى ذلك تغيراً حقيقياً عن التقاليد السياسية الأردنية كما قد يبدو للوهلة الأولى.(٢٨) وتجدر الاشارة الى أن جماعة الاخوان المسلمين - والتى تعد من أكبر الحركات السياسية الاسلامية فى الأردن - لم يحظر نشاطها مع الغاء الأحزاب السياسية فى البلاد فى الخمسينات. بل على العكس ظل نشاطها يمثل أداة ربط بين سكان الضفتين الشرقية والغربية. أكثر من ذلك عملت جماعة الاخوان المسلمين فى الأردن على دعم أقرانهم فى سوريا الأمر الذى أكسب النظام الأردنى ثقلاً غير مباشر فى مواجهة النظام السورى.(٢٩) فعلى كلا المستويين التكتيكى والأيديولوجى يتفق النظام الأردنى مع الحركة الاسلامية من حيث معارضة النفوذ والأنشطة اليسارية. ويمكن القول بأن الملك حسين استطاع أن يحجم المعارضة الاسلامية من خلال استخدام مكانته الدينية فى طرح ومساندة تفسير عصرى ومعتدل للاسلام استناداً على سلطاته ومهاراته السياسية. ورغم كل ذلك تمتعت الحركة الاسلامية فى الأردن بصفة عامة وجماعة الاخوان المسلمين بصفة خاصة بقوة لا يستهان بها مستقلة عن الملك. ومن هنا فإن تحركهم العلنى فى اطار الأوضاع السياسية القائمة قد يؤدى الى توسيع قاعدتهم الجماهيرية ومن ثم تزايد قوتهم على حساب شعبية الملك وقوته. فضلاً عن ذلك فقد تدفع الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والضغوط الاقليمية المتزايدة بالمعارضة الاسلامية الى تبنى اتجاهاً أكثر راديكالية وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لاستقرار النظام. وتتوقف قدرة

النظام على الحد من مثل هذه التطورات المحتملة على قدرة الملك حسين في تحسين الأحوال المعيشية لرعاياه من ناحية وقدرته على الاستجابة والتعامل مع المواقف الصعبة من ناحية أخرى.

ثانياً: توجه السياسة الخارجية:

يمثل الاسلام والعروبة نقطتى الانطلاق الرئيسيتين فى السياسة الخارجية الأردنية. إذ يحاول النظام ممارسة نفوذه المتواضع فى هذين المجالين لتحقيق الهدف الرئيسى من وراء سياسته الخارجية والذى يتمثل فى استمرار الأردن وبقائه. فلقد أدرك الحكام الهاشميون بحنكتهم السياسية أن مصير الأردن يتوقف على مجموعة من العوامل أكبر من قدرتهم على السيطرة عليها، وإن كانت تخضع فى ذات الوقت لامكانية التلاعب بها. كما أدركوا أن فرصتهم الوحيدة فى التقليل من الضغوط المعادية تكمن فى قدرتهم على لعب دور نشط وفعال على المستوى الاقليمى بين مختلف الدول فى المنطقة. ومن ثم يمكن القول بأن هناك هدفين رئيسيين للسياسة الخارجية الأردنية يتمثل أولهما فى العمل على خلق روابط اقليمية ودولية بهدف تقوية مركز الأردن ومكانته، بينما يتمثل ثانيهما فى العمل على ايجاد تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى على نحو يحقق مصلحة الأردن بأقصى قدر مستطاع.

ومما لا شك فيه أن المكانة الدينية التاريخية للأسرة الهاشمية وكذا دورها فى الدفاع عن القومية العربية يمثلان ركيزتين أساسيتين يتحدد فى ضوئهما دور الأردن فى الشئون الاقليمية والدولية. فالهاشميون يؤكدون على ارتباطهم بالنسب النبوى الشريف وعلى دورهم فى الدفاع عن العقيدة الاسلامية ومقدساتها. ويستند كل من الملك حسين والأمير حسن ولى عهده الى هذه المكانة المرموقة فى تحقيق تفسير عصرى للاسلام. ومن ثم يعملان على تقديم العون والمساندة لأية أنشطة أو مؤسسات تهدف الى حماية المواريث الاسلامية وتحقيق تفسيرهم الدينى مثل جماعة «آل البيت» ومعهد الحضارة الاسلامية.[٣٠] كذلك يستخدم

الأردن هذه المكانة لممارسة نفوذه في اطار الدوائر الاسلامية. فعلى سبيل المثال، قام الأردن بمحاولة للوساطة بين العراق وإيران باعتبار أنهما «دولتان اسلاميتان شقيقتان».(٣١) وفى نفس الوقت يحرص الملك حسين على عدم اثارة الصراعات التقليدية والتاريخية بين الهاشميين وعائلة آل سعود من أجل الحفاظ على علاقات طيبة مع النظام السعودى. كما يحرص على عدم منازعة الأردن للقيادة السعودية للعالم الاسلامى، وهو الأمر الذى يفسر سخاء السعودية فى مساعدتها للأردن. وفى نفس الوقت فإن مفهوم الملك حسين للقومية العربية أو العروبة يتسم بالاعتدال ومن ثم يختلف جذرياً عن المفهوم الناصرى فى هذا الصدد. فالقومية العربية تعنى بالنسبة للملك حسين المساواة والأخوة بين كافة الشعوب العربية،(٣٢) وضرورة احترام سيادة الدول العربية واستقلاليتها، وكذلك عدم التدخل فى شئونها الداخلية. ومن البديهى أن هذا المفهوم للقومية العربية يتفق تماماً مع الرؤية الأردنية الرامية الى الحفاظ على التكامل الاقليمى والسياسى للبلاد. ومن ناحية أخرى، فإن التعاون والتنسيق بين البلدان العربية يعتبر على نفس القدر من الأهمية باعتباره يخلق مناخاً مواتياً للحفاظ على أمن الدولة الأردنية واستقرارها.

ومن هذا المنطلق كانت انتقادات الملك حسين الحادة للطبيعة التدخلية للمفهوم الناصرى للقومية العربية والاستقطاب الذى عرفته المنطقة العربية نتيجة لذلك. كما كانت ادانته الحادة أيضاً للمضمون الاشتراكى الذى غُلف به ذلك المفهوم للقومية العربية مدركاً اياه على أنه يمثل الوسيلة التى يمكن من خلالها أن يتزايد المد «الشيوعى» فى المنطقة.(٣٣) وعلى ذلك شكلت المعاداة للشيوعية خلال الخمسينات والستينات أحد المكونات الرئيسية لتوجه السياسة الخارجية الأردنية بسبب ارتباط الأردن بالقوى الغربية من ناحية وبسبب الخوف من النتائج غير المرغوب فيها التى يمكن أن تحدثها على المستوى الداخلى من ناحية أخرى. ومع ذلك خفف الأردن من حدة موقفه ازاء الإتحاد السوفيتى خلال العقدين الآخرين معترفاً بأنه قد يلعب دوراً ايجابياً فى التوصل الى تسوية سلمية للصراع فى الشرق الأوسط.

كذلك شكل الاهتمام بالقضية الفلسطينية ومحاولة البحث عن تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى محوراً رئيسياً فى توجه السياسة الخارجية الأردنية منذ عام ١٩٤٨. فكثيراً ما فسر الحكام الهاشميون اهتمامهم بالقضية الفلسطينية وقيامهم بضم الضفة الغربية الى الأردن على أنه ينبع من واجبهم فى الدفاع عن حقوق أشقائهم العرب. ومن هنا فإن انتزاع إسرائيل للضفة الغربية واحتلالها على أثر حرب عام ١٩٦٧ يعد ضربة للهاشميين بوصفهم حماة القومية العربية والرموز الدينية. وعليه فإن الجهود المكثفة التى يبذلونها من أجل استعادتها تنبع من احساسهم بالمسئولية التاريخية التى تقع على عاتقهم.

والواقع أن هناك العديد من الدوافع وراء محاولة النظام الأردنى المستميتة فى الوصول الى تسوية سلمية. فهناك من ناحية الخسائر الاقتصادية التى تترتب على الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية. وهناك من ناحية ثانية حالة عدم الاستقرار الداخلى التى خلقها اللاجئون الفلسطينيون. وهناك من ناحية ثالثة الآثار المترتبة على الراديكالية المتزايدة للحركة الوطنية الفلسطينية. ويرى القادة الأردنيون أن الحل السياسى للقضية يمثل البديل الوحيد المتاح فى ظل ظروف الضعف النسبى للقوة العسكرية العربية. وكثيراً ما أشاروا الى أن القضية الفلسطينية كان من الممكن أن تتجه وجهة أخرى لو لم يرفض العرب من قبل الحل السلمى الذى عادوا يقبلونه اليوم.

ومع ذلك لم تسفر الجهود الأردنية الرامية الى تحقيق تسوية سلمية تشبع تطلعات الأردن واحتياجاته الأمنية كما تشبع فى ذات الوقت تطلعات سكان الضفة الغربية واحتياجاتهم الأمنية عن تحقيق أى تقدم. وهناك ثلاثة شروط يجب توافرها من وجهة النظر الأردنية لتحقيق مثل هذه التسوية وهى: ١) دعم القوى الاقليمية المجاورة ومساندتها الصريحة للتسوية - أو على الأقل موافقتها الضمنية عليها؛ ٢) ضرورة مشاركة العناصر الفلسطينية ذات العلاقة الوطيدة مع النظام الأردنى فى التسوية ودعم سكان الضفة الغربية لهم؛ ٣) تعاون الولايات المتحدة

ورغبتها في ممارسة الضغط على إسرائيل.(٣٤)

إلا أنه طوال أربعة عقود لم يتحقق أى من هذه الشروط الثلاثة التى قامت عليها الرؤية الأردنية لتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى. ففى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وقع الأردن أسير العزلة الاقليمية وعدم الاستقرار الداخلى بسبب قوة المد القومى الناصرى الذى كان يرفض حتى مجرد التفكير فى التسوية السلمية. ومع تحسن العلاقات العربية ـ الأردنية تأثرت العلاقات مع الولايات المتحدة بشدة من جراء مشاركة الأردن فى حرب عام ١٩٦٧.

وعلى الرغم من احتمال أن يكون الملك حسين قد أدرك النتائج الوخيمة التى قد تترتب على اشتراكه فى الحرب. واحتمال قيام إسرائيل بغزو الضفة الغربية بصورة أو بأخرى، ومن ثم لن يستطيع النظام الأردنى أن يتخلص من وصمة عدم الدفاع عنها، إلا أنه رأى من ناحية أخرى أن مشاركة الأردن تمثل على الأقل حرصه على روابطه العربية وإن كان الثمن الذى يمكن أن يدفعه فى سبيل ذلك غالياً. ومع ذلك خضعت علاقات الأردن مع جيرانه العرب ـ وكذلك مع الفلسطينيين المنتشرين فى كافة أرجاء العالم العربى ـ لاختبار قاس على أثر المصادمات التى وقعت بين الجيش الأردنى وقوى المقاومة الفلسطينية فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١. فلم تؤد قوى المقاومة الفلسطينية فقط الى جعل الأردن عرضة لهجوم من جانب إسرائيل بل أيضاً تحدت بصورة سافرة النظام الأردنى وكشفت عن عدم رغبته فى الدخول فى مواجهة مع إسرائيل. ولم يكن أمام الأردن من سبيل لمواجهة التهديد المزدوج من خلال هجوم خارجى أو وقوع تمرد داخلى سوى سحق القوة العسكرية الفلسطينية الموجودة على أراضيه.

ترتب على هذا العمل الذى أقدم عليه الأردن عواقب وخيمة ليس فقط فيما يتعلق بالاستقرار الداخلى فى البلاد بل أيضاً فيما يتعلق بمصداقيته كمدافع عن الحقوق الفلسطينية. ليس ذلك فحسب، بل إن تزايد الاعتراف الفلسطينى والعربى والدولى بمنظمة التحرير الفلسطينية

بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى أثر الى حد بعيد على الدور الأردنى كوسيط من أجل تحقيق حل سلمى للصراع فى المنطقة. ومع ذلك استمر دور الأردن كطرف رئيسى فى الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية بسبب اصرار الولايات المتحدة على اشتراكه فى مثل هذه التسوية. ومن هنا كان احتفاظ الأردن طوال الثمانينات بعلاقاته وارتباطاته بكل من منظمة التحرير الفلسطينية وسكان الضفة الغربية وذلك فى محاولة للابقاء على كل الخيارات مفتوحة أمامه.

قاوم الأردن الضغوط الأمريكية الرامية الى اشتراكه فى اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل انطلاقاً من أنها لا تحظى بتأييد الدول العربية الأخرى فضلا عن أنها لا تتضمن اشتراك عناصر فلسطينية فى المفاوضات. علاوة على ذلك فإن الرغبة المصرية فى قبول الرؤية الأمريكية للسلام فى المنطقة أثرت بشدة على وضع الأردن وعلاقاته مع الولايات المتحدة التى زادت حساسيتها ازاء متطلبات الأمن الأردنية. وعليه بات واضحاً مع أوائل الثمانينات عقم الجهود التى تقوم بها السياسة الخارجية الأردنية. إلا أن تغير الأوضاع الاقليمية فى منتصف الثمانينات أعطى الأردن الفرصة من جديد لأن يمارس دوره الوسيط. ومن هذا المنطلق ركزت السياسة الخارجية الأردنية على تحسين علاقاتها الثنائية مع جيرانها العرب كما عملت على تحقيق تنسيق عربى عام. ومن هنا فإن الجهود الأردنية - بصفة خاصة تلك التى هدفت الى استئناف العلاقات مع كل من مصر وسوريا، فضلاً عن اشتراك الأردن فى تأسيس مجلس التعاون العربى - ساعدت كثيراً على تدعيم موقفه فى أية مفاوضات للتسوية قد تحدث فى المستقبل كما ضمنت له دوراً فى التأثير على الشئون الاقليمية.

ثالثاً: عملية صنع القرار:

يعد الملك حسين صانع القرار الوحيد فى مجال السياسة الخارجية لبلاده، وهو ما يتفق تماماً ومدى أهمية السياسة الخارجية لاستمرار

الأردن وبقائه من ناحية وكذا الدور المحوري الذي يلعبه القصر في النظام. إذ أثرت خبرته الطويلة ومهاراته السياسية على ردود أفعال السياسة الخارجية للأردن ازاء الضغوط الاقليمية والدولية والتي تعتبر العامل الرئيسي وراء بقاء الدولة الأردنية.

فمن المعروف أن الملك حسين بن طلال يعد واحداً من أقدم رؤساء وملوك الدول على المستوى العالمي. ولد في عمان في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥. وكان بجوار جده الملك عبد الله عندما أغتيل أثناء دخوله المسجد الأقصى في مدينة القدس في يولية ١٩٥١ بينما نجا الملك حسين - الأمير حسين آنذاك - من الموت بأعجوبة.[٣٥] ترتب على ذلك اعتلاء الملك حسين لعرش الأردن وهو في سن الثامنة عشرة على أثر ابعاد والده الملك طلال بعد فترة وجيزة قضاها في الحكم. لم يكن للملك حسين في ذلك الوقت - والذي كان لايزال يدرس بالكلية الحربية - أية خبرة سياسية وإن كان يتمتع بجاذبية خاصة وشخصية قوية ورثها عن جده. إلا أن الأحداث اللاحقة كشفت ليس فقط عما يتمتع به من شخصية قوية وشجاعة سياسية بل أيضاً عن قدر كبير من المرونة والقدرة على المناورة.

لم يكن الملك حسين خلال السنوات الأولى من حكمه صانع القرار الوحيد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بسبب تواجد بعض الشخصيات القوية التي تتمتع بقاعدة تأييد مستقلة والتي كان لها دور في الحد من سلطاته. كان من بين هؤلاء جلوب باشا قائد القوات المسلحة الأردنية الذي لعب دوراً مؤثراً في السياسة الأردنية لعدة عقود، والذي كثيراً ما أدى اسلوبه «الأبوي» في التعامل الى استياء الملك حسين. كما كان من بين هؤلاء أيضاً سليمان النابلسي زعيم الحزب الاشتراكي الأردني والذي تولى رئاسة الوزارة الأردنية ابان فترة المد القومي العربي الذي زحف على الأردن مثلما زحف على بقية الأقطار العربية في منتصف الخمسينات. وتمكن النابلسي - المخطط الفعلي للسياسة الخارجية الأردنية في ذلك الوقت - من ابعاد الأردن عن الدوران في فلك الدول الغربية والدخول بها في نطاق المد القومي

العربى بقيادة مصر. ولما كانت هذه التطورات لا تتفق كلية والتوجه السياسى الخارجى للملك حسين الأمر الذى كان يمثل عنصر تهديد لعرشه لاسيما بعد الاطاحة بالنظام الهاشمى فى العراق قام الملك حسين بحل حكومة النابلسى والغاء كافة الأنشطة السياسية الحزبية فى البلاد. كما تمكن فى نفس الوقت بفضل قدرته الفائقة على المناورة من ابعاد جلوب باشا من خلال العمل على «تعريب» الجيش الأردنى. وإستطاع بذلك التخفيف من حدة المد الثورى القومى وأبعد من طريقه أحد الشخصيات القوية التى لم يكن يرغب فيها.

وخلال السنوات التالية تمكن الملك حسين من احكام قبضته على السلطة. ويمكن القول أنه منذ ذلك الحين لم يسمح لأى من الشخصيات السياسية القوية بأن تتولى منصباً من المناصب العليا فى الدولة إلا إذا كان ما تتمتع به من قوة ومهارة يمكنها من أن تخدم التوجه السياسى الخارجى. أكثر من ذلك أضحى نفوذ رئيس الوزراء أو كبار المسئولين فى الدولة ينبع بصفة أساسية من علاقاتهم الشخصية بالملك قبل أى شيئ آخر. وعليه لا يقوم وزير الخارجية الأردنى بأى دور هام فى عملية صنع السياسة الخارجية، بل يقتصر دوره على مجرد تنفيذها. كما يحتفظ الملك باحكام قبضته على العلاقات الخارجية لبلاده من خلال قيامه شخصياً بتعيين السفراء. وتتحدد الدولة التى سوف يقومون بتمثيل بلادهم لديها ليس فقط وفق خلفياتهم السياسية بل على مدى قربهم من الملك. بل إنهم يقومون بارسال تقاريرهم مباشرة الى الملك وليس الى وزير الخارجية. كما يقوم الملك أيضاً بارسال مبعوثين له من خارج نطاق وزارة الخارجية مثل الديوان الملكى الهاشمى أو وزير البلاط الملكى.(٣٦)

ويعد الأمير حسن بن طلال ـ الشقيق الأصغر للملك حسين ـ ممثل المملكة الرئيسى فى الشئون الخارجية. وتجدر الاشارة الى أن الأمير حسن قد درس فى إنجلترا وحصل على درجة الماجستير فى التاريخ والعلوم السياسية من جامعة أكسفورد. ويتمتع بقدرات ذهنية عالية فضلاً عن كونه متحدثاً بارعاً. ولقد لعب الأمير حسن دوراً فى تأسيس

عدد من المؤسسات العملية والثقافية والبحثية فى الأردن مثل «الجمعية الملكية العلمية» و «منتدى الفكر العربى». كما لعب أيضاً دوراً فى عدد من المؤسسات المماثلة خارج الأردن مثل «منتدى التعاون العربى ـ الأفريقى» فى المغرب، والذى أضحى فيه رئيساً مشاركاً فى اللجنة التأسيسية الى جانب الرئيس السنغالى الأسبق ليبولد سينجور. وتحدث أمام العديد من الهيئات والمنظمات فى مختلف أنحاء العالم لاسيما العالم الغربى حول تحسين العلاقات العربية ـ الغربية وضرورة العمل على تسوية أزمة الشرق الأوسط.(٣٧)

ونظراً للاهتمام الكبير الذى تعطيه الأسرة الهاشمية لصورتها الدولية، فإنها تعمل جاهدة على حسن اختيار وتدريب ورثة العرش. ويتضمن ذلك بصفة خاصة الاحتكاك بالمجتمعات والثقافات الغربية، وكذا الدراسة بالجامعات والمؤسسات العلمية الغربية فى نفس الوقت الذى تُولى فيه اهتماماً بغرس التقاليد والعادات العربية والاسلامية فيهم لاسيما وأن الهاشميين يضعون على عاتقهم التزاماً سواء فى سياستهم الخارجية أو الداخلية بأن لهم ـ كما أن لبلادهم ـ مهمة تاريخية لا يمكن التخلى عنها.

رابعاً: سلوك السياسة الخارجية:

العلاقات الأمريكية ـ الأردنية:

احتفظ الأردن بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة منذ الخمسينات تقوم على أساس من الالتقاء حول معاداة الشيوعية والرغبة فى الحل السلمى للصراع العربى ـ الإسرائيلى. ويعتمد الأردن على الولايات المتحدة فى الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وبالمقابل يمثل الأردن بالنسبة للولايات المتحدة ثقلاً اقليمياً هاماً يساعد على نشر الاعتدال فى المنطقة من خلال موقعه.(٣٨) كما تنظر الولايات المتحدة اليه على أنه شريك ضرورى وهام فى أية تسوية. ومن ثم فبامكانه أن يساعد فى تحقيق السياسة الأمريكية فى هذا الصدد.

وعلى الرغم من اعتماد الأردن على الولايات المتحدة، والذى شكل فى بعض الأحيان المصدر الوحيد لبقاء النظام وصموده، إلا أنه أظهر مع ذلك قدراً كبيراً من الاستقلالية فى الحركة عن الولايات المتحدة خلال السبعينات والثمانينات. والأمثلة على ذلك عديدة، فمن ناحية قاوم الأردن الضغوط الأمريكية للاشتراك فى اتفاقيات كامب ديفيد التى تم توقيعها بين مصر وإسرائيل تحت اشراف الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٨. ومن ناحية أخرى انتقد الملك حسين بعض جوانب الاتفاقيات والتى تتعلق بالضفة الغربية، بصفة خاصة الدور الذى تم رسمه للأردن والذى يستحيل عليه القيام به والمتمثل فى حماية الإسرائيليين من سكان الضفة الغربية.[٣٩] إذ أن مثل هذا الدور من شأنه اثارة معارضة السكان الفلسطينين فى كل من الأردن والضفة الغربية. بل أكثر من ذلك قد يترتب عليه قطع المساعدات العربية الضخمة التى يحصل عليها الأردن. فبينما يمكن لمصر أن تتحمل الأعباء الناجمة عن المقاطعة العربية من خلال المساعدات الأمريكية إلا أن ذلك يخرج عن نطاق امكانات الأردن وقدرته على الصمود، وقد يعرضه لتدخل عسكرى من قبل قوى اقليمية عربية أخرى مثل سوريا. ومن ثم فمن الصعب على الأردن قبوله سواء من الناحية الاقتصادية أو الاعتبارات السياسية الداخلية والإقليمية.

وعلى الرغم من أن الملك حسين قد وصف مبادرة ريجان للسلام فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٨٢ على أنها «مشجعة»، إلا أن انتقاداته للسياسة الأمريكية فى المنطقة تزايدت منذ منتصف الثمانينات. فلقد أدان الولايات المتحدة صراحة بسبب دعمها لإسرائيل ومسئولياتها عن تدهور الأوضاع فى المنطقة نتيجة الغزو الإسرائيلى للبنان، وتزايد الأوضاع سوءاً فى الضفة الغربية من جراء ذلك. كما انتقدها بشدة فى عام ١٩٨٤ بسبب سياستها القائمة على التمييز ورفضها تزويد الأردن بالأسلحة التى سبق الاتفاق بخصوصها.[٤٠] وأعلن عن نيته فى اللجوء الى الإتحاد السوفيتى من أجل الحصول على الأسلحة التى اعتبرها هامة وضرورية لبقاء الكيان الأردنى. ولقد عكست عبارات الملك حسين

استياء الأردن المتزايد من عدم تفهم الولايات المتحدة لحقائق الأوضاع الاقليمية كما يدركها. ولا يخفى أن المساعدات العربية الضخمة التى كان يتلقاها الأردن تفسر لنا الى حد كبير هذا السلوك الأردنى المستقل عن الولايات المتحدة.

إلا أن قدرة الأردن على الصمود في مواجهة الضغوط الأمريكية قد تناقصت الى حد كبير مع نهاية الثمانينات نتيجة لازدياد تدهور الأوضاع الاقليمية والداخلية. ففى الوقت الذى أضحى فيه الأردن يعانى من مشاكل اقتصادية خطيرة قلت المساعدات العربية بسبب الهبوط الحاد الذى طرأ على أسعار البترول العالمية. وفى نفس الوقت زادت الانتفاضة المستمرة فى الضفة الغربية من مظاهر عدم الاستقرار الداخلية فى الأردن. كما جدد الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المزاعم الإسرائيلية بأن «الأردن هى فلسطين».

ومع تزايد الضغوط الأمريكية على النظام الأردنى للقيام بدور جوهرى فى التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط - والتى قد يترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة لاستقراره - لم يعد أمام الأردن سوى القليل من الخيارات. ومن ثم اتجه نحو البحث عن روابط اقليمية فى محاولة لاعادة تقوية مركزه.

العلاقات العربية - الأردنية:

بذل الأردن جهوداً كبيرة خلال الثمانينات لتدعيم وضعه فى المنطقة بصفة خاصة وتحسين الأوضاع فى البيئة العربية بصفة عامة. تمثل الهدف الرئيسى من وراء هذه الجهود فى تقوية وضع الأردن وذلك بتقليص مسئولياته الاقليمية وايجاد مصادر أخرى جديدة للقوة. ولعله مما يجب الاشارة إليه أن السياسة الخارجية الأردنية استمرت فى الحفاظ على توجهها المعتدل على المستويين الاسلامى والقومى العربى.

وكرد فعل للحرب العراقية - الإيرانية، حاول الأردن أن يلعب دوراً

وسيطاً فى محاولة لاحتواء الآثار الاقليمية المدمرة الناجمة عن الحرب. ومع فشل هذه المحاولة أعلن الأردن صراحة وقوفه الى جانب العراق حليفه وأقرب جيرانه. ودعى الى حياد بلدان الخليج، كما شجب صراحة ممارسات الثورة الاسلامية مشيراً الى أنها غير اسلامية. ولقد مثلت روابط الأردن القوية من بلدان الخليج من ناحية وخوفه من تزايد نفوذ العناصر الشيعية فى لبنان وبلدان الخليج من ناحية أخرى الدوافع الرئيسية وراء الموقف الأردنى فى هذا الصدد.(٤١)

ومع الغزو الإسرائيلى للبنان دق الأردن أجراس الخطر باعتبار أن اقدام إسرائيل على مثل هذا العمل يعد مؤشراً على تزايد نفوذ العناصر المتطرفة فى المجتمع الإسرائيلى والتى تعتنق فكرة أن الأردن هو الدولة الفلسطينية. ومن هنا كان شجب الأردن للغزو وقيامه بمد يد العون والمساعدة للفلسطينيين المقيمين فى لبنان.

وفى عام ١٩٨٤، شهدت العلاقات المصرية - الأردنية تحسناً كبيراً. وكان الأردن هو أول دولة عربية تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بعد أن تم التوصل الى اتفاق عربى ضمنى بهذا الخصوص. وقد أعقب عودة العلاقات بين البلدين مزيد من التعاون بينهما لاسيما فيما يتعلق بالجهود الرامية الى تحقيق السلام فى المنطقة. كذلك لعب الأردن دوراً هاماً فى تحسين العلاقات الثنائية بين مصر وبعض البلدان العربية. كما قام بتكوين مجلس التعاون العربى فى عام ١٩٨٩ مع كل من مصر والعراق واليمن الشمالى. وفى ديسمبر ١٩٨٥، أعلن الأردن عن استئناف علاقاته الدبلوماسية مع سوريا فى أعقاب القمة السورية - الأردنية المنعقدة فى دمشق. وعليه عادت العلاقات بين البلدين - والتى كانت قد قطعت منذ عام ١٩٨٠ - نتيجة الجهود التى قامت بها اللجنة الخاصة التى تمخض عنها مؤتمر القمة العربى الطارئ والذى انعقد فى الدار البيضاء بالمغرب فى سبتمبر ١٩٨٥ بهدف العمل على تحسين العلاقات بين البلدان العربية.(٤٢)

والحقيقة أن الملك حسين قد ساعد فى الجهود التى بذلتها تلك

اللجنة الخاصة وذلك باعتذاره لسوريا ضمنياً عن المساعدات التى قدمها الأردن لجماعة الأخوان المسلمين المعارضة للنظام الحاكم فى سوريا. كما قام بتعيين زيد الرفاعى رئيساً للوزراء فى أبريل ١٩٨٥ لما يتمتع به من علاقات شخصية وثيقة مع المسئولين السوريين وفى مقدمتهم الرئيس حافظ الأسد. ومع ذلك لا تزال هناك بعض نقاط الاختلاف بين النظامين والتى تمثل مصادر محتملة للخلاف بينهما فى المستقبل مثل الموقف من الحرب العراقية ـ الإيرانية ودور منظمة التحرير الفلسطينية.

العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

شهدت العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تغيراً جوهرياً مع نهاية الثمانينات مهدت الطريق نحو اطار جديد من التعاون المتبادل.(٤٣) ففى عام ١٩٨٥ توصل الطرفان ـ من خلال الدعم والمساندة المصرية ـ الى اتفاق مشترك فيما يتعلق بعملية السلام فى المنطقة والتى تقوم بصفة أساسية على مقررات القمة العربية المنعقدة فى فاس بالمغرب. ومع ذلك لم ينجح الأردن فى اقناع الولايات المتحدة بالتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس من هذا الاتفاق المشترك بينه وبين المنظمة. وعليه انهار الإتفاق مع رفض المنظمة قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ كأساس للمفاوضات المتعلقة بالسلام فى الشرق الأوسط.

إلا أن السياسة الأردنية الرامية الى «إقامة الجسور» و «فتح الأبواب» مع الفلسطينين فى الضفة الغربية استمرت طوال الثمانينات. هذه السياسة والتى سمحت لسكان الضفة الغربية بتسويق منتجاتهم فى الأردن والحفاظ على علاقاتهم مع النظام القائم فيه كانت قد صممت بهدف تدعيم وضع الأردن كمتحدث باسم اللاجئين الفلسطينين المنتشرين على الحدود الأردنية. واتفاقاً مع هذا الاعتبار الأخير أعلن الأردن عن تبنيه خطة خماسية للتنمية فى الضفة الغربية. غير أن هذه الخطة لم يكتب لها أن تتحقق على أرض الواقع بسبب عجز الأردن عن

تدبير الموارد المالية اللازمة لتنفيذها.[44]

ومع استمرار الانتفاضة فى الضفة الغربية أضحت سياسة «اقامة الجسور» الأردنية تمثل عبئاً على الأردن بسبب الآثار السلبية على المجتمع الأردنى التى قد تترتب على الانتفاضة. وهو الأمر الذى أدى الى تغير السلوك الخارجى للسياسة الأردنية وذلك مع اعلان الفصل التام للروابط القانونية والادارية فى عام ١٩٨٨ بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. ويمكن القول أن هذا التغير قد فتح الباب أمام مرحلة جديدة من العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إذ بدا واضحاً أن الأردن قد تخلى عن مطالبه بشأن الضفة الغربية واعترف بأن المنظمة ـ وعلى رأسها الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ـ هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

ومع ذلك فإن هذا التفاهم الجديد قد لا يعنى نهاية كافة أسباب التوتر فى العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية. خاصة وأن الولايات المتحدة لا تزال تحث الأردن على أن يلعب دوراً محورياً بالنسبة للقضية الفلسطينية أكثر اتفاقاً مع المفاهيم الإسرائيلية والتى تركز أساساً حول المسائل الأمنية والتصور الإسرائيلى لها مع تطلعات الشعب الفلسطينى نحو الاستقلال والاهتمامات الأردنية الخاصة بمختلف جوانب الانكشاف اقليمياً وداخلياً. وهو الوضع الذى أشارت إليه اتفاقيات كامب ديفيد ولم يقبله الأردن من قبل. ومع إعلان الملك حسين فى ديسمبر ١٩٨٩ عن استمرار التعاون بينه وبين الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات جددت إسرائيل ما أشارت إليه من قبل مراراً من أن الأردن هو الاقليم الحقيقى للدولة الفلسطينية مشيرة فى ذلك الى التهديد المزدوج الناجم عن امكانية الهجوم الإسرائيلى على الأردن من ناحية وردود الأفعال الراديكالية الداخلية التى تشكل تهديداً مباشراً لأمن النظام الملكى الأردنى من ناحية أخرى.

خاتمة:

علي الرغم من تعدد نقاط الضعف ومظاهر الانكشاف استطاع الأردن البقاء والصمود حتى التسعينات بفضل المهارات السياسية التى يتمتع بها الملك حسين والتى تبدو واضحة جلية على كلا المستويين الاقليمى والدولى. غير أن هذا النمط من الاعتماد على السياسة الخارجية كأحد المصادر الرئيسية لحل المشاكل الأردنية أضحى محل تساؤل مع مطلع التسعينات نتيجة العديد من التطورات الاقليمية والاقتصادية والسياسية التى قللت الى حد بعيد من الثقل الأردنى فى الشئون الخارجية.

ولعل مظاهر الضعف والانكشاف المرتبطة بالأردن تعبر عن نفسها فى سلسلة من المتناقضات التى تشكل تهديداً مستمراً لبقاء النظام الحاكم فيه. ففى الوقت الذى يشكل فيه موقع الأردن الاستراتيجى أهمية محورية فى تدعيم السياسة الخارجية للبلاد إلا أن عجزه عن الدفاع عن ذاته فى مواجهة التهديدات الاقليمية يجعل من هذا الموقع المتميز عيباً أكثر منه ميزة. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن حاجة الأردن الى المساعدات الاقتصادية لم تكن أبداً ملحة قدر ما هى عليه الآن إلا أن الانخفاض فى أسعار البترول حرمه من أحد المصادر الرئيسية للمساعدات الخارجية، ومن ثم جعله أكثر عرضة للضغوط ومنافذ الاختراق الخارجية. أضف الى ذلك أن رغبة الملك حسين فى تدعيم شرعية نظامه قادته الى التحرك نحو توسيع قاعدة المشاركة الشعبية والتى قد تشكل فى نهاية المطاف تهديداً حقيقياً لهذا النظام.

بيد أنه لا يجب التقليل بحال من الأحوال من النظام الهاشمى أو ارتباط الأردنيين بالنظام الملكى الهاشمى، لاسيما أن التاريخ يحذر من مغبة الوقوع فى مثل ذلك. خاصة وأن الأردن يسعى فى الوقت الحاضر لايجاد الوسائل الكفيلة بتحسين وضعه من خلال تقوية روابطه الاقليمية. إلا أنه يبقى مع ذلك تساؤلاً ذا شقين: أولهما، الى أى مدى سوف تكون ردود أفعال الأردن مناسبة وكافية للتعامل مع الضغوط المتزايدة؟ وثانيهما، الى أى مدى سوف يتمكن من سيخلف الملك حسين على

عرش الأردن من المناورة والقدرة على التلاعب بالمتغيرات البيئية التى تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر؟ ولعل المقولة التى ترى «أن السهل قد ولى وأن الأصعب هو ما ستأتى به الأيام»(٥) تمثل أصدق تعبير عن احساس الهاشميين فيما يتعلق بمستقبل الدولة الأردنية.

وليس هناك من شك فى أن أزمة الخليج فى عام ١٩٩٠ قد أظهرت صحة المقولة السابقة حيث وقع الأردن ضحية للضغوط من جميع الاتجاهات. وعلى الرغم من التوجه السياسى الغربى للملك حسين - صانع القرار الرئيسى فى الأردن - بحكم تعليمه وخلفياته الاجتماعية إلا أنه أبدى تحفظات على قرار الجامعة العربية الصادر فى أوائل أغسطس ١٩٩٠ والذى يدين الغزو العراقى للكويت. كذلك وعلى الرغم من اعلان الأردن قبوله لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتوقيع الجزاءات على العراق لم يغلق ميناء العقبة الأردنى أبوابه أمام الواردات العراقية العابرة عن طريقه.

ولا يخفى أن وضع الأردن الحرج ورغبته فى كسب المزيد من الوقت يرجع بصفة أساسية الى أوضاعه الداخلية غير المستقرة وقربه من العراق، فضلاً عن التداخل الشديد بين اقتصاديات البلدين. ولقد نظرت الغالبية العظمى من الشعب الأردنى - ومعظمهم من أصل فلسطينى - الى صدام حسين على أنه بطل عربى تعرض بغير حق لهجوم وحشى من قبل القوى الغربية بناءاً على رغبة إسرائيل. وعلى ذلك أعلن أكثر من ٤٠و٠٠٠ من الأردنيين عن رغبتهم فى التطوع للقتال فى صفوف الجيش العراقى. كما التأم شمل القوى السياسية الفاعلة على الساحة الأردنية - القوميون العرب واليساريون والجماعات الاسلامية ... الخ - رغم ما بينها من خلافات فى جبهة وطنية واحدة تعارض التدخل الأجنبى فيما اعتبروه قضية عربية خالصة. وطالبت هذه القوى بمقاطعة الأردن للبضائع الأمريكية بدلاً من مقاطعة العراق وفقاً لما أشارت إليه القوى الغربية أو قرارات الأمم المتحدة. بل أكثر من ذلك أثار البعض بأن مقاطعة البضائع الأمريكية لن يترتب عليه الاضرار بمصالح الأردن قدر ما يمكن أن يترتب على مقاطعة العراق انطلاقاً من علاقة الاعتماد

المتبادل بين اقتصاديات البلدين. فعلى سبيل المثال، حصل الأردن فى عام ١٩٩٠ على ٩٥٪ من احتياجاته من البترول الخام من العراق. وفى نفس الوقت شكلت صادراته الى العراق نحو ٢٥٪ فى عام ١٩٨٩ من اجمالى صادرات البلاد. كما شكلت التجارة العراقية ٤٥٪ من حجم الحركة العابرة فى ميناء العقبة الأردنى وشغلت ثلثى عدد الشاحنات المسجلة فى المملكة الأردنية والتى تصل الى ١٢و٠٠٠ شاحنة. وفى ديسمبر ١٩٨٩ عندما أوقف العراق صادراته البترولية - والتى بلغت ٣٠٠و٠٠٠ برميل يومياً عندما سدت كافة منافذ العراق الأخرى أثناء الحرب العراقية الإيرانية - والتى كانت تنقل عبر ميناء العقبة التزم فى ذات الوقت باستيراد كافة وارداته من الحبوب عبر هذا الميناء. وتجدر الاشارة الى أنه يعمل بميناء العقبة وحده نحو ١٥و٠٠٠ عامل من اجمالى ٣٥و٠٠٠ عامل والتى تمثل القوى العاملة فى مجال قطاع النقل فى الأردن. ويعد واحداً من القطاعات الفريدة التى استطاعت أن تتجنب آثار الكساد.

وليس من المعتقد أن تزداد حدة المشاكل الأردنية وبقاء النظام مع ابتعاد الملك حسين عن حلفائه السابقين سواء من البلدان الغربية أو فى اطار العالم العربى. فلقد ذكر الملك حسين لمراسل شبكة تلفزيون سى. إن. إن CNN فى ١٢ أغسطس ١٩٩٠: «أمامى إسرائيل وحلفائها الأمريكيين من ناحية، وأمامى من الناحية الأخرى دولة عربية مهددة. ولم يكن بوسعى إلا أن أتخذ الموقف الذى اتخذته». ومع هزيمة العراق زاد احساس الأردن بالتهديد والانكشاف وقلت الخيارات أمامه الى الحد الذى دفع الملك حسين الى التماس العذر فى أواخر فبراير ١٩٩١ ونسيان الماضى وبدء صفحة جديدة وهو الأمر الذى لم يقبله الرئيس مبارك. ومع ذلك فمن المحتمل أن تعود الأمور الى مجرياتها السابقة مع مصر وبلدان الخليج من خلال الوساطة السورية.

هوامش الفصل السابع

١) تعرف الأمم المتحدة الدول المنكشفة أو القابلة للاختراق بأنها: «كيانات صغيرة محدودة الموارد الطبيعية قليلة السكان وإن بدت كدول مستقلة.»، إقتباس عن:
Ali Hassan El-Ibraheem, Kuwait and the Gulf (Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1984), p.23.
وللمزيد من التفاصيل حول مسألة الإنكشاف أو الإختراقية، أنظر:
Michael Handel, Weak States in the International System (London: Fank Cass and Co. Ltd., 1981); and Elmer Plishcke, Microstates in World Affairs (Washington, D.C.: American Institute for Public Policy Research, 1977).

٢) James Hunt, "Jordan", in Michael Adams (ed.), Handbook to the Modern World: The Middle East (Facts on File, 1988), pp.410-412.

٣) Subhi J. M. El Uteibi, "The Politics of Middle Ground: The Case of Jordan," unpublished study (Cambridge, Mass.: Harvard University Center for International Affairs, 1983), pp.31-32. Used by permission of the author.

٤) Michael Adams (ed.), Handbook to the Modern World: The Middle East (Facts on File, 1988), p.53.

٥) Uteibi, op. cit., p.73;
أنظر كذلك:
Aaron Miller, "Jordan and the Arab-Israeli Conflict: The Hashemite Predicament," Orbis, Vol.29, No.4, Winter 1986, p.806.

٦) Adams, op. cit., p.415; and Uteibi, op. cit., pp.34-37.

٧) Adams, op. cit., p.709
أنظر كذلك: التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، ص ص ٤٢٣-٤٥٠، والتي تتضمن دراسة خاصة عن الإقتصاد السياسي لموارد المياه في العالم العربي، ومناقشة الوضع المتعلق بنهر الأردن في هذا الخصوص.

٨) هذه هي تقديرات الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ مقتبسة عن:
"Jordan: Introductory Survey," The Europa Yearbook, 1988: A World Survey, Vol.1 (London: Europa Publications Ltd., 1988), p.1556.

٩) Eliyaha Kanousky, The Economic Impact of the Six-Day War (New York: Praeger Publications, 1970), p.146.

١٠) Shahal Michael, West Bank/East Bank: The Palestinians in Jordan [1949-1967] (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1978), p.2.

١١) تعتمد هذه الأرقام على الإحصائيات الواردة في:
The Palestinian Refugees (Beirut: The Institute of Palestinian Studies, 1970), p.178.

١٢) Anne Deardon, Jordan (London: Robert Hale, 1985), pp.87-88.

١٣) Adams, op. cit., p.54.

١٤) سعد أبو ضياء، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية (عمان: منشورات دار الثقافة

والفنون، ١٩٠٣)، ص ٦٤.

١٥) Adams, op. cit., p.709.

١٦) The Europa Yearbook, 1988, p.1555.

١٧) فاضل الفنق، «مستقبل الإقتصاد الأردني: دراسة تحليلية»، الأهرام الإقتصادي، ٢٢ سبتمبر ١٩٨٦.

١٨) Ibid.

١٩) المعلومات والأرقام الخاصة بالسنوات المعنية أخذت عن International Monetary Fund, Balance of Payments Yearbook والمذكورة في:
Robert Satiloff, Trouble on the East Bank: domestic Chanllenges to the Stability of Jordan (Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, 1986), p.10.

٢٠) World Bank, World Development Report, 1989, p.171.

٢١) الفنّاق، مرجع سبق ذكره.

٢٢) World Bank, World Development Report, 1989, p.171.

٢٣) Ibid., p.203.

٢٤) Ibid., p.199.

٢٥) The Europa Yearbook, 1988, p.1555.

٢٦) The Military Balance 1989-1990 (London: International Institute of Strategic Studies, 1989). Figures on Jordan, p.104, Saudi Arabia, p.111, Syria, p.114, Israel, p.102, and Iraq, p.101.

٢٧) M. Graeme Bannerman, "The Hashemite Kingdom of Jordan," in David E. Long & Bernard Reich (eds.), The Government and Politics of the Middle East and North Africa (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), p.264.

٢٨) هالة مصطفى، «الأردن والتجربة الديمقراطية»، جريدة الأهرام، ١٢ يناير ١٩٩٠.

٢٩) المرجع السابق.

٣٠) Uteibi, op. cit., p.19.

٣١) Ibid., pp.66-71.

٣٢) Naseer H. Aruri, Jordan: A Study in Political Development [1921-1965] (The Hague: Marinus Ninjoff, 1972), p.169.

٣٣) King Hussein I., Uneasy Lies the Head: An Autobiography of Hussein Iben Tallal of Jordan (London: Bernard G. Association, 1962), p.90.

٣٤) Miller, op. cit., pp.816-820.

٣٥) Hunt, in Adams, op. cit., p.414.

٣٦) Samir A. Mutawi, Jordan in the 1967 War (London: Cambridge University Press, 1987), pp.13-14.

٣٧) Uteibi, op. cit., pp.8 and 12-16.

٣٨) Miller, op. cit., pp.816.

٣٩) تصريح للملك حسين نشر بجريدة New York Times بتاريخ ٨ أبريل ١٩٧٩.

٤٠) حسن أبو طالب، «الإنتقادات الأردنية للسياسة الخارجية الأمريكية»، السياسة الدولية، يولية ١٩٨٤، ص ص ١١٨-١٢٠.

٤١) Uteibi, op. cit., pp.66-70.

٤٢) أحمد أبو الحسن زيد، «القمة السوريةـالأردنية»، السياسة الدولية، أبريل ١٩٨٦، ص ص ١٤١-١٤٤.

٤٣) Uteibi, op. cit., pp.80-82.

٤٤) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٨٨، ص ٣٧٢.

٤٥) King Hussein, op. cit., autobiography's title.

الفصل الثامن

السياسة الخارجية الليبية والسعى إلى البطولة

د. وليم زارتمان

أدت السياسة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الى وصف البلاد منذ الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالملك إدريس السنوسى فى عام ١٩٦٩ بأنها «بروسيا» العرب وأحد مصادر الازعاج الدولى.(١) كما عُرف قائد الانقلاب العقيد معمر القذافى كأقوى رجل وراء قوة الدولة، والذى ارتبط أسمه بالارهاب الدولى نظراً لمحاولاته المتكررة الرامية الى زعزعة الاستقرار فى البلدان المجاورة وتمويل الحركات والجماعات الثورية مثل منظمة الجيش الجمهورى الأيرلندى ومنظمة التحرير الفلسطينية.(٢)

من هذا المنطلق اتسمت السياسة الخارجية الليبية بالتقلب تماماً كما عُرفت شخصية قائد البلاد الذى ذهب الرئيس المصرى أنور السادات الى حد وصفه «بالمجنون».(٣) بيد أن هذه التسمية لا تساعد على فهم طبيعة شخصية الرئيس الليبى أو السياسة الخارجية لبلاده. فمن الخطأ أن نطرح جانباً ما قد يبدو غريباً أو متناقضاً. أو كما أشار أحد الدارسين العرب: «إذا كان من السهل على المرء أن يحكم على تصرفات الآخرين وسلوكهم فإن من الصعب عليه أن يفهم الأسباب الكامنة وراء مواقفهم وخلافاتهم، والآلام والذكريات التى تدفعهم لأن يفعلوا ما يفعلون. وإذا كنا قد لا نتفق مع رغبات الآخرين ومصادر ولائهم واخلاصهم فإن علينا أن نحاول تفهم الأسباب وراء هذه الرغبات وتلك الخلافات التى يتنازعون بصددها، وكذلك حدود البدائل والخيارات المتاحة أمامهم».(٤)

وعلى ذلك فإن الهدف من وراء هذا الفصل هو التعرف على الدوافع

والفرص أو العوائق التى تؤثر على السياسة الخارجية الليبية. وإذا كان من الصعب التنبؤ بالسلوك البشرى، إلا أن السياسة الخارجية الليبية تبدو بما لا يدع مجالاً للشك كنتاج لمحتوى ثقافى وتاريخى معين. ومن هذا المنطلق يقدم هذا الفصل اطاراً لتحليل السياسة الخارجية الليبية كسياسة عقلانية هادفة تعمل على تتبع أهدافها الثورية المعلنة والتى تتمثل فى «الحرية والاشتراكية والوحدة». ولعل ما يثير الجدل بصددها لا يكمن فى معاداتها للقوى الغربية بل فى طبيعتها غير التقليدية وتحديها للقواعد المتعارف عليها فى ادارة السياسة الخارجية.

أولاً: البيئة الداخلية:

الميراث التاريخى:

إن التعبير عن السياسة الخارجية بمفهوم «الدور» له جذوره فى التقاليد السياسية العربية بما يمثله كأداة قوية لفهم السياسات الخارجية للدول العربية بصفة عامة والسياسة الخارجية الليبية بصفة خاصة.(٥) فلقد استخدم الرئيس جمال عبد الناصر مفهوم البطولة والدور التاريخى للتعبير عن رؤيته للعالم العربى ودوره فى السياسة العالمية حيث أشار فى عام ١٩٥٥ بقوله:

> «يبدو لى لعديد من الأسباب أن هناك دوراً ما يتجول فى محيط المنطقة العربية باحثاً عن بطل يلعبه وقد أنهكه التجوال إلا أنه استقر أخيراً متعباً ومرهقاً بالقرب من حدودنا يدعونا للتحرك صوبه والسير على دربه وأن نرتدى عباءته طالما أنه ليس هناك أحد سوانا مؤهلاً للاضطلاع به».(٦)

فمع تأميم قناة السويس وتحريرها من السيطرة البريطانية فى عام ١٩٥٦ أضحى جمال عبد الناصر رمزاً للوحدة العربية. وبدا واضحاً لفترة من الوقت أن مصر قد تمكنت بنجاح من الاضطلاع بالدور القيادى فى المنطقة العربية «واشعال شرارة القوة الهائلة الكامنة» فى العالم العربى.(٧) وكان لاستماع القذافى لاذاعة صوت العرب الصادرة من القاهرة أثره فى التخطيط للاطاحة بالنظام الملكى الحاكم فى ليبيا.

كما مثل جمال عبد الناصر بالنسبة له بطلاً ومثلاً أعلى. وحتى بعد أن كشفت الهزيمة العربية على يد إسرائيل فى عام ١٩٦٧ عن «زيف» المفهوم الناصرى للوحدة العربية ظل القذافى مخلصاً ومؤمناً بأحلام جمال عبد الناصر وآماله بوصفه الأب الروحى له. ودفعته تلك الهزيمة الى القيام بالانقلاب ضد النظام الملكى الحاكم فى بلاده بعد نحو سنتين من الهزيمة العربية.

استمر المضمون والشكل البطولى لأهداف جمال عبد الناصر فى احداث تأثيرها العميق على سياسات القذافى. ولعل ذلك يبدو واضحاً من التصريح الذى أدلى به للسيد محمد حسنين هيكل وزير الإعلام المصرى آنذاك ورئيس تحرير جريدة الأهرام القاهرية الأسبق فى أعقاب الانقلاب الذى قاده ضد العائلة السنوسية الحاكمة والذى قال فيه: «تمثل ليبيا عمقاً لمصر. لدينا سواحل ممتدة لمئات الأميال على البحر المتوسط، ولدينا مطارات ولدينا أموال وثروات، لدينا كل شيئ. أرجو أن تبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بأننا قمنا بهذا الانقلاب من أجله. وأنه بامكانه أن يأخذ كل ما نملك ليضيفه الى رصيد العالم العربى لاستخدامه فى معركته ضد أعدائه».(٨)

أدى هذا الربط الكامل والمطلق للأهداف الليبية كما يراها القذافى بأهداف جمال عبد الناصر بحسنين هيكل الى اعتبار القذافى شخصية «محدودة الخبرة».(٩) إلا أن ذلك التصريح يعطينا صورة واضحة عن العقيد القذافى وعن رؤيته لبلاده كعمق استراتيجى لسياسات جمال عبد الناصر. إذ أن اعتناق القذافى لأهداف جمال عبد الناصر الثورية والمتمثلة فى «الحرية والاشتراكية والوحدة» يعد تعبيراً عن التزام ثابت بالمبادئ. فمنذ اعلان الدستور الليبى فى عام ١٩٧٧ ووصف الدولة «بالجماهيرية» أو «دولة الجماهير» لم يتقلد العقيد القذافى - ولا أى من رفاقه فى مجلس قيادة الثورة - أية مناصب رسمية فى الحكومة. وإن كان العقيد القذافى قد ظل على الرغم من ذلك الحاكم الفعلى للبلاد والمخطط الرئيسى للسياسة الخارجية الليبية. ومثلت تصريحاته المتكررة فى الصحافة وكذا مقولاته التى تضمنها الكتاب

الأخضر تمسكاً ثابتاً بصيغة فريدة ومتميزة من الناصرية.

هذه الصيغة الجديدة من الناصرية تختلف عن الناصرية التقليدية من عدة جوانب: فبينما تشكلت رؤية جمال عبد الناصر لدور بلاده بالخبرة المصرية العريقة وعكست مكانة مصر الثقافية وثقلها السكاني عبرت رؤية القذافي للدور الليبى عن التقاليد الثقافية والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة لبلاده، وإن شاركت الناصرية في كثير من سماتها. وتجدر الاشارة الى أن هيكل كتب في هذا الصدد يقول:

«تأثر القذافي بشخصيتين وبخلفيتين معاً. فأما الشخصيتان فهما نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم وجمال عبد الناصر. وأما الخلفيتان فهما التنشئة العسكرية والطبيعة البدوية ... وتكمن مشكلة القذافي في إفتقاره الى المهارة والخبرة التي تمكنه من التعامل الفعال مع مختلف العوامل والظروف المؤثرة عليه. وهو الأمر الذى ترتب عليه تبلور شخصية على درجة عالية من التعقيد.(١٠)

بعبارة أخرى، يبدو القذافي في نظر هيكل كتركيبة معقدة من الناصرية والاسلام. إلا أنه اعتبره أيضاً - على الأقل في خلال السبعينات - «مصلحاً وقع أسير عالم معقد وملئ بالمناورات والخداع والحيل الماكرة».(١١)

وإذا كان القذافي قد ارتبط بأحلام الزعامة والبطولة على النمط الناصرى، فإنه ارتبط بصورة جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينات بمواقفه الجريئة والشجاعة وليس بصورة جمال عبد الناصر الأكثر خبرة وحنكة واتزاناً والتى تمكن بفضلها من اجتياز محنة الهزيمة في عام ١٩٦٧. فكثير من سياسات القذافي ومواقفه تعبر عن النداءات البراقة أكثر منها عن الحكمة السياسية. فعلى سبيل المثال، لا يزال القذافي يدعو الى ما أسماه «بالنظرية الثالثة» والتى تضمنها كتابه الأخضر رغم افتقارها الى الاقناع والتأثير. كما أنه تبنى في الكتاب الأخضر مفهوم المشاركة الشعبية المباشرة. ولقد عبر عن ذلك بقوله: «من الناحية النظرية، هذه هى الديمقراطية الحقيقية بينما لا يعرف الواقع سوى حكم الأقوياء. فالجماعة الأكثر قوة فى أى مجتمع هى دائماً التى تحكم».(١٢)

ولعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن القذافى قد غالى كثيراً فى أهمية وامكانية تطبيق ما ورد بالكتاب الأخضر. وهو ما يبدو واضحاً من خلال حديثه الى أحد الصحفيين الغربيين فى عام ١٩٧٩ عندما صرح بأن: «الكتاب الأخضر هو الانجيل الجديد .... كلمة واحدة منه كفيلة بتدمير العالم بأسره أو انقاذه ... هذا الكتاب يمثل ضرورة هامة لبلدان العالم الثالث. فقد تتغير به قيمة الأشياء وأوزانها ... فى كل مكان والى الأبد».[١٣]

ومن الواضح أيضاً أن هناك نزعة صوفية فى مقولات القذافى تجعلها تختلف تماماً عن لغة الخطاب الناصرى.[١٤] فإذا كان صحيحاً أن القذافى قد تأثر بالنموذج الناصرى إلا أنه ليس صورة طبق الأصل منه أو مجرد تقليد له. وهو الأمر الذى يمكن أن نعزوه الى المصدر الثانى لرؤية القذافى وسلوكه، والذى ينبثق من الطبيعة الاصلاحية الأصولية للصحراء الليبية. فجنباً الى جنب مع الناصرية العلمانية الجديدة تأثر القذافى بالحركة الدينية السنوسية التى بدأت فى عام ١٨٤٣.[١٥] وعلى الرغم من أن هذه الحركة تمركزت بصفة أساسية فى ليبيا وتزعمها إدريس السنوسى - الذى أصبح أول وآخر ملك فى تاريخ ليبيا المعاصر - إلا أنها تعد حركة عالمية تدعو الى احياء التقاليد الاسلامية الصحيحة. كما تمثل موجة جديدة من موجات الاحياء الدينى النابعة من الصحراء كرد فعل للفساد والممارسات الحضرية فى عالم اليوم والتى أشار إليها ابن خلدون من قبل على أنها أحد ملامح العالم العربى.[١٦] الأهم من كل ذلك أن سمات «القذافية» وخصائصها كحركة أصولية تتشابه مع «السنوسية» فى حثها على بث أواصر التضامن بين أجزاء الأمة.

ويبدو أن القذافى يميل الى التعلق بالنظريات الكبرى. ولعل موقفه أثناء الحصار الإسرائيلى لبيروت فى عام ١٩٨٢ يقدم لنا مثالاً حياً فى هذا الصدد، وذلك عندما أشار على ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية «بأن الانتحار أفضل له وأكرم من أن يغادر بيروت

مطروداً». وأضاف مستطرداً: «أن انتحارك سوف يخلد القضية الفلسطينية لأجيال طويلة قادمة .... إنه الطريق الى النصر .... إنه قرار الموت».[١٧] حقاً، قد يكون الاستشهاد عملاً من قبيل البطولة، إلا أنه من الصعب القبول بأنه يشكل استجابة واقعية عملية فى اطار نزاع كالصراع العربى ـ الإسرائيلى.

<u>الجغرافيا والسكان:</u>

يشكل العمق الجغرافى والسكانى الذى عرضه القذافى على جمال عبد الناصر فى حديثه لهيكل العنصر الثانى من عناصر البيئة الداخلية التى تنبع منها سياسة القذافى الخارجية.[١٨] فليبيا دولة كبيرة المساحة (رابع أكبر دولة فى القارة الأفريقية) محدودة السكان إذ لا يتعدى تعداد سكانها أربعة ملايين نسمة (أى فى الترتيب الثالث والثلاثين بالنسبة للقارة الأفريقية والحادى عشر على مستوى العالم العربى). وباستثناء موقعها الجغرافى الاستراتيجى على شاطئ البحر المتوسط واشتراكها فى الحدود مع أربع دول عربية ودولتين أخريين أفريقيتين فإن هذه المساحة الشاسعة الممتدة تعد محدودة القيمة. إذ أن الأراضى القابلة للزراعة منها فى الوقت الحاضر ضئيلة للغاية على الرغم من أنها كانت تعد بمثابة «سلة غذاء» روما قبل نحو خمسة عشر قرناً مضت. فضلاً عن ضآلة سكانها كما سبقت الاشارة ـ نحو ١:١٢ من تعداد سكان مصر ـ والذين يتمركزون فى ثلاث مناطق هى طرابلس وبنغازى على ساحل البحر المتوسط وواحة فزان فى جنوب غربى البلاد.

ويعتبر البترول بحق أكثر ما تحتويه الأراضى الليبية قيمة. وتقدر احتياطياته مع مطلع التسعينات بنحو ٢٠ بليون برميل. وهو ما كان له أثره على ارتفاع متوسط الدخل الفردى لسكان البلاد ليبلغ ٦٠٠٠و٦ دولار فى أوائل السبعينات و ٠٠٠و٩ دولار فى أوائل الثمانينات. ومنذ الانقلاب الذى قاده العقيد القذافى استخدمت هذه الثروات البترولية الضخمة فى تحقيق العديد من برامج الرفاهية الاجتماعية الطموحة،

خاصة فيما يتعلق بالنواحى التعليمية. كما استخدمت أيضاً فى القيام بمغامرات خارجية جريئة، بما فى ذلك الاستحواذ على كميات كبيرة من الأسلحة تفوق قدرة ليبيا على استخدامها.[١٩] بايجاز، يمكن القول أن وضع ليبيا على النقيض تماماً من وضع مصر. فبينما يتسم الوضع الليبى بالثروة وضآلة السكان والموقع الهامشى نجد أن الوضع فى مصر مثقل بأعباء الأعداد الكبيرة من السكان وضآلة الموارد وإن تمتعت بموقع استراتيجى متميز على المستويين العربى والعالمى.

ومن الطبيعى أن يكون لهذا الوضع آثاره المباشرة على السياسة الخارجية. فإذا كانت ليبيا تمتلك الوسيلة - البترول - والهدف - الناصرية الجديدة - التى يحتاجها العرب، فإنها تفتقر الى الثقل الديموجرافى والموقع الاستراتيجى اللذين تتمتع بهما بلدان عربية أخرى. وتهدف السياسة الليبية الى المزج بين هذين الجانبين، وهو هدف ينبع من ويقود الى تحقيق هدف الناصرية الجديدة فى الوحدة العربية ومواجهة الامبريالية. وإذا كان صحيحاً أن بعض الدول العربية تمتلك البترول، فإنها تفتقر الى الرؤية الواضحة - إن لم تكن تفتقر الى أية رؤية على الاطلاق - على النحو الذى تتسم به رؤية العقيد القذافى. ومن ثم كان من الضرورى بالنسبة للسياسة الليبية أن تبحث لنفسها عن مساندة عربية شعبية ولا تقتصر على مجرد الاعتماد على المساندة الرسمية من قبل الحكومات العربية.[٢٠]

القدرات الإقتصادية والعسكرية:

تتحدد القدرات الاقتصادية والعسكرية لدولة ما فى علاقتها بالسياسة الخارجية بعاملين: السكان والجغرافية. وباستثناء البترول وعوائده فإن الاقتصاد الليبى يعد متواضعاً وعلى درجة عالية من الاعتماد على المصادر الخارجية سواء فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية أو الصناعية. فعلى الرغم من الجهود الضخمة لم تحقق الزراعة الليبية أمل البلاد فى تحقيق الاكتفاء الذاتى. كما أنه ليس من المتوقع أن يتحقق ذلك فى المستقبل القريب على الأقل نتيجة سوء الادارة والتخطيط.[٢١] فضلاً عن

أن ليبيا لا تمتلك قاعدة صناعية ولا حتى مواد أولية قابلة للتصنيع. ولا توجد بالبلاد أية صناعة للأسلحة وليس هناك ما يشير الى امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلاح.

كذلك فإن القدرة العسكرية الليبية تعد متواضعة بسبب ضآلة تعداد سكان البلاد والافتقار الى الخبرات الفنية أو العسكرية بصفة عامة. غير أن العوائد البترولية هى التى تمنح السياسة الخارجية الليبية قوتها. فالسياسة الليبية تعبر أصدق تعبير عن مقولة والتر ليبمان والتى ترى ضرورة التوافق بين أهداف السياسة الخارجية لدولة ما والوسائل المتاحة لديها فى تحقيق هذه الأهداف. فبينما أدت العوائد البترولية الفجائية الضخمة فى أواخر الستينات بالقذافى الى تبنى أهدافاً عريضة ونهجاً غير تقليدى فى تحقيقها أدى به انخفاض هذه العوائد منذ منتصف الثمانينات الى تحجيم أهدافه وفق امكانياته المتضائلة. وبنفس المنطق يمكن القول أن أى ارتفاع فى أسعار البترول ـ كما هو متوقع مع منتصف التسعينات ـ يمكنه أن يبعث من جديد أهداف القذافى من وراء المغامرات العسكرية الخارجية والتأييد الواسع النطاق للحركات الثورية ... الخ ومن ثم اعادة تأكيد السياسة المتشددة فيما يتعلق بالقضايا الثورية العربية والأفريقية.

أما فيما يتعلق بالقوات المسلحة الليبية فإنها تضم نحو ٩٠و٠٠٠ مقاتل، أى فى حجم القوات المسلحة السعودية، وتأتى فى الترتيب السابع على المستوى الأفريقى والثامن على المستوى العربى. وتشهد هذه القوات نمواً مضطرداً منذ وصول العسكريين الى السلطة فى البلاد. ولعل ما شهدته فى عام ١٩٧٨ يمثل طفرة حقيقية إذ تضاعف حجمها بنحو الثلثين عن العام السابق. وتضاعف حجمها مرة أخرى فى الفترة بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٤. ونتيجة لذلك بلغت نسبة المجندين الى المدنيين ٢٤:١، وهى نسبة أعلى منها بكثير فى أى من الدول الأفريقية والعربية الأخرى باستثناء كل من سوريا والعراق ودولة الإمارات.(٢٢) ومع ذلك يحتقر القذافى جيشه. إذ أعلن فى عام ١٩٨٨ فى الذكرى التاسعة للانقلاب العسكرى الذى قاده تسريحه للجيش بسبب

عدم رضائه عن أدائه فى تشاد. إلا أنه أعاد فى نفس العام تنظيمه فى شكل جيش نظامى من «الحرس الشعبى»، وأصدر أوامره بالتجنيد الاجبارى لمدة عامين.

ولاتزال القوات المسلحة الليبية تعتمد على المصادر الخارجية فى التدريب. بل بلغ بها الأمر الى حد استخدام عناصر أجنبية، بصفة خاصة فى القوات الجوية التى تعتمد على طيارين من الإتحاد السوفيتى وكوريا الجنوبية وباكستان وفلسطين فى قيادة طائراتها.(٢٣) وعلى الرغم من كل ذلك لم تستطع هذه القوات أن تحقق نتائج ايجابية. فالجيش الليبى تلقى صفعة قوية من القوات المسلحة المصرية فى مواجهة الحدود التى وقعت فى عام ١٩٧٧، ومن التشاديين وحلفائهم فى الحرب التى دارت رحاها فى الشمال التشادى عام ١٩٨٧. كما لم تنجح جهوده فى مساندة الأنظمة الحاكمة التى سقطت فى أوغندا فى عام ١٩٧٩ وفى تشاد فى عام ١٩٨٣. ولعل أكثر الجوانب ايجابية فيما يتعلق بالقوات المسلحة الليبية نجاحها فى نقل الدبابات والقوات بمهارة عالية الى تشاد فى عام ١٩٨١ وإن كان ذلك قد تم من خلال المساعدة السوفيتية.

ومن المعروف أن ليبيا تعد عضواً فى ثلاث معاهدات للتعاون العسكرى. الأولى مع الجزائر وفقاً لاتفاقية «حاسى مسعود» فى عام ١٩٧٥. والثانية مع كل من إثيوبيا واليمن الجنوبى بمقتضى اتفاقية عدن فى عام ١٩٨١. والثالثة هى اتفاقية الإتحاد مع سوريا فى عام ١٩٨٠. بيد أن معاهدة مراكش فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ والتى أعلن بمقتضاها قيام اتحاد المغرب العربى الكبير قد أنهت فعالية كل من هذه الاتفاقيات الثلاث. ويمكن القول أن هذه المعاهدة الأخيرة لم يترتب عليها أية التزامات فيما يتعلق بالدفاع الجماعى، بل على العكس خلقت آثاراً سلبية فيما يتعلق بالنواحى الأمنية إذ قيدت ليبيا بالتنسيق الاقتصادى [illegible] أنها فى ذلك شأن أى معاهدة عسكرية - بهدف خلق جماعة آمنة.(٢٤)

الإطار السياسي:

لقد إستطاع القذافي من خلال تبنيه للاسلام والاشتراكية أو العدالة الاجتماعية أن يحتكر الرموز الثقافية للشرعية. دعم من ذلك الموقف الايجابي الذى إتخذه حيال القضية الفلسطينية باعتبارها أحد المحكات الرئيسية لشرعية النظم العربية.

والحقيقة أن تاريخ ليبيا يزخر بالمتمردين والقادة الدينيين الأقوياء. وانطلاقاً من الإعتراف بقوة العقيدة الاسلامية حاول القذافي أن يضفي على «الجماهيرية» طابعاً اسلامياً وذلك بجعل القرآن المصدر الرئيسي للتشريع فى البلاد.[٢٥] ورغم أن تفسير القذافي الشخصي والعصرى للاسلام أدى الى شعور الكثيرين من أبناء البلاد بالاغتراب، إلا أن المجتمع الاسلامي لايزال بالنسبة له يمثل مجتمعاً بديلاً لأنماط المجتمعات الشيوعية والغربية بكل ما يمثله من اختلافات جذرية عنها.

أما من الناحية الواقعية، فمايزال القذافي ورفاقه من قادة الانقلاب يبحثون عن اجابات جديدة ومقنعة للتساؤلات التقليدية حول الحكم والسياسة. ولقد تمخضت محاولاتهم المتكررة لايجاد المؤسسات المناسبة للثورة عن أشكال جديدة ومبتكرة تماماً مثل مفهوم «الجماهيرية». كما تمخضت عن فكرة المزج بين السلطة والمشاركة من خلال اعطاء السلطة للشعب، وما ارتبط بذلك من اعادة التوجيه الكامل لمفاهيم الجماهير حول ما يمكن أن تفعله بها. وتعد محاولات النظام جادة فى هذا الصدد وإن لم تكن جديدة. إذ أن ما قامت به فى سبيل التوفيق بين القيم المتعارضة لا يعدو أن يكون متماثلاً مع الرؤية التقليدية للأنظمة السلطوية تحت مسمى السلطة الشعبية والمشاركة.

غطت المرحلة الأولى من الأشكال المؤسسية للنظام النصف الأول من السبعينات عندما كانت السلطة تمثل من خلال المجلس الثورى الحاكم بقيادة الضباط الأحرار وبمشاركة اللجان الشعبية للاتحاد الاشتراكي العربي. ولا يخفى أن كليهما مستعار من النموذج الناصرى.[٢٦] ومع

فشل كل من الجهازين السابقين فى القيام بالعمل المنوط به بدأت عملية اعادة التنظيم فى عام ١٩٧٥ لتعلن بداية المرحلة الثانية للبناء المؤسسى فى البلاد. وهو البناء الهرمى الحالى من اللجان الشعبية والذى يقف على قمته مؤتمر الشعب العام. تعمل هذه اللجان الشعبية كأجهزة للمشاركة على مختلف المستويات. الى جانب ذلك تم تعيين مجموعة من الأمناء كممثلين للسلطة ولتحقيق الانضباط. أعقبه تعيين بعض اللجان الثورية بصورة تدريجية. وفى عام ١٩٧٨، بدأت مرحلة ثالثة من المد الاشتراكى ترتب عليها المزيد من الشعور بالاغتراب بين أبناء الطبقة الوسطى الصاعدة والتى استفادت من الثروة البترولية. ومع تزايد عدم الرضى الشعبى، ومن ثم العنف الحكومى، بلغت المواجهة بين الجماهير والنظام أوج قمتها فى عام ١٩٨٦ عندما بدت قوى المعارضة قاب قوسين أو أدنى من الاطاحة بالنظام الحاكم.[٢٧] وفى نفس الوقت، كان للغارة الأمريكية على طرابلس تأثير مزدوج. إذ أدت الى تزايد قوة المساندة والتأييد الشعبى للنظام - وبالتالى اضعاف القوى المعارضة - من ناحية. كما أدت الى خلق حالة من عدم التيقن قادت بدورها الى بعض التحرر الحكومى من ناحية أخرى. فتم تشكيل حكومة جديدة، بصفة خاصة من بين التكنوقراط، قدمت الى مؤتمر الشعب العام فى مارس ١٩٨٧. قامت هذه الحكومة بمجموعة من الاجراءات للتخفيف من حدة سيطرة الدولة على المجتمع والحياة الاقتصادية فى البلاد. من بين هذه الاجراءات زيادة دور القطاع الخاص فى العملية الانتاجية، ووضع ميثاق لحقوق الانسان، واغلاق الكثير من السجون. إلا أنه رغم كل ذلك لم تحل قضية المشاركة.

ولكى يمكننا التعرف على مدى نجاح ليبيا فى الاضطلاع بدور الناصرية الجديدة كما حددته لنفسها - على الأقل من الناحية النظرية - يتعين علينا أن نحدد أولاً خصائص السياسة الرسمية للدولة وكذا سلوكياتها. فإذا كان الشعار الناصرى «الحرية والاشتراكية والوحدة» الذى تبنته ليبيا فى عام ١٩٦٩ كشعار فلسفى لثورتها قد وضع الحرية بصورة مقصودة فى المقام الأول إلا أن تعريفات مصطلحات الشعار تتداخل مع بعضها فى الاستخدام الليبى. إذ ترتبط الحرية بالاشتراكية

ارتباطاً وثيقاً ومن ثم ينظر إليها باعتبارها الوسيلة الأساسية لتحقيق الهدف النهائى المتمثل فى الوحدة العربية.

ففى خطابه الذى ألقاه فى طرابلس بعد فترة وجيزة من قيام الثورة الليبية حدد القذافى تفسيراً رسمياً للشعار الناصرى بقوله: «الحرية ... هى تحرير أرضنا الغالية من كافة شرور الدخلاء، من كل العناصر الامبريالية والرجعية، وأيضاً تحرير الوطن العربى فى كل أجزائه من كل دخيل ومعتد أثيم».(٢٨) أى أن القذافى يرى أن الحرية تعنى القضاء على السيطرة الامبريالية والرجعية ليس فقط فى ليبيا بل أيضاً فى كافة أجزاء الوطن العربى. ومن هنا كان انتقاد القذافى منذ البدايات الأولى لنظامه للمعسكر «الامبريالى» بصفة خاصة إسرائيل والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى - توقف فيما بعد عن انتقاده لهذا الأخير - كما كان انتقاده للدول العربية «الرجعية».

وعلى الرغم من أن القذافى قد أكد على أن النظام الليبى نظام اسلامى إلا أنه انتقد مع ذلك الأنظمة العربية والاسلامية باعتبارها أنظمة رجعية من وجهة نظره. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى ما ذكره هيكل عما أصاب القذافى من ذهول أثناء مؤتمر قمة الرباط فى ديسمبر ١٩٦٩ عندما قام رئيس الوزراء المغربى - وفقاً للتقاليد المغربية - بتقبيل يد الملك الحسن الثانى. ويضيف هيكل أن القذافى انفجر قائلاً: «أما يزال هناك تقبيل للأيدى فى العالم العربى؟ أما نزال نتمسك بمثل هذه العادات من بقايا الاقطاع والعبودية؟ كيف يمكن أن نحرر فلسطين إذا كنا لانزال نقبل الأيدى؟».(٢٩)

تشير هذه الواقعة فى حقيقة الأمر الى جانب هام فى سياسة العقيد القذافى. وهو الجانب الذى يقوم على أساس ضرورة أن يكون هناك رؤية عصرية اسلامية حتى يمكن تحقيق الحرية. ويعد هذا الميل نحو التحديث والعصرنة عاملاً هاماً فى علاقة القذافى بالنظم العربية المحافظة وعلاقته بالإتحاد السوفيتى والدول التى تتعامل معه.

ليس ذلك فحسب، بل هناك معنى آخر «للحرية» فى الأيديولوجية الليبية الرسمية. فلقد صرح القذافى فى خطابه أمام مؤتمر الرباط فى عام ١٩٦٩ بأن: «الحرية هى أيضاً تحرير الانسان من الفقر والجهل والمرض والظلم».(٣٠) هذه الحرية الداخلية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بما يعنيه القذافى بالاشتراكية. إذ أن الاشتراكية الليبية تستخدم كمرادف «للعدالة الاجتماعية» وذلك لتمييزها عن الاشتراكية الماركسية الالحادية والمتعارضة مع مفاهيم الاسلام وتعاليمه. يقول القذافى: «إن أولئك الذين عانوا من الظلم ونُهبت ثرواتهم لن يقبلوا بديلاً عن الاشتراكية. إنهم سوف يفرضونها بالقوة وسيقاتلون حتى تصبح حقيقة واقعة وحتى يحصلوا على كفايتهم من الانتاج من خلال توزيع عادل».(٣١) ولا يخفى أن هناك محاولة من جانب القذافى لكسب التأييد والمساندة الجماهيرية لأهدافه تقبع خلف هذا التركيز على الجوانب المادية. ويمكن للمرء أن يستنتج من الفقرات السابقة للقذافى أن الاشتراكية تعنى توزيعاً اجتماعياً عادلاً يقوم على أساس من المبادئ الاسلامية والاكتفاء الذاتى الذى يعنى من وجهة نظره اكتفاءاً على مستوى الدولة أيضاً.

ولمزيد من الايضاح لأهداف السياسة الخارجية الليبية حدد القذافى مجموعة متتابعة من السياسات التقدمية:

> «وللحفاظ على هذه الوحدة الوطنية العظيمة كعلامة مميزة لليبيا يجب أن نغلق الباب تماماً أمام السياسات القائمة على التحزب والانقسام. كما يجب ألا يسمح للاقليمية بأى حال من الأحوال أن تنمو بعد اليوم. علينا أن نؤمن بهذه الشعارات ونرفع راياتها أملاً فى تحقيقها. علينا أن نرفع شعارات التطهير الكامل والحياد الايجابى وعدم الانحياز. علينا أن نرفع شعار «نعادى من يعادينا ونصادق من يصادقنا». وعلينا أيضاً أن نرفع شعار الوحدة الوطنية كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة».(٣٢)

مما سبق يمكن استخلاص مجموعة من العناصر الهامة فى سياسة القذافى الخارجية.(٣٣) يتمثل أول هذه العناصر فى التأكيد على الوحدة الليبية. ويتمثل ثانيها فى تحقيق الاستقلال التام بما يتضمنه ذلك على سبيل المثال من عدم السماح بوجود أية قواعد عسكرية أجنبية. أما ثالثها فيتمثل فى الأهداف العريضة للحياد الايجابى وعدم الانحياز، وتأييد القوى الصديقة ومعاداة القوى المعادية. وأخيراً يزعم القذافى ـ

كما هو الوضع بالنسبة للناصرية - أن هدفه النهائى هو تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ولعله من الملاحظ أن الهدفين الأول والأخير يتعلقان بتدعيم السلطة - سلطة القذافى - وتقويتها.

ومن المتوقع - كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول - أن يكون هناك مراحل متميزة فى السياسة الخارجية الليبية. بل وربما تتواكب هذه المراحل مع مختلف مراحل التغير فى السياسة الداخلية للبلاد.[34] وهو ما يمكن ملاحظته بالفعل. ففى خلال السنوات الخمس الأولى من عمر النظام يمكن ملاحظة التغير على النحو التالى: فى البداية وخلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ كان التركيز على استعادة السيطرة على الممتلكات والثروات الوطنية - القواعد الأجنبية وأسعار البترول وحصص انتاجه. أعقب ذلك - وبقدر من التداخل - مرحلة من التركيز على الوحدة مع مصر وسوريا والسودان فى الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ انتهت بالعزلة ثم محاولة أخيرة للوحدة مع تونس فى عام ١٩٧٤. ومما لاشك فيه أن مرحلة العزلة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ - والتى تتواكب مع فترة التجديد فى الثورة الثقافية فى الداخل - تمثل نقطة تحول خطيرة فى السلوك السياسى الليبى قادت الى مرحلة جديدة من الابتعاد عن بلدان المشرق العربى واعادة تركيز الاهتمام نحو بلدان المغرب العربى والبلدان الأفريقية الاسلامية المجاورة. إذ أعقب الوحدة الليبية-التونسية - التى لم تستمر إلا لفترة قصيرة للغاية - توقيع معاهدة «حاسى مسعود» مع الجزائر فى العام التالى. وفى نفس الوقت، قامت ليبيا بتمويل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب «البوليساريو» فى الصحراء الغربية. كما قدمت المساعدات المالية لموريتانيا قبل أن تتدخل بصورة مباشرة فى شئونها الداخلية فى أعقاب الانقلاب العسكرى الذى شهدته البلاد فى عام ١٩٧٨. فضلاً عن الدعم المتزايد للقوى المتصارعة فى كل من مالى والنيجر وفى بعض الأحيان فى السنغال.

ومع أوائل الثمانينات، كانت ليبيا تساند الانقلابات العسكرية فى كل من جامبيا وغانا وفولتا العليا الى جانب دعمها المباشر للمتمردين

فى تشاد بعد الانقلاب العسكرى المحافظ الذى وقع فيها فى عام ١٩٧٥ من خلال محاولة الوحدة والاحتلال العسكرى فى عام ١٩٨١. كما غطت العلاقات الوطيدة مع نظام عيدى أمين العسكرى فى أوغندا النصف الثانى من السبعينات. وفى أعقاب زيارة السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ شارك القذافى فى تأسيس «جبهة الرفض» ثم «جبهة الصمود». وظل ملتزماً بمبادئها - والمتعلقة باللاءات الثلاث التى تمخض عنها مؤتمر القمة العربى بالخرطوم فى عام ١٩٦٧ وهى: لا للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ولا للاعتراف بإسرائيل، ولا للسلام مع إسرائيل - حتى بعد أن أعلنت القمة العربية المنعقدة بفاس فى عام ١٩٨٢ التخلى عنها.

وفى النصف الثانى من الثمانينات وجدت ليبيا نفسها معزولة بصورة متزايدة على المستوى العربى بسبب استمرار تمسكها بسياسة الصمود وعلى المستوى الأفريقى بسبب حملتها على تشاد. وبدا واضحاً على سياستها الخارجية أنها تحاول الخروج من عزلتها بأقل قدر ممكن من التخلى عن أهدافها الجوهرية. ولعل الوفاق الودى مع المغرب فى عام ١٩٨٣ وتطبيع العلاقات العربية - الأفريقية من خلال معاهدة «أوجدا» فى عام ١٩٨٤ تمثل بعض المحاولات فى هذا الصدد. إلا أن المغرب قام بالغاء معاهدة «أوجدا» فى عام ١٩٨٦. كما وقفت تونس حائلاً دون انضمام ليبيا الى معاهدة الصداقة الجزائرية - التونسية - الموريتانية فى عام ١٩٨٧. وفى نفس العام، لم يلق الاستفتاء الذى أجرى فى الجزائر حول الوحدة المزمع قيامها بين ليبيا والجزائر تأييداً شعبياً.

وفى عام ١٩٨٩ أدت مجموعة من التطورات الى قيام اتحاد المغرب العربى ودخول السياسة الخارجية الليبية مرحلة التسعينات - أو بالأحرى المرحلة التعاونية. تمثلت أهم هذه التطورات فى التغير الرئاسى وسياسة التهدئة فى تونس، وفى الصعوبات الاقتصادية ومحاولات التكيف فى الجزائر فى الوقت الذى بدت فيه رغبة ليبيا فى تحقيق أى شيء دون مستوى الوحدة للخروج من اطار العزلة التى

وجد النظام نفسه أسيراً لها.

ومع ذلك فإن النظرة المتأنية للأحداث وتوقيتاتها يمكنها أن تطمس معالم المراحل السابق الاشارة إليها في اطار السياسة الخارجية الليبية. إذ أن اهتمام القذافي بموريتانيا يرجع الى زيارته لها في عام ١٩٧٢ عندما اكتشف أن الموريتانيين يتحدثون نفس اللهجة العربية التي يتحدث بها الليبيون. كما شهد العام نفسه زيارة الرئيس التشادي «تومبالباي» الى ليبيا والاعتراف التشادي «السري» بالحقوق الليبية في اقليم «أوزو» بشمال تشاد. وإن كان توقيع الهدنة مع المغرب وما أعقبه من استئناف لكافة أشكال النزاع الليبي - المغربي في كل من منتصفي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ يظهر نمطاً منتظماً من السلوك. إلا أن استمرارية هذا النمط قد شهدت بعض التغير مع فشل مؤتمر قمة دول منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص قضيتي الصحراء الغربية وتشاد في عام ١٩٨٢ وعودة ليبيا الى التدخل في تشاد في منتصف عام ١٩٨٣.

وعليه يمكن القول بأن السياسة الخارجية الليبية هي سياسة تقوم على اغتنام الفرص وإن كانت تدار على أساس مجموعة من المبادئ الثابتة والتي سبقت الاشارة إليها. فما أن تلوح في الأفق فرصة ما تتحرك ليبيا. وعندما يتغير الحال وتكثر الصعاب تلجأ الى الانسحاب دونما تغير في أهدافها. هذه المرونة التكتيكية بلا شك وراء ما التصق بالقذافي من سمعة على أنه «انتهازي» و «متقلب» ويعمل على اخفاء الاستمرارية فيما يتعلق بأهدافه.

ثانياً: عملية صنع القرار:

يشوب الحديث عن «شخصنة» السياسة الليبية وامكانية استخدام اصطلاحي «القائد» و «الدولة» كمترادفين الكثير من جوانب الخطأ. فإذا كان صحيحاً أن القذافي هو صانع السياسة في ليبيا - في مجال السياسة الخارجية أكثر منه في مجال السياسة الداخلية - باعتباره ليس فقط باتخاذ القرارات الهامة بل أيضاً بتحديد المحتوى

الأيديولوجى الذى تصنع فى اطاره. وإذا كان صحيحاً أيضاً أنه يقوم بنفسه برئاسة وفد بلاده ومبعوثيها الى البلدان الأخرى تماماً مثلما يتولى سلطة اصدار قرارات السياسة الخارجية، إلا أن كل ذلك يتم فى اطار مؤسسى وفى ظل بعض القيود السياسية.

ويعد مكتب الاتصال الخارجى - الذى حل محل وزارة الخارجية فى عام ١٩٨٠ - الجهاز المسئول عن العلاقات الخارجية فى ليبيا. ويرأس هذا المكتب أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى. فطبقاً لنظام الجماهيرية المعمول به فى ليبيا، يشكل الأفراد فى كل فرع من أفرع الخدمة المدنية لجنة ويقومون باختيار من يقوم بادارته. وتقوم مكاتب الأخوة بتمثيل مكتب الاتصال الخارجى فى مختلف البلدان العربية والاسلامية والمكاتب الشعبية فى بلدان العالم الأخرى. وإذا كانت الجماعة الليبية فى هذه الدول هى التى تقوم بتشكيل هذه المكاتب وتختار قياداتها من الناحية النظرية، إلا أن الواقع العملى غير ذلك. فهذه المكاتب - سواء فى ليبيا أو فى الخارج - تعمل كأجهزة دبلوماسية وتحدد بقرارات تصدر فى طرابلس ويديرها مسئولون يتم تعيينهم من قبل القذافى أو مَن معه من القيادات السياسية.

أما فيما يتعلق بما يدور فى آطار مثل هذا التنظيم أو البناء فى الداخل أو فى الدوائر السياسية فى الخارج فإنه يصعب تحديده بدقة. ومع ذلك يمكن تحديد الشخصيات البارزة والنشطة التى تعاون القذافى فى هذا الاطار وهم: جاد الله عزوز أمين مكتب الاتصال الخارجى، وعبد السلام التريكى وزير الخارجية الأسبق ومستشار الرئيس للعلاقات الخارجية. وفى بعض الأحيان يقوم بقية أعضاء الضباط الأحرار بمهام خارجية كمبعوثين أو يشاركون فى عملية صنع القرار وهم: الرائد عبد السلام جلود المسئول عن شئون الحكومة، واللواء أبو بكر يونس القائد العام للقوات المسلحة، واللواء مصطفى الخروبى مدير جهاز المخابرات، والرائد الخويلدى الحميدى المسئول عن اللجان الشعبية المسلحة ورئيس الأركان. كما يقوم فى بعض الأحيان بعض مستشارى الرئيس - الى جانب عبد السلام التريكى - بالاشتراك فى اتخاذ

القرارات المتعلقة بالشئون الخارجية مثل عمر الأسطى بالنسبة للنواحى السياسية وأحمد قذاف الدم بالنسبة للنواحى الأمنية.(٣٥)

وباستثناء بعض المواقف والأحداث المحدودة لا يعرف إلا القليل عن كيفية اسداء المشورة وابداء الآراء بين أعضاء الجماعة القائمة على صنع قرارات السياسة الخارجية. ولعل من أكثر هذه المواقف والأحداث المحدودة أهمية وخطورة هى «قضية المحيشى» فى عام ١٩٧٥ والتى تمثل نقطة تحول أساسية فى توجه النخبة العسكرية الحاكمة.(٣٦) وتتلخص القضية فى أن الرائد عمر المحيشى - أحد جماعة الضباط الأحرار الأصليين - أراد كبح جماح التوجه الراديكالى الصاعد للنظام والحد من مغامراته الخارجية وما تتكلفه البلاد فى سبيل ذلك من نفقات باهظة لشراء الأسلحة السوفيتية فى وقت كانت فيه عوائد البترول الليبية تشهد انخفاضاً مؤقتاً. خطط المحيشى للقيام بانقلاب للاطاحة بالنظام القائم إلا أنه لم ينجح فى ذلك. فما أن اكتشف أمره حتى فر الى مصر ومنها الى المغرب التى ظل بها الى أن عاد الى ليبيا أثناء معاهدة «أوجدا» حيث أغتيل. وتجدر الاشارة الى أنه كانت هناك بعض الاختلافات الجوهرية من قبل بينه وبين بقية أعضاء النخبة العسكرية الحاكمة حول أمور مماثلة مثل قرار الضغط فى أواخر عام ١٩٧٠ لتحقيق الوحدة مع مصر بدلاً من تقوية العلاقات مع بلدان المغرب العربى، وقرار تأييد الاستمرار فى الاتحاد مع مصر على الرغم من الاستقبال الفاتر فى يولية ١٩٧٢ ومارس ١٩٧٣، والقرار الخاص بتفضيل الموقف المرن على الموقف الحاسم فى مواجهة شركات البترول خلال مفاوضات طرابلس الثانية فى مارس ١٩٧١.(٣٧)

فعلى سبيل المثال، تغلبت وجهة نظر القذافى بالنسبة للقرارات الخاصة بالعلاقات مع مصر فى اللحظات الأخيرة من خلال قيامه بتهديد الأغلبية المعارضة له بتقديم استقالته. وكنتيجة للمداولات التى وقعت فى هذا الخصوص أجبر محمد نجم - عضو جماعة الضباط الأحرار - على تقديم استقالته كوزير للخارجية. أما فيما يتعلق بالموقف ازاء شركات البترول سادت وجهة نظر عبد السلام جلود على وجهة نظر

القذافى. ومع ذلك أضحت عملية صنع القرار منذ قضية المحيشى أقل تشاركية بين الرفاق العسكريين نتيجة انخفاض عدد الضباط الأحرار فى الجماعة العسكرية الحاكمة من ناحية، وتخصيص جوانب محددة لكل منهم من ناحية أخرى. وحتى عبد السلام جلود قد اهتز وضعه فى النظام فى منتصف الثمانينات نتيجة الصراع حول السياسة الليبية ازاء تشاد. وأضطر الى اللجوء الى سوريا مع فشل الهجوم الليبى على تشاد فى ١٩٨٦ قبل أن يعود الى ليبيا بعد أن تحسنت الأوضاع فى العام التالى. باختصار، يمكن القول أن أعضاء نخبة صنع قرارات السياسة الخارجية فى ليبيا لا يعدو أن يكونوا مستشارين للقذافى أكثر من كونهم أى شيئ آخر.

ثالثاً: سلوك السياسة الخارجية:

تطرح النظرية الثالثة للعقيد القذافى كما وردت بالكتاب الأخضر نموذجاً بديلاً للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية لكلا النموذجين اللذين تتبناهما كل من الكتلتين الشرقية والغربية.

> تطرح النظرية العالمية الثالثة نفسها كبديل للأيديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية. وهى وإن كانت قابلة للتطبيق بصفة أساسية فى البلدان الاسلامية إلا أنها تطرح فى ذات الوقت مجموعة من المبادئ المفيدة بالنسبة لبلدان العالم الثالث غير الاسلامية. تتبنى ليبيا عدم الانحياز بصفة عامة والحياد الايجابى بصفة خاصة كبديلين للانحياز الى الشرق أو الى الغرب. وبينما يقوم عدم الانحياز أساساً على تجنب الارتباط بأى من الكتلتين، يتضمن الحياد الايجابى قدراً من المغامرة فى تتبع أهداف السياسة الخارجية بما فى ذلك العلاقات الثنائية دون مستوى الانحياز مع الشرق أو الغرب.[٣٨]

غير أنه من الواضح أن القذافى لا يلتزم بسياسة عدم الانحياز وفقاً للتعريف السابق والتى تقوم على أساس «تجنب الارتباط بأى من الكتلتين». ومع ذلك يتمثل أحد أهداف القذافى فى تحقيق الاكتفاء الذاتى الليبى - بصفة خاصة فى مجال الزراعة - والذى يأتى على قمة أولويات النظام: «لا استقلال لمن يحصلون على قوتهم من وراء البحار».[٣٩]

ليبيا والغرب:

من المعروف أن ليبيا تعتمد على الغرب اعتماداً كبيراً في الحصول على الغذاء والمنتجات الصناعية وبعض العمالة المدربة. ويمكن القول بصفة عامة أن علاقات ليبيا التجارية مع الغرب مستقرة الى حد كبير. وباستثناء مشتروات السلاح لم يتغير نمط الواردات الليبية كثيراً منذ قيام الثورة فى عام ١٩٦٩ وحتى الآن عنه فى الفترة السابقة. وباعتبار أن ليبيا كانت مستعمرة إيطالية تأتى إيطاليا على قمة الدول الغربية المصدرة الى ليبيا، يليها المانيا، ثم فرنسا. فلقد بلغت واردات ليبيا من إيطاليا نحو ٤و٢٦٪ من اجمالى الواردات الليبية فى عام ١٩٧٩ ونحو ٣و١٤٪ من ألمانيا و ٢و٨٪ من فرنسا، فضلاً عن نحو ٩و٨٪ من اليابان. ما يهمنا هو أن هذا الترتيب ظل ثابتاً طوال السبعينات والثمانينات.(٤٠)

ليس ذلك فحسب، بل زادت كثافة الصادرات الليبية الى بلدان أوربا الغربية - والى الولايات المتحدة فيما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ - أكثر منه الى بلدان الكتلة الاشتراكية أو بلدان العالم النامى. ففى عام ١٩٧٩ جاءت الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المستقبلة للصادرات الليبية، إذ بلغت الصادرات الليبية إليها نحو ١و٣٦٪ من اجمالى الصادرات الليبية بعد أن كانت فقط ٧و٢٪ فى عام ١٩٧٠، يليها إيطاليا بنسبة ١٨٪ بانخفاض قيمته ٩و٧٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٠.(٤١)

وحتى الحظر الذى أعلنه الرئيس ريجان على المشتروات الأمريكية من البترول الليبى فى عام ١٩٨٢ كانت الصادرات الليبية الى الولايات المتحدة تشهد تزايداً ملحوظاً على عكس الوضع بالنسبة للعلاقات السياسية بين البلدين والتى كانت تعانى من التدهور المستمر. فعلى الرغم من أن ليبيا قد نجحت فى أوائل السبعينات من السيطرة على كافة الشركات البترولية العاملة على أراضيها،(٤٢) إلا أنها لاتزال تعتمد على الفنيين والخبراء الأجانب فى ادارة هذه الشركات. إذ تمكنت

ليبيا بعد رحيل الفنيين الأمريكيين فى عام ١٩٨٢ من إحلالهم بآخرين من كندا وإيران والجزائر والكويت ودولة الإمارات.(٤٣) ويعمل فى ليبيا فى الوقت الحالى نحو ٤٦٧٠٠٠ من العمالة الأجنبية فى مختلف القطاعات ـ بما فى ذلك قطاع البترول ـ وهو ما يقرب من نصف تعداد القوة العاملة من أبناء البلاد.

وتشير التقارير الى أن ديون ليبيا الخارجية بلغت عشرة بلايين دولار فى عام ١٩٨٣، منها ٣و٢ بليون دولار مستحقات للشركات الأجنبية التى تقوم بالتصدير الى ليبيا وما بين ٦ـ٧ بليون دولار مستحقات لشركات البناء والتشييد العاملة على أراضيها.(٤٤) كما تشير التقارير أيضاً الى المحاولات الليبية لزيادة الصادرات الى بلدان الكتلة الاشتراكية للتخفيف من أعباء الديون الخارجية وتمويل مشترواتها من السلاح. ومع موجة الركود التى تسود العالم، يمكن القول بأن الحظر الأمريكى السابق الاشارة إليه يمكن أن يكون له تأثيره على خطط التنمية الليبية وكذا نشاطها العسكرى:

> أثرت الوفرة البترولية العالمية جنباً الى جنب مع الحظر الأمريكى تأثيراً كبيراً على تنفيذ الخطة الخمسية الليبية ١٩٨١ـ١٩٨٥ والتى أعلن عنها فى مؤتمر الشعب العام فى يناير ١٩٨١ ويبلغ إجمالى إستثماراتها نحو ٥و٦٢ بليون دولار. فلقد إنخفض إنتاج البترول الليبى الى نصف بليون برميل يومياً. وهو ما ترتب عليه إنخفاض عوائد البلاد من البترول الى ما دون مستوى الإنفاق الجارى. ونتيجة لذلك إضطر العقيد القذافى الى سحب قواته من تشاد والتفكير فى تسوية الديون الليبية مع شركائها التجاريين مثل تركيا واليونان والسويد وبلدان شرق أوربا.(٤٥)

وعلى الرغم من الحظر الأمريكى والوفرة البترولية العالمية لايزال الاقتصاد الليبى قوياً وغير عادى بالنسبة لبلد من بلدان العالم الثالث ـ إذ يحتل متوسط الدخل الفردى فى ليبيا قمة القائمة على المستوى الأفريقى والمرتبة الرابعة مع السعودية على المستوى العربى ـ ويكاد يقترب من قوة الاقتصاديات الغربية. وهذا يفسر سعى السياسات التجارية الأوربية الى عزل الولايات المتحدة من خلال محاولاتها لخلق سياسة غربية موحدة ازاء ليبيا. فما يزال ما جاء بالتقرير المالى لعام ١٩٧٩ صحيحاً حتى بعد مرور عقد من الزمان أو أكثر:

تدفقت ملايين الدولارات من عوائد البترول الليبية من خلال البنك العربي الليبي الدولي الي البلدان الأوربية الضعيفة اقتصادياً وغير المستقرة سياسياً مثل إيطاليا وتركيا وأسبانيا واليونان. وإن كان المرء لا يعلم على وجه التحديد حجم الإستثمارات الليبية في الخارج، إلا أنه من المعلوم أنها تمكنت في خلال العامين الأخيرين من شراء نحو ١٠ في المائة من إجمالي رأسمال شركة «فيات» الإيطالية بما يعادل ٤١٥ مليون دولار. كما منحت تركيا قرضاً قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمساعدتها في ابعاد شبح الفوضى السياسية عن البلاد. فضلاً عن قيامها بارسال مئات الملايين من الدولارات الى أسبانيا واليونان وتونس والمغرب.[٤٦]

والواقع ان الاعتماد الليبى فى الاستثمارات على البلدان الغربية ـ فضلاً عن اعتمادها الحيوى على العمالة الماهرة من الدول الحليفة للغرب مثل مصر وتونس ـ يشكل عنصراً هاماً فى العلاقات الليبية ـ الغربية. «فعلى الرغم من الامدادات السوفيتية الضخمة من الأسلحة ماتزال ليبيا تميل فى علاقاتها الاقتصادية نحو الغرب. إذ تقوم بتصدير بترولها الى الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين، وتعتمد على التكنولوجيا المستوردة من هذه البلاد. كما أن الطلاب الليبيين الذين يدرسون بالخارج يتجهون الى الجامعات الأمريكية وليس الى الجامعات السوفيتية».[٤٧] وهناك عنصر هام آخر فى علاقات ليبيا مع الغرب ويتمثل فى معارضة القذافى «للامبريالية» الغربية، وهو العنصر الذى يفسر تحالفه مع الإتحاد السوفيتى وتأييده للارهاب الدولى.

وعلى الرغم من المزاعم الكثيرة حول ارتباط القذافى بالارهاب الدولى وحركات التحرر الوطنى بمختلف أشكالها إلا أن المنظمات الارهابية غالباً ما تميل الى اخفاء مصادر تمويلها ودعمها. ومن ثم يضحى من الصعوبة بمكان اثبات المساندة الليبية لمثل هذه المنظمات. وإذا كان العقيد القذافى قد اعترف بدعمه للديكتاتور الأوغندى عيدى أمين، ومنظمة الألوية الحمراء الإيطالية، والجيش الجمهورى الأيرلندى، والأجنحة الراديكالية فى منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن تورطه فى العديد من عمليات احتجاز الرهائن والمذبحة التى تعرض لها الفريق الرياضى الإسرائيلى فى أوليمبياد ميونخ فى عام ١٩٧٢ لايزال يكتنفه الكثير من الغموض.[٤٨] ومع ذلك يؤكد جون رايت ـ أحد دارسى السياسة الليبية ـ أن هناك الكثير من الدلائل على أن القذافى يقوم بمغامراته الخارجية بهدف تحقيق المكانة أو السمعة الدولية، وأن ما

يقال عن الاسهامات المالية التي يقدمها في هذا الخصوص مبالغ فيها الى حد كبير.(٤٩) وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن الضجة الأمريكية حول التهديدات الليبية لأمن الولايات المتحدة وادعاءاتها فيما يتعلق بمحاولات اغتيال بعض الشخصيات الأمريكية المعروفة لا تمثل سوى اسهاماً في تزايد نفوذ القذافي وقوته.(٥٠) وبالمثل، فإن دبلوماسية الدفاع التي تبنتها ادارة الرئيس ريجان ـ بما في ذلك الغارة الجوية على طرابلس في عام ١٩٨٦، وعلى مصنع الكيماويات الليبي في أوائل عام ١٩٨٩ ـ تزيد هي الأخرى من مكانة القذافي وتجعل منه رمزاً للعناصر الراديكالية في الشرق الأوسط بكل ما تمثله من خطورة.

ليبيا والإتحاد السوفيتي:

على الرغم من استمرارية الاعتماد الليبي على الغرب في الحصول على السلع والخدمات استطاع نظام القذافي أن يغير من توجه السياسة الخارجية الليبية. فبينما اتسمت هذه السياسة في ظل الملك إدريس السنوسي بالخضوع والتوجه الغربي،(٥١) استطاع العقيد القذافي أن يجبر البريطانيين والأمريكيين على إخلاء قواعدهم العسكرية في ليبيا. فلقد تحقق الانسحاب الكامل للقوات البريطانية والأمريكية من ليبيا في عام ١٩٧٠.(٥٢) ومنذ ذلك التاريخ أعطى القذافي للسياسة الخارجية الليبية نبرة قومية عروبية.

ويمثل الإتحاد السوفيتي في الوقت الراهن أكثر حلفاء ليبيا أهمية من الناحية العسكرية. وعلى الرغم من أن القذافي قد هدد في عام ١٩٧٨ بالانضمام الى حلف وارسو، إلا أنه لم يكن قد دُعي الى ذلك أو أعلن عن امكانية قبوله. ومع ذلك فقد تمت الموافقة من حيث المبدأ على اتفاقية للصداقة الليبية ـ السوفيتية في مارس ١٩٨٣ وإن لم يتم التوقيع عليها. ويبدو أن القذافي قد استطاع التغلب على موقفه المبدئي من الشيوعية الالحادية للإتحاد السوفيتي والتي كثيراً ما وجه إليها الانتقادات في أوائل السبعينات باعتبارها «خططاً امبريالية» سوفيتية في الحرب الهندية ـ الباكستانية.(٥٣) إذ اتجه القذافي ـ بعد

عدد من صفقات الأسلحة المحدودة مع فرنسا - صوب الإتحاد السوفيتي للحصول على مزيد من الأسلحة. فحتى عام ١٩٧٣، كانت منظومة المشتروات العسكرية الليبية متوازنة بصفة عامة. إلا أن النظام الليبي بدأ في ١٩٧٤-١٩٧٥ في شراء كميات كبيرة من الأسلحة للتخزين أكثر منه للاستعمال.(٥٤) إذ ارتفعت مشترواته من الأسلحة لنحو عقد كامل لتعود الى الانخفاض في عام ١٩٨٣ الى نحو ثلث ما كانت عليه في أوج ارتفاعها في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢. ومع ذلك تجدر الاشارة الى أن قيمة مشتروات الأسلحة الليبية من الإتحاد السوفيتي لا تتعدى نصف اجمالي مشتروات البلاد من الأسلحة. أما النصف الباقي فمصدره بلدان غرب أوربا وبلدان أوربا الشرقية والصين وبلدان العالم الثالث المصدرة للأسلحة بنسب متساوية تقريباً.

ومثل أي شيء آخر في عالم الاستراتيجية وتجارة السلاح الذي يكتنفه الكثير من الغموض والسرية يبدو أنه من الصعوبة بمكان أن تتمكن الصحافة من أن تكشف النقاب عن أية أسس منطقية محددة وراء الاستحواذ على الأسلحة. فمنذ أوائل السبعينات حصلت ليبيا على كميات من الأسلحة تفوق بكثير احتياجاتها الدفاعية:

> على الرغم من ضآلة عدد سكانها واستبعاد احتمالات التهديد من الدول المجاورة مثل تونس والنيجر وتشاد والسودان، تمتلك ليبيا أكبر عاشر قوة من الدبابات المتوسطة في العالم. وباستثناء إسرائيل وسوريا، يبلغ تعداد سكان الدول التي تقع ضمن المجموعة التي تمتلك أكثر من ألفي دبابة نحو عشرة أضعاف سكان ليبيا على الأقل. وتعد ليبيا حالة فريدة بين مجموعة الدول الغنية المصدرة للبترول والمحدودة السكان التي لا تعرف نفقاتها العسكرية حدوداً في الوقت الذي ليست هناك فيه ثمة تهديدات عسكرية مباشرة ضدها يمكن الاعتداد بها. كما لا يبدو أن لها تقاليد عسكرية معينة ترغب في التمسك بها. ومع ذلك تبلغ نسبة الدبابات الى قطع المدفعية التي تمتلكها ١:١٢.(٥٥)

ومن المستبعد أن تكون الدوافع السوفيتية هي السبب وراء امداد ليبيا بمثل هذه الكميات الضخمة من الأسلحة. وفي هذا الصدد، يصرح أناتولي جروميكو - أحد رجال الأكاديمية السوفيتية - بقوله: «يتعاون الإتحاد السوفيتي والدول الأفريقية المستقلة تعاوناً وثيقاً من أجل القضاء على بقايا العنصرية والامبريالية بمختلف أشكالها القديمة والجديدة. ولقد أثمر هذا التعاون نتائج طيبة كان لها أثرها الواضح

على تقوية العلاقات بين الإتحاد السوفيتى والبلدان الأفريقية الشابة».(٥٦) ويؤكد جروميكو فى نفس الوقت على أن الإتحاد السوفيتى يعارض تصدير أى شكل من أشكال الثورة ويقدم مساعداته فقط للحكومات الشرعية. ومن الملاحظ أن التصريحات السوفيتية الرسمية تحجب كل ما يتعلق بالمساعدات وتقديم الأسلحة الى البلدان الأفريقية سواء فى مجال التجارة أو التعاون وبطبيعة الحال ما يتعلق بحركات التحرير المعادية للامبريالية.

ومع ذلك يقدم بعض المحللين أسباباً أخرى وراء صفقات الأسلحة السوفيتية الى البلدان الأفريقية ومن بينها ليبيا. إذا أشاروا الى أن الإتحاد السوفيتى قد بدأ فى شحن الأسلحة الى ليبيا فى منتصف السبعينات ليس بسبب طرد الخبراء السوفييت من مصر بل بسبب الرغبة فى الحصول على العملة الصعبة التى كان بامكان عوائد البترول الليبية أن تفى بها: «تجدر الاشارة بصفة خاصة الى أنه كان هناك حاجة مالية ملحة لدى السوفييت للحصول على العملة الصعبة لمواجهة العجز فى ميزان مدفوعاتهم الناجم عن التجارة مع الولايات المتحدة وبلدان غرب أوربا. ومن ثم لم يكن غريباً أن تأتى الاتفاقيات السوفيتية مع الدول المنتجة للبترول على أسس نقدية وبالعملة الصعبة».(٥٧) وبينما كانت هناك بعض القضايا المشتركة إلا أن السوفييت أبدوا قلقاً دائماً من تزايد ارتباطهم بمغامرات القذافى. فمع مطلع الثمانينات رغب القذافى فى مزيد من الحماية السوفيتية لمواجهة الضغوط الأمريكية المحتملة غير أن مفاهيمه حول عدم الانحياز منعته من أن يقدم للسوفييت ما كانوا يرغبون فيه، ألا وهو الحصول على قواعد بحرية لهم فى ليبيا. وفى الوقت الذى وقعت فيه الغارة الأمريكية على ليبيا فى عام ١٩٨٦ كان السوفييت لايزالون ينصحون القادة الليبيين باتخاذ اجراءات وقائية لتجنب أية مغامرة قد تقدم عليها الولايات المتحدة. إلا أنه مع وصول الرئيس جورباتشوف الى قمة السلطة فى الإتحاد السوفيتى بدأت العلاقات السوفيتية ـ الليبية فى الضعف. فلم يعد لدى القذافى من وجهة نظر السوفييت ما يمكنه أن يقدمه لهم وقد انخفضت عوائده البترولية وزادت مشاكله مع الولايات

بما قد يؤثر سلباً على العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية.

أما من جهة ليبيا، فقد كانت الأهداف العريضة للسياسة الخارجية وراء عملية التسليح الضخمة. إذ ركزت الصحافة الليبية فى حقيقة الأمر على أن مواجهة العدو الإسرائيلى والأمريكى هى الهدف من وراء عملية التعبئة وليس الدول المتاخمة لليبيا مباشرة. ولعله من أوضح الأمثلة على الموقف الليبى الرسمى ازاء إسرائيل والولايات المتحدة بوصفهما دولتين معاديتين هو ما جاء فى الاذاعة الليبية حول تسليح الشعب الليبى:

> يرى القائد (القذافى) أن تحويل المدارس والمعاهد والكليات الى ثكنات عسكرية سوف يعجل من ايجاد شعب مسلح فى أقصر وقت ممكن. ويؤكد على أن ذلك هو التعبئة الشعبية الحقيقية للجماهير لمواجهة العدوان الذى تتعرض له الأمة العربية فى هذه الأيام ولمواجهة الحصار الذى تحاول الامبريالية أن تفرضه على ليبيا.(٥٨)

ويوضح المثال السابق السمة العامة للسياسة الخارجية الليبية بتركيزها على الوحدة العربية ومعاداتها للولايات المتحدة. فكثيراً ما صور القذافى بما لايدع مجالاً للشك أن ليبيا محاصرة بدول امبريالية معادية تتحين الفرصة للهجوم عليها. كما تشير التصريحات الرسمية الى أن الهدف الرئيسى من وراء الاستحواذ على الأسلحة وتطوير القوات المسلحة الليبية هو مواجهة الولايات المتحدة و «الامبريالية الصهيونية». ولقد كتب أحد المحللين العسكريين فى هذا الصدد:

> إن الهدف من وراء الأسلحة التى حصل عليها النظام الليبى بكميات ضخمة منذ عام ١٩٧٠ هو تحديث القوات المسلحة وتطويرها. والذى يهدف بدوره ـ كما تشير التصريحات الرسمية ـ الى تحقيق الهدف الرئيسى والأوحد، ألا وهو انهاء الوجود الإسرائيلى فى الشرق الأوسط .... ولما كانت كميات الأسلحة التى تمتلكها ليبيا فى السنوات الأخيرة تفوق بكثير قدرة قواتها المسلحة على استخدامها، حتى بفرض الاستخدام الكامل لكافة القوة البشرية المتاحة، فإنه يمكن القول بأن القسم الأكبر من هذه الأسلحة سوف يتجه الى دول عربية أخرى إذا ما سنحت الفرصة لتنضم الى ليبيا فى حرب جهاد أخيرة مظفرة ضد إسرائيل.(٥٩)

وإذا كانت ليبيا تقوم بشراء الأسلحة بما يفوق قدرتها على استيعابها فإن الهدف إذن هو تخزينها من أجل حرب مقدسة ضد إسرائيل والامبريالية الأمريكية. ففى أكتوبر ١٩٨٠ حث القذافى

«الشعب العربى» بأن يتجاهل كافة الحدود والأنظمة القائمة وأن يشن هجوماً مضاداً على القوى المعادية حيث قال: «إننا نحث الشعب العربى من المحيط الى الخليج بأن يشن هجوماً مضاداً على الوجود والقواعد الأمريكية خاصة قاعدته الرئيسية فى فلسطين. وإذا ما حالت الأنظمة العربية دون قيام الشعب العربى بهذا الهجوم المضاد فإن هذه الأنظمة سوف تدفع ثمن ذلك، وسوف تُعامل تماماً مثل الولايات المتحدة وإسرائيل».(٦٠) ولقد كانت لهذه السياسة الثورية والحماسية للقذافى تأثيرها الخطير بالنسبة لاستخدام الأسلحة الليبية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ وجهت هذه الأسلحة تحت ستار من مهاجمة «الامبريالية» نحو الأنظمة المحلية التى بدت من وجهة نظر القذافى متعاطفة مع السياسة الأمريكية أو تقف حجر عثرة فى سبيل تنفيذ أهداف السياسة الليبية.

وعلى الرغم من توافق المصالح السوفيتية والليبية، لاسيما فيما يتعلق بمعاداة الولايات المتحدة، إلا أن هذا التوافق لا يعدو أن يكون ظاهرياً أكثر منه حقيقياً. وإذا كان القذافى يرى أن هناك ترابطاً بين القضايا الدولية والاقليمية إلا أن قضية الوحدة العربية تطغى كلية فى منظوره على كافة هذه القضايا. وفى حديث له مع أحد الصحفيين الغربيين فى عام ١٩٧٩ ذكر القذافى: «أن الإتحاد السوفيتى يقف الى جانب العرب ضد إسرائيل. ونحن نعتبر أن هذا موقفاً معادياً للامبريالية .... نحن نعرف أن هناك قوتين عظميين .... ونحن نعرف أيضاً أن السوفييت هم أصدقاؤنا».(٦١) ولما كان القذافى فى حاجة الى الأسلحة والتدريب السوفيتى فقد كان على استعداد للتعاون مع السوفييت طالما أن ذلك يحقق أهدافه.(٦٢) فإذا لم يكن هناك تطابق فلسفى بين سياستى البلدين إلا أن كلاً منهما تعمل على تشجيع الآخر ويحاول أن يستفيد منه وأن يؤثر على سلوكه السياسى الخارجى. وقد تحقق ذلك بدرجة محدودة فى الثمانينات وباحتمال أقل نجاحاً فى التسعينات.

الأهداف الإقليمية:

يعتبر نظام القذافى من الناحية الرسمية صدى للمفاهيم الناصرية الخاصة بدوائر الاهتمام الثلاث: الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الاسلامية.(٦٣) غير أن هذه الدوائر تتداخل من الناحية الواقعية. فضلاً أن القذافى يقسم اهتماماته بين بلدان المشرق العربى الاسلامية وبلدان المغرب العربى الاسلامية ثم بقية بلدان القارة الأفريقية. وعلى الرغم من أن القذافى يعتمد على الغرب فى الحصول على السلع الغذائية والصناعية وكذا الخدمات كما يعتمد على الإتحاد السوفيتى فيما يتعلق بالحصول على الأسلحة والتدريب العسكرى إلا أن اهتماماته الرئيسية هى بالأساس اهتمامات اقليمية.

ولقد تفاوتت حركة القذافى بين النجاح تارة والاخفاق تارة أخرى سواء على مستوى المشرق العربى أو المغرب العربى أو أفريقيا جنوب الصحراء. ففى أوائل السبعينات، اتجه القذافى نحو توسيع قاعدته الاقليمية ومكانته الشخصية من خلال الوحدة مع مصر وسوريا والسودان ثم أخيراً مع تونس. بيد أن اخفاق محاولاته فى هذا الصدد ترتب عليها تدهور العلاقات الليبية مع كل منها. وفى الثمانينات انفتحت ليبيا على تشاد وموريتانيا وجبهة البوليساريو والجزائر، كما انفتحت من جديد على سوريا. ولم تكن النتيجة هذه المرة بأفضل من سابقتها. ولعل الإتحاد العربى - الأفريقى يمثل المحاولة الوحيدة التى أثمرت بعض النجاح. فهذه المحاولة فى حقيقة الأمر تمثل من الناحية الواقعية تحالفاً مع المغرب. وهو التحالف الذى حقق الأهداف المحدودة المرجوة منه خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦. ومن هنا تكمن تحديات التسعينات فيما إذا كان بمقدور أعضاء المغرب العربى الكبير - ليبيا وموريتانيا والمغرب والجزائر وتونس - أن يعطوا دفعة قوية لاتفاقية التعاون الاقتصادى فيما بينهم، وما إذا كان بمقدور ليبيا ان تبقى على طاقاتها فى اطار الحدود المتفق عليها بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

ومن الملاحظ أنه فى كل الحالات السابقة كان القذافى يدعى تحقيق الهدف الناصرى فى الوحدة. غير أنه على العكس من نجاحه فى انهاء القواعد الأجنبية العسكرية الغربية لاقت محاولاته الوحدوية فشلاً ذريعاً. ففى عام ١٩٧٣ تدهورت علاقاته مع مصر عندما شن أنور السادات حرب أكتوبر ضد إسرائيل دون ما أدنى تشاور مع القذافى - بوصفه حليفاً له. وازدادت العلاقات تدهوراً فى السنوات اللاحقة إذ اتجهت ليبيا صوب الإتحاد السوفيتى بحثاً عن الدعم والمساندة بينما اتجه السادات صوب الولايات المتحدة. بل بلغ الأمر حد المواجهة العسكرية المسلحة بين البلدين على الحدود - والتى استمرت خمسة أيام - فى يولية ١٩٧٧ على أثر الانفجارات التى شهدتها القاهرة فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ والتى اتهمت مصر فيها ليبيا بأنها كانت ورائها.[٦٤] ومع رحلة السادات الى القدس وما انتهت إليه من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن بلغت الخلافات السياسية بين البلدين حدودها القصوى. وهو ما دفع بليبيا الى أن تلعب دوراً رئيسياً فى جبهة الصمود والتحدى انتهت بطرد مصر من الجامعة العربية.

غير أن اصرار القذافى على الوحدة وأن تسير سياسات الأطراف العربية الأخرى على نهجه لم يترتب عليه سوى الانقسام والاختلاف. إذ استغرقت تطورات الأحداث المتلاحقة على الساحة العربية نحو عقد كامل من الزمان بعد اتفاقيات كامب ديفيد لكى تعود العلاقات بين مصر وليبيا الى سابق عهدها. ففى مؤتمر القمة العربية بالرباط فى مايو ١٩٨٩ التقى القذافى مع الرئيس حسنى مبارك. وفى أكتوبر من نفس العام تبادلا الزيارات الشخصية على الحدود بين البلدين. ولقد كان هذا التقارب المصرى - الليبى جزءاً من سياسة القذافى الجديدة لكسب الاحترام والخروج من العزلة. وهى السياسة التى تواكبت مع حاجة مصر لاستكمال عودتها الى المنظمات والمجالس العربية.

وعلى أثر انهيار محادثات الوحدة التونسية - الليبية تدهورت العلاقات بين البلدين. وقامت بعض الجماعات الليبية المسلحة بغارة على مدينة «قفصة» التونسية فى عام ١٩٨٠، وعلى مدينة «القصرين»

فى عام ١٩٨٢، وعلى خط أنابيب البترول عند «هانشير البساسا» فى عام ١٩٨٤. ومن المعروف أنه كان هناك خلاف طويل بين البلدين حول ملكية البترول فى خليج «قابس».(٦٥) وهو الخلاف الذى أصدرت محكمة العدل الدولية قراراً بشأنه فى عام ١٩٨٦ وتمت بمقتضاه تسوية الخلاف مع الحكومة التونسية الجديدة فى عام ١٩٨٨.

وفى معاهدة «حاسى مسعود» اتفقت كل من ليبيا والجزائر على تقديم كافة أشكال الدعم المادى لجبهة «البوليساريو» فى صراعها ضد المغرب. بيد أن ليبيا عادت واتفقت مع المغرب على معارضة «البوليساريو» ومعاهدة الصداقة الجزائرية وذلك فى معاهدة «أوجدا». ويمكن القول بأن اصرار السياسة الليبية على مبادئها الثابتة كان وراء هذا التأرجح فى علاقاتها مع بلدان المغرب العربى. حيث رفضت ليبيا الاعتراف بالحكومة التى أقامتها جبهة «البوليساريو» فى المنفى - والتى سبق وأن قدمت لها كافة أشكال الدعم - وذلك لأن ليبيا تعارض قيام دولاً عربية جديدة. فضلاً عن رفض جبهة «البوليساريو» الانضمام الى معاهدة الصداقة الجزائرية والتى كان من الممكن لليبيا أن توافق عليها لولا أن هذه المعاهدة لم تقبل بمبدأ الغاء الحدود.

ومن ناحية أخرى استفزت ليبيا البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بضمها لمنطقة «أوزو» الواقعة شمالى تشاد فى عام ١٩٧٣، وباعلانها عن عزمها على الوحدة مع تشاد فى عام ١٩٨١، وأخيراً قيامها بغزو تشاد فى عام ١٩٨٣. وكانت ليبيا قد ساندت حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة فى تشاد بزعامة جوكينى عويضى واستمرت فى مساندتها لهذه الحكومة حتى بعد أن فقد عويضى سيطرته على مقاليد السلطة فى البلاد. ويعد هذا الموقف الليبى أحد الأسباب وراء قيام الدول الأفريقية بحرمان القذافى من رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية فى ١٩٨٢-١٩٨٣.(٦٦) وازاء الضغوط القوية من جانب المنظمة أعلنت ليبيا انهاء حربها ضد تشاد فى مايو ١٩٨٨ دون أن تتخلى عن مطالبها أو سيطرتها الفعلية على اقليم «أوزو» على الرغم من ضغوط منظمة الوحدة الأفريقية لتحويل القضية الى محكمة العدل الدولية.

ومن الصعوبة بمكان استعراض كافة مواقف ليبيا مع العنف وعدم الاستقرار فى مختلف دوائر حركتها الثلاث - العربية والأفريقية والاسلامية - فى اطار هذه الدراسة. بل يمكن القول باختصار أن هدف القذافى فى تحقيق الوحدة - على النمط الناصرى - قد أدى الى عزلته الى حد بعيد. فدوره فى العلاقات الاقليمية كان دوراً سلبياً إذ ترتب عليه المزيد من عدم الاستقرار. وتوضح الفقرة التالية من وجهة النظر الإسرائيلية مدى فعالية دور القذافى فى توحيد العرب ضد إسرائيل:

على المدى البعيد، يجب أن نأخذ القذافى مأخذ الجد. فهو رجل له هدف أوحد، الا وهو تدمير إسرائيل. فهو يمتلك على المدى البعيد المال والسلاح والوسائل التى تمكنه من أن يسبب لنا متاعب جمة خطيرة - بما فيها أنتم فى الغرب. أما على المدى المتوسط والقصير فالوضع يختلف تماماً. ويمكنك أن تقول أن القذافى يمثل مصدر قوة لإسرائيل. فمن غيره - من خلال محاولاته الرعناء لتحقيق الوحدة العربية - أبقى على انقسام العرب؟ إنه وإن كان يمثل تهديداً استراتيجياً، فهو يمثل مصدر قوة تكتيكى وعاملاً من عوامل الانقسام فى العالم العربى.(٦٧)

أما فيما يتعلق «بالحياد الايجابى»، فقد نجح القذافى الى حد بعيد فى تحقيق هذا الهدف. فلم يعد هناك أية قواعد عسكرية - شرقية كانت أم غربية - على الأراضى الليبية. كما توازنت مشتروات الأسلحة الليبية الضخمة من الإتحاد السوفيتى مع علاقات ليبيا الاقتصادية الوطيدة مع الغرب. بيد أن ليبيا فشلت فشلاً ذريعاً فى تحقيق هدفها فى الوحدة العربية. ويمكن القول أن هذا الفشل يرجع بصفة أساسية الى طبيعة سياسات النظام أكثر منه الى طبيعة شخصية العقيد القذافى رغم ما تتسم به من «مزاجية» و «تقلب». يقول جورج حداد:

ورغم ذلك عرفت مصر المؤامرات وعمليات التطهير. علاوة على ذلك فبينما استطاع نظام جمال عبد الناصر فى مصر أن يضع الشعب والجيش تحت قبضته، فقد كان مسئولاً الى حد كبير عن حالات عدم الاستقرار الذى عرفته البلدان العربية الأخرى من خلال الدعاية الثورية ومحاولات التحريض على العنف التى كان يقوم بها، ومن خلال تدخله المباشر ودعمه للعناصر المنشقة والمتنازعة. كما أن التغيرات التى أدخلها النظام الناصرى فى مصر وما صاحبها فى البداية من نجاح فى تحدى القوى الكبرى وحلفائها من الغرب كانت لها آثارها السلبية على الاستقرار فى مختلف البلدان العربية.(٦٨)

وعلى ذلك يمكن القول بأنه لمن سخرية التاريخ العربى أن يؤدى تبنى القذافى ومحاكاته للأهداف الثورية حول الحرية والاشتراكية

والوحدة الى نفس ما أدت إليه المحاولات الناصرية السابقة من عدم استقرار وبلورة للفرقة والانقسام.

خاتمة:

لقد حاول القذافى أن يفرض سياسة بطولية للتعبئة - على المستويين الداخلى والخارجى - وذلك لتحقيق الهدف الناصرى فى الوحدة العربية. فعلى المستوى الداخلى، تواجه ليبيا ميراثاً ذا حدين من الاصلاحات ذات الطبيعة العنيفة. فلكى يتسنى للقذافى كسب تأييد الجماهير كان عليه أن يعمل على رفع مستوى القطاعات الدنيا من الجماهير الليبية. وكما هو الحال فى أى مجتمع، يتولد عن الاصلاح والتغيير بعض المقاومة، لعل من أشدها تلك التى يمثلها العسكريون نتيجة استحواذهم على أدوات العنف والاكراه. ولقد كتب روث فى هذا الصدد:

> لقد أصبح الانقلاب شيئاً تقليدياً متفق عليه ليس فقط بين العسكريين فى أفريقيا، ولكن أيضاً بين الشباب من مثقفيها .... يأخذ المتطلعون الى السلطة أو التغير الاجتماعى من الشباب فى اعتبارهم قيام أو عدم قيام الحكومات الأفريقية على أساس من إتصالاتهم مع رجال الجيش .... فالسلطة تكمن فى أيدى أولئك الذين يهيمنون على وسائل العنف. إنها تكمن فى أعيرة المدافع سواء أطلقت أو لم تطلق.(٦٩)

ولقد استمرت مقاومة العناصر العسكرية غير الراضية عن النظام فى تزايدها نتيجة ارتباطاتها مع العناصر المدنية فى داخل وخارج البلاد، حتى عام ١٩٨٦ عندما جردت من وسائل قوتها وحظر نشاطها. ولعله من السخرية أيضاً أنه بنهاية العقد الأول من نظام حكم العقيد القذافى انكمشت كافة صور المشاركة ليس فقط بالنسبة للمعارضين بل وحتى بالنسبة للقطاعات المؤيدة للنظام.

أما على المستوى الخارجى، فمن المحتمل أن تستمر سياسة القذافى الرامية الى تحقيق الوحدة من خلال القوة وزعزعة الاستقرار. ويبدو أن أحلام القذافى الناصرية ليست سوى رؤى أكبر من قدرة ليبيا أو القذافى على تحقيقها. وفى هذا الصدد كتب عبد الله

القيساني: «لم يكن حلم الدولة الكبيرة أو الامبراطورية الكبيرة أبداً حلماً أو فكرة أو أملاً جماهيرياً. بل لقد كان دوماً حلماً لأولئك الذين يحلمون بأن يكونوا عظماء أو طغاة من خلال تحقيرهم من شأن الآخرين».[٧٠] ومن المحتمل أيضاً أن تستمر أساليب القذافي بطابعها العنيف ـ فضلاً عن طبيعة الهدف المنشود ـ في أن تجعل رؤيته للوحدة العربية هدفاً بعيد المنال. ومن السخرية أيضاً من سياسة القذافي الخارجية أن محاولات التوفيق العربية في أواخر الثمانينات جاءت بأهداف معتدلة أكثر منها ثورية، وأن آخر أشكال الوحدة في محيط العالم العربي وقعت في منطقة المغرب العربي وليس المشرق العربي. بل أن هذه المحاولة الوحدوية ساعدت على ترويض الطاقات والثروات الليبية وليس اطلاق العنان لها. فلقد مضى عهد جمال عبد الناصر، ومن ثم فإن محاولة القذافي لأن يلعب دوراً ناصرياً على الساحة الدولي وضع ليبيا في موقف حرج، إذ لم يعد هناك من يصغي. فالدولة الكاريزمية ـ مثل القيادة الكاريزمية في حاجة الى أتباع. أو بعبارة أخرى كما يرى ماكس فيبر: «يتحلل الادعاء الكاريزمي ويزول إذا لم تجد المهمة صدى بين أولئك الذين شعر القائم بها أنها موجهة إليهم».[٧١]

هناك جانب آخر للسياسة الخارجية القائمة على أساس من البطولة كثيراً ما يغيب عن أذهان الدارسين. فمن خلال التفسيرات البسيطة التي يقدمها، أو رفضه الأعراف المألوفة، أو شجبه للامبريالية أو غيرها من شرور العالم كثيراً ما حظى القذافي بالاعجاب كبطل شعبي مراوغ يعرف ما يحبه الناس ويقوم به. فمثل هذا النوع من السلوك لا يجمع الأتباع ولكنه يجذب الحاقدين من المعجبين. فليبيا تمثل فقط ـ سواء من حيث لغتها أو أهدافها ـ الأفكار الشائعة عن الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط. وإن كان اسلوب القذافي غير مألوف لما يتسم به من جرأة لايعدو أن يكون تعبيراً عن الرؤى والأفكار الشائعة. وإن كانت بعض هذه الأساليب لا تحظى بقبول البعض لها إلا أنه مثل ذلك الطالب المشاغب الذى يمكنه أن يحول أولئك السلبيين من مشاهديه الى متعاطفين معه عندما يحتج بقسوة البوليس ووحشيته. فبامكان القذافي

أن يحظى بمزيد من التعاطف بسبب المعاملة السيئة التى يلقاها من الغرب أكثر مما يمكنه أن يحظى به بسبب ادعاءاته القيادية. وبهذا المعنى، أوجدت ليبيا لنفسها دوراً مختلفاً. وهو بالتأكيد ليس دور الفارس المنقذ أو القائد الكاريزمى بل دور ذلك البطل الشعبى الأسطورى الذى يعبث بالقانون. فالقذافى فى نظر معجبيه ليس الملك ريتشارد قلب الأسد أو صلاح الدين الأيوبى بل روبن هود.

هوامش الفصل الثامن

١) John K. Cooley, Libyan Sandstorm (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1982), p.265.
وأنظر كذلك:
Robert Rinehart, "Historical Setting," Libya: A Country Study, Area Handbook Series (Washington, D.C.: American University, 1979), p.50.

٢) Ibid., p.186.

٣) Ibid., p.115.
وأنظر كذلك:
Fouad Ajami, The Arab Predicament (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p.126.

٤) Ajami, Predicament, p.198.

٥) أنظر على سبيل المثال:
Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961).

٦) Gamal Abdel Nasser, Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1955), pp.87-88.

٧) Ibid., p.88.

٨) Mohamed Heikal, The Road to Ramadan (New York: Times Book Co., 1975), p.70.

٩) Ibid., p.71.

١٠) Ibid., p.185.

١١) Ibid., p.189.

١٢) Muammer Al-Qaddafi, The Green Book, 3 vols. (London: Martin Brian & O'Keeffe: 1976), pp.1-41.

١٣) Oriana Fallaci, "Iranians Are Our Brothers," New York Times Magazine (December 16, 1979), p.123.

١٤) Cf. Martin Lings, A Muslim Saint of the Twentieth Century (New York: Macmillan, 1961), notably p.156.

١٥) E. E. Evans-Pritchard, The Senussi of Cyrenaica (New York: Oxford University Press, 1963).

١٦) Ibn Khaldun, The Muqaddimah, trans. E. Rosenthal (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1958)
وأنظر كذلك:
A. G. Kluge, "The 'Objective' of Ibn Khaldun and Max Weber," Senior Honors Thesis in Social Studies, Harvard University, 1981.

١٧) معمر القذافي (إذاعة صوت الوطن العربي من طرابلس، ٣ يولية ١٩٨٢)، إقتباس عن:
Karen Dawisha, "The U.S.S.R. in The Middle East: Superpower in Eclipse?" Foreign Affairs, Winter 1982/1983, p.438.

١٨) من أفضل المؤلفات عن ليبيا مؤلف:
John Wright, Libya: A Modern History (Baltimore, Md.: John Hopkins University Press, 1982).

١٩) فيما يتعلق بالنواحي الإقتصادية، أنظر:
Yves Gazzo, "L'Economie Libyenne," Maghreb-Mashreq, 93 (July 1981), pp.56-57.
أما فيما يتعلق بالتسليح، أنظر:
I. William Zartman, "Arms Imports: The Libya Experience," in World Military Expenditures and Arms Transfers 1971-1980 (Washington, D.C.: U.S. Arms control and Disarmament Agency, 1983), pp.15-22.

٢٠) ذكر القذافي في لقاء له مع محرر جريدة Le Monde بتاريخ ١١ فبراير ١٩٧٦ «لم تعد الأنظمة تهمني في كثير أو قليل. أنني أخاطب الجماهير العربية مباشرة»، ورد ذلك في: Wright, Libya, p.206.

٢١) J. A. Allani, "Management of Agricultural Resources in Coastal Libya," Maghreb Review, September-December 1980, p.113.

٢٢) الأرقام الواردة في هذا الصدد مأخوذة عن: World Military Expenditures 1989

٢٣) John Keegan, World Armies (London: Macmillan Press, 1979), p.446; Michael Martin et al., "Les Armées et la Défense," Annuaire de l'Afrique et du Moyen Orient (Paris: Editions Jeune Afrique, 1981), p.255.

٢٤) Mary Jane Deeb, "The Arab Maghrib Union," Middle East Insight, 6, Spring 1989, pp.42-46.

٢٥) أنظر:
Ann Elizabeth Mayer, "Le Droit Musulman en Libya à l'Age du Livre Vert"; Hervé Bleuchot, "Le Livre Vert: Contexte et Signification," Maghreb-Mashreq, 39. July 1981, pp.5-38; Lisa Anderson, "Qaddafi's Islam," in John Esposito (ed.), Voices of Resurgent Islam (New York: Oxford University Press, 1983); and François Burgat, L'Islamisme au Maghreb (Paris: Karthala, 1988) and F. Burgat, "Kadhafi et le Maghreb," in Alain Claisse and Gerard Conac (eds.), Le Grand Maghreb (Paris: Economica, 1988), pp.182-201.

٢٦) أنظر في نظام الحكم الداخلي في ليبيا:
Raymond A. Hinnebusch, "Libya: Personalistic Leadership of a Populist Revolution," in I. William Zartman et al., Political Elites in Arab North Africa (New York: Longman, 1981), pp.177-222; Remy Leveau, "Le Système Politique Libyen," in Maurice Flory (ed.), La Libye Nouvelle (Paris: CNRS, 1975), pp.83-100; Wright, Libya; Omar Fathaly, Monte Palmer and Richard Chakerian, Political Development and Bureaucracy in Libya (Lexington, Mass.: D. C. Heath & Co., 1977); Omar Fathaly and Monte Palmer, Political Development and Social Change in Libya (Lexington, Mass.: D. C. Heath & Co., 1978); Marius Deeb and Mary Jane Deeb, Libya Since the Revolution (Baltimore, Md.: Penguin Books, 1974); Jacques Roumani, "From Republic to Jamahiriya: Libya's Search for Political Community," Middle East Journal, Vol.37, No.2, Spring 1983, pp.151-168; Maghreb-Mashreq 93, Special Issue, Libya 1978-81, July 1981; E. G. H. Joffe and K. s. McLachlan (eds.), Social and Economic Development of Libya (Boulder, Colo.: Westview Press, [illegible]).

٢٧) Lisa Andersan, "A Coup Will topple Qaddafi if We Just Keep Our Hands Off", Washington Post, April 13, 1986; and Mary-Jane Deeb, Libya's Foreign Policy in North Africa (Boulder, Colo.: Westview Press, 1991), p.172.

٢٨) Muammar Al-Qaddafi (Tripoli Radio, October 16, 1969), cited by Meredith O. Ansell and Ibrahim Massaud Al-Arif, The Libyan Revolution: A Sourcebook of Legal and Historical Documents (New York: Oleander Press, 1972), p.88.

٢٩) Heikal, Ramadan, p.79.

٣٠) Qaddafi (Tripoli Radio, October 16, 1969).

٣١) Ibid., p.89.

٣٢) Ibid., p.92.

٣٣) أنظر:
"The Libyan Revolution in the Words of Its Leaders," Middle East Journal, Vol.24, No.2, Spring 1970, pp.203-219.

٣٤) أنظر في السياسة الخارجية الليبية:
I. William Zartman and Aureniano Buendia, "La Politique Étrangère Libyenne," in Flory, La Libye; Lisa Anderson, "Libya and American Foreign Policy," Middle East Journal, Vol.36, No.4, Autumn 1982; Nathan Alexander [pseud.], "The Foreign Policy of Libya," Orbis, Vol.24, No.4, Witner 1981, pp.819-846; René Otavek, "La Libye Révolutionnaire au Sud du Sahara," Maghreb-Mashreq, 94, October 1981), pp.5-35; Mary Jane Deeb, "Qaddafi's Calculated Risks," SAIS Review, Vol.6, No.2, Spring 1986, pp.151-162, and M. J. Deeb, Qaddafi's Foreign Policy (Boulder, Colo.: Westview Pres, 1990).

٣٥) أنظر: Jeune Afrique 1110, April 4, 1989, p.32.

٣٦) راجع بصدد قضية المحيشي:
Libya, pp.186, 96, 252, 276; Cooley, Sandstorm, p.166; and Jeune Afrique 770, October 10, 1975, pp.26-27.

٣٧) حول هذه الأحداث، أنظر:
Leveau, "Le Système Politique," p.93; Wright, Libya, p.187; G. Henry M. Schuler, "The International Oil Negotiations," in I. William Zartman (ed.), The 50% Solution (New York: Doubleday & Co., 1976, and New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987), pp.124-207.

٣٨) William A. Mussen, Jr., "Government and Politics," in Libya: A Country Study, p.214.

٣٩) Muammer Al-Qaddafi, cited in Allani, "Agricultural Resources,", p.108.

٤٠) "Libyan Arab Jamahiriya," 1980 Yearbook of International Trade Statistics (New York: United Nations, 1981), 1:592.
أنظر كذلك:
Zartman and Buendia, "La Politique,", p.108.

٤١) "Libyan Arab Jamahiriya".

٤٢) Cooley, Sandstorm, p.75.

٤٣) الفجر الجديد، ٢٨ أكتوبر ١٩٨١.

أنظر كذلك:
Maghreb-Mashreq 95, January 1982, p.79; Jeune Afrique 1105, March 10, 1982, p.23; Arabia, April 1983.

٤٤) Arabia, April 1982.

٤٥) Ibid.

٤٦) "Libya's Quiet Investments in NATO Countries," Business Week, March 26, 1979.

٤٧) Christopher S. Wren, "Libya's Identity Blurred by Ties with East, West and Terrorism," New York Times, October 14, 1979.

٤٨) Cooley, Sandstorm, p.186.

٤٩) Wright, Libya, p.173.

٥٠) "Washington Steps up Pressures on Qaddafi," Arabia: The Islamic World Review, April, 1982.

٥١) Alexander, "Foreign Policy of Libya," p.823.

٥٢) Zartman and Buendia, "La Politique," p.105.

٥٣) أنظر بالنسبة للعلاقات السوفيتية ـ الليبية:
Lisa Anderson, "Qaddafi and the Kremlin," Problems of Communism, Vol.24, No.5, September 1985, pp.29-44; Carol Saivetz, "The Soviet Union in North Africa," in Mark Habeeb and I. William Zartman (eds.), State and Society in the Modern Maghrib (Boulder, Colo.: Westview, 1990); I. William Zartman, "Soviet-Maghribi Relations," in Edward Koloziej & Roger Kanet (eds.), The Limits of Soviet Power in the Developing World (Baltimore, Md.: Johns Hopkins, 1989), pp.301-331; and "Choices in Northeast and Northwest Africa," in Kolodziej & Kanet (eds.), Prospects for East-West Cooperation in the Third World (forthcoming).

٥٤) Keegan, Armies, p.441.

٥٥) Ibid., p.437.

٥٦) Anatoly Gromyko, "Soviet Foreign Policy and Africa," International Affairs, February 1982, p.33

٥٧) William H. Lewis, "Arms Transfers and the Third World," in World Military Expenditures, 1970-1979, p.31.

٥٨) Muammer Al-Qaddafi, Foreign Broadcast Information Service (FBIS), November 13, 1980.

٥٩) Keegan, Armies, p.439.

٦٠) Muammer Al-Qaddafi, FBIS, October 8, 1980.

٦١) Fallaci, "Iranians."

٦٢) Zartman, "Arms Imports."

٦٣) Nasser, Egypt's Libertion, pp.109-111.

٦٤) Cooley, Sandstorm, p.118.

٦٥) Alexander, "Foreign Policy of Libya," p.835; Jeune Afrique 1105, March 10, 1982, pp.24-25.

٦٦) "Libya," Middle East Journal, Vol.36, No.2, Spring 1982, p.230.

أنظر كذلك:

I. William Zartman and Yassin El-Ayouti (eds.), O.A.U. After 20 Years (New York: Praeger Publishers, 1984).

٦٧) Cooley, Sandstorm, p.100.

٦٨) George M. Haddad, Revolutions and Military Rule in the Middle East: The Arab States, Part II: Egypt, the Sudan, Yemen and Libya (New York: Robert Speller and Sons, 1973), p.392.

٦٩) Ruth First, The Barrel of a Gun (London: Penguin Press, 1970), p.6.

٧٠) عبد الله القيسامي، «حتي لا يعود هارون الرشيد»، الموقف، العدد ١، أكتوبر-نوفمبر ١٩٦٨، ص ص ٢٤-٤٠، نقلا عن:
Ajami, Predicament, p.38.

٧١) Max Weber, From Max Weber, translated, edited, and with an introduction by H. H. Gerth and c. Wright Mills (New York: Oxford University Press, 1946; reprint 1975), p.246.

الفصل التاسع

السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية

د. محمد السيد سليم

تمثل منظمة التحرير الفلسطينية الفاعل الدولى الوحيد من غير الدول بين فاعلى السياسة الخارجية الذين تم تناولهم بالدراسة والتحليل فى اطار هذا الكتاب. فإذا كان محللوا السياسة الخارجية قد درجوا على استبعاد الفاعلين الدوليين من غير الدول من نطاق دراساتهم اعتقاداً منهم بضرورة أن يتمتع فاعلوا السياسة الخارجية بالسيادة القانونية، وبالتالى اقتصرت دراساتهم وتحليلاتهم على الأطراف الدولية الفاعلة التى تتمتع بصفات الدولة، فإن المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية ـ بصفة خاصة ظهور منظمات عبر قومية وعبر حكومية قوية مقارنة بما تتسم به بعض الدول من ضعف هيكلى واضح ـ أدت الى تخلى أعداداً متزايدة منهم عن ذلك المنظور التقليدى.

وتعتبر «الاستقلالية» فى اطار المنظور الجديد هى السمة السلوكية الرئيسية التى يتحدد بها وعلى أساسها الفاعلون الدوليون. ويقصد بالاستقلالية القدرة على الحركة والتصرف فى المحيط الدولى على نحو مؤثر، ويصعب التنبؤ بما تنطوى عليه بصورة مطلقة من قبل الفاعلين الدوليين الآخرين.[1] وطبقاً لهذا التعريف، يمكن تضمين الكثير من الأطراف الدولية الفاعلة من غير الدول بين فاعلى السياسة الخارجية مثل الشركات المتعددة الجنسية، والحركات الثورية، والنقابات العمالية، والمنظمات الدولية والجماعات أو القوى المحلية القوية.[2] ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية أحد الأطراف الدولية العربية الرئيسية الفاعلة ـ على الرغم من أنها ليست دولة ـ نظراً لتأثيرها الذى لا يمكن انكاره على مجريات السياسة الدولية فى منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن ما تتمتع به من

مكانة دولية وروابط قوية مع الشعب الفلسطيني الذى تمثله.

غير أن فاعلى السياسة الخارجية من غير الدول غالباً ما تواجههم بعض المشاكل التى لا تعرفها خبرة الفاعلين من الدول عند صياغتهم لسياستهم الخارجية أو التحرك على المستوى الدولى لتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تفتقر الأطراف الدولية الفاعلة من غير الدول ـ خاصة إذا ما كانت حركة ثورية تتطلع الى تغيير الوضع الاقليمى القائم ـ الى قاعدة اقليمية تستند إليها فى تحديد سياساتها الخارجية. إذ كثيراً ما تواجه مثل هذه الأطراف بعض المشاكل المتعلقة بالشرعية أو الانشقاقات الداخلية أو القدرة على المناورة ...الخ.[3] فعادة ما تثار مسألة مدى شرعيتهم، ومن ثم تشغلهم قضية توصيل وجهات نظرهم والاعتراف بها من قبل الفاعلين الآخرين. ليس ذلك فحسب، بل ما أن تتمكن الأطراف الدولية الفاعلة من غير الدول من اجتذاب المزيد من التأييد الدولى حتى يصبح بمقدور أعدائها تصويرها على أنها عناصر خارجة تشكل تهديداً للشرعية الدولية. بل قد يشكل الأصدقاء أنفسهم أحد مصادر التهديد والازعاج. إذ عادة ما يتوقع مؤيدو الفاعلين الدوليين من غير الدول درجة أكبر من الاذعان من جانب هؤلاء الفاعلين أكثر مما يتوقعون من الفاعلين من الدول التى يتعاملون معها.

وانطلاقاً مما تقدم يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل مدى تأثير مثل هذه المشاكل على عملية صنع السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويرجع اختيار منظمة التحرير الفلسطينية ـ كتعبير عن البعد الفلسطينى فى السياسة العربية ـ الى مدى ما تحظى به من مكانة لدى الشعب الفلسطينى، وباعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وفقاً لقرار مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الرباط فى عام ١٩٧٤، والذى منحها حق تمثيل فلسطين فى جامعة الدول العربية. كما منحتها الأمم المتحدة صفة مراقب. فضلاً عن اعتراف مائة واثنتى عشرة دولة بها كممثل للشعب الفلسطينى ـ وعلى مستوى عال من التمثيل الدبلوماسى فى كثير من الأحيان. كما أن لها مكاتب رسمية فى ما يقرب من تسعين دولة، الى جانب منحها العضوية الكاملة فى

مجموعة حركة عدم الانحياز منذ عام ١٩٧٦.

الميراث التاريخي ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية:

جاء قيام منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤ نتيجة عاملين رئيسيين هما: انبعاث الشعور الوطنى الفلسطينى فى الستينات من جانب والاجماع العربى على وضع استراتيجية عامة لمواجهة إسرائيل من جانب آخر. فلقد مثل انهيار الوحدة المصرية ـ السورية فى عام ١٩٦١، وفشل محادثات الإتحاد بين مصر وسوريا والعراق فى عام ١٩٦٣ صدمة للفلسطينيين الذين رأوا فى الوحدة العربية مطلباً ضرورياً لاستعادة بلادهم. كما أدى نجاح الثورة الجزائرية فى عام ١٩٦٢ الى ترسيخ القناعة لدى الفسطينيين بأن الاعتماد على الذات يمثل أفضل السبل لتحقيق أهدافهم. ومن ثم شرعوا فى تكوين المنظمات الخاصة بهم. وبحلول عام ١٩٦٥، كان هناك نحو أربعين منظمة فلسطينية على الساحة.(٤) وكرد فعل لتزايد الميليشيات الفلسطينية رأى مؤتمر القمة العربى المنعقد بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤ ضرورة العمل على تنظيم صفوف الفلسطينيين بهدف مساعدتهم على تحقيق هدفهم فى تحرير بلادهم. بل أكثر من ذلك ذهب المؤتمر الى حد تكليف السيد أحمد الشقيرى ـ ممثل فلسطين بالجامعة العربية آنذاك ـ بدراسة إمكانية قيام كيان فلسطينى مستقل.(٥)

لاقت فكرة قيام كيان فلسطينى مستقل فى واقع الأمر ردود أفعال متضاربة على الساحة العربية.(٦) فمن ناحية، أبدى كل من الأردن والمملكة العربية السعودية وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية بعض التحفظات. ومن ناحية أخرى، أعطت معظم الأنظمة العربية الراديكالية ـ بصفة خاصة مصر والعراق والجزائر ـ كامل تأييدها للمشروع.

وفى مايو ١٩٦٤، قام الشقيرى بتوجيه الدعوة الى ٤٢٢ شخصية فلسطينية يمثلون مختلف الجماعات الفلسطينية لحضور أول مجلس وطنى فلسطينى. وهو الاجتماع الذى أعلن فيه عن قيام منظمة التحرير

الفلسطينية وذلك بعد أن انتهى المجلس من وضع ميثاق وطنى فلسطينى واطار دستورى للمنظمة. وجاء مؤتمر القمة العربية الثانى المنعقد بالأسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ ليعلن ترحيبه بقيام المنظمة ويمنحها الشرعية على الساحة العربية.

وتكشف متابعة التطورات اللاحقة لمنظمة التحرير الفلسطينية عن العديد من عناصر الاستمرارية والتغير فى سياستها الخارجية. وبادئ ذى بدء يمكن القول بأن المنظمة مرت بثلاثة تغيرات رئيسية هى: الانتقال من القيادة التقليدية الى الراديكالية، ومن العضوية الفردية الى نظام التمثيل، ومن نموذج القائد - المعاونون فى صنع القرار الى نموذج المشاركة الجماعية.

فخلال السنوات الخمس الأولى من عمر المنظمة سادت العناصر الفلسطينية التقليدية من الوجهاء والعمد ورجال الأعمال والبنوك. وهو ما كان له أثره الواضح فى تبلور نمط من العضوية يقوم أساساً على الشخصيات الفردية. بعبارة أخرى لم يكن أعضاء المؤسسات السياسية المختلفة يمثلون تنظيمات أخرى بل يضطلعون بمهامهم بصفتهم الشخصية. أدى ذلك الى فشل المنظمة فى صياغة برنامجها السياسى والعسكرى لتحقيق أهدافها. وحاولت قيادتها التنسيق بين فصائل المقاومة الفلسطينية إلا أنها لم تفلح فى ذلك بسبب عزوف هذه الفصائل عن الانضمام الى المنظمة. وهو ما أفقد المنظمة بريقها ودفع بالكثير من الأعضاء الى التفكير فى التغيير. وانتهى الأمر بقيام اللجنة التنفيذية للمنظمة باجبار الشقيرى على الاستقالة فى ديسمبر ١٩٦٧ ليحل محله يحيى حموده.

اقترحت القيادة الجديدة للمنظمة على مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية ضرورة تنسيق أنشطتهم معها. وتمخضت هذه السياسة عن الدعوة لاجتماع جديد للمجلس الوطنى الفلسطينى بالقاهرة فى يولية ١٩٦٨، وهو الاجتماع الذى حضرته منظمات المقاومة الفلسطينية لأول مرة. ومنذ ذلك الحين، باتت عضوية المنظمة تقوم بصورة متزايدة على

أساس تمثيل مختلف المنظمات الفلسطينية التى طالبت بتبنى ميثاق وطنى جديد فى نفس العام ليحل محل الميثاق الوطنى الذى سبق اقراره فى عام ١٩٦٤. واحتاج الأمر لبعض الوقت قبل أن يتم نقل القيادة الرسمية للمنظمة الى هذه المنظمات الفدائية. وفى الاجتماع التالى للمجلس الوطنى الفلسطينى تم إنتخاب ياسر عرفات - زعيم حركة التحرير الوطنية الفلسطينية (فتح) - رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية فى فبراير ١٩٦٩.(٧)

ومنذ ذلك التاريخ، بزغت منظمة التحرير الفلسطينية كمركز ثقل للعمل الفلسطينى. وتمكنت من تطوير استراتيجية عامة للعمل السياسى والعسكرى واقامة روابط سياسية مكثفة مع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة. كما نجحت فى التنسيق بين مختلف المنظمات الفلسطينية. ومع انضمام المنظمات الفدائية الى منظمة التحرير الفلسطينية حدثت تغيرات كبيرة فى عملية صنع القرار. ففى ظل فترة قيادة الشقيرى للمنظمة (١٩٦٤-١٩٦٧) تمتع الرئيس بسلطات واسعة. إذ كان يرأس كلا من اللجنة التنفيذية والمجلس الوطنى الفلسطينى. كما كان له حرية اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية. غير أنه تم فيما بعد الفصل بين رئاسة اللجنة والمجلس. ومن ثم تقلصت بذلك سلطات رئيس المنظمة ليصبح مجرد وسيط بين مختلف الفصائل والمنظمات العاملة تحت لواء المنظمة.

ومع ذلك يمكن القول بأن هناك عنصرين رئيسيين قد استمرا فى احداث تأثيرهما على المنظمة وهما: الصراعات الداخلية وتدخل الحكومات العربية فى شئونها. وهو ما لمسه الشقيرى أثناء مشاوراته لتأسيس المنظمة حيث لم يجد اثنين من الفلسطينيين متفقين على شيئ واحد.(٨) إذ أنه ما أن قبلت المنظمة عضوية المنظمات المختلفة حتى عكست الصراعات والخلافات حول الأيديولوجيات والاستراتيجيات بين فصائل المقاومة الفلسطينية بصماتها على سياستها. ومن ثم أضحت مشكلة الوحدة التنظيمية من أخطر القضايا التى اعترضت سبيل المنظمة طوال تاريخها.

وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية بحكم طبيعة نشأتها على درجة عالية من الانكشاف والقابلية للاختراق والتدخل من قبل الحكومات العربية. إذ يكشف تتبع تاريخ المنظمة أنها سرعان ما أضحت طرفاً فى الحرب الباردة العربية فى الستينات. وذلك بانحيازها الى جانب الأنظمة العربية الراديكالية، وخاصة النظام الناصرى. وكان من الطبيعى نتيجة لذلك أن يحظر كل من الأردن والسعودية كافة أنشطتها التعبوية على أراضيهما. وفى أوائل السبعينات، انضمت المنظمة الى المحور المصرى - السورى - السعودى. ومع نهاية العقد، أضحت طرفاً فى «جبهة الصمود» التى قامت لرفض المعاهدة المصرية - الإسرائيلية. فضلاً عن ذلك قامت الحكومات العربية من جانبها بتشكيل منظمات فلسطينية فدائية موالية لها. ومع انضمام هذه المنظمات الى منظمة التحرير الفلسطينية إصطبغت سياستها بسياسة الحكومات المعنية. باختصار، أضحت المنظمة تجسيداً مصغراً للسياسة بين البلدان العربية.

التشتت الجغرافى للفلسطينيين:

يبلغ تعداد سكان فلسطين قرابة أربعة ملايين ونصف المليون نسمة. غير أنهم لا يعيشون فوق أرض اقليم واحد وتحت سيطرة سلطة سياسية واحدة. بل على العكس، فهم يتوزعون جغرافياً بين عدة دول وأقاليم كما يتبين من الجدول رقم ٩ - ١. فنحو ٥٨٪ منهم تقريباً لا يعيشون على الأراضى الفلسطينية التى كانت خاضعة للانتداب. وطبقاً لاحصائيات عام ١٩٤٨، بلغ تعداد الفلسطينيين ٥٠٠و٤٧٤و١. أصبح نحو ٢و٢٠٪ منهم لاجئين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومختلف الدول العربية. ومع نهاية عام ١٩٦٧ وفى أعقاب حرب يونية أجبر نحو ٠٠٠و١٧٨ من سكان الضفة الغربية ونحو ٠٠٠و١٢٧ من سكان قطاع غزة من الفلسطينيين على ترك منازلهم.(٩) ويمكن القول أن هناك أربعة آثار رئيسية لهذا التشتت الجغرافى للفلسطينيين على الصراع العربى - الإسرائيلى وعلى سياسة المنظمة.

جـدول ٩ ـ ١
التوزيع الجغرافى للشعب الفلسطينى
فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٨١

الموقـع	١٩٧٠		١٩٨١	
	السكان	النسبة المئوية	السكان	النسبة المئوية
الضفة الغربية	٦٧٠و٠٠٠	٢٢و٧	٨٣٣و٠٠٠	١٨و٧
قطاع غزة	٣٦٤و٠٠٠	١٢و٤	٤٥١و٤٠٠	١٠و٠
إسرائيـل	٣٤٠و٠٠٠	١١و٥	٥٥٠و٨٠٠	١٢و٤
الأردن	٩٠٠و٠٠٠	٣٠و٥	١و١٤٨و٣٣٤	٢٥و٩
لبنـــان	٢٤٠و٠٠٠	٨و١	٣٥٨و٢٠٧	٨و٠
الكـويت	١٤٠و٠٠٠	٤و٨	٢٩٩و٧١٠	٦و٧
ســوريا	١٨٠و٠٠٠	٦و١	٢٢٢و٥٢٥	٥و٠
الســعودية	٢٠و٠٠٠	٠و٧	١٣٦و٧٧٩	٣و٠
مصـــر	٣٣و٠٠٠	١و١	٤٥و٦٠٥	١و٢
دول الخليج	١٥و٠٠٠	٠و٥	٦٠و٧٣٧	١و٤
ليبيـــا	٥و٠٠٠	٠و٢	٢٣و٧٦٩	٠و٦
الدول العربية الأخرى	—	—	٥٠و٧٠٦	١و١
الولايات المتحدة	٧و٠٠٠	٠و٢	١٠٤و٨٥٦	٢و٣
الدول الأخرى	٢٠و٠٠٠	٠و٧	١٤٠و١١٦	٣و١
اجمـــالى	٢و٩٤٨و٠٠٠	١٠٠و٠	٤و٤٤٧و١٤٨	١٠٠و٠

المصدر:
الاحصائيات الخاصة بعام ١٩٧٠ مأخوذة عن:
Ibrahim Abu-Lughod, "Educating a Comumity in Exile: The Palestinian Experience", Journal of Palestine Srudies, vol.2, No.3, 1973, p.97.

أما الاحصائيات الخاصة بعام ١٩٨١ فقد أخذت من «ملخص الاحصائيات الفلسطينية»، دمشق، مكتب منظمة التحرير الفلسطينية المركزى للإحصاء، ١٩٨٢، ص ٣٠.

١ ـ التغيرات الديموجرافية:

من الطبيعى أن يترتب على تشتت الفلسطينيين تحول التوازن الديموجرافى الفلسطينى ـ الإسرائيلى لصالح إسرائيل. فإذا كان تعداد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ نحو ١و٠٦ مليون نسمة فى عام ١٩٥٢ فإنه من المتوقع أن يصل تعدادهم الى ٢و٠٧٦ مليون نسمة بافتراض معدل نمو طبيعى يبلغ ٣و٣٪. وقد يصل هذا الرقم الى ٣و٣ مليون نسمة إذا ما أضيف إليه الفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل، والذين يقدر عددهم بنحو ٥٥٠و٨٠٠. غير ان اجمالى تعداد الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود فلسطين ـ تحت الانتداب سابقاً ـ لا يتعدون ٥٦٪ من التعداد الاجمالى السابق الاشارة إليه. ليس ذلك فحسب، بل إن هذا التحول يمكن أن يكون فى صالح إسرائيل أكثر من ذلك مع تدفق المزيد من اليهود السوفييت إليها.

٢ ـ التعبئة الإجتماعية والشخصية القومية:

غير أن التشتت الفلسطينى أدى فى نفس الوقت الى شحذ عملية التعبئة الاجتماعية التى ساعدت بدورها على بلورة هوية فلسطينية وطنية واضحة. فلقد خبر الفلسطينيون ثلاثة تغيرات رئيسية: الانتقال من العمل الزراعى صوب العمل الصناعى، وانتشار التعليم، وظهور قيادة وطنية جديدة. إذ كشفت دراسة أجريت فى عام ١٩٧٣ عن الضفة الغربية وقطاع غزة عن أن نحو ٥٠٪ تقريباً من القوة العاملة فيهما من العمال الأجراء، يعمل نحو ٧٧٪ منهم فى المجال الصناعى بينما يعمل نحو ٢٣٪ فقط فى مجال الزراعة.[١٠] وجنباً الى جنب مع التحول فى القوة العاملة شهد الوضع التعليمى للفلسطينيين تحسناً ملحوظاً. فوفقاً لاحصائيات عام ١٩٧٥، كان هناك نحو ٢٢٪ تقريباً من الفلسطينيين مقيدين فى المؤسسات التعليمية، ٢و١٪ فى معاهد التعليم العالى. وترتفع هذه النسبة لتبلغ نحو ٣٪ بين سكان الضفة الغربية و ٥و٥٪ بين الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين.[١١] ويرجع سامى مرعى هذه «الظاهرة الفلسطينية» الى ما يتسم به المجتمع الفلسطينى

من تشتت.[١٢] كما يشير ديفيز الى قيمة التعليم بالنسبة للمجتمع المشرد كأحد العوامل الرئيسية وراء هذه الظاهرة. ويبدو أن الفلسطينيين قد نظروا الى التعليم باعتباره وسيلتهم للبقاء والأمان فى مواجهة المستقبل. بعبارة أخرى، يمكن القول بأن التعليم أضحى بمثابة سلعة سهلة الحمل وقابلة للنقل أو التحويل بالنسبة لأولئك الذين أنتزعوا من ديارهم.[١٣]

ومن ناحية أخرى، فقد أدى التشتت الجغرافى للفلسطينيين الى تدهور مركز الأسر والجماعات التقليدية التى كانت تسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطينى خلال فترة الانتداب البريطاني. وكنتيجة للتحضر وانتشار التعليم ظهرت قيادة مهنية ووطنية جديدة أكثر تعليماً وأكثر ثورية وذات توجهات أيديولوجية. وهى القيادة التى تدير منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات المقاومة المنضوية تحت لوائها فى الوقت الراهن.[١٤] فاقت هذه القيادة الجديدة فى نفوذها وتأثيرها على المجتمع الفلسطينى القيادات التقليدية القديمة. وفى هذا الصدد يخلص بسام سرحان من دراسته عن اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان الى أن نفوذ القيادة الاقطاعية التقليدية قد تدهور الى حد بعيد. كما يخلص فى ذات الوقت الى أن القيادة السياسية بين معسكرات اللاجئين تتركز أساساً فى أيدى طليعة حركة المقاومة.[١٥]

أدى تفاعل هذه العوامل الى التعبئة الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين والى شحذ وعيهم القومى واحساسهم بالذاتية.[١٦] ويمكن تلخيص المكونات الرئيسية لهذه الذاتية فيما يلي: (١) فكرة المقاومة ورفض قبول الطرد وعدم وجود دولة لهم، (٢) التأكيد على أرض فلسطين كرمز للشخصية الفلسطينية، (٣) التأكيد على الأصول المشتركة للفلسطينيين وعلى أهمية التقاليد الفلسطينية، (٤) التمييز بين الشخصية الفلسطينية المحددة والشخصية العربية العامة، (٥) التأكيد على امكانية النضال المستمر من أجل استعادة فلسطين.[١٧] وتخلص احدى الدراسات التى شملت عينة من الفلسطينيين

المقيمين فى معسكر شاتيلا للاجئين فى لبنان الى عدة نتائج فيما يتعلق بمكونات الشخصية القومية الفلسطينية.(١٨) فعلى المستوى الادراكى، عبر نحو ٦٩٪ ممن شملتهم الدراسة عن وعيهم بتاريخ بلادهم وجغرافيتها وقياداتها ورموزها الوطنية. كما وصف نحو ٨٠٪ منهم أنفسهم بأنهم فلسطينيون عرب أو عرب فلسطينيون بينما لم يصف سوى نحو ٣و٥٪ أنفسهم بأنهم عرب فقط. وعلى المستوى العاطفى، فقد عبر نحو ٨٨٪ تقريباً عن شعور قوى بالانتماء الى فلسطين. كما فضل نحو ٩٤٪ الارتباط فى زواجه بشريك فلسطينى فقط. أما على المستوى السلوكى، فقد عبر نحو ٨٠٪ تقريباً عن رغبتهم فى أن يلتحق أبناؤهم بالمقاومة الفلسطينية عندما يكبروا. كذلك من بين أهم ما كشفت عنه الدراسة أن النتائج السابقة تنطبق على الأجيال التى تركت فلسطين قبل عام ١٩٤٨ مثلما تنطبق على الأجيال اللاحقة. والاستثناء الوحيد هو أن الأجيال الجديدة أكثر ميلاً للقتال والعمل العسكرى من الأجيال القديمة. وبينما رفض ٤٩٪ فقط من الأجيال القديمة قرار تقسيم فلسطين الصادر فى عام ١٩٤٧ تصل هذه النسبة الى ٧١٪ بالنسبة للأجيال الأكثر حداثة.(١٩)

تتعدد العوامل وراء تماسك وقوة الهوية الفلسطينية على النحو المشار إليه. وإذا كانت عملية التعبئة الاجتماعية تمثل أهم هذه العوامل قاطبة،(٢٠) فإن هناك عاملاً آخر على نفس القدر من الأهمية يتمثل فى طبيعة الظروف التى يعيش الفلسطينيون فى ظلها - سواء فى داخل فلسطين أو خارجها. ولعل من أهم هذه الظروف القدرة الاستيعابية الاجتماعية - الاقتصادية المحدودة فى الدول العربية والتمييز ضد اللاجئين من قبل الحكومات العربية.(٢١)

ويعد ظهور القيادة الفلسطينية الجديدة ومنظمة التحرير الفلسطينية من قبلها سبباً ونتيجة فى ذات الوقت لعملية تبلور الشخصية الفلسطينية المستقلة والمتميزة. فلقد ساعدت المنظمة على تقوية وتبلور هذه العملية من خلال مختلف وسائل التعبئة. كما أن صعود منظمة التحرير وتزايد مكانتها على المستوى العالمى زاد هو الآخر من حدة الشعور

الفلسطيني بالفخر والهوية الذاتية. وكما يرى صايغ فإن ظهور وتبلور شخصية فلسطينية قوية يمثل الأساس الذى استمدت منه منظمة التحرير قوتها.[٢٢]

٣ ـ الإنقسام الأيديولوجي بين أعضاء النخبة الفلسطينية:

ساهمت عملية التشتت الجغرافى والتعبئة الاجتماعية للفلسطينيين فى الانقسام الأيديولوجي الذى تتسم به النخبة السياسية الفلسطينية، بما فى ذلك قيادة المنظمة. إذ أدى غياب اطار إقليمي محدد وتواجد الغالبية العظمى من القيادات الفلسطينية خارج نطاق التشريعات الوطنية الى غياب الاتفاق حول الأطر المرجعية للتعريفات السياسية ـ الاقليمية.[٢٣]

٤ ـ الأنظمة العربية وإختراق المنظمة:

كذلك فقد أدى تشتت الفلسطينيين وانتشارهم فى مختلف البلدان العربية الى حتمية انخراطهم فى سياسات هذ البلدان وزج بهم فى إطار الصراعات الدائرة على الساحة العربية الأرحب. ويرجع انخراط الفلسطينيين فى السياسات العربية إما الى اكتسابهم لجنسية البلاد التى يقيمون فيها ـ كما هو الحال بالنسبة للأردن على وجه الخصوص ـ أو من خلال مشاركتهم فى مختلف الحركات السياسية العربية. وهو ما قاد فى بعض الأحيان الى المواجهة بينهم وبين الدول العربية المضيفة.[٢٤] وجعلهم أكثر عرضة لعمليات الاختراق والتلاعب من قبل هذه الدول. وقد بلغ الأمر أن استخدمتهم بعض الأنظمة العربية فى تدعيم شرعيتها، بل وفيما يضر بالقضية الفلسطينية ذاتها. وعليه يمكن القول أن السياسة الفلسطينية غالباً ما تضمنت شكلاً أو آخر مما يمكن تسميته «بسياسة الارتهان».[٢٥]

الهيكل الإجتماعي:

بالاضافة الى عملية التشتت وما يترتب عليها ويرتبط بها من آثار هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية ـ التاريخية التى كان لها دورها في تطور المجتمع الفلسطيني وتركت بصماتها على حركة منظمة التحرير وأدائها. يرتبط ذلك بالانقسامات الاجتماعية ـ التاريخية فى المجتمع الفلسطيني وبادراكه للسلطة وما يرتبط بها من مفاهيم ورموز. كما يرتبط بالبناء الطبقى للمجتمع الفلسطينى.

فلقد اتسم المجتمع الفلسطينى الذى تطور فى ظل الحكم العثمانى بتشعب السلطة السياسية بين الادارة العثمانية والقيادات المحلية من الوجهاء والعمد. كما كان هناك فصل بين مصادر القوة والسلطة وأدوات الحكم وأسس الشرعية. علاوة على ذلك، عرف المجتمع الفلسطينى العديد من الانقسامات الاجتماعية، لاسيما بين وجهاء الحضر ومشايخ الريف، وبين العناصر المتصارعة المختلفة من أبناء الطبقات العليا الحضرية مثل الصراع بين عائلتى الحسينى والنشاشيبى، كما عرف الانقسام بين المسلمين والمسيحيين.(٢٦) ليس ذلك فحسب، بل هناك انقسام آخر برز وتطور فى أعقاب هجرة عام ١٩٤٨ بين القيادات التقليدية وبين القيادات الصاعدة من أبناء الطبقة الوسطى.

انعكست هذه المواريث الاجتماعية على سياسة منظمة التحرير من عدة زوايا. فلقد عكس تطور المنظمة قبل وبعد عام ١٩٦٩ الانقسام بين القيادات التقليدية من أبناء الطبقات العليا وبين قادة الطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة. فخلال السنوات الخمس الأولى من عمر المنظمة سيطرت القيادات التقليدية على مقاليد الأمور وعملت جاهدة على ابعاد مختلف عناصر الطبقة الوسطى عن المشاركة فى المنظمة الوليدة. وبالتالى ما أن صعدت القيادة الجديدة فى عام ١٩٦٩ الى قمة المنظمة حتى أبعدت كافة القيادات التقليدية عن أجهزة صنع القرار الرئيسية. ويبدو واضحاً من تكوين مختلف المنظمات الفدائية الفلسطينية مدى ارتباطها بالانقسامات الأسرية التقليدية. ومن هنا لم يكن غريباً، على

سبيل المثال، أن يثور الجدل حول أن بعض منظمات المقاومة لا تعدو أن تكون امتداداً لشبكات العلاقات الأسرية التقليدية أو انعكاساً لبعض التقاليد الدينية ـ السياسية.(٢٧)

تزايدت حدة هذه الانقسامات نتيجة لميل الفلسطينيين الى «شخصنة» السلطة. فالفلسطينيون يميلون الى الربط بين السلطة والسمات الشخصية لقياداتهم. وهو ما كان له أثره فى خلق العديد من المنظمات والائتلافات شبه العصبية حول شخصيات قيادية بعينها.(٢٨) هذا الميل أو الاتجاه كان له أثره فى الحد من تماسك منظمة التحرير الفلسطينية وزاد من حدة مشاكلها التنظيمية.

غير أن تطور المجتمع الفلسطينى خلال العقود الثلاثة الأخيرة كان له أثره على السياسة الفلسطينية. ففى أعقاب هجرة عام ١٩٤٨ شهد المجتمع الفلسطينى تبلور طبقة وسطى عريضة نسبياً جنباً الى جنب مع طبقة عمالية أكثر اتساعاً. شكلت هاتان الطبقتان معاً الأساس الاجتماعى لمنظمة التحرير. ومنهما استمدت المنظمة معظم مصادرها المالية والبشرية والقيادية.

وتمثل الانتفاضة التى اندلعت فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى ديسمبر ١٩٨٧ ـ والتى ما تزال مستمرة حتى الآن ـ أحد صور التغير الاجتماعى ـ السياسى الرئيسية فى اطار الجماعة الفلسطينية خلال العقد الأخير. جاءت هذه الانتفاضة نتيجة لتضافر مجموعة من المتغيرات وهى بالتحديد: (١) نضج الجيل الجديد من الفلسطينيين والذى أضحى مقتنعاً ـ بفضل حرب أكتوبر ١٩٧٣ والمواجهة بين إسرائيل والمنظمة فى عام ١٩٨٢ ـ بأن إسرائيل ليست بالقوة التى لا تقهر، (٢) النمو السريع للتعليم فى الضفة والقطاع حيث أضحت المدارس والجامعات مراكزاً للمقاومة المدنية. (٣) عمليات التعبئة التى قامت بها منظمة التحرير وبعض منظمات المقاومة من ناحية، وفشل مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الأردن فى عام ١٩٨٧ فى تناول القضية الفلسطينية من ناحية أخرى. وهو ما أقنع الفلسطينيون فى

الأراضى المحتلة بأن عليهم أن يعولوا على أنفسهم فقط فى تحقيق أهدافهم. ومع مقتل اثنين من طلاب جامعة بئر زيت فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ انفجر احتجاج جماهيرى واسع النطاق سرعان ما تطور فى شكل سلسلة من عمليات المقاومة مثل الاضراب والتظاهر والعصيان المدنى والقذف بالحجارة بالاضافة الى بعض الأعمال التى تهدف الى الانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلى. وعلى أية حال، تجدر الاشارة الى أن المتظاهرين تجنبوا اللجوء الى العنف المسلح.[٢٩]

وعلى الرغم من أن الانتفاضة قد تطورت ـ فى جانب منها ـ بتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية كاستراتيجية للضغط على إسرائيل غير أنها أثرت بدورها على سياسة المنظمة. فلقد أمدت الانتفاضة قيادة المنظمة بقدر من القوة والاحساس بالكرامة، وشجعها بالتالى على الاعلان عن مبادراتها للسلام.[٣٠]

القدرات الإقتصادية والعسكرية:

تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية على مصادر خارجية للدعم الاقتصادى بوصفها حركة ثورية تتخطى الحدود القومية وتفتقر الى قاعدة اقليمية خاصة بها. ويمكن تحديد ثلاثة مصادر رئيسية للدعم المالى للمنظمة: يتمثل أولها فى «ضريبة التحرير» التى تفرضها بعض الحكومات العربية على الفلسطينيين العاملين على أراضيها. إذ أنه عادة ما تقوم هذه الحكومات باقتطاع نسبة ٥٪ من مرتبات وأجور الفلسطينيين لصالح المنظمة. أما المصدر التمويلى الثانى للمنظمة فيتمثل فى المساعدات التى تقدمها الحكومات العربية. فمن المعروف أن الحكومات العربية قد التزمت وفقاً لمقررات مؤتمر القمة العربى الثانى فى عام ١٩٦٤ بمنح المنظمة اسهاماً سنوياً مالياً محدداً ـ وإن كانت القيمة الحقيقية لهذه الاسهامات تتغير من عام لآخر. فعلى سبيل المثال، قدم مؤتمر القمة العربية المنعقد بالرباط فى عام ١٩٧٤ دعماً للمنظمة قدره ٥٠ مليون دولار دفعتها تقريباً الدول العربية المنتجة للبترول، بينما خصص مؤتمر القمة العربية المنعقد فى بغداد فى عام

١٩٧٨ عشية توقيع اتفاقيات كامب ديفيد مبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً طوال السنوات العشر التالية.[٣١] غير أن الحكومات العربية لم تلتزم فى واقع الأمر بتقديم اسهاماتها المالية للمنظمة إما بسبب الصعوبات الاقتصادية أو نتيجة عدم رضائها عن سياسات المنظمة. ففى الفترة بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧١ عجز كل من السودان والمغرب واليمن عن دفع أنصبتها، ولم تقدم كل من تونس والعراق اسهاماتها سوى لعام واحد فقط وبقية البلدان العربية لعامين. وخلال الفترة بين ١٩٦٤ و ١٩٧١ كانت الدول العربية مدينة للنمظمة بمبلغ ٤٤ مليون دولار كمتأخرات.[٣٢] كما كشف عرفات أيضاً عن أن ليبيا صادرت فى عام ١٩٨٢ قيمة الضرائب التى حصلتها من الفلسطينيين العاملين على أراضيها.[٣٣] وأخيراً، يتمثل المصدر الثالث من المصادر التمويلية للمنظمة فيما يقدمه الأفراد والحكومات الصديقة من اسهامات. فعلى سبيل المثال، فرضت دبى ضرائب على الفنادق والتلغراف وتذاكر الطائرات لصالح المنظمة. كما قامت الكويت باقتطاع نسبة ١٪ من مرتبات المدرسين الكويتيين لصالحها. كذلك تقدم الغرفة التجارية الأردنية اسهامات مالية.[٣٤]

إلا أن اعتماد المنظمة على الدعم المالى العربى أدى الى الحد من حريتها السياسية. كما أدى الى خلق معضلة أمام قادة المنظمة فى محاولتهم للموازنة بين ضرورات الاذعان لرغبات الأطراف الأخرى - خاصة أولئك الذين يقدمون اسهامات كبيرة - وبين الرغبة فى تحقيق الاستقلالية والمكانة بين الفلسطينيين، ومن ثم التقدم نحو تحقيق أهداف المنظمة. ولقد اعترف عرفات بأن اعتماد المنظمة على الدعم المالى العربى جعل منها «رهينة» فى يد كثير من الأنظمة العربية.[٣٥]

ولم يغب عن المنظمة أيضاً أن تعمل على تطوير آلية ذاتية تحقق لها دخلاً مستقلاً. فقامت بتشييد صرح صناعى يعرف باسم «صامد». أقيم هذا الصرح أساساً فى الأردن فى عام ١٩٧٠ كمركز لرعاية وتأهيل أبناء الشهداء. غير أنه فى عام ١٩٧١ ونتيجة للمواجهة التى وقعت بين الأردن والمنظمة انتقل المركز الى لبنان حيث قدم فرص

العمل للفلسطينيين الذين حالت القوانين اللبنانية دون حصولهم على فرص للعمل. وفى لبنان أقام «صامد» خمسة وثلاثون مصنعاً يعمل بها نحو ٥٠٠٠ عامل فلسطينى. إلا أنها تعرضت كلها تقريباً للتدمير على أثر الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢. ومن ثم اضطرت ادارته الى العودة مرة أخرى الى الأردن وإن أبقت على نشاطها فى لبنان. فأعادت بناء المصانع التى تطورت الى صرح عالمى يدير شبكة ضخمة من الأنشطة الاقتصادية فى المنطقة العربية وبلدان العالم الثالث، وتتركز أساساً فى اصلاح الأراضى والانتاج السينمائى.(٣٦)

وعلى الرغم من أن اجمالى العوائد المالية لمنظمة التحرير غير معروفة على وجه التحديد، إلا أن التقديرات تشير الى أنها تبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.(٣٧) وربما يكون هذا الرقم مبالغ فيه. إذ أشار التقرير المالى الذى قدم الى المجلس الوطنى الفلسطينى فى يونية ١٩٧٠ الى أن النفقات المالية للمنظمة قد بلغت ٩و٣ مليون دولار عن العام المالى ١٩٦٩ـ١٩٧٠، خصص ٦٨٪ منها للأنشطة العسكرية.

أما من الناحية العسكرية، فتتمتع المنظمة بقاعدة بشرية عريضة يمكن تجنيدها تبلغ قرابة نصف المليون نسمة. ولقد فرضت المنظمة التجنيد الاجبارى على الشباب الفلسطينى بين سن الثامنة عشرة والثلاثين. ونتيجة لذلك، استطاعت المنظمة أن تحتفظ بثلاثة أشكال من القوى العسكرية: قوة نظامية تعرف باسم جيش التحرير الفلسطينى، وقوة أخرى لحرب العصابات، وثالثة للميليشيات الشعبية.

ويتكون جيش التحرير الفلسطينى بدوره من ثلاث فرق رئيسية هى: (١) فرقة عين جالوت وتضم نحو ألف مقاتل. وقد تمركزت هذه الفرقة فى مصر حتى أواخر السبعينات، (٢) فرقة القادسية وتضم نحو ١٥٠٠ مقاتل ظلت بالعراق حتى عام ١٩٧١، (٣) وفرقة حطين وتضم هى الأخرى نحو ١٥٠٠ مقاتل وتتمركز على الأراضى السورية واللبنانية. غير أن معظم هذه الفرق الثلاث تتمركز فى كل من سوريا ولبنان فى الوقت الحاضر.

وبصفة عامة فإن جيش التحرير الفلسطيني هو جيش يعتمد أساساً على المشاة ومسلح بأسلحة مشاة سوفيتية الصنع مثل البنادق الخفيفة وعديمة الارتداد والرشاشات ومدافع الهاون الخفيفة والثقيلة ومدفعية الميدان الخفيفة والمتوسطة والعربات المدرعة وعدد من دبابات ت ـ٣٤.[٣٨] ويتولى قيادة هذا الجيش رئيس أركان فلسطيني مقره مدينة دمشق وهو مسئول مسئولية مباشرة أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى يعد أحد أعضائها الدائمين بحكم منصبه.

ويخضع جيش التحرير الفلسطيني فى حقيقة الأمر لهيمنة الحكومات العربية التى يعمل فوق أراضيها. إذ أصرت الحكومات العربية ـ بما فى ذلك الحكومات المناصرة لمنظمة التحرير ـ على ضرورة سيطرتها على وحدات جيش التحرير الفلسطيني المتمركزة على أراضيها. ينطبق ذلك بصفة خاصة على مصر خلال الستينات وسوريا خلال السبعينات. وبالتالى لا يخضع هذا الجيش من الناحية الواقعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد بلغ به الأمر فى بعض الأحيان الى حد خدمة مصالح الأنظمة العربية الكفيلة أكثر من خدمته لمصالح المنظمة. فعلى سبيل المثال، استخدمت سوريا فرقة حطين فى مواجهة قوات المقاومة التابعة لمنظمة التحرير أثناء الحرب الأهلية اللبنانية فى عام ١٩٧٦. وهى المواجهة التى تمكنت فيها قوات المنظمة من أسر رئيس أركان جيش التحرير الفلسطيني.

بالإضافة الى جيش التحرير الفلسطيني تمتلك كل منظمة عضو فى منظمة التحرير الفلسطينية قوات فدائية خاصة بها. ويتم تنظيم هذه القوات باعتبارها خلايا ذات اكتفاء ذاتى نسبياً وتحمل أسلحة خفيفة، وإن كانت بعض الجماعات مثل منظمة فتح تمتلك أسلحة ثقيلة مثل العربات المدرعة ومدافع الميدان عيار ١٠٦ـ مم والمدافع المضادة للطائرات. والواقع أن المنظمة فقدت معظم هذه الأسلحة فى حربها مع إسرائيل فى عام ١٩٨٢. وعليه فمن الصعب التوصل الى تقدير دقيق لحجم القوة البشرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بعد هذه الحرب. بيد أن التقديرات السابقة عليها تشير الى أن فتح ـ كبرى

المنظمات المسلحة فى اطار المنظمة - تضم ما بين ٨٠٠٠ الى ١٢٠٠٠ مقاتل الى جانب ١٥٠٠٠ فى شكل ميلشيات يمكن تعبئتها فى غضون ٤٨ ساعة. ويمكن اضافة عدة آلاف محدودة من المقاتلين فى اطار كل من منظمات المقاومة القليلة الأخرى.(٣٩) وتخضع كل هذه القوات للاشراف المباشر للمنظمات الكفيلة فى الوقت الذى تقوم فيه منظمة التحرير بدور تنسيقى بينها.

وأخيراً، تمتلك المنظمة قوات اضافية من الميليشيات الشعبية للاضطلاع بمهمة حماية الخطوط الخلفية لقوات المقاومة. ويتم تدريب هذه الميليشيات على أساليب حرب العصابات، بما فى ذلك الاسعافات الأولية ورفع الروح المعنوية وعمليات الامداد.(٤٠)

وتشرف الدائرة العسكرية للمنظمة استراتيجياً على القوات العسكرية التابعة لها، وذلك من خلال القيادة العامة لقوات الثورة. وتقوم اللجنة التنفيذية للمنظمة بتعيين القائد العام لهذه القوات ورئيس أركانه. ويقوم القائد العام بدوره بتعيين أعضاء المجلس العسكرى الأعلى تحت رئاسته. وهو المجلس الذى يضم العناصر العسكرية القيادية العليا فى مختلف منظمات المقاومة. وتضع القيادة العامة الخطط العسكرية للمنظمة، وتقوم بالتنسيق بين الأنشطة العسكرية لكافة القوات التابعة لها. كما تقوم باعداد مشروعات الموازنة وادارة المحكمة العسكرية.(٤١) فضلاً عن ذلك، تقوم الدائرة العسكرية بالاشراف على «كلية أركان حرب الثورة الفلسطينية». وهى الكلية التى تقوم بتدريب الضباط واعدادهم للخدمة فى صفوف القوات المسلحة للمنظمة.

وتعانى قوات منظمة التحرير الفلسطينية من ضعف هيكلى واضح يحد من فعاليتها. فمعظم هذه القوات تعمل خارج الأراضى الفلسطينية. ومن ثم فليس بمقدورها اقامة شبكة من الخلايا فى الأراضى المحتلة أو تعبئة الفلسطينيين الذين يعيشون فوق هذه الأراضى. وهو ما يجعلها على درجة عالية من الانكشاف فى مواجهة الغارات الإسرائيلية والمناورات العربية على السواء. ولقد استغلت إسرائيل هذا الانكشاف

أو القابلية للاختراق فى الهجوم على الأهداف العسكرية والمدنية للمنظمة فى الدول العربية المضيفة مسببة بذلك توتراً فى العلاقات بين المنظمة وهذه الدول. وهو ما دفع عرفات فى يولية ١٩٨١ الى وقف كافة العمليات العسكرية ضد إسرائيل. ومن ناحية أخرى، أدى تمركز قوات المنظمة فوق أراضى دول أخرى الى الصدام مع هذه الدول ـ بصفة خاصة الأردن ولبنان، وأجبرها على اللجوء الى العمليات الفدائية أكثر من أساليب حرب العصابات.(٤٢) أكثر من ذلك فقد دخلت قوات المنظمة فى أعقاب المواجهة مع الأردن فى عام ١٩٧٠ فى عملية تحول نحو بناء جيش نظامى نتيجة استيعابها لأعداد كبيرة من الجنود النظاميين فى الجيش الأردنى. وكان على المنظمة أن تستحدث رتباً عسكرية جديدة وأن تحصل على أسلحة ومعدات ثقيلة. ومن ثم تحول العمل العسكرى الفلسطينى من حرب عصابات ـ بما يتسم به من صعوبة فى مواجهته والتعامل معه من قبل العدو بسبب قدرته على المراوغة ـ الى جيش نظامى غير قادر على تطوير أسلحته وهياكله مما جعله فريسة سهلة المنال من قبل الجيش الإسرائيلى.(٤٣) علاوة على ذلك، لايخفى أن الانقسام التنظيمى والخلافات بين صفوف المنظمة ساعدت هى الأخرى بدورها الى الحد من الفعالية العسكرية لقواتها.

ولقد لحقت بقوات المنظمة فى واقع الأمر خسائر ضخمة فى معركتها ضد إسرائيل فى عام ١٩٨٢. وهى المعركة التى تعتبر ثانى أضخم مواجهة مباشرة بين المنظمة وإسرائيل منذ معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨. إذ فقدت المنظمة فى هذه المعركة الأخيرة معظم معداتها الثقيلة ونسبة لايستهان بها من قواتها العسكرية.(٤٤) واضطرت بقية قواتها الى الانتشار فى سبع دول عربية خاصة تونس حيث تم نقل مقر القيادة.

غير أن المنظمة استطاعت أن تعيد بناء قواتها. إذ قامت الصين بتعويضها عن كافة خسائرها من الأسلحة.(٤٥) وقدمت لها يوغوسلافيا قوة جوية محدودة تمركزت فى البحر الأحمر.(٤٦) فضلاً عن نجاحها فى أن تعيد تمركز بعض قواتها فى الجنوب اللبنانى وأن تشن من هناك حرب

عصابات فى مواجهة القوات الإسرائيلية.(١٧) ورغم كل ذلك لم تستطع المنظمة أن تستعيد مصداقيتها العسكرية كعامل مؤثر فى معادلة القوة فى منطقة الشرق الأوسط.

الإطار السياسى:

على العكس من الحركة الوطنية الفلسطينية فى الثلاثينات والأربعينات قامت منظمة التحرير الفلسطينية بخلق وتطوير مؤسساتها بما يشكل نظاماً سياسياً متكاملاً. ومن الطبيعى أن يكون لهذا النظام ـ بحكم تكوينه ـ أثره على السياسة الخارجية للمنظمة. ويتضمن الاطار السياسى للمنظمة المؤسسات الرئيسية التالية:

المجلس الوطنى الفلسطينى:

ويعتبر أعلى مؤسسة لصنع القرار فى منظمة التحرير. إذ يقوم بصياغة السياسات واصدار التعليمات للجنة التنفيذية التى يقوم بتعيين أعضائها. وللمجلس الوطنى الفلسطينى سلطة انشاء أو الغاء أى من مؤسسات المنظمة. ومما يلفت النظر أن عضوية هذا المجلس تتفاوت من جلسة الى أخرى. ويضم فى الوقت الحالى ٤٠٠ عضواً يمثلون مختلف منظمات المقاومة والاتحادات العمالية والتنظيمات المهنية التى تقوم باختيار وتعيين ممثليها وفق نظام الحصص. أما بالنسبة للأعضاء المستقلين فيتم اختيارهم بواسطة لجنة يشكلها المجلس السابق. ففى عام ١٩٨٣ كان هناك ثمان منظمات للمقاومة ممثلة فى المجلس هى: حركة التحرير الفلسطينية (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة، وجبهة التحرير العربية، والقيادة العامة للجبهة الشعبية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وأخيراً جبهة النضال الشعبى الفلسطينى. بالاضافة الى عشر اتحادات ونقابات فلسطينية، منها على سبيل المثال الاتحاد العام للكتاب والصحفيين والاتحاد العام لعمال فلسطين. مدة العضوية فى المجلس هى ثلاث سنوات، ويجتمع مرة واحدة فى العام

فى شكل دورة عادية. كما يعقد المجلس جلسات غير عادية بناءاً على طلب اللجنة التنفيذية أو ٢٥٪ من أعضائه. ويرأسه رئيس يتم انتخابه مباشرة من قبل الأعضاء فى بداية كل دورة.

اللجنة التنفيذية:

وتعتبر بمثابة أعلى جهاز تنفيذى فى المنظمة. ولها سلطة مطلقة على كافة مؤسساتها. وتمثل اللجنة التنفيذية ـ وفقاً للقانون الأساسى للمنظمة ـ الشعب الفلسطينى وتشرف على كافة أبنية المنظمة وتعد الميزانية وتصدر التعليمات وتضع السياسات والقرارات المنظمة للحركة فى اطار السياسة العامة التى يضعها المجلس الوطنى الفلسطينى.

وتتكون اللجنة من اثنى عشر عضواً ينتخبهم المجلس الوطنى الفلسطينى من بين أعضائه. وتجدر الاشارة الى أن المجلس يحرص فى اختياره لأعضاء اللجنة التنفيذية على ضمان تمثيل جماعات المقاومة الرئيسية بالاضافة الى العناصر المستقلة. ويقوم أعضاء اللجنة بدورهم بانتخاب رئيس اللجنة. ولقد تقرر فى جلسة الانعقاد السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى أن يقوم المجلس باختيار رئيس اللجنة. وتعتبر اللجنة فى حالة إنعقاد دائم وأعضاؤها متفرغون تماماً. ولكل عضو منهم منصبه الوزارى الخاص مثل الشئون الخارجية والتعليم والثقافة ..الخ.

المجلس المركزى:

يعد هذا المجلس بمثابة مؤسسة استشارية وسيطة بين المجلس الوطنى الفلسطينى واللجنة التنفيذية، ويتكون من ستين عضواً يمثلون مختلف فصائل المقاومة. ويجتمع المجلس المركزى كل ثلاثة أشهر تحت رئاسة رئيس المجلس الوطنى وذلك لمراجعة أعمال اللجنة التنفيذية ووضع الخطط المستقبلية اللازمة.(٤٨)

دوائر منظمة التحرير:

بالاضافة الى المؤسسات الثلاث السابقة، يتضمن البناء المؤسسى للمنظمة تسع دوائر وظيفية على غرار الوزارات الحكومية. وتقوم اللجنة المركزية بالاشراف على أنشطة هذه الدوائر. وهناك رئيس لكل من هذه الدوائر باستثناء الدائرة العسكرية التى يرأسها مباشرة رئيس اللجنة التنفيذية. وبينما يتحتم ضرورة أن تضمن العضوية فى كل من المجلس الوطنى واللجنة التنفيذية والمجلس المركزى تمثيل مختلف الجماعات الفلسطينية تنظم هذه الدوائر التسع على أساس مهنى وظيفى بحت.

وتعتبر كل من الدائرتين السياسية والعسكرية من أهم هذه الدوائر. وتقوم الدائرة السياسية بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمرات الدولية. كما تقوم بالاشراف على مكاتب المنظمة بالخارج وتتولى بإسمها مختلف الأنشطة الدبلوماسية. أما بالنسبة للدائرة العسكرية، فيتمثل دورها الرئيسى فى التنسيق بين أنشطة القوات المسلحة لمنظمة التحرير بالتعاون مع القيادة العامة لقوات الثورة. ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية بحكم منصبه رئيساً لهذه الدائرة.

علاوة على هاتين الدائرتين الهامتين، هناك مؤسسة ثالثة لا تقل أهمية عنهما هى الصندوق الوطنى الفلسطينى الذى يعد بمثابة وزارة للمالية. وتتركز مهمته فى الاشراف على كافة الأنشطة المالية للمنظمة من ايرادات ونفقات واستثمارات فى اطار الميزانية التى وافق عليها المجلس الوطنى. كما يقوم الصندوق بادارة كل من مؤسستى «صامد» و «الشئون الاجتماعية والرفاهية» والمؤسسات الملحقة بهذه الأخيرة مثل الجمعية الفلسطينية لمكفوفى البصر، وكل من جمعيتى الرعاية الاجتماعية للجرحى وأسر الشهداء. ويتم انتخاب مدير الصندوق بواسطة المجلس الوطنى الفلسطينى، ويتحتم أن يكون من بين أعضائه. ويعد مدير الصندوق بحكم منصبه عضواً فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وتضم الدوائر الأخرى كل من: الدائرة التعليمية وتقوم بادارة الشئون التعليمية للفلسطينيين المقيمين فى الدول العربية؛ والدائرة الصحية التى تتولى الاشراف على الهلال الأحمر الفلسطينى؛ ودائرة التنظيمات الشعبية ويقع عليها مهمة التنسيق بين المنظمة ومختلف الهيئات والنقابات المهنية الفلسطينية؛ ودائرة الاعلام والتوجيه وتتولى ادارة كافة الأنشطة الاعلامية للمنظمة؛ ودائرة العلاقات الوطنية وتمثل المنظمة لدى الحكومات العربية خاصة فيما يتعلق بوضع الفلسطينيين؛ وأخيراً دائرة شئون الأراضى المحتلة وتختص بشئون الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة.

وبصفة عامة يمكن القول أن الاطار السياسى لأى فاعل دولى يؤثر على سياسته الخارجية من عدة جوانب: فهو يمد صانعى القرار بالموارد الاجتماعية والسياسية المختلفة من ناحية، كما أنه قد يمثل عقبة أمام عملية صنع السياسة من ناحية أخرى. وتتوقف المصادر التى يقدمها الاطار السياسى على مدى الأنشطة المجتمعية التى يمكن السيطرة عليها ومستوى المؤسسية السياسية والتأييد الشعبى.(٤٩) ويمكن للمرء أن يزعم انطلاقاً من دراسة الاطار السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية أن هذا الاطار يزخر بالعديد من العناصر الايجابية يمكن ابرازها من خلال الأمثلة التالية:

١ ـ نجحت المنظمة فى ممارسة سلطات سيادية على الفلسطينيين فى أوقات الحرب. فلقد مثلت المنظمة الفلسطينيين فى مواجهة كل من الأردن ولبنان وفى مختلف المواجهات والصدامات مع إسرائيل.

٢ ـ تمارس المنظمة على الشعب الفلسطينى السلطات الخاصة بتسليم المجرمين بموجب المعاهدات الدولية. فلقد لجأت الحكومات العربية فى الكثير من المناسبات الى المنظمة فيما يتعلق بالفلسطينيين المتهمين فى أعمال اجرامية وتم بالفعل محاكمتهم واصدار الأحكام عليهم بواسطة المنظمة.

٣ - تمارس المنظمة اختصاصات ضريبية على الفلسطينيين من خلال الحكومات العربية.

٤ - تمارس المنظمة سلطات قضائية. إذ أقامت محكمة ثورية وضعت قانوناً جزائياً ثورياً وآخراً للاجراءات الجنائية الثورية وقانوناً ثالثاً لرد الاعتبار. وكلها قوانين تطبق على كافة قطاعات الشعب الفلسطيني.[٥٠]

٥ - ترعى منظمة التحرير الفلسطينية العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التى تقدم خدمات جليلة للفلسطينيين.

٦ - تلعب المنظمة دوراً سياسياً مؤثراً فى حسم الخلافات والصراعات بين الجماعات الفلسطينية، بصفة خاصة بين فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة. فعلى سبيل المثال، عندما تصاعد الخلاف بين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية الى حد الصدام المسلح فى عام ١٩٦٩ تدخلت اللجنة التنفيذية للمنظمة للتوسط بين الجبهتين ووضع حد للصدام.

والحقيقة أن المنظمة نجحت فى أن تقيم نظاماً هيكلياً متماسكاً وقادراً على تنظيم أنشطتها المتعددة. كما نجحت فى أن تضع اطاراً محدداً لصنع القرار يعمل فى اطار بيروقراطية معقدة ومحكمة.[٥١] وهناك اتفاق فى أدب السياسة الخارجية على أن كل هذه الأبعاد والموارد المختلفة تزيد من قدرة الفاعل الدولى على الحركة فى مجال السياسة الخارجية. غير أنه من الناحية الأخرى، فإن الاطار السياسى يمكنه أن يحد من قدرة فاعل دولى ما على تنفيذ سياسته الخارجية. ويعتمد هذا الدور السلبى المعوق للاطار السياسى على درجة التماسك والارتباط فى اطار النظام نفسه وبينه وبين المؤسسات الأخرى وطبيعة ومدى مسئوليته والدرجة التى يمثل بها المجتمع الذى ينتمى إليه.[٥٢] وتكشف دراسة الاطار السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية عن أن هذه المتغيرات حدت الى حد بعيد من قدرة

المنظمة على صنع وتنفيذ سياستها الخارجية.

فبحكم طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة أم تضم العديد من منظمات المقاومة التى احتفظت بشخصياتها الأيديولوجية والتنظيمية. وبالتالى عكست مؤسسات المنظمة التمثيل النسبى لكل من هذه الجماعات بالاضافة الى عدد محدود من الأعضاء المستقلين. وهو ماأدى بسياسات المنظمة الى أن تصبح سياسات ائتلافية. فضلاً عن أن هذه الجماعات والتنظيمات لاتعبر عن جماعة متجانسة. بل تختلف فى مفهومها ورؤيتها للصراع العربى - الإسرائيلى (معتدلون ورافضون) وتوجهها الأيديولوجى (قوميون، واسلاميون، وماركسيون - لينينييون) كما تتفاوت من حيث قوة روابطها مع الأنظمة العربية (مستقلون وتابعون). وفيما يلى نبذة عن الاطار الأيديولوجى لبعض من المنظمات الرئيسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تتبنى منظمة فتح تعريفاً ذرائعياً للصراع العربى - الإسرائيلى يضمن تعبئة كافة الموارد بغض النظر عن الأيديولوجيات. وتدرك أن هذا الصراع هو بالأساس صراعاً فلسطينى - إسرائيلى. بيد أن الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين ترفضان اقتراب فتح القومى وتتبنيان تحليلاً طبقياً للصراع. بعبارة أخرى لا يمكن تجاهل البعد الاجتماعى للصراع العربى - الإسرائيلى من وجهة نظر هاتين المنظمتين باعتبار أن إنشاء إسرائيل جاء نتيجة تحالف بين الطبقات البرجوازية العربية واليهودية. وعلى هذا الأساس تضع الجبهتان الشعبية والديمقراطية الرجعيين العرب بين صفوف أعداء الثورة الفلسطينية وتؤكدان على الطبيعة البروليتارية لهذه الثورة.

كذلك تختلف منظمات المقاومة الفلسطينية من حيث طبيعة ومدى علاقاتها وروابطها مع الحكومات العربية. فبعض هذه المنظمات ترتبط بعلاقات مؤسسية مع الأنظمة العربية وبعضها الآخر ذات توجه مستقل. تعكس المنظمات المؤسسية أو المرتبطة عضوياً بأنظمة عربية معينة بطبيعة الحال أيديولوجية الأنظمة الكفيلة وتنفذ استراتيجيتها. وتعتبر

كل من منظمة «الصاعقة» وجبهة التحرير العربية من المنظمات البارزة فى هذا الاطار بما هو معروف عن الأولى من ارتباط وثيق مع حزب البعث السورى وعن الثانية من ارتباط وثيق مع حزب البعث العراقى. أما التنظيمات المستقلة، مثل فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيرفضون الارتباط بأية حكومة عربية أو الخضوع لسيطرتها اعتقاداً بأن مثل هذا الارتباط من شأنه التأثير سلباً على حرية حركتها.(٥٣) ويؤدى تمثيل مثل هذه المنظمات المتصارعة فى مختلف المؤسسات السياسية لمنظمة التحرير - المجلس الوطنى والمجلس المركزى واللجنة التنفيذية - الى اعاقة قدرتها على صياغة السياسات. وقد بلغ الأمر بالمنظمة من جراء ذلك حد الشلل فى بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، حدث استقطاب بين منظمة فتح وبعض منظمات المقاومة الأخرى فى الجلسة الرابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى حول قضية التمثيل فى اللجنة التنفيذية الجديدة بلغ حد تفضيل الابقاء على اللجنة التنفيذية السابقة. بل أكثر من ذلك، ازداد تفاقم الآثار السلبية لعملية التنافس والصدام بين المنظمات المختلفة نتيجة عدم قدرة منظمة التحرير على اقناعها بأن الانشقاق والصدام ليس فى صالح أى منها من ناحية، واحساس هذه المنظمات بأنها لن تخسر كثيراً إذا ما خرجت من تحت لواء المنظمة. أضف الى ذلك قيام الحكومات العربية بحماية ودعم المنظمات الصديقة.(٥٤)

هذه الآثار السلبية التى يطرحها الهيكل الائتلافى لمنظمة التحرير على سياستها الخارجية لم يكن أكثر وضوحاً فى تاريخ المنظمة مثلما كان الأمر خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦. ففى مايو ١٩٨٣ انفجر تمرد مسلح - تدعمه سوريا - فى اطار قوات فتح المتمركزة فى شمال لبنان. وتمثلت القضايا الأساسية وراء هذا التمرد فى النمط «الديكتاتورى» لقيادة عرفات وادارته لعملية المواجهة بين إسرائيل والمنظمة فى عام ١٩٨٢، وتحديه للدور القيادى لسوريا، وميله نحو كل من مصر والأردن. كذلك فقد كان هناك استقطاب آخر بين منظمات المقاومة الأخرى حول نفس هذه القضايا. فعند أحد طرفى الاستقطاب، برز «التحالف الوطنى» ويضم القيادة العامة للجبهة

الشعبية ومنظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. وعند الطرف الآخر، برز «التحالف الديمقراطي» ويضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية. وبينما ساندت مجموعة التحالف الأول العناصر المتمردة في منظمة فتح اتخذت مجموعة التحالف الثاني موقفاً وسطاً الأمر الذى أصاب منظمة التحرير بقدر من الشلل. وأجبر عرفات على التقليل من سرعة سير محادثاته مع الأردن بخصوص التحرك الدبلوماسي المستقبلي. وعلى الرغم من جهود الوساطة التى قامت بها كل من الجزائر واليمن الجنوبي قاطعت مجموعة «التحالف الوطني» الجلسة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بالأردن في عام ١٩٨٤. وقامت بتشكيل «جبهة الخلاص الوطني الفلسطيني» في دمشق في عام ١٩٨٥ كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية. وسارعت بالاندماج مع بعض القوى الشيعية اللبنانية بهدف التخلص من بقايا قوات منظمة التحرير في لبنان.

وفي عام ١٩٨٥، تمكن عرفات من التوصل الى توقيع اتفاقية مع الأردن بخصوص السياسة المستقبلية. وأصر على أن تكون الاتفاقية سرية. بيد أن هذه الاتفاقية لم تكن بذات قيمة وكان الهدف الرئيسي من ورائها هو ارضاء كافة أطراف النزاع. غير أن الأردن كشف عن سرية الاتفاقية الأمر الذى وضع عرفات في موقف حرج مع العناصر المتطرفة في المنظمة خاصة مجموعة التحالف الديمقراطي، وأجبرته على تعديل الاتفاقية لتتفق مع وجهات نظرهم. ونتيجة لذلك قام الأردن في عام ١٩٨٦ «بتجميد» الاتفاقية. وعلى أثر ذلك وقع تمرد آخر في قيادة جبهة التحرير الفلسطينية، حيث قاد الجنرال عطا الله - أبو العزايم - مجموعة تضم نحو ٤٠٠ ضابط من ضباط الجبهة في مظاهرة احتجاج على فشل المنظمة في الوفاء باتفاقيتها مع الأردن. وانتهى الأمر بطردهم من الجبهة.(**)

توجه السياسة الخارجية:

يمكن التعرف على توجه السياسة الخارجية لمنظمة التحرير

الفلسطينية من الميثاق الوطنى للمنظمة الصادر عام ١٩٦٨، وكذلك من قرارات وسياسات المجلس الوطنى الفلسطينى وتصريحات رؤساء اللجنة التنفيذية المتعاقبين: الشقيرى وحموده وعرفات. وعلى الرغم من تباين هذه المصادر من حيث مدى الالتزام الذى تعبر عنه إلا أنها تجسد لنا نظاماً متكاملاً للمعتقدات المتعلقة بالسياسة الخارجية والتى يمكن توضيح عناصرها على النحو التالى:

النظام العالمى:

ترى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الأوضاع السياسية على المستوى العالمى على أنها بالأساس فوضوية ومولدة للصراع. فالنظام العالمى فى منظورها يتسم بالحروب وسباقات التسلح والتآمر الامبريالى. ويقوم هذا النظام من الناحية الهيكلية على أساس القطبية الثنائية الواسعة والتى تتكون أساساً من قوتين عظمتين متنافستين ذات مصالح متناقضة الى جانب مجموعة من بلدان العالم الثالث التى تضطلع بمهمة التقليل من مخاطر الصدام بين القوتين العظمتين والتهديد بحرب عالمية. (٥٦)

كما تنظر القيادة الفلسطينية الى النظام الدولى على أنه يتسم بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار، ويمر بمرحلة من التغيرات الجوهرية تتمثل فى انهيار الأنظمة الامبريالية والاستعمارية والعنصرية وظهور نظام جديد لم تتضح معالمه الرئيسية بعد.(٥٧) وفى اطار النظام الحالى، تنظر منظمة التحرير الى الامبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا على أنها العدو الرئيسى لكافة حركات التحرر الوطنى بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

> إن الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هى العدو الرئيسى لكافة الشعوب. إنها وراء كافة أشكال العدوان ضد حرية الشعوب واستقلالها واغتصابها لثرواتها. وهو ما يعبر عن نفسه جلياً فى خلق ودعم الكيان الصهيونى فى فلسطيننا.(٥٨)

بينما يُنظر الى كل من الإتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية وبقية البلدان الإشتراكية باعتبارها قوى مساندة رئيسية تقدر المنظمة

دائماً تعاونها.(٥٩) ففى مقابلة له مع مجلة «التايمز الجديدة» التى تصدر فى موسكو قال عرفات: «إن الإتحاد السوفيتى وحزبه الشيوعى يساندان دوماً النضال العادل للشعب الفلسطينى».(٦٠) علاوة على ذلك تعتبر المنظمة نفسها - بسبب موقعها الجغرافى - جزءاً من العالم الثالث بصفة عامة ومن حركات التحرير وعدم الانحياز بصفة خاصة.(٦١) وفى هذا الاطار تبذل المنظمة قصارى جهدها لتوحيد قوى الثورة العالمية. كما تحاول فى نفس الوقت الاستفادة من خبرات حركات التحرر الأخرى.(٦٢) فالمنظمة تعتبر نفسها جزءاً من القوى المناضلة فى اطار حركة عدم الانحياز. خاصة وأن عدم الانحياز لا يعنى من وجهة نظر المنظمة اتخاذ موقف موحد ازاء القوتين العظميين، وذلك لأن احداهما - وهى الولايات المتحدة - تعتبر عدواً لدوداً. بل يعنى المساندة الفعالة لحركات التحرر الوطنى ضد الامبريالية والعنصرية والصهيونية.(٦٣) وانطلاقاً من هذه الرؤية العالمية، ترى منظمة التحرير الفلسطينية أن لها دوراً عالمياً خاصاً يقوم على أساس معاداة الامبريالية ومساندة حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.(٦٤)

النظام الإقليمى:

تمثل منطقة الشرق الأوسط المجال الرئيسى للسياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ففيها تقع القضايا والتفاعلات والصراعات الرئيسية التى تهم السياسة الخارجية للمنظمة. وعلى ذلك فإن التوجه العالمى للمنظمة يتشكل الى حد كبير من خلال رؤيتها للقضايا الرئيسية على المستوى الاقليمى باعتبار أنه يتضمن عناصراً للانسجام وأخرى للصراع. فهناك توافق وانسجام فى المصالح بين الشعوب العربية كما أن هناك صراعاً وصداماً بين العرب وإسرائيل.

وتعتقد قيادة المنظمة أن الشعوب العربية تتمتع بدرجة كبيرة من توافق المصالح بفضل وحدة اللغة والثقافة والتاريخ. ومن ثم فإن الصراعات العربية ليست سوى تعبير عن وضع غير طبيعى. وبالتالى،

فإن الوحدة العربية تعتبر عملية تاريخية حتمية. وعلى هذا الأساس، تنظر قيادة المنظمة الى كل من تحرير فلسطين والوحدة العربية باعتبارهما هدفين متكاملين يؤدى تحقيق أى منهما الى تحقيق الآخر. وفى هذا الصدد يشير الميثاق الوطنى الفلسطينى الى أن: «كلاً منهما يمهد الطريق للآخر. فالوحدة العربية تؤدى الى تحرير فلسطين كما أن تحرير فلسطين يؤدى الى تحقيق الوحدة العربية. فالعمل إذن على تحقيق أحدهما يسير جنباً الى جنب مع العمل على تحقيق الآخر».(٦٥) ومن هنا فإن الوحدة العضوية بين الفلسطينيين وبقية الشعوب العربية تضع القضية الفلسطينية فى قلب عملية التكامل العربى كما تضع مسئولية خاصة على كل العرب لتحرير فلسطين.(٦٦) فضلاً عن ذلك، تنظر المنظمة الى أراضى الدول العربية المحيطة بإسرائيل باعتبارها مناطق امداد ونقاط انطلاق للعمل الفدائى الفلسطينى. وأن أى محاولة لاعاقة هذا العمل فى أى من الدول العربية تعد خيانة لأهداف الأمة العربية.(٦٧)

غير أن هذه الرؤية التكاملية لا تعنى تبعية النضال الفلسطينى للأنظمة العربية أو التقليل من البعد الفلسطينى فى الصراع العربى - الإسرائيلى. فالمنظمة ترفض كافة أشكال التدخل العربى «الرسمية» فى شئونها الخاصة. وفى نفس الوقت تقطع على نفسها التزاماً بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للأنظمة العربية إلا عندما تؤثر هذه الشئون على القضية الفلسطينية.(٦٨)

كذلك تنظر المنظمة الى النظام فى منطقة الشرق الأوسط على أنه نظام اقليمى عربى ثورى يتسم بالصراعات الاجتماعية - السياسية بين قوى التحرر الوطنى العربى من جانب وقوى الامبريالية والسيطرة الاجتماعية من جانب آخر. بعبارة أخرى، تقبع خلف النظام الاقليمى العربى حركة تحرر عربية تعبر عن نفسها فى شكل ثورة ديمقراطية قومية. وتهدف هذه الثورة وفق مفهوم المنظمة الى: (١) تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى التام، (٢) القضاء على كافة أشكال الامبريالية والقوى المحلية التابعة لها، (٣) تحرير فلسطين، (٤)

تحرير الجماهير العربية من كافة صور الاستغلال التى تمارسها القوى الأجنبية والمحلية المناوئة للثورة؛ (٥) تعبئة الموارد العربية لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية العربية والتكامل العربى.(٦٩) وتحدد المنظمة موقفها بصورة واضحة الى جانب الثورة العربية فى مواجهة القوى «الرجعية» فى المنطقة. وتنظر الى الثوريين العرب باعتبارهم حلفاء استراتيجيين للمنظمة والى الرجعيين كأعداء لها حتى ولو كانوا يقدمون بعض المساندة للنضال الفلسطينى بهدف حماية أنفسهم.(٧٠)

ومع ذلك يظل الصراع العربى - الإسرائيلى بمثابة الصراع الرئيسى الذى تتحدد فى ضوئه التفاعلات فى المنطقة، باعتبار أنه الصراع الذى يضم الأطراف الدولية الفاعلة الرئيسية والثانوية على السواء. ويتمثل الفاعلون الرئيسيون من وجهة نظر المنظمة فى المنظمة نفسها يساندها ويدعمها فى صراعها دائرة أوسع من الأنظمة الثورية وحركات التحرر الوطنى العربية والعالمية فى مواجهة الامبريالية الغربية وإسرائيل.

قادت الرؤية الذاتية للحركة التحررية الوطنية منظمة التحرير الفلسطينية الى عدم التأكيد على دور الأيديولوجية الاجتماعية فى برنامجها. ونظراً لأن المنظمة قد تبنت رؤية ذرائعية للصراع تضمن تعبئة كافة الموارد والامكانات بغض النظر عن الجوانب الأيديولوجية جاءت نظرتها الى التناقضات بين الطبقات الفلسطينية المختلفة على أنها ثانوية مقارنة بالتناقض القومى الرئيسى فى مواجهة إسرائيل والصهيونية. فالتحرير فى مفهومها يتطلب تجميع كافة القوى بغض النظر عن الأيديولوجية.(٧١) ولقد عبر عرفات بدقة عن هذا المفهوم متسائلاً: «هل هذا هو الوقت المناسب لتناول المضمون الاجتماعى (للثورة)؟ إننا لانزال فى مرحلة التحرر الوطنى وليس بامكاننا حرمان أى طبقة من طبقات الشعب الفلسطينى من الاشتراك فى النضال الوطنى؟»(٧٢)

نظرة المنظمة إلى العدو الرئيسى:

ترى منظمة التحرير الفلسطينية فى إسرائيل عدواً سياسياً هدفه الرئيسى ابادة الشعب الفلسطينى. كما ترى فيها دولة صهيونية تجمع بين التطلعات التوسعية فى الأراضى العربية والنظرة العنصرية نحو العرب.[٧٣] هذا فضلاً عن عدم رغبتها فى التفاوض مع الفلسطينيين. يقول عرفات فى هذا الصدد: «ترغب إسرائيل فى شيئ واحد وتصر عليه، ألا وهو انهاء الثورة الفلسطينية».[٧٤] وتعتقد المنظمة أن إسرائيل تتبع سياسة متطرفة فى تعاملها مع العرب. وتشير قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الى أن: «الغزو الصهيونى لفلسطين كان ومايزال مقدمة لاحتلال أجزاء أخرى من الأرض العربية وتحويلها الى مستعمرة صهيونية تخدم مصالح الامبريالية». [٧٥] وتنظر إسرائيل - انطلاقاً من عقيدتها الصهيونية - الى العرب باعتبارهم شعوب أدنى. علاوة على ذلك، تربط المنظمة بين إسرائيل وبين النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا. فالنظرة الإسرائيلية - الصهيونية العنصرية للعرب تظهر واضحة جلية فى هيكل الدولة الإسرائيلية وقوانينها المنحازة ضد الفلسطينيين. ولقد أشار عرفات فى أحد تصريحاته الى أن: «الاستعمار الاستيطانى فى جنوب أفريقيا والاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين ليسا مجرد ظاهرتان متشابهتان فقط بل إنهما يرتبطان استراتيجياً وعضوياً».[٧٦] وعلى ذلك تنظر المنظمة الى السياسات التوسعية والعنصرية لإسرائيل على أنها نابعة من الطبيعة الصهيونية للدولة. فالتوسع والعنصرية جزء لا يتجزأ من العقيدة الصهيونية. وبالتالى ليس هناك أمل فى تغيير أهدافها الحالية طالما ظلت إسرائيل دولة صهيونية. وأخيراً، تنظر المنظمة الى إسرائيل باعتبارها جزءاً من نظام أقامته الامبريالية. فإسرائيل تلعب دوراً حاسماً فى حماية المصالح الاستعمارية وعنصراً من عناصر زعزعة الأنظمة العربية.[٧٧]

وتلخص المادة ٢٢ من الميثاق الوطنى للمنظمة هذا التصور لإسرائيل على النحو التالى:

> الصهيونية هي حركة سياسية ترتبط عضوياً بالاستعمار ومعادية لكافة حركات التحرر والتقدم في العالم. إنها حركة عنصرية متعصبة من حيث نشأتها، توسعية استعمارية من حيث أهدافها، فاشية نازية من حيث وسائلها. إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية وجغرافية للامبريالية العالمية. إنها مركز ونقطة انطلاق للامبريالية في قلب الوطن العربي لاعاقة آمال الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. باختصار، إنها بمثابة تهديد دائم ومستمر للسلام في الشرق الأوسط والعالم بأسره.(٧٨)

غير أن نظرة المنظمة الى إسرائيل قد طرأ عليها بعض جوانب التغير. ولعل من أهم هذه الجوانب هو رؤية المنظمة لمدى تجانس المجتمع والنخبة في إسرائيل. فلقد كانت المنظمة ترى من قبل في إسرائيل مجتمعاً متناغماً. ومن ثم لم تكن هناك أي دلالة للتباينات بين مختلف قطاعات المجتمع الإسرائيلي أو النخبة السياسية. ولم يكن من المتوقع لها أن تؤدي الى أي تغير جوهري في طبيعة المجتمع الإسرائيلي.(٧٩) إلا أنه مع أوائل الثمانينات بدأت المنظمة ترى في إسرائيل مجتمعاً يضم العديد من الجماعات السياسية التي تتبنى سياسات مختلفة ازاء العرب. وعلى الرغم من استمرارية السياسات الإسرائيلية وتماسكها إلا أن هناك قوى ديمقراطية وتقدمية جديدة تبلورت داخل المجتمع مثل حركة «السلام الآن» وكل من حزب «شيللي» وحزب «راكاح» التي تعارض سياسة إسرائيل القائمة على العدوان. ويعتقد عرفات أنه ينبغي على المنظمة أن تتحاور مع هذه القوى كأساس للتعايش الفلسطيني - الإسرائيلي.(٨٠)

تحديد الأهداف:

يرى قادة منظمة التحرير الفلسطينية أن نزول المنظمة - عند تحديدها لأفضل أهداف الحركة السياسية - الى مستوى أكثر الأهداف معقولية أو المساومة على الأهداف الثورية يعني خسارة المعركة قبل أن تبدأ. فعملية تحديد الأهداف يجب أن تتم من خلال رؤية تاريخية شاملة بغض النظر عن توقعات النجاح أو الفشل قصيرة المدى. ومن ثم ما أن يتحدد الهدف النهائي من وجهة نظرهم لا ينبغي تعديله أو التخلي عنه. كما ينبغي أن يكون أي هدف تكتيكي بمثابة خطوة نحو تحقيق ذلك الهدف النهائي.

ويعتمد اسلوب المنظمة فى تحديد أهدافها على مفهومها للصراع العربى ـ الإسرائيلى. ويؤمن عرفات بأن التاريخ عملية حتمية ودائرية. فالتاريخ يعيد نفسه وأن الأحداث الراهنة والمستقبلية ما هى إلا تكرارات لأحداث ماضية. وبالتالى يمكن للمرء أن يتنبأ بنتائج السياسات الحالية من خلال تحليل أحداث الماضى. كما يمكن له أن يختار أهدافه السياسية وفقاً للأنماط التاريخية السابقة.

ويستطرد عرفات موضحاً أن تحليل هذه الأنماط يكشف عن أن هدف المنظمة فى تحرير فلسطين سوف يتحقق فى آخر الأمر. فتاريخ الصليبيين يؤكد هذه النتيجة الحتمية: «مَن يقرأ التاريخ يدرك أن منطقه وحتميته يؤكدان ذلك».[٨١] ويضيف أنه إذا كان هذا هو نمط التاريخ العربى فإنه من المنطقى إذن أن نقر بالهدف النهائى فى تحرير كامل التراب الفلسطينى. قد يبدو هذا الهدف صعب المنال اليوم إلا أن عرفات يؤكد أنه سوف يتحقق على المدى البعيد عندما صرح قائلاً: «إن جيلنا هو جيل المعاناة، جيل الألم والمشقة. غير أن الجيل القادم سوف ينتصر ويجنى ثمار هذا النضال المرير. نحن لاندعى أبداً أننا يجب أن نحرر أرضنا فى عام أو اثنين أو ثلاثة، بل نؤمن بضرورة قيام حرب تحرير شعبية طويلة المدى».[٨٢]

وينعكس اسلوب المنظمة فى اختيار أهدافها على اسلوبها فى تحديد هذه الأهداف. ففلسطين بالنسبة للمنظمة تتحدد بالأراضى الفلسطينية التى كانت تحت الانتداب البريطانى. وهى أراضى تمثل وحدة واحدة لا تقبل التجزئة أو التقسيم وتنتمى الى الشعب الفلسطينى.[٨٣] ومن ثم يتمثل الهدف الرئيسى لمنظمة التحرير فى تأسيس دولة ديمقراطية على أرض فلسطين بحدودها التى عرفتها ابان فترة الانتداب. ولقد صاغت منظمة فتح هذا الهدف فى عام ١٩٦٨ وتبنته منظمة التحرير فى الجلسة السادسة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى سبتمبر ١٩٦٩. وهى الجلسة التى أعلن فيها عن «هدف النضال الفلسطينى المتمثل فى انهاء الكيان الصهيونى من فوق أرض فلسطين

على كامل الأرض الفلسطينية دون أى شكل من أشكال التمييز العنصرى أو الاضطهاد الدينى».[٨٤]

وترى المنظمة أن هذه الدولة الديمقراطية ينبغى أن تحل محل الأطر السياسية الحالية على أرض فلسطين. ونتيجة لذلك رفضت منذ البداية قيام دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية.[٨٥] وبهذا المعنى يمثل مفهوم الدولة الديمقراطية اعادة تأكيد لوجهة نظر القيادة السابقة للمنظمة والتى نادت بالقضاء على إسرائيل. وعلى حد قول أحمد الشقيرى: «نحن نؤمن بأن الوجود الإسرائيلى على أرض فلسطين باطل ويجب استئصاله مثلما استئصل الوجود الاستعمارى من قبل من العديد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فليس لإسرائيل مكان بيننا. وأن أولئك الذين يريدون إسرائيل عليهم أن يحملوها على أكتافهم ويزرعونها فوق أراضيهم».[٨٦]

ومع ذلك يشكل مفهوم الدولة الديمقراطية تحولاً فى سياسة المنظمة كما عبر عنها ميثاق عام ١٩٦٨. فبينما يعطى الميثاق المشار إليه لليهود الذين كانوا يعيشون فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨ فقط الحق فى العيش مستقبلاً فى ظل الدولة الفلسطينية تعطى الدولة الديمقراطية هذا الحق لكل اليهود الذين يعيشون على أرض إسرائيل فى الوقت الراهن بافتراض تخليهم عن العقيدة الصهيونية. وهو ما أضحى واضحاً من خلال وثيقة صدرت فى عام ١٩٧٠ وتنص على أن «لكل اليهود والمسلمين والمسيحيين الذين يعيشون فى فلسطين أو أجبروا على تركها الحق فى المواطنة الفلسطينية .... بما يعنيه ذلك من أن كل اليهود الفلسطينيين ـ الإسرائيليين حالياً ـ لهم نفس هذا الحق إذا ما تخلوا بطبيعة الحال عن نزعتهم الصهيونية العنصرية المتعصبة وقبلوا كلية العيش كمواطنين فلسطينيين فى الدولة الفلسطينية الجديدة».[٨٧]

وتقوم هذه الدولة الديمقراطية المستقبلية فى عرف المنظمة على أساس من العلمانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وسوف تضمن المساواة الكاملة بين معتنقى كافة الأديان. كما ستضمن أيضاً

المشاركة الشعبية وحماية الحريات الأساسية والمسئولية السياسية. أما من الناحية الاجتماعية، فسوف تحاول الدولة المستقبلية - والتى سوف تكرس جهودها لتحقيق درجة رفيعة من العدالة الاجتماعية - انهاء كافة أشكال الاستغلال الاجتماعى.

إلا أن المواجهة بين الأردن ومنظمة التحرير فى عام ١٩٧٠ - وما ترتب على ذلك من طرد قوات المقاومة الفلسطينية من الأردن - أدت بالمنظمة الى اعادة النظر فى خياراتها وتقييم الأساليب العملية لمشروع الدولة الديمقراطية. ومع أوائل عام ١٩٧٢ بدأ مركز الدراسات التابع للمنظمة دراساته حول الجوانب العملية لقيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.[٨٨] كما أدت الشرعية الدولية التى حظيت بها منظمة التحرير الفلسطينية فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ الى تشجيع المنظمة على التحول من التركيز على هدف الدولة الديمقراطية الى التفكير فى اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما بعد أن تعرضت فكرة الدولة الديمقراطية للانتقادات الشديدة من قبل إسرائيل والدول الغربية على السواء. وعلى ذلك قرر المجلس الوطنى الفلسطينى فى يونية ١٩٧٤ برنامجه السياسى الانتقالى وقبل فكرة قيام دولة فلسطينية منفصلة على جزء من أرض فلسطين موضحاً أن: «منظمة التحرير الفلسطينية تناضل بكل الوسائل المتاحة - بالأساس من خلال الكفاح المسلح - لتحرير الأرض الفلسطينية واقامة سلطة وطنية مستقلة على كل جزء يمكن تحريره من التراب الفلسطينى».[٨٩]

ومع اندلاع الحرب الأهلية فى لبنان فى عام ١٩٧٦ ازداد هذا التحول فى فكر المنظمة رسوخاً. فلقد أدت هذه الحرب الى التخلى عن مفهوم الدولة العلمانية وضرورة اسراع الفلسطينيين بتحقيق شكل ما من أشكال الدول ذات السيادة. وفى يناير ١٩٧٨، أكد عرفات أنه سوف يكون راضياً إذا ما قامت دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تحت حماية قوات من الأمم المتحدة.[٩٠] كما تقرر نفس الهدف فى مايو من نفس العام مؤكداً أن «الحل الوحيد المتاح يكمن

فى تعايش الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية فى ظل ضمانات مشتركة من القوى العظمى.[٩١]

وعلى الرغم من وضوح رغبة المنظمة فى قيام دولة فلسطينية تمتد بمحاذاة إسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أنها على استعداد لتأسيس هذه الدولة على أى جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الأردن والدولة الفلسطينية الجديدة، اقترحت المنظمة قيام اتحاد كونفيدرالى بينهما على أساس مبدأ السيادة فضلاً عن الضمانات الدولية.[٩٢]

وعلى ذلك يمكن القول بأن مفهوم المنظمة فيما يتعلق بانشاء دولة فلسطينية قد طرأ عليه بعض التغيرات الجوهرية. ففى البداية، نظرت المنظمة الى الدولة الفلسطينية كحل مؤقت للصراع العربى - الإسرائيلى. ومن ثم أكدت على أن قيام مثل هذه الدولة لا يعنى التخلى عن هدف الدولة الديمقراطية. فلم ينظر البرنامج السياسى الانتقالى الذى تم إقراره فى الجلسة الثانية عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى الى الدولة الفلسطينية إلا باعتبارها خطوة نحو تحقيق الدولة الديمقراطية.[٩٣] بيد أن عرفات قد لمح بأنه على استعداد لأن يعتبر الدولة الفلسطينية حلاً نهائياً بما يعنيه ذلك من عدم القيام بأية ضغوط بعد قيامها بهدف توسيع رقعتها. غير أنه رفض أن يصرح بهذا الالتزام علانية بزعم أن المنظمة تفضل أن تكون آخر أطراف الصراع فى تحديد موقفها بهذا الخصوص.[٩٤] علاوة على ذلك، ربط عرفات بين الاعتراف بإسرائيل وبين الإعتراف بهذه الدولة الفلسطينية.[٩٥] وعليه أعلن البرنامج السياسى للجلسة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ بداية التغير الجوهرى فى هذا المفهوم.

وانطلاقاً من هذا البرنامج، أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى قيام دولة فلسطين على أساس من قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧. كما اعترف بقرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ فى اطار ضمانات الأمن لكافة دول الشرق الأوسط. غير أنه تجدر الاشارة الى أن عرفات قد أوضح فى حديث صحفى الى أنه على الرغم من كون شرعية الدولة الفلسطينية تنبع من قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة إلا أنها سوف تقوم على أساس حدود يونية ١٩٦٧، وبالتحديد فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وفى ديسمبر ١٩٨٨ أصدر عرفات - بالاشتراك مع ممثلى اليهود الأمريكيين - اعلان «ستوكهلم» والذى اعترف فيه علانية بالوجود الإسرائيلى. وفى نفس الشهر، قام عرفات بالقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها بمدينة جنيف دعى فيه الى التعايش بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨. وفى أعقاب هذا الخطاب، صرح عرفات فى مؤتمر صحفى بحق إسرائيل فى العيش وبأن القرارين السابق الاشارة إليهما يشكلان أساس المفاوضات فى المستقبل.(٩٦) وأخيراً، أعلن عرفات أثناء زيارته لفرنسا فى مايو ١٩٨٩ بأن ما تمخضت عنه الجلسة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى من قرارات يجعل من الميثاق الوطنى للمنظمة - والذى يرفض الاعتراف بشرعية إسرائيل - وثيقة بالية.(٩٧) ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن منظمة التحرير الفلسطينية ترى فى الوقت الراهن أن الدولة الفلسطينية وفق حدود عام ١٩٦٧ هى الحل النهائى للصراع العربى - الإسرائيلى.

إستراتيجيات السياسة الخارجية:

تتضمن رؤية منظمة التحرير الفلسطينية للصراع العربى - الإسرائيلى كعملية تاريخية بالضرورة استراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهدافها. بعبارة أخرى، لاتتحقق أهداف السياسة الخارجية بعمل واحد بل من خلال سلسلة من الاستراتيجيات التى تنتهى حتماً بتحقيقها.

وهناك استراتيجيتان مترابطتان تنتهجهما المنظمة فى هذا الصدد: حرب التحرير الشعبية والتعبئة السياسية للجماهير. فحرب التحرير التى تشنها طليعة ثورية تخلق من وجهة نظر المنظمة المناخ المناسب

لتعبئة الجماهير، والتى تمد بدورها حرب التحرير بقوة دفع جديدة. وتقوم هذه الاستراتيجية من الناحية النظرية على أساس شن سلسلة طويلة من الهجمات المحدودة على كافة الأهداف الإسرائيلية. وخلال هذه الهجمات، يجب على حركة المقاومة أن تتجنب التورط فى عمل عسكرى مباشر مع العدو، وذلك بهدف تحييد تفوقه التكنولوجى. وعن طريق الاستمرار فى هذه العملية - وبغض النظر عما يعتريها من نكسات - يمكن لحركة المقاومة أن تحقق هدفها فى النهاية. وترى المنظمة أن هناك العديد من المزايا وراء حرب التحرير الشعبية. فهى تضعف إسرائيل وتحرمها فى ذات الوقت من التمتع بجنى ثمار الاحتلال الآمن من ناحية، وترفع من الروح المعنوية للمقاومة من ناحية ثانية، كما أنها تبقى القضية على قائمة اهتمامات الجماعة الدولية من ناحية ثالثة.(٩٨)

وجنباً الى جنب مع استراتيجية حرب التحرير الشعبية تسير استراتيجية تعبئة الجماهير الفلسطينية. فالمنظمة تنظر الى الفلسطينيون سواء فى داخل أو خارج الأراضى المحتلة باعتبارهم أداة الثورة.(٩٩) كما ترى وجوب مشاركتهم فى مختلف مهام الثورة الفلسطينية انطلاقاً من أن التعبئة الجماهيرية هى الشرط الضرورى لنجاح حرب التحرير الشعبية.

وتلعب القوة العسكرية فى عرف المنظمة دوراً حاسماً ليس فقط فى تنفيذ استراتيجية حرب التحرير الشعبية بل أيضاً فى تدعيم وحدة الجماهير وتعبئتها. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل خطاً ثابتاً فى استراتيجية المنظمة إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل متميزة فيما يتعلق برؤية المنظمة لدور القوة العسكرية فى تحقيق أهدافها. فخلال فترة قيادة مرحلة الشقيرى للمنظمة مثلت القوة العسكرية الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين. واستمرت هذه النظرة لدور القوة العسكرية بعد وصول منظمات المقاومة الى قمة السلطة فى المنظمة.

ومع أوائل السبعينات، ازدادت رؤية المنظمة لدور القوة العسكرية

تعقيداً. فعلى الرغم من استمرار المنظمة فى تقدير أهميتها كأداة رئيسية إلا أنها نظرت إليها باعتبارها وسيلة مكملة للأشكال الأخرى للنضال السياسى. بعبارة أخرى، رأت المنظمة فى المفاوضات الدولية والاتصالات الدبلوماسية وسائل أخرى تساعدها فى جنى ثمار كفاحها المسلح.(١٠٠) ولقد عبر عرفات عن هذه الرؤية الجديدة فى أعقاب رحيل المنظمة من لبنان عندما أشار الى أن: «للكفاح شقين أحدهما سياسى والآخر عسكرى. وأن النضال المسلح ما هو إلا نضال سياسى له دوى. وأن للفلسطينيين الحق فى الكفاح بكافة أشكاله العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاعلامية».(١٠١)

وعلى هذا الأساس تنتهج المنظمة فى الوقت الراهن استراتيجيتين مترابطتين فى سياستها الخارجية. الأولى ذات طبيعة سياسية - دولية والثانية عسكرية - تعبوية بالأساس. وتعتقد المنظمة أن عقد مؤتمر دولى تحت اشراف الأمم المتحدة وبحضور الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن وكافة الأطراف المعنية يمثل أفضل وسيلة لحل الصراع العربى - الإسرائيلى. كما تعتقد بأن على المؤتمر أن يبذل أقصى ما فى وسعه لضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية على هذه الأراضى وضمان الأمن لكافة الأطراف المعنية بالصراع.(١٠٢)

ويسود المنظمة اعتقاد قوى بأن إسرائيل لن تحضر المؤتمر الدولى المزمع انعقاده لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى إلا إذا أجبرت على ذلك من خلال الأنشطة العسكرية والتعبوية الفلسطينية. وبالتالى، فإنها ماتزال تؤمن بضرورة عدم التخلى عن القوة العسكرية كأحد وسائل السياسة الخارجية. على أن تستخدم هذه القوة داخل الأراضى المحتلة فقط وفى مواجهة الأهداف العسكرية الإسرائيلية دون غيرها. ولقد أشار عرفات صراحة الى ذلك فى اعلان القاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٨٥. ففى هذا الاعلان، أعلنت المنظمة تخليها عن الأنشطة الارهابية ووقف الهجوم على الأهداف الإسرائيلية خارج الأراضى المحتلة.(١٠٣) وتمثل الانتفاضة فى الضفة الغربية وقطاع غزة تجسيداً لهذه الاستراتيجية. فلقد لعبت

المنظمة دوراً نشطاً في بلورة الانتفاضة بالتعاون مع العناصر القيادية المحلية فى الضفة والقطاع. ويعتمد قادة الانتفاضة بصفة أساسية على أساليب العصيان المدنى والقاء الحجارة على القوات الإسرائيلية.

عملية صنع القرار:

بادئ ذى بدء تجدر الاشارة الى أنه يجب التمييز عند تحليل عملية صنع قرارات السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية بين صياغة الأهداف العامة للسياسة الخارجية وبين صنع قرارات هذه السياسة. ويرجع السبب فى ذلك الى أن الهياكل التى تضطلع بكل منهما ليست واحدة. فبينما يعتبر المجلس الوطنى الفلسطينى بمثابة الجهاز الأعلى لعملية صنع السياسة الخارجية فى المنظمة تنهض اللجنة التنفيذية بمهمة صنع القرارات المحددة فى اطار هذه السياسة. ويمكن مقارنة الخصائص الهيكلية لكل من المجلس واللجنة من حيث الحجم وتوزيعات القوة ودور الأعضاء وفقاً لنموذج «هيرمان».(١٠٤)

ويعتبر المجلس الوطنى الفلسطينى بمثابة الجمعية العامة التى تمثل مختلف الجماعات الفلسطينية. والتى تضطلع بمهمة اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية البالغ عددهم ١٢ عضواً يضطلعون بمهمة صنع القرارات اليومية. ومع ذلك فهاتان المؤسستان تتشابهان من حيث توزيع القوة ودور الأعضاء. فالقوة فى كل منهما موزعة توزيعاً متساوياً بدرجة أو بأخرى. فليس هناك قائد سلطوى يمكنه أن يفرض على أى منهما قرارات لا تحظى بموافقة أغلبية الأعضاء. كما لا يتمتع رئيس اللجنة التنفيذية بسلطات واسعة كما هو الحال بالنسبة لمعظم قيادات بلدان العالم الثالث.

ويختلف هذا النمط من توازن القوى عما كان عليه الحال أيام الشقيرى الذى تولى بمفرده مهمة تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية وتمتع بسلطات هائلة فى تقرير سياسة المنظمة. فعلى سبيل المثال، يذكر الشقيرى أنه عالج موضوع الصراع بين المنظمة وتونس فى عام ١٩٦٦

بمفرده ودون أى تدخل من قبل أعضاء اللجنة التنفيذية.[١٠٥] ومع ابعاد الشقيرى عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة فى عام ١٩٦٨ قيد المجلس الوطنى الفلسطينى سلطات رئيسها وأخضع قراراته للمتابعة المستمرة من قبل كل من اللجنة التنفيذية والمجلس الوطنى. بيد أنه منذ الجلسة الخامسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى عام ١٩٨١ لعبت منظمة فتح دوراً هاماً فى عملية صنع القرار نتيجة تزايد نسبة ممثليها فى كل من المجلس واللجنة. ولما كان غالبية أعضاء المجلس واللجنة ماهم إلا ممثلين عن جماعات المقاومة فليس أمامهم من خيار سوى أن يتبنوا سياسات المنظمات التى ينتمون إليها. وعلية يمكن وصف كل من المجلس الوطنى واللجنة التنفيذية وفقاً لاصطلاحات «هيرمان» على أنهما هيئة برلمانية وجماعة نيابية على التوالى.

عملية صنع السياسة الخارجية فى المجلس الوطنى الفلسطينى هى إذن عملية جماعية. فجميع أعضاء المجلس يشاركون فى عملية صنع السياسات من خلال نظام التصويت بالأغلبية بعد مناقشة عامة. ويترتب على ذلك بطبيعة الحال أن تتضمن عملية صنع السياسة الخارجية صراعاً أيديولوجياً نتيجة قيام الأعضاء بالدفاع عن السياسات التى تعكس أيديولوجية المنظمات التى ينتمون إليها. ولما كان المجلس يتسم بالتوزيع الدستورى المتساوى للقوة، فضلاً عن المناقشة العلنية ونظام التصويت بالأغلبية فكثيراً ما يدخل الأعضاء فى صدامات ومشادات سياسية فى محاولة لتبرير صحة السياسة التى تتبناها منظماتهم وخطأ السياسات الأخرى. ونتيجة لذلك تسود المواقف الأيديولوجية المنحازة عملية صنع السياسة. كما تصبح المساومة آليتها الرئيسية. وهو ما يتضح من وصف بلال الحسن - عضو المجلس الوطنى الفلسطينى - لعملية صنع السياسة فى المجلس، والتى عرضها على النحو التالى:

> اعتاد أعضاء المجلس الوطنى على أن يشهدوا فى كل اجتماع من اجتماعاتهم حواراً وصراعاً حول بعض المسائل. كما اعتادوا أيضاً أن يجدوا أنفسهم مع أو ضد وجهة نظر معينة. وعليه، غالباً ما يحدث للمجلس استقطاب تلقائى الى اتجاهين متصارعين يصبح معه الحوار حاداً وعاصفاً. ولا يعود الهدوء الى قاعة الاجتماع حتى تحسم العملية الديمقراطية الخلاف وتسويه.[١٠٦]

فعلى سبيل المثال، لم يخرج رد المجلس الوطنى الفلسطينى على مبادرة بريجينيف حول الشرق الأوسط فى عام ١٩٨١ عن هذا النمط. فلقد شهدت الجلسة الخامسة عشرة للمجلس حواراً ساخناً حول المبادرة أدى الى استقطاب أعضاء المجلس فى جماعات ثلاث. فهناك من ناحية أولئك الذين رفضوا المبادرة انطلاقاً من اعترافها بحق إسرائيل فى الوجود. وهناك من ناحية ثانية أولئك الذين قبلوها دون ما تحفظ انطلاقاً من تأكيدها على دور المنظمة فى التسوية النهائية. وأخيراً هناك الذين أبدوا تحفظات على المبادرة رغم قبولهم لها. جاء القرار النهائى معبراً عن حل وسط حيث رحب المجلس الوطنى الفلسطينى بالمبادرة وركز على تلك النقاط التى تؤكد على دور المنظمة وحقوق الفلسطينيين.(١٠٧)

كذلك فقد حدث استقطاب مماثل فى الجلسة السادسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى حول مشروع القمة العربية بفاس. فبينما رحب بعض الأعضاء ببعض عناصر المشروع رفضه البعض الآخر بشدة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقيادة العامة للجبهة الشعبية خاصة فيما يتعلق بالفقرات المتعلقة بإسرائيل. ونتيجة لذلك انتهى المجلس الى أن المشروع يمثل «الحد الأدنى للعمل السياسى العربى الذى يجب أن يتكامل مع العمل العسكرى».(١٠٨) كما حدث استقطاب آخر فى الجلسة التاسعة عشرة للمجلس حول قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨. إذ انقسم الأعضاء إنقساماً حاداً حول قبول أو رفض هذين القرارين. بيد أن الخلاف قد أمكن حسمه من خلال التصويت الرسمى والذى تمخض عن قبول الأعضاء للقرارين بنسبة ٨٤٪.

أما فيما يتعلق باللجنة التنفيذية، فإن عملية صنع القرار فيها تتسم بأنها ذات طبيعة جماعية وتساومية. فهى جماعية لأن كل الأعضاء يشاركون فى المداولات الخاصة بأية قضية قبل اتخاذ أى قرار بشأنها. فعلى سبيل المثال، تم اتخاذ القرار بمغادرة بيروت فى عام ١٩٨٢ باجماع كافة أعضاء اللجنة التنفيذية.(١٠٩) وهى تساومية بسبب مسئولية اللجنة التنفيذية أمام كل من المجلس المركزى والمجلس الوطنى

الفلسطينى من ناحية وبسبب حاجة الأعضاء الى مواءمة مواقفهم مع مواقف المنظمات التى ينتمون إليها. فاللجنة التنفيذية لا يمكنها اصدار أى قرار هام دون استشارة المجلس المركزى على الأقل. كما أن عليها أن تبرر قراراتها أمام المجلس الوطنى. ومن ثم فإن على أعضاء اللجنة التنفيذية ـ بما فى ذلك رئيس اللجنة ـ أن يكيفوا وجهات نظرهم مع متطلبات الأعضاء الآخرين حتى يتسنى اتخاذ قرار ما.

ومن هذا المنطلق يلعب رئيس اللجنة التنفيذية دوراً توفيقياً فى عملية صنع القرار. فهو يقوم بادارة المناقشات والمداولات الأولية ومراجعة الآراء الهامة والبدائل المناسبة. كما يعمل على تضييق الفجوات بين الآراء وتوجيه عملية صنع القرار نحو البدائل التى يرى أنها تتفق مع سياسة المجلس الوطنى.

سلوك السياسة الخارجية:

نجحت منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تطور أنماطاً من العلاقات الثنائية والاقليمية والعالمية. وكان طبيعياً أن تتأثر هذه الأنماط بالخصائص الوطنية الفلسطينية وبالاطار السياسى للمنظمة كما تتأثر بالمتغيرات النظامية والعلاقات والمواقف على المستويين العالمى والإقليمى. وتتحدد هذه الأنماط مباشرة بتوجهات المنظمة نحو بيئتها الخارجية.

وحتى يتسنى لنا وصف الأنماط الرئيسية للسلوك السياسى الخارجى لمنظمة التحرير الفلسطينية يتحتم علينا اتباع إقتراباً متميزاً يعرف باقتراب الأحداث الدولية،(١١٠) مستغلين فى ذلك بيانات بنك المعلومات الخاصة بالصراع والسلام COPDAB. وباختصار شديد، يشتمل هذا البنك على مجموعة من المعلومات التاريخية المكثفة والمبرمجة على الحاسبات الآلية حول الأحداث اليومية الدولية والمحلية فى الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ لنحو ١٣٥ فاعلاً دولياً. ووفقاً لهذا البنك، يُعرف الحدث بأنه اتصال رسمى ذو أهمية اخبارية تبرزها الوسائل الصحفية ويصدر عن ممثل رسمى للحكومة المعنية، ويشتمل على مجموعة العناصر التالية: (١)

فاعل، (٢) هدف، (٣) فترة زمنية، (٤) نشاط، (٥) قضية. وتتضمن السجلات الخاصة بكل حدث مجموعة من المتغيرات تصف أفعال وردود أفعال أطرافه على أساس شكل النشاط المرتبط بالحدث (شفهياً أم مادياً)، وطبيعته (تعاون أو صراع) والقضية محل التفاعل.

وبتجميع كافة الأحداث الدولية التى كانت منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً فيها فى الفترة بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧٨ اشتملت المحصلة على ٧٢٧و١٠٢ حدثاً كما هو موضح بالجدول رقم ٩ ـ ٢ رتبت فى مصفوفات مزدوجة (مثل سلوك المنظمة تجاه الولايات المتحدة وسلوك الولايات المتحدة تجاه المنظمة). تلى ذلك تقسيم سلوك كل فاعل الى نوعين من السلوك: تعاون وصراع. أعقب ذلك تجزئة كل نوع منهما وفق ثلاث فترات زمنية على النحو التالى: ١٩٦٤ـ١٩٦٧، ١٩٦٨ـ١٩٧٣، و ١٩٧٤ـ١٩٧٨. وأخيراً، تم تجميع السلوك وفقاً لنمط التفاعل والفترة الزمنية. وتكشف البيانات الواردة بالجدول المشار إليه عن مجموعة من الأنماط الأساسية فى سلوك السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهى:

أولاً: تزايد العدد الاجمالى لأنشطة السياسة الخارجية للمنظمة عبر الزمن. فإذا ما قسمنا العدد الاجمالى للأحداث التى بدأتها المنظمة فى كل فترة زمنية على عدد السنوات فى هذه الفترة نلحظ زيادة كبيرة في متوسطها السنوى. إذ ارتفع هذا المتوسط من ٧٢٠ واقعة فى الفترة الأولى الى ٣٠٧و٤ فى الثانية والى ٦٩٨و٤ فى الثالثة. ويعكس ذلك تزايد قدرة المنظمة على الحركة على المستوى الدولى نتيجة لتنامى مواردها ومهاراتها فى إدارة السلوك السياسى الخارجى.

ثانياً: تنقسم المبادرات مناصفة بين المنظمة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى (بادرت المنظمة بنحو ٥١٪ منها تقريباً). ويشكل ذلك نمطاً ثابتاً ينطبق على كلا نوعى السلوك، كما ينطبق على الفترات الزمنية الثلاث المشار إليها. ويعكس تزايد الاهتمام العالمى بأهمية المنظمة فى سياسة الشرق الأوسط.

جـدول ٩ - ٢
التفاعلات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية
١٩٦٤ - ١٩٧٨

التفاعلات	تعاون			صراع		
الثنائية (*)	١٩٦٧-٦٤	١٩٧٣-٦٨	١٩٧٨-٧٤	١٩٦٧-٦٤	١٩٧٣-٦٨	١٩٧٨-٧٤
المنظمة - الغرب (**)	١٢	١٢٥	١٣٦	٧٢	١و٥٤٣	٦٧٤
الغرب - المنظمة	٦	١٦٣	٢١٨	٥٠	١و٠٥٤	٢١٥
- المنظمة-الولايات المتحدة	-	٧	٢٥	٥	٤٣	٥٧
الولايات المتحدة-المنظمة	-	٤	٢٥	١	٤٨	٣٠
- المنظمة - بريطانيا	١٢	٣٧	١٨	٥٦	١٣٢	١٤٤
بريطانيا - المنظمة	٦	٣٠	٢٢	٥٠	٧٦	-
- المنظمة - فرنسا	-	١٢	٤٢	-	٩٤	٢٢٢
فرنسا - المنظمة	-	٦	٨٨	-	١٥٧	٨٥
المنظمة - الشرق (***)	٦٢	٢٤٢	٥٨٨	-	١٨٠	-
الشرق - المنظمة	١٤٠	٢٠٨	٢٣٠	-	٢٧٢	٧٣
- المنظمة - الإتحاد السوفيتي	-	١١٢	٣٧٢	-	٦٠	-
الإتحاد السوفيتي - المنظمة	-	١٠٧	-	-	٣٢	-
- المنظمة - الصين	٦٢	٩٤	٣٠	-	-	-
الصين - المنظمة	١٢٤	٣٠	٣٦	-	-	-
المنظمة - العالم الثالث	-	٢٦	٣و٠٠١	-	٤٢٢	٢١٨
العالم الثالث - المنظمة	٧٠	١٥٢	٢و٩٣١	-	٣٨٥	٢٢٦
المنظمة - إسرائيل	٦	٥٨	١٠٨	١و٩٢٢	١٠و٩٤١	٨و٢٧٣
إسرائيل - المنظمة	٦٥	١٧٥	٢٨٥	١و٨٧٥	١١و١٠٧	٦و٩٧٤
المنظمة - العرب	٢٨٩	٢و١٤٣	٦و٢٦٩	٥١٩	١٠و١٦٠	٤و٢٢٣
العرب - المنظمة	٥٠٠	٣و٤١٥	٦و٢٧٥	٢٨٤	٩و٤٦٣	٣و٧٠٤
- المنظمة - الأردن	٦١	٥٦١	٤١٧	٥٠٣	٦و٩٣٨	٤٠٣
الأردن - المنظمة	٩٦	٧٧٣	٤٧١	٢٤٣	٥و٥٢٤	٣٥٦
- المنظمة - لبنان	-	٥٣٤	٨٥١	-	٢و٢٩٥	١و٤٧٤
لبنان - المنظمة	١٦	٤٣٢	٦٧٤	٦	٢و٣٨٧	١و٥٥٩
المنظمة - سوريا	٦٥	١٧٠	١و٠٧٨	-	١٥٢	١و٢٠٥
سوريا - المنظمة	١٥٤	٣٦٣	١و٠٢٨	-	٢٢٤	١و٠٧٣
المنظمة - مصر	٥٦	١٩٨	٧٣٢	-	١٣٢	٧١٠
مصر - المنظمة	١٣٢	٣٤٦	٨٤٢	-	١١٧	٢٤٣
المنظمة - السعودية	-	٨٦	٤١٩	١٦	٢٠٤	٦
السعودية - المنظمة	٢٢	٢٤٣	٣٧٠	٦	٢٠٠	-
المنظمة - العراق	٦٧	١٠٢	٢٢٧	-	١١٠	٢٣٩
العراق - المنظمة	٥٠	٣٠٥	٢٢٩	٢٩	٤٧	٢٢٤
المنظمة - ليبيا	-	٧٨	٥٦٣	-	٩٦	٦
ليبيا - المنظمة	-	٤٤٣	٤٨٠	-	١٨٥	٩٠
المنظمة - الجزائر	٢٠	٧٦	٣٠٨	-	٦	-
الجزائر - المنظمة	١٠	١٤٩	٢٧٥	-	٦	-
المنظمة - العالم (****)	٣٦٩	٢و٥٩٤	١٠و١٠٢	٢و٥١٣	٢٣و٢٤٦	١٣و٣٨٨
العالم - المنظمة	٧٨١	٤و١١٣	٩و١٣٩	٢و٢٠٩	٢٢و٢٨١	١١و١٩٢

(*) يشير الترتيب الى الطرف الذى بدأ الحدث. فعلى سبيل المثال تشير «المنظمة - الولايات المتحدة» الى تلك الأحداث التى بدأتها المنظمة بينما تشير «الولايات المتحدة - المنظمة» الى العكس.

(**) تتضمن البيانات الواردة كل الدول الغربية بما فى ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

(***) تتضمن البيانات الواردة كل الدول الإشتراكية بما فى ذلك الإتحاد السوفيتي والصين.

(****) اجمالى التفاعلات مع الغرب والشرق وبلدان العالم الثالث وإسرائيل والدول العربية.

تابــع
جــدول ٩ ـ ٢

اجمالى التفاعلات وفق نمط التفاعل		اجمالى التفاعلات حسب الفترة الزمنية			اجمالى
تعاون	صراع	١٩٦٧ـ٦٤	١٩٧٣ـ٦٨	١٩٧٨ـ٧٤	التفاعلات
٢٧٣	٢و٢٨٩	٨٤	١و٦٦٨	٨١٠	٢و٥٦٢
٢٨٧	١و٣١٩	٥٦	١و٢١٧	٤٣٣	١و٧٠٦
٣٢	١٠٥	٥	٥٠	٨٢	١٣٧
٢٩	٧٩	١	٥٢	٥٥	١٠٨
٦٧	٣٣٢	٦٨	١٦٩	١٦٢	٣٩٩
٥٨	١٢٦	٥٦	١٠٦	٢٢	١٨٤
٥٤	٣١٦	-	١٠٦	٢٦٤	٣٧٠
٩٤	٢٤٢	-	١٦٣	١٧٣	٣٣٦
٨٩٢	١٨٠	٦٢	٤٢٢	٥٨٨	١و٠٧٢
٥٧٨	٣٤٥	١٤٠	٤٨٠	٣٠٣	٩٢٣
٤٨٤	٦٠	-	١٧٢	٣٧٢	٥٤٤
١٠٧	٣٢	-	١٣٩	-	١٣٩
١٨٦	-	٦٢	٩٤	٣٠	١٨٦
١٧٠	-	١٢٤	٣٠	١٦	١٧٠
٣و٠٢٧	٦٤٠	-	٤٨٨	٣و٢١٩	٣و٦٦٧
٣و١٥٣	٦١١	٧٠	٥٣٧	٣و١٥٧	٣و٧٦٤
١٧٢	٢١و١٣٦	١و٩٢٨	١٠و٩٩٩	٨و٣٨١	٢١و٣٠٨
٥٢٥	١٩و٩٥٦	١و٩٤٠	١١و٢٨٢	٧و٢٥٩	٢٠و٤٨١
٨و٧٠١	١٤و٩٠٢	٨٠٨	١٢و٣٠٣	١٠و٤٩٢	٢٣و٦٠٣
١٠و١٩٠	١٣و٤٥١	٧٨٤	١٢و٨٧٨	٩و٩٧٩	٢٣و٦٤١
١و٠٣٩	٧و٨٤٤	٥٦٤	٧و٤٩٩	٨٢٠	٨و٨٨٣
١و٣٠٠	٦و١٢٣	٣٣٩	٦و٢٥٧	٨٢٧	٧و٤٢٣
١و٣٨٥	٣و٧٦٩	-	٢و٨٢٩	٢و٣٢٥	٥و١٥٤
١و١٢٢	٣و٩٥٢	٢٢	٢و٨١٩	٢و٢٣٣	٥و٠٧٥
١و٣١٣	١و٣٥٧	٦٥	٣٢٢	٢و٢٨٣	٢و٦٧٠
١و٥٤٥	١و٢٩٧	١٥٤	٥٨٧	٢و١٠١	٢و٨٤٢
٩٨٦	٨٤٢	٥٦	٣٣٠	١و٤٤٢	١و٨٢٨
١و٣٢٠	٣٦٠	١٣٢	٤٦٣	١و٠٨٥	١و٦٨٠
٥٠٥	٢٢٦	١٦	٢٩٠	٤٢٥	٧٣١
٦٣٥	٢٠٦	٢٨	٤٤٣	٣٧٠	٨٤١
٣٩٦	٣٤٩	٦٧	٢١٢	٤٦٦	٧٤٥
٥٨٤	٣٠٠	٧٩	٣٥٢	٤٥٣	٨٨٤
٦٤١	١٠٥	-	١٧٧	٥٦٩	٧٤٦
٩٢٣	٢٧٥	-	٦٢٨	٥٧٠	١و١٩٨
٤٠٤	٦	٢٠	٨٢	٣٠٨	٤١٠
٤٣٤	٦	١٠	١٥٥	٢٧٥	٤٤٠
١٣و٠٦٥	٣٩و١٤٧	٢و٨٨٢	٢٥و٨٤٠	٢٣و٤٩٠	٥٢و٢١٢
١٤و٨٣٣	٣٥و٦٨٢	٢و٩٩٠	٢٦و٣٦٤	٢١و١٣١	٥٠و٥١٥

المصدر: أخذت البيانات عاليه ـ بكل الشكر والتقدير ـ من بنك المعلومات الخاص بالصراع والسلام الذى صممه إدوارد عازار الأستاذ بجامعة نورث كاليفورنيا ـ شابل هيل سابقاً، ثم بجامعة ميريلاند. ويشير الحدث لمصدر معلن حول: من فعل أو قال، ماذا، لمن، متى، وبخصوص أية قضية، أنظر:
Edward E. Azar & Thomas J. Sloan, Dimensions of Interaction, International Studies Asseciation Occasonal Paper No.8.

ثالثاً: يتسم السلوك السياسى الخارجى لمنظمة التحرير - نحو ٧٥٪ تقريباً - بأنه ذا طبيعة صراعية. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى أهداف المنظمة الرامية الى تغيير الوضع القائم. وقد سبقت الاشارة الى أن المنظمة تدرك دورها على أنه دور معادى للامبريالية، ومن ثم يترتب على سلوكها - الذى يتسم بتحدى الوضع القائم على المستويين العالمى والإقليمى - علاقات صراعية مع معظم الأنظمة السياسية. ويفسر ذلك السبب وراء حدوث نحو ٥٤٪ من التفاعلات السلبية للمنظمة مع دول تدافع عن الوضع القائم فى الشرق الأوسط، وبالتحديد إسرائيل والولايات المتحدة، بينما ٢و٠٪ فقط من صراعاتها تتضمن دولاً ترفض الوضع القائم، وبالتحديد الإتحاد السوفيتى والصين.

ومع ذلك فإن هذه السمة فى سلوك المنظمة قد تغيرت بمرور الوقت. فبينما مثلت هذه التفاعلات ٨٧٪ و ٩٠٪ من اجمالى التفاعلات خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب إلا أن نسبتها قد إنخفضت الى ٥٧٪ فى الفترة الثالثة. يرتبط هذا الانخفاض بالتحول فى تنامى شرعية المنظمة على المستوى الدولى. ولعله من الواضح أنه كلما ازداد انخراط المنظمة فى النظام الدولى كلما اتجهت نحو التفاعلات ذات الطبيعة التعاونية.

رابعاً: وقعت المنظمة أسيرة عملية معقدة من التفاعلات المتبادلة. فما أن تبدأ علاقة صراعية مع طرف ما فإنها تحفزه على الرد بالمثل. إذ أن نحو ٧١٪ من الأفعال التى بدأتها الأطراف الأخرى ازاء المنظمة ذات طبيعة صراعية - ٥٦ فى المائة منها من جانب كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

وينطبق هذا النمط من التفاعلات المتبادلة على التفاعلات الايجابية والسلبية على السواء. فلقد ارتبطت التغيرات فى سلوك الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ازاء المنظمة بسلوكها تجاههم. فما أن ارتفع المتوسط السنوى للسلوك الصراعى للمنظمة من ٦٢٨ الى ٨٧٤و٣ ثم الى ٦٧٨و٢ سلوكاً فى الفترات الزمنية الثلاث على الترتيب حتى شهد السلوك

الدولى للأطراف الأخرى ازاء المنظمة تغيراً بدوره من ٥٥٢ فى الفترة الأولى الى ٣و٧١٤ فى الفترة الثانية ثم الى ٢و٢٣٨ سلوكاً فى الفترة الثالثة. وما أن زاد المتوسط السنوى للسلوك التعاونى للمنظمة من ٩٢ فى الفترة الأولى الى ٤٣٢ فى الثانية ثم الى ٢و٠٢٠ سلوكاً فى الثالثة زاد السلوك التعاونى الدولى ازاء المنظمة من ١٩٥ الى ٦٨٦ الى ١و٩٨٨ سلوكاً على الترتيب بالنسبة للفترات الثلاث.

خامساً: تمثل منطقة الشرق الأوسط مجال الحركة الرئيسى للسياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية. إذ أن نحو ٨٧٪ من اجمالى السلوك السياسى الخارجى للمنظمة وقعت فى المنطقة، بصفة خاصة مع البلدان العربية (٤٦٪) وإسرائيل (٤١٪). وتأتى العلاقات بين إسرائيل والمنظمة فى الترتيب الأول باعتبارها أكثر العلاقات نشاطاً بنسبة ٤١٪، يليها الأردن بنسبة ١٦٪. أما على المستوى العالمى، فتأتى بلدان العالم الثالث على قمة التفاعلات الدولية للمنظمة بنسبة ٧٪، يليها البلدان الغربية بنسبة ٤٪، فالبلدان الاشتراكية بنسبة ٢٪.

الآن، وبعد أن أمكن التحديد بالأنماط الرئيسية التى يتسم بها السلوك السياسى الخارجى لمنظمة التحرير الفلسطينية نحاول فيما يلى القاء مزيداً من الضوء على هذه الأنماط من خلال تناول بعض الفاعلين الدوليين. وسوف يقتصر التركيز على المستوى العالمى على كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى والصين. وعلى كل من إسرائيل والأردن ومصر ولبنان وسوريا على المستوى الاقليمى.

منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة:

فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تحتل مكانة بارزة فى تفاعلات المنظمة مع العالم الغربى، إلا أن التفاعلات بين المنظمة والولايات المتحدة فى تزايد مستمر منذ عام ١٩٦٤. وبصفة عامة، فإن نحو ٧٥٪ من هذه التفاعلات ذات طبيعة صراعية سواء فى ذلك سلوك المنظمة تجاه الولايات المتحدة (٧٧٪) أو سلوك الولايات المتحدة

تجاه المنظمة (٧٢٪). وبمرور الوقت، أضحت هذه العلاقات أكثر تعقيداً وتنوعاً. وينعكس ذلك فى الانخفاض النسبى للتفاعلات الصراعية والتزايد المحدود فى التفاعلات الايجابية. إذ انخفضت نسبة السلوك الصراعى للمنظمة ازاء الولايات المتحدة من ٨٦٪ خلال الفترة بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٣ الى ٧٠٪ خلال الفترة بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٨. كما انخفضت من ٩٢٪ الى ٥٥٪ من جانب الولايات المتحدة تجاه المنظمة فى الفترتين المذكورتين على الترتيب.

ففى البداية، شجعت الولايات المتحدة على عدم قيام منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤. إذ قامت بارسال مذكرات سرية الى الأنظمة العربية المعتدلة للتحذير من قيامها ووعدت بتسوية القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة.(١١١) ويرجع ذلك - فى جانب منه - الى موقف الشقيرى المعادى للولايات المتحدة عندما كان ممثلاً لسوريا فى الأمم المتحدة. وبعد عام ١٩٦٧، استمر النمط الصراعى فى العلاقات بين المنظمة والولايات المتحدة وذلك عندما رفضت المنظمة مشروع روجرز فى عام ١٩٧٠ متهمة اياه بإقتطاع جزء من فلسطين لصالح إسرائيل. فضلاً عن اعترافه بشرعية إسرائيل وتدعيمه للنفوذ الامبريالى فى المنطقة.(١١٢) كما اتهمت الولايات المتحدة بتدبير المواجهة بين الأردن والمنظمة فى سبتمبر ١٩٧٠.

ومع توقيع الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية فى الأول من سبتمبر ١٩٧٥ فى ظل وساطة هنرى كيسنجر أعلنت الولايات المتحدة عن التزامها ازاء إسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها طالما ظلت على رفضها الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود وقبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨. وتمسكت الحكومات الأمريكية المتعاقبة - فى ظل ادارة كل من فورد وكارتر وريجان - بهذا الالتزام. ويرجع السبب وراء رفض المنظمة للقرار ٢٤٢ الى أنه يتناول القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين. وهو ما يفسر طلب المنظمة تعديل هذا القرار ليشير الى الحقوق الوطنية للفلسطينيين وهو ما عارضته الولايات المتحدة. بيد أن المنظمة رحبت

ـ مع بعض التحفظ ـ بالتصريح السوفيتي ـ الأمريكي في أكتوبر ١٩٧٧، والذي يشير الى حقوق الفلسطينيين. غير أن الولايات المتحدة عادت وغضت النظر عن هذا التصريح بعد فترة وجيزة تحت الضغوط الإسرائيلية والمصرية.(١١٣)

وعلى الرغم من استنكار المنظمة لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ورفضها الانضمام الى محادثات الحكم الذاتي إلا أنها بدأت في التقرب من واشنطن. ففي يولية ١٩٧٩، أعلن عرفات استعداده لارسال وفد الى واشنطن لبدء حوار مع الولايات المتحدة بهدف وضع اطار جديد للسلام.(١١٤) غير أن الولايات المتحدة أصرت على ضرورة اعتراف المنظمة بإسرائيل من جانب واحد كشرط لبدء هذا الحوار.

ومع الغزو الإسرائيلي للبنان في يونية ١٩٨٢ تزايدت حدة الخلاف بين المنظمة والولايات المتحدة بسبب اتهام المنظمة للولايات المتحدة بالتآمر في هذه العملية. وذلك بمنحها إسرائيل التأييد العسكري والسياسي والمالي والدبلوماسي. فضلاً عن استخدامها لسلاح الفيتو لوقف صدور أي قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص.(١١٥) كما اتهمت المنظمة أيضاً الولايات المتحدة بالاخلال بوعودها الخاصة بحماية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد رحيل المنظمة من بيروت. ولقد أشار عرفات الى أنه على الرغم من قيام منظمة التحرير بحماية المدنيين والدبلوماسيين الأمريكيين أثناء الحرب الأهلية اللبنانية إلا أن الولايات المتحدة لم تف بوعدها.(١١٦) أما بالنسبة للمشروع الذي طرحه الرئيس ريجان في سبتمبر ١٩٨٢، فقد اتخذت المنظمة حياله موقفاً وسطاً. إذ أعلن العديد من قادتها البارزين أن المشروع يتضمن بعض النقاط الايجابية رغم عجزه عن ضمان الحد الأدنى لمطالب المنظمة والمتمثلة في قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.(١١٧)

استمر هذا النمط الصراعي في العلاقات بين المنظمة والولايات المتحدة خلال الفترة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٨. فمن ناحية، اتهمت

الولايات المتحدة بعض الجماعات التابعة للمنظمة بتدبير أعمال ارهابية. ومن ناحية أخرى، أصرت على ضرورة الاعتراف الصريح بإسرائيل وقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ كشروط مسبقة للتعامل مع المنظمة. ليس ذلك فحسب، بل بلغ الأمر أن هدد الرئيس ريجان بمقاطعة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا حضرها ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفى عام ١٩٨٧ ، قامت الولايات المتحدة باغلاق مكتب الاتصال التابع للمنظمة بالعاصمة الأمريكية وشرعت فى اتخاذ خطوات نحو طرد البعثة الدائمة للمنظمة لدى الأمم المتحدة. كما رفضت فى عام ١٩٨٨ منح عرفات تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى الجانب الآخر اتهمت المنظمة الولايات المتحدة بالقيام بدور نشط فى الغارة الإسرائيلية على مقر المنظمة بتونس بهدف اغتيال عرفات.

غير أن قرارات الجلسة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جنيف مهدت الطريق لبدء مفاوضات سرية مكثفة مع السويد بقصد القيام بدور وسيط. ترتب على ذلك توقيع اتفاقية بين المنظمة والولايات المتحدة اعترفت بمقتضاها المنظمة بإسرائيل وبقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، وتعهدت بأن تتعايش الدولة الفلسطينية المستقبلية بسلام مع جيرانها. وفى المقابل أعلنت الولايات المتحدة عزمها على التعامل العلنى مع المنظمة ومساندة فكرة عقد مؤتمر دولى. وفى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، أعلن عرفات صراحة التزام المنظمة بما ورد بالاتفاقية. أعقب ذلك قرار الولايات المتحدة بالدخول فى حوار مباشر مع المنظمة.

المنظمة والإتحاد السوفيتى:

على عكس العلاقات بين المنظمة والولايات المتحدة تتسم العلاقات بين المنظمة والإتحاد السوفيتى بالطابع الايجابى، ففى أعقاب قيام منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤، بادر الشقيرى بالاتصال

بالسوفييت بغرض الحصول على أسلحة. لم يستجب السوفييت لطلب الشقيرى، والتمسوا مزيداً من الوقت لدراسة الموضوع.[١١٨] ونتيجة لذلك اتجه الشقيرى صوب الصين التى كانت على استعداد لأن تزود منظمة التحرير الفلسطينية بما تحتاجه من أسلحة. غير أن الهزيمة العربية فى عام ١٩٦٧ والتغير الذى طرأ على قيادة المنظمة، وما ترتب على ذلك من تبلور استراتيجية جديدة للمنظمة بصدد الصراع العربى - الإسرائيلى خلقت فرصاً جديدة نحو التقارب مع الإتحاد السوفيتى. إلا أن التقارب لم يكن كما كان متوقعاً له نتيجة للانتقادات الحادة التى وجهتها المنظمة للإتحاد السوفيتى بسبب موافقته على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

غير أن العلاقات بين الطرفين شهدت تحسناً فى عام ١٩٦٨ فى أعقاب الزيارة السرية التى قام بها عرفات الى موسكو ضمن وفد مصرى.[١١٩] مثلت هذه الزيارة بداية الاعتراف السوفيتى بحركات المقاومة الفلسطينية. وهو ما أوضحه كوسيجين فى ديسمبر ١٩٦٩ عندما أكد دعم السوفييت للنضال الفلسطينى.[١٢٠] وفى فبراير ١٩٧٠، زار عرفات موسكو بوصفه رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من تأييد السوفييت للمنظمة فقد ظلوا على موقفهم السابق بالنسبة لامداد المنظمة بالأسلحة حتى يولية ١٩٧٢. ومنذ ذلك الحين، بدأ السوفييت ينظرون الى المنظمة باعتبارها حركة تحرر وطنى حقيقية تمثل بحق الشعب الفلسطينى. إلا أنهم مع ذلك أثاروا معها قضية التأكيد على أن النضال المسلح هو الوسيلة الأساسية لتحقيق هدفها. ومن ثم كان انتقادهم لها بسبب اغفالها لامكانية الحل السياسى للصراع مع إسرائيل.

وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ازداد التقارب بين السوفييت والمنظمة عمقاً. إذ سادت العلاقات آنذاك أربع قضايا رئيسية هى: ضرورة مشاركة كل من السوفييت والمنظمة فى المفاوضات العربية - الإسرائيلية، والاعتراف بالمنظمة، والحرب الأهلية اللبنانية، وأخيراً الغزو الإسرائيلى للبنان. فلقد عبرت المنظمة عن رغبتها فى ضرورة

مشاركة السوفييت فى المفاوضات العربية - الإسرائيلية كضمان فى مواجهة أية تسوية يمكن أن يفرضها الأمريكيون. وأصر السوفييت بدورهم على قيام المنظمة بدور نشط فى المفاوضات. وفى خلال الزيارة التى قام بها عرفات لموسكو فى يولية - أغسطس ١٩٧٤ أعلن السوفييت اعترافهم بقرار مؤتمر القمة العربى باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. ووافقوا على فتح مكتب للمنظمة فى موسكو. فضلاً عن ذلك، ساند السوفييت المنظمة أثناء الحرب الأهلية اللبنانية فى عام ١٩٧٦. وأعلنوا رفضهم للتدخل السورى فى لبنان رغم ما تمثله علاقاتهم مع سوريا من أهمية.(١٢١) ومع قيام السادات بزيارة القدس زاد السوفييت من دعمهم للمنظمة، وأدانوا اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية فى ١٩٧٩.

ونظراً للعديد من العوامل التى تتعدى العلاقات بين المنظمة والإتحاد السوفيتى تبنى الأخير موقفاً حذراً تجاه الحرب بين المنظمة وإسرائيل فى لبنان عام ١٩٨٢. فلم يتعد رد الفعل السوفيتى مجرد الادانة لإسرائيل والولايات المتحدة. كما لم يمد المنظمة إلا بكميات محدودة من الأسلحة احتجزتها سوريا.(١٢٢) وكان من الطبيعى أن يترك ذلك أثراً سلبياً على بعض قادة المنظمة تجاه الإتحاد السوفيتى. بل بلغ الأمر بقائد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حد انتقاد السياسة السوفيتية ووصفها بأنها عاجزة. كما اتهم صلاح خلاف - أحد قادة منظمة فتح البارزين - السوفييت بالتواطؤ مع الغزو الإسرائيلى.(١٢٣) ورغم كل ذلك تحرك عرفات بصورة سريعة لتسوية الخلاف، والتقى فى يناير ١٩٨٣ بيورى أندروبوف فى موسكو، وأعلن عقب المحادثات أن أندروبوف يؤيد خطة المنظمة الخاصة بقيام اتحاد كونفيدرالى بين الأردن والدولة الفلسطينية.(١٢٤)

غير أن العلاقات بين المنظمة والإتحاد السوفيتى تدهورت مرة أخرى بسبب النزاع الذى نشب بين المنظمة وسوريا، أحد حلفاء السوفييت الرئيسيين. ولقد أشار عرفات فى هذا الصدد بأن «الإتحاد

السوفيتي قد فضل الوقوف الى جانب الحليف السورى على الوقوف الى جانب الأصدقاء الفلسطينيين».[١٢٥] ولقد انعكس ذلك على مقاطعة السوفييت للجلسة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطنى. ورغم ذلك أدى تأكيد جورباتشوف على تقوية الانفراج السوفيتي ـ الأمريكى وتحرك المنظمة صوب فتح حوار مع الولايات المتحدة الى بعض التحسن فى العلاقات بين المنظمة والإتحاد السوفيتى. ورغم أستقبال عرفات رسمياً فى موسكو فى أبريل ١٩٨٨ أحجم السوفييت عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية التى تم الاعلان عنها آنذاك.

منظمة التحرير الفلسطينية والصين:

تمثل جمهورية الصين الشعبية الفاعل الدولي الوحيد الذى احتفظ بعلاقات ايجابية مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٥.[١٢٦] فلم تكن الصين فقط أول دولة غير عربية تقيم روابطاً مع المنظمة بل مثلت أيضاً القوى الكبرى الوحيدة التى استمرت فى دعمها للمنظمة. ففى مارس ١٩٦٥، لقى وفد المنظمة برئاسة الشقيرى استقبالاً حاراً فى بكين. أعقب ذلك افتتاح مكتب للمنظمة فى العاصمة الصينية، بما يعنيه ذلك من اعتراف الصين بالمنظمة . ومنذ ذلك الحين، قامت الصين بامداد المنظمة بالأسلحة وتدريب بعض كوادرها. ومع الثورة الثقافية الكبيرة التى شهدتها الصين وابعاد الشقيرى عن قيادة المنظمة بدا فى الأفق بعض الفتور فى العلاقات بين الطرفين. إلا أنه سرعان ما تحركت القيادة الجديدة للمنظمة لتدعيم علاقاتها مع بكين. ففى مارس ١٩٧٠، قام عرفات بزيارة الصين، وهى الزيارة التى نجح خلالها فى ضمان استمرار تدفق الأسلحة الى المنظمة. ومع اندلاع الحرب بين المنظمة والأردن فى سبتمبر ١٩٧٠ تأثرت المنظمة الى حد بعيد بالأفكار والأساليب الصينية فيما يتعلق بالأساليب العسكرية وحرب العصابات.[١٢٧]

استمرت العلاقات بين المنظمة والصين بعد حرب عام ١٩٧٠ ولكن على مستوى آخر. إذ كثفت الصين ضغوطها من خلف الستار لتوحيد

مختلف جماعات المنظمة. واستمرت الاتصالات بين الجانبين وإن لم يتعد التأييد الصينى مستوى التأييد الشفهى. إذ لم يترتب على زيارة عرفات للصين فى عام ١٩٧٧ أى تغير يذكر. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى تنامى العلاقات بين المنظمة والإتحاد السوفيتى ألد أعداء الصين.

غير أن مبادرة السادات للسلام فى عام ١٩٧٧ كان لها تأثيرها السلبى على العلاقات بين المنظمة والصين. إذ كان للصين مصلحة فى تقوية موقف السادات المعادى للسوفييت وهو ماكان يتعارض مع سياسة المنظمة المعادية للسادات. وفى أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٧٨ زار وفد من المنظمة العاصمة الصينية بكين بهدف اقناع القادة الصينيين بمعارضة سياسة السادات فى الشرق الأوسط. أبدى القادة الصينيون استعدادهم لتأييد المنظمة وادانة إسرائيل إلا أنهم رفضوا توجيه أى انتقاد لمصر.[١٢٨] ومنذ ذلك الحين، ظلت العلاقات بين المنظمة والصين عند هذا المستوى المحدود من التعاون على الرغم من قيام الصين بتعويض المنظمة عما فقدته من أسلحة فى حربها مع إسرائيل فى عام ١٩٨٢، واعترافها بالدولة الفلسطينية التى أعلن عنها المجلس الوطنى الفلسطينى فى عام ١٩٨٨.

منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل:

كان من الطبيعى أن تدخل منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها فى عام ١٩٦٤ فى علاقة صراع مع إسرائيل. فمنذ ذلك الحين، تبادل الطرفان نفس القدر من التفاعلات السلبية تجاه بعضهما البعض. ويمثل هذا النمط من التفاعل انعكاساً للقضايا محل الصراع بينهما كما يمثل انعكاساً لرؤية كل منهما للآخر. فكلاهما يدعى حقوقاً تاريخية خالصة على نفس الأرض ومن ثم ينكر كلية شرعية الآخر ولم يتصور امكانية حدوث تكيف متبادل على المدى البعيد.

ففى السنوات الخمس الأولى من قيام المنظمة لم تتعد ردود أفعالها تجاه إسرائيل مجرد الشجب والادانة. أما بعد عام ١٩٦٩ فقد ظهرت

المنظمة كجهاز للتنسيق بين عمليات المقاومة ضد إسرائيل والدعوة لمقاومة فلسطينية منظمة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. فلقد شهدت السنوات العشر بين عامى ٦٩ و ١٩٧٩ عدداً ضخماً من عمليات حرب العصابات التى تدعمها المنظمة ضد إسرائيل التى لم تتوان بدورها عن مهاجمة المنظمة.

وكان طبيعياً أن ينخفض حجم الأعمال الفدائية بصورة ملحوظة فى أعقاب طرد المنظمة من الأردن. غير أن هذه الأعمال شهدت تصاعداً من جديد مع عام ١٩٧٣ من خلال المواقع الجديدة فى لبنان. ونتيجة لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية والأعمال الانتقامية الإسرائيلية اضطرت المنظمة الى عرض توقيع اتفاق عدم اعتداء لم ترفضه إسرائيل فحسب،[١٢٩] بل سرعان ما قامت فى أعقاب هذا العرض بغزو لبنان على نطاق واسع فى يونية ١٩٨٢ بهدف تدمير البنية الأساسية للمنظمة. وانتهى القتال الذى دام نحو ثلاثة شهور بين قوات المنظمة والقوات الإسرائيلية بابعاد معظم قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان.

وفى أعقاب المواجهة بين المنظمة وإسرائيل فى عام ١٩٨٢ ركزت الأولى على ثلاثة جوانب فى علاقاتها مع الأخيرة وهى: التقارب مع الجماعات الإسرائيلية الراغبة فى السلام، ورفض الاعتراف من طرف واحد، وتصعيد العمليات العسكرية. ولأول مرة تقابل قادة المنظمة مع قادة من مختلف الجماعات الإسرائيلية الراغبة فى السلام. وكان ذلك بمثابة علامة على امكانية التعايش الفلسطينى - الإسرائيلى.[١٣٠] ومع ذلك، أصرت المنظمة على الاعتراف المتبادل مع إسرائيل أكثر منه على تقديم الاعتراف من طرف واحد وفق رغبة الولايات المتحدة. وقدم عرفات ثلاثة مبررات لهذه السياسة: أولها أن الاعتراف من طرف واحد سوف يؤدى الى زيادة الصلف الإسرائيلى. وثانيها، أن الاعتراف يمثل بالنسبة للمنظمة ورقة تساومية لا يمكن التخلى عنها دون الحصول على ضمانات كافية. أما ثالث هذه المبررات فيرجع الى الرؤية السياسية لائتلاف الليكود التى تنكر الوجود المستقل للفلسطينيين.[١٣١]

وعلى ذلك، بدأت المنظمة فى اعادة تجميع صفوف قواتها وشن عمليات فدائية ضد إسرائيل. وذكرت قيادتها أنها شنت ٣٦١ عملية عسكرية ضد المواقع الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى خلال الشهور الأربع الأخيرة من عام ١٩٨٢.(١٣٢) وفى نفس الوقت، أكدت الحكومة الإسرائيلية رفضها الدخول فى أية مفاوضات مع المنظمة حتى إذا اعترفت بالوجود الإسرائيلى. وتمسكت بموقفها حتى بعد اعتراف عرفات بحق إسرائيل فى الوجود فى أواخر عام ١٩٨٨.

العلاقات بين المنظمة والدول العربية:

تتسم تفاعلات المنظمة مع الدول العربية بالكثافة والتكرار. وقد يتوقع المرء أن هذه التفاعلات ذات طبيعة تعاونية فى معظمها. غير أن ذلك ليس هو واقع الحال. إذ أن نحو ٦٠٪ من التفاعلات بين المنظمة والبلدان العربية ذات طبيعة صراعية. بيد أنه خلال الفترة بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٨ بدأ نمطاً من السلوك التعاونى فى الظهور ومن ثم قلت نسبة السلوكيات ذات الطبيعة الصراعية بين المنظمة والبلدان العربية. وبصفة عامة، يمكن القول بأن المنظمة كانت وراء التفاعلات السلبية فى علاقاتها مع البلدان العربية أكثر منه أن الأخيرة كانت هى السبب فى ذلك. وينطبق ذلك على الفترات الثلاث محل الدراسة.

ونظراً لكون منظمة التحرير الفلسطينية فاعلاً دولياً من غير الدول فإنها عرضة للاختراق والتلاعب من قبل الأنظمة العربية. فلقد ترتب على جهودها لخلق «قاعدة فلسطينية» فى الأردن فى الستينات وفى لبنان فى السبعينات، وما ترتب على ذلك من الحاق الضرر بهاتين الدولتين من جانب إسرائيل، حالة من التوتر المستمر بين المنظمة وحكومات كل من الأردن ولبنان. كما أن وجود غالبية الفلسطينيين تحت سيطرة الأنظمة العربية المختلفة قد أدى هو الآخر الى حالة من الصراع بين المنظمة وهذه الأنظمة حول ولاء هؤلاء الفلسطينيين. فلقد كان من المحتم أن تؤدى محاولات المنظمة لتأمين استقلالها واقامة علاقات مباشرة مع الفلسطينيين الى دخولها فى صراع مع معظم الأنظمة

العربية.[١٣٣] كذلك فقد أدى التباين فى وجهات النظر بين المنظمة والحكومات العربية حول الاسلوب الأمثل لحل الصراع العربى - الإسرائيلى الى تفاقم هذا التوتر. علاوة على ذلك، فإن التباين فى نمط صنع القرار بين المنظمة والدول العربية الأخرى قد زاد هو الآخر من حدة هذه الصرعات. إذ نظرت الأنظمة العربية الى نمط صنع القرار الأكثر ديمقراطية الذى يسود المنظمة على أنه يمثل عاملاً سلبياً على الاستقرار فى بلادهم.[١٣٤]

إلا أنه لا يمكن القول بأن العلاقات بين المنظمة والدول العربية هى علاقات سلبية فقط، بل إن جوانب التعاون فى هذه العلاقات أيضاً عديدة. فهناك اعتراف الدول العربية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. كما أن ظهور المنظمة على المسرح الدولى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن سوى نتيجة للعمل العربى الجماعى. فضلاً عن ذلك، لعبت المنظمة دوراً وسيطاً فى كثير من النزاعات والصراعات العربية مثل النزاع الجزائرى - المغربى فى عام ١٩٧٦ والمواجهة المصرية - الليبية فى عام ١٩٧٧.

ولكى يمكننا تبين مدى تفاعل كل هذه العوامل وتأثيرها على عملية صنع السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاه الدول العربية يتعين علينا أن نحدد بصورة موجزة السلوك السياسى الخارجى للمنظمة تجاه كل من الأردن ولبنان ومصر وسوريا.

المنظمة والأردن:

نتيجة للروابط الجغرافية والديموجرافية بين الأردن والفلسطينيين، فإن علاقة المنظمة مع الأردن تعد من أكثر العلاقات نشاطاً إذا ما قورنت بالعلاقات مع أى بلد عربى آخر. إذ يبلغ نصيب الأردن وحده نحو ٣٥٪ من اجمالى التفاعلات بين المنظمة والبلدان العربية معظمها - نحو ٨٥٪ منها - ذات طبيعة صراعية.

فلقد كان الصراع بين منظمة التحرير والأردن فى منتصف الستينات يدور بالأساس حول ولاء الفلسطينيين الذين يعيشون فى الأردن كما كان صراعاً حول السيطرة على الضفة الغربية. فلم يكن الملك حسين ليسمح للمنظمة بأن تحصل على تأييد هؤلاء الفلسطينيين إلا بعد أن قطعت على نفسها وعداً بعدم التطلع للسيطرة على الضفة الغربية. كما رفض تحقيق رغبتها فى الاشراف على تسليح الفلسطينيين فى الأردن.

إلا أنه فى أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧، بدأت منظمات المقاومة الفلسطينية نشاطها من القواعد الأردنية. فلقد أدى التقارب المصرى - الأردنى آنذاك الى تدعيم وجودهم العسكرى فى الأردن. وبعد معركة الكرامة فى مارس ١٩٦٨ - وما ترتب عليها من تصاعد شعبية منظمات المقاومة الفلسطينية - آثر الملك حسين التعاون مع هذه المنظمات. بيد أن الخلافات بين الجيش الأردنى ومنظمات المقاومة سرعان ما تصاعد بسبب السلوكيات غير المنضبطة لهذه الأخيرة. وجاءت الشرارة التى أشعلت حرب سبتمبر ١٩٧٠ بين الأردن والمنظمة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عندما قامت باحتجاز طائرات مدنية وفجرتها على الأرض الأردنية. ومع نهاية عام ١٩٧١ كانت الهزيمة الكاملة قد لحقت بالمنظمة عندما قام الجيش الأردنى بازالة تحصيناتها القوية فى شمال غرب البلاد.(١٣٥)

بيد أن العلاقات بين المنظمة والأردن عادت للتحسن من جديد فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعد أن وافق الملك حسين فى مؤتمر القمة العربية فى أكتوبر ١٩٧٤ على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. أعقب ذلك قيام مجلس استشارى مشترك يضم المنظمة والأردن فى أبريل ١٩٧٨. وازداد الوفاق بين الطرفين قوة نتيجة موقفهما المشترك المعارض لاتفاقيات كامب ديفيد. ومع زيارة عرفات للأردن فى ديسمبر ١٩٧٨ تم التوقيع على «ميثاق عمل» لتنسيق العلاقات المستقبلية بين المنظمة والأردن. كما شكل الطرفان أيضاً لجنة تنسيق مشتركة لدعم

الصمود كأحد آليات العمل المشترك لمساندة الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة.[١٣٦]

والواقع أن منظمة التحرير لم تحقق أية مكاسب من وراء تقاربها مع الأردن فى الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠. فبينما كانت قيادة المنظمة تركز على الحوار السياسى بهدف استعادة قواعدها العسكرية السابقة فى الأردن ركز الأردنيون على القضايا الاقتصادية المتعلقة بمساندة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة. وهو ما يتضح من التقرير الذى قدمته اللجنة التنفيذية الى المجلس الوطنى الفلسطينى فى جلسته الخامسة عشرة فى عام ١٩٨١.

وفى عام ١٩٨٢، اكتسب التقارب بين الجانبين قوة دفع جديدة فى أعقاب ابعاد المنظمة من لبنان. إذ دخلت المنظمة فى مفاوضات مكثفة مع الملك حسين انتهت بالموافقة على قيام اتحاد كونفيدرالى بين الأردن والدولة الفلسطينية المقترحة. ومع ذلك رفضت المنظمة تخويل الملك حسين أى سلطة للتفاوض باسمها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل.[١٣٧]

وفى ١١ فبراير ١٩٨٥، أعلن الطرفان أنهما قد توصلا الى اتفاق بشأن تحركاتهم الدبلوماسية فى المستقبل عرف باسم اتفاق عمان. ورغم الاتفاق على سرية هذا الاتفاق، إلا أن الملك حسين أفصح عما تضمنه من بنود بهدف اجبار المنظمة على الالتزام بها. أغضب ذلك قيادة المنظمة التى وجدت نفسها فى موقف حرج مع المنظمات المتطرفة العاملة تحت لوائها. ومن ثم طلبت ادخال بعض التعديلات على الاتفاق لتفادى الانتقادات التى وجهتها إليها العناصر المتطرفة فيها والتى اتهمت عرفات بالتخلى عن دور المنظمة فى تمثيل الفلسطينيين. أدى تردد المنظمة الى قيام الملك حسين بتجميد اتفاق عمان فى ١٩ فبراير ١٩٨٦ واغلاق بعض مكاتب المنظمة فى الأردن. بل بلغ به الأمر حد اتهام المنظمة فى خطاب عام بأنها أكثر اهتماماً بممارسة النفوذ والقوة من اهتمامها باستعادة الأراضى المحتلة. ومع فشل محاولات التوفيق

بين الطرفين وتأكيد مؤتمر القمة العربية المنعقد بالجزائر مجدداً على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى قرر الملك حسين فى ٣١ يولية ١٩٨٨ قطع كافة الروابط القانونية والادارية بين الأردن والضفة الغربية، بما يعنيه ذلك من أن مسئولية استعادة الضفة الغربية تقع كلية على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان:

بادئ ذى بدء يمكن القول بأن علاقات المنظمة مع لبنان تتشابه الى حد كبير مع علاقاتها بالأردن، لاسيما من حيث كثافتها وطبيعة القضايا المثارة. فمنذ منتصف عام ١٩٦٨ نشطت المنظمة فى الأردن وجعلت من أراضيه مركزاً للاتصالات ومدخلاً للشمال الإسرائيلى. ومع تزايد الهجمات الإسرائيلية على قواعد الفدائيين الفلسطينيين وتساقط الحواجز الكهربائية على طول نهر الأردن اتجهت قوات المقاومة صوب لبنان. ومع تزايد نشاط المنظمة فى لبنان ازداد قلق القيادة اللبنانية وخوفها من قيام إسرائيل بأعمال انتقامية ضد أهداف لبنانية. فضلاً عن قلقها لما يمكن أن تلحقه الميلشيات الفلسطينية بالتوازن المجتمعى الهش فى لبنان. وهو الأمر الذى أدى الى وقوع الصدامات المسلحة بين قوات المنظمة والجيش اللبنانى فى أبريل وأكتوبر ١٩٦٩. ومن خلال الوساطة المصرية، وقعت كل من المنظمة ولبنان اتفاق القاهرة فى نوفمبر ١٩٦٩، وهو الاتفاق الذى وضع الخطوط العريضة للعلاقات بينهما. واعترف بحق الفلسطينيين فى العمل والاقامة والانتشار والمشاركة فى النضال المسلح شريطة ألا يضر ذلك بسيادة لبنان وأمنه.

غير أن ما تمخض عنه اتفاق القاهرة من تهدئة للعلاقات بين المنظمة ولبنان لم يدم طويلاً. إذ سرعان ما دبت الخلافات والمصادمات بين وحدات الجيش اللبنانى وبعض الميلشيات اليمينية - بصفة خاصة الكتائب - وبين عناصر المقاومة الفلسطينية. وازدادت الأمور سوءاً مع انتقال قوات المنظمة الى لبنان بعد هزيمتها فى الأردن. وأجبرت

الأعمال الانتقامية التى قامت بها إسرائيل صانعى السياسة اللبنانيين على طلب اخلاء وحدات المنظمة للجنوب اللبنانى. وهو ما وافقت عليه قيادة المنظمة،(١٣٨) وترتب عليه عودة الأوضاع الى طبيعتها فى الجنوب اللبنانى واستمرت كذلك حتى عاود الإسرائيليون القيام بعمليات عسكرية ضد المنظمة فى أوائل عام ١٩٧٣ لتبدأ مرحلة جديدة من القتال بين قوات المنظمة والجيش اللبنانى.

وأخيراً، أدى تورط المنظمة فى الحرب الأهلية اللبنانية، فضلاً عن الغارات الإسرائيلية المستمرة على وحداتها الى اجبارها على ايقاف كافة عملياتها العسكرية ضد إسرائيل من الأراضى اللبنانية. ومع الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونية ١٩٨٢ طلبت كافة الفصائل اللبنانية تقريباً - بما فى ذلك العناصر اليسارية الموالية للمنظمة - من المنظمة اخلاء بيروت بهدف حماية لبنان من مخاطر التدمير. وفى سبتمبر ١٩٨٢، غادرت معظم قوات المنظمة بيروت.

وفى عام ١٩٨٣، تمكن عرفات من اعادة نشر بعض قواته فى شمال لبنان تحت قيادته. إلا أن قوات العناصر الموالية لسورية أجبرته على الانسحاب تحت الحماية المصرية. ومنذ ذلك الحين، لم تنجح المنظمة سوى فى وضع بعض قواتها فى معسكرات اللاجئين الفلسطينيين فى الجنوب اللبنانى بهدف حمايتهم من الأعمال العدائية التى تشنها ضدهم القوات الشيعية لحزب أمل من ناحية، والقيام بشن هجمات فدائية محدودة على القوات الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى وشمال إسرائيل من ناحية أخرى.

<u>منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا:</u>

ليس من قبيل المبالغة القول بأن معضلة العلاقة بين الأنظمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تتجلى فى أوضح صورها فى حالة سوريا. فعلى الرغم من أن السوريين يعدون من أبرز المناصرين للقضية الفلسطينية، إلا أنهم أحكموا قبضتهم على تواجد المنظمة فى بلادهم.

كما عملوا على اضعافها من خلال خلق منظمة الصاعقة الموالية لهم. ففى البداية، لم يكن النظام البعثى الحاكم فى سوريا برئاسة أمين الحافظ متحمساً لقيام منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤. وكان على صلة بمنظمة فتح التى كانت تقوم آنذاك بشن عمليات عسكرية ضد إسرائيل. ويرجع السبب فى ذلك الى أن السوريين قد نظروا الى منظمة التحرير باعتبارها منظمة رجعية وواجهة للناصرية. وبالتالى، عارضوا انضمام قوات فتح إليها وأصروا على وضع وحداتها فى سوريا تحت السيطرة البعثية.

غير أن وصول عرفات الى قيادة المنظمة أدى الى فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين المنظمة وسوريا. وازدادت هذه العلاقات قوة ابان الصراع الذى دار بين المنظمة والنظام الأردنى فى عامى ١٩٦٩-١٩٧٠. فخلال المصادمات التى وقعت فى سبتمبر ١٩٧٠ دفعت سوريا ببعض وحدات جيش التحرير الفلسطينى الى الأردن لمساندة قوات المنظمة.

ومع اعتلاء الرئيس حافظ الأسد قمة السلطة فى سوريا فى نوفمبر ١٩٧٠ فرض نظامه قيوداً جديدة على المنظمة. وعندما قامت المنظمة بتوجيه الانتقاد الى الاتفاق الذى أبرم بين الأسد والسادات فى سبتمبر ١٩٧٣ ردت سوريا على ذلك باغلاق محطة الاذاعة التابعة للمنظمة فى دمشق. ونظراً لأنه لم يكن أمام المنظمة من خيار - بسبب حاجتها الماسة الى الدعم السورى - وافقت فى مارس ١٩٧٥ على انشاء قيادة سياسية - عسكرية مشتركة مع سوريا بناءاً على اقتراح الرئيس الأسد. غير أن العلاقات بين الطرفين سرعان ما تدهورت تدهوراً شديداً مع أوائل عام ١٩٧٦ نتيجة للحرب الأهلية اللبنانية. فمع رفض المنظمة لوجهة النظر السورية بشأن تسوية الأوضاع فى لبنان تدخل الجيش السورى فى يونية ١٩٧٦ لمنع انتصار التحالف الذى يضم المنظمة واليسار اللبنانى وتأكيد التفوق السورى.

وجاءت جهود السادات الرامية الى تحقيق السلام مع إسرائيل فى

١٩٧٧ـ١٩٧٨ لتقرب من جديد بين المنظمة وسوريا إذ جمعت بينهما عضويتهما فى جبهة الصمود بعد أن كانا يتقاتلان بالأمس قتالاً شرساً فى لبنان. ولم يدم ذلك طويلاً إذ أدى الموقف السورى أثناء الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ الى ابراز مصادر التوتر الكامنة بينهما من جديد. وهو ما انعكس على قرار المنظمة الخاص بنقل مقرها من دمشق الى تونس. وما أن أفلتت المنظمة من الوصاية السورية وشرعت فى تبنى اتجاهاً توفيقياً حتى بدأت سوريا فى انتقاد قيادة المنظمة وتحدى سلطة عرفات فى التحدث باسم الشعب الفلسطينى. وفى يونية ١٩٨٣ وصلت العلاقات بين الطرفين الى طريق مسدود. فبينما إتهم عرفات سوريا بمساندة العناصر المنشقة عن منظمة فتح تمثل الرد السورى فى طرد عرفات من دمشق.

ومع قيام سوريا بمد يد العون للعناصر المنشقة عن فتح ومساعدتهم على ابعاد عرفات عن مواقعه الجديدة التى أقامها فى شمال لبنان فى عام ١٩٨٣، فضلاً عن مساندتها للتحالف الوطنى لابعاد عرفات عن قيادة المنظمة ومحاولة اعاقة افتتاح الجلسة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى من خلال اقناع أعضاء هذا التحالف بعدم الحضور، شهدت العلاقات بين الطرفين مزيداً من التوتر. وكرد فعل لاتفاق عمان، قامت سوريا بتدعيم جبهة الخلاص الوطنى الفلسطينية باعتبارها المنظمة البديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. علاوة على ذلك، لعبت دوراً بارزاً فى حرب المخيمات التى شنتها المنظمات الموالية لسوريا فى لبنان للقضاء على ما تبقى من قوات فتح الموالية لعرفات هناك.

ولعل المحاولة السورية للسيطرة على المنظمة تمثل أبرز القضايا السلبية المؤثرة على العلاقات بين الطرفين. ويؤكد عرفات فى هذا الصدد على أن الأسد يرغب فى أن يضع «الورقة الفلسطينية» فى جيبه.(١٣٩) كما يؤكد على أن هناك اتفاقات سرية بين نظام الأسد وإسرائيل تهدف الى تحويل منطقة الشرق الأوسط الى أقاليم عرقية طائفية.(١٤٠) ونتيجة لكل ذلك، ظلت العلاقات بين المنظمة وسوريا متوترة للغاية.

منظمة التحرير الفلسطينية ومصر:

تختلف العلاقات بين المنظمة ومصر عنها مع بقية البلدان العربية الأخرى. فنتيجة لعدم وجود أقلية فلسطينية كبيرة فى مصر أو قاعدة اقليمية للمنظمة على الأراضى المصرية تشن منها هجماتها ضد إسرائيل انحصرت القضايا المثارة بينهما فى التوجهات المختلفة لحل الصراع العربى - الإسرائيلى. ومن ثم لم تتعرض مصر لضغوط من جانب المنظمة فى صياغتها لسياستها تجاه القضية الفلسطينية.

ومن هنا لم يكن غريباً أن تقل نسبة التفاعلات ذات الطبيعة الصراعية فى العلاقات بين المنظمة ومصر، والتى لم تتعد ٣٤٪ من اجمالى التفاعلات بينهما، معظمها من جانب المنظمة. فخلال الفترات الثلاث محل الدراسة، كان نصيب مصر ٢١٪ فقط من اجمالى السلوك الصراعى للمنظمة، والذى تبلغ نسبته ٤٦٪ من اجمالى سلوكها على المستوى الدولى. ويمكن ايضاح ذلك من خلال استعراض موجز لتطور علاقات المنظمة مع مصر.

فمن المعروف أن جمال عبد الناصر لعب دوراً كبيراً فى انشاء منظمة التحرير الفلسطينية. ونتيجة لذلك نظرت كل من سوريا والسعودية الى المنظمة باعتبارها أداة من أدوات السياسة الناصرية. ورغم ذلك لم تكن العلاقات بين المنظمة ومصر طيبة كما قد يتوقع المرء. فلقد أصر جمال عبد الناصر على احكام سيطرته على وحدات جيش التحرير الفلسطينى المتمركزة فى مصر، كما رفض مشاركة المنظمة فى الشئون العسكرية لهذه الوحدات. كما لم يكن راضياً عن قيادة المنظمة، لاسيما عندما قام الشقيرى بالاتفاق مع الصينيين على شحن أسلحة خفيفة الى ميناء الإسكندرية دون الحصول على موافقة مسبقة منه. علاوة على ذلك، لم تقم مصر بدفع اسهاماتها المالية للمنظمة. بل أكثر من ذلك طلبت منها دفع تكلفة الخدمات التى تقدمها لها.(١٤١)

إلا أنه فى أعقاب حرب يونية ١٩٦٧ ساعدت مصر فى تدريب وتسليح وحدات جيش التحرير الفلسطينى وبناء شبكة الاستخبارات وتقوية محطة البث الإذاعى الخاصة بالمنظمة.(١٤٢) غير أنه مع قبول جمال عبد الناصر لمبادرة روجرز فى عام ١٩٧٠ تدهورت العلاقات بين المنظمة ومصر نتيجة انتقاد المنظمة الشديد للتحرك المصرى، وهو ما حدا بدوره بجمال عبد الناصر الى اغلاق محطة الاذاعة التابعة للمنظمة والتى تبث برامجها من القاهرة.

ومع وصول السادات الى قمة السلطة فى مصر ارتفعت نسبة التفاعلات ذات الطبيعة الصراعية فى العلاقات بين المنظمة ومصر. إذ اتهم السادات قيادة المنظمة بالتورط فى المظاهرات الطلابية المعادية لنظامه فى عام ١٩٧٢. إلا أنه نجح فى تهدئة العلاقات مع المنظمة بعد أن قطع علاقاته مع الأردن احتجاجاً على مشروع المملكة العربية المتحدة. وكعلامة على نواياه الطيبة تجاه المنظمة، لم يقدم قاتلى وصفى التل - رئيس وزراء الأردن السابق - للمحاكمة. ولم يمنع هذا الموقف المنظمة من رفض اقتراح السادات بانشاء حكومة فلسطينية فى المنفى.

وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ انتقدت المنظمة بشدة اتفاقية فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل. غير أن العلاقات بين الطرفين شهدت تحسناً مع وقوف السادات الى جانب المنظمة فى صراعها مع سوريا أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. وقام عرفات بالتوسط بين كل من مصر وليبيا فى يولية ١٩٧٧. إلا أن هذا التحالف الهش بين السادات والمنظمة سرعان ما انهار عندما أعلن السادات فى لقاء برلمانى كان يحضره عرفات عن قراره بزيارة إسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧. ومنذ ذلك الحين، أضحى السادات العدو الرئيسى فى عرف المنظمة. وازدادت الأمور سوءاً مع اتهام السادات للمنظمة بالتورط فى عملية اغتيال يوسف السباعى - نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام القاهرية آنذاك - فى قبرص فى فبراير ١٩٧٨. وفى يولية ١٩٧٩، هاجمت منظمة

فلسطينية غير معروفة تطلق على نفسها «نسور الثورة» السفارة المصرية بتركيا.

ومع رحيل المنظمة عن بيروت بدأت مرحلة جديدة من التقارب بين المنظمة ومصر تمحورت بصفة أساسية حول ادانة الرئيس مبارك للغزو الإسرائيلي للبنان وقراره بسحب السفير المصرى من إسرائيل. عبر عرفات عن امتنانه بقرار مبارك وناشده أن تتحمل مصر مسئوليتها التاريخية تجاه الفلسطينيين مؤكداً أنه ليس بامكان أية دولة عربية ملء الفراغ الذى خلفه ابتعاد مصر عن النظام العربى.(١٤٣) بيد أن العلاقات بين الطرفين شابها بعض التدهور مع الاعلان الصادر عن الجلسة السادسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى والذى نظر الى المعارضة المصرية باعتبارها تمثل الروح الوطنية المصرية الحقيقية. عبر مبارك عن رفضه لهذا التصرف باعتباره تدخلاً فى شئون مصر الداخلية.

ومع تزايد الضغوط السورية على قيادة المنظمة عادت العلاقات بينها وبين مصر الى التحسن من جديد. ففى عام ١٩٨٣ قامت البحرية المصرية بحماية الزوارق التى تقل عرفات وقواته بعد اضطرارهم لمغادرة لبنان بسبب الضغوط السورية. كما لعبت مصر فى فبراير ١٩٨٥ دوراً مؤثراً - وإن كان غير مباشراً - فى التوصل الى اتفاق عمان بين المنظمة والأردن. وكذلك فى اعلان القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٥ وهو الاعلان الذى صرح فيه عرفات بالتخلى عن الارهاب، والذى شكل بدوره أساساً للحوار بين المنظمة والولايات المتحدة. ولقد لخص هانى الحسن - مستشار عرفات - ادراك المنظمة للدور المصرى على النحو التالى: «لقد ثبت بما لايدع مجالاً للشك أنه ليس بامكان أية دولة عربية أخرى أن تضطلع بدور مصر القيادى على الساحة العربية».(١٤٤) وعليه لعبت المنظمة بدورها دوراً محورياً فى مؤتمر قمة منظمة الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ ومؤتمر القمة العربية فى عام ١٩٨٩ بغرض استئناف عضوية مصر فى المنظمتين. وعندما أعلن المؤتمر الوطنى الفلسطينى عن قيام الدولة الفلسطينية فى نوفمبر

١٩٨٨ اعترفت مصر بها بعد قليل من التردد.

خاتمـــة:

يتضح من تحليل السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية مدى العوائق والصعوبات التى تواجه الأطراف الدولية الفاعلة من غير الدول فى صياغتها لسياساتها الخارجية. فمثل هؤلاء الأطراف يواجهون مشاكل حقيقية - نظراً لافتقارهم الى موارد ذاتية يعتد بها أو الى قاعدة اقليمية أو ما شابه ذلك - تضطرهم فى بعض الأحيان الى المفاضلة بين ضمان الدعم والمساندة الخارجية وبين تحقيق أهدافهم. ويزداد هذا الوضع تعقيداً بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية بسبب تشتت الفلسطينيين من ناحية، وخضوعهم لسيادة أنظمة أخرى غالباً ما لا تكون على وفاق مع المنظمة من ناحية أخرى. وهو ما يزج بها فى الشئون الداخلية لهذه الأنظمة، كما يزج بها فى الصراعات التى تنشب بينها. علاوة على ذلك، تضفى الفوارق فى الأوضاع القانونية بين المنظمات الثورية التى تتحدى الأمر الواقع وبين الأنظمة السياسية مزيداً من التعقيد على عملية صنع السياسة الخارجية. فما أن تسنح الفرصة أمام النظم القائمة لتحقيق أهدافها حتى تشرع فى اتخاذ الاجراءات نحو الفاعل المتطرف. ينتج عن كل ذلك عدم استقرار عملية صنع السياسة الخارجية وصعوبة التحكم فيها بدرجة كافية من جانب السلطة التنفيذية للمنظمة. كما ينتج عنه أيضاً سلوك سياسى خارجي يتسم بالصراع المستمر مع الدول التى تعمل جاهدة على التأثير فى سلوكها.

يؤدى تفاعل هذه العوامل مجتمعة الى حسابات خاطئه تؤثر سلباً على فعالية السياسة الخارجية للمنظمة. فمن ناحية، اعتادت المنظمة أن تضع لنفسها أهدافاً تفوق قدرتها كفاعل دولى من غير الدول، بما يعنيه ذلك من أن هناك دائماً فجوة بين أهدافها وقدراتها الحقيقية تخلق بدورها فجوة أخرى تتعلق بمصداقيتها على الساحة الدولية. وهو ما يفسر بصفة عامة محاولة المنظمة بلورة وصياغة أهداف «عملية»

لسياستها الخارجية. علاوة على ذلك، لم يحالف المنظمة التوفيق فى تحديد توقيت مبادراتها أو تنظيم أولويات سياستها الخارجية. فمعظم مبادرات المنظمة قد تم الاعلان عنها بعد أن يكون توازن القوى الاقليمى أو النظام الدولى قد تغير، ومن ثم تصبح عقيمة وغير ذات جدوى. كذلك لم تستطع المنظمة أن تحدد بدقة أولويات سياستها الخارجية: استعادة الأراضى المحتلة واقامة نظام للحكم فى هذه الأراضى بعد استعادتها. وهو ما كان يمثل القضية الأساسية فى علاقة المنظمة بالأردن.

ويبدو أن محاولة التغلب على مثل هذه المشاكل تمثل أهم التغيرات التى طرأت مؤخراً على السياسة الخارجية للمنظمة. فمما لاشك فيه أن تصريحات عرفات المتعلقة بالاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود واعادة التأكيد على قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة كحل للمشكلة الفلسطينية يمثل تغيرات نوعية. ومع ذلك يمكن القول بأن الطريق مايزال شاقاً وطويلاً أمام امكانية تحقيق الهدف المنشود.

وعلى الرغم من استمرار عملية تكيف المنظمة مع المشاكل التى تعترى سياستها الخارجية جاءت أزمة الخليج ٩٠-١٩٩١ لتقلل الى حد بعيد من فرصة المنظمة فى هذا الصدد. فمن المعروف أن المنظمة قد وقفت خلال الأزمة الى جانب العراق وأصرت على الربط بين انسحاب القوات العراقية من الكويت والقوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة انطلاقاً من أن الشرعية الدولية لا يمكن تجزئتها، ومن ثم فإنه يجب معالجة كافة مشاكل الشرق الأوسط دفعة واحدة. كما صوت عرفات فى مؤتمر القمة العربى المنعقد بالقاهرة عقب الغزو العراقى للكويت ضد قرار انسحاب القوات العراقية. بل تحركت بعض قيادات المنظمة مع تصاعد الأزمة للقتال الى جانب العراق فى مواجهة قوات التحالف الدولى.

ترتب على الموقف المؤيد للعراق من جانب المنظمة انهيار الحوار بينها وبين الولايات المتحدة وبطء الأنشطة الدبلوماسية الرامية الى

ايجاد حل للصراع بينها وبين وإسرائيل. فلقد اعتقد قادة المنظمة بأن سيطرة العراق على آبار البترول الغنية فى الكويت وصعوده كحليف قوى للمنظمة يمكنه أن يزيد من المقدرة التفاوضية مع الولايات المتحدة.

وبغض النظر عن الدوافع وراء موقف المنظمة الى جانب العزاق فقد خرجت من الأزمة خاسرة بسبب معاداة بعض الدول العربية التى كانت تعتبر من قبل حليفة للمنظمة، وعلى وجه الخصوص مصر وبلدان الخليج. ومن المرجح أن توقف هذه الدول دعمها المالى والدبلوماسى المساند للمنظمة طالما استمرت قيادتها الحالية على قمة السلطة. فضلاً عن ذلك يبدو أن ما تمخضت عنه الأزمة من نتائج جعل كلاً من الولايات المتحدة وبلدان أوربا الغربية فى حل من التزاماتها السابقة تجاه المنظمة. ومن المحتمل أن تبحث عن قيادة فلسطينية بديلة للتفاوض مع إسرائيل.

ومع ذلك يمكن القول بأن أزمة الخليج قد أعطت قوة دفع جديدة لحل الصراع العربى ـ الإسرائيلى، واستئناف المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية. وهو ما يخلق بدوره فرصاً جديدة لامكانية إنضمام المنظمة الى هذه المفاوضات، على الأقل فى مراحلها النهائية. ويعتمد ذلك على عاملين يتوقف أولهما على مدى نجاح المنظمة فى تسوية خلافاتها مع الدول العربية الموالية للتحالف الدولى، بصفة خاصة مصر والسعودية ـ وهو ما نجحت فيه بالفعل من قبل. ويتوقف ثانيهما على مدى نجاحها فى الاحتفاظ بتمثيلها للفلسطينيين، خاصة وأن موقفها المؤيد للعراق عَكَسَ مشاعر الغالبية العظمى منهم. وعلى أى حال فإن قدرة المنظمة على الحركة سوف تكون محدودة على المدى القصير.

هوامش الفصل التاسع

١) Raymond Hopkins and Richard Mansbach, Structure and Process in International Politics (New York: Harper & Row, 1973), p.4; Howard Lentner, Foreign Policy Analysis (Columbus, Ohio: Charles Merril, 1974), pp.17-19; and Oran Young, "Actors in World Politics", in James Rosenau, V. Davis, and M. East (eds.), The Analysis of International Politics (New York: Free Press, 1972), pp.125-144.

٢) حول أحدث الدراسات المتعلقة بالسياسات الخارجية للأطراف الدولية الفاعلة من غير الدول، أنظر:
Judy Bertelson (ed.), Non-State Nations in International Politics: Comparative System Analyses (New York: Praeger Publishers, 1977), Stanley Thames, "The Multi-national Corporation as a Foreign Policy Maker", Paper presented at the seventeenth meeting of the International Studies Assotiation, Toronto, 1976; Samuel Huntington, "Transnational Organization in World Politics", World Politics, 15, 3, 1973, PP.333-368.

وأنظر كذلك:
نصيف حتي، «جامعة الدول العربية: حول سياسة خارجية مستقلة»، شئون عربية (تونس)، ديسمبر ١٩٨١، ص ص٧٦-٨٦.

٣) Ernest Hass, Beyond the Nation-State, Functioalism and International Organization (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1964), PP.469-475; Judy Bertelson, The Palestinian Arabs: A Non-State Nation System Analysis (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1976), PP.11-12; and Ronald Macintyre, "The Palestine Liberation Organization: Tactics, Strategies and Options Towards the Geneva Peace Conference, "Journal of Palestine Studies, 4, 4, 1976, PP.76-79.

٤) Rashed Hamid, "What Is the PLO?" Journal of Palestine Studies 3, 4, 1975, P.4. For a review of these organizations see Ass'ad Abdel-Rahman (ed.), The Palestinian Liberation Organization: Its Roots, Establishment, and Activities (Nicosia: Published for the Research Center of the PLO by Al-Abhath Publishing Co., 1987, PP.29-60.

٥) Compendium of Palestine Documents (Cairo: State Information service, 1970), Part 2, P.1273.

٦) أحمد الشقيرى، من القمة الى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ص ٦٠-٦٢.

٧) عبد المنعم السعدون، «منظمة التحرير الفلسطينية»، رسالة للحصول على الدبلوما، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة: ١٩٧٦، ص ص ١٨٠-٢١١.

٨) الشقيرى، مرجع سبق ذكره.

٩) George Kossaifi, "Demographic Charactristics of the Arab Palestinian People", in Khalil Nakhleh and Elia Zureik (eds.), The Sociology of the Palestinians (London: Croom Helm, 1980), P.25; and Edward Hagopian and Antoine Zahlan, "Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians", Journal of Palestine Studies 3, 4, 1974, P.61.

١٠) Gamil Hilal, "Class Transformation in the West Bank and Gaza", Journal of Palestine Studies 6, 2, 1977, PP.172-173; and Pamela Ann Smith, "Aspects of Class Structure in the Palestinain Society, 1948-1967", in Uri Davis, A. Mack, and N. Yuval-Davis (eds.), Israel and the Palestinains (London: Ithaca Press, 1975), PP.98-112.

١١) Sammy Mar'i, "Higher Education Among Palestinians with Special Reference to the West

Bank", in Gabriel Ben-Dor (ed.), The Palestinians and the Middle East Conflict (Ramat Gan, Israel: Turtledove, 1978), PP.181-182; and Nabil Shaath, "High Level Palestinian Manpower:, Journal of Palestine Studies 1, 1972, PP.80-97.

١٢) Mar'i, op. cit., P.441.

١٣) Philip Davies, "The Educated West Bank Palestinians", Journal of Palestine Studies 8, 3, 1979, P.65.

١٤) Muhsin Yusuf, "The Potential Impact of Palestinian Education on a Palestinian State", Journal of Palestine Studies 8, 4, 1979, PP.70-93; and Michael Hudson, "The Palestinian Resistance Movement Since 1967", in Willard A. Beling (ed.), The Middle East: Quest for an American Policy (Albany: State University of New York, 1973), P.109.

١٥) Bassam Sirhan, "Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon", Journal of Palestine Studies 4, 2, 1975, P.107.

١٦) Rosemary Sayigh, Palestinians: From Peasants to Revolutionaries (London: Zed Press, 1979), P.125.

١٧) Rosemary Sayigh, "Sources of Palestinian Nationalism: A Study of a Palestinian Camp in London", Journal of Palestine Studies 6, 4, 1977, PP.22-23.

١٨) عبد المجيد عامر، «الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني»: دراسة ميدانية لأحد المخيمات »، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ص. ٩٣-٩٤، ١١٧-١١٨، ١٢٩-١٣٦.

١٩) المرجع السابق، ص. ١٦٧.

٢٠) Karl Deutsch, Nationalism and Social Communication, An Inquiry into the Foundations of Nationality (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1962).

٢١) Hamid Ansari, "Palestinian National Identity: Challenges and Continuity", Working Paper No. 32, Comparative Interdisciplinary Studies section of the International Studies Association, 1975, PP.3-8.

٢٢) Rosemary Sayigh, "The Palestinain Identity Among Camp Residents", Journal of Palestine Studies, 5, 3, 1977, PP.11-12.

٢٣) John Amos II, Palestinian Resistance: Organization of a National Movement (New York: Pergamon Press, 1980), P.150.

٢٤) Ibrahim Abu-Lughod, "The Palestinians Today", in Hatem Hussaini and F. El-Bogadady (eds.), The Palestinians (Washington, D.C.: Arab Information Center, 1976), P.30.

٢٥) Fawaz Turki, The Disinherited, Journal of Palestinian Exile (New York: Monthly Review Press, 1974), PP.37-38.

٢٦) Donna Robinsor Divine, "The Dialectics of Palestinian Politics", in Joel Migdal (ed.), Palestinian Society and Politics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980), PP.212-229.

٢٧) Ibid.

٢٨) William Quandt, Fuad Jabber, and Ann Lesch, The Politics of Palestinian Nationalism (Berkeley: University of California Press, 1973), PP.80-82.

٢٩) عبد الوهاب المسيرى، الإنتفاضة الفلسطينية والورطة الصهيونية (القاهرة: المكتبة التجارية، ١٩٨٩)، الكتاب الإستراتيجي العربي ـ ١٩٨٨ (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، ص ص ٣٤٠ـ٣٥٨.

٣٠) حوار لعرفات مع مجلة شئون فلسطينية، العدد ١٩٤، مايو ١٩٨٩، ص ص١٤٣ـ١٤٤.

٣١) Amos, op. cit., PP.163-164.

٣٢) الشقيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص١٩٢ـ١٩٤.

٣٣) تصريح عرفات لمجلة الفكر، المجلد الثاني، العدد السادس، يونية ١٩٨٥، ص٣١.

٣٤) Amos, op. cit., P.16.

٣٥) تصريح عرفات لمجلة الفكر، مرجع سبق ذكره.

٣٦) حول تاريخ مؤسسة «صامد» وأنشطتها المختلفة، أنظر:
"An interview with the Director of Samid", Samid Al Iktisadi 6, 47, February 1984, PP.10-42, and 7, 53, February 1985, PP.16-39; Cherly Rubenberg, "The Civilian Infrastructure of the Palestine Liberation Organization", Journal of Palestine Studies 12, 3, Spring 1983, PP.66-69; "The Reality of Arafat's Financial Empire", Al-Mijalla, December 24, 1985, PP.17-18.

٣٧) Amos, op. cit., PP.158-159.

٣٨) Sara Bar-Haim, "The Palestine Libration Army, Stooge or Actor", in Gabriel Ben-Dor, op. cit., PP.181-182.

٣٩) Ibid, PP.58, 61, 71, 205.

٤٠) Ibid, PP.167-168.

٤١) فيما يتعلق بقرارات الجلسة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، مارس ١٩٧٧. أنظر:
Journal of Palestine Studies 5, 3, 1977, PP.194-195.

٤٢) Y. Harkabi, "The Weakness of the Fedayeen", in Y. Harkabi, Palestininans and Israel (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1975), PP.102-114.

٤٣) Eric Rouleau, "The Future of the PLO", Foreign Affairs 62, 1, (Fall 1983), PP.140-141. Also for a similar viewpoint see Yezid Sayigh, "Palestinian Military Performance in the 1982 War", Journal of Palestine Studies 12, 4, (Summer 1983), P.8.

٤٤) حوار مع صلاح خلاف عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مجلة المصور، القاهرة، العدد ٣٠٢٥، أول أكتوبر ١٩٨٢.

٤٥) تصريح عرفات لمجلة الفكر، مرجع سبق ذكره، ص٥٨.

٤٦) كشف عرفات النقاب عن إستخدام القوات الجوية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دعم نظام الساندانيستا في نيكاراجوا. راجع في تلك لقاء عرفات مع مجلة المصور، ١٩ يولية ١٩٨٥.

٤٧) أشار عرفات الى أن منظمة التحرير الفلسطينية قامت بشن نحو ٨٦٣ عملية عسكرية في عام ١٩٨٥ من الجنوب اللبناني. أنظر في ذلك الحوار الذى أجراه مع جريدة الأهرام، ١٩ فبراير ١٩٨٦.

٤٨) السعدون، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٧ـ١٣٠.

٤٩) Barbara Salmore and S. Salmore, "Political Regimes and Foreign Policy", in Maurice East, S. Salmore, and C. Hemann (eds.), Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies (Beverly Hills, Calif.: Sage, 1978), P.111.

٥٠) Anis Kassim, "The Palestine Liberation Organization's Claim to Status: A Juridical Analysis Under International Low", Journal of Palestine Studies 10, 4, 1981, PP.142-153.

٥١) Amos, op. cit., P176.

٥٢) Salmore and Salmore, op. cit., PP.111-113.

٥٣) حول رؤية شاملة لبرامج مختلف المنظمات الفدائية الفلسطينية، أنظر: غازى خورشيد، حركة المقاومة الفلسطينية (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١).
ولمزيد من التحليلات حول هذه البرامج، أنظر:
Muhammad Muslih, "Moderates and Rejectionists Within the Palestine Liberation Organization", Middle East Journal 30, 2, 1976, PP.127-140; Paul Jureidini and W. Hazen, The Palestinian Movement in Politics (Lexington, Mass.: D. C. Heath and Co., 1976), PP.19-40; Fouad Moughrabi, "The Palestine Resistans Movement, Evolution of a Strategy", Paper presented at the seventeenth annual convention of the International Studies Association, Toronto, 1976; and Fawaz Hamed Al-Sharkawy, "Palestinian National Liberation Movement, Fateh", M. A. diss., University of Cairo, 1974; Helena Cobban, The Palestinian Liberation Organization: People, Power, and Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), PP.139-167; Aaron David Miller, The PLO and Politics of Survival (New York: Praeger, 1983, Washington Papers series No. 99), PP.40-64.

٥٤) Bruce Stanley, "Fragmentation and National Liberation Movements: The PLO", Orbis 22, 4, 1979, PP.1053-1054.

٥٥) حول مراجعة هذه التطورات، أنظر: التقرير الإستراتيجي العربي ـ ١٩٨٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٨٦)، ص ص٣٠١ـ٣٠٤؛ وأيضاً التقرير الإستراتيجي العربي ـ ١٩٨٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٨٧)، ص ص٣٠٤ـ٣٠٧.

٥٦) خطاب عرفات أمام الأمم المتحدة في ١٣ نوفمبر ١٩٧٤. حول نص الخطاب، أنظر:
Journal of Palestine Studies 4, 2, 1975, PP.181-192.

٥٧) لقاء عرفات مع جريدة المحرر (بيروت)، ٢٧ أبريل ١٩٧٢.

٥٨) لقاء عرفات مع مجلة الحوادث (بيروت)، ٢ أغسطس ١٩٧٤.

٥٩) قرارات الجلسة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني، المرجع السابق، ص٧٥. وكذلك قرارات الجلسة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني، أنظر في هذا الصدد:
Rashid Hamid (ed.), Resolutions of the Palestine National Council, 1964-1974 (Beirut: PLO Research Center, 1975), P.94.

٦٠) راجع لقاء عرفات مع:
New Times (Moscow), Novemver 1973. In Palestinian Arab Documents for 1973 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1976), P.497.

٦١) خطاب عرفات أمام مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية بكمبالا في ٢٩ يولية ١٩٧٥. أنظر نص الخطاب في:
Journal of Palestine Studies 5, 1, 1975 and Winter 1976, P.258.

٦٢) قرارات الجلسة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، أنظر في ذلك:
Hamid, Resolutions, P.111.

٦٣) خطاب عرفات أمام مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الإنحياز المنعقد بالجزائر في عام ١٩٧٣. أنظر نص الخطاب في:
George Nasrallah (ed.), The Palestinian and Arab Documents for 1973 (Beirut: institute for Palestine Studies, 1976), PP.279-280.
أما فيما يتعلق بقرارات الجلسة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، أنظر:
Journal of Palestine Studies 10, 4, 1981, P.187.

٦٤) قرارات الجلسة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، المرجع السابق.

٦٥) المادة ١٣ من الميثاق الوطني الفلسطيني، راجع Hamid, Resolutions, P.123.

٦٦) المادة ١٥ من الميثاق الوطني الفلسطيني، أنظر المرجع السابق، ص١٢٣.

٦٧) قرارات الجلسة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، المرجع السابق، ص١٦٦.

٦٨) قرارات الجلسة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، المرجع السابق، ص١٥٢.

٦٩) البرنامج السياسي للجلسة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، أبريل ١٩٧٢، المرجع السابق، ص٢١٨.

٧٠) المرجع السابق.

٧١) المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني، المرجع السابق.

٧٢) حوار عرفات مع طلال سلمان، أنظر:
Talal Salman, With Fateh and the Fedayeen (Beirut: Dar Al-Awda, 1969), P.10.

٧٣) قرارات الجلسة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، راجع: Hamid, Resolutions, P.199.

٧٤) لقاء عرفات مع مجلة الحوادث، ٢ أغسطس ١٩٧٤.

٧٥) قرارات الجلسة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، راجع: Hamid, Resolutions, P.137.

٧٦) خطاب عرفات أمام مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في كامبالا، ٢٩ يولية ١٩٧٥، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٩.

٧٧) قرارات الجلسة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، راجع: Hamid, Resolutions, P.111.

٧٨) المرجع السابق، ص١٢٤.

٧٩) قرارات الجلسة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، المرجع السابق، ص١٦٦.

٨٠) يتجسد ذلك بصورة واضحة من لقاء عرفات مع البروفسير كيلمان، أنظر:
Herbert Kelman, "Talk with Arafat", Foreign Policy 49 (Winter 1982-1983), PP.126-127.

٨١) لقاء عرفات مع فلسطين الثورة في أول يناير ١٩٧٣، أنظر:

Journal of Palestine Studies, 2, 3, 1973, P.168.

٨٢) المرجع السابق، ص١٦٧.

٨٣) راجع المادتين الأولى والثانية من الميثاق الوطني الفلسطيني في Hamid Resolutions, P.122.

٨٤) المرجع السابق، ص١٥١.

٨٥) قرارات الجلسة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، المرجع السابق، ص١٣٨.

٨٦) أحمد الشقيري، المواقف المصيرية في القضية الفلسطينية (القاهرة: مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، بدون تاريخ)، ص٧٩.

٨٧) "Towards a Democratic State in Palestine", Paper submitted to the Second World Conference on Palestine, held in Amman in September 1970. Reprinted by the Arab Information Center, Ottawa, Canada, n.d., PP.15-16.

٨٨) Ann Lesch "Palestinian Politics an. the Future of Arab-Israeli relations", in RobertFreedman (ed.), World Politics and the Arab-Israeli Conflict (New York: Pergamon Press, 1979), P.225.

٨٩) Hamid, Resolutions, P.247.

٩٠) إقتباس عن esch, op. cit., P.230.

٩١) لقاء عرفات مع: New York Times, May 4, 1978.

٩٢) إقتباس عن المتحدث الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية كما ورد بجريدة الأخبار القاهرية، ١٣-١٠-١٩٨٢.

٩٣) قرارات الجلسة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، راجع: Hamid, Resolutions, P.247.

٩٤) حوار عرفات مع مجلة روزاليوسف، القاهرة، ٢١-١٠-١٩٧٤، وكذلك مع جريدة الأخبار، ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣.

٩٥) حوار عرفات مع مجلة المصور، القاهرة، ٣١-١٢-١٩٨٢.

٩٦) التقرير الإستراتيجي العربي - ١٩٨٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص٣٦٤-٣٦٧.

٩٧) جريدة الأهرام، ٤-٥-١٩٨٩.

٩٨) قرارات الجلسة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، راجع: Hamid, Resolutions, P.103.

٩٩) قرارات الجلسة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني ...ع: Hamid, Resolutions, P.105.

١٠٠) قرارات الجلسة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، أنظر: Journal of Palestine Studies, 5, 3, 1977, P.188

١٠١) لقاء عرفات مع مجلة الحوادث، ٧-١-١٩٨٣.

١٠٢) تصريح فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، جريدة الأهرام،

٢٨ـ٥ـ١٩٨٦، وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٨٨. أنظر نص الخطاب فى جريدة الأهرام، ١٤ـ١٢ـ١٩٨٨.

١٠٣) «إعلان القاهرة»، أنظر النص فى جريدة الأهرام، ٨ـ١١ـ١٩٨٥.

١٠٤) Chares Hermann, "Decision Structure and Process Influences on Foreign Policy", in East, Salmore, and Hermann, op. cit., PP.77-78.

١٠٥) الشقيرى، من القمة الى الهزيمة ... ، ص٢١١.

١٠٦) Journal of Palestine Studies 11, 1, 1981, P.172.

١٠٧) Ibid., P.177.

١٠٨) Ibrahim Abu-Lughod, "Flexible Militancy: A Report on the Sixteenth Session of the Palestine National Council, Algiers, February 14-22, 1983", Journal of Palestine Studies 12-4 (Summer 1983), PP.37-38.

١٠٩) لقاء عرفات مع مجلة المجلة اللندنية، ٩ أكتوبر ١٩٨٩، ص ص٢،٥. وأنظر كذلك:
Rashid el-Khalidi, The PLO Under Siege: Decision Making During the 1982 War (New York: Columbia University Press, 1986).

١١٠) حول مراجعة إقتراب الأحداث الدولية، أنظر:
Charles W. Kegley, Jr., et al. (eds.), International Events and the Comparative Analysis of Foriegn Policy (Columbia: University of South Carolina Press, 1975).

١١١) الشقيرى، من القمة الى الهزيمة ... ، ص٩٣، ١١٨، ١٢٢.

١١٢) قرارات الجلسة السادسة للمجلس الوطنى الفلسطينى، راجع: Hamid, Resolutions, P.169.

١١٣) Raymond Cohen, "Israel and the Soviet-American Statement of October 1977: The Limits of Patron-Client Influence", Orbis 22, 3, 1978, PP.613-634.

١١٤) لقاء عرفات مع مجلة السفير، ٢٣ يولية ١٩٧٩.

١١٥) لقاء عرفات مع مجلة المجلة، ١٧ سبتمبر ١٩٨٢.

١١٦) لقاء عرفات مع جريدة السياسة الكويتية، ٨ يناير ١٩٨٣. ومع د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

١١٧) تصريح عرفات لجريدة الأخبار بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٢. وأيضاً تصريح خليل الوزير لجريدة الأهرام بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٨٢، وتصريح نبيل شعث لجريدة الأخبار بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٨٢.

١١٨) الشقيرى، من القمة الى الهزيمة، ص ص٢١٦ـ٢١٧.

١١٩) تجدر الإشارة الى أن عرفات قد زار موسكو بوصفه قائداً لمنظمة فتح.

١٢٠) Galia Golan, The Soviet Union and the Palestine Liberation Organization (New York: Praeger Publishers, 1981), P.11.

١٢١) Ibid, PP.11-28, 123-125, 232-233.

١٢٢) كما كشفت عنه مقابلة عرفات مع د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

١٢٣) د. محمد السيد سليم، «الإتحاد السوفيتي والحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية»، السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ١٨، ١٩٨٢، ص١٥٢.

١٢٤) جريدة الأهرام، ١٤ـ١ـ١٩٨٣.

١٢٥) لقاء عرفات مع مجلة المصور، ١٩ يولية ١٩٨٥، ص١٣.

١٢٦) حول مراجعة كاملة للعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية الصين الشعبية، أنظر:
Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy: 1949-1977 (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), PP.114-119; Hashim Behbahani, China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-1975 (London: Routledge and Kegan Paul, 1981), PP.20-133; Yitzhak Shichor, "The Palestinians and China's Foreign Policy", in Chun-tu Hsueh (ed.), Dimensions of China's Foreign Relations (New York: Praeger Publishers, 1977), PP.156-190; John Cooley, "China and the Palestinians", Journal of Palestine Studies 1, 2, 1972, PP.19-34; and Moshe Maoz, "Soviet and Chinese Influence on the Palestinian Guerrilla Movement", in Alvin Rubinstein (ed.), Soviet and Chinese Influence in the Third World (New York: Praeger Publishers, 1975), PP.109-130.
وأنظر كذلك: د. محمد السيد سليم، «جمهورية الصين الشعبية والقضية الفلسطينية»، السياسة الدولية، المجلد ٧، العدد ٢٥، يولية ١٩٧١، ص ص٥٨ـ٨٣.

١٢٧) Lillian Craig Harris, "China's Relations with the PLO", Journal of Palestine Studies 7, 1977, PP.142-145.

١٢٨) Aryeh Yodfat and Y. Arnon-Ohanna, PLO Strategy and Politics (London: Croom Helm, 1981), P.80.

١٢٩) تصريح لوزير السياحة الإسرائيلي، جريدة الأهرام، ١٥ـ١ـ١٩٨٣.

١٣٠) جريدة الأهرام، ٢٢ يناير ١٩٨٣.

١٣١) لقاء عرفات مع مجلة المصور، ٣١ ديسمبر ١٩٨٢.

١٣٢) لقاء عرفات مع مجلة روزاليوسف، ٣ يناير ١٩٨٣.

١٣٣) بالنسبة للعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام العربي أنظر:
Gabriel Ben-Dor, "Nationalism Without Sovereignty and Nationalism with Multiple Sovereignties: The Palestinians and Inter-Arab Relations", in Ben-Dor, op. Cit., PP.143-172; and Walid Kazziha, Palestine in the Arab Dilemma (London: Croom Helm, 1979).

١٣٤) Alan Taylor, The Arab Balance of Power (Syracuse, N.Y.: Syrcuse University Press, 1982), PP.57-58.

١٣٥) P. J. Vatikiotis, Conflict in the Middle East (London: George Allen and Unwin, 1971), PP.168-179; Mahmood Hussain, The Palestine Liberation Organization (Delhi: University Publishers, 1975), PP.56-64; and Riad El-Rayyes and Dunia Nahas, Guerrillas for Palestine (London: Croom Helm, 1976), PP.89-91.

١٣٦) Yodfat and Arnon-Ohanna, op. cit., 12-14.

١٣٧) لقاء عرفات مع مجلة المصور، ٣١ ديسمبر ١٩٨٢.

١٣٨) Vatikiotis, op. cit., PP.180-181; and Jureidini and Hazen, The Palestinian Movement, PP.67-70.

١٣٩) لقاء عرفات مع مجلة المجلة، ١٩ مارس ١٩٨٥، ص٩.

١٤٠) لقاء عرفات مع جريدة الوطن العربي بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٥، ومع مجلة أكتوبر بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٨٦.

١٤١) الشقيرى، من القمة الى الهزيمة ... ، ص ص١٥٢-٢٧٧.

١٤٢) أمين هويدى، حروب عبد الناصر (القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٢).

١٤٣) لقاء عرفات مع مجلة المصور بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٨٢، ومع مجلة الحوادث بتاريخ ٧ يناير ١٩٨٣، ومع مجلة روزاليوسف بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٣.

١٤٤) تصريح الحسن فى مجلة أكتوبر، ٨-٩-١٩٨٥، ص١٨.

الفصل العاشر

السياسة الخارجية السعودية
والدفاع عن العقيدة فى عالم متغير

د. بهجت قرنى

لعل من أبرز ما هو شائع عن السعودية اليوم أنها أرض المعجزات. فعلى الرغم من أن مساحتها تبلغ ثلثى مساحة الهند إلا أنها جرداء قاحلة. إذ لاتعدو أن تكون أراضى صحراوية ممتدة ـ بما فى ذلك الصحراء الشاسعة المعروفة بالربع الخالى والذى لم تطأه قدم إنسان قبل عام ١٩٣٠. ومع ذلك فقد نجحت البلاد فى السبعينات فى زراعة القمح فى هذه الصحراء ـ بدعم يبلغ خمسة أضعاف سعره العالمى، وأنتجت منه فى الثمانينات ليس فقط ما يكفى حاجة سكانها، بل قامت بتصدير الفائض منه. كما نجحت خلال الثمانينات أيضاً فى أن تقيم حواراً مع البلدان الأوربية بهدف اقناعها بالتقليل من الاجراءات الحمائية فى مواجهة الصادرات السعودية من المنتجات البتروكيماوية.[١]

انعكس هذا التغير السريع الذى شهدته البلاد بدوره على التغير فى الاهتمام الأكاديمى بها. فقبل عام ١٩٧٠ لم يكن هناك أى كتاب يتناول سياستها الخارجية بالدراسة والتحليل. بل لم يتعد الأمر سوى عدد محدود من المقالات المنشورة. وإذا كان هذا هو واقع الحال بالنسبة للسياسة الخارجية السعودية، فإن الوضع بالنسبة للجوانب الأخرى لم يكن أفضل كثيراً. إذ تكشف الدراسة المسحية التى قام بها كل من بريبانى وفارسى والتى شملت ١٢٠ كتاباً و ٥٠٠ه مقالة منشورة فى أحد عشرة دورية علمية أمريكية عن أن هناك ندرة شديدة فى الدراسات العلمية عن السعودية مماثلة لصحرائها الممتدة فيما يعرف بالربع الخالى.[٢]

ولا تقتصر هذه الندرة فى المعلومات عن السعودية على الدراسات الأكاديمية وحدها، بل تمتد لتشمل الصحف وغيرها من المصادر غير الأكاديمية. وهو ما يعبر عنه بوضوح «مالكوم بك» على النحو التالى:

> تكشف لنا مراجعة الفهارس الخاصة بجريدة النيويورك تايمز (١٩٦٨) أن عدد التقارير الصادرة عن البانيا تبلغ ضعف تلك التى صدرت عن السعودية. وأن ما صدر عن ماليزيا فى عام ١٩٦٩ يبلغ نحو خمسة أو ستة أضعاف. كما يبلغ ما صدر عن بورما فى عام ١٩٧٠ نحو أربعة أضعاف ما صدر عن المملكة العربية السعودية. ولم تتضمن مجلة «التايم» سوى موضوع واحد عن السعودية فى عام ١٩٦٩ يدور حول وفاة الملك سعود، ويعلق على طبيعة مرضه وعدد زوجاته. ولم تشر من قريب أو بعيد عن زيارة الملك فيصل لواشنطن فى عام ١٩٧١. بل أكثر من ذلك، لم تذكر «يو إس نيوز» أو «وورلد ريبورت» أى شيئ عن السعودية فى الفترة بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧١ ... كذلك يتبين من سجلات اجتماعات الكونجرس التسعون والحادى والتسعون أنه ليس هناك أى اشارة عن السعودية.(٣)

ولم يقف الأمر عند حد الجوانب الكمية، بل إمتد أيضاً ليشمل الجوانب الكيفية. فالمعلومات الواردة ضحلة ومحدودة القيمة ومليئة بالمغالطات والإنطباعات أو التصورات المسبقة. فعلى سبيل المثال، ذكرت النيويورك تايمز فى تغطيتها لمؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الإنحياز المنعقد بالجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ أن السعودية لم تحضر هذا المؤتمر على الرغم من أن الملك فيصل كان يرأس الوفد السعودى بنفسه. غير أنه بعد نحو شهر واحد فقط ارتفع عدد التقارير عن السعودية بصورة ملحوظة مع الحظر البترولى وارتفاع أسعاره، وإن لم يطرأ أى تحسن على الجوانب الكيفية.

> فإلى جانب المثالب السابقة أضيف عنصر جديد من عناصر الخلط والتشويه ـ ويتمثل فى مزيج من الخوف والعداء فى مواجهة التهديدات التى طرحها سلاح البترول والتصورات حول تراكم الثروة البترولية اللامحدودة. فبينما تجاهلت افتتاحية فى عدد أبريل ١٩٧٣ من «الواشنطن بوست» التحذير السعودى بالربط بين البترول والسياسة موحياً بأنه «كلما زادت أهمية البترول، كلما قلت أهمية الصراع العربى ـ الإسرائيلى»، وأشار عددها الصادر فى ٢ يناير ١٩٧٤ إلى مدى المخاطر التى يمكن أن يسببها خفض انتاج السعودية من البترول، وهاجم «النظام الإقطاعى الحاكم فى البلاد وعلى رأسه الملك الطاعن فى السن وتشكك فى قدرته على اعادة الأمور إلى نصابها.(٤)

عكس هذا التغير فى التغطية ـ من الناحية الكمية على الأقل ـ التغير فى وضع المملكة سواء من حيث تراكم العوائد البترولية، وتزايد عدد المدارس وأعداد الطلبة فى الداخل والخارج، وكميات

الأسلحة والتغير في المكانة الدولية. وهكذا أضحت السعودية في غضون سنوات قليلة في قلب السياسة الدولية والاقليمية.

وعلى الرغم من أن التغير قد يشكل ميزة في حد ذاته، إلا أنه قد يجلب معه الكثير من الصعاب والمسئوليات إذا لم يكن لدى الدولة العمالة الفنية الماهرة والقدرة التنظيمية اللازمة لادارة عملية التغير - أو على الأقل مواجهة المشاكل الناجمة عنه. غير أنه يمكن القول بأنه في خضم هذا التغير جاءت استمرارية القيادة لتمثل عاملاً محافظاً. فمنذ توحيد السعودية واعلانها كدولة في عام ١٩٣٢، انتقلت قيادة البلاد من مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود (١٩٣٢-١٩٥٣) إلى أربعة من أبنائه هم: الملك سعود (١٩٥٣-١٩٦٤)، والملك فيصل (١٩٦٤-١٩٧٥)، والملك خالد (١٩٧٥-١٩٨٢)، والملك فهد (١٩٨٢-). وإذا كان لخصائص الشخصية القيادية تأثيرها على مخرجات العملية السياسية، فإن ذلك لا ينفي أثر العوامل الهيكلية السلبية منها والايجابية. ولعل المقارنة بين كل من الملك سعود والملك فيصل توضح لنا هذا الجانب.

لقد أساء الملك سعود استخدام الموارد المالية للبلاد والتي كانت لاتزال متواضعة. فعلى المستوى الخارجي، اتسم موقفه بالتأرجح بين التوجه القومي العربي وبين تعميق روابطه مع الولايات المتحدة. أما على المستوى الداخلي، فقد اتسم بالتأرجح بين الاعتماد على العناصر القبلية التقليدية وبين الطبقة الوسطى الصاعدة والأمراء الراديكاليين من الشباب. وانتهى الأمر بأن تمكنت العناصر صاحبة القوة والنفوذ من الأسرة الحاكمة - جنباً إلى جنب مع رؤساء القبائل والمؤسسة الدينية - بعد فترة وجيزة من الصراع حول السلطة من ابعاده عنها وإحلاله بالملك فيصل الأكثر قدرة.

وفي ظل حكم الملك فيصل شهدت السياسة الخارجية للسعودية أوج مجدها. فلقد اعتلى قمة السلطة في عام ١٩٦٤ عندما كانت البلاد منقسمة على نفسها - حتى في اطار الأسرة الملكية الحاكمة - ومتورطة

فى حرب بالوكالة ضد مصر خلال سنوات الحرب الأهلية فى اليمن ١٩٦٢ـ١٩٦٩، فضلاً عن المشاكل المالية الحادة. غير أن قيادة فيصل استطاعت أن تحقق التوافق والانسجام حولها، وأن تتكيف مع مغادرة القوات البريطانية عدن، وأن تفرض الحظر البترولى على الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٣. وعشية اغتياله فى عام ١٩٧٥، كانت السعودية قد أصبحت قوة بترولية وعملاقاً مالياً. ولكن هل يمكن لهذه السمات القيادية الخاصة أن تغير من العوامل الهيكلية التى تتشكل منها السياسة السعودية، أو تقيم نمطاً محدداً لمواجهة التغير داخلياً وخارجياً؟

هناك إذن صعوبات هائلة تعترى تحليل عملية صنع قرارات السياسة الخارجية السعودية. بيد أن المعلومات المتاحة عن الهيكل الاجتماعى والوضع الاقتصادى وخطط التنمية والسياسة البترولية تتزايد يوماً بعد آخر، والتى يمكن أن تساعد فى الكشف عن طريقة عمل النظام السياسى. إذ لاتبدو العلاقة بين السياسة الخارجية ونمط نشأة الدولة وطبيعة هياكلها قوية إلا فى عدد محدود جداً من الدول.

وعليه يناقش القسم الثانى من هذا الفصل هذه المنظومة من منظومات السياسة الخارجية. أما القسم الثالث فيتناول بالتحليل كيفية تأثير البيئة الداخلية ـ بما تشتمل عليه من أوضاع جغرافية وسكانية وهياكل اجتماعية وأسس للسلطة ـ على السياسة الخارجية. ويأتى القسم الرابع ليركز على توجه السياسة الخارجية ويناقش «النظرية الاسلامية فى العلاقات الدولية» التى تطرحها السعودية فى محاولة للوقوف على مدى تماسك العناصر المختلفة المكونة لرؤية القيادة السعودية للعالم. أما القسم الخامس من هذا الفصل فيدور حول عملية صنع القرار ودور القوى والجماعات الاجتماعية المختلفة. ويحاول القسم السادس ـ من خلال مجموعة من المؤشرات ـ قياس ميل السلوك الدولى للسعودية تجاه الغرب وايضاح كيف تحدد المصالح السياسية ـ الاستراتيجية سياستها فى العالم العربى بصفة عامة وفى منطقة الخليج بصفة خاصة، وكذا فيما يتعلق بموضوع البترول فى

اطار الأوبك. أما القسم السابع والأخير من هذا الفصل فيبحث فى معضلة صانعى السياسة السعوديين فى مواجهة التغير الاجتماعى المتقلب وحدود القيام بدور اقليمى وعالمى اعتماداً على البعد المالى بمفرده كأحد أبعاد القوة. كما يؤكد على أهمية التخطيط فى ادارة السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية السعودية ما هى إلا نتاج للتفاعل بين الوظيفة الشرعية للاسلام، والمحددات الاستراتيجية الطبيعية، والقوة البترولية، وأخيراً استخدام «سياسة الريال».(٥) كأحد الأدوات المميزة للسياسة الخارجية السعودية.

منظومة السياسة الخارجية:

يتضح من الوهلة الأولى أن هناك ركائز هامة تحدد وضع السعودية فى النظام الدولى وتمنحها نفوذاً وقدرة على المناورة وحرية الحركة. فعلى المستوى الروحى، تعد السعودية منشأ الاسلام والعروبة. ولها أن تفخر وبحق بنجاحها فى الاحتفاظ بكليهما «نقياً». إذ أنها لم تعرف خبرة الاحتلال والخضوع للمستعمر مثلما خضعت غيرها من الشعوب النامية. فضلاً عن أن ملايين المسلمين فى شتى بقاع العالم يتجهون صوب مكة فى صلواتهم خمس مرات فى اليوم الأمر الذى يعطى السلطات الدينية السعودية قدرة تعبوية ضخمة على هذه الجماهير رغماً حتى عن إرادة حكوماتهم ورغباتها.

أما على المستوى المادى، فإن الوضع يختلف وإن لم يكن أقل تأثيراً. فالسعودية بكل المقاييس عملاق بترولى. وتعد واحدة من كبرى الشركات البترولية المتعددة الجنسية التى كانت تعرف بالأخوات السبع والتى انخفض عددها مؤخراً إلى أربعة فقط(٦) (أما الثلاث الأخريات فهم الكويت وشل وإكسون). الاسلام والبترول إذن يشكلان ركيزتين رئيسيتين من ركائز السياسة الخارجية للبلاد. وعلى الرغم من أن الكثير من الدول تتمنى ما تحظى به السعودية من وضع يجمع بين قوة العقيدة (الاسلام) وبين القوة المادية (باعتبار أنه يمكن بسهولة تحويل برميل البترول إلى قوة سلاح)، إلا أن للعملة وجه آخر.

لتقديم التنازلات أو المساعدات للدول الفقيرة.

زادت الأوضاع الجيوبوليتيكية المباشرة للبلاد من حدة الشعور بالانكشاف والقابلية للاختراق نتيجة قربها الشديد من إيران واشتراكها في الحدود الدولية مع العراق، وكلاهما يشكل قوة اقليمية طموحة تدعى لنفسها مهام تاريخية، سواء في ذلك الثورة الاسلامية أو الوحدة العربية. ومن ثم فكلاهما يتبنى سياسة خارجية تهدف إلى تغيير الأمر الواقع. ومن هنا يصعب تفسير سلوك السياسة الخارجية أو المخصصات المالية السعودية ـ سواء فيما يتعلق بالمساعدات أو الدفاع ـ دون الرجوع إلى منظومة السياسة الخارجية السعودية ومكوناتها الرئيسية: مهد الاسلام، عملاق بترولي، الافتقار إلى الموارد غير البترولية، والاعتماد المطلق على تقلبات السوق العالمية والخصائص الجيبوليتيكية التى تتسم بها بيئة البلاد.

وإذا كانت بعض هذه المكونات عرضة للتقلب والتغيرات المحدودة، إلا أنها لايمكن بحال من الأحوال أن تتغير تغيراً جذرياً أو تفقد تأثيراتها. وهو ما يفسر استمرارية السياسة الخارجية السعودية من السبعينات حتى التسعينات. فعلى سبيل المثال، إذا كانت السبعينات قد شهدت موجة من ارتفاع أسعار البترول ومن ثم عوائده، فإنها شهدت أيضاً خروج مصر عن الصف العربى وتوقيعها اتفاقية سلام منفرد مع إسرائيل. أما بالنسبة للثمانينات، فقد شهدت تدهور أسعار البترول، كما شهدت بصفة أساسية الحرب العراقية ـ الإيرانية. كما شهد نهاية العقد عودة مصر إلى الصف العربى ووقف اطلاق النار بين كل من العراق وإيران، والذى عنى فى ذات الوقت نهاية السلوكيات العدائية الموجهة إلى السعودية ذاتها. غير أنه من الناحية الأخرى فقد أدى وقف اطلاق النار بين كل من العراق وإيران إلى اطلاق العنان للنفوذ السياسى لكل منهما داخل السعودية نفسها أو اثارة الأقلية الشيعية الكبيرة بها. وهو ما يقودنا بدوره إلى الحديث عن البيئة الداخلية.

أولاً: البيئة الداخلية:

الجغرافية والسكان:

على الرغم من أن الاتجاه السائد فى تأريخ نشأة المملكة العربية السعودية يعزوها إلى جوانب شخصية وغير واقعية، إلا أنه من الناحية الأخرى فهناك من يؤكدون على دور العوامل «الموضوعية» أو البيئية كالجغرافيا ويدللون على ذلك بمجموعة من المؤشرات والقرائن فى سياق تاريخى - اجتماعى يحد من مدى تأثير القرارات الفردية.

فأراضى البلاد قاحلة كما سبقت الاشارة وذات طبيعة مناخية قاسية. وكنتيجة للجفاف والسماء الصافية تتروح درجة الحرارة ما بين ٥٠ درجة مئوية فى الصيف إلى الصقيع الشديد - وحتى سقوط الثلوج لبضعة أسابيع - فى الشتاء. فالرطوبة الشديدة بالقرب من الشواطئ على كل من الخليج والبحر الأحمر تجعل ظروف الحياة شديدة الصعوبة، الأمر الذى يترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية والسياسية.

والواقع أن هذه الطبيعة الجغرافية الصعبة وقفت حائلاً دون احتلال البلاد ابان فترة المد الاستعمارى. ولقد كان «برترام توماس» Bertram Thomas أول أوربى تطأ قدماه فى عام ١٩٣٠ منطقة «الرملة» المعروفة فى الغرب «بالربع الخالى» موطن أسرة آل سعود والواقعة إلى الجنوب من منطقة نجد. ولم يكن هناك أية معلومات عن هذه المنطقة قبيل اكتشاف البترول بها. كما يندر سقوط الأمطار بهذه المنطقة، وقد لا تسقط كلية لفترات تمتد لنحو عشر سنوات متصلة. وهو ما يفسر لماذا تجنبت القبائل المحلية ذاتها التوغل فى أرجائها. ولقد أدرك ابن سعود هذا البعد الحمائى للطبيعة الجغرافية لبلاده عندما قال: «سوف تظل مملكتى طالما بقيت البلاد صعبة الوصول إليها حينما لا يكون للأجنبى أى هدف يمكنه تحقيقه سوى تركها»(٣).

أما البادية والتى يقطنها البدو الرحل فتضم نحو ٢٥٪ من اجمالى سكان البلاد فى السبعينات.[٨] وتتميز بيئتهم بدرجة عالية من الانقسام والتشرذم ودرجة محدودة من التوطن والاستقرار. ويحدد هذا النمط من التنظيم الاجتماعى للبدو مهارات السكان وثقافتهم السياسية من قيم ومعتقدات أساسية تحكم التنظيم والممارسة السياسية، وتجعل من الصعب بمكان القيام بتقدير دقيق لتعدادهم.

ومن هنا تتباين تقديرات اجمالى تعداد سكان المملكة،[٩] والذى بلغ ٤٠٠و٠٣٦و٦ نسمة وفق التقدير الذى أجرى فى أول يناير ١٩٥٦. وعلى الرغم من الاحصاء الذى أجرى لسكان البلاد فى ١٩٦٢-١٩٦٣ لم تعترف السلطات الرسمية بالأرقام التى تمخض عنها. وفى اطار الإعداد للخطة الثانية للتنمية (١٩٧٥-١٩٨٠) أجرى احصاء آخر فى عام ١٩٧٤. غير أنه لم ينته هو الآخر إلى نتائج واضحة ومحددة. فبينما أشار التقرير الأول إلى أن اجمالى سكان البلاد يبلغ ٣و٤ مليون نسمة، إلا أنه أعقب ذلك الاعلان عن رقم آخر بلغ ٦٤٢و٠١٢و٧. وفى عام ١٩٧٥ صرح المسئولون السعوديون بأن تعداد سكان بلادهم يتراوح ما بين ٥ إلى ٦ ملايين نسمة. وفى ذات الوقت أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن سكان السعودية قد ارتفع من ٠٠٠و٢٥١و٧ فى عام ١٩٧٥ إلى ٠٠٠و٩٦٠و٨ فى عام ١٩٨٠ غير أن السلطات الرسمية السعودية فى عام ١٩٨٨ قدرته بنحو ١٤ مليون نسمة.

وإذا كان هناك غموض بصدد تعداد السكان، فليس هناك ثمة غموض فيما يتعلق بمستوى المهارات للغالبية العظمى منهم. فطبقاً لاحصائيات البنك الدولى لعام ١٩٧٧ لا تزيد نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من البالغين عن ١٦٪[١٠] ومن الطبيعى أن يشكل هذا النقص فى المهارات الأساسية عقبة رئيسية أمام الاسراع بتحقيق التنمية رغم العوائد البترولية الضخمة فى السبعينات. بلغت نسبة الانفاق على تنمية الموارد البشرية فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٧٠-١٩٧٥) والخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥-١٩٨٠) ا و٣١٪ و ٢و٢٥٪ من إجمالى المخصصات على التوالى.[١١] ومع ذلك، ماتزال الحكومة السعودية تعتمد

على العمالة الأجنبية فى تنفيذ مشاريع التنمية إلى درجة أن حجم العمالة الأجنبية فى عام ١٩٨٠ ـ بصفة خاصة على مستوى الادارة العليا ـ فاق حجم العمالة من أبناء البلاد الأصليين.[١٢] وعلى ذلك يمكن القول بأن السعودية لاتعتمد على العالم الخارجى فقط فى دخلها بل أيضاً على القوة العاملة. ومع تدفق الأجانب تأتى القيم والعادات الاجتماعية الأجنبية. ومن ثم يمثل الحفاظ على قوة الدفع التنموى دون المساس بقيم المجتمع وعاداته واحدة من أهم المشاكل أمام صانعى السياسة السعوديين ذوى الثقافة السياسية البدوية.

وفى الوقت نفسه، ماتزال الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة محتفظة بالمواريث التقليدية النابعة من الطبيعة الجغرافية لبلادهم.[١٣] ولهذا تتعدى أهمية السكان البدو تعدادهم، نتيجة أوضاعهم الاجتماعية ـ السياسية. ويشير هيلمز فى هذا الصدد إلى أن أكثر من ٨٠٪ من السكان من منطقة نجد ـ الجزء الشمالى الشرقى من شبه الجزيرة العربية ـ والذين لايزالون يتمايزون على أسس قبلية[١٤] «علاوة على ذلك، تنحدر أصول الأسرة الحاكمة الحالية ـ أسرة آل سعود ـ من أحدى القبائل البدوية الرئيسية فى نجد ـ العنزة ـ وهم على وعى تام بانتمائهم هذا ويفخرون به. ولايمكن فهم النسيج الأخلاقى والنظام الإجتماعى والقيمى الذى يتسم به المجتمع السعودى اليوم فهماً تاماً وعميقاً دون التعرف على مكوناته البدوية».[١٥]

الهيكل الإجتماعى ودور السلطة السياسية فى مناصرة الإسلام:

هناك عنصران أساسيان يحددان النظام الاجتماعى والسياسى فى السعودية: يتمحور أولهما حول النظام القبلى القائم على روابط القرابة والعصبية ويتمركز الثانى حول الاسلام (وفقاً لمذهب الامام أحمد بن حنبل). وبينما يشكل النظام القبلى حاجزاً منيعاً أمام تأسيس دولة مركزية، لعب الاسلام دوراً مؤثراً من خلال الاخوان المسلمين الذين بذلوا جهوداً مضنية فى سبيل تحقيق قيام سلطة سياسية مركزية فى

البلاد مع أواخر العشرينات من هذا القرن.

ولقد كان التحالف الذى تم فى عام ١٧٤٥ بين الشيخ محمد عبد الوهاب - أحد رجال النهضة الاسلامية الداعين إلى التوحيد وتطهير الاسلام من البدع - وبين آل سعود - حكام درعا بمنطقة نجد فى قلب شبه الجزيرة العربية - بمثابة نقطة البداية الأولى للدولة السعودية. إلا أن هذه الدولة السعودية الأولى انتهت فى عام ١٨١٨ عندما أجبرت القوات المصرية - باسم الخليفة العثمانى أسرتى عبد الوهاب - آل سعود بالفرار إلى الكويت. بيد أن عبد العزيز آل سعود غادر الكويت فى عام ١٩٠١ مع عصبة من رجال القبائل وتمكن من السيطرة على الرياض فى عام ١٩٠٢. ومن ثم أعاد بذلك إلى الوجود دولة ملكية قائمة على التحالف بين الأسرة الوهابية وأسرة آل سعود. وأضحت هذه المملكة الجديدة أساس الدولة السعودية الثانية. واحتاج الأمر من عبد العزيز آل سعود ثلاثين عاماً حتى تمكن بمساعدة الاخوان من أن يُحكم سيطرته السياسية على البلاد، ويعلن قيام دولة موحدة باسم المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٣٢.(١٦)

نهجت المملكة الوليدة نهج الدولة الاسلامية كما عرفها القرن السابع الميلادى. فلم يكن هناك ثمة أحزاب سياسية. بل كان القرآن دستورها والشريعة الاسلامية هى مصدر القوانين والتنظيمات. وفى عام ١٩٨٠، قام الأمير فهد بتشكيل لجنة وزارية مصغرة إلى جانب بعض القادة الدينيين والقضاة. قامت هذه اللجنة الوزارية تحت اشراف شقيقه الأمير نايف - وزير الداخلية - بوضع نظام أساسى للحكم وأعدت صيغة لقيام مجلس استشارى. ويمكن القول بأن نظام الحكم فى السعودية يقوم على أساس من المبادئ الاسلامية. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى نمط تكوين الدولة السعودية ودور الاخوان المسلمين فى ذلك.

فلم يكن الاخوان سوى محاربين من البدو الذين تركوا حياتهم البدوية القائمة على التنقل والترحال، وأقاموا بعد توطنهم واستقرارهم

حياة تنسجم والتعاليم والممارسات الاسلامية.(١٧) وفى الفترة بين تأسيس جماعة الاخوان المسلمين فى عام ١٩١٣ وحتى توقفها عن النشاط فى عام ١٩٢٩ بعد أن دب النزاع بينهم وبين عبد العزيز آل سعود، استطاع الاخوان أن يكسبوا لصالح عبد العزيز آل سعود أية معركة اشتركوا فيها معه.(١٨) فلقد وضع الاخوان بحق حداً للانقسامات القبلية والغارات التى كانت تشنها القبائل ضد بعضها البعض والتحولات والتبدلات اللانهائية فى التوازنات بينها من خلال الاسلام كعنصر توحيد قوى نجح فى أن يحول رجال القبائل من مقاتلين مغيرين إلى جيش نظامى. ومما يذكر أنهم نجحوا فى ذلك دون أن يفقدوا الحماس والاخلاص الذى اتسمت به الحروب القبلية من قبل. اعتمدت خطة السيطرة السياسية على الهجرات واقامة المستعمرات الزراعية التعاونية خلال عامى ١٩١٢ و ١٩١٣(١٩) والتى اعترفت بأسرة آل سعود كقيادة اسلامية شرعية.(٢٠) أمدت هذه الهجرات - والتى تراوحت بين مائتين(٢١) ومائتين واثنتين وعشرين هجرة(٢٢) عبد العزيز آل سعود فى عام ١٩٢٦ بجيش هائل من الاخوان قوامه ١٥٠٠٠٠ مقاتل.(٢٣)

ولقد وصف الكولونيل البريطانى ديكسون Dickson فى عام ١٩٢٠ خطة عبد العزيز لتحقيق السيطرة على النحو التالى:

> يرسل عبد العزيز إلى كل من مشايخ القبائل ويخبره بصورة فجة بأن قبيلته لا دين لها وأنهم جهلاء - على نحو ما كان الوضع قبل ظهور الاسلام فى الجزيرة العربية. وبعد ذلك يطلب من كل شيخ أن يحضر حلقات الدرس المحلية التى يديرها العلماء، والمرتبطة بالمسجد الكبير فى الرياض حيث يتلقى المشايخ فى هذه الحلقات المحلية دروساً فى أوامر الدين وتعاليمه. وفى نفس الوقت يرسل مجموعة من العلماء - نحو ستة - بصحبة بعض الاخوان المتعصبين إلى القبائل نفسها لعقد حلقات تدريس يومية لأبناء هذه القبائل حول الاسلام وبساطته وسماحته .... وما أن يتلقى شيخ القبيلة قدراً كافياً من التعاليم الدينية يُدعى إلى الرياض ويبنى له بيتاً فيها ليبقى فى حضرة الامام.(٢٤)

ولقد كشف عبد العزيز آل سعود لديكسون فى وثيقة نادرة مؤرخة بتاريخ ١٧ يناير ١٩٢٨ عن وعيه العميق بمشاكل تحقيق المركزية السياسية فى مجتمع يتسم بالقبلية والانقسام ومدى أهمية الاسلام فى التغلب على مثل هذه المشاكل. «لقد تأسس الحكم فى هذه الصحراء الشاسعة .... بفضل تأثير التعاليم الدينية .... والتى مكنتنا من وضع

كافة قبائل الصحراء تحت سيطرتنا».(٢٥)

ثانياً: توجه السياسة الخارجية: نظام المعتقدات الإسلامي:

إن سيادة الرموز الاسلامية فى القيم الاجتماعية والثقافية السياسية وأجهزة الدولة وتصريحات القيادة السياسية هى أول ما يواجه المحلل السياسى فى دراسته لتوجه السياسة الخارجية السعودية. ولكن تُرى هل يمتد التوجه الاسلامى الداخلى إلى المسرح الدولى من خلال السياسة الخارجية السعودية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أى درجة؟ وبأى صورة؟ والحقيقة أن هذا التساؤل يمس أحد المحاور الرئيسية فى تحليل السياسة الخارجية: ألا وهو مدى أهمية الأيديولوجية أو الدين فى مواجهة المصالح السياسية الوطنية فى تحديد السياسة الخارجية لبلد ما.

وإذا لم يكن القرآن - يشتمل على نظرية كاملة حول العلاقات الدولية المعاصرة، فإن هناك بالقطع رؤية اسلامية للنظام الدولى. وهى الرؤية التى تطورت مع قيام الدولة الاسلامية الأولى وتحولها إلى امبراطورية مترامية الأطراف. قامت هذه الرؤية الاسلامية للعالم على أساس من المقابلة الثنائية بين «دار السلام» و «دار الحرب». ومن خلال الجهاد أو الحرب المقدسة يمكن للمسلمين أن يوسعوا من رقعة أمتهم على حساب دار الحرب.

غير أن تفتت الامبراطورية الاسلامية وتغير حقائق السياسة الدولية أدى إلى اضمحلال هذه الرؤية الاسلامية التقليدية للعالم. بل بلغ الأمر أن استخدمت الكثير من الدول فى قلب العالم العربى مفهوم «الشعب» بما يعنيه ذلك من التأكيد على المواطنة كبديل لمفهوم «الأمة» بما يعنيه من تأكيد على الهوية الدينية. إذ أضحى مفهوم الشعب بمثابة الأساس للفكر القومى العربى لدى كل من الناصريين والبعثيين. وكرد فعل لهذا الاتجاه، أكد السعوديون على مخالفته للتقاليد العربية - الاسلامية وتمسكوا بصيغة غيورة على وحدة الأمة الاسلامية فى رؤيتهم

للعالم. وفى غمار المواجهة بين الرؤية الناصرية القائمة على مفهوم القومية العربية والرؤية السعودية القائمة على مفهوم الأمة الاسلامية عبر الملك فيصل فى عام ١٩٦٣ عن التعارض بين هاتين الرؤيتين بقوله: «لسنا بحاجة إلى استيراد التقاليد الأجنبية. لدينا تاريخ وماضى مجيد. لقد قدنا العرب والعالم. قدناهم بكتاب الله وسنة رسوله».[٢٦]

انضم العلماء السعوديين إلى حلبة الصراع والمواجهة، وقاموا بنشر المقالة تلو الأخرى للتأكيد على الطبيعة الأجنبية والوظيفة التجزيئية للمفهوم العلمانى للقومية العربية. وفى هذا الصدد انتقد الشيخ عبد العزيز بن الباز القومية العربية انطلاقاً من الاسلام والواقع:

> إذا كان دعاة القومية العربية يهدفون إلى رفع لواء الاسلام والراية العربية من ورائه، فإن عليهم أن ينصحوا العرب ويحثوهم على إتباع التعاليم الاسلامية والعمل على تطبيقها .... لقد أدخل المسيحيون الغربيون مفهوم القومية العربية لمحاربة الاسلام .... وانبرى الكثير من العرب ـ من المعادين للاسلام ـ إلى تبنى هذه الدعوة، وسار الجهلاء على نهجهم ... وعلى ذلك، فالقومية العربية ما هى إلا عملاً هجومياً موجهاً ضد الاسلام وأتباعه، وأسباب ذلك عديدة: فهى من ناحية تفرق بين المسلمين، وتفصل المسلم غير العربى عن أخيه العربى. وهى من ناحية ثانية تجعل العرب ينقسمون على أنفسهم انطلاقاً من عدم اقتناع كل العرب بها. ومن ثم فإن أى فكرة تخلق انقساماً بين المسلمين فهى مرفوضة لأن الاسلام يدعو إلى الوحدة والتضامن والتعاون لمساعدة المحتاجين وفرض تعاليم الخالق.[٢٧]

ولكن هل يعنى ذلك أن صانعى السياسة السعوديين يعطون أولوية للعالم الاسلامى[٢٨] على المنطقة العربية؟[٢٩] ولما كان العرب يشكلون جزءاً من الأمة الاسلامية فإن مثل هذا التمييز يصير غير واضحاً بالنسبة للكثير من السعوديين. فكل من الجغرافية والتاريخ يلعب دوراً فى تحديد هذه الرؤية العالمية باعتبار أن الجزيرة العربية هى مهد الإسلام والعرب، ومن ثم فمن الصعوبة بمكان الفصل أو التمييز بينهما. وبالتالى يمكن توضيح الأسس التى تقوم عليها الرؤية السعودية للعالم على النحو الموضح بالشكل ١٠ـ١ بالصفحة التالية.

ويتضح من هذا الشكل أن هناك تصوراً للعالم غير الاسلامى على أنه مصدر تهديد محتمل لجوهر الأمة الاسلامية وقيمها. ومع ذلك يعد العالم

الغربى أكثر قبولاً من الكتلة الشرقية ليس من منطلق الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية بقدر ما يرجع إلى اعتبارات الضرورة. ومن ثم يمكن تبرير علاقات التعاون الوطيدة مع الغرب - وليس الشرق - على أساس أن اعتناق الشرق للشيوعية ومذهبه الثورى، فضلاً عن الالحاد والقناعة بالتفسير المادى للتاريخ تشكل جميعها جوانب منافية للأخلاق، كما تشكل خطورة على أوضاع صانعى السياسة السعوديين.

ولكن أين موضع الصهيونية - ربيبة الغرب وحليفته - فى الرؤية السعودية العالمية؟ فى واقع الأمر، هناك ثلاثة مصادر رئيسية للتوتر وفقاً للرؤية السعودية للعالم وهى: الصهيونية، والأنظمة الاسلامية الراديكالية مثل نظام القذافى فى ليبيا ونظام الخمينى فى إيران، وأخيراً الكتلة السوفيتية. ولقد تعامل صانعوا السياسة السعوديين مع كل منها على نحو يؤكد التناغم والتماسك فى رؤيتهم للعالم.

__الصهيونيـة:__

بما أن إسرائيل هى الحليف المدلل للغرب، خاصة الولايات المتحدة التى تحتفظ معها السعودية بأعلى مستوى من التعاون، فإن الأمر ينتهى من الناحية الموضوعية بالجمع بينها وبين السعودية فى معسكر واحد. ومن هنا تحتم على الساسة السعوديين أن يواجهوا هذه المعضلة وذلك بالتأكيد على ارتباط الصهيونية المبكر بالاشتراكية والدعم السياسى الذى تلقته من الشيوعيين فى المراحل الأولى لقيام إسرائيل. علاوة على ذلك، أكد السعوديون على البعد الاسلامى للصراع العربى - الإسرائيلى لكى يظهروا صلابتهم ازاء إسرائيل. ولقد منحهم احتلال القدس - ثالث الأماكن الاسلامية المقدسة - فى عام ١٩٦٧ الفرصة للتركيز على هذا البعد الاسلامى. وبذلك أضحت السعودية فى مقدمة الائتلاف المعادى لإسرائيل. وفى عام ١٩٦٩ نجحت الجهود السعودية فى أعقاب إحراق المسجد الأقصى فى الدعوة لعقد أول مؤتمر اسلامى عقد بمدينة الرباط بالمغرب. فضلاً عن هذا وذاك، تحدث الملك فيصل مراراً وتكراراً عن رغبته فى الصلاة بالمسجد الأقصى. وفى

أعقاب اغتياله فى عام ١٩٧٥، استمر خلفاؤه فى محاولتهم لتعبئة كافة القوى الاسلامية والعربية وراء هذا الهدف، ومن ثم وراء السياسة السعودية. كذلك فقد اغتنمت القيادة السعودية فرصة الحج السنوى إلى مكة فى التأكيد على «استعادة المسجد الأقصى ـ ثالث الحرمين ـ والقدس نفسها وتطهيرها من كل دنس» على حد تعبير الملك خالد فى عام ١٩٧٧.(٣٠) وفى تأكيده على البعد الاسلامى للصراع مع إسرائيل، عبر وزير الخارجية السعودى فى مايو ١٩٧٧ عن معارضته للمحاولة الإسرئيلية الرامية إلى تحويل «مشكلة القدس من مشكلة دينية إلى مشكلة سياسية».(٣١) أكثر من ذلك، ينظر الكثير من المسئولين السعوديين ـ كما يتضح من تصريحاتهم ـ إلى الجهاد باعتباره الوسيلة الوحيدة لمواجهة إسرائيل، وإن كانت تشير فى ذات الوقت إلى أن الجهاد لا يعنى بالضرورة شن الحرب، بل تعبئة كافة الموارد والجهود سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً.(٣٢)

وعلى هذا النحو يدافع السعوديون عن علاقاتهم الوطيدة مع الغرب رغم كونه يمثل القوة الرئيسية المساندة لإسرائيل. فالغرب من وجهة نظر القيادة السعودية ليس فقط مصدراً للتكنولوجية المتقدمة والأسلحة الضرورية، بل يمكنه أيضاً أن يخفض من دعمه ومساندته لإسرائيل أو على الأقل الضغط عليها للتخفيف من حدة سياساتها المتطرفة. ويؤكد السعوديون فى هذا الصدد لشركائهم الغربيين على الآثار السلبية للصهيونية على الاستقرار السياسى فى المنطقة. فعلى سبيل المثال، شجعت هزيمة الأنظمة العربية التقليدية فى ١٩٤٧ـ١٩٤٨ على ظهور نظام عربى راديكالى، كما جلبت النفوذ السوفيتى إلى المنطقة، وكلاهما يشكل خطراً غير مرغوب فيه على الاستقرار. ففى أواخر عام ١٩٨١، أثار الشيخ زكى اليمانى وزير البترول السعودى هذه الحجة أمام الصحفيين الغربيين: «عندما تحجم الولايات المتحدة نتيجة الضغوط السياسية الداخلية عن أداء واجبها فى تحقيق السلام فى المنطقة، فهى تخدم بذلك المصالح السوفيتية بما يضر بمصالحها، وربما بمصالح إسرائيل نفسها».(٣٣)

الكتلة الإشتراكية وعدم الإنحياز السعودى:

تشكل سياسة عدم الانحياز أحد المحاور الرئيسية لتوجه السياسة الخارجية السعودية. وعلى الرغم من أن السعودية تعد واحدة من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز، وشاركت فى سبع من المؤتمرات التسعة التى عقدتها الحركة خلال الفترة ١٩٦١ـ١٩٨٩، إلا أنها ليست لها أية علاقات دبلوماسية مع الكتلة السوفيتية بل تقتصر كل علاقاتها على البلدان الغربية وحدها. ومع ذلك، كان الإتحاد السوفيتى من بين أوائل الدول التى اعترفت بالسلطة الجديدة للملك عبد العزيز آل سعود فى الثلاثينات. فضلاً عن ذلك، تعد الكتلة السوفيتية فى مقدمة المناصرين للقضية العربية ـ سواء فى مواجهة الامبراطوريات الاستعمارية القديمة أو فى مواجهة إسرائيل منذ عام ١٩٥٤. ألم تقطع دول هذه الكتلة ـ باستثناء رومانيا ـ علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل فى أعقاب اندلاع حرب الأيام الستة فى عام ١٩٦٧.؟

ولا يرجع غياب علاقات سعودية ـ سوفيتية إلى عدم توافر الرغبة السوفيتية. فلقد أوضح إيجور بيلاييف ـ أحد المتخصصين السوفييت البارزين فى الشئون العربية ـ فى مقال له نشر بمجلة «ليتراتيرانيا» فى يناير ١٩٧٩ أن المملكة العربية السعودية والإتحاد السوفيتى «لم يتقاتلا أبداً» ولن يكون بينهما «أى صراع غير قابل للحل». وبدلاً من الاستمرار فى الممارسات السوفيتية السابقة فى نعت السعودية «بالرجعية» و «الاقطاعية» و «مملكة الجهل والظلام»، عبرت المقالة عن تعاطفها مع المملكة، وركزت على نقاط الالتقاء بينها وبين السوفييت مثل رفض اتفاقيات كامب ديفيد،(٣٤) والموقف السلبى الذى اتخذته الولايات المتحدة فى مواجهة تهديدات نظام الإمام الخمينى، إلا أنه استمر فى الاشارة إلى «التباينات الأيديولوجية» مع الإتحاد السوفيتى مصرحاً بأن «مسألة العلاقات الدبلوماسية لاتزال ... سابقة لأوانها».(٣٥)

وعلى الرغم من خشية السعوديين من التهديدات العسكرية

السوفيتية،[٣٦] والأصداء الثورية لفكرهم والدور الراديكالى لحلفائهم الاقليميين، إلا أنهم يعبرون عن عدم ثقتهم فى السوفييت بسبب التناقضات الأساسية بين الطبيعة الروحية للاسلام والطبيعة الالحادية المادية للشيوعية. ومن هذا المنطلق استغلوا تدخل القوات السوفيتية فى أفغانستان فى أواخر عام ١٩٧٩ فى الدفاع عن وجهة نظرهم، وأكدوا على المخاطر الاستراتيجية - السياسية للتحرك السوفيتى كتهديد موجه ضد الشعوب الاسلامية ككل. وفى هذا الصدد، حذر الشيخ اليمانى وزير البترول بأن الدافع الرئيسى «للسوفييت هو حقول البترول والاحتياجات السوفيتية المستقبلية منه».[٣٧] وعلى نفس النهج، صرح سعود الفيصل وزير الخارجية بأن الوجود السوفيتى بالقرب من مضايق هرمز ما هو إلا «خطوة نحو منابع البترول فى الخليج».[٣٨]

فضلاً عن ذلك، تحمل معظم تصريحات المسئولين السعوديين نغمة اسلامية قوية مدعية بأن «لحظة المواجهة بين الاسلام والشيوعية قد بدأت وبكل القوة والعنف»، ومن ثم يجب العمل على مواجهة «التهديد الالحادى».[٣٩] ومن هنا كانت دعوة صحيفة «البلاد» السعودية فى الأول من يناير ١٩٨٠ إلى اجتماع لرؤساء الدول لوضع استراتيجية عامة فى «مواجهة التهديد السوفيتى ... والموجه مباشرة ضد الدين الإسلامى».[٤٠] والحقيقة أن القادة السعوديون لعبوا دوراً بارزاً فى الدعوة لانعقاد المؤتمر الاسلامى بإسلام أباد فى باكستان فى أواخر يناير ١٩٨٠. وفى خطابه أمام المؤتمر، وصف الأمير سعود الفيصل التدخل السوفيتى فى أفغانستان على أنه «تحد سافر للعالم الاسلامى وعدم اعتبار للاسلام والمسلمين».[٤١] والجدير بالذكر أن المؤتمر انتهى بتبنى وجهة النظر السعودية، وأدان «العدوان العسكرى السوفيتى على الشعب الأفغانى». كما دعى إلى الانسحاب الفورى وغير المشروط لكافة القوات السوفيتية من الأراضى الأفغانية». وطالب السوفييت بايقاف أعمال القمع والطغيان ضد الشعب الأفغاني وأبنائه المجاهدين». أكثر من ذلك، قام المؤتمر بتجميد عضوية أفغانستان فى منظمة المؤتمر الاسلامى ودعى إلى عدم الاعتراف بالحكومة القائمة وقطع العلاقات الدبلوماسية مع «النظام غير الشرعى فى أفغانستان»، مؤكداً

«تضامنه مع الشعب الأفغاني في كفاحه العادل لحماية معتقداته واستقلاله الوطني وسلامة أراضيه». كما حث على التضامن التام لكافة الشعوب الاسلامية المجاورة لأفغانستان واسهام الدول والمنظمات والأفراد في دعم المجاهدين الأفغان وعدم الاشتراك في الدورة الأوليمبية والتي تقرر قيامها بموسكو في يولية ١٩٨٠.(٤٢)

بيد أن الانهيار السريع للكتلة السوفيتية وخفوت نجم الشيوعية كتوجه عالمي شجعا الرياض على اعادة تقييم علاقاتها مع موسكو وبلدان أوربا الشرقية ـ خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية. وعليه، اكتسبت هذه العملية قوة دفع جديدة نتيجة التطورات التي شهدتها منطقة الخليج مؤخراً وردود الفعل السوفيتية تجاهها ـ وخاصة التأييد السوفيتي لكافة قرارات مجلس الأمن التي أدانت العراق خلال أزمة الخليج في ١٩٩٠ـ١٩٩١. ورغم ذلك، ظل ادراك القيادة السعودية ـ وكذا رد فعلها ـ لأي حركة «راديكالية» ـ سواء أكانت شيوعية أم لم تكن ـ دون ما تغير، أي عداء ومقاومة. الأمر الذي يمكن معه القول بأن أسس السياسة الخارجية السعودية ماتزال تتسم بالثبات النسبي.

وفي مثل هذه الحالات،(٤٣) يحاول صانعوا السياسة السعوديون ترويض المصالح الاستراتيجية المباشرة للمملكة والمعتقدات الاسلامية التي تقوم عليها. إذ أن التماسك بين مختلف مكونات الرؤية السعودية العالمية هام وضروري لتدعيم وتقوية شرعية النظام. وهذا يقودنا بدوره إلى اطار الحركة على المستوى الاقليمي وعلاقات المملكة مع الأنظمة الاسلامية الأخرى.

التفاعلات الإقليمية:

ونظراً لأن الصراع مع الأنظمة الاسلامية الثورية يمس في الصميم شرعية الدولة السعودية فإنه يعد من أخطر الصراعات المؤثرة على البلاد. وبالتالي، فإن كل طرف من أطراف الصراع «يستميت» في الدفاع عن مفهومه للاسلام، حتى وإن كان للصراع محل النزاع أسباب

ومصادر أخرى غير الجانب الديني. فلقد واجهت السعودية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات تحديات جسام من قبل إثنين من الأنظمة الاسلامية الثورية وهما نظام القذافي في ليبيا (١٩٦٩-) ونظام الخميني في إيران (١٩٧٩-١٩٨٩).

ولا تقتصر التناقضات بين السعودية وهذه الأنظمة الاسلامية الثورية على الجدل المذهبي حول تفسير الاسلام السياسي وترجمة ذلك إلى سياسات محددة. بل هناك أيضاً على سبيل المثال: الانقسامات والاختلافات حول أسعار البترول ومستويات الانتاج في اطار منظمة الأوبك، والعلاقات مع الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة، والحرب العراقية - الإيرانية، والحج السنوي إلى مكة. أضف إلى ذلك - بالنسبة لإيران - وضع الشيعة ليس فقط في السعودية فحسب بل في منطقة الخليج بأسرها. ويكشف النمط العام عن أن الصراع مع القذافي كان الأكثر بروزاً خلال السبعينات ليتضاءل مع الثمانينات مع تصاعد الصراع مع الخميني على مختلف المستويات - بما في ذلك المستوى العسكري. وسوف نناقش بعض الحالات المحددة في هذا الصدد عند الحديث عن سلوك السياسة الخارجية.

ثالثاً: عملية صنع القرار: المؤسسات، والمعايير، والجماعات:

تسيطر على عملية صنع القرار في السعودية ثلاث مؤسسات وهي وفق الترتيب التنازلي لأهميتها: مجلس الشورى وأهل الحل والعقد وأخيراً الحكومة أو الوزارة. وتحتل الأسرة الملكية وشركائها من رؤساء القبائل ورجال الدين نتيجة الارتباط بالمصاهرة أو التحالف الاجتماعي مكان القلب في كل من هذه المؤسسات الثلاث. ويأتي الملك على قمة هذا الهرم التنظيمي.

وليست العبرة بما يتمتع به الملك من سمات وخصائص شخصية -

كما يؤكد أنصار اتجاه التحليل النفسي - ولكن بما يتمتع به من مكانة اجتماعية على قمة المؤسسات الثلاث المشار إليها، وبقدرته على تحقيق الاجماع. خاصة وأن النظام يقوم - مع استثناءات محدودة للغاية - على مفهوم الاجماع كما حدده الاسلام. ومن ثم فإن مكانة رئيس الدولة، وليس خصائصه الذاتية هى العامل الأكثر أهمية. وكثيراً ما نقل فيليبى[44] عن الملك عبد العزيز - مؤسس الدولة السعودية الحالية - بأن القرآن أورد فى هذا الصدد: «وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله». وعليه، فإنه يمكن التعرف على نفوذ الملك وتأثيره فى حالة عدم الاتفاق بين مجموعة صنع القرار. ولكن إذا لم يستطع أن يضع حداً لحالة عدم الاتفاق وفشل فى جمع الكلمة حول سياساته فإنه يفقد شرعيته - كما هو الحال فى الديمقراطيات القبلية - ومن ثم يفقد سلطته. وهو ما حدث بالنسبة للملك سعود فى عام ١٩٦٤.

وعلى ذلك فعملية صنع القرار فى السعودية هى عملية ذات طابع هرمى أكثر منها عملية ذات طابع فردى. وتعكس هذه الطبيعة الهرمية الاطار الاجتماعى بتنظيماته القبلية وثقافته السياسية كما تعكس فى ذات الوقت طبيعة نشأة الدولة. وتضم القمة العليا لهذا التنظيم الهرمى أعضاء الأسرة الحاكمة (ويتراوح عددهم ما بين ٤٠٠٠ و ٧٠٠٠ بينهم نحو ٧٠٠ ينحدرون من أسرة آل سعود وحدها). وماتزال العناصر ذات النفوذ من هذه الأسرة تحتكر المناصب العليا وثيقة الصلة بالجوانب الأمنية بمستوييها الداخلى والخارجى مثل وزارات الداخلية والدفاع والخارجية، وبطبيعة الحال الحرس الوطنى. وتحتكر الأسرة الحاكمة هذه المؤسسات الهامة بمساعدة بعضاً من أعضاء الأسر والقبائل ذات النفوذ مثل عائلتى الشيخ والصديرى والمنحدرة من القبائل البدوية القوية التى كانت تقطن شمال نجد، والتى ارتبطت بعلاقات مصاهرة مع كل أفرع عائلة آل سعود والتى ينحدر منها الملك فهد وكل من الأمير سلطان وزير الدفاع والأمير نايف وزير الداخلية. ويبلغ عدد الشخصيات صاحبة التأثير والنفوذ قرابة ٢٠٠٠٠ شخصاً. وقد يبلغ هذا الرقم ١٠٠٠٠٠ إذا ما أضفنا رجال الدين وأعضاء

النخبة العليا من غير أبناء الأسرة الحاكمة،(٤٥) والذين لا يؤثر فى مؤسسات صنع القرار الثلاث آنفة الذكر سوى عدد محدود منهم.

وباستثناء مجلس الوزراء، فليس هناك ثمة معلومات دقيقة معروفة فيما يتعلق بمن هم أعضاء المؤسستين الأخريين أو حتى عددهم. ومن المعتقد أن عدد أعضاء جماعة أهل الحل والعقد يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٦٠ عضواً ينتمى معظمهم إلى عائلة الملك عبد العزيز آل سعود. فعلى سبيل المثال، تتضمن الوثيقة التى تم بمقتضاها خلع الملك سعود واحلاله بالملك فيصل ستة وثمانين توقيعاً منهم ثمانية وثلاثين من أبناء الملك عبد العزيز وحده واثنتا عشرة من العلماء البارزين.(٤٦)

وعندما قامت مجموعة من الأصوليين الاسلاميين بالهجوم على المسجد الحرام بمكة واحتلاله بما يتضمنه ذلك من تحدى لشرعية النظام الحاكم صدرت فتوى موقع عليها من تسع وعشرين عالماً من رجال الدين تصرح للسلطات السعودية بالهجوم على المسجد الحرام والقاء القبض على المتمردين. وفيما يلى نقدم النص الكامل لهذه الفتوى ليس فقط لأنها توضح لنا النمط الجماعى لصنع القرار، ولكنها تكشف لنا فى ذات الوقت عن بعض الأسس التى يقوم عليها هذا النمط.

فى يوم الثلاثاء (٢٠ نوفمبر ١٩٧٩) دعانا جلالة الملك خالد بن عبد العزيز ... والتقينا بجلالته فى مكتبه ... وأبلغنا أنه عند فجر ذلك اليوم وعقب صلاة الفجر مباشرة قامت مجموعة مسلحة باحتلال المسجد الحرام وأوصدت أبوابه. ثم طالبت بعد ذلك بالبيعة لما أطلقوا عليه المهدى. وبدأت فى اعلان البيعه له. ومنعت الناس من مغادرة المسجد، وهاجمت من أقدم على معارضتهم منهم، وأطلقت النيران على جماهير المصلين داخل وخارج المسجد، وقتلت بعضاً من رجال الحكومة وجرحت عدداً آخر، واستمرت فى اطلاق النار على الناس خارج المسجد الحرام. ثم طلب منا الملك رأينا فى هؤلاء وما يجب عمله فى مواجهتهم.

قمنا من جانبنا بابلاغ جلالة الملك بأنه ينبغى مطالبتهم بالاستسلام والقاء السلاح. فإذا فعلوا يقبل استسلامهم ويوضعوا فى السجن حتى ينظر فى أمرهم وفقاً للشريعة. وإذا رفضوا، يجب اتخاذ كافة الاجراءات للقبض عليهم، وقتل من يصعب القبض عليه ولم يقبل الاستسلام منهم وفقاً لقول الله جل وعلى: «ولاتقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه، فإن قاتلوكم فيه، فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين».

فلقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «من جاءكم وأنتم جميع على رجل واحد يريد

أن يشق عصاكم فاقتلوه».

وتسأل الله العلى القدير أن يعلى كلمته، وأن ينصر دينه، وأن يقطع دابر أولئك الذين أرادوا بالاسلام والمسلمين شراً.(٤٧)

أما بالنسبة للوزارة، فعلى الرغم من أن أعضاءها معروفون، إلا أن أهميتها ترجع إلى كونها المؤسسة التى تضم بعضاً من أبناء الطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة والذين من خلالها يشاركون فى عملية صنع القرار. وإذا كانت البدايات الأولى لهياكل وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والمالية قد تطورت ببطء خلال الثلاثينات والأربعينات، فإن اتخاذ قرار انشاء مجلساً للوزراء لم يتم إلا فى عام ١٩٥٣ (يحتمل أن يكون هذا القرار قد تم اتخاذه قبيل وفاة الملك عبد العزيز). إذ صدر المرسوم الملكى بانشاء مجلس الوزراء فى ١٧ مارس ١٩٥٤ بعد أن اعتلى الملك سعود بن عبد العزيز قمة السلطة فى البلاد. وتؤكد المواد الأربع والعشرين لهذا المرسوم سيادة الأسرة الحاكمة ممثلة فى شخص الملك الذى تعلو سلطته سلطة مجلس الوزراء، والذى يقوم بتعيين نائبه وأمراء البلاط الملكى. ويمكن لمستشارى الملك أو من يعينهم أن يحضروا اجتماعات المجلس. ولعل مما يلفت النظر بالنسبة للوزارة السعودية هو استقرارها وطول فترة بقائها. فلم تضم الوزارة التى حكمت البلاد خلال العقدين الآخيرين أو نحو ذلك سوى عدد محدود للغاية من الأعضاء وتعمل من خلال اعادة توزيع المناصب الوزارية بينهم من حين لآخر.(٤٨)

ويجدر التأكيد أيضاً على العلاقة القوية بين السياسة الخارجية وجدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولقد ألمح وليم كوانت إلى ذلك عندما ذكر أن النظام السعودى هو:

نظام ملكى بيد أن الملك هو الشخصية الوحيدة من بين الشخصيات الرئيسية فى النظام الذى يشارك فى صنع معظم القرارات الهامة. إنها بمثابة مشروع أسرى، ولكنها أسرة غير متحدة يتطلع الصغار فيها إلى الاستحواذ على السلطة. إنها دولة اسلامية غير أن مظاهر العلمانية واضحة هنا وهناك. إنها حكومة سلطوية غير أن الوصول إلى الحكم أسهل نسبياً، ومطالب المواطنين وشكواهم الفردية غالباً ما يستجاب لها. إنه مجتمع شره فى طلبه لمختلف مظاهر الرفاهية المعاصرة، غير أنه لايزال للعناصر التقليدية مثل القبلية

تأثيراتها. إنها بلد تتمتع بثروة هائلة ورغم ذلك تتخللها جيوب لا يستهان بها من الفقر.[٤٩]

وعلى ذلك لاتقتصر عملية صنع قرارات السياسة الخارجية على وزير الخارجية رغم ما يتمتع به من مكانة مرموقة ومستوى تعليمى، ورغم العدد المتزايد من الدبلوماسيين.[٥٠] وحتى على المستوى الفنى، لايبدو أن الاختصاصات واضحة ومحددة، بل تتسم عملية صنع القرار بأربع خصائص: تتمثل أولى هذه الخصائص فى أن هناك رابطة عضوية بين السياستين الداخلية والخارجية بسبب الميراث التاريخى للدولة. وكنتيجة لذلك لاتقتصر عملية صنع قرارات السياسة الخارجية على وزيرى الدفاع والبترول ورئيس المخابرات العامة، بل تتضمن بعض أعضاء النخبة الأخرين من أبناء الأسرة الحاكمة أو المؤسسة الدينية ممن قد ينصب اهتمامهم على الجوانب الداخلية.

وتتمثل الخصيصة الثانية فى أن هناك جماعات أخرى تشارك فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية على الرغم من سمو سلطة أسرة آل سعود، وإن كان مدى مشاركتها ونفوذها يتوقف على طبيعة القضية المثارة. فعلى سبيل المثال، تزداد أهمية دور العلماء من رجال المؤسسة الدينية فى مجال العلاقات الخارجية مع مجموعة البلدان الاسلامية.

وتدور الخصيصة الثالثة حول ذلك الكم الهائل من المساومات والنقاش الذى يسبق الاعلان عن القرارت الهامة. ففى بعض الحالات يكون هناك قرار «غامض» أو «لا قرار» بسبب ضرورات المساومة أو الرغبة فى تجنب الانقسامات الحادة. وهنا يتم ارجاء التعامل مع القضية أو المشكلة، خاصة إذا ما كانت قضية أو مشكلة معقدة يصعب التعامل معها. ويقدم لنا كوانت مثالاً فى هذا الصدد:

ينشغل كثير من الأجانب بمدى انكشاف حقول البترول السعودية وامكانية تعرضها لأعمال التخريب أو الهجوم. وإذا ما أثير أى تساؤل فى هذا الصدد يتجنب معظم المسئولين السعوديين الإجابة. وقد يعبرون عن قلقهم فى الأحاديث الجانبية إلا أنهم يلجأون إلى تبنى الاتكال فى المواقف العامة حال عدم استطاعتهم الوصول إلى حل ميسر. وربما يكون ذلك

من المفيد إذ من غير المفضل الاعلان عن جوانب الانكشاف والضعف ... ولكنه قد يؤدى أيضاً إلى تجنب المناقشة الجادة للقضية برمتها.(٥١)

ويؤدى بنا ذلك إلى الخصصية الرابعة والتى تتمثل فى بطء وارتجالية عملية صنع القرار فى السعودية. فغالباً ما يشعر القادة السعوديون «بالضياع» فى مواقف الأزمات. ومن أمثلة ذلك أحداث مكة فى عام ١٩٧٩ والحرب العراقية - الإيرانية. ونظراً لعدم القدرة على المواجهة والتعامل مع مثل هذه المواقف عادة ما تتجه القيادة السعودية إلى القوى الخارجية لتسوية المشكلة. فبالنسبة لأحداث مكة، طلبت السعودية مساعدة أحد الخبراء الفرنسيين فى مواجهة الارهاب، كما طلبت مساعدة طائرات الأواكس الأمريكية فى بداية الحرب العراقية - الإيرانية. باختصار، لا يمكن تصور «دبلوماسية الصدمات الكهربائية» والتى اعتاد عليها الرئيس السادات بالنسبة لصناع القرار السعوديين. وعلى الرغم من تناغم وتماسك مختلف مكونات الرؤية السعودية العالمية يتسم سلوك السياسة الخارجية السعودية ليس فقط برد الفعل المتأخر، بل وعدم القدرة على المتابعة.

وتتأثر هذه الخصائص الأربعة لعملية صنع القرار فى السعودية بتزايد التعقيدات البيئية على المستويين الاقليمى والعالمى، وبتنامى الضغوط على البلاد للعب دوراً أكثر نشاطاً. وأهم من كل ذلك، تعكس هذه الخصائص تعددية الجماعات المشاركة فى عملية صنع القرار.

الأسرة الحاكمة ووزارة الخارجية:

يظهر من اسم الدولة - العربية السعودية - أين تكمن السلطة النهائية فى اتخاذ القرار سواء من حيث النظرية أو الممارسة. ويبدو أنه لا أحد يعرف على وجه الدقة عدد أفراد الأسرة الملكية من الذكور. وتتراوح التقديرات بين ثلاثة آلاف وخمسة الآف. وهو رقم يوازى تقريباً عدد الأعضاء موضع الثقة من المخلصين فى أى حزب سياسى فعال فى معظم بلدان العالم الثالث. وهذا هو السبب وراء عدم امكانية تحليل عملية صنع القرار فى السعودية انطلاقاً من الاعتماد على دور الزعيم الأوحد

أو خصائصه السيكولوجية. ومن ثم يجدر بنا لكى نفهم عملية صنع القرار السعودى أن نفهم أولاً سياسة أسرة آل سعود، وطبيعة العلاقات بين الاخوة غير الأشقاء. كما يتعين علينا أن نفهم نوعية العلاقة بين الأمراء من كبار السن وغيرهم من الشباب، وبين من اكتفى منهم بالتعليم التقليدى ومن تلقوا تعليمهم فى الغرب. كما علينا أن نفهم بعد كل ذلك أساليب وطرق بناء الاتفاق التى تضمن بقاء الأسرة وإستمراريتها.

فالاطار الذى يحكم سياسة الأسرة الحاكمة ما هو إلا نتيجة مباشرة لطبيعة نشأة وتكوين الدولة السعودية. ونادراً ما نجد نمطاً للقيادة فى العالم العربى يعكس حالة المجتمع الذى تنتمى إليه مثلما يعكسه وضع آل سعود. ولتحقيق السيطرة تحالف الملك عبد العزيز كما سبقت الاشارة مع آل الشيخ عبد الوهاب واستخدم الدين للتغلب على الانتماءات القبلية والانقسامات الاجتماعية. وفى سبيل المزيد من تدعيم سلطة آل سعود وسيطرتهم على البلاد، أقام الملك عبد العزيز تحالفات أخرى قوية من خلال روابط المصاهرة مع قبائل الصديرى وابن جلاوى وشامار. وتشير التقديرات إلى أن عدد زوجات الملك عبد العزيز يبلغ خمسة عشرة زوجة، وأنجاله ما بين سبعة وثلاثين وخمسة وأربعين ابناً، ومائة وخمسين حفيداً، وخمسمائة من أبناء الأحفاد.(٥٢) وإذا كان اخوته العشرة من الذكور قد أنجبوا نفس العدد من الذرية، فإنه يمكن الادعاء بسهولة أن الغالبية العظمى من السكان الأصليين فى البلاد ينتمون إلى أسرة آل سعود.

وإذا كان الزواج والمصاهرة مع القبائل الأخرى قد ضمن الولاء والاخلاص، فإنه أدى فى ذات الوقت إلى خلق الفرقة والتوتر بين أبناء الأسرة الملكية غير الأشقاء وذوى الانتماءات القبلية المختلفة.(٥٣) ومع الخروج على قاعدة الأقدمية والأكبر سناً كأساس لتولى العرش ازدادت حدة التنافس والتوتر. فعلى سبيل المثال، أبدى محمد بن عبد العزيز - الأبن الرابع للملك عبد العزيز - اعتراضه على تولى الملك خالد - الأبن الخامس - لعرش البلاد (١٩٧٥-١٩٨٢). ويظهر التوتر كذلك فى

اطار الأسرة عندما يحاول شخص أو مجموعة قوية الاستحواذ على مزيد من السلطة والقوة، ومن ثم تهديد سلطة الآخرين وقوتهم. وكادت وفاة الملك خالد ـ من الجلاويين ـ تثير قضية الوراثة فى الأسرة الحاكمة. ومع اعتلاء الملك فهد ـ أكبر سبع أخوة ينتمون لعائلة الصديرى من ناحية الأم ـ لعرش البلاد، وفى وجود كل من شقيقيه فى وزارات حساسة (الأمير سلطان وزيراً للدفاع والأمير نايف وزيراً للداخلية)، اختل توازن القوى بين الزمر والعشائر المختلفة داخل الأسرة المالكة. ومن ثم تحتم الأمر أن يصبح الأمير عبد الله ولياً للعرش. وعلى الرغم من أنه ليس لهذا الأخير أخوة أشقاء يمكن أن يساندوه فى عملية الصراع والمنافسة على السلطة، فإن والدته تنتمى إلى قبيلة شامار القوية فى شمال البلاد. وهى قبيلة كانت لها مواقف عدائية تقليدية فى مواجهة سلطة آل سعود. فضلاً عن ذلك، يشغل الأمير عبد الله منصب رئيس الحرس الوطنى منذ عام ١٩٦٢.

ويتوقف مدى مشاركة أى من أفراد الأسرة الملكية فى الدائرة الضيقة لعملية صنع القرار على العديد من العوامل، وفى مقدمتها السن والانتماء العشائرى وتوازن القوى فى اطار الأسرة.(٥٤) ففى عام ١٩٦٤، تعرض حكم الأسرة السعودية للخطر بسبب سوء ادارة الملك سعود لموارد البلاد وعدم قدرته على مواجهة المد الناصرى والتعامل معه بفاعلية. وهنا تدخل كبار الأمراء وحدوا من سلطاته وأجبروه فى النهاية على التنازل عن العرش لصالح الملك فيصل ـ الأخ غير الشقيق للملك سعود.

ويعد الملك فيصل من الزعماء القلائل الذين لهم خبرة مباشرة وطويلة بالسياسة الخارجية.(٥٥) ففى سن الثالثة عشرة أرسله والده الملك عبد العزيز على رأس الوفد السعودى إلى مؤتمر السلام بباريس فى عام ١٩١٩. والتقى بعده مباشرة بالملك چورچ فى لندن. وفى عام ١٩٣٠ أضحى مسئولاً عن وزارة الخارجية بعد أربع سنوات فقط من تكوينها. وظل مهيمناً عليها منذ سن الرابعة والعشرين وحتى وفاته فى عام ١٩٧٥ فى سن التاسعة والستين ـ باستثناء الفترة بين ديسمبر ١٩٦٠ ومارس

١٩٦٢ والتى شهدت احتدام الخلاف بينه وبين الملك سعود.(٥٦) كما كان ممثل الملك فى منطقة الحجاز منذ عام ١٩٢٥ وحتى وفاة والده فى عام ١٩٥٣. ومن المعروف أن منطقة الحجاز تتمتع بمكانة دولية متميزة بسبب توافد جموع المسلمين إليها من شتى بقاع المعمورة للحج. ونتيجة لهذا الارتباط المتواصل بالسياسة الدولية - فضلاً عن الميزانية المستقلة التى خصصت له - قوى مركز فيصل ونفوذه فى اطار الأسرة الملكية. وتمكن من أن يستحوز على سلطة تحديد العلاقات الخارجية للبلاد. وحتى بعد أن اعتلى عرش البلاد احتفظ بمنصب وزير الخارجية ولم يعين سوى نائباً لوزير الخارجية وبعض المستشارين.

ومنذ قيام المملكة، لم تشهد وزارة الخارجية السعودية سوى تطوراً محدوداً للغاية. وكانت البداية فى عام ١٩٢٦ عندما أنشئت كادارة تضم أربعة أقسام هى القسم القانونى والسياسى والادارى والقنصلى. وبمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى هذا الشأن تولى الملك عبد العزيز نفسه القسمين الأولين بينما تولى الأمير فيصل القسمين الآخرين. ومع تطور هذه الادارة إلى وزارة للخارجية أضحى فيصل هو الوزير المسئول عنها يعاونه مديراً عاماً وخمسة عشرة من المساعدين. غير أن مرسوماً ملكياً آخر صدر فى عام ١٩٣٠ أضحى بمقتضاه الملك عبد العزيز مسئولاً عن وزارة الخارجية الأمر الذى حد من سلطة فيصل فى هذا الصدد. ومع اعادة تنظيم الوزارة على النمط الأوربى فى عام ١٩٥٤ - بعد نحو عام من وفاة الملك عبد العزيز - تولى فيصل ادارة الوزارة بصورة كاملة. تواكب ذلك مع تعيين فيصل رئيساً لمجلس الوزراء بصفة رسمية، بعد أن أضحى العقل المدبر للنظام بحكم الأمر الواقع لعدة شهور سابقة.(٥٧)

اتسعت أعمال الوزارة سواء من حيث نطاقها أو تعقيداتها. فعلى المستوى الادارى، تطورت من مجرد مجموعة محدودة من الادارات إلى تنظيم معقد يتضمن سكرتارية دائمة ونائباً للوزير وعدداً من المساعدين، فضلاً عن ست ادارات وأقسام رئيسية هى: البعثات

الدبلوماسية الخارجية، والشئون الغربية، والشئون الأفروآسيوية، والشئون الاسلامية، وشئون البترول، والشئون العربية. أعقب ذلك اضافة مكاتب وظيفية أخرى لادارة الشئون التجارية والمالية والثقافية.(٥٨) ويساعد كل من الادارات والأقسام السابقة مكاتب للبروتوكول، والشئون القنصلية والادارية، والتلغراف واللاسلكى، والعلاقات العامة والصحافة.(٥٩) وقد بلغ عدد موظفى المكاتب الفنية غير الدبلوماسية لهذا التنظيم الادارى نحو ٥٠٠ موظفاً فى عام ١٩٨٢.(٦٠) وفى أواخر السبعينات، ألحق بالوزارة معهداً دبلوماسياً على غرار الأكاديمية الدبلوماسية بفيينا أو المعهد الدبلوماسى بالقاهرة بغرض القيام بتدريب العناصر الدبلوماسية الجديدة.(٦١)

أما على مستوى التمثيل الدبلوماسى، فقد اتسعت مهام الوزارة لتساير المكانة الدولية المتزايدة للسعودية. فبينما لم يكن للمملكة فى عام ١٩٣٧ سوى ثلاثة وفود دبلوماسية فى كل من القاهرة ولندن وبغداد، إلى جانب قنصليتين فقط، قامت وزارة الخارجية فى منتصف عام ١٩٨٣ بتنظيم لقاء عام للتشاور والتقييم لسفرائها فى الخارج، والذين بلغ عددهم آنذاك سبعون سفيراً.(٦٢)

ونظراً لهذا التطور والتعقيد فى العلاقات الخارجية للملكة لم يكن أمام فيصل من خيار إلا أن يقوم بتفويض بعض سلطاته كوزير للخارجية. ففى أبريل ١٩٦٨، أنشأ منصب وزير الدولة للشئون الخارجية شغله السيد عمر السقاف. وحل محله بعد وفاته السيد محمد مسعود لينتقل بعد ذلك إلى الأمير سعود الفيصل - ابن الملك فيصل - الذى أصبح وزيراً للخارجية فى مارس ١٩٧٥ عقب اغتيال والده.

ويمثل سعود الفيصل - من مواليد ١٩٤١ - بحكم انجازاته ومكانته الاجتماعية الموروثة نموذجاً للجيل الجديد من أمراء الأسرة الملكية التكنوقراط من الشباب. كما يمثل أيضاً نموذجاً للجيل الثانى من الأمراء السعوديين الذين يتمتعون بالذكاء والطموح والتعليم الجامعى. درس الاقتصاد فى جامعة برنستون، ويتمتع بمهارة فى مخاطبة

الأمريكيين، وله أداء حسن في المؤتمرات الدولية. ففي عام ١٩٨٠، حضر المؤتمر الاسلامي بباكستان والذى تمخض عن ادانة التدخل السوفيتي في أفغانستان.(٦٣) وكان أول وزير خارجية سعودى يزور الصين في يناير ١٩٨٣ - حيث لم يكن لبلاده تمثيل دبلوماسي سوى مع تايوان دون الصين الشعبية - كأحد أعضاء وفد القمة العربي بصدد المسألة الفلسطينية. وهي الزيارة التي أكد فيها على محورية القضية الفلسطينية بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي، وعبر فيها عن قناعته الشخصية بالربط بين هذا الصراع وسياسات البترول.

وكوزير للخارجية، عمل الأمير سعود الفيصل مع اثنين من الملوك السعوديين هما: خالد وفهد. ومن المعروف أن الملك خالد كان مختلفاً كل الاختلاف عن سلفه الملك فيصل. وكثيراً ما كان يوصف بأنه «رجل البادية» نظراً لاهتمامه بالجماعات التقليدية وبممارسة الصيد - أحدى الرياضات العريقة في البلاد. وبسبب ضعف حالته الصحية، اضطر الملك خالد إلى تفويض السلطة الأمر الذى ترتب عليه تزايد عدد المشاركين في عملية صنع القرار. وهو ما أشارت إليه التقارير الصحفية بنظام صنع القرار الثنائي خالد - فهد.(٦٤) كما زادت مشاركة عدد من الأمراء البارزين من أصحاب النفوذ في هذه العملية - مثل الأمير سلطان وزير الدفاع، والأمير نايف وزير الداخلية، والأمير عبد الله رئيس الحرس الوطني - خاصة فيما يتعلق بالتفاوض حول التعاون الدولي وصفقات الأسلحة. فبالنسبة للأمير عبد الله على سبيل المثال، فقد كثف من اتصالاته العربية، واستغل علاقاته الوثيقة مع كل من الرئيس السورى حافظ الأسد وشقيقه رفعت الأسد رئيس المخابرات السورية للقيام بعملية وساطة ناجحة في عام ١٩٨٠ للتخفيف من حدة التوتر بين كل من سوريا والأردن. ليس ذلك فحسب، بل زاد نفوذ الكثير من الشخصيات الأخرى من غير أبناء الأسرة الملكية مثل الشيخ زكى اليماني - الذى كان يحظى برعاية وتقدير الملك فيصل، والذى منح حرية حركة لا حدود لها - بالاشتراك مع فهد - فيما يتعلق بالشئون المتعلقة بالبترول. غير أن هذا الضعف الذى لحق بسيادة الفرد الواحد وسيطرته في مجال السياسة الخارجية بعد رحيل فيصل

فى عام ١٩٧٥ لم يغير من الخصائص الهيكلية لعملية صنع القرار. فلاتزال لكبار الأمراء كلمتهم فى هذا الصدد. كما لاتزال هناك الزيارات والمكافآت والاتفاقيات السرية باقية حتى يومنا هذا.(٦٥)

أما بالنسبة للملك فهد، فقد اتبع نمطاً فى صنع قرارات السياسة الخارجية أقرب إلى نمط الملك فيصل. إذ أنه قبل وفاة الملك خالد، كان الأمير فهد قد أصبح بالفعل من أقوى الشخصيات السياسية بالمملكة إلى حد أن وصفه أحد الدارسين المتخصصين بأنه «أكثر الشخصيات السعودية تأثيراً فى تشكيل السياسة الخارجية للبلاد».(٦٦) واعتبره البعض أكثر موالاة للولايات المتحدة وأقل معاداة لمصر عن أى من الأمراء الكبار البارزين مثل الأمير عبد الله ولى العهد. فالأمير عبد الله يعد من أكثر المتشددين فى انتقاد السياسة الخارجية الأمريكية بصدد القضية الفلسطينية. فلقد ذكر أمام وفد من رجال الأعمال الأمريكيين مصحوباً بعدد من محررى مجلة «التايم» - كان فى زيارة للسعودية فى عام ١٩٨١ - أن أكثر مصادر التهديدات خطورة على منطقة الشرق الأوسط ليس الإتحاد السوفيتى - كما تدعى ادارة الرئيس ريجان - بل الولايات المتحدة نفسها. واستطرد قائلاً: «أننى أقول ذلك بسبب تحالفكم التام مع إسرائيل، وهو ما يجعل الغالبية العظمى من جماهيرنا العربية مقتنعة بأن الأمريكيين هم أعداء العرب، ويجعلهم بالتالى ينظرون إلى الإتحاد السوفيتى كصديق طالما أنهم يدركون أن الأمريكيين قد تخلوا عنهم».(٦٧)

ساعد هذا التباين فى وجهات النظر بين الملك فهد وولى عهده الأمير عبد الله على احداث التوازن بين مختلف أجنحة الأسرة الملكية الحاكمة. إذ يحول نفوذ الأمير عبد الله - جنباً إلى جنب مع الأمير سعود الفيصل - دون احتكار مجموعة الصديرى لعملية صنع القرار، وينأى بالسياسة الخارجية من التعبير عن رؤية الملك فهد بمفرده.

المؤسسة الدينية: العلماء:

تعتبر المملكة العربية السعودية نفسها بحكم ميراثها التاريخى

حامية الاسلام وقيمه السامية فى العالم. فالاسلام بالنسبة للمملكة أكثر من مجرد ديانة، إنه طريقة واسلوب للحياة. ونتيجة لذلك، يتمتع علماء الدين بنفوذ كبير.(٦٨) إذ يشاركون مباشرة فى عملية صنع القرار. بل الأهم من ذلك، أنهم يشكلون القيم الاجتماعية ويضعون الاطار المرجعى لأولئك الذين يحددون الأولويات والسياسات، ويصدرون الأحكام القضائية، ويفسرون الآثار السلوكية المترتبة عليها. باختصار، يمكن القول أن رؤية علماء الدين تشكل جزءاً من النسيج الاجتماعى وشرعية النظام. ألم يطلق عليهم «أهل الحل والعقد»؟.

ويباشر رجال الدين نفوذهم فى عملية صنع القرار عبر ثلاث قنوات هى: ١) الاتصال المباشر بالجهات العليا لمراكز اتخاذ القرار، ٢) احتكارهم لبعض الوزارات والقضايا السياسية، ٣) التعبئة الشعبية.

فمن خلال الحركة الوهابية، استطاعت المؤسسة الدينية أن تكون شريكاً فى تأسيس وادارة الدولة السعودية. فلقد تمتعت أسرة الشيخ عبد الوهاب بمكانة اجتماعية مرموقة. فضلاً عما ارتبطت به من علاقات مصاهرة مع أسرة آل سعود. فإلى هذه الأسرة تنتمى والدة الملك فيصل. وحتى رجال الدين من غير أبناء الأسرة الوهابية تمتعوا أيضاً بقدر من النفوذ نتيجة سماح الملك عبد العزيز لهم بالاتصال المباشر بالمجلس الذى كان يدير شئون البلاد. علاوة على ذلك، كان لعلماء الدين لقاء اسبوعى منتظم مع الملك بعد ظهر كل يوم خميس حيث يتم تبادل الآراء وتنسيق السياسات.(٦٩) وسار على هذا النهج كافة الملوك المتعاقبين على الحكم.(٧٠)

وتقليدياً، احتكر رجال المؤسسة الدينية وزارات التعليم والعدل وشئون الحج والأوقاف، فضلاً عن ادارة شئون الدعوة والبحث الدينى والفتوى ولجنة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.(٧١) بل يمكن القول أن نفوذ وأنشطة هذه المؤسسات فاق نفوذ ونشاط نظائرها من المؤسسات العلمانية. وإذا لم يكن العلماء قد تمكنوا من احتكار المناصب فى الحكومة السعودية، فإنهم على الأقل استطاعوا أن يصنعوا

لأنفسهم حكومة موازية لها. فمن خلال لقاءات صلاة الجمعة - والتى تتم المواظبة عليها عادة - يعقد العلماء اجتماعات عامة للرد على التساؤلات ليس فقط المتعلقة بالنواحى الدينية، بل أيضاً تلك المتعلقة بالقيم الاجتماعية والممارسات السياسية والاقتصادية. وكنتيجة لذلك، أضحى لوجهات نظرهم تأثير كبير على الشئون العربية والاسلامية. كذلك فقد لعب رجال الدين على مر التاريخ دور تحكيمياً فى النزاعات التى تنشب بين أعضاء النخبة الحاكمة. ففى عام ١٩٢٩، اضطر عبد العزيز إلى الانفصال عن الاخوان ولكنه كان مضطراً إلى ضمان استمرار شرعيته أمام العلماء من رجال الدين من خلال فتوى بأنه لم ينحرف عن الطريق الاسلامي الصحيح. وكان على استعداد لتأجيل ادخال المعدات والآلات الغربية - مثل الأجهزة اللاسلكية والتلغراف والسيارات - حتى أمكنه اقناع العلماء بالموافقة. وفى عام ١٩٥٠، عندما رفض العلماء خطط الملك فى الاحتفال باليوبيل الذهبى لسقوط الرياض فى يد آل سعود من آل الرشيد - تخلى الملك كلية عن مشروعه.(٧٢) وفى عام ١٩٥٨، عندما احتدم الصراع فى اطار الأسرة الملكية الحاكمة كان رأى العلماء هو العامل الحاسم فى نقل السلطة من الملك سعود إلى الملك فيصل. وعندما أغتيل الملك فيصل فى عام ١٩٧٥، كان لابد من موافقة علماء الدين على تولية الأمير خالد كخليفة له. أخيراً وليس آخراً، عندما واجهت أسرة آل سعود أخطر تحدى فى تاريخها خلال أحداث مكة فى عام ١٩٧٩ لم يكن هناك بد من انتظار موافقة العلماء على شن الهجوم المضاد ضد المتمردين.

المؤسسة العسكرية:

يتسم موقف آل سعود بالنسبة للقوات المسلحة بعدم الوضوح والتحديد. فمن ناحية، شكلت التهديدات الخارجية المتزايدة أحد العوامل التى دفعت الحكومة إلى تقوية القوات المسلحة للبلاد. ومن ناحية أخرى، تظهر خبرة الشعوب العربية وبلدان العالم الثالث أن المؤسسة العسكرية هى فى العادة منافس خطير للسلطة السياسية. فعلى سبيل المثال، شهدت سوريا وحدها ثلاثة انقلابات فى عام ١٩٤٩،

وتولى العسكريون مقاليد السلطة فى مصر فى عام ١٩٥٢. وفى اليمن الشمالى فى عام ١٩٦٢، وفى الجزائر فى عام ١٩٦٥، وفى كل من ليبيا والسودان فى عام ١٩٦٩. وحتى فى بعض البلدان التى لا يحظى فيها العسكريون رسمياً بأية سلطات وقعت بعض المحاولات الانقلابية كما هو الحال بالنسبة للمغرب فى ١٩٧٠-١٩٧١. فهل من قبيل الصدفة وحدها أن يقوم الملك عبد العزيز بتسريح الجيش بأكمله بعد أن استحوزت السعودية على اقليم نجران بعد حرب خاطفة مع اليمن فى عام ١٩٣٤؟.(٧٣)

غير أن حرب اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧ أدت من جديد إلى احياء الاهتمام ببناء الجيش السعودى. ونتيجة لذلك، شهدت منتصف الستينات بداية برنامج ضخم لتحديث وتطوير القوات المسلحة السعودية. ومع الهزيمة العربية على يد إسرائيل فى عام ١٩٦٧ أدركت الحكومة السعودية - لأسباب سياسية داخلية واقليمية - أنه من الخطورة ألا يكون لها اسهام عسكرى - ولو شكلى على الأقل - فى الصراع العربى - الإسرائيلى. وجاء اعلان بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من الخليج نى عام ١٩٦٨ ليجرد المنطقة من الحماية العسكرية الأجنبية الدائمة.

ومع الطفرة البترولية فى السبعينات، ازدادت سرعة برامج التحديث العسكرية على الأقل بالنسبة للمعدات. إذ أن القطاع العسكرى - تماماً كالقطاع المدنى - يعانى من نقص حاد فى القوة البشرية - خاصة الماهرة منها. فعلى الرغم من ضخامة الاستثمارات فى التدريب والحوافز وغير ذلك من التسهيلات،(٧٤) ازداد حجم القوات المسلحة من ٣٦و٠٠٠ إلى ٤٧و٠٠٠ فيما بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨١ فقط. وبسبب هذا النقص فى القوة البشرية تبذل الحكومة السعودية جهوداً واعية لبناء قوات مسلحة تعتمد بالأساس على الاستثمار الرأسمالى. فلقد زادت النفقات العسكرية من ٣٨٧ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ إلى ٢٤و٤ بليون دولار فى عام ١٩٨١، لتبلغ ٢٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ بما يوازى نحو ٢٥٪ من اجمالى الدخل القومى للبلاد.(٧٥) وتجدر الاشارة إلى أن ميزانية الدفاع مثلث أضخم بنود الميزانية فى كل من الخطط الخمسية

الثلاث للتنمية. وهناك على الأقل ١٠٥ اتفاقية لشراء الأسلحة قد تم توقيعها بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٢.[٧٦]

ولموازنة أى خطر محتمل من جانب المؤسسة العسكرية على النظام الحالى القائم فى المملكة تبنت الأسرة الملكية ثلاث سياسات تأمينية: تتمثل أولاها فى تواجد بعض أفراد الأسرة فى اطار الجيش ليس فقط عند المستويات العليا للقيادة بل أيضاً عند مستوياتها الأدنى. فالأمير سلطان - شقيق الملك فهد - يشغل منصب وزير الدفاع منذ عام ١٩٦٢. كما يتولى الأمير فهد بن عبد الله قيادة القوات الجوية، والأمير تركى الفيصل رئاسة المخابرات العامة. كما كان الأمير بندر بن سلطان - الذى عين مؤخراً سفيراً للسعودية لدى الولايات المتحدة - يشغل رتبة طيار عظيم.

وتتمثل ثانيتها فى اسناد مهمة تدريب القوات المسلحة إلى عناصر موثوق بها. ففى الخمسينات، قامت السعودية بارسال قادة المؤسسة العسكرية للتدريب فى مصر بسبب صراعها مع بريطانيا حول واحة البوريمى على الحدود مع الكويت. غير أنه فى أواخر الخمسينات - وقبل ثورة اليمن فى عام ١٩٦٢ بفترة ليست بالقصيرة - توقفت السعودية عن ارسال قادتها العسكريين للتدريب فى مصر تجنباً للمخاطرة بتشبعهم بالفكر الناصرى. ومنذ ذلك الحين، احتكرت الولايات المتحدة مهمة تدريب القوات المسلحة السعودية. ففى الفترة بين عامى ١٩٧٣، ١٩٧٧ تلقى نحو ٣٠٠و٤ من الضباط الدارسين فى الأفرع المختلفة للقوات المسلحة السعودية تدريباً لفترات متباينة فى الولايات المتحدة.[٧٧] كما أرسل بعض القادة الآخرين للتدريب فى القاعدة الأمريكية بالبحرين. علاوة على ذلك، تقوم الحكومة والشركات الأمريكية بالإشراف من الناحية التنظيمية على القوات المسلحة السعودية. ففى السبعينات، أشرفت هيئة «بدنكس» على تسليح الجيش، واهتمت شركة «لوكهيد» بالقوات الجوية،[٧٨] وشركة «نورث روب» بتدريب أفراد القوات المسلحة السعودية. فوق كل هذا وذاك، كان هناك فى عام ١٩٧٩ نحو ٠٠٠و٤٠ من العسكريين الأمريكيين

ينتشرون فى مختلف أنحاء المملكة.[79]

أما الاسلوب الثالث والأخير فيتمثل فى الاحتفاظ بمؤسسات عسكرية أخرى مستقلة. ويأتى على رأسها الحرس الوطنى الملكى. أضف إلى ذلك وبدرجة أقل حرس السواحل وقوات الحدود. ويمثل الحرس الوطنى فى حقيقة الأمر أكثر هذه المؤسسات أهمية. وقُدِرَ تعداده ما بين ٢٠٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ فرد فى عام ١٩٧٩.[80] ويعد تطويراً للجيش الأبيض (والذى كان يضم المقاتلين بالسيوف)، والذى يعد بدوره تطويراً لجيش الاخوان القديم فى العشرينات. ويتكون الحرس الوطنى من رجال القبائل المخلصين الذين يتمتعون بنفس الحوافز التى يحصل عليها رجال الجيش النظاميين. ومنذ عام ١٩٦٢، أضحى الحرس تحت القيادة المباشرة للأمير عبد الله ولى العهد والأخ غير الشقيق للملك فهد. وفى عام ١٩٧٥، بذلت محاولات جادة لتطويره وتزويده بالعربات المدرعة ومختلف الأسلحة الآلية. ففى العام نفسه، وقعت هيئة «فينيل» الأمريكية عقداً مع الحكومة السعودية حصلت بمقتضاه على ٧٧ مليون دولار لتدريب رجال الحرس الوطنى وتطوير أساليبه.[81] ولقد أدخلت مؤخراً الحاسبات الآلية. وجدير بالذكر أن الحرس الوطنى قد أخذ على عاتقه مهمة مواجهة المعتدين على المسجد الحرام بمكة فى نوفمبر ١٩٧٩.[82]

رجال الخدمة المدنية (التكنوقراط):

يمثل رجال الادارة «الطبقة الوسطى الجديدة» بتعبير هالبرن.[83] ولا يعتمد نفوذ هذه الطبقة وتأثيرها على الأصول الأسرية أو الانتماءات القبلية أو المكانة الدينية أو غيرها من العوامل والمؤهلات التقليدية لاكتساب القوة. بل يعتمد على التعليم والتدريب والمهارة والموهبة قبل أى شيء آخر. فقد زادت الحاجة إلى مثل هذه المؤهلات غير التقليدية منذ إنشاء أول مجلس للوزراء فى المملكة فى عام ١٩٥٣، وما أعقب ذلك من قيام وزارات عدة. شغل عبد الله التريقى منصب وزير البترول حتى عام ١٩٦٥،[84] أعقبه الشيخ زكى اليمانى. وكان

طبيعياً مع عمليات التنمية التى أعقبت الثروة البترولية أن يتزايد نفوذ هذه الطبقة الجديدة.

تلقى رجال الادارة السعوديين معظم تعليمهم وتدريباتهم خارج المملكة فى الجامعات العلمانية وعلى الأخص الجامعات الغربية. وعلى الرغم من التحاق كثير من الطلاب السعوديين بالجامعات المصرية إلا أنهم قد أرسلوا بعد ذلك إلى الجامعات الأمريكية خلال الستينات خوفاً من احتمال تأثرهم بالفكر الناصرى. وبينما كان الطلاب السعوديون فى الترتيب السابع والعشرين بين جماعات الطلاب الأجانب فى الجامعات الأمريكية فى العام الجامعى ١٩٧١ـ١٩٧٢، احتلوا الترتيب الثانى عشر بعد خمس سنوات فقط. فمع عام ١٩٧٧ كان نحو ٣٠٠٠٠ طالب سعودى قد أنهوا دراستهم بالجامعات الأمريكية.[٨٥] ووفقاً لما أوردته صحيفة «الجزيرة» السعودية، كان هناك نحو ١١٠٠٠ طالب سعودى يدرسون بالجامعات الأمريكية فى عام ١٩٨٠.[٨٦] ومن بين أعضاء الحكومة السعودية البالغ عددهم أربعة وستين ـ بما فى ذلك الوزراء ونواب الوزراء ـ فى عام ١٩٧٩، كان تسعة عشرة منهم يحملون درجة الدكتوراه حصل عليها معظمهم من الجامعات الأمريكية.[٨٧]

وعلى الرغم من أن رجال الخدمة المدنية السعوديين لا يشكلون جماعة متجانسة ويفتقدون إلى القاعدة المؤسسية التى يتمتع بها كل من رجال المؤسسة الدينية والعسكرية فإنهم مع ذلك يمثلون جماعة لها تأثيرها الخطير على القرارات الاقتصادية والمالية، هذا إن لم يكن لهم تأثيراتهم الخطيرة أيضاً على قرارات السياسة العليا للبلاد.[٨٨] وخلال الفترة ١٩٥٨ـ١٩٦٠ والتى شهدت احتدام الصراع داخل الأسرة الحاكمة بين الملك سعود والملك فيصل زادت الطموحات السياسية لهذه الطبقة الجديدة. ومما يذكر فى هذا الصدد أن الملك سعود اعتمد ـ بغية استعادة سيطرته على مقاليد الأمور فى البلاد ـ على تأييد رجال الخدمة المدنية. فأنشأ مجلساً للوزراء شغلوا معظم مناصبه. غير أن ذلك لم يكن سوى مجرد تحرك قصير المدى من جانب الملك سعود.

ومع ذلك، استمرت مشاركة رجال الخدمة المدنية فى الحكومة واتسعت خطاها. ففى عام ١٩٦٥ كان مجلس الوزراء السعودى يضم أربعة عشرة وزيراً: خمسة من الأمراء، وثلاثة ممثلين لأسرة الشيخ، وستة من رجال الخدمة المدنية (فى مجال البترول، والزراعة، والمواصلات، والاعلام، والصحة، والعمل). ومع التغيير الوزارى فى عام ١٩٧٥، ارتفع عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى خمسة وعشرين عضواً. وبينما ظل عدد ممثلى أسرة الشيخ كما هو - ثلاثة - ارتفع عدد الأمراء فى الوزارة من خمسة إلى ثمانية، وعدد رجال الخدمة المدنية من ستة إلى أربعة عشر. ومع وفاة الملك خالد وتولى الملك فهد عرش السعودية فى يونية ١٩٨٢ ارتفع عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى سبعة وعشرين وزيراً، وكان العضوان الجديدان من بين رجال الخدمة المدنية أو التكنوقراط.

ويتسم موقف التكنوقراط فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية بالوطنية بصفة عامة، ويصرون على ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً عادلاً وغير متحيز من الصراع العربى - الإسرائيلى. ولقد زاد التعاون بينهم وبين الأمراء من جيل الشباب مثل الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية. كذلك يتشابه موقفهم من سوء استغلال الموارد والاستهلاك غير المنظم مع موقف بعض رجال المؤسسة الدينية. باختصار، يمكن القول بأنه رغم عدم تمتع رجال الخدمة المدنية بقاعدة مؤسسية مستقلة إلا أن تأثيرهم يشهد تزايداً على مختلف مستويات وقطاعات صنع القرار. وتزداد احتمالات هذا التأثير مع الاسراع بعملية التصنيع و «بيروقرطة» النظام. إلا أنه تجدر الاشارة إلى أن رجال الخدمة المدنية من التكنوقراط لايزالون يخضعون لقمة جهاز صنع القرار فى البلاد. وغالباً ما يكونون الخاسرين فى أى صراع يدب بينهم وبين رجال المؤسسة الدينية أو أبناء الأسرة الحاكمة من الأمراء على وجه الخصوص. ومن هنا يمكن تفسير استقالة - أو اقالة - ثلاثة وزراء فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وهم عبد العزيز القريشى وزير المالية، ومحمد عبده يمانى وزير الاعلام، و د. غازى القصيبى وزير الصحة.

وتعد حالة د. القصيبى أكثر الحالات الثلاث السابقة جدارة بالذكر وذلك باعتباره على رأس طليعة المثقفين السعوديين. فعلى العكس من معظم التكنوقراط المنحدرين من أسر مقيمة بمنطقة الحجاز الأكثر انفتاحاً نسبياً، ينتمى القصيبى إلى أسرة تجارية من نجد ذات صلة وثيقة بأسرة آل سعود، واشتركت معها فى غزوها لبقية أرجاء أراضى المملكة. وتتلخص القضية فى أنه عقب بعض الخلافات التى وقعت بينه وبين الأمير سلطان وزير الدفاع واتت القصيبى الجرأة ليعبر عن وجهة نظره فى قصيدة نشرتها احدى الصحف السعودية اليومية. الأمر الذى ترتب عليه اقالته من الوزارة ونقله سفيراً لبلاده فى البحرين. ويحتمل أن الأمور لم تتعد الاقالة والنقل فى حالة القصيبى بسبب مساندته لسياسة الملك فهد التحديثية، ومن ثم كانت مساندة الملك له.(٨٩)

غير أن اقالة الشيخ زكى اليمانى ـ وزير البترول منذ عام ١٩٦٢ ـ كانت لها أصداء واسعة ونشرت عنها الصحف ووكالات الأنباء الكثير. ويرجع ذلك إلى كونه شخصية معروفة على المستوى العالمى. أطلقت عليه أجهزة الاعلام الجماهيرى اسم «السيد بترول» بسبب قدرته على التأثير على أسعار البترول ـ ومن ثم الاقتصاد العالمى ـ ارتفاعاً وانخفاضاً. ولقد أثارت هذه الشهرة العالمية للشيخ زكى اليمانى غيرة أقرانه داخل الحكومة سواء بين التكنوقراط أو الأمراء.

خلال فترة ما بعد عام ١٩٧٣، تزايدت كراهية عدد كبير من الأمراء للشيخ زكى اليماني وحقدهم عليه بسبب لمعان نجمه فى أجهزة الاعلام الجماهيرى الأجنبية، والتى كثيراً ما صورته ـ على نحو مجاف للحقيقة ـ على أنه المهيمن الوحيد على السياسة البترولية السعودية. ولم يرق لهم بصفة خاصة حقيقة أنه تعدى حدوده بوصفه أحد رجال الخدمة المدنية، وتصرف كما لو كان منتمياً إلى الدائرة الضيقة للأسرة الحاكمة. وعبر بعض معارضيه ـ لاسيما من بين العناصر المحافظة من ذوى النفوذ ـ بصراحة عن إمتعاضهم من النمط والإسلوب المتغرب للشيخ يمانى، بينما أثار البعض الآخر قضية التكلفة الاقتصادية والمالية لسياساته. وظلت العناصر المعادية له تتحين الفرصة للضغط من أجل اقالته وابعاده.(٩٠)

وواتتهم الفرصة مع انخفاض أسعار البترول منذ أوائل الثمانينات فصاعدا، خاصة تلك التقلبات الحادة التى طرأت عليها خلال فترة قصيرة جداً. وهو ما كان له تأثيره ليس فقط على عوائد المملكة، بل

على اقتصادها برمته. وعليه في عام ١٩٨٤، على سبيل المثال، صاغت السعودية سياستها الاقتصادية على أساس انتاج ٦ ملايين برميل من البترول يومياً عند سعر معين. «ومع انخفاض السعر ودعوة وزراء بترول دول الأوبك للاجتماع وافق الشيخ اليمانى على تخفيض حصة الانتاج السعودى من البترول إلى ٥و٤ مليون برميل يومياً بهدف رفع الأسعار. ولما كان السوق العالمى للبترول يحتاج إلى بعض الوقت للتجاوب مع هذه السياسة كانت النتيجة انخفاض انتاج البترول وعوائده بنسبة ٨٠٪ فى ذلك العام مما أسفر عن عجز فى الموازنة واستنفاد الأرصدة المالية، وساد الكساد المملكة»[٩١] وهنا وجهت الانتقادات والاتهامات للشيخ اليمانى إذ وقع رغم حنكته فى فخ الخداع والتضليل الذى نصبته له منظمة الأوبك، الأمر الذى جعل المصالح الوطنية السعودية فى وضع تبعية لها. وفى عام ١٩٨٦، حدثت أزمة مماثلة عندما كانت هناك وفرة فى انتاج البترول بسبب عدم احترام بعض دول المنظمة لحصصها الانتاجية المقررة. فما كان من الشيخ اليمانى إلا أن تجاوز هو الآخر بدوره حصة الانتاج المقررة للسعودية فهبط على أثر ذلك سعر برميل البترول من ٢٥ دولار إلى ٨ دولارات فقط فى غضون أشهر قليلة. وانتهى الأمر بتنظيم حصص انتاج الدول المنتجة بما يحترم السعر الذى أصر عليه الملك فهد وهو ١٨ دولاراً للبرميل.

> فى أكتوبر (١٩٨٦)، أوضح اليمانى قبل وأثناء انعقاد جلسات منظمة الأوبك فى جنيف أن الطلب على البترول لن يتزايد إذا ما ارتفع السعر عن ١٥ دولاراً للبرميل. وكنتيجة لذلك وخلال أيام انعقاد جلسات المنظمة والتى استمرت ١٧ يوماً تدخل الملك فهد بصورة متكررة من الرياض معرباً عن اختلافه مع اليمانى حول عدد من القضايا الأساسية. وأخيراً، أرسل الملك رسالة إلى أعضاء المنظمة المجتمعين فى جنيف تجبر اليمانى على الموافقة على مد سريان اتفاقية أغسطس لمدة شهرين مشترطاً تحديد السعر بحيث لا يقل عن ١٨ دولار للبرميل وأنه ينبغى على كافة الدول الأعضاء فى المنظمة الالتزام بهذا السعر. وعلى الرغم من أن اليمانى قبل قرار المنظمة بعد اتفاق أغسطس إلا أنه خالف تعليمات الملك بعدم الاشارة من قريب أو بعيد إلى السعر الذى أصر عليه الملك وهو ١٨ دولار للبرميل. ولم تمض عشرة أيام على نهاية هذه الجلسات حتى أقيل اليمانى.[٩٢]

وعلى الرغم من رغبة الكثير من الأمراء فى شغل المنصب الذى كان يشغله اليمانى، إلا أن هشام الناظر - أحد التكنوقراط والذى كان

يشغل آنذاك منصب وزير التخطيط، والذى عمل من قبل نائباً لليمانى خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٨ - حل محله كوزير للبترول.

طبقة رجال الأعمال:

وعلى الرغم من الاتفاق بين الدارسين على أن الدولة السعودية هى دولة بدوية بالأساس، يعطى البعض أهمية كبيرة لدور المصالح التجارية كأساس للدولة.(٩٣) وبتعبير أدق، تقوم هذه الرؤية الأخيرة على أن المصالح التجارية دعمت أسرة آل سعود مالياً وخلقت علاقة ترابط قوية بين البلاد وبين النظام الاقتصادى العالمى جعلت للقوى الكبرى مصلحة فى بقاء حكم أسرة آل سعود.

فمن بين أكبر عشر أسر لرجال الأعمال فى منطقة الخليج فى عام ١٩٨١ تقيم خمس منها فى ميناء جدة على البحر الأحمر وواحدة أخرى فى الرياض العاصمة. بيد أن الأسس التجارية للمجتمع السعودى تمتد إلى أبعاد أكثر عمقاً من ذلك.(٩٤) ألم تعمل السيدة خديجة - الزوجة الأولى للرسول الكريم - بالتجارة؟ ففى حقيقة الأمر، اعتمدت الأسرة الحاكمة قبل فترة الرخاء البترولى على الدعم المالى لهذه الجماعة فى ادارة شئون الدولة والحفاظ على النظام.

ومع ذلك يختلف الوضع الحالى اختلافاً جذرياً. إذ أدى تنامى الاقتصاد البترولى إلى التقليل من اعتماد أسرة آل سعود على الدعم المالى لطبقة رجال الأعمال. ولا يعنى هذا بحال من الأحوال انتهاء المشاركة بين الأسرة الحاكمة والطبقة العاملة بالتجارة، بل تغيرت فقط طبيعة هذه المشاركة. فعلى الرغم من حقيقة استمرار الأسر التقليدية الكبيرة فى السيطرة على التجارة فى المملكة تغيرت بنيتهم وتوجهاتهم وعلاقاتهم مع الأسرة الحاكمة. فلقد أدى تدفق العوائد البترولية إلى ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال يمثلون الجيل الثانى من «البليونيرات» السعوديين من أمثال عدنان خاشقجى وغيث فرعون.(٩٥) إذ استفاد هذا الجيل الجديد من اتصالاته الدولية من

ناحية، ومن علاقته بالطبقة الأرستقراطية فى نجد وأمراء الأسرة الحاكمة من ناحية أخرى. ومع كثرة العقود التى تبرمها الحكومة فى الوقت الذى تحظر فيه قيام البنوك والشركات الأجنبية بالعمل المنفرد فى البلاد توطدت العلاقات بين الأسرة الملكية وجماعة رجال الأعمال.(٩٦) ومن ثم تمتعت هذه الطبقة التجارية بمساندة ودعم قمة جهاز عملية صنع القرار. وطالما ظلت هذه الطبقة تتلقى عوائد ضخمة من الثروة البترولية ستظل تدعم هى الأخرى بدورها النظام القائم وسياسته الخارجية.

ويؤكد كل من الياسينى،(٩٧) وشاو ولونج(٩٨) هذا التحول فى طبقة رجال الأعمال وعلاقاتها القائمة على تبادل المنفعة مع الأسرة الحاكمة. فلأسرة «الراغى» فى كل من الرياض وجدة مكاتب للصرافة فى شتى أرجاء المملكة. وتمتلك أسرة «على الرذا» بجدة - والتى قامت بتأسيس شركة للاستيراد والتصدير فى عام ١٨٦٢ - شركات للهندسة والانشاءات واستيراد المعدات الثقيلة ومعدات استخراج البترول. ولقد استطاع محمد بن لادن من تأسيس أكبر شركة للمقاولات فى البلاد من جراء العقود التى أبرمتها شركته مع الحكومة والأسرة المالكة.(٩٩)

وتعد هذه الطبقة - سواء من خلال تأثيرها المباشر أو غير المباشر فى عملية صنع القرار - فى صالح السياسة الاقتصادية الحالية، وآليات السوق الحر، وتدعيم دور القطاع الخاص. ومن ثم فهى تقف فى وجه أى توجه إشتراكى أو أية محاولة لاضعاف العلاقات مع الغرب والدول «المعتدلة»، حتى ولو كان ذلك على حساب توجه نضالى وطنى. ويقودنا هذا إلى تحليل سلوك السياسة الخارجية السعودية.

رابعاً: سلوك السياسة الخارجية السعودية:

وعلى الرغم من أن توجه السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية قد يعانى من بعض التناقضات الداخلية إلا أنه ليس هناك ثمة تعارض بين هذا التوجه وترجمته إلى سلوكيات سياسية خارجية

محددة. فعلى المستوى العالمى، تأتى كافة التفاعلات السعودية تقريباً مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة. وعلى المستوى الاقليمى، تتجه معظم علاقات المملكة مع الدول العربية الاسلامية، خاصة «المعتدلة» منها. ومن الملاحظ أن الحظر البترولى لعام ١٩٧٣ لم يغير من هذا النمط، بل ساعد فقط البلاد على انتهاجه بصورة أكثر فعالية. باختصار، يؤكد السلوك الدولى للسعودية على سمو الاسلام ورفعة شأنه، كما يؤكد على التحالف الاستراتيجى الوثيق مع القوى الغربية ودعم الأنظمة العربية ـ الاسلامية «المعتدلة» أو الموالية للغرب.

وعلى الرغم من أن السلوك السياسى الخارجى للسعودية قد شهد بعض التغير فى الثمانينات، خاصة فى العلاقات مع الكتلة الاشتراكية إلا أنه ظل محكوماً بثوابت ثلاثة هى: ١) التأكيد على الاسلام، حيث ظلت مدينة جدة المركز الرئيسى لمنظمة المؤتمر الاسلامى، ٢) التحالف الاستراتيجى الوثيق مع القوى الغربية الكبرى، ٣) دعم النظم المعتدلة الموالية للغرب فى العالم العربى ـ الاسلامى.

النمط العالمى:

تؤكد المؤشرات ـ مثل تبادل الزيارات، والتمثيل الدبلوماسى، والعلاقات التجارية ومشتروات الأسلحة ـ الخصائص السلوكية السابقة. فحتى أواخر الثمانينات، لم يكن هناك ثمة وجود لأى تمثيل دبلوماسى رسمى مع موسكو أو أى من بلدان الكتلة الشرقية. وكانت الزيارات الرسمية المتبادلة ـ على الرغم من بعض مظاهر التغير التى سوف نوضحها بعد قليل ـ منحازة صوب الغرب بصورة شبه مطلقة. ولم تزل الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة والمانيا وإيطاليا يشكلون أكبر خمسة شركاء تجاريين للسعودية (بلغ حجم المبادلات التجارية مع هذه البلدان نحو ٥١ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ ونحو ٤٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٦)(٥٠٠).

وفى مجال مشتروات الأسلحة، احتدمت المواجهة بين المملكة

والولايات المتحدة أكبر شركائها مهددة بذلك «العلاقات الخاصة» بين البلدين. ففي الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٢، وقعت السعودية ١٠٥ اتفاقية لشراء أسلحة، منها ٦١ اتفاقية مع الولايات المتحدة وحدها بلغت قيمتها ٣٤ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ مقارنة بما قيمته ٢و١ بليون دولار خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٧٢.[١٠١] أضف إلى ذلك صفقة الأواكس التي تم توقيعها في عام ١٩٨١ بما قيمته ٩ بلايين دولار، والتي سببت مشاكل بين الادارة الأمريكية واللوبي الموالي لإسرائيل داخل الكونجرس الأمريكي. واستمر الخلاف بين الكونجرس والادارة الأمريكية حول الدوافع السعودية وراء هذه الصفقة. كما استمرت المحاولات للسيطرة على السياسات السعودية في هذا الصدد. ولقد كشفت صحيفة «الواشنطن بوست» الصادرة في ١٠ أكتوبر ١٩٨٧ النقاب عن أنه بعد اسبوعين من المفاوضات توصلت ادارة الرئيس ريجان ومجلس الشيوخ الأمريكي إلى حل وسط حول مشروع بيع أسلحة للسعودية بما قيمته بليون دولار. ومع طرح الادارة الأمريكية هذا العرض رسمياً أمام الكونجرس في أواخر أكتوبر أضحى مضمون الحل الوسط معروفاً، والذي استبعد من الصفقة ١٦٠٠ من صواريخ «مافريك» والتي كان الخلاف شديداً حولها.[١٠٢] ومع ذلك، قرر الكونجرس في ديسمبر بحظر بيع طائرات F-1 SE وبعض المقاتلات الأخرى القادرة على شن الهجمات الأرضية. كما حدد القرار في نفس الوقت ما يمكن أن تحصل عليه السعودية من طائرات F-15s بستين طائرة فقط. أكثر من ذلك، ركز بعض أعضاء الكونجرس على تراخي القوات الجوية الملكية السعودية في نجدة السفينة الأمريكية «ستارك» عندما هوجمت من قبل احدى الطائرات العراقية بطريق الخطأ في الخليج في مايو ١٩٨٧.

وتحسباً لمثل هذه الرقابة العامة وخطورة الاعتماد على مصادر السلاح الأمريكية وحدها، بدأت الحكومة السعودية جهوداً مكثفة لتنويع مصادر أسلحتها. فقامت في البداية بشراء أسلحة من فرنسا ثم من بريطانيا في سبتمبر ١٩٨٥. وكان محور التركيز مع هذه الأخيرة على صفقة من طائرات «التورنيدو» المقاتلة جنباً إلى جنب مع نظام

للمساندة والتدريب بقيمة اجمالية بلغت ٢٧٥و٨ مليون دولار، مشكلة بذلك أكبر صفقة أسلحة عقدتها السعودية مع بريطانيا. غير أن اعتراض مجلس الشيوخ على مشتروات الأسلحة السعودية من الولايات المتحدة دفع بالمملكة إلى واحد من اكثر التحركات فى سياستها الخارجية حساسية، ألا وهو الاتفاق على شراء صفقة أسلحة من الصين تتضمن صواريخ متوسطة المدى ذاتية الدفع من طراز CSS2. ومما تجدر الاشارة إليه أن الأمير بندر - سفير السعودية لدى واشنطن - كان هو الذى طار إلى بكين فى رحلة سرية لانهاء إجراءات عقد هذه الصفقة. وفى يولية ١٩٨٨، أكد الملك فهد فى لقاء له مع القوات المسلحة السعودية استمرار جهود المملكة فى تنويع مصادر السلاح. ووفقاً لما أعلنته صحيفة «نيويورك تايمز» فى ٩ و ١١ يولية ١٩٨٦، تم توقيع اتفاق تفاهم بين كل من بريطانيا والسعودية بما قيمته ٣٠ بليون دولار. وعليه يمكن القول بأن الولايات المتحدة ستجبر على التخلى عن وضعها كأكبر دولة مصدرة للسلاح إلى السعودية إذا ما استمرت الجهود الرامية إلى تنويع مصادر السلاح على النحو السابق الاشارة إليه. ولعل الهدف من هذا التنويع هو حماية البلاد من «أى ابتزاز أو ضغوط».

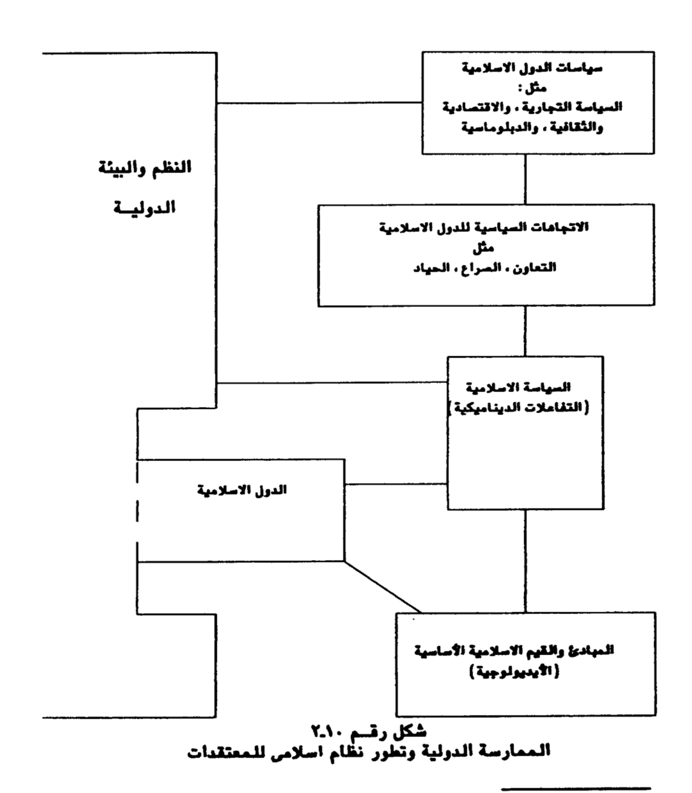
استمرت عملية تطبيع العلاقات مع الدول «الاشتراكية». ففى نوفمبر ١٩٨٨، وقع الأمير بندر والسفير الصينى لدى الولايات المتحدة مذكرة تفاهم فى واشنطن لانشاء مكاتب تجارية لكل من الطرفين فى عاصمة الطرف الآخر. وكانت العلاقات مع موسكو قد شهدت هى الأخرى تطوراً. فلم تعارض السعودية قيام العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وكل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة شركائها فى مجلس التعاون الخليجى. وفى عام ١٩٨٦، قام الشيخ زكى اليمانى وزير البترول السعودى بزيارة العاصمة السوفيتية موسكو التى عبرت عن رغبتها فى قيام علاقات دبلوماسية مع الرياض. غير أن القيادة السعودية أصرت على أن يكون هناك أولاً «موقف سوفيتى غير معاد للاسلام». وهو ما أوضحه فيما بعد الأمير سلطان وزير الدفاع بأنه يعنى ضرورة انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان. وفى عام ١٩٨٧، دُعى الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية لزيارة موسكو،

وتمت الزيارة بالفعل فى يناير ١٩٨٨ حيث تباحث فيها مع نظيره السوفيتي شيفرنادزه حول المسائل المتعلقة بحرب الخليج والأراضى المحتلة واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وعلى الرغم من عدم الاعلان عن قيام العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مع أواخر الثمانينات، فإن انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان فى عام ١٩٨٩ جاء نتيجة المساعى الطيبة التى قامت بها الحكومة السعودية. وعلى ذلك، بدأت مباحثات الطائف بين ممثلى المجاهدين الأفغان والإتحاد السوفيتى. أعقب ذلك تلميحة لها مغزاها من جانب الرياض تمثلت فى استقبال الملك فهد شخصياً لنائب وزير الخارجية السوفيتى فى ٥ ديسمبر ١٩٨٩. ومن هنا يمكن القول بأن الأسس الرئيسية لنظام المعتقدات الاسلامى والذى يحكم السلوك السياسى الخارجي للسعودية يعد أكثر تعقيداً مقارنة بالنمط السابق والذى يحكم توجه سياستها الخارجية، كما يتضح من الشكل رقم ١٠-٢.

الدبلوماسية الإقليمية:

يتمشى تركيز السعودية على العالم الغربى فى علاقاتها على المستوى العالمى مع معارضتها للنظم الراديكالية على المستوى الاقليمى. فلقد وقفت السعودية فى مواجهة الموجة الراديكالية المتمثلة فى المد القومى العربى للبعثيين والناصريين وذلك باصرارها على وحدة الأمة الاسلامية. ففى مايو ١٩٦٢، أعلن المؤتمر الاسلامى الدولى المنعقد بمدينة مكة المكرمة وبدعم من الحكومة السعودية أن «أولئك الذين ينكرون الاسلام ويشوهون دعوته بدعوى القومية هم الأعداء الحقيقيون للعرب الذين لا يمكن فصل أمجادهم عن أمجاد الاسلام».(١٠٣) وتمخض المؤتمر عن انشاء الجامعة الاسلامية العالمية وجعل من مدينة مكة مقراً لها بهدف مواجهة «كافة الأيديولوجيات والأفكار والعادات الغريبة عما جاء به الاسلام، ولتنسيق جهود المنظمات الاسلامية عبر العالم»(١٠٤) وفى عام ١٩٦٥، قام الملك فيصل بجولة زار خلالها عدداً من الدول الاسلامية شملت الأردن وماليزيا



شكل رقــم ١٠ـ٢
الممارسة الدولية وتطور نظام اسلامى للمعتقدات

المصدر:
AbdulHamid AbuSulayman, The Islamic Theory of International Relations (Herndon, Va.: The International Institute of Islamic Thought, 1987), p.132.

وباكستان بغية جمع شمل البلدان الاسلامية فى ائتلاف اسلامى لمواجهة التوجه القومى الثورى. ولقد أدت الهزيمة المصرية - السورية فى عام ١٩٦٧ إلى تنامى هذا التوجه السعودى . وأسفر عن عقد أول مؤتمر قمة إسلامى بمدينة الرباط بالمغرب فى عام ١٩٦٩.

ومع وفاة جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، كثفت السعودية من جهودها للقضاء على التوجه الثورى لمصر، والتخلص من ٢٠و٠٠٠ من الخبراء السوفييت الذين استدعاهم جمال عبد الناصر. وفى نوفمبر ١٩٧٠، أوفد الملك فيصل مستشاره الخاص ومدير مخابراته سراً لمقابلة الرئيس السادات لاقناعه بالابتعاد عن السوفييت مما يمهد الطريق لامكانية تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة،(١٠٥) والتى بمقدورها المساعدة فى حل الصراع العربى - الإسرائيلى. وما أن أبدى السادات استعداده لذلك حتى سارعت السعودية بابلاغ واشنطن. ولم يكن هذا الدور السعودى الوسيط بين مصر والولايات المتحدة إلا مظهراً من مظاهر التعاون المتزايد بين مصر والسعودية.

وكان الملك فيصل هو الزعيم العربى الوحيد الذى حاز ثقة كل من الرئيس السادات والرئيس الأسد لاخباره بالموعد المحدد لشن الهجوم المصرى - السورى ضد إسرائيل فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣. وخلال هذه الحرب نجحت السعودية فى التغلب على ترددها السابق فى استخدام سلاح البترول ضد الولايات المتحدة،(١٠٦) وكان لموقفها الدور الحاسم فى قرار الحظر البترولى. وفى أعقاب الحرب، قام محور القاهرة - الرياض - اعتماداً على القوة العسكرية والبشرية لمصر والقوة المالية للسعودية - بهدف الحيلولة دون قيام فكر ثورى أو ممارسات تهدد الوضع القائم.(١٠٧) وتطلب قيام المحور ضرورة بناء قوة عسكرية جاءت فى شكل الهيئة العربية للتصنيع، والتى جمعت بين الأموال الخليجية والقدرات الانتاجية لمصر.(١٠٨) وحتى عندما سار السادات فى دبلوماسيته المنفردة ووقع على اتفاقية فض الاشتباك الثانية مع إسرائيل فى عام ١٩٧٥ استطاعت السعودية تحقيق المصالحة

بين كل من مصر وسوريا. ومن ثم نجحت فى تجنب حدوث استقطاب فى العالم العربى. غير أنه مع استمرار السادات فى دبلوماسيته المنفردة وبلغ به الأمر حد الاعتراف بإسرائيل وجدت السعودية مخاطرة كبيرة فى الارتباط بسياساته.

ولعل أهم ما يميز الدبلوماسية السعودية فى فترة ما بعد حرب ١٩٧٣ هى ظهور «دبلوماسية الريال»، بما يعنيه ذلك من استخدام القوة البترولية السعودية متمثلة فى الريال والدولار فى تقوية ودعم الأنظمة الموالية للغرب، وحث النظم التى كانت متحالفة مع موسكو على التغيير. وتمثل كل من مصر والصومال نموذجين فى هذا الصدد. ولقد أظهرت جلسات الإستماع داخل الكونجرس الأمريكى حول قضية إيران - كونترا، والمتعلقة بمبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران بصفة خاصة لتمويل الكونترا والنظام الثورى الحاكم فى نيكاراجوا، كشفت عن مساهمة سعودية كبيرة فى هذا الصدد. إذ أوردت صحيفة النيويورك تايمز فى تقرير لها بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٨٧ أن السعودية ساهمت منذ مطلع السبعينات - بتوجيه من الولايات المتحدة - ببلايين الدولارات للحركات والحكومات الموالية للغرب والمناهضة للماركسية.

وكان طبيعياً أن نجد دائماً «تفسيراً اسلامياً يمكن أن تستند إليه القيادة السعودية فى تقديمها للدعم وتعاونها مع بلدان عربية اسلامية كمصر والصومال. غير أن التساؤل يثور حول بلدان أخرى ككينيا أو كوريا الجنوبية أو تايوان. ليس ذلك فحسب، بل يثور تساؤل آخر حول الصراع العميق مع أنظمة عربية أو اسلامية. وهنا يصعب الفصل بين المصالح العقائدية والجيوبوليتيكية وتقدم حالتا كل من ليبيا القذافى والنظام الاسلامى الثورى فى إيران مثالاً واضحاً للتداخل والتشابك بين العوامل العقائدية والاستراتيجية.

وعلى الرغم من ادعاء كل من ليبيا والسعودية بأن الاسلام هو أساس الحكم فى كل منهما، فإن الفجوة بين الرؤية الاسلامية المحافظة فى السعودية والرؤية الاسلامية الثورية فى ليبيا تجعل رؤية كل منهما

للعالم شديدة التباين. فالنظامان يميلان إلى الاختلاف بشدة حول كل شيء تقريباً بدءاً من العلاقات العسكرية مع عملائهما المعنيين حتى السياسة البترولية. فعلى سبيل المثال، طلبت الحكومة السعودية من الولايات المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٠ ارسال أربع طائرات من طراز «أواكس» لاستطلاع تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية ولاكتشاف أى تهديد محتمل لخطوط نقل البترول عبر الأنابيب أو للمملكة نفسها وذلك من خلال استخدام المطارات السعودية. وكان ذلك بمثابة فرصة أمام القذافى لتوجيه النقد اللاذع للقادة السعوديين. بل أكثر من ذلك، قام بحث المسلمين فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٠ على عدم القيام برحلة الحج فى ذلك العام لأن الأراضى السعودية والأماكن الاسلامية المقدسة بها «تحت الاحتلال الأمريكى»، كما حثهم على الجهاد لتحرير هذه الأماكن المقدسة.(١٠٩) ورد الملك خالد على القذافى قائلاً: «يؤسفنا أن تقف إلى جوار إسرائيل ـ عدوة الاسلام والمسلمين ـ فى معارضة طلب استدعاء طائرات الأواكس، لقد أثبت بموقفك هذا أنك رأس الحربة فى الهجوم على الاسلام ومقدساته»(١١٠) وبعد ثلاثة أيام، أعلن وزير الخارجية السعودى عن قرار بلاده بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا نظراً لأن القذافى «يستخف بالاسلام ويبذر بذور الفتنة بين المسلمين».(١١١) وعلى الرغم من أن الاسلام يبدو محور الخلاف بين الطرفين فإن وقوف ليبيا إلى جانب إيران يمثل السبب المباشر وراء الخلاف بين البلدين.

وبعد نحو عام ونصف دخلت الحكومتان السعودية والليبية فى حرب كلمات جديدة بسبب تباين وجهتى نظرهما حول السياسات البترولية. فلقد أذاع راديو طرابلس نقلاً عن القذافى أن السعودية تعمدت زيادة انتاجها من البترول «لخدمة المصالح الامبريالية للولايات المتحدة والتأثير سلباً على الدول الأخرى المنتجة له». وكما كان الحال بالنسبة للحرب الكلامية السابقة بين الطرفين امتد الخلاف إلى توجههما السياسى الخارجى. فمع مطلع شهر مارس من عام ١٩٨٢، دعى القذافى إلى الثورة فى السعودية قائلاً: «أن دخل السعودية من البترول والذى يبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً يتقاسمه ٥٠٠٠ من أمراء الأسرة الملكية

الحاكمة».(١١٢) وردت أجهزة الاعلام السعودية بالمثل. فنشرت صحيفة «المدينة» السعودية بان القذافى «قد أصاب العرب كالطاعون».(١١٣) واتهمته صحيفة «الندوة» باستخدام دخل ليبيا من البترول فى خدمة قضية العالم الشيوعى «بمساعدته للارهاب الدولى» بدلاً من مساعدة شعبه.(١١٤) ونهجت صحيفة الجزيرة نفس المنهج نقلاً عن إذاعة الرياض بأن العقيد القذافى «يمثل نموذجاً مثالياً للعميل الشيوعى». واتهمته بتمويل «الحركات الارهابية» فى العالم، وأنه «اغتال» الإمام موسى الصدر الزعيم الروحى للشيعة اللبنانيين.(١١٥) وفى ١١ مارس طالبت السعودية بطرد ليبيا من الجامعة العربية ومن منظمة الوحدة الأفريقية. اعقب ذلك قيام مجلس كبار العلماء السعوديين بوصف العقيد القذافى بأنه مرتد و «خادم مطيع للشيطان» يسخر علانية من تعاليم الاسلام، ويحض الحجاج على عدم الذهاب إلى مكة، وكرس نفسه لنشر الفوضى والشقاق.(١١٦)

وعلى الرغم من كل ذلك استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ فى أعقاب صدور تصريح مشترك فى كل من الرياض وطرابلس فى اليوم السابق يؤكد على الحاجة إلى تدعيم الصف العربى فى مواجهة العدو المشترك - اشارة إلى إسرائيل وقيامها بغزو لبنان. بيد أن هذا الاستئناف للعلاقات الدبلوماسية لم يغير شيئاً من التباين فى الرؤية العالمية للطرفين.

وخلال الثمانينات، حاولت كلتا الدولتين جاهدة أن تحول دون تصعيد الخلاف بينهما فى وجهات النظر إلى صدام. فلم تكن السعودية راغبة فى شن حرب أيديولوجية على جبهتين فى وقت واحد ضد إيران وليبيا. ولم تكن لترغب فى مساعدتهما على الدخول فى تحالف ضدها. كما أن القذافى أضحى فى موقف الدفاع وزادت عزلته بسبب الحملة التى أثارتها الولايات المتحدة ضد «الارهاب الدولى». وكان من الطبيعى أن يفكر فى الدعم السياسى والدبلوماسى للسعودية، خاصة بعد الهجوم الأمريكى على ليبيا فى عام ١٩٨٦. فى البداية، لم تكن ليبيا راضية عن الموقف السلبى ازاء الهجوم الأمريكى عليها. غير أن

ذلك لم يكن يميز موقف السعودية وحدها، بل معظم البلدان العربية تقريباً. ومن ثم استبعدت ليبيا تصعيد خلافها مع السعودية أو خلق اضطرابات أثناء موسم الحج.

وعلى العكس، وافقت السعودية على طلب ليبيا الدعوة لعقد اجتماع قمة عربي لدراسة الهجوم الأمريكي على ليبيا، وكذلك «كافة صور الهجوم الأخرى الموجهة نحو الأمة العربية» (الاشارة هنا إلى استمرار إيران في حربها ضد العراق). غير أن سوريا أعاقت انعقاد مثل هذه القمة. وعلى الرغم من استمرار الخلاف بين كل من ليبيا والسعودية حول السياسات البترولية، استمر تبادل الرسائل بين القيادة السياسية في البلدين حتى بلغت عشرة رسائل في عام ١٩٨٦.(١١٧) ليس ذلك فحسب، بل كانت هناك بعض الزيارات المتبادلة بين الطرفين - وإن لم تكن على مستوى القمة، إذ قام وزير الخارجية الليبي بزيارة للرياض بعد نحو عام من الغارة الأمريكية على ليبيا.

أما بالنسبة لإيران الثورة، فهي قوة خليجية رئيسية في منطقة غاية في الحساسية الاستراتيجية بالنسبة للسعودية. فقبل وصول الخميني إلى السلطة، كانت العلاقات السعودية - الإيرانية تسير في اتجاهات متضاربة. فمن ناحية، يتضح من تدفق الأسلحة إلى كل من البلدين أنه كانت هناك منافسة وخوف متبادل بينهما. ومن ناحية أخرى، كان لديهما مصلحة مشتركة في منع الثورات السياسية والأفكار الراديكالية - سواء من العراق أو اليمن الجنوبي - من التأثير سلباً على هياكل السلطة السياسية التقليدية القائمة في كل منهما أو توازن القوى في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج ككل. وخلال فترة حكم الملك فيصل (١٩٦٤-١٩٧٥)، أدت هذه المصلحة المشتركة إلى قيام علاقات روتينية على أساس من الصداقة والاتفاق الضمني حول «مناطق النفوذ». ويبدو أن السعوديين قد مُنحوا حرية الحركة في شبه الجزيرة العربية بينما أطلق لإيران العنان لأن تتفوق في مياه الخليج.(١١٨)

وعندما ازدادت المقاومة لنظام الشاه خطورة فى ١٩٧٨-١٩٧٩، لم يتعد رد الفعل السعودى اعتبار ما يحدث شأناً داخلياً من شئون إيران.(١١٩) ومع ذلك يمكن القول بأن التصريحات الرسمية السعودية كانت فى جانب نظام الشاه استناداً إلى إعتبارات الشرعية. وشجب كثير من المعلقين السعوديين التحالف بين العناصر الدينية المتطرفة المؤيدة للأفكار الهدامة وبين حزب توده الشيوعى الذى قوض حكم السلطة الشرعية. كما أدانوا الإمام الخمينى وأنصاره لتبنيهم هذه الأفكار الخاطئة الهدامة. كما انتقدوا تورطه وثقته فى الشيوعيين.(١٢٠) وما أن سقط نظام الشاه وتحقق للخمينى السيطرة على مقاليد الحكم فى البلاد حتى رأى السعوديون فى نظامه تهديداً خطيراً وحالاً لبلادهم.

أولاً، وجهت نداءات متكررة من قبل حكام طهران للاطاحة بالنظام السعودى ارتبطت بها حملات دعائية بين الشيعة فى منطقة الإحساء السعودية وبين الحجيج فى مكة. ثانياً، رأى السعوديون فى الموقف الثورى الإيرانى حالة من عدم التيقن المتزايد والذى لا يمكن الاستهانة بها فيما يتعلق بأمن الخليج بصفة عامة ومضيق هرمز بصفة خاصة. ثالثاً، كانت هناك تهديدات إيرانية ضد بعض إمارات الخليج اعتبرتها السعودية مناطق ضعف. وفوق كل ذلك، كان هناك احياء للادعاء الإيرانى بتبعية البحرين لها على أسس تاريخية ودينية.(١٢١)

ومع اندلاع الحرب بين إيران والعراق فى سبتمبر ١٩٨٠، كان من الصعب على حكام الرياض الاختيار بين نظامين راديكاليين. وتمسكوا بدلاً من ذلك بمبدأ التضامن الاسلامى. فأكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية فى لقاء له بنيويورك فى ٥ أكتوبر ١٩٨٠ موقف بلاده غير المنحاز بالنسبة للحرب العراقية - الإيرانية. وأصر على «ضرورة انهاء الصراع بين الدولتين المسلمتين الشقيقتين فى أسرع وقت ممكن قائلاً: إنه ليس صراعاً يمكننا فيه أن نؤيد جانب ضد آخر لنحصل على ميزة ما .... إنه صراع يتقاتل فيه الأشقاء».(١٢٢)

غير أن صانعى السياسة السعوديين قد أكدوا فى ديسمبر ١٩٨١ على تهديد نظام الخمينى لدول الخليج ولشرعية الأنظمة القائمة فيها. وهنا بدأت العلاقات بين السعودية وإيران فى التدهور. ففى الأول من ديسمبر ١٩٨١ ردت صحيفة «عكاظ» السعودية على هجوم الخمينى

على خطة الملك فهد ذات النقاط الثمانية لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط. واتهمت المقالة الافتتاحية للصحيفة الإمام الخمينى بالتعاون مع إسرائيل لاستنفاذ القوة العراقية واستبعادها من الصراع ضد إسرائيل.(١٢٣) وفى ذات الشهر، وفى أعقاب محاولة انقلابية فى البحرين (يزعم البعض أن لإيران ضلع فيها) وقع الأمير نايف بن عبد العزيز اتفاق أمن مع البحرين. واتهم إيران بتدريب وتسليح وتمويل العناصر الارهابية بهدف زعزعة الاستقرار فى منطقة الخليج.(١٢٤) وأعلن أن «الإيرانيين قالوا بأنهم لا يريدون أن يقوموا بدور رجل الشرطة فى الخليج أصبحوا هم ارهابيو الخليج».(١٢٥) وعلى ذلك «وضعت السعودية كافة امكانياتها فى خدمة أمن البحرين».(١٢٦) ولم تعد الحرب العراقية ـ الإيرانية فى نظر السعوديين منذ هذه اللحظة حرب بين أشقاء. بل رأى الأمير نايف أن حرب العراق ضد إيران «ليست دفاعاً عن الأرض والسيادة فقط، بل أيضاً دفاعاً عن الأمة العربية بأسرها». ومن ثم «فإن السعودية تقف إلى جانب العراق ... فى مواجهة الخطر الموجه ضد العرب».(١٢٧) ترتب على ذلك قيام السعودية والعراق فى ٢٦ ديسمبر ١٩٨١ بتوقيع اتفاقية لانهاء النزاع على الحدود بينهما والذى استمر نحو ستين عاماً وسط مظاهر تنامى التعاون بين الدولتين ضد إيران.(١٢٨)

ولقد أظهرت الاضطرابات التى قام بها الحجاج الإيرانيون ضد النظام السعودى، والتصريحات المتكررة للخمينى بأن النظام الملكى يتعارض مع المعتقدات الاسلامية، أظهرت مدى التباين بين وجهتى نظر البلدين حول الاسلام. وكان هذا هو السبب الرئيسى وراء وقوف السعودية وبلدان الخليج العربية الأخرى إلى جانب العراق ومكنته من استمراره فى الحرب ضد إيران.

وكان طبيعياً أن يساعد هذا التهديد الإيرانى المدرك على وقوف السعودية إلى جانب العراق فى حرب الخليج الأولى. وعبر الخمينى بصورة متكررة عن نية الجمهورية الاسلامية فى إيران على تصدير نموذجها الثورى وتوسيع رقعة الحرب لتشمل البلدان الخليجية

المحافظة. وساعدت إيران على زيادة حدة المخاوف السعودية من التهديدات الإيرانية من خلال بعض المواجهات العسكرية المتقطعة فى الخليج (الهجمات الإيرانية المتعددة ضد سفن نقل البترول السعودية والكويتية). وفى عام ١٩٨٤، أسقطت احدى طائرات سلاح الجو الملكى السعودى طائرة إيرانية. غير أن القطيعة التامة بين البلدين لم تحدث بعد. بل على العكس، قدمت السعودية فى ديسمبر ١٩٨٦ بعض التنازلات فى اطار منظمة الأوبك فيما يتعلق بأسعار البترول واستراتيجية الانتاج لم يسعد بها الإيرانيون فقط، بل مهدت الطريق لتحسين أوضاع كافة دول الأوبك فى عام ١٩٨٧.

غير أن هذا السلوك السعودى لم يضع حداً سواء للجدل المذهبى المستمر أو وقف تصعيد المواجهة بين البلدين. فعلى سبيل المثال، استغلت أعداد متزايدة من الحجاج الإيرانيين مناسبة الحج فى رفع صور الإمام الخمينى والتمجيد بالاسلام الثورى. وكان طبيعياً أن تقع المصادمات مع جهاز الشرطة السعودى. ففى احدى المواجهات (يولية ١٩٨٧) قتل نحو ٤٠٠ شخص فى الإضطرابات، من بينهم نحو ٢٧٥ إيرانياً. بينما على جبهة الخليج دخلت التهديدات العسكرية الإيرانية حيز التنفيذ - خاصة ضد الكويت، الأمر الذى تطلب فى النهاية التدخل الأمريكى المباشر فى الخليج والمواجهة مع إيران. وفى نفس الوقت، استمرت السعودية وبلدان الخليج العربية الأخرى فى تقديم دعمها المالى للعراق، والذى بلغ مع عام ١٩٨٧ نحو ٤٠ بليون دولار - بما فى ذلك ٢٥ بليون دولار نقداً، لمساعدته فى التغلب على الانخفاض الضخم فى عوائده البترولية. ومع عام ١٩٨٨، وبعد فترة وجيزة من وقف إطلاق النار فى الحرب العراقية - الإيرانية، قررت الحكومة السعودية تحديد نسب معينة للحجاج، خاصة الإيرانيين. ليس ذلك فحسب، بل قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع طهران فى أبريل ١٩٨٨. وذكر التصريح السعودى الصادر فى هذا الشأن أن «السياسة الإيرانية تجاه المملكة - بما فى ذلك المحاولات الرامية إلى تهريب المتفجرات إلى داخل المملكة - لا تتفق والقواعد الدبلوماسية وضد مبدأ الاحترام المتبادل وحسن الجوار»(٢٩).

وكان من الممكن أن يؤدى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران فى ١٩٨٨ ووفاة الخمينى فى يونية ١٩٨٩ إلى احياء محاولات تحسين العلاقات بين السعودية وإيران، خاصة وأن الأولى ماتزال ترغب فى اظهار نفسها كصانع سلام محايد بين العراق وإيران، وترغب فى لعب دور توفيقى على غرار محاولات الوساطة التى قام بها الملك فهد بين الجزائر والمغرب فى عام ١٩٧٨ على سبيل المثال. غير أنه لم يكن من الممكن - أخذاً فى الاعتبار الأقليات الشيعية الكبيرة نسبياً فى بلدان الخليج - تخفيف حدة المواجهة. إذ أن ذلك لم يكن بمقدوره وضع حد للخلاف العقائدى أو حتى الاتهامات المتبادلة بين الطرفين حول الأنشطة الهدامة . ولم يكن بالامكان تغيير نمط التحالفات والصراع فى الخليج إلا من خلال هزة جيوبوليتيكية عنيفة.

وتعد منطقة الخليج منطقة حساسة بالنسبة للسعودية. فالعلاقات الحالية بين بلدان الخليج لها جذورها التاريخية الضاربة فى العلاقات بين القبائل والأسر. فعندما هزم آل الرشيد آل سعود فى القرن التاسع عشر لاذ الأخيرون بآل الصباح فى المنطقة المعروفة بالكويت الآن. ومنها بدأ الملك عبد العزيز محاولاته لاسترداد سيطرة آل سعود فى عام ١٩٠٢. ومع ذلك، أضحى ظهور القوة البترولية هى المحرك الرئيسى الذى يحكم العلاقات بين دول المنطقة فى السبعينات والثمانينات من هذا القرن. وفى هذا الصدد يذكرنا عبد الله بشارة - الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى - أن المشروع الرسمى جاء فى مايو ١٩٧٦ من الشيخ جابر الصباح أمير الكويت.(١٣٠) وكان المشروع آنذاك يتضمن كلاً من العراق وإيران اللذين حضر وزير خارجية كل منهما الاجتماع التحضيرى فى مسقط بعمان فى ١٩٧٧. ومع الثورة الإيرانية واندلاع الحرب بين العراق وإيران تغيرت فكرة المجلس الخليجى. وباستبعاد الدولتين المتحاربتين - إيران والعراق - أعطى المشروع للسعودية الفرصة لأن تكون القوة الاقليمية البارزة فى مشروع المجلس المقترح. وهنا نحت السعودية ترددها حول اتفاقيات الأمن الجماعى جانباً، ووجهت الدعوة فى ٤ فبراير ١٩٨١ إلى وزراء خارجية الدول

الخليجية الخمس الصغرى (البحرين، الكويت، عمان، قطر، والإمارات العربية المتحدة) للاجتماع بمدينة الرياض. وتمخض الاجتماع عن قيام آلية لمجلس خليجي مقره الرياض. وخلال الثمانية عشر شهراً الأولى التى أعقبت انعقاد أول قمة خليجية فى أبو ظبى فى ٢٥ مايو ١٩٨١ عقد ما لا يقل عن أربعة وثلاثين اجتماعاً بين وزراء الدول المعنية ولجانها المتخصصة.(١٣١) ويهدف المجلس ـ كما يؤكد أول اعلان صدر عن لقاء القمة ـ إلى التنسيق بين الدول الأعضاء فى مجالات السياسة الخارجية وشئون الدفاع والجوانب الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار فى منطقة الخليج. غير أن تأسيس ودور هذا المجلس يتعدى الأهداف الاقليمية للدبلوماسية السعودية.(١٣٢) ويجب أن تكون أهداف المجلس ـ كما يؤكد أحد الأساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة(١٣٣) ـ فى اطار الاستراتيجية العالمية والسياسة البترولية السعودية. ولعل الموقف السعودى خلال الوفرة التى شهدها سوق البترول فى ١٩٨٢ـ١٩٨٣ يمثل أصدق تعبير عن ذلك.

الأوبك والسياسة البترولية:

وازاء الأزمة التى خلقتها الوفرة البترولية العالمية وانخفاض أسعاره خلال الثمانينات أضحت الدول الثلاث عشرة الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) عرضة لمنافسة بعضها البعض فى السوق العالمى. فلقد أدى زيادة انتاج البترول من بحر الشمال وآلاسكا والمكسيك إلى انخفاض نصيب الأوبك فى السوق العالمى للبترول من ٦٨٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ٤٦٪ مع نهاية عام ١٩٨٢. وبالتالى، انخفاض مواردها المالية من ١٠٩ بليون دولار فى أوج قمتها عام ١٩٨٠ إلى عجز يقدر بنحو ١٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٢.(١٣٤) وعليه، انفض اجتماع ممثلوا دول الأوبك فى أواخر يناير ١٩٨٣ دون ما توصل إلى أى اتفاق، الأمر الذى تكهن معه بعض المراقبين بنهاية الأوبك.

وفى ظل هذه الظروف، كانت دعوة السعودية لاجتماع وزراء بترول دول مجلس التعاون بالرياض فى الفترة ٢٠ـ٢٣ فبراير ١٩٨٣. إذ أن

هذه البلدان مجتمعة تستحوذ على القسم الأعظم من انتاج البترول وعوائده. وبالتالى فإن بامكانها التكيف بسهولة مع التقلبات فى سوق البترول العالمى. ألم يؤكد الشيخ زكى اليمانى وزير البترول السعودى فى خريف عام ١٩٧٥ على أن كل ما تحتاج إليه بلاده «لتدمير» الدول الأخرى الأعضاء فى الأوبك لا يعدو أن تزيد من انتاجها من البترول إلى أقصى طاقة ممكنة؟[١٣٥] وبالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجى البترولية الأخرى، تعد السعودية بكل تأكيد فى مركز يسمح لها بالتأثير على قرارات الأوبك سواء فيما يتعلق بمستويات الانتاج أو الأسعار.

وانطلاقاً من ثقتها بالتأثير الحاسم للائتلاف المساند لها أدارت السعودية دبلوماسيتها على نحو غاية فى الدقة والكياسة. فعندما وافق وزراء بترول دول المجلس على سعر منخفض لم تعلن الرياض عن هذا السعر فى السوق العالمى حتى اجتماع «الفرصة الأخيرة» للدول الأعضاء فى الأوبك للاتفاق حول سعر موحد ومستويات انتاجية معينة. وعندئذ اقترحت السعودية الدعوة لاجتماع آخر. وبعد نحو قرابة شهر من الاجتماع، أعلن د. العتيبة وزير بترول دولة الإمارات العربية المتحدة - رئيس منظمة الأوبك آنذاك - عن قرار بلاده بزيادة انتاجها من البترول بنسبة ٤٥٪ لمواجهة العجز المتضخم فى ميزان مدفوعاتها.[١٣٦] وكانت الرسالة واضحة، ألا وهى أن بلدان الخليج على استعداد لاغراق السوق. وعندئذ لم يكن أمام دول الأوبك إلا أن تختار بين قبول القرار الذى اتخذه الائتلاف الذى تقوده السعودية أو الدخول فى حرب أسعار فى السوق العالمية مع احتمال خسارتها وتوجيه اللوم لها بزوال الأوبك. وعليه، عندما تقابل أعضاء الأوبك فى لندن فى مارس ١٩٨٣ تم التوصل إلى اتفاق بتخفيض الانتاج إلى ٢٥و١٧ بليون برميل يومياً وخفض السعر الرسمى من ٣٤ إلى ٢٩ دولار للبرميل. وبهذه الصورة استطاعت السعودية أن تعيد «الاستقرار» إلى السوق العالمى للبترول.

مارست السعودية أيضاً دور «المنتج الموازن» أو «القابض على

الميزان» خلال أكثر الأزمات البترولية خطورة فى عام ١٩٨٦ عندما انخفض نصيب بلدان الأوبك فى السوق العالمية للبترول فى الوقت الذى كان فيه نصيب الدول المنتجة غير الأعضاء فى الأوبك مثل بريطانيا والمكسيك ومصر فى تزايد. فضلاً عن ذلك شهدت أسعار البترول تقلبات حادة. إذ انخفضت من ٢٥ دولار للبرميل فى ديسمبر ١٩٨٥ إلى عشرة دولارات فقط فى غضون أشهر قليلة لترتفع من جديد إلى ١٨ دولاراً مع نهاية عام ١٩٨٦. وكان السبب الرئيسى وراء هذه التقلبات صعوبة اتفاق الدول الأعضاء فى الأوبك حول تحديد حصصها الانتاجية. إذ انخفضت العوائد البترولية للغالبية العظمى منهم مسببة عجزاً فى الموازنة يصعب تحمله. الأمر الذى نجم عنه بعض حالات «الغش» من جانب بعض الدول الأعضاء التى ذهبت فى انتاجها إلى أبعد من الحصص المتفق عليها. وكان رد فعل السعودية لذلك قوياً.[١٣٧] إذ أعلن محمود أبو الخيل وزير المالية أن المملكة «تفكر دائماً فى استعادة الاستقرار لأسعار البترول على حساب مصالحها. لقد تعلمنا الدرس .... ولن نضحى مرة أخرى بتخفيض انتاجنا للتأثير على الأسعار العالمية للبترول». وأكد الشيخ زكى اليمانى «لقد تخلينا إلى الأبد عن دور المنتج الموازن؛ نريد مزيداً من تدفق الأموال لخزانتنا لأننا نواجه كساداً لايمكننا تحمله». وعليه زادت السعودية انتاجها من البترول من مليونى برميل إلى أكثر من ستة ملايين برميل يومياً، وهبط السعر من ٢٥ دولار إلى ١٠ دولارات للبرميل. وعلى أثر ذلك، وجدت الدول المنتجة الأخرى نفسها فى موقف مالى صعب للغالية. وكان رد الفعل الإيرانى أكثرها وضوحاً، حيث وجدت فى التصرف السعودى تهديداً لا يقل خطورة عن التهديد العسكرى العراقى. واعتبر أحد كبار المسئولين الإيرانيين أن «زيادة إنتاج البترول بلا قيود بما يؤدى إلى انخفاض الأسعار على هذا النحو يعد عملاً عدائياً، إنه بمثابة اعلان الحرب علينا بهدف تقليل قدرتنا على الاستمرار فى الحرب ضد العراق».[١٣٨] وبعد اجتماعات متكررة لدول الأوبك تحقق قدر من الاستقرار فى حصص الانتاج على الرغم من أن انتاج بعض البلدان مثل الكويت والإمارات قد فاق الحدود المقررة فى الوقت الذى رفض فيه العراق قبول الحصة المقررة له إلا إذا التزمت إيران بانتاج نفس الحصة.

وبحلول شهر مارس ١٩٨٨ أضحت أسعار البترول ١٥ دولار للبرميل. وعرضت الدول المنتجة للبترول غير الأعضاء فى الأوبك خفض انتاجها بنسبة ٥٪ بشرط أن تلتزم الدول الأعضاء في الأوبك بخفض انتاجها بنفس النسبة. غير أن السعودية أصرت على أنه يجب احترام الحصص المقررة للانتاج أولاً. وعندما انخفض السعر إلى ١٢ دولاراً للبرميل في أكتوبر قرر ممثلوا الأوبك فى نوفمبر تخفيض الانتاج وأعطوا حصصاً انتاجية متساوية لكل من إيران والعراق. وبحلول يونية ١٩٨٩ ارتفعت أسعار البترول إلى ١٨ دولاراً للبرميل. ومن ثم كان الوقت قد حان مع تحسن ظروف السوق العالمية لامكانية زيادة الحد الأقصى لانتاج دول الأوبك من ١٨و٥ مليون برميل يومياً إلى ١٩و٥ مليون برميل يومياً. ويبدو أن السعودية قد نجحت فى أن تنجو - داخلياً واقليمياً - من أسوأ أزمة كان يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على اقتصاديات البلاد واستراتيجيتها.

خاتمة: مواجهة التغير:

ترتبط منظومة السياسة الخارجية السعودية - أى العناصر المكونة لكل من التوجه الخارجي والسلوك الدولى - ارتباطاً وثيقاً بنمط نشأة الدولة السعودية واطارها الجيوبوليتيكى، كما ترتبط بجدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من تعدد النواحي الايجابية - الروحية والمادية - تعد السعودية وفقاً لادراك صانعى السياسة ومعايير الموضوعية دولة على درجة عالية من الانكشاف والقابلية للاختراق. ولقد استطاعت المملكة التغلب على مظاهر الانكشاف والقابلية للاختراق خلال السبعينات كنتيجة لصعودها السريع والمؤثر إلى ساحة الاقتصاد العالمى. فخلال نحو عقد من الزمان بلغت الزيادة فى عوائد البلاد ثمانية وثلاثين ضعفاً (من ٧و٢ بليون دولار فى عام ١٩٧٢ إلى ١٠٢ بليون دولار فى عام ١٩٨١). غير أن هذا الذى يبدو ثراءاً وغنياً فى الظاهر هو فى ذات الوقت جزءاً من المشكلة بسبب اعتماده على سلعة واحدة هى البترول.

ومن ثم فإن اقتصاديات البلاد وحياة أهلها اليومية تضحى رهينة لعوامل ومتغيرات أبعد من قدرتها على التحكم فيها، وفي مقدمتها التقلبات في السوق العالمى، وتصرفات ومواقف المنتجين الآخرين. حتى أن الدول غير الأعضاء في الأوبك مثل بريطانيا والمكسيك ومصر يمكن أن يكون لهم تأثير على الانتاج العالمى من البترول. ولا تحتاج دروس الثمانينات إلى مزيد من الايضاح في هذا الشأن.

وإذا كانت الموارد المالية ضرورية للحفاظ على الأصدقاء وردع الأعداء، ليس فقط خارج بل داخل السعودية بانقساماتها المجتمعية، فإن انخفاض هذه الموارد - الحقيقية أو المدركة - يزيد من مظاهر انكشافها وقابليتها للاختراق. فمثل هذه الانخفاضات أو التقلبات تقلل بالقطع من امكانية التخطيط والموازنة. فعلى سبيل المثال، لم يتم وضع الموازنة لعام ١٩٨٦-١٩٨٧ إلا بعد نحو خمسة أشهر من موعدها المفترض. ولم يتعد الانفاق الحكومى الشهرى ١:١٢ مما كان عليه الوضع في موازنة العام السابق. وكانت النتيجة توقف المشروعات الحكومية الملحة في بلد مايزال في حاجة إلى تطوير بنيته الأساسية.

في عام ١٩٧٨، كان لدى ولاية ماسشوتس - والتى تبلغ مساحتها ١:١٠٠ من مساحة السعودية - نحو ٣٢٠٠٠ ميل من الطرق المعبدة، أو أكثر من ٥٠ في المائة مما كان لدى السعودية في ذلك الوقت .... إسرائيل - والتى تبلغ مساحتها أيضاً ١:١٠٠ من مساحة السعودية كان لديها نحو ٤٠ ضعفاً من الطرق المعبدة عما كان متاحاً لدى المملكة.(١٣٩)

بالتأكيد، لقد تحقق للسعودية الكثير منذ ذلك الوقت. غير أن هذه الأرقام تبرز لنا نقطة البداية، ومن ثم ما يجب عمله لتحقيق أهداف التنمية. هذه الأهداف التنموية لم يكن من الممكن تحقيقها في الثمانينات - تماماً مثل السبعينات - إلا من خلال تعيين واستخدام عمالة أجنبية ماهرة وعادية. يضاف إلى جوانب الضعف هذه الاعتماد الشديد على سلعة واحدة وعلى عدد محدود من الشركاء التجاريين، والحاجة إلى بنية أساسية وتنمية الموارد البشرية. فضلاً عن البيئة الدولية المتغيرة على كلا المستويين الاقليمى والعالمى وحاجة المملكة إلى التعامل مع كل هذه المشاكل.

وربما أدت أحداث الثمانينات إلى التخفيف من وطأة هذه الضغوط على صانعى القرار السعوديين. ففى عام ١٩٨٨، تخلى السوفييت عن أفغانستان. كما شهد العام نفسه وقف إطلاق النار بين كل من العراق وإيران. وعودة مصر رسمياً إلى مختلف أجهزة النظام العربى فى عام ١٩٨٩. كما يبدو أن الوضع قد انعكس بالنسبة للوفرة البترولية وانخفاض السعر. باختصار، لقد استطاعت المملكة أن تجتاز الكثير من الصعاب خلال الثمانينات. وينبغى أن تزيد هذه الخبرة من قدرتها على التعامل مع الأزمات خلال التسعينات. وهى أزمات قادمة لا محالة.

وبالفعل توالت الأزمات متلاحقة. ولقد شهد صيف عام ١٩٩٠ بالتأكيد واحدة من أصعبها وأخطرها أحدثت هزة سياسية عنيفة مع قيام العراق بغزو الكويت وضمها إليه فى الثانى من أغسطس. بالنسبة لصانعى القرار السعوديين، لقد اختفى أحد أعضاء مجلس التعاون الخليجى سياسياً. علاوة على ذلك، فإن تبرير العراق لما أقدم عليه وهجومه الاعلامى على نظام الصباح بنى على أسس تنطبق تماماً على السعودية كما تنطبق على الكويت: دولة بترولية غنية تحكمها أسرة ملكية اعتماداً على أصول قبلية. وعلى الرغم من اعلان العراق أن قواته لن تعبر الحدود إلى السعودية، إلا أن هجوم العراق على النظام الحاكم فى الكويت بثروته الضخمة ونمط حياته المرفه وسط محيط من الفقر والاحباط كان بمثابة هجوم غير مباشر على نفس النمط من المظاهر المعيشية للسعودية والدول الخليجية الأخرى. وبالتالى يمكن القول بأن شرعية النظام السعودى أضحت عرضة للخطر وشعرت البلاد بالتهديد.

فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من انفاق المملكة الضخم على الدفاع فإنها بدت غير قادرة على الوقوف أمام تهديد عراقى محتمل. وفى تحرك سريع وغير عادى قبلت السعودية تواجد قوات أمريكية بأعداد ضخمة فوق أراضيها بكامل ترسانتها العسكرية.

وعلى العكس من التلكؤ السعودى المعتاد فى اتخاذ القرار جاء القرار فى هذه المرة سريعاً وواضحاً. وبدت الصور الملتقطة بالأقمار

الصناعية حول تمركز القوات العراقية والتى جلبها معه وزير الدفاع الأمريكى مفروضة على النخبة الحاكمة السعودية. وبدا واضحاً نفوذ الأمراء الشباب، خاصة الأمير بندر - سفير المملكة النشط لدى الولايات المتحدة، والذى سبقت الاشارة إلى دوره المحورى فى اتمام صفقة الصواريخ الصينية - السعودية السرية.

وعلى الرغم من أنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى استنتاجات دقيقة فى مثل هذا الموقف حول تطور السياسة الخارجية السعودية، إلا أنه يبدو أن الجيل الثانى من الأمراء يمكنهم التصرف بسرعة وحسم فى مواجهة مثل هذه التهديدات الخطيرة. فالسعودية تبدو اليوم فى مفترق طرق. ومن المؤكد أن تترك هذه الأزمة أثراً واضحاً على تفكيرها الاستراتيجى ونمط صنع القرار فيها، وحتى تطورها السياسى.

هوامش الفصل العاشر

١) أنظر في هذا الخصوص على سبيل المثال:
The Middle East and North Africa, 1982-1983 (London: Europa Publications, 1982), PP.677-705; David Holden and Richard Johns, The House of Saud (London: Pan Books, 1982); Robert Lacey, The Kingdom (New York: Avon Books, 1982).

٢) Malcolm C. Peck, "The Saudi-American Relationship and King Faisal", in Willard A. Beling (ed.), King Faisal and the Modernisation of Saudi Arabia (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), PP.235-236.

٣) Ibid., PP.238-239.

٤) Ibid.

٥) أنظر فيما يتعلق بالعملة السعودية (الريال): Lacey, op. cit., PP445-457.

٦) South, July 1988, PP.9-12.

٧) Holden & Johns, Op. Cit., P.385
ويؤكد هلمز أن «غياب طبقة الفلاحين المرتبطة بالأرض، وإندماجها في الهيكل الحضري ثبطت من رغبة العثمانيين - ثم البريطانيين - إلى حد كبير في السيطرة على منطقة نجد»، راجع:
Chirstine M. Helms, The Cohesion of Saudi Arabia (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1981), P.58.

٨) Saad E. Ibrahim and Donald P. Cole, "Saudi Arabian Bedouin," Cairo Papers in Social Science, 1, 5, 1978, P.3
في تحليله المتعلق للإقتصاد السعودي، قدر الملاخ نصيب الزراعة من اجمالي الدخل القومي بنحو ٨و٥ في المائة في نفس الفترة، أنظر:
Ragaei El-Mallakh, Saudi Arabia: Rush to Development (London: Croom Helm, 1982), P.85.

٩) Middle East and North Africa, 1982-1983, PP.677-705.

١٠) The World Bank, World Development Report 1982 (London and New York: Oxford University Press, 1982), P.110.

١١) El-Mallakh, op. cit., P.169.

١٢) Ibid., P.116.

١٣) راجع أحدث الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في:
Summer Scott Huyette, Political Adaptation in Saudi Arabia (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985).

١٤) Helms, op. cit., P.60.

١٥) Ibrahim and Cole, op. cit., P.3.

١٦) لقد حكم عبد العزيز المعروف بابن سعود البلاد لأكثر من خمسين عاماً (١٩٠٢-١٩٥٣). وأعقبه بعد وفاته أبنائه سعود (١٩٥٣-١٩٦٤)، وفيصل (١٩٦٤-١٩٧٥)، وخالد (١٩٧٥-١٩٨٢) وفهد (١٩٨٢-).

١٧) John S. Habib, Ibn Saud's Warriors of Islam (Leiden, Netherlands: E. J. Brill, 1978), P.19.

١٨) Ayman Al-Yassini, "Saudi Arabia: The Kingdom of Islam", in Carlo Caldarola (ed.), Religions and Societies: Asia and the Middle East (The Hague, Netherlands: Modton, 1986), P.6
وأذكر بكل العرفان والامتنان ما قدمه لي د. الياسيني من مساعدة إذ أتاح لي الاضطلاع على مقالته القيمة قبل نشرها، وكذلك مقالة أخرى حول الاسلام والسياسة الخارجية السعودية

١٩) استخدم اصطلاح الهجرة immigration لأول مرة للاشارة إلى هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة لمؤسس الدولة الاسلامية الأولى. ومن ثم فقد اصطبغ الاصطلاح بصبغة دينية وعاطفية.

٢٠) Helms, op. cit., P.130.

٢١) Al-Yassini, op. cit., P.6.

٢٢) وعلى الرغم من أن هذا الرقم ليس دقيقاً، فإن هذا المؤلف استطاع أن يحدده بـ ٢٢٢، أنظر:
Habib, Op. Cit., P.58.

٢٣) Helms, op. cit., P.138.

٢٤) Habib, op. cit., P.30.

٢٥) Helms, op. cit., P.78.

٢٦) David E. Long, "King Faisal World View", in Beling, Op. Cit., PP.177-178.
وفي ٢٠ أبريل ١٩٦٣، وفي أوج قمة الحرب الباردة العربية والصراع في اليمن، كرر الملك فيصل: «نحن نمد أيدينا ... ونفتح قلوبنا لكل الأخوة العرب .... وعلى استعداد لأن نحقق الهدف الذي حددناه لأنفسنا، وهو إتمام الوحدة العربية، ولكننا لا يمكن أن ننسى بحال من الأحوال أن هذا البلد ... ووضعه الجغرافي وما يضمه من أماكن مقدسة ... والتي تميزه عن غيره من البلدان العربية .... نحن نضع الاسلام فوق كل اعتبار. وننظر إليه باعتباره الأرضية الصلبة التي نستند إليها.»، راجع:
Ayman Al-Yassini, "Islam and Foreign Policy in Saudi Arabia", Center for Developing Area Studies Paper, McGill University, Montreal, 1983, P.12.

٢٧) Al-Yassini, "Islam and Foreign Policy", PP.10-11.

٢٨) Long, op. cit., P.176.

٢٩) يؤكد وليم كوانت ـ الذي يبدو أنه يتفق والرؤية السعودية ـ على أهمية العالم العربي والفلسطينيين على العالم الاسلامي، أنظر مؤلفه:
Saudi Arbia in the 1980s (Washington, D. C.: Brookings Institution 1981).

٣٠) Haim Shaked and Tamar Yegnes, "Saudi Arabia", in Colin Legum, Haim Shaked, and Daniel Dishon (eds.), Middle East Contemporary Survey, 1976-1977 (London: Holmes and Meier, 1978), PP.565-585.

٣١) Ibid.

٣٢) Jacob Goldberg, "The Saudi Arabian Kingdom", in Legum, Shaked, and Dishon, Middle East Survey 1979-1980, PP.681-721.

٣٣) New York Times, April 24, 1981, PP.A1 and A7.

٣٤) Quandt, Op. Cit., P145.
أرسل بريجنيف عقب وفاة الملك خالد في يونية ١٩٨٢ رسالة «تعزية حارة» إلى الملك فهد نشرتها وكالات الأنباء السوفيتية، أنظر:
New York Times, June 15, 1982.

٣٥) Goldberg, op. cit., P.755.

٣٦) حول آراء الأمير بندر بن سلطان والتي طرحها عليّ في لقاء معه بجامعة هارفاد في ١٩ سبتمبر ١٩٧٩، أنظر:
Bahgat Korany, "Petropuissance et système mondial: le cas de l'Arabie Saoudite", Etudes Internationals, 10, 4, 1979, PP.797-819.

٣٧) Goldberg, 1979-1980.

٣٨) Ibid.

٣٩) Ibid.

٤٠) Ibid.

٤١) Ibid.

٤٢) أنظر النص الكامل في: New York Times, January 30, 1980, P.A13.

٤٣) بالنسبة للحالات الأخرى، أنظر: Quandt, op. cit., P.44.

٤٤) H. St. John Philby, Saudi Arabia (Beirut: 1968), P.292, as quoted in Mordechai Abir, Saudi Arabia in the Oil Era (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), P.100.

٤٥) Abir, op. cit., P.9-14.

٤٦) Ibid., P.17.

٤٧) Joseph Kechichian, "The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia", International Journal of Middle East Studies, 18, 1 (February 1986), PP.53-71.

٤٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: Huyette, op. cit., PP.49-103, 139-171.

٤٩) Quandt, op. cit., P.76.

٥٠) حديث مع السيد زياد الشواف، سفير المملكة العربية السعودية لدى كندا، أوتاوا، ٥ يولية ١٩٨٣.

٥١) Quandt, op. cit., P.109.

٥٢) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ (بيروت: معهد التنمية العربية، ١٩٨٠)، ص٤٧.
تجدر الإشارة الى أن هذا الكتاب يقوم أساساً على رسالة الدكتور سلامة للحصول على الدكتوراة.
ولمزيد من المعلومات حول الأسرة الحاكمة السعودية، أنظر: Time, June 28, 1982.

٥٣) Helen Lackner, A House Built on Sand (London: Ithaca Press, 1978), PP.57-58.

٥٤) شارك بعض الأجانب أيضاً في عملية صنع القرار. فهناك على سبيل المثال، رشاد فرعون طبيب الملك عبد العزيز، وهو سوري الجنسية، وأصبح المستشار الشخصي للملك. وكذلك كمال أدهم وهو تركي المولد وصهر الملك فيصل، والذي أضحى مديراً لإستخبارات المملكة. أنظر:
Lacey, Op. Cit., PP.169, 358-359, 393, 447-448; Holden and Johns, Op. Cit., PP.102, 139, 179, 364-365.

٥٥) أخذت هذه المعلومات عن: سلامة، مرجع سبق ذكره ص ص٨٧-٨٨.

٥٦) تمثل العلاقات مع إمارات الخليج الإستثناء الوحيد، والتي أطرها الملك عبد العزيز بنفسه بسبب علاقاته مع رؤساء القبائل المختلفة.

٥٧) Charles Harrington, "The Saudi Arabia Council of Ministers", Middle East Journal 12, 1, 1958, PP.1-20.

٥٨) حوار مع السفير الشوافه، مرجع سبق ذكره.

٥٩) Richard Nyrop et al., Area Handbook for Saudi Arabia, 3d ed. (Washington, D. C.: American University, 1977), PP.216-217.
فمن بين الأقسام السياسية العشرة خصص ستة منها على الأقل للشئون العربية والإسلامية. أنظر:
Fouad Al-Farsy, Saudi Arabia: A Case Study in Development (London and Boston: Kegan Paul International, 1982), P.100.

٦٠) حوار مع السفير الشوافه، مرجع سبق ذكره.

٦١) Ibid.

٦٢) Ibid.

٦٣) Quandt, op. cit., P.84.

٦٤) Time, June 28, 1982.

٦٥) سلامة، مرجع سبق ذكره ص ص٨٧-٨٨.

٦٦) Quandt, op. cit., PP.81-82.

٦٧) Time, June 28, 1982, P.23.

٦٨) أنظر وجهة النظر الأخرى في:
Alexander Bligh, "The Saudi Religious Elite (Ulama) as Party in the Political System of the Kingdom", International Journal of Middle East Studies, 17, 1, February 1985, PP.37-50.

٦٩) Tim Niblock, "Social Structure and the Development of the Saudi Arabian Political System", in Niblock (ed.), State, Society and Economy in Saudi Arabia (New York: St. Martin's Press, 1982), P.92.

٧٠) Al-Yamini, "Saudi Arabia", op. cit., P.15.

٧١) Ibid.

٧٢) Niblock, op. cit., P.92.

٧٣) John A. Shaw and David E. Long, Saudi Arabian Modernization (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1982), PP.67-74.

٧٤) The Military Balance (London: International Institute of Strategic Studies),
راجع المعلومات الواردة عن السعودية في الأعداد المختلفة من ١٩٧٠-١٩٧١ حتى ١٩٨٢-١٩٨٣.

٧٥) "Facts and Figures on Defense: Saudi Arabia", Military Technology, 5, 28, 1981, PP.69-73.

٧٦) بالنسبة لصانعي السياسة السعوديين، فإن النفقات الدفاعية أكثر أهمية من أن تتأثر بالإنخفاض في العوائد البترولية. فعلى سبيل المثال، هبطت العوائد البترولية في ١٩٧٥-١٩٧٦ بنحو ٤و٢ عن العام السابق، ومع ذلك زاد الإنفاق على الدفاع والأمن بـ ١٥٥ في المائة. وفي عام ١٩٧٨-١٩٧٩ انخفضت العوائد البترولية مرة أخرى بنسبة ٣و١١ في المائة عن العام السابق، ومع ذلك زاد الإنفاق على الدفاع والأمن أيضاً بنسبة ٥و٩ في المائة. لمزيد من التفاصيل، أنظر:
Safran, Op. Cit., PP.423, 70, 108, 182.

٧٧) احتسبت البيانات عن المعلومات التي أوردها: سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ص٣١٩-٣٢٨.
وتجدر الإشارة إلى أن سلامة إعتمد على تقارير الكونجرس المتعلقة بالسياسة الأمريكية للتسليح في منطقتي الخليج والبحر الأحمر.

٧٨) Jean-Louis Soulie and Lucien Champenois, Le royaume d'Arabie Saoudite a l'eoreuve des temps modernes (Paris: Albin Michel, 1978), PP.201-202.

٧٩) Middle East Intelligence Survey 7, 17 (December 1-15, 1979), P.129; "Facts and Figures on Defense", op. cit.

٨٠) "Facts and Figures on Defense", op. cit.

٨١) Nyrop et al., op. cit., P.323.

٨٢) Middle East Intelligence Survey 7, 17 (December 1-15, 1979), P.129.

٨٣) Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), Chapter 4.

٨٤) حول تحليل مفصل لهذه المجموعة التي يمثلها التريقي، أنظر:
Stephen Duguid, "A Biographical Approach to the Study of Social Change in the Middle East: Abdallah Tariki as a New Man", International Journal of Middle East Studies I, 1970, PP.195-220.

٨٥) Peck, op. cit., P.240.

٨٦) Al-Yassini, "Saudi Arabia", op. cit., P.20.

٨٧) Niblock, op. cit., P.101.

٨٨) Quandt, op. cit., P.87.

٨٩) Abir, op. cit., PP.201-202.

٩٠) Jacob Goldberg, "The Saudi Arabian Kingdom", Middle East Survey, 1986, PP.543-573.

٩١) Ibid.

٩٢) Ibid.

٩٣) Niblock, op. cit., PP.76-77.

٩٤) Michael Field, The Merchants: The Big Business Families of Saudi Arabia and the Gulf States (Woodstock, N.Y.: The Overlook Press, 1984).

٩٥) Holden and Johns, op. cit., PP.244-245, 359-366; Lacey, op. cit., PP.464-470, 507.

٩٦) David B. Ottaway, "Sudden Drop in Oil Wealth May Give Saudis Severe Jolt", Montreal Gazette, June 11, 1983.

٩٧) Al-Yamini, "Saudi Arabia", op. cit., P.23.

٩٨) Shaw and Long, op. cit., PP.78-81.

٩٩) Al-Yamini, "Saudi Arabia", op. cit., P.23.

١٠٠) "Saudi Arabia", Middle East Economic Digest, a Special Report, June 1986.

١٠١) Shirin Tahir-Kheli and William O. Staudenmaier, "The Saudi-Pakistani Military Relationship", Orbis 26, 1, 1982, PP.155-171.

١٠٢) New York Times, October 30, 1987.

١٠٤) Ibid.

١٠٥) أكدت عدة مصادر صحة هذه المعلومات، أنظر على سبيل المثال:
Holden and Johns, Op. Cit., P.392; Lacey, Op. Cit., P.393, Mohamed Heikal, The Road to Ramadan (New York: Ballantine Book, 1976), P.118; David Hirst and Irene Beeson, Sadat (London: Feber and Faber, 1981), P.97.

١٠٦) وحتى عام واحد قبل اعلان فرض الحظر البترولي، صرح الملك فيصل في أغسطس ١٩٧٢ أنه يجب استبعاد استخدام البترول كسلاح ضد الولايات المتحدة، أنظر: "Middle East Journal 26, 3, 1972.

١٠٧) Paul Jabber, "Oil, Arms, and Regional Diplomacy", in Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin (eds.), Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982), PP.415-447.

١٠٨) Ibid.

١٠٩) New York Times, October 25, 1980.

١١٠) Ibid.

١١١) Keesings Contemporary Archives, August 7, 1981, P.31011.

١١٢) New York Times, March 7, 1982.

١١٣) Ibid.

١١٤) Ibid.

١١٥) Ibid.

١١٦) Keesings Contemporary Archives, September 3, 1982, P.31682.

١١٧) Goldberg, in Middle East Survey, 1986.

١١٨) Shaked and Yegnes, Op. Cit., P.574.

١١٩) Jacob Goldberg, "The Saudi Arabian Kingdom", in Legum, Shaked, and Dishon, Middle East Survey, 1978-1979, PP.736-769.

١٢٠) Ibid.

١٢١) Goldberg, in Middle East Survey, 1979-1980.

١٢٢) Ami Ayalon, "The Iran-Iraq War", in Middle East Survey, 1979-1980, P.23.

١٢٣) Keesings Contemporary Archives, June 4, 1982, P.31523.

١٢٤) New York Times, December 21, 1981.

١٢٥) Keesings Contemporary Archives, June 4, 1982, P.31523

١٢٦) New York Times, December 21, 1981.

١٢٧) Keesings Contemporary Archives, June 4, 1982, P.31523.

١٢٨) New York Times, December 28, 1981.

١٢٩) Keesings Contemporary Archives, 1988, P.36056.

١٣٠) عبد الله بشارة، «مجلس التعاون الخليجي»، ورقة مقدمة إلى ندوة «الإطار المحلي والدولي للتعاون في منطقة الخليج العربي». تحت إشراف جامعة الكويت والجماعة الإقتصادية بالكويت، الكويت، ١٨-٢٠ أبريل ١٩٨٢.

١٣١) Middle East Magazine (London), December 1982, P.8.

١٣٢) حوار مع عبد الله بشارة في:
Middle East Magazine, September 1981.

١٣٣) عبد الله النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي الإستراتيجي»، ورقة مقدمة إلى ندوة «الإطار المحلي والدولي للتعاون»، مرجع سبق ذكره.

١٣٤) Time, February 7, 1983, PP.34-38.

١٣٥) أنتجت السعودية ٤٠ في المائة من إجمالي إنتاج الأوبك في عام ١٩٨١، راجع:
Middle East and North Africa, 1982-1983, PP.677-705.

١٣٦) Time, February 7, 1983.

١٣٧) Goldberg, in Middle East Survey, 1986, PP.543-573.

١٣٨) Goldberg, in Middle East Survey, P.545.

١٣٩) Safran, Op. Cit., P.223.

الفصل الحادى عشر

السياسة الخارجية السودانية
وانعكاسات مظاهر الانقسام والتشرذم

د. جهـاد عـوده

خلافاً لمعظم البلدان العربية يمثل السودان وضعاً غير عادى بسبب ما يتسم به من خصائص هيكلية متميزة. وتأتى فى مقدمة هذه الخصائص تلك التعددية الواضحة المعالم والمتعددة الأبعاد التى يعكسها الواقع الاجتماعى - الاقتصادى والديموجرافى والجغرافى للبلاد. وتتمثل الخصيصة الثانية فى استمرارية إنقسام العناصر المكونة للمجتمع المدنى وارتباط كل منها بعلاقات سياسية - دينية خارجية. أما الخصيصة الهيكلية الثالثة فتتعلق بالتداخل بين قضايا الفقر والحرب الأهلية والهجرة الجماعية وعدم الاستقرار السياسى. وارتباط كل ذلك بقضايا الصراعات الاقليمية والتدخل الخارجى والمساعدات الاقتصادية. باختصار، يمثل السودان مجتمعاً منقسماً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

عرف السودان المركزية السياسية والادارية لأول مرة فى تاريخه فى عام ١٨٢١ مع الغزو المصرى. فلم يكن السودان قبل هذا التاريخ سوى مجموعة من الممالك فى دارفور والنوبة والمناطق الداخلية يسودها النظام الاقطاعى والاقتصاد الرعوى. فضلاً عن الانتماءات الدينية الصوفية التى كانت تشكل المؤسسات الاجتماعية الرئيسية بين السكان المنتشرين هنا وهناك.[١] وخلال الفترة بين ١٨٢١ وحتى حصول البلاد على استقلالها فى عام ١٩٥٦ تميز التاريخ السياسى السودانى بالانتماءات السياسية - الاثنية - الدينية المتصارعة، والهيمنة البريطانية والانتفاضات المتكررة، والانقسام الادارى ما بين شمال وجنوب. باختصار، كان السودان خلال هذه الفترة متخلفاً وفقيراً.[٢]

ومنذ الاستقلال، أعاقت مظاهر الانقسام الداخلى إلى حد بعيد من قدرة السودان على الحركة الفعالة فى مجال السياسة الخارجية. وذلك نظراً لأن هياكله الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الداخلية تتكون من وحدات منفصلة يتميز سلوكها بمحدودية الانسجام والتوافق الاجتماعى والميل نحو الصراع. وهو ما يفرض علينا ـ بالاضافة إلى تحليل التوجه والسلوك الرسمى للسياسة الخارجية السودانية ـ تحليل التوجهات والسلوكيات غير الرسمية للجماعات والقوى السياسية الداخلية الأخرى.

وبادئ ذى بدء تجدر الاشارة إلى أن هذا الفصل يبحث فى توجه السياسة الخارجية السودانية وعملية صنع القرار والسلوك السياسى الخارجى للسودان خلال الثمانينات، خاصة منذ سقوط نظام الرئيس جعفر نميرى فى عام ١٩٨٥ وحتى سقوط النظام المدنى للسيد الصادق المهدى فى عام ١٩٨٩. ومع ذلك فإن التحليل سوف يتم فى اطار المحتوى الأوسع للسياسة الخارجية السودانية منذ الاستقلال فى يناير ١٩٥٦. وتثير الدراسة التساؤلين الرئيسيين التاليين: كيف أدت ظروف الانقسام المجتمعى إلى عدم الاستقرار الداخلى؟ وكيف تأثر كل من توجه السياسة الخارجية وسلوكاتها المحددة بذلك؟

ومن البديهى أن يترتب على الانقسام الذى يتسم به المجتمع السودانى سيادة وطغيان العوامل البيئية. وفى هذا الصدد هناك ثلاثة عناصر هامة وحاسمة. أول هذه العناصر هو نمط النظام السياسى والذى يعد بلا شك هاماً نظراً لما يشير إليه من درجة التحكم بخصوص الموارد وتعبئتها. فمنذ السبعينات، شهد السودان ثلاثة أنظمة سياسية: النظام العسكرى فى ظل الرئيس جعفر نميرى (١٩٦٩-١٩٨٥)، حكومة السيد الصادق المهدى المدنية (١٩٨٦- يونية ١٩٨٩)، وأخيراً النظام العسكرى للفريق عمر حسن البشير منذ سقوط حكومة المهدى وحتى الآن. أما ثانى هذه العوامل البيئية فيتمثل فى التحالفات والتوازنات الاقليمية التى تظهر نمطاً معيناً من التهديدات المدركة والاعتماد على

الموارد الخارجية. إذ أنه نتيجة لتصاعد المعارضة الداخلية ضد نظام النميرى منذ منتصف السبعينات شرع كل من النظام وقوى المعارضة فى اقامة تحالفات مع بعض القوى الاقليمية. ومنذ ذلك الحين، استمرت التحالفات تشكل عنصر قوة وضغط فى صالح القوى السياسية السودانية المختلفة. أما العامل الثالث والأخير فيتمثل فى التغيرات الطبيعية من تصحر وجفاف وجوع وركود. وجميعها كان لها تأثيرها الواضح على الانقسامات الاجتماعية الداخلية والسلوك السياسى الخارجى.

أولاً: البيئة الداخلية:

١- الجغرافية:

يعد السودان أكبر بلدان القارة الأفريقية والعالم العربى قاطبة. إذ تتعدى مساحته مليونين من الكيلومترات المربعة. غير أن ما يهمنا هنا هو الدور الذى تلعبه جغرافية السودان كعامل مؤثر على الحياة السياسية فى البلاد، لاسيما وأن الانقسامات المجتمعية - الاثنية واللغوية والقبلية - تزداد قوة واستمرارية من خلال جدلية التركز الجغرافى والتمايز الطبيعى.

وينقسم السودان إلى منطقتين جغرافيتين متميزتين: الأولى هى الشمال حيث تعتمد الزراعة على مياه النيل، وتمتد من جنوب مدينة الخرطوم العاصمة وحتى الحدود المصرية - السودانية. وتتضمن ثلاثة مناطق من أكثر بقاع الأراضى السودانية خصوبة، وهى على وجه التحديد الجزيرة والخاش وتوكر. بينما توجد الأراضى الصحراوية فى شمال كل من دارفور وكسلا فى الشرق، بالاضافة إلى كل مناطق الشمال الغربى تقريباً والمتاخمة للحدود مع مصر. ويقطن المنطقة الشمالية كل من العرب والنوبيين وقبائل البجة. وتتمثل المنطقة الثانية فى الجنوب حيث تغطى المستنقعات وحشائش السافانا معظم الأراضى. ومن ثم فإن الحرفة الرئيسية للسكان هناك هى رعى الأغنام. ويقطن

الجنوب السوداني مجموعتان من القبائل الرئيسية هي: النيليين والنيجريين وتمثل كل من قبائل الدناجلة والنوير والشيلوق المجموعة الأولى، بينما تمثل قبيلة الأزندا المجموعة الثانية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتفاقم تأثير الانفصال الجغرافى بين الشمال والجنوب بحدود السودان الدولية. فالسودان يحيط به ثمان دول هي: مصر وليبيا من الشمال، وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وزائير من الغرب، وأثيوبيا من الشرق والجنوب الشرقى، وأوغندا وكينيا من الجنوب. وتشكل هذه الحدود مصادر محتملة للصراع مع البلدان المجاورة. فالحدود مع إثيوبيا على سبيل المثال،[٣] تمت تسويتها عبر مفاوضات مضنية بين بريطانيا وإثيوبيا، وتحددت بالفواصل الطبيعية لأنهار البارو والبيبور والأكوبو باستخدام الخطوط الطبوغرافية. ترتب على هذه التسوية امتداد الامبراطورية الإثيوبية داخل الأراضى السودانية وانقسام كل من قبيلتى الأنواق والبجة. وتعتبر قبيلة الأنواق التى تقيم بصفة أساسية فى حوض نهر السوباط جزءاً من الدناجلة والنوير كجماعة اثنية تقطن جنوب السودان، ومن قبيلة بنى عامر بروابطهم مع إريتريا كسبط من أسباط البجة كجماعة اثنية تقطن المنطقة الشمالية الشرقية. وينطبق نفس الوضع على تسوية الحدود مع كل من ليبيا وزائير وأوغندا وكينيا، والتى أدت إلى انقسام وحدة القبائل وتداخلت مع دورات الهجرة، وبذرت بذلك بذور ذرائع التدخل الخارجى. فضلاً عن ذلك، ظلت حدود السودان مع ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى حتى الآن دون ما تسوية نهائية كما هو الحال بالنسبة للحدود الليبية - السودانية،[٤] أو محددة وفق الخطوط الطوبوغرافية البحتة كما هو الحال بالنسبة للحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك أعداد كبيرة من القبائل فى دارفور وكردفان مثل قبائل الزولو والكبابيش ليس فقط لهم روابط قبلية مع ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، بل أيضاً يعبرون الحدود بصورة موسمية.

ويشارك السودان فى نفس منطقة الجفاف التى يقع فيها خمس دول أخرى هى ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى ومصر وإثيوبيا. وتغطى

منطقة الجفاف في السودان نصف مساحة البلاد بما في ذلك دارفور وكردفان والنيل الأزرق وجزء من شمالي الخرطوم والجزء الشمالي من الجنوب.(*) ومعظم القبائل في هذه المناطق هي قبائل رعوية وتعيش على الهجرة والتنقل بحثاً عن مصادر المياه. ويزيد الجفاف من حدة الهجرة بحثاً عن الماء عبرالحدود الأمر الذى يجعل التركيبة الاثنية حول مناطق الحدود فى تغير مستمر.

وعلى ذلك، يمثل السودان دولة ذات أقاليم جغرافية متعددة ومنقسمة. بعبارة أخرى، يمكن القول بأن الأوضاع الجغرافية حالت دون قدرة الحكومة المركزية على السيطرة والتحكم. فضلاً عن أن اتساع مساحة البلاد وطبيعة تضاريسها وحدودها مع ثمان دول إلى جانب لروابط القبلية عبر الحدود أدت إلى تقييد سلطة الحكومة المركزية على أطراف البلاد. وقبل هذا وذاك، أدى انقسام البلاد إلى شمال وجنوب إلى خلق نوع من الاستقلالية قادت فى النهاية إلى اعاقة قدرة الحكومة على الاختراق والتغلغل وتعبئة الموارد.

ب - <u>الهيكل الإجتماعى والسكان</u>:

يتكون الهيكل الاجتماعى فى السودان من العديد من الوحدات المنفصلة. ويتضمن أكثر من مجرد الآثار السلبية للعرقية والدين. إذ تكشف منظومة ملكية الأراضى والتنقل الاجتماعى عن أبعاد أخرى. فمن ناحية، نتج عن تفاعل الانتماءات الدينية فى اطار التعددية العرقية احساس السودانيين بقدر محدود من التكامل الاقليمى والوطنى. وتزداد الصورة وضوحاً إذا ما عرفنا أن السودان يحوى ٥٦٧ قبيلة وخمس جماعات لغوية. كما أعاقت المنافسة الدينية بين الاسلام والمسيحية والديانات الأفريقية التقليدية من التفاعل عبر الخطوط العرقية والمجتمعية. فبينما ينتشر الاسلام فى الشمال تسود المسيحية مناطق الجنوب إلى جانب بعض المعتقدات الدينية الأفريقية.

ترتب على ذلك صعوبة عملية التعبئة والاتصال كوسيلة من وسائل

التكامل القومي. فضلاً عن أن محدودية وسائل النقل أدت إلى مزيد من العزلة بين الجماعات والمناطق. فالانتقال بين العاصمة الجنوبية جوبا والمناطق الشمالية للسودان صعب للغاية بغير طريق الجو. كما أن الانتقال عبر نهر النيل غير ممكن خلال فصل الشتاء وأثناء فترات اندلاع الحروب. علاوة على ذلك، ليس هناك أية طرق ممهدة في أقصى غرب البلاد بين دارفور وبقية أنحاء السودان.

ولم تفلح مختلف عناصر التكامل الأخرى في التقليل من حدة التنوع. فعلى سبيل المثال، كانت الوطنية السودانية هي أداة الكثير من القادة الشماليين في تحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال. غير أنها خلقت في ذات الوقت انقسامات بين أولئك الذين يرفعون لواء استقلال السودان وأولئك الذين كانوا يرغبون في تحقيق الوحدة مع مصر. أهم من ذلك، فإن ظهور الحركة الوطنية السودانية كان ظاهرة «شمالية» لم يشارك فيها الجنوب بسبب التفاوت في مستوى التطور الاجتماعي والعزلة التي فرضتها الادارة البريطانية عليه.[6]

وكان طبيعياً أن تنجح الحركات الصوفية في تحقيق التكامل بين القبائل المسلمة فقط. ففي حالة قبائل الهداندوة في الشرق، لعبت الصوفية دوراً كأداة للتعليم والتنشئة الاسلامية. وتجدر الاشارة إلى أن هناك طريقتين صوفيتين رئيسيتين في السودان: المهدية والخاتمية، تمثل كل منهما قوة اجتماعية وسياسية رئيسية. وقد يبدو من قبيل التناقض القول بأن هذه الطرق الصوفية لعبت هي الأخرى دوراً في تدعيم الانقسام والثقافة عبر القومية في السودان حيث نجد عدداً من الجماعات الصوفية في السودان لها اتباع في البلدان والمناطق المجاورة.

كذلك عملت أنماط ملكية الأراضي السائدة في البلاد على تدعيم الانقسامات الاجتماعية. ويمكن التحديد بثلاثة أنماط للملكية تعكس كل منها توليفة معينة من العوامل الاجتماعية: ١) الملكية الخاصة، وتسود المناطق الزراعية في الشمال على ضفاف النيل. وتعبر عن اقتصاد السوق والاستقرار الزراعي والتدخل الحكومي.[7] ٢) الملكية

القروية، وتسود فى غرب البلاد وتقوم على الاقتصاد الاستهلاكى والحياة البدوية شبه المستقرة والمستقلة اجتماعياً إلى حد كبير عن الحكومة.[8] ٣) الملكية القبلية، وتتركز بصفة أساسية فى الجنوب. وتنهض أساساً على تربية الماشية والاقطاعيات القبلية، وتتسم بعدائها ضد الحكومة المركزية.[9] باختصار، ترتبط أنماط ملكية الأرض الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالتمايزات فى الادراك الذاتى والعلاقة مع الحكومة. وأهم من ذلك أنها عملت على التقليل من أثر الوطنية والصوفية.

ويشكل عدم الاستقرار الاجتماعى والتنقل مصدراً رئيسياً آخر من مصادر الانقسام الاجتماعى. وإذا كانت مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعى والانتقال نتيجة التحضر والتعليم الحديث قد تزايدت خلال السبعينات، فإن الثمانينات قد شهدت المزيد. فلقد أدت الحاجة إلى العمالة الزراعية فى منطقة الجزيرة إلى جلب العمال من دارفور وكردفان والبلدان المجاورة، خاصة تشاد. ويقدر أحد الخبراء أعداد العمالة الأجنبية الوافدة إلى منطقة الجزيرة خلال الثمانينات ما بين مليونين إلى أربعة ملايين عامل.[10] كذلك فقد أدى التصحر والجفاف والحروب المتجددة فى الجنوب منذ عام ١٩٨٣ إلى مزيد من الهجرة إلى المراكز الحضرية.[11] وقادت هذه التطورات جميعها إلى تنامى الولاءات والانتماءات الفرعية فى المراكز الحضرية وتزايد المطالب على الحكومة.

جـ - الإطار السياسى:

منذ الاستقلال فى الأول من يناير ١٩٥٦، تأرجح السودان بين الحكم المدنى (١٩٥٦-١٩٥٨، ١٩٦٤-١٩٦٩، و ١٩٨٤-١٩٨٩) والحكم العسكرى (١٩٥٨-١٩٦٤، ١٩٦٩-١٩٨٤، و ١٩٨٩- حتى اليوم). وبينما ارتبط الحكم المدنى بالأحزاب التقليدية السائدة فى الحياة السياسية،[12] تواكب الحكم العسكرى إما مع النظم اللاحزبية أو الحزب الواحد.[13] فخلال الفترة بين مايو ١٩٨٦ ويونية ١٩٨٩ تولى حكم السودان ائتلاف بقيادة حزب الأمة بزعامة السيد الصادق المهدى. وفى يونية ١٩٨٩ تدخل العسكريون ليعلنوا بداية مرحلة جديدة فى

السياسة السودانية.

وفى أكتوبر ١٩٨٥ صدرت وثيقة دستورية جديدة فى أعقاب سقوط النظام العسكرى الذى كان يرأسه النميرى، والتى بمقتضاها أعيد تشكيل النظام فى البلاد على أسس برلمانية. توزعت القوة السياسية الرسمية فى ظل النظام الجديد بين ثلاث مؤسسات رئيسية هى: الجمعية التشريعية، ومجلس الوزراء، ومجلس رئاسة الدولة. ويتشكل مجلس الوزراء من بين أعضاء الحزب الحائز على الأغلبية فى البرلمان. أما مجلس رئاسة الدولة فيتمتع بسلطة سياسية شكلية. أما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فى البلاد فقد قامت على أساس من التعدد الحزبى الذى ضم أكثر من أربعة وستين حزباً وتنظيماً سياسياً نشطاً.

وكان طبيعياً أن تؤدى المنافسة الحزبية فى بيئة تتسم بالانقسامات الاجتماعية إلى زيادة قدرة الأحزاب والتنظيمات السياسية على ممارسة الضغوط، الأمر الذى تسبب فى خلق مناخ يتسم بالتأزم. وعلى ذلك اتسمت حكومة الصادق المهدى بالائتلافات السياسية والمشاركة الحزبية فى ممارسة السلطة التنفيذية. نتج عن ذلك أربعة تغييرات وزارية فى غضون عامين. جاء التغيير الأول فى ٣ يونية ١٩٨٧ متضمناً اعادة توزيع المناصب الوزارية بين حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى بوصفهما أكبر حزبين فى الائتلاف الحاكم. وجاء التغيير الثانى فى ١٦ مايو ١٩٨٨ ليوسع من الائتلاف ليشمل الجبهة الاسلامية الوطنية. وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ جاء التغيير الوزارى الثالث نتيجة انسحاب الحزب الاتحادى الديمقراطى بسبب الخلاف حول قضية الجنوب ـ على نحو ما سيتم شرحه فيما بعد. وجاء التغيير الرابع فى ٢٦ مارس ١٩٨٩ ليعيد الحزب المنسحب إلى الائتلاف الحاكم. ويمكن القول بأن هناك عوامل ثلاثة وراء هذا التغيير الهيكلى: نظام حزبى يتسم بالانقسام، علاقات مدنية ـ عسكرية غير مستقرة، وأخيراً، استمرار الحرب فى الجنوب.

فلقد عادت الأحزاب السياسية إلى الظهور من جديد بعد ستة عشر عاماً من حلها لتعود معها عملية تمثيل الانقسامات المختلفة للاطار

الاجتماعى ـ السياسى. وتتضمن أحزاباً تقليدية مثل حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى اللذان يقومان على أساس من دعم الجماعات والطرق الصوفية. إذ يرتبط أولهما بالطائفة المهدية ويرتبط الثانى بالطائفة الخاتمية. وتشتمل باقى الأحزاب والتنظيمات الأخرى على أحزاب وتنظيمات أيديولوجية وعرقية، كما تشتمل على أحزاب وتنظيمات انفصالية مثل الأخزاب الجنوبية كحزب المؤتمر الأفريقى السودانى، الاتحاد السياسى لجنوب السودان، وحزب الشعب الوطنى. أما الأحزاب العرقية فتضم اتحاد البجة وجبهة دارفور والحزب الوطنى السودانى (ممثلاً لسكان جبال النوبة الجنوبية) واتحاد بحر الغزال. وهناك أيضاً أحزاب اسلامية مثل الاخوان المسلمين والجبهة الاسلامية الوطنية بقيادة حسن الترابى. أما الأحزاب والتنظيمات الوطنية فتضم الاتحاديين الوطنيين والشيوعيين والناصريين والبعثيين.

والواقع أن الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٨٦ أظهرت بجلاء مدى قوة ونفوذ الأحزاب التقليدية. فمن بين ٢٦٤ مقعداً يضمهم البرلمان السودانى، حصل حزب الأمة على ١٠٠ منها والحزب الاتحادى الديمقراطى على ٦٣، والجبهة الاسلامية الوطنية على ٥١ مقعداً، والحزب الشيوعى السودانى على مقعد واحد. وتوزعت المقاعد التسعة والأربعين الباقية بين الأحزاب العرقية والمستقلين. وبناءً على هذه النتائج شكل المهدى حكومة ائتلافية مع الحزب الاتحادى الديمقراطى. وتجدر الاشارة إلى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية الحديثة لم تمثل فى البرلمان. وبالتالى، انخرطت فى سياسات الاثارة والتحريض.

ليس ذلك فحسب، بل وقفت العلاقات المدنية ـ العسكرية غير المستقرة حجر عثرة أمام الحكومة السودانية.(١٤) وانعكست الانقسامات السياسية والاجتماعية على عملية التجنيد فى اطار المؤسسة العسكرية. وبينما كان يتم اختيار كبار الضباط من الشماليين، خاصة من بين طائفتى الأنصار والخاتمية، جاء تجنيد المستويات والرتب العسكرية الأدنى من بين الأقليات العرقية مثل قبيلة البجة فى الشرق والميسارية فى الغرب. وتمكنت العناصر ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة مثل

الناصرية والبعثية والاسلامية والشيوعية من اختراق صفوف القيادات الدنيا. فعلى سبيل المثال، كان للقيادات الأدنى الدور الرئيسى فى شن انقلاب عام ١٩٦٩ بقيادة النميرى بالاشتراك مع قوى اليسار. وتضمنت محاولات الانقلابات الفاشلة العديدة منذ عام ١٩٦٩ عناصر اثنية وأيديولوجية.

غير أن تأييد القيادات العليا للجيش كان كافياً لعودة الديمقراطية إلى البلاد فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٨٤ وسقوط النظامين العسكريين لإبراهيم عبود وجعفر نميرى على الترتيب. وفى أعقاب عودة المؤسسات الديمقراطية فى ١٩٨٥، قامت بعض الأحزاب - وبالتحديد حزب الأمة والجبهة الاسلامية الوطنية - بتنظيم ميليشيات خاصة بها. وفى فبراير ١٩٨٩، حذر القائد العام للجيش فى مذكرة له إلى رئيس مجلس رئاسة الدولة بأن هذه الميليشيات تمثل خطورة كبيرة على الأمن الوطنى السودانى. وحث التحذير الأحزاب والتنظيمات السياسية فى البلاد - نحو أربعة وستين حزباً وتنظيماً سياسياً - على الاتفاق على برنامج حكومى جديد بعد أزمة سياسية طويلة مشيراً إلى ضرورة الحفاظ على وحدة القوات المسلحة وتحقيق السلام فى الجنوب وحل الأزمة الاقتصادية وتبنى سياسة خارجية متوازنة. وعلى هذا الأساس، جاء التغيير الوزارى الرابع، والذى لم تشارك فيه الجبهة الاسلامية الوطنية.

هذا وقد دخلت الحكومة السودانية المركزية فى عمليات عسكرية فى الجنوب ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الملحق بها بقيادة د. جون جارانج. فعلى أثر قيام النميرى بالغاء التقسيم الادارى للجنوب - والذى كان يضم ثلاث مديريات - مخالفاً بذلك اتفاقية أديس أبابا الموقعة فى عام ١٩٧٢، تجددت الحرب فى الجنوب بعد نحو عشر سنوات من توقيع هذه الاتفاقية. وازداد عداء الجنوبيين عمقاً مع قيام النميرى بتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية. والجدير بالذكر أن الكولونيل جارانج كان أحد كبار الضباط فى الجيش السودانى وانشق عنه وأعلن الحرب ضد الحكومة المركزية.

ولقد صورت الحركة الشعبية لتحرير السودان والميليشيا الملحقة بها- نفسها على أنها حركة سودانية وطنية وتكاملية.(١٥) وطالبت باعادة توزيع السلطة السياسية لتتواءم مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة القائمة، وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، وتأكيد استقلالية السودان فى مواجهة البلدان المجاورة. وتضم الحركة بعض العناصر البارزة من الشمال مثل د. منصور خالد، وهو مسلم كان يشغل منصب وزير الخارجية فى ظل حكم النميرى. بل كان من كبار مساعديه قبل استقالته فى ١٩٧٨. والجدير بالذكر أن د. خالد هو المتحدث الرسمى باسم الحركة.

ويبدو من الناحية العسكرية أنه من الصعوبة بمكان أن تنجح الحكومة المركزية فى كسب الحرب فى الجنوب. فضلاً عن أن المنافسة السياسية بين حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى أدت إلى تردد الحكومة فى التعامل مع الحركة وميليشيتها. ففى ١٦ نوفمبر ١٩٨٨، وقع الحزب الاتحادى الديمقراطى مع جارانج وثيقة تحدد الخطوط العريضة لاطار السلام. وافق حزب الأمة فى البداية على الاتفاقية. غير أنه عاد ورفض الالتزام بما جاء بها. كما شجبت الجبهة الاسلامية الوطنية - الشريك الأصغر فى الحكومة الائتلافية - الإتفاقية. واحتجاجاً على ذلك، انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة مسبباً بذلك أزمة سياسية تدخلت على أثرها القيادة العليا للجيش فى فبراير ١٩٨٩ ليعود الحزب الاتحادى الديمقراطى إلى الاشتراك فى الحكومة من جديد.

وفى ظل هذه الظروف، عانى العسكريون من انخفاض قدراتهم القتالية والخوف من تفسخ الجيش وانقسامه الذى أضحى من وجهة نظرهم ضحية للصراع بين العناصر السياسية المدنية. ومن ثم أرادوا الحفاظ على تماسكه فى مواجهة نظام سياسى متفسخ. ومن هنا لم يكن غريباً أن يستولى الجيش على السلطة فى البلاد بقيادة البشير فى يونية ١٩٨٩ ويلغى الأحزاب السياسية كلية.

وحقيقة الأمر أن الديمقراطية السودانية فشلت فى تحقيق التوازن بين عمليتى التعبير عن المصالح وتجميعها. فلقد أدى التعبير المكثف عن المصالح فى الوقت الذى كانت فيه القدرة التجميعية محدودة إلى جعل الحكومة عرضة للانكشاف والتأثر بالانقسامات المجتمعية المعادية. فضلاً عن أن الخلاف بين حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى حد هو الآخر بدوره من قدرة الحكومة على خلق اجماع حول القضايا السياسية الرئيسية. وبالتالى، جاءت القرارات الحكومية فى معظمها فى صالح تدعيم الانقسام والتشرذم أكثر من شيئ آخر.

د ـ القدرات الإقتصادية:

لا يتمتع السودان سوى بمستوى محدود من القدرات الاقتصادية. فخلال الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ أنتج السودان ٦٧٪ من متوسط معدل الانتاج العالمى للدولة من القطن، ٣٣٪ من الفول السودانى، و ١٦٪ من الذرة، و ٣٠٪ من القمح.[١٦] وكان معدل النمو الاقتصادى السنوى خلال نفس الفترة سالباً. وتم تخفيض القيمة التبادلية للعملة أربع مرات. وبلغ العجز فى الموازنة العامة فى عام ١٩٨١ـ١٩٨٢ ثمانية وعشرين ضعف ما كان عليه فى عام ١٩٧٠ـ١٩٧١.[١٧] وانخفض متوسط النمو السنوى للاستثمارات الداخلية من ٥و٦٪ خلال الفترة ١٩٦٥ـ١٩٨٠ إلى ٢و٥٪ خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٨١.[١٨]

ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الوضع الاقتصادى المتدهور إلى الاعتماد على مصادر الاقتراض الخارجية. ومن ثم زادت ديون البلاد من ١٦٥و٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ إلى ٨٧٦و٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٧.[١٩] وقفزت الديون قصيرة الأجل من ٥٨٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٠١٩و٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٧.[٢٠] وزادت قيمة القروض المقدمة من صندوق النقد الدولى من ٣٤٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٨٥٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٧.[٢١] وقفزت الديون المستحقة من ٣٠٠ مليون دولار فى ١٩٨٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار فى منتصف عام

١٩٨٪ .(٣٢) وتكمن معضلة السودان التنموية فى التناقض بين قدراته الكامنة - والمتمثلة فيما لديه من موارد طبيعية - وقدرتة على استثمارها فى أغراض التنمية. فضلاً عن أن العجز فى وسائل الاستثمار المالية والادارية قد أدى إلى تفاقم حاجة السودان إلى المصادر الخارجية للاقتراض.

ويمكن القول بأن مشاكل السودان الاقتصادية الرئيسية جاءت نتيجة للسياسات التى تم اتباعها فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس نميرى. وازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً فى ظل الحكومة المدنية التى أعقبته. ونزعت قرارت الإصلاح الاقتصادى الرئيسية منذ عام ١٩٨٥ إلى الحلول الوسط نتيجة لعدم الاستقرار السياسى وعدم قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات. إذ أدى الفشل فى فرض النظام إلى اضعاف قدرة الحكومة على التعامل مع المشاكل الاقتصادية.

هـ - القدرات الدفاعية:

تتسم القدرة الدفاعية للسودان بالضعف الشديد. فعلى الرغم من الأخذ بقانون التجنيد الاجبارى إلا أن من الصعوبة بمكان تنفيذه بسبب محدودية قدرة الحكومة فى السيطرة على المجتمع. ففى ظل نميرى، عانت المؤسسة العسكرية الكثير من مظاهر الخلل. ورغم زيادة الميزانية المخصصة للدفاع والأمن من ٤و١٣٪ فى ١٩٧٨-١٨٧٩ إلى ٢١٪ فى ١٩٨١-١٩٨٢، (٣٣) لم يكن هناك أى تحديث أو تطوير حقيقى فى التنظيم أو التسليح. ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولها، أن معظم هذه المخصصات قد تم توجيهها لتطوير أجهزة الأمن الداخلى. وثانيها، ارتباك حلقة الاتصال وشبكة التنسيق العسكرية نتيجة اقالة النميرى لرئيس الأركان فى عام ١٩٧٨ وترك المنصب شاغراً لبعض الوقت. وثالثها، تدهور مستوى الاحتراف العسكرى نتيجة اشتغال العسكريين بأمور تتعلق بحفظ الأمن الداخلى وأعمال الاستيراد والتصدير.

وتكاد تنعدم القدرة السودانية على نقل الأسلحة وانتشارها. فضلاً عن أن الأسلحة السودانية من طرازات عتيقة بصفة عامة، وأغلبها من مصادر غربية. أما بالنسبة للمعدات العسكرية المتطورة، فلم يكن لدى السودان منها فى ١٩٨٨-١٩٨٩ سوى طائرتين من طراز ميج -٢٣ وصاروخاً واحداً من طراز SA-7 وطائرتين مروحيتين من طراز فالكون -٢٠.[٢٤] ليس ذلك فحسب، بل إن القدرة على صيانة هذه المعدات المتطورة رغم ضآلتها موضع تساؤل على أحسن تقدير.[٢٥]

ومن هنا فإن اعتماد السودان على التحالفات الدفاعية الاقليمية - مع مصر فى ظل حكم النميرى ومع ليبيا بين الحين والآخر فى ظل الحكومة المدنية التى أعقبته - كان المحور الرئيسى فى سياسة الدفاع والأمن التى تتبناها البلاد. فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٩ كانت هناك اتفاقية للدفاع المشترك مع مصر - والتى لم يعد لها سوى وجود شكلى فى أعقاب الاطاحة بالرئيس نميرى فى عام ١٩٨٥. كما أن الكثير من الضباط السودانيين قد تلقوا تدريباتهم العسكرية فى مصر التى كانت المصدر الرئيسى للسلاح فى حالات الطوارئ نظراً للتوافق الكبير بين أهداف الأمن الاقليمى للبلدين. ولم يترتب على التغيرات فى التحالفات الاقليمية أى تحسن فى القدرة القتالية للجيش السودانى فى مواجهة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب. إذ لقى الجيش السودانى خسائر فادحة فيما بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وسقطت مدن هامة مثل النصر وكرمك وبيبور فى أيدى قوات الحركة الانفصالية فى الجنوب لفترة طويلة من الوقت.

وفى خضم حاجة العسكريين لزيادة قدراتهم الدفاعية وقع انقلاب البشير الذى كان متوقعاً. ومن ثم ألقىّ باللوم علانية على الأحزاب وحكومة المهدى المدنية التى أضعفت من قدرة البلاد على الدفاع عن نفسها. باختصار، تعتمد القدرة الدفاعية السودانية على المصادر الخارجية المتقلبة، والتى تتوقف إلى حد كبير على التغيرات التى تطرأ على العلاقات الثنائية مع كل من مصر وليبيا.

ثانياً: توجه السياسة الخارجية السودانية:

يواجه من يتعرض لتحليل توجه السياسة الخارجية السودانية بمشكلة بسبب الازدواجية التى تتسم بها الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحاكم نتيجة ميلها فى معظم الأحوال إلى اتخاذ موقفين. فهى من ناحية، تعبر عن نفسها بوصفها شريكة فى حكومة ملتزمة ببرنامج واحد. ومن ناحية أخرى، تعبر عن نفسها كأحزاب مستقلة لها مواقفها الخاصة. فخلال فترة الحكم الديمقراطى ١٩٨٦-١٩٨٩ كان التأكيد على مفهوم «حسن الجوار» على المستوى الرسمى فى خطب السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء. ومع ذلك، لم يكن هذا المفهوم فى معظم الحالات هو المفهوم الذى تتبناه معظم القوى السياسية الرئيسية فى البلاد. فلقد عبر الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الاسلامية الوطنية وحزب الأمة وعدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى والنقابات المهنية عن رغبة فى أن يكون للسودان علاقات خاصة مع بعض الدول الاقليمية. ومن ثم أضحى للسودان توجهان مخططان لسياسته الخارجية: التوجه الرسمى كما يعبر عنه رئيس الوزراء والتصريحات الحكومية، والتوجه غير الرسمى كما تعبر عنه خطب السياسيين من قيادات الأحزاب، بما فى ذلك من هم فى السلطة.

وفى تحليل للخطب التى القاها السيد الصادق المهدى فى الفترة بين ٦ مايو ١٩٨٦ ونهاية ديسمبر ١٩٨٨ - ويبلغ عددها ١٢٢ خطاباً،(٢٦) تبين أن الانقسامات الداخلية والاهتمامات الاقليمية شكلت الجانب الرئيسى فى توجه السياسة الخارجية لبلاده. وهو التوجه الذى تمت صياغته فى إطار مفهوم «حسن الجوار». ويعد هذا المفهوم مفهوماً معقداً إذ يربط بين السياسة الداخلية والمشاكل الاجتماعية - الإقتصادية وبين توازنات القوى على المستوى الاقليمى. وتهدف فكرته الرئيسية إلى الحفاظ على السيادة الوطنية والتكامل الاقليمى وحماية المجتمع من أخطار الاختراق الخارجى -تدعيم الديمقراطية وتحسين ظروف الحياة بصفة عامة.(٢٧) ومن ثم فإن هذا التوجه يقف ضد الانحيازات الاقليمية والتورط فى الصراعات المسلحة والأفكار

الأيديولوجية أو النفوذ الاقتصادى الخارجى.

وعليه فإن حسن الجوار لا يعدو أن يكون توجهاً يهدف إلى تأكيد الذات ليس من خلال تعبئة الموارد والمواجهة بل من خلال قطع الصلات والروابط بين القوى الفاعلة الخارجية والجماعات المحلية. ومن هذا المنظور، كانت النظرة إلى الحرب فى الجنوب والتدخل العسكرى الأجنبى فى دارفور. فالحرب فى الجنوب ـ على الرغم من أن المهدى قد أعاد صياغة سياسته ازاءها ـ كان من الممكن انهاؤها إذا ماتوقفت إثيوبيا عن دعم الحركة الانفصالية هناك.[٢٨] وما مشكلة دارفور سوى نتاج للصراع السياسى الداخلى فى تشاد خلال السبعينات والتورط العسكرى الليبى والفرنسى فيه خلال الثمانينات.[٢٩] كما أن ظروف التصحر والجفاف، فضلاً عن الحدود غير الواضحة المعالم، زادت هى الأخرى من حدة تأثير المشاكل التشادية على منطقة دارفور. وكان الحل بالنسبة للمهدى يتمثل فى زيادة الموارد الادارية فى المنطقة للتوسط بين الأطراف المتنازعة فى تشاد، وبناء اطار للتفاهم بين السودان وتشاد، وتسوية قضية الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

وهناك بعد تنموى أيضاً وراء سياسة حسن الجوار. فلقد أكد السيد الصادق المهدى خلال استقباله للسيد فكرى سيلاسى رئيس الوزراء الأثيوبى فى الخرطوم فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٨ على العلاقة بين التنمية وعدم التورط فى الحروب والصراعات.[٣٠] ومن الناحية الأخرى، كان هناك ترحيب بالمساعدات المالية من المنظمات الحكومية وغير الحكومية طالما أنها تدخل إلى البلاد عبر القنوات الشرعية ولا تهدف إلى تحقيق مصلحة جماعة سياسية أو اجتماعية معينة. وربما يبرز هذا البعد التنموى فى محاولة المهدى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كل من ليبيا وإيران.

ويتضمن مفهوم حسن الجوار أيضاً دوراً وسيطاً للسودان ويعكس فى ذات الوقت نوعاً من الاستمرارية فى سياسته الخارجية. ففى عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧، قام السودان بالتوسط بين الرئيس جمال عبد الناصر

والملك فيصل فيما يتعلق بالحرب فى اليمن. كذلك فقد قام بالعديد من جهود الوساطة منذ قيام منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣. غير أن تصور الصادق المهدى للدور السودانى الوسيط كان أكثر وضوحاً واتساقاً. بل جعل من الوساطة احدى المهام الرئيسية للسياسة الخارجية لبلاده وأسلوباً من أساليب حل المشاكل الداخلية ودعم استقلال السودان. فلقد عرض التوسط بين كل من ليبيا ومصر، وكل من إيران والعراق، وكل من ليبيا وتشاد. بيد أن معظم جهوده فى هذا الصدد لم يكتب لها النجاح لأسباب وثيقة الصلة بمفهوم حسن الجوار ذاته. إذ أن المفهوم يتضمن قيوداً على نفوذ بعض القوى كمصر وإثيوبيا والعراق على السياسة السودانية الداخلية. وبالتالى، أدركت هذه الدول المفهوم وما ارتبط به من دور وسيط على أنه معاد لمصالحها فى السودان.

فضلاً عن كل ذلك، لم يكن هناك اتفاق داخلى حول هذا التوجه. فلقد وقفت سياسة حسن الجوار ضد أهم الخصائص الثابتة فى السياسة السودانية، إلا وهى علاقات القوى الداخلية وروابطها بالقوى الاقليمية. فعلى سبيل المثال، وقفت هذه السياسة ضد الروابط التى أقامها حزب الأمة بقيادة الصادق المهدى نفسه مع ليبيا خلال فترة حكم النميرى، كما سارت ضد الروابط العريقة التى أقامها الحزب الاتحادى الديمقراطى مع مصر.

أما بالنسبة للتوجه غير الرسمى للسياسة الخارجية السودانية فترجع أهميته إلى أسباب ثلاثة: أولها، عدم وضوح الحدود بين السودان والبلدان المجاورة كما سبقت الاشارة. أما المصدر الثانى فيتمثل فى الميراث التاريخى لنشأة الدولة السودانية الحديثة، والتى جاءت كنتيجة للاحتلال المصرى فى ١٨٢١-١٨٢٢. ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٥٦ ارتبط التاريخ السياسى المصرى والسودانى بروابط وثيقة. أما بالنسبة لإثيوبيا، فقلد وطدت النواحى الجغرافية والعرقية من أواصر الروابط بين البلدين. ويتمثل السبب الثالث والأخير فى حرب الجنوب (١٩٥٥-١٩٧٢ ومن ١٩٨٢ حتى الآن) والتى كانت

العلاقات خلالها بين الأحزاب السياسية والمتمردين الجنوبيين والدول الاقليمية كمصر وإثيوبيا وكينيا مؤثرة للغاية فى تشكيل فرص الحرب أو السلام.

ومع صعود البشير إلى السلطة، لم يعد لمفهوم حسن الجوار ثمة تأثير يذكر فى صياغة السياسة الخارجية السودانية. فمنذ البداية، أكد البشير أن العلاقات السودانية - المصرية هى علاقات استرتيجية وخاصة. كما تبنى مفهوماً جديداً فيما يتعلق بمشكلة الجنوب. وفى يولية ١٩٨٩، وافق كل من السودان وإثيوبيا - بتشجيع من مصر - على الربط بين انهاء الحرب فى الجنوب وانهاء الحرب فى إريتريا. الأمر الذى يمثل تغيراً جذرياً عن رؤية المهدى والتى لم تكن لتربط بين القضيتين. ومن المتوقع - إذا استمرت الأمور على هذا النهج - أن يتغير توجه السياسة الخارجية السودانية من محاولة التقليل من أثر الانقسامات والتشرذم الاجتماعى الداخلى على السياسة الخارجية للبلاد إلى استخدامها فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ثالثاً: عملية صنع القرار:

سيطرت على عملية ادارة السياسة الخارجية السودانية فى فترة حكم المهدى أربع قوى هى: رئيس الوزراء وهيئة مكتبه، ووزير الخارجية، ومجلس رئاسة الدولة، ومجلس الدفاع. كان رئيس الوزراء هو المهيمن الرئيسى على هذه العملية، يليه فى ذلك وزير الخارجية. وبينما كان مجلس الدفاع مسئولاً عن القضايا المتعلقة بشئون الأمن الوطنى السودانى، مارس مجلس رئاسة الدولة - برئاسة السيد أحمد الميرغنى أحد الأعضاء البارزين فى الحزب الاتحادى الديمقراطى - وفقاً للدستور سلطات تنفيذية شكلية كتلك التى لرؤساء وملوك الدول فى النظم البرلمانية. أبدى المهدى اهتماماً شخصياً بقضايا السياسة الخارجية. وفى نفس الوقت، أتيحت للميرغنى فرصة كبيرة فى ممارسة نفوذ غير رسمى على عملية صنع القرار وذلك لسببين: يرجع أولهما إلى مكانته الشخصية كممثل للأسرة القائدة فى الطائفة الختمية. أما

السبب الثانى فيعزى إلى علاقته القوية والمتعاطفة مع مصر.

فى معظم الحالات، أدار المهدى السياسة الخارجية لبلاده من خلال مساعديه أو مبعوثيه الشخصيين. والأمثلة فى هذا الصدد عديدة. فلقد أوفد المهدى الفريق متقاعد فضل الله بورما - الذى شغل منصب وزير الدولة للدفاع خلال الفترة بين فبراير وأبريل ١٩٨٧، وينتمى إلى قبيلة الميسارية وله علاقة قرابة مع طائفة الأنصار - إلى ليبيا للتوسط بينها وبين تشاد.(٣١) كما أرسل ابراهيم الأمين إلى القاهرة فى العديد من المناسبات بهدف تحسين العلاقات مع مصر. وتجدر الاشارة إلى أن الأمين كان أحد رجال المهدى الموثوق بهم، وقد رأس مكتب حزب الأمة بالقاهرة عندما كان حزب الأمة فى المعارضة ابان فترة حكم النميرى، ثم أضحى محافظاً للخرطوم بين عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦، وعضواً بالمكتب السياسى لحزب الأمة ووزيراً لشئون الهجرة فى آخر وزارة قبل الانقلاب الأخير. ومن المشكوك فيه، وفقاً للمعلومات المتاحة، أن معاونى المهدى قد أداروا السياسة الخارجية لبلادهم بالتنسيق مع وزراة الخارجية.

وخلال الفترة بين أبريل ١٩٨٦ ويونية ١٩٨٩، تقلد ستة وزراء منصب وزير الخارجية وهم: الشريف زين الدين الهندى، ومحمد توفيق أحمد، ومأمون سينادا، وحسين سليمان أبو صلاح، وحسن الترابى، وسعيد أحمد الحسين. وجميعهم - باستثناء الترابى - أعضاء بارزون فى الحزب الاتحادى الديمقراطى، الذى يعتقد بأهمية العلاقات الخاصة للسودان مع مصر. إلا أنه يبدو أن قناعة هؤلاء الوزراء الخمسة بوجهة نظر حزبهم وموقفه من مصر لم تعوق الصادق المهدى عن أن يسلك مسلكاً آخر فيما يتعلق بمستوى التعاون والعلاقات مع مصر. وتكشف السلطة المحدودة لوزير الخارجية عن الدور المؤسسى المتدنى للوزارة فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. إذ عكس احتكار رئيس الوزراء للشئون الخارجية الميراث الرئاسى الموروث عن الفترة الطويلة من الحكم العسكرى فى ظل النميرى (١٩٦٩-١٩٨٥).

ولم يتسع دور وزير الخارجية بعد عام ١٩٨٥ إلا فى مناسبتين فقط: خلال فترة الانتفاضة ضد نظام النميرى فى ١٩٨٥ وخلال فترة الحكومة العسكرية - المدنية فى ١٩٨٥-١٩٨٦. فى الحالة الأولى، نجح وزير الخارجية فى التأثير على قيادة الانتفاضة لاصدار الاعلان الثالث فى ١٠ أبريل ١٩٨٥،[٣٢] والذى تم التأكيد فيه على الحاجة إلى استرضاء الدول المجاورة وحل المشاكل الاقليمية من خلال المفاوضات والوسائل الدبلوماسية. وتمثلت الحالة الثانية فى التوقيع على اتفاقية سد كوكا فى ٢٤ مارس ١٩٨٦ بين وفد القوى السياسية التى تقود الانتفاضة ضد النميرى وبين جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهى الإتفاقية التى وضعت لأول مرة منذ تجدد الحرب فى الجنوب اطاراً للسلام تحت تأثير واشراف خبراء وزارة الخارجية. وتجدر الاشارة إلى أن حزب الأمة قد صادق فى البداية على هذه الاتفاقية، إلا أنه عاد وعدل عنها مع تولى الصادق المهدى رئاسة الوزارة.

أما بالنسبة لمجلس الدفاع، فلا يعرف سوى القليل عن أعضائه أو ما يقوم به من مهام. وكل ما يعرف عن هذا المجلس الذى يرأسه الصادق المهدى أنه يضم عدداً محدوداً من الشخصيات المقربة منه. وكان أحد مطالب المذكرة التى قدمها القائد العام للجيش فى عام ١٩٨٩ هو توسيع عضوية المجلس لتشمل كبار الضباط العاملين بالمؤسسة العسكرية. وطبقاً للمعلومات المتاحة، يمكن القول بأن المجلس لعب دوراً فى صنع القرارات المتعلقة بالتدخل العسكرى فى دارفور.

ويمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من أن رئيس الوزراء هو أهم الشخصيات فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، إلا أن سلطته كانت محدودة إلى حد ما بالروابط عبر القومية الوثيقة لبعض القوى السياسية الداخلية الهامة من ناحية، والحرب الممتدة فى الجنوب من ناحية أخرى. فضلاً عن أن تردده فى اتخاذ القرارات وعدم قدرته على مواجهة القضايا الحيوية خلق جواً من الثنائية فى مجال السياسة الخارجية. وفى ظل نظام الحكم العسكرى للبشير عادت من

جديد المواريث الرئاسية فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. وإستمر تدهور وضع وزارة الخارجية ومحدودية دورها. وإن كان النظام الجديد قد كشف هو الآخر عن بعض علامات الثنائية فيما يتعلق بالمشاكل فى الجنوب.

رابعاً: سلوك السياسة الخارجية:

يتناول هذا الجزء السلوك السياسى الخارجى للسودان على المستويين العالمى والاقليمى، بصفة خاصة خلال فترة حكم الصادق المهدى. أما بالنسبة لسلوك السياسة الخارجية فى ظل حكم البشير فسوف نتعرض له فقط لتوضيح عناصر الاستمرارية والتغير. مع ملاحظة أننا سنعطى اهتمام خاص لدارسة السلوك السياسى الخارجى للسودان على المستوى الاقليمى إزاء خمس دول اقليمية رئيسية هى مصر وليبيا والسعودية وتشاد وإثيوبيا.

ا- المستوى العالمى:

تأثرت علاقات السودان الخارجية على المستوى العالمى بعلاقاته مع البلدان المجاورة. بعبارة أخرى، تأثرت سياسة السودان على المستوى العالمى بموقعه عند مدخل القرن الأفريقى، وكونه نقطة التقاء بين العالم العربى وأفريقيا، وامتداداً خلفياً هاماً لمسرح الشرق الأوسط.

الولايات المتحدة:

فى أعقاب سقوط النميرى فى أبريل ١٩٨٥، كان الهدف الرئيسى للسودان هو تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية - السودانية فى ظل حكم النميرى - بصفة خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة - يمكن وصفها بأنها كانت علاقات خاصة، إلا أنها كانت متقلبة فى ذات الوقت. فلقد نظرت الولايات المتحدة إلى السودان باعتباره ركناً هاماً لتحقيق الأمن وعائقاً أمام

انتشار المد الثورى الليبى ـ الإثيوبى ـ السوفيتى. وانطلاقاً من هذه النظرة، زادت الولايات المتحدة من مستوى التعاون الاستراتيجى مع السودان فيما يتعلق بأجهزة الاستخبارات والدعم الدبلوماسى والاستراتيجى والمساعدات المالية. غير أن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن الأوضاع الداخلية غير المستقرة فى السودان، لاسيما فيما يتعلق بمشكلة الجنوب، وتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية، وسوء الادارة الاقتصادية. وانتهى بها الأمر إلى تجميد مساعداتها الاقتصادية للسودان ـ والتى بلغت قيمتها ١٩٤ مليون دولار ـ بهدف الضغط على النميرى لاصلاح الأوضاع الداخلية.

وخلال الفترة الانتقالية (١٩٨٥ـ١٩٨٦)، استمرت الولايات المتحدة فى الضغط على السودان عن طريق تخفيض المساعدات الاقتصادية وذلك بسبب رفض الحكومة الانتقالية الاشتراك فى المناورات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة ومصر، والتى عرفت باسم مناورات النجم الساطع، وفشلها فى التوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولى حول الاصلاح الاقتصادى. وازدادت حدة التوتر فى العلاقات الأمريكية ـ السودانية مع تزايد حالة عدم الاستقرار الداخلى الناجم عن الإنشقاقات والإنقسامات، والتدخل الليبى فى السياسة السودانية.

ومع تقلد المهدى رئاسة الوزارة فى أبريل ١٩٨٦، كان فى مقدمة اهتماماته العمل على استعادة المساعدات الاقتصادية الأمريكية للسودان، وفى نفس الوقت إتباع سياسته القائمة على حسن الجوار، والتى ترمى إلى تحسين العلاقات مع بلدان معروفة بعدائها للولايات المتحدة. وعلى الرغم من نجاح المهدى فى ضمان المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلا أن العلاقات ظلت متوترة وغير مستقرة.

أدى موقف المهدى تجاه التسوية السلمية فى الجنوب وعلاقاته مع كل من ليبيا وإيران إلى استعداء الولايات المتحدة. ففيما يتعلق بمسألة الجنوب، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تشارك السودان موقفه الاستراتيجى المعادى لإثيوبيا، إلا أنها عملت على تشجيع

المفاوضات المباشرة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي ديسمبر ١٩٨٧، قام وفد عسكرى أمريكى على مستوى عال بزيارة السودان لاجراء مفاوضات مع القيادة العامة للجيش كللت بالنجاح. بيد أن التوتر بين الولايات المتحدة والمهدى عاد من جديد بسبب التباين بين موقف جارانج والسياسات الإثيوبية. وفى مارس ١٩٨٩، قام وفد من الكونجرس الأمريكى بزيارة للجنوب والتقى بجارانج. أعقبه توجيه الولايات المتحدة الدعوة الرسمية للمهدى لزيادة الولايات المتحدة فى مايو ١٩٨٩. وعلى الرغم من أن المهدى رفض الدعوة بشدة، إلا أنه استمر فى التعاون الاستراتيجي العسكرى الوثيق مع الولايات المتحدة. ويمكننا القول بأن الولايات المتحدة كانت قادرة بالفعل على انجاح المفاوضات بين المهدى وجارانج فى يونية ١٩٨٩.

أما بالنسبة للموقف الأمريكى من العلاقات السودانية ـ الليبية، فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطها على الحكومة السودانية لوضع حد لتهاونها ازاء التجاوزات السياسية والعسكرية الليبية فى السودان. وفى سبتمبر ١٩٨٦، عرضت حكومة المهدى التوسط بين الولايات المتحدة وليبيا إلا أن المحاولة لم تسفر عن أى نجاح. ومع ذلك، حمل المهدى على عاتقه مسئولية تحجيم التهديدات الليبية ضد المصالح الأمريكية فى السودان.

غير أن وصول البشير إلى السلطة فى السودان من خلال انقلاب عسكرى دعى الولايات المتحدة إلى ابداء بعض التحفظات. إد عبرت عن أسفها علانية عن سقوط المؤسسات الديمقراطية فى السودان. وبعد ثلاثة أيام من وقوع الانقلاب، طلب البشير من الحكومة الأمريكية الاعتراف بالحكومة الجديدة، إلا أن الادارة الأمريكية لم ترد على طلبه بصفة رسمية حتى نهاية أغسطس ١٩٨٩. وإن كانت قد استمرت فى الاتصال بالنظام الجديد، خاصة فيما يتعلق بقضايا المساعدات الانسانية والسلام فى الجنوب.

الإتحاد السوفيتي:

تمثل أحد أهداف السياسة الخارجية السودانية بعد سقوط النميرى فى تطبيع العلاقات مع السوفييت. وأكدت الحكومة الانتقالية فى نوفمبر ١٩٨٥ بأن قوة الانتشار السريع الأمريكية لن ترابط فى السودان. كما طلبت من الولايات المتحدة اخلاء معداتها العسكرية التى خلفتها وراءها فى ميناء بورسودان بعد مناورة عسكرية مشتركة فى ١٩٨٢.

وأنهت زيارة المهدى للإتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٨٦ خمسة عشرة عاماً من القطيعة بين البلدين. فلقد تدهورت العلاقات مع السوفييت خلال فترة حكم النميرى على أثر فشل الانقلاب الذى قادته عناصر شيوعية فى يولية ١٩٧١ ضد النميرى الذى اتهم الإتحاد السوفيتى بتقديم الدعم لهم، وسحب سفيره من موسكو. وفى ١٩٧٧، طلب النميرى من السوفييت سحب ٩٠ خبيراً سوفيتياً وتخفيض حجم البعثة الدبلوماسية السوفيتية فى السودان.

نجح المهدى فى اقناع السوفييت وضمان توفير قطع الغيار العسكرية السوفيتية. وعلى الرغم من تفهم القيادة السوفيتية، إلا أنها كانت حذرة تجاه جهود التقارب السودانية. فلم يقبلوا التوسط بين الحكومة السودانية وإثيوبيا أو الحركة الشعبية لتحرير السودان رغم تنشيط علاقاتهم التجارية والثقافية مع السودان. باختصار، كانت العلاقات السودانية ـ السوفيتية خلال فترة حكم المهدى معتدلة. ويشكل الحفاظ على هذه العلاقات أحد الاهتمامات الرئيسية لنظام البشير الذى أكد بعد اسبوعين من الانقلاب الذى قاده على حاجة السودان إلى المساعدات الفنية السوفيتية لتطوير وتحديث المصانع التى أقامها السوفييت والحفاظ على الأسلحة السوفيتية فى السودان وصيانتها.

الصين:

توطدت العلاقات الصينية ـ السودانية خلال فترة حكم النميرى

الذى قام بثلاث زيارات للصين فى ١٩٧٠، و ١٩٧٧، و ١٩٨٤ بهدف موازنة التقارب الصينى بالعداء السوفيتى. وفى ظل الحكومة الانتقالية، قام رئيس الأركان السودانى بزيارة الصين فى يناير ١٩٨٦ انتهت بتوقيع اتفاقيات للمساعدات الفنية، والتبادل التجارى وتزويد السودان بقطع الغيار اللازمة للمعدات العسكرية.

إيران:

قبل عام ١٩٧٤، شكل موقف الشاه المؤيد لإسرائيل عائقاً أمام تطوير العلاقات السودانية - الإيرانية. غير أن هذه العلاقات بدأت فى التحسن مع النصف الثانى من السبعينات نتيجة للتقارب المصرى - الإيرانى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبدء عملية السلام المصرية - الإسرائيلية من ناحية، وقطع العلاقات السودانية - العراقية فى يولية ١٩٧١ بسبب الدعم العراقى للانقلاب ضد النميرى من ناحية ثانية، وتزايد أواصر الألفة فى العلاقات المصرية - السودانية فى ظل اطار عام من التحالفات والمصالح الغربية. وفى ظل هذه التطورات، قام الرئيس نميرى بزيارة لإيران فى فبراير ١٩٧٤. وجدير بالذكر أنه كان أول رئيس سودانى يزور إيران. فضلاً عن ذلك، وافق النميرى مبدئياً على ارسال قوات مسلحة سودانية لتحل محل القوات الإيرانية فى عُمان.

وفى أعقاب الثورة الاسلامية الإيرانية فى ١٩٧٩، سار السودان على خطى مصر فى التعبير عن العداء تجاه إيران. أكثر من ذلك، قطع السودان علاقاته الدبلوماسية معها، وأرسل قوات عسكرية للقتال إلى جانب العراق فى حرب الخليج. كما اتهم النميرى إيران بمحاولة إثارة الاضطربات فى السودان. وفى ظل الحكومة الانتقالية التى أعقبت سقوط نميرى، نهج السودان خطاً مغايراً لموقف مصر موطداً علاقاته مع إيران. وفى أغسطس ١٩٨٥، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وقام المهدى بزيارة إيران فى ديسمبر ١٩٨٦ فى أعقاب زيارتين متتاليتين لعدد من كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الإيرانية فى أغسطس ١٩٨٥ وديسمبر ١٩٨٦. ويعزى هذا التقارب الوطيد فى العلاقات

السودانية - الإيرانية بعد عام ١٩٨٦ فى جانب كبير منه إلى حاجة السودان إلى البترول والدعم المالى، فضلاً عن الطموح السودانى للعب دور وسيط بين الدول العربية الخليجية وإيران. وأفصحت إيران صراحة فى الاعلان السودانى - الإيرانى المشترك فى أعقاب الزيارة التى قام بها وزير الطاقة السودانى لطهران فى سبتمبر ١٩٨٦ عن التزامها بامداد السودان بنسبة كبيرة من احتياجاته البترولية.

بيد أن الموقف العدائى الإيرانى تجاه كل من السعودية والعراق ومصر كان بمثابة حجر عثرة أمام السياسة الخارجية السودانية ازاء إيران. فلقد احتج السودان رسمياً على التورط الإيرانى فى أحداث مكة فى أغسطس ١٩٧٨. كما حرص القادة السودانيون على ألا يُنظر للعلاقات السودانية - الإيرانية على أنها معادية للعراق أو مصر أو السعودية.

ب - المستوى الإقليمى:

مصر:

مع تولى السيد الصادق المهدى رئاسة الحكومة السودانية، أضحى تغيير طبيعة العلاقات المصرية - السودانية من علاقات ذات طبيعة خاصة إلى علاقة عادية بين دولتين من بين الأهداف الرئيسية لسياسته الخارجية. فخلال الفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٨٩، نجحت كل من الحكومة الانتقالية وحكومة المهدى فى التقليل من شأن الكثير من المظاهر الرئيسية للعلاقات المصرية - السودانية. ففى عام ١٩٨٧، الغت حكومة المهدى القرار رقم ٢٢٠ الخاص بمشروع التكامل بين مصر والسودان. واقترحت بدلاً منه اطاراً غامضاً للتفاهم أطلقت عليه ميثاق الأخوة - وإن لم يكن يعنى الكثير من الناحية الواقعية - تمت الموافقة عليه بين البلدين خلال زيارته لمصر فى فبراير ١٩٨٧.

وانطلاقاً من هذا الميثاق، تشكلت لجنة مصرية - سودانية على

المستوى الوزارى كتعبير عن اطار مؤسسى للتعاون بين البلدين. وقام رئيس الوزراء المصرى بزيارة السودان ثلاث مرات (فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧، ٩ أبريل ١٩٨٨، ٨ أكتوبر ١٩٨٨). كما زار عدد من الوزراء والخبراء السودانيين القاهرة عدة مرات لتوقيع اتفاقيات فنية مشتركة. ومع ذلك، عانت العلاقات المصرية ـ السودانية من التباين الاستراتيجى فى موقف كل من البلدين ازاء الحرب فى الجنوب. فبينما رأى السودان فى الحرب شكلاً من أشكال العدوان الخارجى المدعم من قبل إثيوبيا، رأت فيها مصر مشكلة سودانية داخلية. ورغم استمرار مصر فى امداد السودان بما يحتاجه من أسلحة غير أن ذلك لم يكن تعبيراً عن التزام بالدفاع عنه فى مواجهة إثيوبيا.

ويبدو أن الاستجابة المرنة التى تميز بها الموقف المصرى لم يترتب عليها أى تخفيف للتوترات السياسية والأمنية فى العلاقات بين البلدين. كما لم تنجح فى التغلب على أزمة الثقة المتبادلة بين المهدى والرئيس حسنى مبارك. فقد الغى المهدى ثلاث زيارات لمصر بعد أن تحددت مواعيدها تحت حجج متعددة. واندلعت الحرب العدائية بين البلدين حول عدد من القضايا مثل التأييد المصرى للنميرى بعد ١٩٨٥، ومنحه حق اللجوء السياسى إليها فى نفس العام، والعلاقات السودانية ـ الليبية، والحرب فى الجنوب، وأخيراً العلاقات المصرية ـ الإثيوبية.

ومن الناحية الأخرى، قام ممثلوا معظم القوى والأحزاب السياسية السودانية بزيارة مصر إما بهدف الحصول إلى مساندة مصر لموقفهم داخل السودان أو تعزيز علاقاتهم بها. فلقد قام السيد محمد عثمان الميرغنى ـ زعيم الحزب الديمقراطى الاتحادى والحيلف التقليدى لمصر ـ بزيارة القاهرة ثلاث مرات خلال عام ١٩٨٨ (فى ٥ مارس، ٣ أغسطس، ٢٤ سبتمبر) بهدف التنسيق مع مصر حول مبادرة الحزب للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفى نفس الوقت عبرت هذه الزيارات عن مدى التحالف الوثيق بين مصر والحزب الديمقراطى الاتحادى، والذى برز واضحاً جلياً عندما طلب الميرغنى ـ

بالتنسيق مع حزبه ـ من المهدى الاعتذار لمصر علانية بعد أن اتهمها بالتباطؤ فى امداد السودان بالأسلحة. وخلال الفترة ١٩٨٦ـ١٩٨٩، زار بعض قادة القوى الأخرى مصر لاجراء مباحثات مع المسئولين المصريين من بينهم قادة الحزب الشيوعى السودانى، والأحزاب الجنوبية، والترابى ـ زعيم الجبهة الاسلامية الوطنية، فضلاً عن مبعوثين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان.

رحبت مصر بانقلاب البشير وأعلنت اعترافها بالنظام الجديد، وقامت بارسال وفد برئاسة مدير الاستخبارات للتعبير عن تأييدها ومساندتها له. وكانت أول زيارة يقوم بها البشير خارج بلاده إلى مصر. وبدا التحسن يبدو على العلاقات المصرية ـ السودانية لبعض الوقت. ومع ذلك، بدأت مصر تنظر بغير إرتياح للتطورات فى علاقاتها مع السودان نتيجة لاحجام البشير عن الاتفاق حول بعض القضايا الاقتصادية والسياسية.

<u>السعودية</u>:

سيطر على العلاقات السودانية ـ السعودية نمط عام يتسم بالمرونة والتكيف. ويمكن ارجاع حاجة السودان إلى السعودية إلى ما تمارسه الأخيرة من نفوذ قوى على بعض القوى الاجتماعية ـ السياسية الهامة فى السودان. فضلاً عن كونها مصدراً هاماً من مصادر الدعم المالى. فالقوى التقليدية مثل الجماعات الصوفية، والقوى الحديثة مثل جماعات رجال الأعمال والقطاعات المهنية، والقوى الدينية مثل الاخوان المسلمين والجبهة الاسلامية الوطنية جميعها تربطها بالسعودية روابط وطيدة. ولقد أدى استحواذ الأحزاب التقليدية والجبهة الاسلامية على معظم مقاعد البرلمان فى السودان، وتشكيل الحكومة إلى تعزيز أواصر التعاون بين البلدين إلى حد كبير. ففى يونية ١٩٨٦، قام وزير الخارجية السعودى بزيارة السودان. وفى نفس العام، قام السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس الرئاسة السودانى بزيارة السعودية. ويهدف التعاون السعودى ـ السودانى إلى انعاش الاقتصاد السودانى وتقديم

المساعدات الإنسانية الضرورية للبلاد. ولا يخفى أن هناك سبباً آخر وراء الاهتمام السعودى بالسودان يتمحور حول استمرار تطبيق الشريعة الاسلامية.

ويشارك السودان السعودية فى موقفها الاستراتيجى المعادى للنظام الماركسى فى إثيوبيا. ومن هنا كانت مساندة السعودية للمهدى دبلوماسياً ومعنوياً فى صراعه مع إثيوبيا. أكثر من ذلك، قامت السعودية بمعاقبة إثيوبيا على هجومها المزعوم ضد السودان. وفى ديسمبر ١٩٨٧، أبلغت السعودية السودان رفضها استقبال وفداً إثيوبياً قدم إلى السعودية طلباً للمساعدة المالية. أما بالنسبة للتهديد الإيرانى، فقد عرض السودان وساطته بين البلدين دون أن يحقق نجاحاً فى هذا الصدد. كما أدان المحاولات الإيرانية لاثارة الاضطرابات الداخلية فى السعودية. ورغم كل ذلك، لم يثمر التعاون الاقتصادى والاستراتيجى بين البلدين عن أى إتفاق رسمى بينهما. إذ لم يلق الاقتراح السودانى حول اطار للأخوة مع السعودية أى ترحيب من جانب القيادة السعودية.

وكانت السعودية هى الدولة العربية الثانية التى قام البشير بزيارتها بعد مصر. جاءت هذه الزيارة فى إطار بحث البشير عن المساعدة المالية والبترول السعودى. وعلى الرغم من أن السعودية لم تعترف رسمياً بالنظام الجديد فى السوذان، إلا أنها استمرت فى تقديم المساعدات الانسانية.

ليبيا:

شهدت العلاقات الليبية ـ السودانية نمواً مضطرداً خلال فترة الحكومة المدنية. وقبل ذلك، وفى ظل الحكومة الانتقالية، تم توقيع اتفاق للتعاون العسكرى بين البلدين فى يونية ١٩٨٥. وقام المهدى بزيارة ليبيا عدة مرات. فبعد أربعة أشهر من توليه رئاسة الوزارة السودانية قام بتوقيع معاهدة للتعاون التجارى والثقافى والعمالى مع ليبيا تضمنت فى ذات الوقت خطة للتكامل بين منطقتى دارفور

السودانية والكفرة الليبية. علاوة على ذلك، تطورت العلاقات إلى مستوى المفاوضات الرسمية لتحقيق الوحدة بين البلدين فى أكتوبر ١٩٨٨. وفى هذا المضمار، أمدت ليبيا السودان بالمساعدات المالية والأسلحة والبترول، فضلاً عن الدعم السياسى فى مواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقبلت أعداداً متزايدة من العمالة السودانية العاملة على أراضيها.

غير أن العلاقات بين البلدين اعترتها مشاكل رئيسية ثلاث. تتعلق أولاها بالتدخل العسكرى الليبى فى منطقة دارفور وتباطؤ ليبيا فى سحب قواتها من المنطقة. وتتمثل المشكلة الثانية فيما كان يقوم به المكتب الثقافى الليبى من أنشطة تكتنفها الريبة فى العاصمة السودانية. أما المشكلة الثالثة فتدور حول رفض الحزب الديمقراطى الاتحادى لمشروع الوحدة مع ليبيا على الرغم من تشجيع المهدى له. وتجدر الاشارة إلى أن البلدين نجحا فى التخفيف من حدة هذه المشاكل من خلال الاتصالات المباشرة بين حكومتيهما.

تشاد:

تبنى المهدى سياسة تقوم على الحياد ازاء الصراع بين الفرق التشادية المتصارعة والتورط الليبى فيه. ومن خلال هذه السياسة، استطاع السودان أن يتوصل إلى الاتفاق مع تشاد حول حسن الجوار وأمن الحدود. وتشكلت على أثر ذلك لجنة تشادية ـ سودانية مشتركة. وفى ديسمبر ١٩٨٨، نجح المهدى فى التوصل إلى اتفاق مع تشاد ـ بموافقة ليبيا ـ يرمى إلى تحصين الأراض السودانية ازاء الصراع الليبى ـ التشادى.

بيد أن العلاقات بين البلدين تدهورت بسبب قيام القوات التشادية بتعقب القائد العام للجيش التشادى والقاء القبض عليه داخل الأراضى السودانية على أثر محاولة الانقلاب الفاشلة التى قادها فى مايو ١٩٨٩ وهروبه إلى السودان بحثاً عن ملاذ له بين رجال القبائل فى دارفور.

إثيوبيا:

لاقت العلاقات السودانية - الإثيوبية العديد من الصعاب خلال العقدين الآخرين، بصفة خاصة بسبب الدعم الإثيوبى للحركة الشعبية لتحرير السودان والميلشيا الملحقة بها. ففى عام ١٩٨٣، قام النميرى بقطع علاقاته الدبلوماسية مع إثيوبيا متهماً اياها بالتدخل فى الشئون الداخلية لبلاده. ومع الحكومة الانتقالية التى أعقبته، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى أكتوبر ١٩٨٥. ومع ذلك، استمرت الاتهامات السودانية لإثيوبيا بسبب دعمها للحركة الشعبية لتحرير السودان. وفى المقابل، اتهمت إثيوبيا السودان بدعم الحركة الانفصالية فى إريتريا وغيرها من الحركات الانفصالية فى إثيوبيا.

واصل المهدى علاقاته مع إثيوبيا على أمل كسب تأييدها بالنسبة لمشكلة الجنوب. ومن هذا المنطلق، تم احياء اللجنة السودانية - الإثيوبية، والتى اجتمعت فى أديس أبابا فى مايو ١٩٨٨ وانتهت بالتأكيد على مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم تدخل أى من الطرفين فى الشئون الداخلية للطرف الآخر. ولكى يتحقق السلام فى الجنوب، رأى المهدى أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين السلطات السودانية والإثيوبية. وأن تحقيق السلام يجب ألا يقود إلى تقوية نفوذ أى من القوى والأحزاب السياسية السودانية على حساب القوى والأحزاب السياسية الأخرى. وهذا هو السبب فى رفضه لكل من اتفاق السلام الذى توصلت إليه الأحزاب الجنوبية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أغسطس ١٩٨٧، والاتفاق الذى وقعه الحزب الديمقراطى الاتحادى مع إثيوبيا فى نوفمبر ١٩٨٨. باختصار، أراد المهدى أن تتم تسوية الحرب فى الجنوب من خلاله كرئيس للوزراء، ومن ثم يمكن احتساب ذلك كنقطة ايجابية فى صالح حزب الأمة. بعبارة أخرى، كان المهدى على استعداد لارجاء أو اعاقة أية جهود للتسوية السلمية طالما أنها تخدم مصالح منافسيه السياسيين.

خاتمــة:

لقد تأثر النمط العام لسلوك السياسة الخارجية السودانية بأربعة محددات: أولها، الحاجة إلى المصادر الخارجية للمساعدات المالية. وثانيها، الآثار غير المرغوب فيها للتحالفات العالمية والاقليمية حول مسائل الأمن القومى. وثالثها، أهمية الروابط الإقليمية. ورابعها، أثر الانقسامات المجتمعية على الاستقرار السياسى ومدى الحرية التى تتمتع بها القيادة السياسية فى عملية صنع القرار. بيد أنه تعددت أشكال هذا النمط العام وفقاً للتغيرات الاستراتيجية فى المنطقة، وطبيعة النظام السياسى السودانى، ومدى ضخامة التغير الاجتماعى الداخلى.

والحقيقة أن المعضلة الرئيسية أمام صانعى السياسة الخارجية السودانية تنبع من الخصوصيات التى يتسم بها السودان كبلد ذى رقعة جغرافية شاسعة، فقير فى موارده الاقتصادية، غير مستقر سياسياً، بسبب تعدد الأصول العرقية والثقافية لسكانه. وفى مثل هذه الظروف، لا تكمن عقلانية قرارات السياسة الخارجية بالأساس فى تعظيم المنافع قدر ما تكمن فى تقليل التهديدات والمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها البلاد.

ومن هنا كان من المستغرب أن تجنح الخرطوم وتتخذ موقفاً مؤيداً للعراق خلال أزمة الخليج وحربه الثانية. ويمكن القول بان هناك سببين وراء هذا الموقف السودانى: أولهما، أن العراق كان يمثل المصدر الرئيسى لما يحتاجه السودان من البترول بأسعار منخفضة - أو بالمجان. الأهم من ذلك، ما قام به العراق من تزويد الحكومة السودانية بالأسلحة فى حربها ضد الجنوب. ويتمثل السبب الثانى فى رغبة السودان فى اثبات استقلاله عن مصر. وربما فكرت النخبة العسكرية الحاكمة فى السودان أن تلعب «بالورقة» العراقية ضد مصر. فإذا نجح العراق فى تحقيق ما كان يصبو إليه من وراء مغامرته، فإن الأوضاع سوف تتحسن كثيراً فى السودان. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن السودان سوف يخرج بلا شك من الأزمة أسوأ حالاً. فبالاضافة إلى مشاكله

الاقتصادية والسياسية الداخلية العادية، فإن اقتراب الموقف الليبى - أقرب حلفائها - من الموقف المصرى أثناء الأزمة جعل السودان يشعر بالعزلة والتهديد. وإلى جانب فقده للمساعدات المالية من بلدان الخليج، فقد السودان تعاطف الكثير من الدول الأوربية وفقد مورده من البترول الرخيص. وحتى إذا أعلنت إيران عن رغبتها فى انقاذ السودان الذى أعلن تنفيذه لقوانين الشريعة الاسلامية، فإن هذه الرغبة لم تتبلور بعد على أرض الواقع. وعليه تظل القضية المحورية أمام صانعى السياسة السودانيين تدور حول علاقاتهم مع مصر.

هوامش الفصل الحادى عشر

١) حول تاريخ السودان، أنظر:
R. S. O'Fahey and J. L. Spaulding, Kingdoms of the Sudan (London: Methuen, 1974); O.G.S. Crowford, The Funj Kingdom of Sennar (London: John Bellows, Gloucester, 1951).

٢) حول التاريخ المعاصر، أنظر:
P. M. Holt, A. Modern History of the Sudan (London: Weidenfeld and Nicolson, 1962); Mohamed Omer Besher, The Southern Sudan: Background to Conflict (London: C. Hurst and Co., 1967).

٣) فيما يتعلق بتسوية الحدود السودانية ـ الأثيوبية، أنظر السيد على أحمد فليفل، «ترسيم الحدود السودانية ـ الأثيوبية وتأثيرها على قبائل الوطاويط والبرتا والبهروت والخاما»، ورقة مقدمة إلى ندوة حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مارس ١٩٨٧.

٤) حول الحدود السودانية ـ الليبية، أنظر:
Faisal Abdel-Rahman Ali Taha, "The Sudan-Lebya Boundary", Sudan Notes and Records 58, 1977, PP.65-72.

٥) عبد العزيز كامل، دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص٧٠.

٦) فيما يتعلق بموضوع العرقية وبناء الأمة فى السودان، أنظر محمد عمر بشير وآخرون، السودان: العرقية والتماسك الوطني، سلسلة بيروت للدراسات الأفريقية (بيروت: جامعة بيروت ١٩٨٤).

٧) ويقدم لنا مشروع الجزيرة مثالاً بارزاً فى هذا الصدد، أنظر حيدر إبراهيم علي، «التنمية والتغير الإجتماعي في السودان»، ندوة حول التكوينات الإجتماعية ـ الإقتصادية فى البلدان العربية (الكويت: المعهد العربى للتخطيط، ١٩٨٣)، ص ص ٤٢٤ـ٤٢٧.

٨) تشكل حالة قرى كردفان مثالاً واضحاً فى هذا الصدد، أنظر المرجع السابق، ص٤٣٠.

٩) يمثل اقتصاد الدنكا مثالاً واضحاً فى هذا الصدد، أنظر:
George Tombe Lako, "The Impact of the Jonglei Scheme on the Economy of the Dinka", African Affairs 84, January 1985, PP.21-33.

١٠) حيدر إبراهيم على، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٨، هامش ١.

١١) Republic of Sudan, Ministry of Social Welfare, Zakat and Displaced: Commession of Displaced, Memorandum on Public Policy toward the Flyers, October 29, 8891.

١٢) حول الخبرة الديمقراطية والأنظمة المدنية في السودان، أنظر:
Mohamed Ahmed Mahgoub, Demcracy and Trial (London: Andre Deutsch, 1974).

١٣) حول ديناميات الحياة السياسية في ظل الأنظمة العسكرية، أنظر:
Tim Niblock, Class and Power in Sudan (London: The Macmillan Press, Ltd., 1987).

١٤) فيما يتعلق بالعلاقات المدنية العسكرية في السودان، أنظر:
Muddathir Abdel-Rahim, Changing Patterns of Civilian-Military Relations in the Sudan, Research Report No. 4 (Uppsala, Sweden: The Scandinavian Institute of African Studies, 1978).

وأنظر كذلك: جهاد عودة، «الكومبرادورية والحكم العسكري: دراسة حال للسودان في ظل النميرى»، ندوة الحوار الأفريقي اللاتيني، الجلسة الثالثة، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية

(القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، ص ص ٧١-٨٣.

١٥) لقاء مع منصور خالد في السودان الآن، أغسطس ١٩٨٥، ص ص٩-١٠.

١٦) علي عبد القادر علي، «بعض جوانب الإقتصاد السوداني»، سلسلة دراسات، العدد الأول، جامعة الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث التنموية، ١٩٨٤، ص١١.

١٧) Ibid, PP.14-15.

١٨) البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم، ١٩٨٨، ص ٢٦٠.

١٩) World Bank, World Debt Tables: External Debt of Developing Countries, 1988-1989, P.266.

٢٠) Ibid.

٢١) Ibid.

٢٢) The Middle East and North Africa 1988 (London: Europa Publications, 1989), P.715.

٢٣) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

٢٤) The Military Balance 1988-1989, (London: International Institute of Strategic Studies), PP.114-115.

٢٥) Ibid.

٢٦) السكرتارية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، مجموعة خطب السيد الصادق المهدى ١٦ مايو ١٩٨٦ - ٣١ ديسمبر ١٩٨٨، ثلاث مجلدات، الخرطوم، بدون تاريخ.

٢٧) خطاب السيد صادق المهدى في ١٨ مارس ١٩٨٧، المجلد الثاني، ص٦٦.

٢٨) Ibid., P.73.

٢٩) خطاب السيد صادق المهدى في ١٢ ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الثالث، ص ص٢٤١-٢٥٨.

٣٠) خطاب السيد صادق المهدى في ١٦ ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الثالث، ص ٢٦٧.

٣١) ورد بخطاب السيد الصادق المهدى في ٢٣ مارس ١٩٨٧، المجلد الثاني، ص ٩٤.

٣٢) السفارة السودانية بالقاهرة، نشرات دورية، ١٠ أبريل ١٩٨٥.

الفصل الثانى عشر

السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية

د. ريمون هنيبوش

تضرب السياسة الخارجية السورية بجذورها إلى فترة التطلعات القومية وما اعتراها من إحباطات فى مواجهة الاستعمار الغربى. فمع اندلاع الثورة العربية الكبرى فى عام ١٩١٧، توقع السوريون قيام دولة مستقلة فى منطقة الشام ترتبط بكيان عربى أكبر. وبدلاً من أن يتحقق ذلك، حنثت القوى الغربية بوعودها للعرب، وقامت بتقسيم منطقة الشام إلى أربع دويلات هى سوريا والأردن ولبنان وفلسطين. بل أكثر من ذلك، أعطت وعداً لليهود بانشاء دولة لهم فى فلسطين.[١] ومع حصول سوريا على استقلالها، وبات انفصالها عن الأردن ولبنان والعالم العربى أمراً واقعاً لا رجعة فيه أضحت إسرائيل عدواً لدوداً على حدودها وعقبة كئود أمام تطلعاتها القومية. ومن هنا، أضفى الشعور القوى بوحدة الأمة العربية وبمعاداة الاستعمار والصهيونية بعداً ثابتاً فى السياسة الخارجية السورية. وبلغ هذا المد الثورى والايمان بضرورة تغيير الأمر الواقع قمته فى جهود الجناح الثورى لحزب البعث (١٩٦٦ـ١٩٧٠) الذى جعل من العاصمة السورية دمشق قلعة الثورة العربية ونقطة الانطلاق لشن حرب لتحرير فلسطين. غير أن ذلك انتهى بهزيمة عام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لأراضى عربية جديدة، بما فيها مرتفعات الجولان السورية. وكانت طبيعياً أن تولد هذه الهزيمة مخاوف أمنية حادة جديدة، وتعطى قوة دافعة جديدة للمد الثورى. ودخلت سوريا بذلك فى صراع مباشر مع إسرائيل ومن يساندونها.

غير أن السياسة الخارجية تتحدد بقدرات الدول وامكاناتها مثلما تتحدد باحباطاتها ومخاوفها وآمالها وطموحاتها. ولم تعد الدولة السورية «المقتطعة» تمثل سوى قاعدة هزيلة لسياسة خارجية تهدف

إلى تغيير الأمر الواقع. إذ أظهرت هزيمة ١٩٦٧ مدى التكلفة المرتفعة التى يمكن أن تترتب على تبنى مثل هذه السياسة. إلا أنها أدت فى ذات الوقت إلى صعود حافظ الأسد إلى قمة السلطة فى البلاد بما يمثله من قيادة لا تقل ارتباطاً بآلام سوريا وأحلامها. وإن كانت أكثر استعداداً لانتهاج سياسة أكثر واقعية تربط أهداف سوريا بامكاناتها. ومن ثم قام بصياغة أهداف أكثر تواضعاً، وركز على استعادة الأراضى المحتلة، والدفاع عن الدولة السورية، وتدعيم مكانتها فى العالم العربى. فضلاً عن ذلك، عمل حافظ الأسد جاهداً على تطوير القدرات السورية. غير أنه ترتب على تعاظم قدرات خصومه وشدة حساسية البيئة السورية فى ذات الوقت استمرار الفجوة بين الأهداف والقدرات. وأضحى من الصعوبة بمكان تحقيق حتى أهداف سوريا الأكثر تواضعاً. وفى مثل هذه الظروف، ظلت آلام سوريا وطموحاتها. وأضحى على السوريين أن يتكيفوا مع معطيات الأمر الواقع. وعلى ذلك، بدأت السياسة السورية كفاحها بين أحلام التغيير والقيود التى تفرضها القدرات المتاحة والبيئة المحيطة.

أولاً: البيئة الداخلية ومحددات السياسة الخارجية:

الجغرافية، والمجتمع، والاقتصاد:

مما لا شك فيه أن توجه السياسة الخارجية السورية يتأثر بموقع البلاد فى قلب العالم العربى. وتعد سوريا بهذا الموقع الجغرافى عرضة لدرجة عالية من الإنكشاف والضغوط الخارجية بسبب عدم وجود حدود طبيعية، وتجاورها من كافة الجهات بدول شكلت - فى مرحلة أو أخرى - تهديداً لها مثل الأردن وتركيا والعراق، فضلاً عن إسرائيل. وفى عام ١٩٦٧، فقدت سوريا مرتفعات الجولان حصنها الدفاعى الوحيد لصالح عدوها الرئيسى إسرائيل إلى جانب كونها عرضة للالتفاف الإسرائيلى عبر الأردن ولبنان. وسوريا ليست صغيرة المساحة نسبياً فقط، بل لا يمثل سكانها سوى قاعدة محدودة للقوة وعمقاً استراتيجياً محدوداً لردع الغزاة. ومن الطبيعى أن تجعل هذه البيئة

المليئة بالتهديدات والقيود من الأمن قضية محل اهتمام رئيسى. غير أن طبيعة موقعها فى قلب العالم العربى ووجودها على خط المواجهة مع إسرائيل منحها أهمية يمكن أن تتحول ـ إذا ما أحسن استغلالها ـ إلى موارد ـ خاصة المساعدات العربية ـ وقوة تأييد دبلوماسية تتعدى قدراتها.

ويتزايد سكان سوريا بصورة واضحة. إذ فاق تعدادهم عشرة ملايين نسمة فى الثمانينات. غير أنهم لايزالون عند مستوى متوسط من التنمية ولا يتمتعون سوى بمستوى محدود من المهارات والقدرات التنظيمية الحديثة. أضف إلى ذلك ما يترتب على الانقسامات الاجتماعية والأيديولوجية المتعددة من قدرة محدودة على التعبئة. لاسيما العداء للنظام من قبل الطبقات العليا التقليدية التى حل محلها حزب البعث فى الحكم. فضلاً عن الاستياء العام من التمثيل النسبى غير العادل للأقليات الطائفية (خاصة العلويين الذين يشكلون ١٢٪ من اجمالى سكان البلاد) فى النظام على حساب الأغلبية السنية (والذين تبلغ نسبتهم ٧٥٪ من اجمالى السكان).

ومقارنة بأهداف السياسة الخارجية والتزاماتها تعد قدرة الاقتصاد السورى هزيلة ومتواضعة للغاية. فماتزال القدرات الصناعية والتقنية محدودة على الرغم من الاتساع والتنوع المضطرد فى قاعدة القوة الاقتصادية الوطنية. ومع ذلك فإن سيطرة الدولة على الاقتصاد تمكنها من تسخير الموارد الوطنية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، تبلغ مخصصات الدفاع نحو ١٥ـ١٧٪ من اجمالى الناتج القومى، وثلث النفقات العامة تقريباً،[٢] فى الوقت الذى تفرض فيه عمليات التنمية والاستهلاك ضغوطاً على الموارد المحدودة، الأمر الذى يترتب عليه تزايد الاعتماد السورى على القروض والمساعدات الخارجية، خاصة من البلدان العربية والكتلة السوفيتية وأوربا الغربية. ولعل التنوع فى مصادر الاعتماد الخارجية هو وحده القادر على التخفيف من القيود التى يمكن أن تفرض على خيارات السياسة الخارجية. وبحلول الثمانينات، أضحى تزايد مطالب الدولة يشكل عبئاً

ثقيلاً على الاقتصاد الوطنى مما نجم عنه توقف النمو. فضلاً عن ذلك، انخفضت المساعدات الخارجية ما بين ثلث إلى ثلثى ما كانت تحصل عليه سوريا من البلدان العربية، والذى بلغ ٨و١ بليون دولار فى عام ١٩٧٨ . كما تضاعفت الديون العسكرية السوفيتية. باختصار، يمكن القول بأن الضغوط الاقتصادية المتزايدة قد تؤدى فى النهاية إلى تغيير فى السياسة الخارجية.

القدرات العسكرية:

تمتلك سوريا آلة حرب عسكرية ضخمة بالقياس إلى حجمها. فلقد شهدت القدرات العسكرية السورية نمواً مضطرداً، خاصة فى ظل حكم الرئيس الأسد. وإن كان تطورها من الناحية الكيفية أقل منه بكثير من الناحية الكمية. فمع أواخر الستينات، بلغت القوة العددية لجيشها ٧٥و٠٠٠ مقاتل مسلحين بنحو ٤٥٠ دبابة، و ١٤٠ طائرة مقاتلة، وإن ظل مستوى القيادات من الضباط «المسيسين» دون المستوى اللائق. ومع ذلك، نجح الأسد فى رفع مستوى الاحتراف داخل الجيش، ورفع الروح المعنوية والقتالية بين صفوفه والتى بدت واضحة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. بيد أن نقص الخبرة القيادية داخل الجيش كانت وراء القدرات الهجومية المحدودة، والفشل فى السيطرة على المراكز الاستراتيجية فى الجولان. وهو ما ساعد على نجاح الهجوم الإسرائيلى المضاد، وإن كان الجيش السورى العنيد والمستميت فى دفاعه قد تمكن من جعل التقدم الإسرائيلى بطئ وباهظ التكاليف. وبينما تمكنت قوات الدفاع الجوى السورية من الحد من التفوق الجوى الإسرائيلى فوق ميدان المعركة، لم تستطع القوات الجوية السورية بطائراتها العتيقة وطياريها الأقل خبرة وكفاءة من توجيه ضربات هجومية عميقة أو الدفاع عن البلاد من الاختروقات الهجومية للطائرات الإسرائيلية والاغارة على الأهداف الاقتصادية فى العمق.[٣]

ويشكل التوازن العسكرى بين إسرائيل وسوريا أحد مكونات التوازن الأشمل بين إسرائيل ودول المواجهة العربية مجتمعة. ففى عام

١٩٧٣ ، شكل التحالف المصرى ـ السورى جوهر هذا التوازن، وإن كان العراق قد شارك فيه أيضاً. غير أنه مع توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل ودخول العراق فى حرب طويلة ضد إيران أخرج كليهما من التحالف، وجعل سوريا وحيدة فى مواجهة إسرائيل فى معادلة توازن فى صالح الأخيرة على المستويين الكمى والكيفى. وهو الأمر الذى دعى الرئيس الأسد إلى طلب المساعدة السوفيتية لتحقيق «التوازن الاستراتيجى». وعليه، أضحت القوات المسلحة السورية فى أواخر السبعينات أكثر عدداً وعتاداً عما كانت عليه فى ١٩٧٣. إذ بلغ تعدادها ٢٣٠و٠٠٠ مقاتل مسلحين بنحو ٢٥٠٠ دبابة و ٥٠٠ طائرة. ومع ذلك، ظلت مستويات القيادة والتنظيم والتدريب أدنى بكثير مما عليه الحال فى القوات المسلحة الإسرائيلية. كما أن تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالأسلحة الالكترونية المتطورة زاد من حدة الفجوة بينها وبين القوات السورية بمعداتها السوفيتية. وهو ما أوضحته حرب لبنان ١٩٨٢ حيث كانت كل الظروف فى غير صالح سوريا. فالقوات المسلحة الإسرائيلية من ناحية كانت أكبر، كما نجحت فى أن تأخذ القوات السورية على غرة من ناحية أخرى. وعليه، لاقت القوات الجوية السورية خسائر جسيمة فى هذه الحرب بسبب التفوق التكنولوجى الإسرائيلى. كما أمكن تحجيم دفاعاتها الجوية الأمر الذى ترتب عليه أيضاً خسائر فى قواتها الأرضية، وإن نجحت هذه الأخيرة بفضل فاعليتها وصلابتها من تكبيد إسرائيل خسائر كبيرة على الرغم من أنها أجبرت على الانسحاب من مواقعها الاستراتيجية فى الأراضى اللبنانية.(٤)

ومع ذلك يمكن القول بأن الجيش السورى أضحى يشكل قوة لا يستهان بها، على الأقل من الناحية الدفاعية. فمنذ عام ١٩٧٣، لم تنجح إسرائيل فى توجيه ضربة قاصمة له بفضل صلابته وشدة تماسكه. وعلى الرغم من المشاكل المزمنة المتعلقة بالصيانة وما شاكل ذلك، فإن هناك تحسناً ملحوظاً فى القدرات الفنية والتكتيكية للمقاتل السورى. وفى أعقاب حرب لبنان فى عام ١٩٨٢، شهد الجيش السورى عملية اعادة تنظيم وتسليح كبيرة، بلغ معها تعداده نحو نصف المليون مقاتل موزعين على تسع فرق مزودة بالمدفعية وأجهزة الدفاع الجوى،

ومسلحة بنحو ٥٠٠٠ دبابة، ٦٥٠ طائرة مقاتلة - منها نحو ٢٠٠ من الطائرات الحديثة المتطورة، و ١٠٢ من بطاريات اطلاق الصورايخ. ليس ذلك فحسب، بل إن امتلاك القوات المسلحة السورية لمظلة جوية جديدة سوفيتية الصنع طويلة المدى وصواريخ إس إس -٢١ المضادة للطائرات جعلها قادرة على ضرب أهداف داخل إسرائيل ذاتها.[٥] وربما تشكل القدرة على تطوير أسلحة كيماوية عنصراً جديداً فى قوة الردع السورية. وتقترب سوريا من اجمالى التعبئة العامة الإسرائيلية إذا ما أضفنا قوة الاحتياطى البالغ تعدادها ٥٠٠و٠٠٠ مقاتل آخرين. وفى مثل هذا التوازن، يصبح من الصعب على إسرائيل المخاطرة بشن هجوم ضد سوريا نظراً لكتلفته العالية دون ما أى ضمان بتحقيق النصر على الجيش السورى.

وبفرض قيام سوريا بعمل منفرد فإنها تملك قدرة هجومية عالية فى مواجهة إسرائيل. إذ أن معدل القوات المتمركزة فى مرتفعات الجولان - والتى تبلغ ست فرق - يعد فى صالح سوريا. ومن ثم، فإن أى هجوم سورى مفاجئ يمكنه على الأقل السيطرة على جزء من الجولان قبل أن تتمكن إسرائيل من تعبئة كامل قواتها. وما أن يتحقق لإسرائيل ذلك، فإن الوضع ينقلب لصالحها تماماً وتجد سوريا نفسها فى مأزق حرج للغاية.[٦] علاوة على ذلك، فإن لبنان لابد أن يدخل فى نطاق مسرح العمليات المحتمل بما يعنيه ذلك من أن على سوريا أن تنشر قواتها الدفاعية على نطاق أكثر اتساعاً. ويمكن القول بأن القيادة السورية ماتزال ترى فى توجيه ضربة ضد إسرائيل فى الجولان عملاً مرغوب فيه، لاسيما وإذا كان ذلك سيؤدى - كما حدث فى عام ١٩٧٣ - إلى فرض تسوية دولية تتمكن سوريا من خلالها استعادة أراضيها. وأكثر من هذا وذاك، إذا ما أمكن اعادة التحالف العسكرى العربى ليضم إلى جانب سوريا القوات المسلحة الضخمة والمتمرسة لكل من مصر والعراق، فإن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة سوف يتغير بالقطع لصالح العرب. غير أنه مع أحداث عام ١٩٩٠، بات واضحاً أن الأمر لم يكن كذلك.

ثانياً: توجه السياسة الخارجية:

إدراك الدور:

يعتبر السوريون أنفسهم من الناحية التاريخية «قلب العروبة النابض». إذ ركزت رؤيتهم القومية على وطن عربى أكبر أكثر منه على الدولة السورية الحالية، والتى يعتبرونها وليدة العهد الاستعمارى. ومن ثم فإن التغلب على الانقسامات العربية يعد مهمة تاريخية من وجهة نظر حزب البعث ينبغى عليها النهوض بها. فوفقاً للفكر البعثى، تعد سوريا قاعدة لتحقيق هذه المهمة وليس وحدة قومية مستقلة. فلقد كانت سوريا بحق مركز الشعور القومى العربى. وهى الدولة العربية الوحيدة التى تنازلت عن سيادتها باسم العروبة فى سبيل قيام الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٥٨.

غير أنه منذ تلك اللحظة، والفجوة تزداد اتساعاً بين هذا التصور والسلوك الفعلى للسياسة الخارجية السورية. ففى عام ١٩٦٣، كشفت الحكومة البعثية التى تزعم الايمان بالوحدة العربية عن عدم رغبتها فى التضحية بالسلطة واستعادة الوحدة مع مصر الناصرية. وفى عام ١٩٧٨، فشل مشروع مماثل للوحدة بين سوريا والعراق بسبب التنافس بين النخبة الحاكمة فى كل منهما. فلقد أدى طول فترة بقاء الدولة السورية المستقلة - أربعون عاماً - وخيبة الأمل التى أفرزتها تجارب الوحدة السابقة، وتنامى الوعى بالعقبات التى تقف فى سبيل تحقيق الوحدة جعلت من العمل على تحقيقها هدفاً أقل أهمية فى السياسة السورية. الأمر الذى أفسح الطريق بصورة متزايدة أمام سياسة واقعية تهدف إلى الدفاع عن الدولة السورية وزيادة قوتها ومكانتها فى اطار النظام الاقليمى القائم.

ومع ذلك، لايزال السوريون ينظرون إلى البيئة الاقليمية بما تتضمنه من كيانات وطنية محددة على أنها من صنع الاستعمار وأن تحقيق الوحدة العربية يعد مصلحة عربية عليا تجب المصالح الوطنية التى

تحكم السياسات الخارجية لهذه الكيانات. فماتزال الهوية العربية هى هوية سوريا الخاصة. ومن ثم فهى تبحث لنفسها عن دور قيادى فى اطار المنطقة العربية. ويرى السوريون أن بلادهم أكثر البلدان العربية عروبة وأكثرها قدرة على قيادة العرب نحو ايجاد حل للقضية العربية. ومن هذا المنطلق، يدعى القادة السوريون لأنفسهم الحق فى تحديد المصلحة القومية العربية العليا. ومن ثم يرون أن احتياجات الأمن العسكرى لبلادهم ـ بوصفها أكثر دول المواجهة ثباتاً وصموداً فى ميدان المعركة ضد إسرائيل ـ لاتنفصل عن المصلحة القومية العربية العيا. وعليه، فإن ما هو فى صالح سوريا هو بالضرورة فى صالح الأمة العربية. ومن ثم فإن من حقهم استغلال الثروة البترولية للدول العربية الأخرى، وطلب طرد مصر من المعسكر العربى. بل وحتى التدخل فى صميم الخصوصية الفلسطينية. وتنبع هذه الرؤية من علاقة سوريا ببقية البلدان المكونة لمنطقة الشام والتى تدعى سوريا لنفسها بوصفها الدولة الأم لمجموعة هذه الدول حقوقاً ومسئوليات خاصة. وبينما ينظر البعض إلى هذا الادعاء بأنه يهدف إلى تحقيق وحدة بلاد الشام، إلا أنه ليس هناك تعارض بالنسبة لمعظم السوريين وقياداتهم بين مفهوم الأمة العربية ومفهوم «سوريا الكبرى» طالما أن هذه الأخيرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية.

إن اصرار سوريا ـ بغض النظر عن أهدافها ومبرراتها ـ على أولوية أهدافها الخاصة المتعلقة بالدولة السورية ذاتها وما تدعيه من حقوق خاصة على البلدان المجاورة المكونة لمنطقة الشام كفيل بدخولها فى صراع مع القوى العربية الأخرى على حساب التضامن العربى. فضلاً عن ذلك، فإن ضيق الأفق المتصاعد بسبب هذا التوجه قد أدى إلى تقييد المغزى العملى للعروبة فى عملية صنع القرار السورية. فما الذى يمكن أن يبرر أية سياسة عربية تساند إيران فى مواجهة دول عربية أخرى وتهاجم المقاومة الفلسطينية التى تعد من أبرز مظاهر «القضية العربية»؟

البيئة الإقليمية:

إسرائيل:

لايزال الصراع مع إسرائيل يشكل الاهتمام الرئيسي والثابت فى السياسة الخارجية السورية. فالسوريون يدركون إسرائيل كدولة دخيلة زرعتها القوى الاستعمارية فى قلب منطقة الشام على حساب أبناء عمومتهم من الفلسطينين، وعقبة كئود فى سبيل تحقيق الوحدة العربية. وعلى ذلك، دخلت الدولتان فى اربعة حروب رئيسية، فضلاً عن عدد من المصادمات المسلحة الأقل حدة والتى وجهت فيها إسرائيل الضربات والحقت المذلة والاهانة بسوريا. فمنذ عام ١٩٦٧، وإسرائيل تحتل جزءاً من الأراضى السورية، وهى مرتفعات الجولان. ويشير التاريخ بالنسبة للسوريين أن إسرائيل تشكل تهديداً لأمن بلادهم بسبب سياستها القائمة على التوسع. ومن ثم، أضحت سوريا حبيسة رؤية صراعية عالية الحدة ومستمرة مع إسرائيل بسبب رغبتها فى استعادة أراضيها المغتصبة والدفاع عنها فى مواجهة أى توسع جديد.

ومنذ عام ١٩٤٨، والعداء السورى ـ الإسرائيلى فى تصاعد. فلقد بدأ الصراع بينهما بمناوشات على الحدود بسبب انتهاك إسرائيل للمناطق المنزوعة السلاح والتى اقيمت فى أعقاب الهدنة. وكذلك محاولتها المستمرة لتحويل مجرى نهرى الأردن. وفى ظل الحكم الثورى لحزب البعث، كانت سوريا هى الدولة التى تحدت إسرائيل وأعطت تأييدها ودعمها للفدائيين الفلسطينين وحاولت جاهدة دفع الدول العربية للاستعداد لخوض حرب لتحرير فلسطين.(٧) غير أن الهزيمة التى منيت بها فى عام ١٩٦٧ أجبرتها على الاعتراف بحقيقة أنه ليس بوسع سوريا الكثير فيما يتعلق بازالة الدولة الصهيونية. وإذا كانت السياسة السورية لاتزال ترفض الاعتراف بشرعية إسرائيل فإن سياسة الأسد تجاه إسرائيل قد ركزت على استعادة الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فى ذلك استعادة مرتفعات الجولان وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكن القول بأن سوريا على استعداد لانهاء حالة الحرب مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضى المحتلة. وهو الأمر الذى يحرم إسرائيل من الحصول على أية ميزة من سياستها القائمة على الغزو ويجردها من قدرتها على التوسع. وعلى الرغم من احتمال قبول سوريا لمعاهدة سلام رسمية، إلا أنها تفضل الوصول إلى اتفاق التسوية من خلال الأمم المتحدة. كما أنها تقبل مناطق منزوعة السلاح وتواجد قوات دولية لحفظ السلام شريطة أن يكون ذلك على كلا جانبى الحدود الإسرائيلية - السورية. غير أن انهاء حالة الحرب لاتتضمن فى مفهومها ضرورة قيام علاقات دبلوماسية أو تجارية. إذ أنها تعتبر ذلك حقاً من حقوق السيادة تمارسه الدولة كيفما تشاء. كما لايتضمن السلام فى مفهومها الاعتراف بحق إسرائيل فى فلسطين. ومن ثم فسوف يستمر الكفاح السياسى ضد الصهيونية حول بقية فلسطين. ويتمثل ذلك على سبيل المثال فى الاصرار على حق الفلسطينيين فى العودة والتمتع بحقوق مواطنة متساوية فى إسرائيل. وإذا ما تحقق ذلك فإن طبيعة إسرائيل كدولة يهودية خالصة ورأس حربة للقوى الاستعمارية فى العالم العربى لابد وأن تتغير.

ولا يعتقد الرئيس الأسد - بوصفه سياسياً واقعياً - بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية فى سبيل تحقيق هذه الأهداف. بل يعتقد بأن الدبلوماسية - إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية والتضامن العربى - تشكل أداة لاغنى عنها فى عملية المواجهة ضد إسرائيل. فالدبلوماسية يمكنها أن تحقق المساندة الدولية الهامة والحيلولة دون عزلة سوريا لاسيما وأنها قد مكنت إسرائيل من قبل من الافلات من عواقب هجماتها ضد العرب. وانطلاقاً من القناعة بأن الدبلوماسية - القائمة على استغلال التنافس على المستوى العالمى من ناحية وصراعات المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى - لا يمكنها أن تثمر عن الانسحاب الإسرائيلى إلى حدود ما قبل ٥ يونية ١٩٦٧، جاء تفكير الأسد فى ضرورة تحقيق التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى تحت الاشراف الدولى واشراف الأمم المتحدة. غير

أن فشل الأداة الدبلوماسية فى تحقيق هذا الهدف أدت به إلى الاقتناع بأن مثل هذا الطريق لن يؤتى ثماره إلا إذا تمكنت سوريا والعالم العربى من تحقيق التوازن العسكرى والسياسى مع إسرائيل. وعليه لم تتخل سوريا عن اسلوب المفاوضات فقط بل عملت جاهدة على اعاقة الجهود الأمريكية فى هذا الصدد وفق شروط إسرائيل ورغباتها. ويعتقد الأسد بأن عنصر الزمن فى صالح العرب طالما أنه بامكانهم تعزيز قوتهم من خلال عمليات التحديث والتنمية. وفى نفس الوقت تترك سوريا الباب مفتوحاً أمام الخيار العسكرى العربى. وبالمثل، تبدى إسرائيل اهتماماً محدوداً للتسوية مع سوريا - التى تعتبرها عدواً عنيداً، وإن كان عاجزاً إلى حد بعيد عن تغيير الأوضاع القائمة. غير أن كلاً من الطرفين قد وجد سبيله لوضع حد لمنافسة الطرف الآخر، كما كان الوضع بالنسبة لممارسة القيود المتبادلة فى لبنان لبعض الوقت. ولقد دخل الطرفان مؤخراً فى علاقة ردع أدرك من خلالها كل منهما أنه سوف يخسر أكثر مما يكسب إذا ما لجأ إلى الحرب.(٨) بيد أن هذه العلاقة غير مستقرة. إذ أن الاحباطات السورية والأعباء الثقيلة المترتبة على حالة «اللاسلم واللاحرب» يمكنها أن تكسر حالة الجمود الراهنة. كما أن هناك بعض القادة الإسرائيليين الذين يفكرون ملياً فى شن ضربة وقائية ضد سوريا لتحطيمها قبل أن تصبح قادرة على أن تشكل تهديداً هجومياً على بلادهم.

الدول العربية:

إعتادت سوريا فى ظل حكم البعثيين على التمييز بين القوى العربية التقدمية كمصر، والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين القوى الرجعية العميلة للامبريالية الغربية كالأردن والسعودية. ومن ثم حاولت تصدير الثورة إلى هذه القوى الأخيرة. ومع اعتلاء الأسد لقمة السلطة، سعت سوريا إلى قيادة الدول العربية - بغض النظر عن الجوانب الأيديولوجية - بهدف استرداد الحقوق العربية التى اغتصبتها إسرائيل. ومن ثم سعت إلى تعبئة موارد الدول العربية الأخرى خلف أهدافها فى النضال المشترك، ومنع أية دولة عربية أخرى من اتباع

سياسة سلام منفردة مع إسرائيل بما يهدد استراتيجيتها وقيادتها في المنطقة.

وتمثل العلاقات السورية ـ الفلسطينية نسيجاً معقداً من التحالف والصراع يعبر عن الرغبة السورية فى الدفع بالقضية العربية قدماً واستمالة الأطراف العربية الأخرى للسير على نهجها. وفلسطين بالنسبة لسوريا هى جوهر القضية العربية. وتشكل القضية الفلسطينية ضرورة أيديولوجية ومكوناً أساسياً لشرعية النظام الحاكم. إذ ترى سوريا فى نفسها القائد الرئيسى للفلسطينيين، والتى قدمت أكبر التضحيات فى الصراع مع إسرائيل، والتى لعبت دوراً رئيسياً فى قيام ومساندة المقاومة الفلسطينية، وجعل القضية الفلسطينية فى قائمة الاهتمامات الدولية، ومنع أى تسوية للصراع العربى ـ الإسرائيلى تتجاهلها. ففى الستينات، كرس حزب البعث جهوده لتحرير فلسطين. بيد أن الصورة تقلصت فى ظل حكم الأسد لتصبح مجرد تحقيق الحقوق الفلسطينية ممثلة فى قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وحق الفلسطينيين المغتربين فى العودة إلى ديارهم.(٩)

وعلى الرغم من ذلك، فقد اتسمت العلاقات السورية ـ الفلسطينية بالصدام والصراع، كما اتسمت بالتعاون والتضامن. فمنذ اللحظة التى ساعد فيها البعثيون منظمة فتح على الوقوف على قدميها فى عام ١٩٦٦ دخلت سوريا فى صدام مع عرفات حول أحقية قيادة النضال الفلسطينى. حيث أدعت سوريا حق الوصاية على الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأصرت على ضرورة ألا تسير عملية تحقيق المصالح الفلسطينية فى تعارض مع المصلحة القومية العربية التى يدعى حزب البعث أنه يمثلها، وهى أن إسرائيل تشكل تهديداً لكل الأمة العربية. وأن تحرير فلسطين هو قضية عربية وسورية مثلما هو قضية المنظمة. فلقد ارتأت سوريا أن «تلعب بالورقة الفلسطينية» كما رأت أن مقدرتها التساومية فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى يمكنها أن تتدعم كثيراً إذا ما أمكنها أن تتمتع بحق الاعتراض على أية تسوية للمشكلة الفلسطينية لا تشارك فيها، أو تفرض على الفلسطينيين

التخلى عن تسوية مقبولة. غير أن منظمة التحرير الفلسطينية أصرت على اتباع سياسة مستقلة، بغض النظر عن المصالح السورية. وفكرت فى الاحتفاظ باستقلاليتها عن سوريا من خلال استغلال القوى العربية المناوئة لسوريا ـ مصر والعراق والسعودية ـ الأمر الذى أثار سخط الرئيس الأسد.

ليس ذلك فحسب، بل تباينت وجهة نظر الطرفين بصدد الكثير من القضايا المحددة، الأمر الذى حدا بكل منهما إلى التوجس من أهداف الطرف الآخر. فلقد وضع الفلسطينيون الالتزام السورى بتحرير فلسطين موضع تساؤل. وثارت شكوكهم حول ضم الأراضى الفلسطينية المحررة فى كيان عربى أكبر. إذ ربما يخدم ذلك أحلام البعثيين فى سوريا الكبرى أكثر مما يخدم الدولة الفلسطينية المستقلة. ولم يقف الأمر عند حد التباين فى وجهات النظر، بل امتد ليشمل الأساليب المستخدمة لتحقيق الأهداف. ففى بعض الأحيان، عارضت سوريا الرفض الفلسطينى عندما كان يتعارض مع أساليبها، كما عارضت مؤخراً الاعتدال الفلسطينى عندما بات واضحاً أنه يهدد أساليب الأسد الرافضة.[10] وتنظر سوريا إلى النضال الفلسطينى المسلح ضد إسرائيل كوسيلة لاظهار مدى حجم التكلفة المترتبة على فشل كل من إسرائيل والولايات المتحدة فى التكيف مع المصالح العربية. ولما كان الأسد يرى تبعية حرب العصابات الفلسطينية بثقلها وفعاليتها للقوة العسكرية والدبلوماسية السورية، ولما تحمله من مخاطر فقد فكر فى ضرورة السيطرة على نطاقها وتوقيتاتها بل وحتى الوقوف فى طريقها إذا ما بدا فى الأفق رد فعل انتقامى إسرائيلى يهدد أمن سوريا. فما أن صار ذلك هو واقع الحال حتى فكرت سوريا فى التخفيف من حدة النضال الفلسطينى المسلح وايقافه فى الجولان وكبح جماحه فى الجنوب اللبنانى. وأخيراً، أدت العداءات والخصومات الشخصية بين عرفات والأسد ـ والتى تزايدت نتيجة الخلاف حول مسئولية الهزيمة فى لبنان فى عام ١٩٨٢ ـ بالانقسامات القوية والحادة بين الطرفين إلى أن تصبح وضعاً «روتينياً» فى العلاقات السورية ـ الفلسطينية.

وكادت الأساليب السورية المتعددة للسيطرة على منظمة التحرير أن تؤدى إلى اتساع حدة الصراع بينهما. فلقد حاولت القيادة السورية ممارسة نفوذها على المنظمة من خلال العناصر الفلسطينية المتعاونة معها مثل منظمة الصاعقة ووحدات جيش التحرير الفلسطيني المتمركزة في سوريا. وتمكنت بفضل هذه العناصر، وكذا التحالف مع القيادات الفلسطينية المتنافسة مع ياسر عرفات من التأثير على شرعية سياسة الأخير ومحاولة ازاحته عن السلطة. وتصاعدت عمليات الهجوم والقبض على الفلسطينيين في المناطق التى تخضع للنفوذ السورى وسجنهم في الستينات، إلى التدخل العسكرى المسلح ضد التحالف بين المنظمة واليسار اللبنانى في عام ١٩٧٦، إلى حصار طرابلس وحرب المخيمات في عام ١٩٨٣ بهدف ابعاد أنصار عرفات من لبنان. وما أن اتجه عرفات نحو المفاوضات بعد عام ١٩٨٢ حتى قامت سوريا بتكوين جبهة وطنية فلسطينية مناوئة له من الجماعات الراديكالية المنشقة عن المنظمة. غير أن قدرة هذه الجبهة كانت محدودة ولم تستطع أن تجعل من نفسها بديلاً له مصداقيته لمنظمة التحرير الفلسطينية التى يقودها عرفات.(١١)

كذلك فقد شكلت العلاقات مع مصر جانباً محورياً في السياسة الخارجية السورية، سواء في ذلك موقف مصر كحجر الزاوية أو نقطة الضعف في المواجهة مع إسرائيل. ففى ظل الحكم البعثى الثورى، استطاعت سوريا أن تحصل على موافقة جمال عبد الناصر لقيام محور تقدمى مشترك. وهو المحور الذى إنتهى بكل من الطرفين إلى كارثة عام ١٩٦٧. وفى أوائل السبعينات، دعمت المصلحة المشتركة في استعادة الأراضى المحتلة - والتى لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الانسجام العربى - من التحالف العسكرى الذى جعل من حرب أكتوبر ١٩٧٣ واقعاً ممكناً، وفتح الآفاق أمام التسوية السلمية. غير أن هذا التحالف انفصم عراه مع سياسة السادات التكتيكية خلال فترة الحرب، والتى مكنت إسرائيل من التركيز على الجبهة السورية. وقبوله لوقف اطلاق النيران دون موافقة سوريا. وقيامه باتباع دبلوماسية تقوم على الحل المنفرد في أعقاب الحرب. وفى واقع الأمر، فقد ترك لحده

السادات إلى سلام منفرد مع إسرائيل سوريا منكشفة ودون أى ثقل دبلوماسي يعتد به.[١٢] وهو ما أدى بدوره إلى مناهضة سوريا لاتفاقية السلام المنفردة التى وقعتها مصر مع إسرائيل وتطلعت إلى أن تحل محلها فى قيادة العالم العربى. غير أن الأسد عاد من جديد لسياسة التحالف التاريخية بين مصر وسوريا بهدف التغلب على العزلة السورية واستعادة التضامن العربى.

وتوضح السياسة السورية تجاه بلدان «الجبهة الشرقية» ـ لبنان والأردن والعراق ـ التوجه العروبى السورى فى صراعها مع إسرائيل. كما توضح ميلها إلى الخلط بين المصالح السورية والمصالح العربية. وينظر السوريون إلى لبنان كدولة شقيقة كانت يوماً ما جزءاً من سوريا. ومن ثم فإن لهم مصالح ومسئوليات خاصة فيها. ولقد حاول حزب البعث الشورى اشعال الثورة فى لبنان وحولها إلى قاعدة للفدائيين الفلسطينيين. فلقد عبر الأسد، عن رغبته فى السيطرة على تواجد الفدائيين الفلسطينيين وجعل لبنان بمثابة منقطة حاجزة أمام إسرائيل خشية تواجدها فى لبنان بما يهدد الجناح الغربى لسوريا الأمر الذى انتهى بأن جعل لبنان احدى دول «المواجهة». وفى أعقاب عام ١٩٧٥، أدى انهيار النظام فى لبنان وتنامى الوجود الفلسطينى بها إلى تزايد النفوذ المارونى المعادى للعروبة من ناحية والتدخل الإسرائيلى من ناحية أخرى، الأمر الذى دفع بسوريا إلى التفكير فى الهيمنة على لبنان واقامة تواجد عسكرى ودبلوماسى دائم بها بهدف احتواء ومواجهة التهديدات الأمنية. والحفاظ على وحدة وعروبة لبنان ازاء مخاطر «البلقنة» والاختراق الإسرائيلى. وتمكنت إلى حد كبير من اعادة تشكيل الأوضاع فيه تحت وصايتها.

أما العراق فيشكل من وجهة نظر السوريون توأماً لسوريا فى منطقة الهلال الخصيب بقوته العسكرية وثروته البترولية. ويحكمه جناح من أجنحة حزب البعث. ويشكل شريكاً فى الايمان بقضية الوحدة العربية وحليفاً طبيعياً فى مواجهة إسرائيل. فمع تولى الأسد قمة السلطة فى سوريا، فكر فى اقامة تحالف عسكرى مع العراق. وهو التحالف الذى

ساعد بحق في الدفاع عن الجبهة السورية فى حرب عام ١٩٧٣. غير أن الانشقاقات الأيديولوجية داخل الحزب - بصفة خاصة «الرفض» العراقى وتحديه للادعاءات السورية البعثية وشرعية القومية العربية - أدت بعد ذلك إلى تحول العداءات الشخصية بين الأسد وصدام حسين إلى خلافات حادة بين البلدين. شملت هذه الخلافات والعداءات الأنشطة الهدامة المتبادلة، كما شملت الجوانب الاقتصادية مثل سيطرة سوريا على مياه نهر الفرات، ومحاولة العراق التقليل من أهمية خط أنابيب البترول الذى يمر عبر سوريا مهدداً بتخفيض قيمة ما تحصل عليه من جراء ذلك. غير أن التهديدات المترتبة على اتفاقيات كامب ديفيد جمعت بينهما من جديد فى عام ١٩٧٨ فى شكل مشروع للوحدة لم يكتب له النجاح بسبب الخوف المتبادل. رأى الأسد فى الغزو العراقى لإيران المعادية لإسرائيل خيانة للنضال المشترك فى مواجهة إسرائيل. ومن ثم انتهز فرصة الحرب العراقية - الإيرانية لاضعاف العراق والدخول ضده فى تحالف مع دولة غير عربية. إلا أن انتصار العراق الأقوى عسكرياً أدى إلى تعرض سوريا إلى تهديد عسكرى جديد. وتمثلت مخاوف الأسد من طموحات صدام حسين فى موقفه ضد العراق فى غزوه للكويت.

أما بالنسبة للأردن، فلطالما اعتبرته سوريا دولة مصطنعة تم اقتطاعها من جنوب سوريا. غير أن سوريا تخلت فى ظل حكم الأسد عن أنشطتها الهدامة ضد النظام الملكى الهاشمى. وفكرت بدلاً من ذلك فى ادخاله ضمن استراتيجيتها فى مواجهة إسرائيل. فمن وجهة نظر الأسد، يمثل الأردن ميزة عسكرية لها أهميتها فى منع أى التفاف إسرائيلى ضدها. كما يمثل أيضاً طرفاً محتملاً فى المفاوضات حول الضفة الغربية، ومن ثم يجب ابعاده عن القيام بأية محاولة لسلام منفرد مع إسرائيل. ولقد أعطى التفوق العسكرى السورى وسيطرتها على منافذ الدخول البرية إلى الأراضى الأردنية من ناحية الغرب ثقلاً للأسد على الملك حسين. ومن ثم أغراه بالتحالف معه فى السبعينات من خلال بعض أشكال التكامل الاقتصادى والتعاون العسكرى. ونجحت سوريا فى احتواء الدبلوماسية الأردنية المنفردة. إلا أن الأردن رغبة منه فى الخروج من القبضة

السورية الخانقة اتجه صوب العراق لموازنة النفوذ السورى، وانضم إليه فى حربه ضد إيران. كما سمح للعناصر الأسلامية المناهضة للأسد بمزاولة نشاطها من داخل الأراضى الأردنية. ومع عام ١٩٨٠، بدأت حقبة من المواجهة العدائية بين البلدين خفت حدتها مع أواخر الثمانينات من خلال تحالف هش بينهما. إذ بدا الأردن بالنسبة لسوريا شريكاً لا يمكن التعويل عليه ولكن لا غنى عنه على الجبهة الشرقية.

وعبر التوجه السورى صوب السعودية عن سياسة الأسد فى التضامن العربى ورغبته فى تعبئة الموارد العربية لتنفيذ استراتيجيته ازاء إسرائيل. وبينما نظر أسلافه الراديكاليين إلى الرياض كمركز للرجعية والنفوذ الغربى الذى يحول دون تعبئة كافة الموارد العربية من أجل المعركة. ومن ثم شجعوا ـ دون أن ينجحوا فى ذلك ـ على الاطاحة بالنظام الحاكم فى السعودية، طرح الأسد جانباً الخلافات الأيديولوجية حول الوحدة العربية وأنهى الصراعات السورية مع السعوديين مقابل الدعم المالى. فلقد شعرت سوريا فى أعقاب حرب اكتوبر أن من حقها أن تحصل على نصيب من عوائد البترول السعودى المتدفقة انطلاقاً من كونها هى التى أشعلت فتيل الحرب التى جنت السعودية ثمارها متمثلة فى ارتفاع سعر البترول. وفى أواخر السبعينات، كانت السعودية أكبر المشاركين فى تمويل بلدان جبهة الصمود والتحدى عشية توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. ولقد أدركت القيادة السورية بأن علاقات السعودية بالولايات المتحدة تحول دون استخدامها لسلاح البترول فى مواجهة الولايات المتحدة. غير أن سوريا تدرك أيضاً مدى النفوذ السعودى لدى واشنطن، والذى يمكن استغلاله فى الصراع ضد إسرائيل، سواء من خلال القيود أو الضغوط الأمريكية على إسرائيل من أجل التفاوض لتحقيق التسوية السلمية للصراع فى الشرق الأوسط. وفى المقابل، توقع السعوديون احجام سوريا عن العودة إلى الحرب الأيديولوجية العربية ووضع حد للعناصر الراديكالية سواء فى ذلك العناصر اليسارية الفلسطينية أو العناصر المتطرفة الموالية لإيران. ومع ذلك ظلت العلاقات السورية ـ السعودية مضطربة. إذ خشيت السعودية من تزايد النفوذ السورى، كما عبرت عن أسفها للتحالف السورى مع

إيران. واستغلت القيادة السعودية التبعية الاقتصادية لسوريا للتخفيف من حدة طابعها الثورى وطموحاتها الاقليمية. وفى نفس الوقت حاولت سوريا موازنة الثقل السعودى بالتلويح بزيادة شبح عدم الاستقرار الذى يخشاه السعوديين. ومن المحتمل أن يؤدى ارسال قوات سورية لتقوية السعودية فى مواجهة العراق إلى بدء صفحة جديدة فى العلاقات السورية - السعودية.

أما بالنسبة لإيران، فقد تحولت مع الثورة الاسلامية من حليف لإسرائيل إلى مناصر للقضية العربية. الأمر الذى فتح المجال أمام تحالف قوى - وإن كان شاذاً - بينها وبين سوريا. بعبارة أخرى، أنه تحالف بين النظام الثورى العربى فى سوريا والنخبة الميثوقراطية الحاكمة فى إيران. ومن هذا المنطلق، ساندت سوريا إيران فى حربها ضد العراق وذلك بايقاف ضخ البترول العراقى عبر الأراضى السورية، وبالتالى أضعاف قدرة العراق على تمويل الحرب. كما شكلت تهديداً لحدود العراق الغربية ومدت إيران والأكراد العراقيين بالسلاح. باختصار، أضحت سوريا مصدر تهديد عسكرى للعراق. كما حالت من الناحية الدبلوماسية دون تعبئة العالم العربى مع العراق فى مواجهة إيران. وبالاضافة إلى عداء سوريا التقليدى للنظام العراقىء فقد أدت سياستها الموالية لإيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق للطاقات العربية من الصراع العربى - الإسرائيلى والعمل على تحييد هذا الأخير على الساحة العربية. ونجحت فى استغلال «المحور العسكرى السورى - الإيرانى» فى الضغط على السعودية ودول الخليج الأخرى بغية احترام المصالح السورية. كما أن تدفق البترول الإيرانى بالمجان - أو على الأقل بسعر منخفض - انعش الاقتصاد السورى. فضلاً عن نجاح الدعم الإيرانى للشيعة اللبنانيين فى مواجهة المخططات الإسرائيلية والأمريكية فى لبنان. رغم كل ذلك، عارضت سوريا احتلال إيران لأية أراضى عراقية، وكذا خططها الرامية إلى قيام نظام اسلامى فى العراق. كما عارضت أى توسع لحرب الخليج وهيمنة الجماعات الثورية الاسلامية فى لبنان.(١٣)

البيئة الدولية:

أدى شعور السوريين بأنهم ضحية للامبريالية الغربية إلى صبغ الأيديولوجية الرسمية للنظام بهذا الشعور ووضعه ضمن المعسكر المعادى للامبريالية فى العالم الثالث. فمع تخلى القوى الغربية عن دورها الاستعمارى تحسنت علاقاتها مع سوريا خاصة العلاقات الاقتصادية - باستثناء الفترة التى حكم فيها حزب البعث البلاد. غير أنه سرعان ما حل تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل محل الامبريالية التقليدية كعدو لسوريا. ولاتزال ماثلة فى مخيلة النخبة السياسية الحالية ما قامت به الولايات المتحدة فى دعم إسرائيل والتدخل فى الشرق الأوسط ضد المصالح السورية فى الخمسينات. فلقد أدركت هذه النخبة الجهود الرامية إلى الضغط على سوريا للدخول فى تحالف معادى للسوفييت على أنه سياسة استعمارية جديدة، وكذلك المحاولات الرامية إلى التدخل إلى جانب بريطانيا ضد القوميين العرب فى لبنان والأردن والمحاولات الرامية إلى «حصار» سوريا ومحاولة اسقاط حكومتها الوطنية. كما تتضمن أعمال العداء الأمريكية ضد النظام البعثى السورى قيام آرثر جولدبرج بارجاء إجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى يتسنى لإسرائيل اتمام احتلالها لمرتفعات الجولان فى عام ١٩٦٧. والاستعدادات الأمريكية للتدخل إلى جانب إسرائيل ضد القوات السورية المتحاربة مع الملك حسين خلال أحداث «سبتمبر الأسود» فى عام ١٩٧٠. وامدادات الأسلحة الأمريكية الضخمة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى مكنت إسرائيل ليس فقط من اعاقة التقدم السورى بل شن هجمات مضادة واحكام قبضتها على مرتفعات الجولان. وأدرك البعثيون السوريون أن الولايات المتحدة - قائدة المعسكر الامبريالى - ترتبط بإسرائيل برابطة عضوية وليست عرضية. فإسرائيل هى الموكلة بحماية المصالح الأمريكية. وأن الولايات المتحدة هى العمق الاستراتيجى والشريان الحيوى الذى بدونه لا يمكن لإسرائيل أن تستمر. ولكل ذلك قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧.

أدرك القادة السوريون ما يمكن أن يحدثه التحدى العسكرى العربى لإسرائيل فى حرب عام ١٩٧٣، وما أعقب ذلك من ظهور القوة البترولية العربية من تأثير محتمل على التباين بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية مما يعطى العرب ثقلاً أكبر ازاء الولايات المتحدة. واعتقدوا بامكانية أن تعيد واشنطن النظر فى المصالح العربية وتضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بهدف حماية مصالحها الذاتية فى المنطقة من مخاطر عدم الاستقرار المترتبة على استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى. ومن هنا، أعادت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وقبلت وساطة هنرى كيسنجر فى مفاوضات فك الاشتباك بين السوريين والإسرائيليين فى مرتفعات الجولان. وبدا أن التراجع الإسرائيلى المحدود والالتزام الذى قطعته ادارة الرئيس كاتر على نفسها بتحقيق التسوية الشاملة مبرراً كافياً أمام السوريين لاتباع هذه السياسة الجديدة.

علاوة على ذلك، فإن الدور الأمريكى الوسيط، خاصة فيما يتعلق بتهدئة المعارضة الإسرائيلية ازاء التدخل السورى فى لبنان حال فى أكثر من مناسبة دون تصعيد العداء السورى - الإسرائيلى إلى مستوى يصعب السيطرة عليه. ومع ذلك، كان للجهود الأمريكية المستمرة للابقاء على إسرائيل قوية وتقسيم العالم العربى من خلال عمليات تسوية منفصلة - كما كان الوضع بالنسبة لاتفاقية سيناء الثانية - أثرها على العلاقات الأمريكية - السورية تماماً مثلما أحدثته امدادات الأسلحة بكميات هائلة لإسرائيل بعد ذلك، وكذا اتفاقيات كامب ديفيد. وعليه، سعى الأسد جاهداً لاظهار أنه لا يمكن أن يكون للدور الأمريكى أية مصداقية أو أن تنجح جهوده فى تحقيق السلام الضرورى لاستقرار المنطقة دون الأخذ فى الاعتبار المصالح السورية.

وانطلاقاً من نظرتها لسوريا كعميل سوفيتى تغاضت ادارة الرئيس ريجان إلى حد كبير عن المصالح السورية. ويبدو أن تدخلها فى عام ١٩٨١ فى الأزمة التى أثيرت بشأن تهديد إسرائيل بتدمير شبكة الصواريخ السورية المضادة للطائرات فى لبنان قد أظهرت اعترافاً

أمريكيا بأن التوتر السورى ـ الإسرائيلى يهدد السلام فى المنطقة. بيد أن موافقة الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكى على الغزو الإسرائيلى للبنان عبرت عن رغبة أمريكية فى معاقبة سوريا على عنادها.

ومع انكشاف النوايا الأمريكية والسورية بخصوص الاتفاق اللبنانى ـ الإسرائيلى فى عام ١٩٨٣، فى أعقاب الخسائر الجسيمة التى لحقت بالقوات الأمريكية فى لبنان من جراء انفجار سيارة ملغومة استخدمت الولايات المتحدة طائراتها وأسلحتها ضد القوات السورية والعناصر اللبنانية الموالية لها الأمر الذى وضع الطرفين على حافة الحرب. ويبدو أن فشل القوات الأمريكية فى تحقيق أهدافها كان كافيا لايضاح موقف الأسد بأنه لا يمكن تجاهل المصالح السورية. كذلك فقد حاولت سوريا استثمار «نواياها الطيبة» فى اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين فى لبنان للتأكيد على نفس وجهة النظر، ومفادها أنه بالتعاون مع سوريا يمكن أن يتحقق الكثير فى الشرق الأوسط.

بيد أنه من غير المتوقع أن تتخلى الولايات المتحدة عن إسرائيل من أجل ارضاء سوريا. ومع ذلك تظل مصلحة الولايات المتحدة فى الحفاظ على الاستقرار تشكل جانبا محوريا لاحتواء المزيد من التوسع الإسرائيلى، وهو ما تعمل سوريا على استثماره.[١٤] ومع رحيل ادارة الرئيس ريجان ومساندة الولايات المتحدة للسياسة السورية فى لبنان بدا فى الأفق بعض التحسن فى العلاقات الأمريكية ـ السورية. إذ أدركت سوريا مع تدهور القوة السوفيتية أنه لا غنى لها عن علاقات طيبة مع القوة العظمى الباقية.

ولقد كان الإتحاد السوفيتى الشريك الدولى الرئيسى لسوريا. وترجع البدايات الأولى للعلاقات السوفيتية ـ السورية الطيبة فى واقع الأمر إلى أواخر الخمسينات عندما ساعد السوفييت سوريا على مواجهة الضغوط الغربية المكثفة وكسر الاحتكار الغربى للسلاح الذى كان مفروضا عليها. وسرعان ما أدركت سوريا أن الإتحاد السوفيتى هو الدولة الوحيدة القادرة والراغبة فى امدادها بكميات كافية من

المساعدات الاقتصادية والعسكرية دون ما أى تنازل من جانبها عن التزاماتها القومية. وعليه، قام حزب البعث بتطوير شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الإتحاد السوفيتى جعلت منه الشريك التجارى والمصدر الرئيسى للمساعدات. وعلى الرغم من سقوط العناصر الراديكالية الحاكمة فى سوريا، وما استتبع ذلك من انخفاض نسبى فى اعتماد سوريا اقتصادياً على الكتلة الشرقية، فإن الصراع مع إسرائيل والمساعدات غير المحدودة التى تحصل عليها من الولايات المتحدة أديا إلى استمرار التحالف السوفيتى - السورى. إذ لا تستطيع سوريا الوقوف بمفردها دون مساندة من قوة دولية عظمى، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار المخاطر الجسيمة للصراع فى المنطقة وما يتمتع به عدوها من مصادر هائلة للقوة. وبينما لم يحرك الإتحاد السوفيتى ساكناً لحماية سوريا فى عام ١٩٦٧، فضلاً عن عدم تحديد طبيعة الضمانات التى قدمها لها فى أعقاب ذلك، كان للتحالف السوفيتى أثر رادع غير مشكوك فيه حد من حرية إسرائيل على الحركة فى مواجهة سوريا. ولم تتحقق للقوة العسكرية السورية أية مصداقية سوى من خلال امدادات الأسلحة السوفيتية. وعلى الرغم من أن هذه الامدادات كانت أدنى من حيث نوعيتها مقارنة بما تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، إلا أنها كانت متواءمة إلى حد كبير مع القدرة الاستيعابية السورية. فضلاً عن تدفقها بكميات هائلة وبأسعار زهيدة. وليس هناك من شك فى أن الامدادات الضخمة من الأسلحة السوفيتية لسوريا قبل وأثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت السبب الرئيسى وراء ما حققته سوريا من نجاح فى هذه الحرب، خاصة وأنها حصلت عليها فى فترة كانت تشكل خطراً على الانفراج فى العلاقات بين الشرق والغرب. وبينما كانت هناك بعض الخلافات بين السوريين والسوفييت حول القدرة المحدودة للأسلحة السوفيتية فى حرب عام ١٩٨٢، فإن الامدادات التى تلت العمليات الحربية كانت كفيلة باستكمال النقص فى القدرات السورية بصورة غير مسبوقة.

وفى مقابل الدعم الذى يقدمه لسوريا، حصل الإتحاد السوفيتى على تسهيلات عسكرية شكلت معبراً لنفوذه فى المنطقة ودوراً حيوياً فى

سياسة الشرق الأوسط على الرغم من الجهود الأمريكية الرامية إلى ابعاده من المنطقة. وفى أعقاب طرد السوفييت من مصر زادت أهمية هذا الدور السورى. وحقيقة الأمر، أن سوريا نجحت إلى حد بعيد فى استغلال تنافس القوتين العظمتين فى تدعيم قدراتها بما يفوق كثيراً مواردها الهزيلة.

وعلى الرغم من أن العلاقات السوفيتية ـ السورية لم تكن علاقة متكافئة بأى معيار من المعايير، إلا أن السوريين لم يسمحوا لوجهات النظر السوفيتية بالتأثير على قراراتهم المصيرية. بل قاوموا الضغوط السوفيتية فى العديد من المناسبات. فالكثير من القرارات والمبادرات السورية فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، مثل تأمين الغارات الفدائية الفلسطينية ضد إسرائيل والتدخل السورى فى الأردن فى عام ١٩٧٠ تم اتخاذها على الرغم من التحذيرات السوفيتية. كما تجاهل السوريون الاعتراضات السوفيتية على الهجوم السورى على منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٧٦ ودعوتهم للتعاون مع الفلسطينيين والعراقيين. وكان الشعور السورى بعدم رغبة السوفييت بالتعهد بتقديم العون لهم ـ مثلما يفعل الأمريكيون مع إسرائيل ـ المصدر الرئيسى للخلاف فى العلاقات بين الطرفين. فبينما أراد السوريون أن يكونوا الشريك العربى الرئيسى ـ إن لم يكن الوحيد ـ للسوفييت عبر الأخيرون عن رغبتهم فى علاقات أعمق. ففى السبعينات، خشى السوفييت أن ينقلب عليهم السوريون مثلما فعل السادات إذا ما استجابت الولايات المتحدة لمطالبهم. كما أحسوا بتجاهل السوريين لمصالحهم على مستوى المنطقة ككل.

أدت الحاجة السورية المتزايدة للمساعدات السوفيتية ـ بعد أن أوصدت الأبواب أمام محاولات السلام التى بدأها الأمريكيون ـ بالأسد إلى تقوية روابطه مع السوفييت فى الثمانينات من خلال معاهدة رسمية للصداقة والدفاع والتى سبق أن رفضها من قبل. غير أن أهمية سوريا بالنسبة للسوفييت تضاءلت مع وصول جورباتشوف إلى قمة السلطة فى الإتحاد السوفيتى وانخفاض حدة المنافسة بين القوتين العظميين

وتزايد الروابط بين السوفييت وبعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى. وفى نفس الوقت أدى احجام السوفييت عن مساندة سوريا فى صراعها ضد إسرائيل إلى التقليل من قيمة المعاهدة بالنسبة للقيادة السورية. ورغم كل ذلك، ظل الإتحاد السوفيتىٰ شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لسوريا بوصفه مصدرها الوحيد تقريباً فى الحصول على السلاح.(١٥)

ثالثاً: عملية صنع القرار:

يعد الاطار السياسى السورى نتاجاً للبيئة الخارجية إلى حد بعيد. فهو نتاج لحزب قومى وجيش ثورى بسبب الصراع مع إسرائيل. ولقد تطور هذا الاطار ليجعل من سوريا دولة تسلطية أمنية تتركز القوة فيها عند قمتها. ويهيمن عليها رئاسة قوية تستند إلى ثلاثة أعمدة مؤسسية هى حزب البعث والمؤسسة العسكرية والبيروقراطية الوزارية. ويشكل قادة هذه المؤسسات النخبة التى يقودها الأسد - صانع القرار الرئيسى - ويستشيرها فى عملية صنع القرار.

دور الرئيس الأسد:

يتمتع الرئيس الأسد بشخصية قوية وسلطة متميزة فى اطار النخبة السورية الحاكمة. وتشير السلطات الواسعة التى يتمتع بها بما لايدع مجالاً للشك إلى أنه صانع القرار الرئيسى فى البلاد. ومن هنا لم يكن غريباً أن يترك الأسد بصماته على السياسة الخارجية السورية. فالرئيس الأسد قبل أى شيئ هو شخصية قومية كرست نفسها لخدمة القضية العربية وغير مستعدة للتخلى عن مبادئها. وتتملكه رغبة فى الظهور بمظهر القيادة القومية العربية على النمط الناصرى. وهو ما حدا بالقيادة الإسرائيلية إلى الخروج بنتيجة مؤداها أنه من غير الممكن التوصل إلى تسوية وفق تصوراتهم مع سوريا طالما ظل الأسد فى السلطة. بيد أن الأسد هو شخصية سياسة واقعية فى نفس الوقت أكثر منه شخصية أيديولوجية عقائدية؛ وذلك على النقيض من الرؤية البعثية الثورية التى جعلت من الأيديولوجية العنصر المهيمن على سياسة البلاد

دون ما أخذ فى الاعتبار لحسابات القوى الواقعية. وعلى العكس من القوميين الثوريين العرب، يعد الأسد رجل نظام يحترم الأوضاع العربية القائمة. ويميل إلى التفكير على أسس استراتيجية كما هو الحال بالنسبة للعسكريين المحترفين. فهو دائماً حذر، ولا يخطو خطوة دون تحليل دقيق لتوازنات القوى. واستعداده لاستخدام ما لديه من قوة يقل كثيراً عن رغبته فى الحفاظ عليها واستخدامها عند الضرورة. ولقد ساعدته فى اكتساب هذه الصفات تلك الخبرة الأليمه فى عام ١٩٦٧ عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع، وشاهد بنفسه قوات بلاده غير المؤهلة تسحق فى حرب زجت فيها بسبب لا مبالاة رفاقه من ذوى العقلية العقائدية. ومن ثم فهو شخصية مرنة وعلى استعداد للمساومة إذا ما كان فى موقف يمكنه من تحقيق بعض المزايا من ورائها، وإلا فهو يتمتع بصبر لا ينفذ. ولقد أثبت بما لايدع مجالاً للشك أنه مساوم جرئ وعنيد.

وعليه، اتبع الأسد فى مفاوضات فض الاشتباك مع إسرائيل سياسة صارمة تقوم على مواصلة «القتال أثناء التفاوض». فعلى العكس من ميل السادات إلى تقديم التنازلات، وجد كيسنجر أن أصغر القضايا فى دمشق محل مساومة عنيدة. ويتمتع الأسد أيضاً بأعصاب هادئة وله قدرة على النهوض من عثراته، ولا يقع فريسة للارتباك بسهولة. وهو ما أفزع الإسرائيليين والأمريكيين الذين توقعوا سرعة تراجعه عن لبنان فى عام ١٩٨٢. ويعد الأسد سياسى داهية فى ممارسة سياسة القوة. وقادر على التلاعب بالتوازنات ولعب الأدوار بالانابة والتهديد وإستخدام الأنشطة الهدامة. شرس وعنيد فى مواجهة خصومه و «ميكافيلى» بكل ما يحمله الاصطلاح من معنى. وعلى استعداد لاستخدام اية وسيلة بدءاً من ضرب المدنيين العزل وحتى الاغتيالات. ويتمتع الأسد فوق كل ذلك بالصلابة والذكاء والحيوية والقدرة على الاستفادة من أخطائه. ونجح فى ادراج اسمه فى قائمة رجال الدولة العالميين بسبب قبضته الشديدة على الشئون الدولية. فهو الذى استطاع أن يحول سوريا من مجرد رهينة فى أيدى القوى الأكبر إلى فاعل دولى له مصداقيته فى لعبة القوة على المستوى الاقليمى.(١٦)

وعلى الرغم مما يتمتع به الأسد من وضع متميز فى اطار النخبة الحاكمة السورية تتسم عملية صنع القرار بطبيعة جماعية معينة. إذ تتخذ القرارات فى اطار دائرة مستقرة نسبياً تضم نخبة عسكرية وسياسية عليا من رفاق الأسد. ومن الصعوبة بمكان تجاهل أياً منهم أو الاستغناء عنه بسهولة. يأتى على رأس هؤلاء عبد الحليم خدام الذى لعب دوراً محورياً - بسبب ذكائه المتقد وولائه للرئيس وكونه وزيراً للخارجية ثم نائباً للرئيس للشئون الخارجية - فى عملية صنع القرار، خاصة فيما يتعلق بسياسة سوريا فى لبنان. وكذلك مصطفى طلاس وزير الدفاع، وحكمت الشهابى رئيس الأركان، والفريق على عسلان نائب رئيس الأركان، فضلاً عن الفريق ناجى جميل. فلقد ظل كل هؤلاء من المقربين للرئيس ومناصريه لفترة طويلة من الوقت. وإلى جانب هؤلاء تضم الدائرة الضيقة لصنع السياسة رؤساء الأجهزة الأمنية مثل محمد الخولى، وعلى دوبا، ورفعت الأسد شقيق الرئيس. والجدير بالذكر أن القرارات المصيرية والحاسمة خاصة تعد موضع نقاش واتفاق بين أعضاء الدائرة الأوسع لصنع القرار، بما فى ذلك رئيس الوزراء، ومساعدى السكرتير العام للحزب، ومستشارو الرئيس. وفى بعض الأحيان، أعضاء القيادة العليا للحزب. وشكلت المؤتمرات العامة لحزب البعث مجالاً للمناقشة والموافقة حول الأهداف الرئيسية طويلة المدى لسياسة البلاد.

وعلى الرغم من أن القرار النهائى هو قرار الأسد، إلا أنه يعد قائداً يحترم الاتفاق إلى حد كبير ويضع وجهات نظر معاونيه موضع الاعتبار. وتشير الكثير من الدلائل إلى جماعية عملية صنع القرار. فعلى العكس من مصر حيث يكفى اقتناع السادات فقط، وجد كيسنجر أنه ينبغى اقتناع كافة أعضاء القيادة العليا الحاكمة فى سوريا. ويذكر دويشه فى هذا الصدد أن قرار التدخل فى لبنان فى عام ١٩٧٦ اتخذته مجموعة استشارية من ثمانية وثلاثين عضواً وذلك على الرغم من الادعاءات بأن الأسد فرض التخلى عن السياسة التقليدية على رفاقه المترددين.(١٧) ومن المشكوك فيه أنه إذا ما اقتنع الأسد بتصرف ما

فمن غير المحتمل أن يتكتل أعضاء النخبة الحاكمة الآخرين فى معارضته، وأن ادخال بعضاً من هؤلاء إلى المجموعة الاستشارية يأتى وفق رغبة الأسد، وأنه يشكل المحكم الأخير بين أعضاء النخبة المنقسمة. ومع ذلك، يبدو أن الأسد أصبح أكثر أوتوقراطية مع لمعان نجمه عبر الوقت. غير أنه ليس هناك بكل تأكيد أى دليل على أن أى من أعضاء النخبة نازعه دوره كمحكم أخير واستمرت حياته السياسية.

الجماعات المصلحية والسياسة الخارجية:

تساعد عملية تركز السلطة فى قمة النخبة على صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية بعيداً إلى حد كبير عن القيود المؤسسية. وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض الدلائل على تباين وجهات النظر بين أعضاء النخبة نتيجة ذلك القدر المحدود من التسامح والتعددية التى يسمح بها النظام بما يعكس أحياناً الروابط والمصالح بين هؤلاء الأعضاء. كما أن هناك بعض الدلائل على أن نخبة صنع القرار تجد نفسها أسيرة الأخذ فى الاعتبار توقعات ومطالب الجماعات الأدنى فى هيكل السلطة.

كذلك تظهر التباينات فى وجهات النظر بين أعضاء النخبة واضحة من حين لآخر تجاه إسرائيل بين «الصقور» و «الحمائم». ويبدو أن النخبة الحاكمة قد انقسمت على نفسها بصدد دبلوماسية الخطوة - خطوة التى طرحها وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر. إذ رفض جناح الصقور بقيادة عبد الحليم خدام فكرة المفاوضات المباشرة والاتفاقيات الجزئية مع إسرائيل تحت اشراف الولايات المتحدة انطلاقاً من القناعة بأن التحول فى ميزان القوة فى أعقاب حرب ١٩٧٣ لصالح العرب يسمح لسوريا بالتمسك بتسوية شاملة وفق شروطها بينما تضع عملية التسوية تحت اشراف الولايات المتحدة نهاية للثورة العربية. ومن الناحية الأخرى، رأى محمود الأيوبى رئيس الوزراء أن الثقل السورى بلغ مداه فى أعقاب الحرب، إلا أنه أقل تفاؤلاً بالنسبة للمستقبل. ومن ثم كانت المفاوضات بالنسبة له ضرورية للحصول على شيئ ما من جراء الحرب. وانتهى الأمر بأن أنهى الأسد الخلاف فى اللحظة الأخيرة وجذب

إلى جانبه المجموعة المتشددة من النخبة الحاكمة.

وبنفس الصورة تباينت مواقف أعضاء النخبة فيما يتعلق بالتحالفات. فعلى سبيل المثال، تباينت مواقفهم حول تقوية العلاقة مع السوفييت وتعميق الروابط مع السعودية. فمصطفى طلاس - بوصفه معبراً عن رأى السنة من العسكريين ورجال المال والدين - زاعت شهرته فى انتقاد السوفييت، خاصة نوعية التسليح الذى يقدمونه، وفضل التعاون مع السعوديين. وفى أواخر السبعينات، برز رفعت الأسد من بين أعضاء النظام مؤيداً لرأى البرجوازية الموالية للغرب.

أما هيئة كبار الضباط، فقد اتسمت بصفة عامة بالطابع الثورى. وأدى ترددها فى قبول وقف اطلاق النار فى أعقاب حرب أكتوبر إلى القرار السورى بشن حرب استنزاف فى الجولان بينما مفاوضات فض الاشتباك لاتزال قائمة. كما قاومت بعض العناصر العسكرية - صراحة أو ضمناً - التدخل ضد الفلسطينيين فى لبنان فى عام ١٩٧٦. ومن المعروف أن كبار الضباط المحترفين مثل الفريق الشهابى يعد من أكثر المهتمين بقدرات القوات المسلحة وتكاملها، والمطالبين بتخصيص ميزانية أكبر للدفاع والضغط على الإتحاد السوفيتى من أجل الحصول على أسلحة متطورة. وفى الثمانينات، رأى بعض كبار الضباط استخدام القوة العسكرية السورية المتنامية لشن هجوم لاستعادة الجولان قبل أن يبدأ الإسرائيليون الضربة الأولى، إلا أن الأسد الأكثر حذراً حال بينهم وبين القيام بذلك.

وفى بعض الأحيان، وقفت التوجهات العقائدية والقومية لكوادر حزب البعث كعقبة أمام خيارات قمة صانعى القرار. فقبل حرب أكتوبر، تمسكت قوى الحزب بموقفها الصلب المعارض لأى اتفاق مع إسرائيل. كما أدى موقفها خلال مفاوضات فك الاشتباك فى الجولان إلى الحد من مرونة الأسد، الأمر الذى جعله يصور المفاوضات على أنها مجرد خطوة نحو الانسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى التى تم احتلالها. فضلاً عن ذلك، عارضت مجموعة من الاشتراكيين إعادة

العلاقات مع الغرب فى أعقاب الحرب. وكان هناك دائماً بعض من أجنحة الحزب ترغب فى التحالف مع العراق كبديل للتحالف مع السعودية ومصر. وأثار التدخل ضد الفلسطينيين فى لبنان المزيد من الاضطراب بين صفوف الحزب الأمر الذى نتج عنه استبعاد الكثير من العناصر البعثية المناضلة.

أما فيما يتعلق بالتحالف مع إيران، والمناهض للعروبة، فلم يحظ بأى ترحيب من القاعدة الحزبية. ومن هنا، فإن اصرار القيادة على الاستمرار فى هذه السياسة يوضح إلى مدى تتلاعب هذه القيادة بالقاعدة الحزبية مدعية تفسيراً واسعاً للسياسة التى تم اقرارها من خلال مؤتمرات الحزب. وأضعفت عمليات التطهير والاستقالة وتجنيد عناصر جديدة من حدة الجوانب العقائدية بين صفوف الحزب الأمر الذى تحول معه ليصبح جهازاً للمساندة لا يهتم أعضاؤه إلا بمستقبلهم ومصالحهم وعلاقاتهم الشخصية. ومن ثم يمكن القول بأنه ليست هناك ثمة معارضة حقيقية للقيادة السياسية داخل الحزب.

وعلى العكس مما هو عليه الحال فى الحزب، يبدو المتخصصون فى كل من وزارة الخارجية والرئاسة أكثر تمسكاً بالجوانب العملية الواقعية. وعلى الرغم مما تمثله المؤسسة الدبلوماسية من ثقل مؤسسى محدود بالمقارنة بدول عربية أخرى كمصر يحظى بعض الدبلوماسيين بقدر من النفوذ نتيجة اتصالاتهم وعلاقاتهم بالرئيس.(١٨)

الضبط السياسى الجماهيرى والرأى العام:

يشكل اطار الدولة البعثية فى واقع الأمر آلة هائلة لتسخير المجتمع لخدمة أهداف السياسة الخارجية للنظام. فنتيجة لسيطرة الحكومة على الاقتصاد يمكن بسهولة توجيه موارد البلاد لتحقيق هذه الأهداف. ويمكن الاعتماد الآن إلى حد بعيد على المؤسستين العسكرية والأمنية ـ واللتين تطورتا كثيراً فى السنوات الأخيرة ـ فى تنفيذ قرارات القيادة السياسية. ولقد نجحت الأجهزة السياسية المتمثلة فى

الحزب الواحد وتنظيماته الجماهيرية بما تضمه من قطاعات عريضة من الجماهير فى تعبئة التأييد لصالح النظام. إذ اعتادت الجماهير على الالتحام خلف قيادتها فى أوقات التوتر أو الحرب مع إسرائيل. وتخضع الجماهير السورية المحدودة الثقافة لعملية تلاعب من قبل النخبة التى تحتكر تقريباً أجهزة الاعلام الجماهيرى وغير المتسامحة مع وجهات النظر المعارضة. ويوضح اذعان الجماهير خلال فترة التدخل ضد الفلسطينيين فى لبنان مدى ما تتمتع به الحكومة وصانعى القرار من ثقل سياسى لايمكن تخيله على الرغم مما قد تعبر عنه الانتفاضات الاسلامية فى أواخر السبعينات من تدهور شرعية النظام إلى حد ما.

بيد أن هناك حدوداً معينة يمليها «المزاج العام» لا يجرأ صانعوا القرار على تخطيها دون أن يغامروا بتعريض شرعيتهم للاهتزاز. وليس هذا بأمر هين بالنسبة لنظام تقوم شرعيته بالأساس على القضايا القومية، ويعتمد نظراً لصراعه الطويل مع إسرائيل على تعبئة تأييد القطاعات الجماهيرية الواعية. وتزداد خصوصية هذا الجانب بالنسبة للنخبة الحاكمة والتى تتكون أساساً من الأقلية العلوية مما قد يسمح لمعارضيها باثارة مسألة عروبتهم. ففى كثير من الأحيان، قيد الرأى العام إلى حد بعيد من الخيارات أمام النظام. فحتى اتفاقيات كامب ديفيد، كان هناك شعور شعبى قوى موال لمصر لم يكن بامكان القادة البعثيين تجاهله. ونظراً لمسئولية حزب البعث فى فقدان الجولان، فإنه يتحمل عبء استعادتها دون مساومة. كما يشكل نحو ١٠٠٠٠٠ سورى تم ابعادهم من الجولان ضغطاً مستمراً على النظام ويجعل القضية طافية على السطح. فالرأى العام السورى يضع على عاتقه التزاماً خاصاً ازاء القضية الفلسطينية. وعلى الرغم مما يبدو من منازعة النظام لقيادة المنظمة باسم الوصاية السورية على القضية، إلا أن الرأى العام لايسمح له بالتخلى الصريح عنها.

فى واقع الأمر، تعكس سياسة الحكومة، لاسيما بالنسبة للقضايا المصيرية مثل الصراع مع إسرائيل والتحالفات الدولية، المزاج العام

إلى حد بعيد. فهناك قوى رافضة وعناصر معادية للغرب خاصة بين الطلاب والقطاعات المثقفة. غير أنه ليست لهذه العناصر والقطاعات جذور جماهيرية عريضة. وتميل العناصر الموالية للغرب من البرجوازية التجارية الغنية نحو السلام، وترغب في السير على نهج السادات توقعاً لمزيد من الرخاء لمشاريعهم ودور أقل للعسكريين والحكومة في المجتمع إذا انتهت الحرب. ويعارض هذا الجناح اليميني في نفس الوقت التحالف مع السوفييت باعتباره يشكل تهديداً لقيمهم الدينية ومصالحهم المادية. وبصفة عامة، يفضل الاتجاه السائد في الرأى العام السورى عدم الانحياز، وإن كان ينظر إلى العلاقات مع السوفييت بأنها لاغنى عنها. ونتيجة للسنوات الطويلة من المعاناة بسبب الصراع والركود، يرغب السوريون في تسوية سلمية مشرفة. ومن هنا فإن موقف النظام الذى يضع السلام في مقابل الانسحاب من الأراضى المحتلة يعكس الاتجاه العام السائد في البلاد.(١٩)

رابعاً: سلوك السياسة الخارجية:

صعود الأسد وسيادة الإتجاه الواقعى (١٩٧٠-١٩٧٣):

لقد جاء نظام حافظ الأسد كرد فعل لانهيار الاستراتيجية الثورية - القومية لحزب البعث في أعقاب حرب عام ١٩٦٧. ففي ظل حكم البعثيين الثوريين (١٩٦٦-١٩٧٠)، شنت سوريا هجوماً على النظام الدولى الاقليمى بأكمله. وفى مقدمة ذلك التحديات التى يفرضها الوجود الاسرائيلى ومن يساندوه. فإسرائيل هى معقل الامبريالية الأخير في قلب الأمة العربية، والعقبة الرئيسية في سبيل تطلعاتها. ويرى الراديكاليون السوريون أنه إذا كانت إسرائيل تملك التفوق العسكرى، فإن النصر النهائى يمكن أن يكون حليف العرب في «حرب تحرير شعبية» ممتدة تعبأ فيها كل من الجماهير العربية الغفيرة والجيوش العربية والبترول العربى. وتأخذ الجهود العربية في هذا الصدد خطوتين رئيسيين: الأولى - أن تبدأ سوريا بتدريب وتسليح ودعم الفدائيين الفلسطينيين لشن حرب عصابات ضد إسرائيل عبر الحدود. أما

الثانية، والمتواكبة معها فى ذات الوقت، فتتمثل فى الحث على الثورة ضد الأنظمة العربية التقليدية الموالية للغرب. والتى من خلالها يتم تعبئة الجماهير العربية سياسياً ويستخدم فيها سلاح البترول. أدت هذه السياسة إلى وقوع حرب عام ١٩٦٧ والحاق الهزيمة بالجيوش العربية واحتلال إسرائيل لأراضى عربية جديدة. ومع ذلك، أصر البعثيون الثوريون على الاستمرار فى سياستهم، وجعلوا من سوريا عقبة كئود أمام أية تسوية سياسية يقبل فيها العرب بالوجود الإسرائيلى.

غير أن فقدان جزء من التراب السورى فى الحرب كان له تأثيره السلبى على شرعيتهم وجعلها عرضة للانكشاف أمام تحديات أنصار «الواقعية» فى النظام بقيادة حافظ الأسد وزير الدفاع. فلقد رأى الأسد أنه ليس بمقدور سوريا الاستمرار فى حرب عصابات عقيمة ولا نهاية لها ضد إسرائيل. كما رأى أن الجيش السورى غير معد للرد على الأعمال الانتقامية الإسرائيلية. ومن ثم، فإن على سوريا أن تعطى الأولوية لتحرير الأراضى المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ وفى مقدمتها الجولان على هدف تحرير فلسطين. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغى على سوريا أن تعطى الأولوية لاعادة بناء جيشها. وهذا يتطلب تحقيق الانفراج فى العلاقات مع الدول العربية البترولية بأنظمتها التقليدية، والتى بمقدورها دون غيرها تمويل عملية المواجهة مع إسرائيل جنباً إلى جنب مع التحالف مع الدول العربية التى تمتلك جيوشاً يمكنها أن تشارك فى المعركة. ومن ثم فإن على الجماعات الثورية المنقسمة على نفسها داخل وخارج سوريا أن تعمل جاهدة من أجل تحقيق الوحدة القومية العربية فى نضالها ضد إسرائيل. غير أن العناصر الراديكالية ردت على وجهة النظر هذه بأنه لايمكن تعبئة الموارد العربية دون تحقيق الثورة العربية الشاملة، وأن ارجاء تحرير فلسطين يعنى التخلى عنه.

دخل الخلاف بين الطرفين مرحلة حاسمة حول رد الفعل الصحيح ازاء عملية القمع التى قام بها الملك حسين ضد الفدائيين الفلسطينيين خلال أحداث سبتمبر الأسود فى عام ١٩٧٠. [illegible] رغم

من التهديدات الإسرائيلية والأمريكية قام الراديكاليون بارسال قوات إلى الأردن لانقاذ الفدائيين والاطاحة بالنظام الملكى فيها إذا ما أمكن ذلك ايماناً منهم بأن الوقوف مكتوفى الأيدى أسوأ بكثير من أية هزيمة قد تلحق بهم. أما الأسد فلم يرغب فى المخاطرة بقواته نظراً لعلمه بتوازن القوى الحقيقى ورفض الالتزام بتقديم الغطاء الجوى اللازم. وعندما فشلت القوات السورية فى تحقيق أهدافها وحاول الراديكاليون ابعاد الأسد تمكن من القيام بانقلاب ناجح ضدهم أتى بالمجموعة «الواقعية» إلى السلطة، الأمر الذى يعد بمثابة نقطة تحول فى التاريخ السورى انتهت معها الحركة الثورية النشطة لتبدأ مرحلة من السياسة الواقعية.[20]

وفى ظل حكم الأسد، أحدث النظام تغيراً جوهرياً فى أهداف سياسته الخارجية. وأضحى الهدف الرئيسى الجديد يتمثل فى تعبئة كافة الموارد من أجل «تحرير الأراضى المحتلة». وعليه بدأت سلسلة من التغيرات الاستراتيجية بهدف الاستعداد لشن حرب تقليدية من أجل استعادة مرتفعات الجولان. وفى سبيل الحصول على الأسلحة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، دخلت سوريا فى تحالف وثيق مع الإتحاد السوفيتى. وبحلول عام ١٩٧٢، كانت الأسلحة السوفيتية تتدفق بكميات ضخمة إلى سوريا. ورغم أنها كانت أقل من حيث كفاءتها مما لدى إسرائيل من أسلحة، إلا أنها كانت كافية لأن تجعل القوات المسلحة السورية تشكل تحدياً حقيقياً. وعبر السوفييت عن سعادتهم بسياسة الأسد الأكثر حذراً من القيادات السورية السابقة. ومن ثم سعوا نحو مكافأة سوريا على رفضها لما قام به السادات من طرد للخبراء السوفييت من مصر. وأدركوا أنه لايمكنهم الابقاء على حلفائهم العرب إلا إذا ساعدوهم على كسر حالة الجمود التى تسيطر على المنطقة والتى مكنت إسرائيل من الاحتفاظ بالأراضى التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧. كما سعى الأسد فى ذات الوقت نحو التحالف مع الدول العربية البترولية وأنهى الحرب الباردة معهم ليحصل فى مقابل ذلك على دعم متزايد لبناء قواته المسلحة.

ودخل الأسد كذلك فى تحالف استراتيجى مع مصر، أقوى الدول العربية عسكرياً، خاصة وأنها تشارك سوريا الرغبة فى استعادة الأراضى المحتلة. وكان التحالف مع مصر أول المطالب الرئيسية التى جعلت من حرب عام ١٩٧٣ واقعاً ممكناً. أما النتائج التى ترتبت على جهود الأسد لخلق جبهة شرقية فعالة فكانت شديدة الغموض. إذ حالت العداءات الشخصية والسياسية دون التعاون العسكرى مع العراق. وعلى الرغم من أن العراق أرسل بعض قواته خلال حرب الجولان، والتى قدمت عوناً هاماً فى ايقاف هجوم إسرائيلى خطير على سوريا. وكان من الممكن أن يكون لها دور أكثر فعالية إذا ما تم الاعداد لذلك بصورة مسبقة. وعلى الرغم من استمرار الملك حسين فى قمع الفلسطينيين، سعى الأسد للدخول معه فى تحالف عسكرى لحماية الجناح الجنوبى الغربى للجيش السورى. وحاول التوسط بينه وبين الفدائيين الفلسطينيين. وقام فى سبيل إنجاح ذلك بمنع العمليات الفدائية ضد الأردن عبر الأراضى السورية. ونتيجة لعدم استجابة الأردنيين، دخل معهم فى مناوشات على الحدود انتهت باغلاقها. وتمكن الملك حسين من تصفية تواجد الفدائيين الفلسطينيين فى الأردن. ولم يفشل الأسد فقط فى الدفاع عنهم - على العكس من سابقيه - بل ذهب أيضاً للتحالف مع الملك حسين. وكان على استعداد لتحمل النتائج السياسية لذلك لأن الجيش الأردنى أهم من وجهة نظره من الناحية العسكرية من الفلسطينيين.

وعلى ذلك يمكن القول بأن المقاومة الفسطينية لم تحظ إلا بمكانة محدودة فى استراتيجية الأسد. غير أن سوريا وسعت من منظمة الصاعقة واستمرت فى السماح، بل حتى ساندت، الغارات الفدائية من القواعد السورية، والتى تطورت فى بعض الأحيان إلى صدامات عسكرية مع إسرائيل. وفى عام ١٩٧٣، ساعدت قوات جيش التحرير الفلسطينى المتمركزة فى سوريا على ايقاف محاولة لبنانية للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. فلقد كان للأسد مغزى سياسى من وراء استمرار سوريا فى دعم القضية الفلسطينية والعمليات الفدائية لما لها من تأثير على تخفيف احكام القبضة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان. إذ نظر

إلى الفدائيين كقوات مساعدة تعمل وفق الاستراتيجية السورية أكثر من كونها طليعة حرب التحرير.

جنباً إلى جنب مع العمليات العسكرية، طور الأسد دبلوماسية جديدة تقوم على أساس التخلى عن فكرة الرفض الكامل التى كان يتبناها حزب البعث، وتلمح باستعداد سوريا للدخول فى تسوية مع إسرائيل. فإسرائيل من وجهة نظر الأسد غير مستعدة للدخول فى تسوية فى غياب قوة عسكرية عربية يعتد بها. غير أنه لابد من اقناع الرأى العام العالمى بأن العرب قد استنفذوا كافة الخيارات السلمية قبل اللجوء إلى الحرب. فضلاً عن ذلك، توقعت سوريا من دخولها حرب عام ١٩٧٣ - تماماً كما هو الوضع بالنسبة للمصريين - تغيير توازن القوى بما يكفى لتحريك الوضع القائم وفرض تسوية تتضمن حداً أدنى من المطالب العربية حتى لو لم تكن النتائج العسكرية مرضية تماماً. وعلى الرغم من استمرار سوريا فى رفض القرار ٢٤٢ لأنه لا ينص صراحة على الانسحاب الإسرائيلى الكامل أو الحقوق الفلسطينية. غير أنه كان على صانعى القرار السوريين أن يعلموا أن مفاوضات التسوية فى أعقاب الحرب تتطلب منهم الاعتراف بإسرائيل فى مقابل استعادة الأراضى المحتلة.(٢١)

الفترة بين حرب أكتوبر وإتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٣-١٩٧٨):

لم تفشل سوريا فقط فى استعادة الجولان فى حرب أكتوبر بل لم تقبل وقف اطلاق النار إلا بعد أن فقدت أراضى جديدة لصالح إسرائيل. ومع ذلك يمكن القول بأن الحرب أحدثت تغييراً فى ميزان القوى لصالح العرب. فلقد واجهت إسرائيل لأول مرة فى تاريخها تحديات عسكرية خطيرة أوضحت جنباً إلى جنب مع الحظر البترولى مدى ما يمكن أن يتكلفه الغرب من جراء فشله فى التكيف مع المصالح العربية. وأدى استعادة الكرامة العربية الجريحة منذ هزيمة ١٩٦٧ والاعتراف الدولى بالمصالح والقوة العربية إلى تماسك عربى لم يسبق له مثيل. واعتقدت سوريا أن بامكان العرب إذا ما اجتمع شملهم

فى مثل هذه الظروف الاسراع بفرض تسوية شاملة والتهديد بتجدد القتال والمقاطعة البترولية إذا لم تتحقق. والاحجام عن الدخول فى أى عمليات تسوية منفردة تقبل بأقل من العودة إلى خطوط عام ١٩٦٧. وعليه أعلنت سوريا صراحة قبولها لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ باعتبار أنهما يعنيان إنهاء حالة الحرب والانسحاب الإسرائيلى الكامل وقيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية.

غير أنه سرعان ما خابت آمال سوريا فى تسوية سلمية شاملة وسريعة. إذ رفضت الولايات المتحدة ان تفرض مثل هذه التسوية على إسرائيل. كما كان السادات على استعداد لقبول تسوية جزئية منفردة بدءاً من اتفاقية فض الاشتباك الأولى. وفى أعقاب اتفاقية فض الاشتباك الثانية رفعت السعودية الحظر البترولى، الأمر الذى كان له أثره السلبى على القدرة التساومية السورية على الرغم من قيام الملك فيصل بحث كيسنجر أن يصنع شيئاً لسوريا على نحو مماثل لما تحقق على الجبهة المصرية. ومع ذلك ركز الأسد جل اهتمامه على تعظيم مكاسبه فى مفاوضات فض الاشتباك على الجبهة السورية. وكان هدفه الرئيسى اجبار الإسرائيليين على التراجع إلى الخلف فى الجولان بأقصى قدر ممكن دون أن يجعل من هذه المفاوضات اساساً للتسوية النهائية. ودعم من موقفه التفاوضى من خلال أسرى الحرب الإسرائيليين وشن حرب استنزاف فى الجولان، الأمر الذى أرغم إسرائيل على الابقاء على مستوى التعبئة العامة باهظة التكلفة. وحاول كيسنجر الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات مماثلة لتلك التى قدمتها فى سيناء لكى يثبت للعرب ميزة الاعتماد على الولايات المتحدة. وفى النهاية، كان على الأسد أن يقبل بانسحاب إسرائيلى جزئى استعاد من خلاله فقط الأراضى التى فقدتها سوريا فى حرب ١٩٧٣، وجزءاً محدوداً من الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ فى مقابل قبوله لقوات مراقبة تابعة للأمم المتحدة على الخطوط الفاصلة بين القوات السورية والإسرائيلية.

شكل انسحاب القوات الإسرائيلية ـ والتى كانت على مقربة من دمشق ـ مكسباً أمنياً حقيقياً لسوريا التى لم تتفاوض مباشرة مع

الإسرائيليين. كما كان هناك احتمال ـ كما وعد كيسنجر ـ بأن هذا الإنسحاب الإسرائيلى يشكل سابقة لخطوات أخرى مماثلة فى المستقبل. إلا أن الاتفاقية فى حقيقة الأمر قللت إلى حد كبير من امكانية الضغط العسكرى على إسرائيل مستقبلاً. إذ أن تواجد قوات الأمم المتحدة يُصعب من قدرة السوريين على شن حرب مستقبلية لاستعادة الجولان. كما أن الأسد قد قبل ضمناً وضع حد للعمليات الفدائية فى الجولان. فضلاً عن ذلك، سهلت الاتفاقية من الجهود الأمريكية لاستغلال أزمة الحرب لتحقيق تسوية نهائية وانجاح دبلوماسية الخطوة ـ خطوة، واضعاف الجانب العربى خاصة سوريا والمنظمة وهما الطرفان العربيان اللذان لا ترغب إسرائيل فى تقديم أية تنازلات لهما.

وفى أعقاب اتفاقية فض الاشتباك فى الجولان هدفت سوريا إلى توجيه المفاوضات نحو مؤتمر دولى لا يكون فيه أمام الوفد العربى الموحد القبول بأية تسوية لا تقوم على الانسحاب الإسرائيلى الكامل، وبما يحول دون اتفاقية ثانية منفردة على الجبهة المصرية. كما يمكن للسوفييت من خلاله موازنة النفوذ الأمريكى. ويتحقق فيه تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية وتحقيق مطالبها الوطنية بصورة مقبولة. وفى قمة الرباط فى ١٩٧٤، حاول الأسد تجميع الصف العربى ضد أية تسوية منفصلة، وسعى لخلق موقف سورى ـ فلسطينى مشترك معلن إما سلام يقبله السوريون والفلسطينيون معاً أو لا سلام. كما عمل جاهداً على اقناع الأردن على الوقوف بصلابة فى مواجهة أية تسوية منفصلة. غير أن كل هذه الجهود لم تحل دون توقيع اتفاقية سيناء الثانية على الجبهة المصرية بصورة منفصلة. وهى الاتفاقية التى أبعدت مصر إلى حد كبير من المواجهة العسكرية. وفى نفس الوقت، تدفقت شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل بكميات ضخمة. فضلاً عن الاعلان الأمريكى بعدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الضغط على إسرائيل لتقديم المزيد من التنازلات. وكلها أمور أدت إلى التخفيف من حدة الضغوط على إسرائيل.

أدركت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أنه لم يعد لسوريا ذلك

الثقل الذى كانت تتمتع به وتهدد من خلاله بتجدد الحرب إذا لم تتحقق التسوية. ومن ثم سرعان ما تخليتا عن فكرة فض اشتباك ثان فى الجولان نتيجة إصرار سوريا على الربط بين الجولان والضفة الغربية. وأدت اتفاقية سيناء الثانية إلى تزايد التهديدات الموجهة للأمن السورى، وذلك لأنها مكنت إسرائيل من تركيز قواتها على الجبهة السورية. وبدا لسوريا أن الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بتقسيم العرب واضعافهم من تسوية الصراع فى الشرق الأوسط. غير أن الآمال عادت من جديد مع الالتزام الذى قطعته ادارة الرئيس كارتر بتسوية شاملة بما فى ذلك قيام دولة فلسطينية من خلال مؤتمر دولى يضم كافة أطراف الصراع. إلا أن كارتر عاد وتراجع تحت الضغط الصهيونى عن فكرة فرض تسوية على إسرائيل.

ومع اقتناع السادات بأن إسرائيل لن توافق على تسوية شاملة، وأنها ربما تتخلى عن سيناء لتخفيف الضغط عليها، جاءت فكرة عرض زيارته للقدس. وهو الأمر الذى أنهى التحالف المصرى - السورى وأحدث اضطراباً فى الوضع القائم لصالح إسرائيل. ومع فقدان الثقة فى تحقيق موقف مشترك، رفض الأسد الاشتراك مع السادات فى أية مفاوضات مقبلة مع إسرائيل. فالسادات بالنسبة للسوريين قد شتت المقدرة التساومية العربية باظهار إستعداده للتوصل إلى سلام بأى ثمن وبالاعتراف علانية بإسرائيل وبما قامت به من ضم للقدس.[٢٢] وبتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، تلاشت كافة الضغوط على إسرائيل لتحقيق تسوية شاملة. كما تلاشى أمامها أى حافز للدخول فى مفاوضات مع سوريا أو الفلسطينيين.

تطلع الأسد إلى القيادة العربية (١٩٧٥-١٩٨٩):

أحدثت السياسة المصرية تحولاً فى سوريا. فلم يعد تجدد القتال لاستعادة الأراضى المحتلة أمراً وارداً. فمازال الأسد - على العكس من العناصر الرافضة كلية للتفاوض مع إسرائيل - يبحث عن تسوية شاملة من خلال الربط بين الأداتين العسكرية والدبلوماسية. وكان عليه أن

يعتمد على تعبئة الموارد لتحقيق أهدافه بمفرده بعد أن ذهبت مصر فى اتجاه آخر. وعليه، بدأت استراتيجية سورية جديدة فى التبلور خلال السنوات الخمس التالية. فأعطيت الأولوية لاعادة بناء القوة العسكرية وسط مخاطر اعادة تسليح إسرائيل وتحييد الجبهة الجنوبية. وكان على سوريا أن تبحث عن بديل آخر لتحالفها مع مصر. وتأكيد قيادتها على الساحة العربية وتعبئة القوى العربية لخدمة استرتيجيتها. ومن ثم، لجأ الأسد نحو البحث عن اتفاق يضم لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحت القيادة السورية. فكل من هذه الدول تشارك سوريا الاحساس بعدم الأمن لاشتراكها فى الحدود مع إسرائيل، والميراث المشترك لبلاد الشام. ويعد مثل هذا التحالف تحت قيادة دمشق أمراً طبيعياً من وجهة النظر السورية. ويمكن لهذا التحالف أن يحمى سوريا من أى هجوم إسرائيلى عبر الأردن أو لبنان. كما يحول فى ذات الوقت دون اقدام أى من أطرافه على اجراء مفاوضات منفصلة مع إسرائيل. ويعد لبنان بصفة خاصة مصدراً رئيسياً للخطر والتدخل العسكرى والسياسى لإسرائيل بسبب انكشافه وقابليته للاختراق نتيجة الحرب الأهلية والوجود الفلسطينى.

وفى محاولته لأن يجعل من سوريا قائدة لتكتل فى المشرق العربى، سعى الأسد لن يظهر للقيادة الأمريكية أنه يجب تحقيق الشروط السورية إذا ما أريد لعملية السلام فى المنطقة أن تخطو نحو الأمام. أكثر من ذلك، أراد الأسد أن يحقق لنفسه المكانة والقوة ليحل محل الناصرية التى كان لها الحق فى تحديد المعايير العربية المقبولة ازاء الصراع مع إسرائيل. نجح الأسد لفترة محدودة فى فرض القيادة السورية على جيرانها الصغار وجعل من سوريا قوة سياسية يحسب حسابها فى المشرق العربى. غير أن هذه السياسة السورية أدت فى النهاية إلى تولد ردود فعل مضادة بصفة خاصة من قبل لبنان والمنظمة.(٢٣)

الصراع حول لبنان:

جاء التدخل السورى فى لبنان ليشكل أول اختبار لسياسة الأسد

الجديدة. إذ فتح اشتعال الحرب الأهلية فى لبنان وخطر تقسيمه الباب أمام الاختراق الإسرائيلى الأمر الذى شكل بدوره تهديداً أمنياً خطيراً لسوريا. غير أنه مثل فى ذات الوقت فرصة أمام سوريا لأن تنصب من نفسها حكماً وتجتذب لبنان تحت جناحها السياسى والأمنى. بعبارة أخرى، حاولت سوريا احتواء الأزمة واستغلالها فى ذات الوقت. فلقد حاولت فى المراحل الأولى لتدخلها (١٩٧٥ - أوائل ١٩٧٦) من دعم وتقوية حلفائها التقليديين فى لبنان - المعسكر الفلسطينى - الاسلامى - اليسارى - فى مواجهة اليمين المارونى. واستطاعت سوريا فى البداية أن تضع حداً للاقتتال الدائر فى لبنان، وأن تكفل عدداً من الاصلاحات تحقق مصالح كافة الأطراف تمثل أساساً فى إعادة توزيع محدودة للسلطة لصالح المسلمين، واحترام الفلسطينيين لسيادة لبنان. ولكن مع رفض حلفاء سوريا الاصلاحات التى كفلتها تحت دعوى قيام دولة علمانية راديكالية، وكشفوا عن نيتهم فى إلحاق الهزيمة بالمارونيين أدركت سوريا أن هناك تهديدات جديدة محتملة لأمنها.

وعلى ذلك تدخلت سوريا فى عام ١٩٧٦ بقوات أكبر وضد حلفائها السابقين هذه المرة لمنع هزيمة المارونيين. فلقد كان الأسد على وعى بالجهود المارونية لجر إسرائيل للدخول إلى جانبهم فى الصراع الدائر فى لبنان. وخشى أن يؤدى تفاقم الصراع بالمارونيين إلى الوقوع فى أحضان إسرائيل و «بلقنة» لبنان. ومع التحدى الفلسطينى، لجأ الأسد إلى حرمان المنظمة من حصنها القوى المستقل فى لبنان والذى من خلاله يمكنها مقاومة الضغوط السورية الرامية إلى التنسيق الاستراتيجى، والدخول فى مبادرات تهدد سياستها وأمنها. وبصفة خاصة، لجأ الأسد إلى منع سيطرة العناصر الرافضة من الفلسطينيين على لبنان والتحالف مع العراق لخوض حرب عصابات ضد إسرائيل. الأمر الذى تجد معه الأخيرة مبرراً لتحدى ضغوط السلام والتدخل عسكرياً. وإذا ما حدث ذلك، فإن إسرائيل لن تحقق فقط رغبتها التقليدية فى السيطرة على الجنوب اللبنانى، بل قد تنطلق صوب وادى البقاع ومحاصرة دمشق، وهو ما لا يمكن احتماله.

والواقع، أن دوافع الأسد وراء التدخل السورى فى لبنان عديدة. منها الروابط والعداءات الشخصية، والخوف من الصراعات الطائفية التى قد تنتقل عدواها إلى سوريا، واثارة غضب حلفائه. وعلى ذلك، قامت سوريا بتطويق التحالف بين المنظمة والمسلمين ووضعت حداً للقتال من خلال قواتها المتمركزة على الأراضى اللبنانية. والحقيقة أنه لم يكن لدى سوريا أية نية فى ضم لبنان، ولكنها أصرت على تأكيد نفوذها التام هناك.(٢٤)

ولقد استطاعت سوريا أن تفرض هيمنتها على لبنان. وقبل كل من الفلسطينيين والمسلمين الدور السورى فى حفظ السلام. وتمركزت القوات السورية فى مواقع تسمح لها بحماية الجناح الغربى للبلاد. وهدف الأسد إلى اعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس أقل علمانية وتحت الوصاية السورية. ويمكن القول بأن الأسد قد أخطأ فى حساباته إذا ما توقع أن دفاعه عن المارونيين سوف يجعلهم يثقون فيه ويقبلون دوراً أقل فى لبنان فى ظل النفوذ السورى. إذ أنهم على العكس من ذلك يرغبون فى التقسيم القائم بالفعل. ويقاومون الاختراق السورى لبلادهم واعادة تشكيل الحكومة المركزية واقامة إقليم خاص بالمسيحيين فى منطقة الجبل وشرق بيروت. كما أنهم أيضاً يرغبون فى الابعاد التام للمنظمة عن لبنان ضد الرغبة السورية الرامية إلى خلق تواجد فلسطينى فى الجنوب اللبنانى تحت سيطرتها. وعندما تعاون المارونيون مع إسرائيل فى اقتطاع الجزء الجنوبى من لبنان لاحكام الحدود أعطت سوريا كامل تأييدها للقوى الفلسطينية - اليسارية الرافضة للمشروع. غير أنها توقفت عن ذلك عندما قامت إسرائيل بغزوها للجنوب اللبنانى فى عام ١٩٧٨ لتدعيم المنطقة الأمنية التى أقامها سعد حداد ضد الغارات الفلسطينية. ودفعت العمليات العسكرية السورية المتعاقبة لمعاقبة المارونيين بهم إلى وسط لبنان. غير أنها لم تفشل فقط فى جمع شملهم بسبب الخوف من إسرائيل، بل دفعت بهم أكثر فأكثر إلى أحضان الإسرائيليين. وحالت المنطقتان اللتان تمت إقامتهما للمارونيين بمحاذاة إسرائيل دون امكانية اعادة توحيد لبنان خالقة بذلك تهديداً لأمن سوريا. ومع وصول مناحم بيجين إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية،

صعدت إسرائيل من تحالفها مع المارونيين. وبدأت فى البحث عن طريقة تخرج بها سوريا من لبنان. فخلال عامى ١٩٧٩-١٩٨٠، دعمت سوريا الجهود الفلسطينية الرامية إلى استعادة تواجدهم فى الجنوب اللبنانى، ووقفت بصورة فاترة أمام الغارات الإسرائيلية المتكررة. وفى عام ١٩٨١، قطعت محاولة المارونيين الرامية إلى مد سيطرتهم إلى سهل البقاع الذى تسيطر عليه سوريا الطريق أمامها نحو بيروت. وبالتالى، أصبح الطريق مفتوحاً أمام إسرائيل نحو العمق اللبنانى. حاولت سوريا اجبار المارونيين على التراجع. إلا أنه مع تدخل القوات الجوية الإسرائيلية إلى جانبهم، قامت سوريا بتحريك صورايخها المضادة للطائرات نحو شرق لبنان. وهنا هددت إسرائيل بتدميرها. غير أن الولايات المتحدة حالت بينها وبين ذلك. وعليه انتهت «أزمة الصواريخ». إلا أن إسرائيل أضحت - شأنها شأن سوريا - حكماً فى لبنان. غير أن السلوك السورى الذى عمل على اضعاف حلفائها فى لبنان فى البداية وتدعيم اليمين المارونى الذى تتفق مصالحه والمصالح السورية، ثم عاد ليدفع بالمارونيين إلى أحضان الإسرائيليين، ساعد على وقوع أشد ما كانت تخشاه سوريا.[٢٥]

ففى عام ١٩٨٢، شجعت الانقسامات العربية المتزايدة وانكشاف سوريا بعد اتفاقيات كامب ديفيد الغزو الإسرائيلى للبنان بهدف تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية وطرد سوريا وتقويض المعارضة لاتفاقيات كامب ديفيد. وعلى الرغم من الخسائر الجسيمة التى لحقت بإسرائيل من جراء المقاومة السورية العنيدة لاخلاء لبنان على عكس ما توقعت إسرائيل، إلا أن إسرائيل الحقت بسوريا ضربة عسكرية وكبدتها خسائر فادحة وأرغمتها على اخلاء المراكز الاستراتيجية بما فى ذلك العاصمة بيروت. فضلاً عن ذلك، نجحت إسرائيل فى ابعاد المنظمة من معظم الأراضى اللبنانية. وفى أعقاب الحرب حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل فرض نظاماً مارونياً عميلاً فى لبنان. فضلاً عن معاهدة سلام لبنانية - إسرائيلية وقعت فى عام ١٩٨٢ وفق الشروط الإسرائيلية. وهى المعاهدة التى فتحت الباب أمام النفوذ والقوى والمنتجات الإسرائيلية فى لبنان وأوصدته فى ذات الوقت أمام القوى العربية فى محاولة لطمس

شخصيتها العربية. وأضحى الانسحاب الإسرائيلى من لبنان مشروطاً بالانسحاب السورى منها. بعبارة أخرى، أضحى الدور السورى فى لبنان على نفس المستوى مع الدور الإسرائيلى. واعتقدت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أنه ليس أمام سوريا الضعيفة عسكرياً والمعزولة من خيار سوى قبول الاتفاق اللبنانى ـ الإسرائيلى والانسحاب أو مواجهة استمرار الاحتلال الإسرائيلى للبنان. غير أن سوريا اختارت أن تتحدى القوة العسكرية الإسرائيلية الساحقة ونجحت خلال فترة قصيرة من أن تحدث تحولاً ملحوظاً فى توازن القوى لصالحها. إذ رفضت سوريا الانسحاب واستغلت الاستياء المتنامى بين المسلمين اللبنانيين ضد إسرائيل والسيطرة المارونية لعقد تحالف معهم. وحالت الميليشيات المسلمة بمساندة سوريا دون نجاح حكومة الجميل المارونية من تدعيم سلطتها على البلاد. ولم يحل دونهم فى هذا الصدد التدخل العسكرى الأمريكى إلى جانب الموارنة. واضطرت إسرائيل إلى التفكير فى الانسحاب مع ارتفاع أعداد ضحاياها من جراء احتلالها للبنان، ووعيها بالمخاطر الناجمة عن تجدد القتال ضد الجيش السورى الذى ازدادت قوته مع تدفق الأسلحة السوفيتية إليه. كما أدركت الولايات المتحدة خطورة تورطها فى لبنان بعد تعرض قواتها البحرية للقذف وتساقط طائراتها القاذفة الموجهة نحو القوات السورية، فاستعدت هى الأخرى للانسحاب. واضطرت الحكومة المارونية الضعيفة إلى الغاء الاتفاق الذى أبرمته مع إسرائيل. ومع تزايد الأعمال الفدائية المدعومة من قبل القوات السورية، سحبت إسرائيل قواتها من لبنان، باستثناء «الحزام الأمنى» فى الجنوب. وانتهت بذلك التهديدات العسكرية المباشرة على سوريا. وبذلك نجح الأسد فى انتزاع النصر من بين فكى الهزيمة بفضل صموده فى مواجهة التهديد، واستخدامه الذكى لاسلوب الحرب بالانابة، وتدعيم قواته الأرضية من خلال الدعم السوفيتى.(٣٦)

وإذا كانت سوريا قد نجحت فى التغلب على التهديدات الرئيسية أمنها، إلا أنها فشلت مع ذلك فى اقامة نظام مستقر موال لها فى لبنان. صحيح أن الرئيس اللبنانى أمين الجميّل قد اعترف مبدئياً بالهيمنة السورية فى أعقاب فض الاشتباك مع إسرائيل. إلا أن هزيمة

الميليشيات المارونية بقيادة سمير جعجع المعادى لسوريا من قبل القوى الشيعية والدرزية الموالية لها خلقت احتمالاً لأن يتخلى المعسكر المارونى عن معارضته للاصلاحات واعادة البناء في لبنان تحت إشراف سوريا. غير أن سوريا لم تجِد زعيماً مارونياً قادراً على قيادة المجتمع. كما أن السياسيين المارونيين التقليديين قد رفضوا فى لوزان اتفاق الوحدة الوطنية الذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٨٤ تحت الاشراف السورى، والذى ترتب عليه اعادة توزيع القوى بصورة أكثر عدالة لصالح المسلمين. ومن ثم أضحى الجميل من وجهة نظرهم شريكاً لا يمكن الاعتماد عليه. وهنا وجدت سوريا الرغبة لدى زعيم الميليشيا المارونى إيليا حوبيكا للقيام باتفاق مماثل عرف باسم «الاتفاق الثلاثى» مع نظرائه من الشيعة والدروز. وهو الاتفاق الذى اعترف «بالحماية» السورية على لبنان.

وجاء تمرد الجماعات المارونية ضد الاتفاق الثلاثى واعادة ظهور جعجع ليكشف عن تفضيلهم لتقسيم لبنان إلى مناطق طائفية على اعادة توزيع المناصب لصالح المسلمين والوصاية السورية. ومع الصراع بين المنظمة وسوريا فى أعقاب عام ١٩٨٣ ازداد وضع الأخيرة تعقيداً. إذ ترتب عليه انقسام المعسكر الاسلامى الموال لسوريا. فبينما ساندت سوريا ميليشيات جماعة أمل الشيعية للحيلولة دون عودة القوى الموالية لعرفات إلى لبنان، ساند اليسار اللبنانى والدروز عرفات والمنظمة. ليس ذلك فحسب، بل برزت قوة شعبية جديدة لتساند عرفات وتقف فى مواجهة النفوذ السورى تمثلت فى حزب الله الأصولى، وهدفت إلى اقامة نظام علمانى فى لبنان. كما لاحت فى الأفق بوادر تحالف بين الموارنة والمنظمة ضد التهديد السورى المشترك. غير أنه ترتب على عودة الجيش السورى إلى منطقة غرب بيروت فى عام ١٩٨٦ استعادة سوريا لقدرتها على السيطرة على مجريات الأحداث على الساحة اللبنانية. غير أن تزايد الانقسامات وعمليات التعبئة المسلحة فى لبنان زاد من صعوبة السيطرة على الأوضاع. وأدى فشل المحاولة السورية لانتخاب رئيس مارونى جديد فى عام ١٩٨٨ ـ على أساس قبول المسيحيين للاصلاحات التى طرحتها سوريا ـ إلى تقسيم لبنان بين

حكومتين متنافستين - واحدة بقيادة سليم الحص والأخرى بزعامة القائد المارونى ميشيل عون. ولقد مثلت محاولة عون لتحدى الوجود السورى فى عام ١٩٨٩ علامة على تدهور النفوذ السورى فى لبنان. غير أن اتفاق الطائف والصراع بين الجماعات المارونية أنقذ سوريا من الوضع الذى وجدت نفسها فيه. وأعطى الدعم الإسرائيلى لعون وموقفه المنحاز للعراق فى ازمة الخليج الفرصة لسوريا لسحقه واستعادة هيمنتها على لبنان.

وعموماً، تبدو المغامرة السورية فى لبنان قد بددت الكثير من طاقاتها وشوهت صورتها بدلاً من تأكيد وتدعيم مزاعمها فى القيادة العربية. غير أن سوريا مصممة على البقاء فى لبنان حتى يستعيد وحدته وتنسحب إسرائيل من الجنوب وتتولى حكومة صديقة السلطة فيه.[٢٧]

الصراع مع المنظمة:

تحولت جهود سوريا - كجزء من مخططها الرئيسى للهيمنة على المنطقة العربية - لربط المنظمة فى تحالف استراتيجى معها إلى نكسة مع الصراع الدموى الذى اندلع بين الطرفين فى لبنان فى عام ١٩٧٦. وأضحى من الصعوبة بمكان التغلب على حالة عدم الثقة المتبادلة التى خلقها هذا الصراع. غير أنه فى أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد، جمعت المصالح المشتركة بين السوريين والفلسطينيين من جديد. فبالنسبة للأسد، طالما ظلت المنظمة تعمل بالتنسيق مع سوريا، فإنه يمكن منع محاولة كامب ديفيد «لحل» المشكلة الفلسطينية ويزيد من صعوبة تبرير السلام المنفرد الذى توصلت إليه مصر ويقلل من قيمة «الاستقلال» الشكلى للضفة الغربية. كما يضعف من مصداقية أية مفاوضات أردنية حول الضفة الغربية طالما تفتقر إلى التأييد الفلسطينى. فلقد اعتقد كثير من الفلسطينيين أن مصالحهم تتوافق والمصالح السورية طالما أن لكليهما مصلحة فيما يتعلق بالترتيبات حول الضفة الغربية التى تنكر عليهم قيام دولة فلسطينية. وأن كليهما

أيضاً عرضة للانكشاف في لبنان - نقطة الضعف في الجبهة العربية.

وفي ١٩٨١، قبل المجلس الوطني الفلسطيني التحالف مع سوريا كدرع أخير ضد استسلام العرب. وعلى الرغم من اقتراب كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من سوريا، ظل عرفات على حذره من الأسد وصمم على الاحتفاظ باستقلاليته. ومن ثم لم يترك لسوريا التحكم في «الورقة الفلسطينية» في الوقت الذى كانت تمثل فيه بالنسبة لها «ورقة» استراتيجية حاسمة. وامعاناً في اغضاب الأسد، رفض عرفات قطع اتصالاته مع مصر، وحال دون الرغبة السورية في النيل من شرعية اتفاقيات كامب ديفيد. وبالنسبة لعرفات، بينما أدعت سوريا نوعاً من الحماية على المنظمة، إلا أنها فشلت في مساندتها، خاصة فيما يتعلق بالدفاع عن المنظمة في الجنوب اللبناني. إذ أن الموقف السورى السلبي خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٧٨، وخاصة قبولها لوقف اطلاق النار خلال غزو عام ١٩٨٢ في الوقت الذى كانت فيه المنظمة لاتزال مستمرة في القتال، أثار الجروح القديمة. فبعد عام ١٩٨٢، حُرم عرفات من قواعده في لبنان، باستثناء بعض المناطق تحت السيطرة السورية، والتى قرر تركها. وأضحى أكثر اقتناعاً بضرورة التركيز على الضفة الغربية حيث تمثل المستوطنات الصهيونية الخطر الأكبر.

عكفت كل من المنظمة والأردن بعد ذلك على دراسة المشروع الذى عرضه الرئيس ريجان - والذى لايعدو أن يكون صورة مكررة للاستقلال الذاتي الوارد باتفاقيات كامب ديفيد، والذى لن يتمخض في أحسن الأحوال إلا عن سيطرة إسرائلية - أردنية مشتركة على الضفة الغربية - وهو ما يشكل تهديداً حقيقياً لسوريا. فلقد بدا المشروع بالنسبة للقيادة السورية نظراً لاغفاله قضية الجولان امتداداً جديداً للأعمال العدائية الإسرائيلية - الأمريكية التى بدأت ضد سوريا في عام ١٩٨٣ في لبنان. وعندما وقع التمرد ضد عرفات في اطار منظمة التحرير الفلسطينية - بصفة خاصة نتيجة رغبته في التحرك صوب الأردن ومصر ومشروع ريجان - رأت سوريا في ذلك فرصة ذهبية للاطاحة به والاتيان

بعناصر قيادية موالية لها فى المنظمة. وعليه، تجمع الراديكاليون الفلسطينيون فى جبهة للخلاص الوطنى الفلسطينى تدعمها سوريا بقيادة أبو موسى وأحمد جبريل، وضمت الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين. قامت القوات السورية بمساندة الجبهة الوليدة ومساعدتها على طرد أنصار عرفات من سهل البقاع ومحاصرتهم وابعادهم عن مدينة طرابلس اللبنانية. غير أن ما أقدمت عليه سوريا لم يترتب عليه سوى دفع عرفات إلى أحضان القوى المنافسة لها. فكانت زيارات عرفات المتكررة للقاهرة بمثابة خطوة أولى نحو انهاء العزلة العربية لمصر. كما أنها لم تحل دون تفكيره فى الاقدام على مفاوضات السلام بالاشتراك مع الملك حسين. الأمر الذى دفع سوريا خلال حرب المخيمات بدعم جهود منظمة أمل الشيعية فى مواجهة عرفات ووضع حد للتحالفات المتنامية المعادية لها فى لبنان. وحتى مع انهيار التقارب بين عرفات والملك حسين، استمر الأسد فى التفكير فى الثأر من عرفات رغم ما يعبر عنه ذلك من عمل لاعقلانى، ولا يزيد عن كونه عداءً شخصياً مع شخصية لاتزال الغالبية العظمى من الفلسطينيين تنظر إليها على أنها القيادة التى تمثلهم. أحدثت هذه الحملة السورية انشقاقاً بين الجماعات الفلسطينية الراديكالية الرئيسية - خاصة الجبهتين الديمقراطية والشعبية - وبين النظام السورى. وانتهى الأمر باختفاء جبهة الخلاص الوطنى الفلسطينية. كما أدى التناحر بين الجماعات الفلسطينية إلى اضعاف مكانة سوريا على الساحة العربية والمدافع الرئيسى عن القضية العربية. وهو الأساس الذى بنى عليه الأسد حق سوريا فى الحصول على تأييد ودعم البلدان العربية الأخرى. إذ أدى الدعم السورى لحركة أمل إلى معارضة كل من مصر وليبيا والسعودية والعراق، وحتى إيران. فضلاً عن ذلك، هددت حرب المخيمات فى ١٩٨٧-١٩٨٨ بقيام ائتلاف لبنانى ضد حركة أمل يضم حلفاء سوريا السابقين وأعداءها على السواء. ولم يتم احباطه إلا بانتشار القوات السورية فى بيروت، وتوقف اطلاق النار حول المعسكرات بين الحين والآخر. كذلك، فقد تعرضت شرعية الوجود السورى فى لبنان للتهديد بسبب الخدمات التى يبدو أن حركة أمل قد قدمتها لإسرائيل من خلال اضعاف مقاومة الفلسطينيين وحزب الله فى

الجنوب اللبنانى. وأدى اعادة توحيد المنظمة على أسس قوية فى عام ١٩٨٧ إلى نوع من التنسيق الفاتر بين عرفات والقيادة السورية. إلا أنه سرعان ما دخلت العناصر الموالية لعرفات وقوات أبو موسى التى تدعمها سوريا فى حرب مخيمات جديدة. ويمكن القول أن الأسد كان هو الخاسر فى النهاية فى صراع القوة مع عرفات. إذ نجحت المنظمة فى أن تقيم قواعد عسكرية لها فى لبنان، بصفة خاصة فى صيدا. كما خرجت حركة أمل من حرب المخيمات خالية الوفاض. وبذلك أضحت منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من معادلة القوى المعادية لسوريا فى لبنان. بل أسوأ من ذلك، أدى «الخط المعتدل» لعرفات فى عام ١٩٨٨ مدعوماً بالانتفاضة التى اندلعت فى الضفة الغربية إلى اعادة تجميع صفوف المنظمة. وفقد الأسد بذلك «الورقة الفلسطينية» التى كان يراهن على اللعب بها من خلال بعض الجماعات الفلسطينية.(٢٨)

سوريا والعالم العربى فى أعقاب كامب ديفيد:

هدفت السياسة السورية فى أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد إلى احتواء التهديد الإسرائيلى الذى زاد نتيجة انسحاب مصر من الصراع، وذلك من خلال الحيلولة دون الاعتراف العربى باتفاقيات كامب ديفيد. كما طالبت الدول العربية بدعم سوريا بوصفها القوة العربية الوحيدة الباقية على خط المواجهة مع العدو الصهيونى. فى البداية، أدى التحرك المصرى نحو السلام مع إسرائيل إلى تجميع الدول العربية إلى جانب سوريا. واكتسبت سوريا بذلك دعماً دبلوماسياً وثقلاً أكبر من خلال جبهة الصمود والتحدى التى ضمت الدول العربية الثورية مثل ليبيا والجزائر واليمن الجنوبى على الرغم من بعد هذه البلدان عن خطوط المواجهة. كما ساعدها تحالفها مع الأردن فى ١٩٧٥ على حمل الملك حسين على رفض اتفاقيات كامب ديفيد. ومع نهاية السبعينات، أضحى «التحالف الاستراتيجى» بين سوريا والمنظمة حقيقة واقعة. وبدا فى الأفق أن القيادتين السورية والعراقية قد تناستا خلافاتهما السابقة. وبدأت فى تشكيل جبهة شرقية موحدة ساعدتهم فى مؤتمر بغداد فى ١٩٧٨ من الاستحواذ على ثقل سياسى مكنهم من فرض

ازاحة مصر والحصول على مساعدات مالية عربية ضخمة لاعادة بناء القوة العسكرية السورية.

إلا أنه سرعان ما دب الخلل فى السياسة السورية. وانهارت الجبهة الشرقية نتيجة لاندلاع الحرب الإيرانية - العراقية، وقيام سوريا بدعم إيران. وتحول بذلك جزء كبير من الجيش العربى بعيداً عن المواجهة مع إسرائيل. وعاد الملك حسين ليتبع سياسة خارجية مستقلة عن سوريا، وانحاز إلى جانب العراق. واتجه على العكس من الرغبة السورية نحو مبادرات السلام بالنسبة للضفة الغربية. وبذلك انهار الوفاق السورى - الأردنى هو الآخر نتيجة الدعم السورى لإيران والدعم الأردنى للعناصر السورية المعارضة للنظام. ومن ناحية أخرى، أعطت السعودية وبلدان الخليج الأخرى الأولوية لمواجهة التهديدات الإيرانية على الصراع العربى - الإسرائيلى. ومن ثم فإن التحالف السورى مع إيران أفقدها الدعم المالى والسياسى الذى كانت تحصل عليه من الدول العربية البترولية، والتى كانت فى أمس الحاجة إليه رغم ما قامت به إيران من تعويض لخسائر سوريا المالية. كما أعطى الأسد الأولوية فى سياسته لاضعاف النظم العربية المنافسة على قضية التضامن العربى. وفى نفس الوقت وقعت سوريا أسيرة صراع ممتد مع القوى المارونية التى تدعمها إسرائيل فى لبنان. وبحلول عام ١٩٨٠، كانت سوريا فى عزلة شبه كاملة، وافتقدت الثقل الدبلوماسى الذى كان يمكن أن تتمتع به من قيادتها لكتلة عربية أكبر. ومن المرجح أن تبقى كذلك فى حالة وقوع هجوم إسرائيلى ضدها. وتحت ضغط المشاكل الداخلية والقناعة بأن الدبلوماسية الأمريكية لن تحقق شيئاً بالنسبة للصراع فى الشرق الأوسط، اضطرت سوريا فى عام ١٩٨٠ إلى توقيع معاهدة صداقة مع السوفييت بهدف الحصول على ضمانات وأسلحة جديدة. ومع القرار الإسرائيلى «بضم» الجولان فى عام ١٩٨١ - والذى يبدو أنه لارجعة فيه - أغلق الباب أمام أية تسوية سلمية مع سوريا، الأمر الذى زاد من مخاوفها حيث بات من المحتمل أن أية مفاوضات عربية - إسرائيلية محتملة سوف تتركها وحيدة. وفى مثل هذه الظروف، ترسخت قناعة القيادة السورية بأنه من الصعوبة بمكان تحقيق أية تسوية سياسية

مقبولة مع إسرائيل ما لم يتحقق توازن جديد للقوة فى صالح العرب. وحتى تتمكن سوريا من تحقيق التكافؤ العسكرى مع إسرائيل. ومن هنا، عكست السياسة السورية خلال الثمانينات استراتيجية تقوم على أساس من «الرفض التكتيكى»، والتى تعمل فى ذات الوقت على اعاقة أى «عملية سلام» تحت اشراف الولايات المتحدة.(٢٩)

ولقد ساعد الانقسام العربى من جانب والعزلة السورية من جانب آخر على الغزو الإسرائيلى للبنان، الأمر الذى عمق من مشاعر الاستسلام فى أرجاء العالم العربى. وأضعفت الهزيمة التى لحقت بسوريا على يد الإسرائيليين والأمريكيين فى لبنان من مكانتها ومن ثقتها بنفسها. غير أن سوريا استطاعت مع ذلك على الرغم من التفوق الإسرائيلى والموقف السلبى لكل من العالم العربى والإتحاد السوفيتى أن تلحق بالعدو الإسرائيلى بعض الخسائر وتحول بينه وبين تحقيق أهدافه. ولقد أظهرت الانسحابات الإسرائيلية اللاحقة أنه من الممكن أن تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية دون أن يقدم العرب أية تنازلات غير مقبولة. والحقيقة، أن رفض سوريا الرضوخ فى مواجهة التفوق الساحق لإسرائيل ومن يساندونها أعطت بعض المصداقية للرفض العربى لاتفاقيات كامب ديفيد.

بيد أن سوريا لم تستطع أن تترجم ذلك إلى اعتراف عربى بدورها كقوة قائدة، أو وقف قوة الدفع العربية نحو المفاوضات مع إسرائيل. وبسماحها بتدهور علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، فتحت سوريا الباب أمام قيام محور فلسطينى - أردنى - مصرى فى عام ١٩٨٥ دعم من مبادرات السلام المنفصلة التى كانت تخشى حدوثها. ومع ذلك، نجحت جبهة الخلاص الوطنى الفلسطينية التى تدعمها سوريا من حرمان عرفات لبعض الوقت من تحقيق الاجماع الفلسطينى حول المفاوضات. فضلاً عن تخلى الملك حسين عنه والتقرب إلى سوريا بما ساعد الأخيرة على تحاشى الاتفاقيات المنفردة. وحاولت سوريا اظهار مدى أهميتها للغرب من خلال عمليات احتجاز الرهائن الغربيين فى لبنان. إلا أن قضية هنداوى - والمتعلقة بمحاولة وضع عبوة ناسفة فى طائرة

إسرائيلية - تمخضت عن عزلها دولياً. ولم تعد الأمور محتملة بالنسبة لها فى لبنان. فضلاً عن تعرض علاقاتها مع إيران - حليفتها الرئيسية - للتوتر بين الحين والآخر بسبب تباين مواقفهما من حزب الله. واكتملت الصورة بتحلل جبهة الخلاص الوطنى الفلسطينية.

وعلى الرغم من صراعات سوريا المتكررة مع بعض الأطراف العربية الأخرى، فإن ثقلها تزايد طالما ظلت كل من مصر والعراق على هامش الحياة السياسية العربية. غير أن مصر نجحت من خلال مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية - بصفة خاصة فى مواجهة سوريا - ووقوفها إلى جانب العراق والدول العربية البترولية فى حرب الخليج فى أن تخرج من عزلتها. كما أن العراق - القوة العربية الرئيسية لسوريا - خرج من حربه مع إيران منتصراً على نحو لم يكن متوقعاً، وبدأ فى مد يد العون للمارونيين ضد سوريا فى لبنان. وأعطت الانتفاضة بدورها قوة هائلة لعرفات على حساب الأسد. ومع تأييد كل من مصر والعراق والأردن لاعلان منظمة التحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطينية فى عام ١٩٨٨، ومناداتهم بمفاوضات للسلام بينما ظلت سوريا بمفردها، بدأ الأسد يفقد لصالحهم كافة الادعاءات السورية الخاصة بالدفاع عن «القضية العربية». ولم يستطع أن يخفى ذلك عندما جلس صامتاً فى مؤتمر القمة العربية المنعقد بالدار البيضاء فى ١٩٨٩ بينما الدول العربية تعلن تأييدها لمنافسه الرئيس عرفات وللسير فى طريق المفاوضات. بل أكثر من ذلك، ساند حلفاؤه السوفييت علانية رغبة المنظمة فى السلام. واستعدت الولايات المتحدة لتطويق سوريا وابطال معارضتها للسلام. وبذلك حدث تحول جوهرى فى توازن القوى فى المحيط العربى لغير صالح سوريا. وانعزل الأسد بعد أن تبددت جهوده فى تحقيق قيادة بلاده للعالم العربى. ومثل قيام مجلس التعاون العربى الذى ضم كلاً من مصر والعراق والأردن واليمن الشمالى علامة على عزل سوريا واستبعادها. وجاء إلقاء اللوم عليها لما شهده لبنان من صراع بواسطة لجنة ضمت قادة الجزائر والسعودية والمغرب - وجميعهم كانت تربطهم بالأسد علاقة صداقة حميمة - ليمثل ضربة أخرى. ومع عام ١٩٨٩، اضطر الأسد أن يعيد حساباته، وأدخل بعض التعديلات

التكتيكية على سياسته، خاصة قبول عودة مصر إلى الصف العربى، كى يجعل من سوريا جزءاً - وليس ضحية - للاجماع العربى الذى بدأت بوادره تلوح فى الأفق.

وبحلول منتصف عام ١٩٩٠، كانت التعديلات التى قام بها الأسد لمواجهة الظروف المتغيرة قد أحدثت تغيراً جوهرياً فى السياسة السورية. فمع عودة مصر والعراق إلى قلب النظام العربى أضحى من المحتم على سوريا أن تكيف نفسها على الأقل مع سياسات احداهما. ولما كان العراق يمثل التهديد الأشد خطراً، فما كان أمام الأسد من خيار سوى أن يعيد علاقاته مع مصر. أضف إلى ذلك، فقد دفع تدهور القوة السوفيتية، ومن ثم ضعف احتمال الحل العسكرى للصراع مع إسرائيل نحو التحرك صوب الدول العربية وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وأدى موقف الأسد من الغزو العراقى للكويت إلى تدعيم هذه السياسة الجديدة. وبذلك، عادت سوريا من جديد إلى التحالف مع مصر والسعودية على غرار ما كان عليه الحال فى أوائل السبعينات، والذى كان يرى فى الولايات المتحدة القوة الوحيدة القادرة على تحقيق التسوية مع إسرائيل. ومع ذلك، لم يكن واضحاً أن «عملية سلام» قابلة للتطبيق ضرورية للحفاظ على هذا الخط الجديد.

خاتمة: السياسة الخارجية السورية فى ظل الأسد:

عندما اعتلى الرئيس حافظ الأسد قمة السلطة فى سوريا كانت هناك فجوة هائلة بين أهداف السياسة الخارجية السورية - والتى تتمثل أساساً فى العمل على تغيير النظام الاقليمى القائم - وبين القدرات المتواضعة للبلاد. فلقد أدى اتباع هذه السياسة فى ظل ظروف بيئية تتسم بالمخاطرة الشديدة إلى كارثة عام ١٩٦٧ والتى تبددت معها أحلام القومية العربية. وعليه، حاول الأسد تضييق الفجوة بين الأهداف والقدرات من خلال التقليل من أهداف بلاده وزيادة امكانياتها.

وفى ظل حكم الأسد، حلت الواقعية محل الثورية. وجعلت هذه

الواقعية استعادة الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية السورية، بما يعنيه ذلك فى واقع الأمر من قبول متردد للنظام الاقليمى القائم، بما فى ذلك إسرائيل. وهو ما كان واضحاً فى الأهداف المحدودة لحرب عام ١٩٧٣، والوفاق مع الدول العربية التقليدية، وقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وعدم الاهتمام السورى بضم لبنان، وموقفها ضد الغزو العراقى للكويت. وتدريجياً، طغت المصالح الخاصة للدولة السورية ومتطلبات أمن النظام على الأهداف العربية العليا. وهو ما تمثل بوضوح فى تكرار تبعية الآمال الفلسطينية للسياسة والأمن السوريين. وعلى الرغم من كل ذلك، فلم تنفصل المصالح السورية عن القضية العربية. لأنه إذا ما تحقق ذلك، لكان بالامكان اقناع الأسد بتسوية على غرار تلك التى قبلها السادات مع إسرائيل بدلاً من التضحية برفاهية الشعب السورى ومستقبله فى سبيل الكفاح ضد إسرائيل والذى يضرب بجذوره أساساً فى الوحدة العربية وليس المصالح السورية الضيقة. فالمصالح السورية كما حددها الأسد تتوافق بصورة أكثر وضوحاً - من تلك التى حددتها الدول العربية الأخرى - مع المصالح العربية الأشمل. وبدون التضامن العربى لايمكن لهذه الأهداف أن تتحقق. وعلى ذلك، ظلت سوريا أكثر الدول العربية التزاماً بالقومية العربية، وأقلها استعداداً لقبول وحدات سياسية منفصلة عن الأمة العربية أو التخلى عن الحد الأدنى من المطالب العربية بالنضال ضد إسرائيل. ومع ذلك، فإن الأهداف الحالة لسلوك السياسة الخارجية السورية فى ظل الأسد أضحت أكثر تحديداً.

واستطاع الرئيس الأسد أيضاً أن يزيد من قدرات سوريا، وحولها من دولة غير مستقرة وعرضة للاختراق من قبل القوى الخارجية إلى دولة تتمتع بقاعدة صلبة للقوة وفاعل مؤثر ومحورى فى السياسة الاقليمية. فلقد ازدادت القدرات السورية النسبية زيادة حقيقية مقارنة بجيرانها بما فى ذلك إسرائيل.[٣٠] فلقد جعل الأسد من الجيش السورى قوة لا يستهان بها. إذ يأتى هذا الجيش فى الترتيب الثانى على المستوى الاقليمى بعد إسرائيل، ولم تلحق به أية هزيمة استراتيجية منذ عام ١٩٧٠، وكبد إسرائيل خسائر فادحة. وأضحى يمثل بالنسبة

لها قوة رادعة حقيقية. ولقد تمكن الأسد بفضل مهاراته «الميكافيلية» فى استغلال كافة الموارد المتاحة، والقدرة على الاقناع، والتهديد، والإرهاب، والصبر الذى لاينفذ، واصطياد أخطاء الآخرين، والتحالف، والتلاعب بالوكلاء، من أن يتغلب على المصاعب التى واجهته، خاصة فيما يتعلق بالاتفاق الإسرائيلى - اللبنانى.

ومع ذلك لم يكن بامكان سوريا أن تحقق أهدافها بمفردها. بل فقط من خلال دبلوماسية قادرة على كسب المساندة العربية والقوى العظمى. فإسرائيل لن تجبر على التراجع إلى خطوط عام ١٩٦٧ إلا بالتهديد أو من خلال ائتلاف عسكرى عربى يدعمه السوفييت، أو سياسة عربية يمكنها أن تخفف من حدة الدعم الأمريكى للاحتلال الإسرائيلى. ففى ظل الأسد، بلغت الدبلوماسية السورية مستوى جديداً من الفعالية والقدرة على الوصول إلى مصادر الدعم الخارجى. ومع ذلك تبدو المحصلة العامة مزيجاً من النجاح والفشل.

فلقد كانت قدرة الأسد على استغلال تنافس القوى العظمى والابقاء على كل من العلاقات السوفيتية والروابط مع الدول العربية البترولية المحافظة التى عبأت مواردها من أجل اعادة بناء القوات المسلحة السورية بما يفوق بكثير قدرات سوريا وامكانياتها الذاتية. كما أثبت أيضاً مهارته فى استغلال بعض الخلافات فى المصالح بين إسرائيل والولايات المتحدة فى أعقاب حرب أكتوبر، خاصة بالنسبة لمفاوضات فك الاشتباك فى الجولان، والتدخل فى لبنان، وبصفة عامة فى استخدام الروابط مع الولايات المتحدة لتقييد حرية إسرائيل فى أى عمل عسكرى ضد سوريا.

أما على المستوى العربى، فقد حقق الأسد التحالف مع مصر والسعودية، والذى كان ضرورياً لشن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وامكانية ممارسة الدبلوماسية العربية. ولكنه مع ذلك لم يحقق سوى مكاسب محدودة على الجولان. ولم يستطع أن يمنع مصر من كسر التحالف أو أن يفرض استخدام أعنف لسلاح البترول. كما فشل فى اقامة جبهة

شرقية. ولم تشهد الساحة العربية أي تحالف عسكري عربي منذ اتفاقيات كامب ديفيد. ومع ذلك، استطاع الأسد أن يحقق قيادة عربية لها مصداقيتها بعد عام ١٩٧٥، وجعل من سوريا قوة رئيسية على خط المواجهة مع إسرائيل. ونجح في تحقيق قدر من الشرعية للقومية العربية. ودعم من نفوذ بلاده على الساحة العربية. وهو ما بدا واضحاً في نجاحه في الحصول على دعم عسكري ضخم وادانة اتفاقيات كامب ديفيد التي كانت ضرورية لتحقيق هذا الدعم العسكري. ولبعض الوقت، بدا الأسد أنه جذب كلًا من لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى سياسته. وتمثل نجاحه الرئيسي في اظهار أن دبلوماسية الشرق الأوسط لايمكن أن تتقدم دون تعاون سوريا. وأنه إذا لم تستطع سوريا أن تفرض السلام الذى ترغبه، فإن بامكانها أن تحول دون قيام سلام يضر بمصالحها أو بالحقوق العربية. وهذا هو الدرس الذى عبر عنه انهيار كل من الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي والتعاون بين الملك حسين وعرفات فيما يتعلق بمشروع ريجان. ورغم كل ذلك، بدت قيادة الأسد العربية هشة. إذ فشلت سوريا في النهاية في اعادة تنظيم لبنان تحت وصايتها، ولم تنجح في «اللعب بالورقة الفلسطينية». كما فشلت في الاستمرار في الاحتفاظ بقدرتها على تحديد السياسة العربية ازاء الصراع مع إسرائيل.

ويرجع الفشل السوري في جانب منه إلى تفاعلات البيئة المحيطة. فعلى سبيل المثال، بذلت سوريا أقصى ما يمكن بذله لتكييف المصالح المارونية، بيد أن احساسهم القوى بالذاتية الخاصة والحماية الإسرائيلية جعل الجهود السورية تذهب أدراج الرياح. غير أن سلوك سوريا لا يعفيها من مسئولية الفشل الذى لحق بسياستها. فمظاهر الاتفاق بين المصالح السورية والفلسطينية تفوق جوانب الاختلاف والتباين. ومع ذلك أصر الرئيس الأسد على ضرورة تبعية المطالب الفلسطينية للمصالح السورية الأمنية المباشرة. ومن ثم، أدت الضغوط الشديدة التي مارسها على المنظمة إلى تحويلها في النهاية من حليف طبيعي إلى عدو. وتمثل هذه الطبيعة السورية الميكافيلية في تركيزها على المصالح الضيقة للنظام أيضاً في تأييدها لإيران ضد العراق. وإذا

ما أخذنا فى الاعتبار موارد سوريا المحدودة، فإن سياستها المعادية لكل من المنظمة والعراق لم يكن لها مبرر إذا كانت تبغى حقاً ممارسة دوراً قيادياً على الساحة العربية. إذ أدت هذه السياسة الخاطئة إلى تراكم مشاعر الاستياء التى فجرت ردود أفعال معادية لها.

وتكمن مشكلة سوريا بالأساس فى عدم قدرتها على تحقيق أهدافها دون المساندة العربية. فهى بكل بساطة تفتقر إلى المتطلبات الضرورية التى تؤهلها لتبوأ دور قيادى على الساحة العربية. فليس لديها قاعدة عريضة من الثروة أو السكان مثل ما لدى القوى العربية المنافسة الأخرى كمصر أو العراق أو السعودية. كما يفتقر الأسد إلى الطبيعة الكاريزمية التى اتسم بها القادة العرب القوميين من أمثال جمال عبد الناصر. فضلاً عن أن العالم العربى يمر بمرحلة من الانقسامات حيث الروابط والولاءات المحلية والمجتمعية تجب الولاء القومى. وعلى ذلك، شتت الأسد نفسه فى سعيه لدور فى السياسة العربية يفوق قدراته الواقعية، وأدى إلى قيام ائتلافات مناوئة له. ومن ثم أدى إلى عزله خلال معظم الثمانينات. غير أن استعادته لعلاقاته العربية مع بداية التسعينات يعد أبلغ دليل على قدرته على التكيف وتخطى الصعاب.

وأخذاً فى الاعتبار توازن القوى الراهن، فقد برهن الأسد أنه على صواب. فلم يكن من الممكن تحقيق سلام مقبول مع إسرائيل. وإذا أثبتت مفاوضات السلام فشلها، فإن الأسد سوف يصبح حجر الزاوية فى التحالف العربى الجديد ضد إسرائيل. إلا أنه ليس هناك فى الأفق ما يدعو إلى الاعتقاد بأن فى استطاعة سوريا أن تحقق أهدافها على المدى القريب. ومن المرجح أن تستمر سوريا فى ظل الأسد فى تحقيق التوازن بين الثورية والرغبة فى تغيير الأمر الواقع الناتجة من الاحباطات المتوالية وبين الحذر من المخاطر التى قد تنجم عن محاولة تغيير هذا الوضع حتى تتوافر الظروف المواتية لتحقيق ذلك.

هوامش الفصل الثاني عشر

١) A. L. Tibawi, A Modern History of Syria (London: Macmillan, 1969); Zeine N. Zeine, The Struggle for Arab Independence (Beirut: Khayats, 1960).

٢) الجمهورية العربية السورية، ملخص إحصائي، سنوات متفرقة ١٩٧٦-١٩٨٤
The Military Balance (London: International Institute for Strategic Studies), various years; Zeev Ma'oz, "The Evolution of Syrian Power, 1948-1984," in Msohe Ma'oz and Avner Yaniv, Syria Under Assad (New York: St. Martin'S Press, 1986), PP.72-76.

٣) Richard Nyrop (ed.), Area Handbook for Syria (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1971), PP.287-296; P. R. Chari, "Military Lessons of the Arab-Israeli War of 1973," Institute for Defense Studies and Analysis Journal, New Delhi, April-June 1976; Riad Askar, "The Syrian and Egyptian Campaigns," Journal of Palestine Studies, 14, 2, 1974, PP.15-33.

٤) The Military Balance, various years; Geoffrey Kemp, "The Arab-Israeli Military Balance," in Colin Legum, Haim Shaked, and Daniel Dishon, Middle East Contemporary Survey, 1976-77 (London: Holmes & Meier, 1978), PP.74-81; Yehosha Raviv, "Arab-Israeli Military Calance," Jerusalem Quarterly, 18 (Winter 1981), Yezid Sayigh, "Israel's Military Performance in Lebanon," Journal of Palestine Studies, 13, 1 (Fall 1984), PP.24-65; Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War (New York: Simon and Schuster, 1984), PP.151-194; R. D. McLaurin, Mohammed Mughisuddin, and Abraham Wagner, Foreign Policy Making in the Middle East (New York: Praeger Publishers, 1977), PP.236-237; Mark Heller, Dov Tamari, and Zeev Eytan, The Middle East Military Balance, 1983 (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1984).

٥) Jay Kent, "War Clouds over Golan," Middle East International, 271, 21 (March 1986); Aharon Levran, "Syria's Military Strength and Capability," Middle East Review, 14, 3 (Spring 1987).

٦) Raviv, Op. Cit., P.137.

٧) Avner Yaniv, "Syria and Israel: The Politics of Escalation," in Ma'oz and Yaniv, Op. Cit., PP.157-178; Avraham Ben-Tsur, The Syrian Ba'ath Party and Israel (Givat Haviva, Israel: Center for Arab and Afro-Asian Studies, 1968); Maxime Rodinson, Israel and the Arabs (Harmondsworth, England: Penguin, 1968), especially PP.167-171.

٨) Itamar Rabinovich, "Controlled Conflict in the Middle East: The Syrian-Israeli Rivalry in Lebanon," in Gabriel Ben-Dor and David B. Dewitt, Conflict Management in the Middle East (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987), PP.97-111; Avner Yaniv, "A Syrian-Israeli Detente?" Middle East Insight, 5, 5, 1988, PP.27-33.

٩) Rodinson, Op. Cit., PP.161-171; Fuad Jabber, "The Palestinian Resistance and Inter-Arab Politics," in William Quandt, The Politics of Palestinian Nationalism (Berkeley: University of California Press, 1973), PP.157-175, 188-194, 201-204; Hafiz Al-Asad, "Speech Delivered by Comrade Hafiz al-Asad Before a General Plenum of Local Government Councils," Damascus, July 20, 1976; Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, "On a Short Leash: Syria and the PLO," in Ma'oz and Yaniv, Syria Under Assad, PP.192-196.

١٠) Aaron D. Miller, "Syria and the Palestinians," Middle East Insight, 4, (June/July 1985),

PP.3-9.

١١) Yezid Sayigh, "Understanding Palestininan-Arab Relations: The Interventionists," Middle East Internaional, 297, 3, April 1987, PP.17-18.

١٢) William Brown, The Last Crusade: A Negotiator's Middle East Handbook (Chicago: Nelson Hall, 1980), PP.37-53; Muhammed Hassanein Heikal, The Road to Ramadan (New York: Ballntine Books, 1976).

١٣) Yair Hirschfeld, "The Odd Couple: Baathist Syria and Khomeini's Iran," in Ma'oz and Yaniv, Op. Cit., PP.105-124.

١٤) Patrick Seale, The Struggle for Syria (London: Oxford University Press, 1965); "Speech by Noureddin Atasi to the UN General Assembly, June 20, 1967;" Edward Sheehan, The Arabs, Israel and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East (New York: Reader's Digest Press, 1976); R. Bruce Ehrnman, "The United State and Syria: The Awkward Relationship," Middle East Insight, 4, 4-5, 1986, PP.14-20; Kati Marton, "Peril or Possibility: America and Syria at the Crossroads," Middle East Insight, 4, 6, 1986; Talcott W. Seelye, US-Arab Relations: The Syrain Dimension (Portland, Oreg.: National Council on Arab Relations, 1985).

١٥) Jaan Penner, "The Soviet Road to Damascus," Mizan, 9, 1967, PP.23-29; Galia Golan, "Syria and the Soviet Union Since the Yom Kippur War," Orbis, 21, 4, 1978, PP.777-802; Lawrence L. Whetten, "Soviet-Syrian Moves in the Middle East," Roundtable, 279, 1980, PP.258-265; Robert O. Freedman, "Moscow, Damascus and the Lebanon Crisis," in Ma'oz and Yaniv, Op. Cit., PP. 224-247; Meir Zamir, "The Emergence of Syria?" in Aurel Braun, The Middle East in Global Strategy (Boulder and London: Westview and Mansell, 1987), P.59.

١٦) Sheehan, Op. Cit.; Matti Golan, The Secret Conversations of Henry Kissinger (New York: Quadrangle, 1976), PP.179-212; Moshe Ma'oz, "Hafiz al-Asad: A Political Profile," Jerusalem Quarterly, 8, 1978.

١٧) Sheeben, Op. Cit.; A. I. Dawisha, "Syria's Ineteervention in Lebanon, 1975-1976," Jerusalem Journal of International Relations, 3, 2-3, 1978, PP.245-267.

١٨) Sheehan, Op. Cit.' McLaurin et. al., Op. Cit., PP.243-244.

١٩) يتضح من المسح الذى أجراه ستيوارت ريزر حول الطلبة السوريين الذين يدرسون بالجامعات الأمريكية أن ٤٥ فى المائة منهم يقبلون إسرائيل فى إطار حدود ما قبل ٥ يونية ١٩٦٧ بينما يرفض غالبيتهم هذا الوضع. وعلى الرغم من أن الطلبة يمثلون شريحة مختارة من المجتمع السورى، إلا أن ذلك لا يفسر لنا الغموض الذى يتسم به الرأى العام، والذى يتميز بالإنقسام بين الرفض التام المبنى على أسس عاطفية والرغبة العملية فى إنهاء الصراع فى مقابل تنازلات إقليمية - وهو ما يعبر عنه موقف الحكومة. والجدير بالذكر أن الطلبة أيضاً يشاركون الحكومة فى موقفها الذى يرى أن السلام يتحقق بالقوة العسكرية وليست الدبلوماسية وحدها. أما بالنسبة للطلبة الدارسين فى الجامعات الأمريكية من بين أبناء الدول العربية الأخرى مثل بلدان الخليج فإن نسبة «الرافضين» تقل بينهم إلى حد كبير. ويرجع ذلك إلى أن قبول إسرائيل لايبدو بالنسبة لهم أن يكون مسألة مجردة بينما يتحمل السوريون العبء الفعلى للصراع. أنظر:
Stewart Reiser, "Islam, Pan-Arabism and Palestine: An Attitudinal surver", Journal of Arab Affairs 3, 2, Fall 1984, PP.189-204.

٢٠) Tabitha Petran, Syria (London: Ernest Benn, 1972), PP.194-204, 239-249, 252-257.

(٢١ Malcolm Kerr, "Hafiz al-Asad and the Changing Patterns of Syrian Politics", International Journal, 28, 4, 1975, PP.289-306; Aryeh Yodfat, "The End of Syria's Isolation?" The World Today, 27, 8, 1971, PP.335-339; Itamar Rabinovich, "The Limits of Power: Syria Under Hafez al-Asad", New Middle East, March 1973, PP.36-37.

(٢٢ أنظر حوار مع الرئيس الأسد: International Herald Tribune, January 9, 1978.

(٢٣ Raymond A. Hinnebusch, "Eygpt, Syria, and the Arab State System," in Yehuda Lukaus and Abdalla Battah, The Arab-Israeli Conflict: Two Decades of Change (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), PP.182-190.

(٢٤ Asad, "Speech," 1976; Marius Deeb, The Lebanese Civil War (New York: Praeger, 1980), PP.122-128; Dawisha, "Syria's Intervention," 1978; Adeed Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis (London: Macmillan, 1980); Peter Heller, "The Syrian Factor in the Lebanese Civil War," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 4, 1, 1980, PP.56-76.

(٢٥ Adeed Dawisha, "Syria in Lebanon: Asad's Vietnam?" Foreign Policy, 33 (Winter 1978-79); William Haddad, "Divided Lebanon," Current History, 81, 471 (January 1981); Rabinovich, "Controlled Conflict," PP.184-185.

(٢٦ Rabinovich, "Controlled Conflict;" Schiff and Ya'ari, Op. Cit., PP.286-300; Tabitha Petran, The Struggle for Lebanon (New York: Monthly Review Press, 1987), PP.295-334, 345-348; Adeed Dawisha, "The Motives of Syrian Involvement in Lebanon," Middle East Journal (Spring 1984), PP.228-234.

(٢٧ Petran, The Struggle for Lebanon, PP.345-369; William Harris, "Syria in Lebanon," MERIP Reports, 134 (July-August 1985), PP.9-16.

(٢٨ Petran, The Struggle for Lebanon, PP.335-344, 361-366, 370-377; Raymond A. Hinnebusch, "Syrian Policy in Lebanon and the Palestinians," Arab Studies Quarterly, 8, 1 (Winter 1986), PP.1-20.

(٢٩ Karim Pakradouni, "Asad's Syria and the Politics of Change," Middle East Insight, 3, 6, 1984, PP.3-8.

(٣٠ Zeev Ma'oz, in Ma'oz and Yaniv, Op. Cit., PP.72-81.

الفصل الثالث عشر

السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل

د. بهجت قرني ، د. على الدين هلال

على الرغم من أن الهدف الرئيسى لهذا الكتاب هو تقديم معلومات مباشرة عن السياسة الخارجية لتسع من الدول النامية، إلا أنه لم يكن من الممكن تجاهل الجوانب المفاهيمية لتحليل هذه السياسة. وذلك لأن لحظات التغير السريع والحاد ـ كما هو الحال بالنسبة للبيئة الدولية والاقليمية للبلدان العربية مع نهاية عام ١٩٩٠ ـ تعوزها الدقة المفاهيمية أكثر من غيرها بما قد يساعد على تجنب الوقوع فى فخ التركيز على المثير والعارض على حساب تحليل العوامل الهيكلية والأصيلة فى فهم وتفسير السياسة الخارجية لهذه الدول.

وبالتالى، لايمكن فصل عملية تحليل أنماط السياسة الخارجية السائدة على الساحة العربية والمصادر المحددة لهذه السياسات عن الأعمدة الرئيسية الثلاث المكونة لنظرية السياسة الخارجية وهى:

أولاً: مخرجات السياسة الخارجية: فمن خلال الفصل الأول، والذى عرض للاطار النظرى، كان هناك تأكيد على أن هذه المخرجات ثنائية من حيث طبيعتها. فالسياسة الخارجية للأردن أو مصر أو السعودية تتضمن الأهداف العامة للسياسة الخارجية لكل منها مثل ادراك الدور، سواء تمثل فى العمل على بقاء واستمرارية الدولة أو تحقيق أهداف التنمية، كما تتضمن سلوكياتها المحددة مثل أداء الدور أو تنفيذه، بما يعنيه ذلك من تصرفات وسلوكيات معينة لتحقيق هذه الأهداف، سواء فى ذلك استخدام الثروة البترولية أو الوسائل العسكرية. وعلى الرغم من أن كلاً من ادراك الدور وأداء الدور يشكلان مكونين متميزين

لمخرجات السياسة الخارجية إلا أنهما وثيقى الصلة ببعضهما، ومن الصعوبة بمكان الفصل بينهما. ومن خلال التمييز بينهما، يمكن للمحلل أن يتأكد إذا ما كانت هناك فجوة بين القول والفعل فى السياسة الخارجية لدولة ما. وإذا ثبت وجود مثل هذه الفجوة، فإن عليه أن يفسر سبب أو أسباب وجودها. وهو مايساعده فى تحديد وتصنيف محددات السياسة الخارجية ومصادرها المعنية دون الاقتصار على مجرد ذكرها.

ثانياً: مدخلات السياسة الخارجية: وقد حاولنا فى هذا الخصوص التصدى للفكرة السائدة فى أدبيات السياسة الخارجية، والتى تبرز مدى تأثير «الزعيم الأوحد» و «القائد الفرد» على قمة القيادة والتأكيد المطلق على الجوانب الشخصية والمزاجية. صحيح أن شخصية القائد هى كل شيئ فى ادبيات السياسة الخارجية لبلدان العالم الثالث. وحتى محاولات بناء نظرية للسياسة الخارجية كتلك التى قدمها كل من روزيناو وبريتشر تتفق على سيادة دور القائد أو الزعيم عند قمة السلطة، على الرغم من اختلافهما فى كثير من الجوانب الأساسية للاطار النظرى الذى تبناه كل منهما.[1]

وإذا كان من غير المعقول أن نتصور الأزمة الراهنة فى منطقة الخليج دون ما اعطاء وزن لشخصية صدام حسين، إلا أن السؤال الأهم يكمن فى هل هذه الأزمة - جنباً إلى جنب مع الحرب العراقية - الإيرانية السابقة عليها والتى استمرت ثمان سنوات - يمكن قصرها فقط على شخصية آية الله الخمينى أو صدام حسين أو الشيخ جابر الصباح؟ والحقيقة أننا حاولنا من خلال الاطار التحليلى الذى تبنيناه فى هذا الكتاب الموازنة بين هذه النظرة الأحادية والتى تركز على العوامل الشخصية والمزاجية وذلك بتوجيه الأنظار نحو المعوقات والقيود النظامية التى تفرضها البيئة الدولية، والهياكل الداخلية والأطر الجيوبوليتيكية وخصائص نشأة الدولة سواء أكنا نتناول بالدراسة والتحليل السياسة الخارجية للجزائر أو السودان أو سوريا. وحتى عند التركيز على شخصية القائد أردنا التأكيد على أنه يجب

دراسة وتحليل الحاكم عند قمة القيادة ليس انطلاقاً من كونه ظاهرة نفسية فقط، بل كونه تعبيراً عن ظاهرة اجتماعية. فمكانة القائد ووضعه المتميز لاتعدو أن تكون جزءاً من دينامية البناء الاجتماعى للبلاد وليس بديلاً عنها. فضلاً عن أن هذه المكانة والوضع المتميز تتفاوت من دولة لأخرى. فقد يكون هو الذى يحدد الأولويات ويصنع القرار النهائى. وهو ما يشير إلى عظم نفوذه ليس بالأساس فى تحديد السياسة الخارجية بصفة عامة، ولكن من خلال اتخاذ القرارات، خاصة تلك التى تعد أكثر أهمية بالنسبة له. وهى عادة قرارات السياسة العليا أكثر منها تلك المتعلقة بالجوانب الفنية أو الاقتصادية.

ثالثاً: عملية صنع القرار، أو تحويل المدخلات إلى مخرجات: وهى العملية التى يمارس فيها القائد أبلغ مظاهر نفوذه. إلا أن هذا النفوذ الطاغى للقادة لا يرجع إلى ما يتمتعون به من سمات وخصائص شخصية متميزة قدر ما يرجع إلى بيئة اجتماعية محددة تعطى لهم وزناً وثقلاً أكبر. فكما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية، تتسم الدول العربية بقلة الجماعات المصلحية المنظمة، وارتفاع الأمية، وانخفاض مستوى المؤسسية السياسية فى المجتمع. فضلاً عن ثقافة سياسية تتسم بالطابع الشخصى. وعلى الرغم من أن ذلك يعد من أبرز مظاهر السياسة الخارجية فى هذه البلدان، إلا أنه يعد أكثرها غموضاً وقلة فى التحليل بسبب محدودية المعلومات المتاحة عنها كماً ونوعاً.

المظاهر العامة للسياسات الخارجية العربية: جدلية العلاقة بين التوجه والسلوك:

يتضح من تطبيق الاطار النظرى أن السياسات الخارجية العربية تعكس مجموعة من الخصائص المشتركة بين الدول العربية مثلما تعكس الخصائص المميزة لكل دولة على حدة. فكل هذه الدول تشترك فى سمات تتعلق بطبيعة نشأة الدولة مثل دور القوى الاستعمارية، وطبيعة عملها مثل سيادة دور العسكريين و/أو الدور الذى تضطلع به مختلف قطاعات الطبقة الوسطى الجديدة، ومشاكل التنمية الاقتصادية والآثار

الاجتماعية المترتبة عليها، والثقافة السياسية العربية ـ الاسلامية. بيد أن الدول العربية تختلف عن بعضها أيضاً، سواء من حيث الجوانب الجغرافية ـ السياسية ـ فالمغرب أو الجزائر على سبيل المثال لاتعد دول مواجهة مع إسرائيل مثلما يعد الأردن أو سوريا ـ أو من حيث كمية ونوعية الموارد المتاحة لديها بشرية كانت أم منتجات أولية، أو من حيث الهياكل والتنظيمات الاجتماعية مثل وجود غالبية من الفلاحين فى البلاد الزراعية بالمقارنة بالبلاد البدوية مثلاً، أو فيما يتعلق بتكوين النخبة (دينية أم علمانية). وبالطبع بالنسبة للمشاكل المحددة التى تواجهها مثل مشكلة الجنوب بالنسبة للسودان، وبقاء الدولة واستمراريتها بالنسبة لدول الخليج، أو مشكلة الديون كما هو الوضع بالنسبة لمصر أو الأردن. وتفسر هذه المكونات العامة والخاصة لعملية صنع السياسة الخارجية للدول العربية اشتراك الدول العربية من الناحية التاريخية فى بعض جوانب السياسة الخارجية واختلافها فى بعضها الآخر. والواقع أن الجوانب المشتركة فى هذا الصدد تبدو أكثر وضوحاً على مستوى توجه السياسة الخارجية أو ادراك الدور بينما تتباين فيما يتعلق بالعناصر المرتبطة بالسلوك أو أداء الدور.

فعلى سبيل المثال، أصرت الدول العربية خلال الخمسينات والستينات على اتباع توجه يقوم على أساس من عدم الانحياز على المستوى الدولى، وعلى الوحدة العربية على المستوى الاقليمى. ومع ذلك تقدم لنا التسعينات خبرة أخرى مختلفة. فمع تلاشى القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة ـ وليس بالطبع نهاية التاريخ ـ فقدت قضية عدم الانحياز مغزاها. وبالمثل، لم تعد قضية الوحدة العربية مسألة لها تأثيرها على شرعية النظم السياسية المختلفة. فمع تمسك الجميع بقضية الوحدة العربية من حيث المبدأ فقدت القضية سمتها البارزة كقضية خلافية. وعلى العكس من السبعينات، تبلور مع أواخر الثمانينات اتفاق عام حول التكيف مع إسرائيل. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك اعلان الدولة الفلسطينية فى عام ١٩٨٨ والتى تقبل التعايش مع إسرائيل. وكذلك تغير توجه السياسات الخارجية العربية نحو الوحدة بمرور الوقت من التأكيد على مفهوم الدولة العربية الواحدة

إلى اتباع إستراتيجية مرحلية تتمحور حول تجمعات اقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي فى ١٩٨١ ، واتحاد المغرب العربى فى ١٩٨٨ ، ومجلس التعاون العربى فى ١٩٨٩ . فضلاً عن ذلك، لم يعد هناك تأكيد على الجوانب الأيديولوجية البحتة. بل أضحى التركيز يدور حول المصالح المادية والواقعية مثل العلاقات بين الذين «يملكون» والذين «لايملكون» داخل الأسرة العربية. ويمكن القول أن كلًا من التوجه التاريخى للسياسة الخارجية والتغير الذى طرأ عليه قد طرحا افتراضين هامين فى تحليل السياسة الخارجية للدول العربية. يتمثل أولهما فى أن ادراكات النخب الحاكمة لهيكل النظام العالمى، والقيم والمعايير التى تحكم حركته، ولدورهم فيه أثرت إلى حد كبير على توجه سياساتهم الخارجية القائمة على تأكيد الذات الوطنية من خلال عدم الانحياز. ويتمثل ثانيهما فى أنه عندما تدرك نخبة صنع السياسة الخارجية فى أى دولة نامية العالم على أنه معادى لها ، فإن المنافسات السياسية الحادة تقودها نحو اتباع سياسة خارجية تعتمد على العنف واستخدام الأداة العسكرية وتضع الاستقلال فى مقدمة أهدافها. وبالتالى، فإن البيئة الدولية الأقل عداءاً ومنافسة تسمح باتباع سياسة تعطى الأولوية للبحث عن المساعدة والدعم.

باختصار، أدت القيود التى فرضتها طبيعة النظام العالمى، وكذا الأنماط التاريخية ـ الاقليمية، مثل الاعتقاد بالدولة العربية الواحدة إلى تمحور السياسة الخارجية للدول العربية حول توجه واحد، سواء فى ذلك الابتعاد عن الانخراط فى الحرب الباردة والتكتلات الدولية، أو الاصرار على واحدية «الأمة العربية». كما تكشف لنا أيضاً أنه حتى أثناء أزمة الخليج فى عام ١٩٩٠ ، لم يتشكك مؤيدو صدام حسين أو معارضوه فى مبدأ تسوية القضايا العربية بين العرب. بل كان الخلاف حول كيفية تفسير هذا المبدأ. ومن ثم كان انقسام البلدان العربية حول مدى احترامه أو مخالفته. وبالتالى، فإنه من المهم التعرف على كيفية التعامل مع التوجه العام المتفق عليه أو ادراك الدور وكيف تم تطبيقه على أرض الواقع فى شكل سلوك سياسى خارجى محدد.

ويتضح من خلال تناول سلوك السياسة الخارجية للدول العربية مدى تعقد هذا الموضوع نتيجة تعدد المتناقضات المرتبطة به. وتتمثل أول هذه المتناقضات فى أنه بينما أصرت كافة الدول العربية على القومية العربية أو «مصلحة الأمة» فى تبرير توجهات سياساتها الخارجية، فإن سلوكها السياسى الخارجى اتسم بالتركيز على «مصلحة الدولة القطرية» عند ممارستها لهذه التوجهات. فعلى سبيل المثال، كان التدخل المصرى فى الحرب الأهلية اليمنية ١٩٦٢-١٩٦٧ باسم «الأمة» وتحقيق هدفها فى الثورة والتحرير. ولكنه كان بنفس القدر - إن لم يكن بالأساس - بهدف الدفاع عن قيادة مصر على المستوى الاقليمى. وبالمثل، برر صدام حسين كلاً من حربه ضد إيران الخمينى وغزوه للكويت باسم الدفاع عن المصالح العربية العليا. بيد أن التحركات العراقية فى الحالتين كانت على نفس القدر - إن لم يكن بالأساس أيضاً - نتيجة دوافع ومتطلبات عراقية محددة، سواء فى ادراك التهديد من قبل النظام الإيرانى بقيادة الخمينى، أو الحاجة - من خلال غزو الكويت - إلى «تصحيح» الأوضاع الاقتصادية العراقية. ويمكننا أن نجد نفس النمط من التفسير والدوافع فى تحركات السياسة الخارجية السورية وتدخلها فى لبنان والسلوك المغربى ازاء الصحراء الغربية.

وعلى العكس من حالة الاتفاق العام حول توجه السياسة الخارجية، فإن السلوك السياسى الخارجى للدول العربية جعلها تقف فى مواجهة بعضها البعض. وذلك لأن السلوك - أكثر من التوجه - يجسد التباينات بين البلدان العربية مثل التنوع فى النظم السياسية، والخصائص الجيوبولتيكية، ومصادر الثروة. فعلى سبيل المثال، يتقيد السلوك السياسى للكويت - بسبب حجمها المحدود من جانب والادعاءات العراقية من جانب آخر - بالتأكيد على التهديدات الموجهة لبقاء الدولة واستقلالها، بينما لا تمثل مثل هذه الجوانب ثمة أهمية بالنسبة للعراق أو المغرب أو مصر. فمثلاً لاتثار قضية البقاء بالنسبة لكل من المغرب ومصر، بل تتمثل القضية بالأساس فى الجوانب الاقتصادية مثل الديون المتراكمة، و «توجيهات» صندوق النقد الدولى بضرورة احداث تغيرات هيكلية، وقضايا الدعم وما شاكل ذلك. وكما يتضح

من خلال الفصلين المتعلقين بكل من الأردن والسودان إلى أى حد مثلت الجوانب السياسية والاقتصادية مصدر تهديد لبقاء الدولة واستمراريتها. وكما سبق ورأينا، فإن مثل هذه التباينات لاترجع بالأساس إلى طبيعة شخصية الحاكم. فلقد مارست السعودية - رغم تغير ملوكها - سياسة عدم الانحياز بصورة فريدة ومتميزة للغاية من خلال عدم الارتباط بعلاقات دبلوماسية مع الكتلة الاشتراكية سابقاً انطلاقاً من أنها تضم دولاً الحادية. ولم تقرر الرياض اعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع موسكو إلا فى غمار أزمة الخليج. كما أن السعودية قامت بشراء صواريخ من الصين «الشيوعية» وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان قبيل انتهاء الحرب الباردة.

وتلعب القضايا الاقليمية أيضاً دوراً فى التباينات السلوكية بين البلدان العربية. إذ ارتبطت التباينات الرئيسية بين التوجه والسلوك فى السياسة العربية فى أواخر السبعينات بالصراع العربى - الإسرائيلى. فبينما اتبعت مصر سياسة تقوم على الدبلوماسية المنفردة، عارضتها فى ذلك الغالبية العظمى من البلدان العربية. وعلى الرغم من استمرار معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية خلال الثمانينات، فإن ذلك لم يحل دون عودة مصر إلى النظام الاقليمى العربى وتبلور اجماع عربى على قبول إسرائيل، خاصة فى أعقاب اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية فى عام ١٩٨٨. وبالمثل، أظهرت الحرب العراقية - الإيرانية التى استمرت ثمان سنوات مدى التباينات والخلافات العربية. فبينما وقفت الغالبية العظمى من الدول العربية - خاصة بلدان الخليج - إلى جانب العراق، وقفت ليبيا وسوريا واليمن الجنوبى وأيضاً الجزائر إلى جانب إيران. ومن الواضح أنه مع قرار صدام حسين بتسوية المشاكل المعلقة مع طهران، لم يعد الصراع العراقى - الإيرانى يشكل قضية تتباين بصددها مواقف الدول العربية وسلوكياتها. بل أضحت تلك التباينات تدور حول الموقف من الغزو العراقى للكويت، وإن لم تكن بنفس منظومة التحالفات الاقليمية السابقة.

ويرتبط بمسألة التناقض بين ادراك الدور وأداء الدور تلك التغيرات الفجائية والمتعرجة والمرتجلة فى سلوك السياسة الخارجية. ويرجع ذلك فى بعض الحالات إلى الفجوة بين الامكانات والأهداف. كما يرجع فى حالات أخرى إلى تعقيدات السياسة الدولية، والخلط بين الآمال الوطنية - والتى تعتبر طويلة المدى بحكم طبيعتها - وبين الأهداف التى لابد وأن ترتبط بالقدرات الواقعية.

وتقدم لنا دراسة السياسة الخارجية فى العالم العربى نموذجاً لدولة ليست لها سياسة خارجية مستقلة، والتى يعد لبنان أوضح مثالاً لها. فلقد وجد أراضيه على الرغم من أنه دولة ذات سيادة، وعضو فى كل من منظمتى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ميداناً لقوى متحاربة لم يأت أى منها وفقاً لرغبته. وأضحى بذلك ساحة تتصارع عليها السياسات الخارجية لفاعلين آخرين إلى درجة أن أضحت له سياسة خارجية تقوم على أساس من البحث عن الاستمرار والبقاء. وهذا يقودنا إلى العملية الفعلية لصنع قرارات السياسة الخارجية.

عملية صنع القرار:

إذا كانت مدخلات السياسة الخارجية تهتم بتصنيف العوامل المحددة لها، فإن عملية صنع قرارات هذه السياسة تهتم بتفاعل هذه العوامل فيما بينها للوصول إلى الناتج النهائى وهو القرار. وشأنها شأن كافة الدول النامية، تتسم البلدان العربية بمجموعة من الخصائص المشتركة مثل سيادة السلطة التنفيذية، وخاصة الطبيعة الشخصية المميزة لها، وذلك بسبب غياب القوى الموازنة والهياكل التشريعية والجماعات السياسية المستقلة. وهو ما يترتب عليه سيادة نمط أبوى لعملية صنع القرار. فلم يعد هناك تمييز واضح بين القضايا العامة وتلك الخاصة وتحديد العلاقة بينهما بصورة جلية. ومن ثم، فليست المراكز الرسمية هى التى تحدد النفوذ أو المكانة النسبية فى عملية صنع القرار، ولكن قرب الفرد أو بعده عن قمة السلطة التنفيذية. هذا القرب قد يكون مادياً (كأن يكون سكرتيراً أو مديراً لمكتب أحد

المؤثرين فى العملية السياسية)، أو اجتماعياً (كالأصدقاء أو الأقرباء أو الزوجات). وعلى ذلك فإن قبول سلطة القائد - ملكاً كان أو رئيساً أو أميراً - على أنه صانع القرار النهائى[٢] هى سمة تميز كافة البلدان العربية.

غير أن الاختلافات لاتزال قائمة بالنسبة للجماعات المحيطة بالقائد. ففى السعودية، تتمثل هذه الجماعات فى الأعضاء البارزين من الأسرة الحاكمة، ورؤساء القبائل ورجال الدين وأصحاب النفوذ من الأسر التجارية. أما فى ليبيا والجزائر، فيتمثلون فى العناصر الثورية من العسكريية السابقين، والبعثيين فى كل من سوريا والعراق. فضلاً عن ذلك، تتباين أنماط القادة أنفسهم من القادة ذوى المهام التاريخية حتى القائد الرئيس. ويعد الرئيس مبارك نموذجاً لهذا النمط الأخير، بينما يمثل النمط الأول كل من جمال عبد الناصر والسادات والقذافى وصدام حسين والحبيب بورقيبة. ولايشترط بالضرورة أن يتبنى القائد المحرك أو صاحب المهمة التاريخية سياسة خارجية ثورية كما هو الحال بالنسبة لكل من السادات وبورقيبة. فكلاهما صادق القوة المهيمنة على منطقته الاقليمية - سواء أكانت الولايات المتحدة أو فرنسا - وكلاهما نادى بالتسوية السياسية مع إسرائيل. وإن كان السادات - على العكس من بورقيبة - ذهب إلى أبعد من مجرد الكلمات نحو الفعل وذلك بتوقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩.

علاوة على ذلك، فإن مجرد وجود مهمة تاريخية للقائد لايضمن احتكاره الفعال لسلطة صنع القرار. فقد تكون هناك قوى تفرض عليه ضرورة التشاور أو المساومة والتوصل إلى قدر من الرضا والاتفاق. وينطبق ذلك على حالة كل من الجزائر وسوريا فى بعض الأحيان، وبصفة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية. والنقطة المحورية هنا أنه على العكس من المفهوم المبسط للقائد المهيمن دون ما أية رقابة أو تقييد لسلطاته، فإن الحالات الدراسية التى عرض لها هذا الكتاب تبرز صورة أكثر تعقيداً لعملية صنع القرار. إذ واجه القادة فى معظم الحالات مجموعة من القيود البيئية الاجتماعية - السياسية والاقتصادية المعقدة، والانكشاف والقابلية للاختراق العسكرى، والكثير من المطالب

السياسية الداخلية القائمة على أسس دينية أو وطنية أو أخلاقية.

وعليه يمكن تناول عملية صنع القرار فى الدول العربية من خلال ثلاثة مداخل أو أنماط رئيسية هى: المدخل الرئاسى، والمدخل الأوليجاركى - الجماعى، ومدخل الزمالة أو الزمرة. يركز المدخل الأول على محورية مؤسسة الرئاسة، والتى تتضمن الرئيس كشخص، والرئاسة كمؤسسة بما تشتمل عليه من قصر الرئاسة، وهيئة المستشارين والمكاتب المختلفة ... الخ. ويمثل العراق أكثر النماذج قرباً من هذا النمط الرئاسى فى صنع القرار أو نمط القائد - المعاونون، والذى يتميز بوجود صانع قرار سلطوى يمكنه العمل بمفرده ودون ما أى تشاور مع أى هيئة سياسية باستثناء مجموعة صغيرة من المستشارين المعينين من قبله والذين يفتقرون إلى أية قاعدة مستقلة للسلطة. وعادة ما لايتمتع هؤلاء المستشارين بأية مصادر مستقلة للمعلومات غير تلك المتاحة للقائد.

كذلك يتميز هذا النمط بتمايز الأدوار والمسئولية فيما يتعلق بمجموعة المساعدين أو المستشارين، والاعتماد على المفاوضات المباشرة والدبلوماسية الشخصية مع رؤساء الدول الأجنبية، والقدرة على الاستجابة السريعة للأحداث واتخاذ قرارات جريئة وغير تقليدية. وغالباً ما يكرر القادة فى مثل هذا النمط تصرفاتهم السابقة فى المواقف المتشابهة، ويبادرون باتخاذ قرارات هامة دون أى تشاور مع وزير الخارجية أو حتى رئيس الوزراء. كما أنهم عادة ما يلجأون إلى ارسال مبعوثين فوق العادة - ليسوا بالضرورة من بين رجال السلك الدبلوماسى - فى مهام خارجية محددة. وعليه، فإن هذا النمط يعطى الفرصة لغير الرسميين للقيام بأدوار هامة استناداً على علاقاتهم الشخصية بالقائد.(٣)

وعلى الجانب الآخر، هناك نمط الرفاق أو الجماعة الممثلين فى صنع القرار، والذين يمثلون قوى أو هيئات متعددة. وتتميز بالتشاور والمساومة ومحاولة التوفيق وتحقيق الرضا والاجماع. تتبع منظمة

التحرير الفلسطينية، على سبيل المثال، هذا النمط، الذى قد يؤدى - رغم ديمقراطيته - إلى الجمود وعدم القدرة على التكيف بصورة مناسبة مع الظروف المتغيرة. وعندما لايكون هناك مناص من مواجهة مثل هذه الظروف، يأتى القرار ارتجالياً أو متردداً. ولعل قرار ياسر عرفات بمعارضة إدانة الاحتلال العراقى للكويت أثناء اجتماع قمة الجامعة العربية فى أغسطس ١٩٩٠ يعد مثالاً واضحاً فى هذا الصدد. وهذا يقودنا إلى واحدة من أكثر المشاكل التى تواجه السياسات الخارجية العربية تعقيداً خلال التسعينات، ألا وهى عدم امكانية تجنب التغيرات المتلاحقة.

تحديات التغير:

تحتاج عملية صنع القرار كعملية اجتماعية وليس نفسية مزاجية إلى المزيد من الدراسات فى السنوات القادمة.[4] فمما لاشك فيه أن الأوضاع الراهنة تتسم بتغيرات حادة وعميقة على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى. وهو ما يعنى أن عملية صنع القرار ستصبح أكثر تعقيداً. وهو ما يفرض بدوره على صانعى القرار تعبئة أقصى طاقة ممكنة بغية تحقيق أهدافهم وتجنب المخاطر التى قد يتعرضون لها.

ومما لا شك فيه أن عقد التسعينات يشهد تغيراً مفاجئاً على المستوى العالمى يتمثل فى انتهاء الحرب الباردة، والتى بدأت بوادرها فى الظهور مع أواخر الثمانينات. فلقد بدأ عام ١٩٨٩ بالقرار السوفيتى بالانسحاب من أفغانستان،[5] والذى يعد أول قرار سوفيتى يتضمن انسحاباً منذ بداية الحرب الباردة، وانتهى بسقوط شاوسيسكو فى رومانيا. وشهد العام نفسه عدة ثورات أنهت الكتلة الاشتراكية فى شرق أوربا بقيادة الإتحاد السوفيتى. بل وامتدت هذه المظاهر الثورية إلى شوارع الصين. وابتعدت الدول الواحدة تلو الأخرى عن الشيوعية وأزيحت رموزها. وسقطت القوانين الدستورية التى كانت تضمن اليد العليا للأحزاب الشيوعية. وبدأت قوة الدفع نحو اعادة هيكلة العلاقات التجارية وتزايد سرعة الخطى نحو الخصخصة.

ولكن الأكثر خطورة من هذه التغيرات السياسية المحددة هو التشكيك فى القيم والمبادئ السياسية الراسخة فى شتى أنحاء العالم، خاصة فى بلدان الهامش. ولعل من بين هذه التساؤلات والشكوك العميقة هو هل ما يزال هناك قيم ومعتقدات تصلح للتطبيق فى كل مكان؟

«فهناك قصة المهندس التشيلى الذى حكى بمرارة أنه قد دخل سن المراهقة سوياً مع فتاة شابة فى بداية سن النضج كانت تسمى الثورة الكوبية». و ... كما كان هناك شاب يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً من جنوب أفريقيا يدعى مزالا Mzala يعيش فى لندن، والذى كانت الشيوعية تعنى بالنسبة له أيديولوجية اعتقد أنها تربطه بالرفاق حول العالم، ولكنها أيضاً تشير حفيظة الأعداء حوله بصورة أكبر - من قبل مهندسى وفنيى سياسة التفرقة العنصرية «الأبارتهيد». وإندفع يقول: أننى أعتقد أننا تندفع فى طلبنا للماركسية بواسطة حكومة جنوب أفريقيا نفسها لأنه، منذ أن أضحى لنا وعى سياسى فى جنوب أفريقيا، كانت الحكومة، وماتزال، تبذل قصارى جهدها، أكثر من أى كيان سياسى آخر، لأنها تعارض وتخشى الحزب الشيوعى».(٦)

ومن ثم فإن الاحساس العالمى بالضياع - ليس فقط السياسى بل الأيديولوجى، لايمكن إلا وأن يؤثر على النظام العربى باعتبار أن المنطقة التى يشغلها تعد من أكثر المناطق عرضة وقابلية للاختراق بواسطة القوى الخارجية.

إن أفضل طريقة يمكن أن تقاس بها درجة الاختراق تتمثل فى مدى الخلط بين السياسة المحلية والوطنية والاقليمية والدولية. إى أن التفاعلات السياسة فى المنطقة يصعب تفسيرها بصورة مناسبة - حتى على المستوى المحلى - دون الاشارة إلى نفوذ النظام الخارجى المتطفل.(٧)

فالاختراق له جذوره التاريخية - لأسباب جيوستراتيجية - كما أن له أسبابه المعاصرة - وفى مقدمتها وفرة المصادر البترولية. ففى عام ١٩٨٧، بلغت صادرات المنطقة من البترول - بما فى ذلك إيران - أكثر قليلاً من نصف احتياجات العالم. وتمتلك ٦٧٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة منه - ٤٠٪ منها فى شبه الجزيرة العربية، ٢٤٪ فى السعودية وحدها.(٨) وتفسر هذه الأهمية التى يتمتع بها العالم العربى بالنسبة للنظام العالمى مدى الاهتمام الموجه إلى المنطقة كما تكشف

عنه صادرات الأسلحة المتطورة بصورة متزايدة إلى البلدان العربية على سبيل المثال، والتى تبلغ نحو ٥٠٪ من اجمالى صادرات الأسلحة إلى بلدان العالم الثالث فى عام ١٩٨٦.[٩]

ويظهر هذا القدر الكبير من التفاعل العالمى - الاقليمى مدى ما سوف يعانيه النظام العربى والسياسات الخارجية للدول الأطراف فيه مع تزايد التغيرات العالمية. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تنقص - أو ربما تختفى - بعض مصادر المساعدات الخارجية بالنسبة للدول العربية الفقيرة المعتمدة على المساعدات الدولية كمصر وسوريا واليمن والسودان والمغرب والأردن. فمن المؤكد أن المساعدات التى كانت تقدمها موسكو وغيرها من بلدان شرق أوربا سوف تتقلص وقد تختفى تماماً. بل أسوأ من ذلك، فإن دول أوربا الشرقية لن تختف فقط كمصدر للمساعدات، بل سوف تتنافس بصورة متزايدة فى عملية الإئتمان على المستوى الدولى. إذ قد توجه المصادر الدولية الأخرى لمساعدة اقتصاديات بلدان أوربا الشرقية والعمل على ادماجها وتكاملها مع السوق العالمى. وعلى ذلك، فقد تبنت الولايات المتحدة فى ١٩٨٩ برنامجاً أولياً لمساعدة كل من بولندا والمجر. ومن المنتظر أن يتلوه برامج مماثلة لبلدان أوربا الشرقية الأخرى. ولقد اقترح روبرت دول - رئيس المجموعة الجمهورية بالكونجرس الأمريكى - رسمياً مع بداية عام ١٩٩٠ تخفيض المساعدات حتى بالنسبة للدول التى كانت تتصدر القائمة مثل مصر وإسرائيل بنسبة ٥٪ وذلك من أجل توفير مصادر المساعدة لأوربا الشرقية. ويمكن القول بأن بلدان أوربا الغربية تعد أسرع من الولايات المتحدة فى اتخاذ اجراءات مباشرة فى هذا الصدد. إذ أنشأت البنك الأوربى لاعادة تعمير شرق أوربا مع مطلع عام ١٩٩٠.

وكما سبق وأوضحنا فى الفصل الثانى، اعتمدت كثير من الدول العربية المدينة على المصادر الخارجية لتغطية العجز فى ميزانياتها وتمويل وارداتها من الأغذية الرئيسية. ومن ثم، فإن التغيرات العالمية وما يترتب عليها من تخفيض حجم المساعدات قد يكون لها أثر مدمر حتى على مجريات الحياة اليومية العادية فى هذه الدول. وحتى

إذا ما توفرت مصادر الائتمان الدولى للتغلب على هذه المطالب المتزايدة، فإن شروطه سوف تكون غير محتملة بالنسبة للدول العربية الفقيرة.

كذلك فإن الآثار السياسية المترتبة على التغيرات العالمية لن تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية ومن الصعب الافلات منها. فالبروسترويكا تعيد تشكيل أولويات وتحركات السياسة الخارجية لمجموعة دول الكومنولث السوفيتى وبلدان شرق أوربا. فعلى الرغم من استمرار تمسك هذه الدول بتأييدها ـ على سبيل المثال ـ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ـ خاصة حق تقرير المصير، إلا إنه من المتوقع أن يطرأ تغير على مواقفها السابقة المنحازة إلى جانب العرب. فلغة الخطاب السوفيتى الحالية لم تعد تصر على «تدعيم الصداقة السوفيتية العربية» أو ضرورة «وقوف كافة الشعوب فى مواجهة العدوان الإسرائيلى». بل على العكس، يتزايد الاصرار على «الواقعية السياسية» والحاجة إلى حل سياسى للمشكلة الفلسطينية، ولو حتى بصورة مرحلية وعلى أساس من التنازلات المتبادلة. وبالفعل، حث نائب وزير الخارجية السوفيتى فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٨ منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بإسرائيل. وهو ما تواكب مع اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة فى ١٩٨٨. ولم تكن موسكو آنذاك فى عجلة من أمرها للاعتراف بالدولة الفلسطينية الجديدة. وعندما تم ذلك أخيراً ـ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨٨ ـ أصر المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفيتية أن هذا الاعتراف قد تم لأغراض سياسية أكثر من أى شيئ آخر. وأضاف قائلاً: «إن الإتحاد السوفيتى لايعترف بالأراضى المحتلة التى ليست لها حكومة».(١٠)

فضلاً عن ذلك، فهناك فتور على المستوى الحركى فى العلاقات بين العرب وبلدان أوربا الشرقية. إذ تهتم القيادات الجديدة التى اعتلت قمة السلطة فى هذه الأخيرة بشركاء جدد، خاصة وأن معظم الدول العربية لها علاقات وطيدة مع «النظم السابقة». وبالتالى، أعادت النظم الجديدة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وبدأت تتبادل

الزيارات معها. وتتضح الصورة أكثر إذا ما علمنا أن كلًا من الاتحاد السوفيتي وبولندا وبلغاريا والمانيا الشرقية قد امتنعوا عن التصويت عند بحث موضوع طرد إسرائيل من الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٨٩ في الوقت الذى صوتت فيه كل من المجر ورومانيا ضد المشروع.

بل إن من أكثر الآثار المباشرة المترتبة على التغيرات في شرق أوربا أهمية بالنسبة للقضايا العربية المحورية تتمثل في فتح الباب أمام اليهود السوفييت للهجرة إلى إسرائيل. ويبلغ معدل الهجرة ٥٠٠٠ شخص في المتوسط شهرياً. ومن المتوقع أن يبلغ اجمالى عددهم ٧٥٠و٠٠٠ نسمة بحلول عام ١٩٩٥. ومن المحتم أن يؤدى وصول هؤلاء المهاجرين الجدد إلى إسرائيل إلى تغيير التوازن الديموجرافى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد يزداد الأمر سوءاً بالنسبة للفلسطينيين إذا ما استقر هؤلاء المهاجرين في الأراضى المحتلة. وهذا هو السبب في ما أشارت إليه بعض التقارير الصحفية العربية عن وعد بلفور جديد من جانب موسكو هذه المرة. علاوة على ذلك، سوف تتحمل القضية الفلسطينية جزءاً من ثمن محاولة «تغرب» بلدان الكتلة الاشتراكية والإتحاد السوفيتي سابقاً وتقبلها من جانب القوى الغربية كدول «عقلانية» و «سلمية». وإذا ما أخذنا في الاعتبار مدى ثقل اللوبى الصهيونى في الكونجرس الأمريكى وبرلمانات بلدان شرق أوربا، فمن المتوقع أن تتناقص المساعدة والتأييد الأمريكى للفلسطينيين.

وقد يترتب على التغير في شرق أوربا بعض الآثار على السياسات الداخلية للدول العربية، بما يؤثر على السياسة الخارجية لهذه الدول. فعلى سبيل المثال، سوف يترتب على تدهور مصداقية الشيوعية والاشتراكية كأيديولوجية ونماذج بديلة للتنمية الاندفاع نحو الخصخصة الاقتصادية والتأثير على العلاقات بين الجماعات المصلحية المختلفة، سواء أكانت جماعات رجال الأعمال أو ممثلوا الدولة. ويمثل الانفتاح الإقتصادى في مصر نموذجاً واضحاً في هذا الصدد. ومن المتوقع أن يزداد ايقاع هذا التغير على المستوى الاقليمى في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، فإن عملية التحرر الاقتصادى في إطار الأنظمة

الإشتراكية فى المنطقة لن تؤدى بالضرورة إلى قيام ديمقراطية على النمط الغربى. بل على العكس فقد تؤدى إلى قيام نظم اسلامية. إذ من المتوقع أن تطرح الجماعات الاسلامية نفسها بوصفها البديل الوحيد القادر على الدفاع عن «الشخصية الأصيلة» فى اطار من الخلط والضياع الأيديولوجى. وإذا كانت خبرة الجمهورية الاسلامية فى إيران تقدم شيئاً فى هذا الخصوص، فإن مزاج السياسات الخارجية فى العالم العربى قد تكون أكثر رفضاً فى ردود أفعالها للتغيرات السلبية على المستوى العالمى. وفى هذا الصدد، قد يترتب على التغيرات العالمية والاقليمية تزايد الفجوة بين النظامين العالمى والاقليمى، الأمر الذى يخلق المزيد من المشاكل أمام صانعى القرار فى الدول العربية. وهو ما يقودنا بدوره إلى الحديث عن التغيرات الاقليمية.

<u>التغيرات الإقليمية:</u>

إذا كانت السبعينات قد شهدت ارتفاع أسعار البترول، وبروز الكفاحية الاسلامية، وتوقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، واستبعاد مصر من الصف العربى، فإن الثمانينات قد شهدت انخفاض أسعار البترول وعودة مصر إلى الصف العربى ـ ومن ثم قبول ضمنى للتغير فى الموقف العربى تجاه إسرائيل. كما شهدت انتفاضة الشعب الفلسطينى والحرب العراقية ـ الإيرانية التى استمرت ثمان سنوات، وأحدثت ارتباكاً فى أولويات السياسة الخارجية لكثير من البلدان العربية على المستوى الاقليمى.

فلفترة طويلة لم يكن الصراع العربى ـ الإسرائيلى فقط موضوعاً رئيسياً ومستمراً فى سلم الأولويات خلال اللقاءات العربية عند مستوياتها العليا، بل مثل فى ذات الوقت واحدة من أكثر القضايا أهمية على المستوى الاعلامى. وإذا بقضايا منطقة الخليج تبرز فجأة لتتنافس مع القضية الفلسطينية بصورة متزايدة كقضايا ذات أولوية على المستوى الاقليمى. ففى أعقاب خروج مصر من الصف العربى، وما اعترى النظام العربى من ضعف مزدوج نتيجة استبعادها كدولة

قائد وعضو مؤثر يضم ثلث سكان المنطقة، جنباً إلى جنب مع استبعاد العراق - كدولة عضو مؤثر آخر - من أى مواجهة مباشرة محتملة مع العدو التقليدى إسرائيل. ومع استمرار الحرب العراقية - الإيرانية وتزايد حدتها، اتجهت بلدان الخليج بصورة متزايدة إلى الوقوف إلى جانب العراق ودعمته بقدر كبير من الموارد المالية والنفوذ السياسى. وعلى الرغم من صعوبة الخيار خشيت بلدان الخليج من أن يؤدى انتصار إيران إلى تصدير موجات من عدم الاستقرار إلى المنطقة. بيد أن قبول إيران لوقف إطلاق النار - خاصة عندما تم اتخاذه ضد أهداف الجمهورية الاسلامية التى حددتها خلال فترة الصراع - يعد بمثابة قبول ضمنى لانتصار العراق. كما عبر عن امكانية احتواء الاسلام الثورى التوسعى، أو على الأقل التخفيف من حدة الثورية. فضلاً عن ذلك، فقد ساد الانطباع بأن الراديكالية السابقة للعراق البعثى قد بدأت تتجه نحو الاعتدال، خاصة وأنه قد المح عن نيته فى هذا الصدد بالنزول على شروط إسرائيل وقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.[١١] غير أن أزمة الخليج وحربه الثانية التى أعقبت غزو الكويت غيرت من هذا الانطباع.

وفيما بين حربى الخليج الأولى والثانية وقعت الانتفاضة الفلسطينية. وحقيقة الأمر فإن هذه الانتفاضة تعد نتيجة لوضع النظام العربى والتطورات التى طرأت عليه فى ذات الوقت. فهى نتيجة لأن النظام العربى بدا مشلولاً مع منتصف الثمانينات فى مواجهة استمرارية الاحتلال الإسرائيلى وحتى ضم الضفة الغربية. فبالاضافة إلى التواجد الدائم لقوات الدفاع الإسرائيلية، أضحى هناك نحو ٦٧و٠٠٠ من المستوطنين فى أكثر من مائة وثلاثين مستوطنة فيما أطلق عليه كثير من الإسرائيليين «جودا» و «السامرا» و «قطاع غزة».[١٢] فضلاً عن ذلك، أضحى الموقف لايطاق مع تأكيد «القبضة الحديدية» لقوات الدفاع الإسرائيلية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتزايد حوادث الاعتقال والمصادرة والعقاب الجماعى وما شابه ذلك.[١٣] ولم يعد هناك من أمل سوى تحرك السياسة الخارجية العربية لتحسين الأوضاع بتعبئة المزيد من الضغوط ضد إسرائيل وحلفائها. بيد أنه أضحى من المشكوك فيه تحقيق هذا الأمل إلى حد بعيد مع مؤتمر القمة العربية المنعقد

بالعاصمة الأردنية عمان في عام ١٩٨٧.

ويتضح من قرار وزراء الخارجية العرب بارجاء انعقاد القمة العربية المزمع عقدها بعمان إلى أوائل نوفمبر في أعقاب اجتماعهم بتونس في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٧ مدى التغير في أولويات السياسات الخارجية العربية. إذ شكلت حرب الخليج «محور اهتمام الأمة العربية». كما أورد التصريح الصادر عن اجتماع الوزراء أن القمة سوف تعقد «لبحث تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية من مختلف جوانبها، والتهديدات المستمرة لبلدان منطقة الخليج، والمخاطر المتفاقمة نتيجة استمرار هذه الأحداث».(١٤)

وعلى الرغم من تهديد سوريا ـ يدعمها في ذلك كل من الجزائر وليبيا ـ بمقاطعة القمة العربية ما لم يتم توسيع الموضوعات محل البحث وادراج الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لم يحضر بعض القادة العرب المؤتمر مثل القذافي والملك الحسن الثاني.(١٥) وجاءت القضية الفلسطينية في المرتبة الثانية بالنسبة للحرب في الخليج. وكان على الملك حسين ـ مع نهاية المؤتمر ـ أن يعطي اهتماماً خاصاً لعرفات وذلك بغية التخفيف من طغيان مسائل الخليج على الاهتمامات العربية الجماعية التقليدية نحو فلسطين خلال مناقشات القمة.

وفي الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية. إذ أدت خيبة الأمل في السياسات الخارجية الرسمية للدول العربية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى العودة إلى أصوله التاريخية العرقية والثقافية والمذهبية كصراع فلسطيني ـ إسرائيلي بحت. ومن ثم اهتزت شرعية بعض هذه السياسات.

غير أن البيئة الاقليمية للسياسات الخارجية العربية وضعتها من جديد في مأزق مأسوي مع غزو العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠. ومما تجدر الاشارة إليه أنه على الرغم من أن الصراع العراقي ـ الكويتي يرجع إلى فترة ما قبل استقلال الكويت في عام ١٩٦١، فإن

ما أقدم عليه العراق من عمل عسكرى مثل صدمة قوية للنظام العربى بسبب سرعته والنتائج المترتبة عليه. فى البداية، برر العراق تصرفه كاستجابة لمطلب الحكومة الكويتية الجديدة التى أطاحت بالنظام القديم. وانتهى إلى الاعلان ببساطة أن الكويت قد عادت لتشكل جزءاً لا يتجزأ من الدولة الأم. ومن ثم برزت سابقة جديدة فى نمط السياسات الخارجية العربية. فالدول العربية الضعيفة أو الصغرى يمكن أن تبتلعها «شقيقاتها الأكبر». فمثل هذه السابقة، بغض النظر عن المحصلة النهائية للأزمة الراهنة فى الخليج، سوف يكون لها تأثيرها على أولويات السياسة الخارجية وقراراتها فى كثير من البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، فإن قضية بقاء الدولة كهدف حال من أهداف السياسة الخارجية فى اطار التفاعلات العربية ـ سواء أكان ذلك بالنسبة لبلدان الخليج أو الأردن ـ سوف يتضخم. إذ لم تعد مشكلة البقاء قاصرة على التفاعلات مع إسرائيل.

وبالتالى، تعرضت الأسس القيمية للتماسك العربى إلى هزة عنيفة. وقد يصل الأمر إلى وقوع النظام العربى برمته فى براثن التبعية لقوى غير عربية اقليمية وعالمية. وأضحت الجامعة العربية فى مأزق، ولم يعد سوى بعض أجهزتها إلى مقره الرئيسى بالقاهرة.

والواقع، أن عودة الجامعة العربية إلى القاهرة يبشر بعودة الثقل المصرى إلى السياسة العربية. بيد أن عودة القطب المصرى إلى الظهور لن يكون مجرد تكرار للبيئة الاقليمية فى الخمسينات والستينات. إذ أن هذا الظهور المحتمل لايعدو أن يكون جزءاً من نمط جديد من التحالفات والقضايا الاقليمية مثلما هو جزء من روابط دولية. فمصر لاترزح فقط تحت ضغط ديونها الخارجية التى تتعدى ٥٠ بليون دولار، بل إن مصداقيتها واستقلالية دورها القيادى الاقليمى قد تتأثر لدى بعض العرب بسبب علاقتها الوثيقة مع الادارة الأمريكية.

علاوة على ذلك، فقد كشفت عملية غزو الكويت أيضاً عن تغير العلاقة بين الحكومات العربية وقواعدها الشعبية. إذ عبر قطاع عريض

من القاعدة الجماهيرية عن اهتمامه بنداء صدام حسين بالتأكيد على الحقوق السياسية العربية واعادة توزيع الثروة البترولية بين أعضاء الأسرة العربية. وكانت النتيجة بروز ما يعرف بالسياسات الدنيا مثل قضايا الاعتماد الاقتصادى المتبادل واعادة التوزيع العادل للثروة وتحقيق الديمقراطية جنباً إلى جنب مع العودة الواضحة لقضايا السياسة العليا مثل تلك المتعلقة بالسلم والحرب وبقاء الدولة. ومن ثم، فمن المحتمل أن تؤدى التغيرات الاقليمية إلى تفاقم تأثير التغيرات العالمية على البيئة المباشرة للسياسات الخارجية العربية خلال التسعينات. وبالتالى سيولة مذهلة فى عدد وسرعة المتغيرات المؤثرة فى صنع القرار، أى جعل هذه العملية معقدة وصعبة للغاية

ولعل مقولة المفكر الفرنسى رايموند آرون التى طرحها فى السبعينات ومفادها أن عملية صنع السياسة هى عملية «شيطانية» بالنسبة لمن يمارسها ولكنها تمثل «جنة» لمن يقوم بتحليلها. ومقارنة بعقدى - السبعينات والثمانينات فإن البيئة العربية فى التسعينات سوف تصبح معقدة للغاية و «شيطانية» ليس فقط للممارسين بل وأيضاً للمحللين.

هوامش الفصل الثالث عشر

١) لمزيد من التفاصيل والآراء النظرية النقدية في هذا الصدد، أنظر:
B. Korany, How Foreign Policy-Decisions Are Made in the Third World (Boulder, Col.: Westview Press, 1986), PP.39-61.

٢) حول التمييز بين صنع القرار وإتخاذ القرار، أنظر:
Ibid., PP.166-183.

٣) Charles Hermann "Decision Structure and Process Influences on Foreign Policy" in Maurice East, Stephen A. Salmore & Charles Hermann (eds.), Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies (Beverly Hills/London: Sage, 1978), PP.69-102; Margaret Hermann, Charles Hermann, & Joe Hagan (eds.), Leaders, Groups and Coalitions in Decision-Making, forthcoming.

٤) Bahgat Korany, Dependent Development and Foreign Policy Change, forthcoming.

٥) Jacques Lévesque, La retraite sovietique d'Afghanistan (Bruxelles, édition complexes, 1990).

٦) Bernard Gwertzman & Michale T. Kaufman (eds.), The Collapse of Communism (New York: Random House, 1990), P.9.

٧) L. Carl Brown, International Politics and the Middle East (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1984), PP.4-5.

٨) Middle East and North Africa 1990 (London: Europa Publications 1990), P.13.

٩) Ramses 1990, Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies, sous la direction de Thierry de Montbrial (Paris: Economica & Institut Francois de Relations Internationales, 1990), PP.161-162.

١٠) بالنسبة للجانب الوثائقي، أنظر:
Revue d'Etudes Palestiniennes, 31, 1989, P.132.

١١) David Bradshaw: "The Iran-Iraq Ceasefire and its Regional Implications", Middle East Review, 1989, PP.16-18.

١٢) Rex Brynen & Neil Caplan "Introduction: The Palestinian Uprising" in R. Brynen (ed.) Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict (Boulder, Col.: Westview Press, 1991), PP.1-5.

١٣) Ibid.

١٤) Bruce Maddy-Weizeman, "Inter-Arab Relations" in Middle East Contemporary Survey, 1987, Boulder, Col.: Westview Press (and Tel-Aviv University), PP.117-152.

١٥) Ibid.

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والادارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقاً للائحته، يختص المركز بتشجيع واجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، واجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلاً عن تجميع البيانات والاحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى. كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس ادارة المركز: د. أحمد الغندور
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز: د. علىّ الدين هلال
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية.

نائب مدير المركز: د. أحمد يوسف أحمد
أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

أعضاء مجلس الإدارة

«وفقاً للترتيب الأبجدى»

أ.د. أحمد كمال أبو المجد	الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
أ. السيد يسين	مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.
أ.د. أمال عثمان	وزير التأمينات والشئون الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
لواء أ.ح. أحمد يحيى علوان	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة.
أ.د. باهر عتلم	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث.
أ.د. عبد الملك عوده	الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية.
أ.د. عز الدين فوده	الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية.
أ.د. على السلمى	نائب رئيس جامعة القاهرة.
السفير فوزى الابراشى	مساعد وزير الخارجية.
أ.د. محمود اسماعيل	الأستاذ بقسم العلوم السياسية.
أ.د. ممدوح البلتاجى	رئيس هيئة الاستعلامات.
أ.د. نازلى معوض أحمد	وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب.

قائمة كتب المركز

مسلسل	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١)	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. علىّ الدين هلال (محرر)
٢)	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبد القادر (تقديم)
٣)	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د. علىّ الدين هلال (محرر)
٤)	تحليل السياسات العامة فى مصر	د. علىّ الدين هلال (تقديم)
٥)	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٦)	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧)	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د. نادية محمود مصطفى
٨)	الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٩)	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠)	تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١)	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. علىّ الدين هلال (محرر)
١٢)	الادارة المصرية لازمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣)	تقويم السياسات العامة	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
١٤)	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥)	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)

١٦) العلاقات المصرية ـ السودانية	د. أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧) حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيرى
١٨) التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د. رجاء سليم
١٩) مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية ١٩٩٢	د. هناء خير الدين د. أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠) الايديولوجية والتنمية فى افريقيا	د. حمدى عبد الرحمن
٢١) العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٢٢) البحث الامبريقى فى العلوم السياسية	د. ودودة بدران (محرر)
٢٣) النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د. علىّ الدين هلال (محرر)
٢٤) سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥) مصر وتحديات التسعينات	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦) معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعة
٢٧) سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨) الوطن العربى فى عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩) الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣٠) سياسة التوظيف الحكومى فى مصر	د. سيد غانم (محرر)
٣١) الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢) الكويت وتحديات مرحلة اعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣) اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)

٣٤) الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية فى مصر	د. أحمد ثابت
٣٥) تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوربية: (١٩٨٩-١٩٩٠)	د. ودودة بدران (محرر)
٣٦) تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٧) حرب الخليج والسياسة المصرية	د. مصطفى علوى (محرر)
٣٨) حتى لاتنشب حرب عربية - عربية أخرى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩) حدود مصر الدولية	د. أحمد عبد الونيس (محرر)
٤٠) قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د. عبد الغفار رشاد
٤١) الادارة الأمريكية والشرق الأوسط	د. هالة سعودى (محرر)
٤٢) مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د. مصطفى علوى(محرر)
٤٣) التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى	د. نيفين مسعد (محرر)
٤٤) جامعة الدول العربية	أ. جميل مطر وآخرون

رقم الايداع = ٩٣/٩٤٥١
I.S.B.N.977-223-138-7

فهرس

فهرس

تفصيل محتويات الكتاب

قسم تمهيـــدى

الأصول والمبادىء العـامة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الباب الثانى : أشخاص غير الدول

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

القسم الثالث

العلاقات الدولية

الباب الأول : التمثيل الخارجى

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الباب الأول : التنظيم العام الدولى

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الباب الثانى : التنظيم الخاص بمرافق معينة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الباب الأول : طرق التسوية الودية

الصفحة

القسم السادس

الحرب والحياد

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب أول دراسة شاملة عن السياسات الخارجية للبلدان العربية تعكس التطورات المعاصرة فى مفاهيم السياسة الخارجية المقارنة. وتقدم - انطلاقاً من اطار نظرى ومنهجى رصين- تحديداً علمياً دقيقاً لماهية السياسة الخارجية يتمحور بالأساس حول مفهوم الدور بشقيه الرئيسيين : *ادراك الدور وأداء الدور*.

ويجعل الكتاب من دحض المقولة التقليدية الشائعة التى تؤكد على الجوانب الشخصية والمزاجية لعملية صنع قرارات السياسة الخارجية فى البلدان النامية - ومنها البلدان العربية - نقطة انطلاق له. ومن ثم يطرح الاهتمام بالعوامل الهيكلية والبيئية وما يمكن أن تمثله من فرص وعوائق أمام عملية صنع السياسة فى هذه البلدان.

وبذلك يقدم الكتاب محاولة جادة للموازنة بين هذه النظرة الأحادية الضيقة والتى تركز على العوامل الشخصية والمزاجية، وذلك من خلال توجيه الأنظار نحو المعوقات والقيود التى تفرضها البيئة الدولية، والهياكل الداخلية والأطر الجيوبوليتيكية. ويحاول ابراز صورة أكثر تعقيداً وواقعية لعملية صنع القرار.

